



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة علمية محكمة

عدد خاص تشرين الثاني ٢٠٢٢
الجزء الاول

مجلة العلوم المالية والمحاسبية



رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

واقع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني ٢٠٢٢

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
November 2022



009647901409233

afs@mf.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

رقم
التصنيف الدولي

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق



وزارة المالية

مركز التدريب المالي والمحاسبي

مجلة العلوم المالية والمحاسبي

مجلة علمية متخصصة محكمة يصدرها مركز التدريب المالي والمحاسبي تعنى بالإدارة المالية , المصارف , التأمين , المحاسبة والتشريعات المالية

مجلة معتمدة لأغراض الترقيات العلمية

المستشار العلمي : أ.د. محمد علي العامري

رئيس التحرير : أ.د. حيدر نعمة الفرجي

مدير التحرير : أ.م.د. أحمد جواد الدهلكي

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثاني)
القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر
وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي
بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَلَبِذُوا بِالْعُلْمِ دَرَجًا
أَبْنَاءَ تَوْأَمِهِمْ

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة
من الآية : ﴿ ١١ ﴾

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة تحرير المجلة

أ.د. فلاح حسن ثويني	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.د. فلاح حسن عداي	الدائرة المالية المركزية / حكومة الشارقة / الامارات المتحدة
أ.د. احمد حبوب	الشركة المغربية لتأمين الصادرات / المغرب
أ.د. صالح خليل العقدة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة / الاردن
أ.د. أسعد غني جهاد عبد	مدير عام الدائرة الادارية والمالية / وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
أ.المشارك د. محمد أحمد عبد الباقي الخولي	كلية العلوم الادارية / اكااديمية السادات للعلوم الادارية / مصر
أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د. سمير عبد الصاحب ياره	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين	كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
أ.م. سعيد عباس محمد علي ميرزة	نائب رئيس مجلس ادارة شركة التأمين العراقية / متقاعد
أ.م. هلال مسلم هاشم الطعان	محاضر في كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية / متقاعد

وقائع العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السنوي (الثاني)
القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر
وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي
بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

هيئة اللغة والتصحيح

أ.م.د. سمير عباس كاظم كرم	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
م.د. علي اسد موسى	لغة عربية / كلية التربية / الجامعة المستنصرية
اخلاص عبدالزهرة علي	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
نورا فائز جاسم	لغة انكليزية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

تصميم

المبرمج / حسان فالح عبدالرحمن

الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي مركز التدريب المالي والمحاسبي
وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ٢٤٤٢

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المراسلات

البريد الالكتروني: afsj@mof.gov.iq

موبايل: ٠٧٩٠١٤٠٩٢٣٣

العراق - بغداد - حي المستنصرية - محلة ٥٠٤ - زقاق ١ - مبنى ١

الموقع الالكتروني للمجلة:

ضمن موقع وزارة المالية <http://www.mof.gov.iq/pages/ar/Journal.aspx>

ضمن موقع المركز <https://www.ftc.mof.gov.iq/local/staticpage/view.php?page=mag>

ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية <https://www.iasj.net/iasj/journal/363>

- ١- تقبل البحوث باللغتين العربية و الانكليزية .
- ٢- ان يكون البحث جديداً ولم يسبق نشره أو قبوله للنشر في مجلة اخرى أو مؤتمر .
- ٣- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
- ٤- يقدم أصل البحث بثلاث نسخ مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بمسافة واحد ونص بين الاسطر وبحجم خط (١٤) نوع (Simplified Arabic) , اما بالنسبة للبحوث باللغة الانكليزية فيكون الخط نوع (Times new Roman) وبحجم (١٤) وعلى وجه واحد من ورق قياس (A4) على ان يتم تزويدنا بنسخة ورقية وقرص مدمج بعد التقييم .
- ٥- لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم عن (٢٠صفحة) بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية.
- ٦- يجب ان يتضمن البحث : عنوان البحث , مستخلصاً باللغتين العربية والانكليزية, الكلمات الرئيسية للبحث (Key Words) , المقدمة , منهجية البحث والدراسات السابقة ان وجدت , الإطار النظري , الإطار العملي, الاستنتاجات والتوصيات , قائمة المراجع.
- ٧- لا تزيد عدد كلمات المستخلص عن (٢٠٠) مثني كلمة , ويوضح في أعلى المستخلص (العربي والانكليزي) عنوان البحث , اسم الباحث , مكان العمل (والمراسلة ان كان مختلفاً عن مكان العمل) , مع وضع رقم أو رمز بشكل نجمة (*) التي تربط بين الاسم ومكان العمل .
- ٨- ترقم الجداول والاشكال على التوالي حسب ورودها في البحث , وتزود بعناوين .
- ٩- الإشارة الى المصدر في متن البحث او الدراسة كما يأتي : (اسم الباحث , السنة : رقم الصفحة)
- ١٠- الإشارة الى المصدر كاملا في نهاية الدراسة حسب حروف الأبجدية وفق السياق الاكاديمي المعتمد .
- ١١- يفضل استعمال وحدات القياس الخاصة بالنظام الدولي Standard International Units في البحث .
- ١٢- بالنسبة للمراجع المأخوذة من الدوريات يجب ان يحدد رقم المجلد ورقم العدد وأرقام صفحات بداية ونهاية البحث.
- ١٣- قد يُستخدم التذييل لتوضيح المعلومة وفي هذه الحالة يُرقم التذييل لكل صفحة على حدة بأرقام متسلسلة.
- ١٤- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر الى الاستلال باستخدام برنامج (Turnitin) الالكتروني على ان لا تزيد نسبة الاستلال عن ٢٠% .

وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي
م/ مجلة العلوم المالية والمحاسبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٨١٢ في ٩ / ٥ / ٢٠٢١ وانحافا بكتابنا المرقم ب ت ٤ / ٧٧٠٦ في ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠
والستضمن اعتماد مجلتكم التي تصدر عن المركز المنشور أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع
والإلكتروني للمجلة وأنشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على اعتماد
المجلة.

... مع وافر التقدير .

أ.م.د. ايهاب ناجي عباس
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة

٢٠٢١/٦/

مست
٢٠٢١

نسخة منه الى:
■ قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة مع الاوتويات.
■ الصادرة

مهنت ايراهيم
١٥ / حزيران



No:
Date:



العدد:
التاريخ:



٢٥٨٧

أمر وزاري

بناءً على ما جاء بكتاب مركز التدريب المالي والمحاسبي / القسم الإداري / شعبة الموارد البشرية ذي العدد ١٦٦٢ المؤرخ في ٢٠٢٢/٧/٢٦ وحصول موافقة السيد الوزير بهامشه المثبت على مذكرة المركز اعلاه ذات العدد ٢٨ المؤرخة في ٢٠٢٢/٧/٢٥ تقر:-
تقرر تسمية الذوات المدرجة اسمائهم وعناوين وظائفهم ودوائهم وكما مبين ادناه لعضوية لجان المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني (القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق اخضر وتحت شعار (اصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي) بالتعاون مع البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية ورابطة المصارف الخاصة وسوق العراق للأوراق المالية والشركة العراقية لضمان الودائع وكلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية والكلية التقنية الادارية بغداد / الجامعة التقنية الوسطى والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد للمدة من ٢٣/٢٤/٢٠٢٢.

اللجنة الاستشارية

١	المستشار الدكتور مظهر محمد صالح	العراق
٢	أ.د. خليل محمد حسن الشماخ	العراق
٣	أ.د. محسن عبد علي الفريجي	العراق
٤	أ.د. محمد علي ابراهيم العامري	العراق
٥	د. صلاح نوري خلف	العراق
٦	د. علي محسن اسماعيل العلاق	العراق
٧	أ. احسان شمران الياسري	العراق
٨	أ.د. غسان الطالب	الأردن
٩	أ.د. نضال الرمحي	الأردن
١٠	أ.د. الهادي آدم محمد ابراهيم	السودان
١١	أ.د. عمار عصام عبد الرحمن	البحرين
١٢	د. روبال شريف استافا	الهند
١٣	السيد وديع نوري الحنظل	العراق
١٤	د. موفق عباس شكارا	العراق



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

اللجنة التحضيرية:-

رئيساً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	د. احمد جواد الدهلكي	١
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. بثينة راشد حميدي	٢
عضواً	جامعة بغداد	أ.د. فيحاء عبد الله يعقوب	٣
عضواً	الجامعة التقنية الوسطى	أ.م.د. شذى عبد الحسين جبر	٤
عضواً	مصرف الرافدين	السيد عبد الحسن جمال عبد الله	٥
عضواً	مصرف الرشيد	السيد باسم عبد علي يوسف	٦
عضواً	المصرف العراقي للتجارة	د. سالم الجلبي	٧
عضواً	المصرف الصناعي	السيد بلال صباح حسين	٨
عضواً	المصرف العقاري	السيد عبد المحسن علوان عينا	٩
عضواً	المصرف الزراعي التعاوني	السيد علي هاشم مهدي	١٠
عضواً	مصرف النهدين الإسلامي	السيد محمد سمير عباس	١١
عضواً	البنك المركزي العراقي	د. باسم عبد الهادي حسن	١٢
عضواً	سوق العراق للأوراق المالية	السيد طه احمد عبد السلام	١٣
عضواً	رابطة المصارف الخاصة	السيد علي طارق	١٤
عضواً	الشركة العراقية لضمان الودائع	السيد وليد عيدي عبد النبي	١٥
عضواً	الجامعة التقنية الوسطى	د.م. ليس محمد مطرود	١٦
عضواً	جامعة واسط	د.م. محمد شهاب احمد	١٧
عضواً	المعهد التقني بعقوبة	د.م. غضنفر عباس حسين	١٨
عضواً	البنك المركزي العراقي	د. محمد يونس سلمان	١٩
عضواً	مصرف الرافدين	د. ايمان عدنان سعد	٢٠
عضواً	مصرف الرافدين	د. حيدر جواد عزيز	٢١
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيدة اخلاص عبد الزهرة علي	٢٢
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيد حيدر سعد محمد	٢٣
عضواً	مصرف الرشيد	السيدة وداد حميد جبر	٢٤
عضواً	المصرف العراقي للتجارة	السيدة ايفان سمير اليارا	٢٥
عضواً	مصرف النهدين الاسلامي	السيدة افياء سعد احمد	٢٦
عضواً	مصرف النهدين الإسلامي	السيد مرتضى أحمد حسن	٢٧
عضواً	المصرف الزراعي التعاوني	السيدة رغد سعد بدر	٢٨
عضواً	المصرف الزراعي التعاوني	السيد علاء كريم عاصي	٢٩
عضواً	البنك المركزي العراقي	السيد سجاد حسين محمد	٣٠
عضواً	البنك المركزي العراقي	السيد علي نوري أعبيد	٣١
عضواً	رابطة المصارف الخاصة	السيد سمير عباس حسين	٣٢
عضواً	المصرف العقاري	السيد محمد علي حسين	٣٣
عضواً	المصرف العقاري	السيدة وجدان عبد الله محمد	٣٤
عضواً	المصرف الصناعي	السيد أياد حنون مجيد	٣٥



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

اللجنة العلمية:-

رئيساً	الجامعة المستنصرية	أ.د. حيدر نعمة الفريجي	١
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. فلاح حسن ثويني	٢
عضواً	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أ.د. أسعد غني جهاد	٣
عضواً	الإمارات العربية المتحدة	أ.د. فلاح حسن عداي	٤
عضواً	المملكة المغربية	أ.د. أحمد حجوب	٥
عضواً	المملكة الأردنية الهاشمية	أ.د. صالح خليل العقدة	٦
عضواً	جمهورية مصر العربية	أ.د. محمد أحمد الخولي	٧
عضواً	جامعة بغداد	أ.د. صبيحة بزران فريهود	٨
عضواً	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	أ.د. أحمد كريم جاسم	٩
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.د. كاظم أحمد جواد	١٠
عضواً	جامعة الكوفة	أ.د. عبد الحسين جليل الغالي	١١
عضواً	جامعة البصرة	أ.د. عبد الحسين الشبلي	١٢
عضواً	جامعة واسط	أ.د. عباس نوار كحيط	١٣
عضواً	جامعة بغداد	أ.م.د. حمزة فائق وهيب	١٤
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم	١٥
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م.د. سمير عبد الصاحب يارا	١٦
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م.د. عبد الكاظم محسن كوين	١٧
عضواً	الجامعة المستنصرية	أ.م.د. خديجة جمعة مطر	١٨
عضواً	الجامعة التقنية الوسطى	أ.م.د. صلاح الدين محمد أمين	١٩
عضواً	الجامعة التقنية الوسطى	أ.م.د. فداء عدنان عبيد	٢٠
عضواً	كلية الرافدين الجامعة	أ.م.د. حميد سالم غياض	٢١
عضواً	شركة التأمين العراقية	أ.م. سعيد عباس مرزة	٢٢
عضواً	متقاعد	أ.م. هلال مسلم هاشم	٢٣

اللجنة التنسيقية:-

مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيدة شيما وليد جاسم	١
المكتب الاعلامي لوزارة المالية	السيد حيدر كاظم شمخي	٢
سوق العراق للاوراق المالية	السيدة جيمي افهم توما	٣
رابطة المصارف الخاصة	السيد احمد طارق حسين	٤
مصرف الرافدين	السيدة سما زهير عبد الصمد	٥
مصرف النهدين الاسلامي	السيدة لى عبد العزيز مصطفى	٦
البنك المركزي العراقي	السيد مهدي حنون حسين	٨
الشركة العراقية لضمان الودائع	السيدة رند غياث أحمد	٩
الشركة العراقية لضمان الودائع	السيدة آيات مدحت عباس	١٠

لجنة المراسلات وسحب البحوث:-

رئيساً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيدة اخلاص عبد الزهرة علي	١
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيد حسان قالح عبد الرحمن	٢
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيدة رشا زهير عبد الستار	٣
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيد ياسين طه عبد الرزاق	٤
عضواً	مركز التدريب المالي والمحاسبي	السيد علاء جواد خليل	٥



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

اللجنة التنظيمية :-

١	السيدة شيما وليم جاسم	مركز التدريب المالي والمحاسبي	رئيسا
٢	السيد سعد علي شاكر	المكتب الاعلامي لوزارة المالية	عضوا
٣	السيد مصطفى علي خلف	المكتب الاعلامي لوزارة المالية	عضوا
٤	السيد سعدي محمد نجم	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٥	السيد قحطان بدران ربيع	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٦	الانسة نسرين أيوب داود	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٧	الانسة زينب هاشم حسين	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٨	السيد سنان علي شنان	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٩	السيدة امنية مؤيد علي	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٠	السيدة رشدا زهير عبدالستار	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١١	السيد أحمد عبد القادر ابراهيم	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٢	السيدة سالي طلال احمد	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٣	السيدة ليان نشوان غائم	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٤	السيد محمد سفر عبد	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٥	السيدة هاجر رياض مخلف	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٦	السيدة رونق صالح مهدي	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٧	السيدة براء يونس رشيد	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٨	السيدة زينب احمد شهاب	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
١٩	السيد حيدر عاصم محمد	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٢٠	السيدة هالة جاسم جابر	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا
٢١	السيد علاء جواد خليل	مركز التدريب المالي والمحاسبي	عضوا

طيف سامي محمد
وكيل الوزارة وكالة
٢٠٢٢/٧/

صورة منه الى:

- مكتب رئيس مجلس الوزراء/تفضلكم بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب الوزير/إشارة الى هاشم السيد الوزير اعلاه / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- مكتب الوزير/المكتب الاعلامي / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- ديوان الرقابة المالية الاتحادية / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير
- البنك المركزي العراقي/ تفضلكم بالاطلاع ... مع التقدير
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- مركز التدريب المالي والمحاسبي/مكتب المدير العام/تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- شركة التأمين العراقية/ مكتب المدير العام /تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- مصرف الرافدين / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- مصرف الرشيد / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- المصرف العراقي للتجارة / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
- المصرف الصناعي / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.



No:
Date:

العدد:
التاريخ:

المصرف العقاري / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
المصرف الزراعي التعاوني / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
مصرف النهدين الاسلامي / مكتب المدير العام / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
جامعة بغداد / الكلية التقنية الادارية / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
الجامعة التقنية الوسطى / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
جامعة الكوفة / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
جامعة البصرة / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
كلية الرافدين الجامعة / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
جامعة واسط / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
المعهد التقني / بعقوبة / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين / تفضلكم بالاطلاع ... مع التقدير.
رابطة المصارف الخاصة / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
سوق العراق للاوراق المالية / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
الشركة العراقية لضمان الودائع / تفضلكم بالاطلاع .. مع التقدير.
قسم إدارة الموارد البشرية
من ٢٧/٤

كلمة الدكتور أحمد جواد الدهلكي
مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمون
ممثل معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم
السيدات والسادة المستشارون ووكلاء الوزارات ورؤساء الجامعات المحترمون
السيدات والسادة مساعدي رؤساء الجامعات والمدراء العامون وعمداء الكليات
المحترمون

السيدات والسادة الضيوف من خارج وداخل العراق المحترمون
السيدات والسادة أعضاء الهيئات التدريسية في الكليات المحترمون
سيداتى وسادتى الحضور مع حفظ القابكم الموقرة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني في بداية الكلمة ان ارحب بكم جميعا اجمل ترحيب في المؤتمر العلمي الدولي
السنوي الثاني القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر)
الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية برعاية معالي وزيرة المالية
وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي في طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي، وبالتعاون
مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية والمصارف الحكومية
وسوق العراق للأوراق المالية والشركة العراقية لضمان الودائع والشركة العراقية لتمويل
المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة وكلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
والكلية التقنية الإدارية - بغداد/ الجامعة التقنية الوسطى والمعهد العالي للدراسات
المحاسبية والمالية جامعة بغداد والذي يقام للمدة ٢٣-٢٤ تشرين الثاني في رحاب
الجامعة المستنصرية ومركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية. ان مؤتمر
القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر يأتي انسجاما مع
التوجه الإصلاحي في قطاع المصارف الذي تتبناه الحكومة في اطار المنهاج الوزاري

إعادة هيكلة ومكننة المصارف بما يوفر قاعدة حقيقية وفاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتنشط الاستثمار من خلال الحكومية وإعادة النظر بعملها، وتحفيز المصارف الخاصة وتمكينها لتكون قادرة على دعم الاستثمار والتنمية بشكل حقيقي، فضلاً عن دور القطاع المصرفي في مواجهة التحديات البيئية والتمويل الأخضر لتخفيف الضرر الذي لحق بالعراق نتيجة التغير المناخي وانعكاساته على البيئة العراقية من جفاف وتصحر. وركز المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي على سبعة محاور رئيسة خصص المحور الأول للإصلاح المالي والإداري والتشريعي للقطاع المصرفي اما المحور الثاني فكان للتكنولوجيا المالية والمصرفية وتطرق المحور الثالث للأنظمة المحاسبية ودورها في تطوير القطاع المصرفي في حين تناول المحور الرابع متطلبات الصيرفة الإسلامية الواقع والآفاق المستقبلية، فيما سلط المحور الخامس الضوء على دور القطاع المصرفي نحو عراق أخضر ومواجهة التحديات البيئية والتمويل الأخضر، فضلاً عن ذلك ركز المحور السادس على دور البنك المركزي في إصلاح القطاع المصرفي، اما المحور الأخير للمؤتمر فكان للدور التنموي للقطاع المصرفي.

ويهدف مؤتمر القطاع المصرفي إلى تقييم أداء المصارف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تحديات التغير المناخي، وتحديد التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق وتحديد متطلبات الإصلاح ودور البنك المركزي فيها. ويسعى ايضاً إلى تسليط الضوء على المداخل الحديثة في العمل المصرفي وأهم التتقنيات المالية والمصرفية فضلاً عن بيان دور وأهمية الانظمة المحاسبية في تحديد المعوقات والمشاكل التي تواجه القطاع المصرفي وكيفية معالجتها، كما انه يسلط الضوء على رفع كفاءة العاملين في القطاع المصرفي من خلال تفعيل برامج التدريب والتطوير.

أخيراً اتقدم بالشكر والتقدير لجميع الداعمين والمساهمين في عقد هذا المؤتمر وفي مقدمتهم معالي وزيرة المالية الأنسة طيف سامي محمد المحترمة لرعايتها مؤتمر القطاع

المصرفي وهو مؤشر على ما توليه الحكومة من اهتمام بهذا القطاع واهميته في دفع عجلة التطوير الاقتصادي.

كما اتقدم بالشكر والثناء لرئيس واعضاء مجلس مركز التدريب المالي والمحاسبي لدعمهم الكبير في الموافقة على عقد المركز مؤتمرات علمية سنوية تساهم في تطوير الادارة المالية واساليب العمل من خلال البحوث العلمية واتقدم ايضاً بالشكر والتقدير الى البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية ومصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة والمصرف الصناعي والمصرف العقاري والمصرف الزراعي ومصرف النهرين الإسلامي وسوق العراق للأوراق المالية والشركة العراقية لضمان الودائع والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحدودة وكلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية والكلية التقنية الإدارية - بغداد/ الجامعة التقنية الوسطى والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية جامعة بغداد لدعمهم ومساهماتهم الكبيرة في عقد هذا المؤتمر في الجوانب العلمية والتحضيرية من خلال المشاركة في اللجان العلمية والتحضيرية وادارة جلسات المؤتمر، وأقدم شكر خاص الى رئيس الجامعة المستنصرية الاستاذ الدكتور حميد التميمي على اقامة المؤتمر في رحاب الجامعة المستنصرية. ويطيب لي ان اتقدم ايضاً بالشكر والتقدير الى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية والمقيمين العلميين والباحثين والخبراء والمشاركين في المؤتمر من داخل العراق وخارجه لما قدموه من جهود ومشاركات لعقد المؤتمر.

كما انقل لكم تحيات معالي وزيرة المالية الآنسة طيف سامي محمد المحترمة، وهي تعتذر عن الحضور بسبب اجتماع طارئ وتتمنى للمؤتمر الموفقية والنجاح، ونيابة عنها أعلن عن افتتاح المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني الذي يقيمه مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر) للمدة ٢٤-٢٣ تشرين الثاني ٢٠٢٢. وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. أحمد جواد الدهلكي

رئيس اللجنة التحضيرية

كلمة الدكتور حيدر نعمة الفرجي
رئيس اللجنة العلمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه
المنتجبين

السيدات والسادة الحضور الاكارم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال تعالى في محكم كتابة المبين :

الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا

﴿٤٦ الكهف﴾

صدق الله العلي العظيم

لا يخفى على الجميع اهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية
المستدامة في بلدان العالم المختلفة خصوصا مع توالي الازمات الاقتصادية والصحية
والمناخية الامر الذي يحتم على القائمين على ادارة هذا الجهاز التكيف مع الظروف
المتغيرة والاسهام في مواجهة التحديات لتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية.

لقد عانى الجهاز المصرفي العراقي من تحديات كبرى في السنوات القليلة الماضية
نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي مرت بالعراق الامر ، وبكل تأكيد
فان المصارف تعد من اكثر المؤسسات المالية تأثرا بهذه الظروف اذ عانت من مشاكل
في هياكلها الادارية والتنظيمية وفي تبني التقنيات الحديثة وضعف القدرة التنافسية
فضلا عن تحديات ضعف الافصاح والفساد المالي والاداري وضعف الاشراف والرقابة
والانضباط المالي وتركز النشاط المصرفي في مجال نافذة بيع الدولار في البنك
المركزي والقروض المتعثرة وغيرها من تحديات كبرى تقف عائقا امام اداءها لدورها
الهام في خدمة المجتمع وقيادة التنمية خصوصا في مجال الطاقة النظيفة وتخفيض
نسب التلوث وتوفير التمويل الاخضر فضلا عن نشاطاتها التقليدية الاخرى

وانطلاقاً من ذلك جاءت فكرة هذا المؤتمر العلمي الدولي الذي ركز على تحديد اهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي وفقاً لازاء العاملين فيها والاكاديميين والمختصين في قطاع المال والاعمال ومن ثم صياغة هذه التحديات في عناوين بحوث مقترحة قدمت للباحثين للمشاركة فيها في هذا المؤتمر للمساهمة في ايجاد حلول واقعية وقابلة للتطبيق فعليا لحل المشاكل وتطوير اداء المصارف اداريا وماليا ومحاسبيا وتقنيا وفعلا فقد كانت استجابة الباحثين من داخل العراق وخارجة بمستوى الطموح وتلقت اللجنة العلمية للمؤتمر (١١٠) بحوث شارك فيها (٢٤٥) باحثا كان من بينها (١٤) بحثا من خارج العراق ساهم فيها (٣٣) باحثا من الدول العربية الشقيقة من الجزائر والسودان وتونس والاردن وعمان ومن دول اجنبية كالولايات المتحدة الامريكية وفنلندا وساهم في تقييمها ٧٦ مقيما من داخل العراق وخارجة وتم قبول مشاركة ١٠١ بحث لالقاء في المؤتمر وهي المرة الاولى على حد علم اللجنة العلمية التي يشارك فيها باحثون من خارج العراق لالقاء بحوثهم حضوريا في المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجامعات والمؤسسات العلمية في العراق منذ زمن طويل

وفي نفس الاطار كانت اللجنة التحضيرية والعلمية حريصة كل الحرص على استضافة عدد من الخبراء العرب والاجانب كمتحدثين اساسيين لاثراء النقاشات العلمية ونتائج المؤتمر بما يصب في تحقيق اهدافه وفعلا تم استضافة خبراء من السودان وماليزيا واليو ان دي بي فضلا عن العراق للدلاء بآراءهم والافادة من خبراتهم الكبيرة في هذا المجال

السيدات والسادة الحضور الافاضل

اضافة الى ما سبق فقد اطلق المؤتمر وللمرة الاولى ايضا جائزة للبحوث المتميزة وفقاً لمعايير علمية وعملية رصينة تضمنتها استمارة التقييم وخضعت كل البحوث للمنافسة وتم اختيار كل البحوث التي حصلت على تقييم جيد (٧٠) درجة فما فوق وفقاً للتقييم السري الاول وبلغت ٣١ بحثاً ومن ثم تم تقييمها سرياً مرة ثانية .

من خبراء واستشاريين افاضل وتم اختيار البحوث التي حصلت على اعلى التقييمات لتحصل على جائزة البحث المتميز التي تبلغ ماديا ٥٠٠ الف دينار ولكن قيمتها المعنوية اكبر بكثير بكل تأكيد وعلية تم اختيار ٢١ بحثا لهذه الجائزة وتم استبعاد كل البحوث التي شارك في كتابتها اعضاء من اللجنة العلمية من الجائزة رغم حصولها على تقديرات تؤهلها للحصول على الجائزة وعددها ٥ بحوث تحقيقا للشفافية الكاملة والحياد الايجابي

السيدات والسادة الحضور الافاضل

في ختام كلمتي لا يسعني الا ان اجدد الترحيب بكل ضيوفنا الاكارم الذين شرفونا بالحضور وتجشموا عناء السفر ليعبروا عن حرصهم على مشاركتنا بهذا الحفل العلمي البهي فاهلا وسهلا بهم في بلادهم وارضهم وبين اخوانهم كما نرحب ايضا بضيوفنا الاكارم من كافة المحافظات العراقية لتجشمهم عناء السفر وحرصهم على مشاركتنا في مؤتمرهم العلمي الدولي الثاني

كما اود ان اعبر عن فائق الشكر والتقدير لكل السيدات والسادة الباحثين الافاضل الذين شاركوا ببحوثهم القيمة من داخل العراق وخارجة والتي عكست جهودا علمية مباركة تصب في تحقيق اهداف هذا المؤتمر

ويسرني ان اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الفائق لخلية العمل التي واصلت الليل بالنهار منذ اكثر من ستة اشهر لتنظيم كل الانشطة علميا واداريا واعلاميا وفي مقدمتهم الاخ الدكتور احمد الدهلكي رئيس اللجنة التحضيرية واعضاء اللجان الاستشارية والعلمية والاعلامية

لكل ما بذلوه من عمل متقاني من اجل نجاح المؤتمر وفقكم الله تعالى لكل خير وحفظ الله العراق واهله الكرام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. حيدر نعمة الفرجي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر



المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الثاني)

القطاع المصرفي

تحديات الإصلاح والتطوير

نحو عراق أخضر

بغداد 23 - 24 تشرين الثاني 2022



برعاية معالي وزيرة المالية المحترمة

تحت شعار

إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق النهوض الاقتصادي

يقيم مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني

بعنوان

القطاع المصرفي

تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق أخضر

بغداد 23-24 تشرين الثاني 2022

قاعة شهيد المحراب - الجامعة المستنصرية

قاعة البيان للمؤتمرات والندوات - مركز التدريب المالي والمحاسبي



رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league



المصرف الصناعي
INDUSTRIAL BANK



الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة المحدودة
ICFSME
IRAQI COMPANY FOR FINANCING SMEs, LTD.



سوق العراق للأوراق المالية
IRAQ STOCK EXCHANGE



وقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثاني
اليوم الأول 23 تشرين الثاني 2022
قاعة شهيد المحراب - الجامعة المستنصرية

10:00 - 10:15 الافتتاح الرسمي

- قراءة آيات من القرآن الكريم
- قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق
- السلام الوطني

10:15 - 11:00 كلمات الترحيب والافتتاح

- الدكتور أحمد جواد الدهلكي مدير عام مركز التدريب المالي والمحاسبي - رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر
- الأنسة طيف سامي محمد معالي وزيرة المالية
- السيد مصطفى غالب مخيف معالي محافظ البنك المركزي العراقي
- السيد وديع نوري الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية
- الاستاذ الدكتور حيدر نعمة الفريجي رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

11:00 - 11:30

- افتتاح معرض الجهات المشاركة
- استراحة الشاي والقهوة

11:30 - 2:00 جلسة اليوم الأول

- قاعة شهيد المحراب - الجامعة المستنصرية
- ادارة الجلسة: أ.د. فلاح حسن ثويني - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية
- مشاركات الخبراء

ت	اسماء الباحثين والخبراء
1	الدكتور علي محسن العلاق محافظ البنك المركزي العراقي السابق
2	الاستاذ الدكتور الهادي ادم محمد ابراهيم رئيس جامعة النيلين - السودان
3	Chief Economist Managing Director DBS Bank - Singapore Mr. Taimur Baig
4	الدكتور نظير عبود فزع برنامج الامم المتحدة الانمائي

• البحوث العلمية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.م.د. محمد الناير محمد النور كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا	دور المصارف في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة المصارف السودانية للفترة 2018-2021
2	أ.م.د. حسن محمود الشطناوي كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة إربد الأهلية - الاردن م.م. حيدر علي محسن داغر المعهد التقني الدور - الجامعة التقنية الشمالية - العراق	أثر استخدام التكنولوجيا المالية (FINTECH) في تحسين جودة المعلومات المالية للبنوك التجارية الأردنية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (COBIT)
3	السيد احسان شميران الياسري مستشار في البنك المركزي العراقي	محددات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ضوء آليات التحاسب الضريبي للمصارف
4	المحاسب القانوني الاستاذ يوسف كوركيس الولايات المتحدة الامريكية أ.د. حيدر نعمة الفريجي الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد	اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي دراسة حالة في مصرفي الرافدين والرشيد

5	السيدة باشا رفيقة د. عمامرة ياسمينه جامعة الشيخ العربي التبسي - الجزائر	أستحداث الشبائيك الإسلامية في المصارف التقليدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية لعينة من الوكالات البنكية تبسة - الجزائر
6	أ.د. اسامة عبد المجيد العاني م.م. ليث علي محمد كلية الفارابي الجامعة السيد احمد يوسف كاظم البنك المركزي العراقي	الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلامية العراقية دراسة ميدانية
7	أ.د. احمد حسين بتال م.م. انور رشيد خليفة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار	فاعلية الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تعزيز مؤشرات السلامة المصرفية بعد عام 2004
8	أ.د. ابتهاج إسماعيل يعقوب السيد مصطفى يوسف ابراهيم كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	تعزيز القيمة السوقية في ظل الافصاح المستقبلي لقطاع المصارف في البيئة العراقية كخطوة لتحقيق الاصلاح المصرفي: دراسة تطبيقية

دعوة الغداء

اليوم الثاني 24 تشرين الثاني 2022
مركز التدريب المالي والمحاسبي

10:00 – 12:00 الجلسة الأولى

قاعة رقم (1) – مركز التدريب المالي والمحاسبي

ادارة الجلسة: أ.م.د.محمد الناصر محمد النور كلية الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.د.عباس كاظم جاسم الدعوى م.م.حيدر ناصر حسين الميالي كلية الادارة والاقتصاد - جامعة وارث الانبياء م.د.حوراء زكي حميد التميمي كلية الصفوة الجامعة	اثر تكنولوجيا المعلومات على الاداء المصرفي دراسة تطبيقية في المؤسسة العربية الاردني
2	أ.د.وسام حسين علي العنيزي أ.د.عبد علي حمد م.م.نهاد نوري علوان الفهداوي كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار	دور المنافسة المصرفية في تقليل مخاطر راس المال باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة 2011-2019
3	أ.د.منتج عبيدة كلية العلوم الاقتصادية والتصرف - جامعة صفاقس - تونس السيدة سيماء محسن علاوي العبيدي كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية	تأثير التكنولوجيا المالية في تحسين مستوى الشمول المالي في دولة العراق دراسة تحليلية
4	أ.م.د.صلاح الدين محمد امين الامام الكلية التقنية الادارية/بغداد - الجامعة التقنية الوسطى	امكانية اعتماد نموذج ESG في بناء مرتكزات التمويل الاخضر في العراق بتوسيط الاستثمار المسؤول اجتماعياً
5	د.حسين محسن توفيق المطيري مصرف الرشيد	دور مؤشرات الأداء المالي والمصرفي في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطره وفق نموذج SHERROD دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة 2004-2020
6	م.د.نغم حميد عبد الخضر الياسري كلية الادارة والاقتصاد - جامعة واسط د.رباب ناظم خزام العكيلي وزارة النفط	تشخيص واقع الاصلاحات المصرفية وامكانية تحقيق الاستقرار النقدي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021
7	م.م.أحمد طالب حميد كلية التربية الاساسية - جامعة الانبار السيدة رغد جمال عباس وزارة التجارة	اثر تطور التكنولوجيا المالية على الأنشطة المصرفية عن طريق انتشار التقنيات الرقمية
8	السيد علاء جواد خليل السيد فاخر محمد ابراهيم مركز التدريب المالي والمحاسبي	تأثير تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي المصرف الصناعي انموذجاً
9	السيد باسل عباس حسن مصرف الزرافدين	Genetic Algorithm Based Model For Optimizing Bank Lending Decisions

10:00 – 12:00 الجلسة الثانية

قاعة رقم (2) - مركز التدريب المالي والمحاسبي
ادارة الجلسة: أ.د. قصي عبود الجابري

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.د. فلاح حسن ثويني كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	دراسة تحليلية لأرباح البنك المركزي العراقي للمدة 2006-2021
2	أ.د. نغم حسين نعمة السيدة سلا عبد السلام عارف كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهرين	تأثير التقنيات المالية الحديثة في ربحية المصارف
3	أ.د. فريجة ليندة أ.د. خروف منير د. ثوامية ريم جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر	دور الائتمان المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي وتحقق الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000-2020
4	أ.د. سردار عثمان باداوة بي م.م. مظفر حمد مصطفى كلية الادارة والاقتصاد - جامعة صلاح الدين	تحليل اتجاهات المصارف الخاصة نحو تمويل المشاريع الخضراء في محافظة اربيل دراسة تطبيقية للعام 2022
5	أ.د. احمد حسين بتال كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار أ.م.د. خالد روكان عواد أ.م.د. مهند خليفة عبيد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة	اتجاهات الاصلاح المصرفي وعلاقتها بمؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من 2004 - 2021
6	أ.م.د. عبد الرسول علي حسين السيدة شهد ماجد عبد كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	التكنولوجيا المالية طريق القطاع المصرفي نحو الصبرفة الخضراء
7	أ.م.د. حلا سامي خضير البجاري كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل م.م. عمار شهاب احمد الاحمد المديرية العامة لتربية نينوى - وزارة التربية	دور المصارف الخضراء في تحسين المناخ بالتطبيق في مجموعة من المصارف المصرية للمدة من 2003-2018
8	م.د. أحمد شاكر محمود كلية اقتصاديات الأعمال - جامعة النهرين	فرص استخدام أساليب بحوث العمليات لتطوير الأداء الاقتصادي دراسة حالة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
9	م.د. حيدر ناصر المؤذن م.د. زيد متعب عباس العباسي جامعة الفرات الاوسط التقنية	تأثير المحددات المالية الداخلية في النمو المستدام دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.د.عبد السلام لفته سعيد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد السيد أحمد فاضل غريب مصرف الرافدين	تقييم الصيرفة الإلكترونية في مصرف الرافدين
2	أ.د.ابتهاج اسماعيل يعقوب أ.م.د.عبد الرضا لطيف جاسم أ.م.زينة خضر عباس كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في البيئة العراقية بتوافق معياري بازل IV و IFRS 9 دراسة تحليلية
3	أ.د.ياسين العايب كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر السيدة سليمة قطافي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر	مرونة النظام المالي: تحليل النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (2009- 2018)
4	أ.م.د.علي محمود علي سماكة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة أ.م.د.ضرغام علي مسلم العميدي الكلية التقنية الادارية - جامعة الفرات الاوسط التقنية	التسويق المصرفي الاخضر ودوره في دعم أنشطة احتواء الزبائن دراسة تحليلية لآراء عينة من زبائن المصارف الحكومية في مدينة النجف
5	أ.م.د.سمير عبد الصاحب ياره كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية م.د.لميس محمد مطرود الكلية التقنية الادارية/بغداد - الجامعة التقنية الوسطى	تحليل رأس المال البشري ودوره في الاداء المالي دراسة مقارنة لعينة من المصارف العراقية الخاصة
6	أ.م.د.عمر علي إسماعيل السيدة زهراء سمير عبدالباري كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل	تقييم جودة الخدمات المصرفية الرقمية من وجهة نظر الزبون دراسة استطلاعية لعدد من المصارف الاهلية في مدينة الموصل
7	أ.م.طارق طعمة عطية م.مناف عبد المطلب احمد م.م.ذوالفقار عبد المجيد محمد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار	دور التمويل الأخضر في تعزيز الابتكار التكنولوجي في ظل المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجموعة من الشركات العاملة في محافظة الانبار للفترة من 2017-2021
8	م.كرار محسن ثجيل م.م.محمد سالم ماضي كلية مزايا الجامعة م.م.سعد الدين علي شركة مصافي الجنوب - وزارة النفط	دور الذكاء الصناعي في تحسين الكفاءة المالية للمصارف من خلال التحول الرقمي كمتغير وسيط

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.م.د. بلال نوري سعيد كلية اقتصاديات الاعمال - جامعة النهرين م.د. هنادي صكر مكطوف كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد	التمويل الأخضر وتأثيره في الأداء المالي للمصارف دراسة حالة لمصرفي الزراعي والتعمير الصينيين وامكانية تطبيقه في العراق
2	م.د. عمر فلاح حسن كلية الرافدين الجامعة د. مصطفى محمد إبراهيم البنك المركزي العراقي م.د. هالة تركي ناجي ديوان الرقابة المالية الاتحادي	شركات الدفع الالكتروني وإثرها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي في العراق دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة 2020-2015
3	د. محمد يونس ابو رغيف البنك المركزي العراقي	متطلبات تشريع منتجات التمويل البديل في العراق
4	د. ليث عادل حميد ديوان الرقابة المالية الاتحادي	التنافسية المصرفية وفقاً للمنطق الضبابي والعلاقة مع النظام الالكتروني الشامل بحث تطبيقي في عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة
5	د. جازية حسيني جامعة حسيبة بن بوعلی - الجزائر م. قصي جاسم محمد كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت	واقع استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المالية الرقمية في الجزائر دراسة تحليلية لعينة من المصارف العمومية
6	السيد علي مظهر عبد المهدي السيد احمد مظهر عبد المهدي السيد ارشد حسن رحيم شركة التأمين العراقية	دور التأمين المصرفي في تحسين الحصة السوقية المستدامة دراسة تحليلية في شركة التأمين العراقية
7	السيد محمد علي جاسم العيثاوي أمانة بغداد	التمويل الأخضر وتعزيز الزراعة المستدامة دراسة حالة المبادرة الزراعية عام 2008 ومبادرة البنك المركزي عام 2015 في العراق
8	السيدة آمنة طعمة جبر ماجستير ادارة أعمال كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	تقييم دور شركة ضمان الائتمان في تعزيز الثقة الائتمانية بين البنوك والباحثين عن الائتمان دراسة تطبيقية في فلندا

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	ا.د.علي ابراهيم حسين ا.م.د.عبد الله محمود عبد الله م.م.هيفاء محمود عبد الله كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت	قياس قيمة المصرف وفق منظور الافصاح عن التكاليف الترويجية بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة
2	أ.د.توفيق عباس عبدعون المسعودي كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء	دور البنك المركزي في اصلاح القطاع المصرفي في العراق للمدة من 2019 – 2021
3	أ.م.د.علي عبودي نعمه كلية الامام الكاظم د. ايمان كاظم عباس كلية القانون/ جامعة واسط	ابعاد الأداء البيئي والاجتماعي والمالي وعلاقتهم في القطاع المصرفي
4	م.د.ربيع علي زكر كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الحمدانية	دور جودة الموقع الالكتروني في تعزيز الولاء الالكتروني: الدور الوسيط لادارة معرفة الزبون دراسة تحليلية لاراء عينة من زبائن مصرف الرافدين في محافظة نينوى
5	م.د.امينة عبدالاله حلبوس معهد الادارة الرصافة - الجامعة التقنية الوسطى	دور الصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة
6	م.م.قاسم عبد الستار عبد الرحمن مركز التعليم المستمر - جامعة الانبار م.م.محمد رافع صبار كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الانبار م.م.عمر طه ياسين الهيتي كلية الهدى الجامعة	دور البنك المركزي العراقي في عملية الاصلاح المصرفي للمدة 2004-2020
7	السيدة جبالي شهرزاد جامعة 20 أوت - سكيكدة - الجزائر	التمويل الأخضر كآلية لدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري لمواجهة التحديات البيئية التجربة الصينية انموذجاً
8	السيدة ربيعة عطا الله السعدي مصرف الرشيد	دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال
9	السيدة ايسر حسن اسماعيل مصرف الرشيد	جودة الخدمة المصرفية في التكامل التنظيمي دراسة استطلاعية في بعض المصارف العراقية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.د. لقمان محمد ايوب م. رافي نزار جميل الدباغ كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل	دور تقارير الاستدامة في تطوير مخرجات النظام المحاسبي في المصارف العراقية على وفق GRI, SAB انموذج مقترح
2	أ.د. مهدي عطية موحى م.د. فاطمة حسين كاظم كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل	تأثير التقارب الديناميكي بين العائد على الاصول وصافي ايراد الاستثمار للمصارف في المخاطر النظامية
3	أ.د. سلمى منصور سعد كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية رضا خلف جابر مصرف الرشيد	منهج مقترح لقياس التكاليف باستعمال تقنية التكاليف على اساس النشاط المرتكز على الاداء (PFABC) لأغراض الرقابة وتقييم الاداء دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد/ فرع ثورة العشرين
4	أ.د. محمد الامين بودخيل جامعة بشار - الجزائر أ.د. بو حفص حاكمي جامعة وهران - الجزائر	تطبيقات الحوسبة السحابية في تطوير المصارف والخدمات المالية المستدامة
5	د. عمر اقبال توفيق جامعة ظفار - سلطنة عمان أ.م.د. عبدالرضا لطيف جاسم كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية	اثر الشمول المالي على الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية
6	أ.م.د. علاء الدين عبدالوهاب حسون كلية شط العرب الجامعة - البصرة السيد عبدالزهرة عطية عودة محاسب قانوني ومراقب حسابات	المنظور المحاسبي لطرق التمويل الاسلامية ما بين معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (AAOIFI) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)
7	أ.م.د. جنان عبد العباس الدليمي السيد رحيم رعد السلامي المعهد التقني بابل - جامعة الفرات الاوسط التقنية	مهنة المحاسبة والتحديات التي تواجهها في عصر البيانات الضخمة دراسة استطلاعية
8	م. ثابت حسان ثابت كلية هندسة الإلكترونيات - جامعة نينوى م.م. محمد حيدر محمد شنشول كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد	دور تطبيق هيكلية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية
9	السيدة طيبة عبد الكريم محمد جعفر مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية - الجامعة المستنصرية السيدة زينب داود سلمان جامعة البیان	مدى امكانية تطبيق سلاسل الكتل (Block chine) في البيئة العراقية وانعكاسها في جودة الخدمة المصرفية بحث استطلاعي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	الأستاذ المتمرس الدكتور كامل علاوي كاظم الفتلاوي كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة مها سعدون جواد مصرف الرشيد	تقويم الأداء المالي لمصرفي الرافدين والرشيد
2	أ.د.موفق احمد علي السيدية جامعة جيهان - أربيل	المصرف الذكي ودوره في نشر الثقافة والوعي المصرفي "مدخل أساسي لعصرنة القطاع المصرفي العراقي"
3	أ.م.د.شذى عبد الحسين جبر الكلية التقنية الادارية/بغداد - الجامعة التقنية الوسطى م.د.شاكر محسن صابر وزارة النقل	دور التمويل الاخضر في تنمية المشاريع الاستثمارية النظيفة دراسة لواقع التمويل الاخضر في العراق
4	أ.م.د.صلاح الدين محمد امين الامام الكلية التقنية الادارية/بغداد - الجامعة التقنية الوسطى شبروان انور مصطفى رابطة المصارف الخاصة العراقية	الدور المصرفي في تطوير السوق المالي وانعكاسها على برامج التنمية المستدامة
5	أ.م.د.عبدالكاظم محسن كوين كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية م.د.افراح خضر راضي جامعة الامام جعفر الصادق (ع) أ.م.د.حميد سالم الكعبي كلية الرافدين الجامعة	استخدام التكنولوجيا المالية في المصارف دراسة مقارنة في القطاع المصرفي (العراق-الاردن-الكويت)
6	د. ابو بكر خوالد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عنابة - الجزائر د.عمار سعد الله كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة سوق اهراس - الجزائر د.خير الدين بوزرب كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة جيجل - الجزائر	اثر الابتكار التسويقي في تحقيق رضا العملاء دراسة استطلاعية لأراء عينة من عملاء الصندوق الوطني للتوفر والاحتياط CNEP في مدينة عنابة
7	د.ساكار عمر علي مجلس النواب العراقي د.ايمان عبد الرحيم كاظم محمد البنك المركزي العراقي	دور المصارف في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأثره على استقرار المستوى العام للاسعار
8	د.مصطفى محمد إبراهيم البنك المركزي العراقي	الاندماج والتصفية المصرفية ضرورة للاصلاح المصرفي لتحقيق قطاع مصرفي سليم في العراق دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2010-2021)

12:00 – 10:00 الجلسة الثامنة

قاعة رقم (8) - مركز التدريب المالي والمحاسبي

ادارة الجلسة: أ.م.د. نداء صالح مهدي الكلية التقنية الادارية/بغداد - الجامعة التقنية الوسطى

ت	اسماء الباحثين	عنوان البحث
1	أ.د.حسن كريم حمزة أ.م.د.وسام نعمة جعفر كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة	تحليل الاهمية النسبية للودائع الزمنية من اجمالي الودائع ومساهمتها في الائتمان النقدي وسبل تنشيطها للمدة 2005-2020
2	أ.د.عبد العزيز شويش عبد الحميد م.م.أنس خليل مهدي جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) أ.م.د.مظهر خالد عبد الحميد جامعة تكريت	مستقبل وظيفة الإصدار في ظل تطور تقانة المعلومات والاتصالات
3	أ.د.احمد حسين بتال جامعة الانبار-كلية الادارة والاقتصاد م.د.عبدالرزاق ابراهيم شبيب كلية المعارف الجامعة م.د.فيصل غازي فيصل كلية جنات العراق الجامعة	تحليل العلاقة بين مؤشرات الانضباط المالي والاستقرار المصرفي للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021
4	أ.م.د.حسين علي عبد كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة م.د.حيدر محمد كريم كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة	العملات الرقمية والتكنولوجيا المالية: قراءة اقتصادية مع اشارة للعراق
5	م.د.اشرف بدر الدين محمد شريف العبادي وزارة المالية - الدائرة الاقتصادية م.د.محمد مجيد جواد موسى الحمداني جامعة وارث الانبياء	الحوالات المالية والمقاصة الالكترونية واثرها في توظيف الاموال المصرفية دراسة تحليلية في مصرف آشور الدولي للاشتثمار للمدة من 2012-2019
6	م.م.عمار عبد الله رميض دائرة كاتب عدل كركوك	اثر خصائص تقنية تكنولوجيا المعلومات في مواجهة مخاطر الرقابة التشغيلية دراسة تحليلية في مصرف الرافدين فرع كركوك
7	فائز محمد محسن مصطفى الشمري مصرف الرافدين	المخاطرة الاقتصادية وتأثيرها في اداء المصارف العراقية
8	السيد عمر أحمد خلف البنك المركزي العراقي	دور البنك المركزي العراقي في النهوض بالقطاع المصرفي (الإصلاح المصرفي) للمدة 2003-2020

12:30 – 12:00 استراحة الشاي والقهوة

12:45 – 12:30 تكريم البحوث المتميزة

1:00 – 12:45 التوصيات

1:30 – 1:00 تكريم الباحثين واللجان

دعوة الغداء

مجلة العلوم المالية والمصرفية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي
السنوي (الثاني)

القطاع المصرفي تحديات الإصلاح والتطوير نحو عراق
أخضر

وتحت شعار إصلاح القطاع المصرفي طريقنا لتحقيق
النهوض الاقتصادي

بغداد ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢

المحور الأول

الإصلاح المالي والإداري والتشريعي للقطاع المصرفي

المحتويات

البحوث			
ت	البحث		ص
١	العنوان	تقدير عوائد ومخاطر الاستثمار لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستعمال نموذج Garch : دراسة تطبيقية	٢٨-١
	الباحث	• م.م. محمد علي عبد/ جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد • أ.د. سالم صلال راهي/ جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد	
٢	العنوان	تعزيز القيمة السوقية في ظل الإفصاح المستقبلي لقطاع المصارف في البيئة العراقية كخطوة لتحقيق الإصلاح المصرفي : دراسة تطبيقية	٨٤-٢٩
	الباحث	• مصطفى يوسف ابراهيم / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد • أ.د. ابتهاج اسماعيل يعقوب / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد	
٣	العنوان	تأثير تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي/(المصرف الصناعي انموذجاً)	١١٠-٨٥
	الباحث	• علاء جواد خليل / مركز التدريب المالي والمحاسبي • فاخر محمد ابراهيم / مركز التدريب المالي والمحاسبي	
٤	العنوان	دور التأمين المصرفي في تحسين الحصة السوقية المستدامة : دراسة تحليلية في شركة التأمين العراقية العامة	١٤٦-١١١
	الباحث	• علي مظهر عبد المهدي / شركة التأمين العراقية العامة • احمد مظهر عبد المهدي / شركة التأمين العراقية العامة • ارشد حسن رحيم / شركة التأمين العراقية العامة	

المحتويات

البحوث			
ص	البحث	ت	
١٦٨-١٤٧	العنوان اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي دراسة حالة في (مصرفي الرافدين والرشد)	٥	
	الباحث ● المحاسب القانوني يوسف كوركيس يوسف / الولايات المتحدة الامريكية . ● أ.د.حيدر الفرجي / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد		
٢١٨-١٦٩	العنوان مرونة النظام المالي تحليل مرونة النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)	٦	
	الباحث ● د. سليمة قطافي / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة الحاج لخضر , باتنة ٠١ - الجزائر . ● أ.د.ياسين العايب / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة عبد الحميد مهري , قسنطينة ٠٢ - الجزائر		
٢٥٦-٢١٩	العنوان أثر الابتكار التسويقي في تحقيق رضا العملاء : دراسة استطلاعية لآراء عينة من عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بمدينة عنابة	٧	
	الباحث ● د.أبو بكر خوالد/ جامعة عنابة ● د.عمار سعد الله / جامعة سوق أهراس ● د.خير الدين ابو زرب / جامعة جليجل كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر		
٢٩٠-٢٥٧	العنوان دور المنافسة المصرفية في تقليل مخاطر راس المال باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM): دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)	٨	
	الباحث ● م.م.نهاد نوري علوان/جامعة الانبار-كلية الادارة والاقتصاد ● أ.د عبد علي حمد/كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الأنبار ● أ.د.وسام حسين علي العنيزي/جامعة الانبار-كلية الادارة والاقتصاد		

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٣٠٨-٢٩١	العنوان	أثر الشمول المالي على الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية	٩
	الباحث	● أ.م.د. عامر اقبال توفيق/ جامعة ظفار - سلطنة عمان ● أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد	
٣٥٤-٣٠٩	العنوان	تأثير التقارب الديناميكي بين العائد على الأصول وصافي ايراد الاستثمار للمصارف في المخاطر النظامية	١٠
	الباحث	● م.د.فاطمة حسين كاظم/جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد ● أ.د.مهدي عطية الجبوري/ جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد	
٣٩٠-٣٥٥	العنوان	الاندماج والتصفية ضرورة لاصلاح القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)	١١
	الباحث	● د.مصطفى محمد ابراهيم /البنك المركزي العراقي	
٤٤٠-٣٩١	العنوان	دور مؤشرات الأداء المالي والمصرفي في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة وفق نموذج SHERROD دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)	١٢
	الباحث	حسين محسن توفيق المطيري/ وزارة المالية / مصرف الرشيد فرع الكفل ٥٥٠	
٤٦٨-٤٤١	العنوان	متطلبات تشريع منتجات التمويل البديل في العراق	١٣
	الباحث	● د.محمد يونس أبو رغيف/البنك المركزي العراقي	
٥٠٤ - ٤٦٩	العنوان	التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية: دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	١٤
	الباحث	● أ.د.سالم صلال راهي/ جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد ● م.م.ليث حليم مالك/ جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد	

المحتويات

البحوث			
ص	البحث	ت	
٥٠٥-٥٦٤	أثر مؤشري السيولة القانونية والاحتياطي القانوني في الانتمان النقدي لعينة من المصارف المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)	العنوان	١٥
	• أ.د. عقيل شاكر عبد الشرع/ جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد • م.م. غيث حسين جابر/ جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد	الباحث	
٥٦٥-٥٩٦	دور السياسة الائتمانية في الاستثمار الاجنبي غير المباشر في العراق (دراسة عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من المدة ٢٠١٠-٢٠٢١)	العنوان	١٦
	• ناظم حمد ابراهيم/ جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد • أ.د. محمد غالي الحسيني/جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد	الباحث	
٥٩٧-٦٣٨	تقويم الأداء المالي لمصرفي الرافدين والرشيد	العنوان	١٧
	• مها سعدون جواد/مصرف الرشيد • أ.م.د. كامل علاوي كاظم/جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد	الباحث	
٦٣٩-٦٦٢	الاصلاح المالي والتشريعي للقطاع المصرفي	العنوان	١٨
	• م.م. هيفاء كاظم اسماعيل/جامعة ذي قار/كلية الهندسة • م.م. سعد عزيز طاهر/جامعة ذي قار/كلية الهندسة • م.م. حسن جميل خزل/جامعة ذي قار/كلية الزراعة والاهوار	الباحث	
٦٦٣-٦٩٢	دور أبعاد المقدرات الجوهريّة الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية "دراسة تحليلية في مصرف النور - محافظة كركوك"	العنوان	١٩
	• م.م. عمار عبدالله رميض/ دائرة كاتب عدل كركوك • م.م. علي يوسف احمد/جامعة الموصل /كلية الادارة والاقتصاد	الباحث	

المحتويات

البحوث			
ص	البحث		ت
٧١٢-٦٩٣	العنوان	تقييم دور شركات ضمان الائتمان في تعزيز الثقة الائتمانية بين البنوك والباحثين عن الائتمان دراسة تطبيقية في فلندا	٢٠
	الباحث	• م.م أمنة طعمة جبر/الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد	
٧٦٨-٧١٣	العنوان	جودة الخدمة المصرفية وتأثيرها في التكامل التنظيمي دراسة استطلاعية في بعض المصارف العراقية	٢١
	الباحث	• أيسر حسن اسماعيل/مصرف الرشيد	
٨٢٨-٧٦٩	العنوان	المخاطرة الاقتصادية وتأثيرها في اداء المصارف العراقية	٢٢
	الباحث	• فائز محمد محسن مصطفى /مصرف الرافدين	
٨٦٠-٨٢٩	العنوان	دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال	٢٣
	الباحث	• ربيعة عطا الله/مصرف الرشيد	
٨٨٤-٨٦١	العنوان	مراحل عمليات إدارة المخاطر وتأثيرها في الميزة التنافسية: دراسة استطلاعية لعينة من مدراء المصارف التجارية في العراق	٢٤
	الباحث	• د.فلاح سليم فالح/البنك المركزي العراقي	

تقدير عوائد ومخاطر الاستثمار لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية باستعمال نموذج GARCH : دراسة تطبيقية

Estimating Returns and Risks of Investment for a Sample of Banks listed in the Iraq Stock Exchange Using the GARCH Model: An Applied Study

م.م. محمد علي عبد أ.د. سالم صلال راهي الحسناوي

جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى تقدير العلاقة بين عوائد ومخاطر الاستثمار لعينه من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، و فضلاً عن دراسة المخاطر المرافقة للعوائد وكيفية تقليل آثارها . وتمثل مجتمع البحث في المصارف المدرجة في السوق العراق للأوراق المالية بلغت عينه البحث اربعة عشر شركة، (١٠) مصارف، ولمدة خمس سنوات من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١ وتم استخدام النموذج الاحصائي Garch لمعرفة العوائد والمخاطر (المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية) اعتماداً على اسعار اغلاق المصارف عينه الدراسة. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي كان من أهمها أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، أي كلما زاد طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى كلما توجب عليه تحمل أعلى مخاطرة.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٨-١

كذلك لاحظت البحث أن بعض اسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية تكون متشابهة لأكثر من شهر وذلك بسبب ضعف التداول على اسهم المصارف, واوصى البحث ضرورة ان تضمن التقارير المالية التي تنشرها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية معلومات تتعلق بتوقعات بتحقيق العوائد وذلك لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والرشيده, لذا ينبغي على المستثمر قبل اتخاذ أي قرار استثماري تحديد الأهداف التي يرغب في تحقيقها من خلال العملية الاستثمارية، وكذلك تحديد مستوى الخطر الذي يستطيع تحمله.

الكلمات المفتاحية: العائد, المخاطرة , نموذج Garch

Abstract:

The research aims to estimate the relationship between investment returns and risks for a sample of banks listed in the Iraqi Stock Exchange, as well as studying the risks associated with returns and how to reduce their effects. The research community was represented in the banks listed in the Iraq Stock Exchange, the research sample amounted to fourteen companies, (10) banks, and for a period of five years from 1/1/2017 until 31/12/2021, and the Garch statistical model was used to find out the returns and risks (systemic risks and risks) irregularities based on the closing prices of the banks of the same study. The research reached a set of results, the most important of which was that there is a direct relationship between return and risk, that is, the greater the investor's ambition to achieve a higher return, the more he must bear the highest risk. This is due to the low demand for buying bank shares, and the research recommended the need to include financial reports published by banks listed in the Iraqi Stock Exchange with information related to expectations of achieving returns in order to assist investors in making sound and rational investment decisions. that he wishes to achieve through the investment process, as well as determining the level of risk he can bear.

Keywords: return, risk, Garch model

المقدمة :

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع الهامة التي تحتل مكانا رئيسا، للدول المتقدمة منها والنامية وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ورفع معدلات التنمية الاقتصادية وتنمية الثروات الوطنية والعمل على اشباع احتياجاتها الأساسية، ولكل استثمار وجهان أحدهما العائد الذي يسعى الى تحقيقه المستثمر والجانب الآخر يتمثل في المخاطر التي يتحملها المستثمر. وان القرار الاستثماري هو اختيار الاستثمار الذي تكون فيه العوائد مقبولة عند مستوى معين من المخاطر، اي تحديد حجم العائد المرغوب الحصول عليه لقاء المخاطر التي يتقبلها. كما يعد العائد من العناصر الأساسية عند الاستثمار في الموجودات، ولتحقيق ذلك يتوجب على المستثمر ايجاد التوازن بين العائد والمخاطر. أذ يعد العائد بأنه مجموع المكاسب او الخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة أو ان العائد هو مقدار توزيع الأرباح مضافا إليه الأرباح أو الخسائر الرأسمالية. وبهذا الصدد جمعت اغلب النظريات المالية ان المخاطر هي احتمال عدم تحقيق عائد متوقع او عند الرجوع الى البيانات التاريخية الفعلية للعائد فأن المخاطر عبارة عن تقلبات العائد تعد عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية بالغة في الفكر المالي والإداري، وذلك لارتباطها المباشر بكافة مفاصل النشاطات في منشآت الاعمال وبسبب الأهمية القصوى لكل من العائد والمخاطرة حيث تتسم الأسواق المالية بالعديد من الغموض وحالة عدم التأكد ودرجه مختلفة من المخاطرة حيث ان المستثمر الرشيد يسعى دائما الى تعظيم المنفعة من الموارد المتاحة وذلك من خلال الاستثمار في الموجودات التي تحقق له العوائد المطلوبة فانه يعمل على المبادلة بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار المناسب واختيار الاستثمار الذي يحقق له اعلى عائد مقابل اقل مخاطرة

إذا ما كانت العوائد والمخاطر مختلفة من استثمار إلى آخر. يعد نموذج GARCH أكثر انتشاراً أو تطبيقاً لنموذج ARCH ويسمى نموذج ARCH المعمم : **(Generalize Auto Regressive Conditional Heteroscedasticity)** أي نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الواسع الانتشار. إذ هدف البحث الى تقدير العائد ومخاطر الاستثمار باستعمال نموذج Garch دخل موضوع السلاسل الزمنية مجالات واسعة في حياتنا وعلى وجه الخصوص المجالات الاقتصادية وخاصة المجالات المالية منها تحت عنوان السلاسل الزمنية المالية إذ شهد اواخر العقد الاخير من القرن الماضي تطوراً سريعاً في اسواق الاوراق المالية (stock exchange) او يطلق عليه البورصة. وهنا بدأ الاهتمام بدراسة السلاسل الزمنية المالية (Financial time series) والذي يمتاز بنوع من عدم الثبات او اللاتيقن اي هنالك فترات زمنية من التقلبات

تليها فترات من الهدوء النسبي الامر الذي يجعلها تشهد تقلبات ومنعطفات شديدة الفشل كنماذج (بوكس جينكز) في تفسيرها, تعد الاسواق المالية من الركائز المهمة في الاقتصاد في اي بلد من بلدان العالم ويوجد في المنطقة العربية العديد من الاسواق المالية ومن اهم الاسواق التأثير باللائمة المالية العالمية, ولأجل معالجه مثل هكذا ازمات مالية التي تحدث في السوق لابد من استخدام نماذج احصائية تأخذ بنظر الاعتبار التقلبات التي تحدث خلال فترة التداول وتحاول تفسير هذه التقلبات من خلال هذه النماذج هو نموذج Garch.

١-المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١ أهمية البحث

وتتمثل أهمية البحث:-

دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة في سوق العراق والأوراق مالية, كذلك تنبع أهمية البحث من خلال تناوله لقطاعات مختلفة مهمه في الاقتصاد العراقي وتعد هذه القطاعات حلقة وصل مهمه في الاقتصاد العراقي, وايضاً ابراز المخاطر المالية وطرق قياسها والعوامل المؤثرة ومن ثم ايجاد الوسائل التي تؤدي الى تقليلها الى ادنى مستوى عند مستوى عائد مقبول, ومعرفة العوامل المؤثرة على العائد والمخاطرة

٢.١ اهداف البحث

وتتمثل اهداف البحث بالنقاط الاتية :-

١. التوجه نحو اهميه اخذ المخاطر بعين الاعتبار المرتبطة بعملية الاستثمار وعلى المستثمر عند الاختيار احد البدائل يتطلب منه تقدير العوائد المتوقع حصول عليها من كل بديل مع التقدير المخاطر المرتبطة بعملية الاستثمار.
٢. دراسة المخاطر التي تكون مرافقة للعوائد وكيفية تخصيص آثارها .
٣. تقدير عوائد ومخاطر الاستثمار للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستعمال نماذج السلاسل الزمنية Garch .
٤. تسليط الضوء على جانب معرفي واكاديمي حيوي ومهم في منشآت الاعمال بشكل عام والمصارف بشكل خاص الا هو العائد والمخاطر التي يكون لها اثر على اختيارات المستثمر لنوع الاستثمار .

٣.١ مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية :-

١. مدى امكانية التحكم في المخاطر المصاحبة لكل عملية استثمارية ؟
٢. هل توجد دلالة إحصائية لمعامل بيتا β ؟

٤.١ فرضيات البحث

تمثلت فرضيات البحث:-

١. امكانية التحكم في المخاطر المصاحبة لكل عملية استثمارية بالتنوع الجيد والإدارة الرشيدة.
٢. لا توجد دلالة إحصائية لمعامل بيتا β .

٥.١ مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي، فيما وتكونت عينة البحث بـ (١٠) مصرفاً مدرجا في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتوفر عنها البيانات اللازمة خلال فترة البحث للسنوات من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠٢١/١٢/٣١.

١-٦ اسلوب البحث

استخدم الاسلوب الوصفي التحليلي الذي يجمع بين البحث النظري والبحث التطبيقي، فالمنهج الوصفي للإحاطة بالجانب النظري في العائد والمخاطرة ونموذج GARCH، وفيما يخص الجانب التطبيقي فاستعمل المنهج التحليلي لاختبار العلاقة بين العائد والمخاطرة.

٢- المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢ / العائد والمخاطرة ونموذج Garch

١.١.٢ - العائد

تعريف العائد

يعرف العائد على انه الربح الإجمالي أو الخسارة الحاصلة على الاستثمار خلال فترة معينة، أي انه ومجموع العائد على الاستثمار او هو مجموع التوزيعات النقدية (الأرباح أو دفعات الفائدة) فضلا عن التغير في قيمة الاستثمار، مقسوما على قيمته من بداية المدة (Gitman & Zuller, 2012: 331) وايضا يعرف العائد بأنه التدفق

النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال مدة زمنية معينة اذ يعبر عنه نسبيا من كلفة الاستثمار اول الفترة ويسمى بالعائد لفترة الامتلاك (Brigham & Ehrhardt, 2011: 219).

٢.١.٢ اشكال العائد (Howells&Bain, 2007: 24) :

- أ- توزيعات الأرباح إذا كانت الورقة المالية تمثل ملكية في الشركة كالأسهم.
ب- الفوائد إذا كانت الورقة المالية تمثل ديناً على الشركة كالسندات.
ج- الأرباح الرأسمالية التي يتم الحصول عليها من خلال بيع الأوراق المالية وتمثل الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع (الربح).

٢- فيما ذكر باحثون اخرون ان هناك اشكال متعددة للعائد تختلف حسب التقسيمات او الدراسات التي وصفها الباحثون وهي كالآتي :

أ- معدل العائد المتوقع (الفعلي) : اي انه المعدل الحقيقي للعائد الذي يحسب المبادلة بين الحاضر والمستقبل في الاستهلاك مع مراعاة التغير في الأسعار (Welch, 2009: 99).

ب- معدل العائد المتوقع: يعرف بأنه المتوسط الموزون لنتائج العائد المحتمل, اذ تكون كل نتيجة مرتبطة باحتمال حدوثها (Hall, 2012: 56).

ت- معدل العائد المطلوب: يعرف بأنه الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين قبل القيام في العملية الاستثمارية وفي درجة معينة من المخاطرة (Henar, 2003: ١٦١).

٢.٢ المخاطر:

* تعريف المخاطر:

هي عدم انتظام العوائد، فتذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر و الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة

من المخاطر (الحسنائي وآخرون، ٢٠٢٠: ٢٠). ويتم تعريف المخاطر أيضاً هي على أنها أي حدث أو فعل له آثار ضارة في رأس المال وإرباح المصرف، التي يمكن أن يؤدي إلى خسائر مباشرة للأرباح وتآكل رأس المال، أو قد يؤدي إلى فرض قيود على قدرة المصرف في تحقيق أهدافه في البقاء والاستمرار أو الاستفادة من الفرص التي من شأنها أن تعزز من أعماله (Lukic, 2105: 269).

* أنواع المخاطر

المخاطر النظامية : وتتكون المخاطرة النظامية من مجموعة من العوامل العامة المشتركة التي تكون مرتبطة بالظروف والتطورات الاقتصادية والسياسية العامة الشاملة لمجمل النظام الاقتصادي . عرفها (Hamzaee, 2011: 90) بأنه المخاطر التي لا يمكن التخلص منها ولا يستطيع توقع وقت وقوع أحداثها . وبالتالي فإن هذا النوع من المخاطرة لا يمكن التخلص منها أو القضاء عليها بواسطة عملية التنوع . كذلك عرف (Jordan & Miller, 2009: 383) بأنه تلك المخاطرة التي تكون مؤثرة على معظم الأصول ويطلق عليها المخاطرة النظامية، أي وجود مخاطرة منهجية واحدة مؤثرة على عدد كبير من الأصول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة بنسبه متفاوتة.

*** المخاطر اللانظامية :** تنشأ من العوامل الخاصة بمنشأة محددة تحصل لها دون غيرها من المنشآت الأخرى ويطلق عليها بالمخاطرة القابلة للتنوع (Diversifiable Risk) والمخاطرة التي يمكن تلافيها (Rick Avoidable) والمخاطرة المتبقية (Residual Risk) تعرف بأنها المخاطرة التي تكون مؤثره على موجود واحد، أو ربما مجموعة صغيرة من الموجودات، لأن هذه المخاطر هي فريدة من نوعها للشركات الفردية أو الموجودات، ما يطلق عليه في بعض الأحيان بالمخاطر الفريدة (Jordan & Miller, 2009: 383) وعرفها (Bark et al, 2012) (335) بأنها المخاطرة التي تحدث لشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن

النشاط الاقتصادي ، وتتمثل هذه العوامل في اضراب العمال في مصارف معينة او الاخطاء الادارية هذا النوع من المخاطرة مستقلة عن الاسهم.

المخاطر الكلية : وعرفها" (Archer,et.al, 1983: 119) بأنه التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو أي استثمارات أخرى"

كما انها تمثل حصيلة جمع المخاطرة النظامية والمخاطرة اللانظامية للورقة المالية (Gitman, 2000: 212). حيث جمع المخاطرة النظامية مع المخاطرة اللانظامية

ينتج عنها المخاطرة الكلية ، وكما تسمى بمخاطرة المحفظة، وهي التي سوف يتحملها المستثمر في الأوراق المالية فإن المستثمر يستطيع تجنب او التخلص من المخاطرة اللانظامية من خلال التنوع لكنه لا يستطيع تجنب المخاطرة النظامية (الدوري وسلامه، ٢٠١٣ : ٢٠٧).

* الحد من المخاطر (التحوط والتنوع)

يسعى المستثمرون الى تقليل المخاطر بطرق شتى، وتعتمد الطريقة على نوع المخاطرة المراد تقليلها:- (الكروي، ٢٠٠٥ : ٥٧)

* الحد من المخاطرة النظامية (مخاطر السوق)

في حالات كثيرة لا يمكن التنبؤ بالمخاطر النظامية والتخطيط لمواجهةها وتلجأ الكثير من الادارات الى أسلوب التحوط باستعمال عقود المستقبلات لمواجهة المخاطرة النظامية بالشكل الملائم.

* الحد من المخاطر اللانظامية (مخاطر الشركة)

وهي المخاطر العشوائية التي يصعب التنبؤ بها، ولكن يمكن الحد منها بواسطة التنوع عند تكوين المحفظة الاستثمارية ،أي توزيع مبلغ المحفظة على اصول مختلفة.

٢. ٣- العلاقة بين العائد والمخاطرة:

يرتبط عائد الاستثمار ارتباطاً وثيقاً بدرجة المخاطرة ، فكلما زاد طموح المستثمر في الحصول على عوائد أكبر ، زادت درجة المخاطرة ، والبعد الزمني للاستثمار (طول

فترة الاستثمار) ودرجة المخاطرة ، مما يعني أنه كلما طالت مدة استرداد رأس المال كلما ارتفع مستوى مخاطرة المستثمر لمشروع معين ، والعكس صحيح وعلى هذا الأساس، يلاحظ أن المستثمر الخاص وخاصة الجدد منهم يحاولون استثمار ما لديهم من أموال في استثمارات سريعة العائد من أجل تجاوز أو التخفيف من درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة نتيجة التقلبات الاقتصادية (العيساوي، ٢٠١١: ٢٥-٢٦).

٤.٢ - نموذج $GARCH(p,q)$

نموذج GARCH التباين المشروط بعدم التجانس

هذه الصفة الإضافية من شأنها أن ساهم في تحسين النبوات الناتجة عن هذه النماذج المختلطة.

بعد ذلك تطورت هذه الفكرة لتشمل العزوم من الدرجة الثانية، حيث أشار Eagle سنة ١٩٨٢م إلى أهمية استعمال مفهوم التباين الشرطي بدلا من التباين غير الشرطي في تحسين القيم التنبؤية، كل هذه المبادئ كانت بساطا تمهيدا لصياغة نماذج ARCH وهي نماذج ارتباط ذاتي مشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء، حيث كان المراد منها عند النقص الذي كانت تعاني منه نماذج ARMA خاصة في السلاسل المالية المرتبطة بالزمن.

" ويمكن صياغة معادلة نموذج GARCH كما يلي (الضب: ٢٨٦):

$$\begin{aligned} \varepsilon_t &= V_t \sqrt{h_t} \\ h_t &= c + \sum_{i=1}^q a_i \varepsilon_t^2 \\ V_t &\xrightarrow{iid} N(0,1) \end{aligned}$$

ht : التباين غير المتجانس عبر الزمن ؛

vt : متغير عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي المركز المختصر؛

$N(0.1)$: دالة التوزيع الطبيعي المركز المختصر

بعض استعمالات نموذج GARCH

(١) تحليل بيانات مالية حقيقية لأسعار الإقفال اليومية لإحدى مؤشرات
تم استعمال نموذج Garch في البحتالتي هدفت الى تحليل بيانات مالية حقيقية
لأسعار الإقفال اليومية لإحدى مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، اذ ان السلسلة
الزمنية تمتاز بحالة عدم الثبات في الوسط والتباين ونظراً لوجود تقلبات شديدة في
أسعار الإقفال اقتضى الأمر دراستها وفق نماذج لاختية وتم تحليلها وفق نماذج
الانحدار الذاتي العام مشروط بعدم تجانس التباين لنموذج (٣). (GJR-BARCH)
(P)) والتي هي إحدى نماذج السلاسل الزمنية اللاخطية، والتحليل اثبت إن نموذج
(٢١) (GJR-GARCH) هو الأفضل وذلك وفق معياري (AIC) و (BIC) حيث
تم استخدام هذا النموذج في التنبؤ وهو الهدف الرئيسي من دراسة تحليل السلاسل
الزمنية (حمزة، وآخرون، ٢٠١٧).

(٢) إيجاد نماذج التقلبات لأسعار الإغلاق اليومي

تم استعمال نموذج Garch حيث هدف البحتالى إيجاد نماذج التقلبات لأسعار
الإغلاق اليومي لسوق العراق للأوراق المالية من فترة (٢٠١٢ - ٢٠٠٥) باستعمال
نماذج الانحدار الذاتي مشروطة بوجود عدم تجانس التباين عندما يتبع توزيع الأخطاء
التوزيع الطبيعي الذي يأخذ بنظر الاعتبار التقلبات في الأسعار خلال فترات التداول،
وتبين من نتائج التطبيق على البيانات المدروسة إن أفضل أنموذج للتنبؤ بتقلبات
أسعار الإغلاق اليومي هو أنموذج (١.٢) GARCH. (يادكار، وآخرون، ٢٠١٤)

(٣) التنبؤ إلى توقع أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

تم استعمال نموذج Garch في البحث التي هدفت الى التنبؤ بتوقع أسعار صرف
الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال تحليل سلسلة تقلبات أسعار
الصرف. أظهر تطبيق البيانات المدروسة أن أفضل نموذج للتنبؤ بالتقلب هو

2.1 GARCH - ARMA (0-1) بناءً على بعض المعايير لاختيار AIC و SIC و H-QIC ودلالة معلمات النموذج المقدرة (Al-Sharoot et al, 2018).

٣- المبحث الثالث / الجانب التطبيقي

سنحاول دراسة حساسية السوق من جهة ومن جهة أخرى تقدير العلاقة بين العائد والمخاطرة في بعض الأسهم باستخدام نموذج GARCH لسوق العراق للأوراق المالية .

١.٣- وصف وتحليل البيانات:

سنتمكن من خلال التحليل الإحصائي الى التوصل لمعرفة النتائج من معرفة التذبذبات التي تتعرض لها الاسواق (الاسهم) للقطاعات من خلال تحديد اكبر قيمة واقل قيمة لهذه الاسهم من خلال استخراج متوسط تلك العوائد. وكذلك استخراج الانحراف المعياري (sd) وكذلك التأكد من ان بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي من خلال اختبار (jarque-Bera . Kurtosis) والجدول التالي يوضح تلك النتائج.

جدول رقم (١) يوضح الخصائص الإحصائية لسلسلة عوائد الأسهم المدرجة في سوق العراق

القطاعات	الأسهم	R	Max.	Min.	Std. Dev.	Skewnes	Kurtosis	Jarque-Bera	p-value
	المصرف التجاري								
قطاع المصارف	مصرف بغداد	0.365981	0.40909	0.00935	0.09165	1.68971	5.54262	44.71338	0.6730
	المصرف التجاري	0.003681	0.41892	0.01563	0.10685	1.93014	5.87573	57.92887	0.4654

مصرف العراق الإسلامي	مصرف الشرق الوسط	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الخليج	المصرف المتحد	مصرف المنصور	مصرف الموصل للاستثمار	مصرف انور
-0.02548	-0.63632	-0.01243	0.06925	0.36980	-0.02156	-0.03624	0.32982
3.12500	3.03030	4.76191	4.34783	20.00000	1.96078	0.88880	0.49000
1.25000	0.02703	1.47059	0.00083	0.00070	0.90909	0.00292	0.19000
0.41268	0.73005	0.90817	3.3496٠	20123٠	0.24579	0.18858	0.08378
0.47847	3.02770	0.49176	1.88318	0.60782	0.21811	1.53112	0.93803
3.09900	10.47125	1.85358	4.67484	2.00788	2.28612	5.61465	2.71651
2.31382	231.2185	5.70391	42.47626	6.15522	1.74981	40.53418	8.99994
0.3144	0.3981	0.05773	0.9328	0.07607	0.41690	0.6509	0.13111

من خلال نتائج جدول (١) نلاحظ ان متوسطات العوائد تراوحت بين الموجب والسالب حيث ان اعلى متوسط بالنسبة لقطاع المصارف كان (0.36980)

والخاص بمصرف المتحد .بينما اقل متوسط عائد كان لمصرف الشرق الاوسط حيث بلغ قيمته (-0.63632) بينما المخاطرة فكانت أعلى نسبة مخاطرة للمصارف في كل من (مصرف الاستثمار العراقي, مصرف الشرق الاوسط, مصرف العراقي الاسلامي. مصرف الخليج) بقيم انحراف معياري (٠.٩٠٨١٧, ٠.٧٣٠٠٥, ٠.٤١٢٦, ٠.٣٣٤٩٦). اما بالنسبة الى طبيعة البيانات تم الاعتماد على اختبار (Jarque-Bera test) وحسب الفرضية الاتية

H_0 : تتبع البيانات توزيعا طبيعيا

H_1 : لا تتبع البيانات توزيعا طبيعيا

نلاحظ من خلال النتائج التي تم الحصول عليها من خلال التحليل الاحصائي أن البيانات الخاضعة لفرضية التوزيع الطبيعي للمصارف تحقق فيها الشرط وهي كل من (المصرف التجاري, مصرف بغداد, مصرف العراقي الاسلامي, مصرف الشرق الاوسط, مصرف الاستثمار العراقي, مصرف الخليج, المصرف المتحد, مصرف المنصور, مصرف الموصل للاستثمار, مصرف اشور), حيث كانت قيم (٥٧.٩٢٨٨٧, ٤٤.٧١٣٣٨, ٢.٣١٣٨٢, ٥.٧٠٣٩١, ٤٢.٤٧٦٢٦, ٦.١٥٥٢٢, ١.٧٤٩٨١, ٤٠.٥٣٤١٨, ٨.٩٩٩٩٤, ١٨٠٧.٤٠٧). وهذه القيم جميعها تتبع التوزيع الطبيعي . حيث انها جميعاً اكبر من ٥% . وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان البيانات الخاصة بالبحث تتبع التوزيع الطبيعي .

كذلك نلاحظ ان قيم معامل الالتواء هي موجبة وهذا دليل على ان التوزيع متجه نحو اليمين.

جدول رقم (٢) يبين نتائج اختبار مشكلة عدم استقرار التباين ARCH

القطاعات	الأسهم	F-statistic	Obs*R-squared	P-value	القرار
قطاع المصارف	المصرف التجاري	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف بغداد	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف العراقي الاسلامي	٠.٠٢٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٣	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف الشرق الأوسط	٠.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٠٢٣	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف الاستثمار العراقي	٠.٠٣٢	٠.٠٠٠	٠.٠٠١	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف الخليج	٠.٠٣٦	٠.٠٢٩	٠.٠٠٢	المتغير غير مستقر في التباين
	المصرف المتحد	٠.٠٣٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف المنصور	٠.٠٤٢	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف الموصل للاستثمار	٠.٠٠٠	٠.٠٣٣	٠.٠١٤	المتغير غير مستقر في التباين
	مصرف اشور	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	المتغير غير مستقر في التباين

الجدول (٢) يمثل اختبار مشكلة عدم استقرار التباين ARCH. حيث تم استخراج قيم Obs*R-squared والخاص بكل مصرف والتي بينت ان القيم صغيرة جدا تتراوح بين (٠.٠٠٠ و ٠.٠٣٣). وهذا دليل على ان التباين غير مستقر لهذه البيانات كما ان قيم F المحتسبة جميعها. معنوية اي انها اقل من ٥%. وبذلك نقبل فرضية عدم التي تنص على ان التباين غير مستقر..

الأسهم	المعيار	ARCH	GARCH	T-ARCH	M-ARCH	E-GARCH
المصرف التجاري	Akaike info criterion	4.369	4.389	4.399	4.169	4.419
	Schwarz criterion	4.698	4.718	4.728	4.498	4.748
	Hannan-Quinn criter.	4.698	4.718	4.728	4.498	4.748
مصرف بغداد	Akaike info criterion	4.998	5.018	5.028	4.798	5.048
	Schwarz criterion	4.365	4.385	4.395	4.165	4.415
	Hannan-Quinn criter.	4.215	4.235	4.245	4.015	4.265

5.037	4.787	5.017	5.007	4.987	Akaike info criterion	مصرف العراق الإسلامي
4.304	4.054	4.284	4.274	4.254	Schwarz criterion	
5.035	4.785	5.015	5.005	4.985	Hannan–Quinn criter.	
4.418	4.168	4.398	4.388	4.368	Akaike info criterion	مصرف الشرق الأوسط
4.415	4.165	4.395	4.385	4.365	Schwarz criterion	
4.195	3.945	4.175	4.165	4.145	Hannan–Quinn criter.	
4.419	4.169	4.399	4.389	4.369	Akaike info criterion	مصرف الاستثمار العراقي
4.275	4.035	4.265	4.255	4.235	Schwarz criterion	
4.998	4.758	4.988	4.978	4.958	Hannan–Quinn criter.	
4.401	4.161	4.391	4.381	4.361	Akaike info criterion	مصرف الخليج
4.738	4.498	4.728	4.718	4.698	Schwarz criterion	
4.361	4.121	4.351	4.341	4.321	Hannan–Quinn criter.	
4.431	4.191	4.421	4.411	4.391	Akaike info criterion	المصرف المتحد
4.411	4.171	4.401	4.391	4.371	Schwarz criterion	
4.397	4.157	4.387	4.377	4.357	Hannan–Quinn criter.	
4.366	4.126	4.356	4.346	4.326	Akaike info criterion	مصرف المنصور
4.366	4.126	4.356	4.346	4.326	Schwarz criterion	
5.003	4.763	4.993	4.983	4.963	Hannan–Quinn criter.	
4.335	4.125	4.355	4.345	4.325	Akaike info criterion	مصرف الموصل للاستثمار
4.335	4.125	4.355	4.345	4.325	Schwarz criterion	
4.343	4.133	4.363	4.353	4.333	Hannan–Quinn criter.	

4.968	4.758	4.988	4.978	4.958	Akaike info criterion	مصرف اشور
4.336	4.126	4.356	4.346	4.326	Schwarz criterion	
4.241	4.031	4.261	4.251	4.231	Hannan–Quinn criter.	

لغرض الحصول على افضل نموذج يمثل البيانات تم تقدير مجموعة من النماذج وهي (ARCH , GARCH , T-ARCH , M-ARCH , E-GARCH). حيث تمت المقارنة بين تلك النماذج باستخدام عدة معايير وهي (Akaike info criterion , Schwarz criterion , Hannan–Quinn criter.) بحيث يكون افضل نموذج هو الذي يمتلك اقل قيمة من تلك المعايير .

من خلال الجدول اعلاه نجد بان افضل نموذج يمثل متغير **المصرف التجاري** هو نموذج (M-ARCH) وذلك لأنه يمتلك اقل قيمة للمعايير الثلاثة وهي كانت (4.169 , 4.498 , 4.498) . اما متغير **مصرف بغداد** كان افضل نموذج يمثل بياناته هو نموذج (M-ARCH) الذي امتك اقل قيمة من قيم معايير المقارنة وهي (4.798 , 4.165 , 4.015) . اما فيما يخص المتغير الثالث وهو **المصرف العراقي الاسلامي** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH) لأنه حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.٧٨٥ , ٤.٠٥٤ , ٤.٧٨٧) . اما فيما يخص المتغير الرابع وهو **مصرف الشرق الاوسط** فهو الآخر كان النموذج الافضل لتمثل بياناته هو نموذج (M-ARCH) حيث حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.١٦٥ , ٤.١٦٨ , ٣.٩٤٥) . اما متغير **مصرف الاستثمار العراقي** كان افضل نموذج يمثل بياناته هو نموذج (M-ARCH) الذي امتك اقل قيمة من قيم معايير المقارنة وهي (٤.١٦٩ , ٤.٠٣٥ , ٤.٧٥٨) . اما فيما يخص المتغير السادس وهو **مصرف الخليج** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH)

لأنه حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.١٦١, ٤.٤٩٨, ٤.١٢١) .
اما فيما يخص المتغير السابع وهو **المصرف المتحد** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH) لأنه حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.١٩١, ٤.١٧١, ٤.١٥٧) . و المتغير الثامن **مصرف المنصور** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH) لأنه حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.١٢٦, ٤.١٢٦, ٤.٧٦٣) . و المتغير التاسع **مصرف الموصل للاستثمار** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH) لأنه حصل على اقل القيم لمعايير المقارنة وهي (٤.١٢٥, ٤.١٢٥, ٤.١٣٣) . اما فيما يخص المتغير العاشر وهو **مصرف اشور** كان النموذج الافضل لتمثيلة هو نموذج (M-ARCH) لأنه حصل على افضل قيم لمعايير المقارنة وهي (٤.٧٥٨, ٤.١٢٦, ٤.٠٣١) . هذا فيما يخص قطاع المصارف .

جدول رقم (٤) يبين نتائج تقدير معامل β باستخدام نموذج GAECH

ARCH(1)- LM	BG	DW	R^2 Adj	R^2	p-vale	t-stat	β	الأسهم
0.036	0.625	2.365	0.0036	0.0025	0.698	0.985	0.258	المصرف التجاري
0.697	0.365	2.365	0.0054	0.0036	0.654	0.665	0.365	مصرف بغداد
0.317	0.368	2.014	0.0058	0.0024	0.925	0.365	0.253	مصرف العراقي الإسلامي
0.357	0.365	2.369	0.0039	0.0254	0.754	0.987	0.365	مصرف الشرق الاوسط
0.367	0.365	2.365	0.0054	0.0036	0.985	0.698	0.254	مصرف الاستثمار العراقي
0.987	1.958	2.314	0.0365	0.0024	0.621	-0.698	-0.542	مصرف الخليج
0.036	0.336	2.018	0.0057	0.0365	0.621	0.668	0.698	المصرف المتحد
0.025	0.317	2.957	0.0068	0.0024	0.962	1.987	2.365	مصرف المنصور
0.037	2.035	2.364	0.0037	0.0068	0.745	0.325	0.365	مصرف الموصل للاستثمار
0.028	2.397	2.323	0.0019	0.0047	0.365	-0.658	-0.985	مصرف اشور

من خلال الجدول اعلاه والذي يوضح قيم (٤) المقدرة والخاصة بقطاع المصارف والتي تساوى (٠.٢٥٨, ٠.٣٦٥, ٠.٢٥٣, ٠.٣٦٥, ٠.٢٥٣, ٠.٣٦٥, ٠.٢٥٤, ٠.٠٢٥٨, ٠.٠٥٤٢, ٠.٣٦٥, ٢.٣٦٥, ٠.٦٩٨) , حيث نلاحظ ان معامل β لا توجد لها دلالة

احصائية عند مستوى معنوية ٥%. اي اننا نقبل فرضية العدم, لان جميع قيم اختبار t هي غير معنوية حيث ان نسب الاحتمال هي اكبر من ٥%.
الجدول رقم (5) يبين نتائج تقدير نموذج GARCH لاختبار العلاقة بين عائد السهم و عائد السوق للمصرف التجاري

Dependent Variable: Y1

Method: ML ARCH - Normal distribution (BFGS / Marquardt steps)

Date: 09/09/22 Time: 10:20

Sample: 2017M01 2021M12

Included observations: 60

Convergence achieved after 24 iterations

Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Presample variance: backcast (parameter = 0.7)

GARCH = C(3) + C(4)*RESID(-1)^2 + C(5)*GARCH(-1)

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
	0.08193	0.01890	4.33457	
C	6	3	3	0.0000
	39.0951	8.60E+0	4.55E-	
R	5	9	09	1.0000

Variance Equation

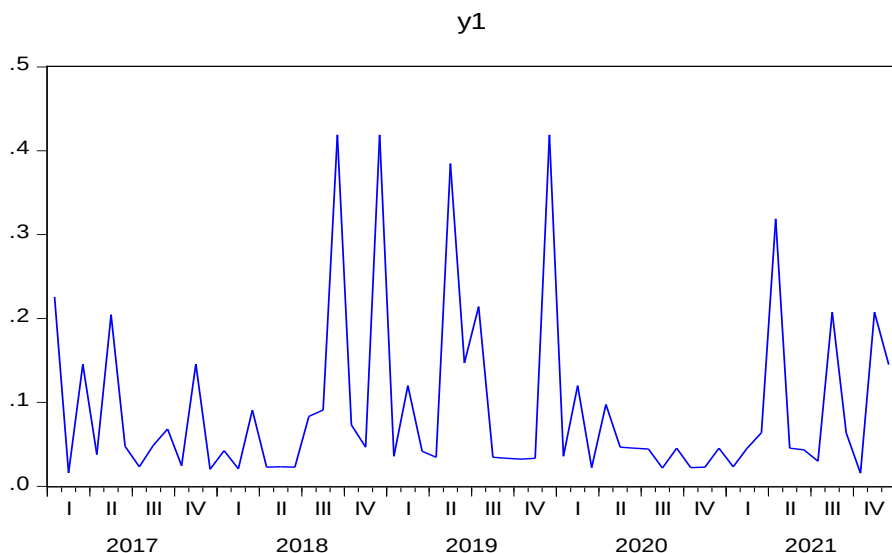
	0.00867	0.00497	1.74541	
C	7	1	6	0.0809
	-		-	
	0.09400	0.03023	3.10896	
RESID(-1)^2	2	6	3	0.0019
GARCH(-1)	0.29607	0.46186	0.64105	0.5215

	9	5	2
	0.01659	Mean	
R-squared	9	dependent var	0.094531
	-		
Adjusted	R-0.00035	S.D. dependent	
squared	6	var	0.106852
S.E.	of 0.10687	Akaike	info
regression	1	criterion	-1.594536
Sum squared	0.66244	Schwarz	
resid	0	criterion	-1.420007
	52.8360	Hannan-Quinn	
Log likelihood	8	criter.	-1.526268
Durbin-Watson	2.16663		
stat	0		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ١٠ Eviews

من خلال الجدول (٥) اعلاه نلاحظ ان معاملات النموذج المقدر $GARCH(-1)$ حيث ان قيمهما احدهما سالب والاخر موجب ومن شروط الاستقرارية مجموعها اقل من واحد كذلك ان قيمة $Durbin-Watson$ stat هي ١.١٦٦٦٣٠ وهذه القيمة اقل من ٢ وهي دليل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات وبمعنى ان هناك استقلالية بين الاخطاء .

شكل رقم (١) يبين الرسم البياني لبواقي نموذج $GARCH$ residuals للمصرف التجاري



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من الشكل اعلاه (١) نلاحظ السلسلة التي تمثل عوائد السهم للمصرف التجاري والمتمثلة بالبقاوي (Residual) تذبذبت حول الوسط الحسابي الثابت. حيث يمكن من خلالها القول بانها تتميز بالاستقرارية.

شكل رقم (٢) يبين رسم دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي للبقاوي للمصرف التجاري

Date: 09/09/22 Time: 10:28
Sample: 2017M01 2021M12
Included observations: 60

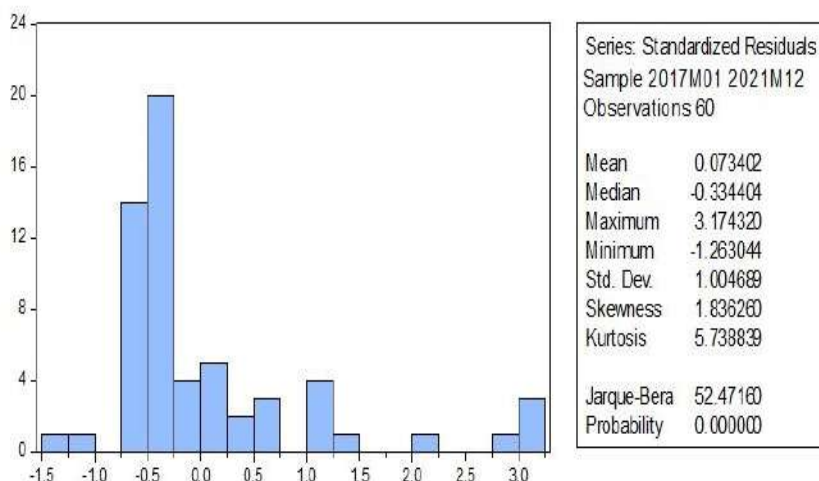
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.160	-0.160	1.6102	0.204
		2 0.051	0.026	1.7740	0.412
		3 0.034	0.048	1.8514	0.604
		4 -0.130	-0.122	2.9794	0.561
		5 0.171	0.135	4.9609	0.421
		6 -0.036	0.019	5.0487	0.538
		7 0.157	0.159	6.7865	0.451
		8 0.003	0.026	6.7873	0.560
		9 0.010	0.043	6.7943	0.659
		10 0.051	0.027	6.9853	0.727
		11 -0.201	-0.172	10.063	0.525
		12 0.080	-0.020	10.555	0.567
		13 -0.227	-0.242	14.661	0.330
		14 -0.094	-0.207	15.360	0.354
		15 -0.004	-0.132	15.361	0.426
		16 0.082	0.144	15.927	0.458
		17 -0.164	-0.212	18.263	0.372
		18 -0.099	-0.078	19.133	0.384
		19 -0.088	-0.094	19.833	0.405
		20 -0.094	0.016	20.653	0.418
		21 0.063	0.061	21.033	0.457
		22 -0.178	-0.160	24.125	0.341
		23 0.059	0.042	24.476	0.378
		24 -0.053	-0.073	24.763	0.419
		25 -0.012	0.027	24.777	0.475
		26 -0.008	-0.136	24.784	0.531
		27 -0.052	0.001	25.086	0.570
		28 0.081	-0.100	25.852	0.581

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال الشكل (٢) اعلاه والذي يمثل نتائج رسم دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي لمربعات البواقي للمصرف التجاري والتي كانت معنوية حيث انها تقع ضمن فترات الثقة المبينة في الشكل اعلاه . كما ان قيمة (إحصاءه) Q-Stat كانت تساوي ٢٥.٨٥٢ وهذه القيم هي معنوية .

شكل رقم (٣): التوزيع الطبيعي للبواقي للمصرف التجاري مع وصف البيانات



نلاحظ من الشكل (٣) اعلاه والذي يمثل شكل التوزيع الطبيعي للبواقي للمصرف التجاري حيث نلاحظ حيث ان قيمة Jarque-Bera هي ٥٢.٤٧١٦٠ حيث كانت معنوية وذلك واضح من خلال القيمة الاحتمالية والتي هي (٠.٠٠٠٠٠٠) . حيث انها معنوية عند مستوى معنوية ٥% . وبذلك فان سلسلة البواقي مستقرة اي ان الاخطاء العشوائية مستقلة ذاتياً.

شكل رقم (٤): يبين رسم دالة الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي لمربعات البواقي للمصرف التجاري

Date: 09/09/22 Time: 10:30
Sample: 2017M01 2021M12
Included observations: 60

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.032	-0.032	0.0632	0.801
		2 -0.100	-0.101	0.7060	0.703
		3 0.170	0.165	2.5977	0.458
		4 -0.048	-0.051	2.7502	0.600
		5 0.156	0.195	4.3875	0.495
		6 -0.058	-0.102	4.6169	0.594
		7 0.165	0.246	6.5393	0.478
		8 0.121	0.025	7.5783	0.476
		9 -0.106	0.003	8.4004	0.494
		10 -0.071	-0.193	8.7739	0.554
		11 -0.086	-0.081	9.3368	0.501
		12 0.164	0.100	11.415	0.494
		13 -0.087	-0.095	12.008	0.527
		14 -0.141	-0.097	13.613	0.479
		15 0.145	0.064	15.352	0.426
		16 0.039	0.133	15.481	0.490
		17 -0.142	-0.118	17.222	0.439
		18 -0.131	-0.085	18.735	0.408
		19 -0.102	-0.216	19.681	0.414
		20 -0.112	-0.163	20.852	0.406
		21 -0.115	-0.131	22.119	0.393
		22 -0.096	-0.088	23.016	0.401
		23 0.007	-0.027	23.021	0.460
		24 -0.074	-0.065	23.589	0.485
		25 -0.061	0.143	23.981	0.520
		26 -0.065	0.057	24.441	0.551
		27 -0.042	0.039	24.643	0.594
		28 0.054	-0.014	24.977	0.629

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 10
من خلال الشكل (٤) اعلاه والذي يمثل نتائج رسم دالة الارتباط الذاتي البسيط و
الجزئي لمربعات البواقي للمصرف التجاري والتي كانت معنوية حيث انها تقع ضمن
فترة الثقة المبينة في الشكل اعلاه . كما ان قيمة (إحصاءه) Q-Stat

كانت تساوي ٢٤.٩٧٧ وهذه القيم هي معنوية

شكل رقم (٥) يبين اختبار استقرارية التباين ARCH لمتغير للمصرف التجاري

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic 0.057588	Prob. F(1,57) 0.8112
Obs*R-squared 0.059548	Prob. Chi-Square(1) 0.8072

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews\ 10

٢.٣ - اختبار الفرضيات:

٠١ من خلال الجانب النظري تم التوصل إلى أن التحكم في المخاطر المصاحبة لكل عملية استثمارية يتم عن طريق تحديد التوليفة المناسبة من الاستثمارات من خلال التنوع الجيد والإدارة الرشيدة. ومنه نقبل الفرضية الأولى أي نثبتها، وبذلك نكون قد أجبنا على الإشكالية الأولى.

٠٢ من خلال استخدام نموذج (GARCH) في الجانب التطبيقي، حيث أظهرت بأن لا توجد دلالة إحصائية لمعامل β . ومنه نرفض الفرضية الثانية.

٤ - المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤ - الاستنتاجات:

٠١ يجب على جميع الأطراف في السوق المالي أن يكونوا على دراية وعلم بالمخاطر التي تواجههم والقيام بتدابير وإجراءات احترازية بما يتيح لهم مواجهة أي نوع من المخاطر المالية.

٠٢ هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، أي كلما زاد طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى كلما توجب عليه تحمل أعلى مخاطرة.

٠٣ هناك عدة أدوات إحصائية لدراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة، لكن الأمثل والأنسب للدراسة في سوق العراق للأوراق المالية هو نموذج GARCH .

٠٤ من عوامل الاستثمار الفعال هو التحليل الجيد للمشروع المراد الاستثمار فيه ومعرفة الظروف المحيطة به.

٠٥ الهدف من استخدام نموذج GARCH هو لتكوين توليفة من الاستثمارات التي تحقق للمستثمر أكثر عوائد عند مستوى مقبول من المخاطر.

٢.٤ - التوصيات:

٠١ ان تكون التقارير المالية التي تنشرها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية معلومات تتعلق بتوقعات الأرباح المستقبلية وذلك لمساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

٠٢ التوسيع القطاعي في سوق العراق للأوراق المالية، لغرض جلب الاستثمارات الخارجية بما يساعد في نمو السوق وتنوع الاستثمارات.

٠٣ ينبغي على المستثمر قبل اتخاذ أي قرار استثماري تحديد الأهداف والاعراض التي يرغب في تحقيقها من عملية الاستثمار، وايضاً تحديد مستوى المخاطر الذي يستطيع تحملها.

٠٤ إلزامية الاطلاع وتحليل النشرات الدورية للأسهم المراد الاستثمار فيها، ليكون الاختيار جيد.

٠٥ ضرورة العمل على التحديث الدائم للمعلومات المنشورة في السوق المالي، ونشرها إلى الجميع حتى يمكن الاستفادة منها بشكل فعال وبأقل التكاليف .

المصادر:-

١. الدوري، مؤيد عبد الرحمن؛ سلامة، حسين محمد، "أساسيات الادارة المالية"، دار الراهية للنشر و التوزيع، عمان- الأردن ٢٠١٣.

٢. علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة دراسة حالة عينة من المصارف المدرجة ببورصة الكويت خلال الفترة مابين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم التسيير, غير منشورة, معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير,
جامعة قاصدي مرباح, ورقلة.

٣. الحسنوي, سالم صلال راهي , الشرع, عقيل شاكّر عبد , "ادارة المخاطر المالية
والمصرفية", ط١, العراق, دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع, ٢٠٢٠.

٤. العيساوي, كاظم جاسم, "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات", دار
المناهج للنشر والتوزيع, الاردن- عمان, ٢٠١١.

٥. الكروي, بلال نوري سعيد , "إدارة محفظة الاستثمارات المصرفية الدولية دراسة
تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية الدولية ", رسالة ماجستير كلية الإدارة
والاقتصاد - جامعة كربلاء, ٢٠٠٥.

1. Archer, H. Stephen and choate . G Marc and Racette
George, "Financial management" 2 and ,ed., N.Y. John Wiley and
sons, 1983.

2. Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad,
"Fundamentals of Corporate Finance", 2nd ed, Prentice Hall,
USA, 2012.

3. Brigham Eugene F . & Ehrhardt, Michael C . " Financial
Management Theory and Practice" . 13th ed. South-Western.
2011.

4. Gitman , Lawrence J. & Zutter, Chad J. " Principles of
Managerial Finance" . 13th ed , Prentice Hall . 2012

5. Gitmen ,L ,Lawrence, "Principles of Managerial Finance", 9th ed,USA, 2000.
6. Hall, J.C". Risk Management and Financial Institutions". 3th ed. Hoboken: John Wiley & Sons, 2012 .
7. Hamzaee, Reza G "Modern Banking And Strategic Portfolio Management." Journal of Business & Economics Research (JBER) 4.11 , 2011.
8. Haneef, Shahbaz& Riaz, Tabassum & Ramzan, Muhammad & Runa , Mansoor & Ishaq , Hafiz," Impact of Risk Management on Non–Performing Loans and Profitability of Banking Sector of Pakistan", International Journal of Business and Social Science, Vol. 3 No. 7, 2012.
9. Hitchner James R. " Financial Valuation Applications and Models" John Wiley & Sons, Inc New Jersey 2003.
10. Howells Peter & Bain Keith " Financial market and institution" 5th ed, published , prentice hall , 2007.
11. Jordan , d.bradford & miller , w Thomas , "Fundamentals of investments" , kentacky and saint louis university , 5th ed , 2009.

12. Lukic, Aleksandar," Types Of Risks And Risk Management In The Contemporary Banking Operations", International Journal of Advanced Research, Vol 3, No 3, 2015.
13. Welch , Ivo , " Corporate finance An Introduction" , 1st ed , Prentice Hall , 2009.

تعزيز القيمة السوقية في ظل الإفصاح المستقبلي لقطاع المصارف في البيئة العراقية كخطوة لتحقيق الإصلاح المصرفي : دراسة تطبيقية

The Vision of Future Disclosure as a Step to Achieve Banking Reform in Enhancing the Market Value of the Banking Sector in the Iraqi Environment: An Applied Study

مصطفى يوسف ابراهيم أ.د. ابتهاج إسماعيل يعقوب

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث لإيضاح تعزيز القيمة السوقية للقطاع المصرفي في ظل الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (Prospective Financial Information)، كخطوة لتحقيق الإصلاح المصرفي في البيئة العراقية ومن خلال دراسة وتحليل مفهوم الإفصاح المحاسبي المستقبلي لما له من الأثر الكبير في توفير معلومات مالية وغير مالية مستقبلية من شأنها ان تؤدي الى تحقيق اهداف البناء الصحيح للإصلاح المصرفي من خلال ازالة ضبابية المعلومة لدى مستعملها وبالتالي تحقق رفع في قيمتها السوقية



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
عدد الصفحات ٢٩-٨٤

****وردت المعلومات المالية المستقبلية في الأدبيات المحاسبية والاصدارات المهنية الأجنبية بالمصطلح**

- **Prospective Financial Information**
- **Forward – looking Information**

وسيتم اعتماد المصطلح الاول في البحث

***** ورد مصطلح (الوحدة / الوحدة الاقتصادية) في البحث لكونه المصطلح الاكثر شمولية لكافة المنشئات في الادبيات المحاسبية والمصادر.**

وهو ما تسعى إليه المصارف حيث تم بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (PFI) على وفق قانون سوق العراق للأوراق المالية (٧٤) لسنة (٢٠٠٤) المعدل وتعليمات الإفصاح الصادرة بمقتضاه والتيارات البحثية العربية والاجنبية، وأثر الإفصاح على وفق المؤشر (PFI) المقترح على القيمة السوقية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنتي (٢٠١٨ - ٢٠١٩) والتي تمثلت بـ (٧) مصارف كعينة للبحث، وبلاستعانة بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث البحث والتي تم قياسها باستخدام انموذج (Tobin's Q).

تباين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في التقارير المالية للمصارف عينة البحث العاملة في سوق العراق للأوراق المالية، وإن من أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة، اقتراح إلزام المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعرض المعلومات المالية المستقبلية من ضمن تقاريرها السنوية، وذلك من خلال تعليمات تصدرها هيئة السوق، فضلا عن تبني الجهات ذات الصلة بالمهنة تطبيق معيار التدقيق الدولي المتعلق بتأكيد المعلومات المالية المستقبلية متكيفة بما يتلاءم مع متطلبات البيئة العراقية. الكلمات المفتاحية: القيمة السوقية , انموذج Tobin's Q , الاصلاحات المصرفية , الافصاح المحاسبي المستقبلي .

Abstract:

The research aims to clarify the enhancement of the market value of the banking sector in light of the disclosure of future financial information (Prospective Financial Information**), as a step to achieve banking reform in the Iraqi environment and through the study and analysis of the concept of future accounting disclosure because of its significant impact in providing future financial and non-financial information That would lead to achieving the objectives of the correct construction of banking reform by removing the ambiguity of information among its users and thus achieving a raise in its market value, which is what banks seek, as an indicator was built to measure the level of disclosure of future financial information (PFI) according to the law of the

Iraqi market for securities (74) for the year (2004) the amended and the

disclosure instructions issued according to it and the Arab and foreign research currents, and the impact of disclosure according to the proposed index ((PFI) on the market value of the banks listed in the Iraq Stock Exchange for the years (2018-2019), which were represented by (7) banks as a sample For research, and using the content analysis method for the annual financial reports of the banks, the research sample was measured using the (Tobin's Q) model.

Where (Trans-Iraq Investment Bank) achieved the highest average disclosure rate in the banking sector for the year (2018 and 2019),

The study came out with a number of conclusions, the most prominent of which was the discrepancy in the level of disclosure of future financial information in the financial reports of the research sample banks operating in the Iraqi market for securities, and that one of the most prominent recommendations reached by the study, the proposal to oblige banks listed in the Iraqi Stock Exchange to display future financial information Among its annual reports, through instructions issued by the Market Authority, as well as the adoption by the relevant authorities of the profession, the application of the international auditing standard related to the confirmation of future financial information adapted to suit the requirements of the Iraqi environment.

Keywords: - Market value, Tobin's Q model, banking reform, future disclosure.

المقدمة:-

يهدف البحث الى دراسة وتحليل وتطبيق القيمة السوقية للمصارف للوصول الى اصلاح مصرفي شامل للقطاع والذي ينعكس بدوره الى تقويم الأدوات الاقتصادية

للدولة وتعزيز ادواتها في السوق من خلال جمع الموارد المتاحة وإعادة توزيعها على المجتمع لمعالجة الازمات التي تواجهها او تنفيذ الاستراتيجية التي تسعى الى تطبيقها، ويلعب الإفصاح المحاسبي المستقبلي دور كبير بتعزيز زيادة القيمة السوقية لما له من الأثر الكبير في توفير معلومات مالية وغير مالية مستقبلية من شأنها ان تؤدي الى رفع ضبابية المعلومة لدى مستعملها وبالتالي ترشيد قراراتهم الاستثمارية من خلال خفض حدة خطر المعلومة المقدمة وهو ما يعني خفض العائد المطلوب من قبلهم وما يترتب عليه من خفض تكلفة رأس المال وهو ما تسعى اليه المصارف لزيادة تمويل عملياتها الاقتصادية من قبل ممولو رأس المال.

ولتحقيق هدف البحث تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك للحصول على البيانات والمعلومة المتعلقة بالجانب النظري للبحث من خلال الاطلاع على الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والدوريات والبحوث المنشورة وغير المنشورة ذات العلاقة بموضوع البحث، اما الجانب التطبيقي للبحث فقد شمل على أسلوب تحليل المحتوى لتحليل التقارير السنوية للوحدات الاقتصادية عينة البحث، وأسلوب التحليل الاحصائي لتحليل وإيجاد علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث الثلاثة.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة: -

١.١- منهجية البحث: -

١.١.١- مشكلة البحث وتساؤلاته البحثية: -

يواجه قطاع المصارف في البيئة المعاصرة مزيدا من التحديات وبرزها تطبيق الإصلاح المصرفي عن طريق تعزيز قيمته السوقية بأستخدام مختلف الأدوات التي تعطي الثقة لأطراف أصحاب المصلحة والمستثمرين على وجه الخصوص بالاستثمار وتداول اسهم المصرف حيث تمثل هذه المعلومات الثقة في اتخاذ القرارات بحكم إن الإفصاح التقليدي المرتكز على المعلومات المالية التاريخية لم يعد كافيا لمختلف مستويات القرار، لذا حظيت التوجهات المعاصرة للإفصاح عن المعلومات المالية

المستقبلية باهتمام الهيئات والمعاهد المحاسبية المهنية والأكاديمية من خلال الطروحات والإرشادات والمعايير، وفي البيئة المحلية لم تحظ المعلومات المالية المستقبلية باهتمام بحكم غياب التعليمات الملزمة بالإفصاح عنها بشكل صريح في التقارير السنوية في سوق العراق للأوراق المالية وعلى وفق ذلك وبالإمكان صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات البحثية التالية:-

- هل تفصح المصارف عينة البحث عن المعلومات المالية المستقبلية في تقاريرها السنوية على الرغم من غياب الالتزام في ذلك؟
 - هل يوجد تباين في الإفصاح لقطاع المصارف؟
 - ما العلاقة بين القيمة السوقية والإصلاح المصرفي؟
 - هل هناك تأثير للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية على القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
١. ١. ٢- أهداف البحث: -

يسعى البحث في ضوء المشكلة تحقيق عدة أهداف منها: -

- ١- استعراض وبيان مفهوم القيمة السوقية والإفصاح المستقبلي فضلا عن الإصلاح المصرفي.
- ٢- بناء مؤشر للإفصاح المستقبلي (PFI) خاص بقطاع المصارف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية بما يتلاءم مع البيئة المحلية.
- ٣- إختبار العلاقة التي تربط الإفصاح المستقبلي والقيمة السوقية للمصارف والتي تنعكس على الإصلاح المصرفي لقطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

١. ١. ٣- أهمية البحث:-

تتبع أهمية البحث بان توجهات العامة لسياسة الدولة تتجه نحو تقويم القطاع الخاص ليصبح القطاع الساند للقطاع الحكومي من خلال وضع سياسات عامة وخطة استراتيجية للإصلاح المصرفي والذي تربطه علاقة تبادلية مع القيمة السوقية لتلك

المصارف والتي يمكن تعزيزها وزيادتها من خلال منح الثقة وطمأنة الجمهور وكسبهم للاستثمار في أسهمها، وتلعب المعلومات المقدمة لهم و التوجهات المستقبلية دور مهم في ذلك من خلال وجود سياسة ثابتة وقرارات ادارية حاسمة لمواجهة التحديات المستقبلية التي ستواجهها، وترتكز اهمية البحث من الناحية النظرية في انه يتناول المتغيرات البحث وتوضيح العلاقة، حيث سيتم تقديم استعراض طرق القياس والاكثرها واقعية تطورات الإفصاح وصولاً الى الإفصاح المستقبلي التوسع في عملية الإفصاح الذي بات ضرورة ملحة لأطراف أصحاب المصالح فضلاً عن استقرار التعليمات والقوانين التي تعمل تحت مظلتها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الخاصة بالإفصاح المحاسبي، في حين تبرز أهمية البحث من الناحية التطبيقية في اقتراح مؤشر للإفصاح المستقبلي يتلاءم مع معطيات البيئة العراقية، استكمالاً للعرض السابق الا إن ما يميز البحث الحالي من اهمية هو كالتالي: -

١- إضافة للمكتبة العراقية من الجانب النظري والتطبيقي والتتبع الفكري الفلسفي المحاسبي للإصدارات المهنية.

٢- اقتراح مؤشر للمعلومات المالية المستقبلية يمكن أن يوظف في البيئة العراقية وذلك لإرتكازه على التشريعات والقوانين والتعليمات المنضوية تحتها المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٣- وامتاز البحث بقياس الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية باستعمال تحليل المحتوى الذي اعتمد على بناء المؤشر المقترح (PFI) المبني على ضوء القوانين والتعليمات المحلية التي تنظم عمل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وأثر الإفصاح على القيمة السوقية لها التي تعكس تطبيق الإصلاح المصرفي التي تسعى اليه.

١. ٤- فرضية البحث: -في ضوء المشكلة البحث ولتحقيق أهدافه، فقد تمت صياغة الفرضيات التالية: -

الفرضية الأولى: - تتبنى المصارف عينة البحث الإفصاح المستقبلي في تقاريرها السنوية على وفق المؤشر المقترح (PFI) وبمستويات متباينة.
الفرضية الثانية: - هناك تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح المستقبلي وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف لعينة البحث.

١. ١. ٥- المنهج العلمي للبحث ومصادر جمع البيانات والمعلومات: -

لتحقيق اهداف البحث فقد تم اتباع كل من:

١. المنهج الاستنباطي/ تم الاستعانة به لتغطية الجانب النظري للبحث منه معتمداً على الكتب والادبيات العربية والأجنبية فضلاً عما توفر في شبكة المعلومات الدولية (Internet).

٢. المنهج الاستقرائي/ تم الاستعانة بهذا المنهج لتحقيق الأهداف التطبيقية للبحث، من خلال اعتماد مرتكزات الفصل الاستقرائي والمقابلات والزيارات الميدانية والتقارير السنوية الصادرة عن المصارف.

٣. تحليل المحتوى/ تم الاستعانة بأسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية للمصارف عينة البحث.

١. ١. ٦- حدود البحث: -

١- **الحدود المكانية:** - قطاع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة بمصارف عينة البحث.

٢- **الحدود الزمانية:** - تمثلت بالسنتين (٢٠١٨/٢٠١٩) وحسب التقارير التي تم نشرها تدقيقها واعتمدها في الموقع الرسمي للسوق.

١. ١. ٧- مجتمع وعينة البحث: -

يتمثل مجتمع البحث بقطاع المصارف المدرج في سوق العراق للأوراق المالية وبحسب مقتضيات قانون الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ المعدل، والذي يخضع لتعليمات الإفصاح رقم (٨) لسنة ٢٠١١ المعدل والمتمثل بـ(١٤) وعلى وفق

نشرها لتقاريرها المالية للسنتين البحث واستمرار ادراجها في السوق، وتم اختيار (٧) مصارف كعينة من القطاع (عبر العراق للاستثمار، سومر التجاري، الأهلي العراقي، الخليج التجاري، التجاري العراقي، الإقليم التجاري، الاستثمار العراقي)، والذي يبينه الجدول (١).

الجدول (١) مجتمع وعينة البحث

ت	الاسم	نوع القطاع
١	مصرف سومر التجاري	المصرفي
٢	مصرف عبر العراق للاستثمار	
٣	مصرف الأهلي العراقي	
٤	مصرف الخليج التجاري	
٥	مصرف التجاري العراقي	
٦	مصرف الإقليم التجاري	
٧	مصرف الاستثمار العراقي	

المصدر: من اعداد الباحثان

١. ٧- الدراسات السابقة:

١- (مليجي، ٢٠١٧) بحث منشور بعنوان (تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية)	
هدف الدراسة	تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية و تكلفة رأس المال ومدى انعكاسها على كفاءة القرارات الاستثمارية، فضلاً عن تحليل جودة البات الحوكمة داخل الوحدات الاقتصادية على تلك العلاقة.
الأسلوب المستعمل	تحليل محتوى التقارير المالية.
بيئة الدراسة	شركات القطاع الخاص المصرية
اهم الاستنتاجات	١- ضعف مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير المالية. ٢- وجود علاقة ارتباط سلبية مع تكلفة رأس المال، مع تأثير جودة البات الحوكمة على العلاقة بينهما.
٢- دراسة (الجبلي، ٢٠٢١) بحث منشور في جامعة دمياط / مصر بعنوان أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية	
هدف الدراسة	أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال في الشركات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية.
الأسلوب المستعمل	تحليل المحتوى.

بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في السوق المصرية.
اهم الاستنتاجات	يوجد ضعف في مستوى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للشركات عينة البحث، حيث بلغ متوسط نسبة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية خلال فترة البحث، فضلاً عن وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لحوكمة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية، يساعد الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تحقيق جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، لما توفره من معلومات تقلل عدم التماثل بين الإدارة والمستثمرين.
٣- دراسة (Waweru,et al.,2016) Relationship Between forward-looking information disclosure and Financial Performance of Non-Financial Firms Listed in Nairobi Securities Exchange, Kenya بعنوان (العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية ، كينيا)	
هدف الدراسة	تحديد العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المستقبلية والأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية وكان مؤشر الأداء قياس السوق بنسبة (Tobin's Q).
الأسلوب المستعمل	استبانة فضلاً عن أساليب إحصائية.
بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية / كينيا.
اهم الاستنتاجات	إن الشركات غير المالية المدرجة يجب أن تفصح طوعاً عن المعلومات المستقبلية لجميع أصحاب المصالح الذين يستجيبون بقوة لهذه المعلومات.
٤- دراسة (Hassanein, et al.,2019) Do forward-looking narratives affect investors' valuation of UK all-shares firms? بعنوان " هل يؤثر الإفصاح المستقبلي على تقييم المستثمرين لأسهم"	
هدف الدراسة	دراسة تأثير الإفصاح المستقبلي على قيم جميع الأسهم الشركات البريطانية غير المدرجة في البورصة الشركات المالية. ويستخدم عينة من التقرير السنوي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤ إلى تحديد قيم جميع شركات.
الأسلوب المستعمل	تحليل المحتوى الأعلى باستخدام برنامج (QSR N6).
بيئة الدراسة	الشركات المدرجة في المملكة المتحدة
اهم الاستنتاجات	١- عند التمييز بين الأداء العالي والمنخفض الشركات، وجدت الدراسة أن الإفصاح المستقبلي ليس له أي تأثير على قيم الشركات عالية الاداء ولكن يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركات منخفضة الأداء. ٢- بعد فصل الشركات المدققة من شركات التدقيق الكبرى الاربعة والشركات المدققة من شركات التدقيق الأخرى ، وجدت الدراسة أن الإفصاح المستقبلي يؤثر إيجابيا على قيمة تلك الشركات البريطانية مدققة من واحدة من أكبر شركات تدقيق الأربعة.

٢- المبحث الثاني :- الجانب المفاهيمي

١٠. ٢ - القيمة السوقية مدخل مفاهيمي: -

تختلف قيمة المصرف باختلاف المستعملين وقد تختلف أيضًا بين المشتري والبائع، حيث يجب التمييز هنا بين القيمة والسعر الذي يمكن ان يمثل القيمة المتفق عليها بين البائع والمشتري في بيع الوحدة.

تكون قيمة المصرف ذات أهمية كبيرة والهدف الذي تسعى إدارة المصرف للوصول إليه، حيث تؤدي القيمة المرتفعة الى ازدهار المساهمين، وتُعرّف قيمة المصرف على أنها قيمة أسهمها المتداولة في سوق الأوراق المالية بمعنى كلما ارتفع سعر السهم ارتفعت قيمة المصرف (Utami & Wahyuni, 2018: 4)، ويتم عرض ثروة المساهمين والمصارف من خلال سعر السوق للأسهم وهو ما يعكس قرارات الاستثمار والتمويل وإدارة الأصول. (Hermuningsih, 2018: 82)، ويمكن تقسيم قيمة الوحدة إلى (Konar & Cohen, 2001: 5): -

١- الأصول الملموسة والتي تتكون من قيمة الاستبدال للممتلكات والنقد والمعدات والمخزون وغيرها

٢- الأصول غير الملموسة هي عوامل الإنتاج أو الموارد المتخصصة التي تسمح للوحدة الاقتصادية بجني الأرباح فضلاً عن العائد على أصولها الملموسة.

وفي مجال الاستثمار فتعرف القيمة على أنها السعر الذي يرغب المستثمر دفعه مقابل حصوله على السهم، حيث تعتبر قيمة السهم العادي مقياساً لقيمة المصرف والذي يحمل قيمة مختلفة، ويرى الباحثان ان قيمة المصرف تعكس تصور المستثمر لمعدل نجاح الوحدة والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر سهمها حيث يولد ارتفاع أسعار الأسهم قيمة عالية للوحدة الاقتصادية، ويزيد من ثقة السوق ليس فقط في الأداء الحالي للوحدة ولكن أيضاً في التوقعات المستقبلية لها؛ ويفضل استخدام القيمة السوقية في تحديد القيمة الحقيقية (الواقعية) بدلاً من القيمة على الاساس التاريخي.

٢. ٢-قياس قيمة المصرف: - توجد طرق عدة لقياس قيمة المصرف وعناصر القوائم المالية التابعة لها: -

أ- **التكلفة التاريخية:** - وهي مبدأ من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ولغاية الان يتم تبنيها ولكن مع وجود بعض التعديلات عليها لكي تكون الموجودات داخل المصرف أقرب الى الواقع أي تكون أكثر عدلاً في تمثيلها، وتعتمد على التحفظ مما ادى الى ظهور القوائم المالية بشكل غير عادل، وجعل التوجه المعاصر للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية بالتركيز على (القيمة السوقية العادلة).

ب- **القيمة الدفترية (book value):** - وتعرف قيمة الدفترية للوحدة الاقتصادية المتمثلة بأجمالي الأصول والتي تتساوى مع اجمالي حقوق الملكية والالتزامات، والتي تتوضح بالمعادلة (قيمة الوحدة الدفترية = اجمالي الأصول = اجمالي الالتزامات + اجمالي حقوق الملكية)، وقد تم توجيه انتقادات عديدة لأنها لا تعكس اثار العوامل المهمة التي تتأثر بالفترة الزمنية مثل (القوة الشرائية للنقد، والمخاطرة) ولا تعكس القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية (الهواري و عبيد، ١٩٩٨: ٢٤١)، وانتقد (Fernandez) هذه الطريقة بانها تعاني من القصور في تطبيق المعايير الخاصة بالتقييم وعدم تطابق قيمة ميزانيتها مع القيمة الحالية (Fernandez, 2019: 3). ويكون فرقها عن التكلفة التاريخية (القيمة الدفترية = التكلفة التاريخية - قيمة الاهلاك).

ج- **القيمة الدفترية المعدلة (Adjusted book value):** - تسعى هذه الطريقة للتغلب على أوجه القصور التي ظهرت عند تطبيق القيمة الدفترية، عندما تتطابق قيم الأصول والخصوم مع قيمتها السوقية، ويتم الحصول على صافي القيمة المعدلة من خلال تعديل بعض بنود الميزانية (Fernandez, 2019: 3).

د- القيمة السوقية (العادلة): - عرفها قاموس (Blacks Law dictionary) بأنها السعر الذي يكون البائع مستعد لقبوله والمشتري على استعداد لدفعه في سوق مفتوحة، وهي النقطة التي يتقاطع عندها العرض والطلب؛ وعرفها (Hitchner) بأنها السعر الذي يرغب المشتري دفعه الى البائع بمقابل الحصول على موجود معين (Hitchner, 2017:21-37)، استناداً للتعاريف السابقة يتم تقييم الأصول بالاعتماد على مبدأ القيمة في البورصة على وفق معيار القيمة السوقية العادلة، والذي تناول تعريفه المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS,13) الذي يخص (القيمة العادلة) وعرفها معيار (IFRS,2) (الدفع على أساس السهم) على أنها المبلغ الذي يقابله مبادلة أصل أو تسوية التزام، أو مبادلة أداة حقوق ملكية، بين أطراف تتوفر لديهم الرغبة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (SOCPA, ٢٠٢٠: ١٥٦؛ ٥٢٩)، ان تعريف القيمة العادلة مشابه الى حد ما تعريف القيمة السوقية ولكنه لا يتطلب ان يكون للبائع والمشتري الاطلاع الجيد كما هو الحال في القيمة السوقية العادلة بل تمنع فقط بيع التصفية القسرية او المتعثرة، وهذه التعاريف تتوافق مع الملاحظة المذيلة في هامش معيار المحاسبة الدولي (IAS,29) (الذي يخص التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح) "جزء من (التحسينات في المعايير الدولية للتقرير المالي) المصدرة في حزيران/٢٠٠٨ غير المجلس المصطلحات المستعملة في (IAS,29) بحيث تكون متفقة مع المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي: (أ) تم تعديل القيمة السوقية إلى القيمة العادلة" (SOCPA, ٢٠٢٠: ١٥٦؛ ٩١٨)، وتشير القيمة السوقية إلى القيم الإجمالية للأسهم الصادرة عن الوحدة (Nimtrakoon, 2015:19)، وتم وصفها بأنها (قيمة المؤسسة) التي تمثل إجمالي القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية المطالب بها من أطراف آخرين (Hermuningsih, 2018: 81)، وتعرف بأنها الثمن او المقابل الذي يمثل قيمة المصرف لدى اصحاب المصالح (الشطناوي، ٢٠١٨: ١٣١)

ويتم التوصل الى القيمة العادلة باستخدام الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة عند توفرها من خلال المعادلة التالية (مجموع الاسهم المدرجة $\times$ متوسط سعرها في نهاية الفترة المالية)، وعند غياب هذا الأسعار، ينبغي للوحدة الاقتصادية استخدام تقنيات التقييم وجمع معلومات السوق المتاحة (Laux & Leuz, 2009: 4).

ويرى الباحثان انه من خلال ما سبق بان القيمة السوقية (هي المبلغ المتوقع ان يتم استحصاله من خلال بيع اي موجود تابع للوحدة، مما يعطي صورة اكثر عدالة ودقة وواقعية للمستعملين الداخليين والخارجيين بمختلف علاقتهم بالوحدة عند قراءة القوائم المالية) ويمكن ايجاز اهم مكوناتها: (السعر في وقت عملية البيع، المشتري القادر، البائع الراغب، لا توجد هناك ظروف خاصة او تحت أي إكراه، كلاهما لديه معرفة معقولة بالحقائق ذات الصلة بالعملية)، ومن الجدير بالذكر بان القيمة السوقية تعتبر مهمة للمستثمر الحالي والمتوقع، وتتأثر بتغير العرض والطلب فضلاً عن عوامل أخرى كتوقعات المستعملين للأداء وربحية المصرف في المستقبل، ويتم الإفصاح عن قيمة السوقية للاسهم يوميا من خلال عملية التداول.

ومن خلال ما سبق ذكره واستعراض طرق التقييم يتضح ان القيمة السوقية هي التي تعكس القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية في عملية التقييم واكثرها تمثيلا وبدورها تساعد المستعملين في عملية اتخاذ القرارات السليمة وغير المضللة.

٢. ٣- أهمية القيمة السوقية: -

يحتاج المستثمرون الى الإفصاح عن قيمة تمثل المصرف بغض النظر عن اتجاه الأسواق، وتوفر القيمة السوقية مع أساليب الإصلاح المصرفي المختلفة والإفصاح الموسع معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب وقابلة للمقارنة أكثر من القيم التي سيتم الإبلاغ عنها بموجب طرق محاسبية بديلة أخرى (Laux & Leuz, 2009: 19)، ويعتبر مقياس القيمة السوقية جيداً لقياس كفاءة الاداء المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عام، ومن جانب آخر يمكن ملاحظة تأثير القيمة على أداء المصرف، من خلال امتلاك المستثمرين لرأس المال المتمثل بأسعار الأسهم كمكون رئيسي لها،

فكلما زاد الربح سيكون سعر السهم إيجابياً، وكلما زادت القيمة الإيجابية، أظهرت أن الوحدة تتمتع بأداء جيد، لأنها نجحت في إضافة قيمة لرأس المال الذي عهد به المستثمرون إلى المصرف (Hermuningsih, 2018: 83).

٢. ٣. ١ - مداخل قياس قيمة المصرف: -

هناك عدة مداخل لقياس القيمة وسيتم التطرق الى اهم المداخل وبشكل موجز وصولاً الى القياس المستخدم في البحث.

١. المدخل القيمة الدفترية (The Book Value Approach) (Fernandez, 2019: 3)

٢. مدخل الأصول (The Assets Approach) (Hitchner, 2017: 8).

٣. مدخل الدخل (التدفقات النقدية المخصوم) Discounted Cash Flows Approach

وعلى وفق هذا المدخل توجد هناك ثلاث أساليب لقياس القيمة:-

أ. القيمة الحالية المعدلة Adjusted Present Value

ب. التكلفة المرجحة للأموال Weighted Average Cost Of capital

ج. التدفقات النقدية المعدلة Certainty Equivalent

٤. المدخل الاقتصادي (Economic Approach) (Koch & Scott,)
186-2003: -

ومن أساليبه لقياس القيمة هي: -

أ. القيمة السوقية المضافة (MVA) Market Value Added

ب. القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) (Economic Value Added)

٥. مدخل السوق (The Market Approach) (SOCPA ,2020:523-533) :-
ويصفه IFRS,13 بأنه المدخل الذي يستخدم الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى المتولدة عن تعاملات السوق التي تنطوي على أصول أو التزامات، حيث تقدر قيمة المصرف بالقيمة السوقية السائدة وكلما ارتفع سعر السهم ارتفعت قيمة المصرف، وأضاف (الهواري) ان مدخل القيمة السوقية يركز على مصادر الاموال في المصرف والتي تكون حقوق الملكية (أسهم العادية والممتازة) والالتزامات طويلة وقصيرة الاجل، ويتطلب قياس القيمة العادلة من المصرف أن تحدد (الأصل/الالتزام الخاضع للقياس؛ التقويم المناسب للقياس؛ السوق الرئيسية؛ أسلوب التقويم المناسب للقياس)، ويتطلب توافر بعض الشروط ليعطي صورة واضحة عن قيمة المصرف (وجود سوق للأوراق المالية، تكون الاوراق المالية مسجلة ومقيدة في بيانات السوق، تكون مصادر الاموال في الوحدة على شكل اوراق مالية) (الهواري وعبيد، ١٩٩٨: ٢٤١)، والتركيز على ان يكون السوق نشطاً وذا كفاءة عالية وان يمثل كافة الانشطة الاقتصادية، وتوجد هناك ثلاثة أساليب لقياس قيمة المصرف (الشطناوي، ٢٠١٨: ١٣١) :-
أ-نسبة القيمة السوقية / للقيمة الدفترية لحقوق الملكية.
ب-القيمة السوقية المعتمدة على الاداء السوقي سعر السهم.

ج- Tobin's q .

انموذج قياس Tobin's q :-

قام العالم (James Tobin) بتقديم نموذج (Tobin's q) والذي سمي باسمه في عام (١٩٦٨ و ١٩٦٩) لقياس التنبؤ للربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي بالانخفاض او الارتفاع، وتمثل نسبة المقارنة بين (القيمة السوقية لأصول الوحدة / القيمة الاستبدالية لها)، ويمكن استخدام هذه النسبة في مجالات عدة منها (للتنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي وقيمة المصرف، وقياس ايضا فرص النمو المستقبلية للوحدة) (Chung & Pruitt, 1994: 70)، والتي تعرف بانها النسبة التي تفسر قيمة المصرف في السوق، (Utami & Wahyuni, 2018: 4) ، وتمثل نتيجة

النسبة مفهوماً منطقياً لواقع المصارف حيث إن ارتفاع العائد الحقيقي للاستثمار يولد وجود قيمة أكبر على نسبة ((Tobin's q، ونجحت هذه النسبة باستخدام القيمة الأصول الاستبدالية في التغلب على المشاكل المتعلقة بنسبة القيمة الدفترية للوحدة إلى القيمة السوقية، حيث تدل النسبة إذا كان (معدل العائد على استثمار الوحدة = معدل كلفة رأس المال) فإن نتيجة النسبة تكون (١) واحد صحيح، الذي يعكس التوازن بين العائد والمخاطرة والمحفظة الاستثمارية من الناحية العملية (Evans & Gentry, 2003: 6).

واستطاع الباحثان (Chung and Pruitt) من دراسة النماذج السابقة والتوصل إلى معادلة جديدة وبمبسطة وهي: -

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

الجدول (٢) قياس نسبة Tobin's (Q)

MVE	(عدد الاسهم المكتتب عليها X سعرها في ١٢/٣١)
PS	+ قيمة الاسهم الممتازة
DEBT	+ (المطلوبات قصيرة الاجل - اصول قصيرة الاجل + القيمة الدفترية لمطلوبات طويلة الاجل)
TA	/ القيمة الدفترية لأجمالي أصول الوحدة
$\leq 1 \leq$	= نسبة Q

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى المعادلة أعلاه

حيث تدل نتائج المعادلة بأنها كلما زادت قيمة Q عن (١) الواحد صحيح يدل على وجود الربحية وقيمة عالية وإداء جيد وهناك زيادة في قيمة للوحدة الاقتصادية (القيمة السوقية < قيمة الأصول)، ويدل عكس هذه النتائج في حال كانت النتيجة قيمة Q التي تقل عن (١) الواحد صحيح إن (القيمة السوقية > قيمة الأصول) وهذا يعني إن أداء الشركة منخفض نسبياً (Utami & Wahyuni, 2018: 4).

أهم ما يمتاز به استخدام مقياس Tobin's Q لتقييم أداء المصرف: -

١- يمثل مقياس مهم للأداء لأنه يظهر القيمة التي تم إنشاؤها للمستثمرين.

٢- يصور هذا المقياس الاداء السابق والتوقع المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وهذا الذي يميزه عن الربح المحاسبي الذي يشير إلى الأداء السابق للوحدة فقط ويمكن استخدامه لتقييم الأداء على المدى الطويل وكذلك النمو في المستقبل (Hejazi, et al., 2016: 260;264).

٣- يعطي نظرة أكثر شمولية لأنه يمثل نسبة القيمة السوقية لسهم المصارف إلى قيمتها الدفترية (Utami & Wahyuni, 2018: 4).

٤- يتحكم في التزامن بين الماضي والحاضر والمستقبل ويقلل من التحيز المحتمل في العينة (Hassanein, et al., 2019: 5).

يأخذ مقياس Tobin's Q في الاعتبار بشكل صريح القيمة السوقية للأرباح الحالية لتوفير إطار مناسب لقياس المساهمة الإضافية في القيمة الثابتة للمتغيرات بخلاف القيمة الدفترية والأرباح الحالية (Agarwa, et al., 2015: 16).

٢. ٤- الإفصاح المستقبلي مدخل مفاهيمي:-

ويمكن إيجاز تطور ونشأة الإفصاح بأربع مراحل (محمود، ٢٠٠٨: ٧): -
الحقبة التاريخية الأولى/ امتازت بظهور شركات أشخاص وشركات فردية وبالتالي فان الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة لم يكن مطلوباً لأنها تعتبر أسراراً شخصية يحتفظ بها المالك.

الحقبة التاريخية الثانية/ توسع نشاط الشركات، لتصبح شركات الاشخاص وتزايد إعدادها اذ أصبح الإفصاح المحاسبي اختيارياً يهدف الى ان يمثل حلقة وصل بين المدير والمالك من جهة وبين بقية الملاك من جهة أخرى.

الحقبة التاريخية الثالثة/ امتازت هذه المرحلة بانفصال الإدارة عن الملكية وظهور شركات الأموال التي تعتمد على أموال جمهور المستثمرين وأصبح الإفصاح المحاسبي إلزامياً على جميع الشركات.

الحقبة التاريخية الرابعة/ شهدت ظهور الإفصاح الإعلامي الذي اتسع ليشمل المعلومات الملائمة، وتوسع الإفصاح وأصبح يشمل المعلومات المالية وغير المالية

والاجتماعية والبيئية (كمياً ووصفياً) وبمعلومات ذات طابع تنبؤي ونظرة استراتيجية مستقبلية

٢. ٤. ١- مفهوم الإفصاح : - وسيتم استعراض اهم مفاهيم الإفصاح المحاسبي من وجهات نظر الهيئات المحاسبية المهنية والادبيات المحاسبية: -
٢. ٤. ١. ١- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الهيئات المحاسبية المهنية الدولية والمحلية:

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board) (IASB) في اطاره المفاهيمي لإعداد التقرير المالي لسنة ٢٠١٨ في الفصل السابع بحسب الفقرة (١) بأن الإفصاح "هو عملية الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأصول وخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات من خلال تقديم المعلومات والإفصاح عنها في تقاريرها المالية" (62: 2018, IFRS)، ووضح الغرض بان يشمل الإفصاح الوصف الكامل لجميع المعلومات الضرورية لمستعملي القوائم المالية فضلاً عن التعبير الصادق لها (SOCPA، ٢٠٢٠: ٧٩)، ويعتبر (الإفصاح والشفافية) احد مبادئ الحوكمة والتي تعني التزام المصرف بتقديم التقارير والمعلومات بصفة دورية والسماح باطلاع الجهات الرقابية عليها فضلاً عن التزامها بإيصال تلك التقارير والمعلومات الى المستعملين كافة (الجبلي، ٢٠٢١: ٢٥١)، وعلى الصعيد المحلي أصدر (مجلس المعايير والقواعد المحاسبية في العراق) القاعدة المحاسبية رقم (٦) لسنة (١٩٩٥) المختصة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية والسياسات المحاسبية والتي تتضمن أن يشمل الإفصاح المحاسبي على كافة البيانات والمعلومات الملحق بها التي تؤثر في قناعات وتقييمات وقرارات مستعمليها (القاعدة المحاسبية رقم ٦، ١٩٩٥: ٣)، والقاعدة المحاسبية رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨ المختصة بالإفصاح عن التقارير المالية لدى المصارف والتي تضمنت (الإفصاح عن التقارير المالية وتقديم المعلومات الموثوق بها لمستعملي

التقارير المالية بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدكم في تقويم ادائها (القاعدة المحاسبية رقم ١٠، ١٩٩٨: ٣) www.fbsa.gov.iq

٢. ١. ٤. ٢- الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر الادبيات المحاسبية: -

عرفه بلقاوي بأنه إعداد الكشوفات المالية التي تصور بشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المصرف في الفترة السابقة (بلقاوي، ٢٠٠٩: ٣٤٣)، ويعرف الإفصاح تحديداً بأنه عرض المعلومات المالية للمصارف في التقارير المالية أو السنوية (Abadi & Janani, 2013:440)، وتتم عملية الإفصاح بعد تحديد المعلومات المطلوب الإفصاح عنها من خلال تقديم المعلومات ذات الأهمية الكافية للتأثير على قرارات المستعمل (Kieso, et al., 2013: 60)، وعرف بأنه أي إفصاح متعمد للمعلومات المالية وغير المالية، سواء كانت نوعية أو رقمية، مطلوبة أو طوعية، أو عبر قنوات رسمية أو غير رسمية، على هذا المنطلق، يكون القياس المحاسبي والإفصاح معاً تقارير المصارف (Opanyi, 2019:5924)، التي يتم إيصالها للمستعملين، والتي تساعدكم في عملية اتخاذ القرار (السيد، ٢٠٢٠: ٦).

وتأسيساً لما تقدم يمكن إيجاز أبرز المفاهيم عن الإفصاح بالنقاط التالية: -

- ١- يحتوي على معلومات كافية عن نشاط المصرف وفي الوقت المناسب.
- ٢- طبيعة هذه المعلومات الاقتصادية تكون بشكل (مالية، غير مالية، كمية، أو أي شكل آخر يعبر عن الأداء المالي للوحدة الاقتصادية) والتي يتم إيصالها عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية.
- ٣- تشمل التقارير المالية، والملاحظات المرفقة، ورؤية الإدارة، والتحليل الإداري، وتقارير مجلس الإدارة.

٤- طبيعته يكون اما الزامياً او طوعياً او مزيجاً من كليهما.

٢. ٤. ٢- أنواع الإفصاح:-

ويمكن تصنيف أنواع الإفصاح بحسب الاتجاهات التقليدية والمعاصرة: -

٢. ٤. ١- الإفصاح الوقائي (التقليدي) (Protective Disclosure): -

يمثل هذا النوع الاتجاه التقليدي للإفصاح ويعتمد على تبسيط المعلومات المالية لدرجة يجعلها مستدركة من المستعمل ذو المعرفة المحدودة (لطفي، ٢٠٠٧: ٣٢)، ويعتمد على مفهوم الإفصاح الشامل الذي يهدف لحماية المجتمع المالي والمستثمر الذي يملك القدرة المحدودة باستخدام المعلومات المالية

٢. ٢. ٤. ٢ - الإفصاح التثقيفي Informative disclosure (المعاصر): -

بعد الانتقادات الواسعة الموجهة للإفصاح الوقائي وعدم تلبية احتياجات اصحاب المصالح، ظهر هذا النوع من الإفصاح والذي يمثل الاتجاه (المعاصر) للإفصاح (المحاسبى) وقد ظهر نتيجة تسليط الضوء على الأهمية الملزمة والتي تعتبر أحد الخصائص المعلومات المحاسبية الرئيسة، حيث يفترض ان يكون المستثمر حصيفاً على اطلاع ودراية واسعين، ولديه القدرة على التحليل وإجراء المقارنات والتنبؤات ولا يكتفي بالإفصاح عن المعلومات المالية وإنما أصبح يشمل المعلومات غير المالية والوصفية والكمية، كما أن هذا النوع يستوعب الإفصاح التقليدي بالكامل (الشيرازي، ١٩٩٠: ٣٣٠).

ويتضح إن احتياجات أصحاب المصالح والتي يسعى الإفصاح لتقديمها متغيرة باستمرار بحكم كون المحاسبة أداة خدمية تلبي احتياجاتهم، كان لابد من التناغم مع هذه الاحتياجات من خلال التطور على نوع وكمية المعلومات المفصح عنها، للانتقال الى حقبة جديدة من الإفصاح المعاصر والتي كانت مسوغات ولادتها القصور المرافق للإفصاح التقليدي الذي ارتكز على المعلومات التاريخية فقط.

ويمكن تلخيص أبرز نقاط الاختلاف بين الإفصاح التقليدي والمعاصر والتي ادت الى التحول الى منظور الإفصاح المعاصر من خلال الجدول (٢): -

الجدول (٣) مقارنة الإفصاح التقليدي والمعاصر

الإفصاح التقليدي عن التقارير	الإفصاح المعاصر
مفهوم الكيان والاستمرارية	توسع النظرة الى الاستراتيجية قصيرة المدى
يكون نشر المعلومات بشكل دوري	يتم تدفق المعلومات بشكل متزامن مع الاحداث
التركيز على كم المعلومات	التركيز على المعلومات ذات الصلة باتخاذ القرار

معلومات ذات طبيعة استراتيجية مستقبلية	معلومات ذات نظرة تاريخية ماضية
يركز على المعلومات المالية فقط	يتضمن المعلومات المالية و غير المالية

المصدر: Corporate Reporting Concept and the Emergence of Nonfinancial

Information Reporting: A Literature Review (Islam, 2017: 51)

وتأسيسا لما تقدم وللد من القصور في الإفصاح التقليدي، وكما عملت الهيئات والجهات المهنية على تحسين الإفصاح والتوجه نحو أنواع الإفصاح الملائم لتغيرات العصر والبدء بمرحلة الإفصاح المعاصر.

ليكون الإفصاح ملبي لمتطلبات أصحاب المصالح المتجددة في تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرار، أصبح لم يقتصر على الجانب المالي فقط بل اتسع لجوانب أخرى متعددة والتي يمكن ايجاز اهم الأنواع التي يشتمل عليها:-

أ- الإفصاح عن حوكمة الشركات.

ب- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Disclosure).

ج- الإفصاح عن المعلومات المؤسسية والاستراتيجية (Corporate and Strategic Information).

د- الإفصاح عن رأس المال الفكري (Intellectual capital disclosure).

هـ- الإفصاح عن التقارير المتكاملة (Integrated Reporting Disclosure).

و- الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (Prospective Financial Information):-

زاد مطالبات أصحاب المصالح من جمهور المستثمرين على معلومات أكثر وأفضل للإفصاح عن توقعات المصارف للمستقبل، (Kieso, et al., 2013: 1513)، حيث تشير المعلومات المالية المستقبلية (PFI) الى التنبؤ بالأحوال المستقبلية لأعمال المصارف والتي يستخدمها مستعملو التقارير المالية كمعلومات مفيدة فيما يخص الاستراتيجية المستقبلية ويمثل الإفصاح المستقبلي كافة المعلومات التي تشتمل

على الفرص والشكوك أو التهديدات المحتملة والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على نتائج المصرف في المستقبل، فضلاً عن سياسات إدارة المخاطر وفق هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) تم تعريفها على أنها معلومات مالية ذات طابع تنبؤي تستند إلى افتراضات عن الأحداث التي قد تحدث في المستقبل (27: 2011, ASIC)، وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها أي تنبؤ أو معلومات تساعد على التنبؤ، ويشمل خطط الإدارة، وتقييم الفرص والمخاطر، والبيانات المتوقعة (20: 2002, AICPA)، يمكن أن تأخذ شكل قوائم مالية مستقبلية أو قوائم جزئية مقتصرة على عنصر ضمن التقرير المالي (6: 1; 2015, AICPA)، وفي اتجاه تطوير التعريف قدم (AICPA) تعريفاً بأنها المعلومات التي تتعلق بالأحداث المستقبلية والإجراءات التي لم تحدث بعد مع وجود أدلة تشير إلى وقوعها في المستقبل (557: 2017, AICPA)، ويمكن أن تأخذ إحدى الأشكال إما التنبؤات المالية أو التصورات المالية، بما في ذلك ملخصات الافتراضات الهامة والسياسات المحاسبية. (1977: 2020, AICPA) (SOCPA)، ٢٠٠٢: ١٤٣٠)، ويعتبر الإفصاح المستقبلي من فئة المعلومات التي تشير إلى الخطط الحالية والتوقعات المستقبلية الخاصة بالمصرف والتي تمكن المستثمرين والمستعملين الآخرين من تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية في المستقبل (Aljifri) (883: 2007, Hussainey & Alkhatib، ٢٠١٤: ٨٥٨)، كما تتضمن معلومات غير مالية كالمخاطر التي يمكن أن تؤثر على النتائج الفعلية للوحدة الاقتصادية وتؤدي إلى اختلافها عن النتائج المتوقعة (الجبلي، ٢٠٢١: ٢٥٦)؛ ويرى الباحثان إن الأدبيات المحاسبية والهيئات المهنية تكاد أن تتفق في الاتجاه العام لتعريف المعلومة المالية المستقبلية وإن اختلفت التعابير المستعملة فإن الاتجاه المشترك الذي يمكن استنتاجه مما تم تقديمه يتمحور بأن الإفصاح المستقبلي يوافر معلومات تتعلق بحالة المستقبل متوقعة الحدوث وهناك إشارات تدل على حدوثها في

المستقبل وأنها تأتي في أشكال مختلفة، ولتكون فاعلة ومفيدة للمستعملين فأنها تسعى لتشمل كافة المعلومات المالية وغير المالية فضلاً عن التوقعات المستقبلية. ختاماً برز نوع آخر من أنواع الإفصاح والذي تمثل بالإفصاح الإلكتروني (تقارير الأعمال التجارية عبر الإنترنت وXBRL) والذي بدأ بظهور مفهوم لغة الكمبيوتر العالمية لإعداد التقارير المالية في عام ١٩٩٩، حيث يتم استخدام شبكة الويب العالمية بشكل متزايد كقناة لنشر المعلومات وغالباً ما يكون نشر المعلومات الإلكترونية أقل تكلفة من الوسائط المطبوعة ويوفر اتصالاً فورياً، ويوضح الشكل (١) أهم المراحل التي طرئت على عملية الإفصاح والاحداث التي رافقتها الشكل (١) مراحل تطور الإفصاح



المصدر: من إعداد الباحثان

٢. ٥- الإصلاح المصرفي مدخل مفاهيمي:-

يمكن إرجاع تطور النظام المصرفي بشكل عام الى ثلاثة مراحل تتشابه الى حد كبير مراحل تطور في القطاع المصرفي، حيث تعد مرحلة إنشاء النظام المصرفي أصعب

المراحل لكونها تسعى الى أن يكون ذو بداية كفيلة بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المخلفة في العراق حيث عملت الحكومة بدورها لتنظيم القطاع المصرفي الخاص الى إدخال عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية من أجل الرقي بها ولازالت تعمل على التعديل أو إدخال إصلاحات أخرى من اجل جعلها تواكب التطور العالمي، ومن خلال هذا المحور سيتم التطرق إلي مراحل اصلاح النظام المصرفي بصورة عامة ويعد إصلاح النظام المصرفي الخطوة الأساسية للإصلاح الاقتصادي للبلد بحيث يحتل النظام المصرفي مركزاً حيوياً ضمن الهيكل المالي لاقتصاد الدولة من خلال دوره تعبئة الادخارات وتمويل التنمية عن طريق التحكم في تدفق الأموال بين فئات الاقتصاد الوطني ولذا يشير الكثير من الاقتصاديين أنه لولا الخدمات الكثيرة التي قدمها النظام المصرفي في الدول المتقدمة لما استطاعت ان تبلغ ما بلغته من تقدم اقتصادي وساهمت في نموها، لقد عرف الاقتصاد منذ فترات انتقالية التي تختلف كل فترة عن سابقتها من حيث بوسائل واساليب وافكار جديدة من مرحلة الزراعة، ومرحلة الصناعة وصولاً الى مرحلة المعرفة بمختلف توجهاتها سواء في الأفكار أو في التطبيقات من تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمي فظهر اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي هذا التطور قد اظهر الحاجة الى الرقمنة فظهرت الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف الحدود والتي اعتمدتها مختلف الأنظمة المصرفية والمالية على مستوى العالم.

٢. ٥. ١- مفهوم الإصلاح المصرفي: -

يشير المفهوم اللغوي للإصلاح الى جعل الشيء اكثر اصلاحاً اما من الجانب الاقتصادي فقد عرفه (Manuel, Guitain) على انه السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من الموارد من خلال ايجاد توليفة مجموعة من السياسات التجارية والمالية والنقدية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يتلاءم مع تركيبة العرض الكلي وبالاغتماد على إجراءات عدة تعمل على تحفيز كلفة القطاعات (السلع/ الخدمات) فضلاً عن الاعتماد على سياسات الاقتصاد الجزئي والتي تهدف الى (عودة، ٢٠١٣: ٢٠) :-

أ- تعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية ل يتم السيطرة على التوازن المالي الداخلي والخارجي

ب- تحسين كفاءة استعمال الموارد من خلال معالجة الفوارق السعرية

ج- تقوية المحفظة الائتمانية لضمان تخفيف البطالة واستمرار النمو

د- معالجة مشاكل التضخم الاقتصادي وتخفيف اثاره السلبية والذي بدوره ينعكس على تحسن ميزان المدفوعات للبلد.

احداث تغييرات في طبيعة وهيكلية عمل المصارف من خلال مجموعة من الإجراءات التي تسهم في تصحيح هيكلية المالية والنقدية والإدارية لغرض تحسين كفاءة وعمل القطاع المصرفي لحشد المدخرات المالية المحلية (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٥: ١١٥)

وعرف بأنه مجموعة من العمليات المستمرة والشاملة والتي تسهم تحسين الخدمات المصرفية وزيادة حجم الايداع والاقرض لدى تلك المصارف والذي بدوره ينعكس على بصورة إيجابية على ادائها (الجبوري، ٢٠١٢: ٥)

مجموعة من الإجراءات التي تعمل إيجاد تغيير حقيقي في نمط وأسلوب النشاط المصرفي ليكون اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات واستعمالها لتنمية التي تتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية (السعيد، ٢٠٠٢: ٤)

ومما سبق فيمكن تعريف الإصلاح المصرفي بأنه نظام مالي يستعمل بتجميع الموارد المالية وإعادة توزيعها بشكل يخدم النشاط الاقتصادي لتلك الدولة ويحقق أهدافها وسياساتها المالية ك (النمو الاقتصادي وحل المشاكل والمعوقات التي تواجهها ومعالجة التضخم المالية والسيطرة على سعر الصرف من خلال السيطرة على العرض والطلب في السوق المحلية والخارجية)

وتتخذ عملية الإصلاح المصرفي احدى الأوجه التالية:-

أ - عملية رائدة لم يسبقها تستعمل للمرة الأولى.

ب- الطريقة التقليدية استعمال نهج إصلاحي معاصر او سابق

ج- تتزامن مع حركة إصلاحية أخرى

وتكون الإصلاحات المصرفية هي الركيزة للإصلاحات المالية من خلال دورها في جانب التحرر المالي الذي يمثل الإجراءات لخفض درجة القيود المفروضة على عمليات الأسواق المالية على درجة الخصوص، ولتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته بشكل عام .

ولأتمام عملية الإصلاح المالي المصرفي ينبغي ان تشمل تشجيع المنافسة في القطاع المصرفي من خلال تحرير سر الفائدة المدينة والدائنة التي بدورها تنشط الاستثمارات من جانب وتحقيق زيادة في الادخارات من جانب اخر فضلا عن وضع سقف زمني للائتمان المحلي لغرض تقييد حجم الطلب الكلي (هدهود، ٢٠٠٨: ٣٩٩)، وتساعد الإصلاحات المصرفية الى :-

أ- تحسين هيكل ملكية الشركات المالية

ب- حرية الدخول والخروج من الأسواق

ج-توسيع نطاق الاعمال للمؤسسات المالية

د-تحسين وتطوير الأسواق المالية مثل تكوين قاعدة من (الزبائن والوسطاء) إضافة الى ادخال أدوات جديدة للسوق

هـ- تحرير التجارة المالية ورفع القيود عن الاستثمارات وتقويم سعر الصرف وتحديد استنادا الى قوى العرض والطلب

٢. ٥. ٢- اهداف الإصلاحات المصرفية :-

أ- محاولة تحقيق توازن التنافس بين القطاع المصرفي الخاص والعام من خلال إعطاء الفرص لمبادرات القطاع الخاص التي تعتبر الجزء المهم من برنامج الإصلاح الاقتصادي من اجل المشاركة في تعبئة الموارد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة نتيجة دعمها لكافة المشاريع من خلال
زج القطاع الخاص فيها من خلال اناطة مهام تمويل المشاريع المتوسطة
والصغيرة وجعله سند للقطاع العام وتوجيه الانفاق العام لدعم المنشآت
الاقتصادية والبنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية

ج- زيادة تعبئة المدخرات واستعمالها بشكل امثل لدعم المشاريع والاستثمارات التي
تساعد لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة المجتمع
د- خلق أنظمة مالية مصرفية سليمة لغرض تعزيز الاقتصاد الكلي
هـ- تقليص تكاليف الائتمان وزيادة الانتفاع وخلق سوق تنافسي واكثر شفافية.

٢. ٥. ٣- مراحل الإصلاح المصرفي :-

المرحلة الأولى:- عادة تكون بداية تبني برنامج متكامل وتطبيقه على الواقع هي
الأصعب لما لها من أهمية في نجاح البرنامج ولبناء وإصلاح القطاع المصرفي ليكون
قطاع ناجح وهادف يتطلب ذلك وقت وجهد من الجهات المعنية بذلك بدون اهمال أي
عنصر بهذه المرحلة.

المرحلة الثانية :- تصاحب هذه المرحلة منافسة في القطاع المصرفي (عام/خاص)
وعليه ينبغي ان تكون المصارف مميزة في أداء عملها عن غيرها ويتم ذلك من خلال
قيام الهيئة المصرفية (تقييم سياسة الإصلاح المصرفي في العراق ،٢٠٠٩):-
- التشجيع على اتخاذ القرار المناسب بشأن اندماج الفروع او التوجه الى
الخصخصة.

- تشجيع القطاع الخاص في إدارة وملكية المصارف لتكون ذات ملكية مختلطة .
المرحلة الثالثة :- يظهر في هذه المرحلة أداء وعمل المصارف والطريقة الأنسب
للتعامل معها حيث يمكن الهيئة المصرفية اتخاذ القرار المناسب تجاهها عن طريق
إبقاء ملكيتها او الشروع بالاندماج مع مصارف أخرى، يمكن ايجاز ابرز ملامح
الإصلاح المصرفي (آل طعمة، ٢٠١١ : ١- ٢ ; زبون، ٢٠١٨ : ١١٩)

٢. ٥. ٤- الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وانعكاسها على القيمة السوقية التي تعزز الإصلاح المصرفي: -

أ- يساعد الإفصاح المستقبلي المستثمرين على تحديد توقعاتهم بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للمصارف مما يؤثر على قيمته السوقية.

ب- تقلل المعلومات من تكاليف السيولة، وتزيد من سيولة الأسهم، وبالتالي تقلل من معدل العائد المطلوب من المستثمرين للاستثمار في أسهم المصرف، والذي ينعكس بالإيجاب على قيمتها السوقية.

ج- يقلل من لا تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهذا بدوره يقلل من عدم اليقين المحيط بأداء المصرف في المستقبل، مما يؤثر على سعر السهم، وبالتالي قيمتها السوقية. (Hassanein, et al., 2019: 17).

د- يؤدي الإفصاح المستقبلي الى زيادة قيمة المصرف من خلال تعزيز سمعته وقدرته التنافسية وبالتالي تمكنه من الحصول على مكانة تجارية متفوقة على منافسيه.

هـ- يساهم التوسع في الإفصاح المستقبلي الى تقليل مخاطر التقدير، يتطلب على المستثمرين في عملية اتخاذ قرار الاستثمار، مما يقلل من المستوى المتصور من عدم اليقين لدى المستثمرين بشأن الأرباح المستقبلية للمصرف (Opanyi, 2019: 5930;5935).

ان الإفصاحات المستقبلية وكما ترتأياها الدراسات (محمد، ٢٠١٦) و(منصور، ٢٠١٩: ٣١-١٠٨) عن استراتيجيات المصارف وخططه المستقبلية او عن التوسعات او التقلبات التي تطرأ على أسعار الأسهم قد أثرت على المصارف، حيث أن الإفصاحات المستقبلية بشقيها المالي وغير المالي تؤدي الى التأثير على قرارات المستثمرين، قد جعلت توجهاتهم نحو الاستثمار في تلك المصارف وتحسين صورتها وانعكس بالتالي على قيمتها السوقية بصورة ايجابية.

وتعد منافع الإفصاح المستقبلي الذي يمكن تفسيره من وجهة النظر المحاسبية بأن هناك قصوراً معلوماتياً لدى المستثمرين عن واقع المصرف (لا تماثل المعلومات)

فيما يتعلق بقيمته وبالتالي فإن المستثمرين لا يمكن أن يميزوا بين الاستثمار الجيد والسيء (وبمعنى آخر يتم تقييم الاستثمار الجيد بقيمة اقل من قيمتها الحقيقية، والعكس بالنسبة للاستثمارات غير الجيدة وبالتالي الحد من التقييم الخاطئ لقيمة المصرف (السيد، ٢٠٢٠: ١٢-١٣).

وتأسيساً لما سبق يمكن أن نتوصل الى: -

- ان عدم وجود إفصاح كافي يعكس صورة وأهمية المعلومات التي تحتويها المصارف سيؤدي الى خلق فجوة كبيرة بين الإدارة والمستثمرين مما يولد مشكلة (لا تماثل المعلومات) ونتيجة لذلك، سينخفض معدل دوران أسهم المصرف وانخفاض قيمته في سوق الأوراق المالية أيضاً.

- تستطيع إدارة المصارف من خلال الإفصاح عن المعلومات المستقبلية (المالي وغير المالي) في تقريرها المالي من إعطاء إشارة لأصحاب المصالح على إن المصرف بمستوى أفضل من منافسيه في السوق، والذي يمكنهم من استقطاب استثمارات جديدة لها فضلاً عن تعزيز سمعته السوقية، والذي يسهم بتعزيز قدرة المستثمرين على التنبؤ بأداء المصرف المستقبلي وارباحه، وبالتالي تخفض تقلبات أسعار الأسهم وتحسن سيولته والذي سينعكس إيجاباً على قيمته السوقية.

- يقدم الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية نظرة شاملة على المخاطر التي من المحتمل حدوثها والإجراء الذي يتخذ من الإدارة لمواجهةها، والذي يمكن المقرضين من تقييم فرص النمو والمخاطر وتكوين تصور عن قدرة المصارف على الاستمرار بنشاطها والوفاء بالتزاماتها بموعدها، والذي ينعكس على خفض (تكلفة التمويل) وبالتالي تزيد قيمتها.

- يركز الوصول الى عملية الإصلاح المصرفي فاعلة ولتحقيق أهدافها والتي تتضمن تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي وتحسين كفاءة استعمال الموارد فضلاً عن تقوية المحفظة الائتمانية وغيرها من خلال كسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح لدورهم في زيادة القدرة التنافسية لدى المصرف.

• ان وضع استراتيجية للإصلاح المصرفي وإمكانية تنفيذها على ارض الواقع يتطلب توافر أدوات فاعلة والتي تتمثل بالمصارف المدرجة ضمن القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تتطلب حيث نجد من الصعوبة تنفيذ الإصلاح المصرفي في ظل تدني مستويات تلك المصارف لذلك تسعى إدارة المصارف الى زيادة قيمتها السوقية في القطاع من خلال جذب المستثمرين وحملة الأسهم الى اقتناء أسهمها.

• ونتوصل مما سبق بأن إدارة المصارف ستقوم بالإفصاح عن المعلومات بشكل طوعي تجنباً لانخفاض قيمتها السوقية التي تؤدي الى خسارتها وخروجها من سوق المنافسة وبالتالي عدم تحقيق الإصلاح المصرفي التي تسعى اليه.

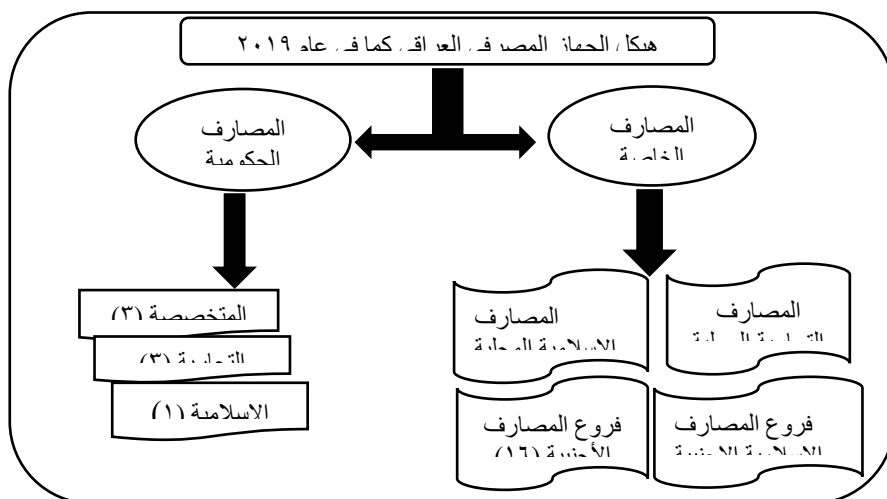
٣- المبحث الثالث: الجانب العملي: تأثير الإفصاح المستقبلي على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من الجانب التطبيقي:-

٣. ١- نبذة مختصرة عن عينة البحث:-

نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العراق بعد عام ٢٠٠٣ والظروف التي رافقتها اتخذت السياسة النقدية عدة إجراءات لدعم وتعزيز القطاع المصرفي ليواكب الانفتاح على العالم الخارجي ومواكبة التطور العالمي، فقد اصبح تحديد نسب الفائدة استنادا الى قوى السوق فضلا عن فتح أبواب التراخيص لمزاولة اعمال المصارف العربية والأجنبية وحرية انتقال رؤوس الأموال، ويتكون مجتمع البحث المتمثل بالقطاع المصرفي من (٧٣) مصرفا منها (٧) حكومية وهي (الرشيد، الرافدين، الزراعي، العقاري والمصرف العراقي للتجارة والنهرين الاسلامي) و(٦٦) مصرف اهلي، ويوضح الشكل (٢) هيكل الجهاز المصرفي في العراق، ولغرض الحصول على معلومات قابلة للمقارنة ويكون القياس فيها أكثر تجانسا فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية لخصوصية انشطتها واخذ العينات المصارف التجارية فقط التي

تخضع للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتم اختيار (٧) مصارف كعينة للبحث، يمكن ايجاز اهم المعلومات عنها بالجدول (٣)

الشكل (٢) هيكل الجهاز المصرفي العراقي



المصدر من اعداد الباحث استنادا على بيانات جدول رقم (٢)

المصدر: من اعداد الباحثان

الجدول (٣) نبذة مختصرة عن عينة البحث المختارة

ت	الاسم	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس (بالملايين)	رأس المال الحالي (بالملايين)	سعر إغلاق السهم السنوي لعام ٢٠١٩
١	مصرف سومر التجاري	١٩٩٩/٠٨/٠٧	٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٠.٥١
٢	مصرف عبر العراق للاستثمار	٢٠٠٦/٠٥/٢١	٥٦.٥٠٠	٢٦٤.٠٠٠	٠.٧٠
٣	مصرف الأهلي العراقي	١٩٩٥/٠١/٠٢	٤٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٠.٦١
٤	مصرف الخليج التجاري	١٩٩٩/١٠/٢٠	٦٠٠	٣٠٠.٠٠٠	٠.١٤
٥	مصرف التجاري العراقي	١٩٩٢/٠٢/١١	١٥٠	٢٥٠,٠٠٠	٠.٤٦
٦	مصرف الإقليم التجاري	٢٠٠٦/١١/٢٣	٢٥٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١
٧	مصرف الاستثمار العراقي	١٩٩٣/٠٧/١٣	١٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٠.٣٠

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات في موقع سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/>

٣. ٢- قياس مستوى إفصاح المصارف عن المعلومات المالية المستقبلية على وفق مؤشر (PFI) المقترح

ولغرض قياس نسبة الإفصاح المستقبلي والمتمثل بالمعلومات المالية المستقبلية للمصارف عينة البحث واختبار فرضيات البحث تم وضع مؤشر مقترح لقياس الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (prospective Financial Information Index _ PFI) استناداً الى القوانين والتعليمات البيئية العراقية والمنظمة لعمل سوق العراق للأوراق المالية وانظمة والمنظمات الدولية والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، فضلاً عن الاستعانة ببعض دراسات المحلية والعربية والدولية، ويتكون مؤشر (PFI) من (٧٥) بند إفصاح محاسبي مستقبلي والذي يحتوي معلومات مالية مستقبلية رئيسية ومعلومات سائدة لها والتي تشير الى دلالة المعلومة المستقبلية بصورة مباشرة او غير مباشرة على شكل (كمي او وصفي)، ولغرض تصنيف هذه البنود بطريقة يسهل استعراضها فقد تم تقسيمها الى (٧) محاور يتضمن كل محور عدة بنود للإفصاح، ويوضح الملحق (١) بنود المؤشر والمحاور.

وتم قياس المعلومات المفصّح عنها من خلال الاستعانة بتحليل المحتوى للتقارير المالية السنوية الخاصة بالمصارف عينة البحث من خلال تحديد وفحص طبيعة المعلومات المفصّح عنها ومستوى تغطيتها في التقارير السنوية بمختلف انواعها (كمي، وصفي)، ويتم الاستعانة بالقياس التثنائي حيث تم اعطاء قيمة (١) للبند المفصّح عنه وقيمة (٠) للبند غير المفصّح عنه في التقرير السنوي الخاص بالمصارف، ويتم الوصول الى القياس (PFI) من خلال قسمة عدد النقاط على المجموع الكلي للمؤشر لكل سنة منفردة وكما موضح في المعادلة التالية والتي توضح نتائجه بالجدول (٤):-

$$(عدد\النقاط\التي\تم\الإفصاح\عنها\ / عدد\النقاط\الكلي\للمؤشر) \times 100 = (PFI)$$

الجدول (٤) قياس نسبة الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية لقطاع المصارف						
المرتبة	الاسم	2018		2019		المتوسط *
		العدد	%	العدد	%	العدد
1	مصرف عبر العراق	56	75	55	73	56
2	مصرف الاستثمار	53	71	51	68	52
3	مصرف التجاري	47	63	49	65	48
4	مصرف الخليج	44	59	50	67	47
5	مصرف سومر	42	56	43	57	43
6	مصرف الأهلي العراقي	41	55	42	56	42
7	مصرف الإقليم التجاري	35	47	40	53	38
	المتوسط الإجمالي **	45	61	47	63	47
* متوسط السنوات (٢٠١٨ و ٢٠١٩) (العدد والنسبة) لكل مصرف						
** المتوسط الإجمالي للقطاع (العدد والنسبة) من خلال قسمة (المجموع/ العدد)						

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى مؤشر (PFI) المقترح الذي تم إعداده
بالاعتماد على التقارير المالية
من الجدول (٤) يتضح التالي: -

أ- حقق (مصرف عبر العراق للاستثمار) أعلى نسبة متوسط إفصاح في قطاع
المصارف لسنة (٢٠١٨ و ٢٠١٩)، حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاح (٧٥%)
وبواقع (٥٦) بنّاءً تم الإفصاح عنه وهذا يدل على نظرة الإدارة المستقبلية توجهها
نحو التوسع في الإفصاح، في حين جاء (مصرف الإقليم التجاري) في المرتبة
الآخيرة حيث بلغت نسبة متوسط الإفصاح (51 %) وبواقع (38) بنّاءً تم الإفصاح
عنه وتعتبر نسبة متدنية قياساً مع حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي
تخص النشاط المصرفي.

ب- جاء في المرتبة الثانية (مصرف الاستثمار العراقي) وبنسبة (٧١%) و(٥٣) بنّاءً
مفصلاً عنه، وجاءت المصارف الأخرى المتبقية من عينة البحث بمتوسطات
تتراوح (56 % - 64 %) لكل من (التجاري، الخليج، سومر، الأهلي) بالترتيب
التنازلي

ج- بلغ المتوسط الاجمالي للإفصاح المستقبلي الخاص بقطاع المصارف بنسبة (62 %)، حيث بلغت اعلى درجة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية (مصرف عبر العراق) لسنة (٢٠١٨) بـ(٥٦) بنداً.

٣. ٣- قياس القيمة السوقية للمصارف على وفق انموذج (Tobin's Q):-

لغرض تحقيق اختبار فرضيات البحث سيتم استعمال انموذج (Tobin's Q) لغرض قياس القيمة السوقية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال المعادلة

$$\text{Approximate } Q = (\text{MVE} + \text{PS} + \text{DEBT}) / \text{TA}$$

والتي تم توضيحها بالجانب النظري من البحث حيث تعتبر النتيجة المتحصلة من المعادلة اعلاه كلما اقتربت او ازدادت عن الواحد صحيح دل ذلك على إن قيمة المصارف بمستوى أفضل وذات اداء جيد، وعكس ذلك كلما اقتربت النتيجة من الصفر يدل على تدني قيمة المصارف وقد تم اعطاء اصولها قيمة اعلى من قيمتها الحقيقية، وسيتم توضيح نتائج اختبار المصارف عينة البحث من خلال الجدول (٥)

الجدول (٥) قياس القيمة السوقية للمصارف عينة البحث في قطاع المصارف (المبالغ بالملايين) (Tobin's Q) على وفق مقياس						
الاسم	راس المال	السعر	المطلوبات	الموجودات المتداولة	اجمالي الموجودات	قيمة Q
عبر العراق للاستثمار	264,000	0.70	328,167	196,917	328,167	0.96
الاستثمار العراقي	250,000	0.28	606,973	192,535	606,973	0.80
التجاري العراقي	250,000	0.47	443,946	309,351	443,946	0.57
الخليج التجاري	300,000	0.19	578,337	358,438	578,337	0.48
سومر التجاري	250,000	0.90	409,482	378,637	409,482	0.62
الأهلي العراقي	250,000	0.34	524,948	437,918	524,948	0.33
الإقليم التجاري	250,000	1	913,618	723,053	913,618	0.48
متوسط قيمة القطاع لسنة ٢٠١٨						
عبر العراق للاستثمار	264,000	0.70	347,050	266,151	347,050	0.77
الاستثمار العراقي	250,000	0.27	529,802	221,409	529,802	0.71
التجاري العراقي	250,000	0.46	449,777	288,517	449,777	0.61
الخليج التجاري	300,000	0.14	549,146	203,241	549,146	0.71
سومر التجاري	250,000	0.51	350,337	313,732	350,337	0.47

0.51	632,804	462,181	632,804	0.61	250,000	الأهلي العراقي
0.52	977,013	714,158	977,013	1	250,000	الإقليم التجاري
0.61	متوسط قيمة القطاع لسنة ٢٠١٩					
0.61	متوسط قيمة القطاع					

المصدر: من إعداد الباحثان وباعتماد على التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث

من الجدول (٥) يتضح التالي: -

- ١- حقق مصرف (عبر العراق للاستثمار) أعلى قيمة سوقية في القطاع (٠.٩٦) و (٠.٧٧) وللسنتين (٢٠١٨) و (٢٠١٩) على التوالي.
- ٢- بلغت أدنى قيمة للقطاع (٠.٣٣) لسنة (٢٠١٨) لمصرف (الأهلي العراقي)، وجاء (مصرف سومر التجاري) لسنة (٢٠١٩) بقيمة (٠.٤٧)، وينتج ذلك نتيجة التفاوت الكبير بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأجمالي الموجودات.
- ٣- تراوحت قيمة المصارف لسنة (٢٠١٨) بين (٠.٤٨ - ٠.٨٠)، وللسنة (٢٠١٩) بين (٠.٥١ - ٠.٧١).

٣. ٤- اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج احصائياً:-

٣. ٤. ١- اختبار نتائج الفرضية الاولى وتحليلها الاحصائي: -

الفرضية الصفرية (العدمية) (H_0): - لا تتبنى المصارف عينة البحث الإفصاح المستقبلي في تقاريرها السنوية على وفق المؤشر المقترح (PFI) وبمستويات متبانية.

الفرضية البديلة (H_1): تتبنى المصارف عينة البحث الإفصاح المستقبلي في تقاريرها السنوية على وفق المؤشر المقترح (PFI) وبمستويات متبانية.

ولغرض اختبار فرضية البحث تم إجراء اختبار (One-Sample T-TEST) واعتماداً على نتائج قياس مستوى الإفصاح المالي المستقبلي (PFI) للمصارف عينة البحث، حيث تم تحديد المستوى المقبول من مؤشر الإفصاح عند (٥٠%) والتي تم

اعتمادها كقيمة اختبارية لإجراء تحليل (T-TEST) وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (٦): -

الجدول (٦) نتائج اختبار الفرضية الاولى

	One-Sample Statistics					
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean			
PFI 2018	60.8571	9.66831	3.65428			
PFI 2019	62.7143	7.40977	2.80063			
One - Sample Test						
TEST Valu = 0.5						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
PFI 2018	16.517	6	0.00	60.357	51.415449	69.2988
PFI 2019	22.214	6	0.00	62.21429	55.3614	69.0672

ويوضح الجدول (٦) قيمة (t-test) المحسوبة لعام ٢٠١٨ اذ بلغت ما مقداره (16.517) عند مستوى الدلالة (0.05) وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed) ما مقداره (0.00) وبما إن القيمة المعنوية اقل من (0.05) عندها نرفض (H0) ونقبل (H1) اي نستنتج لا توجد فروق بين بيانات المقدرة في الدراسة لعام (٢٠١٨)، وبلغت قيمة (t-test) المحسوبة لعام ٢٠١٩ ما مقداره (22.214) عند مستوى الدلالة (0.05) وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed) ما مقداره (0.00) وبما إن القيمة المعنوية اقل من (0.05) عندها نرفض (H0) ونقبل (H1) نستنتج لا توجد فروق بين بيانات المقدرة في الدراسة لعام (٢٠١٩).

وتشير هذه النتيجة الى رفض الفرضية الصفرية (العدمية) (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) والتي تنص (تتبنى المصارف عينة البحث الإفصاح المستقبلي في تقاريرها السنوية على وفق المؤشر المقترح (PFI) وبمستويات متبانية.

٣. ٤. ٢- اختبار نتائج الفرضية الثانية وتحليلها الاحصائي: -
الفرضية الصفريّة (H0): - لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح
المستقبلي على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
الفرضية البديلة (H1): - يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح
المستقبلي على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث.
ولغرض اختبار الفرضية واثباتها احصائيا تم إجراء عدة اختبارات ومقاييس
إحصائية:-

أولاً: - استخدام معامل ارتباط (Pearson Correlation) لبيان مدى قوة العلاقة
بين المتغيرين التوضيحي والتابع وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول
(٧): -

الجدول (٧) نتائج اختبار الارتباط (Pearson Correlation)

Pearson Correlation	1.00	0.86 **
	0.86 **	1.00
Sig. (2-tailed)		0.000
	0.000	
** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).		

المصدر من اعداد الباحثان

ويوضح الجدول (٧) ان قوة الارتباط بين المتغير التوضيحي والمتغير التابع
للمصارف عينة البحث بنسبة (86%)، وبلغت القيمة المعنوية (Sig (2-tailed ما
مقداره (0.000) وبما إن القيمة المعنوية اقل من مستوى الدلالة البالغة (0.05)
عندها نستنتج وجود علاقة ارتباط معنوية وطرديّة بين المتغيرين.

ثانياً: - قياس حجم التأثير باستخدام (انموذج الانحدار الخطي المتعدد) (Multiple
Regression linear Model) والذي يبين تأثير المتغير

التوضيحي (الإفصاح المالي المستقبلي) على المتغير التابع (القيمة السوقية) وسيتم توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول (٨): -

الجدول (٨) نتائج معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.86a	0.742	0.720	0.08754
a. Predictors: (Constant), PFI				

المصدر : من اعداد الباحثان

يوضح الجدول (٨) ملخص انموذج (Model Summary) إن قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير التوضيحي والمتغير التابع للمصارف عينة البحث قد بلغت (86%) وتعد هذه النسبة قوية جداً، وتراوح نسبة معامل التحديد (R Square) بين (74.2%) والذي يمثل القوة التفسيرية للمتغير التوضيحي المستعمل والذي يدل على التغير في المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) يفسر من المتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف) بالنسبة التي سبق ذكرها، وتراوح نسبة معامل التحديد المعدل.

ثالثاً: - قياس حجم التباين لتأثير المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) على المتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف) تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) وسيتم توضيح نتائج التحليل من خلال الجدول (٩): -

الجدول (٩) تحليل التباين الاحادي (Sample Regression)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.264	1	0.2640	34.43	.000 ^b
	Residual	0.092	12	0.0080		

	Total	0.356	13			
a. Dependent Variable: Q						
b. Predictors: (Constant), PFI						

المصدر : من أعداد الباحثان

ويوضح الجدول (٩) اختبار التباين (**ANOVA**) إن مستوى الدلالة المعنوية (Sig) للمصارف عينة البحث قد بلغت بين نسبة (٠.٠٠٠) وهذه النسبة اقل من قيمة الخطأ المقبولة عد مستوى الدلالة وهي (٠.٠٠٥).
وبعدما تم إجراء اهم الاختبارات الاحصائية اللازمة يمكن الان التوصل الى نتائج الفرضية الثانية: -

اظهر اختبار العلاقة (**Pearson Correlation**) واختبار التباين (**ANOVA**) للمصارف عينة البحث، نتيجة مقبولة احصائيا ($\alpha \leq 0.005$) والتي تؤكد على وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التوضيحي (الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية) والمتغير التابع (القيمة السوقية للمصارف)، كما اظهر (انموذج اختبار الانحدار الخطي المتعدد) وجود تأثير معنوي.
لذا يتم رفض الفرضية الصفرية (العدمية)، وقبول الفرضية البديلة (H1): - والتي تنص (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح المستقبلي على وفق (PFI) على القيمة السوقية للمصارف عينة البحث).

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات: -

٤.١- الاستنتاجات: -

١- اولت المصارف العراقية الاهتمام بالقيمة السوقية كونها تعكس الصورة الداخلية ومركزها التنافسي بالقطاع المصرفي والتي تسهم بجذب المستثمرين للتداول واقتناء أسهمها لما تحققه من مردود مالي.

٢- تسعى الحكومة بدورها لتنظيم القطاع المصرفي لمعالجة الازمات الاقتصادية التي تواجهها من خلال وضع سياسات وإدخال عدة إصلاحات على المنظومة المصرفية لدورها الفاعل والمؤثر في هيكلية المالية للدولة.

٣- غياب معيار محاسبي او تدقيقي يتبنى إلزام واعداد وتنظيم المصارف للإفصاح المستقبلي، الذي يولد تباين في مستوى المعلومات المستقبلية المفصح عنها للمصارف مما يجعلها عرضة للانتقادات.

٤- هناك عوامل تؤثر على كمية المعلومات المستقبلية الواجب توافرها في عملية صنع القرار، أدى الى ظهور تفاوت في نسب الإفصاح المستقبلي بحسب مؤشر (PFI) المقترح من قبل الباحثان، ويعزى ذلك الى ما ورد في الفقرة (١).

٥- بالإمكان بناء مؤشر للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية في البيئة العراقية على وفق الطروحات المهنية الدولية والتيارات البحثية بالإفصاح المستقبلي

٦- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة معنوية موجبة وتأثير واضح بين الإفصاح عن المعلومة المالية المستقبلية والقيمة السوقية للمصارف عينة البحث.

٧- وجود تباين واضح عن قيمة المصارف عينة البحث والتي تعزى اسبابه على وفق الدراسة الحالية الى تباين الإفصاح عن المعلومة المالية المستقبلية.

٤. ٢- التوصيات:-

١- اعتماد مؤشر الإفصاح المقترح للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (PFI) كأحد المؤشرات المعتمدة في سوق العراق للأوراق المالية بحكم انه يلائم البيئة العراقية لارتكازه على البيئة القانونية والتشريعية للبلاد.

٢- تبني الجهات ذات الصلة بالمهنة تطبيق معيار التدقيق الدولي المتعلق بتأكيد المعلومات المالية المستقبلية متكيف بما يتلاءم مع متطلبات البيئة العراقية.

٣- لتحقيق الإصلاح المصرفي الذي تهدف الحكومة له ينبغي لها تعزيز قوة القطاع المصرفي المتمثلة بقيمة المصارف السوقية التي يمكن زيادتها من خلال تلبية مطالب أصحاب المصالح وجذب حملة الأسهم وطمأنتهم بتوجهاتهم المستقبلية التي يعكسها الإفصاح عن معلومات المستقبلية.

٤- على أصحاب المصالح التركيز على أهمية المعلومات المستقبلية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري المناسب، والدور الذي يلعبه في رسم الاستراتيجية المستقبلية لأداء المصارف التي سيتم الاستثمار فيها.

٥- يمكن استعمال الإفصاح المستقبلي بشقيه المالي وغير المالي كميزة تنافسية من خلال اعلام المستثمرين عن مستقبل المصرف وكيفية إدارة الموارد المتاحة له الذي يولد جذب كبير للمستثمرين والذي ينعكس على زيادة حصته السوقية وقدرتها التنافسية في ظل التنافس الحاد في بيئة الاعمال.

٦- زيادة اهتمام في عملية إعداد التقرير المالي المستقبلي فيما يخص المعلومات المالية وغير المالية ذات النظرة المستقبلية، وعدم اقتصار التقرير المالي على اعادة تكرار الإفصاحات التي تخص السنوات السابقة.

٧- ولغرض استكمال ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة يقترح الباحثان ما يلي:

- متطلبات اصدار معيار محاسبي محلي يعنى بالمعلومات المالية المستقبلية دراسة مقارنة.
- إثر جائحة كورونا على الإفصاح المستقبلي والتنبؤ بأداء المصارف باستخدام وسائل الاتصال التكنولوجي.
- دور المدقق الخارجي في تأكيد المعلومات المالية المستقبلية وامكانية اعتمادها في قرارات المستثمرين

المصادر:-

أولاً- القوانين والتعليمات: -

- ١- القاعدة المحاسبية رقم (٦)، ١٩٩٥. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية، مكان غير معروف: ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ المجلس المعايير المحاسبية والرقابة القاعدة المحاسبية. www.fbsa.gov.iq
- ٢- القاعدة المحاسبية رقم ١٠، ١٩٩٨. الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية المماثلة: ديوان الرقابة المالية الاتحادي / المجلس المعايير المحاسبية والرقابة القاعدة المحاسبية. متاحة على: a.gov.iqwww.fbs
- ٣- قانون الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
- ٤- تعليمات رقم (٣) ايقاف تداول وشطب الشركات في سوق الاوراق المالية.
- ٥- تعليمات رقم (٦) شروط ومتطلبات إدراج الشركات في سوق الأوراق المالية /السوق النظامي.
- ٦- تعليمات رقم (٨)، ٢٠١٠. تعليمات الافصاح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٧- تعليمات رقم (٩)، ٢٠١٠. الافصاح المالي لشركات الوساطة المالية ، سوق العراق للأوراق المالية.
- ٨- تعليمات رقم (١٠) الافصاح عن النسب المؤثر.
- ٩- تعليمات رقم (١١) تقديم البيانات المالية الكترونيا.
- متاحة على: <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/rules.html>
- ١٠- تعليمات البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠. www.cbi.iq

ثانياً/ الكتب والرسائل والبحوث والدوريات:-

- ١- الدباغ، أيوب وإبراهيم، ليث خليل، ٢٠١٤، "دراسة تحليلية لواقع الإفصاح الطوعي عن المعلومات في المصارف العراقية و مدى تأثيره بتطبيق آليات الحوكمة" بحث منشور في جامعة حمد بن خليفة، ٢-١٨.
- ٢- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، ٢٠٢١، "أثر العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد ١، ٢٣٩ - ٢٩٨.
- ٣- الجبوري، حياة عبدالرزاق، ٢٠١٢، الإصلاح المصرفي وانعكاساته على بعض مؤشرات أداء الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد.
- ٤- السعيد، ناصر، (٢٠٠٢)، اصلاح القطاع المالي في سوريا: عامل التحديث والنمو الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي.
- ٥- السيد، محمد فوزي محمد، ٢٠٢٠، "أثر مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية على قيمة البنك - دراسة تطبيقية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية"، بحث منشور في مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد ٢، ٤٤١-٤٨٦.
- ٦- الشطناوي، حسين محمود، ٢٠١٨، "اثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الاردنية: دراسة تطبيقية"، بحث منشور في مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٣، ١٢٤-١٥٠.
- ٧- الهواري، سيد محمود وعبيد، سعيد توفيق، ١٩٩٨. "الإدارة المالية قرارات الاجل الطويل وقيمة المنشأة"، القاهرة: مكتبة عين الشمس.

- ٨- حسين، محمد وهمامي، حليم، ٢٠٠٩. "الإفصاح الطوعي في التقارير السنوية لدولة ناشئة: حالة قطر". كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، المجلد ٢.
- ٩- زبون، امل اسمر، ٢٠١٨، الإصلاح المصرفي بين الواقع والتحديات، بحث منشور في مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (٨) العدد (٣) (١٢٢-١٣٢)
- ١٠- عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، ٢٠١٩، "تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن المعلومات المستقبلية وأثرها على قرارات المستثمرين دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، العدد الأول.
- ١١- عودة، سوسن جبار، (٢٠١٤)، الإصلاح الاقتصادي مفهوم السياسات اهداف الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار
- النشرة المصرفية العربية، القطاع المصرفي ومتطلبات التكيف والتطور المرحلة المقبلة، بيروت، اتحاد المصارف العربية
- ١٢- محمد، سامي حسن علي، ٢٠١٦، "تأثير كل من خصائص الشركات وفعالية الحوكمة على جودة الإفصاح المستقبلي للمعلومات: دراسة ميدانية" جامعة عين شمس/ كلية التجارة/ قسم المحاسبة مجلد ٢٠، صفحة ٤٧١-٥١٦.
- ١٣- محمد، عمرو محمد خميس، ٢٠١٩، "أثر الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية على قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، كلية التجارة جامعة الاسكندرية، منشور في مجلة البحوث المحاسبية، المجلد ٦، صفحة ١٥٢-٢١١

١٤- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، ٢٠١٧، "بحث منشور بعنوان (تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال وأثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية)".

١٥- منصور، محمد السيد، ٢٠١٩، "أثر الإفصاح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن المعلومات المستقبلية في تقاريرها السنوية على قرار منح الأتمان"، مجلة الأسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثاني، الصفحات: ٣١-١٠٨.

١٦- هدهود، مايح شبيب، ٢٠١٨، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع ووافق الإصلاح: دراسة في اقطار عربية مختارة، جامعة الكوفة، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٢، العدد ١٠.

١٧- هميسه، اسراء محمود، ٢٠١٩، "أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية المصرية مع دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد ٦، ٣٢٦-٣٥٨.

١٨- SOCPA ، ٢٠٠٢. معيار القوائم المالية المستقبلية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

١٩- SOCPA ، ٢٠١٧. المعيار الدولي لمهام التاكيد (٣٤٠٠)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢٠- SOCPA ، ٢٠١٨. المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٢١- SOCPA ، ٢٠٢٠. المعايير الدولية للتقرير المالي، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

- 22- ;The determinants of .٢٠٠٧ ,Aljifri, k.& Hussainey k. of UAE looking information in annual reports-forward companies. Managerial Auditing Journal, No.9, ٨٩٤-٨٨١ pp.
- 23- Looking -The Determinants of Forward .٢٠١٤ ,K. ,Alkhatib Social and -Information Disclosure. ScienceDirect .٨٦٤ – ٨٥٨p. ,BehavioralSciences.

Foreign References: -

- 1- AICPA, 2017. Improving business reporting: a customer focus, New York: American Institute of Certified Public Accountants.
- 2- AICPA, 2020. AT-C 305.07 (Prospective Financial Information): American Institute of Certified Public Accountants.
- 3- ASIC, 2011. REGULATORY GUIDE 170 (Prospective financial information) : Australian Securities and Investments Commission.
- 4- Barac, Z. A.& Granic, M. & Vuko, T., 2014. The Determinants of Voluntary Disclosure in Croatia. International Scholarly and Scientific Research & Innovation, Volume 4, pp. 1050-1063.
- 5- Binh, T. Q., 2012. Voluntary Disclosure Information in the Annual Reports of Non-Financial Listed Companies: The Case of Vietnam. Journal of Applied Economics and Business Research JAEBR, Volume 2, pp. 69-90.
- 6- Bravo, F. & Ruiz, M. D. A., 2019. The disclosure of financial forward-looking information: Does the financial expertise of female directors make a difference? Gender in Management, Volume 2, pp. 100-131.
- 7- Cho, M.& Hah, Y. D. & Kim, O., 2011. Optimistic bias in management forecasts by Japanese firms to avoid forecasting losses. The International Journal of Accounting, Volume 1, p. 79–101.

- 8- Chung, K. H. & Pruitt, S. W., 1994. Chung, H. & Pruitt, W. (1994), "A Simple Approximation of Tobin's q. Financial Management Association., Vol. 2, pp. (70-74).
- 9- Elshandidy, T. & Shrikes, P. J., 2016. Environmental incentives for and usefulness of textual risk reporting: Evidence from Germany. The International Journal of Accounting, Volume 4, pp. 464-486.
- 10- Evans, J. P. & Gentry, J. A., 2003. Using Tobin's Q Ratio to Assess the Strategy of Repurchasing Shares. The quarterly Journal of Indian Institute of Finance.
- 11- Fan, J. P. H. & Wong, T. J., 2002. Corporate Ownership structure and the Informativeness of Accounting Earnings in East Asia. Journal of Accounting and Economics, Volume 3, pp. 401-425.
- 12- Gul, F. A. & Leung, S., 2004. Board leadership, outside director's expertise and voluntary corporate disclosures. Journal of Accounting and Public Policy, pp. 351-379.
- 13- Hassanein, A. & Zalata, A. & Hussainey, K., 2019. "Do forward-looking narratives affect investors' valuation of UK FTSE all-shares firms?", Review of Quantitative Finance and Accounting, Volume 2, pp. 493-519.
- 14- Hermuningsih, S., 2018. PENGARUH ECONOMIC VALUE ADDED TERHADAP TOBIN Q DENGAN MARKET VALUE ADDED SEBAGAI VARIABEL INTERVENING. Jurnal Ekonomi dan Bisnis, Volume 1, pp. 80-88.
- 15- Hunfer, B., 2007. The SEC's MD&A: Does it meet the informational demand of investors?, Schmalenbach Business Review, 58-84
- 16- IAASB, 2007. ISAE 3400 (The Examination of Prospective Financial Information): The International Auditing and Assurance Standards Board.

- 17- Kent, P. & Ung, K., 2003. Voluntary Disclosure of Forward- looking Earnings Information in Australia. Aust. J. Manag, Volume 3, pp. 273-285.
- 18- Kieso, D. E.& Weygandt, J. J. & Warfield, T. D., 2013. Intermediate Accounting. Fifteenth Edition: John wiley & Sons, Inc.
- 19- Kılıç, M. & Kuzey, C., 2018. Determinants of forward-looking disclosures in integrated reporting. Managerial Auditing Journal, Volume 1, pp. 115-144.
- 20- Konar, S. & Cohen, M. A., 2001. Does The Market Value Environmental Performance?. Review of Economics and Statistics, Volume 2, pp. 281-289.
- 21- Laux, C. & Leuz, C., 2009. The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. Accounting, Organizations and Society, Vol. 34, 2009, Volume
- 22- Levinsohn, Alan. "FASB Weighs the Value of Voluntary Disclosure." Strategic Finance, vol. 82, no. 9, 2001, p. 73. Accessed 2 Mar. 2021, <https://go.gale.com/ps/anonymous?id=GALE%7CA71559807&sid=googleScholar&v=2.1&it=r&linkaccess=abs&issn=1524833X&p=AONE&sw=w> .
- 23- Menicucci, E., 2018. Exploring forward-looking information in integrated reporting: A multi-dimensional analysis. Journal Of Applied Accounting Research, Volume 1, pp. 102-121.
- 24- Mohamed, B. & Soran, T. & Cochet, C., 2014, "Director's for Forward-looking Information Disclosure, (CPA) Australia legal Notice.
- 25- Romano, M. & Taliento, M. & Favino, C. & Netti, A., 2019. FIRM CHARACTERISTICS AND FORWARD-LOOKING RISK DISCLOSURE: EVIDENCE FROM THE

ITALIAN CONTEXT. Corporate Ownership & Control, Volume 4, pp. 56-65.

26- Opanyi, R. O., 2019. CORPORATE VOLUNTARY DISCLOSURE AND THE VALUE OF THE FIRM: A CRITICAL LITERATURE REVIEW. International Journal of Social Science and Economic Research, Volume 9, pp. 5922-5957.

27- Scott, W. R., 2015. Financial Accounting Theory. 7th Edition. Toronto: Library and Archives Canada Cataloguing in Publication.

28- Utami, W. & Wahyuni, P.d., 2018. Forward-Looking Information Based on Integrated Reporting Perspective: Value Relevance Study in Indonesia Stock Exchanges. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, Vol 4, p.1-12.

29- Uyar, A. & Kilic, M., 2012. Influence of corporate attributes on forward-looking information disclosure in publicly traded Turkish corporations. Procedia - Social and Behavioral Sciences, p. 244 – 252.

30- Waweru, Dr.Fredrick Warui& Florence Sigara Memba& Dr. Agnes Njeru, 2016, Relationship Between forward-looking information disclosure and Financial Performance of Non-Financial Firms Listed in Nairobi Securities Exchange, Kenya.

31- Williams, C. A. & Conley, J. M., 2007. Triumph or Tragedy? The Curious Path of Corporate Disclosure Reform in the U.K. the William & Mary Law School Scholarship Repository, Volume 317, pp. 316 - 361.

الملاحق

ملحق (١): مؤشر (PFI) المقترح

م	ت	المعلومات
المعلومات العامة	١	مقر الوحدة الاقتصادية وفروعها
	٢	الإفصاح عن أي تغيير في الكيان القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة و تضامنية الى شركة مساهمة
	٣	وصف قرارات الحكومية والمنظمات الدولية التي لها تأثير مادي على عمل الشركة ومنتجاتها و قدرتها التنافسية
	٤	الإفصاح عن البيانات الكترونيا
	٥	وجود قاعدة بيانات الكترونية محدثة بشكل دوري
	٦	وجود بريد الكتروني رسمي خاص بالوحدة الاقتصادية
	٧	انشطة الوحدة الاقتصادية الرئيسية
	٨	قرارات مجلس الإدارة عن اهداف الوحدة الاقتصادية
	٩	وجود رؤيا و رسالة واستراتيجية لعمل الوحدة الاقتصادية
	١٠	مصادقة دائرة تسجيل الشركات على قرارات الهيئة العامة لتسجيل الشركات
المعلومات المستقبلية	١١	تطورات مستقبلية هامة (توسعات، مشروعات جديدة)
	١٢	خطة الوحدة الاقتصادية المستقبلية للسنة القادمة
	١٣	توقعات مجلس الإدارة لنتائج اعمال الوحدة الاقتصادية
	١٤	اقرار بعدم وجود امور جوهرية تأثر على مستقبل الشركة واستمراريتها
	١٥	ربحية السهم المستقبلي الواحد
	١٦	الحصة السوقية المستقبلية المتوقعة الوحدة الاقتصادية
	١٧	توسع في الخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية في المستقبل القريب
	١٨	مخاطر التي من المحتمل التعرض لها في المستقبل
	١٩	التوسع في التوزيعات المستقبلية للارباح
	٢٠	مقارنة الايرادات السابقة بالمستقبلية

٢١	مقارنة مصاريف السابقة بالمستقبلية		
٢٢	مقارنة الارباح السابقة بالمستقبلية		
٢٣	التدفق النقدي المستقبلي		
	الإفصاح عن وجود نية تصفية اختيارية محتملة		
٢٤	الصفقات الكبيرة المعقدة و الملغية و اثارها على الربحية و مركزها المالي		
٢٥	قرارات مجلس الإدارة عن اصدار اوراق مالية جديدة		
٢٦	قرارات مجلس الإدارة عن التغيرات في الاستثمارات الرأسمالية		
٢٧	قرارات مجلس الإدارة عن الشروع في الاندماج المستقبلي		
٢٨	مؤشر الاقبال المستقبلي المتوقع على منتجات / خدمات		
٢٩	تفاصيل الاوراق المالية المصدرة والمملوكة لأداره العليا ومجلس الإدارة		معلومات الحكماء
٣٠	المكافآت النقدية و العينية الحاصل عليها المدير المفوض و اعضاء مجلس الإدارة الحالي و السابق		
٣١	إعداد التقارير على وفق المعايير المحاسبية الدولية		
٣٢	تدقيق التقارير المالية من قبل مدقق مستقل و مخول قانونا		
٣٣	الدعوة لاجتماع و عدد الاجتماعات لمجلس الإدارة		
٣٤	ارتباط المدقق المالي بمجلس الإدارة		
٣٥	وجود لجنة تدقيق و مدى استقلاليتها		
٣٦	امتلاك الشركة بنسبة مؤثرة في رأسمال شركة أخرى		
٣٧	امتلاك شركة أخرى بنسبة مؤثرة في رأسمال الشركة		
٣٨	معلومات تخص رئيس مجلس الإدارة و الاعضاء (اسم - الشهادة)		
٣٩	الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية		
٤٠	برنامج إعداد و تأهيل الموظفين		
٤١	الالتزام بتقديم بيانات فصلية كل ٣ اشهر		
٤٢	وصف الأحداث الهامة التي حدثت خلال السنة المالية	٤٣	
٤٣	الاثر المالي لعمليات ذات الطبيعة غير المتكررة دخلت ضمن النشاط		

الرئيسي		
٤٤	تحليل المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج اعمالها	
٤٥	رصيد الاحتياطي و استخداماته	
٤٦	التقارير المالية تتضمن مقارنه للسنة الحالية والسابقة	
٤٧	ايضاحات المرفقة في البيانات المالية	
٤٨	بيان اسباب اي خسائر مادية لها تأثير على ربحية واداء الوحدة الاقتصادية	
٤٩	قرارات مجلس الإدارة عن توزيع الارباح	
٥٠	كشف تحليلي للأرصدة الدائنة مع مقارنة السنوات السابقة	
٥١	كشف تحليلي للأرصدة المدينة مع مقارنة السنوات السابقة	
٥٢	كشف تحليلي لمحفظه الاوراق المالية مع مقارنة السنوات السابقة	
٥٣	مطابقة رأس المال مع الاسهم المصدرة	
٥٤	نسبة المديونية الى حقوق الملكية	
٥٥	عائد السهم الواحد لحقوق المساهمين	
٥٦	دعم القطاع الصحي او البنى التحتية	
٥٧	المساهمة في التصدي للمخاطر المستجدة ودعم القطاع الحكومي والاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية	معلومات الاستدامة
٥٨	عدد الموظفين والكفاءات ومؤهلاتهم	
٥٩	تبني المساهمة في المشاريع الخيرية	
٦٠	دعم ومساهمة المجالات الثقافية (ندوات، ورش عمل، نشرات توعوية)	
٦١	وجود نظام حماية فعال لبيانات الوحدة الاقتصادية الإلكترونية	معلومات المخاطر
٦٢	وجود لجنة مخاطر فاعلة	
٦٣	معلومات عن التحوط لإدارة المخاطر	
٦٤	معلومات عن القروض المتعثرة	
٦٥	معلومات عن مخاطر السوق	

٦٦	معلومات عن ارتفاع / انخفاض سعر صرف العملات
٦٧	اسماء كبار مالكي الاسهم لما يساوي او اكبر من نسبة ٥%
٦٨	امتيازات الحماية الحكومية التي تتمتع بها او عدمه
٦٩	الانجازات التي حققتها الوحدة الاقتصادية
٧٠	المبالغ التي انفقت على الدعاية و السفر و الضيافة
٧١	دعاوي قضائية تؤثر على سير عمل الوحدة الاقتصادية
٧٢	الحصول على شهادة الجودة العالمية
٧٣	المساهمة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و الجريمة الاقتصادية
٧٤	المساهمة في دعم المنتج الوطني

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى المصادر التالية

- ١- القاعدة المحاسبية رقم (٦) و(١٠).
- ٢- القانون الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤ المعدل.
- ٣- تعليمات رقم (٣) و (٦) و(٨) و (٩) و(١٠) و(١١).
- ٤- (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢٠).
- ٥- (الدباغ و ابراهيم، ٢٠١٤).
- ٦- (Barac, Granic, & Vuko, 2014).
- ٧- (Binh, 2012).
- ٨- (Gul & Leung, 2004).
- ٩- (حسين و همامي، ٢٠٠٩).
- ١٠- الباحثان بالاعتماد على الجانب النظري.

الملحق رقم (٢)

إفصاح المصارف وفق مؤشر الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية (PFI) المقترح

٢٠

القطاع			المصارف												عبر العراق		
الوحدة الاقتصادية			الخليج	2019	2018	التجاري	2019	2018	الأهلي العربي	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018
المعلومات			م	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
1	مقر الشركة وفروعها																
2	الإفصاح عن أي تغيير في الكيان القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة وشخصية إلى شركة مساهمة																
3	وصف قرارات الحكومة والمنظمات الدولية التي لها تأثير مادي على عمل الشركة ومتجهاتها وقدراتها التنافسية																
4	الإفصاح عن البيانات الكرونية																
5	وجود قاعدة بيانات إلكترونية محدثة بشكل دوري																
6	وجود بريد إلكتروني رسمي خاص بالوحدة الاقتصادية																
7	المنظمة الشركة الرئيسية																
8	قرارات مجلس الإدارة حول أهداف الشركة																
9	وجود رؤيا ورسالة واستراتيجية عمل الشركة																
10	مصادقة دائرة تسجيل الشركات على قرارات الهيئة العامة لتسجيل الشركات																
المجموع																	
11	تطورات مستقلة هامة (توسعات، مشروعات جديدة)																
12	الخطة الشركة المستقلة للفترة القادمة																
13	توقعات مجلس الإدارة ونتائج أعمال الشركة																
14	أثر عدم وجود أمور جوهرية تأثر على مستقبل الشركة واستمراريتها																
15	رسمية السهم المستقل الواحد																
16	الحصة السوقية المستقلة المتوقعة للشركة																
17	توزيع في الخدمات التي تقدمها الشركة في المستقبل القريب																
18	مخاطر التي من المحتمل التعرض لها في المستقبل																
19	التوسع في التوزيعات المستقلة للإرباح																
20	مقارنة الإيرادات السابقة بالمستقبلية																
21	مقارنة مصاريف السابقة بالمستقبلية																
22	مقارنة الأرباح السابقة بالمستقبلية																
23	التدفق النقدي المستقبلي																
24	الإفصاح عن أية تصفية اختيارية محتملة																
25	أصناف الكيانات المعقدة والمليحة والتي لها أثر على الربحية ومركزها المالي																
26	أثرات مجلس الإدارة حول إصدار أوراق مالية جديدة																
27	أثرات مجلس الإدارة حول التغييرات في الاستثمارات الواسعة																
28	أثرات مجلس الإدارة حول التغييرات في الاندماجات المستقبلية																
29	مؤشر الأقبال المستقبلي المتوقع على منتجات /خدمات																
المجموع																	

المعلومات المالية													معلومات الحوكمة															
المجموع	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	المجموع	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30
المطابقة لاس المال مع الاسم المصدرة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
عائد السهم الواحد لحقوق المساهمين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
سيولة الشركة و الهيكل التمويلي للشركة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
المجموع	13	13	10	10	10	12	12	10	10	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11	11
وصف الأحداث الهامة التي حدثت خلال السنة المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
اللائحة المالية لمعلومات ذات الطبيعة غير المتكررة دخلت ضمن النشاط الرئيسي	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تحليل المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
رصيد الاحتياطي واستخداماته	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
التقارير المالية تتضمن مقارنة السنة الحالية والسابقة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
إيضاحات المرفقة في البيانات المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
بيان أسباب أي خسائر مادية لها تأثير على ربحية وإداء الشركة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قرارات مجلس الإدارة حول توزيع الأرباح	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
كشف تحليلي للأرصدة الدائنة مع مقارنة السنوات السابقة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
كشف تحليلي للأرصدة الدائنة مع مقارنة السنوات السابقة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
كشف تحليلي للأرصدة الدائنة مع مقارنة السنوات السابقة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
مطابقة رأس المال مع الإسهام المصدرة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
عائد السهم الواحد لحقوق المساهمين	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيولة الشركة و الهيكل التمويلي للشركة	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

57	إدعم القطاع الصحي والبنى التحتية	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	1	1
58	المساهمة في التصديري المخاطر المستجدة ودعم القطاع الحكومي والاجتماعي في ظل الظروف الاستثنائية	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0
59	عدد الموظفين والكفاءات ومبادراتهم	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
60	البنية المساهمة في المشاريع الحيوية	1	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0
61	ادعم وسلامة المجالات الثقافية (نشاط، ورش عمل، نشرات توعوية)	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المجموع															
62	وجود نظام حماية فعال لبيانات الشركة الإلكترونية	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1
63	وجود لجنة مخاطر فعالة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
64	معلومات عن التحوط لإدارة المخاطر	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
65	معلومات عن القروض المتوفرة	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1
66	معلومات عن مخاطر السوق	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1
67	معلومات عن ارتفاع /انخفاض سعر صرف العملات	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1
المجموع															
68	اسماء كبار مالكي الاسهم لما يساوي او اكبر من نسبة 5%	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1
69	امتيازات الحماية الحكومية التي تنتفع بها من عدمه	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
70	الاجازات التي حققها الشركة	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
71	البنائج التي اتيحت على الدعاية و السفرة و الضيافة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
72	عناوي قضائية تؤثر على سير عمل الشركة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
73	الحصول على شهادة الجودة العالمية	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
74	المساهمة في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب و الجريمة الاقتصادية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
75	المساهمة في دعم المنتج الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0
المجموع															
جمالي نقاط الافصاح الخاص بالوحدة الاقتصادية															
نسبة مؤشر (PFI)															
67%	59%	65%	63%	56%	55%	53%	47%	68%	71%	57%	58%	73%	75%	75%	75%

تأثير تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي
(المصرف الصناعي انموذجاً)

The Impact of the Application of the Quality Management
System ISO 9001:2015 on Banking Performance
(Industrial Bank as a Model)

فاخر محمد ابراهيم

علاء جواد خليل

وزارة المالية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة تأثير استخدام نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي (المصرف الصناعي انموذجاً) بما يعود بالمنفعة على الزبائن ومزودي الخدمات المصرفية على حد سواء وتكمن اهمية البحث في كونه انموذجاً عملياً لتطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 في المصارف الحكومية كما يسهم في تسهيل وضبط عمليات تقديم الخدمات للزبائن الحاليين والمتوقعين بسهولة وسلاسة.

ولابد من الاشارة الى ان نظام ادارة الجودة من الاداوات التي يجب ان تتسلح بها المصارف كونه الية تساعد المصارف على اصلاح نفسها وتطوير ادائها وتحقيق



اهدافها الرئيسية والتماشي مع التطورات الراهنة في المجال المصرفي والذي ينعكس ايجابياً في تعزيز الميزة التنافسية للمصرف وتحقيق التميز في تقديم افضل الخدمات للزبائن.

تم استخدام البيانات الاحصائية المستخرجة من الوثائق المصرفية للمصرف الصناعي لغرض اجراء عمليات الاحصاء والمقارنة والاستدلال عليها من خلال البحث, وظهرت النتائج التأثير المباشر لتطبيق انظمة الجودة بابعادها على فاعلية وتعزيز الاداء المصرفي حيث يحضى الاداء المصرفي باهمية كبيرة وبارزة في الارتقاء بخدمة الزبون وتعزيز الميزة التنافسية من حيث تقديم افضل الخدمات وبما يتناسب مع التطورات الحاصلة والسريعة لدى المصارف كما ان لاصحاب الخبرات دور كبير في تعزيز قيمة المصرف من حيث الفاعلية والاداء وقد لوحظ وجود مؤشرات عالية على رضا الزبون ولكون نظام العمل في المصارف هو تقديم الخدمات المصرفية للزبائن فقد اعتمد البحث على دراسة ابعاد الجودة الخمسة (العناية, الملموسية, الاستجابة, المعولية, الثقة).

الكلمات المفتاحية: ابعاد الجودة - الاداء المصرفي - المواصفات القياسية - الزبائن -التطوير.

Abstract

The research aims to know the impact of the use of the ISO 9001: 2015 quality management system on banking performance (the industrial bank as a model) for the benefit of customers and banking service providers alike. Contributes to facilitating and controlling the process of providing services to existing and prospective customers easily and smoothly.

It should be noted that the quality management system is one of the tools that banks must arm themselves with, as it is a mechanism that helps banks to reform themselves, develop their performance, achieve their main objectives and keep pace with the current developments in the banking field, which is positively

reflected in enhancing the competitive advantage of the bank and achieving excellence in providing the best services to customers. The statistical data extracted from the banking documents of the Industrial Bank was used for the purpose of conducting statistics and comparison operations and inferring them through research. Providing the best services in line with the current and rapid developments in the banks, and the experienced people have a great role in enhancing the value of the bank in terms of effectiveness and performance. It was noted that there are high indicators of customer satisfaction, and because the work system in banks is to provide banking services to customers, the research relied on the study of quality dimensions The five (care, tangibility, responsiveness, reliability, trust).

Keywords: Quality Dimensions - Banking performance - Standard specifications - Customers -Development.

المقدمة

لقد توسع القطاع المصرفي في السنوات العشرة الاخيرة وخاصة المصارف الاهلية مما تسبب في وجود بيئة مصرفية تتسم بحدة المنافسة لاستقطاب رؤوس الاموال بهدف زيادة الانتاجية ويعد تطبيق مواصفة الايزو لادارة الجودة من المتطلبات الادارية الفردية لنجاح المؤسسات المصرفية من خلال تدريب وتأهيل الكوادر العاملة على نمط عمل منظم يهدف الى تقديم افضل الخدمات للزبائن وادخال الانظمة والتقنيات الحديثة في المجال المصرفي. وان انتقال الاعمال المصرفية من اعمال نمطية محددة الى اعمال شمولية تتضمن خدمات تتسم بالحدثة والتنوع والمرونة لغرض الحفاظ على الزبائن والحصول على ولائهم من خلال القيمة التي يضيفونها لهم وبناء علاقات طويلة الامد معهم.

ان الاداء المصرفي هو المؤشر الفعلي لقياس كفاءة الادارة المصرفية وما تحققه من تقدم وان تأثير ادارة الجودة من خلال تطبيق المواصفة القياسية الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي هو مجال بحثنا هذا لاثبات وجودة علاقة ايجابية طردية قائمة

على اساس الوصول الى الاداء الامثل من خلال تحسين الوسائل اللازمة وواجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها.

وقد تم اجراء البحث في المصرف الصناعي وهو احد تشكيلات وزارة المالية وتم اختيار جهة البحث لحصوله على شهادة الجودة الايزو 9001:2015.

ان هذا البحث له اهمية كبيرة لما لها من تاثير شامل على مستوى تطور القطاع المصرفي وتشخيص واقع تطبيقات ابعاد الجودة في المصارف ومدى تأثيرها في الاداء المصرفي.

اما اهداف هذه الدراسة فقد تمثلت في تعريف العاملين في المصارف الحكومية بدور واهمية تطبيقات ادارة الجودة في رفع مستوى الاداء وتحليل هذه التطبيقات من خلال ابعادها الخمسة وتأثيرها في الاداء المصرفي.

١-المبحث الاول / الدراسات السابقة

١- دراسة أوسو وبطرس (٢٠٠٨) : " تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن/ دراسة استطلاعية لأراء عينة من زبائن مصارف مدينة دهوك" : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف في مدينة دهوك من وجهة نظر الزبائن. وقد تمثلت أهم نتائج الدراسة بالتقييم الإيجابي لمستوى الجودة فضلاً عن وجود تباين في الأهمية النسبية التي يوليها الزبائن عند الخدمات المصرفية الفعلية والمتوقعة، و تقييمهم لمستوى جودة الخدمات المصرفية.

٢- دراسة الطالب (٢٠٠٥) : " تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" :هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار" حيث تم تحليل الوضع المالي للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار للاطلاع على أنشطته المالية الاستثمارية، والمجالات التي يتم توظيف الأموال فيها خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠م وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: إعادة النظر في جميع خطوط البنك الاستثمارية والموازنات المرتبطة بها، ثم البحث عن صيغ للتوسع في العمل البنكي الإسلامي على مستوى المنطقة العربية ككل.

٣- دراسة البروراي (٢٠١٣) : " دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الاداء المالي للمصارف اجريت هذه الدراسة لمعرفة دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الداء المالي للمصارف العاملة في محافظتي دهوك و اربيل خلال فترة من شهر ايار عام ٢٠١٢ لغاية كانون الاول عام ٢٠١٣ "استخدم الباحث استمارة الاستبانة بهدف جمع البيانات و المعلومات و توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ان الاداء المالي من المفاهيم القديمة الحديثة حيث ان الاهتمام بهذا المفهوم يعد قديما سواء كان ميدانيا او نظرياً لأهمية الأداء المالي كأحد اهم الادوات الرئيسية التي تعبر

عن نظرا الأداء الكلي للمنظمات ونجاحها، وهو الامر الذي فرض الاهتمام به حديثا من قبل المنظرين والباحثين حيث مازال الأداء المالي يعد المؤشر الحقيقي لتقييم أداء منظمات الأعمال.

٢-المبحث الثاني/ منهجية البحث

٢.١ مشكلة البحث

نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها البلد القائمة في العراق تحديداً فإن القطاع المصرفي العراقي يواجه تحديات كبيرة ومنافسة شديدة وضغوطات كبيرة في تقديم الخدمات للزبائن وبسبب كثرة المصارف في العراق في الالونة الاخيرة اصبح من الضروري والحاجة الملحة الى تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 والاسس التي تبنى عليها.

وتكمن مشكلة البحث في تطبيق نظام ادارة الجودة وخلق بيئة خاصة للاداء المصرفي وتحقيق الميزة التنافسية المطلوبة وتتبلور مشكلة البحث بالاسئلة التالية:-

٢.١.١- مشكلة البحث الرئيسية:

تكمن اشكالية البحث في قلة او انعدام الوعي لإدارات المؤسسات المصرفية بأهمية تطبيق مبادئ الجودة في تطوير ادائها المصرفي وبالإمكان بيان مشكلة البحث من خلال توجيه التساؤلات التالية:

هل يوجد اثر لتطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على اداء المصرف من حيث (العناية، الملموسية، الاستجابة، المعولية، الثقة) في تحقيق اهداف المصرف.

وتتفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:-

السؤال الفرعي الاول- هل يوجد اثر لتطبيق العناية في زيادة الاداء المصرفي.

السؤال الفرعي الثاني- هل يوجد اثر لتطبيق الملموسية في زيادة الاداء المصرفي.

السؤال الفرعي الثالث- هل يوجد اثر لتطبيق الاستجابة في زيادة الاداء المصرفي.

- السؤال الفرعي الرابع- هل يوجد اثر لتطبيق المعولية في زيادة الاداء المصرفي.
- السؤال الفرعي الخامس- هل يوجد اثر لتطبيق الثقة في زيادة الاداء المصرفي.
- ٢.٢- اهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعاً مهماً الا وهو اثر تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015 على الاداء المصرفي بصورة عامة لتحقيق الميزة التنافسية في تقديم افضل الخدمات للزبائن حيث يشهد القطاع المصرفي في العراق ضغوطات كبيرة في تقديم خدمة متميزة خاصة في الفترة الاخيرة لما يعانيه العراق من ازمت اقتصادية حيث يلجأ الكثير من الزبائن الى المصارف ذات الخدمات الجيدة والتي تلبي طموحاتهم الامر الذي يؤدي الى زيادة حدة المنافسة بين هذه المصارف وصولاً الى تحقيق الاسبقية التنافسية المطلوبة المتمثلة في الاداء.

وان هذا البحث يدعم الدراسات المتواضعة في الادبيات السابقة والتي اخذت بموضوع تطبيق نظام ادارة الجودة الايزو 9001:2015. ويمكن تلخيص اهمية البحث في النقاط التالية:-

- ١- يعتبر هذا البحث مساهمة متواضعة لغرض تسليط الضوء على مفاهيم جودة الخدمة المصرفية ودورها في رفع الاداء المصرفي.
- ٢- وجود فائدة من النتائج المتوقعة لهذا البحث تعمل على تحسين الاداء المصرفي والذي ينعكس ايجابياً على ارباح المصرف ومستوى الخدمة.
- ٣- تقييم قاعدة بيانات المصرف وحفظ الوثائق لتلافي النواقص ومعالجة الخلل فيما يتعلق بجودة الخدمة المقدمة
- ٤- تشخيص أي بعد من ابعاد جودة الخدمة المصرفية الأكثر تأثيراً وفعالية من غيرها في رفع الأداء المصرفي.

٣.٢- اهداف البحث:

ان تحقيق الاهداف البحثية تتطلب اعداد خطة دراسية شاملة تستند على المعطيات والبراهين لتحقيق الاهداف المرجوة للبحث ويسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية:-
١- التعرف على العلاقة بين ابعاد جودة الخدمة من جهة والاداء المصرفي من جهة اخرى.

٢- اختبار العلاقة بين متطلبات المواصفة القياسية الايزو 9001:2015 متمثلة بابعاد جودة الخدمة المصرفية والاداء المصرفي.

٣- تحديد الاهمية النسبية للابعاد المختلفة لجودة الخدمة المصرفية المقدمة لزبائن المصرف.

٤.٢- فرضية البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث نقدم صياغة الفرضية الرئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية والتي توضح مشكلة البحث وتساعد في الاجابة على التساؤلات التالية:-

١- الفرضية الرئيسية : توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين جودة الخدمة المصرفية بمتغيراتها المتمثلة ب(العناية, الملموسية, الاستجابة, المعولية, الثقة) وبين الاداء المصرفي.

وتتفرع منها الفرضيات التالية:-

- الفرضية الاولى:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين العناية والاداء المصرفي.
- الفرضية الثانية:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين الملموسية والاداء المصرفي.
- الفرضية الثالثة:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين المعولية والاداء المصرفي.
- الفرضية الرابعة:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين الاستجابة والاداء المصرفي.
- الفرضية الخامسة:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين الثقة والاداء المصرفي.

٥.٢ - المخطط الاجرائي للبحث:

تم تحديد متغيرات الدراسة وابعادها المؤثرة للدراسة من خلال الادبيات والمصادر العلمية السابقة ونوع التخصص التطبيقي للمتغيرات فقد كانت متغيرات جودة الخدمة المؤثرة في اداء القطاع المصرفي هي خمسة فقط، مع العلم وجود متغيرات اخرى لجودة الخدمة لم يتم الاخذ بها في هذا البحث لعدم فاعليتها في مجال التطبيق .

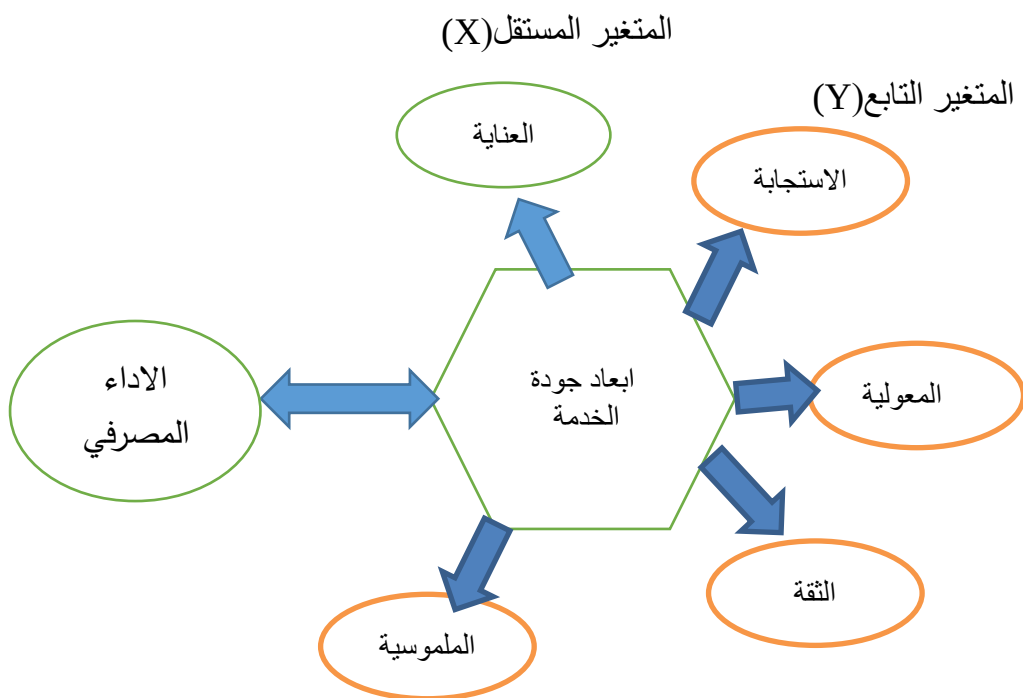
تم التعبير بالرمز X للمتغير المستقل (جودة الخدمة بابعادها الخمسة)

والرمز Y للمتغير التابع (الاداء المصرفي المالي)

جدول رقم (١) يبين نسبة تأثير المتغير X على المتغير Y

الاداء المصرفي (Y)	ابعاد جودة الخدمة	جودة الخدمة (X)
٥%	العناية	
٦%	الملموسية	
١٢.٤%	الاستجابة	
١٤%	المعولية	
٦.٨%	الثقة	
٤٤.٢%	التأثير الكلي للمتغير (X) على المتغير (Y)	

الشكل رقم (٢) مخطط البحث



٣-المبحث الثالث/الجانب النظري

١.٣-الاداء المصرفي

١.١.٣- مفهوم الأداء المصرفي:

يعد مفهوم الأداء مفهوم شاملاً لجميع أنواع الأنشطة التي ينجز عنها عمل ما، وتكمن أهمية الأداء بتأثيره المباشر على كفاءة المنظمة وبالتالي تقرير مصير المنظمة بنجاحها أو فشلها، ويتم قياس الأداء من خلال نشاط دوري يعرف بتقييم الأداء، والأداء المصرفي هو احد أنواع الأداء، ويعد المفهوم الضيق لاداء الاعمال حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف بدلاً من استخدام ١-٣-٢/مؤشرات وظيفية.

يقصد بالاداء المالي المصرفي ما يحققه المصرف من اهداف مخططة وقياس المتحقق ومقارنته مع المخطط له وهو من الخطوات الأولية على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الاعمال المالية ومنها المصارف سواء كانت هذه المصارف حكومية او مختلطة او تعود للقطاع الخاص(الكرخي, ٢٠٠١:٣٩), فهي العملية التي من خلالها يتم اكتشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يهتم بتحديد خواص الأنشطة وأهميتها التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم اعتماد هذه المؤشرات كمقياس في عملية تقييم الاداء المالي لمنظمات الاعمال (مطر, ٢٠٠٦:٣), لتبين اثر هيكل التمويل وانعكاس سياسة الكفاءة التحويلية. (الحسيني والدوري, ٢٠٠٦, ٢٣٤) فهو الإداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المشروع بهدف قياس النتائج المتحققة واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على مسببات النتائج السلبية بهدف الوصول الى أداء جيد في المستقبل (عبد المجيد, ١٩٩٩: ٤٠١)

٣.١.٣- أهمية الأداء المصرفي:

يعد النظام المصرفي في العراق واحد من اكثر الأنظمة الاقتصادية تنظيماً وذلك لاشراف البنك المركزي بصورة مباشرة على جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف الحكومية والأهلية على حد سواء وتحكمه برفع أسعار الفائدة وشروط الإصلاحات المالية من اجل ضمان استمرار الدعم الدولي للعراق (البديري: ٢٠٠٣: ١٨) وتكمن أهمية الأداء المصرفي في ما يأتي:- (الزبيدي ٢٠١١: ٩٢).

- ١- توضح عملية قياس الأداء المصرفي المركز التنافسي ضمن اطار البيئة المالية المصرفية وتحديد الاليات وحالات التغيير المطلوبة للتحسين.
- ٢- يعكس الأداء المالي المصرفي درجة الموائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والعلاقة بالبيئة التنافسية.

- ٣- يمكن تحقيق الاهداف وإيجاد نظام سليم وفاعل للاتصالات والمكافآت والحوافز الشخصية بناءً على التقدم في مسار العمل.
- ٤- يظهر قياس الأداء المالي التطور الذي حققه المصرف في مسيرته نحو الأفضل او الأسوأ وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلي للأداء زمنياً في نفس المصرف من مدة لأخرى ومكانياً من مصرف لآخر. (جبارة, ٢٠٠٢, ١٧) .
- ٥- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها.
- ٦- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمنظمة (الحسيني والدوري, ٢٠٠٦, ٢٣٤)
- ٧- المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

٣.١.٤ - تقييم الأداء المالي المصرفي:

- يوصف تقييم الأداء المالي على انه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمشروع (الأصول, المطلوبات, حقوق المساهمين, النشاط التشغيلي) من اجل الوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر لتحديد مدى متانة المركز المالي للمشروع وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ (الكسار واحمد, ٢٠٠٩: ٧) ويمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:- (موسى, ٢٠٠٢: ٢٣)
- ١- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقوائم الدخل, حيث ان من خطوات الأداء المالي اعداد الموازنات والقوائم والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
 - ٢- احتساب مقاييس مختلفة للتقييم مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم باعداد واختيار الأدوات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي.

٣- دراسة وتقييم النسب وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومكان الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنة بالأداء المتوقع او مقارنة بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

٤- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية التقويم للأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروقات واثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

٢.٣- جودة الخدمة:

تعتبر جودة الخدمة من اهم الركائز الأساسية التي تسعى جميع منظمات الاعمال الى تحقيقها بسبب التنافس الكبير في مجتمع المنظمات والسعي الى كسب ولاء الزبون من خلال تقديم افضل الخدمات.

١.٢.٣- مفهوم جودة الخدمة:

لقد تعددت تعاريف جودة الخدمة لصعوبة حصر خصائص الخدمة في تعريف واحد شمولي وتعدد العوامل المؤثرة فيها مما يجعل عملية قياس جودة الخدمة عملية صعبة، فتم وصفها بانها التوافق بين مستوى الخدمة المصرفية للزبائن مع توقعاتهم (السعدي وبلودان ٢٠٠٩: ٣) وقد عرفت الجمعية الامريكية للخدمات على انها مجموعة من الأنشطة او المنافع تعرض للبيع او يتم عرضها على انها متممة لسلعة معينة. (المسعودي, ٢٠١٠, ٣١) فهي مستوى متعادل للصفات التي تتميز بها الخدمة على قدرة المنظمة الخدمية واحتياجات العملاء وهي مجموعة الصفات التي تحدد إمكانية اشباع حاجات العملاء من خلال جودة الخدمة المقدمة وتكون مسؤولية كل مستخدم او عامل في المنظمة (عليان, ٢٠٠٩, ٢٩٧) وان جودة الخدمة ينظر اليها عادة في وجهتي نظر, احدها داخلية والأخرى خارجية, فبينما تركز وجهة النظر الخارجية على جودة الخدمة كما يتوقعها الزبائن, فان وجهة النظر الداخلية تركز على جودة الخدمة كما تراها الإدارة, او مايعرف بالجودة القياسية وهذا البحث يتبنى وجهة النظر الخارجية.

(معلا, ٢٠٠١, ٨١).

٢.٢.٣- ابعاد جودة الخدمة: (Dimension of Service Quality)

يبحث الزبون على جودة الخدمة لارضاء احتياجاته ومع ذلك فإن الزبائن يشكلون اداء حول جودة الخدمة ليس فقط باتجاه واحد ولكن من مجموعة من العوامل المساهمة لغرض فهم جميع الابعاد المستخدمة تجاه الزبائن لتقييم جودة الخدمة ولكون الخدمات غير ملموسة لذا فمن الصعوبة قياس مستوى جودتها بالخصائص المادية فان مستهلك الخدمة يحتفظ بمجموعة من الخصائص التي تشكل اساس المقارنة بين الخدمة البديلة، وبناء على ما تتمتع بها الخدمة من خصائص يمكننا ان نضع خمسة ابعاد رئيسية يمكن من خلالها قياس جودة الخدمة. (Kumar, ٢٠١١ : ٢٤)

وتشمل جودة الخدمة على خمسة ابعاد رئيسية وكالاتي:-

١.٢.٢.٣- العناية (الاهتمام) Sympathy

ويقصد به اهتمام موظفي المنظمة بالعملاء اهتماماً شخصياً وتقهم حاجات الزبائن وملائمة ساعات العمل وتقديم الخدمات لتتناسب جميع العملاء وحرص المصرف على مصلحة العملاء العليا ومعرفة احتياجاتهم، فعندما يشعر الزبائن بأن مزودي الخدمة يبذلون قصارى جهدهم لرؤية وجهة نظرهم وذلك بهدف تحقيق نتائج جيدة للزبائن والمنظمة (Kumar, ٢٠١١, ٢٥).

٢.٢.٢.٣- الملموسية Tangibility

وتعني مظهر التسهيلات والادوات المادية مثل المعدات والاجهزة ووسائل الاتصال التابعة للمصرف ومظهر الموظفين وتشمل الملموسية ما تملكه المنظمة من الموجودات المادية والمعدات والادوات بالاضافة الى مواد الاتصال وتعكس الظروف البيئية والمادية ومدى الاهتمام الذي تبديه المنظمة ورعايتها بالتفاصيل التي تزودها كمقدم للخدمة (AL- Azzam, ٢٠١٥ : ٤٧).

٣.٢.٢.٣- الاستجابة Responsiveness

مدى استعداد المصرف ورغبته في تقديم المساعدة للعملاء والرد على استفساراتهم والاخذ بمقترحاتهم وسرعة تقديم الخدمة التي يحتاجون اليها، وان الاستجابة تتعلق

بتأهب الموظفين لتقديم الخدمة بالوقت المناسب والتأكد من ان خدمة الزبون تمر من خلال معايير ناهجة والحرص على التقديم الفوري للخدمة الى الزبون (٩: ٢٠١٤, al Aikinset).

٤.٢.٢.٣ - المعولية (الاعتمادية) Reliability

تشير الى قدرة المصرف على انجاز او اداء الخدمة المصرفية وبحسب ما معلن وبدقة عالية وقدرة المصرف على تقديم الخدمة في الوقت الذي يطلبها الزبون ومدى وفاء المصرف بالتزاماته تجاه الزبون, فهي تعني الالتزام في انجاز العمل بصورة صحيحة من البداية في مجالات التعليم وحل المشاكل والتسعير وتقديم الخدمات حيث يرغب الزبون بالتعامل مع المؤسسات والعاملين الذين يتصفون بأمانة عالية والاعتماد عليهم, فالاعتمادية تشير الى القدرة على الانجاز ولو بشكل نسبي من اول مرة مع تطابق عالي بالمستوى المعلن (صالح, ٢٠١٤: ٥٧).

٥.٢.٢.٣ - الثقة (الامان) Assurance

ويقصد به خلو المعاملات بين المصرف والزبون من الخطورة والشك والعمل على زرع الثقة في نفوس الزبائن وشعور الزبون بالاطمئنان النفسي والمادي.

٤ - المبحث الرابع / الجانب العملي

١.٤ - نبذة تعريفية عن المصرف المبحوث (المصرف الصناعي) .

تأسس المصرف الصناعي الزراعي عام ١٩٣٥ ثم استقل كمصرف صناعي تنموي عام ١٩٤٦ من اجل تنمية قطاع الصناعة الوطنية من خلال دعم القطاعين الخاص والمختلط واصبح المصرف شركة حكومية عامة في ١٩٩٨ وخضع لقانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ ويتكون المصرف من المقر الرئيسي (الادارة العامة) وعشرة فروع منتشرة في بغداد والمحافظات بالاضافة الى مكاتب في بغداد ويمارس المصرف العديد من الاعمال المصرفية منها على سبيل المثال لا الحصر

١- المساهمة في وضع الخطط ومناهج التنمية الصناعية مع الدوائر والجهات المعنية.

٢- اعداد الدراسات وتقديم المشورة للقطاع الصناعي في مجال المشاريع الصناعية.

٣- استثمار الفوائض النقدية بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة في تنفيذ الاعمال داخل العراق وخارجه.

٤- اصدار البطاقات الالكترونية الخاصة بالدفع الالكتروني وتوطين رواتب موظفي الدولة ويبلغ عدد موظفي المصرف حوالي ٦٥٠ موظف موزعين على كافة فروع المصرف ١١% منهم حاصلين على شهادة الابتدائية و ٢٠ % منهم حاصلين على شهادة الاعدادية و ٤٥% منهم حاصلين على شهادة البكالوريوس في مختلف الاختصاصات.

(مجلس الادارة, "التقرير السنوي ٢٠٢٠", ٢٠٢١ , اصدار المصرف الصناعي)
وقد حصل المصرف على شهادة الايزو ISO 9001:2015 في عام ٢٠٢٠.

٢.٤- عرض النتائج

بالامكان تحليل واحتساب مؤشرات الاداء المصرفي من خلال الابعاد الخمسة للجودة على فرض ان جميع الابعاد تقع تحت تأثير واحد وبذلك تكون نسبة التأثير لكل بعد ٢٠% بالاستعانة بالارقام المعتمدة المأخوذة من احصائيات ووثائق وسجلات المصرف ويمكن استخراج نسبة تأثير ابعاد الجودة على الاداء المصرفي وكما يلي:-

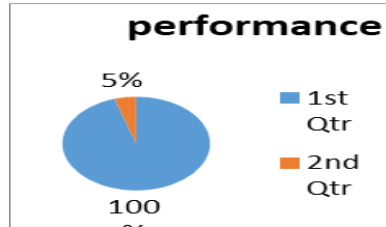
١.٢.٤- العناية, الاهتمام (Sympathy)

ويقصد به الاهتمام الشخصي لموظفي المصرف بالزبائن وتقمم احتياجاتهم ومتطلباتهم وتلبيةها, ويمكن قياسها من خلال نسبة الشكاوي وبعد الاستفسار عن نظام الشكاوي لدى المصرف تبين انه لم يكن هناك تسجيل احصائي للشكاوي قبل اجراءات شهادة الايزو وتم استحداث نظام صندوق الشكاوي وخطوط اتصال الشكاوي عند تطبيق اجراءات نظام الايزو وبدء العمليات الاحصائية للشكاوي وبعد الاستفسار من الموظف المسؤول تم اعلامنا بأن نسبة انخفاض الشكاوي بعد اجراء تطبيق الجودة

كانت ٢٥% بالإضافة الى سرعة الاجراء والمعالجة المتخذة في سبيل تحقيق رضا الزبون.

وبذلك يكون تأثير البعد الاول على الاداء.

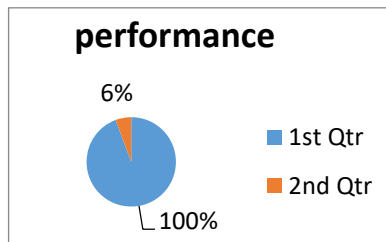
$$25/100 * 20\% = 5\%$$



٢.٢.٤ - البعد الثاني: الملموسية (Tangibility)

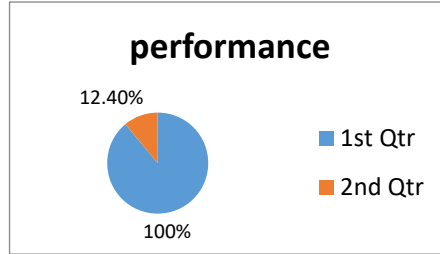
ويشمل ما يمتلكه المصرف من موجودات مادية ومعدات الاتصال، وبالإمكان قياس التغيير الحاصل من خلال مصروفات الموجودات قبل وبعد تطبيق نظام الايزو فكان مقدار الموجودات النقدية قبل التطبيق ٥,٠٤١,٤٢٧,٢٠٤ دينار وبعد التطبيق كانت ٦,٥٢٢,٣٠٥,٨٥٥ دينار اي ان نسبة الزيادة كانت ٣٠% تقريباً وما زالت البنى التحتية للمصرف تحت الاعمار والتطوير وضمن المواصفات الفنية القياسية وبذلك يكون تأثير البعد الثاني على الاداء المصرفي.

$$30/100 * 20\% = 6\%$$



٣.٢.٤ - الاستجابة (Responsiveness)

وتعني الاستعداد والرغبة لتقديم الخدمة والمساعدة للعملاء. وبالإمكان قياس التغير الحاصل من خلال عدد المعاملات المنجزة قبل وبعد تطبيق نظام الايزو ولا بد من الإشارة هنا الى الظروف الصحية المحيطة والمتمثلة بانتشار وباء كورونا واتخاذ اجراءات التعطيل لمدة طويلة وفترات متعددة والتباعد الاجتماعي وتقليل نسبة دوام الموظفين ونسبة وصلت الى ٢٥% كل هذه الاجراءات كان لها الاثر السلبي على انجاز معاملات الزبائن وبالرغم من كل هذا ارتفعت نسبة المعاملات المنجزة بمقدار ٦٢% وبذلك يكون تأثير البعد الثالث على الاداء المصرفي.

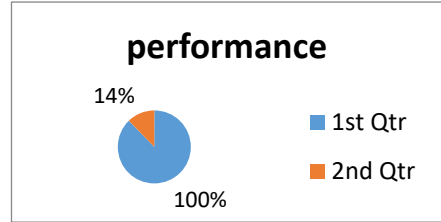
$$\frac{62}{100} * 20\% = 12.4\%$$


٤.٢.٤ - الموثوقية، الاعتمادية (Reliability)

وتشير الى قدرة المصرف على تقديم خدمة مصرفية ذات دقة عالية ومدى وفاء المصرف بالتزاماته تجاه الزبون وبالإمكان قياس هذا البعد من خلال تطوير ادوات والتوجه الى التحول الالكتروني الأنّي بالإضافة الى مقدار التوسع في نوعية الخدمات المقدمة، فقد قام المصرف بزيادة عدد فروعه بمقدار ثلاث افرع وفتح مكتبان جديداً. اما على الصعيد التطوير الالكتروني فقد قام المصرف بأنشاء عدة منظومات منها داخلية حيث تم ان شاء منظومة تربط الادارة العامة بجميع فروعه وتشكيلاته وخارجياً من خلال تجهيز المصرف بنظام السويفت للعمليات المصرفية الدولي وكذلك تنفيذ مشروع توظيف رواتب الموظفين واصدار البطاقات الالكترونية بعد حصول المصرف

على رخصة من شركة ماستر كارد وقد بلغ عدد المواطنين بعد تطبيق نظام الايزو تقريباً (٢٠٠٠٠ ألف) موطن بالاضافة الى نصب اجهزة للصرافات الالية (ATM) خاصة بالمصرف في جميع فروع المصرف وفي دوائر ومقرات الوزارات المختلفة وقد تم تقدير نسبة التغيير الحاصل في مقدار المعولية من خلال الاجراءات اعلاه ٧٠% وبذلك تكون نسبة البعد على الاداء المصرفي.

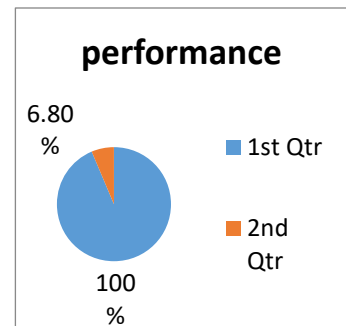
$$100/70 * 20\% = 14\%$$



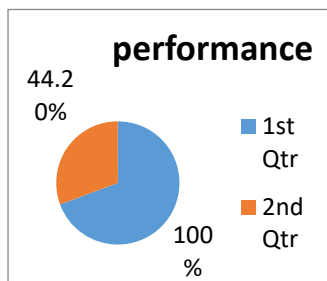
٥.٢.٤ - الثقة، الامان (Assurance)

ويقصد به مدى اطمئنان الزبون من التعامل مع المصرف وخلو هذه التعاملات من الخطورة والشك وبالامكان قياس هذا البعد من خلال عدد الزبائن المودعين لاموالهم او مقدار تلك الاموال ولصعوبة الحصول على مقدار الاموال المودعة بأعتبار ان تلك الحسابات متحركة حركة يومية فقد تم الاعتماد على قياس عدد الزبائن المودعين وتم الحصول على نسبة الزبائن المودعين في المصرف قبل وبعد عملية تطبيق نظام الايزو حيث كانت نسبة الزيادة ٣٤% وبذلك تكون نسبة تأثير البعد على الاداء المصرفي.

$$100/34 * 20\% = 6.8\%$$



حيث يكون التغيير الكلي للاداء المصرفي الحاصل نتيجة ابعاد الجودة الخمسة :-

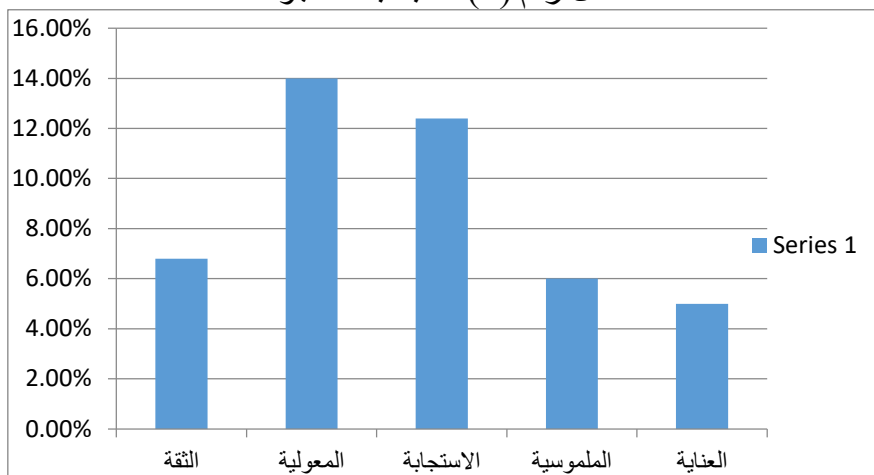


$$5\% + 6\% + 12.4\% + 14\% + 6.8\% = 44.2\%$$

١- حيث كان بعد (العناية) اقل الابعاد تأثيراً.

٢- وكان البعد المعولية اكثر الابعاد تأثيراً.

الشكل رقم (٢) نسب ابعاد الجودة



٣.٤- تحليل النتائج:

نلاحظ من خلال تحليل قيمة البيانات بأن المجموع الكلي لتأثير ابعاد الجودة على الاداء المصرفي كان ٤٤,٢% وهذه نسبة تعتبر عالية الانجاز خلال فترة زمنية قصيرة مما يشير الى نجاح باهر من قبل المصرف في ادارة ملف الجودة وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات والصعوبات التي رافقت عملية العمل بنظام الايزو والمتمثلة بجائحة كورونا وما رافقه من تبعات وسلبات اثرت على العملية الانتاجية في كافة ارجاء العالم. بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي الذي ادى الى حدوث تظاهرات واعمال قطع الطرق وتجدر الاشارة الى ان موقع المصرف الصناعي الادارة العامة يقع ضمن المنطقة التي حصلت فيها اعمال قطع الطرق والمظاهرات ولولا هذين الحدين لكانت نسبة الاداء المصرفي فوق ال ٥٠%.

ان اعلی نسبة لابعاد جودة الخدمة كانت لبعء المعولية حیث بلغت ١٤% ویعنی ذلك ان المصرف جاد بالتزاماته تجاه الزبائن ویحرص على تقديم خدماته بحرص ومسؤولیة عالیة.

ان ادنى نسبة لابعاد جودة الخدمة كانت لبعء العنایة حیث بلغت ٥% ویعود ذلك الى عدم وجود احصائیات دقیقة واجراءات عمل فیما یخص شکاوی المواطنین قبل تطبیق نظام الایزو.

٤.٤- اختبار فرضیات التأثير بین متغیرات البعث

تم اختبار فرضیات الدراسة الرئیسیة وفروعها وكما یلی:

اختبار الفرضیة الرئیسیة : توجد علاقة ذات تأثیر معنوی بین جودة الخدمة المصرفیة بمتغیراتها المتمثلة ب(العنایة، الملموسیة، الاستجابة، المعولیة، الثقة) و بین الاداء المصرفی. حیث تم من خلال حساب مجموع تأثیر الابعاد ان نسبة التأثير الكلیة تبلغ ٤٤.٢% ,ای توجد توجد علاقة ذات تأثیر معنوی بین جودة الخدمة والاداء المصرفی

وتتفرع منها الفرضیات التالیة:-

الفرضیة الاولى:- توجد علاقة ذات تأثیر احصائی بین العنایة والاداء المصرفی. حیث بلغت نسبة التأثير المحسوبة ٥%, ای توجد توجد علاقة ذات تأثیر معنوی بین العنایة والاداء المصرفی

الفرضیة الثانية:- توجد علاقة ذات تأثیر احصائی بین الملموسیة والاداء المصرفی. حیث بلغت نسبة التأثير المحسوبة ٦%, ای توجد توجد علاقة ذات تأثیر معنوی بین الملموسیة والاداء المصرفی

الفرضیة الثالثة:- توجد علاقة ذات تأثیر احصائی بین المعولیة والاداء المصرفی. حیث بلغت نسبة التأثير المحسوبة ١٤%, ای توجد توجد علاقة ذات تأثیر معنوی بین المعولیة والاداء المصرفی

الفرضية الرابعة:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين الاستجابة والاداء المصرفي. حيث بلغت نسبة التأثير المحسوبة ١٢.٤%, اي توجد توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الاستجابة والاداء المصرفي

الفرضية الخامسة:- توجد علاقة ذات تأثير احصائي بين الثقة والاداء المصرفي. حيث بلغت نسبة التأثير المحسوبة ٦.٨%, اي توجد توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الثقة والاداء المصرفي .

٥- المبحث الخامس /الاستنتاجات والتوصيات

١.٥- الاستنتاجات:

- ١- ان نسبة الاداء المصرفي المتحققة والبالغة ٤٤,٢% هي نسبة تعد عالية في ظل الظروف المحيطة بالبيئة الخارجية وتأثيراتها السلبية على الاداء المصرفي.
- ٢- اعلی نسبة اداء تم تحقيقها كانت في بعد المعولية وبلغت ١٤% ويدل على حرص وجدية المصرف في تقديم خدماته للزبائن بالاضافة الى سعيه المستمر في زيادة سلة خدماته.
- ٣- ادنى نسبة اداء تم تحقيقها كانت في بعد العناية وبلغت ٥% وستشهد هذه النسبة تحسن ملموساً لاعتماد المصرف على اجراءات جديدة لاستقبال ومتابعة شكاوي المواطنين.

٢.٥- التوصيات:

- بناءً على النتائج المترتبة في البحث فقد تم اعداد مجموعة من التوصيات التي من الممكن ان تساهم في عملية تطوير المصرف وكما يلي:-
- ١- ان حصول المصرف على شهادة الايزو يؤهله للتوسع الدولي (خارج العراق) وفتح فروع في العديد من الدول التي لها علاقات اقتصادية تجارية مع العراق.

٢- التركيز مستقبلاً على الابعاد التي ساهمت في عملية رفع الاداء بنسب متدنية وهي العناية ٥% والملموسية ٦% وذلك من خلال توثيق عملية الشكاوي من قبل الزبائن وبالإمكان اعتماد برنامج الكتروني شبكي للمعاملات الفورية للشكاوي وتوثيق اجراءاتها هذا فيما يخص بعد العناية اما بعد الملموسية فعلى الرغم من التطورات الحاصلة وحملة الاعداد التي تشهدها الادارة العامة وبقية الفروع وتطور الخدمات المقدمة الكترونياً الا انه بالإمكان اضافة اللمسات المستمرة في التحسين المستمر وعلى طريقة الكايزن اليابانية فيما يخص فروع المحافظات وبقية المكاتب ستساهم في رفع نسبة مساهمة هذا البعد.

٣- بأمكان المصرف (خاصة بعد حصوله على شهادة الايزو) عقد مذكرات تعاون مع بقية المصارف العالمية في الدول التي لديها علاقات صناعية وتجارية مع العراق لغرض تقديم تسهيلات للزبائن تتمثل بعمليات نقل الاموال وتبادل المعلومات وغيرها من التسهيلات.

٤- تحويل ادارة الجودة والتطوير المؤسسي في الادارة العامة من وحدة الى شعبة وفتح وحدات في كافة فروع المصرف تقوم بأعمال متابعة مهام الجودة بالاضافة الى مراقبة واحتساب الاداء المصرفي في هذه الفروع وعمليات التقييم والتقويم.

المصادر

- ١- الكرخي، مجيد عبد جعفر، (٢٠٠١)، "مدخل الى تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية"، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- ٢- اوسو، خيرى علي و بطرس، لؤي لطيف، (٢٠٠٨) تقييم مستوى جودة الخدمات المصرفية من وجهة نظر الزبائن ، دراسة استطلاعية لاراء عينة من زبائن مدينة دهوك، مجلة تنمية الرافين، ٨٩ (٣٠).
- ٣- مطر محمد، (٢٠٠٦)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- ٤- الحسيني، فلاح، الدوري، مؤيد (٢٠٠٦) "إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، الأردن.
- ٥- عبد المجيد، محمد محمود، ١٩٩٩، "تقويم الأداء" اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- ٦- البديري، حسن جميل، (٢٠٠٣) "البونك- مدخل محاسب، اداري"، ط١، دار الوراق للطباعة والنشر، عمان.
- ٧- البرواري، هيرا عبد الكريم، (٢٠١٣) "دور ابعاد الذكاء التنافسي في مؤشرات الاداء المالي للمصارف/دراسة استطلاعية لاراء عنة من المدربين في عدد من المصارف الاهلية في محافظتي دهوك واربيل، رسالة ماجستير، كلية القانون والادارة، جامعة دهوك، العراق
- ٨- الحسيني، فلاح حسن، (٢٠٠٠)، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة البعة الأولى، دار وائل، عمان.
- ٩- جبارة، سيد محمد علي، (٢٠٠٠)، "تصميم نظام التقويم لاداء المصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للسنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية.
- ١٠- الزبيدي حمزة، (٢٠٠٠)، "التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الاردن.
- ١١- د.الكسار، طلال، احمد، محمود طلال، (٢٠٠٩)، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالازمات المالية للشركات المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

- ١٢- الطالب ، غسان سالم (٢٠٠٥)، "تقييم الاداء المالي للبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية والعلوم الانسانية ،المجلد الثامن ، العدد الاول
- ١٣- موسى نوفل، رسالة ماجستير، تقييم اداء الشركات الصناعية المساهمة في الاردن باستخدام معدل العائد كلية الإدارة والاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة ال البيت، المفرق، ٢٠٠٢.
- ١٤- عليان، مصطفى، (٢٠٠٩)، "أسس التسويق المعاصر" ط١، دار صفاء للنشر، الأردن.
- ١٥- معلا، ناجي،(٢٠٠١) "الأصول العلمية للتسويق المصرفي" ط٢، عمان، الأردن.
- ١٦- السعدي،الرحال وبلودان، نجاح،(٢٠٠٩)"تطبيق نماذج حقوق الانتظار لقياس جودة الخدمة البنكية، خدمات السحب والايذاع في بنك التنمية المحلية "(وكالة جيجل)، الملتقى الوطني السادس في جامعة سكيكة.
- ١٧- المسعودي، حيدر علي،(٢٠١٠) إدارة تكاليف الجودة استراتيجيات، ط٢، دار الايزوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- ١٨- (صالح، ابو عبد الله ، (٢٠١٤) ، " نماذج وطرق قياس جودة الخدمة دراسة تطبيقية على خدمات مؤسسة بريد الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة سطيف – الجزائر).
- ١٩- مجلس الادارة، "التقرير السنوي ٢٠٢٠" ، ٢٠٢١ ، اصدار المصرف الصناعي.

References

- 1-[Aikins , Irene and Mariam , ahmed and Adzimah , Emeliaparko, (2014) , “Assessing the role of quality service Delivery in client choise for health care” , Acase study of Bechem government HospitaL European Hournal of logistics purchasing and supply chain management , vol (2) , no(3) , p923).
- 2-[AL-Azzam , Abdel Fattah Mohamoud,(2015) , “the impact of service quality dimentios on customer satisfaction : Afield study of arab bank in Irbid city, Jordan, Eurpeon Journal of Business and management, voll 7), no(15),p (45-53).
- 3-[Kumar , Manjesh , (2011) , “study on service quality with special thesis Degree of master of business administration university of colicut".

دور التأمين المصرفي في تحسين الحصة السوقية المستدامة : دراسة تحليلية
في شركة التأمين العراقية العامة

**The Role of Bancassurance in Improving the Sustainable
Market Share: An Analytical Study in the Iraqi General
Insurance Company**

احمد مظهر عبد المهدي

علي مظهر عبد المهدي

ارشد حسن رحيم

وزارة المالية/ شركة التأمين العراقية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف هذه البحث الى إظهار أهمية تبني سياسات تسويقية فعالة متمثلة في التأمين المصرفي في الحصول على حصة سوقية مستدامة، والتي تم اختيار شركة التأمين العراقية العامة ميدان للبحث ، ولكي يحقق هذا البحث هدفه تم الاعتماد على تقارير السنوية لشركة التأمين العراقية عينة البحث ، وللمدة (٢٠١٨-٢٠٢١)، وتم أسناد البحث بالبيانات الخاصة بواقع التأمين المصرفي وبيان نسبتها من الاقساط في عينة البحث والتي تبين الأثر والمردود الايجابي للمصلحة التأمينية في الاقساط الكلية المتحققة للشركة، وجرى صياغة فرضية البحث وتحليل العلاقة بين متغيري البحث للشركة عينة البحث، و تم استعمال برنامج الاحصائي SPSS-Ver 23 ، وقد تناول البحث العلاقة بين التأمين المصرفي (المتغير المستقل) ، وبين الحصة السوقية المستدامة (المتغير التابع)، كما أعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحديد ومعالجة متغيرات البحث وعلى البيانات كونها من الأدوات المهمة في جمع المعلومات والبيانات لمتغيرات البحث .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١١١ - ١٤٦

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها: الدور الذي تقوم شركة التأمين العراقية العامة بتطوير وثائقها وطرح وثائق جديدة في السوق، اذ انها تحرص على فهم سلوك الزبون وتلبية حاجاته ورغباته باستمرار من اجل الحصول على حصة سوقية كبيرة وللحفاظ على موقعها التنافسي وتوجه دعمها وقوتها لتعزيز موقعها التنافسي والمحافظة على نقاط قوتها".

الكلمات المفتاحية: التسويق المصرفي , الحصة السوقية، شركة التأمين العراقية .

Abstract:

This research aims to show the importance of adopting effective marketing policies represented in banking insurance in obtaining a sustainable market share, for which the Iraqi General Insurance Company was chosen as a field for research. (2021), and the research was based on data related to the reality of bank insurance and its percentage of premiums in the research sample, which shows the impact and positive return of the insurance interest in the total premiums achieved for the company. SPSS-Ver 23, and the research dealt with the relationship between bank insurance (the independent variable), and the sustainable market share (the dependent variable), and the research relied on the analytical method in identifying and treating the research variables and on the data as one of the important tools in collecting information and data for the research variables.

The research reached a set of conclusions, the most important of which was: The role that the Iraqi General Insurance Company is developing its documents and introducing new documents in the market, as it is keen to understand the customer's behavior and meet his needs and desires continuously in order to obtain a large market share and to maintain its competitive position and direct its support and

strength to enhance competitive position and maintain its strengths

Keywords: banking marketing, market share, the Iraqi insurance company.

المقدمة

تسعى شركة التأمين العراقية كغيرها من شركات الاخرى إلى البقاء والنمو والحصول على اكبر حصة سوقية، وتحرص على تطوير استراتيجيات تضمن من خلالها تحقيق الاهداف التي تسعى اليها ، لكن شركات التأمين أصبحت تواجه تحديات جديدة متزايدة منها التحديات المالية، والمنافسة المحلية والدولية، وضغوط متطلبات سوق العمل المتنوعة والمتغيرة، اذ تحتاج شركة التأمين العراقية التي تعتزم أن تكون ناجحة في عالم اليوم الديناميكي والتنافسي سريع التغير ، إلى إجراء التغييرات اللازمة في استراتيجياتها بطريقة سريعة ودقيقة ، وتطوير عمليات وتقنيات جديدة ، مع توسع الأنشطة المصرفية والتأمينية ، أصبحت لدى شركات التأمين قنوات توزيع جديدة في تسويق خدماتها المتمثلة بتسويق المصرفي ، وقد أدى ذلك إلى ظهور شكل جديد من الأعمال حيث اجتمعت مؤسستان ماليتان كبيرتان (المصارف وشركات التأمين) ودمجتا كل قوتها وجهودهما لتوليد وسائل تسويق جديدة لتشجيع منتجاتها وخدماتها وتعود المنفعة لكلاهما.

اذ يعد التأمين المصرفي خيارًا استراتيجيًا يمنح شركات التأمين العراقية والمصارف القدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات في بيئتها الديناميكية من أجل الحصول على الاداء الافضل و البقاء والنمو في السوق . من خلال ماتم أستعراضه تتعكس أهمية البحث ومتغيراته اذ تبرز اهمية البحث من خلال اختيار موضوع التأمين المصرفي الذي يعد مطلباً لكل المنظمات الهادفة للربح وتقديم خدمة عالية المستوى للزبائن لاسيما احد اهم شركات التأمين في العراق ، وعليه فقد تكونت هيكليّة البحث من أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية البحث ، في حين

اختص المبحث الثاني بالإطار النظري للبحث من خلال مطلبين، المطلب الأول يتناول التأمين المصرفي المتغير المستقل ، واختص المطلب الثاني بالحصة السوقية المستدامة المتغير التابع ، اما المبحث الثالث اختص بالجانب العملي وأخيرا تضمن المبحث الرابع الإستنتاجات والتوصيات.

١- المبحث الاول / منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

تسعى شركة التأمين العراقية الى الارتقاء بمستوى اعمالها وخططها المستقبلية للحفاظ على حصتها السوقية، وتقديم افضل ما لديها من وثائق تأمينية لتلبية متطلبات المجتمع وأصحاب المصال، فالشركات الخدمية ينبغي عليها الاستجابة للتغيرات البيئية السريعة، لما يشهده السوق التي تعمل بها الشركة من شدة المنافسة الشرسة، والعمل المتسارع نحو تقديم خدمات متطورة تتناسب مع رغبات الزبائن واحتياجاتهم، وفي ظل هذا التطور اصبح لزاما على شركة التأمين العراقية البحث عن فلسفة اعمق ورؤية اشمل تعتمد على اختيار المجالات التي تضمن لها التفوق وتحقيق حصة سوقية كبيرة من خلال التأمين المصرفي، لذا تتمثل المشكلة في كون شركة التأمين العراقية تواجهه في بعض الاحيان مشاكل عديده منها صعوبة الحصول على إيرادات إضافية ومنافذ جديدة وكذلك الضعف في تسويق وترويج للخدمات بسبب التكلفة العالية للإعلانات وهذا يشير الى قلة اهتمام الجهات المسؤولة في البلد بتلك المشاكل، وقد تم صياغة مشكلة البحث بالتسأل الآتي:

وجود انخفاض وضعف التأمين المصرفي يؤدي في انخفاض الحصة السوقية لدى شركة التأمين العراقية مما يؤدي الى انخفاض في تحقيق وتحسين الأرباح. ويمكن بيان مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

١- ما أثر التأمين المصرفي على الحصة السوقية من وجهة نظر العاملين في شركة التأمين العراقية العامة؟

- ٢- ما مستوى مساهمة التسويق المصرفي في تحقيق الحصة السوقية؟
- ٣- هل توجد علاقة بين متغيري البحث في الشركة عينة البحث ؟
- ٤- هل هناك توجه من الادارات العليا في الشركة عينة البحث لتحسين الحصة السوقية للشركة في المستقبل؟

٢.١- أهمية البحث:

١. تكمن أهمية البحث في التعرف على مدى تأثير التأمين المصرفي بشركة التأمين العراقية في الحصة السوقية لهذه الشركة وبالتالي زيادة الربحية، نمو المبيعات، وكسب ولاء ورضاء العملاء الشركة من أجل مواجهة البيئة التسويقية والتنافسية المتغيرة والصمود أمام المنافسة والبقاء والاستمرار في السوق، والحفاظ على موقعها التنافسي، وكما تبرز أهمية البحث من خلال اختيار موضوع التأمين المصرفي الذي يعد مطلباً لكل المنظمات الهادفة للربح وتقديم خدمة عالية المستوى للزبائن لاسيما احد اهم شركات التأمين في العراق حسب احصاءات وزارة المالية العراقية. ويحاول البحث لقاء الضوء على مستوى التأمين المصرفي في شركة التأمين العراقية عينة الدراسة ومدى انعكاس هذا المتغير في تحسين الحصة السوقية، ويحاول توجيهه انظار الادارات العليا في شركة نحو أهمية هذه المتغيرات، وتقديم معلومات هامة لإدارة شركة التأمين العراقية فيما يتعلق بضرورة الاهتمام بالتأمين المصرفي لما له من أهمية بالغة خاصة في الوقت الحالي والذي تعاني فيه شركات التأمين من ركود اقتصادي بسبب الوضع الراهن والازمات التي تعصف في الوضع المحلي للبلاد والذي يشكل فرصة كبيرة لشركة التأمين لتحسين حصتها السوقية فيما لو تبنت نافذة التأمين المصرفي.

٣.١ - أهداف البحث:

- إن الهدف الرئيس لهذه البحث يتمثل في التحقق من مستوى توافر وطبيعة العلاقة بين (التأمين المصرفي والحصة السوقية) في شركة التأمين العراقية، ويمكن أن يتفرع عن هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية، التي يمكن وضعها بالآتي:
- ١- تشخيص مستوى تبني التأمين المصرفي شركة التأمين العراقية قيد البحث.
 - ٢- معرفة مستوى تحقيق الحصة السوقية في شركة التأمين العراقية قيد البحث.
 - ٣- إظهار أهمية تبني سياسات تسويقية فعالة متمثلة في التأمين المصرفي في الحصول على حصة سوقية مستدامة.
 - ٤- معرفة مدى توجه شركة التأمين العراقية محل البحث نحو التسويق منتجاتها وخدماتها بشكله الحديث أي التأمين المصرفي.

٤.١ - مجتمع البحث:

تم إختيار (شركة التأمين العراقية) التابعة الى وزارة المالية كميدان للدراسة بسبب ما لهذا الشركة من أهمية كبيرة في قطاع صناعة التأمين في العراق وفي التنمية الاقتصادية للبلد، إذ اعتمد الباحثون أسلوب دراسة التحليلية لبيانات شركة التأمين العراقية العامة عينة البحث.

٥.١ - حدود البحث:

تتمثل حدود البحث بما يأتي:-

- ١- الحدود العلمية : يعبر عنها بالمتغيرين المبحوثين (التأمين المصرفي و استدامة الحصة السوقية) في المنظمة المبحوثة.
- ٢- الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للبحث بـ (شركة التأمين العراقية) لغرض إجراء الجانب الميداني
- ٣- الحدود الزمانية: استغرق البحث على الفترة الزمنية ما بين عامي (2018-2022).

٦.١ - فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية :
(لا توجد علاقة ذو دلالة احصائية معنوية لمتغير التأمين المصرفي في متغير الحصة السوقية)

٧.١ - أسلوب البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الاستقراء والتحليل الاقتصادي بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات خاصة بشركة التأمين العراقية والمعلومات المستحصل عليها من دوريات والمصادر والدراسات والبحوث المكتبية وتقارير السنوية والاحصائيات الشركة وتقارير ديوان الرقابة المالية، فضلا عن المعلومات التي تم الحصول عليها من شبكة الانترنت .

٢ - المبحث الثاني/ الاطار النظري

متغيرات البحث/المطلب الاول

١.٢-التأمين المصرفي

تمهيد: التأمين المصرفي

إن شركات التأمين تسعى من خلال اعمالها وانشطتها إلى تقديم مجموعة من الخدمات التأمينية إلى زبائنها ، لذا فهي تهدف إلى رضاهم وجعلهم زبائن دائمين لها ومحاولة كسب اكبر عدد من زبائن وتوسيع الحصة السوقية ، لذا فهي تقوم بتطوير خدماتها وجعله تتماشى مع متطلبات ورغبات الزبائن وذلك بتوقع ما يحتاجونه ويرغبون فيه وتوفيرها لهم في اقرب وقت وأسعار مناسبة ، لذا فهو تقوم بسياسة تسويقية ناجحة للخدمة عن طريق الخدمات الذي تقدمها وهي بمثابة دراسة لرغبات العملاء ودراسة للسوق وللمنافسين ، وهذا كله من اجل الحصول على اكبر حصة سوقية و أكبر عدد ممكن من العملاء .

١.١.٢- مفهوم التأمين المصرفي:

تقليدياً ، يُفترض أن تكون وظيفة التسويق هي بناء علاقة بين الشركة وعملائها ، بناءً على المعرفة بسلوكهم ورد فعلهم على تغيرات السوق. بعد ذلك ، يترجم قسم البحث والتطوير احتياجات المستهلك وسلوكياته التي حددها قسم التسويق إلى أساس لتطوير منتج جديد. وفقاً لوجهة نظر جديدة حول التسويق والابتكار ، يمكن للشركات أيضاً إطلاق منتجات ليست جديدة في حد ذاتها ، ولكنها نتيجة لاستراتيجيات تسويق جديدة ، من خلال إدخال التغييرات والابتكارات في بعض عناصر التسويق(Joueid, & Coenders, 2018:3).

يتم تعريف مفهوم التأمين المصرفي على أنه توزيع منتجات وخدمات التأمين من قبل البنوك و المصارف ، ويعتبر التأمين المصرفي قناة مهمة لتوزيع منتجات وخدمات التأمين المألوفة للعملاء من القطاعين الخاص والتجاري ، فضلاً عن التوزيع الناجح للغاية في مجالات التأمين (TUNAY, 2014 : 35).

التأمين المصرفي هو تخصيص منتجات التأمين من خلال شبكة ضخمة من البنوك حيث تعمل البنوك كقناة توزيع لتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية والاستثمارية. وفقاً لهيئة تنظيم وتنمية التأمين (IRDA) ، "يشير التأمين المصرفي إلى البنوك التي تعمل كوكلاء شركات لشركات التأمين لتوزيع منتجات التأمين"(Alavudeen, & Rosa, 2015:10).

يرى كل من (Iqbal & Jalees, 2016: 49) أن مفهوم التأمين المصرفي بشكل عام : التعاون أو المشروع المشترك بين البنوك وشركات التأمين لتوفير منتجات التأمين على الحياة لعملاء البنوك من أجل المراهنة على الحماية المالية. كانت بداية الظهور للتأمين المصرفي في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وانتشر بعد ذلك في مختلف دول أوروبا ومن ثم العالم العربي، ونشير إلى أن مصطلح التأمين المصرفي استعمل في فرنسا عام ١٩٨٠ للتعبير عن بيع منتجات تأمينية

عن طريق وساطة شبكة مصرفي (بنكية)، واقتصر هذا المفهوم على التوزيع فقط، أي قيام المصارف بدور الموزع والمسوق للخدمات التأمينية لصالح شركات التأمين. وقد تعددت تعريفات التأمين المصرفي بتعدد نماذجه الإستراتيجية وبتعدد وجهات نظر الاقتصاديين له، التأمين المصرفي في أبسط أشكاله هو توزيع منتجات التأمين من خلال قنوات التوزيع المتوفرة لدى البنك، والذي يصف باقة من الخدمات المالية التي تغطي احتياجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية والتأمينية، وفي هذه الحالة يسمى البنك ببنك التأمين (نسمية، ٢٠١٥: ٧٩)، التأمين المصرفي هو شكل من أشكال توزيع منتجات التأمين من خلال البنوك المنتشرة في الاسواق المحلية والخارجية (Devi, 2019: 935). التأمين المصرفي هو قناة مبيعات تباع من خلالها شركات التأمين محفظتها من المنتجات باستخدام شبكة البنك، ومن المفترض أن قناة الضمان المصرفي هي حالة مربحة لكل صاحب مصلحة، ويكسب البنك مبلغ الرسوم من شركة التأمين بصرف النظر عن دخل الفوائد أو يمكن أن يكون تقاسم الأرباح، من ناحية أخرى، تزيد شركة التأمين من وصولها إلى السوق والعملاء، ويعمل البنك كوسيط، ويساعد شركة التأمين على الوصول إلى عميلها المستهدف لزيادة حصتها في السوق. (١٠٥: Abiyyu et al, 2020)، ويمكن تعريفه على أنه: النشاطات الخاصة بدراسة وتحديد حاجات السوق، وتوجيه موارد البنك نحو تقديم مزيج من الخدمات والمنتجات الذي يحقق إشباع هذه الحاجات، وتحقيق أهداف البنك والمجتمع (بدران، ٢٠٠٩: ١٧)

٢.١.٢- أهمية التأمين المصرفي:

تتبنى شركات التأمين وثيقة التأمين المصرفي لبيع منتجاتها حيث أصبحت البنوك قناة توزيع رئيسية لشركات التأمين لأن البنوك يمكن أن تعمل بتكلفة منخفضة بسبب بنيتها التحتية الحالية وأنظمتها الراسخة. يعمل التأمين المصرفي على علاقة

البنك بعملائه ، والتي تم تطويرها على مدى ارتباط طويل الأمد مع البنك ، وهي قناة أكثر فعالية من حيث التكلفة لبيع منتجات التأمين، من ناحية أخرى ، بالنسبة للبنوك فهو دخل قائم على الرسوم بأقل تكلفة. تجعل الشبكة الكبيرة للبنوك وقاعدة بيانات العملاء الضخمة وثقة العملاء في البنوك عمليات التأمين المصرفي عملية قابلة للتطبيق (Devi, 2019: 935).

إن للتأمين المصرفي أهمية بالغة خاصة في ظل التغيرات والتطورات الكبيرة والسريعة في مجال التكنولوجيا، والانفتاح الاقتصادي، كذلك بسبب العولمة في المجال المصرفي وهذا لجذب العملاء للبنوك وتكمن أهميته في (البلداوي و رحيم، ٢٠١٧: ١٤٧):

- ١- معرفة ميول ورغبات العملاء من الخدمات المصرفية.
- ٢- المحافظة على الحصة السوقية للمصرف.
- ٣- مواجهة المصارف الاخرى المنافسة وذلك من خلال عملية تسويق خدماته.
- ٤- تحسين الخدمات المصرفية لكسب عملاء جدد.
- ٥- دراسة تحليلية لسوق الخدمات المصرفية.ومن خلال هذا فان المصرف يضع سوق مستهدف له ويقوم باتساعه لجذب أكبر قدر من العملاء وكسب العملاء المحتملين.
- ٦- تقديم خدمات مصرفية تتناسب مع رغبات واحتياجات العملاء.

٣.١.٢- فوائد التأمين المصرفي للبنوك وشركات التأمين والعملاء :

يقدم التأمين المصرفي العديد من المزايا للبنوك وشركات التأمين والعملاء. بالنسبة للبنوك ، يعتبر الدخل من التأمين المصرفي هو الدخل الوحيد غير القائم على الفائدة ، وتحظى شركة التأمين بوصول جغرافي أفضل دون تكاليف إضافية ، كما

أن تقديم خدمات متعددة في مكان واحد للعملاء يحسن رضا العملاء (Alavudeen, & Rosa, 2015:10).

تسعى كل شركة تأمين لتطبيق طرق توزيع منتجات التأمين ، مما يزيد من حصتها في السوق مع تلبية احتياجات العملاء المحتملين ، كل من النظرية والتطبيق يعرفان طرقًا مختلفة لتوزيع خدمة التأمين ، وتختلف شعبية كل قناة حسب السوق و منتج التأمين ، هذا التنوع يصب في مصلحة المستهلك على وجه الخصوص ، ومن ناحية أخرى ، فإنه يمكن شركات التأمين من التكيف مع الثقافات والاحتياجات والتفضيلات المختلفة للأسواق المختلفة التي يعملون فيها. (Ninova, 2018:10).

١- يمنح التأمين المصرفي فوائد للبنوك وشركات التأمين والعملاء. يسمح التأمين المصرفي للبنوك بتلبية احتياجات العملاء المحددة ، وتوفير إمكانية وصول أكبر ، متى وأينما دعت الحاجة.

٢- ينظر إلى التأمين المصرفي على أنه قنوات التوزيع من قبل البنوك لأنه يصل إلى الفئات المستهدفة المختلفة.

٣- يمنح التأمين المصرفي فوائد للبنوك من خلال تعزيز مركزها في تقديم حلول تمويل شاملة للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME).

٤- يساعد البنوك على تعزيز قدرتها على توفير حلول شاملة للعملاء - الشركات والأفراد على حد سواء.

٥- يوفر التأمين المصرفي استقرارًا أكبر للدخل ومصدرًا أكثر استقرارًا للدخل القائم على الرسوم للبنوك.

٧- سيسمح التأمين المصرفي للبنك بتحسين معلومات العملاء والبنية التحتية لتوفير منتجات قائمة على التأمين لعملائه. (Nasir et al , 2021:582)

٤.١.٢ - أوجه التشابه و التكامل بين المصارف و شركات التأمين :

يرى بعض الاقتصاديين بأنه يوجد نوع من التشابه و التداخل في الأعمال التي تقدمها كلا من المصارف و شركات التأمين نوجزها في النقاط الموالية

١- تتجه كلا من المصارف و شركات التأمين لتقديم أدوات ادخارية و خدمات ذات طابع استثماري .

٢- شركات التأمين بمهمتي الاكتتاب بالتأمين و إدارة الموجودات، و عليها أن تنجح في المجالين معاً، مثلها مثل المصارف.(عادل، ٢٠١٧: ٧٨)

٣- تستوفي شركات التأمين الأقساط قبل دفع التعويضات عن الأضرار و الحوادث بوقت يمتد أحيانا إلى سنوات فتبقى لديها، حيث يتم استثمار هذه الأموال في جهة الموجودات، كما يقوم المصرف بتوظيف ودائع عملائه.

٤- شركات التأمين مثلها مثل المصارف تحتفظ بأموال رأسمالية لأسباب عديدة منها تلبية متطلبات السلطات رقابية، و تعتبر هذه الرساميل دلالة على قدرتها المالية وتوسعها في الأعمال كما تعتبر كضمانات للحفاظ على قيمة الشركات و تفادي الوقوع في أزمة ملاءة و إفلاسها.

٥- نسبة حقوق المساهمين إلى المطلوبات أو إلى مجموع الميزانية تعتبر متدنية لدى كلا من شركات التأمين و المصارف.

٦- كما أن كلا من المصارف و شركات التأمين تعتبر مؤسسات مالية، لكن الاختلاف يكمن في كون أن المصارف مؤسسات مالية مصرفية، تقوم بعملية اشتقاق النقود، و التوسع في الائتمان، أما شركات التأمين لهذه المهمة ليس من صلاحياتها، لكن يمكن للمصارف القيام بها نيابة عنها.(عبد القادر ومحمد، ٢٠٠٨: ٤).

٥.١.٢ - نماذج ومكونات التأمين المصرفي

على الرغم من أن التأمين المصرفي يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ، إلا أنه يمكن القول أنه يتم تنفيذه في إطار ثلاثة نماذج أساسية ، ويمكن إدراجها على أنها اتفاقيات توزيع ومشاريع مشتركة وتكامل كامل. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ذكر نماذج مثل المساهمة المشتركة ، والاستحواذ ، وإنشاء شركة جديدة ، والملكية سيتم توضيح هذه النماذج أدناه (TUNAY, 2014 : 36-37):

١- اتفاقيات التوزيع: تعبر عن أن البنوك هي قنوات التوزيع لواحد أو أكثر من منتجات وخدمات شركات التأمين ، وممارسات التأمين المصرفي معروفة بشكل عام من هذا الجانب ، وهي نموذج مطبق على نطاق واسع في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإنجلترا واليابان. وكوريا الجنوبية.

٢- المشروع المشترك: ويمكن تلخيصه بإقامة شراكات بين شركة أو أكثر من شركات التأمين والبنوك بمعدلات مختلفة ، وعلى الرغم من ميزته المهمة مثل نقل الخبرة بين المؤسسات ، إلا أنه من الصعب إدارته على المدى الطويل ، هذه الممارسة موجودة في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال وكوريا الجنوبية وهو شائع أيضاً.

٣- التكامل الكامل: يتم إنشاء شبكة وكلاء جديدة ، وتتميز بتبني ثقافة الشركة نفسها ، ولكنها تتطلب استثمارات كبيرة ، ويتم تطبيقها على نطاق واسع في فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وإنجلترا وأيرلندا.

٤- التحويل المتبادل للأسهم: بناء على اتفاق بين بنك وشركة تأمين على تبادل الأسهم بحيث يكون لكل منهما ممثلين أو أعضاء في مجالس إدارة كل منهما.

٥- الاندماج: وهو مشابه لنموذج التكامل الكامل ويشير إلى بنك يمتلك شركة تأمين كلياً أو جزئياً.

٦- شركة جديدة: يؤسس البنك شركة تأمين جديدة تماماً ، ومع ذلك ، فإن مثل هذا التعهد يتطلب تخصيصاً كبيراً لرأس المال ودعماً لوجستياً آخر ، كما أنه ينطوي على مخاطر تجارية كبيرة.

١- الملكية: إذا كانت مجموعة شركات أو شركة قابضة تمتلك بنكاً وشركة تأمين معاً ، فإن هذا يميز استخدامهما في التأمين المصرفي ، وهو نموذج له العديد من الأمثلة في العالم وفي بلادنا.

المطلب الثاني :

٢.٢- الحصة السوقية المستدامة

١.٢.٢- مفهوم الحصة التسويقية المستدامة

تعتبر الحصة السوقية المستدامة من أحد المؤشرات الهامة التي تعزز المركز التنافسي للمنظمة حيث أن جميع المنظمات تعمل على زيادة حصتها السوقية والى الهيمنة على السوق لان جميع المنظمات تسعى الى المحافظة على حصتها في السوق وتستهدف المنظمة من خلال السياسة السعرية وتقديم منتجات وخدمات ذات جودة وكفاءة عالية من خلال تطوير وتحسين أنشطتها الإنتاجية والخدمية والتسويقية من أجل الوصول إلى تحقيق الحصة السوقية المستهدفة (الصميدعي وآخرون، ٢٠٠١).

وتعرف الحصة السوقية تمثل المقياس الأفضل لقياس الأداء التسويقي لمنظمات الأعمال والتي يتعرف عن طريقها على ربحية المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها، فالحصة السوق مؤشراً فاعلاً وقوياً للتدفق النقدي الربحية .(عمر وآخرون، ٢٠١٥: ٥٦٥). وحسب جمعية التسويق الأمريكية تعرّف حصة السوق على أنها

"نسبة الكمية الإجمالية أو المبيعات بالدولار في السوق التي يحتفظ بها كل من المنافسين (Hsu, 2022: 25)

تمثل الحصة السوقية للمؤسسة إحدى المؤشرات المهمة التي تعزز مركزها التنافسي في السوق، فهي مؤشر على كفاءة السياسات التسويقية، وتعد الحصة السوقية أهم المؤشرات الفعالة لنجاح كل من الأنشطة الإنتاجية والتسويقية والميزة التنافسية والربحية. ويمثل مؤشر حصة السوق مقياساً هاماً عن: التنافسية، الأداء التسويقي وفعالية الاستراتيجية المتبعة، المبيعات المتوقعة وربحية الشركة. وتعرف الحصة السوقية أنها النسبة المئوية للمبيعات مقارنة مع مجموع المبيعات العامة للمؤسسة ولمنافسيها المباشرين، وترتكز الحصة السوقية على ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في (قميحة، ٢٠١٦: ٢٦٩):

١- اكتساب عملاء جدد

٢- الاحتفاظ بالعملاء الحاليين

٣- زيادة الإقبال على الشراء من العملاء الحاليين.

يمكن تحقيق النجاح في كل عمل بسهولة إذا أمكن تطبيق استراتيجية سوق بارزة، ومع ذلك قد لا يستمر النجاح في العمل الإضافي بسبب سلوك شراء العميل المتغير، بدلاً من ذلك يُقاس النجاح عادةً من حيث الحصة السوقية. ازدادت صعوبة الوصول إلى أذهان المستهلكين، والبقاء في ذهنهم بشكل متزايد، مما يتطلب من المنظمات تطوير برنامج اتصالات تسويقي شامل ومخطط بشكل صحيح يهدف إلى تحقيق حصة في السوق. يجب أن تركز كل محاولة تسويق على السوق، وأن تكون موجهة نحو المستهلك، وأن تكملها تسويق منسق متكامل موجه إلى تحسين رضا العملاء كمقياس لإرضاء الأهداف التنظيمية لزيادة الميزة التنافسية. (Olawale, et al, 2019:33). و الحصة السوقية المستدامة هي قدرة الشركة على الازدهار في بيئة عالمية شديدة التنافسية ومتغيرة بيئة الأعمال ،

ستظهر الشركات التي تتوقع وتدير الفرص والمخاطر الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحالية والمستقبلية من خلال التركيز على الجودة والابتكار والإنتاجية كقادة من المرجح أن يخلقوا ميزة تنافسية وقيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة (Hussain et al, 2020: 3). وتشير الحصة السوقية المستدامة على أنها عملية تأمين موقع متميز مقارنة بالمنافسين من خلال توفير قيمة خدمة فائقة مع تحسين مرافق الراحة أو خفض التكاليف أو تبرير ارتفاع الأسعار، وتشمل هذه القيمة توفير مستوى عالٍ من الخدمة للعملاء بغض النظر عن السعر، وتنفيذ نموذج خدمة متفوق على المنافسين، وتوريد منتجات أو خدمات تتجاوز جودة المستويات الحالية ، والاستثمار في الأنشطة التسويقية إلى حد أكبر من المنافسين (ho Kim et al , 2020: 8).

٢.٢.٢ - أهمية الحصة السوقية المستدامة:

وفقًا لـ (Buzzell et al) ، فإن امتلاك حصة كبيرة في السوق يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم وقوة السوق وجودة الإدارة ، مما يؤدي إلى عائد رائع على الاستثمار وربح كبير. لذلك فإن السعي لتحقيق حصة كبيرة من السوق بأكمله له أهمية كبيرة لجميع البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في النمو والبقاء في بيئة تنافسية (Nazaritehrani & Mashali, 2020:1). تعد الحصة السوقية المستدامة نتيجة لجهود التسويق التي تبذلها الشركة بما في ذلك الإعلان والترويج، والجودة والسعر الذي يقدمه المنتج / الخدمة، والقناة والعلاقات مع العملاء، وأنشطة البيع (Bhattacharya et al. 2021: 4). يُنظر إلى حصة السوق على أنها المقياس الأكثر تأثيرًا لتقييم أداء التسويق، ويمكن للشركات التي ركزت على اكتساب حصة في السوق أن تتمتع باقتصاديات الحجم والربحية طويلة الأجل (Hsu, 2022: 26). مع زيادة الحصة السوقية ، هناك اتجاه ما لانخفاض تكاليف التسويق ، كنسبة مئوية من المبيعات. (Mutshinyani, 2009: 7)، و

تمثل الحصة السوقية للشركة أحد أهم المؤشرات التي تعزز مركزها التنافسي في السوق، فهي مؤشر على كفاءة السياسات التسويقية، كما أنها تعد من المؤشرات المهمة لنجاح كل من الأنشطة الانتاجية والتسويقية والميزة التنافسية والربحية، وتعد مقياسا مهما عن التنافسية، والاداء التسويقي، المبيعات المتوقعة وربحية الشركة (الاخرس، ٢٠١٩:١٢٦).

٣.٢.٢ - عوامل النجاح لاستدامة الحصة السوقية: the success factors for sustainability of market share

تسعى المنظمات دائماً لتحقيق النجاح والنمو، أحد العوامل الأساسية لنجاح الشركة وبقائها ونموها في سوق تنافسي هو حصتها في السوق، وفقاً للنظرية القائمة على الموارد للميزة التنافسية، تستخدم الشركات مواردها لتعزيز موقعها مقابل المنافسين لاكتساب مزايا تنافسية وحصة أكبر في السوق، بهرامي وآخرون يعتقد (٢٠١٤) أن بعض العوامل النجاح، بما في ذلك العوامل البشرية والتسهيلات المصرفية والتكنولوجيا والخدمات المصرفية وإمكانية الوصول إلى البنوك والشركات والعوامل المادية، يمكن أن تؤثر على حصة الشركة في السوق. وهناك بعض العناصر الرئيسية، مثل رضا العملاء وامتداد العلامة التجارية وطرق التسويق الرقمي، والاحتفاظ بالعملاء، تشكيل مشاريع مشتركة، وانخفاض الأسعار، والجودة العالية للمنتجات والخدمات، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نمو حصة البنك في السوق. علاوة على ذلك، فإن الحصول على حصة في السوق ليس بالأمر السهل بالنسبة للشركات أو لمنافسيها، وحصة السوق هي مقياس متخلف نتيجة لذلك يجب على الشركات الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بسرعة للحفاظ على حصتها في السوق وتحسينها في المستقبل (Nazaritehrani & Mashali, 2020:2).

ان عوامل النجاح لاستدامة الحصة السوقية تشمل السلع والخدمات الثابتة ومجموعة المنتجات والموظفين الأكفاء والأسعار المعقولة والمستقرة والموقع المناسب ، هناك أنواعًا مختلفة من عوامل النجاح التي يجب أن تفي بها الشركة من أجل الازدهار. يقدم (Rockart) مصادر عوامل النجاح مثل المواقف الاستراتيجية الخاصة بالصناعة أو الموقع الجغرافي أو العوامل الزمنية أو التدابير البيئية. يركز نهج عوامل النجاح هذا على متطلبات المعلومات لتحقيق الرقابة الإدارية والحصول على بيانات كافية لمراقبة مجالات الأعمال الحالية وتحسينها، اذ يعد العميل أحد أصحاب المصلحة المهمين في كل عمل رسمي، لذلك يعد المستهلكون مصدرًا ضروريًا للغاية لعوامل النجاح لتحديد حصة السوق. ولتحقيق النجاح تحتاج الشركة الى (Adeoti,2019: 33) .:

- أ- من الضروري أن تنشئ وتحافظ على علامة تجارية قوية تنشر المعلومات حول مجموعة المنتجات وجودة الخدمة للعملاء الحاليين والمحتملين.
- ب- يجب أن تحافظ أيضًا على مستوى عالٍ من خلال توظيف موظفين ذوي مهارات عالية ويظلون متحمسين في خدمتهم للعملاء.
- ج- يجب أن تحافظ على أجواء جذابة تلبي توقعات العملاء.
- د- ومن المطلوب أيضًا أن يظلوا مستجيبين عن طريق التهرب من التغيرات المفاجئة في الأسعار والتأكد من أنهم ينقلون التغيرات المتوقعة في الأسعار في المستقبل عند الحاجة.
- هـ - يجب أن يكون موقع العمل ملائمًا وآمنًا جدًا للعملاء.

٤.٢.٢ - مقاييس الحصة السوقية

يمكن قياس الحصة السوقية عبر أساليب مختلفة، نذكرها فيما يلي (عبادة، ٢٠١٨: ٣):

١- الحصة السوقية بالحجم: يقصد بها الحصة السوقية المحسوبة مقارنة بأجمالي حجم مبيعات السوق المرجعي.

٢- الحصة السوقية بالقيمة: يتم حسابها بالاعتماد على رقم الأعمال المحقق، إلا أنه يصعب التعامل معها لأنها لا تعطي تفسيرات مجدية بسبب إمكانية تغيير الشركة لسياساتها السعرية خلال فترة الدراسة.

٣- الحصة السوقية القطاعية: يقصد بها الحصة السوقية المحسوبة بالنسبة لتقسيم سوقي معين وليس اجمالي السوق، كما أن قيمتها تكون أكبر من قيمة الحصة السوقية المحسوبة على جميع التقسيمات.

٤- الحصة السوقية النسبية: تقوم بمقارنة الحصة السوقية للعالمية بحصة المنافسين (الحصة السوقية الاجمالية للعلامات محل المقارنة لا تتضمن حصة الشركة)، عموماً تكون الحصة جيدة إذا تجاوز معدل الحصة السوقية النسبية ٣٣ في المئة.

٥- الحصة السوقية النسبية بالنسبة لأخطر المنافسين: تحسب مقارنة بقائد السوق الكلي.

٣-المبحث الثالث / الجانب العملي للبحث.

١.٣- نبذة عن الشركة المبحوثة:

١.١.٣ - تأسيس الشركة Profile & History

تأسست الشركة في ١٤/١٠ / ١٩٥٩ استناداً إلى قانون الشركات التجارية رقم (٣١) لسنة ١٩٥٧ في بغداد كشركة أهلية باسم (شركة التأمين العراقية) تمارس

جميع أنواع التأمين وإعادة التأمين، وفي عام ١٩٦٤ تم تأمينها بموجب قرارات تأمين الشركات وتخصصت بأعمال التأمين على الحياة ونقلت إليها محافظ جميع الشركات الأجنبية والعربية العاملة في السوق العراقية في حينه، وفي عام ١٩٨٨ صدر القرار رقم (٣٩٢) الخاص بالغاء التخصص والسماح للشركة مجدداً بمزاولة جميع أنواع التأمين وباشرت بالاكنتاب بأعمال تأمين السيارات التكميلي والبحري والبضائع والحريق والحوادث المتنوعة والهندسي، وفي عام ١٩٩٧ صدر قانون الشركات العامة الذي فتح للشركة أبواباً واسعة من أجل المنافسة والتطوير، كما صدر في عام ٢٠٠٥ القانون رقم (١٠) الخاص بتنظيم أعمال التأمين الذي بموجبه تم تنظيم عمل شركات التأمين في ظل الاقتصاد الحر والمنافسة، وتهدف الشركة إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال نشر الوعي التأميني بين أفراد المجتمع وما يحققه من نمو في وثائق التأمين المسوقة والإيرادات المتحققة منها. (التقرير السنوي ، ٢٠٢٠)

٢.١.٣ - رأس مال الشركة "Capital"

يبلغ رأسمال الشركة الاسمي والمدفوع ملياري دينار هذا إضافة إلى إجمالي أصول تزيد عن (٩٤) مليار دينار حسب القيمة الدفترية، واستناداً إلى التعليمات رقم (١٥) لسنة ٢٠١٢ الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال والمنشورة في الوقائع العراقية العدد ٤٢٣٩ في ٢١/٥/٢٠١٢، حصلت مصادقة وزارة المالية / دائرة المحاسبة / لجنة تحديد رؤوس الأموال على زيارة رأس مال الشركة إلى (٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (سبعة مليارات وخمسمائة مليون دينار) بانتظار مصادقة الامانة العامة لمجلس الوزراء .

٢.٣- القوى العاملة "Manpower"

جدول رقم (١)

القوى العاملة الإجمالية والفعالية

السنة	عدد الموظفين الإجمالي	عدد الموظفين خارج قوة العمل	عدد الموظفين الفعلي
٢٠١٧	٣٩٦	١٨	٣٧٨
٢٠١٨	٣٩٨	١٨	٣٨٠
٢٠١٩	٣٨٠	٣٢	٣٤٨
٢٠٢٠	٣٨١	١٢	٣٦٩
٢٠٢١	٣٨٩	١١	٣٧٨

المصدر : التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية ٢٠٢١

نلاحظ من جدول رقم (١) أن عدد الموظفين الاجمالي في عام ٢٠١٧ بلغ (٣٩٦) موظفاً، وفي عام ٢٠١٨ بلغ عدد الموظفين الاجمالي (٣٩٨) موظفاً ، وبلغ عدد الموظفين (٣٨٠) موظفاً في عام ٢٠١٩ ، واخيراً بلغ عدد الموظفين عام ٢٠٢٠ (٣٨١) ، وبلغ عام ٢٠٢١ (٣٨٩) موظفاً موظفاً موزعين على الأقسام الإدارية والفنية للشركة .

٣.٣- أقساط التأمين : "Insurance premiums"

الإيرادات التي تحققها الشركة من خلال بيع وثائق التأمين المختلفة ، وتزاول شركة التأمين العراقية جميع وثائق التأمين، والجدول التالي يوضح تطور أقساط التأمين المخططة والمتحققة ونسب التنفيذ للأعوام الخمسة الأخيرة

جدول رقم (٢)

أقساط التأمين الإجمالية المخططة والمتحققة (بالدينار)

السنة	الإقساط المخططة	الإقساط المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠	%٨٢
٢٠١٨	٥٢٠٠٠٠٠٠٠	٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠	%١٥٦
٢٠١٩	٦٢٠٠٠٠٠٠٠	٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠	%١١٥
٢٠٢٠	٦٤٠٠٠٠٠٠٠	٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠	%٩٨
٢٠٢١	٦١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٦٨٨٦١٢٣٦٠٠٠	%١٧٥

المصدر : التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية ٢٠٢١

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن الشركة حققت إيرادات متحققة خلال عام ٢٠١٧ بلغ مقدارها (٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠) دينار ، كما بلغت الأقساط المتحققة عام ٢٠١٨ (٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠) دينار، أما في عام ٢٠١٩ فقد بلغت الأقساط المتحققة للشركة (٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠٢٠ بلغت الأقساط المتحققة (٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠) دينار، وبلغت إيرادات الشركة في عام ٢٠٢١ (١٠٦٨٨٦١٢٣٦٠٠٠) دينار ، ونلاحظ من خلال جدول رقم (٢) ان افضل نسبة حققتها الشركة كانت في عام ٢٠٢١، حيث شهدت نمو كبير خلال هذا المدة الزمنية في أقساط التأمين مما يدل على اتباع الشركة عينة البحث خطوات وأساليب ناجحة مما انعكس على زيادة في أقساطها وتحقيق حصة سوقية كبيرة بمقارنة مع الشركات الاخرى المنافسة العاملة في السوق، أما في ٢٠١٧ فقد سجلت أدنى نسبة حققتها الشركة .

٣-٤ / إيرادات التأمين المصرفي

جدول رقم (٣)

إيرادات التأمين المصرفي (بالدينار)

السنة	إيرادات التأمينية المتحققة	إيرادات التأمين المصرفي	نسبة التأمين المصرفي من الإيرادات التأمينية %
٢٠١٧	٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠	٣٥٢٢٥٥٥٠٠٠٠	٧١%
٢٠١٨	٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠	٦١٨٢٧٧٦٧٠٠٠	٧٦%
٢٠١٩	٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠	٣٧٧٦٥٨٠٧٠٠٠	٥٣%
٢٠٢٠	٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠	٣٩٩٠٧٩٧٢٠٠٠	٦٤%
٢٠٢١	١٠٦٨٦١٢٣٦٠٠٠	٨٠٣٢٧١٤٨٠٠٠	٧٥%

المصدر : التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية ٢٠٢١

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ، في عام ٢٠١٧ حققت الشركة مبلغ (٣٥٢٢٥٥٥٠٠٠٠) دينار من مبالغ الانشطة التأمينية اي بنسبة (٧١%)، وفي عام ٢٠١٨ حققت الشركة من التأمين على القروض بانواعه (٦١٨٢٧٧٦٧٠٠٠)

دينار، اي ٧٦% من اقساط أنشطة التأمينية، وحققت الشركة عام ٢٠١٩ إيرادات بلغت (٣٧٧٦٥٨٠٧٠٠٠) دينار اي بنسبة ٥٣%، وحققت الشركة عام ٢٠٢٠ (٣٩٩٠٧٩٧٢٠٠٠) دينار اي بنسبة ٦٤% من اقساط التأمين، و وفي عام ٢٠٢١ بلغت إيرادات المصرفية (٨٠٣٢٧١٤٨٠٠٠) دينار اي بنسبة ٧٥%، إن افضل نسبة حققتها الشركة كانت في عام ٢٠٢١ من حيث نسبة إيرادات المتحققة مما يدل على ان الشركة تتبع استراتيجية التوسع والانتشار السريع للمنتجات والخدمات المصرفية ، وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ من حيث إيرادات التأمين المصرفي ، تتمثل المعوقات الاقتصادية بالأوضاع التي يمر بها البلد ، اذ تشكل عائقاً صعباً امام نمو وتطور نشاط التأمين المصرفي.

العائد على الأصول (ROA) :Return on Assets

وهو أحد نسب الربحية ويعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس أداء الشركة كمؤشر يستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة في المستقبل، ويشير معدل العائد على الأصول المرتفع إلى وجود فعالية لدى الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم قياسها من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول. (الشواور، ٢٠١٩: ٥٧)

٥.٣ - إيرادات الاستثمار "Investment Revenues"

ويسمى كذلك معدل العائد على الموجودات (Return on Assets ROA) ويستخدم لقياس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات وتبحث الشركات دائماً عن الزيادة في العائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات الشركة القصيرة والطويلة الأجل وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاية سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية (العامري ، ٢٠١٣: ٨٨-٨٩).

والجدول التالي يوضح تطور إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة ونسب التنفيذ للسنوات الخمس الأخيرة .

جدول رقم (٤)

إيرادات الاستثمار المخططة والمتحققة (بالدينار)

السنة	إيرادات الاستثمار المخططة	إيرادات الاستثمار المتحققة	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٢٧٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٢٣٢٤٢٠٠٠	%١٠٧
٢٠١٨	٢٧٩٥٠٠٠٠٠٠	٢٩٩٣٧٨٥٠٠٠	%١٠٧
٢٠١٩	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٢٠٤٦٠٠٠٠	%١١١
٢٠٢٠	٣٤٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٣٢٩٨٠٠٠	%٩٨
٢٠٢١	٣٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٣٠٠٧٥٠٠٠	%٩٩

المصدر : التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية ٢٠٢٠

نلاحظ من الجدول رقم (٤) ، أن الإيرادات التي حققتها الشركة عام ٢٠١٧ بلغت (٢٧٢٥٠٠٠٠٠٠٠) دينار ، أما في عام ٢٠١٨ حققت الشركة إيرادات بلغت (٢٩٩٣٧٨٥٠٠٠) دينار، وحققت الشركة عام ٢٠١٩ إيرادات بلغت (٣٣٢٠٤٦٠٠٠٠) دينار، وحققت الشركة عام ٢٠٢٠ (٣٤٠٣٢٩٨٠٠٠) دينار، و وفي عام ٢٠٢١ بلغت إيرادات الاستثمار (٣٠٣٠٠٧٥٠٠٠) دينار ، إن افضل نسبة حققتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ من حيث نسبة إيرادات المتحققة، وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٧ من حيث إيرادات الاستثمار، ويعود سبب ذلك إلى الظروف الأمنية التي تعرض لها البلد، وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية على الشركة اعادة التفكير في سياسة الاستثمار .

٦.٣-التعويضات: Claims

التعويضات بأنها: لحظة حاسمة في العلاقة ما بين شركة التأمين، وعملائها ، والتي من خلالها تلتزم الشركة بتعويض عن الخسائر التي تغطيها بوليصة (وثيقة) التأمين لحملة الوثيقة (Yusuf, et al, 2017:72)، ويوضح الجدول رقم (٥) التعويضات المدفوعة و المخططة وكذلك نسبة التعويضات المدفوعة إلى التعويضات المخططة للسنوات الخمس الأخيرة.

جدول رقم (٥)

التعويضات المتوقعة والمدفوعة (بالدينار)

السنة	التعويضات المخططة	التعويضات المدفوعة	نسبة المدفوعة الى المخططة %
٢٠١٧	٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٦٥٢٦٥٢٥٠٠٠	٨٣%
٢٠١٨	٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٤٢٤٢٧٣٥٠٠٠	١٠٧%
٢٠١٩	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٧٠٣٠٦٤٩٠٠٠	١٠٦%
٢٠٢٠	٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٧٧٧١٤٠٠٠	٩٤%
٢٠٢١	٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٥١٠٥٥٥٤٧٠٠٠	١٤٦%

المصدر : التقرير السنوي لشركة التأمين العراقية ٢٠٢٠

نلاحظ من خلال جدول رقم (٥) ، بلغت تعويضات التأمين المدفوعة لحاملة الوثائق المؤمنين لديها في عام ٢٠١٦ (٣٠٦٨٤٢٢٤٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠١٧ دفعت الشركة تعويضات إلى المؤمنين لديها مبلغ قدره (٢٦٥٢٦٥٢٥٠٠٠) دينار، وبلغت التعويضات المدفوعة خلال عام ٢٠١٨ مبلغاً مقداره (٣٤٢٤٢٧٣٥٠٠٠) دينار، وفي عام ٢٠١٩ دفعت الشركة تعويضات الى الجمهور المؤمن لديها بلغت (٣٧٠٣٠٦٤٩٠٠٠) دينار، ودفعت الشركة تعويضات في عام ٢٠٢١ (٥١٠٥٥٥٤٧٠٠٠) دينار ، نلاحظ من الجدول رقم (١٦) أن أعلى نسبة دفعتها الشركة كانت في عام 20٢١ وأدنى نسبة دفعتها

الشركة للتعويضات كانت في عام ٢٠١٧ مما يدل على مصداقية الشركة أمام عملائها .

٧.٣- تحليل ربحية الشركة : Analysis of the company profitability

الربح هو زيادة الإيرادات (الدخل) فوق التكاليف (المصاريف) المتكبدة في عملية إنتاج الإيرادات (الدخلK) الربح هو مقياس مطلق للمكاسب الإيجابية من الاستثمار أو العملية التأمينية بعد طرح جميع النفقات، بعبارة أخرى هو المبلغ المطلق للمال الذي تجنيه الشركة بعد احتساب جميع النفقات ، ويتم حسابه باستخدام الصيغة "الربح = إجمالي الإيرادات - إجمالي المصروفات" كجزء من بيان الدخل (Evans, 2014: 1).

جدول رقم (٦)
تطور صافي الربح المخطط والمتحقق للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ (بالدينار)

السنة	صافي الربح المخطط	صافي الربح المتحقق	نسبة التنفيذ %
٢٠١٧	٤٢٣٤٠٠٠٠٠٠	٥٨٣١٢١٥٠٠٠	%١٣٨
٢٠١٨	٤١٣٩٩٩٠٠٠٠	٨٨٥١٥٦٩٠٠٠	%٢١٤
٢٠١٩	٧٨٢٨٦٤٣٠٠٠	٩٩٤٦٢٩٦٠٠٠	%١٢٧
٢٠٢٠	٨٣٢٨٣٢٤٠٠٠	٨٣٩٢٠٠٥٠٠٠	%١٠٠
٢٠٢١	٧٤٢٥٧١٥٠٠٠	١٠٩١٧٣٢٧٠٠٠	%١٤٧

بلغت الأرباح المتحققة عام ٢٠١٧ (٥٨٣١٢١٥٠٠٠) دينار، أما في عام ٢٠١٨ حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ (٨٨٥١٥٦٩٠٠٠) دينار، وحققت الشركة عام ٢٠١٩ ربحاً متحققاً من الإيرادات بلغت (٩٩٤٦٢٩٦٠٠٠) دينار، وحققت ربحاً متحققاً من جراء العمليات التأمينية والاستثمارية للشركة عام ٢٠٢٠ (٨٣٩٢٠٠٥٠٠٠) دينار، و وفي عام ٢٠٢١ بلغت إيرادات الاستثمار (١٠٩١٧٣٢٧٠٠٠) دينار ، إن أفضل نسبة حققتها الشركة كانت في عام

٢٠٢١ من حيث نسبة الارباح المتحققة مما يدل ببساطة مكسباً إيجابياً ناتجاً عن العمليات التجارية ، وأقل نسبة سجلتها الشركة كانت في عام ٢٠١٩ من حيث الارباح ، على الشركة اعادة التفكير في سياسة انتقاء الاخطار .

٨.٣- الإنتاجية: Productivity

يمكن تعريف إنتاجية على أنها كمية الإنتاج المنتج خلال فترة زمنية (سنة مثلاً) مقسوماً على عدد العاملين خلال هذه الفترة، أو هي متوسط إنتاجية العامل الواحد خلال فترة العمل (عيسى، ٢٠١٨: ٣٢).

وتستخرج من قسمة الاقساط المتحققة خلال السنة على عدد العاملين فيها والجدول التالي يبين انتاجية الموظف الواحد من الاقساط المتحققة خلال السنة وتطورها للاعوام الخمسة الاخيرة.

جدول رقم (٧)

تطور إنتاجية الفرد للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١ (بالدينار) .

السنة	الاقساط المتحققة	عدد الموظفين	الانتاجية=الاقساط/عددالموظفين
٢٠١٧	٤٩٤٥٩٣٢٩٠٠٠	٣٩٦	١٢٤٨٩٧٢٩٥
٢٠١٨	٨١١٤٦٦٤٤٠٠٠	٣٩٨	٢٠٣٨٨٦٠٤٠
٢٠١٩	٧١٣٣٩٧٠٤٠٠٠	٣٨٠	١٨٧٧٣٦٠٦٣
٢٠٢٠	٦٢٧١١٤٢٨٠٠٠	٣٨١	١٦٤٥٩٦٩٢٣
٢٠٢١	١٠٦٨٦١٢٣٦٠٠٠	٣٨٩	٢٧٤٧٠٧٥٤٧

نلاحظ من خلال جدول رقم (٧) ، بلغت انتاجية الفرد الواحد لدى شركة التأمين العراقية في عام ٢٠١٧ (١٢٤٨٩٧٢٩٥) دينار، وفي عام ٢٠١٨ حقق انتاجية الفرد في الشركة (٢٠٣٨٨٦٠٤٠) دينار، وبلغت انتاجية الفرد خلال عام ٢٠١٩ (١٨٧٧٣٦٠٦٣) دينار، وفي عام ٢٠٢٠ بلغت انتاجية الفرد (١٦٤٥٩٦٩٢٣) دينار، كما حققت انتاجية الفرد الشركة في عام ٢٠٢١ (٢٧٤٧٠٧٥٤٧) دينار ، نلاحظ من الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة حققتها الشركة كانت في عام 20٢١ وأدنى نسبة في الانتاجية كانت في عام

٢٠١٧ مما يدل على مصداقية الشركة أمام عملائها ، من الجدول أعلاه يتبين ان الموظف الواحد حقق (٢٧٤٧٠٧٥٤٧) أقساط تأمين وهو رقم جيد يدل على الاستخدام الامثل للعمالة في الشركة .

تاسعا: اختبار فرضية الرئيسة وعلاقات الارتباط بين متغيرات البحث

الفرضية الرئيسة: H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التأمين المصرفي وبين الحصة السوقية المستدامة.

مقابل الفرضية البديلة التالية: H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التأمين المصرفي وبين الحصة السوقية المستدامة.

جدول (٨) قيم الارتباطات بين متغيري الذكاء الاستراتيجي و الميزة التنافسية المستدامة بأبعادها .

Correlations				
		إيرادات التأمين المتحققة (حصة السوقية للشركة التأمين)	إيرادات التأمين المصرفي	السنة
حصة السوقية للشركة التأمين	Pearson Correlation	1	.942*	0.705
	Sig. (2-tailed)		0.017	0.183
	N	5	5	5
إيرادات التأمين المصرفي	Pearson Correlation	.942*	1	0.553
	Sig. (2-tailed)	0.017		0.334
	N	5	5	5

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : اعتمد الباحثين على مخرجات برنامج (SPSS ver.23)

يتضح من جدول (٨) ان قيمة الارتباط بين المتغيرين المذكورين بلغت 0.942 وتعني وجود علاقة طردية قوية جدا كما و نلاحظ ان قيم الارتباط كانت معنوية تحت مستوى دلالة 5% كون قيمة sig المساوية للصفر هي اقل من مستوى

الدلالة المحدد وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 ونستنتج وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية تحت مستوى 5% بين متغيري التأمين المصرفي و الحصة السوقية المستدامة.

٤- المبحث الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

١.٤- الاستنتاجات

استنادا الى ما تم طرحه في الجانب النظري وما افرزته نتائج تحليل الجانب العملي للبحث، توصلت الباحثين الى جملة من الاستنتاجات كانت على النحو الاتي :

١- قوم شركة التأمين العراقية العامة بتطوير وثائقها وطرح تغطيات جديدة استجابة لحاجة السوق ، اذ انها تحرص على فهم سلوك الزبون وتلبية حاجاته ورغباته باستمرار من اجل الحصول على حصة سوقية كبيرة وللحفاظ على موقعها التنافسي وتوجه دعمها وقوتها لتعزيز موقعها التنافسي والمحافظة على نقاط قوتها.

٢- تسعى الشركة بصورة مستمرة الى التحسين المستمر لعملياتها واساليبها ومدخلاتها للمحافظة على نجاح خططها ومستوى الإنتاجية ومكانتها السوقية.

٣- يعتبر التأمين المصرفي من الانشطة الأساسية والرئيسية التي تمارسها شركة التأمين العراقية لما له أهمية كبيرة في رفد الايرادات والمدخلات الخاصة بالشركة إذ يشكل هذا التأمين ما نسبته ٧٠% من من الاقساط المتحققة للشركة.

٤- يعتبر التأمين المصرفي أحد أفضل الوسائل الرئيسة في تعظيم انتاجية الشركة

٥- يتبين من خلال مراجعة بيانات الشركة بأن هنالك اهتمام متزايد بأقتناء غطاء التأمين المصرفي أيماناً من المصارف بأهميته الكبيرة في الحفاظ على مواردها وتحسين الخدمات المقدمة للزبائن .

٦- يتبين من خلال بيانات الشركة الخاصة بالتعويضات بأن شركة التأمين العراقية قادرة على الايفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم وتقديم الخدمة بأفضل وجه وبأسط الاجراءات .

٧- من خلال ملاحظة ما تم استعراضه في الجانب العملي ومراجعة بيانات عينة البحث تبين ان نسبة التأمين المصرفي من الاقساط المتحققة تشكل نسبة كبيرة من الاقساط المحصلة من قبل الشركة وهو مؤشر جيد.

٨- حققت الشركة قفزات نوعية ومستمرة بالاقساط المتحققة من خلال تسويقها هذا النوع من التأمين.

٩- يتميز هذا النوع من التأمين بجوى اقتصادية متميزة انعكست على ربحية الشركة.

١٠- وجود ارتباط ذا دلالة معنوية بين التأمين المصرفي و الحصة السوقية المستدامة اذ بلغت قيمه (0.942) وهي قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 5% ، وهذا يدلّ على امكانية تطبيق مفهوم التأمين المصرفي في الشركة المبحوثة وذلك لتحقيق الحصة السوقية المستدامة.

٢.٤ - التوصيات

١- زيادة سعي الشركة لتغطية اكبر قدر ممكن من المصارف وتوفير التغطيات المطلوبة وابتكار تغطيات المطلوبة تستطيع من خلالها المحافظة على مكانتها السوقية بشكل مستدام ، وضرورة قيام شركة التأمين العراقية العامة بتوسيع اساليبها الترويجية من خلال القيام بجهود ترويجية وتكثيف الاعلانات لتعريف الزبائن بالخدمات التي تقدمها وزيادة وعيهم التأميني.

٢- ينبغي على ادارة شركة التأمين المبحوثة لكي تنجح في تحقيق استراتيجاتها ان تقوم بجمع المعلومات والبيانات عن شركات التأمين المنافسة والعاملة في السوق، وان تولي اهتمام من حيث طبيعة الخدمات المعروضة ومواصفات الخدمات التي يقدمونها المنافسين من الشركات الاخرى.

٣- اتباع سياسة تسويقية تهدف الى تكليف كادر ذو وعي جيد في مجال التأمين وترويج وانتاج الوثائق القياسية لضمان وصول الخدمة الى شرائح اكثر وخصوصاً الجانب النسائي التي قد يواجهه رجل البيع صعوبة في اقناعهن على شراء وثائق معينة.

٤- زيارة الاهتمام بستويق وثيقة التأمين المصرفي وخلق فرص جديدة لغرض هذه التغطية المهمة لما لها من أهمية كبيرة في المحافظة على أستدامة الموارد البشرية

٥- العمل على اختيار مجموعة من رجال البيع وتدريبهم بشكل جيد ومتميز تمكنهم من القدرة على أفناع المنظمات بأقتناء وثيقة التأمين المصرفي المهمة .

٦- اجراء البحوث والدراسات التي من شأنها أن تطور وتحسن تغطية التأمين المصرفي وزيادة منافعه الاجتماعية والاقتصادية .

٧- السعي الى الابتكار والأبداع في تقديم الأفكار الجديدة التي تستطيع شركات التأمين من خلالها تقديم خدمات التأمين العامة وبالاخص التأمين المصرفي بصورة متميزة والتي من خلالها تستطيع جذب اكبر قدر ممكن من الزبائن .

٨- وضع خطط استراتيجية طويلة الامد تستند بالاسس العلمية والتنبؤية لتطوير الموارد البشرية واساليب ديموميتها واستدامتها .

٩- نشر الوعي التأمين واستعراض منافعه على جميع الأصعدة وتعريف الجمهور بأهميته الاجتماعية والاقتصادية.

١٠- اجراء مسح سوقي بشكل مجدول ومستمر والسعي لخلق تغطيات تأمينية تنفرد بها الشركة وتسويقها بشكل منفرد.

المصادر

١- الأخرس، هبة الله عاطف إبراهيم ، ٢٠١٩، تأثير عناصر التسويق الابتكاري في الحصة السوقية لشركات السياحة بمدن القناة، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس، (JAAUTH) المجلد ١٧، العدد ٢، ص ١٢٤-١٣٤.

٢- الصميدعي، محمود جاسم، يوسف، ردينه عثمان، ٢٠٠١، التسويق المصرفي، مدخل إستراتيجي كمي تحليلي، ط ٥، دار المنهج، عمان، الاردن.

٣- الشواور، علي قبلان عبد ربه، ٢٠١٩، اثر إدارة الارباح على الاداء المالي مقاسا في معدل العائد على الاصول والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.

٤- بدران ، ليلي محمد وليد، ٢٠٠٩، "تسويق الخدمات المصرفية " تتضمن لمحة عن واقع القطاع المصرفي السوري، جامعة دمشق، سوريا.

٥- عادل ، زواغي، ٢٠١٧، دور بنك التأمين في تنشيط القطاع البنكي الجزائري، دراسة حالة بنكBADR أم البواقي، ذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

- ٦- عبد القادر، بريس و محمد، حمو، ٢٠١١ ، أفاق تقديم البنوك الجزائرية لمنتجات تأمينية - دراسة حالة Banque/CNEP ، SAA ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري.
- ٧- عمر، محمد عبد الرحمن، ابراهيم، روش محمد & علي، نزار محمد، استراتيجيات المزيج التسويقي ودورها في زيادة الحصة السوقية / دراسة استطلاعية لآراء عينة من الافراد العاملين في شركة ستي سنتر التجارية في مدينة زاخو، مجلة جامعة زاخو، المجلد:٣، لعدد:٢، ص ٥٥٦-٥٧٣، ٢٠١٥.
- ٨- عيسى، هيثم احمد، ٢٠١٨، العوامل المؤثرة في انتاجية العمل، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٤٠) العدد(٦).
- ٩- عبادة محمد، ٢٠١٨، قياس الحصة السوقية باستخدام الطرق الكيفية/ دراسة حالة زبائن مؤسسة أركوديم الانتاج وتوزيع الاجهزة الالكترومنزلية، جامعة برج بوعرييج.
- ١٠- نسمية، شرطي، ٢٠١٥، التأمين المصرفي كنموذج للابتكار في الخدمات المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية العدد(٠٤) ، جامعة المدية، الجزائر.

11- Devi, Praba , 2019, Bancassurance: A Marketing: Perspective, Sona, International Journal Of Civil Engineering And Technology (Ijciet) Volume 10, Issue 04, April, Pp. 936-945, Article Id: Ijciet_10_04_099, College Of Technology, India.

11- oueid, Abdennassar & Coenders, 2018, Germà, Marketing Innovation And New Product Portfolios. A Compositional

Approach, Journal Of Open Innovation Technology Market And Complexity .

12- Tunay, Necla , 2014, Bancassurance Practices In Turkey And Its Dynamic Effects On Turkish Banking And Insurance Sectors, Brsa Banking And Financial Markets Volume: 8, Issue: 1.

12- ho Kim , Joon-, Bong-ihn Seok , Hyun-ju Choi , Seung-hye Jung & Jong-pil Yu, 2020, Sustainable Management Activities: A Study on the Relations between Technology Commercialization Capabilities, Sustainable Competitive Advantage, and Business Performance.

13- Abiyyu, Ikhwan, Najib, Mukhamad & Asmara, Alla, 2020, Bancassurance Business Strategy In Life Insurance: A Case Study One Of Joint Venture Company In Indonesia, School Of Business, Institute Pertanian Bogor University, Bogor, Indonesia, Jurnal Dinamika Manajemen, 11 (1), 103-115

13-
<http://Jdm.Unnes.Ac.Id>

14-
lavudeen, Rebeena & Rosa, 2018, Growing Role Of Bancassurance In Banking Sector, Bonfring International Journal Of Industrial Engineering And Management Science, Vol. 5, No. 2.

15-
inova, Valentina ,2018, Bancassurance – Application And Advantages For The Insurance Market In Bulgaria, Journal Of Innovations And Sustainability (2018) Vol. 4, No 2.

16-
qbal, Muhammad Nawaz , & Jalees, Tariq, 2016, Bancassurance: A Potential Project In The Life Insurance

Sector Of Pakistan To Achieve Consumer Trust And Awareness, Market Forces College Of Management Sciences
Vol. Xi, No. 1 June.

17-

asir, Nurul Farhana , Muhammad Nur Firdaus Nasir, Shazwani Mohd Salleh, Muhammad Arif Nasir, Amirah Hazimah Borhanordin, Muhammad Faiz Nasir ,٢٠٢١, The Effects Of Bancassurance: Reviews From The Perspectives Of Banks, Insurers, And Customers, International Journal Of Academic Research In Business And Social Sciences, Vol. 11 , No. 5.

18- De Lima, Edson Pinheiro ,Da Silva, Marcelo Ferreira & Angelis, Jannis Jan, ٢٠٠٨ Strategic Performance Measurement Systems Roles Revisited , Xiv International Conference On Industrial Engineering And Operations Management, The Integration Of Productive Chain With An Approach To Sustainable Manufacturing. Rio De Janeiro, Brazil, 13 To 16 October.

19- Evans, Edward, 2014, Are Profit And Profitability The Same Thing.

20- Nazaritehrani & Mashali, 2020, Development Of E-Banking Channels And Market Share In Developing Countries, Financial Innovation.

21- Bhattacharya, A, Morgan, Na & Rego, 2021, Examining Why And When Market Share Drives Profit. Journal Of Marketing. Issn 0022-2429 (In Press).

22- Hsu, Tommy, 2022, Market Share As A Performance Measure: A Conceptual Framework, Tarleton State University, U.S.A.

26- Adeoti, Olabode & Olawale, Johnson & Yinusa A, Bolajoko R., Ayinde,:2019 ,“Success Factors For The

Sustainability Of Market Share In Formal Eateries In Oyo State”, Amity Journal Of Marketing

27- Mutshinyani, Magoro, 2009 , A Study Of The Relationship Between Market Share And Profitability In Listed South African Retail Companies, A Research Project Submitted To The Gordon Institute Of Business Science, University Of Pretoria, In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Masters Of Business Administration .

اعادة هيكلة القطاع المصرفي الحكومي

دراسة حالة في (مصرفي الرافدين والرشيد)

Restructuring the Government Banking Sector Case Study in Al-Rafidain & Al-Rashid Banks

المحاسب القانوني يوسف كوركيس يوسف / الولايات المتحدة الامريكية .

أ.د.حيدر الفرجي /الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المبحث الاول: منهجية الدراسة

١.١ - مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة الاداء في المصارف الحكومية وزيادة مستويات التكاليف الادارية والتشغيلية وارتفاع مستويات الديون المتعثرة وضعف معدلات العائد فضلا عن ضعف المنافسة في القطاع المصرفي في العراق ما يتطلب اعادة النظر جذريا في هيكلتها التنظيمية والادارية والمالية بصورة مناسبة.

٢.١-اهمية واهداف البحث

تتبع اهمية البحث من تناولة لموضوع في غاية الاهمية بالنسبة للقطاع المصرفي الحكومي ولكونه احد المجالات الاساسية في الحقل المعرفي لادارة المصارف والذي يسلط الضوء على عمليات اعادة الهيكلة في المصارف ويهدف البحث الى الاتي:



١- تسليط الضوء على مبررات إعادة الهيكلة واستراتيجياتها.

١- تحليل الاداء المالي لمصرفي الرافدين والرشد

٢- تحديد ابرز مبررات إعادة هيكلة المصرفين

٣- اقتراح برنامج متكامل لإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد.

٣- المصارف عينة الدراسة

١- مصرف الرافدين :

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ وبأشر أعماله في ١٩ / ٥ / ١٩٤١ برأس مال مدفوع قدره (٥٠) خمسون ألف دينار ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كاول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام ١٩٦٤ شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام ١٩٧٤ توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام ١٩٨٨ .

في عام ١٩٩٨ شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ٩٧ بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الاموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون. ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الاساسية لعمله ونموه ، حيث أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الاجل لمدد تتراوح بين ٢-٥ سنوات وطويلة الاجل لمدد تتراوح بين ٥-١٠ سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات لغرض تحويل عمليات شراء المكنائن

والمعدات والآلات أو تشيد البنايات الملائمة للاغراض الزراعية والصناعية المختلفة ويقف المصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام المكننة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحاسبة الالكترونية الذي يعتبر مشروعاً ضخماً يتوازي ومكانة المصرف واعماله وفروعه حيث يتوفر لديه حالياً أنظمة فعلية تغطي جميع أنشطة المصرف ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات ، كما يساهم مساهمة فعالة في تطوير واسناد المصارف الحكومية والاهلية في مجال الانظمة المصرفية والاستثمارية الفنية . (<https://www.rafidain-bank.gov.iq/>)

٢- مصرف الرشيد

أسس مصرف الرشيد بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨ وأصبح شركة عامة بموجب قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ويهدف مصرف الرشيد المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الوظائف التي يقوم بها وتتمثل بما يلي:-

١- الصيرفة التجارية

٢- استثمار الأموال

٣- تمويل مختلف القطاعات وفق خطط التنمية

٤- الخدمات المصرفية في مجال المعاملات الخارجية والمعاملات المصرفية الداخلية المتمثلة بالحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة والقروض المتنوعة (بالدينار والدولار الأمريكي) والتسهيلات الائتمانية.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة

١.٢/ مفهوم واسباب اعادة الهيكلة:

مما لا شك فيه ان مصطلح اعادة الهيكلة يعد من المصطلحات الحديثة نسبياً والتي حظيت بالكثير من الاهتمام من قبل الباحثين والكتاب في مجال الادارة بصورة عامة وفي مجال ادارة المصارف بصورة خاصة خصوصاً بعد تعرض القطاع المصرفي الى ازمت مالية كبرى في بداية الثمانينات من القرن الماضي وما صاحبها من تعرض

العديد من المصارف الكبرى الى الافلاس والانهيار مما حدا بها الى اعادة التفكير في نشاطها بصورة شاملة والتخلص من التكاليف الزائدة والديون المتعثرة من خلال عمليات الاندماج والتصفية واعادة الهيكلة التي بدأت تأخذ مسارا واضحا في القطاع المصرفي بصورة شاملة او على مستوى المصارف تامة منفردة منذ ذلك الحين. وعند العودة الى المفهوم فيمكن النظر اليه باعتباره مدخلا اداريا قابلا للتطبيق في كل منظمات الاعمال بانه (عملية اعادة تنظيم عمليات الاعمال والهيكل التنظيمية وقنوات الاتصال في المنظمة بغية تحسين كفاءتها او تخفيض تكاليفها) وهو نفس مضمون المفهوم عند النظر الى القطاع المصرفي باعتباره (مجموعة الانشطة والعمليات الهادفة الى تغيير وتحسين الانشطة والهيكل والتكنولوجيا لغرض تحقيق اهداف المصرف في تعظيم الكفاءة والفاعلية وتخفيض التكاليف وتحسين جودة الخدمة المصرفية). (Caomiris, 2018,221)

وعليه فان اعادة الهيكلة قد تتركز على نطاق واحد من مجالات العمل او مستوى تنظيمي محدد او فرع للمصرف لاسباب مالية او تنظيمية كما انه قد يشمل المصرف كاملا بفروعه كافة وبمستوياته التنظيمية ونشاطاته المختلفة لانقاذ المصرف من مشاكل خطيرة قد تؤدي به الى الافلاس او لتحسين كفاءته في مواجهة الازمات و المنافسة وايضا قد يشمل قطاعا كاملا من المصارف كالمصارف الحكومية او المصارف المتخصصة خصوصا في الدول التي تشهد تحولا في انظمتها السياسية او الاقتصادية فضلا عن امكانية شموله لكل القطاع المصرفي العام والخاص اذا ما تم تغيير القوانين والتشريعات لاغراض مواجهة الازمات او التكيف مع البيئة العالمية المتغيرة.

ومن هنا يمكن القول ان اعادة الهيكلة تتصف ب: (Hellwig,2020,138)

- ١- انها عملية تغيير منظمة ومدروسة وهادفة.
- ٢- انها تشمل المجالات المالية والادارية التنظيمية والفنية التقنية كافة.
- ٣- ان مدياتها وشمولها يختلف من مصرف الى اخر ومن بلد الى اخر.

- ٤- انها تهدف الى تخفيض التكاليف او تحسين كفاءة العمليات وتحسين الجودة.
- ٥- انها عملية مستمرة قد تتواصل مع عمر المصرف وحسب متطلبات التغير البيئي والمنافسة العالمية.
- وتجدر الاشارة الى ان هناك جملة من الاسباب التي بينها الباحثون لتمثل دافعا للمصارف للقيام بعمليات اعادة الهيكلة من ابرزها :
- ١- زيادة نسبة التكاليف الادارية الى مجموع التكاليف وعدم امكانية السيطرة عليها ووجود انشطة مكلفة وغير منتجة مما يؤدي الى زيادة التكاليف التشغيلية بصورة كبيرة.
- ٢- انخفاض مستويات الكفاءة التشغيلية ووجود الاخطاء بصورة متكررة وزيادة وقت العملية وعدم رضا العاملين.
- ٣- تراكم خسائر المصرف وتهديدها للاحتياطيات .
- ٤- زيادة حدة المنافسة وعدم قدرة المصرف على مواجهتها في ظل نظم وهياكل العمل القائمة والتقنيات المستخدمة والمناخ التنظيمي السائد فضلا عن النظم المالية والمحاسبية السائدة.
- ٥- التعرض الى الازمات المالية ومواجهة المصرف لمخاطر مالية وادارية كبيرة قد تؤدي به الى الافلاس او تحمل خسائر عالية.
- ٦- تغيير القوانين في البلد نتيجة للتطور الاقتصادي والقانوني الطبيعي او نتيجة لتغير النظام السياسي والاقتصادي مما يتطلب التكيف للانظمة القانونية والاقتصادية الجديدة.
- ٧- التغير التقني وانفتاح الاسواق وشدة المنافسة مما يتطلب من المصرف اعادة النظر بنشاطاته وهيكلية الادارية والتنظيمية بما يمكنه من العمل والتطور في بيئة الاعمال الجديدة.

٢.٢ / استراتيجيات اعادة الهيكلة :

تطرق الباحثون الى العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها للقيام بعمليات اعادة الهيكلة والتي يمكن تلخيص ابرزها بالاتي: (Hoshi, T., A.) (Kashyap, Rajan ,2018,41), Kashyap,2017,32

١- اعادة الهيكلة الجزئية : تتضمن هذه العملية اعادة تنظيم مجال عمل او مستوى تنظيمي او فرع للمصرف وحسب المشكلة التي تواجهه ، ففي بعض الاحيان يكون سبب اعادة الهيكلة وجود فرع خاسر او يشكل نسبة عالية من تكاليف المصرف بصورة لا تتوافق مع نشاطه او لوجود مشاكل اداية وتنظيمية فيه لذا

يتم اللجوء الى اعادة هيكلة الفرع بدون المساس بباقي الفروع او المقر الرئيسي للمصرف ، كما يمكن ان تركز عملية اعادة الهيكلة على الوظائف الادارية وهيكل الصلاحيات والمسؤوليات نتيجة لوجود ترهل وظيفي او عدم كفاءه في ممارسة الاعمال الادارية او مشاكل في الاتصالات واتخاذ القرار وهكذا يتم اعادة النظر بالهيكل التنظيمي ومستوياته الادارية ونطاق الاشراف وتوزيع الصلاحيات وغيرها بدون تغيير يذكر في النشاط المالي والفني للمصرف ، في حين قد يلجأ المصرف الى تغيير وتحسين التقنيات المالية المستخدمة في تقديم خدماته ومحفظة الخدمات المصرفية نتيجة لتقدمها وعدم قدرتها على المنافسة .

وتتصف عمليات اعادة الهيكلة الجزئية بانها محدودة النطاق ومنخفضة التكاليف وسريعة الانجاز نسبيا وانه يمكن اجرائها من قبل ادارة المصرف بدون الحاجة الى فرق عمل خارجية كما انها لن تتضمن اي شكل من اشكال التصفية او الاندماج او البيع وانما قد تقتصر على دمج الوظائف والغاءها وتسريح العاملين وشراء التكنولوجيا وعمليات اعادة الانتشار الجغرافي المحدود فقط .

ان هذه العملية عادة ما تكون متكررة ومستمره في اغلب المصارف وقد تترافق مع اعداد الخطط طويلة الاجل او الاستراتيجية التي لا تتجاوز ٥-١٠ سنوات لتمثل جزءا من عمليات التحسين والتطوير على اعمال المصرف.

٢- اعادة الهيكلة الشاملة

في هذا النوع من العمليات يخضع المصرف بكافة فروعته ونشاطاته ومستوياته الى اعادة تنظيم كاملة تشمل الجوانب التنظيمية الادارية والجوانب الفنية فضلا عن النشاطات المالية والمصرفية وغالبا ما يكون ذلك لعلاج مشاكل كبرى مثل الخسائر المتراكمة للمصرف او التعرض لازمة مالية كبيرة او انكشافه على قروض متعثرة تفوق الاحتياطات بكثير مما يعرضه الى الافلاس فضلا عن تقادم النظم الادارية والفنية وضعف الخدمات وعدم رضا الزبائن وتدهور الودائع والقروض.

ان هذا النوع من اعادة الهيكلة قد يترافق مع عمليات تصفية لفروع او ممتلكات ثابتة للمصرف او عمليات اندماج مع مصارف اخرى عندما لا يكون بمقدور المصرف الحصول على موارد مالية كافية لانقاذه كما انها قد تتم من خلال الاستعانة بخبراء خارجيين او باشراف السلطات الرقابية كالبنوك المركزية اي انها قد تكون مفروضة من الخارج لمعالجة خلل كبير.

ومما تجدر الية الاشارة ان هذه العملية قد تكون مكلفة جدا وتمتد لفترات تفوق السنة الواحدة وتؤدي الى غفدان المصرف لهويته او ادارته او مجاله الجغرافي، انها عملية قد تكون مؤلمة للكثيرين من داخل المصرف وخارجة لتسببها بفقدان الوظائف والتغيير الشامل.

٣- استراتيجية اعادة الهندسة :

تعددت مفاهيم هذا المصطلح الحديث نسبيا وذلك لاختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوه خلال الفترة السابقة ولكن على العموم فان نقاط الالتقاء تبقى بارزة في معظم هذه المفاهيم ، فقد قدم الباحثان هامروشامبي (مفهوما لإعادة ال هندسة يوضح بأن ها) البدء من جديد إي من نقطة الصفر وليس إصلاح أو ترميم الوضع القائم أو إجراء تغييرات تجميلي تترك البني الأساسية كما كانت عليها، كما لاتبعني ترقيع الثوب لكي تعمل بصورة أفضل ، بل تعني التخلي التام عن إجراءات العمل القديمة الراسخة والتفكير بصورة جديدة ومختلفة في كيفية تصنيع المنتجات أو

تقديم الخدمات لتحقيق رغبات الزبائن) ان إعادة ال هندسة تتصف بالخصائص الاتية
(Mester,2020,103):

- ١ -ان ها عملية إعادة تصميم جذرية.
 - ٢ -ان ها تبدأ من الصفر .
 - ٣ -أن ها ت هدف إلى تحسين الأداء .
 - ٤ -إن ها تدخل تعديلات جذرية وواسعة في البناء الأساسي والعمليات الاساسية للمنظمة.
 - ٥ -إن ها عملية تحتاج إلى التزام قوي من الاداره والعاملين الأساسيين في المنظمة.
- ان إعادة ال هندسة تركز على فكرة مفهوم العملية المتكاملة التي ينتج عن ها شي له قيمة للزبون وهي تتجاوز التقسيمات التقليدية وتقسيم العمل إذ ان نظرة إعادة ال هندسة هي نظرة متكاملة.
- وقد تتضمن عمليات إعادة الهندسة الاتي :
- ١ -دمج مجموع ه من الوظائف في وظيفة واحده تمارس من قبل شخص واحد.
 - ٢ -إعطاء العاملين حق المشاركة في اتخاذ القرار .
 - ٣ -إعادة ترتيب العمليات حسب التتابع المنطقي بما يس هل أداء العملية.
 - ٤ -التخلص من التتميط وإتباع أنماط مختلفة للعملية الواحدة أي المرونة في العمليات.
 - ٥ -تحديد الأماكن الأفضل للأعمال وانجازها حيثما تعطي الفائدة الأكبر .
 - ٦ -تقليل أعمال الرقابة والمراجعة.
 - ٧ -توحيد نقطة الاتصال والتنسيق في مدير واحد للعملية.
 - ٨ - التوفيق بين المركزية واللامركزية في التنظيم.
- اما فيما يتعلق بإعادة هندسة العمليات المصرفية فيتوقع الخبراء ان تكون انجح المصارف في العقد القادم على الأقل هي تلك التي تست هدف بناء العلاقات المربحة المنصبة على تحقيق النمو وتقديم الخدمات بكفاءة إلى شرائح عملائها من خلال

تجزئة السوق المصرفية بنجاح ومن ثم إعادة هندسة عملياتها بهدف زيادة الإنتاجية ، وتشير الدراسات المعاصرة لأداء المصارف إلى ان هناك تفاوت صارخ في أداء الفروع سواء أكان ذلك ضمن شبكة فروع التجزئة ككل أم عند مقارنة فروع المصرف الواحد مثال ذلك تفاوت المصروفات التشغيلية الذي يتراوح ما بين ٣٠-٢٠٠ نقطة قاعدية أو التفاوت في عدد المعاملات في الساعة الواحدة التي ينجزها الموظف الواحد في الشباك من ١٥-٤٥ كل ذلك يدل على وجود قضايا تستحق الدراسة والمعالجة.

٤- النتائج المتوقعة لاعادة الهيكلة

تشير العديد من الدراسات التي تناولت مبادرات اعادة هيكلة الجهاز المصرفي باعتبارها جزءا من عملية الاصلاح الشامل الى تحقيق نتائج ايجابية كبيرة نتيجة لهذه العملية اذ اشارت دراسة (gosh&batheut,2020) الى ان جهود اعادة هيكلة القطاع المصرفي في العديد من دول اوروبا خلال العقد الماضي ادت الى تحسن كبير في الاداء الكلي للمصارف الامر الذي انعكس على نمو الائتمان العام وتعزيز فرص المنافسة وزيادة رؤوس الاموال بنسب فاقت الـ ٣٠٠% في بعض الاحيان فضلا عن تحسن عوائد المصارف وانخفاض القروض المتعثرة وحالات الافلاس خلال اوقات الازمات.

في حين اشارت دراسة (rose,dafter & banyt,2021) الى تحسن كبير في الحوكمة والافصاح وزيادة القيمة السوقية للمصارف التي خضعت لعمليات اعادة هيكلة خلال ١٠-٥ سنوات بعد انجاز الهيكلة كما ان اغلب المصارف اصبحت اكثر قدرة على استيعاب الخسائر وتعويض القروض المتعثرة خصوصا في اوقات الازمات. وعلى نفس النحو توصلت دراسة (pear, 2020) الى ان ٩٠% من المصارف التي طبقت عملية اعادة هيكلة تمكنت من تخفيض تكاليفها الادارية بنسبة ٦٠-٧٥% ، كما انها تمكنت من تحسين وتنويع الخدمات المقدمة وزيادة رضا الزبائن.

وهكذا تستمر الدراسات السابقة في الإشارة الى دور عمليات اعادة الهندسة في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي اذ اشارت دراسة (werson,candy,pose & reuri,2021) الى ان اعادة هيكله المصارف في امريكا بعد الازمة المالية ٢٠٠٨ ادت الى تحقيق قفزات في معدلات النمو الاقتصادي وتحسين فرص المنافسة وزيادة فرص العمل في هذا القطاع وان تخفيضاً في التكاليف الادارية بنسب ٢٠-٤٠% قد ادى الى تحسن كبير في معدلات العائد المتحققة على الاستثمار في المصارف وبنسب تجاوزت ٥%.

وفي نفس السياق تاتي دراسة (محمود،٢٠١٩) والتي اشارت الى تجربة بعض البلدان العربية في الاصلاح المصرفي واعادة الهيكلة والتي بينت ان ذلك ادى الى تطوير القطاع المالي في البلدان التي بادرت الى تطبيق برامج اعادة الهيكلة ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

وعليه فان عمليات اعادة الهيكلة من الممكن ان تؤدي الى تحسين مؤشرات الاداء على مستوى المصارف منفردة او على مستوى القطاع المصرفي وايضا على مستوى الاقتصاد ككل.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

١.٣/ نظرة عامة للمصرفين

١-الموجودات

شكلت موجودات مصرف الرافدين ما نسبته ٣٧,٦% من موجودات المصارف الحكومية و ٢٩,٣% من موجودات القطاع المصرفي في العراق, بينما مثلت موجودات مصرف الرشيد ما نسبته ١٦% من موجودات المصارف الحكومية و ١٢,٥% من موجودات القطاع المصرفي في العراق , و بهذا فأن مصرف الرافدين يعد المصرف الاكبر في العراق من ناحية الموجودات.

٢- رأس المال

شكل رأس مال مصرف الرافدين ما نسبته ٥% من موجودات المصارف الحكومية و ١% من موجودات القطاع المصرفي في العراق, بينما مثل رأس مال مصرف الرشيد ما نسبته ١,١٦% من موجودات المصارف الحكومية و ٠,٢٨% من موجودات القطاع المصرفي في العراق ويظهر جليا بان رأس مال المصرف لا يتناسب مع حجم موجوداته فعلى الرغم من انه يشكل ما يقارب ثلث موجودات القطاع المصرفي في العراق الا انه لا يمتلك سوى ١% فقط من رؤوس اموال القطاع وهذا يشكل نقطة ضعف حقيقية لدى المصرف.

٣- عدد الفروع

شكلت عدد فروع مصرف الرافدين ما نسبته ٤٠% من عدد فروع المصارف الحكومية و ١٨% من عدد فروع القطاع المصرفي في العراق, بينما مثلت عدد فروع مصرف الرشيد ما نسبته ٣٤% من عدد فروع المصارف الحكومية و ١٥% من عدد فروع القطاع المصرفي في العراق , و بهذا فأن مصرف الرافدين يعد المصرف الاكبر في العراق من ناحية عدد الفروع.

٤- عدد العاملين

شكل عدد العاملين في مصرف الرافدين ما نسبته ٤٠% من عدد عاملي المصارف الحكومية و ٢٦% من عدد عاملي القطاع المصرفي في العراق, بينما مثل عدد عاملي مصرف الرشيد ما نسبته ٣٤% من عدد عاملي المصارف الحكومية و ٢٢% من عدد عاملي القطاع المصرفي في العراق , ويتضح العدد الكبير من العاملين في مصرف الرافدين مقارنة بباقي المصارف مما يشكل عبئا اداريا وماليا كبيرا على المصرف.

٥- الودائع

شكلت ودائع مصرف الرافدين ما نسبته ١٦% من ودائع المصارف الحكومية و ٨% من ودائع القطاع المصرفي في العراق، بينما مثلت ودائع مصرف الرشيد ما نسبته ٢.٤% من ودائع المصارف الحكومية و ١.٢% من ودائع القطاع المصرفي في العراق ، و بهذا فأن مصرف الرافدين يعد المصرف الاكبر في العراق من ناحية عدد الودائع.

٦- الائتمان

شكل ائتمان مصرف الرافدين ما نسبته ١٨% من ائتمان المصارف الحكومية و ١٢% من ائتمان القطاع المصرفي في العراق، بينما مثل ائتمان مصرف الرشيد ما نسبته ١٦% من ائتمان المصارف الحكومية و ١١% من ائتمان القطاع المصرفي في العراق ، و بهذا فأن مصرف الرافدين يعد المصرف الاكبر في العراق من ناحية الائتمان.

ويوضح الجدول (١) هذه البيانات

جدول (١) بيانات مصرفي الرافدين والرشيد(مليار دينار)

موجودات	راس مال	عدد الفروع	عدد العاملين	ودائع	ائتمان
٤٧٠٠٠	٢٢٦	١٦٧	٧١٣٨	٤٤١٤	٢١٦٣
٢٠٠٠٠	٥٠	١٤٤	٦٠٦٣	٦٥٣	١٨٦٢
١٢٥٠٠٠	٤٣٠٠	٤١٥	١٧٥٤١	٢٧٥٥٢	١١٥٧٢
١٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠	٩٠٤	٢٦٦٤٠	٥٣٥٨٢	١٧٦٨٢

١.٢.٣ / تحليل الاداء المالي للمصرفين:

١- الائتمان الى الودائع

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على توظيف الودائع في منح الائتمان بمختلف انواعه ويظهر ان هذه النسبة بلغت ٤٩% في مصرف الرافدين و 35% في مصرف الرشيد عام ٢٠٢١ وبذلك حقق مصرف الرافدين متوسطا اعلى من متوسط المصارف الحكومية التي بلغت فيها قيمة هذه النسبة ٤٢% ومن متوسط القطاع المصرفي في العراق (الحكومي والخاص والفروع الاجنبي) الذي بلغ ٣٣% فقط بينما كان متوسط النسبة في مصرف الرشيد اقل من متوسط المصارف الحكومية ومقاربا لمتوسط القطاع المصرفي وهذا مؤشر جيد على قدرة المصارف على تشغيل واستثمار مواردها في ائتمانات محققة للربح اذ تفوق مصرف الرافدين في هذا المؤشر، ولكن سنجد ان تقييم المصرفين سيعد ضعيفا جدا اذا ما تم قارنتهما مع مصرف الرياض السعودي الذي بلغت قيمة هذه النسبة ٩٤% وكذلك مقارنة بمصرف JP اذ بلغت نسبة توظيف الودائع ٨٠% وهنا يظهر ضعف الاداء بالنسبة لمصرف الرافدين والرشيد في قدرته على توظيف الموارد وهذا الضعف يشمل القطاع الحكومي ككل والقطاع المصرفي في العراق بصورة عامة.

٢- الديون المتعثرة الى الائتمان :

لم يتمكن الباحث من التوصل الى ارقام واضحة للديون المتعثرة لمصرفي الرافدين والرشيد بسبب عدم نشر بيانات المصرفين لفترة طويلة ودم التمكن من الحصول على البيانات كما ان منشورات البنك المركزي تشير الى نسب مختلفة في نشرة عام ٢٠٢١ لذلك تم الاعتماد على النتائج الاكثر تفصيلا في نشرة البنك المركزي والتي تشير الى ان هذه النسبة بلغت ٣% في مصرف الرافدين و ١% في مصرف الرشيد وهي مقارنة للمتوسط الحكومي البالغ ٢.٥% واقل من متوسط القطاع البالغ ٥.٥% خصوصا بالنسبة لمصرف الرشيد وهذا امر جيد جدا (على الرغم من الاعتقاد بان هذه الارقام اكبر في الواقع)، وعن المقارنة مع مصرف الرياض يتبين ان اداء المصرفين كان

ضعيفا ايضا وهناك ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة خصوصا في مصرف الرافدين اذ بلغت قيمة هذه النسبة ٠.٧% في مصرف الرياض ونفس الامر ينطبق عند المقارنة مع مصرف جي بي موركان الذي بلغت فيه نسبة الديون المتعثرة ٠.٥% فقط من مجموع الائتمان .

ومما تجدر الاشارة اليه ان مصرفي الرافدين والرشيد يعانيان من مشكلة الديون الموروثة من النظام السابق والتي بلغت ٢٣ مليار دولار في مصرف الرافدين و مليار دولار في مصرف الرشيد ، كما ان هناك خسائر كبيرة نتيجة للسرقات والاعمال الارهابية خصوصا في عام ٢٠١٤ والتي تصل مبالغها الى مئات المليارات والتي لم نتمكن ايضا من الحصول عليها من وثائق رسمية بقدر ما متاحة في تصريحات المسؤولين التنفيذيين وهي بحاجة كبيرة الى معالجات قانونية ومالية محكمة.

٣-كفاية راس المال :

على العموم كانت نسبة كفاية راس المال معتدلة في مصرف الرافدين اذ بلغت ٢٠% ولكنها منخفضة نسبيا في مصرف الرشيد اذ بلغت ١١% فقط وذلك استنادا الى معيار بازل لكفاية راس المال التي تتراوح ما بين ١٢-١٨% ومع ذلك فان هذا المؤشر كان مقاربا لمتوسط المصارف الحكومية ٢٢% واقل بكثير من متوسط القطاع البالغ ٥٢% والامر ينطبق عند الحديث عن كفاية راس المال في مصرف الرياض الذي كان مساويا للمتوسط الحكومي ٢٠% ومصرف جي بي موركان الذي حقق كفاية بلغت ١٣% وهي مطابقة لمعيار بازل وهذا يدل على كفاية راس مال مصرف الرافدين وضعف راس مال مصرف الرشيد الذي يحتاج الى دعم وزيادة كبيرة لتوفير الضمان لاموال المودعين.

٤-المصرفيات (عدا الفوائد)/ الربح

يظهر بان قيمة هذه النسبة كانت متقاربة في المصرفين اذ بلغت ٦٥% ، ٦٦% على التوالي وكانت اعلى بقليل من متوسط المصارف الحكومية والقطاع المصرفي ككل والتي بلغت ٥٤.٧% ، ٥٩.٧% على التوالي ولكن يتبين الارتفاع الكبير للمصاريف

الادارية والتشغيلية عند مقارنتها مع مصرف الرياض الذي حقق ما قيمته ٣٠% ومصرف جي بي موركان الذي بلغت فيه قيمة هذه المصاريف ٢٠% فقط. ان ارتفاع هذه المصاريف يعود الى درجة كبيرة منه الى ارتفاع قيمة الرواتب والاجور في المصرفين بسبب ارتفاع عدد العاملين فيهما فضلا عن ضعف الكفاءة الادارية في ضبط الانفاق التشغيلي لاسباب كثيرة.

٥-العائد على الموجودات

على الرغم من الانخفاض الشديد في متوسط العائد على الموجودات في المصارف الحكومية الذي بلغ ١% فقط وفي القطاع المصرفي العامل في العراق ٠.٧% الا اننا نلاحظ انخفاضاً اكبر في معدل العائد على موجودات مصرف الرافدين ليبلغ ٠.٣% فقط وانخفاضاً اكبر من ذلك في مصرف الرشيد وبمعدل ٠.٢% ويكون الحال اسوأ بالنسبة للمصرفين عند المقارنة مع مصرف الرياض الذي حقق معدل عائد بلغ ١.٥% وجي بي موركان الذي حقق ١.٨% .

وتشير هذه النسب الى الضعف الكبير في كفاءة استثمار الموارد المتاحة وتوظيف الموجودات المصرفية وقد يتحول الامر الى خسارة خصوصاً في مصرف الرشيد وهذا يتطلب اعادة النظر الشاملة بطريقة توظيف الاموال الفائضة وتخفيض التكاليف خصوصاً الادارية والتشغيلية منها للارتقاء ينعذلات العائد في المصرفين. ويوضح الجدول (٢) هذه المؤشرات.

جدول (٢) مؤشرات الاداء المالي لمصرفي الرافدين والرشيد

العائد على الموجودات	مصرفات (عدا الفوائد)/الربح	كفاية راس المال	الديون المتعثرة/ الائتمان	الائتمان / الودائع	
٠.٣%	٦٥%	٢٥%	٣%	٤٩%	رافدين
٠.٢%	٦٦%	١١%	١%	٣٥%	رشيد
١%	٥٤.٧%	٢٠%	٢.٥%	٤٢%	حكومية
٠.٧%	٥٩.٧%	٥٢%	٥.٥%	٣٣%	الكلي
١.٥%	٣٠%	٢٠%	٠.٧%	٩٤%	الرياض
١.٨%	٢٠%	١٣%	٠.٥%	٨٠%	JP MORGAN

٣.٣/ مبررات اعادة الهيكلة:

من خلال تحليل بيانات المصرفين واداءهما المالي يتبين الاتي:

١- ان المصرفين يمتلكان النسبة الاكبر من موجودات وودائع وائتمان وفروع المصارف الحكومية والقطاع المصرفي وهذا الامر قد يشكل نقطة قوة كبيرة للمصرفين الا انه يسبب اختلالا في هيكل القطاع المصرفي واحتكارا للنشاط المالي في البلد خصوصا ما يتعلق بالودائع والاستثمارات الحكومية مما يؤدي الى اختلال هيكل المنافسة الضرورية لتحقيق فاعلية القطاع المصرفي في كل بلد.

٢- على الرغم من امتلاك المصرفين للنسبة الاكبر من الموجودات والودائع والقروض الا ان راس مال المصرفين لا زال قليلا جدا خصوصا في مصرف الرشيد وبحاجة الى زيادة كبيرة لتحقيق الامان للمودعين.

٣- ان المصرفين يمتلكان النسبة الاكبر لعدد العاملين في القطاع المصرفي في العراق سواءا على مستوى المصارف الحكومية او القطاع ككل فهما يوظفان معا ما يقارب نصف عدد العاملين في القطاع المصرفي في العراق وهذا الامر يشكل ضغوطا كبيرة عليهما من ناحية الانضباط الاداري وزيادة التكاليف الادارية المتمثلة بالرواتب والاجور مقارنة بانتاجية العامل الواحد.

٤- على الرغم من ان نسبة توظيف الودائع في المصرفين كانت اكبر من المصارف الحكومية الاخرى ومن القطاع المصرفي في العراق (وذلك لضعف هذا القطاع عموما) الا انها كانت منخفضة جدا عند مقارنتها بمصرف الرياض الحكومي السعودي ومصرف جي بي موركان باعتبارهما من المصارف الناجحة في الشرق الاوسط والعالم .

٥- الارتفاع الكبير لنسبة المصاريف الادارية والتغشيلية في المصرفين مقارنة بالمصارف الحكومية والمصارف في العراق بشكل عام ولكن هذا الامر يتفاقم ويبدو انه يشكل نقطة ضعف اساسية ومبررا قويا لاعادة الهيكلة عند مقارنته مع مصرفي الرياض وجي بي موركان.

٦- ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المصرفين ووجود قروض موروثة هائلة خصوصا في مصرف الرافدين فضلا عن الخسائر الناجمة عن السرقات والحرق الناتجة عن الاعمال الارهابية والتي تحتاج الى معالجة جذرية لانها تشكل احد اهم المشاكل التي يعاني منها المصرفان وسبق ان تعرضا للعقوبات الدولية بسببها وهي من اهم مبررات اعادة الهيكلة في المصرفين.

٧- الانخفاض الكبير في نسب العائد على الموجودات خصوصا عند المقارنة مع مصرفي الرياض وجي بي موركان وهذا الامر من المفترض ان يشكل هاجسا فكريا مستمرا بالنسبة لادارتي المصرف لانه المؤشر الاساسي لنجاحهما خصوصا وانهما يمتلكان كل التسهيلات الضرورية لتحقيق معدلات مرتفعة من العوائد على الموجودات

وعلى المستوى العالمي فإن انخفاض معدلات العائد يعد احد مبررات اعادة الهيكلة الاساسية للمصارف لتجنب الخسارة والافلاس.

٤.٣/ برنامج اعادة الهيكلة المقترح:

ان قرار اعادة الهيكلة ليس بالامر الهين وهو يحتاج الى وقت وجهد طويل واجراءات قانونية وادارية ومالية معقدة وبغض النظر عن القرارات والاجراءات المتخذة من قبل الحكومة العراقية لاعادة هيكلية المصرفين (والتي يبدو انها لم تحقق اهدافها لحد الان) فانه يمكن اقتراح البرنامج الاتي لاعادة الهيكلة في المستويات الاتية:
أ-هدف البرنامج : تحسين اداء المصرفين وتعزيز خدمة الزبون باعتبارة مركز النشاط المصرفي .

ب-المدى الزمني : ٥-١٠ سنوات

ج-المنهج المتبع : اعادة الهندسة (الاصلاح الجذري الشامل)

د-الاجراءات المطلوبة: كما يلي

١-اساس برنامج اعادة الهيكلة هو تحويل المصرفين من الملكية الكاملة للحكومة الى قطاع مختلط (حكومي وخاص) وضمن اطر زمنية محددة كان يكون امتلاك الحكومة ل (٥١%) من المصرفين وامتلاك القطاع الخاص المحلي والاجنبي ل (٤٩%) منهما لمدة (٥-١٠) سنوات بعد تحويلهما الى القطاع المختلط لضمان اشراف الحكومة على عملية اعادة الهيكلة وحماية المودعين في المرحلة الاولى لها ومن ثم تخفيض نسبة الملكية الحكومية الى (٢٥%) من المصرفين على ان يتضمن ذلك طرحا عاما لاسهم المصرفين في سوق العراق للاوراق المالية وزيادة راس مال المصرفين وتحديد القيمة الاسمية والسوقية للاسهم بصورة عادلة واستخدام هذه الاموال لتطوير وتحسين البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة في المصرفين .

٢-يحتاج الامر اعلاه الى تشريع قانوني مناسب يعالج الجوانب القانونية كما يشمل بالمعالجة موضوع العاملين بالمصرفين وضمان حقوقهم من خلال نقلهم الى دوائر اخرى او منحهم حصص ملكية او تقاعد مبكر وغيرها من معالجات .

٣-إعادة تشكيل مجلس الادارة واختيار المدير المفوض استنادا لقانون المصارف العراقي ٩٤ لسنة ٢٠٠٤. وضمان ممارسة عمليات الاشراف والرقابة المناسبة داخليا وخارجيا.

٤-إعادة النظر بعدد الفروع ودمجها بما يتناسب مع تخفيض التكاليف الادارية والتشغيلية واستخدام بنى تحتية مناسبة للمصرفين.

٥-معالجة موضوع الديون الموروثة سواءا اكانت ديون حكومية للنظام السابق قبل ٢٠٠٣ وهنا يجب على الحكومة ان تقوم بتسديدها او خسائر نتيجة العمليات الارهابية وهنا يمكن استخدام الزيادة في راس المال والمتحققة من خلال الطرح العام في اطفاء هذه الخسائر بصورة قانونية وبإشراف البنك المركزي العراقي.

٥-تحديث التقنيات المالية والمصرفية وتدريب العاملين وتوظيف الخبرات الاجنبية خصوصا في المرحلة الاولى لاعادة الهيكلة.

هـ - النتائج المتوقعة لعملية اعادة الهيكلة يمكن ان تتلخص بالاتي:

١- مصارف اكثر رشاقة ومرونة توظف الخبرات وتستخدم التقنيات المصرفية الحديثة.

٢- تخفيض المصاريف الادارية والتشغيلية الى حد كبير.

٣- تخفيض الديون المتعثرة وانهاء مشكلة الديون الموروثة والخسائر الناتجة عن العمليات الارهابية.

٤- تحسين عمليات توظيف موارد المصرف في الائتمان اوالمحافظ المالية المحلية والدولية

٥- المساهمة بصورة اكبر في عمليات الاستثمار والتمويل الدولي .

٦- زيادة معدلات العائد على الاستثمار.

٧- زيادة وتحسين فرص المنافسة مع القطاع الخاص بما ينعكس على تطوير القطاع المصرفي والمالي في العراق.

٨- تحسين ممارسات الادارة والشفافية والافصاح المالي والفصل بين الادارة التنفيذية والرقابة والاشراف.

٩- تطوير الموارد البشرية وتحسين خدمة الزبون باعتبارها اساس النشاط المصرفي

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤/الاستنتاجات:

١-تشكل موجودات المصرفين النسبة الاكبر من موجودات القطاع المصرفي الحكومي والقطاع المصرفي في العراق .

٢-تشكل الودائع والائتمان في المصرفين النسبة الاكبر من ودائع وائتمان المصارف الحكومية والقطاع المصرفي في العراق.

٣-انخفاض حجم راس مال المصرفين وخصوصا الرشيد يؤدي الى زيادة مستويات المخاطره في المصرفين واحتمال مواجهتهما للعسر المالي.

٤-الزيادة الكبيرة في الصماريف الادارية والتشغيلية بسبب العدد الكبير من العاملين في المصرفين والذي لا يتناسب مع حجم نشاطهما المصرفي .

٥-زيادة نسبة القروض المتعثرة ومشكلة الديون الموروثة والخسائر الناتجة عن العمليات الارهابية والحربية والتي تحتاج الى معالجات جذرية.

٦-انخفاض نسب توظيف الودائع مما يعني وجود سيولة فائضة يجب توجيهها نحو الاستثمارات المدرة للدخل.

٧-انخفاض نسب العائد على الموجودات بشكل واضح مما يعني انخفاض مستويات الكفاءة والفاعلية في المصرفين.

٢.٤ / التوصيات:

- ١- ضرورة تبني برنامج شامل للتغيير الجذري وإعادة هيكلة المصرفين وفقاً للقانون.
- ٢- ضرورة معالجة مشكلة الديون الموروثة والخسائر الناتجة عن العمليات الإرهابية والحربية بشكل قانوني وجذري .
- ٣- تخفيض المصاريف الإدارية وفقاً لبرنامج علمي مدروس وريطها بالعمليات الانتاجية الخدمية.
- ٤- تطوير البنى التحتية للمصرفين من الناحية المادية والبشرية وتعزيز صورة المصرفين لدى الزبائن.
- ٥- تحسين التقنيات المالية والمصرفية المستخدمة في تقديم الخدمات للزبائن وتفعيل الخدمات الالكترونية وبطاقات الائتمان والدفع الالكتروني.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

أ- التقارير الرسمية

- ١- البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية ٢٠٢١.
 - ٢- بنك الرياض،دائرة الاحصاء،التقرير المالي السنوي ٢٠٢١.
- ب- البحوث
- ١- كريم علي محمود ، الاصلاح المصرفي ودوره في تحسين الاداء ، المجلة العربية للدراسات المالية ،جمهورية مصر العربية ، المجلة ٥، العدد ٢٢، ٢٠١٩.

ثانياً: المصادر الاجنبية

- 1- candy, B and C, werson (2021): “The credit crunch”.
Brookings Papers on Economic Activity 2:1991.
- 2- Caomiris, C (2018): “Deposit insurance: lessons from the record”. Economic Perspectives, Federal Reserve Bank of Chicago. Vol. XIII, No. 3.

- 3- Hellwig, M. [2020], Banking, Financial Intermediation and Corporate Finance, in European Financial Integration, A. Giovanni and C. Mayer, eds., Cambridge University Press.
- 4- Hoshi, T., A. Kashyap [2017], The role between Public and Private Debt: An analysis of post-deregulation corporate Financing in Japan.
- 5- JP,Morgan Chase & co, annual report,2021.
- 6- June. gosh, G, batheut (2020): Building Sound Finance in Emerging Market Economies. IMF, Washington DC.
- 7- Kashyap, A., R. Rajan, [2018]. Banks as liquidity providers: An explanation for the Coexistence of Lending and Deposit-Taking. Working paper. University of Chicago.
- 8- Mester, L.J. [2020], Traditional and Nontraditional Banking: An Information-Theoretic Approach, Journal of Banking and Finance.
- 9- Rose, M, M Long and M Dafter (2021):“Restructuring Banks and Enterprises: Recent Lessons from Transition Countries”. World Bank Discussion Paper, 279.
- 10- Pear, G (2020):“Banking on crises: expensive lessons from recent financial crises”. Paper presented to conference on “Building banking systems in Sub-Saharan Africa”, Graduate Institute of International Studies, Geneva 26–28 October 1998.World Bank

مرونة النظام المالي

تحليل مرونة النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

The Financial System Resilience: Analysis of the Algerian Banking system Resilience over the period (2009-2018)

أ.د. ياسين العايب

د. سليمة قطاوي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الحاج لخضر، باتنة ٠١ - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة ٠٢ - الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تزايد استخدام مصطلح "مرونة النظام المالي" ضمن قمم مجموعة العشرين وتقارير المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية، مع تزايد الاهتمام بتعزيز الاستقرار المالي فيما بعد الأزمة المالية العالمية لـ ٢٠٠٨، فكتيرا ما يُفهم على أنه مصطلح مقترن بالاستقرار المالي، ولكنه مفهوم حديث له إطاره المفاهيمي والتقييمي الخاص به، بغض النظر عن علاقته بالاستقرار المالي.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء وتقديم "مرونة النظام المالي" كمفهوم، بالتطرق لأصله وماهيته والعوامل المؤثرة فيه ومؤشرات قياسه؛ إلى جانب تحليل واقع مرونة النظام البنكي ومنه المالي الجزائري بإعتباره نظام مرن ومستقر حتى في ظل تعرضه لصدمة تراجع أسعار البترول منذ ٢٠١٤؛ وذلك بإعتماد (٥) مؤشرات تتعلق بالتنوع، الحجم، تركيبة الأصول، تركيبة الخصوم، والرافعة المالية،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ١٦٩ - ٢١٨

خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨). توصلت النتائج إلى أنه رغم التقلبات الطفيفة فيما بعد ٢٠١٣/٢٠١٤ كاستجابة للنظام ومواجهته للصدمة، تم إمتصاصها بفضل هوامش الأمان المالي التنظيمية، ثم التكيف مع إستمرارها من خلال خصائص النظام المتأصلة فيه، ثم إستيعابها في ظل التنوع الاقتصادي المنتهج ومنه التعافي في ٢٠١٧/٢٠١٨؛ فرغم التركيز البنكي العالي وضعف التنوع والمنافسة، والإرتفاع المستمر للقروض المتعثرة ضمن القروض الممنوحة للإقتصاد، أثرت جميع المؤشرات إيجابا في مرونة النظام البنكي الجزائري، ومثلت هيمنة بنوكه العمومية عاملا مهما في الحفاظ على مرونته، في ظل كبر حجم النظام البنكي وإنخفاض حجم خصومه غير الأساسية.

الكلمات المفتاحية: مرونة النظام المالي، الاستقرار المالي، مؤشرات مرونة النظام البنكي الجزائري، صدمة البترول.

Abstract

The « Financial system Resilience » has been increasingly used as a term in many G20 Summits and international organizations and central Banks' reports, in line with the increased interest in enhancing Financial Stability in the post-2008 Global Financial Crisis, Where it is often understood as a Financial Stability associated term. However, it is a new independent concept with a conceptual and assessment Framework, regardless of its relationship to Financial Stability.

This study aims to shed light on « Financial system Resilience » as a concept, by addressing its origin, definition, affecting factors, and indicators; in addition to analyzing the reality of the Algerian banking and financial system Resilience, as it has been considered as a Resilient and Stable system even in light of the decline in oil prices since 2014. Accordingly, the study has relied on (5) indicators represented by: the diversity, the Assets'and Liabilities' Composition, the leverage, and the Banking system size throughout

(2009-2018). The Study results concluded that despite slight fluctuations after 2013/2014 which represent a system response to the oil price shock, through its absorption depending on regulatory financial safety net; then adaptation to its continuity through the system's inherent characteristics, and absorption due to the economic diversification, and Recovery in 2017/2018 thereafter. where despite the high banking concentration, the lack of diversification and competition, also the continuous rise of non-performing loans within the loans granted to the economy; All of the (5) indicators positively affected the Algerian banking system's Resilience, mainly due to its public banks' dominance, which represents an important factor in maintaining Resilience, in light of the large banking system size, and its low non-core liabilities.

KeyWords: Financial System Resilience, Financial Stability, Algerian Banking System Resilience Indicators, Oil price shock.

المقدمة

عرفت الساحة المالية الدولية، إهتماما كبيرا بمفهوم الاستقرار المالي منذ الأربع عقود الماضية، لكن في المقابل ليس هناك إهتمام بـ "مرونة النظام المالي" ! فبعد ما فرضته العولمة المالية والتطورات التي مست النظم المالية مؤدية إلى زيادة كفاءتها وتطورها من جهة، وكذا تعقيدها وتشابكها من جهة أخرى، مؤثرة بذلك على حالة إستقرارها؛ برز الاهتمام بالإستقرار المالي تزامنا مع الإعتراف به رسميا من قبل بنك إنجلترا في عام ١٩٩٤، كمفهوم حديث آنذاك يتعدى إرتباطه بالإستقرار النقدي بما في ذلك إستقرار الأسعار وكفاءة النظم المالية إلى ما هو أشمل كمفهوم تتعدد جوانبه في النظام المالي؛ وبرز أكثر إثر الأزمات المالية التي شهدتها العالم في أواخر التسعينات، والتي أدت بدورها إلى توجيه الأبحاث والسياسات للتعلم في فهم ومناقشة هذا المفهوم، بتكاتف وتكامل جهود الأكاديميين وأصحاب المصلحة من بنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية وغيرها لإثراء تحليله وتعزيز إستقرار النظم المالية تبعا لذلك والنظام المالي الدولي ككل؛

لكن رغم تطور تحليله بما في ذلك التحول من التحليل الإحترازي الجزئي إلى التحليل الإحترازي الكلي، أثبتت الأزمة المالية العالمية لـ ٢٠٠٨ عدم فهم طبيعة الاستقرار المالي وأدت إلى مناقشته مجددا كمفهوم يتطور ويتطلب العديد من الإصلاحات، تمت مناقشتها على مستوى دولي من قبل المجموعات والمؤسسات المالية الدولية في أعقاب الأزمة كمجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي (IMF) وبنك التسويات الدولي (BIS) وغيرهم من صناع القرار، وتم العمل على تنفيذها فيما بعد في إطار مساعي الحفاظ على الاستقرار المالي وتعزيزه لمواجهة التحديات المستقبلية التي تفرضها التغيرات أيا كان نوعها؛ فالتحديات الحالية كأزمة كوفيد-١٩، والنزاع الروسي-الأوكراني، والتغير المناخي وغيرها هي في حقيقة الأمر تحديات تعكس الواقع وتمثل تهديدا للاستقرار المالي وبالتالي تتطلب نظم مالية أكثر مرونة ! ولما لا محاولة تعزيز مرونة النظام المالي في إطار مساعي تعزيز الاستقرار المالي؛ وذلك من منظور أكثر واقعية ومنطقية مع حالة عدم اليقين التي تميز النظام المالي في ظل التغيرات المستمرة، أي الاهتمام بالمرونة كمفهوم حديث في النظام المالي ومحاولة تسليط الضوء عليه وإثراء تحليله بغرض وضع أسس بناء إطار مفاهيمي ونظري خاص به، بغض النظر عن طبيعة علاقته بالاستقرار المالي.

الجزائر واحدة من الدول التي لم تتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية لـ ٢٠٠٨، بسبب طبيعة نظامها المالي كمحدودية اندماجه في الأسواق المالية الدولية، ولكنها ليست في معزل عن التغيرات العالمية التي تؤثر على إقتصادها الريعي، حيث تمثل فيه التغيرات في أسعار البترول واحدة من أهم محددات الإستقرار المالي؛ وهو الأمر الذي يتطلب مرونة نظامها المالي، تحليل واقعها ومحاولة تعزيزها، مواكبة لما تفرضه الأحداث المحلية والدولية.

بناء على هذا الأساس تضمنت الدراسة مقدمة متبوعة بأربع مباحث، تضمن المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة؛ والمبحث الثاني الإطار النظري للبحث من

خلال تجميع بعض أهم المفاهيم وإستخدامات مصطلح "المرونة" لتكوين أسس الإطار المفاهيمي لمرونة النظام المالي؛ ثم المبحث الثالث الإطار العملي (التطبيقي) من خلال التعرف على الإطار التقييمي لمرونة النظام المالي، والإعتماد عليه في تقييم وتحليل واقع مرونة النظام البنكي الجزائري؛ ثم خُتمت الدراسة بمبحث النتائج والتوصيات.

١_ منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١ - مشكلة الدراسة

يتضح من خلال البحث عن "مرونة النظام المالي" كمفهوم في الأوساط البحثية والأكاديمية، أنه ما من إطار مفاهيمي له مجمع عليه أو معترف به من جهات رسمية، سوى بعض الإجتهادات والمساهمات الفكرية الجد نادرة من قبل الباحثين والمؤسسات الفكرية المستقلة؛ أو إستخدام "مرونة النظام المالي" في حد ذاتها كمصطلح في العديد من الخطابات والتقارير والإجتماعات المالية الدولية لما بعد أزمة ٢٠٠٨، التي ناقشت إشكالية تعزيز الاستقرار المالي.

لعل من بين الإجتهادات البحثية السابقة للإهتمام بهذا المفهوم، نجد دراسة (Guettafi & Laib, 2016)، التي جمعت ما بين مرونة وإستقرار النظام المالي الجزائري ضمن مقاربة واحدة، معتبرة أن النظام المالي الجزائري وبصفته الغير متطورة يتميز بمرونة جيدة؛! وهو الأمر الذي قد يطرح في حد ذاته إشكالية، لتسليط الضوء وفهم هذا المفهوم الحديث عامة والعوامل المؤثرة فيه، بما في ذلك التركيز على فهم طبيعة مرونة النظام المالي الجزائري تحديدا. وعليه تتبلور إشكالية الدراسة وتصاغ في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مرونة النظام المالي، وما هو واقع وأهم ملامح مرونة النظام البنكي الجزائري وطبيعة العوامل المؤثرة فيها؟

١.٢ - فرضية الدراسة

لمعالجة الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة، بُنيت فرضية الدراسة على شقين، كالآتي:

✓ تتعلق مرونة النظام المالي بمدى قدرته من خلال خصائصه على مواجهة وإمتصاص

الصدمات للحفاظ على الاستقرار المالي؛

تتعلق مرونة النظام المالي الجزائري بمرونة النظام البنكي نظرا لأهميته النظامية ضمنه، لكن من بين أهم خصائصه هو قلة التنوع البنكي والمنافسة وهو ما قد يؤثر سلبا على مرونته.

١. ٣- أهمية الدراسة

مما سبق قد يتضح أن أهمية هذه الدراسة تتبع مما يلي:

✓ غياب إطار نظري ومفاهيمي لمرونة النظام المالي، وبالتالي من أهمية بناء إطار تحليلي

خاص بها إنطلاقا من وضع وتوضيح أسسها المفاهيمية والتقييمية الحالية؛

✓ ومن أهمية تحليل مرونة النظم المالية وإثراء التحليل- النظام البنكي الجزائري وفقا لهذه

الدراسة؛ وإستخلاص العوامل المؤثرة في مرونته الجيدة حتى بعد تعرضه لصدمات تراجع أسعار البترول منذ ٢٠١٤. وهو الأمر الذي يساهم في إثراء وبناء الإطار التحليلي للمرونة عامة؛

✓ أهمية مفهوم "المرونة" في حد ذاته في عدة مجالات وميادين أخرى، كعلم النفس والعلوم

البيئية وغيرها، مقارنة بالمجال المالي الذي لايعكس سوى بعض الإجهادات النادرة؛ وبالتالي أهمية وضروة الاهتمام به من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة، وذلك مقابل وإلى جانب الإهتمام بالإستقرار المالي في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية.

١. ٤- أهداف الدراسة

- تسليط الضوء وتقديم "مرونة النظام المالي" كمفهوم حديث وواسع؛ تحليل استخداماته

كمصطلح والمراد منها؛ تحديد العوامل المؤثرة فيه، ومؤشرات قياسه وتقييمه؛

- تحليل مرونة النظام المالي الجزائري من خلال تحليل مرونة النظام البنكي ضمنه نظرا

لأهميته النظامية، وذلك طوال (٢٠٠٩-٢٠١٨) بالتركيز على الفترة التي تعرض فيها لصددمات التراجع المستمر في أسعار البترول منذ ٢٠١٤؛ بغرض إستخلاص الخصائص والعوامل المؤثرة فيها إيجابا أو سلبا، ومنه تحديد نقاط قوة وضعف تلك العوامل للحفاظ على مرونته ومنه الحفاظ وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؛

١. ٥- الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الاستقرار المالي وتطورت مع تطوره كمفهوم، لكن في مقابل ذلك لم يحظى موضوع مرونة النظام المالي بالإهتمام اللازم بعد، عدا استخدامه كمصطلح ضمن مناقشات إصلاحات ما بعد أزمة ٢٠٠٨، أو بعض المساهمات البحثية التي حاولت تحليله كمفهوم ووضع أساسياته؛ أو غيرها من الدراسات التي جمعت بين مرونة النظام المالي وإستقراره في مقاربة واحدة، مستوحاة من علم البيئة الذي يعد أول مجال تم فيه الجمع بين المرونة والإستقرار، من خلال دراسة (Holling, 1973)؛ كما أن هناك إجماعا من أغلب الأدبيات على أن الصياغة الأولى للمرونة كمفهوم كانت أيضا في المجال البيئي من خلال أبحاث C. S. Holling الذي قام بتطويره كمفهوم للمرونة البيئية فيما بعد، رغم بعض الآراء المعارضة التي تعتبر أن استخدام المصطلح في عمل علمي يعود للمهندس البريطاني T.Tredgold في ١٨١٨. وعليه إنطلاقا من المرونة في النظام البيئي، إلى جانب الإلمام بالدراسات السابقة للتطرق

لمفهوم المرونة في النظام المالي، يمكن تجميع الدراسات السابقة، من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم ١
الدراسات السابقة

الدراسة	عنوان الدراسة	لمحة عامة	هدف الدراسة	نتائجها
(Holling, 1973) (Holling, 1973)	Resilience and Stability of Ecological Systems. مرونة وإستقرار الأنظمة البيئية	ورقة بحثية للمنظر وعالم البيئة الكندي Holling، أول مستخدم مصطلح المرونة في المجال البيئي وأحد مطوري مفهوم المرونة البيئية. إهتمت دراسته بسلوك الأنظمة البيئية بالتركيز على خصائصها، ودراسة إستمرارية النظم بدلا من الاهتمام ببقائها أو إنقراضها؛ مع التأكيد على أهمية التحليل الكمي لسلوك الأنظمة	هدفت إلى الإستطلاع والبحث في النظرية البيئية وسلوك النظم الطبيعي المتعلق بالإستقرار والتوازن لمعرفة ما إذا كانت وجهات النظر المختلفة حول سلوك النظام يمكن أن تؤدي إلى إستنباط رؤى حديثة ومختلفة؛ على أن تكون مفيدة لكل من النظرية والتجريب.	من أهم ما توصلت إليه هو أن سلوك النظام البيئي يمكن أن يظهر من خلال خاصيتين مختلفتين للنظام هما المرونة والإستقرار، وقدم تعريفا لكل منهما.

(NEF, 2015) Financial Sytem Resilience Index. Building a Strong Financial System. مؤشر مرونة النظام المالي. بناء نظام مالي قوي	تقرير صادر عن المؤسسة الفكرية (Think Tank): New Economics Foundation يمثل دراسة أصيلة ورائدة في التطرق لمرونة النظام المالي بعدما أكدته أزمة ٢٠٠٨ من نقاط الضعف في النظام المالي العالمي بما في ذلك النظم المالية للدول المتقدمة. إهتم التقرير بتحليل مرونة النظام المالي كمفهوم واسع يتعدى إستخدامه كمصطلح من قبل صناع القرارات في صيغ لم يكن المقصود منها واضحا، وإن كانت في أغلبها تشير إلى مرونة النظام البنكي بجعل فرادى البنوك تحتفظ بمزيد من رأس المال.	هدفت إلى بناء مؤشر مرونة النظام المالي ومناقشة العوامل الأساسية المؤثرة في مرونة النظم المالية، وحددت في سبعة عوامل قابلة للقياس؛ كما هدفت إلى تقييم ومقارنة النظم المالية لدول مجموعة السبع (G7) عبر الزمن طوال الفترة (٢٠١٢-٢٠٠٠) أي مرونة النظم قبل أزمة ٢٠٠٨، خلالها، وبعدها، من خلال المؤشر المركب الذي تم بناؤه.	توصلت إلى أن مرونة المملكة المتحدة قد إنخفضت بشكل كبير في العقد الأول من القرن (٢١) إلى مستويات ضعيفة وأقل بكثير من الدول الأخرى، مع تسجيل بعض التحسن منذ ٢٠٠٨ إثر الإصلاحات، ومع ذلك إعتبرت مرونتها الأسوأ مقارنة بمرونة النظم المالية الأخرى في (G7) مما أدى إلى إستخلاص أنه من دون تغييرات هيكلية كبيرة سيبقى النظام المالي للمملكة المتحدة معرضا لخطر أزمة مستقبلية.
(Guettafi & Laib, 2016) Resilience and Stability of Algeria's Financial	ورقة بحثية تضمنت محاولة لوضع أسس فكرة جديدة	هدفت الدراسة إلى تقييم الاستقرار المالي من خلال	توصلت إلى أن كل من مؤشرات السلامة المالية

System towards- Resilience Versus Stability Approach مرونة وإستقرار النظام المالي الجزائري نحو- مقاربة المرونة مقابل الإستقرار	تجمع بين المرونة والإستقرار في النظام المالي في مقاربة واحدة، كدراسة مستوحاة من مقاربة Holling في النظام البيئي، وقد مثلت أول دراسة (تطبيقية/تجريبية) تجمع بين المرونة والإستقرار في النظام المالي وتختبره إحصائيا. حيث إهتمت بتحليل الاستقرار المالي في الجزائر (من خلال النظام البنكي الذي يمثل المكون ذو الأهمية النظامية فيه) ولكن من منظور كل من مرونته وإستقراره؛ وفي ظل غياب نظريات حول مرونة النظام المالي وإستقراره، تم إختبار وتحليل طبيعة العلاقة، والتأثير، والتفاعل بينهما من خلال هدف الدراسة، وإستنادا	بناء مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات رئيسية تمثلت في: مؤشرات السلامة المالية، مؤشرات المرونة المالية، ومؤشرات إستقرار ومرونة الاقتصاد الكلي؛ إنطلاقا من كون أن المؤشرات المختارة تعكس محددات الاستقرار المالي ممثلة في السلامة المالية، البعد النظامي تعكسه المرونة بخصائص النظام المالي، والشروط الاقتصادية الكلية؛ وذلك بغرض تحليل الاستقرار المالي للفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٤) من خلال تطور المؤشرات المكونة له، وإختبار العلاقة والتأثير والتفاعل بينهم، مع التركيز على المكون الأكثر تأثيرا على حالة الاستقرار المالي؛ ومنه وضع أسس وتطوير	ومؤشرات مرونة النظام المالي من شأنها أن تؤثر إيجابيا وتعكس حالة الاستقرار المالي، على عكس مؤشرات إستقرار ومرونة الاقتصاد الكلي التي أثرت عكسيا على النظام المالي الجزائري مهددة إستقراره (عدم إستقرار)، كما عكست المرونة المالية حالة الاستقرار المالي بشكل أفضل كونها تعكس خصائص النظام المالي، عكس السلامة المالية التي تخضع في أغلبها للتنظيمات والمعايير الدولية؛ ورغم أن الجزائر تتمتع بمرونة مالية معتبرة وسلامة مالية جيدة، لا بد أن تعزز مرونتها سواءا مرونة الاقتصاد الكلي التي كانت ضعيفة
---	--	---	--

		أساساً على الدراساتتين السابقتين (Holling, 1973 و NEF, 2015).	مقاربة المرونة Vs الاستقرار في النظام المالي.	وهددت الاستقرار المالي، وحتى مرونة نظامها المالي التي قد تساهم في إمتصاص الصدمات الناتجة عن حالة الاقتصاد الكلي في الجزائر.
	Banking system Resilience : an Empirical Appraisal مرونة النظام البنكي: تقييم تجريبي	ورقة بحثية إهتمت بتقييم حالة النظام البنكي من منطلق إطار قائم على المرونة والإستقرار معاً، تماشياً مع تطور نظريات النظم المعقدة وذلك من منظور ديناميكية النظام البنكي ككل وليس البنوك بشكل فردي فقط، وهي أيضاً الفكرة التي مثلت محور الدراستين السابقتين (NEF, 2015) (Guettafi & Laib, 2016) بالتركيز على مرونة النظام المالي كمفهوم واسع من منظور مجمل النظام البنكي وليس	هدفت الدراسة إلى التقييم التجريبي لصحة النظام البنكي من خلال المرونة والإستقرار، وذلك من خلال بناء مؤشر مركب لتحليل مرونة وإستقرار النظام البنكي كهدفين متكاملين، وذلك لكل من دول (G7) ، إسبانيا، والبرتغال خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥). حيث لم يكن الهدف من هذا المؤشر هو التنبؤ حول السلوك المستقبلي للبنوك وإنما تم إستخدامه كتقييم لأبرز النظم البنكية (G7) إلى	توصلت النتائج إلى أن مؤشرات المرونة-الإستقرار المطبقة قد كشفت عن حالات مختلفة تماماً في أعقاب أزمة ٢٠٠٨ بالنسبة لصحة النظم البنكية المختارة، بحيث مثلما كان هناك تحسن في بعض النظم كان فيه تدهور بالنسبة لنظم أخرى، كما سمح تموقع الدول حسب مؤشر المرونة-إستقرار من تحديد كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية كأفضل النظم ضمن العينة المدروسة.

		فردى البنوك أو كفايتها لرأس المال.	جانب الحالتان الأوروبتان اللتان حصلتا على دعم مالي وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك إختلافات ملحوظة.	
(قطافي، ٢٠٢٠)	دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم المرونة	أطروحة دكتوراه، إهتمت بدراسة دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي ودعم المرونة، وإنطلاقاً من كون أن الصندوق مُعنى بالاستقرار المالي وليس من أهدافه لا الأولية ولا المستجدة الاهتمام بالمرونة، وفي ظل غياب إطار نظري يجمع بين المرونة والاستقرار في المجال المالي ومؤكد لوجود العلاقة بين المتغيرين وطبيعتها؛ إهتمت الدراسة بإثبات تلك العلاقة أولاً ودراستها من حيث نوع العلاقة والتاثير والتفاعل بينهما،	هدفت إلى بناء إطار يجمع بين المرونة والاستقرار في النظام المالي ضمن مقاربة واحدة، مع تسليط الضوء، إبراز وإثبات (تجريبياً) أهمية مرونة النظام المالي ودورها في الحفاظ على الاستقرار المالي؛ وذلك إنطلاقاً أولاً من تحليل الاستقرار المالي تحليلاً شاملاً، ومن ثم تقديم المفاهيم الأساسية حول المرونة وأصلها وتطور إستخدامها، وصولاً إلى النظام المالي وإستخداماتها ضمنه، وصولاً إلى بناء الإطار المشار إليه وإسقاطه على النظام المالي	توصلت أهم النتائج إلى تأكيد وإثبات العلاقة ودور مرونة النظام المالي في الحفاظ على الاستقرار المالي حتى في ظل التعرض المستمر لتراجع أسعار البترول التي أدت بدورها إلى إنخفاض مستوى الاستقرار المالي و تراجع السلامة المالية للنظام البنكي الجزائري، لكن مرونته كانت كفيلة بالإمتصاص والتكيف مع الصدمات والحفاظ على الاستقرار المالي لمدى أوسع ولو (أقل إستقراراً). وتوصلت إلى أن دور صندوق النقد الدولي في تحقيق

بالاعتماد على نتائج (Guettafi & Laib, 2016)، وتطويرها ضمن نموذج موسع، حقق نتائج أفضل في ظل توفر البيانات إلى ٢٠١٦. ومن ثم التوجه لتحليل دور صندوق النقد الدولي المعنى بتحقيق الاستقرار المالي ودعم المرونة، بعد تأكيد أهمية مرونة النظام المالي ودورها في الحفاظ على الاستقرار المالي. إرتكزت (قطافي، ٢٠٢٠) بشكل كبير على نتائج (Guettafi & Laib, 2016) ودراسة (Holling, 1973 و NEF, 2015) في وضع وتحقيق أهداف الدراسة.	(النظام البنكي) الجزائري وإختباره بإختبار العلاقة بين متغيراته بالتركيز على التفاعل بينهم لإثبات العلاقة بين المرونة والاستقرار المالي. ومن ثم تحليل دور صندوق النقد الدولي المعنى بالاستقرار المالي منذ سنوات التسعينات أي قبل أزمة ٢٠٠٨، خلالها، وبعدها من خلال تحليل إصلاحاته الواسعة. ومنه إستخلاص دوره المتعلق بدعم المرونة ضمن جهوده المعنية بتحقيق الاستقرار المالي.	الاستقرار المالي هو دور وقائي وعلاجي، يتطور بتطور الجهود وتنفيذ الإصلاحات خاصة لما بعد أزمة ٢٠٠٨؛ ليس معنيا رسميا بالمرونة ولكن يدعمها ضمنا من خلال رقابته المالية، وبعض أدواته الإقراضية ذات البعد الوقائي، إلى جانب إختبارات الإجهاد الإحترازية الكلية التي يعمل على تطويرها لتقييم مرونة النظام المالي.
--	--	---

تنطلق هذه الدراسة من أهم ما توصلت إليه الدراسات السابقة من حيث أهمية مرونة النظام المالي في الحفاظ على إستقراره، وأهمية تحليلها كمفهوم مستقل، إستنادا إلى الأسس المفاهيمية والتقييمية المشار إليها خاصة ضمن تقرير (NEF)؛ ولعل ما يميز الدراسة الحالية هو التركيز على التعريف بمفهوم مرونة النظام المالي في الأوساط البحثية العربية منها؛ وتحليل مفارقة واقع مرونة النظام البنكي الجزائري كنظام غير متطور ولكن مرن، الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على إستقراره حسب الدراسات السابقة. الأمر نفسه الذي يتعارض مع دراسات أخرى من حيث ضعف مرونة بعض النظم المالية الأكثر تقدما في العالم كالمملكة المتحدة؛ وعليه فإن تحليل مرونة النظام البنكي الجزائري ضمن الدراسة الحالية يمثل مساهمة بحثية لإثراء تحليل مرونة النظم المالية عموما.

١. ٦_ منهجية الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة، تم إتباع كل من المنهج الوصفي لعرض أهم تعاريف المرونة ضمن مختلف المجالات التي إهتمت به سابقا وتطورها وصولا إلى النظام المالي والعوامل المؤثرة فيها ومؤشرات تقييمها؛ والمنهج التحليلي لتحليل العوامل المؤثرة على مرونة النظام البنكي الجزائري من خلال تحليل مؤشراتها، التي تم إختيارها إستنادا إلى المؤشرات السبعة المقترحة ضمن (NEF, 2015) وتحديدًا في خمس مؤشرات من بين السبعة، وذلك وفقا لطبيعة النظام المالي الجزائري وتوفر البيانات. سيتم التطرق لكيفية حسابها ومبررات إختيارها بعد التطرق لتركيبه وخصائص النظام البنكي الجزائري، ومن ثم تحليل تطورها وتقييمها على طول الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، بشكل مفصل لاحقا؛ كما تم الدمج بين المنهج الوصفي والتحليلي عند تتبع ووصف أهم إستخدامات مصطلح المرونة ضمن تقارير المؤسسات المالية الدولية وقمم (G20)، تحليلها وإستخلاص المراد منه مثلا.

٢- المبحث الثاني: الإطار النظري

٢. ١- الإطار المفاهيمي لمرونة النظام المالي

تعد "المرونة- The Resilience" مفهوم متعدد المجالات؛ يعد حديثاً في المجال الإقتصادي عموماً وفي المجال المالي على وجه الخصوص، مقارنة بالإهتمام به في علوم ومجالات أخرى كانت سبابة لدراسته وتحليله وحتى تطويره كمفهوم، وذلك منذ العقود الثلاثة الأخيرة للقرن (٢٠) حسب ما تفره الأدبيات؛ أما في المجال الاقتصادي فقد ظهر في العقد الأول من القرن (٢١) ضمن أبحاث L. Briguglio التي قد تمثل أولى إستخدامات المفهوم في الاقتصاد؛ وفي المجال المالي لوحظ إستخدامه كمصطلح في الكثير من الخطابات والإجتماعات المالية الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، لكن مفهومه لا يزال غامضاً وغير معروف في الكثير من الأوساط الأكاديمية. وعليه سيتم توضيح معناه وأصله وماهيته في المجالات أخرى؛ ومن ثم المقصود منه في المجال المالي، بدءاً بتحليل إستخداماته كمصطلح ضمن تلك المنابر والتقارير الدولية، مع الإشارة لبعض تعاريفه المقترحة مؤخراً في أولى مراحل تطوره كمفهوم في النظام المالي.

٢. ٢- أصل ومفهوم المرونة في مختلف المجالات والعلوم

من خلال البحث عن أصل مصطلح "المرونة- Resilience" يمكن ملاحظة التضارب في الآراء حول جذوره وأوائل إستخداماته، فرغم أن أغلب الأدبيات تقر بأن صياغته الأولى كانت في المجال البيئي، هناك من تقر بأن إستخدام المصطلح قد سبق تلك الفترة وظهر تحديداً في القرن (١٩)، قبل إنتشاره في مختلف العلوم في القرن (٢٠).

٢. ٢. ١- معنى وأصل مصطلح المرونة

قبل التطرق لأصل ومفهوم "المرونة- Resilience"، تجدر الإشارة إلى أن معنى مصطلح "المرونة" يُشتق في اللغة العربية من الفعل "مرن" بفتح الراء بمعنى سلس وتكيف مع الظروف؛ أما باللغة الإنجليزية فإن مصطلح "Resilience" يُشتق من الفعل

اللاتيني "Resilire" بمعنى الارتداد والعودة إلى موقف سابق أو التعافي بسرعة؛ وعموما تشير المرونة إلى: "القدرة على الارتداد، والاستعادة، وإعادة البناء بعد حدوث صدمة أو اضطراب أو أزمة" (Reghezza-Zitt & Rufat, 2015:14). أما فيما يتعلق بأصل "المرونة-Resilience" فإنه يمكن ملاحظة التضارب حول ما إذا كانت جذوره وأولى إستخداماته فعلا تعود للمجال البيئي، أين ذهب الكثير إلى نسبها لأبحاث أستاذ وعالم البيئة الكندي C.S Holling في عام (١٩٧٣)، أو أنها قد سبقت تلك الفترة وظهرت منذ القرن (١٩) حسب آراء أخرى تقر بأنه لا يوجد دليل على إستخدام مصطلح المرونة في أي عمل علمي حتى عام (١٨١٨)، حيث كان المهندس البريطاني T.Tredgold أول من إستخدمه في أبحاثه لوصف خاصية عن الخشب وشرح لماذا تكون بعض الأنواع من الخشب قادرة على إستيعاب الأحمال المفاجئة والشديدة دون كسر؛ وبعد ذلك بأربع عقود تقريبا تم إستخدامه مجددا من طرف R.Mallet في عام (١٨٥٦) الذي قام بوضع مقياس "معامل المرونة-The modulus of resilience" كوسيلة لتقييم قدرة المواد على تحمل الظروف القاسية (McAslan, 2010:2). لينتشر إستخدام المصطلح فيما بعد، خلال القرنين (٢٠) و(٢١)، بما في ذلك المجال البنكي والمالي مؤخرا ، رغم إعتباره صيغة غير واضحة، لا إطار مفاهيمي ولا نظري لها معترف به، سوى تزايد تداوله وربما الإهتمام به بمرور الوقت.

٢. ٢. ٢- تعريف وأصل المرونة في مختلف المجالات والعلوم

يختلف تعريف المرونة وقد تختلف كذلك الآراء حول خصائصها أو حتى أصلها بإختلاف مجالها، فنجد (قطافي، ٢٠٢٠: ٢١٤-٢١٦):

• أولا: المرونة في مجال الفيزياء

تقر الأدبيات أن أول إستخدام علمي لمصطلح "المرونة" في مجال الفيزياء المادية كان القرن (٢٠) من قبل G. Charpy (١٩٠١) لقياس المقاومة عند نقطة فشل في مادة ما، رغم أنه قد يكون قد سبقه في ذلك Tredgold وMallet؛ حيث إستُخدم من قبل

Charpy كمفهوم تقني لحساب وقياس درجة مقاومة المواد بواسطة آلة قام بتطويرها، مصممة لتقوم بالإصطدام بالمادة المعنية فتكسرها جزئيا أو كليا، درجة مقاومة المواد تم تسميتها بـ: "المرونة" وعرفت على أنها قدرة العينة أي المادة على إمتصاص الصدمة إلى غاية إنكسارها؛ وهنا تم التميز بين المواد أقل مرونة وأكثر مرونة، وهو أيضا ما ليس بمستبعد عن حالات النظم المالية فمنها الأكثر مرونة والأقل مرونة.

•ثانيا: المرونة في مجال علم النفس

تم استخدام مصطلح "المرونة" في مجال علم النفس منذ بداية سنوات السبعينيات في القرن (٢٠) للدلالة على/وتقييم كيف يتغلب الأفراد على المواقف الصادمة التي يواجهونها، ففي الأعمال المبكرة الأولى مثلا لـ N.Garmezy (١٩٧١) و Rutter (١٩٧٩) تم التركيز على مرونة الأطفال، لكن استخدام المصطلح توسع فيما بعد ليشمل قدرة البالغين على إدارة حالات غير طبيعية كتعرضهم للصدمات جراء مشاركتهم في الحروب والكوارث وحتى الأحداث غير الطبيعية "الروتينية" مثل الحوادث المرورية الكبرى، وقد عرفت المرونة بالنسبة للبالغين على أنها قدرة البالغين على الحفاظ على مستويات مستقرة نسبيا من الصحة النفسية والجسدية والمشاعر الإيجابية، بعد تعرضهم لحدث معزول يُحتمل أن يكون مدمرا للغاية مثل إنتهاء علاقة وثيقة أو التعرض لحالة عنيفة تهدد الحياة (McAslan, 2010: 4)؛ بمعنى هي تلك الحالة التي يتحلى بها الفرد للحفاظ على صحة نفسية وجسدية مستقرة حتى في حال التعرض لأعنف الصدمات؛ وهو ما قد يتم إسقاطه على مرونة وإستقرار النظام المالي حتى في ظل التعرض للصدمات كذلك.

• ثالثا: المرونة في مجال علم البيئة

تتفق العديد من الأدبيات حول أن أول من أدخل مصطلح المرونة في المجال البيئي هو Holling ضمن أبحاثه عام (١٩٧٣) حول "مرونة وإستقرار الأنظمة البيئية"، وقد عرف مرونة النظام البيئي على أنها: "إستمرار للعلاقات داخل النظام، وعلى أنها مقياس لقدرة

النظام البيئي على إستيعاب تغيرات المتغيرات وإستمرار بقائه" (Holling, 1973: 14) معتبرا أن المرونة هي خاصية في النظام، وأن استمرار تلك العلاقات أو احتمال الانقراض هو نتيجة لدرجة المرونة، وللإشارة فإن Holling كان من الداعين إلى إستخدام النظريات ونمذجة النظم، وإلى القدرة على التكيف والمرونة مع البيئة والتطورات؛ وهو ما يمكن أن ينطبق ويطبق على كثير من العلوم والأنظمة، خصوصا النظام المالي.

•رابعاً: المرونة في مجال العلوم الإجتماعية

منذ سنوات الثمانينيات من القرن (٢٠) إستُخدم المصطلح على نطاق أوسع من قبل الباحثين في تخصصات مختلفة من العلوم الإجتماعية كالجغرافيا، علم الإجتماع، العلوم السياسية، العلوم الجيوسياسية، علوم إستراتيجيات المؤسسات، وعلوم تسيير وتنظيم العمل، فالمرونة في الجغرافيا مثلاً تعرف على أنها: "العملية التي يتم بها الحفاظ على مساحة جغرافية أو نظام فضائي" (Holling, 1973: 49) بمعنى تكيف الفضاء وتفاعله وإعادة تشكيله وتركيبه بعد حدوث إضطراب؛ أما بالنسبة للتخصصات الأخرى المتعلقة بعلم الإجتماع، العلوم السياسية، علوم تسيير وتنظيم العمل، فقد إرتبطت بـ "المرونة التنظيمية-organizational resilience" لتحديد قدرة مختلف أشكال المنظمات (مؤسسات وشركات، فرق إستجابة للطوارئ...وغيرها) على التغلب على الأزمات التي تمر بها نتيجة للتعرض لكوارث طبيعية أو صناعية، حوادث عمل، صعوبات مالية، أو حروب وإلى غير ذلك (Boucart, 2015:71)؛ أما في علوم إستراتيجية المؤسسة فتتمحور فكرة المرونة حول " إدماج مرونة المؤسسة وإثبات أهمية "إدارة المخاطر" في العمليات اليومية التي تقوم بها، أي أن المرونة في المؤسسة قد تجمع وتتكامل بين تقييم المخاطر، والإبلاغ عن المعلومات، وعمليات الحوكمة والتخطيط الإستراتيجي لمختلف أنشطة المؤسسة لخلق قدرة على الإنذار المبكر على نطاق المؤسسة ومواجهة المشاكل التي تصادفها (Bahadur & al, 2010:4). ما

يمكن إسقاطه على النظام المالي من خلال هذا التعريف هو مرونة ذلك النظام التي تتأتى من قدرته على إدارة مخاطره.

• خامسا: المرونة في المجال الإقتصادي

يعد استخدام مصطلح المرونة في المجال الاقتصادي حديثا، فحسب مراجعة الأدبيات تعود أولى إستخداماته إلى بداية القرن (٢١) ولا تزال الأبحاث حولها نادرة جدا، بل يمكن حتى نسبها إلى أبحاث L. Briguglio الذي حاول من خلالها وضع مفهوم للمرونة الإقتصادية وأسس لقياسها، والذي يمكن إعتبره من الإقتصاديين الأوائل إن لم يكن السباق في محاولة فرض وإثبات أهمية المرونة في الإقتصاد. فحسب أبحاثه قد تأخذ المرونة الإقتصادية عدة تعاريف في الأدبيات الإقتصادية وقد تتعلق على الأقل بثلاث معاني، سواءا كانت القدرة على: (أ) التعافي بسرعة من الصدمة، (ب) تحمل تأثير الصدمة، (ج) تجنب الصدمة تماما؛ وإقترح تعريفا لها، على أنها: "القدرة على التعافي من/أو التكيف مع التأثيرات السلبية للصدمة الاقتصادية الخارجية" (Briguglio & al, 2006:270).

كما بدأت مؤخرا "المرونة الاقتصادية" تأخذ حيزا من الإهتمام تعكسه الأبحاث المنشورة على مستوى بعض المنظمات الدولية كـ (OECD) التي عرفت المرونة الاقتصادية على أنها: " قدرة الإقتصاد على الحد من مواطن الضعف، ومقاومة الصدمات، والتعافي بسرعة، والتي يمكن تعزيزها من خلال إكتشاف دور السياسات التي تخفف من مخاطر وعواقب الأزمات الحادة" (Caldera-Sanchez & al, 2016:6) ، كما عُرِفت ضمن تقرير الملاحظات المقدم من طرف (BIS) إلى (G20) حول "المرونة الاقتصادية: المنظور المالي" على أنها سياسة طبيعية طموحة، يتمثل أحد جوانبها في قدرة الإقتصاد على استيعاب الصدمات المعاكسة والتعافي منها بسرعة، بما في ذلك تأثيرها على الناتج والعمالة، وأن هذا الجانب من المرونة هو بمثابة شرط مسبق للحفاظ على إمكانات النمو على المدى الطويل للإقتصاد؛ وأن المرونة الاقتصادية تتطلب أكثر من القدرة على

تحمل الصدمات كونها تتطوي على جانب ثاني يرتبط بالاختلالات المالية، أي تقييد تراكم الاختلالات ونقاط الضعف (Trashey & Zampolli, 2016:1). وعليه يمكن القول أنه أيا كان أصل المصطلح تبعا لإختلاف مجالات إستخدامه فإنه لا يفقد معناه المتعلق بالتعافي والعودة إلى موقف سابق بعد إضطراب أو أزمة، أو إمتصاص ذلك الإضطراب وتحمله أو التكيف معه للحفاظ على حالة مسقرة أو طبيعية؛ ويكون بذلك مفهوم المرونة قادرا على توفير إطار جديد يساهم في مواجهة العديد من أوجه عدم اليقين وتحديات النظم والعالم، خاصة الأنظمة المالية.

٢. ٢. ٣- مفهوم المرونة في النظام المالي

يُمكن فهم مرونة النظام المالي عموما، إستنادا إلى ماسبق، على أنها قدرة النظام المالي على

إمتصاص الصدمات؛ و/أو التكيف مع الظروف من تطورات وتغيرات أو إضطرابات تهدد حالة توازنه وإستقراره؛ و/أو إستيعابها ومنه التعافي والعودة إلى الحالة الطبيعية. لكن في ظل إجماع رسمي، سيكون من المحبذ البحث وتحليل بؤادر تطورها كمصطلح ومن ثم كمفهوم.

٢. ٢. ٣. ١- "مرونة النظام المالي" ضمن قمم (G20) وتقارير المؤسسات المالية الدولية

مثلما سبقت الإشارة تم تداول "مرونة النظام المالي" في العديد من إجتماعات (G20) وتقارير

المؤسسات المالية الدولية المعنية بمناقشة أوضاع النظم المالية وإصلاحات تعزيز الإستقرار المالي في أعقاب أزمة ٢٠٠٨، وإختلف المقصود منه في البعض منها عن غيرها، كما تطور مع تطور العمل على تلك الإصلاحات فيما بعد الأزمة. الجدول الموالي يوضح بعض إستخداماته كمصطلح.

جدول رقم (٢)

تداول مصطلح "مرونة النظام المالي" ضمن إطار عمل المؤسسات المالية الدولية و(G20)

منابر وتاريخ إستخدام مصطلح "مرونة النظام المالي"	سياق ما جاء ضمنها حول "مرونة النظام المالي"	المقصود منه
بيان قمة (G20) بـ Saint- Petersbourg المنعقدة يومي ٥- ٦ سبتمبر ٢٠١٣	"...لقد حددنا مجموعة واسعة من الإصلاحات المالية لمعالجة أوجه القصور الرئيسية التي أدت إلى الأزمة ونحن بصدد تنفيذها، حيث أننا نعمل على زيادة مرونة المؤسسات المالية، على تحقيق وإحراز تقدم كبير من أجل القضاء على مشكل المؤسسات-كبيرة جدا على أن تقش-، على زيادة شفافية الأسواق ونزاهتها، على سد الفجوات التنظيمية والتعامل مع المخاطر الناجمة عن النظام البنكي الظل . نحن نعمل من أجل حسن سير الأسواق المالية من خلال جعل أسواق المشتقات أكثر أمانا من خلال تعزيز البنية التحتية للأسواق وإصلاح وكالات التصنيف الائتماني..." جاء أيضا ضمن خطة عمل Saint-Petersbourg إقتراحات من بعض الأعضاء لإجراء إصلاحات إضافية لزيادة مرونة النظم المالية الوطنية والحد من مخاطر حدوث أزمات مالية مستقبلية حيث بادرت المملكة المتحدة مثلا بمباشرة بعض الإصلاحات الوطنية لإنشاء قطاع بنكي أكثر مرونة.	من خلال هذا السياق وسياق البيان بشكل عام، تم إعتبار مرونة المؤسسات المالية كواحدة من الإصلاحات المالية الأساسية المقررة بعد ٢٠٠٨، وكهدف يتطلب تنفيذ العديد من السياسات التي تمت مناقشتها خلال قممها للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) والتي من شأنها أن تساعد في دعم النمو والحفاظ على الإستقرار المالي مع بناء نظام مالي دولي أكثر مرونة. ومع ذلك فإن المراد بمرونة النظام المالي لم يكن واضحا بعد !
المذكرة السياسية لـ (G20) بـ Australia في سبتمبر ٢٠١٤	جاء فيها أن (G20) قد كلفت مجلس الاستقرار المالي - Financial Stability Board (FSB) لوضع وتنسيق الإصلاحات التنظيمية المالية لضمان نظام مالي دولي أكثر أمان وأكثر مرونة وذلك ضمن مجالات الإصلاح الأساسية الأربعة المعنية بـ: "بناء مؤسسات مالية مرنة من خلال تنفيذ الأجزاء المتبقية من معايير بازل III، الحد من المخاطر والآثار المرتتبة عن المؤسسات ذات الأهمية النظامية المهددة بالفشل، معالجة المخاطر المتعلقة بالنظام البنكي الظل من خلال تحسين الشفافية والتنظيم، وجعل أسواق المشتقات أكثر أمانا من خلال تحسين الشفافية والإبلاغ..."	وعليه يتضح من خلال السياق أن تحقيق هدف مرونة المؤسسات المالية يتطلب تنفيذ إصلاحات ومقررات بازل III، وأن تحقيق نظام مالي مرن يتطلب إضافة إلى تنفيذ بازل III، العمل على الإصلاحات الثلاثة المكمل له؛

من خلال سياق البيان إتضح أن ما تم إقراره في القمم السابقة من إصلاحات أساسية لتعزيز المرونة، بدأ العمل على تنفيذها سواء بتطبيق معايير بازل III أو وضع معيار (TLAC) المطبق على البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، مع مواصلة جهود الإصلاحات الأخرى؛	جاء فيها "من أجل تحسين مرونة النظام المالي الدولي تم وضع جوانب أساسية جديدة لبرنامج الإصلاح المالي حيث تم وضع صيغها النهائية خاصة فيما يتعلق بالمعيار الدولي المتعلق بالقدرة على إستيعاب خسائر البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية، المعروف بمؤشر القدرة على إستيعاب إجمالي الخسائر - Total Losses Absorbing Capacity (TLAC) وهو ما يمثل خطوة أساسية لوضع حد للمخاطر المتعلقة بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية" مع متابعة معالجة المخاطر في باقي النظام المالي على غرار النظام البنكي من خلال تعزيز الرقابة والتنظيمات المتعلقة بالنظام البنكي ظل وكذا تطوير الجهود لإصلاح أسواق المشتقات..."	بيان قمة G20) - Antalia المنعقدة يومي ١٦-١٥ نوفمبر ٢٠١٥
يتضح من سياق الوثيقة أن إصلاحات بازل III تهدف لتحسين مرونة النظام البنكي من خلال تحسين قدرته على إمتصاص وإستيعاب الصدمات المتراكمة أيأ كانت مسبباتها، مع التقليل من إنتشار الخطر أو إنتقاله للقطاع الحقيقي. فمرونته مرتبطة بعدم تأثر الاقتصاد الحقيقي سلبا	تم خلالها وصف إصلاحات بازل III وأن هدفها هو تحسين قدرة النظام البنكي على إمتصاص وإستيعاب الصدمات المتتالية الناجمة عن الضغوطات المالية والإقتصادية أيأ كانت مسبباتها، مع التقليل من إنتشار الخطر وإنتقاله إلى القطاع الحقيقي.	وثيقة لبنك التسويات الدولية نُشرت في ديسمبر ٢٠١٠ بعنوان: "بازل III إطار تنظيمي عالمي لتعزيز مرونة البنوك والنظم البنكية"
يوضح التقرير أن مرونة النظم البنكية تركز على رفع مستوى ونوعية رأس المال بما في ذلك متطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية مما يزيد من قدرتها على إستيعاب الصدمات.	يؤكد التقرير على أن تعزيز مرونة النظم البنكية تعتمد على تنفيذ إطار بازل III في المواعيد المحددة وبطريقة متسقة على المستوى الدولي، كون أنه رفع من متطلبات إستيعاب الخسائر وعلى نوعية رأس المال، إلى جانب متطلبات رأس المال الإضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية، ورأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، إضافة إلى معايير نسب السيولة (LCR) و(NSFR)	التقرير السنوي (٨٣) لبنك التسويات الدولية الصادر في جوان ٢٠١٣
يتضح من خلال هذا السياق أن أهم المؤسسات المالية الدولية المعنية بالإستقرار المالي قد إعتبرت مرونة النظام المالي كهدف وسيط للسياسة الإحترازية	جاء فيه أن "السياسة الإحترازية الكلية تسعى لتحقيق الأهداف الوسيطة المتداخلة التالية: ١. زيادة مرونة النظام المالي للصدمات المشتركة من خلال بناء هوامش أمان مالي تساعد في الحفاظ على قدرة النظام المالي على توفير الإئتمان للإقتصاد والعمل بفعالية، حتى في ظل الظروف المعاكسة؛ ٢.	تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، مجلس الاستقرار المالي، وبنك التسويات

الدولية في أوت ٢٠١٦ بعنوان: IMF-FSB- BIS عناصر السياسات الإحترازية الكلية الفعالة -دروس من الخبرة الدولية	كبح وإحتواء تراكم جوانب الضعف النظامية عبر الزمن (البعد الزمني)، من خلال تخفيض أثر التقلبات الدورية بين أسعار الأصول والإئتمان، وإحتواء الزيادات في الرافعة المالية وتقليص مخزون الديون؛ ٣. والتحكم في جوانب الضعف الهيكلي داخل النظام المالي (البعد الهيكلي أو/ البعد العرضي) التي تكون ناشئة عن الروابط المتبادلة، والتعرضات المشتركة، والدور الخطير للوساطة المالية الفردية في الأسواق الرئيسية التي تندرج تحت إطار مفهوم "كبير جدا على أن يفشل - Too Big To Fail".	الكلية. لكن المؤسسات المالية الدولية أكدت وربطت مجددا بين المرونة وبناء هوامش أمان مالي تساعد في قدرة النظام المالي على توفير الإئتمان للإقتصاد والعمل بفعالية في ظل الظروف المعاكسة مركزة على الصدمات المشتركة
--	--	--

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على (Banque de France, 2022)، (BIS, 2010)، (BIS, 2013)، (FSB, 2016)، (قطافي، ٢٠٢٠)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تداول مصطلح "مرونة النظام المالي" برز كهدف أساسي في مسار الإصلاح، وإقترن أساسا بمرونة النظام البنكي من خلال مرونة المؤسسات المالية ضمنه؛ وعلى الرغم مما تمت الإشارة إليه على أن مرونة النظام المالي تتطلب العمل على إصلاحات أخرى على غرار إصلاحات ومتطلبات بازل III، بما في ذلك تنظيم ورقابة النظام البنكي الظل وتعزيز الشفافية في أسواق المشتقات؛ فإنه كان هناك تركيز في ظل تطور مسار الإصلاحات على تنفيذ الإصلاحات المتعلقة ببازل III لضمان مرونة المؤسسات المالية، بما في ذلك المؤسسات ذات الأهمية النظامية؛ وتطوير معيار (TLAC) المخصص للمؤسسات النظامية منها. والجدير بالذكر هو أنه أيا كانت تلك الإصلاحات فهي في الواقع إصلاحات ركزت على مصادر ومحركات عدم الإستقرار المالي إثر الأزمة المالية العالمية لـ ٢٠٠٨، بمعنى أن مفهوم مرونة النظام المالي قد يحتاج لتحليل عميق ومتابعة مستمرة كما هو الحال لتحليل مصادر ومحركات الإستقرار المالي والتي تتغير بتغير الظروف؛ لتحقيق هدف نهائي هو الاستقرار المالي؛ خاصة بعدما إعتبرت مرونة النظام المالي كهدف وسيط للسياسة الإحترازية الكلية من قبل المؤسسات المالية الدولية في ٢٠١٦ في ظل التقدم المحرز في الأبحاث وكذا الدروس المستفادة من الخبرة الدولية منذ أزمة ٢٠٠٨؛ رغم أن مفهومها إقترن ببناء

هوامش أمان مالي التي بدورها تزيد من قدرة النظام المالي على توفير الائتمان للإقتصاد والعمل بفعالية في ظل الظروف المعاكسة مركزة على الصدمات المشتركة.

٢. ٣. ٢. - تعاريف مقترحة لمرونة النظام المالي

على غرار إهتمام الجهات الدولية بمرونة النظام المالي؛ إهتم تقرير (NEF, 2015) بهذا المفهوم ولكن من منظور أوسع، يتعدى علاقته بمتطلبات رأس المال فقط رغم أهمية مستويات ونوعية رأس المال في تحسين مرونة النظام المالي وقدرتها على مواجهة الصدمات؛ إلى عدة عوامل أخرى من شأنها التأثير فيه سيتم الإشارة إليها لاحقاً. وقدم تعريفاً لمرونة النظام المالي على أنها: "قدرة النظام المالي على التكيف إستجابة ومواجهة لكل من الصدمات قصيرة الأجل والتغيرات طويلة الأجل في الظروف الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية، مع الإستمرار في الوفاء بوظائفه في خدمة الإقتصاد الحقيقي" (NEF, 2015:10)؛

عُرفت كذلك على نطاق واسع، ضمن رؤى (G20) ٢٠١٧ على أنها: " قدرة النظام المالي على التعامل مع الأزمات. حيث يستخدم مصطلح "للتعامل" بالمعنى المزدوج لمنع الأزمات من الحدوث، والتعامل معها إن حدثت؛ وبالتالي فالمرونة هي قدرة النظام على الخروج من موقف أو تخلف ما يشبه التخلف عن السداد، بالإعتماد على موارده وطرقه وقدراته على التكيف. تشمل هذه الموارد والطرائق وإمكانات التكيف: القوة المالية، والطوعية المؤسسية، والإجراءات التنظيمية والإستشراف. كما يعتمد المفهوم المؤسسي للطوعية والمرونة الذي تم إستخدامه، على الدعم المستدام من قبل المؤسسات التنظيمية والسياسية للمجتمع، وأخيراً ناخبه وأفراده" (Krahnene & al, 2017:2)؛ وعلى أنها: " قدرة النظام ليس للعودة إلى نقطة أولية من التوازن بعد الصدمة، ولكن على التطور والانتقال إلى حالة توازن جديدة داخل مجال الاستقرار" (Ruza & al, 2019:1243) أما فيما يتعلق بإهتمام بعض البنوك المركزية بها، يقر نائب محافظ البنك الإحتياطي الهندي، أنه في سياق النظام المالي، "النظام المالي المرن هو النظام القادر على

إستيعاب تأثير الصدمات الداخلية التي يتعرض لها، أو الإرتداد بسرعة إلى الحالة الأصلية أو التكيف مع البيئة الجديدة، والإستمرار في أداء دوره في تقديم الخدمات المالية" (Kumar Jain, 2021:1)، داعيا إلى تركيز الجهود لبناء نظام مالي ليس مستقرا فحسب بل مرنا أيضا، خاصة وأن نوع الصدمات ومصدرها وحجمها وتواترها لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ولا قياسها، مشددا على أهمية أن ينصب تركيز النظام والإشراف في النظام المالي على أن يكون مجمل النظام المالي والمؤسسات الفردية ضمنه قادرا على التكيف مع الظروف المتغيرة وليس إمتصاص الصدمات فقط. ومن جهته محافظ بنك إنجلترا يعرفه على أنه "النظام الذي يتمتع بالمرونة والطوعية للإستجابة لمجموعة من الصدمات من أنواع مختلفة، ومن خلال مرونته فإنه سيدعم نموا أقوى على المدى الطويل، مما يساعد الاقتصاد على التعافي ويقلل من الندوب الاقتصادية طويلة الأجل الناجمة عن الصدمة" (Bailey, 2022:1)، مؤكدا على الأهمية البالغة للمرونة وتأثيرها في النظام المالي الدولي، وعلى أنه من الأفضل تحقيق المرونة والحفاظ عليها من خلال نظام مالي دولي منفتح ومحكم جيدا خاصة بعد تجربة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فمن غير الصحيح مواجهة المستقبل بالحمائية والحواجز والنظم الوطنية المغلقة على حد رأيه.

٣-المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

٣. ١- الإطار التقييمي لمرونة النظام المالي: تقييم مرونة النظام البنكي الجزائري

قد يبدو للوهلة الأولى في ظل حادثة مفهوم مرونة النظام المالي، أن تقييم مرونة النظم المالية سيقصر على مستويات رأس المال ونوعيتها ومنه قدرتها على إمتصاص الصدمات، حسب معناه الوارد من تحليل إستخداماته من قبل (G20) والمؤسسات المالية الدولية؛ لكن المساهمة البحثية ضمن تقرير (NEF) من خلال مؤشر مرونة النظام المالي المقترح لتقييم ومقارنة مرونة دول (G7)، قام بتسليط الضوء على مجموعة أخرى من العوامل من شأنها أن تؤثر على مرونة النظام المالي، وإعتمد على البعض منها في

التقييم. وبالتالي بناء على (NEF, 2015) سيتم التطرق ضمن هذا المبحث للعوامل المؤثرة على مرونة النظام المالي ومؤشرات قياسها؛ ومن ثم إسقاطها على النظام المالي الجزائري لتحليل واقع مرونة النظام البنكي ضمنه، خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)، أخذاً بعين الاعتبار طبيعته وخصائصه وكذا توفر البيانات.

٣. ١. ١- العوامل المؤثرة في مرونة النظام المالي ومؤشرات قياسها

إقترح (NEF, 2015) رغم تأكيده على أهمية مستوى ونوعية رأس المال في التأثير على مرونة النظام المالي، مجموعة أوسع من العوامل ضمت (٧) عوامل قابلة للقياس وأخرى غير قابلة للقياس في الوقت الحالي، كما تم تحديد مؤشر أو أكثر لكل عامل قابل للقياس؛ يمكن تلخيص أهمها في الجدول (٣)؛ وجدير بالذكر أن العوامل القابلة للقياس منها قد مثلت حجر أساس في الأبحاث التي طُورت فيما بعد كدراستي (Guettafi & laib, 2016) و (Ruza & al, 2019). وحتى نموذج المرونة والاستقرار في النظام المالي ضمن دراسة (قطافي، ٢٠٢٠).

جدول (٣)

العوامل المؤثرة في مرونة النظام المالي وفقاً لـ (NEF, 2015)، دلالتها، ومؤشرات قياسها

العامل	دلالة تأثيره على المرونة	بعض مؤشرات قياسه
م	يمثل التنوع عاملاً مهماً في تحسين مرونة النظم المعقدة، بحيث يؤثر غيابه سلباً على مرونة النظام المالي وقد يزيد من احتمالية حدوث الأزمات النظامية، فالمؤسسات المتمثلة قد تعاني من نفس المشاكل في نفس الوقت مثل ما حدث للبنوك "الكبيرة جداً على أن تفشل-Too big to fail" في أزمة ٢٠٠٨، وعكس ذلك تكون حالات الفشل المعزولة للبنوك الفردية أقل تأثيراً على النظام.	مؤشر Index-D للتنوع في الخدمات المالية، الذي يقيس التنوع في (04)مجالات هي: *تنوع الملكية والشركات: يقاس بمؤشر Simpson للتنوع البيولوجي. *تركيز السوق: يقاس "بمؤشر التركيز البنكيC5" ومؤشر Hirschman- HHI "Herfindhal". * تنوع نماذج التمويل: "نسبة القروض إلى الودائع" بالاستعانة بمؤشر HHI. *التنوع الجغرافي: يقاس بحساب المسافة بين مقر مختلف البنوك ومقر تركيز الخدمات المالية وترجيحها إلى حصتها السوقية.

ليس هناك إجماع في الأدبيات ولا بيانات كافية لقياس الترابط الدقيق لهيكل الشبكة المالية، ولكن عموماً يمكن قياسها "بمؤشر الإقراض البنكي للمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء مؤسسات الإيداع) إلى الناتج المحلي الإجمالي".	يمثل الترابط وهيكل الشبكة عاملاً مهماً في مرونة النظام المالي من حيث تأثر مختلف مكونات النظام المالي وتعرضها للمخاطر متأثراً بنمط الروابط بين المؤسسات وهيكل شبكتها المالية، إلا أنه لا يزال هناك بعض الجدل في الأدبيات حول ما هي بنية الشبكة الأكثر مرونة كون أن الديناميكية الدقيقة للشبكة غير مفهومة.	الترابط وهيكل الشبكة
"نسبة إجمالي أصول البنوك/الناتج المحلي الإجمالي"، أو يمكن اعتماد مؤشر آخر يتمثل في "نسبة القروض الأسرية إلى الدخل المتاح" وهو مؤشر من شأنه أن يعكس إلى حد بعيد هشاشة النظام المالي بغض النظر عن حجمه.	يعد حجم النظام المالي عاملاً مهماً في التأثير على المرونة، كون أن النظام المالي معرض للصدمات ومرونته مرتبطة بقدرته على التعامل معها ودرجة تأثر الاقتصاد الحقيقي تبعاً لها، وهنا يبرز دور الأهمية النظامية للبنوك في الحفاظ على أو تهديد مرونة النظام المالي رغم أن النظام قد يتكون كذلك من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتخصصة، وزيادتها من شأنه التأثير على مرونة النظام المالي؛ ومع زيادة نمو حجم النظام المالي قد يزداد ترابطه وتتعدّد بنية الشبكة، ومنه يزداد تأثر المرونة وصعوبة تقييمها.	حجم النظام المالي
"نسبة الإئتمان إلى الاقتصاد الحقيقي بمفهومها الضيق" التي يتم حسابها من خلال "القروض الممنوحة للمؤسسات غير المالية وقروض الإستهلاك الموجهة للأفراد إلى إجمالي الإقراض البنكي" ويشمل إجمالي الإقراض البنكي في هذا الحساب كل من القروض العقارية والقروض الممنوحة للمؤسسات المالية الأخرى ويستثني الإقراض للقطاع العام، فبالرغم من أن القروض العقارية تخدم غرضاً اجتماعياً إلا أنها لا تزيد من رأس المال المنتج للدولة ولا تساهم بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي عكس القروض الممنوحة للقطاع العام.	تؤثر تركيبة الأصول على مرونة النظام المالي من خلال الكيفية التي توظف وتستخدم بها المؤسسة المالية أو البنك موارده المتاحة، فإذا تم توظيف الموارد في مجالات تدر عوائد وريحية عالية مثل شراء الأوراق المالية، أو من خلال الإقراض، أو الاستثمار في مشروعات مملوكة للبنك، وكل هذه الاستخدامات محفوفة بالمخاطر فالأوراق المالية قد تتعرض لتقلبات حادة في السوق، وقد يحدث تعثر أو عجز في سداد القروض الممنوحة، كما قد تحقق بعض تلك الاستثمارات خسائر وكل هذا من شأنه أن يؤثر على المرونة؛ غير أن القروض الممنوحة قد تمثل مكوناً أساسياً في تركيبة أصول أي مؤسسة مالية، لأهمية ما تسببه القروض المتعثرة من مخاطر على الميزانيات العمومية للبنوك، وأن الإفراط في منح القروض من شأنه أن يعزز من خطر تطور فقاعات الأصول والتعرض لأزمات.	تركيب الأصول

تركيبية الخصوم بإختلافها (موارد ذاتية أو موارد غير ذاتية) قد تكون سببا في بعض المخاطر من خلال الرفع المالي وعملية تحويل الأجل التي تتم على مستوى البنوك والتي قد تعرضها لخطر الملاء حيث يكون رأس مال البنك غير كاف لتغطية المخاطر على أصولها، أو خطر السيولة فلا يكون لديها من الأموال السائلة لتغطية طلبات سحب الودائع، وبالتالي يتضح تأثير تركيبة الخصوم في المرونة من خلال الطريقة التي تمول بها البنوك نفسها.	"نسبة حجم الخصوم غير الأساسية إلى الناتج المحلي الإجمالي" بحيث قد تتمثل الخصوم الأساسية في الودائع البنكية للأفراد والمؤسسات غير المالية، أما الخصوم غير الأساسية فهي باقي مصادر التمويل خاصة تمويل السوق، وهي خصوم أقل موثوقية وأكثر عرضة للخطر .	تركيب الخصوم
يمثل غياب الشفافية وتزايد درجة التعقيد عاملا آخر سلبيًا يؤثر على مرونة النظام المالي خاصة وأن هذا العامل قد يتضاعف بتزايد حجم النظام وتزايد الترابط وتشعب هيكل الشبكة، وهو مرتبط أيضا بتعدد تركيبة الأصول والخصوم في النظام ونوعية المعلومات المتوفرة عنها.	قياسه صعب رغم توفر بعض المؤشرات كقياس التعرض للمشتقات المالية وعمليات التوريق مثل "نسبة الأوراق المالية المضمونة بقروض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي"	الشفافية والتعقيد
وعامل الرافعة المالية كعامل مهم ومتفق عليه، حيث ترتبط مرونة النظام المالي غالبا بمستوى كفاية رأس المال لدى البنوك لما يضمنه رأس المال العالي الجودة المحفوظ به من مرونة للبنك في مواجهة الصدمات، وهو ما شغل محورا أساسيا في التنظيمات والإصلاحات في أعقاب أزمة ٢٠٠٨ خاصة من خلال متطلبات رأس المال والسيولة التي جاءت ضمن بازل III.	نسبة الرافعة المالية = نسبة رأس المال (حقوق الملكية) البنوك إلى إجمالي الأصول، حيث تشير الدراسات أن نسبة الرافعة المالية البسيطة في صيغتها أعلاه أفضل مقياس للتنبؤ بالفشل البنكي، وأفضل من نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر .	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (NEF, 2015) (قطافي، ٢٠٢٠) حسب الجدول أعلاه، و(NEF, 2015) و(قطافي، ٢٠٢٠) تتعلق العوامل المؤثرة في مرونة النظام المالي بخصائص النظام المالي المتأصلة فيه، وذلك على مستوييه الجزئي والكلي:

أولاً. المستوى الجزئي: متمثلة في العوامل التي تركز على خصائص النظام المالي من حيث الأنشطة الإجمالية لفرادى المؤسسات المالية فيه، من خلال ما تتضمنه ميزانياتها العمومية، كتركيبة الأصول أو تركيبة الخصوم.

ثانياً. المستوى الكلي: تركز عوامل أخرى على خصائص النظام المالي في مجمله كحجمه، تنوعه، وتعقيده وغيرها.

كما أن العوامل التي من شأنها التأثير على مرونة النظام المالي لا تقتصر على ما سبق فقط وإنما قد تتعداها إلى عوامل أخرى غير قابلة للقياس، أهمها- (NEF, 2015:29):

➤ **إدارة المخاطر:** يمثل التنوع في أساليب إدارة المخاطر عاملا مهما في تجنب تركيز المخاطر وتعزيز المرونة، كما أن إدارة المخاطر بشكل موائم وشفاف يعزز من شفافية الأسواق ويقلل من تقديرات وإفتراسات البنوك المفرطة في التفاؤل، فإذا ما تم استخدام أسلوب واحد مثلا كأن تستخدم جميع البنوك نفس نماذج القيمة على المخاطر (VAR)، ويتم تنفيذها بإستراتيجية إدارية واحدة يصبح إحتمال فشل إدارة المخاطر على مستوى النظام أكبر؛

➤ **المرونة التشغيلية:** متمثلة في مرونة أنظمة تكنولوجيا المعلومات تجاه حالات الفشل المحتملة خاصة المتعلقة بالهجمات السيبرانية Cyber-Attack، وهو بطبيعة الحال سيؤثر على النظام المالي كونه يعتمد على أنظمة تكنولوجيا المعلومات في معاملاته؛ وعموما لا تنحصر العوامل المؤثرة على مرونة النظام المالي في هذين العاملين فقط بل قد تتعداها إلى عوامل سياسية وعوامل ثقافية؛ وربما عوامل أخرى.

٣. ٢- تقييم مرونة النظام البنكي الجزائري

يتطلب تقييم مرونة النظام البنكي الجزائري للفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١٨) تحليل العوامل المؤثرة فيها، من خلال تحديد مجموعة المؤشرات الممكن الإعتداع عليها في تقييم تطور تلك

العوامل، وذلك وفقا لما يتناسب مع طبيعة النظام المالي الجزائري وتوفر البيانات.

٣. ٢. ١- أهم خصائص النظام المالي والبنكي الجزائري، ومؤشرات قياس مرونته

يتميز النظام المالي الجزائري بصغر حجمه وإندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية، والملكية المعتبرة للدولة فيه، كما يعد قائما على النظام البنكي كغيره من النظم المالية في الدول النامية في ظل غياب سوق مالي متطور، فوفقا لعدة أسباب ترتبط

أساسا بالمراحل التي عرفها تطور النظام المالي منذ الإستقلال في ١٩٦٢، لا يزال كل من قطاع التأمينات وبورصة الجزائر أقل أهمية مقارنة بالنظام البنكي الذي يعد في حد ذاته نظاما غير متطورا، رغم جهود السلطات من خلال الإصلاحات التي عرفها والجهود المستمرة لتطويره بما يتماشى مع طبيعته وبما يتكيف مع الظروف العالمية، منذ سنوات التسعينات وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية لـ ٢٠٠٨ أين تم التركيز على إستقرار النظام البنكي فيه، بعد أن أصبح ضمان الإستقرار المالي هدفا رسميا لبنك الجزائر منذ صدور الأمر رقم ١٠-٠٤ المؤرخ بـ ٢٦ أوت ٢٠١٠. فبعد أن كان التحدي الذي يواجهه النظام البنكي الجزائري هو تطويره والعمل على تحريره تدريجيا، أصبح التركيز منصبا على الحفاظ على إستقراره من خلال مهام كل من بنك الجزائر ولجنة الإستقرار المالي التي أنشأت سنة ٢٠٠٨، للسهر على ما يتعلق بالسياسة الإحترازية الكلية، والسلامة المالية للبنوك وتقييم إستقرار النظام البنكي وكذا التقييم الدوري لسلامته ومرونته من خلال إختبارات الإجهاد (قطافي، ٢٠٢٠: ٢٤٢-٢٤١)؛ وعموما يمكن الإشارة إلى أهم خصائص النظام البنكي الجزائري كما يلي:

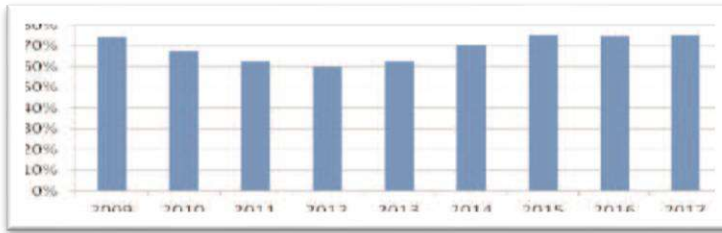
✓ يتكون النظام البنكي الجزائري من (٢٠) بنكا و (٠٨) مؤسسات مالية بدل (٠٩) في السنوات السابقة، وذلك بعد توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الإستهلاكية؛ حيث يضم (٠٦) بنوك عمومية و(١٤) بنكا خاصا برأس مال أجنبي، بما في ذلك بنك برأس مال مختلط؛ إضافة إلى (٠٢) مؤسستين ماليتين عمومية، و(٠٥) مؤسسات للتمويل بالإيجار منها (٠٣) عمومية، وتعاضدية (٠١) واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، وإتخذت صفة مؤسسة مالية في ٢٠٠٩ (Bank of Algeria, 2018:74-75)

✓ من حيث حجم النظام البنكي قدرت نسبة إجمالي الأصول (البنوك والمؤسسات المالية)

إلى (GDP) في عام ٢٠١٨ بـ (٧٦.٦%) مسجلة نسب متفاوتة تتعدى (٦٠%) و(٧٠%) طوال (٢٠١٧-٢٠٠٩) كما هو موضح في الشكل (١)، وهو ما يعكس الأهمية النسبية للنظام البنكي في النظام المالي وأهمية حجمه بالنسبة للاقتصاد. ✓ ومن حيث حجم النشاط، قدرت نسبة القروض الممنوحة من النظام البنكي للإقتصاد في ٢٠١٧ بـ (٦٢.٢% من GDP) مؤكدة أهمية دوره في تمويل الاقتصاد، باستثناء قطاع المحروقات (قطاع المحروقات لا يستخدم القروض البنكية) (Bank of Algeria, 2017:55)

الشكل رقم (١)

تطور أصول القطاع البنكي الجزائري إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٩)



إجمالي الأصول (البنوك والمؤسسات المالية) إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: (Bank of Algeria, 2017: 54)

✓ هيمنة البنوك العمومية على النظام البنكي الجزائري وذلك بسبب أهمية شبكة فروعها الوطنية حوالي (١١٣٤) فرعاً في ديسمبر ٢٠١٦ ضمن إجمالي فروع البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة المقدر بـ (١٥٧٧)، وأهمية الحصة النسبية لـ (٠٦) بنوك عمومية من إجمالي الأصول البنكية مقدرة بـ (٨٥.٦%) في ٢٠١٧ مقابل (١٤.٤%) حصة البنوك الخاصة، إضافة إلى أهمية حصة الودائع لدى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة بنسب (٨٦.٢٤%) و(١٣.٧٦%) على التوالي سنة ٢٠١٨. ✓ من بين أهم خصائص النظام البنكي الجزائري كذلك التي قد تظهر من خلال بعض تقارير

بنك الجزائر أو صندوق النقد الدولي هو السلامة المالية الجيدة للبنوك العمومية والخاصة من حيث رسملة كافية وجيدة تتعدى المستويات التنظيمية، وربحية وسيولة معتبرة، رغم النقص التدريجي للسيولة البنكية منذ ٢٠١٥؛ ناهيك عن خاصية إستقراره ولو بمستويات متفاوتة خلال الفترة منذ أزمة ٢٠٠٩ والسنوات التي عقيبتها، رغم الظروف المعاكسة والصدمة التي تعرض لها جراء تراجع أسعار البترول منذ ٢٠١٤ وتأثيرها على البيئة الإقتصادية الكلية، بسبب السلامة والمرونة المالية الجيدة التي يتمتع بها ودورها في الحفاظ على ذلك الاستقرار (Guettafi & Laib, 2016:87)؛ بل ظل مستقرا حتى نهاية ٢٠١٦ ولكن أقل إستقرارا في ظل التراجع المستمر والحاد في أسعار البترول خلال سنتي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ (قطافي، ٢٠٢٠:٢٦٧)؛ لتنتعش الأسعار مجددا وتعاود إرتفاعها منذ ٢٠١٧، بعد أن كانت مرونة النظام البنكي الجزائري سببا أساسيا في تكيفه مع الصدمة وحفاظه على الاستقرار المالي.

وعليه بناء على "خاصية إستقرار" النظام البنكي الجزائري، و"مرونته" خاصة، سيتم تحليل العوامل المؤثرة فيها والتي يفترض أن خصائصها التي تعكسها ضمن النظام البنكي الجزائري هي سبب مستواها الجيد. تم الإعتماد في ذلك على (٥) مؤشرات أساسية، مؤشر واحد لقياس كل عامل: عامل التنوع والتركيز، عامل حجم النظام المالي، عامل تركية الأصول، عامل تركيبة الخصوم، وعامل الرافعة المالية، بعد إستبعاد عملي الترابط وهيكل الشبكة، والشفافية والتعقيد، لما يتوافق مع طبيعة النظام المالي الجزائري كصغر حجمه وإندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية وملكية الدولة الكبيرة فيه. والجدول أدناه يلخص المؤشرات المختارة وطريقة قياسها.

جدول رقم (٤)

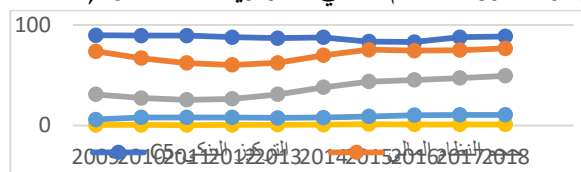
العوامل المختارة لتقييم مرونة النظام البنكي الجزائري ومؤشرات قياسها

مرونة النظام البنكي الجزائري					
العامل	التنوع	حجم النظام المالي	تركيبية الأصول	تركيبية الخصوم	الرافعة المالية
مؤشر قياسه	مؤشر التركيز البنكي -CR5- الوزن النسبي لأصول أكبر (٥) بنوك /إجمالي أصول القطاع البنكي	نسبة إجمالي أصول البنوك/حجم الإقتصاد المحلي (كنسبة مئوية من GDP)	نسبة القروض الموجهة للإقتصاد/ GDP (بدون إستثناء القطاع العام من إجمالي الإقراض) أي ليس بمفهومها الضيق كما في (NEF,2015)	نسبة الخصوم غير الأساسية/ GDP	الرافعة المالية البسيطة نسبة رأس مال (حقوق ملكية) البنوك/ إجمالي الأصول البنكية.

وفقا لطبيعة النظام البنكي الجزائري وتوفر البيانات، تم حساب المؤشرات الخمسة، والشكل البياني أدناه، يوضح تطورها طوال فترة الدراسة (٢٠١٨-٢٠٠٩)

الشكل رقم (٢)

تطور مؤشرات مرونة النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٠٩)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على بيانات النشرات الإحصائية وتقارير بنك الجزائر على موقعه (Bank of Algeria, 2022)

من خلال تتبع تطور مؤشرات مرونة النظام البنكي الجزائري طوال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) يمكن ملاحظة تقلبات طفيفة في منحنياتها، مع تحقيق إستقرار نسبي في البعض منها؛ إضافة إلى ملاحظة تغير مشترك واضح في منحى وإتجاه جميع المنحنيات حتى المستقرة منها ولو بمستويات جد ضئيلة وذلك خلال نفس الفترة، تقريبا مع نهاية سنة ٢٠١٣ وبداية سنة ٢٠١٤ ونهايتها؛ ثم عودة تغير إتجاهها وإستقرارها

نسبيا تقريبا منذ نهاية ٢٠١٥ ونهاية ٢٠١٦ في البعض منها، وهنا يمكن التمييز بشكل تقديري وعام بين ثلاث فترات: فترة (٢٠٠٩-٢٠١٣/٢٠١٤)، فترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠١٤/٢٠١٥)، وفترة (ما بعد ٢٠١٥/٢٠١٦)؛

فالفتره الممتدة منذ نهاية سنتي (٢٠١٣/٢٠١٤) وإلى غاية نهاية ٢٠١٦، هي الفترة التي شهدت تهديدا لاستقرار النظام المالي الجزائري جراء تراجع أسعار البترول منذ حوالي منتصف ٢٠١٤ واستمرار تراجعها فيما بعد، لكن حسب الدراسات السابقة، تحديدا (قطافي، ٢٠٢٠) أكدت على أن النظام البنكي ومنه المالي الجزائري ظل محافظا على إستقراره إلى غاية نهاية ٢٠١٦ بفضل الدور الأساسي لمرونته كخاصية متأصلة في النظام وتكيفها حتى مع التراجعات الحادة في أسعار البترول خلال ٢٠١٥ و ٢٠١٦. لتعاود الأسعار إرتفاعها مجددا خلال سنتي ٢٠١٧، ٢٠١٨، وبالتالي الحفاظ على الاستقرار على طول فترة الدراسة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

وعليه إن دلت التغيرات في منحنيات مؤشرات مرونة النظام البنكي الجزائري على شيء خلال فترة التعرض لصدمة البترول، فإنما تدل على أن خصائص النظام البنكي التي يعكسها كل عامل من تركيز، وحجم النظام، وتركيبه أصول، وخصوم، ورفع مالي، قد تطورت بشكل ما إيجابي أو سلبي مكنها من التكيف مع التراجع المستمر في أسعار البترول، ومنه الحفاظ على الاستقرار المالي.

٣. ٢. - تحليل واقع مرونة النظام البنكي الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

يتطلب تحليل واقع مرونة النظام البنكي الجزائري، تحليل خصائص كل عامل على حدى وفقا لمؤشر قياسه، مع تحديد طبيعة تأثيره خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) بالتركيز على ما بعد سنة ٢٠١٤ كما يلي:

➤ إعتبرت مستويات منحني تركيبة الخصوم متمثلة في نسبة الخصوم غير الأساسية إلى GDP، كمستويات جد ضئيلة وذلك من خلال ما يمكن ملاحظته في الشكل (2) طوال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) مع ارتفاع جد طفيف فيما بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بأعلى

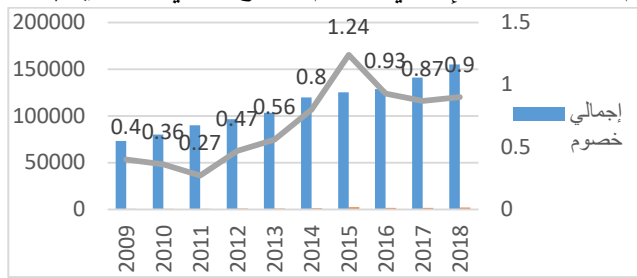
نسبة مقدرة عند (١.٢٤%) في ٢٠١٥ ، ويدل ذلك على أن الخصوم غير الأساسية متمثلة في الإلتزامات الخارجية لا يمكن أن تؤثر سلبا على مرونة النظام البنكي والمالي الجزائري، حيث يعد تأثيرها شبه منعدم أو جد ضعيف في ظل مستوياتها الجد منخفضة ضمن تركيبة الخصوم، فكلما إنخفضت الخصوم غير الأساسية دل ذلك على إعتداد النظام البنكي الجزائري على خصومه الأساسية بالدرجة الأولى.

وهنا يمكن التمييز عموما بين الخصوم الأساسية على أنها الودائع البنكية المودعة بشكل رئيسي من قبل الأفراد والمؤسسات غير المالية، وبين الخصوم غير الأساسية على أنها تمثل بقية مصادر التمويل خاصة تمويل السوق (Harutyunyan & al, 2015:5)، وحسب دراسة (Akdogan & Yederim, 2014) تشمل الخصوم الأساسية ودائع قطاع الأسر المحلية، بإعتبارها مصادر تمويل أكثر موثوقية وأكثر إستقرار نسبي للبنوك على مصادر التمويل الأخرى كالإقراض ما بين البنوك المحلية أو الإقتراض قصير الأجل بالعملات الأجنبية التي تكون أكثر تقلبا وذات طبيعة قصيرة الأجل مقارنة بالخصوم الأساسية، وبالتالي تشمل الخصوم غير الأساسية الخصوم على المؤسسات المالية (Akdogan & Yederim, 2014:4). أما بالنسبة لحالة النظام البنكي الجزائري فإنه يعتمد في مصادر تمويله على الودائع بشكل كبير خاصة ودائع الأفراد والمؤسسات غير المالية ممثلة الحصة الأكبر في خصومه حيث فُدر مجموع الودائع المجمعة في ٢٠١٦ بحوالي (٩٠٧٩.٩ مليار دينار جزائري) من إجمالي (١٢٨٨١.٠ مليار دج) خصوم البنوك أي ما يمثل حصة (٧٠.٥%)، إضافة إلى أن الودائع المجمعة من قبل البنوك العمومية تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الودائع المجمعة مقارنة بنظيرتها في البنوك الخاصة، حوالي (٨٧.١%) مقابل (١٢.٩%) خلال ٢٠١٦، وبالتالي فإن الودائع (ودائع الأفراد والمؤسسات غير المالية) لدى البنوك العمومية تمثل الخصوم الأساسية في النظام البنكي الجزائري وغير ذلك من مصادر التمويل المتبقية تمثل خصوم غير أساسية (قطافي، ٢٠٢٠:٢٤٥) أي الإلتزامات الخارجية كما سبق

ذكره. وعلى هذا الأساس فإن النسب الجد ضئيلة للإلتزامات الخارجية (خصوم غير أساسية) مقارنة بإجمالي الخصوم كما هو موضح في الشكل (٣)، تؤثر إيجابيا في مرونة النظام البنكي والمالي الجزائري، على الأقل طوال فترة الدراسة الحالية (٢٠٠٩-٢٠١٨)، عكس ما هو متعارف عليه حول الطبيعة السلبية للخصوم غير الأساسية وتهديدها لمرونة النظام المالي؛

الشكل رقم (٣)

تطور الخصوم غير الأساسية وإجمالي خصوم القطاع البنكي الجزائري (٢٠٠٩-٢٠١٨)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات المتوفرة على (Bank of Algeria, 2022) كما أنه من المتوقع جدا أن يستمر ذلك التأثير الإيجابي على مدى أطول في ظل الاتجاه العام

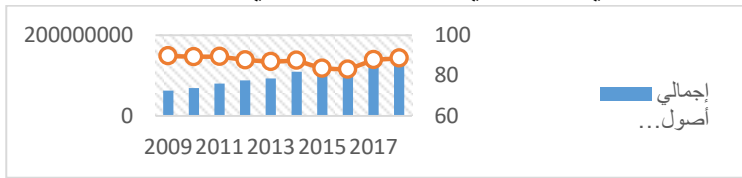
والأداء الحسن لمختلف القطاعات في ظل سياسة تنويع الاقتصاد، وحتى عودة ارتفاع أسعار البترول وتحسن عائدات قطاع المحروقات، ومنه انخفاض الحاجة إلى القروض الخارجية. والعامل الأهم الذي زاد من التأثير الإيجابي لتركيبه الخصوم في مرونة النظام البنكي الجزائري هو إستحواذ البنوك العمومية الكبير على الخصوم الأساسية مقارنة بالبنوك الخاصة، مما يزيد من موثوقية تلك الودائع سواء من قبل البنوك أو المودعين بحكم أن البنوك العمومية متابعة بمراقبة حكومية.

➤ أما فيما يتعلق بعامل التركيز البنكي، فإنه من المتعارف عليه أن التركيز العالي وضعف

التنوع والمنافسة في القطاع البنكي من شأنه أن يعكس ضعفاً ويؤثر سلباً على مرونة النظام البنكي بشكل عام، وهو ما يمكن أن يؤول في النظام البنكي الجزائري خاصة وأنه تميز بنسب تركيز جد عالية طوال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل (٤)، تراوحت ما بين (٨٩.٧%) كأكبر نسبة سُجلت سنة ٢٠٠٩ وأصغر نسبة مقدرة بـ (٨٣%) في سنة ٢٠١٦؛

الشكل رقم (٤)

تطور التركيز البنكي إلى إجمالي أصول القطاع البنكي الجزائري (٢٠١٨-٢٠٠٩)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات متوفرة على (FRED, 2022) (IMF, 2022)

لكن تحليل تأثير هذا العامل على النظام البنكي الجزائري، أخذ منحى آخر بإعتبار أن قياسه تم على أساس مؤشر (CR5) ممثلاً في نسبة أصول أكبر (٥) بنوك إلى إجمالي أصول القطاع البنكي؛ وأكبر (٥) بنوك في النظام البنكي الجزائري، بل أكبر (٥) بنوك ضمنه هي بنوك عمومية، وبالتالي مثل هذا العامل نقطة قوة بالنسبة لمرونة النظام الجزائري ومعرزاً لها؛ حيث تجدر الإشارة إلى أنه كان هناك توجه لزيادة عدد البنوك الخاصة ووكالاتها منذ عدة سنوات سابقة لـ ٢٠١٤ وحتى قبل ٢٠٠٩، لكن لا تزال نسبتها صغيرة جداً لم تتعدى في نهاية ٢٠١٨ (٣٧٣) فرعاً من البنوك الخاصة مقارنة بـ (١١٥١) فرع ضمن شبكة البنوك العمومية، التي تعد بذلك مهيمنة على كامل النظام وعاملاً مهماً في التحكم في التهديدات والصدمات التي تواجهه حتى على مدى أوسع في ظل الفارق الكبير بين الشبكتين من البنوك العمومية والخاصة؛ بل حتى أن الوتيرة التي تتزايد بها الوكالات الخاصة منذ ٢٠١١ وإلى غاية نهاية ٢٠١٨ ضعيفة ولم

يتعدى عدد الوكالات الجديدة منها التي تم إنشاؤها طوال هذه الفترة (٩٩) وكالة، كما هو يوضحه الجدول (٥)

جدول رقم (٥)

تطور الوكالات ضمن شبكة البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨)

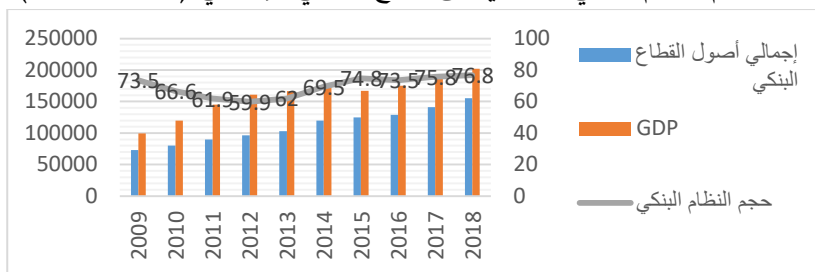
عدد الوكالات	السنوات						
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
البنوك العمومية	١٠٨٦	١٠٩١	١٠٩٤	١١١٣	١١٢٣	١١٣٤	١١٤٦
البنوك الخاصة	٢٧٤	٣٠١	٣١٥	٣٢٥	٣٤٦	٣٥٥	٣٦٥
	٣٧٣						

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على (Bank of Algeria, 2022)

وما يتعلق بعامل حجم النظام المالي فيلاحظ من خلال الشكلين (٢) و(٥) انخفاض منحناه ما بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ ومن ثم عودة إرتفاعه منذ ٢٠١٣ وبعدها، ويظهر تأثير هذا العامل على المرونة من خلال إرتفاع حجم النظام البنكي بالنسبة للإقتصاد ومدى تأثيره عليه، حيث تعدت نسبه (٥٩%) إجمالاً على مدى فترة الدراسة وأكثر من (٧٣%) فيما بعد ٢٠١٤، وهو ما يؤكد الأهمية النظامية للبنوك ضمن النظام المالي الجزائري؛ ويبين أن تأثير النظام البنكي الجزائري على الإقتصاد ومنه مرونته ليس كبيراً فحسب وإنما إيجابياً كذلك أخذاً بعين الاعتبار خصائص النظام البنكي في حد ذاته كالسلامة المالية بما في ذلك النوعية والمستوى الجيد للرسملة والربحية المعتبرة، إضافة إلى هيمنة البنوك العمومية فيه، فتلك السلامة المالية قادرة على إمتصاص الصدمات في مرحلتها الأولى ولكنها تتطلب مرونة النظام لتتكامل معها وتحافظا على الاستقرار المالي ما بين إمتصاص وتكيف مع تلك الصدمات، في حال تراجعت كفاية رأس المال؛

الشكل رقم (٥)

تطور حجم النظام البنكي الجزائري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٨-٢٠٠٩)



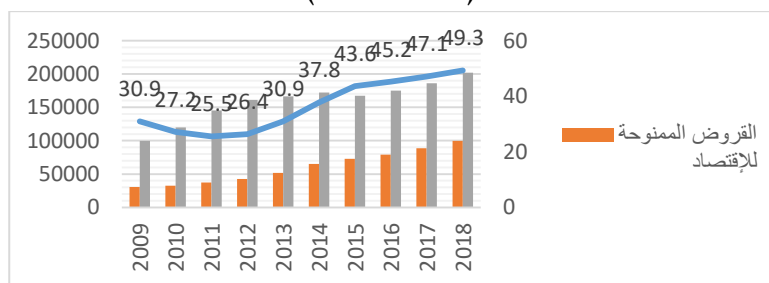
المصدر: من إعداد الباحثين إعتامدا على (Bank of Algeria، ٢٠٢٢) و (IMF، ٢٠٢٢)

➤ من بين الخصائص كذلك التي تميز النظام البنكي الجزائري المشار إليها سابقا هو أهمية دوره في تمويل الاقتصاد في ظل غياب سوق مالي متطور، حيث تغطي القروض المباشرة تمويل الاقتصاد بشكل شبه كلي تقريبا (٩٨.٤%) في ٢٠١٨، وتضمن بذلك تمويل القطاع الخاص بأكمله و(٩٦.٨%) من تمويل القطاع العمومي (Bank of Algeria, 2018:83) وبالتالي يمكن التركيز على هذه الأهمية في تحليل عامل تركيبة الأصول وتأثيره في المرونة من خلال نسب القروض الممنوحة للاقتصاد بالنسبة لـ GDP، والتي إرتفعت بشكل مستمر ومتزايد منذ ٢٠١٣ بـ (٣٠.٩%) إلى غاية ٢٠١٨ أين بلغت نسبة (٤٩.٣%) حسب ما يوضحه الشكل (٦)؛

الشكل رقم (٦)

تطور حجم القروض البنكية الممنوحة إلى الاقتصاد إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

(٢٠١٨-٢٠٠٩)



المصدر: من إعداد الباحثين إعتامدا على (Bank of Algeria، ٢٠٢٢)

وتجدر الإشارة إلى أن حساب عامل تركيبة الأصول في النظام البنكي الجزائري لم يتم إستنادا إلى نسبة القروض الممنوحة إلى الاقتصاد بمفهومها الضيق كما إقترح (NEF, 2015) والتي تستثني القروض الممنوحة للقطاع العام بسبب مساهمته في زيادة رأس المال المنتج للدولة ومساهمته بشكل كبير ومباشر في الناتج المحلي الإجمالي؛ وإنما تم قياسها بمفهومها العام بما في ذلك القروض الموجهة للقطاع العام ولكن بإستثناء أهم قطاع عام وهو قطاع المحروقات، الذي بلغت حصته في ٢٠١١ مثلا (٣٦.١%) مقابل مجمل القطاعات الأخرى (العامة والخاصة)، وهو ما يتناسب مع طبيعة عمل هذا القطاع والنظام البنكي الجزائري، بحيث أن القروض البنكية الممنوحة ضمنه تستثني قطاع المحروقات. وبالتالي كان الغرض من حساب نسبة القروض الممنوحة إلى الاقتصاد/GDP هو قياس حجم تلك القروض ومدى تأثيرها على الاقتصاد وبالتالي درجة تأثيرها على المرونة كون أن المرونة تتعدى إلى تأثير الاقتصاد؛

وإذا كان إرتفاع هذه النسب يشكل تهديدا لمرونة النظام المالي عموما لما قد تتعرض له تلك القروض من تعثر أو عما إذا أدت إلى تشكل فقاعة في ظل الإفراط في الإقراض، فهي تعكس تأثيرا إيجابيا كذلك في النظام المالي والاقتصاد الجزائري في ظل الإهتمام المتزايد من قبل السلطات الجزائرية بتنويع الإقتصاد وعدم الإعتماد بشكل أساسي فقط على قطاع المحروقات، وهو ما قد يساعد في إمتصاص أو بالأحرى إستيعاب الصدمات الاقتصادية الكلية كأسعار البترول بإستقرار ومرونة أعلى للإقتصاد الكلي نتيجة للتنويع الاقتصادي المتبع، ناهيك عن هيكل تلك القروض الموزعة والتي تمثل فيها القروض متوسطة وطويلة الأجل الحصة الأكبر بحوالي (٧٣.١%) مقابل (٢٦.٩%) من القروض قصيرة الأجل في سنة ٢٠١٨ مثلا، إضافة إلى المراقبة الدقيقة التي توليها السلطات للقروض الموجهة للإقتصاد بصفة عامة، والموجهة للقطاع الخاص تحديدا في ظل إرتفاعها المستمر وتخفيف ارتفاع القروض المتعثرة المسجلة على مستوى المؤسسات الصغيرة جدا، حسب (Bank of Algeria, 2018)؛ وعليه يعد عامل تركيبة الأصول

مؤشرا ايجابيا آخر داعمًا لمرونة النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الحالية، مع التحفظ على تأثيره المستقبلي، في ظل الإرتفاع المستمر لنسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض فيه منذ ٢٠١٥ حيث بلغت (٩.٧٧%)، و(١٢.٠٩%) في ٢٠١٦ و(١٢.٩٦%) في ٢٠١٧ و(١٣.١٣%) في ٢٠١٨، حسب نفس التقرير لبنك الجزائر، وكذا إرتفاعها المستمر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بتناقصها على مستوى البنوك الخاصة.

➤ فيما يتعلق بمنحنى الرفع المالي فقد ظل محافظا على مستويات معتبرة ومقاربة حتى فيما بعد تأثر النظام المالي بتراجع أسعار البترول منذ ٢٠١٤، حسب الشكل (٢)، رغم بعض التراجع الطفيف جدا في نسبه مع نهاية سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وعليه مثل عامل الرافعة عاملا آخر إيجابيا محافظا على مرونة النظام البنكي من خلال أهميته في إمتصاص الصدمات.

➤ فيما يتعلق بمنحنى الرفع المالي من خلال مؤشره لنسبة رأس المال (حقوق الملكية) البنوك إلى إجمالي الأصول البنكية، فقد ظل محافظا على مستويات معتبرة منذ ٢٠١٠ وإلى غاية ٢٠١٨، عدا ٢٠٠٩ التي قدرت فيها بـ(٥.٩%)، أما فيما بعد ذلك فقد تزايدت مسجلة نسبة (٧.٩%) خلال السنوات الثلاثة ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠١٢، مع تسجيل تراجع طفيف جدا مع نهاية سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ قدر فيها بنسب (٧.٥%) و(٧.٧%)، ثم إرتفعت بشكل متزايد مجددا مسجلة (٨.٨%) في ٢٠١٥ إلى أكثر من (١٠%) خلال السنوات اللاحقة ٢٠١٦، ٢٠١٧، و ٢٠١٨؛ وهو ما يمكن إرجاعه إلى بعض الإصلاحات التي مست النظام البنكي الجزائري كالتعليمة رقم ٠٨-٠٤ التي أقرها بنك الجزائر في ديسمبر ٢٠٠٨ والتي تضمنت رفع رؤوس أموال البنوك، والتي إتضح تأثيرها منذ ٢٠١٠، إضافة إلى التوجه نحو تطبيق بعض محاور بازل III منذ فيفري ٢٠١٤ وفقا للتعليمة (١٤-٠١) الصادرة عن بنك الجزائر. وعليه مثل عامل الرافعة في ظل تلك

الإصلاحات عاملا آخر إيجابيا محافظا على مرونة النظام البنكي من خلال أهميته في إمتصاص الصدمات.

٤ - المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

٤. ١ - النتائج

✓ مفهوم المرونة في النظام المالي، مفهوم حديث وليد الإصلاحات المالية العالمية المعنية بتعزيز الاستقرار المالي فيما بعد أزمة ٢٠٠٨، لكن الاهتمام به لا يزال محدودا مقارنة بأهميته في مواجهة التغيرات والتحديات التي تواجه النظم المالية في ظل حالة عدم اليقين في عالم متسارع التغيرات والتطورات، وذلك على الأرجح بسبب خلفية إقترانه بمرونة النظام البنكي من خلال هوامش الأمان المالي بما في ذلك مستويات ونوعية رأس المال على مستوى البنوك خاصة ذات الأهمية النظامية منها؛ الخلفية التي بُني عليها من قبل مجموعة (G20) والمؤسسات المالية الدولية، ومنه الأوساط البحثية وكثير من أصحاب المصلحة كالبنوك المركزية.

✓ لا يتعلق مفهوم مرونة النظام المالي بمستويات ونوعية رأس المال فقط رغم أهميتها في مواجهة إمتصاص الصدمات، وإنما يتعدى إلى خصائص النظام المالي في حد ذاته وعلى مستوييه

الجزئي والكلي، بما يساعد في التكيف داخليا وآليا مع الصدمات، ومواصلة تقديمه للخدمات المالية، مع منع التأثير السلبي على الاقتصاد الحقيقي؛

✓ مفهوم المرونة في النظام المالي يتعلق بثلاث آليات: أولا. مواجهة وإمتصاص الصدمة من خلال هوامش الأمان المالي؛ ثانيا. التكيف مع الصدمة من خلال خصائص متأصلة في النظام المالي؛ ثالثا. الإستيعاب والتعافي من الصدمة من خلال

بعض التنظيمات أو السياسات المنفذة من قبل السلطات المعنية والتي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على إستيعاب تلك الصدمات ومنه التعافي والعودة للتوازن ضمن مجال الاستقرار المالي؛ أو زوال الصدمة مباشرة بعد الإمتصاص، أو بتكامل الإمتصاص والتكيف معاً، ومنه التعافي التلقائي والعودة للتوازن دائماً ضمن مجال الاستقرار المالي.

✓ تطورت مرونة النظام البنكي الجزائري ضمن مستويات مستقرة نسبياً طوال الفترة من ٢٠٠٩ إلى نهاية سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٤؛ أين عرفت جميع مؤشرات المتعلّقة بتركيبة أصول، وتركيبة خصوم، والرفع المالي، وتركيز، وحجم النظام البنكي، تغيراً في منحها فيما بعد تلك الفترة كاستجابة للنظام وتدخله من خلال الهوامش المالية، وخصائصه في الحفاظ على مرونته تجاه صدمة البترول المستمرة منذ ٢٠١٤ وإلى غاية ٢٠١٧؛

✓ أثرت تركيبة الخصوم إيجابياً في مرونة النظام البنكي الجزائري بسبب إعتمادها الضئيل على الإلتزامات الخارجية والإعتماد الكبير على الودائع لدى البنوك العمومية كخصوم أساسية، إلى جانب الأداء الحسن للقطاعات الأخرى في إطار التنوع الاقتصادي المنتهج دون الحاجة لمزيد من القروض الخارجية؛

✓ أثر التركيز البنكي المرتفع، إيجابياً في مرونة النظام البنكي الجزائري رغم أهمية التنوع والمنافسة في تحسين المرونة، كون أنه يعكس تركيز (٥٠) أكبر بنوك عمومية؛

✓ أثر كبر حجم النظام البنكي الجزائري بالنسبة للإقتصاد إيجابياً في مرونته، بسبب بعض خصائصه كالسلامة المالية الجيدة التي يتمتع بها بما في ذلك النوعية والمستوى الجيد للرسملة التنظيمية، وهيمنة البنوك العمومية عليه؛ إضافة إلى التأثير الإيجابي للرافعة المالية بشكلها البسيط؛ فتلك الهوامش المالية زادت من قدرته على إمتصاص

الصدمة خاصة في مرحلتها الأولى، ثم دعمها ذلك التأثير الإيجابي لبقية المؤشرات في التكيف مع إستمرار الصدمة؛

✓ أثرت تركيبة أصول النظام البنكي الجزائري إيجابيا في مرونته، بسبب كبر حجم القروض الممنوحة للإقتصاد، خاصة القروض طويلة الأجل منها مقارنة بالقصيرة؛ وخاصة بسبب إنتهاج سياسة التنويع الاقتصادي بدل الإعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي شكل تهديدا للاستقرار المالي، حيث ساعدت تلك السياسة في إستيعاب الصدمة من جانب آخر؛

✓ ساهمت خاصية هيمنة البنوك العمومية على النظام البنكي الجزائري من حيث أصوله أو ودائعه في التأثير الإيجابي لكل من التركيز البنكي، وتركيبه الخصوم، وحجم النظام البنكي بالنسبة للإقتصاد، على مرونة النظام البنكي ككل ومنه النظام المالي، ممثلة عاملا جد مهم في الحفاظ عليها كونها بنوك مملوكة من الدولة، وعليه من المتوقع إستمرار التأثير الإيجابي للعوامل السابقة والحفاظ على مرونة النظام البنكي لمدى أوسع، تبعا لذلك. في حين يمكن التحفظ على التأثير المستقبلي لعامل تركيبة الأصول في ظل الإرتفاع المستمر لنسب القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خاصة على مستوى البنوك العمومية نفسها.

✓ إذن مرونة النظام البنكي الجزائري معتبرة إلى جيدة، رغم حدة الصدمة التي واجهتها، حيث حافظت على قدرة النظام في إمتصاص صدمة تراجع أسعار البترول منذ ٢٠١٤ بفعل السلامة المالية المعتبرة بما في ذلك هوامش الأمان المالي، وساعدتها وتكاملت معها خصائص النظام البنكي المتأصلة فيه مؤدية إلى التكيف مع الصدمة حتى في ظل إستمرارها والتراجعات الحادة للأسعار في ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كما كان

لبعض السياسات كتنويع الاقتصاد الدور المهم في إستيعابها ومنه التعافي منذ ٢٠١٧ وإلى غاية نهاية ٢٠١٨، تزامنا مع تراجع حدة الصدمة في ظل عودة ارتفاع أسعار البترول.

٤. ٢- التوصيات

- ✓ أهمية إهتمام البنوك المركزية بمفهوم مرونة النظام المالي من منظوره الواسع الذي يتعدى المعايير التنظيمية ونوعية رأس المال، بما في ذلك بنك الجزائر نظرا لواقع مرونة النظام البنكي الجزائري الجيدة، والإستفادة من هذه الخاصية في الحفاظ على إستقراره على مدى أوسع؛
- ✓ أهمية توجيه الأبحاث نحو إثراء تحليل هذا المفهوم من خلال تحليل مرونة النظام المالية باختلاف طبيعتها، لما لا نمذجتها والتنبؤ بها؛
- ✓ الحفاظ على المستويات الجيدة لرأس المال كعامل تدخلي تنظيمي، مع تركيز الاهتمام على الخصائص المتأصلة في النظام ومتابعتها؛
- ✓ عدم التركيز على دور هيمنة البنوك العمومية في الحفاظ على مرونة النظام البنكي الجزائري، وإهمال أهمية دور التنويع والبنوك الخاصة في رفع المنافسة البنكية؛
- ✓ تشديد المراقبة على القروض الممنوحة للإقتصاد الجزائري وإتباع السياسات اللازمة لتفادي تعثر سدادها مع محاولة التخفيف من القروض المتعثرة التي قد تشكل تهديدا مستقبليا لمرونة نظامه البنكي؛

✓ إيلاء أهمية أوسع بسياسة التنويع الاقتصادي المتبعة مؤخرا من قبل السلطات الجزائرية لأهمية دورها في إستيعاب الصدمات وتعزيز مرونة النظام البنكي الجزائري وإستقراره المالي.

المراجع:

❖ الوثائق والتقارير، وأوراق العمل

- 1.Akdogan & Yelderim. «Non-Core Liabilities as an indicator of systemic Risk and a liquidity Stress Test Application on Turkish Banking System.» *Working Paper*. 14/12. Turkish Central Bank, April 2014.
- 2.Bank of Algeria. *Annual Report of the Bank of Algeria Economic and Monetary Evolution in Algeria*. Algiers: Bank of Algeria, 2018.
- 3.Bank of Algeria. *Annual Report of The Bank of Algeria Economic and Monetary Evolution in Algeria*. Algiers: Bank of Algeria, 2017.
- 4.BIS. «Basel Committee on Banking Supervision Publication» *Basel III: A Global Regulatory Framework for More Resilient Banks and Banking Systems*. Basel: Bank for International Settlements, December 2010.
- 5.BIS. *83 rd Annual Report*. Basel: Bank for International Settlements, 2013.

6.Caldera-Sanchez & Al. «Strengthening Economic Resilience: Insights From the Post-1970 Record of Severe Recessions and Financial Crises.» *Economic Policy Paper*. 20. OECD, December 2016.

7.FSB. *IMF-FSB-BIS Elements of Effective Macroprudential Policies lessons from international experience*. Basel: Financial Stability Board, 2016.

8.Harutyunyan & al. «Shedding Light on Shadow Banking.» *IMF Working Paper*. 15/1. International Monetary Fund, January 2015.

9.NEF. *Financial System Resilience Index-Building a Strong Financial System*. London, United Kingdom: New Economics Foundation, 2015.

10.Trashey, Nicolas & Fabrizio Zampolli. «Economic Resilience: A Financial Perspective.» *Note Submitted to the G20*. Bank of International Settlement, December 2016.

❖ الخطابات:

11.Bailey, Andrew. «A Resilient Financial System.» *BIS Central Banker's Speeches, at the CityUK Annual Dinner*. London: Bank for International Settlements, 10 February 2022.

12.Kumar Jain, Mahech. «Building a More Resilient Financial System in India through Governance Improvements.» *Reserve Bank of India Speeches and Interviews, at The India International Centre*. Reserve

Bank of India. India's Central Bank, 18 June 2021.

❖ أطروحات الدكتوراه:

13.Bourcart, Leo. «Emergence et Usage du Concept de Resilience dans Les Mondes Académiques et Institutionnelles.» *These de Doctorat. Sciences Politiques, Université Grenoble Alpes*, 2015.
<<https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01455117/document>>.

١٤.قطافي, سليمة. "دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الإستقرار المالي ودعم المرونة". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٠٢, قسنطينة، الجزائر، ٢٠٢٠.

❖ البحوث والمجلات

15.Bahadur & al. «The Resilience Renaissance? Unpacking of Resilience for Tackling Climate Change and Disasters.» *Strengthening Climate Resilience Discussion Paper*. 1. Institute of Development Studies, Sussex University, September 2010.

16.Briguglio & al. «Conceptualizing and Measuring Economic Resilience.» Briguglio, L., Cordina, G., & Kisanga, E. *Building the Economic Resilience in the Small States*. London Formatek Publishing, Malta for the Islands and Small States Institute of the University of Malta and the Commonwealth Secretariat, 2006. 265-287.

17.Guettafi, Salima et yassine Laib. «Resilience and Stability of Algeria's Financial System towards-Resilience Versus Stability Approach.» *Journal of Economics and Development Studies* 4.1 (2016): 78-90.

18.McAslan, Alastair. «The concept of Resilience Understanding its

19.Meaning, Origins and Utility.» *A Strawman Paper*. Torrens Resilience Institute, March 2010.

20.Ruza & al. «Banking System Resilience: An Empirical Appraisal.» *Journal of Economic Studies* (2019): 1241-1257.

❖ الكتب :

21..Reghezza-Zitt, Magali & Samuel Rufat. *Resilience Imperative Uncertainty, Risks, and Disasters*. Great Britain & United States: ISTE Press Ltd and Elsevier Ltd, 2015.

❖ مواقع الأنترنت

22.Banque de France. *Communiqués du G20*. 28 08 2022.
<https://www.banque-france.fr/economie/relation-internationales/groupe-internationaux-g20g7/communiqués-du-g20>

23.Bank of Algeria. (2022, 09 10). <https://www.bank-of-algeria.dz/>

24. Bank of Algeria. (2022, 09 25). *Bultins Statistiques*.
https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm
25. Bank of Algeria. (2022, September 25). *Rapport Annuels de la Banqued'Algérie*. <https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>
26. FRED. *5-Bank Concentration for Algeria*. 15 09 2022.
<https://fred.stlouisfed.org/series/DDOI06DZA156NWDB>
27. IMF. *Algeria: Core FSIs*. 15 09 2022.
<https://data.imf.org/regular.aspx?key=63174545>
28. Krahnen & al. «Policy Area International Economics and Finance Recovery- Financial Resilience Revisited: Why Consistency in Regulation is Now Paramount-across sectors and regions, and over time.» 8 May 2017. *G20-insights*.
https://www.g20insights.org/policy_briefs/financial-resilience-revisited-consistency-regulation-now-paramount-across-sectors-regions-time/

أثر الابتكار التسويقي في تحقيق رضا العملاء : دراسة استطلاعية لآراء عينة من

عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بمدينة عنابة

The Impact of Marketing Innovation on Achieving Customer Satisfaction: An Exploratory Opinions Study of sample for Clients of the National Fund for Savings and Reserve (CNEP) in Annaba

د.خير الدين بوزرب

د.عمار سعدالله

د.أبو بكر خوالد

جامعة جليجل

جامعة سوق أهراس

جامعة عنابة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - الجزائر

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر الابتكار في عناصر المزيج التسويقي المصرفي الأربعة وهي: (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) في تحقيق رضا العملاء بالتطبيق على عينة من عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (ص.و.ت.إ)، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تأسست هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على أداة الاستبانة في جمع البيانات الأولية عن عينة من عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بمدينة عنابة بالوكالة رقم (٣٠٣) قدرت بـ (٥٣) عميلاً،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢١٩ - ٢٥٦

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى إثبات وجود أثر ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث لكن هذا الأثر كان ضعيفا نتيجة ضعف السياسات الابتكارية في مختلف عناصر المزيج التسويقي المصرفي لا سيما عنصري الترويج والتوزيع.

الكلمات المفتاحية: الابتكار التسويقي، المزيج التسويقي، المصارف التجارية، رضا العملاء، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط .

Abstract:

This study aimed to clarify the impact of innovation in the four elements of the banking marketing mix, which are: (product, pricing, promotion, distribution) in achieving customer satisfaction of the National Fund for Savings and Reserve Bank (CNEP), To achieve the aforementioned goal, this study was based on the descriptive analytical method, whereby the questionnaire was used to collect primary data on (53) clients of the National Fund for Savings and Reserves in Annaba, Branch No. (303). Finally, this study concluded to prove the existence of a statistically significant effect of marketing innovation in achieving customer satisfaction of the bank under study, but this effect was weak as a result of weak innovative policies in the various elements of the banking marketing mix, especially the elements of promotion and distribution.

KeyWords: Marketing Innovation, Marketing Mix, Commercial Banks, Customers Satisfaction, National Fund for Savings and Reserve.

المقدمة

إن الابتكار التسويقي في عالم الصيرفة اليوم بات حالة ملحة تسعى إلى بلوغها العديد من المصارف لا سيما في بيئة تتصف بالصراع من أجل النمو والبقاء وما يرافقها من ضغوطات وتهديدات، ولا بد للمصارف من الاستجابة والتكيف والخلق والتجديد والإبداع لكي تنمو وتبقى، وعليه فالنمو والبقاء مرتبطان بمدى تجاوب المصارف مع بيئتها، وبالتالي فإن الابتكار التسويقي لا بد أن يكون بمستوى يوازي التحدي القائم ولا بد من الإبداع والابتكار في الجهود التسويقية وخلق مزيج تسويقي متكامل والقيام بأنشطة تسويقية ابتكارية تساهم في جعل أداء المصرف بأفضل ما يمكن، ولذلك جاء هذا البحث كي يكشف عن جوانب العلاقة بين الابتكار التسويقي المصرفي وانعكاس ذلك على مدى رضا العملاء.

١- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

١.١- أولاً: مشكلة الدراسة

أصبحت المصارف في بيئة الأعمال المصرفية الحالية القائمة على المنافسة المحتدمة تواجه تحديات غير مسبقة بسبب أن التغير أصبح هو القاعدة في النشاط التسويقي لها، فكان لابد عليها الاستجابة لهذا التغير وذلك عبر الاتجاه نحو تجسيد مختلف ممارسات الابتكار التسويقي في منتجاتها وخدماتها، وتسعيها، وترويجها، وتوزيعها، وذلك بغية ضمان بقاء واستمرارية المصرف وتحقيق الميزة التنافسية المنشودة واستدامتها لأطول فترة ممكنة.

أما المصارف التجارية الجزائرية الحكومية فهي اليوم تقف أمام كثير من التحديات أبرزها: إفرازات ظاهرة العولمة المالية، اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، امتداد المصارف خارج حدود دولها بفعل توسع الفروع والاندماجات والتكتلات، التطور الهائل في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المصرفية، موجة الأزمات المالية العالمية الحديثة، زيادة وعي العملاء وتغير تفضيلاتهم، ...، وغيرها، لذا وجب عليها أن تسعى لإيجاد مجموعة من الحلول التي

ستمكنها من مجابهة هذه التحديات من جهة وتحقيق أهدافها وأهداف عملائها من جهة أخرى، ولعل من أبرز المواضيع التي تطرح بكثرة في الأدبيات المصرفية كوسيلة ناجعة لتجاوز هذه الوضعية الصعبة هي التطبيق الجاد لمختلف ممارسات الابتكار التسويقي في المصارف التجارية الجزائرية.

ولعل من أبرز المصارف التجارية الحكومية الجزائرية اليوم نجد بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) والذي سنحاول في هذه الدراسة الوقوف على مدى اعتماده على أسلوب الابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملائه، وذلك من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى إسهام الابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء المصارف التجارية الجزائرية بالتطبيق على عينة من عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (BNA) بمدينة عنابة ؟

٢.١- فرضيات الدراسة

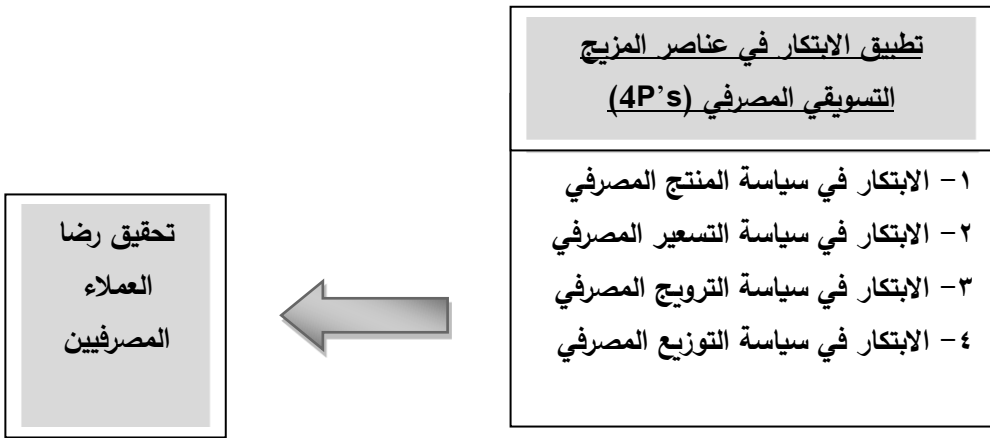
للإجابة على مشكلة الدراسة ومختلف التساؤلات المطروحة وجب علينا وضع الفرضيات التالية:

- ١.٢.١- الفرضية الفرعية الأولى: يؤثر الابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية بشكل إيجابي في تحقيق رضا عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- ٢.٢.١- الفرضية الفرعية الثانية: يؤثر الابتكار في التسعير المصرفي بشكل إيجابي في تحقيق رضا عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- الفرضية الفرعية الثالثة: يؤثر الابتكار في الترويج المصرفي بشكل إيجابي في تحقيق رضا عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- ٣.٢.١- الفرضية الفرعية الرابعة: يؤثر الابتكار في التوزيع المصرفي بشكل إيجابي في تحقيق رضا عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).
- ٤.٢.١- الفرضية الرئيسية: هناك أثر ذو دلالة للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

٣.١- نموذج الدراسة

بغية تسهيل عملية الإجابة على مشكلة الدراسة والتحقق من مختلف فرضياتها وضع الباحثون نمودجا فرضيا لدراستهم وفقا لما يبينه الشكل (٠١) أدناه:

الشكل (٠١): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين.

٤.١- أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من واقع البيئة المصرفية الجزائرية التي تواجه المصارف الحكومية فيها ضغوطات وتحديات كبيرة داخلية وخارجية، لا سيما وأن السوق المصرفية الجزائرية أصبحت سوق مفتوحة لكل المصارف التجارية الجزائرية منها وحتى الأجنبية، إضافة إلى قلة الدراسات في البيئة الجزائرية التي تناولت موضوع الابتكار التسويقي المصرفي وعلاقته برضا العملاء، وعليه فإن البحث يكتسب أهميته من واقع ارتباطه بالبيئة المصرفية الجزائرية وخاصة بيئة الابتكار والتسويق بشكل خاص.

٥.١- أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:
- معرفة ماهية الابتكار التسويقي والطبيعة الخاصة التي يحظى بها في المنظمات المصرفية.
 - معرفة أهمية الابتكار التسويقي بالنسبة للمصارف ومحاولة الكشف عن الآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيقه فيها.
 - التعرف على الدور الإيجابي الذي يلعبه الابتكار التسويقي في تحقيق رضا العملاء.
 - التحسيس والتوعية بأهمية موضوع الابتكار التسويقي المصرفي بغية لفت انتباه الباحثين والممارسين وكل من له علاقة بهذا الموضوع للاجتهاد والبحث فيه.
 - خلق ثقافة ابتكارية حديثة لدى مجتمعنا الذي يفتقدها كثيرا.

٢- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

رغم قلة الدراسات التي تعرضت لموضوع الابتكار التسويقي في مجال المنتجات والخدمات المصرفية وعلاقته بتحقيق رضا العملاء، فقد أمكن الاطلاع على بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، والتي يمكن عرض أحدثها فيما يلي:

١.٢- الدراسات العربية

١.١.٢- دراسة (التميمي والحضرمي، ٢٠٠١)

هدفت هذه الدراسة أساسا إلى معرفة العوامل المؤثرة في عملية التجديد والابتكار في المصارف التجارية اليمنية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بتصميم استبانة وزعاها على عينة عشوائية من مدراء الإدارة العليا ورؤساء الأقسام وعملاء تسعة مصارف محلية وأجنبية عاملة باليمن، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة ايجابية بين العوامل التالية: (دعم الإدارة، حداثة الموظفين، حالة التطور في القطاع المصرفي، عامل البيئة، حالة المنافسة وشدتها)

وبين التجديد والابتكار في المصارف اليمينية المبحوثة، وقد كانت أقوى علاقة ارتباطية بين دعم الإدارة والابتكار.

٢.١.٢ - دراسة (السرطان، ٢٠٠٥)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمد الباحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي حيث صمم استبانة قام بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٤٨٠) عميلاً وموظفاً موزعة بالتساوي (٢٤٠) لكل فئة وذلك في (١٦) مصرفاً تجارياً عاملاً في الأردن، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج أبرزها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين الابتكار والإبداع التسويقي وتحقيق الميزة التنافسية في المصارف التجارية الأردنية المبحوثة.

٣.١.٢ - دراسة (سالم وآخرون، ٢٠١١)

هدفت هذه الدراسة عموماً إلى بيان الدور الذي يلعبه الابتكار التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية الفلسطينية العاملة في محافظات غزة، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صمم الباحثون استبانة قاموا بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٤٠٠) عميل من عملاء المصارف المبحوثة، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج أن المصارف المبحوثة تتبع الابتكار التسويقي بصورة جيدة وأنها على اطلاع دائم بآخر المستجدات في عالم التكنولوجيا المصرفية الحديثة، مما يعمل على تحقيق الميزة التنافسية للمصارف المبحوثة، إلا أن نتائج التحليل كشفت أيضاً وجود بعض أوجه القصور متمثلة في أن المصارف المبحوثة لا توفر خدمة الإنترنت بشكل مجاني للعميل ولا تهتم بالتغذية الراجعة من العملاء.

٤.١.٢ - دراسة (عثمان، ٢٠١٦)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز علاقة أبعاد الابتكار التسويقي الستة (الخدمة، السعر، الترويج، التوزيع، الأفراد، العمليات) في تحقيق جودة الخدمات المصرفية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صممت الباحثة استبانة وزعتها على عينة مكونة من (٣١)

موظفا ببنك الخليج الجزائر (AGB)، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها اثبات وجود أثر قوي ذو دلالة إحصائية لمختلف أبعاد الابتكار التسويقي في تحقيق جودة الخدمات المصرفية إلا أن أبرز بعد من حيث قوة التأثير هو جوهر الخدمة المصرفية في حد ذاتها.

٢.٢ - الدراسات الأجنبية

١.٢.٢ - دراسة (Roberts and Amit, 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ديناميكية النشاط الابتكاري والميزة التنافسية في المصارف التجارية الأسترالية واختبار مدى تبني عمليات المنتجات الابتكارية الجديدة في المصارف الأسترالية المبحوثة، ولتحقيق الهدف السابق الذكر قام الباحثان بأخذ عينة عشوائية طبقية من المصارف التجارية الأسترالية البالغ عددها (٢٤) مصرفا حيث تم توزيع استبانات على العاملين في هذه المصارف من الإدارة العليا والمكاتب الأمامية والخلفية وكذلك العملاء، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى عدة نتائج ايجابية فيما يخص مؤشرات الابتكار في المصارف التجارية الأسترالية المبحوثة أبرزها: وجود زيادة واستمرارية في النشاطات الابتكارية، وجود تنوع في العمليات الابتكارية، هناك مخصصات مالية معتبرة لأنشطة الابتكار في المصارف المبحوثة.

٢.٢.٢ - دراسة (Cherchem, 2009)

هدفت هذه الدراسة عموما إلى بيان مدى تبني المصارف التجارية الجزائرية الحكومية لمفهوم الابتكار التسويقي، ولتحقيق الهدف السابق ذكره قام الباحث بتصميم استبانتين الأولى تم توزيعها على (٠٦) مدراء جهويين يمثلون المصارف التجارية الجزائرية الحكومية الستة بمدينة وهران (غرب الجزائر)، أما الاستبانة الثانية فقد تم توزيعها على (٦٠٠) عميل من عملاء المصارف الحكومية المبحوثة بنفس المدينة، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود قصور واضح في تجسيد مفهوم الابتكار التسويقي في المصارف التجارية الجزائرية الحكومية المبحوثة، وذلك بفعل عدم وجود هيكل تنظيمي يضمن نجاح عملية إطلاق المنتجات والخدمات المصرفية

الجديدة مع عدم وجود سياسات واضحة تتبعها هذه المصارف في الحصول على المعلومات السوقية.

٣.٢.٢ - دراسة (Dobni, 2010)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التوجه الابتكاري والإستراتيجيات التنافسية في المنظمات الخدمية الكندية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر صمم الباحث استبانة قام بتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (٣٢٦) من رؤساء ومديري الأنظمة ومديري الإدارات والمديرين العاملين العاملين بالمنظمات الخدمية الكندية المبحوثة، وبعد عملية التحليل الإحصائي أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين التوجه الابتكاري والإستراتيجيات التنافسية في المنظمات الخدمية الكندية المبحوثة، وأن أقوى علاقة ارتباط كانت بين التوجه الابتكاري وإستراتيجية التمايز.

٤.٢.٢ - دراسة (Al-Salaymeh, 2013)

هدفت هذه الدراسة عموماً إلى توضيح مستوى تبني الإبداع والابتكار التفاعلي في المصارف التجارية الأردنية وأثر ذلك على تقبل العملاء للخدمات المصرفية المعروضة في القطاع المصرفي الأردني، ولتحقيق الهدف السابق الذكر تأسست هذه الدراسة على أداة استبانة قام الباحث بتصميمها وتوزيعها على عينة مكونة من (٥٠٠) عميل من عملاء خمسة مصارف تجارية أردنية، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الأخير أن المصارف المبحوثة تتبنى مستوى معيناً من الإبداع والابتكار التفاعلي، وأن هناك أثر إحصائي معنوي للإبداع والابتكار التفاعلي على مدى تقبل العملاء للخدمات المصرفية المقدمة إليهم.

٥.٢.٢ - دراسة (Kolapo et al, 2021)

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فعالية استراتيجيات الابتكار التسويقي في تحسين أداء المصارف التجارية العاملة بدولة نيجيريا، ولتحقيق المسعى السابق الذكر قام الباحثون باستقصاء آراء عينة مكونة من (١٢٠٠) موظفاً و(٣٠٠) عميلاً لدى

أبرز ثمانية مصارف تجارية نيجيرية، وقد تمكنت الدراسة من استنتاج أبرز عوامل نجاح الابتكار التسويقي المصرفي وهي الخدمات المبتكرة، الجودة، ولوج الأسواق الجديدة، والعامل التكنولوجي، كما خلصت إلى وجود دور كبير لاستراتيجيات الابتكار التسويقي في تحسين أداء المصارف وذلك من خلال عدة نقاط أبرزها تحقيق رضا العملاء وتحسين الخدمات المقدمة، تخفيض تكلفة الخدمة وتطوير خدمات جديدة على التوالي.

٣.٢ - مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث مجال التطبيق وهو البيئة المصرفية الجزائرية حيث نجد أن الدراسات المحلية التي طبقت موضوع الابتكار التسويقي في المؤسسات المصرفية قليلة جدا على عكس شيوع تطبيق هذا الموضوع في قطاعات أخرى كالسياحة ومؤسسات الاتصالات والمؤسسات ذات الطابع السلعي كمؤسسات انتاج وبيع المشروبات والمواد الغذائية.

كما تتميز هذه الدراسة من حيث اعتمادها أسلوبا جديدا بسيط سواء من حيث تشكيل عناصر الابتكار التسويقي انطلاقا من نموذج (4P's) المسلم به في مجال التسويق، وكذلك من حيث بساطة وسهولة الاستبيان ومقياس ليكرت الثلاثي المعتمد والذي يجعل من نتائج الاستبيان قريبة جدا من الواقع.

٣ - المبحث الثالث: الإطار النظري للدراسة

٣.١ - طبيعة الابتكار التسويقي في المصارف التجارية وفوائده تجسيده فيها

إن الابتكار التسويقي في عالم المصارف اليوم بات حاجة ملحة تسعى إلى بلوغها العديد من المصارف التجارية لا سيما في بيئة تتصف بالصراع من أجل التميز والريادة، لذا فلا بد على المصارف الاستجابة والتكيف والتجديد والإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها لكي تستطيع النمو والبقاء في ظل الأوضاع الجديدة الحرجة التي تميز النظام المصرفي العالمي. (خوالد ولمزاودة، ٢٠١٤)

وقبل الخوض في الحديث عن مفهوم الابتكار في المصارف التجارية فلا بد أن نشير أولاً إلى أن المتتبع للأدبيات والمراجع المتعلقة بموضوع الإبداع والابتكار يجد أن فئة كبيرة من الباحثين والمتخصصين لا يفرقون بين مصطلحي الإبداع (Creativity) والابتكار (Innovation) حيث يستخدمان كترينين، لكن رغم ذلك فهناك اختلاف كبير بينهما، فالإبداع يميل إلى المستوى الفردي والعملية الذهنية واللاملموسية، أما الابتكار فيميل إلى الجانب العملي التطبيقي والإطار التنظيمي والملموسية في تطبيق الأفكار الإبداعية.

وتأسيساً على ما سبق ذكره فقد كان من الأجدر بنا أن نستخدم مصطلح "الإبداع التسويقي" بدل مصطلح "الابتكار التسويقي" لأن المصارف تقدم خدمات غير ملموسة وهذا ما يميل أكثر إلى الجانب الإبداعي، لكننا استخدمنا مصطلح "الابتكار التسويقي" لأننا لم نقتصر فقط في دراستنا هذه على سياسة تقديم الخدمات المصرفية اللاملموسة فحسب، بل درسنا مختلف سياسات المزيج التسويقي المصرفي الأخرى وهي التسعير والترويج والتوزيع، وكما هو معلوم فالملموس والمجسد ماديا يتفوق دائماً على غير الملموس وغير المجسد مادياً.

أما فيما يتعلق بمفهوم الابتكار التسويقي فقد تعددت آراء الباحثين والمتخصصين في محاولة وضعهم لتعريف شامل لهذا المفهوم، ويمكن عرض أبرز التعريفات المقدمة للابتكار التسويقي في الجدول (٠١) أدناه:

الجدول (٠١): مفهوم الابتكار التسويقي وفق عدد من الباحثين

الباحث، السنة)	التعريف المقدم
(Drucker, 1985)	"لا يختلف مفهوم الابتكار التسويقي عن مفهوم الابتكار عموماً، إذ يمكن اعتباره الاستغلال الناجح لأفكار جديدة وينطبق عليه ما ينطبق على هذا أو ذاك".
(Lambin, 1993)	"ذلك النوع من الابتكار الذي يشمل جميع المجالات التسويقية للمنظمة، وبالتالي فهو يمس كل الأنشطة المرتبطة بتوجيه المنتج أو الخدمة من

المنتج إلى المستهلك النهائي".	
"الابتكار جديد ذو دلالة اقتصادية أو مدمج جديد لعناصر موجودة، ينتج عنه منتجات وعمليات إنتاج جديدة، وهو يحدث مع الوقت ولا يشمل تقديم تكنولوجيا فقط بل العمل على انتشارها".	(الصرن، ٢٠٠١)
"وضع أفكار جديدة أو غير تقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية".	(أبو جمعة، ٢٠٠٣)
"وضع وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات والأنشطة التسويقية، وقد يركز على المنتج (السلعة/الخدمة)، أو السعر، أو الترويج، أو التوزيع، أو كلها معا".	(نجم، ٢٠٠٣)
"قدرة المنظمة على خلق فرص متعددة للنمو والاستمرار في السوق من خلال تحقيق الربحية، زيادة المبيعات، كسب رضا المستهلك، ... وغيرها، إذ يعمل هذا الابتكار على خلق أسواق جديدة وتحويل التهديدات إلى فرص مستقبلية للمنظمة".	(أمجدل، ٢٠١١)
"تنفيذ لطرق جديدة في التسويق تتطوي على تغييرات كبيرة في تصميم المنتجات والخدمات، وفي ترويجها، وتسعيرها، وتوزيعها، بحيث تهدف هذه الإبداعات التسويقية إلى تلبية حاجات العملاء بطرق أفضل، وفتح أسواق جديدة، وتحديد مراكز جديدة في الأسواق الحالية، وبالتالي زيادة مبيعات المنظمة".	(التميمي، ٢٠١٢)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع المذكورة في الجدول أعلاه.

وباسقاط مختلف التعريفات السابقة الذكر على المجال المصرفي يتضح أن الابتكار التسويقي المصرفي هو: "قدرة المصرف على ابتكار وتقديم منتجات وخدمات جديدة، أو تطوير المنتجات والخدمات القائمة سواء في جوهرها أو في طريقة تقديمها أو في طرق تسعيرها أو عناصر ترويجها أو أساليب توزيعها، بهدف إشباع حاجات العملاء، وذلك عبر كل السبل البشرية والمادية المتاحة، وخصوصا التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات". (خوالد، ٢٠١٧)

ويتسم الابتكار التسويقي عموماً بعدة خصائص يمكن إيجاز أبرزها فيما يلي: (أبو جمعة، ٢٠٠٣)

- لا يقف عند حد توليد أو إيجاد أفكار جديدة فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى وضع هذه الأفكار موضع التطبيق الفعلي أو العملي.
- لا بد أن يشغل الابتكار التسويقي الأفكار الجديدة بنجاح لكي يكون مفيداً للمنظمة.
- لا يقتصر على مجال تسويقي معين، وإنما يمتد لأي مجال أو ممارسة تسويقية كما أن هناك العديد من الأمثلة الواقعية للابتكار التسويقي في عالم الأعمال تعكس تطبيقه في العديد من المجالات التسويقية.
- ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الابتكار التسويقي في المصارف يتميز بالخصائص التالية: (حداد والغدير، ٢٠٠٤)
- ١- **الطلاقة (Fluency):** أي إنجاز عدد كبير من النشاطات التسويقية في غضون فترة زمنية محدودة.
- ٢- **المرونة (Flexibility):** أي الانتقال من موقف تسويقي إلى آخر والتعامل مع جميع المواقف.
- ٣- **الأصالة (Originality):** أي مقدرة الفرد على طرح أفكار تسويقية جديدة لم يسبقه إليها أحد من قبل.
- ٤- **القدرة على تحسس المشكلات التسويقية وإدراك طبيعتها. (Recognize a Problem)**
- ٥- **الميل إلى إبراز التفاصيل (Elaboration):** أي المعالجة الدقيقة والشاملة التي توضح أبعاد المسائل التسويقية.
- كما يمر الابتكار التسويقي بالمصرف بسيرورة المراحل التالية: (السرطان، ٢٠٠٥)
- تحليل حاجات العملاء.
- توليد الأفكار الابتكارية.
- الغرلة (التصفية) المبدئية للأفكار.
- تقييم الأفكار الابتكارية.
- اختيار الفكرة المتعلقة بالابتكار.

- تطبيق الأفكار .

- تقييم نتائج التطبيق الفعلي .

أما عن متطلبات نجاح الابتكار التسويقي في المصارف فهي تشمل اربعة متطلبات أساسية هي: (النسور، ٢٠١٤)

١.١.٣ - **متطلبات تنظيمية وإدارية:** وتتعلق بمدى اقتناع الإدارة العليا بأهمية الابتكار التسويقي ناهيك عن توافر بيئة تنظيمية مناسبة داخل المصرف تيسر الابتكار التسويقي وتدعمه.

٢.١.٣ - **المتطلبات الخاصة بالمعلومات:** وتشمل كل ما يتعلق بتأمين المعلومات ونظم المعلومات التسويقية للمصرف ومنها: وجود نظام أمني، توافر المعلومات المرتدة (التغذية العكسية)، وجود نظام فرعي للمعلومات التسويقية.

٣.١.٣ - **متطلبات متعلقة بإدارة الأفراد العاملين في مجال التسويق المصرفي:** مثل اعتبار القدرات الابتكارية الجيدة شرطاً للتوظيف بالمصرف وكذلك تبني نظام تحفيز مادي ومعنوي يساعد على الابداع والابتكار.

٤.١.٣ - **متطلبات خاصة بجدوى وتقييم الابتكارات التسويقية:** نظراً للمبالغ الضخمة التي يتطلبها الابتكار بشكل عام والابتكار التسويقي بشكل خاص من جهة، ونظراً للمخاطر المرتبطة بهما من جهة أخرى، فلا بد أن تكون هناك دراسات جدوى دقيقة لكافة الابتكارات التسويقية المصرفية قبل الشروع فيها، إضافة إلى تقييم تلك الابتكارات لمعرفة فيما إذا حققت المطلوب أم لا.

وبناء على الشكل السابق يمكن إيجاز الدور الذي يلعبه الابتكار التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف التجارية في النقاط التالية: (بولعوينات، ٢٠١٤)

١.٤.١.٣ - **دور الابتكار التسويقي في زيادة الربحية:** إن تبني مختلف نشاطات الابتكار التسويقي في المصرف سيجعله يقدم خدمات جديدة ومبتكرة سواء في جوهرها أو في طريقة أدائها، الأمر الذي يخول للمصرف بيعها بأسعار مرتفعة وبأدنى التكاليف وهذا ما سيزيد من ربحية المصرف.

٢.٤.١.٣ - دور الابتكار التسويقي في تدنئة التكاليف: إن تبني مختلف نشاطات الابتكار التسويقي في المصرف سيسمح له بتخفيض التكاليف عبر تقليل الموارد الإنتاجية وتنظيمها، أو عبر مختلف العمليات التكنولوجية التي تحسن من الكفاءة الإنتاجية والتسويقية للمصرف.

٣.٤.١.٣ - دور الابتكار التسويقي في تحسين الجودة: إن تبني مختلف نشاطات الابتكار التسويقي في المصرف سيسمح له بتحسين جودة منتجاته وخدماته، وضمان تميزها في الأسواق، عبر الإتيان بأفكار جديدة أو بإدخال تعديلات وخصائص مبتكرة.

٤.٤.١.٣ - دور الابتكار التسويقي في زيادة الحصة السوقية: يؤثر الابتكار التسويقي في الحصة السوقية للمصرف عبر مساهمته في زيادة عدد العملاء والشرائح والقطاعات السوقية التي يستهدفها المصرف، من خلال عرض منتجات وخدمات جديدة وابتكارات تسويقية حديثة، تلبي حاجات العملاء الحاليين وتستقطب المزيد من العملاء الجدد.

٢.٣ - ماهية رضا عملاء المصارف وأهميته

يعد رضا العملاء من المفاهيم التي أثارت اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين بشؤون إدارة التسويق وذلك لإدراك العديد من المنظمات أن سبب تميزها يقوم على أساس احترام العميل والعمل على إرضاء وتلبية حاجاته.

وقد عرف (Kotler, 2006) رضا العميل بأنه: "انطباع ايجابي أو سلبي مدرك من طرف العملاء الذي ينتج عنه مقارنة الأداء الفعلي للخدمة أو السلعة مع توقعاتهم"، من خلال هذا التعريف يمكن القول بأن رضا العملاء هو شعور ينتاب العميل عند تجربته لسلعة أو خدمة معينة.

كما عرف (الطائي والعبادي، ٢٠٠٩) رضا العميل على أنه: "أعلى درجة من القناعة التي يدركها العميل بخصوص منتج معين يشبع حاجاته المعلنة والضمنية، مما ينعكس على تقبل هذه المنظمة ومنتجاتها وفعاليتها وتحسين صورتها لديه".

وكتعريف شامل لرضا العميل المصرفي فقد عرفه كل من (Spreng et al, 1996) بأنه: "ظاهرة يمكن إدراكها والتعبير عنها من قبل العملاء وإيصالها إلى المصرف بالرسالة المكتوبة أو غير المكتوبة، هذا السلوك ناتج عن تقديم المصرف لخدمات ذات جودة كافية، وإن التفاعل بين المصرف والعملاء وقياس رضاهم سيكون بمثابة النتيجة النهائية لقياس مدى كفاءة المصرف في الحصول على رضا العملاء وكسب ولائهم".

وعليه يمكننا القول أن رضا العميل هو المحور الأساسي لتوثيق العلاقة الترابطية الدائمة بين العميل والمصرف وذلك لتحقيق القناعة لديه بأن المنتج والخدمة المقدمتان له مطابقان لتوقعاته وحاجاته، ويهدف المصرف بذلك إلى بناء علاقات مستقبلية طويلة الأمد مبنية على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين، فالعميل يتحقق لديه الرضا التام والمصرف يحقق من وراء ذلك أرباح معقولة.

من خلال ما تقدم يتضح بأن رضا العميل دالة لمستويات نسبية من التوقعات والأداء المدرك، أي أن الفرد لديه ثلاث حالات من الإشباع: (العجامة، ٢٠٠٥)

أ- إذا تجاوزت النتائج توقعاته فإنه سوف يشعر برضا عالي.

ب- إذا تساوت النتائج مع توقعاته فسوف يشعر بالرضا.

ت- إذا لم تصل النتائج إلى مستوى توقعاته فسوف يشعر بعدم الرضا.

وبالتالي فالأداء والتوقعات والمطابقة أو عدم المطابقة، تعتبر المحددات الرئيسية

لتحقيق الرضا أو عدم الرضا في المصارف (Zollinger et Lamarque, 1999).

أما عن أهمية رضا العملاء بالنسبة للمصارف التجارية فهي تبرز من كونها أحد العوامل التي تمكن المنظمة الخدمية عموماً من البقاء والاستمرار في السوق، وتعد من أكثر المعايير فعالية للحكم على أدائها لاسيما إن كانت موجهة نحو الجودة، وتكمن أهمية رضا العملاء فيما يلي: (الطائي والعبادي، ٢٠٠٩)

- إن رضا العملاء عن الخدمة المقدمة إليهم يمنعهم من انتقالهم إلى مصرف منافس.
- إن المصرف الذي يهتم برضا عملائه تكون لديه القدرة على حماية نفسه من المنافسين.
- يمثل تغذية عكسية للمصرف فيما يتعلق بالخدمة المقدمة إليه مما يساعده على تطوير خدماته.
- إن المصرف الذي يسعى لقياس رضا عملائه يمكنه تحديد حصته في السوق.
- يساعد في تشخيص أسباب عدم تحقيق أهداف المصرف.
- يساعد المشرفين على إمكانية توسيع نطاق الأنشطة والخدمات التي يقدمها المصرف لتشمل مجتمعات أخرى.
- معرفة ما إذا كان نمط الإدارة المتبع يحقق رضا العملاء أم يحتاج إلى مراجعة.
- التقرب من العميل أكثر وتشجيعه على إبداء رأيه واقتراحاته وتقديم أفكار جديدة للمصرف.

٤- المبحث الرابع: منهجية الدراسة

٤.١- منهج ومصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، من خلال الوصف النظري للموضوع والمفاهيم المتعلقة بالابتكار التسويقي المصرفي ورضا عملاء المصارف، وذلك من خلال الاعتماد على: الكتب، المقالات، المذكرات، المؤتمرات، ...، وغيرها، التي سبق وتناولت موضوع هذا البحث أو أحد أجزائه، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الاستبانة بهدف التعرف على رأي وتقييم عينة من عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) محل الدراسة للابتكار التسويقي المصرفي وأثره في تحقيق رضاهم.

٢.٤ - أداة الدراسة

لقد تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية، وقد تكونت هذه الاستبانة من ثلاثة محاور أساسية هي:

١.٢.٤ - المحور الأول: تضمن مجموعة البيانات الشخصية لعينة الدراسة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفية، وأقدمية التعامل مع المصرف).

٢.٢.٤ - المحور الثاني: تضمن مختلف الفقرات الخاصة بقياس مدى تطبيق الابتكار في عناصر المزيج التسويقي (المنتج، السعر، الترويج، التوزيع) في المصرف محل الدراسة والمقدرة بـ (١٦) فقرة.

٣.٢.٤ - المحور الثالث: شمل مختلف الفقرات الخاصة بقياس مدى رضا عملاء المصرف محل الدراسة والمقدرة بـ (٧) فقرات.

وللتحقق من صدق أداة الدراسة فقد تم عرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الاختصاص بجامعة عناية وجيجل والطارف والبالغ عددهم (٦) محكمين، لمعرفة آرائهم عن مدى وضوح وترابط فقرات الاستبانة ومقدار ملائمتها لقياس متغيرات الدراسة وشمولية أبعادها، وعلى ضوء اقتراحاتهم تم تعديل الاستبانة و الأخذ إجمالاً بجل توجيهاتهم شكلاً وجوهرًا.

أما ثبات أداة الدراسة فقد تم التحقق منه من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث بلغت قيمته الإجمالية (٧٥.٦٠%) وهي أعلى من النسبة الأدنى الواجب توافرها وهي (٦٠%)، وبالتالي فإن أداة الدراسة تتمتع بالثبات وهي قابلة للاعتماد.

٣.٤ - الأساليب الإحصائية المستخدمة

فيما يخص الأساليب الإحصائية المستخدمة فقد تم الاعتماد على برنامج (SPSS) نسخة رقم (٢٥) باستخدام المؤشرات الإحصائية التالية:

- اختبار (Kolmogorov- Smirnov) للتحقق من طبيعية التوزيع، حيث قدرت قيمة (Z) بـ (٠.٠٩٤) وهي أعلى من مستوى المعنوية المعتمد (٠.٠٥) وبالتالي فإن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، ما يعني وجوب استخدام الاختبارات المعلمية.
- معامل (Alpha Cronbach) للتحقق من ثبات أداة الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف وتحليل تصورات العملاء نحو مختلف عناصر الابتكار في المزيج التسويقي والرضا بالمصرف محل الدراسة.
- أسلوب الانحدار الخطي البسيط للكشف عن مدى تأثير الابتكار التسويقي على تحقيق رضا عملاء المصرف المبحوث.
- وقد استخدم الباحثون مقياس ليكرت (Likert) الثلاثي في بناء الاستبانة، وقد تم الاعتماد على هذا المقياس بدلا من مقياس ليكرت الخماسي أو السباعي نظرا لعمليته وسهولته واجتنابا لتشتت أفكار المستجيبين.

الجدول (٢) : درجات مقياس سلم ليكرت (Likert) الثلاثي

الدرجة	لا أتفق	محايد	أتفق
الوزن	١	٢	٣

المصدر: من اعداد الباحثين.

وبذلك يكون الوسط الحسابي الفرضي هو (٢) والذي يتوسط سلم ليكرت، أما مستوى المعنوية المعتمد فهو (٠.٠٥) وهو مستوى المعنوية الرائج الاستخدام في مثل هكذا دراسات.

ولقد حدد الباحثون مدى تبني أبعاد ومتغيرات الدراسة بتخصيص مستويات أساسية وذلك بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{القيمة العليا} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{عدد المستويات، أي: } (3-1)} = 1.66$$

وعليه تكون الدرجات كما يلي:

- الدرجة الضعيفة (١-١.٦٦).

- الدرجة المتوسطة (١.٦٧-٢.٣٣).

- الدرجة القوية (٢.٣٤-٣.٠٠).

٤.٤ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع هذه الدراسة من عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، وفيما يلي نقدم نبذة موجزة عن البنك:

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) (Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance) في ١٠ أوت ١٩٦٤ بموجب القانون رقم (٢٢٧/٦٤) على أنقاض شبكة صندوق التضامن للولايات والبلديات الجزائرية (CSDCA) (KPMG, 2012)، وقد تم افتتاح أول وكالة تابعة لـ (CNEP) بتاريخ ٠١ مارس (١٩٦٧) بولاية تلمسان.

وقد مر (CNEP) في نشأته وتطوره بعدة مراحل نوجزها باختصار شديد فيما يلي:
(CNEP, 2022)

١- **مرحلة الستينيات:** شهدت تأسيس البنك سنة (١٩٦٤) وبداية انتشاره في السوق المصرفية.

٢- **مرحلة السبعينيات:** عرفت تمركز (CNEP) ضمن تشجيع قطاع السكن، وبذلك تم تكريس (CNEP) وبقرار من وزارة المالية كبنك وطني للسكن.

٣- **مرحلة الثمانينيات:** شهدت توجه (CNEP) نحو تمويل خدمة الترقية العقارية بالإضافة إلى توسيع شبكة الفروع.

٤- **مرحلة التسعينات:** شهدت ضبط نشاط (CNEP) وفق ما يقتضيه إصدار القانون الجديد (١٠/٩٠) والمعروف بقانون النقد والقرض، كما عرفت سنة (١٩٩٧) تحول (CNEP) إلى بنك تجاري يحمل اسم (CNEP Banque).

٤- **مرحلة بداية الألفينيات:** شهدت تمركز (CNEP) في تمويل مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى التوسع في منح القروض العقارية والرهنية، كما عرف (CNEP) خلال هذه الفترة توسعا كبيرا في شبكة فروع.

أما حاليا فيعد بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من بين أكبر البنوك التجارية العاملة في الجزائر حيث يقدر رأس ماله بـ (٤٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دج، وهو يقوم بمختلف الأنشطة والعمليات البنكية التي تزولها البنوك التجارية المتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض ومختلف الخدمات الأخرى، إلا أنه يتخصص أساسا في جمع التوفير، منح القروض العقارية، تمويل المقاولين العموميين والخواص، تمويل مؤسسات إنتاج عتاد البناء، تمويل الجماعات المحلية وبعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية. (لطرش، ٢٠١٠)

ويملك (CNEP) حاليا مساهمات في شركات الأسهم التالية: (GEPIM)، (EL Djazair Istithmar)، (ALC)، (AC)، (SEGESIM)، (SGBV)، (AAI.IM)، (AMNAL)، (SCIBEF)، (IFB)، (SRH)، (IAHEF)، (SGCI)، (CGCI/PME)، (CPI)، (FGDB)، كما يقدر عدد وكالاته وفروعه (٢١٩) وكالة و(١٥) مديرية جهوية و(١) وكالة خاصة بالتمويل الإسلامي و(٤٧) شباك خاص بالتمويل الإسلامي. (CNEP, 2022)

- أما فيما يخص وكالة ابن باديس رقم (٣٠٣) محل الدراسة فهي وكالة تجارية صغيرة عاملة بمدينة عنابة (أقصى شرق الجزائر) تأسست كوكالة فرعية بتاريخ ٠١ جوان ١٩٨٣ بالعنوان التالي ٧ حي حسان عز الدين - عنابة في وسط المدينة، وتتربع على مساحة (١٧٠) متر مربع، تشغل هذه الوكالة (١١) موظفا وتؤدي ما مجموعه (٣٢٨٢) عملية مصرفية شهريا.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة العينة الملائمة (Convenience Sample)، حيث قام الباحثان بتوزيع الاستبانة على أكبر عدد ممكن من العملاء الذين لديهم حسابات مصرفية في بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالوكالة رقم (٣٠٣)، وقد تم توزيع (٥٠) استبانة وقام الباحثين باسترداد (٥٩) استبانة وقد اتضح وجود استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، وذلك وفقا لما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (٣) : الاستبيانات المعتمدة في الدراسة الميدانية

العدد	الاستبيانات
٧٠	الاستبيانات الموزعة
١١	الاستبيانات الغير مسترجعة
٠٦	الاستبيانات الغير صالحة للتحليل الإحصائي
٥٣	الاستبيانات المعتمدة في الدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الباحثين.

٥.٤ - حدود الدراسة

فيما يخص حدود الدراسة فقد تمثلت في:

١.٥.٤ - الحدود الزمنية: تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة من ٠٥

سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢ إلى غاية ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢.

٢.٥.٤ - الحدود المكانية: بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بالوكالة رقم

(٣٠٣) بمدينة عنابة، شرق الجزائر.

٣.٥.٤ - الحدود البشرية: عينة ملائمة مكونة من (٥٣) عميلاً لدى بنك الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).

٤.٥.٤ - الحدود الموضوعية: الابتكار التسويقي المصرفي وأثره على رضا العملاء.

٥ - المبحث الخامس: الإطار الميداني للدراسة

١.٥ - وصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يظهر الجدول (٤) وصفاً لمختلف البيانات الشخصية لعينة عملاء بنك الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط بعنابة:

الجدول (٤) : وصف البيانات الشخصية لعينة العملاء

المعلومات	الخصائص	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	٣٣	٦٢.٣٠
	أنثى	٢٠	٣٧.٧٠
	المجموع	٥٣	١٠٠

السن	٣٠ سنة فما أقل	٢٠	٣٧.٧٠
	من ٣١ إلى ٤٠ سنة	١٦	٣٠.٢٠
	من ٤١ إلى ٥٠ سنة	٨	١٥.١٠
	من ٥١ إلى ٦٠ سنة	٤	٧.٥٠
	أكثر من ٥٠ سنة	٥	٩.٤٠
	المجموع	٥٣	١٠٠
الوظيفة الحالية	موظف في القطاع العمومي	٣٢	٦٠.٤٠
	موظف في القطاع الخاص	١١	٢٠.٨٠
	أعمال حرة	٧	١٣.٢٠
	متقاعد	١	١.٩٠
	طالب	٢	٣.٨٠
	المجموع	٥٣	١٠٠
المستوى التعليمي	أقل من الثانوي	٧	١٣.٢٠
	ثانوي	١٠	١٨.٩٠
	جامعي	٣٢	٦٠.٤٠
	دراسات عليا	٤	٧.٥٠
	المجموع	٥٣	١٠٠
أقدمية التعامل مع المصرف	أقل من سنة	١٤	٢٦.٤٠
	من ١ إلى ٥ سنوات	٢٢	٤١.٥٠
	من ٦ إلى ١٠ سنوات	١٢	٢٢.٦٠
	أكثر من ١١ سنة	٥	٩.٤٠
	المجموع	٥٣	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار رقم ٢٥.

وبناءً على نتائج الجدول السابق يتضح ما يأتي:

١- إن أغلب عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هم من فئة الذكور بنسبة (٦٢.٣٠%) مقابل (٣٧.٧٠%) لفئة الإناث.

٢- إن أغلب عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ينتمون إلى فئة الشباب (٣٠ سنة فما أقل) بنسبة (٣٧.٧٠%)، فيما حلت الفئة العمرية (٣٠ - ٤٠) ثانية بنسبة (٣٠.٢٠%)، تليها الفئة العمرية (٤١ - ٥٠ سنة) بنسبة (١٥.١٠%)، فيما حلت بعدها الفئة العمرية المسنة (أكثر من ٦٠ سنة) بنسبة (٩.٤٠%)، أما الفئة الأخيرة فهي (من ٥١ إلى ٦٠ سنة) بنسبة (٧.٥٠%).

٣- إن أغلب عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط هم موظفون لدى القطاع العام بنسبة (٦٠.٤٠%)، يليهم الموظفون لدى القطاع الخاص بنسبة (٢٠.٨٠%)، ثم الأفراد الذين يمارسون أعمالاً حرة بنسبة (١٣.٢٠%)، ثم فئة الطلبة بنسبة (٣.٨٠%)، وأخيراً حلت فئة المتقاعدين بنسبة (١.٩٠%).

٤- إن أغلب عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط متحصلون على شهادات جامعية بنسبة (٦٠.٤٠%)، تليهم الفئة ذات المستوى الثانوي بنسبة (١٨.٩٠%)، ثم فئة الأقل من الثانوي بنسبة (١٣.٢٠%)، وأخيراً حلت فئة الدراسات العليا بنسبة (٧.٥٠%).

٥- إن غالبية عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مدة تعاملهم مع المصرف تتراوح بين (١ إلى ٥ سنوات) بنسبة (٤١.٥٠%)، في حين أن فئة (أقل من سنة) حلت ثانية بنسبة (٢٦.٤٠%)، أما فئة العملاء الذين تتراوح أقدمية تعاملهم مع المصرف ما بين (٦ - ١٠ سنوات) فقد حلت ثالثة بنسبة (٢٢.٩٠%)، وأخيراً حلت الفئة (أكثر من ١٠ سنوات) بنسبة (٩.٤٠%).

٢.٥- تحليل نتائج الابتكار التسويقي المصرفي

يبين الجدول (٥) أدناه مختلف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة في إجابات عينة عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعناية حول أبعاد الابتكار التسويقي المطبقة فيه:

الجدول (٥): وصف وتشخيص أبعاد الابتكار التسويقي المصرفي

البعد	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
X ₁	يقدم المصرف خدمات ومنتجات جديدة باستمرار.	٢.٢٥	٠.٨٩	متوسطة
X ₂	يمنح المصرف لعملائه بطاقات مصرفية وتنفيذ عدة عمليات مصرفية على أجهزة الصراف الآلي.	٢.٤٥	٠.٧٧	قوية
X ₃	يستخدم المصرف نظام التحويلات الإلكترونية.	٢.٢٦	٠.٧١	متوسطة
X ₄	يستخدم المصرف التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات والنظم الملائمة للعميل.	١.٤٩	٠.٧٢	ضعيفة
المجموع	الابتكار في المنتج المصرفي	٢.١١	٠.٤٧	متوسطة
X ₅	يسعى المصرف من خلال الابتكار إلى منح العملاء تسهيلات مالية في الدفع والإجراءات للحصول على قروض مصرفية.	٢.٤٩	٠.٧٥	قوية
X ₆	يقوم المصرف بالابتكار في الأسعار على أساس الطلب والقدرة الشرائية للعملاء وحاجاتهم ورغباتهم.	١.٤٥	٠.٦٦	ضعيفة
X ₇	تكاليف الخدمات التي يدفعها العميل تناسب جودتها.	٢.٥١	٠.٨٠	قوية
X ₈	يتبنى المصرف سياسة ابتكارية قائمة	١.٧٩	٠.٨٦	متوسطة

			على منح أسعار فوائد عالية على ودائع عملائه.	
المجموع	الابتكار في التسعير المصرفي	٢.٠٦	٠.٤٧	متوسطة
X ₉	يستخدم المصرف أساليب ترويجية جديدة ومتميزة.	١.٥٥	٠.٧٤	ضعيفة
X ₁₀	يقوم المصرف بحملات إعلانية متميزة من حيث الجاذبية والإقناع.	١.٦٠	٠.٨٤	ضعيفة
X ₁₁	يقوم موظفو المصرف بالاتصال مباشرة بالعملاء والتعرف على حاجتهم من خلال استطلاع آرائهم.	٢.٤٩	٠.٨٠	قوية
X ₁₂	يستخدم المصرف مختلف التقنيات الحديثة والمبتكرة في الترويج لمختلف منتجاته وخدماته.	١.٤٥	٠.٦٩	ضعيفة
المجموع	الابتكار في الترويج المصرفي	١.٧٧	٠.٣٨	متوسطة
X ₁₃	يتبع المصرف أساليب البيع الجديدة والمبتكرة (الانترنت، جهاز الصراف الآلي... الخ) في توزيع منتجاته وخدماته.	١.٦٦	٠.٨٥	ضعيفة
X ₁₄	يعتمد المصرف سياسة توزيعية ابتكارية قائمة على تقدير المنتجات والخدمات للعملاء بسهولة تامة وفي الوقت والمكان المناسبين.	٢.١٣	٠.٨٣	متوسطة
X ₁₅	يتميز الفضاء الداخلي لوكالات المصرف بالعصرية والحداثة من حيث التأثير والإدارة والتكيف وغيرها.	٢.٢٦	٠.٧٦	متوسطة
X ₁₆	يعد الشكل الخارجي لمبنى المصرف وما جاوره عصرية وبراغي المعايير	١.٤٠	٠.٧١	ضعيفة

			الحديث للمعمار والتشييد.	
المجموع	الابتكار في التوزيع المصرفي	١.٨٦	٠.٣٧	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار رقم ٢٥.

وبناءً على نتائج الجدول السابق يتبين ما يلي:

١- إن الوسط الحسابي الموزون والخاص ببعد الابتكار في المنتج المصرفي بلغ (٢.١١) بانحراف معياري قدره (٠.٤٧) وبدرجة موافقة متوسطة، وبذلك فعينة عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ترى أن المصرف المبحوث يطبق الابتكار في سياسة المنتج المصرفي، لأن الوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٢)، كما يتضح أن الفقرة (X_2) المتعلقة بمنح المصرف لعملائه بطاقات مصرفية وتنفيذ عدة عمليات مصرفية على أجهزة الصراف الآلي قد تحصلت على أعلى وسط حسابي قدره (٢.٤٥) بانحراف معياري بلغ (٠.٧٧) وبدرجة موافقة قوية، فيما حلت الفقرة (X_4) المتعلقة باستخدام المصرف التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات والنظم الملائمة للتعامل في المرتبة الأخيرة بأدنى وسط حسابي قدره (١.٤٩) بانحراف معياري قدره (٠.٧٢) وبدرجة موافقة ضعيفة حسب آراء عينة عملائه.

٢- تحصل بعد الابتكار في التسعير المصرفي على وسط حسابي موزون قدره (٢.٠٦) بانحراف معياري بلغ (٠.٤٧) وبدرجة موافقة متوسطة، وعليه فالمصرف يتبنى فقرات هذا البعد ضمن مزيج التسويقي حسب آراء عينة العملاء، كما اتضح أن الفقرة (X_7) والمتعلقة بأن تكاليف الخدمات التي يدفعها العميل تناسب جودتها قد تحصلت على أعلى وسط حسابي بلغ (٢.٥١) وانحراف معياري قدره (٠.٨٠) وبدرجة موافقة قوية لتحل المرتبة الأولى من حيث ترتيب الأهمية ضمن بعد التسعير، في حين حصلت الفقرة (X_6) المتعلقة بأن المصرف المبحوث يقوم بالابتكار في الأسعار على أساس الطلب والقدرة الشرائية للعملاء وحاجاتهم ورغباتهم على المرتبة الأخيرة بوسط حسابي قدره (١.٤٥) وبانحراف معياري بلغ (٠.٦٦) وبدرجة موافقة ضعيفة.

٣- أما فيما يخص بعد الابتكار في الترويج المصرفي فقد بلغ الوسط الحسابي الموزون له (١.٧٧) بانحراف معياري قدره (٠.٣٨) وبدرجة موافقة متوسطة، وبالتالي فهو أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٢)، أي أن المصرف محل الدراسة يتبنى مختلف فقرات هذا البعد ضمن مزيج التسويقي حسب آراء عينة العملاء المأخوذة، كما يتضح أن الفقرة (X_{11}) المتعلقة بقيام موظفي المصرف بالاتصال مباشرة بالعملاء والتعرف على حاجتهم من خلال استطلاع آرائهم قد تحصلت على أعلى وسط حسابي بلغ (٢.٤٩) بانحراف معياري قدره (٠.٨٠) وبدرجة موافقة قوية، بينما تحصلت الفقرة (X_{12}) على أدنى وسط حسابي والمتعلقة باستخدام المصرف لمختلف التقنيات الحديثة والمبتكرة في الترويج لمختلف منتجاته وخدماته بوسط حسابي بلغ (١.٤٥) وبانحراف معياري مقدّر بـ (٠.٦٩) وبدرجة موافقة ضعيفة.

٤- فيما يخص بعد الابتكار في التوزيع المصرفي، فيتضح أن عينة عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ترى أنه يتبنى سياسة الابتكار في توزيع مختلف منتجاته وخدماته، ذلك لأن الوسط الحسابي الموزون بلغ (١.٨٦) بانحراف معياري قدره (٠.٣٧) وبدرجة موافقة متوسطة، أي أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٢)، وقد تحصلت الفقرة (X_{15}) المتعلقة بتميز الفضاء الداخلي لوكالات المصرف بالعصرية والحدثة من حيث التأثير والإثارة والتكيف وغيرها على أعلى وسط حسابي قدره (٢.٢٦) بانحراف معياري قدره (٠.٧٦) وبدرجة موافقة قوية، في حين تحصلت الفقرة (X_{16}) والمتعلقة بأن الشكل الخارجي لمبنى المصرف وما جاوره عصريا ويراعي المعايير الحديثة للمعمار والتشييد على أدنى وسط حسابي والمتمثل في (١.٤٠) بانحراف معياري بلغ (٠.٧١) وبدرجة موافقة ضعيفة.

٣.٥ - تحليل نتائج رضا العملاء المصرفيين

يبين الجدول (٦) أدناه مختلف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة في إجابات عينة عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعناية حول رضا العملاء:

الجدول (٦): وصف وتشخيص أبعاد تحقيق رضا العملاء المصرفيين

البعد	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
Y ₁	يقدم المصرف مجموعة من الخدمات الواسعة والمتنوعة التي ترضيكم وتلبي حاجياتكم.	٢.٦٠	٠.٧١	قوية
Y ₂	الخدمات المقدمة أفضل من التوقعات.	٢.٧٠	٠.٦٣	قوية
Y ₃	تحضون باستقبال جيد من طرف موظفي المصرف.	٢.٥٣	٠.٧٢	قوية
Y ₄	تشعر بالراحة عند تعاملك مع هذا المصرف.	٢.٦٨	٠.٥٨	قوية
Y ₅	أنت راض عن المصرف وعن منتجاته وخدماته.	٢.٦٤	٠.٦٥	قوية
Y ₆	تظهر إدارة المصرف اهتماما بمعالجة شكاويكم.	١.٥١	٠.٧٢	ضعيفة
Y ₇	لديك ولاء للمصرف ولمنتجاته وخدماته.	١.٤٩	٠.٦٦	ضعيفة
المجموع		٢.٣٠	٠.٢٩	متوسطة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار رقم ٢٥.

وبناءً على الجدول السابق يتضح ما يلي:

بلغ الوسط الحسابي العام الموزون العام لبعد رضا العملاء (٣٢.٣٠) بانحراف معياري قدره (٠.٢٩) وبدرجة موافقة متوسطة، وبذلك يكون الوسط الحسابي الموزون أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٢)، وهذا ما يدل على تبني الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لفقرات هذا البعد بغية تحقيق رضا العملاء المصرفيين وفقاً لآراء عينة عملائه.

وقد تحصلت الفقرة (Y_٢) المتعلقة بأن خدمات المصرف المبحوث أفضل من توقعات العملاء على أعلى وسط حسابي بلغ (٢.٧٠) بانحراف معياري قدره (٠.٦٣) وبدرجة موافقة قوية، في حين تحصلت الفقرة (Y_٧) المتعلقة بوجود ولاء للمصرف ولمنتجاته وخدماته من طرف العملاء على أدنى وسط حسابي بلغ (١.٤٩) وبانحراف معياري قدره (٠.٦٦).

٤.٥ - اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة " هناك أثر ذو دلالة للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) "، فسيتم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وذلك كما يلي

الجدول (٧): اختبار الفرضية الثالثة

المتغيرات	البيان	(a)	(b)	قيمة (F)		معامل التحديد (R2)	المعامل المعياري للانحدار Beta	التحقق
				المحسوبة	الجدولية			
الفرضية الفرعية الأولى	هناك أثر ذو دلالة للابتكار في المنتج المصرفي على تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	١.٩٩٥	٠.١٤٨	٣.١٥١	٤.٥٣	٠.٠٥٨	٠.٢٤١	متحققة
الفرضية الفرعية الثانية	هناك أثر ذو دلالة للابتكار في التسعير المصرفي على تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	١.٩٢٠	٠.١٨٨	٥.٢٥١	٤.٥٣	٠.٠٩٣	٠.٣٠٦	متحققة
الفرضية الفرعية الثالثة	هناك أثر ذو دلالة للابتكار في الترويج	١.٨٧٦	٠.٢٤٣	٥.٧٥٧	٤.٥٣	٠.١٠١	٠.٣١٨	متحققة

							المصرفي على تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	
متحققة	٠.٢٢٦	٠.٠٨٨	٤.٥٣	٤.٩٠٤	٠.٢٢٧	١.٨٨٤	هناك أثر ذو دلالة للابتكار في التوزيع المصرفي على تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	الفرضية الفرعية الرابعة
متحققة	٠.٤٥٦	٠.٢٠٨	٤.٥٣	١٣.٤١٠	٠.٤٩١	١.٣٤٨	هناك أثر ذو دلالة للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP).	الفرضية الرئيسية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS الإصدار رقم ٢٥.

وتأسيساً على ما ورد في الجدول السابق يتضح أن قيمة (F) المحسوبة للنموذج المقدر بلغت (١٣.٤١٠) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤.٥٣) عند مستوى معنوية (٥%)، وعليه يتضح وجود اتجاه ذو دلالة إحصائية للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (٠.٢٠٨) وهذا يدل على أن استخدام الابتكار التسويقي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) قادر على تفسير ما نسبته (٢٠.٨٠%) من التغيرات التي تطرأ على متغير رضا عملاء المصرف محل الدراسة في حين أن (٧٩.٢٠%) المتبقية من هذه التغيرات فهي تعود إلى متغيرات أخرى لم يشتمل عليها نموذج الدراسة، في حين بلغت قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) (٠.٤٥٦) وهذا معناه أن

زيادة استخدام الابتكار التسويقي في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بمقدار وحدة انحراف معياري واحدة سيؤدي إلى زيادة تحقق رضا عملاء المصرف بنسبة (٤٥.٦٠%). وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية للدراسة القائلة " هناك أثر ذو دلالة للابتكار التسويقي في تحقيق رضا عملاء بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)".

٦- المبحث السادس: النتائج والتوصيات

١.٦- نتائج الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع " الابتكار التسويقي المصرفي وأثره على رضا العملاء " تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن الابتكار التسويقي في المصارف التجارية يشير إلى وضع أفكار جديدة وغير تقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية لهذه المصارف.
- إن الابتكار التسويقي في المصارف لا يشترط تكنولوجيا جديدة وحديثة لتطبيقه بقدر ما يتطلب أفكارا تسويقية جديدة وغير مألوفا.
- إن تطوير السوق المصرفية وتوسيع نطاقها يتطلب الابتكار في جميع عناصر المزيج التسويقي المصرفي.
- إن الابتكار التسويقي أصبح أهم وسيلة في يد المصرف من أجل البقاء في بيئة دائمة التغير، حيث لا تكمن المشكلة في كيفية إيجاد العميل، وإنما في كيفية المحافظة عليه في ظل الظروف المتغيرة، حيث يلعب الابتكار التسويقي دورا هاما في حل هذه المشكلة من خلال البحث عن الفرص وتحويل التهديدات إلى فرص جديدة، واكتشافه لحاجات كامنة وإيجاد استخدامات جديدة للمنتج الحالي وهذا ما يساهم بشكل ايجابي في تحقيق رضا العملاء.
- إن الاهتمام بتدريب وتأهيل رأس المال البشري في المصرف يعد من أبرز سبل تحفيز أنشطة الابتكار التسويقي فيها.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية التي أجراها الباحثون فقد توصلوا من خلالها إلى نتيجة أساسية مفادها أن الابتكار في مختلف عناصر المزيج التسويقي المصرفي الأربعة (المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) بشكل إجمالي كان لها أثر في تحقيق رضا العملاء، لكن هذا الأثر كان أثرا ضعيفا من خلال آراء عينة عملاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قصور الابتكار في مختلف عناصر المزيج التسويقي المطبق في هذه المصارف، حيث نسجل:

- رغم تنوع المنتجات المصرفية إلا أنه يوجد قصور في تطوير وعصرنة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.
- تواجه المصارف الجزائرية صعوبات في تبني الابتكار في التسعير المصرفي بسبب سيطرة السلطات النقدية وبالضبط البنك المركزي الجزائري على عملية تحديد الأسعار بالكامل في السوق المصرفية الجزائرية.
- ضعف الأساليب الابتكارية الترويجية للمصارف التجارية الجزائرية الحكومية.
- عدم استخدام المصارف أساليب ابتكارية عصرية في توزيع الخدمات المصرفية وتركيزها على توزيع الخدمات عبر الفروع والوكالات.

٢.٦ - توصيات الدراسة

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات بالنسبة للمصرف المبحوث (الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) ولكل المصارف التجارية الجزائرية الحكومية والتي نوجزها فيما يلي:

- ضرورة تبني إدارة المصارف التجارية الجزائرية الابتكار التسويقي وتطبيقه لمواجهة التحديات في ظل بيئة عمل تتميز بوجود منافسة شديدة وحادة، لبلوغ هدف البقاء والنمو والاستمرارية وزيادة الربحية.
- يتطلب من المصارف التجارية الجزائرية الحكومية أن تدخل تحسينات واقعية وبشكل مستمر على الخدمات وأساليب تسويقها، وأن تدرك مدى أهمية التطوير في الإجراءات التي يتعين أن يمر بها العميل حتى يحصل على الخدمة المصرفية.
- على المصارف التجارية الجزائرية إعطاء اهتمام أكبر فيما يخص مزيج المنتج من حيث التنوع والاستجابة لحاجات العملاء في هذا القطاع، والعمل على تطوير أدائها التسويقي في هذا الخصوص وأن لا يكون تركيزها فقط على الإبداع والابتكار في أساليب البيع والتوزيع.
- ضرورة قيام المصارف بالبحوث في مجال السوق وحاجات العملاء وإعادة النظر في توجهاتها الحالية من أجل خلق القيمة للعميل من خلال تقديم المنتجات والخدمات ذات المواصفات العالية والسعر المناسب.
- تعزيز التوجه نحو امتلاك تكنولوجيا أكثر تطوراً، إضافة إلى الاهتمام الأكبر بتأهيل وتنمية الموارد البشرية لديها التي تعتبر قاعدة للتطوير التكنولوجي في قطاع حيوي كالقطاع المصرفي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

- أبو جمعة نعيم حافظ، (٢٠٠٣): التسويق الابتكاري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

- التميمي حسين عبد الله، الحضرمي أحمد محمد، (٢٠٠١): بعض العوامل المؤثرة في عملية التجديد والابتكار في البنوك التجارية في اليمن، مجلة الإداري، المجلد (١٩)، العدد (٦٨).
- التميمي طارق فيصل، (٢٠١٢): أثر الإبداع في عناصر المزيج التسويقي لمنتجات البحر الميت الأردنية على تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الدولية: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المصنعة والمصدرة لمنتجات البحر الميت، مذكرة ماجستير غير منشورة في إدارة التسويق، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن، الدنمرك.
- السرحان عطا الله فهد، (٢٠٠٥): دور الابتكار والإبداع التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة التسويق، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.
- الصرن رعد حسن، (٢٠٠٣): إدارة الإبداع والابتكار، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الطائي يوسف حليم سلطان، العبادي هشام فوزي دباس، (٢٠٠٩): إدارة علاقة الزبون، ط١، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العجارمة تيسير، (٢٠٠٥): التسويق المصرفي، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- النسور إياد عبد الفتاح، الصغير عبد الرحمان عبد الله، (٢٠١٤): قضايا وتطبيقات تسويقية معاصرة، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- امجدل أحمد، (٢٠١١): الابتكار التسويقي ودوره في ترقية أداء المنشأة الاقتصادية: دراسة حالة منشأة سيدي الكبير للمشروبات الغازية بالبليدة - الجزائر،

أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد ١٠، ديسمبر/كانون الأول، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- بولعوينات حياة، (٢٠١٤): الابتكار التسويقي حتمية لتطوير واستمرار الميزة التنافسية في المؤسسة، الملتقى الوطني الخامس حول التسويق بين النظريات العلمية والممارسات التطبيقية: واقع وتحديات الإدارة التسويقية في المؤسسة الجزائرية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، يومي ١٩ و ٢٠ مارس/آذار.

- حداد شفيق إبراهيم والغدير حمد راشد، (٢٠٠٤): الابتكار والإبداع التسويقي في صناعة الأدوية: دراسة ميدانية عن شركات الأدوية الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، المجلد ٠٧، العدد ٠١، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

- خوالد أبوبكر، (٢٠١٧)، السبل التسويقية لتحقيق واستدامة المزايا التنافسية للمصارف، ط١، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- خوالد أبوبكر، لمزاودة عمار، (٢٠١٤): واقع وأهمية تجسيد الابتكار التسويقي في المصارف التجارية الجزائرية: إشارة إلى بنك التنمية المحلية (BDL)، الملتقى الوطني حول: الحوكمة، الفاعلية الاقتصادية والحاجة إلى اللحاق بركب الاقتصادات الناشئة كموضوع للنقاش مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي ١٠ و ١١ ديسمبر/كانون الأول.

- سالم محمد زيدان، العجومي عبير، أحمد نهيل، والغماري وسام، (٢٠١١): دور الإبداع التسويقي والتكنولوجيا في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك العاملة في محافظات غزة من وجهة نظر العملاء، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٣)، العدد (٠٢).

- لطرش الطاهر، (٢٠١٠): تقنيات البنوك، ط٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- نجم نجم عبود، (٢٠٠٣): إدارة الابتكار: المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية

- Al-Salaymeh Marwan, (2013): Creativity and interactive innovation in the banking sector and its impact on the degree of customers' acceptance of the services provided, International Journal of Academic Research in Business and social Sciences, Vol.03, No.05.
- Cherchem Mohamed, (2009): l'Innovation Marketing Dans Les Services Cas Des Banques Publiques Algériennes, Communications Of IBIMA, Vol.07, No.01.
- CNEP, (2022): Notre Réseau, www.cnep.dz/index.php, consulté le 15/10/2022.
- Dobni C Brooke, (2010): The relationship between an innovation orientation and competitive Strategy, International Journal Of Innovation Management, Vol.14, April.
- Drucker Peter F, (١٩٨٥): Innovation and entrepreneurship, Harper and Row, New York, U.S.A.
- Kolapo Funsho Tajudeen et al, (2021): Strategic marketing innovation and bank performance in Nigeria, Innovative Marketing, Vol.(17), No.(01).
- Kotler Philip, Keller Kevin Lane, Dubois Bernard, et Manceau Delphine, (2006): Marketing management, 12^{ème} Ed, Pearson Education, Paris, France.

- KPMG, (2012): Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, KPM Algérie SPA, Alger.
- Lambin Jean Jacques, (1993): Le marketing stratégique, 2^{ème} Ed, Ediscience International, Paris, France.
- Roberts Peter W, Amit Raphael, (2003): The Dynamics Of Innovation Activity And Competitive Advantage: The Case Of Australian Retail Banking, 1981 To 1995, Organization Science, Vol.14, No.02.
- Spreng Richard, Mackenzie Scott B, and Olshavsky Richard W, (1996): A re-examination of the determinants of customer satisfaction, Journal of Marketing, Vol.60, No.03.
- Zollinger Monique et La marque Eric, (1999): Marketing et stratégies de la banque, 3^{ème} Ed, Dunod, Paris, France.

دور المنافسة المصرفية في تقليل مخاطر رأس المال باستخدام طريقة العزوم المعممة
(GMM)

دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

The Role of Banking Competition in Reducing Capital Risks by Using the generalized moments method(GMM): An applied study on the Iraqi private banking sector for the period (2011-2019)

أ.د. وسام حسين علي العنيزي أ.د. عبد علي حمد م.م. نهاد نوري علوان الفهداوي
جامعة الانبار / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى قياس أثر المنافسة على مخاطر رأس المال على مستوى القطاع المصرفي العراقي الخاص خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٩)، حيث تم استخدام مؤشر رأس المال الى اجمالي الموجودات من اجل احتساب مخاطر رأس المال اما المنافسة فقد تم استخدام الموجودات للتعبير عنها، وقد تم استخدام نموذج البيانات اللوحية غير المتوازن والذي يجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية وفق طريقة العزوم المعممة (GMM) لقياس أثر المنافسة على مخاطر رأس المال في القطاع المصرفي العراقي الخاص، اذ شملت الدراسة (٢٧) مصرفا خاصا.

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المنافسة المصرفية لها علاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر رأس المال، وهذا يدل على ان زيادة المنافسة تساهم في انخفاض مخاطر رأس المال.

الكلمات المفتاحية: المنافسة المصرفية، المخاطر المصرفية، البيانات اللوحية الديناميكية غير المتوازنة، طريقة العزوم المعممة (GMM).



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٢٩٠-٢٥٧

Abstract:

The research aims to measure the impact of competition on capital risks at the level of the Iraqi private banking sector during the period (2011-2019), where the capital index to total assets was used in order to calculate capital risks. As for competition, assets were used to express it. Using the unbalanced tablet data model that combines cross-sections and time series according to the generalized moments method (GMM) to measure the impact of competition on capital risks in the Iraqi private banking sector, as the study included (27) private banks.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is that banking competition has a statistically significant inverse relationship with capital risks, and this indicates that increased competition contributes to a decrease in capital risks.

keywords: Banking Competition, Banking Risks, Unbalanced Dynamic Tablet Data, Model (GMM).

اولاً: المقدمة:

يمارس القطاع المصرفي بوصفه جزءاً مهماً من النظام المالي دوراً كبيراً في زيادة التنمية الاقتصادية نظراً لدوره الفعال في استقطاب أكبر عدد من المدخرين والمقترضين وزيادة الاستثمارات وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال نحو مختلف المشاريع، لذلك فإنَّ الهيئات المنظمة لعمل المصرف في دول العالم كافة منذ الازمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) قد وجهوا تركيزهم نحو الاستقرار المالي موضحين في كثير من الاحيان عن استعدادهم لمقايضة المنافسة والكفاءة من أجل ذلك وعلى سبيل المثال قانون (دود-فرانك) الذي أصدره الرئيس الامريكي باراك اوباما عام (٢٠١٠) لتنظيم عمل القطاع المصرفي الامريكي من اجل منع الممارسات المحفوفة بالمخاطر التي تقوم بها المصارف بهدف تجنب حدوث ازمة مالية اخرى، لان القطاع المصرفي يعد المحرك الاساسي لأي نظام اقتصادي وأن عدم استقراره ينعكس على النظام

الاقتصادي، وإنَّ هناك نظريتين متناقضتين لتوضيح العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية هما نظرية المنافسة-الهشاشة (التي تنص على وجود علاقة طردية بين المنافسة والمخاطر المصرفية بسبب انخفاض قيمة الميثاق وإرباح المصارف في الاسواق ذات المنافسة المرتفعة مما يحفز المصارف الى تحمل المزيد من المخاطر)، ونظرية المنافسة-الاستقرار (التي تنص على وجود علاقة عكسية بين المنافسة والمخاطر المصرفية؛ لأنَّ ارتفاع المنافسة يخفض أسعار الفائدة على القروض وذلك يعزز قدرة المقرضين على الوفاء بالتزاماتهم وبذلك سوف تتخفض المخاطر المصرفية).

١. المبحث الاول / منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

شهد القطاع المصرفي العراقي الخاص ارتفاع مؤشرات مخاطر راس المال مع تزايد حدة المنافسة، ولا سيما ان ارتفاع المخاطر المصرفية يؤدي الى حدوث اضطراب في النظام المالي وفقدان الثقة في هذا النظام ونتيجة ذلك ينخفض الائتمان مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وهذا سيكون نتيجة للمنافسة التي تشهدها المصارف فيما بينها بعد التحرر المالي الذي شهده القطاع المصرفي العراقي بعد عام ٢٠٠٤، ويمكن صياغة المشكلة على شكل أسئلة متعددة وكما يأتي:

١ - هل المصارف العراقية الخاصة شهدت منافسة فيما بينها بعد الإصلاحات التي أجرتها السلطات النقدية؟

٢ - هل كان للمنافسة دور إيجابي في التقليل من المخاطر المصرفية؟

٢.١ - فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الاتية:

١. يوجد تأثير عكسي ومعنوي للموجودات على مخاطر راس المال.
٢. يوجد تأثير طردي ومعنوي لكل من (نسبة كفاية راس المال ونسبة السيولة والقروض) على مخاطر راس المال.

٣. يوجد تأثير عكسي ومعنوي لسعر الفائدة على مخاطر راس المال.

٤. يوجد تأثير عكسي ومعنوي لسعر الصرف على مخاطر راس المال.

٣.١ - أهمية البحث:

ان لموضوع البحث اهمية خاصة بالنسبة للمصارف لكونه يقيس أثر المنافسة على مخاطر راس المال باستخدام أحد نماذج البيانات اللوحية الديناميكية المتمثلة بطريقة العزوم المعممة (GMM) لمعرفة اثر المنافسة على مخاطر راس المال، كما ان قياس اثر المنافسة على مخاطر راس المال امر مهم من وجهة نظر السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بأداء القطاع المصرفي ونوعية الخدمات وتخصيص الموارد ودرجة الامان لان تحليل اثر المنافسة على مخاطر راس المال يساعد على تكوين انظمة مصرفية فاعلة ورسينة.

٤.١ - اهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي:

١. تحليل مؤشرات المنافسة ومخاطر راس المال للمصارف عينة البحث.

٢. تحليل العلاقة بين المنافسة ومخاطر راس المال للمصارف عينة البحث.

٣. قياس أثر المنافسة على مخاطر راس المال في القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج البيانات اللوحية غير المتوازن وفق طريقة العزوم المعممة.

٥.١ - منهج البحث:

استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أثر المنافسة على مخاطر راس المال، وكذلك الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام الطرق الكمية القياسية في تحديد أثر المنافسة على مخاطر راس المال من خلال استخدام اسلوب البيانات اللوحية غير المتوازن وفق طريقة العزوم المعممة (GMM) التي تجمع بين السلاسل الزمنية والمقاطع العرضية لقياس أثر المنافسة على المخاطر المصرفية.

٦.١ - حدود البحث:

أولاً: الحدود الزمانية: تمتد مدة البحث (٢٠١١-٢٠١٩).

ثانياً: الحدود المكانية: تناول البحث مجموعة من المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي سواء كانت تقليدية أو إسلامية والبالغ عددها (٢٧) مصرف، وهي:

الترتيب	اسم المصرف	الترتيب	اسم المصرف
1	مصرف بغداد	15	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
2	المصرف التجاري العراقي	16	مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
3	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	17	مصرف الاتحاد العراقي
4	المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية	18	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار
5	مصرف الاستثمار العراقي	19	مصرف اشور الدولي للاستثمار
6	مصرف المتحد للاستثمار	20	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
7	المصرف الاهلي العراقي	21	المصرف الوطني الاسلامي
8	مصرف الائتمان العراقي	22	مصرف المنصور للاستثمار
9	مصرف دار السلام للاستثمار	23	مصرف عبر العراق
10	مصرف بابل	24	مصرف الاقليم التجاري (اميرالد سابقاً)
11	مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل	25	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي
12	مصرف سومر التجاري	26	مصرف اربيل
13	مصرف الخليج التجاري	27	مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل
14	مصرف ايلاف الاسلامي		

الاستعراض المرجعي:

نوع الدراسة	عنوان الدراسة	المؤلف	الترتيب
اجنبية	The Relationship Between Competition and Risk-Taking Behavior of Indian Banks (العلاقة بين المنافسة وسلوك المخاطرة للمصارف الهندية)	Sarkar & Sensarma (2016)	١
هدف الدراسة	هدف البحث الى تحليل العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية في القطاع المصرفي الهندي للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) ومؤشر هيرفندال CR5 لعينة مكونة من ٣٧ مصرفاً، وتم استخدام مقاييس هيكلية مثل مؤشر التركيز المصرفي لقياس المنافسة، أما المخاطر فقد استخدم لقياسها نسبة القروض H-statistic والمقياس غير الهيكلية HHI هيرشمان غير العاملة لقياس مخاطر الائتمان ونسبة خسائر القروض لقياس مخاطر الاصول ونسبة الاقتراض بين المصارف لقياس مخاطر السوق ونسبة حقوق الملكية لقياس مخاطر رأس المال ونسبة الاصول السائلة لقياس مخاطر السيولة كما		

	تم استخدام متغيرات ضابطة لحجم المصرف وربحية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمتغير ضابط للحالة الاقتصادية ومن اجل تحقيق هدف البحث تم استخدام نموذج البيانات اللوحية ذو التأثيرات الثابتة.		
أبرز النتائج	توصل البحث الى أنَّ أثر المنافسة يختلف باختلاف نوع المخاطر، فإنَّ زيادة المنافسة تؤدي الى انخفاض مخاطر (الائتمان والاصول والسوق) وزيادة مخاطر (السيولة ورأس المال) وبالتالي فإنَّها تؤثر سلبيا على ملء المصرف تجاه الصدمات، وهذه النتائج لها آثار مهمة على سياسة القطاع المصرفي في الاقتصاديات الناشئة.		
٢	المؤلف	عنوان الدراسة	نوع الدراسة
	Alyousfi,et.al (2020)	The impact of bank competition and concentration on bank risk taking behavior and stability: Evidence from GCC countries. (تأثير المنافسة المصرفية والتركيز على سلوك المخاطرة واستقرارها: شواهد من دول مجلس التعاون الخليجي)	اجنبية
هدف الدراسة	هدف البحث الى تقييم شامل لتأثير المنافسة على مخاطر المصارف قبل الازمة المالية وبعدها في السوق المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تم قياس أثر المنافسة على المخاطر المصرفية للمدة (١٩٩٨-٢٠١٦) باستخدام (GMM)طريقة العزوم المعممة.		
أبرز النتائج	توصل البحث الى أنَّ ارتفاع مستوى المنافسة المصرفية تؤدي الى زيادة المخاطر المصرفية وتقلل من الاستقرار المالي للمصارف، كما تظهر النتائج أنَّه خلال أزمة عام ٢٠٠٨ ادى انخفاض المنافسة الى الحفاظ الى استقرار المصارف الخليجية وكذلك انخفاض مستوى المنافسة وانخفاض التركيز في السوق المصرفية يزيد من سلوك المخاطرة للمصارف ذات راس المال المنخفض والسيولة المنخفضة والمصارف الصغيرة مما يزيد من هشاشة النظام المصرفي، إذ تشير النتائج التي توصل اليها الباحثون الى أنَّ البلدان التي تتمتع بتنظيم أكبر في راس المال وقوة اشرافيه أكبر وانضباط أكبر في السوق والمراقبة الخاصة مع وجود خطط واضحة لتأمين الودائع وحماية اعلی للمساهمين وكفاءة قانونية اعلی تقلل من المخاطر لدى المصارف وتزيد من استقرارها، وكذلك زيادة القيود التنظيمية وزيادة حماية الدائنين تقلل من استقرار المصارف وتزيد من المخاطر في البلدان المعنية.		
٣	المؤلف	عنوان الدراسة	نوع الدراسة
	الدعبول ومحمود (٢٠٢٠)	أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية	عربية

	الخاصة العاملة في سورية	
هدف البحث الى قياس المنافسة السائدة بين المصارف التجارية التقليدية الخاصة في سورية باستخدام مؤشر القوة السوقية ليرنر فضلاً عن دراسة أثر المنافسة على المخاطر المالية التي تتحملها المصارف وهي مخاطر الائتمان والعسر المالي باستخدام عينة من عشرة مصارف تجارية خاصة وبيانات نصف سنوية ممتدة للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٨) باستخدام نماذج البيانات اللوحية لتحقيق اهداف الدراسة.		
تشير النتائج الى أنَّ المنافسة بين المصارف التجارية الخاصة مقاسة بمؤشر ليرنر للقوة السوقية منخفضة وبعيدة عن حالة المنافسة التامة كما تقدم الدراسة أدلة تدعم نظرية المنافسة-الهشاشة حيث إنّ زيادة المنافسة في المصارف تؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان والعسر المالي.		
٤	المؤلف	عنوان الدراسة
	Breia,et.al (2020)	Credit risk and bank competition in Sub-Saharan Africa مخاطر الائتمان والمنافسة المصرفية في افريقيا جنوب الصحراء
هدف الدراسة	نوع الدراسة	
	اجنبية	
أبرز النتائج	هدف البحث الى تحديد كيف تؤثر المنافسة المصرفية على مخاطر الائتمان اي البحث في العلاقة بين المنافسة المصرفية والاستقرار في افريقيا جنوب الصحراء باستخدام البيانات المالية ل (٢٢١) مصرفاً في (٣٣) دولة خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٠٠).	
	، إذ ترتبط GMM توصل البحث الى وجود علاقة غير خطية بين المنافسة المصرفية ومخاطر الائتمان باستخدام المستويات الاعلى من المنافسة بانخفاض مخاطر الائتمان، وان المنافسة تزيد من مخاطر الائتمان إذ تفوق الآثار الايجابية للمنافسة الآثار السلبية للمنافسة المتزايدة (المنافسة المفرطة التي تؤدي الى هوامش ربح منخفضة الذي يؤدي الى زيادة المخاطر، وكذلك ان مخاطر الائتمان في افريقيا لا تتعلق فقط بمحددات الاقتصاد الكلي مثل (النمو والدين العام والتركيز الاقتصادي والتنمية المالية) وانما ايضا في بيئة الاعمال والبيئة التنظيمية، وعلى وجه الخصوص يبدو أنَّ مخاطر المصارف أعلى في البلدان التي تكون فيها تغطية سجلات الائتمان أعلى ومدة عمل المشرفين أقصر.	

اهم ما يميز البحث:

يعدّ من البحوث القليلة التي تناولت دور المنافسة في تقليل مخاطر راس المال في القطاع المصرفي العراقي، اذ تم استخدام أحد نماذج البيانات اللوحية غير المتوازن التي تجمع بين المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية وهو طريقة العزوم المعممة (GMM) وشملت عينة البحث (٢٧) مصرفاً خاصاً والمدة (٢٠١١-٢٠١٩).

٢. المبحث الثاني / الجانب النظري

١.٢ - مفهوم وطبيعة المنافسة والمخاطر في المصارف:

١.١.٢ - مفهوم المنافسة المصرفية:

ظهر مصطلح المنافسة المصرفية مع التطورات المالية العالمية في فترة السبعينات نتيجة تنوع وتعدد المنتجات المصرفية وتغير المحيط المالي بصفة عامة والمحيط المصرفي بصفة خاصة، اذ ان الاقتصاديين يعتبرون المنافسة في القطاع المصرفي أحسن طريقة لتنظيم النظام المصرفي وزيادة كفاءته واستقراره (محجوب، ٢٠١١: ٧٦) وهناك عدة تعريفات للمنافسة من وجهة نظر الاقتصاديين يمكن ان نأخذ البعض منها فيما يلي:

وهي تصرف تسلكه مجموعة من المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية او منتجات بديلة لها من اجل التسابق للحصول على أكبر حصة في السوق المصرفي ولذلك تسعى كل مؤسسة الى جلب أكبر عدد من العملاء لصالحها ويكون التنافس من خلال عدة ادوات مثل تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات وحسن معاملة العملاء واستعمال التكنولوجيا العالية (الفهداوي، ٢٠٢٢: ١٤).

وكذلك ادم سميث عرف المنافسة بأنها عملية السباق بين المؤسسات الاقتصادية والتنافس على اختراق السوق والسيطرة عليه في اي مجال اقتصادي (Scialom, 1999: 23)، ويمكن تعريف المنافسة المصرفية بأنها عملية تنافس بين المصارف بعضها مع البعض ومع المؤسسات المالية والائتمانية المختلفة التي تسعى من خلالها الى ضمان ريادتها في السوق المصرفي (Kharkiv National University of Internal Affairs, 2010: 124).

٢.١.٢ - آثار المنافسة المصرفية على النشاط الاقتصادي:

للمنافسة آثار ايجابية واخرى سلبية على القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام منها ايجابية مثل (العمل على تخفيض اسعار الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتحسين جودة الخدمات المصرفية بالإضافة الى زيادة كفاءة تقديمها،

وابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة) (Bikker, et.al , ٢٠٠٧:١)، والآخرى سلبية مثل (العمل على رفع التكلفة والمصاريف المالية بالنسبة للمصارف وان هذا ينتج عن الرفع في معدلات الفائدة على الودائع من اجل جلب المودعين، وكذلك تخفيض الايرادات الناتجة عن تخفيض معدلات الفائدة على القروض والعمولات، اضافة الى الاتجاه نحو اقامة مشاريع مربحة ظاهرياً لكنها تحتوي على مخاطر كبيرة وهذا من اجل تعويض المصاريف الاضافية التي فرضتها المنافسة بين المصارف) (فيصل، ٢٠٢٠: ٩٦).

٣.١.٢ - اتجاهات المنافسة المصرفية:

أخذت المنافسة المصرفية تشتد في السوق المصرفية مع تصاعد العولمة المالية وقرار تحرير تجارة الخدمات المصرفية وتطور محيط المنافسة عن طريق دخول مصارف ومؤسسات مالية غير مصرفية، وإنَّ المنافسة ارتكزت حول تنويع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء مع التركيز على الجودة العالية وتدنية التكاليف الى اقل ما يمكن فضلاً عن التحسين في جودة المنتجات بصفة مستمرة استناداً الى المستوى الذي يحدده العميل (الدليمي، ٢٠١٨ : ١٦)، وعليه يمكن توضيح اتجاهات المنافسة المصرفية فيما يأتي: (بتال والدليمي، ٢٠١٨ : ٣١٩).

(١) المنافسة داخل القطاع المصرفي: يمكن تعريفها بأنَّها المنافسة بين المصارف التجارية سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو العالمية وهي تعتمد على المنافسة من أجل التوسع وكسب أكبر عدد من العملاء (بوعبدلي، ٢٠٠٨ : ١٩٠)، إذ إنَّ المصارف التجارية تتنافس فيما بينها على تقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات التي يحتاجها العملاء بأعلى جودة وادنى التكاليف، وتشكل الاعمال المصرفية بالتجزئة وزن نسبي كبير من تشكيلة الخدمات في سوق الاعمال المصرفية، وتعد منافسة مباشرة؛ لأنها تكون بين متنافسين يقدمون خدمات متماثلة، وتعد المنافسة غير السعرية أحسن طريقة وأكثر فاعلية يمكن أن تستعملها المصارف لجذب العملاء وكسب حصص إضافية من السوق المصرفية. وتظهر المنافسة قوية من جانب

آخر- بين المصارف التجارية والمصارف المتخصصة كالمصارف الصناعية والمصارف العقارية والمصارف الزراعية والمصارف الاستثمارية، على الرغم من أنَّ المصارف المتخصصة تكون محدودة في تمويل مجالات وقطاعات معينة وعدّها منافسة غير كاملة، إلّا أنَّ تدخل المصارف المتخصصة في تقديم أنشطة المصارف التجارية والأخذ بمفهوم المصارف الشاملة قد زاد من حدّة المنافسة التي تتعرض لها المصارف التجارية، ومقدرتها على تقديم الخدمات الانتمائية الى الوحدات ذات العجز المالي.

أمّا المنافسة بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية التقليدية فهي منافسة غير متكافئة من قبل المصارف التقليدية، في أنحاء العالم بسبب ممارسة المصارف التجارية التقليدية للعمل المصرفي الربوي فضلا عن ممارستها اساليب النظام المصرفي، إلّا أنَّ دخول المصارف الاسلامية في حيز المصارف العالمية يضع هذه المصارف أمام منافسة غير متكافئة، بسبب الامكانيات التكنولوجية الهائلة للمصارف التجارية التقليدية في تقديم خدمات متنوعة والافاق على عمليات البحث والتطوير (الموسوي وجواد، ٢٠٠٩: ١٠٨).

(٢) **المنافسة بين المصارف والمؤسسات غير المصرفية:** إنّ المصارف التجارية تتنافس مع مؤسسات ماليّة غير مصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل وجمعيات المدخرات والقروض وبنوك المدخرات التعاونية والاتحادات الانتمائية وشركات الاستثمار وصناديق توفير البريد ومؤسسات التأمين الاجتماعي وغيرها، فتعد المنافسة بين المصارف التجارية والمؤسسات غير المصرفية قوية؛ لأنّ الاخيرة تقبل الودائع مثل هيئات البريد التي تقدم خدمات صندوق توفير البريد، شركات التأمين الادخارية التي تقدّم أوعية ادخارية تتمثل في بوالص التأمين بهدف جذب مدخرات الافراد، وهو ما يشكل منافسة قوية للمصارف التجارية على تلك المدخرات، ومن أجل مواجهة هذه المنافسة تقوم المصارف التجارية بتقديم خدمات تنافس بها المؤسسات

غير المصرفية مثل تقديم أوعية ادّخارية ذات مزايا مشابهة لها كشهادات الادّخار وبوالص التأمين.

وكذلك دخول مؤسسات جديدة مثل الشركات المالية العاملة في مجال الاوراق المالية، والوسطاء الماليين عن طريق قيام الموزعين بتجميع المدخرات وتوجيهها الى الوحدات المستثمرة عن طريق الاستثمار المباشر الذي سيزيد حجم الضغوطات التنافسية امام المصارف التجارية.

ومن جانب آخر دخول الشركات المتعددة الجنسيات في الأسواق المالية مباشرة من خلال عمليات التسديد (التوريق)، واصدارها الادوات المالية وبيعها في الاسواق المالية والحصول على الاموال اللازمة لها قد قلّل من احتياجاتها التمويلية للاقتراض من المصارف.

٢.٢ - المخاطر المصرفية:

١.٢.٢ - مفهوم المخاطر المصرفية:

يمكن تعريف المخاطر المصرفية بانها حالة عدم التأكد من تحقيق اهداف المصرف المرسومة ضمن سياسة المصرف العامة (يوسف، ٢٠١٩: ٢٨٧)، كما يمكن تعريف المخاطر المصرفية بانها الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة اي عملية او قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد (المكاوي، ٢٠١٢: ٢٠).

٢.٢.٢ - انواع المخاطر المصرفية:

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الى نوعين وهي المخاطر المالية ويمكن تصنيفها الى عدة اقسام وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق اما المخاطر غير المالية فهي تنظم مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة (سمية، ٢٠٢٠: ٣٠).

٣.٢.٢ - خصائص المخاطر المصرفية:

ترتبط المخاطر بعدم التأكد لأنها تتأثر بما يمكن ان يحدث لاحقا من احداث مستقبلية غير معروفه (ترتبط بالمستقبل) على الرغم من امكانيه التنبؤ بهذه الاحداث الا انها غير مؤكدة وهي حالة تعتمد على كميته المعلومات المتوفرة ومقدار مساهمة المعلومات في ازاله الشك حول الموضوع المرتبط بها من ناحية وترتبط بمتخذ القرار وبأحكامه الشخصية ومقدار تحليله للموضوع وخبرته وعمله في مجال المخاطر من ناحية اخرى (خضير وجاسم، ٢٠١٥: ٢٠٢).

٤.٢.٢ - العوامل المؤثرة في مخاطر العمل المصرفي:

المصارف التجارية منذ بداية السبعينات مرّت عبر مرحلة مهمة من التطورات المستمرة والتي يتوقع لها أن تستمر للسنوات القادمة الاخرى، وقد كان من نتائج هذه التطورات تركها آثاراً مميزة في حجم المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية في عملها ومداهها، وكان من بين التغيرات التي تركت آثاراً مهمة في مخاطر العمل المصرفي ما يأتي: (محمد، ٢٠٢٠: ١١٣-١١٤)

(١) **التغيرات التنظيمية والأشرفية:** فرضت العديد من الدول كثيراً من القيود التنظيمية على عمل المصارف التجارية لتقليل مخاطر المنافسة وتشجيع المصارف على الالتزام بعلاقة معينة بين الاصول والمخاطرة وراس المال مثل القيود الخاصة بالحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن أن تقدّمها للعميل الواحد وهذا الامر كان له أثر ايجابي على المخاطر.

(٢) **عدم استقرار العوامل الخارجية:** إنّ عدم استقرار أسعار الفائدة والذبذبة الشديدة في اسعار العملات التي حدثت على أثر انهيار اتفاقية برتن وودز (Bretton Woods) أدّت الى دخول مديري الخزينة في الشركات الكبرى - خاصة الشركات متعددة الجنسية منها- الى الاسواق المالية، أمّا لتقادي الخسائر المستقبلية التي تنتج عن مثل هذه الذبذبات أو لتحقيق أرباح منها ممّا أدى الى زيادة حدّة المنافسة في تلك الاسواق، كما ان عدم الاستقرار والحاجات التي نتجت عنها أدت الى ابتداء

المصارف العديد من أدوات التغطية المستقبلية، وإن إبداع المصارف في هذا المجال وتطويرها لدوائر متخصصة في الهندسة المالية دليلاً على براعة المؤسسات المصرفية وقدرتها في التعامل مع المتغيرات، ولكن هذا الإبداع أدى إلى خلق مخاطر من نوع جديد أضيفت إلى خطر المصارف (خضراوي، ٢٠٠٩: ٤).

(٣) المنافسة: إن المنافسة تجبر المتنافسين على تقديم أفضل الخدمات وبأدنى الأسعار ولا شك أن للمنافسة مخاطر ائتمانية على الإدارة والدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية إلى أقل ما يمكن.

(٤) تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: إن تزايد حجمها يزيد من مخاطر العمل المصرفي وكان الخطر الذي واجه المصارف التي تعهدت بإصدار اسهم شركة BP بمبلغ (١,٥) مليار جنية استرليني عندما انهارت السوق العالمية في يوم الاثنين الأسود ١٩٨٧/١٠/١٩ مثلاً واضحاً على مدى أثر مثل هذه الموجودات في مخاطر العمل المصرفي.

(٥) التطورات التكنولوجية: وهي من العوامل التي أثرت إيجابياً في التعرف على مخاطر العمل المصرفي وقياسه وإدارته وأن التطورات في تكنولوجيا المعلومات لها نتائج مباشرة في زيادة قدرة المصارف على تعرف مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل وكذلك بفضلها ادخلت منتجات جديدة مثل الدفع الإلكتروني وإدارة النقد، إلا أن هذه التطورات انتجت في الوقت نفسه مخاطر جديدة مثل مخاطر تصفية الدفعات التي كانت ثمرة استعمال مخاطر الدفع الإلكتروني.

٥.٢.٢ - أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر المصرفية في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

(قاسيمي وفيلالي، ٢٠١١: ٢)

(١) زيادة ضغوط المنافسة الأمر الذي أدى إلى تشجيع اللجوء إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق المصرفية.

٢) توسع أعمال المصارف خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، فضلاً عن مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

٣) التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة بسبب التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

٤) زيادة المخاطر المصرفية بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف لتتضمن العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

٣.٢ - العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية:

هناك نظريات توضح العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية وهي كما يلي:

١) **نظرية المنافسة-الهشاشة (المنافسة عدم الاستقرار):** يعد Keeley أول من تناول العلاقة بين المنافسة وعدم الاستقرار في القطاع المصرفي في عام ١٩٩٠ إذ أشار الى أنَّ المنافسة في القطاع المصرفي تخفض الاستقرار المالي من خلال قيمة الميثاق التي أشار اليها Marcus لأول مره عام ١٩٨٤ وتعرف قيمه الميثاق بانها القيمة الحالية لصافي الدخل الذي يتوقع ان يكسبه المصرف من أعمال جديده اذا كان يحفظ بمكتبه وموظفيه وعملائه فقط، وتفسر على انها القيمة المخفضة للأرباح المستقبلية التي يتوقع ان يحققها المصرف على اساس سمعته واسواقه ومعلوماته المتوفرة من عملائه (Roman,et.al,2018: 5).

اذ قدم اصحاب هذه النظرية ادله علميه تظهر ان عمليات التحرر المالي وتخفيض القيود والضوابط المالية في الولايات المتحدة الامريكية منذ منتصف عام ١٩٦٠ ادى الى زياده درجه المنافسة بين المصارف مما سبب انخفاض قوتها السوقية وانخفاض ارباحها وبالتالي تأكل قيمة الميثاق لها، هذا الامر شكل حافزاً للمصارف لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل زياده العائد وهو ما نتج عنه خسائر وحالات فشل خلال الثمانينات من القرن العشرين، وحسب هذه النظرية فإن الارباح الاحتكارية التي تحققها المصارف في الاسواق ذات درجة المنافسة المنخفضة سوف تكون مصحوبة

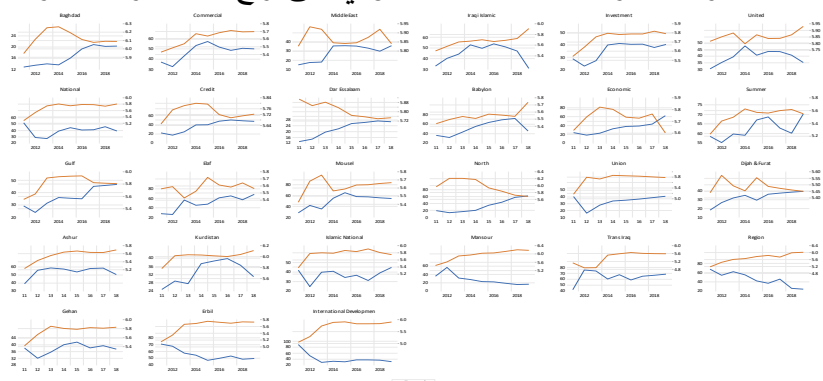
بقائمة ميثاق أعلى وهو ما سيولد الحافز لدى المصارف للتصرف بعقلانية فيما يتعلق بتحمل المخاطر عن طريق الاحتفاظ براس مال أكبر ومحفظة قروض اقل خطورة وهو ما سيعزز بدوره من استقرار النظام المالي، وحسب هذه النظرية فان المنافسة العالية تخفض من الاستقرار المالي، لأن مؤيدي هذه النظرية يرون ان المصارف الكبيرة التي تعمل في اسواق ذات منافسة منخفضة اكثر قدرة على تنويع محفظتها وتقليل المخاطر التي تتعرض لها وكذلك تكون عملية الاشراف عليها اسهل واكثر كفاءة (Noman,et.al,2017:2).

(٢) **نظرية المنافسة- الاستقرار:** يرى أصحاب هذه النظرية ان المنافسة تعزز من الاستقرار المالي وتخفض المخاطر في القطاع المصرفي وتعد هذه النظرية حديثة اذ قدمها (Boyd and Nicolo) عام ٢٠٠٥، حسب هذه النظرية فان ازدياد التركيز المصرفي وانخفاض المنافسة يؤدي الى ازدياد المخاطر، فالمصارف في الأسواق الاحتكارية تتمتع بقوة سوقية أكبر في سوق الاقراض مما يشجعهم على رفع أسعار الفائدة على المقترضين مما يعرض المصرف الى مخاطر الافلاس بسبب العنصر العشوائي لعائد صاحب المشروع، وكذلك إنَّ الفوائد المرتفعة من الممكن ان تدفع المقترضين الى الانخراط في مجالات خطرة مما يزيد من احتمالية فشلهم في سداد القرض ويؤدي ذلك الى ارتفاع مخاطر الائتمان بالنسبة للمصرف، اذ إنَّ وجود مؤسسات مالية كبيرة يشكل خطراً على سلامة النظام المالي؛ لان اخفاقها يعرض النظام المالي الى مخاطر نظامية (Amidu & Wolfe,2013:53)، وقد تتحمل المصارف الكبيرة الى مخاطر مرتفعة في عملها؛ لأنها تعد حالها اكبر من ان تفشل (Too Big Fail) لأنها تتوقع دعم الحكومة عند اقترابها من الانهيار والفشل لان فشلها سيؤثر سلبا على استقرار النظام المصرفي والمالي (Cetorelli & Traina,2018:3).

٣. المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣ - تحليل العلاقة بين المنافسة ومخاطر راس المال:

لقد تم حساب مخاطر راس المال عن طريق مؤشر راس المال الى اجمالي الموجودات لمجموعة من المصارف العراقية الخاصة والبالغ عددها ٢٧ مصرف للمدة من ٢٠١١ الى ٢٠١٩، ولمعرفة العلاقة بين مؤشر المنافسة التي تمثلها الموجودات المصرفية ومؤشر المخاطر المصرفية (مخاطر راس المال) يوضح الشكل (١) العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية اذ نلاحظ ان ارتفاع المنافسة يؤدي الى انخفاض المخاطر المصرفية اما انخفاضها فيؤدي الى رفع المخاطر المصرفية.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (١) والملحق (١٥) وباستخدام برنامج (Eviews.12)

الشكل (١) العلاقة بين المنافسة ومخاطر راس المال

٢.٣ - قياس اثر المنافسة على المخاطر المصرفية:

١. مفهوم البيانات اللوحية (Panel Data): وهي مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات زمنية بحيث تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في الوقت نفسه، فبالنسبة للبيانات المقطعية (Cross - section Data) فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية معينة (العيزي والفهداوي، ٢٠٢١: ٢٩٨)، ومن هنا تكمن

أهمية استخدام البيانات اللوحية لأنها تأخذ بعين الاعتبار بعدين البعد المقطعي والبعد الزمني، وبالتالي تحتوي على معلومات إضافية ضرورية لتحسين دقة التقدير، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لجميع الوحدات المقطعية عندئذ تسمى انموذج البيانات اللوحية المتوازنة (Balanced Panel Data) أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مقطع فردي إلى آخر فتسمى انموذج البيانات اللوحية غير المتوازنة Unbalanced (Panel Data)، وتجدر الإشارة إلى ان البعض يستخدم تسميات أخرى للبيانات اللوحية نذكر منها البيانات المدمجة او المشتركة Pooled Cross – Sectional (Data) والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات وكذلك تسمى بيانات (Longitudinal Data) عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة (العشوش، ٢٠١٧: ٥٢) اما التسمية التي سنعتمد عليها في بحثنا فهي البيانات اللوحية (Panel Data).

٢. النماذج الأساسية في تحليل البيانات اللوحية: تضم الصياغة الأساسية لانحدارات بيانات (Panel Data) (نماذج البيانات الطولية) كما قدمها W.Green في العام ١٩٩٣ ثلاثة نماذج رئيسية تبعا لاختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية ai الذي يفترض أن يكون هذا الأثر ثابتا عبر الزمن وخصوصا بكل وحدة مقطعية (معطي وبلحويصل، ٢٠١٩: ٢٦٥-٢٦٦) وهي كما يلي:

(١) انموذج الانحدار التجميعي: pooled Model:

يُعد الإنموذج التجميعي من أسهل النماذج المستخدمة في تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة ثابتة لجميع الفترات الزمنية؛ إذ البعد الزمني يهمل في مثل هذا النوع من النماذج أما صيغة الانحدار للإنموذج التجميعي فهي على الشكل الآتي:

$$y_{i,t} = a_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: y: تمثل المتغير التابع ، x: تمثل المتغير المستقل، a_0 : تمثل متجه الحد الثابت

β : تمثل متجه معاملات الانحدار t : تمثل الزمن i : تمثل الشركات، ε : تمثل الخطأ العشوائي

$$\varepsilon_{i,t} = 0$$

وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares في تقدير معاملات الإنموزج (علي، ٢٠٢١: ١٠٣).

٢) إنموزج التأثيرات الثابتة Fixed Effects:

يهدف استخدام إنموزج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة، وذلك بجعل معلمة القطع β_0 تختلف من مجموعة لأخرى مع بقاء معاملات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، ويصاغ إنموزج التأثيرات الثابتة على الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن: $t=1,2,\dots,T$ $i=1,2,\dots,N$

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2, \quad E(\varepsilon_{it}) = 0$$

ويقصد بالتأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات الانموزج في المعادلة اعلاه والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية في العادة تستخدم متغيرات وهمية بقدر $(N-1)$ لكي نتجنب حالة التعدد الخطي التام ثم نستخدم المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموزج التأثيرات الثابتة اسم انموزج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (least squares dummy variables Model)، وبعد اضافة المتغيرات الوهمية D ستكون المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

ويمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=1}^n a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية للمعلمة β_0 ويمكن كتابة هذا النموذج الذي في المعادلة التالية بعد حذف α_1 يكون بالصيغة الاتية (مجد، ٢٠١٤: ١٥٦-١٥٥):

$$\gamma_{it} = \sum_{d=1}^n a_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j + X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots (3-5)$$

$$i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, t$$

٣) إنموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model:

في انموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي وبمتوسط مقداره صفر وتباين مساوي σ_ε^2 لكي تكون المعلمات انموذج التأثيرات الثابتة صحيحة ولا تكون متحيزة لابد من ثبات التباين للخطأ بالنسبة لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة معينة من الزمن، لكن في حالة عدم توافر اي شرط من الشروط التي ذكرت سوف يتم استخدام انموذج التأثيرات العشوائية

هنا سيعامل $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا سيكون:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i$$

حيث ان:

$$i = 1, \dots, n, \quad t = 1, \dots, T$$

اما الصيغة الاتية التي تمثل نموذج التأثيرات العشوائية:

$$\gamma_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

v_i : تمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبرة عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال المدة الزمنية، وبسبب وجود مركبين للخطأ (v_i) و (ε_{it}) يطلق على أنموذج الآثار العشوائية تسمية أنموذج مكونات الخطأ (Error Components Model). وعند تقدير معلمات أنموذج الآثار العشوائية؛ لا يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية؛ لأنها تعطي نتائج غير دقيقة وفيها أخطاء قياسية غير صحيحة، وهذا سيؤثر في اختبار المعلمات وعليه يتم الاعتماد في

تقدير معلمات أنموذج الآثار العشوائية على طريقة المربعات الصغرى المجموعة (الجمال، ٢٠١٢: ٢٧٢-٢٧٣).

٣. أنموذج البيانات اللوحية الديناميكي باستخدام طريقة العزوم المعممة (The Generalized Method of Moments):

يعد أسلوب البيانات اللوحية الديناميكي من الأساليب القياسية التي تعطي نتائج غير متحيزة ومتسقة لأن النماذج الساكنة لا تتلاءم مع طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل التي تمتاز بها العلاقات الاقتصادية لذلك من الضروري الاعتماد على النماذج الحركية لقياس ديناميكية العلاقة إضافة إلى تحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل لأن النماذج الساكنة تفترض تساوي معالم النموذج بينما المتحركة تعبر عن تباين المفردات أو الزمن من خلال المقاطع بينما تتطلب البيانات اللوحية السماح بمزيد من التفاوت ليتم الحصول على تقديرات ذات كفاءة واتساق أعلى وهذا ما نحصل عليه من البيانات الديناميكية (بтал والعاني، ٢٠٢١: ٢٥٦)، وأن الطرق والنماذج كثيرة لتقدير البيانات المزدوجة وتعتمد على طبيعة وبنية البيانات المستخدمة، وهنا سيتم التركيز على البيانات القصيرة (Short Panel Data) أو ما يسمى (Micro Panel) التي يكون فيها البعد المقطعي (N) أكبر من البعد الزمني (T) وتتميز النماذج الحركية عن غيرها بوجود متغير تابع (على الأقل) متخلف زمنياً (Lagged times) بين المتغيرات التفسيرية أي يتم استخدام أساليب المتغيرات الادائية المساعدة حيث يكون النموذج ديناميكي عندما يكون المتغير المعتمد يتأثر بالقيم السابقة، وغالباً ما يتم استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) في نماذج البيانات اللوحية ويكون الشكل الأساسي للأنموذج كما موضح أدناه:

$$Y_{it} = \lambda Y_{i,t-1} + \beta X_{it} + \mu + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1 + \dots n \quad t = 1 + \dots T$$

حيث تشير λ إلى معلمة المتغير التابع المتخلف زمنياً $Y_{i,t-1}$

أما X_{it} فتشير إلى متجه المتغيرات التفسيرية

أما μ فتمثل الحد الثابت

وتستخدم تلك المتغيرات في عدة حالات منها:

عندما تكون N كبيرة و T صغيرة لان الفترات الزمنية قليلة مقارنة مع عدد كبير من المقاطع ففي حالة العلاقة خطية عند المتغير التابع ديناميكي (يأخذ تخلف زمني وادخاله مع متغيرات مستقلة) عندما تكون المتغيرات المستقلة غير خارجية بشكل بحث حيث تعاني من مشكلة المنشأ الداخلي اي ان ارتباط المتغيرات المستقلة مع الخطأ العشوائي وفي حالة اختلاف التباين والارتباط الذاتي ضمن وليس عبر الوحدات الفردية (الخرجي والاعرجي، ٢٠٢٠: ٣٣٢)، وكذلك تعتبر طريقة العزوم المعممة تقدير موثوق به للعديد من النماذج الاقتصادية والمالية خاصة بالنسبة للأنموذج الذي يعاني من مشاكل التجانس لأنها لا توفر تقديرات فعالة للمتغيرات المساعدة تحت شرط التعامد اي ان الادوات ومصطلح الخطأ متعامدين بمعنى التوقع، اي ان التنوع الذي توفره نماذج البيانات اللوحية في التحليل للتخلص من المشاكل القياسية التي تواجه الدراسات الزمنية او المقطعية المنفردة، وتمنح النماذج الساكنة للباحثين صورة عامة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وبالمقابل النماذج الديناميكية تؤدي الى تحليل اكثر دقة من خلال تتبع التأثير المتبادل بين المتغيرات من اجل تحقيق التوازن في المدى طويل الاجل التي تميز العلاقات الاقتصادية (العاني، ٢٠٢١: ٩٢).

وهناك عدة اسباب وراء استخدام طريقة العزوم المعممة منها (يونس وذنون، ٢٠٢٠: ١٥):

- ١) تعالج مشاكل التحيز الذي ينتج من اهمال بعض المتغيرات المستقلة.
- ٢) تتعامل مع الاخطاء العشوائية بكفاءة وقدرتها الفائقة على ازالة اثار الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية خلال فترات زمنية مختلفة وبالتالي سوف تعطينا تقديرات دقيقة.
- ٣) تعتمد على الاختلافات الاولى في التقدير وبذلك سوف نتمكن من الحصول على نتائج دقيقة طول البيانات المقطرة مستقرة.
- ٤) تسمح بمعالجة السببية العكسية وتعالج مشكلة احتمال ان تكون هذه المتغيرات داخلية.

٤. اهم طرق تقدير وفق اسلوب GMM:

(١) طريقة الفروق Difference-GMM

في حالة استخدام هذه الطريقة تكون المعادلة كما يلي:

$$\Delta Y_{it} = \lambda \Delta Y_{it-1} + \beta \Delta X_{it} + \Delta \varepsilon_{it}$$

حيث وفق هذه الطريقة تتم معالجة مشكلة التباين للوحدات المقطعية بواسطة اخذ الفروق للمتغيرات في الانموذج وادخال متغيرات اداتيه خالية من الارتباط بالحد العشوائي ضمن المتغيرات المستقلة او التفسيرية، كما ان تطبيقها يحسن من قوة العناصر للاختبارات المرتبطة وكذلك من الممكن تقدير طريقة الفروق للعزوم المعممة من خلال خطوة واحدة او خطوتين، فتقدر بخطوة واحدة بواسطة استخدام مصفوفة متجانسة او بخطوتين بواسطة استخدام مصفوفة غير متجانسة، ولكن عادة ما يتم استخدام اسلوب GMM المقدر بخطوتين لان نتائجه تتميز بكفاءة افضل من النتائج التي يعطيها التقدير بخطوة واحدة (الخزرجي والاعرجي، ٢٠٢٠: ٣٣).

(٢) طريقة التعامد Orthogonal-GMM

تكون معادلة شروط التعامد بالصيغة الاتية:

$$E = (Y_{it} \Delta \varepsilon_{it}) = 0 \quad , t = 2, \dots, T; \tau \geq 2$$

ومن اجل تحديد صلاحية الادوات يتم تحديد اذا كان هناك ارتباط بين الازخطاء والادوات لان يشترط عدم وجود اي ارتباط بين الاداة ومصطلح الخطأ ثم نختبر بعد ذلك الارتباط الذاتي بين الازخطاء من الدرجة الثانية حيث يكون مقدر GMM متسقا عندما لا يوجد ارتباط تسلسلي في مصطلح الازخطاء وعددها يتبين تم استخدام شروط التعامد الصحيحة بين المتغير الداخلي والخطأ العشوائي وبالأخير صلاحية الادوات (العاني، ٢٠٢١: ٩٣-٩٤).

٥. احصائية J وسلامة تشخيص نماذج البيانات اللوحية الديناميكية: احصائية ل

لاختبار النموذج ما اذا كان يناسب البيانات جيدا ام لا، اختبار ل هو مربع كاي بدرجات حرية (M-K) حيث = عدد الادوات، = عدد المتغيرات الداخلية، مع الفرضية

الصفرية حيث ان النموذج يكون صالح عندما يكون ل المحسوب اقل من القيم الحرجة
(العاني، ٢٠٢١: ٨٨).

٣-٢: نتائج تقدير تأثير المنافسة على المخاطر المصرفية باستخدام طريقة العزوم
المعممة (GMM) تم تقدير عوامل تأثير المنافسة على المخاطر وفق طريقة الفروق
والتعامد للتأكد من حساسية النموذج مع طريقة التقدير

٣.٣_ نتائج قياس تأثير المنافسة على مخاطر راس المال باستخدام طريقة العزوم
المعممة وفق طريقة الفروق (First Differences):

جدول (١) نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة- طريقة الفروق لمخاطر راس المال

Dependent Variable: Y				
Method: Panel Generalized Method of Moments				
Transformation: First Differences				
Periods included: 7				
Cross-sections included: 27				
Total panel (unbalanced) observations: 180				
White period (period correlation) instrument weighting matrix				
White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f.				
corrected)				
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering				
Instrument specification: @DYN(Y,-2) X7 X9 X8				
Constant added to instrument list				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y (-1)	0.53888	0.090311	5.966963	0.000
X1	0.020126	0.00524	3.841087	0.001
LOG(X2)	-9.62657	3.958107	-2.43211	0.022
LOG(X3)	6.334411	0.811514	7.805669	0.000
X4	-0.97975	0.234721	-4.1741	0.000

X5	-0.00911	0.013647	-0.6678	0.510	
X6	-0.01043	0.007157	-1.4577	0.157	
Effects Specification					
Cross-section fixed (first differences)					
Root MSE	9.210385	Mean dependent var		1.372	
S.D. dependentvar	7.492194	S.E. of regression		9.395	
Sum squared resid	15269.61	J-statistic		19.235	
Instrument rank	27	Prob(J-statistic)		0.507	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملاحق (١، ٣، ١٥، ٢١، ٢٢) والجداول (٢)-

(١)، (٢-٢)، (٣-٢)، (٤-٢)، (٥-٢) وباستخدام برنامج (Eviews.12)

٤.٣ - نتائج قياس تأثير المنافسة على مخاطر راس المال باستخدام طريقة العزوم

المعممة وفق طريقة التعامد (Orthogonal Deviations):

جدول (٢) نتائج تقدير طريقة العزوم المعممة- طريقة التعامد لمخاطر راس المال

Dependent Variable: Y					
Method: Panel Generalized Method of Moments					
Transformation: Orthogonal Deviations					
Periods included: 7					
Cross-sections included: 27					
Total panel (unbalanced) observations: 180					
White period (period correlation) instrument weighting matrix					
White period (cross-section cluster) standard errors & covariance (d.f.					
corrected)					
Standard error and t-statistic probabilities adjusted for clustering					
Instrument specification: @DYN(Y,-2) X7 X9 X8					
Constant added to instrument list					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
Y (-1)	0.592602	0.116329	5.094196	0.0000	
X1	0.018542	0.007437	2.49302	0.0194	

LOG(X2)	-9.47072	4.380581	-2.16198	0.0400	
LOG(X3)	6.078399	0.871447	6.975069	0.0000	
X4	-0.84268	0.2718	-3.10036	0.0046	
X5	-0.00784	0.01664	-0.47141	0.6413	
X6	-0.01131	0.008755	-1.2918	0.2078	
Effects Specification					
Cross-section fixed (orthogonal deviations)					
Root MSE	8.308107	Mean dependent var		-2.23735	
S.D. dependentvar	9.021434	S.E. of regression		8.474524	
Sum squared resid	12424.44	J-statistic		17.80397	
Instrument rank	27	Prob(J-statistic)		0.60032	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملاحق (١، ٣، ١٥، ٢١، ٢٢)
والجداول (١-٢)، (٢-٢)، (٣-٢)، (٤-٢)، (٥-٢) وباستخدام برنامج (Eviews.12)

يظهر من تحليل كلا الجدولين ما يلي:

اولاً: ان الاختبارات التشخيصية والتي على ضوءها يتم قبول او رفض نتائج التقدير حيث يلاحظ ان الاختبارات للطريقة كانت سليمة لان اختبار ل كان غير معنوي لذلك لا يمكن رفض فرضية العدم.

ثانياً: فترة الابطاء او التأثير الديناميكي: ان جميع العوامل معنوية في كلا النموذجين ماعد سعر الصرف ونسبة السيولة في كلا النموذجين عند مستوى معنوية (١%) كما يلاحظ من الجدول ان معلمة فترة الابطاء الاولى للمخاطر (مخاطر راس المال) ترتبط طردياً مع المخاطر (مخاطر راس المال) الحالية اي ان المخاطر للعام السابق تؤدي الى زيادة المخاطر للعام الحالي وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية لان المخاطر للعام السابق تساهم في تقليل المخاطر في العام الحالي اي ان المصارف تقوم بتغطية المخاطر (مخاطر راس المال) باستمرار اما عن طريق الارباح المحتجزة او العادية

او نسبة كفاية راس المال لكي تحافظ على سمعتها في السوق المصرفية، وان زيادة المخاطر (مخاطر راس المال) في الفترة السابقة تساهم في زيادة المخاطر (مخاطر راس المال) في الفترة الحالية بنسبة (٠.٥٣ و ٠.٥٩) في كلا النموذجين على التوالي، ويعود السبب في ذلك ان الى قرار البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة راس المال المصرفي والذي جعل المصارف تزيد من حجم رؤوس اموالها مقارنة مع موجوداتها الامر الذي ادى الى زيادة مستمرة في مخاطرها.

ثالثا: تحليل المحددات الداخلية: يلاحظ من النتائج ان معلمة نسبة كفاية راس المال (X1) لها علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%) مع المخاطر المصرفية (مخاطر راس المال) في كلا النموذجين اي كلما زادت كفاية راس المال بنسبة (١%) تؤدي الى زيادة المخاطر (مخاطر راس المال) (٠.٠٢ و ٠.٠١) على التوالي في كلا النموذجين.

اما الموجودات (X2) فقد اثبتت نتائج التقدير في كلا النموذجين انها ترتبط مع المخاطر المصرفية (مخاطر راس المال) بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%) وحسب نتائج التقدير فان زيادة الموجودات بنسبة (١%) يؤدي الى انخفاض المخاطر (مخاطر راس المال) بنسبة (٩.٦٢ و ٩.٤٧) في كلا النموذجين على التوالي.

اما القروض (X3) فتوصلت نتائج البحث الى وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%) بينها وبين المخاطر المصرفية (مخاطر راس المال)، ويلاحظ من النتائج اعلاه ان زيادة القروض بنسبة (١%) تؤدي الى زيادة المخاطر (مخاطر راس المال) بنسبة (٦.٣٣ و ٦.٠٧) على التوالي في كلا النموذجين.

رابعا: تحليل محددات الاقتصاد الكلي: اثبتت النتائج ان سعر الصرف (X5) غير معنوي في كلا النموذجين ويمكن تبرر ذلك بان سعر الصرف مرتبط بتعليمات البنك المركزي.

خامسا: تحليل المحددات المصرفية:

اما سعر الفائدة (X_4) فتوصلت نتائج البحث الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (١%) بينه وبين المخاطر المصرفية (مخاطر رأس المال) في كلا النموذجين ويلاحظ من نتائج التقدير ان زيادة سعر الفائدة بنسبة (١%) يؤدي الى انخفاض المخاطر (مخاطر رأس المال) بنسبة (٠.٩٧ و ٠.٨٤) في كلا النموذجين على التوالي.

٤. المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤_ الاستنتاجات:

١. تم اثبات الفرضية الاولى التي تنص على أنَّ الموجودات لدى المصارف لها علاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر رأس المال، وهذا يدل على أنَّ زيادة الموجودات تساهم في انخفاض مخاطر رأس المال، اي كلما ارتفعت المنافسة بين المصارف فإنَّ المخاطر المرافقة للعمل المصرفي سوف تتخفض.

٢. تم اثبات الفرضية الثانية التي تبين أنَّ القروض ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية مع مخاطر رأس المال، لان زيادة القروض تزيد من مخاطر القروض المتعثرة وتخفض السيولة النقدية لدى المصارف ورأس المال وبالتالي تزداد المخاطر المصرفية.

٣. تم اثبات الفرضية الثانية التي تنص أنَّ نسبة كفاية رأس المال ترتبط بعلاقة طردية ذات دلالة احصائية مع مخاطر رأس المال، لان زيادة نسبة كفاية رأس المال تخفض من الاموال السائلة لدى المصارف التي لو استخدمت في مجالات اخرى تجلب للمصرف المزيد من الايرادات والارباح.

٤. تم اثبات الفرضية الثالثة والتي تنص على أنَّ سعر الفائدة للسياسة النقدية يرتبط بعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية مع مخاطر رأس المال، اي إنَّ ارتفاع سعر الفائدة يخفض المخاطر المصرفية.

٢.٤ - التوصيات:

١. إعادة تصنيف المصارف الخاصة وفق معايير الكفاءة بالاعتماد على المعايير الدولية والتزام المصارف بمقررات لجنة بازل من قبل السلطات الرقابية، وزيادة راس المال من أجل مواجهة المخاطر المصرفية.
٢. تكثيف الدورات التدريبية للكوادر العاملة في المصارف من أجل التحوط ضد المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف وتوفير أنظمة ضبط داخلي وتدقيق فعال من أجل مواجهة المخاطر المصرفية.
٣. يجب على المصارف الاهتمام بتنوع أنشطتها المصرفية والتعامل مع مختلف القطاعات الاقتصادية لان تنوع الأنشطة المصرفية يؤدي الى توزيع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقليلها.
٤. توفير بيئة امنية ومستقرة لعمل الجهاز المصرفي العراقي وتشريع القوانين التي توفر الحماية للمتعاملين مع الجهاز المصرفي لغرض زيادة الثقة بالقطاع المصرفي.

قائمة المصادر:

اولاً. المصادر العربية

١. بتال، احمد حسين، والدليمي، فيصل غازي فيصل (٢٠١٨)، اثر المنافسة المصرفية في التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع "الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص، العراق.
٢. بتال، احمد حسين، والعاني، بتول شكيب (٢٠٢١)، تقدير العوامل المحددة للقروض المتعثرة للمدة ٢٠١٩-٢٠١٠ باستخدام طريقة البيانات اللوحية الديناميكية، مجلة تكريت للعلوم الادارة والاقتصادية، (المجلد ١٧، العدد ٥٥)، العراق.

٣. بوعبدلي، احلام (٢٠٠٨)، البنوك التجارية الجزائرية والمنافسة في ظل البيئة المصرفية المعاصرة دراسة حالة بنكي القرض الشعبي الجزائري والتنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (العدد ٠٨)، المركز الجامعي _ غارداية، الجزائر.

٤. الجمال، زكريا يحيى (٢٠١٢)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، جامعة الموصل، المجلد (٢١)، العراق.
٥. الخرجي، ثريا عبد الرحيم، والاعرجي، صبيان طارق (٢٠٢٠)، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد (٢٦)، العدد (١١٩)، العراق.

٦. خضراوي، نعيمة (٢٠٠٩)، ادارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير-بسكرة، الجزائر.

٧. خضير، عباس، وجاسم، نبراس (٢٠١٥)، قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٤)، العراق.

٨. الدليمي، فيصل غازي فيصل صالح (٢٠١٨)، أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٦)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.

٩. الدعبول، مي، وأبي محمود (٢٠٢٠)، أثر المنافسة على مخاطر الائتمان والعسر المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الخاصة العاملة في سورية، مجلة جامعة حماة، (المجلد ٣، العدد ٨)، سورية.
١٠. سمية، احمد ميلي (٢٠٢٠)، انعكاس اتفاقية بازل ٢ و ٣ على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الادارية والمالية، العدد (٠٢)، المجلد (٠٤)، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر.
١١. العاني، بتول شكيب (٢٠٢١)، تقدير وتحليل العوامل المحددة للتعرش المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق.
١٢. العشعوش، ايمن (٢٠١٧)، اختبارات جذر الوحدة لبيانات البنل (اختبارات الجيل الاول) تطبيق على عينة من الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٩، العدد ٥، سوريا.
١٣. علي، عماد الدين ابراهيم (٢٠٢١)، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية في تحديد اهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٤٣، العدد ٢، مصر.
١٤. العنيزي، وسام حسين، والفهداوي، هشام مهدي، تقدير الحجم الامثل للشركة واثرة في المؤشرات السوقية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٠-٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٧)، العدد (٥٤)، العراق.

١٥. الفهداوي، نهاد نوري (٢٠٢٢)، قياس العلاقة بين المنافسة والمخاطر المصرفية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، العراق.
١٦. فيصل، غازي فيصل (٢٠٢٠)، استعمال نموذج Panzer-Rosse لقياس المنافسة المصرفية - دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال Panal Data للمدة (٢٠١١-٢٠١٧)، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم (العدد ٤٦)، كلية جنات العراق الجامعة، وقائع المؤتمر العلمي الخامس عشر والدولي الثاني للتطبيقات الاحصائية، الجامعة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق.
١٧. قاسمي، اسيا، وفيلالي، حمزة (٢٠١١)، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم يومي ١١-١٢ ديسمبر.
١٨. محجوب، اسيا (٢٠١١)، البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة -حالة البنوك الجزائرية- ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥-قالمة- ، الجزائر.
١٩. محمد، رتيعة (٢٠١٤)، استخدام نماذج بيانات البنل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (٢)، الجزائر.
٢٠. محمد، طه عبد العظيم (٢٠٢٠)، الاصلاح المصرفي في البنوك الاسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل ٣، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
٢١. معطي، صفاء عبدالله، ومحمد احمد سالم بلحويصل (٢٠١٩)، استخدام تحليل بيانات البنل في نمذجة علاقة تقلبات متغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في

اليمن للفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، مجلة الريان للعلوم الانسانية والتطبيقية، المجلد الثاني ، العدد ١.

٢٢. المكاوي، محمد محمود (٢٠١٢)، ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.

٢٣. الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم (٢٠٠٩)، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع اشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية (المجلد ١١، العدد ٤)، جامعة القادسية، العراق.

٢٤. يوسف، رواد احمد (٢٠١٩)، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٦)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية (المجلد ١٥، العدد ٤٥)، جامعة تكريت، العراق.

٢٥. يونس، سامي جميل، وذنون، مروان عبد الملك (٢٠٢٠)، دور تدفقات راس المال في معالجة معضلة الادخار/الاستثمار: في دول، OECD مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٥٢)، العراق.

ثانيا. المصادر الاجنبية:

1. **Alyousfia**, Abdulazeez Saif, & Saha Asish, Md-Rusa Rohani (2020), The impact of bank competition and concentration on bank risktaking behavior and stability: Evidence from GCC countries, North American
2. **Amidu**, Mohammed, & Wolfe, Simon (2013). Does Bank Competition and Diversification Lead to Greater Stability?

Evidence from Emerging Markets Review of Development Finance.

3. Bikker ,Spierdijk and finnie ,Jacob ,laura and Paul (2007) , The impact of market structure, contestability and institutional environment on banking competition .

4. Breia, Michael, &Jacolinb, Luc, &Noahc, Alphonse (2020), Credit risk and bank competition in Sub-Saharan Africa, Emerging Markets Review.

5. Breuer, Adela, &Frumuşanu, Mihaela Lesconi & Breuer, Beatrix Lighezan & Manciu, Andra .(2012), Cash And Liquidity/Liquidity And Liquidity Ratio", Economy Series, Issue

6. Cetorelli, Nicola, &Traina, James (2018), Resolving Too Big to Fail Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, No. 859.

7.Durrah, Omar, &Rahman, Abdul Aziz Abdula Jamil, &Ahsan, Ghafeer (2016), Syed Nour Aldeen : Exploring The Relationship Between Liquidity Ratios And Indicators Of Financial Performance: An Analytical Study On Food Industrial Companies Listed In Amman Bursa', International Journal Of Economics And Financial Issues 6, emerging markets in Asia, Journal of International Financial.

Journal of Economics and Finance.

8.Kolesova, &Girzheva (2018), Impact of Financial Technologies on the Banking Sector, the 3rd Network AML/CFT Institute International Scientific and Research Conference "FinTech and RegTech: Possibilities, Threats and Risks of Financial Technologies", 21-23 November, Moscow, Russia.

9. Noman, Abu Hanifa, &Gee, Chan Sok, &Isa, Che Ruhana (2017). Does Competition Improve Financial Stability of the

Banking Sector in ASEAN countries? An empirical analysis, University of Malaya.

10. Ramon, Sebastian, & Francis, William, & Straughan, Michael (2018), Bank competition and stability in the United Kingdom, Bank of England, Working Paper, No. 748.

11. Sarkar, Sanjukta, & Sensarma, Rudra (2016), The Relationship between Competition and Risk Taking Behavior of Indian Banks, Munich Personal RePEc Archive.

أثر الشمول المالي على الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية

The Impact of Financial Inclusion on the Financial Performance of Iraqi Commercial Banks

أ.م.د. عبد الرضا لطيف جاسم

أ.م.د. عمر اقبال توفيق

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

جامعة ظفار/ سلطنة عمان

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس إثر الشمول المالي على الاداء المالي البنوك التجاري، بناءً على الخبرات والتجارب الدولية في مجال تطبيق الشمول المالي. لتحليل العلاقة بين المتغيرات تم استخدام: تحليل الارتباط، وتحليل الانحدار وبرنامج SPSS. خلص البحث إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تطبيق الشمول المالي والاداء المالي بالبنوك. بالإضافة الى أن توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعي والتثقيف المالي لدى الافراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات المالية ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء. خلص الباحثون ايضا إلى أن تطبيق البنوك للشمول المالي له فوائد عديدة للبنوك والعملاء مثل تنويع الأصول المصرفية، جذب البنوك لعملاء جدد، تثبيت الودائع، وتقليل مخاطر السيولة. هذا بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي , الاداء المالي , البنوك.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٠٨-٢٩١

Abstract:

The study aims to measure the impact of financial inclusion on the financial performance of commercial banks, based on international expertise and experience in the field of applying financial inclusion. to analyze the relationship between variables, correlation analysis, regression analysis and SPSS program were used. The research concluded that there is a positive relationship of significance between the application of financial inclusion and the financial performance of banks. In addition, the expansion of banks in the application of financial inclusion with high levels of awareness and financial education among individuals enables them to access and use these financial services, and then attract the largest number of customers. The researchers also concluded that the application of financial inclusion by banks has many benefits for banks and customers, such as diversifying banking assets, attracting banks to new customers, stabilizing deposits, and reducing liquidity risks. This is in addition to providing a huge database of banks.

Keywords: financial inclusion, financial performance, banks.

المقدمة

تلعب البنوك دورا أساسيا في تفعيل تطبيق الشمول المالي، لان البنوك هي المزود الأساسي لمعظم الخدمات المالية والوسطاء الأساسيين بين المدخرين والمستثمرين. يدور الشمول المالي بشكل أساسي حول الوصول الى الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية. نظرا للدور الذي يلعبه الشمول المالي على المستوى القومي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية يجب على البنوك التوسع في الأنشطة التي من شأنها تحقيق متطلبات الشمول المالي وذلك باعتبار ان البنوك تعتبر اداة المجتمع لتحقيق التقدم والنمو والرخاء لكن في نفس الوقت يجب ان يكون التوسع في الأنشطة التي من شأنها تحقيق متطلبات الشمول المالي دون المساس بالهدف الرئيسي والاستراتيجي للبنوك كمؤسسات تهدف الى تحقيق الربح والبقاء والاستمرار في المستقبل.

ووفقاً للبنك الدولي فإن توفير الخدمات المالية تسهل أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء بدءاً من الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة. استناداً لذلك قامت العديد من البنوك المركزية في الدول النامية بوضع الشمول المالي على قمة أولوياتها. في قمة مجموعة العشرين التي عقدت في سيول، كوريا الجنوبية في نوفمبر ٢٠١٠، تم الاعتراف بالشمول المالي كواحد من الركائز الأساسية التسعة لأجندة التنمية العالمية (GPII، ٢٠١١). في هذا السياق، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦م على ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاورة لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي.

على مستوى العالم العربي، تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، تلعب الخدمات المالية ذات الأسعار المعقولة دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنسبة تصل إلى ٦٣% من المواطنين الذين تفوق أعمارهم ١٥ عاماً الذين لا ينتفعون من الخدمات المصرفية الرسمية. بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لزيادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٢ بإنشاء فريق العمل اقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية،

تبنى صندوق النقد العربي، باعتباره المظلة التي تجمع الجهات الرقابية والإشرافية والسلطات النقدية العربية، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، من خلال تشجيع المنافسة والمزيد من الانفتاح على البنوك الأجنبية وتحفيز بيئة التقنيات المالية لتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية. بالإضافة إلى ذلك، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام ٢٠١٦م على ضوء الحاجة المتزايدة لتكثيف

الوعي بأهمية الشمول المالي ومحاورة لدى كافة الأطراف في الدول العربية، إلى اعتماد يوم ٢٧ أبريل (نيسان) من كل عام كيوم عربي للشمول المالي. بالإضافة لذلك، قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية. أطلقت المبادرة يوم ١٤ سبتمبر ٢٠١٧ يساهم القطاع المصرفي والمالي في المنطقة العربية بشكل أساسي في نمو الاقتصادات العربية. بلغ مجموع الأصول المصرفية في المنطقة 3.4 تريليون دولار أمريكي بحلول منتصف ٢٠١٨، أي ما يعادل 140 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وفي حين بلغ إجمالي الودائع في القطاع المصرفي العربي ٢.١ تريليون دولار أمريكي - أي ما يعادل ٨٧ في المئة من حجم الاقتصاد العربي-، وصل إجمالي القروض إلى 1.9 تريليون دولار أمريكي، أو ٧٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ٢٠١٨^١. ولا يزال الشمول المالي في المنطقة العربية منخفضاً مقارنة بالمناطق الأخرى. حيث تبلغ نسبة ملكية الحساب المصرفي للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة وما فوق حوالي ٣٧ في المئة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٦٩ في المئة.

تتبنى البنوك في العراق سياسات الشمول المالي من خلال العمل على إدراج جميع فئات المجتمع في النظام المصرفي بتقديم منتجات وخدمات متنوعة تتناسب مع احتياجات جميع الشرائح المجتمعية. أشارت رابطة المصارف الخاصة العراقية ان نسبة الشمول المالي ارتفعت من ٢٢.٥% خلال العام ٢٠٢٠ إلى ٣٣.٥%، بزيادة نحو ٤٩% عن العام ٢٠٢٠، وذلك بسبب سياسة البنك المركزي بدعم مشروع توظيف رواتب الموظفين وزيادة افتتاح الفروع المصرفية ودعم عمليات التحول الرقمي والمحافظ الالكترونية ونقاط الدفع وأجهزة الصرافات الآلية. أن "زيادة نسبة الشمول المالي، انعكس على زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، وبالتالي سينعكس بشكل إيجابي على النمو في الاقتصاد بشكل عام." كذلك أشار التقرير عن البنك المركزي العراقي

¹ https://uabonline.org/ar/studies_research_reports/

ان "مؤشرات الشمول المالي تحسّنت من خلال تبني مشروع (الشمول المالي لبداية اقتصادية جديدة)"، مبينا ان "التقرير كشف عن ارتفاع في المؤشر التجميعي للشمول المالي من ٢٠.٨٥% عام ٢٠١٧ إلى ٣٣.٥% عام ٢٠٢١.

١ - المبحث الاول/ منهجية الدراسة

١.١ - مشكلة الدراسة

يعدّ الشمول المالي أحد اولويات السياسة النقدية والمالية في العراق، وذلك لما له دور كبير في تعزيز الثقافة المصرفية لدى المجتمع وتحسين اداء القطاع المصرفي. لقد سعى صانعو السياسات النقدية والمالية الى اىصال الخدمات المالية الى شرائح كبيرة من المجتمع العراقي وبالأخص الشرائح المحرومة من هذه الخدمات الحيوية. تشير تقارير البنك الدولي الى ان الدول قد قُطعت خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، إذ حصل ١.٢ مليار بالغ في جميع أنحاء العالم على حساب بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٧. خلال عام ٢٠١٧، كان نسبة البالغين الذين يملكون حسابات المصرفية ١١%. خلال عام ٢٠١٧ تم الآن إطلاق الخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك تلك التي تتطوي على استخدام الهواتف المحمولة - في أكثر من ٨٠ بلدا، ووصل بعضها إلى نطاق واسع. ونتيجة لذلك، ينتقل ملايين العملاء الفقراء، المستبعدين سابقا من المعاملات النقدية إلى الخدمات المالية الرسمية باستخدام الهاتف المحمول أو التكنولوجيا الرقمية الأخرى. بناءً على دراسة للقطاع المالي العراقي اجرتها منظمة العمل الدولية إن مستوى الاندماج المالي في العراق يعتبر منخفضاً . حيث يبدي الجمهور تفضيلا للتعاملات النقدية أكثر من التعاملات الرقمية، ذلك يعود لانخفاض ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي. مع ذلك فقد ارتفعت نسبة العراقيين ممن لديهم حسابات مصرفية من ١١ % في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣ % في العام ٢٠١٧. تكمن المشكلة الرئيسية للبحث في الاجابة على التساؤل الاتي: هل يساهم الشمول المالي في تعزيز الاداء المالي للبنوك التجارية؟

٢.١ - أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي نتناوله، حيث يعد الشمول المالي من الموضوعات المهمة والتي تربط العلاقة بين الشمول المالي والاداء المالي للمصارف. من خلال نتائج الدراسة تستطيع البنوك التعرف على دور الشمول المالي في تطور الاداء المالي. كما يمكن أن تتيح الدراسة معلومات واضحة لمتخذي القرار فيما يتعلق بممارسات الشمول المالي وكيفية استخدامها في تقييم الاداء.

٣.١ - أهداف البحث:

١. التعرف على أثر الشمول المالي على الاداء.
٢. التعرف على مستويات الشمول المالي في البنوك التجارية في العراق

٤.١ - فرضيات البحث:

١.٤.١ - الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي والاداء المالي للمصارف.

١.١.٤.١ - الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقروض الممنوحة للأفراد على الاداء المالي للمصارف

٢.١.٤.١ - الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على الاداء المالي للمصارف.

٢ - المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - بداية الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام ١٩٩٣ في دراسة Leshyon, and Thrift, 1993 التي تناولت إثر اغلاق أحد فروع أحد البنوك في جنوب شرق إنجلترا على قدرة سكان المنطقة على الوصول الى الخدمات المصرفية. استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبشكل احترافي في ١٩٩٩ لشرح كيفية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وفقا للبنك الدولي فإن توفير الخدمات المالية تسهل أمور

الحياة اليومية، يساعد العائلات والشركات على التخطيط، يساعد في الحوكمة الاقتصادية، تحقيق النمو الاقتصادي، تعزيز العدالة الاجتماعية، مكافحة الجوع والفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. حققت الدول المتقدمة العديد من المزايا من تطبيق الشمول المالي الذي يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. في أعقاب الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. بالإضافة لذلك تشجعت البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. في عام ٢٠١٠ تمت المصادقة على خطة الشمول المالي (FIAP (Plan Financial Action Inclusion من قبل قادة الدول في مجموعة العشرين المجتمعين في تورنتو، تم الاعتراف بالشمول المالي كواحد من الركائز الأساسية التسعة لأجندة التنمية العالمية (GPII، ٢٠١١).

٢.٢ - أهداف الشمول المالي

يؤكد البنك الدولي أن أهم أهداف الشمول المالي هو المساهمة بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية لأي بلد وأنه يضمن تخصيص الموارد الإنتاجية بكفاءة، وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال (Sarma&pais,2011)، من خلال توسيع نطاق أنشطة النظام المالي المنظم ليشمل ضمن مظلتها أناس من ذوي الدخل المتدني. أطلقت العديد من البنوك المركزية، في كل من البلدان النامية والمتقدمة، مبادرات من خلال إشراك قطاعاتها المصرفية لتعزيز الشمول المالي في بلدانها من أجل المساعدة في خفض التفاوت في الدخل ومعدل الفقر والفساد وتحقيق الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من أجل زيادة الاعتماد على النظم المالية الرسمية (World Bank, 2014). بالإضافة الى ذلك ساعد الشمول المالي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الجهات الرقابية لمختلف دول العالم وفي

نفس الوقت تحقيق كل من الاستقرار المالي والنزاهة والسلامة والحماية المالية للمستهلك
الجدول رقم (١) يبين اهم اهداف الشمول المالي:

أهداف الشمول المالي		
١/ الاستقرار المالي من خلال: *قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. * الحد من مخاطر عدم الإستقرار السياسي والإجتماعي. تعزيز الإستقرار الإجتماعي. تحمل الصدمات والإختلالات المالية.	٢/ النزاهة والسلامة من خلال: *مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. *السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	٣/ الحماية المالية للعملاء من خلال: التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. *تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. *حصول العميل على معاملة عادلة، وشفافة، وبسهولة، ويسر.

(إبراهيم&الصعيدى، ٢٠١٩)

٣.٢- مزايا الشمول المالي

١- ان جذب ودائع الافراد يعنى مزيد من تنوع في الودائع deposit diversification وهو ما يسهم في الحد من التعرض لمخاطر العسر المالي.
(هندي، ١٩٩٨) فالزيادة الكبيرة في اعداد المدخرين الصغار عن طريق التوسع في الشمول المالي من شأنه ان يزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع في البنوك، وتقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الاساسي (non- Core Financing) الذي يميل ان يكون أكثر تقلبا خلال الازمات. بمعنى اخر فان الشمول المالي يكون له اثار إيجابية على الاستقرار المالي للبنك (Khan, 2011; Han & Melecky, 2013) ان الافراد الطبيعيين يمكن ان يكونوا مصدرا رئيسيا لتنمية موارد البنك. على الرغم من ان الاعتقاد بان منشآت الاعمال هي المحدد الأساسي لنجاح البنوك، الا ان

^٢ التمويل غير الاساسي (non- Core Financing) مصطلح يعكس طفرة في الإقراض في تركيبة الالتزامات البنكية عندما لا تتمكن الالتزامات الأساسية (الودائع المصرفية الجزئية) على مواكبة النمو في الأصول فيسعى البنك الى مصادر تمويل أخرى (التزامات غير أساسية) لتمويل الإقراض Hahm et al., 2012

الأفراد الطبيعيين يمثلون قوة اقراضية إضافية يمكن للبنك استخدامها في تمويل منشآت الاعمال بما تحتاج اليه من قروض.

٢- ان تقديم القروض قصيرة الاجل والقروض طويلة الاجل الى الفئات المستهدفة بالشمول المالي لا يضحى بالأمان اذ يشترط لتقديم القرض ان يكون القرض موجه الى أنشطة ينتظر ان تحقق عائدا يكفي لخدمة القرض.

٣- ان وجود فئات مستبعدة، سوف يؤدي الى بقاء جزء من موارد البنك في صورة نقدية لا عائد منها في الوقت الذي تتوافر فيه فرص استثمارية مربحة يجبي استغلالها (هندي، ١٩٩٨). ان زيادة البنوك في اقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يساعد على الاستقرار المالي للبنوك ويتم ذلك عن طريق الحد من القروض المتعثرة واحتمالات التخلف عن سداد أقساط القروض والفوائد للبنوك (Morgan and Pontines, 2018)

٢.٤ - عيوب الشمول المالي

يمكن تلخيص اهم عيوب البنوك من الشمول المالي في الاتي:

١. يمكن أن يؤدي تقديم الخدمات المالية الأساسية بتكلفة صفرية (او تكاليف منخفضة) إلى انخفاض مستوى الرفاهية لمستخدمي الخدمات المالية لأنه يمكن أن يجعل مستخدمي الخدمات المالية يتخذون قرارات مالية غير فعالة. مثل فتح العميل من خمسة إلى سبع حسابات بنكية بدون أي غرض اقتصادي، أو يقدم العملاء طلبات للحصول على بطاقات ائتمان وبطاقات خصم متعددة عندما لا يكون لديهم أموال في حساباتهم المصرفية (Ozili, 2020) .

٢. قد يكون تقديم الخدمات المالية الأساسية بتكلفة صفرية (او تكاليف منخفضة) غير فعال بالنسبة لمقدمي الخدمات لأنه قد يثني مقدمي الخدمات عن تقديم مثل هذه الخدمات المالية عندما يكون هناك حافز ضئيل للقيام بذلك. أيضًا، في حالة عدم وجود دعم أو ضمان حكومي، قد يكون هناك حافز ضئيل أو معدوم لمقدمي

الخدمات لتقديم خدمات مالية رسمية (أساسية) عالية الجودة للأفراد الفقراء والسكان المستبعدين. وقد يتوقف عن تقديم هذه الخدمات في سنوات لاحقة لأنه قد لا يكون من المربح القيام بذلك على المدى الطويل (Ozili, 2020)

٣.يزيد تطبيق الشمول المالي المصاريف لدى البنوك. كل عميل يفتح حسابا مصرفيا بغض النظر عن الأموال المودعة تعتبر مكلف البنك، لان العميل الذي لديه إيداع بسيط يكلف البنك نفس تكاليف العميل صاحب الإيداع الكبير، ولكن بربحية متدنية للعميل الصغير (لأشين، ٢٠١٨)

٤.تحتاج البنوك الى قدر كبير من المعلومات حول العملاء الجدد والسوق بما في ذلك اجراء تحليل البيانات التاريخية والأئتمانية وتقييم السوق حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات سليمة بشأن التعامل مع العملاء. (Lashin, 2018)

٥.٢- الدراسات السابقة

هدفت دراسة الفتلاوي (٢٠١٩) تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي للعراق خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) من اجل قياس علاقة الاثر والارتباط بين المتغيرين، وقد توصل البحث الى أن ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي وحدثة قطاع الاتصالات في العراق ادت الى تدني مستويات الانتشار والكثافة والعمق في تقديم الخدمات المالية والمصرفية اضافة الى تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية من جانب الطلب التي أضعفت بدورها قدراتهم المالية وكذلك للعاملين في القطاع المصرفي من جانب العرض، وكذلك أفصحت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية معنوية بين ابعاد الوصول والاستقرار المصرفي، ووجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد الاستخدام والاستقرار المصرفي. تناولت دراسة (الشمري ٢٠١٨) العوامل الاستراتيجية المؤثرة على النشاط المصرفي في العراق. خلصت الدراسة الى وجود

علاقة بين محاور الشمول وبين أوجه النجاح الاستراتيجي للمصارف، وكذلك فإن تلك المحاور لها الأثر الواضح في تحقيق ذلك النجاح. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات، لعل من أبرزها ضرورة زيادة الوعي الثقافي للملاكات العاملة في المصارف، وتأهيلهم وتطويرهم وتكييفهم للعمل على الوسائل الحديثة لتقديم الخدمة، كذلك دور إدارات تلك المصارف لدراسة البيئتين الداخلية والخارجية بما يضمن لها رسم خططها وفقاً لتغيرات البيئة. تناولت دراسة العراقي والنعمي (٢٠١٨) الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية. استخدمت الدراسة عينة من البلدان العربية تكونت من ١٢ بلد عربي جمعت بيانات مقطعية للمتغيرات الداخلة في الدراسة لسنتي ٢٠١١ و ٢٠١٤ ثم دمجت بسلسلة زمنية بلغت مشاهداتها وفقاً لذلك ٢٤ مشاهدة مكونة بذلك ما يعرف بالبيانات المزدوجة (Data Panel) ومن خلال تطبيق نموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REF) الذي تم المفاضلة بينهما استناداً إلى نتائج اختبار Hausman، التي أشارت بتفضيل النموذج الثاني على الأول. تناولت دراسة عطية ودائش (بلا) دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة الامارات العربية. توصلت الدراسة ان وجود جهاز مصرفي قوي واسواق مالية وبورصات اقليمية لتداول الاوراق المالية في ابوظبي ودبي، قد أسهم في دعم النمو في القطاع المالي، ووظفت البورصات واسواق المال طاقاتها من اجل دعم اقتصاد الدولة، اذ تطورت نسبة مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي من ٧% في عام ٢٠١٠ الى ٩.٨% عام ٢٠١٥. تشير دراسة (Musa, et al, 2015) إلى أن التوسع في تطبيق منظومة الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية عبر الانترنت، يؤدي الى توفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء. هدفت دراسة (عوض، ٢٠٢١) إلى التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، بالإضافة إلى التعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر. خلصت البحث إلى وجود علاقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالي والأداء

المالي بالبنوك. هدفت دراسة القاضي، (٢٠٢١) إلى تحديد دور الشمول المالي في الأداء الاقتصادي وبخاصة في مصر، عن طريق مراجعة مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه بالإضافة إلى التعرف على الهيئات العالمية لوضع معايير للشمول المالي. ثم تقوم الدراسة بتحليل دور النظام المصرفي في تحقيق الشمول المالي وتحديد مستواه مقارنة ببعض الدول المجاورة. كما تناقش الدراسة التحديات والفرص التي تواجهها في مصر وطرق تحسين قوة الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع وتأثير الشمول المالي على النشاط الاقتصادي المصري.

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

١.٣-تصميم البحث

١.١.٣- البيانات واختيار العينة

تم جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من قاعدة بيانات Refinitiv Eikon لعينة من ٢٥ بنك في العراق.

٢.١.٣- قياس المتغيرات

المتغير التابع لدينا هو الاداء المالي والذي يتم قياسها من خلال ROA. المتغير المستقل الذي نهتم باختباره، هو الشمول المالي.

٣.١.٣- المنهجية

اعتمد الباحثون على الانحدار والارتباط لقياس العلاقة والاثار بين الشمول المالي واداء المصارف العراقية باستخدام برنامج SPSS.

٢.٣- اختبار العلاقة بين الشمول المالي واداء المصارف

لاختبار العلاقة الشمول المالي واداء المصارف تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون والجدول رقم (١) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول (١)

معاملات ارتباط بيرسون للعلاقة بين الشمول المالي واداء المصارف

المتغيرات		تتمية الموارد البشرية المستدامة
معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	

القروض الممنوحة للأفراد	.579**	.000
الرافعة المالية	.360**	.008

تشير معطيات الجدول رقم (١) إلى وجود علاقات ارتباط طردية وذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي وإداء المصارف. حيث كانت الدلالة الإحصائية لجميع معاملات ارتباط بيرسون أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

٣.٣- اختبار الاثر بين الشمول المالي وإداء المصارف

لاختبار إثر الشمول المالي على اداء المصارف تم استخدام الانحدار المتعدد وبطريقة الإدخال المتزامن، حيث أدخلت جميع المتغيرات المستقلة إلى معادلة الانحدار دفعة واحدة. يوضح الجداول رقم (١٢) نتائج الاختبار.

الجدول رقم (٢)

ملخص نموذج العلاقة التأثيرية للشمول المالي على داء المصارف

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.753	.652	.480	.48712

يشير الجدول رقم (٢) إلى أن معامل الارتباط بين الشمول المالي وإداء المصارف قد بلغ (.753)، وكان معامل التحديد المعدل للنموذج يساوي (.480)، وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر مجتمعة ما نسبته (48%) من التباين في المتغير التابع، وأن الباقي منها يرجع إلى عوامل أخرى. وهو ما يشير إلى أن الشمول المالي له تأثير على اداء المصارف

الجدول رقم (٣)

تحليل التباين الأحادي لاثر الشمول المالي على اداء المصارف

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الانحدار	12.053	6	2.175	8.646	.000
الخطأ	12.587	43	.246		
المجموع	24.639	49			

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (8.646)، وكانت الدلالة المعنوية المصاحبة لها تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وبناء عليه يمكن أن نقول بوجود إثر دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للشمول المالي على أداء المصارف.

٤.٣ - اختبار فرضيات البحث

لاختبار الفرضيات تم استخدام الانحدار المتعدد والجدول رقم ٤ يظهر نتائج الاختبار (الجدول رقم (٤))

معاملات انحدار إثر الشمول المالي على أداء المصارف

المتغير	Coefficients	t	مستوي المعنوية	R ²	قيمة f	مستوي المعنوية
معاملات الانحدار β	المحسوبة					
ثابت الانحدار	-.087	-.425	0.671	0.733	206.252	0.000
القروض الممنوحة للأفراد	.545	7.056	0.000			
الرافعة المالية	.463	6.725	0.000			

٤.٣ - اختبار الفرضية الرئيسية " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على أداء المصارف العراقية".

يتضح من جدول رقم (4) أن هناك تأثير للشمول المالي على الاداء المالي والمتمثل بالعائد على الاصول للبنول التجارية العراقية. بلغت قيمة F المحسوبة (٢٠٦.٢٥٢) بمستوي معنوية (٠.٠٠٠) ($p \text{ value} < .05$) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، ويوضح هذا الجدول ان متغير المستقل الشمول المالي يؤثر بنسبة (٧٣.٣%) في المتغير التابع " الاداء المالي". بناء على هذا يتم قبول الفرض الرئيسية التي تنص بوجود أثر ذو دلالة للشمول المالي على أداء المصارف العراقية.

٤.٣ - اختبار الفرضية الفرعية الاولى: نصت الفرضية الاولى على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقروض الممنوحة للأفراد على أداء المصارف العراقية.

يتضح من جدول رقم (4) أن هناك تأثير للقروض الممنوحة للأفراد على الاداء المالي والمتمثل بالعائد على الاصول للبنوك التجارية العراقية عند مستوى معنوية (0.05 < p value) (0.000) بناء على هذا يتم قبول الفرض الفرعية الاولى التي تنص بوجود أثر ذو دلالة احصائية للقروض الممنوحة للأفراد على اداء المصارف العراقية.

٣.٤.١-٢ اختبار الفرضية الفرعية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أنه: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على اداء المصارف العراقية.

يتضح من جدول رقم (٤) أن هناك تأثير للرافعة المالية على الاداء المالي والمتمثل بالعائد على الاصول للبنوك التجارية العراقية عن مستوى معنوية (0.000). بناء على هذا يتم قبول الفرض الفرعية الثانية التي تنص بوجود أثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على اداء المصارف العراقية.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط معنوي بين الشمول المالي واداء المصارف، حيث بلغ قيمة معامل الارتباط (0.753).

٢. هناك تأثير للقروض الممنوحة للأفراد على الاداء المالي والمتمثل بالعائد على الاصول للبنوك التجارية العراقية عند مستوى معنوية (0.000)

٣. هناك تأثير للرافعة المالية على الاداء المالي والمتمثل بالعائد على الأصول.

٤. ان متغير المستقل الشمول المالي يؤثر بنسبة (٧٣.٣%) في المتغير التابع " الاداء المالي".

٢.٤- التوصيات

١. على البنوك وضع سياسة واضحة للشمول المالي واستهداف أكبر عدد من العملاء.

٢. ضرورة التوسع في الخدمات المقدمة من البنوك، أجهزة الصراف الآلي، الحسابات البنكية الإلكترونية.
٣. توسع قاعدة القروض من خلال منح قروض للشرائح الفقيرة بما يمكنهم من فتح مشاريع أو توسع أعمالهم.
٤. توسع قاعدة الخدمات المصرفية من خلال فتح فروع للمصارف في المناطق البعيدة والنائية.
٤. ضرورة التزام المصارف بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، فيما يتعلق بفتح الحسابات المصرفية ومنح التسهيلات للعملاء.

المصادر

١. التلاوي، فاضل شاكر (٢٠٢٠) "تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)" رسالة ماجستير جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد /قسم العلوم المالية والمصرفية.
٢. الشمري، أرشد عبدالأمير جاسم ، (٢٠١٨) الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية: دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي في الخاص العراقي، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، عدد ٤٩.
٣. العراقي، بشار احمد، النعيمي، زهراء احمد (٢٠١٨) الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان.
٤. عوض، أ. ع. م.، & أية عادل محمود. (٢٠٢١). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك .مجلة الدراسات المالية والتجارية ٣١(3).

المصادر باللغة الإنكليزية

- 1.Musa, A., Kufi, S. A., & Hassan, H. (2015). The impact of online banking on the performance of Nigerian banking sector.
- 2.Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI). (2011). The first G20 global partnership for financial inclusion (GPFI) forum. Forum report published on October 01st, 2011. Retrieved on 18 September 2018. Available at:
<https://www.gpfi.org/sites/default/files/documents/GPFI%20Forum%20Report.pdf>.
- 3.Han, R., & Melecky, M., (2013), Financial inclusion for financial stability: Access to bank deposits and the growth of deposits in the global financial crisis, Policy Research Working Paper; No. 6577. World Bank, Washington, DC. © World Bank.
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16010> License: CC BY 3.0 IGO.
- 4.Ibrahim, M. Z. & Al-Saedy, S.S. (2019) The Role of Financial Inclusion in Activating the Stock Market: An Applied Study on Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange, Scientific Journal of Commerce and Finance, Special Issue of the Third Scientific Conference of the Faculty of Commerce, Tanta University, Volume 1.
- 5.Khan, H. R., (2011), "Financial inclusion and financial stability: are they two sides of the same coin", Speech at BANCON. BIS Working Paper. Available: <http://www.bis.org/review/r111229f.pdf>.

6.Lashin, T. M. I., (2018), "The development of Nasser Social Bank's activities to reflect financial inclusion, ". The Second Scientific Conference of the Accounting Department, Faculty of Commerce, Alexandria University" Accounting and professional dimensions of financial inclusion within the framework of Egypt's Vision 2030.

7.Leshon, A. and Thrift, N. (1993), The Restructuring of the UK Financial Services in the 1990s, *Journal of Rural Studies*, Volume 9, Issue 3, PP. 223-241

8.Morgan, Peter J., and Lotfi Al-Refai, Muhammad Farag, (2010) The Introduction to Accounting Information Systems", Nas Printing Company

9.Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329–340.

10.Sarma, M., Pais, J., 2011. Financial inclusion and development. *J. Int. Dev.* 23, 613-628. Hillman, A.J., Keim, G.D., 2001. Shareholder value, stakeholder management, and social issues: what's the bottom line? *Strategic Manage. J.* 22, 125-139.

11.World Bank 2014. Financial Inclusion: Global Financial.<http://siteresources.worldbank.org/>

تأثير التقارب الديناميكي بين العائد على الأصول وصافي إيراد الاستثمار للمصارف
في المخاطر النظامية

The Effect of Dynamic Convergence between Return on
Assets and Net Expenses of Banks on Systemic Risk

أ.د. مهدي عطية الجبوري

م.د فاطمة حسين كاظم

جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى استخدام مقياساً جديداً للتنسيق في القطاع المصرفي يأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية للروابط المتداخلة في العائد على الأصول (ROA) وصافي إيراد الاستثمار (NCF) بين مختلف المصارف باستخدام نموذج عامل ديناميكي مع تغير معالم الوقت والتقلب العشوائي. وتم اعتماد عينة من المصارف الاهلية العراقية عددها (١٠) مصارف أي ما يمثل ٢٠% من اجمالي المصارف الاهلية العاملة في الاقتصاد، وتم الاعتماد على تحليل سلسلة زمنية تبلغ ١٨ سنة، باستخدام منهج تحليلي للانحدار اللوجستي واختبار البيانات لسلسلة زمنية من ٢٠٠٤ الى ٢٠٢١. تظهر أن مقاييس التقارب comovement والمخاطر المستمدة من النهج التحليلي من خلال تحليل التباين ANOVA وتحليل السير العشوائي باعتماد حزمة برنامج R تؤدي أداءً جيداً عند مقارنتها بمقاييس المخاطر النظامية الأخرى المستخدمة على نطاق واسع في شرح النشاط الاقتصادي الحقيقي.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٥٤-٣٠٩

وجدنا أن درجة التقارب comovement في ROA و NCF مختلفة بين عينة المصارف الخاصة في العراق، مما يشير إلى زيادة كبيرة في الضغط على مستوى القطاع مما ينعكس على زيادة المخاطرة.
الكلمات المفتاحية : القطاع المصرفي , الديناميكي , المخاطر.

Abstract

The research aims to use a new measure of coordination in the banking sector that takes into account the dynamic nature of the overlapping links in return on assets (ROA) and net investment income (NCF) between different banks using a dynamic factor model with changing time parameters and random volatility. A sample of (10) private banks was adopted, which represents 20% of the total private banks operating in the economy, and it was relied on the analysis of a time series of 18 years, using an analytical approach to logistic regression and testing the data for a time series from 2004 to 2021. Comovement and risk derived from the analytical approach through ANOVA and random walk analysis using the R software package perform well when compared to other widely used systemic risk measures to explain real economic activity. We found that the degree of comovement in ROA and NCF is different between the sample of private banks in Iraq, which indicates a significant increase in pressure at the sector level this results in increased risk.

Keywords: Bank Sectors , dynamic, risks.

المقدمة

عززت الأزمة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ دور النظام المصرفي في الهيكل المالي العام والدور الحاسم الذي يلعبه في تسريع عجلة الاقتصاد الحقيقي. ويمكن أن يؤدي الاضطراب في القطاع المصرفي إلى زيادة كبيرة في المخاطر النظامية، والتي بدورها يمكن أن تنتشر عبر الاقتصاد الأوسع. وقد سعى قسم كبير من المؤلفات المصرفية الحديثة لتوضيح هذه الديناميكيات من خلال دراسة تفاعل القطاعات المالية المختلفة بينها وبين الاقتصاد الكلي، مع التركيز بشكل خاص على اختبار الضغط، والمخاطر

النظامية، والعدوى. تعتمد هذه الأدبيات جزئياً على العمل السابق حول انتشار حالات التخلف عن السداد من خلال الشبكات المصرفية. تشمل الدراسات البارزة في هذا السياق (Jorion and Philippe, 2005) و (Bartram et al, ٢٠٠٧) وغيرهم آخرين. وفي الآونة الأخيرة، تم دمج الاعتماد الشديد على التعقب في تطوير تدابير المخاطر النظامية التي نشأت مع (Mandelbrot and Benoit, ١٩٦٣). تتضمن الأمثلة في هذه السلسلة من الأدبيات (Adrian and Brunnermeier, ٢٠١٤)، اللذان يستخدمان نهج الانحدار الكمي لتطوير نموذج معدل للقيمة المعرضة للخطر يسمى CoVar، بالإضافة إلى (Brownlees and Engle ٢٠١٥) و (Acharya et al., 2012) الذي يحسب النقص الرأسمالي للمؤسسات الفردية المشروط بضغط السوق. لقد ثبت أن المقاييس الحالية للمخاطر النظامية تساهم بشكل كبير في تقلبات الاقتصاد الكلي في المستقبل. ويوضح هذا البحث أن مقاييس الخدمات المصرفية التي تم تصميمه باستخدام نهج عامل ديناميكي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقاييس النشاط الحقيقي أكثر من بعض متغيرات المخاطر النظامية المقترحة في الدراسات السابقة. تشير هذه النتيجة إلى أن الإجراءات قد تلتقط المخاطر النظامية في القطاع المصرفي أفضل من البدائل الأخرى.

لمراعاة الطبيعة الديناميكية للتركيبات في النظام المصرفي وآثارها على الاقتصاد الحقيقي، نستخدم فئة من نماذج العوامل الديناميكية التي تتيح التغيير الزمني لعامل التحميل والتقلب العشوائي والذي تم تطويره بواسطة (Negro et al, ٢٠٠٨). تم استخدام نماذج العوامل الديناميكية من هذا النوع بنجاح لشرح التوافق في متغيرات الاقتصاد لتحليل متغيرات حالة دخل الشركة (العائد على الأصول، وصافي إيرادات الاستثمار) ودمج نهج النموذج بمرونة اختلاف الوقت في آليتين: التحميل على العوامل المشتركة والتقلب العشوائي للابتكارات لكل من العوامل المشتركة والخصوصية. بشكل مشترك، فالمتغيرات المصرفية للعوامل المشتركة وتقلباتها

العشوائية هي وصفات أكثر دقة للمخاطر النظامية من المقاييس الحالية في الأدبيات ولها تأثير مفيد على الاقتصاد.

تتمثل إحدى الميزات الجذابة لتطبيق خوارزمية DNO في لوحة البيانات المصرفية في أن آليات النمذجة الرئيسية لها تفسير بديهي. أولاً، من المرجح أن يمثل التطور الديناميكي للمكون العام السلوك النظامي في القطاع المصرفي. ثانياً، قد يلتقط المكون الخاص الخصائص الفردية الخاصة بكل مصرف. ثالثاً، يعكس التقلب العشوائي للعوامل المشتركة عدم اليقين النظامي في القطاع المصرفي. نحن نستخدم أيضاً الميزة الديناميكية لنموذجنا لفحص الفرضية القائلة بأنه خلال فترات الركود، تميل الحركة المشتركة بين المصارف إلى الزيادة. وبقدر ما تعكس الحركة المشتركة في العائد على الأصول ودورة القطاع المصرفي الإجمالية، فإن المساهمة النسبية للمكون المشترك في بيان دخل الخاص بالمصرف يوضح مدى تعرضه للمخاطر على مستوى القطاع.

في المرحلة الأولى من تقديرنا، نختبر مدى ملاءمة اختلاف الوقت وافترض التقلب العشوائي لـ ROA و NCF. ونستخدم معيار معلومات الانحراف Deviance Information Criterion (DIC)، الذي طوره al et Berg (٢٠٠٤). (Speigelhalter et al. ٢٠٠٢)، لتوضيح أن النموذج ذو التقلب العشوائي والتغير الزمني في تحميل العامل هو النموذج الأنسب لـ NCF، في حين أن النموذج ذو التقلب العشوائي وعدم وجود اختلاف زمني في تحميل العوامل هو النموذج الأنسب لـ ROA. تظهر النتائج أن المساهمة النسبية للعامل المشترك في تفسير التباين في العائد على الأصول وضبط الصفقات قد زادت بشكل ملحوظ، وحدثت الذروة في المساهمة النسبية للعامل المشترك وكذلك الذروة (القاع) في المستوى المقدر للمكون العام لـ ROA (NCF). ويُظهر الانحدار الاحتمالي ارتباطاً إيجابياً بين مساهمة العامل المشترك واحتمال الركود. هذا يتفق مع النتائج التي

توصل إليها Gorton et al. (٢٠٢٠) الذين وجدوا أن الضغط في النظام المالي كان يتراكم قبل الأزمة بفترة طويلة.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث

أن عدم استقرار القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة كبيرة في المخاطر النظامية، والتي بدورها يمكن أن تنتشر عبر الاقتصاد الأوسع. وقد سعى قسم كبير من المؤلفات المصرفية الحديثة لتوضيح هذه الديناميكيات من خلال دراسة تفاعل القطاعات المالية المختلفة بينها وبين الاقتصاد الكلي، مع التركيز بشكل خاص على اختبار الضغط، والمخاطر النظامية، والعدوى. تعتمد هذه الأدبيات جزئياً على العمل السابق حول انتشار حالات التخلف عن السداد من خلال الشبكات المصرفية، وتفتقر الى مقياس لقياس العوامل الديناميكية التي تؤدي الى تقلبات عشوائية مع الزمن في القطاع المصرفي. وتبرز مشكلة البحث من خلال التساؤل الانى:

ما تأثير الروابط المشتركة الديناميكية بين العوامل المصرفية (العائد على الموجودات، ووصافي التدفق النقدي من الاستثمار) مع تغير الوقت والتقلب العشوائي وبالتالي انعكاسها على المخاطرة؟

٢.١- هدف البحث

يهدف البحث الى استخدام مقياساً جديداً للتنسيق في القطاع المصرفي يأخذ في الاعتبار الطبيعة الديناميكية للروابط المتداخلة في العائد على الأصول (ROA) ووصافي ايراد الاستثمار (NCF) بين مختلف المصارف باستخدام نموذج عامل ديناميكي مع تغير معلومات الوقت والتقلب العشوائي.

٣.١- اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من اهمية المتغيرات التي يتضمنها البحث المعبرة عن اداء المصرف اذ اعتمد الكثير من الباحثين على مقاييس جزئية مفردة لا تعبر عن التفاعلات المترابطة بين المصارف باستخدام العوامل الديناميكية المرتبطة بالوقت

والتقلب العشوائي وبقدر ما تعكس الحركة المشتركة في العائد على الأصول والتدفق النقدي على الاستثمار ودورة القطاع المصرفي الإجمالية، فإن المساهمة النسبية للمكون المشترك في بيان دخل الخاص بالمصرف يوضح مدى تعرضه للمخاطر على مستوى القطاع.

٤.١ - فرضية البحث

بناءً على مشكلة البحث وهدفه تم صياغة الفرضية التالية للبحث:
لا يوجد ترابط ديناميكي بين العائد على الموجودات والتدفق النقدي على الاستثمار مع التغير بالوقت والتقلب العشوائي للمصارف عينة البحث.

٥.١ - البيانات

تم الاعتماد على البيانات المصرفية مأخوذة من التقارير والكشوفات المالية للمصارف عينة البحث والبالغة ١٠ المصارف الاهلي للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١). يتم تعديل البيانات من خلال الدمج واللوحه الناتجة غير متوازنة، مما يعكس الاختلافات في توقيت الدخول إلى الصناعة والوجود منها.

٦.١ - اختيار النموذج

لفحص الأهمية المتغيرة للوقت للعوامل المشتركة والخصوصية، نقوم بتوسيع نموذج العامل الديناميكي المعياري الثابت (DFM) مع معلمات التحميل المتغيرة بمرور الوقت والتقلب العشوائي (المشار إليه بواسطة حزمة برنامج R باتباع النهج الذي اقترحه Negro et al (٢٠٠٨). في حين أن نماذج العوامل الديناميكية المتغيرة بمرور الوقت لها تقليد طويل في البيئة الغنية بالبيانات الخاصة بالمصارف (انظر Bekaert et al (١٩٩٥) للحصول على مساهمة مبكرة و Bekaert et al (٢٠٠٥) لتوسيع هذا الإطار إلى الدراسة العدوى الدولية)، نعتقد أن ورقتنا هي الأولى التي وسعت هذا النوع من الإطار التجريبي إلى البيانات المصرفية.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢ - مواصفات نموذج العامل الديناميكي العام

تحلل المتغيرات ذات الأهمية (FCN أو ROA) إلى مكونين: العامل المشترك، الذي ينطبق على جميع المصارف، والعامل المميز لكل مصرف على وجه التحديد، يتم إعطاء النموذج بواسطة Stock et al. (2007), Stock et al. (2016a)

$$y_{it} = \lambda_{it} \cdot g_t + \epsilon_{it} \quad (1)$$

حيث y_{it} ، تشير إلى NCF أو ROA لكل مصرف i في الوقت t ؛ g_t هو العامل المشترك الذي يؤثر على NCF أو ROA لجميع المصارف في الوقت t ؛ λ_{it} هي معاملات التحميل للعامل المشترك الذي يمكن أن يتغير بمرور الوقت ؛ وأخيرًا، تمثل ϵ_{it} العامل الفردي الخاص بالبنك. يتم استخدام معيار معلومات الانحراف لتحديد الثبات أو التباين الزمني في معلمة التحميل. في حالة الاختلاف الزمني، نتبع مواصفات السير العشوائي: (2017) or Bhatt et al.

$$\lambda_{it} = \lambda_{i,t-1} + \eta_{it}; \quad \eta_{it} \sim i.i.d.N(0, \Sigma_{\eta}). \quad (2)$$

من حيث المبدأ، ان اختلاف الوقت لعمليات التحميل والتقلب اتبع نموذجًا أكثر انفصالًا أو انحدارًا ذاتيًا بدلاً من الاختلاف الزمني التدريجي المفترض. علاوة على ذلك، فإن الاختبار المعتاد للتغير الزمني له قوة منخفضة مقابل البديل، أي أنه من الصعب عادة التمييز بين الأشكال المختلفة لتغيرات الوقت. لذلك، فإن المواصفات التي نختار استخدامها هي طريقة مجدية لتوثيق التغيرات الزمنية المحتملة على الرغم من أن مواصفات السير العشوائي تميل إلى التخفيف من هذه الاختلافات الزمنية كما هو الحال في نهج DNO ، نفترض أن صدمات معلومات التحميل مستقلة عبر i ، مما يعني استقلالية بين هذه الأحمال المتغيرة بمرور الوقت. - المكونات الأحادية والخصوصية متعامدة مع بعضها البعض. يسمح التباين الزمني في معلومات التحميل، بالإضافة إلى عامل التقلب، بتطور مساهمات العوامل المختلفة ديناميكيًا. نتيجة لذلك، يتم إعطاء تحليل التباين ROA أو NCF لكل المصارف، مشروط بـ λ_{it} ، t ، من خلال: (1999) Kim et al.

$$Var(y_{it}) = \lambda_{it}^2 \cdot var(g_t) + Var(\epsilon_{it}). \quad (3)$$

لاحظ أن هذا قد لا يكون افتراضاً مقيداً للغاية، حيث أن إدخال التقلب العشوائي للعامل المشترك يمكن أن يلتقط الحركات المشتركة المحتملة في مساهمات العامل المشترك المتغيرة بمرور الوقت. وأنه يتبع العامل المشترك عملية الانحدار الذاتي AR (p) ثابتة مع تقلب عشوائي:

$$g_t = \sum_{p=1}^p \varphi_p^g g_{t-p} + \overline{\exp(h^g)} \cdot V_{g_t}^g \quad (4)$$

٢.٢ - النتائج التطبيقية

في هذا الفقرة، نقدم نتائج التقدير من نموذج العامل الديناميكي الموضح في سابقاً. نبدأ بتوثيق التباين الزمني في الأهمية النسبية لكل عامل في شرح التباين الملحوظ في ROA و NCF. ثم نناقش الارتباطات بين المتغيرات التي ينطوي عليها نموذج العامل الديناميكي الخاص، نقدم التقلب العشوائي المقدر المتغير بمرور الوقت جنباً إلى جنب مع تشتت المقطع العرضي بمرور الوقت.

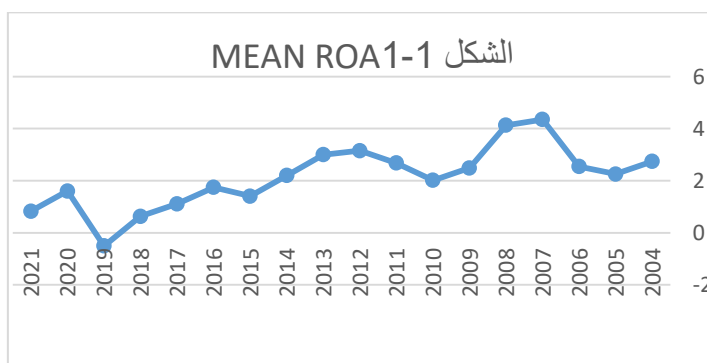
٣.٢ - التحليل الوصفي للعائد على الأصول وصافي ايراد الاستثمار

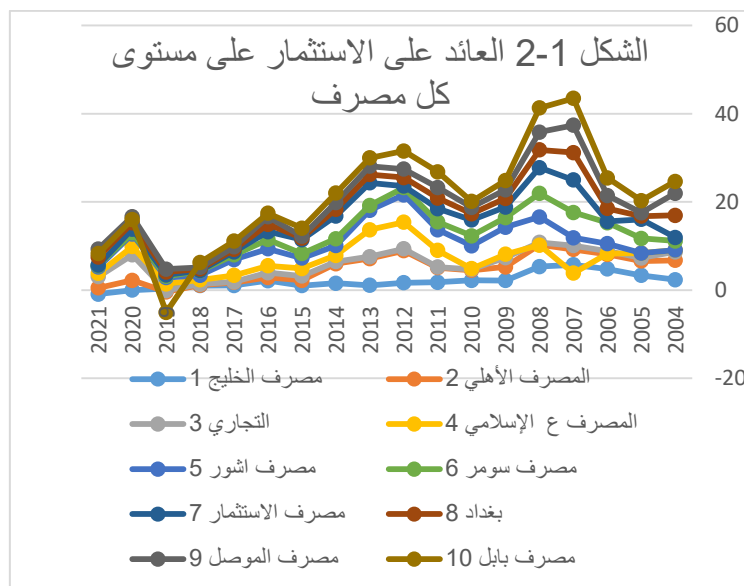
يعرض الجدول (١-١) متوسط العائد على الاستثمار ROA وصافي ايراد من الاستثمار الإجمالي والتي تشمل التدفق من القروض الطويلة والقصيرة والائتمان NCF للمصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة، اذ يتضح من الجدول اعلى قيمة للعائد على الاستثمار ROA قد تحقق خلال عام ٢٠٠٧ والذي بلغ 4.35026 وبانحراف معياري اعلى أيضاً بلغ 4.239296 وهذا يدل على زيادة التشتت وهو ما يعكس المخاطرة التي تواجهها المصارف عينة البحث، وهو ما يبينه الشكل البياني (١-١) اذ تظهر اعلى قمة خلال ٢٠٠٧ كما يبين السلسلة غير مستقرة مما يظهر ان الشكل العام يظهر اتجاهاً تنازلياً فضلاً عن التغيرات القصيرة الاجل. اما اقل عائد على الاستثمار فكان سالبا بلغ -0.50606 وذلك عام ٢٠١٩ وهذا يعكس ارتفاع المخاطرة النظامية بسبب الركود الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي بسبب جائحة كورونا وبانحراف معياري مرتفع بلغ 3.327. فضلاً عن ذلك يوضح الشكل (٢-١) العائد على الاستثمار على مستوى المصارف مفردة وبين ذلك ان مصرف

بغداد حقق أعلى عائد على الاستثمار خلال عام ٢٠٠٧ ولكنه كان متذبذباً خلال مدة الدراسة وقد أخذ اتجاهها عاماً متصاعداً. وكان أقل مستوى عائد في مصرف الخليج وكان اتجاهه مستقراً تقريباً كما يتضح من الشكل. أما على مستوى السنوات فقد بلغ متوسط العائد على الموجودات ROA ٢.١٣١ وبانحراف قدره 0.959.

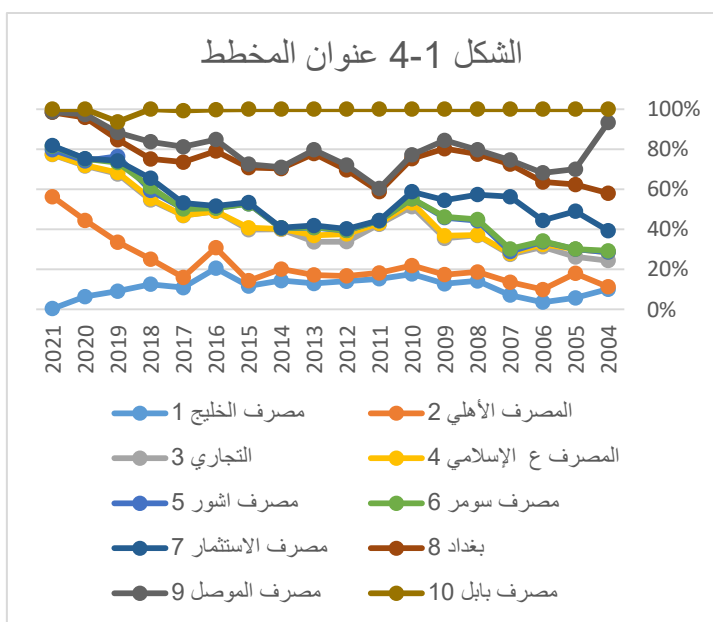
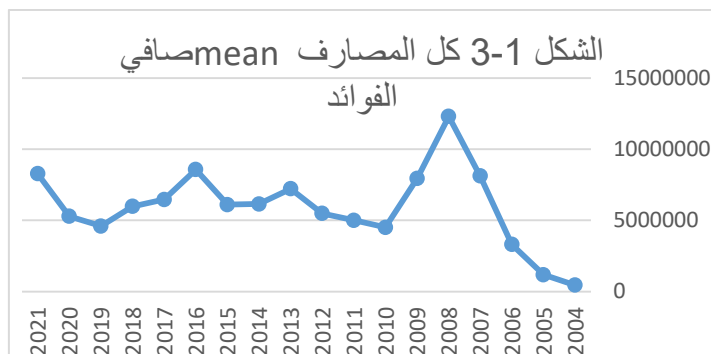
الجدول (١-١) متوسط ROA و NCF للمصارف عينة البحث

MIN.V	MAX.V	S.D	NCF	MIN.V	MAX.V	S.D	ROA	Year
30061	1411011	429540	445741	0.388	5.025	1.723	2.737	2004
9760	3162022	948456	1172652	0.718	4.330	1.421	2.256	2005
132784	10499616	3511403	3299819	-0.575	4.777	1.855	2.543	2006
417784	21166291	8028757	8117787	-6.241	8.030	4.239	4.350	2007
253230	24921854	9925070	12300052	-0.618	6.400	2.337	4.129	2008
367441	20403022	6421357	7936424	0.758	6.137	1.403	2.485	2009
56347	13245908	4774966	4510388	0.124	5.209	1.519	2.012	2010
0	19768129	6685746	5002269	0.150	4.670	1.273	2.681	2011
50552	16155034	6255039	5483558	0.366	7.264	2.535	3.154	2012
66950	25930121	8312676	7218265	0.429	6.084	2.193	2.999	2013
44036	18208929	7533284	6150816	0.469	5.169	1.459	2.200	2014
7464	16778750	6430170	6106868	0.369	3.172	0.888	1.406	2015
-108707	23504411	8464615	8562484	0.732	3.851	0.891	1.742	2016
-233430	20064043	6626193	6463705	0.103	3.584	0.959	1.109	2017
407295	17623482	5104618	5974032	0.056	1.125	0.437	0.628	2018
-1545587	16725926	5647658	4593888	-9.802	1.526	3.327	-0.506	2019
71394	20117118	7186776	5281928	-0.650	5.747	1.799	1.602	2020
148720	46232165	14727712	8278636	-1.058	2.539	1.207	0.827	2021
9783	18662102	6500780	5938851	-0.793	4.702	1.748	2.131	MEAN





اما في ما يتعلق بالمتغير الثاني ايراد الاستثمار NCF فيصور الجدول (١-١) صافي الايراد من الاستثمار الإجمالي والتي تشمل التدفق من القروض الطويلة والقصيرة والائتمان NCF للمصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة، اذ يتضح من الجدول اعلى قيمة لصافي ايراد الاستثمار NCF قد تحقق خلال عام ٢٠٠٨ والذي بلغ 12300052 وبانحراف معياري اعلى أيضا بلغ 9925070 وهذا يدل على زيادة التشتت وهو ما يعكس المخاطرة التي تواجهها المصارف عينة البحث، وهو ما يبينه الشكل البياني (١-٣) اذ تظهر اعلى قمة خلال ٢٠٠٨ كما يبين السلسلة غير مستقرة مما يظهر ان الشكل العام يظهر اتجاها مستعرضا فضلا عن التغيرات القصيرة الاجل. اما اقل تدفق على الاستثمار فكان سالبا بلغ 445741 وذلك عام ٢٠٠٤ وهذا يعكس ارتفاع المخاطرة النظامية بسبب الركود الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي بسبب سقوط النظام السابق وبانحراف معياري بلغ 429540.



فضلا عن ذلك يوضح الشكل (٤-١) صافي التدفق على الاستثمار على مستوى المصارف مفردة وبين ذلك ان مصرف بابل حقق اعلى صافي ايراد على الاستثمار خلال مدة الدراسة وكان مستقرا خلال مدة الدراسة الا في عام ٢٠١٩ فقد سجل انخفاضا ملحوظا. وكان اقل مستوى عائد في مصرف الخليج وكان اتجاهه مستقرا تقريبا مع بعض التغيرات المشاهدة كما يتضح من الشكل. اما على مستوى السنوات

فقد بلغ متوسط صافي التدفق على الاستثمار NCF ٥٩٣٨٨٥١ وبنحرف قدره ٦٥٠٠٧٨٠.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- اختبار الارتباط المتسلسل Test the serial correlation

يستخدم اختبار الارتباط المتسلسل كنوع من الادوات الاحصائية لقياس ومعرفة استقلالية التغير في ROA و NFC المتتالية، وفيما إذا كانت هذه التغيرات المتتالية تتبع أنموذج السير العشوائي ام لا. وبالتالي محاولة استخدام الارتباط المتسلسل لغرض اختبار معنوية الارتباط المتسلسل الخاصة بالمتغيرات قيد البحث.

١.١.٣- اختبار المصارف وفق متغير العائد على السهم ROA

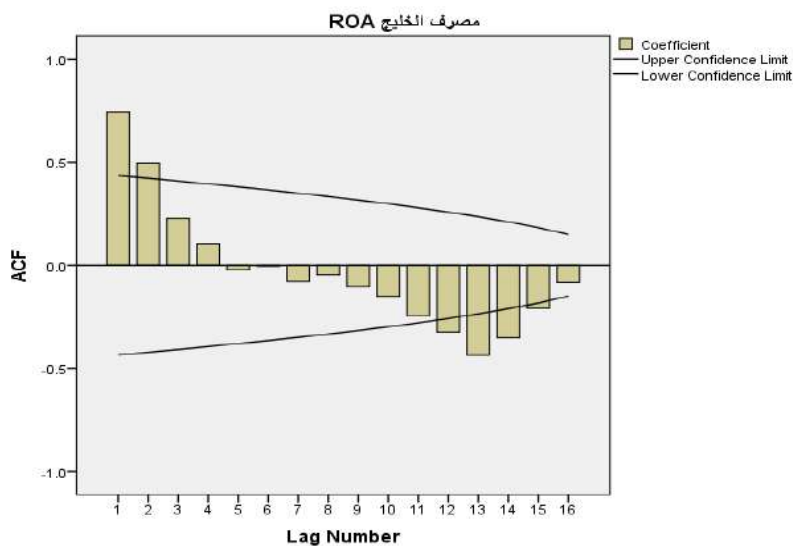
يوضح الجدول (١-٢) نتائج معاملات الارتباط المتسلسل للتخلفات السنوية للمتغير ROA ، ويتضح وجود معنوية عالية لبعض القطاعات حيث كانت اعلى قيمة ارتباط متسلسل لمصرف الخليج ٠.٧٤٢ وهي قيمة دالة احصائيا وتشير الى وجود اعتمادية معنوية احصائية بمستوى دلالة (٠.٠٥) ، بمعنى اخر وجود اعتمادية معنوية واحصائية في قيم المتغير ROA ونفس الكلام ينطبق على باقي المصارف التي كانت جميع قيم ارتباطاتها المتسلسلة معنوية مؤشرة بعلامة (*) ومكتوبة باللون الأحمر ما عدى المصرف التجاري، ومصرف الاستثمار ومصرف بغداد ومصرف بابل فلم تكن ارتباطاتها معنوية كما هو واضح من الجدول.

وتجدر الاشارة ايضا الى وجود اشارات ايجابية او سلبية التي تحمل دلالة مالية، حيث ان وجود الاشارة الموجبة تعني حدوث تغير موجب والعكس بالعكس. كذلك ان كل معامل ارتباط يكون أكبر او أصغر من الصفر يشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية في السلسلة، ومن ثم فإن سلسلة ROA لعينة البحث لا تتبع نموذج السير العشوائي، وهذه النتيجة تشير الى صحة الفرضية الاولى التي تشير الى (وجود علاقة ارتباط بين مختلف المصارف في سوق العراق مع الفترة الزمنية للتخلفات او الابطاءات ال ((Lag)).

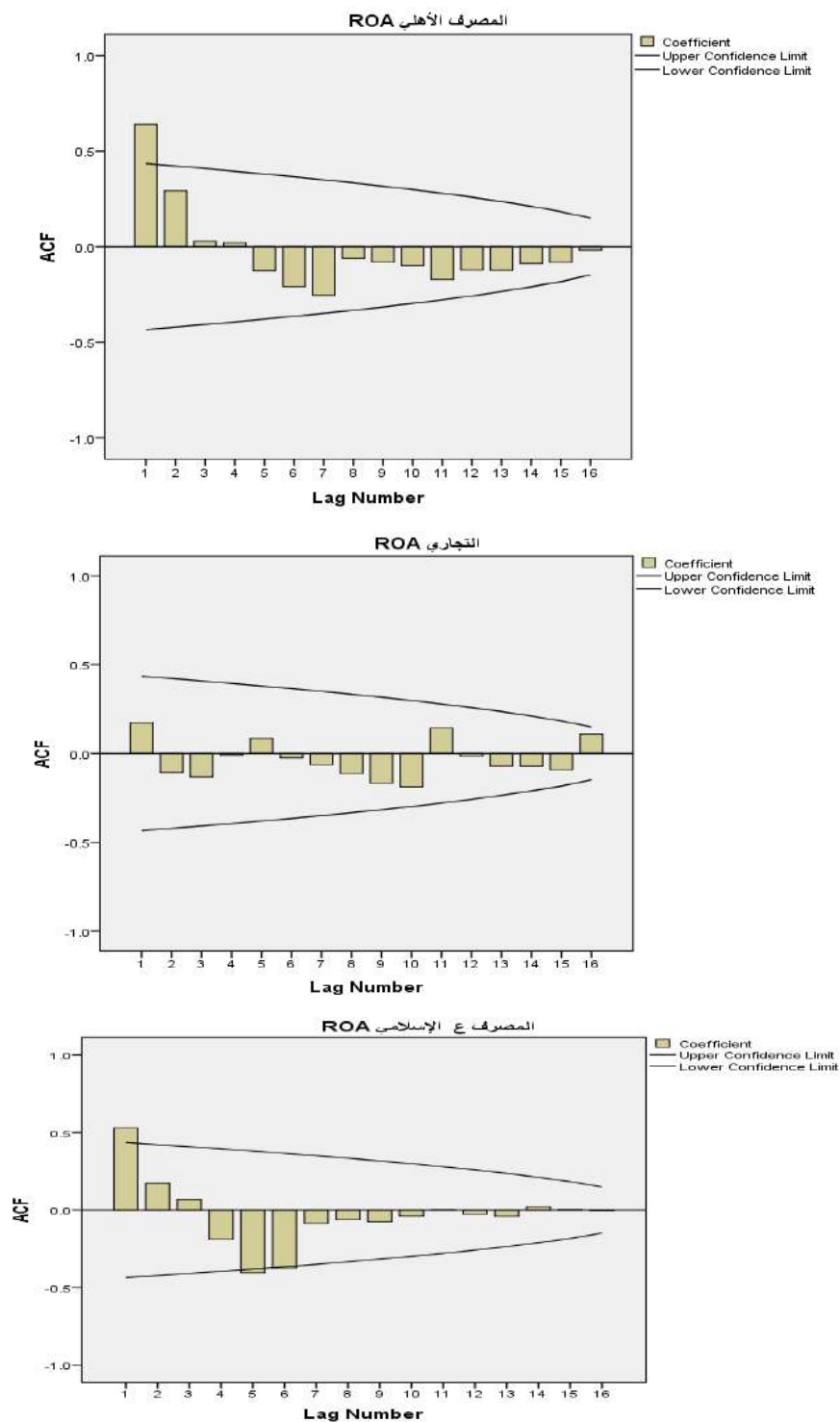
الجدول (٢-١) معاملات الارتباط المتسلسل للتخلفات (١, ٢, ٣, ٤, ٥, ٦, ٧) لمتغير ROA

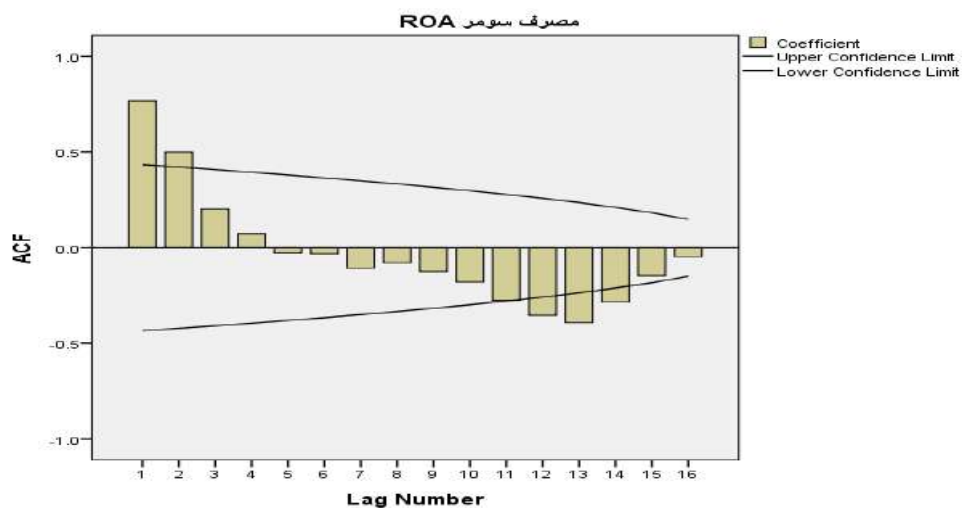
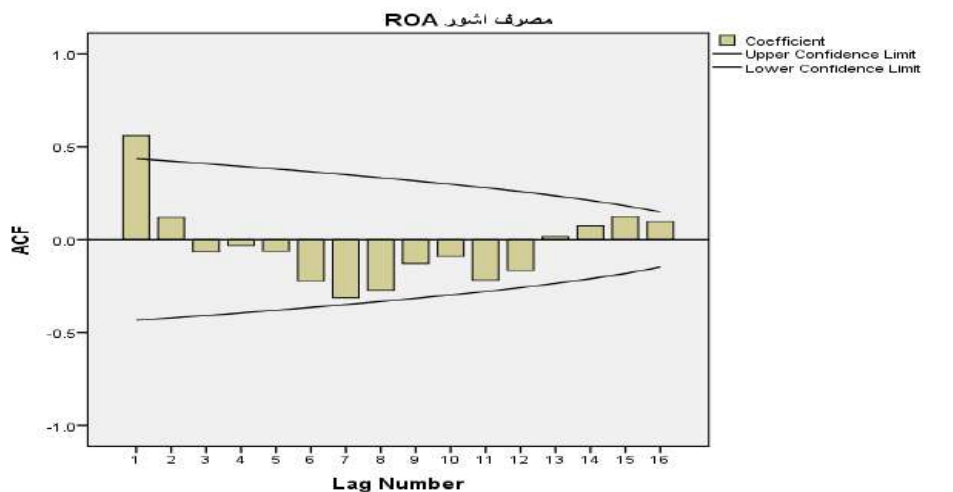
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠.٠٧٩*	٠.٠٠٤*	٠.٠٢٣*	٠.١٠٣*	٠.٢٢٨*	٠.٤٩٧*	٠.٧٤٢*	مصرف الخليج ROA
٠.٢٥٤*	٠.٢١٠*	٠.١٢٨*	٠.٠١٨*	٠.٠٢٩*	٠.٢٩٢*	٠.٦٤١*	المصرف الأهلي ROA
٠.٠٦٢*	٠.٠٢٤*	٠.٠٨٤*	٠.٠٠٩*	٠.١٣١*	٠.١٠٦*	٠.١٧٤*	التجاري ROA
٠.٠٨٧*	٠.٣٧٣*	٠.٤٠٤*	٠.١٨٩*	٠.٠٦٧*	٠.١٧٢*	٠.٥٢٦*	المصرف ع الإسلامي ROA
٠.٣١٤*	٠.٢٢٢*	٠.٠٦١*	٠.٠٣١*	٠.٠٦٦*	٠.١١٨*	٠.٥٥٩*	مصرف اشور ROA
٠.١٠٦*	٠.٠٣٢*	٠.٠٢٨*	٠.٠٧٤*	٠.٢٠٣*	٠.٥٠٠*	٠.٧٦٧*	مصرف سومر ROA
٠.٠٥٣*	٠.١٨٩*	٠.٠٩٣*	٠.١٧٤*	٠.١١٢*	٠.١٧٢*	٠.٢٠٧*	مصرف الاستثمار ROA
٠.٠٨٥*	٠.٠٧٣*	٠.٠٧٧*	٠.٢٤١*	٠.٣٠٦*	٠.١٠٢*	٠.٣٣٣*	بغداد ROA
٠.٣٤٠*	٠.٠٠٣*	٠.٠٥٥*	٠.٠٥٠*	٠.٣٨٦*	٠.٢٨٣*	٠.٨٠٤٣٦*	مصرف الموصل ROA
٠.١١٥*	٠.٠٢١*	٠.٠٥١*	٠.٠٩٩*	٠.١٥٠*	٠.٢٨٠*	٠.٣٨٨*	مصرف بابل ROA

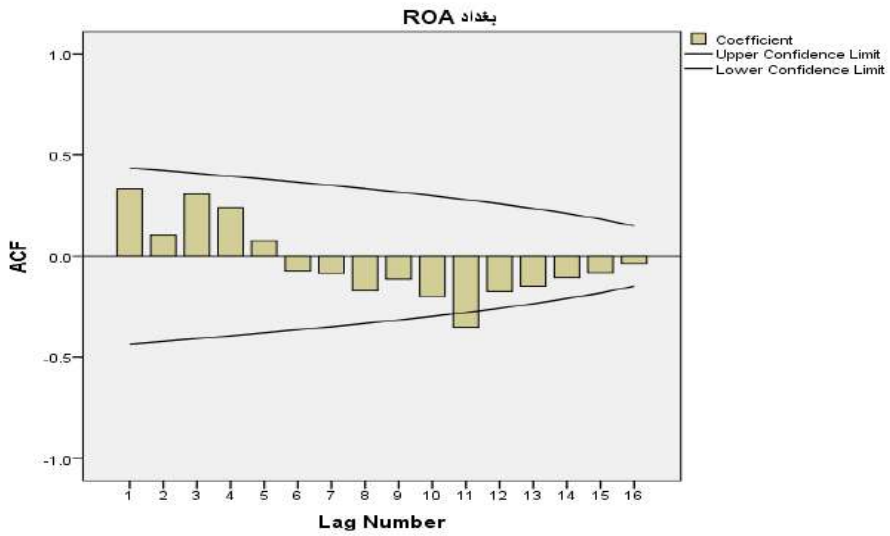
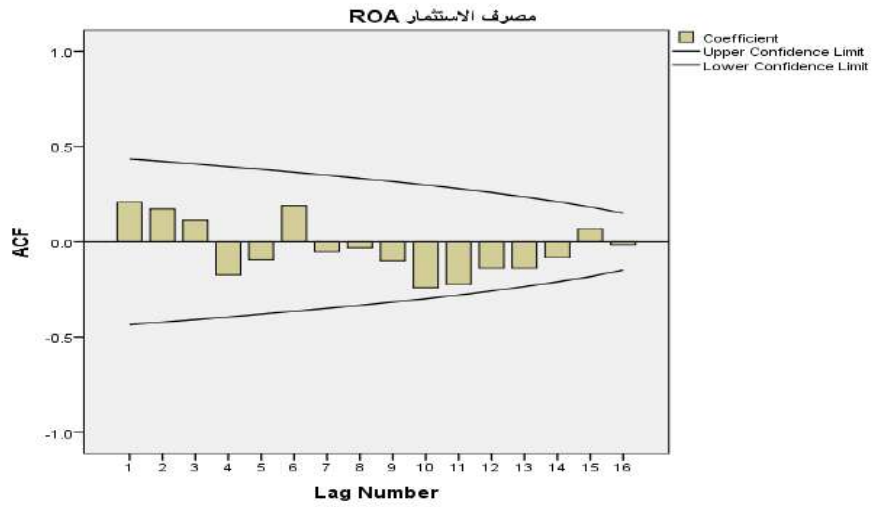
* اللون الاحمر يعني ان معامل الارتباط المتسلسل معنوي احصائيا بمستوى ثقة

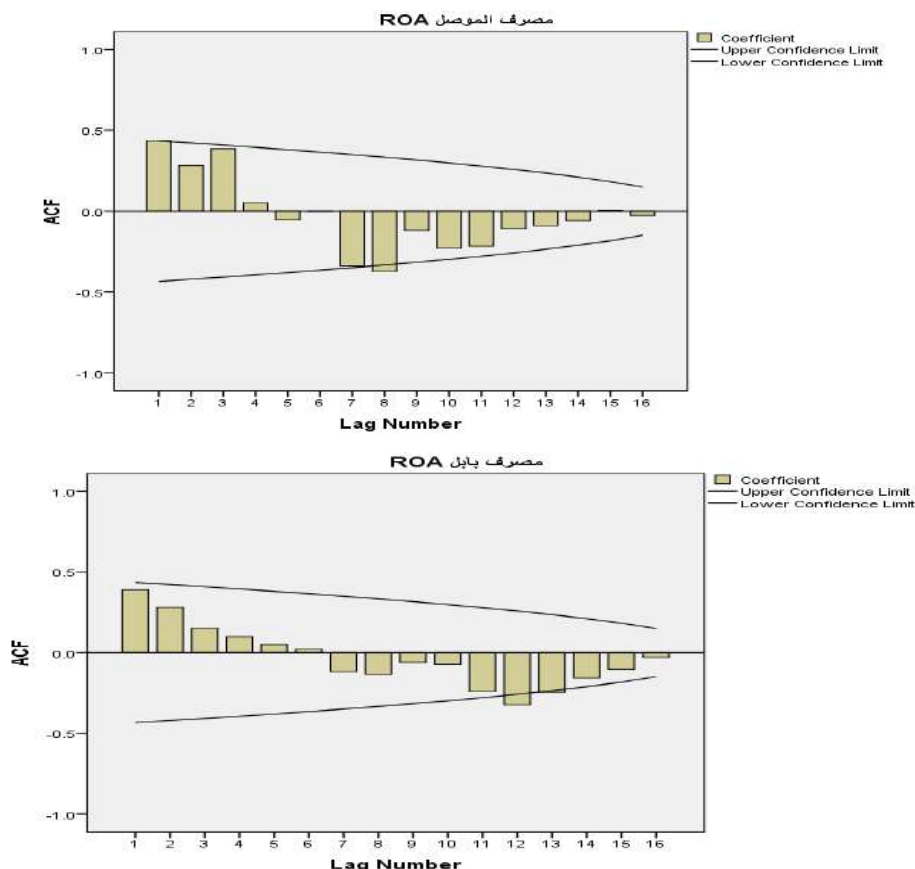


٠.٠٥









الشكل (١-٥) معاملات الارتباط المتسلسل للقطاعات قيد البحث لمتغير ROA ونلاحظ من الشكل (١-٥) الذي يمثل رسوم بيانية لكل مصرف اذ يشير المحور العمودي الى معاملات الارتباط المتسلسل ويشير المحور الافقي الى عدد التخلفات او ال (Lag) وان الاشرطة العمودية ذات اللون الاصفر لكل السنوات يشير الى المعنوية لكل قطاع ، اما الخط الغامق فيمثل اعلى وادنى قيمة معنوية ، وكملخص لفكرة الاشكال الموضحة لكل قطاع يمكن القول بوجود اعتمادية معنوية نوعا ما ولبعض القطاعات في سلسلة تغيرات المتغير ROA.

٢.١.٣- اختبار المصارف وفق متغير صافي التدفق من الاستثمار NCF يوضح الجدول ادناه نتائج معاملات الارتباط المتسلسل للتخلفات السنوية lags لمتغير NCF، اذ نجد ان وجود اشارة (Star*) يشير الى معنوية ذلك المتغير وعدم

وجود تلك الإشارة تدل على عدم معنوية المتغير لتلك الفترة. يتضح ان اعلى قيمة كانت مساوية الى (*٠.٥٦٩) في المصرف التجاري التي تشير الى الاعتمادية والمعنوية العالية بينما نلاحظ ان مصرف الاستثمار بلغت *٠.٥٧٤ ومصرف الموصل *٠.٥٢٦ ومصرف بابل *٠.٥٧٩ اما المصارف الاخرى عُدت مختزقة لحدود الثقة مقارنة بالعدد الكلي للمعاملات

وتجدر الإشارة ايضا الى وجود اشارات ايجابية او سلبية التي تحمل دلالة مالية، حيث ان وجود الإشارة الموجبة تعني حدوث تغير موجب والعكس بالعكس. كذلك ان كل معامل ارتباط يكون اكبر او اصغر من الصفر يشير الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية في سلسلة المتغير لعينة البحث، ومن ثم فإن السلسلة لا تتبع نموذج السير العشوائي ، وهذه النتيجة تشير الى صحة الفرضية الاولى التي تشير الى (وجود علاقة ارتباط بين بعض المصارف في سوق العراق مع الفترة الزمنية للتخلفات او الابطاءات ال (Lag)).

من الجدول يلاحظ ان جميع علاقات الارتباط للفترات (Lag) كانت موجبة احيانا وسالبة احيانا اخرى وان قيم الارتباط السالبة تشير الى ضعف الارتباط بين قيم المتغير، اضافة الى ذلك تشير النتائج الى ان معظم قيم الارتباطات هي كبيرة نوعا ما في الفترة الاولى وتقترب اكثر الى الصفر بعد هذه الفترة.

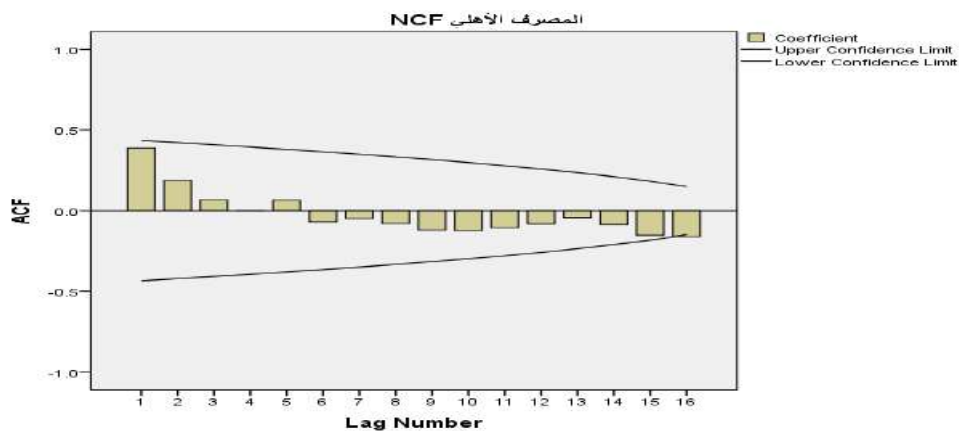
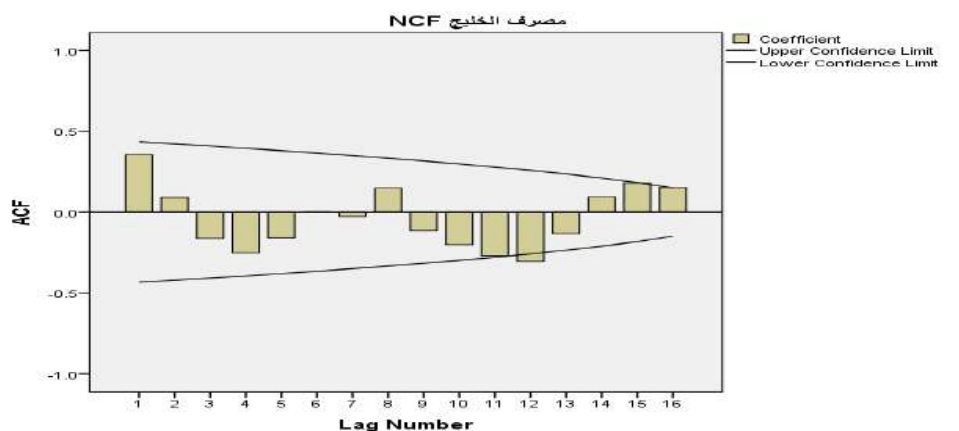
لاختبار عشوائية حركة NCF في المصارف عينة البحث من خلال الارتباط الذاتي تم استعمال سبع فترات ابطاء (تخلف) لـ NCF الشهرية للفترة من (٠٤٢٠-1٢٠٢).

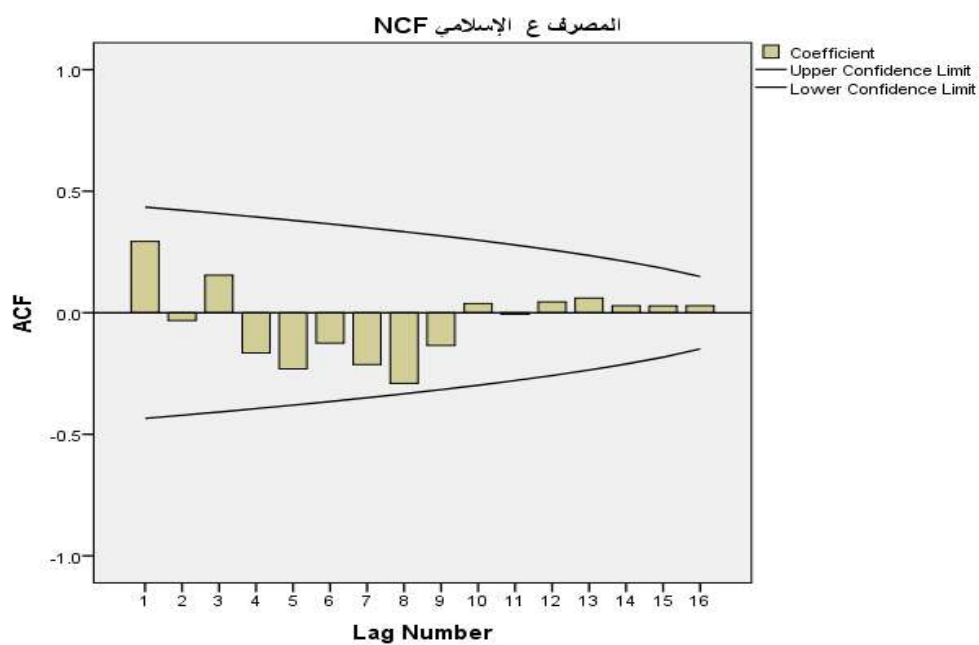
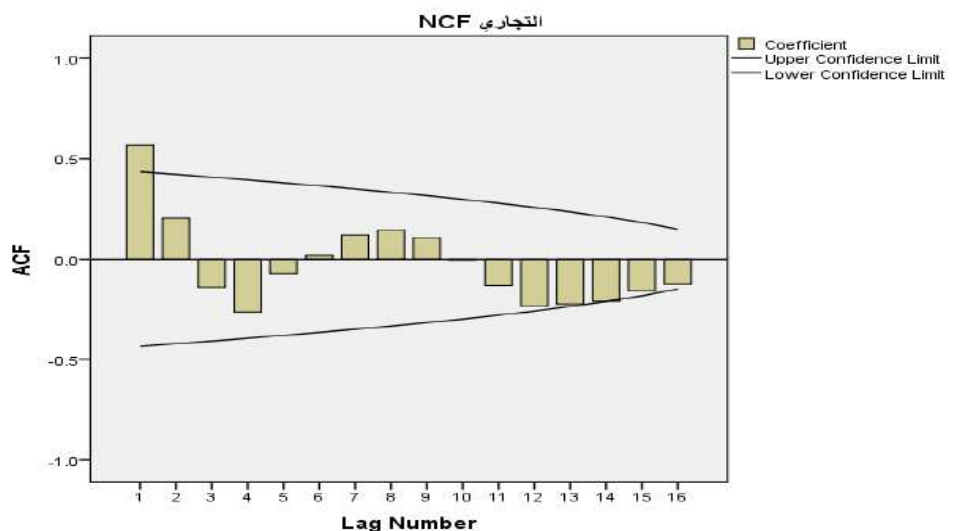
الجدول (١-٣) معاملات الارتباط المتسلسل للتخلفات (t=١,٢,٣,٤,٥,٦,٧) لمتغير NCF

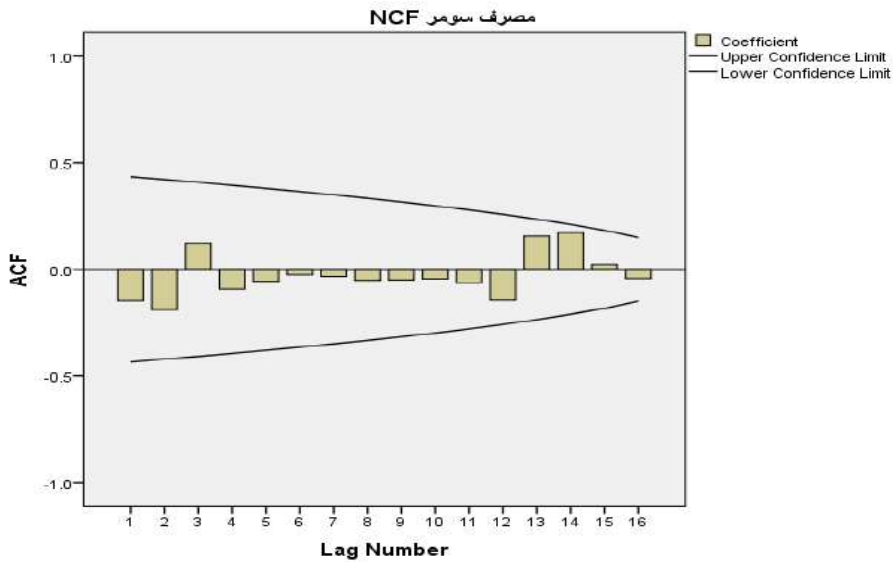
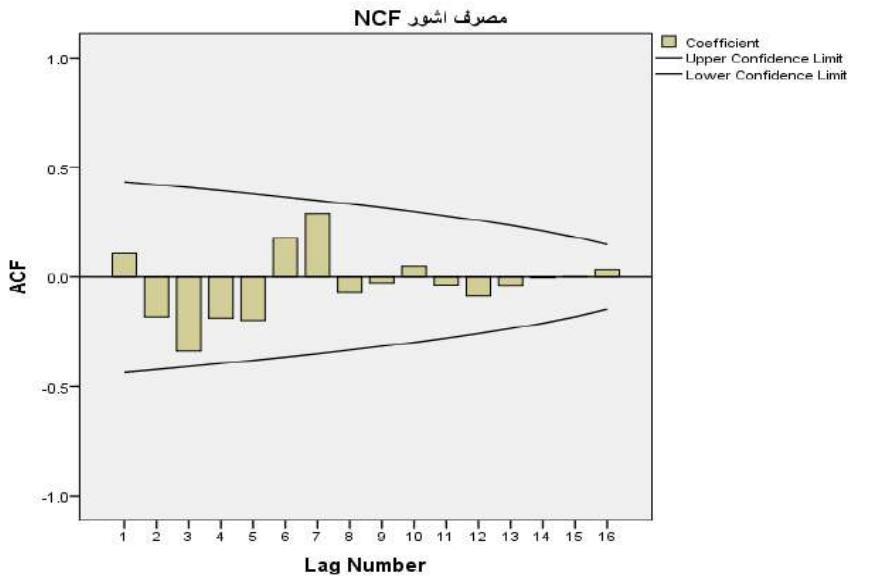
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
٠.٠٢٦-	٠.٠٠٠	٠.١٥٩-	٠.٢٥٢-	٠.١٦٣-	٠.٠٩٠	٠.٣٥٦	مصرف الخليج NCF
٠.٠٤٩-	٠.٠٦٩-	٠.٠٦٤	٠.٠٠٢-	٠.٠٦٦	٠.١٨٨	٠.٣٨٨	المصرف الأهلي NCF
٠.١٢١	٠.٠١٨	*-٠.٠٧١	*-٠.٢٦٣	*-٠.١٤١	*٠.٢٠٤	*٠.٥٦٩	التجاري NCF
٠.٢١٣-	٠.١٢٥-	٠.٢٣١-	٠.١٦٥-	٠.١٥٥	٠.٠٣٢-	٠.٢٩٤	المصرف ع الإسلامي NCF

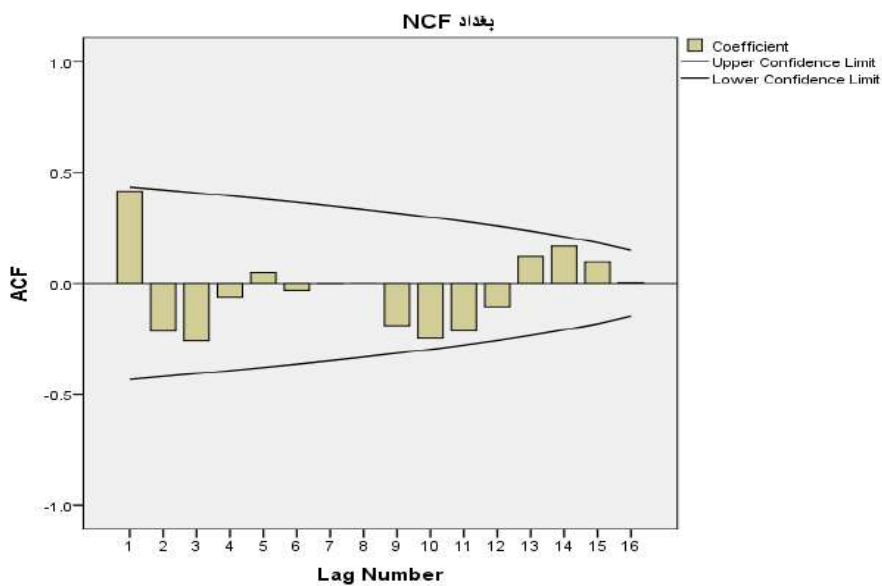
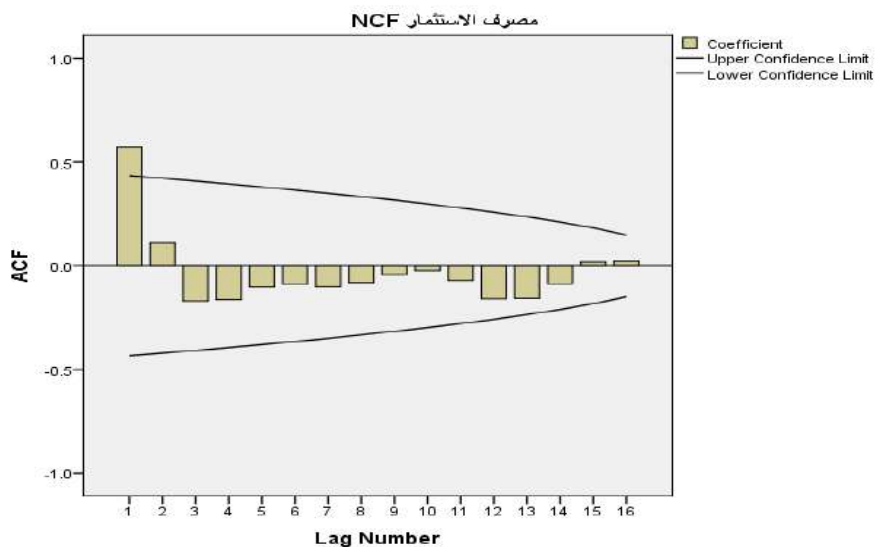
٠.٢٨٩	٠.١٧٦	٠.١٩٨	٠.١٨٨	٠.٣٣٨	٠.١٨٢	٠.١١١	مصرف اشور NCF
٠.٠٣٤	٠.٠٢٦	٠.٠٥٦	٠.٠٩٢	٠.١٢٣	٠.١٩٠	٠.١٤٧	مصرف سومر NCF
٠.١٠٢	٠.٠٨٨	٠.١٠٣	٠.١٦٣	٠.١٦٩	٠.١١٣*	٠.٥٧٤*	مصرف الاستثمار NCF
٠.٠٠٣	٠.٠٣٤	٠.٠٤٨	٠.٠٦٣	٠.٢٥٩	٠.٢١٦	٠.٤١٦	بغداد NCF
٠.٠٤٩*	٠.١٢١	٠.٢٧٠	٠.٣٩٢	٠.٤٣٠	٠.٠٢٩	٠.٥٢٦*	مصرف الموصل NCF
٠.١٥٦	٠.١٠٠	٠.٠٥١	٠.٠٦٢	٠.٠٤٤	٠.١٠٩*	٠.٥٧٩*	مصرف بابل NCF

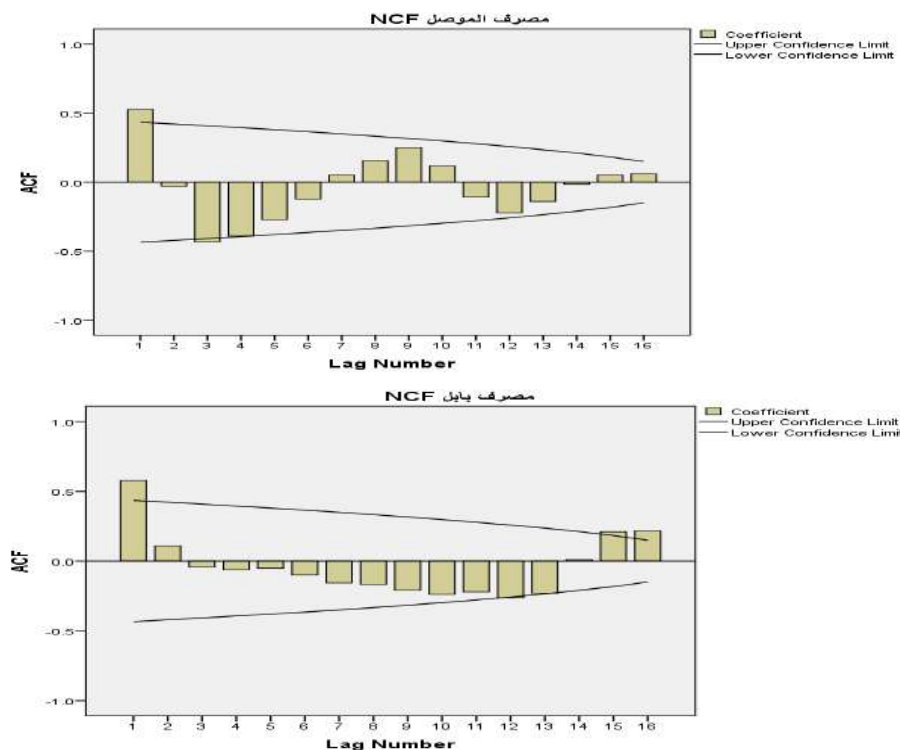
اللون الاحمر يعني ان معامل الارتباط المتسلسل معنوي احصائيا بمستوى ثقة ٠.٠٥











الشكل (٦-١) معاملات الارتباط المتسلسل للقطاعات قيد البحث لمتغير NCF ونلاحظ من الشكل (٦-١) الذي يمثل رسوم بيانية لكل قطاع اذ يشير المحور العمودي الى معاملات الارتباط المتسلسل ويشير المحور الافقي الى عدد التخلفات او ال (Lag) وان الاشرطة العمودية ذات اللون الاصفر لكل السنوات يشير الى المعنوية لكل قطاع ، اما الخط الغامق فيمثل اعلى وادنى قيمة معنوية ، وكملخص لفكرة الاشكال الموضحة لكل قطاع يمكن القول بوجود اعتمادية معنوية نوعا ما ولبعض المصارف في سلسلة تغيرات المتغير NCF.

٤.٣ - اختبار معامل التحديد (R^2)

لقد اعتمد الباحث على النموذج الاحصائي AR (١) لاستخراج معامل التحديد (R^2) اضافة الى استخراج معالم هذا الأنموذج واختبارها ومن خلال معامل التحديد يتم معرفة نسبة مساهمة المتغير المراد اختباره ان النموذج الرياضي العام للسلاسل الزمنية المستخدم يمكن كتابته بالصيغة التالية:

$$x_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_{t-1} + \dots + \alpha_q x_{t-q} + u_t$$

اما المتغيرات الداخلة في التحليل فهي:

ROA -١ NCF -٢

وقد تم اختيار ١٠ مصارف وللفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١) لأغراض البحث. اما البرامج الاحصائية التي تم استخدامها للحصول على النتائج فهي برنامج (gretl) وبرنامج SPSS vr. ٢٤ وبرنامج AMOS vr. ٢٤ إضافة الى استخدام برنامج معالج

الجدول Excel وكانت النتائج كالآتي:

١.٤.٣ - المتغير العائد على الاستثمار ROA:

من خلال نتائج الجدول (٤-١) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي (AR(١)) يتضح معنوية قيمة الثابت للنموذج وعدم معنوية قيمة المعلمة له ولجميع السنوات عدا النموذج الذي يأخذ جميع السنوات دفعة واحدة وكذلك لعام ٢٠١٢ نلاحظ بان بعض السنوات قيمة المعلمة سالبة وبعضها موجبة.

جدول (٤-١) نتائج متغير ARO لنموذج (AR(١))

Years	Model	adjR ²	Years	Model	adjR ²
Full sample	$1 - xt \cdot 0.516 + 2.123xt =$ (0.000) (0.000)	0.266	٢٠١٣	$1 - xt \cdot 0.286 + 2.107xt =$ (0.419) (0.001)	0.554
٢٠٠٤	$1 - xt \cdot 0.32 + 2.167xt =$ (0.93) (0.003)	0.46	٢٠١٤	$1 - xt \cdot 0.211 + 1.357xt =$ (0.564) (0.001)	0.95
٢٠٠٥	$1 - xt \cdot 0.79 + 2.387xt =$ (0.836) (0.004)	0.001	٢٠١٥	$1 - xt \cdot 0.221 + 1.649xt =$ (0.56) (0.003)	0.50
٢٠٠٦	$1 - xt \cdot 0.88 + 4.29xt =$ (0.814) (0.024)	0.004	٢٠١٦	$1 - xt \cdot 0.119 + 1.173xt =$ (0.744) (0.01)	0.51
٢٠٠٧	$1 - xt \cdot 0.168 + 4.142xt =$ (0.649) (0.002)	0.009	٢٠١٧	$1 - xt \cdot 0.75 + 0.661xt =$ (0.848) (0.003)	0.17
٢٠٠٨	$1 - xt \cdot 0.431 + 2.657xt =$ (0.209) (0)	0.31	٢٠١٨	$1 - xt \cdot 0.171 - 0.358 - xt =$ (0.922) (0.822)	0.005

٢٠٠٩	$1 - xt \cdot 0.285 - 2.448xt =$ (٠.٤٣١) (٠.٠٠١)	٠.٢١٣	٢٠١٩	$1 - xt \cdot 0.229 + 1.4xt =$ (٠.٥٥٧) (٠.١٠٥)	٠.٠٠٨
٢٠١٠	$1 - xt \cdot 0.269 - 2.863xt =$ (٠.٤٥٦) (٠)	٠.٠٩٤	٢٠٢٠	$1 - xt \cdot 0.051 - 0.708xt =$ (٠.٩٠٦) (٠.٠٩٧)	٠.٠٤٦
٢٠١١	$1 - xt \cdot 0.236 - 3.322xt =$ (٠.٥١٢) (٠.٠٠١)	٠.٠٧٤	٢٠٢١	$1 - xt \cdot 0.197 + 2.34xt =$ (٠.٥٨٤) (٠.٠٠٨)	٠.٠٠١
٢٠١٢	$1 - xt \cdot 0.791 - 3.696xt =$ (٠.٠٠٤) (٠)	٠.٠٦٠			

يتضح من الجدول (٤-١) قيم معامل التحديد (R^2) والتي تبين نسبة مساهمة ROA في العينة بأن جميعها ضعيفة عدا النموذج الذي يأخذ جميع السنوات دفعة واحدة وعام ٢٠١٣ وهذا يدل على ان تأثير ROA ولجميع سنوات الدراسة، وفيما يتعلق بمصارف العينة فقد ظهرت قيمها أكبر من الصفر ويشير ذلك الى وجود تأثير في هذا المتغير ولكن بشكل ضعيف ومتذبذب من سنة الى اخرى

٢.٤.٣ - متغير صافي التدفق من الاستثمار NCF:

فيما يتعلق بمعامل التحديد (R^2) المضمن في الجدول اعلاه فهو يقيس قوة النموذج المستخدم من قبل الباحث.

من خلال نتائج الجدول (٥-١) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ($AR(1)$) يتضح معنوية قيمة الثابت للنموذج لجميع السنوات ما عدى ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وعدم معنوية قيمة المعلمة له ولجميع السنوات وكذلك نلاحظ بان بعض السنوات قيمة المعلمة سالبة وبعضها موجبة.

جدول (٥-١) نتائج متغير NCF لإنموذج ($AR(1)$)

Years	Model	adjR ²	Years	Model	adjR ² _j
Full sample	$1 - xt \cdot 0.760 + 0.821302 \cdot 0.569xt =$ (٠.٠٠٠) (٠.٠٠٠)	٤٣٦.	٢٠١٣	$1 - xt \cdot 0.371 - 7.6440.00205xt =$ (٠.٣١١) (٠.٠٠٧)	١٤٨
٢٠٠٤	$1 - xt \cdot 0.218 + 3.97791.7805xt =$ (٠.٥٤٦) (٠.٠٥٢)	٠.٥٦.	٢٠١٤	$1 - xt \cdot 0.405071.991.774xt =$ (٠.٣٣) (٠.٠١١)	١٤١
٢٠٠٥	$1 - xt \cdot 0.117 + 1.76991.09xt =$ (٠.٨٣٥) (٠.٠٢٤)	٠.٠٨.	٢٠١٥	$1 - xt \cdot 0.6242061.008.194xt =$ (٠.٠٠٠) (٠.٠٠٠)	٠

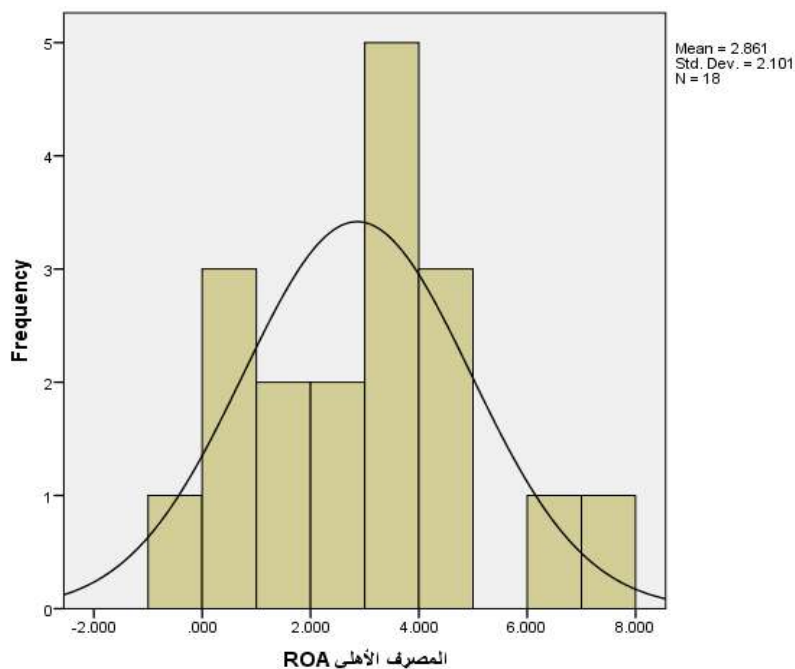
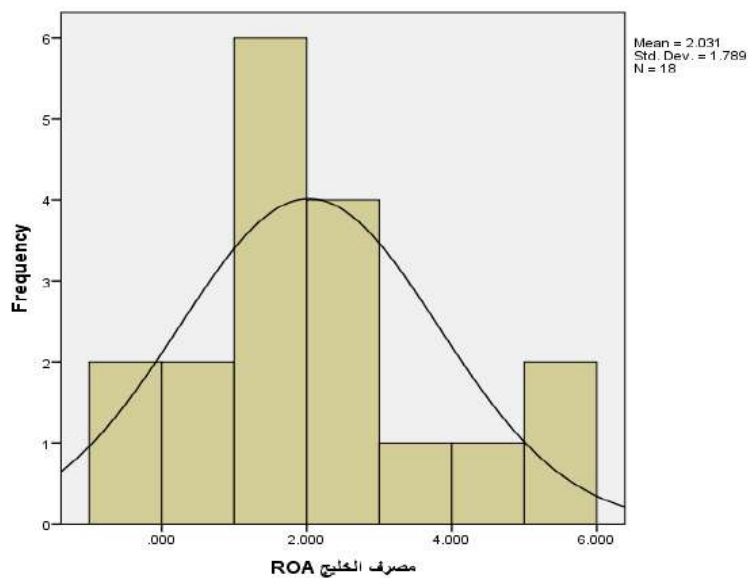
				(.١٠٥) (.٠٠١)	٣٥٤
٢٠٠٦	١-xt..٢١٩-٣٢٠٤٩١٨.٨٩٨xt= (.٠٦٧١) (.٠٠١٣)	٠٣١.	٢٠١٦	١-xt..٠٨٨-٨٤٥٤٥٧٧.٠٤٩xt= (.٠٨١٢) (.٠٠١٢)	. ٠٠٧
٢٠٠٧	١-xt..١٢٢-٨٠٠٤١٣٥٠٠٤٦xt= (.٠٧٧٨) (.٠٠١١)	٠١٣.	٢٠١٧	١-xt..٢٣٩-٦٣٤٥٣٨٤.٥xt= (.٠٥٢٢) (.٠٠٠٧)	. ٠٦٤
٢٠٠٨	١-xt..٥٠٩-١١٦٥٤٤٢٠٠٤٧xt= (.٠١٧٥) (.٠)	٢٣٦.	٢٠١٨	١-xt..٢٩+٥٩٨٩٨٥٧.٠٦٤xt= (.٠٩٣٨) (.٠٠٠٩)	. ٠٠١
٢٠٠٩	١-xt..٤١٦-٧٧٢٨٥٦١.٢٠٥xt= (.٠٢٣٩) (.٠٠٠١)	١٩٠.	٢٠١٩	١-xt..٢٢٩+٤٥٣٤٩٣٩.٦١٦xt= (.٠٥٢٦) (.٠٠٨٦)	. ٠٦٢
٢٠١٠	١-xt..٣٥٨-٤٢٥٤.٦٥.٧٨٩xt= (.٠٣٥٦) (.٠٠٠٦)	١١١.	٢٠٢٠	١-xt..١٨٢+٥١٥٨٦٥٤.٠٩٥xt= (.٠٦٢) (.٠١٠٦)	. ٠٣٨
٢٠١١	١-xt..٤٤٢-٤٤٣٣٥٥٥.٥٦٢xt= (.٠٤٢٨) (.٠٠٢٢)	١٠٨.	٢٠٢١	١-xt..٠٤٥+٨٢٠٧٨٧٧.٣٥٧xt= (.٠٩٠٢) (.٠١٥)	. ٠٠٢
٢٠١٢	١-xt..٤٠٨-٥١١٢٢١٥.٥٦٩xt= (.٠٣٢٩) (.٠٠٠٧)	١٤٢.			
R=0.843	..٧١١=R	F= ٨٣.٣١٣	SIG= ٠٠٠.	٠٠٠SIG=. ٥.٧٩٠T=	

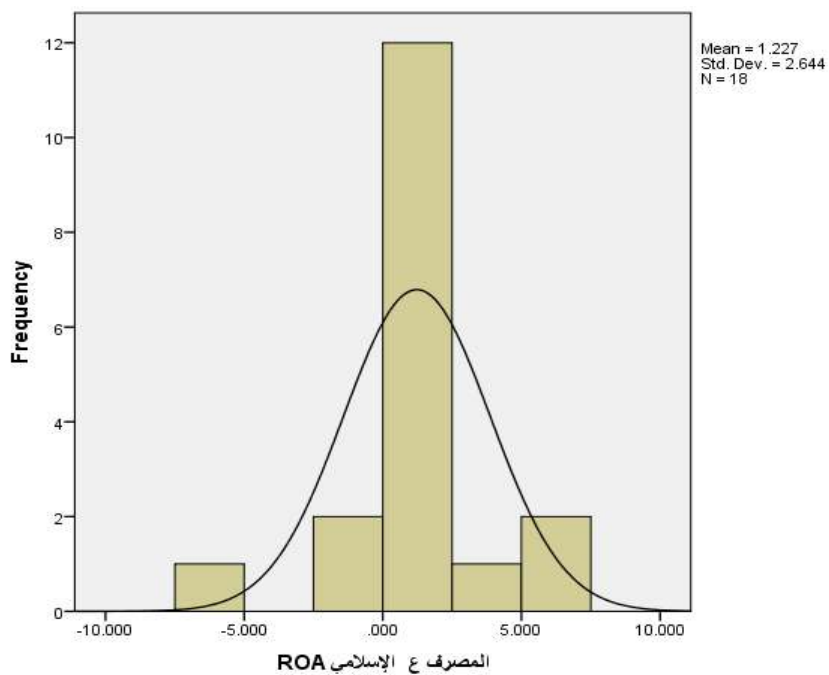
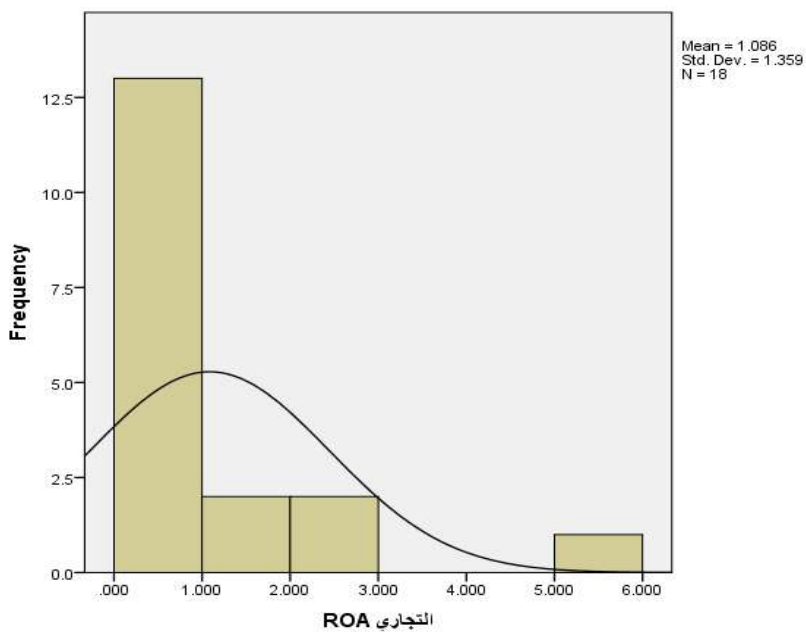
اما قيم معامل التحديد (R^2) والتي تبين نسبة مساهمة NCF في المصارف بان جميعها ضعيفة وهذا يدل على ان تأثير NCF في المصارف ضعيفة ولجميع سنوات الدراسة.

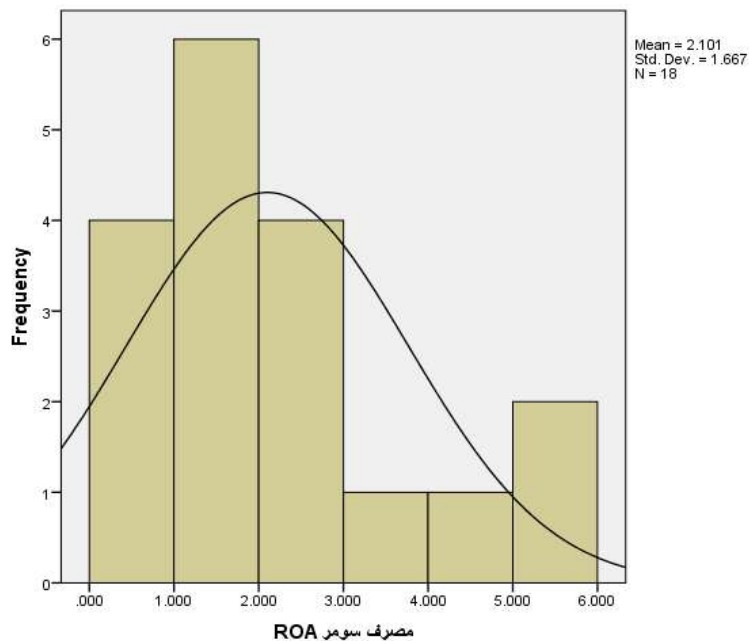
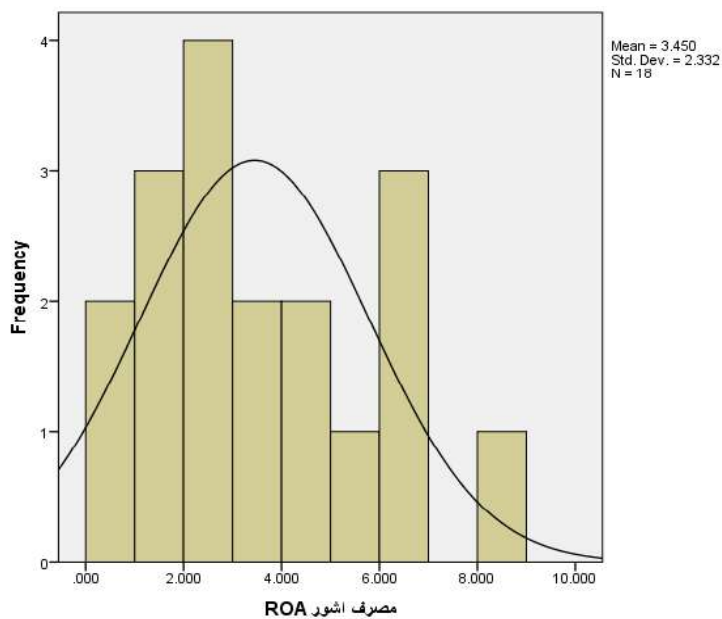
٥.٣ - اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير ROA

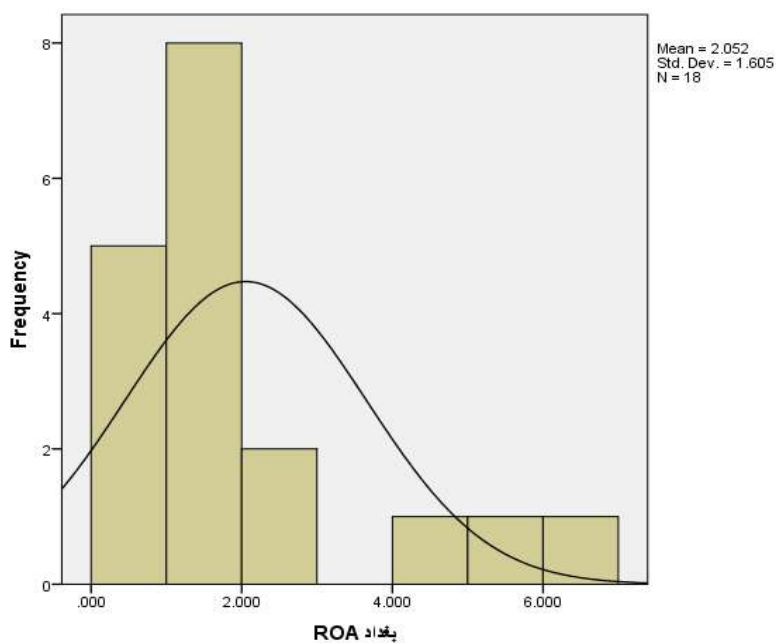
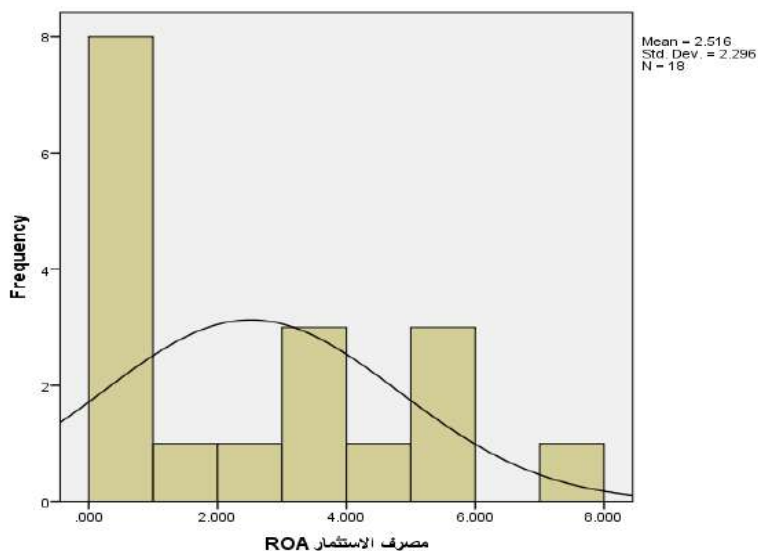
تم هنا اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الداخلة في تحليل نموذج السير العشوائي اذ ان الاشكال البيانية التالية تشير الى انها تتبع التوزيع طبعي، وبالتالي نستنتج وجود استقرار نسبي في توزيع السلسلة الزمنية للمتغير ROA.

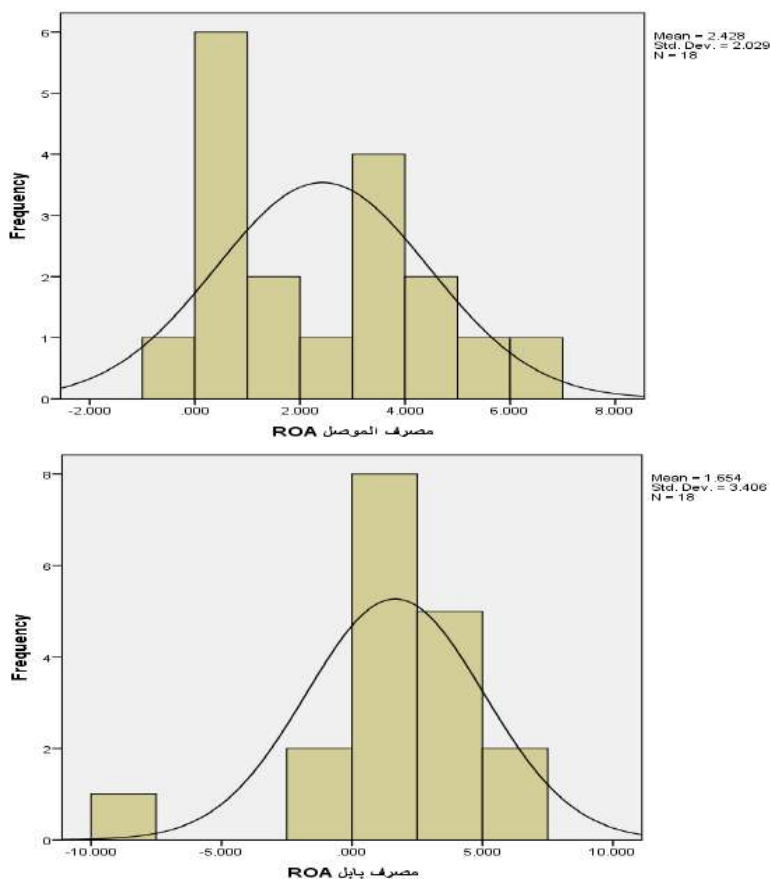
قام الباحث سابقا بتحليل نتائج نموذج السير العشوائي، وبعد ذلك يتم ايجاد النتائج المتعلقة باختبارات النموذج المتمثلة بالاختبارات التالية، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار جذر الوحدة او اختبار ديكي - فولر الموسع







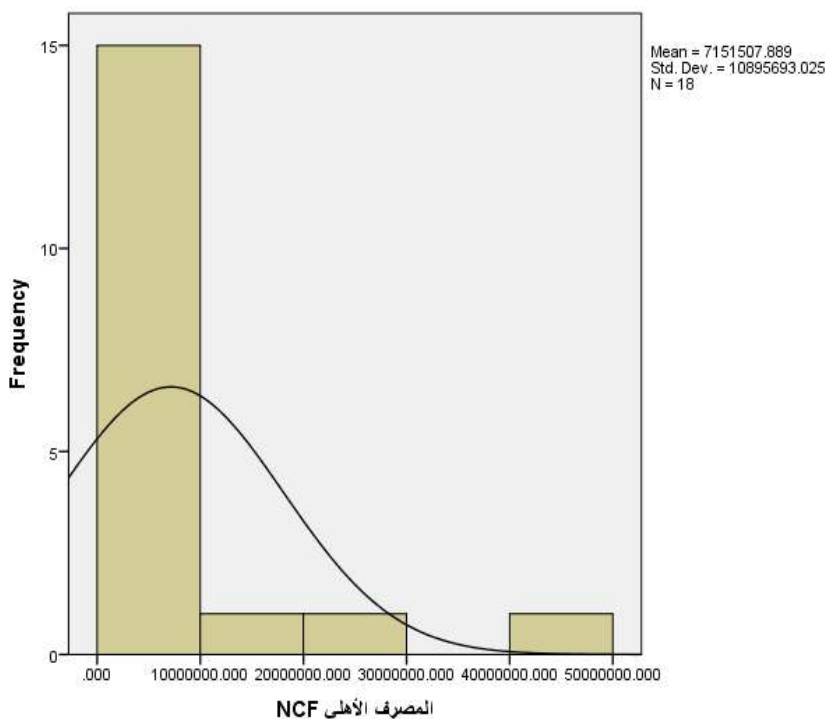
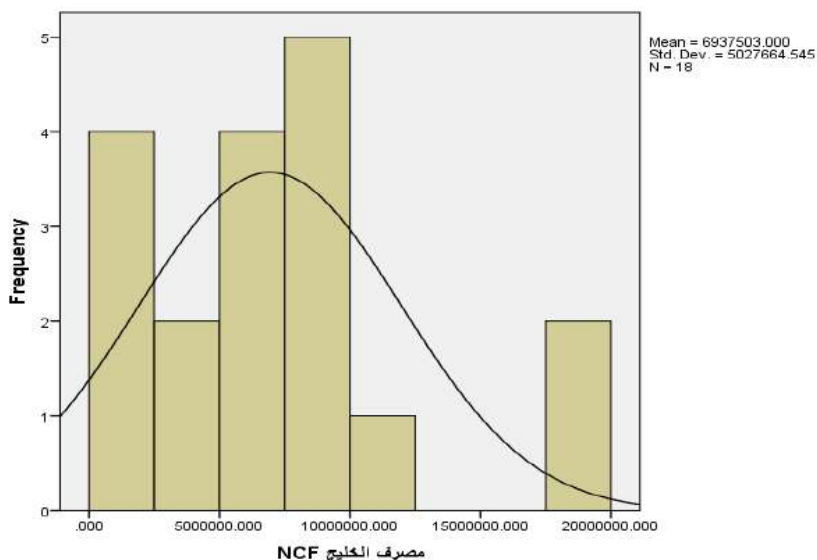


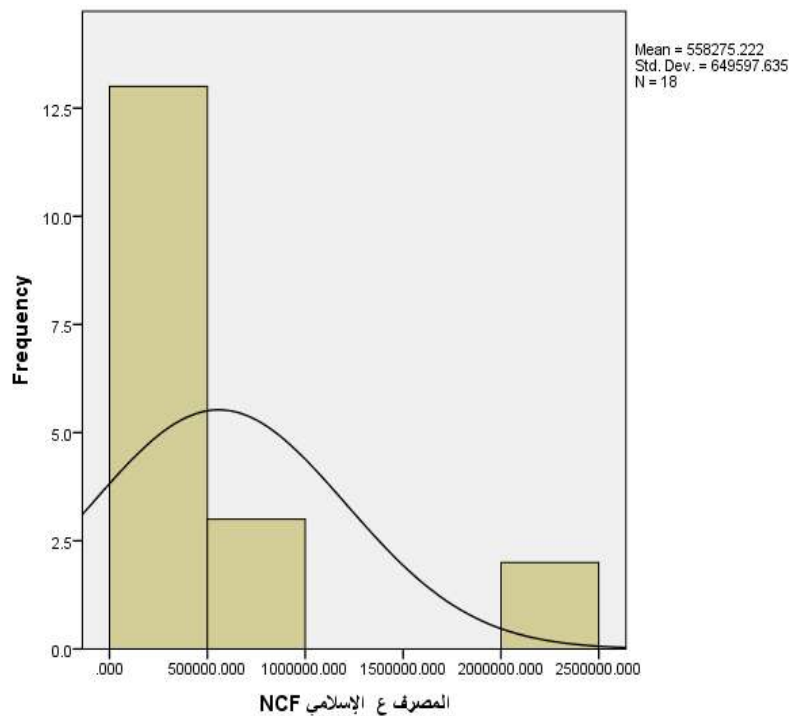
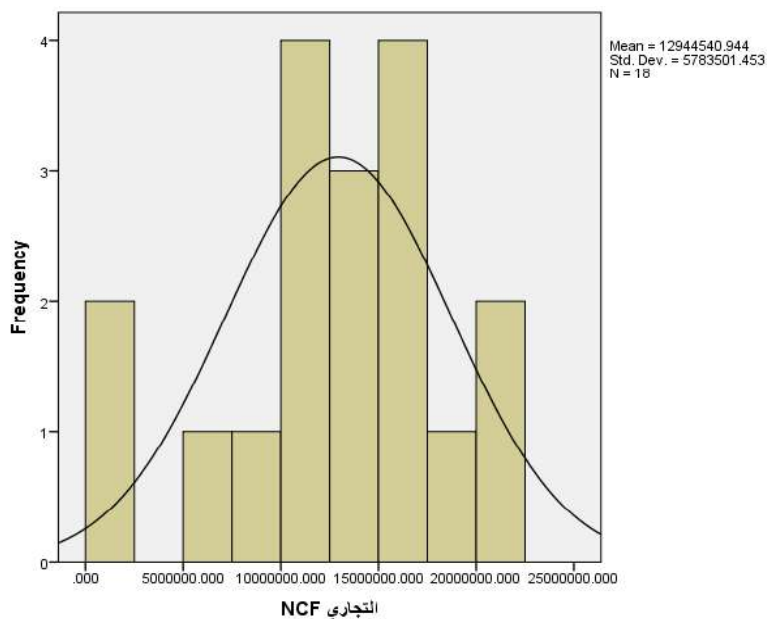


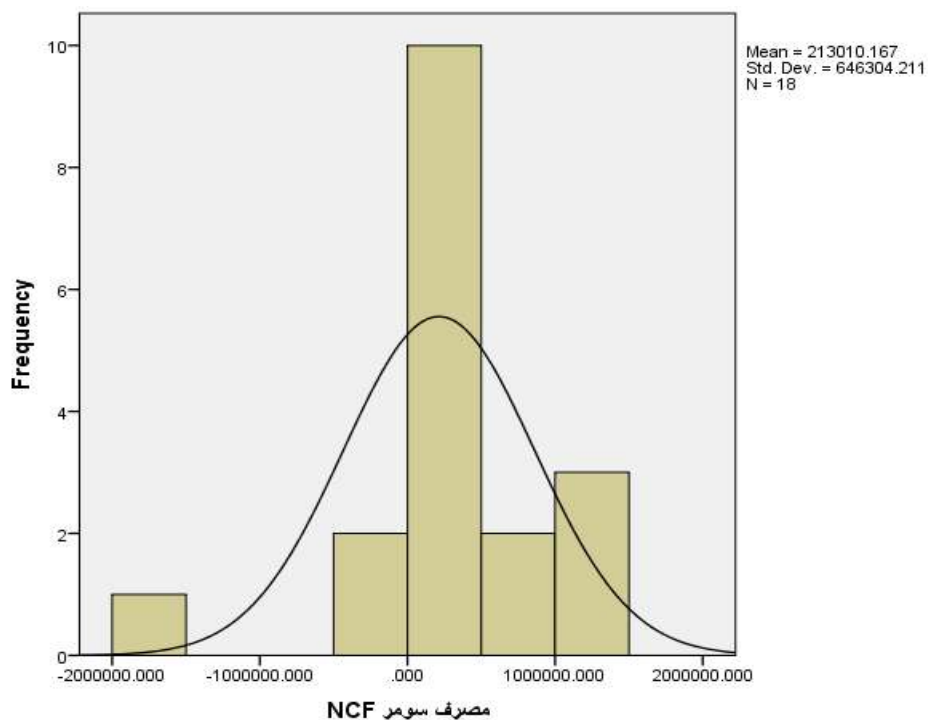
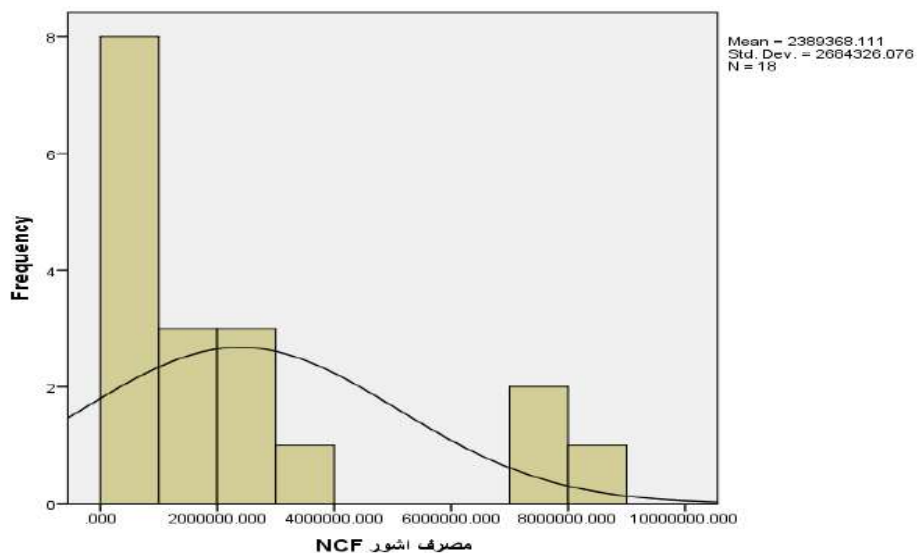
الشكل (٧-١) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير ROA

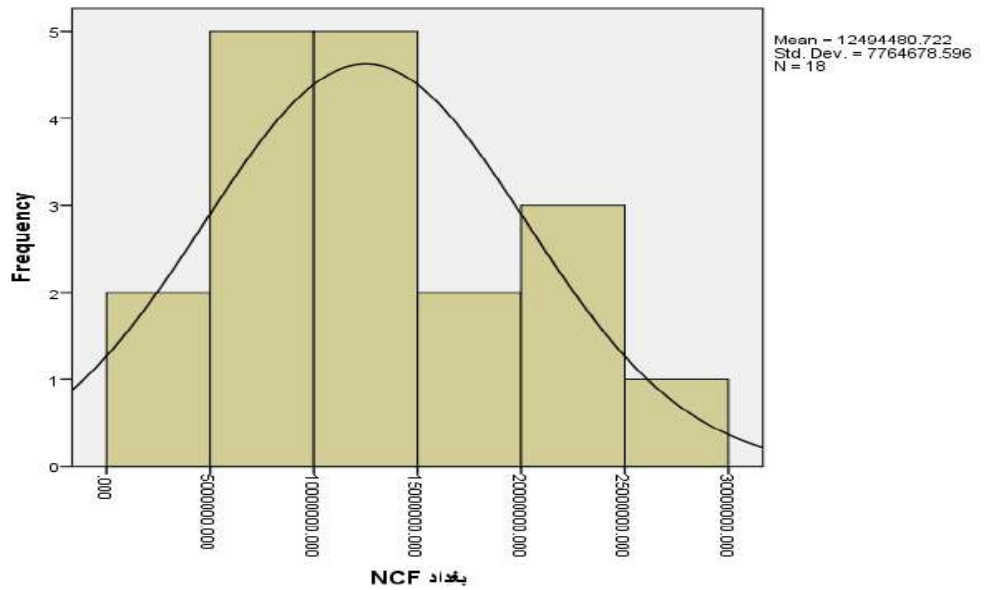
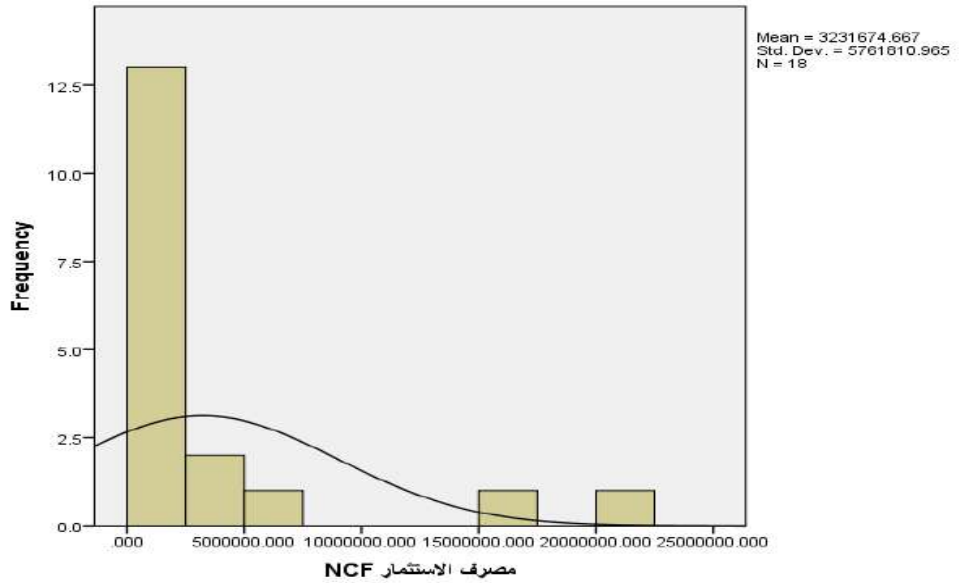
٦.٣- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات المتغير NCF

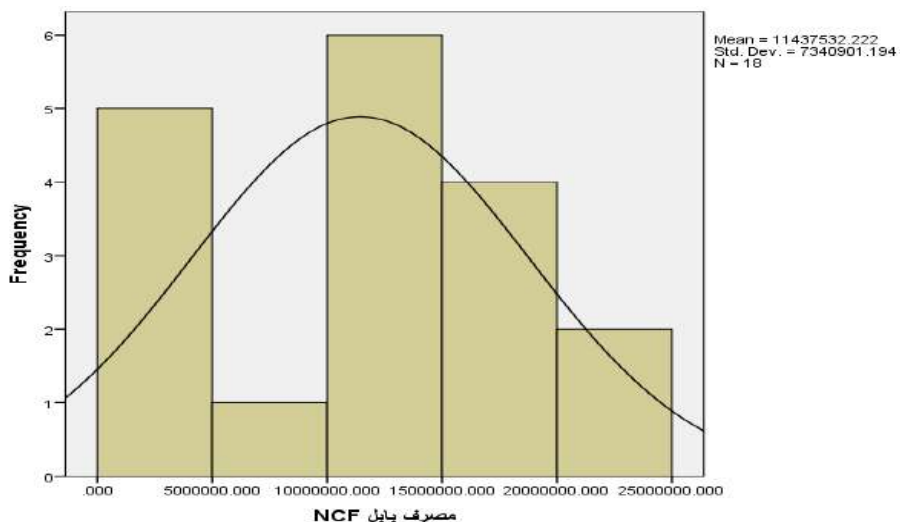
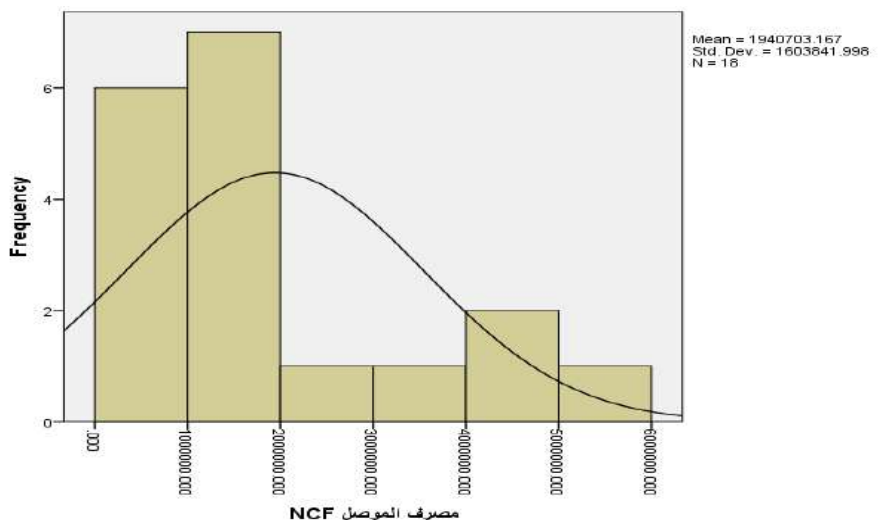
تم هنا اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الداخلة في تحليل نموذج السير العشوائي اذ ان الاشكال البيانية التالية تشير الى انها تتبع التوزيع الطبيعي، ما عدى المصرف الأهلي ومصرف الاستثمار وبالتالي نستنتج وجود استقرار نسبي في توزيع السلسلة الزمنية للمتغير NCF.











الشكل (٨-١) اختبار التوزيع الطبيعي للمتغير NCF

٧.٣- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Tests)

سيتم هنا استخدام اختبار دكي- فولير الموسع (Fuller-Augmented Dickey)

كأحد الاختبارات التابعة لجذر الوحدة. إذ ان الفرضية المراد اختبارها هي:

ان السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي مستقرة (Stationary) ومن ثم لا تتبع انموذج السير العشوائي.

١.٧.٣ - اختبار جذر الوحدة للمتغير ROA.

ان نتائج الاختبار المضمنة في الجدول (١-٦) ادناه تشير الى ان قيم value-p لجميع المصارف عدا (المصرف التجاري وبغداد وبابل) فقد كانت قيمة value-p أصغر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) وبالتالي قبول فرضية الدراسة ونستدل على ان هذه الشركة لا تتبع انموذج السير العشوائي وبالتالي يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. اما بقية المصارف كانت أكبر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) وهذا دليل على أن هذه الشركات تتبع انموذج السير العشوائي وبالتالي لا يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية.

جدول (١-٦) نتائج اختبار جذر الوحدة او دكي- فولر الموسع للمتغير ROA

المصرف	N	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٠.٢٧٣٦	تتبع السير العشوائي
المصرف الأهلي	١٧	٠.١٥٨٥	تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٠.٠٢٨٧٣*	لا تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	٠.٠٥٢٢٨	تتبع السير العشوائي
مصرف آشور	١٧	٠.٣٠٢٧	تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٠.٢٨١٨	تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٠.٠٧١٩٦	تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٠.٠٣٥١١*	لا تتبع السير العشوائي
مصرف الموصل	١٧	٠.٠٩١١	تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٠.٠٢٤٢٨*	لا تتبع السير العشوائي

٢.٧.٣ - اختبار جذر الوحدة للمتغير NCF.

ان نتائج الاختبار المضمنة في الجدول (١-٧) ادناه تشير الى قيم value-p للمصارف عينة الدراسة اكبر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) وهذا دليل على أن هذه الشركات تتبع انموذج السير العشوائي وبالتالي لا يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. باستثناء ثلاث مصارف هي المصرف العراقي الإسلامي ومصرف آشور ومصرف سومر فقد كانت قيمة value-p أصغر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) وبالتالي قبول فرضية الدراسة ونستدل على ان هذه المصارف أي انها مستقرة ولا تتبع انموذج السير العشوائي وبالتالي يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية.

جدول (١-٧) نتائج اختبار جذر الوحدة او دكي- فولر الموسع للمتغير NCF

المصرف	N	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٠.١٨٣٢	تتبع السير العشوائي

المصرف الأهلي	١٧	٠.٩٩٩٩	تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٠.٦٥٩٩	تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	٠.٥٠*	لا تتبع السير العشوائي
مصرف اشور	١٧	٠.٣٠٩٩*	لا تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٠.٠٠٠٩***	لا تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٠.٠٨٢٣٣	تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٠.٣٠٩	تتبع السير العشوائي
مصرف الموصل	١٧	٠.١٧٤	تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٠.٣٤٢٢	تتبع السير العشوائي

٨.٣ - اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

سيتم هنا استخدام اختبار الارتباط الذاتي للتحقق من الفرضية التالية:

يوجد ارتباط في سلسلة البيانات ومن ثم لا يوجد اتباع لإنموذج السير العشوائي

١.٨.٣ - اختبار الارتباط الذاتي للمتغير ROA.

بعد استخراج نتائج الاختبار ووضعها في الجدول (٨-١) يتضح ان قيم value-p للمصرف التجاري والاستثمار وبغداد وبابل كانت أكبر من مستوى الدلالة (٥%) وبالتالي فان هذه الشركات تتبع السير العشوائي. اما بقية المصارف المدروسة كان مستوى الدلالة أصغر من (٥%) مما يشير الى قبول فرضية الاختبار وبالتالي تكون هذه الشركات لا تتبع انموذج السير العشوائي اي يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية.

جدول (٨-١) نتائج اختبار الارتباط الذاتي ROA (Autocorrelation Test)

المصرف	N	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٠.٠٠١***	لا تتبع السير العشوائي
المصرف الأهلي	١٧	٠.٠٠٣***	لا تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٠.٤٢٤	تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	٠.٠١٥**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف اشور	١٧	٠.٠١٠**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٠.٠٠٠***	لا تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٠.٣٤٠	تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٠.١٢٦	تتبع السير العشوائي
مصرف الموصل	١٧	٠.٠٤٥**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٠.٠٧٤	تتبع السير العشوائي

٢.٨.٣ - لاختبار الارتباط الذاتي للمتغير NCF.

بعد استخراج نتائج الاختبار ووضعها في الجدول (٩-١) يتضح ان قيم value-p اكبر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) لجميع الشركات عدا (المصرف التجاري ومصرف الاستثمار والموصل وبابل) مما يدل على انها تتبع انموذج السير العشوائي ولا يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. بينما كانت قيمة value-p للمصارف المذكورة اعلاه أصغر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) مما يشير الى قبول فرضية الاختبار وبالتالي تكون هذه الشركة لا تتبع انموذج السير العشوائي اي يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية.

جدول (٩-١) نتائج اختبار الارتباط الذاتي NCF (Autocorrelation Test)

المصرف	N	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٠.١٠١	تتبع السير العشوائي
المصرف الأهلي	١٧	٠.٠٧٤	تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٠.٠٠٩***	لا تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	٠.١٧٧	تتبع السير العشوائي
مصرف اشور	١٧	٠.٦١٠	تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٠.٤٩٩	تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٠.٠٥٦	تتبع السير العشوائي
مصرف الموصل	١٧	٠.٠١٥**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي

٩.٣- اختبار الدورات (Runs Test)

سيتم هنا استخدام اختبار الدورات للتحقق من الفرضية التالية:

يوجد فروقات بين عدد الدورات المتوقعة وعدد الدورات الفعلية ومن ثم ان السلسلة لا تتبع انموذج السير العشوائي.

١.٩.٣- اختبار الدورات للمتغير ROA.

بعد استخراج نتائج الاختبار ووضعها في الجدول (١٠-١) يتضح ان قيم value-p أصغر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) لجميع المصارف مما يشير الى قبول فرضية الاختبار وبالتالي تكون هذه الشركات لا تتبع انموذج السير العشوائي اي

يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. باستثناء المصرف التجاري ومصرف الاستثمار وبغداد وبابل فهي تتبع السير العشوائي ولا يمكن التنبؤ بها.

جدول (١٠-١) نتائج اختبار الدورات (Test Runs) للمتغير ROA

المصرف	N	R	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٤	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
المصرف الأهلي	١٧	٤	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٧	٠.٢٢٤	تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	٥	٠.٠٢٩**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف اشور	١٧	٥	٠.٠٢٩**	لا تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٤	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٧	٠.٢٢٤	تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٧	٠.٢٢٤	تتبع السير العشوائي
مصرف الموصل	١٧	٤	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٦	٠.٠٨٩	تتبع السير العشوائي

٢.٩.٣ - اختبار الدورات للمتغير NCF.

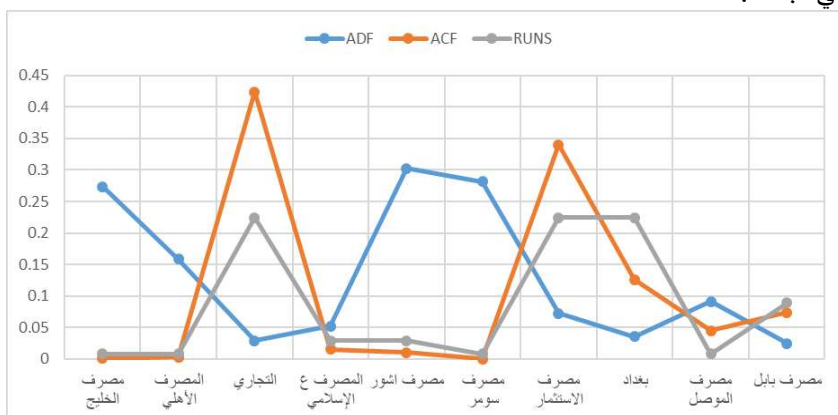
بعد استخراج نتائج الاختبار ووضعها في الجدول (١١-١) يتضح ان قيم $-p$ value أكبر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) لجميع المصارف عدا (المصرف التجاري ومصرف الاستثمار وبابل) مما يدل على انها تتبع انموذج السير العشوائي ولا يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. بينما كانت قيمة $-p$ value للمصارف الثلاثة اعلاه أصغر من قيمة مستوى الدلالة (٥%) مما يشير الى قبول فرضية الاختبار وبالتالي تكون هذه الشركة لا تتبع انموذج السير العشوائي اي يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية.

جدول (١١-١) نتائج اختبار الدورات (Test Runs) للمتغير NCF

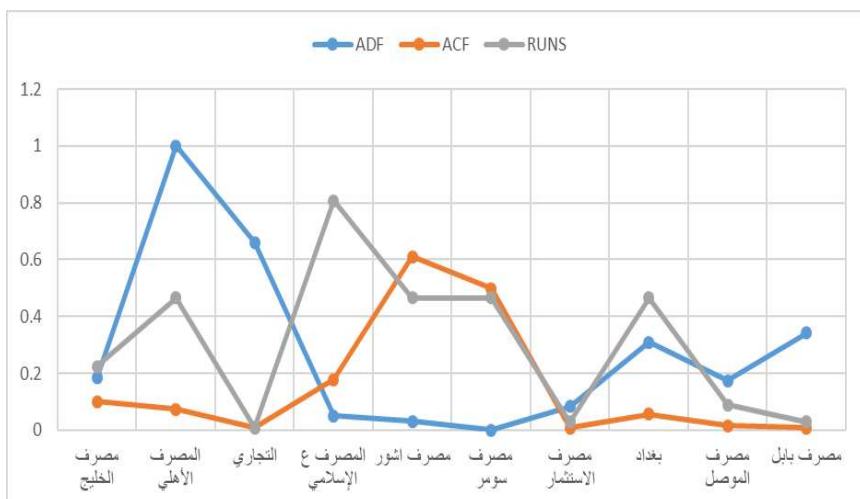
المصرف	N	R	value-p	الاستنتاج
مصرف الخليج	١٧	٧	٠.٢٢٤	تتبع السير العشوائي
المصرف الأهلي	١٧	٨	٠.٤٦٦	تتبع السير العشوائي
التجاري	١٧	٤	٠.٠٠٨***	لا تتبع السير العشوائي
المصرف ع الإسلامي	١٧	١١	٠.٨٠٨	تتبع السير العشوائي
مصرف اشور	١٧	٨	٠.٤٦٦	تتبع السير العشوائي
مصرف سومر	١٧	٨	٠.٤٦٦	تتبع السير العشوائي
مصرف الاستثمار	١٧	٥	٠.٠٢٩**	لا تتبع السير العشوائي
بغداد	١٧	٨	٠.٤٦٦	تتبع السير العشوائي

مصرف الموصل	١٧	٦	٠.٠٨٩	تتبع السير العشوائي
مصرف بابل	١٧	٥	٠.٠٢٩**	لا تتبع السير العشوائي

اما الشكل البياني (٩-١) التالي يوضح قيم p value للاختبارات الأربعة للمتغير ROA وللشركات الداخلة في البحث:



شكل رقم (٩-١) قيم p value للاختبارات الأربعة للمتغير ROA وللشركات الداخلة في البحث
والشكل البياني التالي يوضح قيم p value للاختبارات الأربعة للمتغير NCF وللشركات الداخلة في
البحث:



شكل رقم (١٠-١) قيم p value للاختبارات الأربعة للمتغير NCF وللشركات الداخلة في البحث

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

١. يمكن التوصل الى استنتاج من تحليل متغير ROA للسلسلة الزمنية تغير قيم هذا المتغير خلال مدة الدراسة مما يعكس المخاطرة المرتفعة نتيجة الازمات والبيئة الاقتصادية الغير مستقرة كالأزمة المالية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وكذلك عدم الاستقرار المالي والسياسي وجائحة COVID ١٩ عام ٢٠١٩.

٢. كما ان الاستنتاج الذي يمكن التوصل اليه من تحليل المتغير صافي ايراد الاستثمار NCF انه أيضا غير مستقر خلال السلسلة الزمنية وهذا يعزو لعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في الداخل والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية وما افرزته من التغيرات في أسعار النفط والطاقة وبالتالي أدى الى حالة الركود الاقتصادي.

٣. نستنتج من اختبار الارتباط المتسلسل كنوع من الادوات الاحصائية لقياس ومعرفة استقلالية التغير في ROA و NFC المتتالية، ان أكثر قيم المصارف ذات ترابط معنوي والبعض الآخر يكون غير معنوي. مما يعكس حالة عدم التأكد في قيم هذه المتغيرات.

٤. كما نستنتج من تحليل الانحدار الذاتي المتعدد مدى تأثير قيم المتغير ROA والمتغير NCF للسلسلة الزمنية وكان الانحدار لمجموع العينة ضعيفا واطهر التحليل معنوية قيمة الثابت وعدم معنوي معلمة الانحدار مما يدل على ارتفاع المخاطرة وعدم الاستقرار.

٥. ان الاستنتاج من تحليل جذر الوحدة Unit Root فيما يخص المتغير ROA والمتغير NCF اغلب قيم المتغير للمصارف عينة الدراسة تتبع السير العشوائي وبالتالي لا يمكن التنبؤ بها مستقبلا لعدم استقرارها وهذا يدل على وجود المخاطرة.

٦. نستنتج من نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) للمتغير ROA والمتغير NCF ان أكثر قيم هذه المتغيرات للمصارف عينة البحث انها تتبع

انموذج السير العشوائي ولا يمكن التنبؤ بتغيراتها المستقبلية. مما يؤثر على زيادة المخاطرة.

٧. الاستنتاج الذي يمكن الحصول عليه من اختبار الدورات (Runs Test) الي يختبر وجود فروقات بين عدد الدورات المتوقعة وعدد الدورات الفعلية ومن ثم ان السلسلة للقيم المتغيرين ROA و NCF تتبع انموذج السير العشوائي. الا القليل من هذه المصرف تكون مستقرة ولكن الغالبية هذه المصارف تعاني عدم استقرار الاتجاه العام لهذه المتغيرات.

٨. الاستنتاج النهائي لهذا البحث هو اثبات التقارب المشترك لتحركات قيم هذه المتغيرات اذ بلغ معامل الارتباط Pearson ٠.٨٤. وقد بلغ R^2 ٠.٧١. ان ما تفسره هذه المتغيرات يبلغ ٧١% من التغير في السلسلة الزمنية وانها غير مستقرة وذات حركة عشوائية خلال السلسلة الزمنية وهذا يعكس حالة عدم التأكد ومستويات المخاطرة المرتفعة للمتغيرين. وهي انعكاس لعدم استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية والأزمات العالمية التي يشهدها العالم وتداعياتها على اقتصادات الدول ومنها العراق على وجه الخصوص، وما تسببه من صدمات اقتصادية على القطاع المصرفي على وجه الخصوص.

٢.٤ - التوصيات

١. ضرورة السعي لوضع اللوائح المالية للحد من مخاطر كل مصرف. والحد من التكاليف المرتبطة بالمخاطر النظامية من قبل كل مؤسسة مالية، ومن الأمثلة على ذلك الأزمات المالية التي يمكن الاستفادة منها في محافظ الأوراق المالية والقروض التي واجهت القليل من المخاطر الفردية، ولكن واجهت كميات كبيرة من المخاطر المنهجية.

٢. العمل على تطوير الوسائل ونماذج لقياس المخاطر لكل مصرف، واقتراح طرقاً للحد منها. في مجموعة متنوعة من الاختبارات (على سبيل المثال، نتائج اختبار الإجهاد وأداء الشركة خلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٨) باستخدام بيانات السوق كالأسهم

ومقاييس سداد الديون، ويبدو أن مقاييس المخاطر النظامية قادرة على التنبؤ بالشركات المالية ذات المساهمات الأسوأ في أزمات منهجية.

٣. تطوير نظام معلومات وقواعد بيانات معتمدة على التقنيات الحديثة للتنبؤ بالمخاطر تستحق المتابعة في المستقبل. لتقدير واختبار المخاطر باستخدام البيانات كحقوق الملكية ومقاييس سداد الديون، هناك طريقة أخرى للحصول على هذه المعلومات من خلال أسعار خيارات الأسهم غير النقدية وعقود التأمين ضد خسائر الشركات الفردية، وإن البيانات المتعلقة بخيارات أسهم الشركات وكذلك خيارات السوق متاحة ويمكن استخدامها لإنشاء مقاييس للاعتماد عليها.

٤. ضرورة إيجاد نظام لتأمين الودائع وهذا يعني أن المصارف التجارية التي لديها إمكانية الوصول إلى الودائع المؤمنة كانت في الواقع مستقرة نسبياً في الأزمة. لذلك يبدو من المهم أن نفهم بشكل تجريبي كيف تساهم الرافعة المالية قصيرة الأجل في المقاييس القائمة على السوق للمخاطر النظامية للشركات المالية.

٥. ضرورة اتباع نظام مبكر باستخدام المناهج والتقنيات الحديثة لتوقع المخاطر والأزمات الطارئة وتطوير السيناريوهات لمواجهتها والتخفيف من خسائرها لغرض الاستمرار والمحافظة على عوائدها واستقرار أدائها.

٦. العمل على فهم واستخدام الاختبارات العلمية بالاستفادة من المعلومات التاريخية لسلسلة زمنية سابقة والاستفادة من المعلومات المرتبطة بها لان الاحداث يمكن ان تتكرر لوضح احتمالات للمخاطر المتوقعة.

References

1. Acharya, Viral, Engle, R., Richardson, M., 2012. Capital shortfall: a new approach to ranking and regulating systemic risks. American Economic Review ١٠٢ (٣), ٥٩-٦٤.
2. Adrian, Brunnermeier, 2016. Covar. American Economic Review 106 (7), 1705-1741

3. Bartram, Soehnke, Brown, G., Hund, J., 2007. Estimating systemic risk in the inter- national financial system. J. financ. econ. ٨٦ (٣), ٨٣٥–٨٦٩.
4. Bekaert, Geert, Harvey, C., 1995. Time-varying world market integration. ٤٤٤–٤٠٣, (٢) Journal of Finance
5. Bekaert, Geert, Harvey, C., Ng, A., 2005. Market integration and contagion. Journal of Business ٦٩–٣٩, (١)
6. Berg, Andreas, Meyer, R., Yu, J., 2004. Deviance information criterion for comparing stochastic volatility models. Journal of Business & Economic Statistics 22 (1), 107–120.
7. Bhatt, Vipul, Kishor, N.K., Ma, J., 2017. The impact of EMU on bond yield convergence: evidence from a time-varying dynamic factor model. Journal of Economic Dynamics and Control ٢٢٢–٢٠٦, ٨٢
8. Brownlees, Christian, Engle, R., 2017. SRISK: A conditional capital shortfall measure of systemic risk. Review of Financial Studies ٣٠ (١), ٤٨–٧٩.
9. Gorton, Gary, Metrick, A., Xie, L., 2020. The flight from maturity. Journal of Financial Intermediation forthcoming
10. Jorion, Philippe, 2005. Bank trading risk and systemic risk. Research Working Paper ١١٠٣٧ National Bureau of Economic Research
11. Kapinos, Pavel,*, N. Kundan Kishor b, Jun Mac(2020) "Dynamic comovement among banks, systemic risk, and the macroeconomy" Journal of Banking and Finance. ٢٠٢٠. ١٠٥٨٩٤j.jbankfin./١٠.١٠١٦https://doi.org/
12. Kim, Chang-Jin, Nelson, C.R., 1999. State-Space models with regime switching. MIT Press, Cambridge MA
13. Mandelbrot, Benoit, 1963. The variation of certain speculative prices. ٤١٩–٣٩٤, ٣٦ Journal of Business
14. Negro, D., Marco, Otrok, C., 2008. Dynamic factor models with time-varying parameters: measuring changes in international business cycles. Federal Reserve Bank of New York Staff Report ٣٢٦

15. Spiegelhalter, David, Best, N., Carlin, B., van der Linde, A., 2002. Bayesian measures of model complexity and fit. Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Statistical Methodology) 64 (4), 583–639.
16. Stock, James, Watson, M., 2007. Why has u.s. inflation become harder to forecast?
17. Stock, James, Watson, M., 2016. Core inflation and trend inflation. ٧٨٤–٧٧٠ , (٤) ٩٨nomics and Statistics -Review of Eco

الإندماج والتصفية ضرورة لإصلاح القطاع المصرفي العراقي للمدة

(٢٠١٥-٢٠٢٠)

Banking Merger and Liquidation are a Necessity for Banking Reform to Achieve a Sound Banking Sector in Iraq for the Period (2015-2021).

د. مصطفى محمد إبراهيم

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

بلغ عدد المصارف التجارية والإسلامية والمتخصصة في العراق (٧٤) مصرفاً عام ٢٠٢١ توزعت هذه المصارف بين (٧) مصرف حكومي و (٢٥) مصرفاً خاص تجاري و (٢٨) مصرفاً خاص إسلامي و (٢) فرع مصارف خاصة إسلامية أجنبية و (١٢) فرع أجنبي وعلى الرغم من عدد المصارف الهائلة في العراق إلا أنها لن تحقق الإصلاح المصرفي وفق المؤشرات في متن البحث بشكل خاص ولم تحقق تنمية اقتصادية في البلد بشكل عام، ومن هذا المنطلق فبرزت مشكلة البحث بالتساؤل الآتي لماذا لم تدمج أو يتم تصفيه بعض المصارف المتعثرة التي لن تحسن من واقع السوق العراقي وتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في البلد فضلاً عن وجود (٧) مصرف متعثراً جداً



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٩٠-٣٥٥

في حين كانت فرضية البحث لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية للمصارف المتعثرة لتحقيق قطاع مصرفي معافى ، إما أهم الأستنتاجات ان الإصلاح المصرفي في العراق يحدث بالحوكمة المصرفية أي بفصل الإدارة التنفيذية عن المساهمين في إتخاذ القرار المصرفي، إما أهم التوصية ينبغي أندماج المصارف المتعثرة في العراق أو يتم تصفيها للقضاء على الكم الهائل من المصارف دون تحقيق منفعة مصرفية في المجتمع أو تحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

الكلمات المفتاحية : الإندماج المصرفي- التصفية المصرفية- الإصلاح المصرفي- المصارف المتعثرة.

Abstract

the number of commercial, Islamic and specialized banks in Iraq reached (74) in 2021, these banks were distributed among (7) government banks, (25) private commercial banks, (28) private Islamic banks, (2) foreign private Islamic banks branch and (12) A foreign branch, despite the huge number of banks in Iraq, but it will not achieve banking reform according to the indicators in the body of the research in particular, and it has not achieved economic development in the country in general, and from this point of view, the research problem emerged with the following question: why some banks were not merged or liquidated The troubled banks that will not improve the reality of the Iraqi market and achieve economic and social development in the country, in addition to the presence of (7) very troubled banks? While the hypothesis of the research was that there is no statistically significant effect for the troubled banks to achieve a healthy banking sector, either the most important conclusions are that banking reform in Iraq takes place with banking governance, that is, by separating the executive management from the shareholders in making the banking decision, either the most important recommendation should be the integration of troubled banks in Iraq or It is liquidated to eliminate the huge amount of

banks without achieving a banking benefit in the community or improving the economic situation in Iraq.

Key words : banking merger - bank liquidation - banking reform - troubled banks.

مقدمة البحث

يؤدي القطاع المصرفي في أي بلد دوراً مهماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال قاعدة التمويل التي يقوم بها القطاع المصرفي بشكل مستمر نتيجة التكنولوجيا المالية وحادثة العمليات المصرفية الإلكترونية، إما في العراق فأناً القطاع المصرفي لايقوم بهذه المهام وعلى الرغم من المبادرات التي منحت لهم وأدخال التكنولوجيا على أنظمة العمليات المصرفية إلا انه يعاني تقديم الأهداف المعروفة والأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية في العراق إذ أن منهجية البحث تمثلت بالآتي:-

١- المبحث الأول/ المنهجية العلمية

١.١ - مشكلة البحث: لماذا لم تدمج أو يتم تصفيه بعض المصارف المتعثرة التي لن تحسن من واقع السوق العراقي وتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية في البلد فضلاً عن وجود (٧) مصرف متعثر جداً؟

٢.١ - أهمية البحث: يهتم البحث بوضع الحلول الحقيقية والناجعة للأصلاح المصرفي في العراق من خلال الإجراءات او الاساليب الحقيقية لتحسين واقع القطاع المصرفي في العراق لما تقع على عاتقه المسؤولية الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فضلاً عن مواكبة التطورات المصرفية على المستوى الأقليمي والدولي.

٣.١ - هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان الآتي :-

١- معرفة المصارف المتعثرة من خلال المؤشرات المصرفية ومحاولة إندماجها أو تصفيتها لغرض تحسين واقع البيئة المصرفية العراقية.

٢- التطرق إلى متغير الإندماج والتصفية باعتبارهما إحدى مؤشرات الأصلاح المصرفي في العراق.

٣- التعرف على إجراءات الإشراف والوصايا والتصفية والفرق بينهما؟

٤- استخدام الأسلوب التحليلي الكمي والقياسي في أثبات ان المصارف المتعثرة ينبغي معالجتها بالاندماج أو التصفية.

٤.١- **فرضية البحث:** تنشطر فرضية البحث بالحالتين :-

- الفرضية الصفريّة: يوجد أثر ذو دلالة أحصائية للمصارف المتعثرة بعدم تحقيق قطاع مصرفي معافي.

- الفرضية البديلة: لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية للمصارف المتعثرة بعدم تحقيق قطاع مصرفي معافي.

٥.١- **عينة البحث:**

- العينة المكانية: شملت ٧ مصارف خاصة متعثرة و ٧ مصارف خاصة غير متعثرة.

- العينة الزمانية: تمثلت بالمدة الزمنية من ٢٠١٥-٢٠٢١ لبيان خط الأنحدار للمصارف المتعثرة.

٦.١- **منهج البحث:** للوصول إلى هدف البحث ولأختبار الفرضيات فقد تم

الإعتماد على التحليل الكمي للبيانات فضلاً عن التحليل القياسي والأحصائي وتفسير النتائج للمصارف المختارة المتعثرة والغير المتعثرة باستخدام برنامج القياسي EViews.10 وعدد المصارف المتعثرة (٧) والغير المتعثرة (٧) وتم المقارنة بينها، اذ لم يستطع الباحث بالحصول على البيانات للمصارف التي لاتوجد فيها بيانات بسبب تعثرها وعدم الافصاح والشفافية في تزويد الباحث بالتقارير السنوية وعدم نشرها على الموقع الالكتروني للمصرف والمرسلة للبنك المركزي العراقي مما يستوجب دراسة هذه المصارف من حيث تعثرها والتي تضع البنك المركزي العراقي في تشكيل لجنة اشراف على المصرف او وضع الوصايا او دمج المصرفي او تصفيته. إذ تم القياس واختبار فرضيات البحث من خلال اختبار استقرارية السكون (ADF) و (PP) والتي اظهرت النتائج قبول الفرضية الصفريّة ورفض الفرضية البديلة عند المستوى

الاول مما وجه البحث الى استخدام النموذج القياسي نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL) والذي يبين الاثر الكبير بين المصارف الجيدة والمصارف المتعثرة مما يستوجب على البنك المركزي دمج المصارف المتعثرة جداً كما عمل في شركات التوسط ، فضلاً عن استخدام مؤشرات قياس الاداء المصرفي بالنسب المعروفة والموجودة المبحث الثالث من هذا البحث.

٧.١- هيكلية البحث: تضمن البحث الآتي:-

- المطلب الأول: مقدمة البحث ومنهجيته.
 - المطلب الثاني: التأصيل النظري للمتغيرات.
 - المطلب الثالث: التأصيل العملي التحليلي والقياسي.
 - الاستنتاجات والتوصيات وأخيراً المصادر.
- ٨.١- المخطط الفرضي للبحث: للبحث متغيران الاول تابع والاخر مستقل والمخطط

(١) أوضح أكثر



المصدر: من إعداد الباحث

٢- المبحث الثاني: التأصيل النظري للمتغيرات

١.٢- مفهوم الإندماج المصرفي: هو عملية مزيج من مصرفين أو أكثر وتشكيل مصرف جديد يستحوذ على جميع الموجودات والمطلوبات والغرض من الإندماج هو تعزيز الربحية والحالة والأمتيازات على الأمد الطويل بينما يكون الاستحواذ هو السيطرة على الموارد مثل صورة العلامة التجارية والميزة التنافسية، وعادة يكون سبب الإندماج هو الوضع الصعب للبقاء على قيد الحياة بسبب الوضع المالي لها

(Senger, Singh, 2021:1)

٢.٢- أنواع الاندماج المصرفي: ينقسم الاندماج المصرفي إلى عدة أنواع وهي (الشمري، ٢٠٢١: ١٥٧-١٥٨):-

- ١- الاندماج المصرفي من حيث نشاط الوحدات المندمجة وينشطر إلى :-
 - الاندماج المصرفي الأفقي.
 - الاندماج المصرفي العمودي.
 - الاندماج المصرفي المختلط.
- ٢- الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج وينشطر إلى :-
 - الاندماج الطوعي أو الارادي: يسمى أيضاً الاندماج الودي والذي يتم بالموافقة بين كل من ارادة المصرف الدامج والمصرف المندمج وتتم عملية الاندماج إنطلاقاً من رغبة أحد المصارف في الحصول على مصرف آخر وهو المصرف المندمج ذلك من خلال تقديم عرض شراء لمجلس إدارة هذا الأخير ومن ثم تقوم إدارة كل مصرف بتقديم كتاب إلى مساهمي كلا المصرفين.
 - الاندماج القسري: تدخل السلطات النقدية في العديد من البلدان لتصحيح وضع بعض المصارف المتعثرة أو التي هي في حالة عسر أو أفلاس وعليه تعثر هذه المصارف بفرض حتمية دمجها داخل مصارف أخرى أكثر نجاحاً وسلامة .
- ٣- الاندماج المصرفي بالابتلاع التدريجي، الاندماج بالحياة، الاندماج بالامتصاص الاستيعابي، الاندماج بالضم، الاندماج بالمزج.
- ٣.٢- إبعاد الاندماج المصرفي: تنوعت آراء المختصين بإبعاد الاندماج المصرفي ولكن أهم الابعاد هي (ROSENBAUM,2020:333) :-
 - ١- الثقة العالية وتحقيق الأمان لدى المتعاملين من خلال تقديم خدمات أقل كلفة وأعلى جودة وأقصى عائد ممكن.
 - ٢- الخدمة المصرفية التسويقية بشكل أفضل من حيث الترويج والإعلان والتوزيع.
 - ٣- إيجاد موقف تنافسي للكيان المصرفي وترتفع نسبة القدرة للمصرف الجديد وفرص الاستثمار.

٤- تهيئة كيان إداري جديد أكثر خبرة يؤدي المصرف درجة اكبر من الكفاءة والفاعلية ليصبح المصرف أكثر أمان.

٤.٢- دوافع الاندماج المصرفي: هنالك عدة دوافع للانندماج المصرفي لعل أهمها هي:-

١- لتطوير منتجات وخدمات جديدة والتوسع في أسواق جديدة.

٢- لمحاولة الفرص الاستراتيجية من خلال التشجيع والتقارب مع القطاعات المصرفية.

٣- لزيادة قوة السوق.

٤- لتعزيز التعلم والحصول على معرفة جديدة والجمع بين التكنولوجيا.

٥- لتحقيق كفاءة أكبر من خلال وفورات الحجم (Sarika,2018:169).

٦- دافع الكبرياء ان عمليات الاندماج والشرء تحدث لان صانعي القرار مصابين بالكبرياء وتتم عمليات الاندماج عندما يتم الاندماج بتجاوز تقييم الأهداف سعر السوق الحالي ووجدوا ان الاتجاه المتناقص للعوائد التراكمية غير الطبيعية لايعني بالضرورة وجود الكبرياء والتي ربما تتأثر بعوامل أخرى مثل حدود الميزانية أو المنافسة المتزايدة خلال موجات الاندماج والشرء.

٧- دافع الوكالة والخاصة بنظرية التدفق النقدي الحر والتي تفسر عمليات الاندماج والشرء وان نظرية التدفق النقدي الحر من المرجح ان تهدم بدلاً من ان تخلق قيمة فتشير نظرية الوكالة الى انها دافع مدمر للقيمة لعمليات الاندماج والشرء (Ngo,2019:52:53).

٥.٢- الآثار الإيجابية والسلبية للانندماج المصرفي: إنّ أهم مميزات الاقتصادية الحديثة هي الاندماج المصرفي الذي يرفع من قدرة المصارف المتنافسة بمقياس الحجم الكبير من جهة ومن جهة أخرى ترشيد استعمال مواردها وزيادة فروعها وانتشارها، لذلك نتطرق الى الآثار الإيجابية للانندماج المصرفي وهي (الخليفة، ٢٠٢٠: ٥٩:٦٣):-

- ١- إنّ عملية الاندماج تؤدي إلى الحصول على مزايا أقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة عمليات المصرف الجديد.
 - ٢- زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين إحتياجات مختلفة وتدعيم المركز المالي للمصرف وتحقيق معيار كفاية رأس المال ويكون المصرف الجديد قادر على مواجهة الصدمات الخارجية.
 - ٣- إعادة هيكلة الإدارية والمالية للمصارف المندمجة والتي تحسن من الكفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة.
 - ٤- الإنخفاض في تكلفة تشغيل الوحدة المصرفية الجديدة وتقديم خدمات مصرفية أكثر انتشاراً.
 - ٥- الإفادة من تجارب وخبرات المصارف المندمجة ولاسيما المصارف الصغيرة من خبرات المصارف الأكبر حجماً والأكثر تقدماً في مجال التكنولوجيا المالية.
 - ٦- حماية الجهاز المصرفي وسلامته من حالات الاندماج التي تفرض من قبل السلطات الرقابية والأشرافية (البنك المركزي).
 - ٧- تفادي الصعوبات المالية والتصفية في بعض المصارف الضعيفة إلى الاندماج مع المصارف القوية من أجل تغطية المتطلبات الرأسمالية.
 - ٨- مواجهة حالة المصرف الفائض وكذلك مايعرف بالطاقة الفائضة في بعض الأسواق المصرفية.
 - ٩- زيادة القيمة السوقية لأسهم المصارف المدعومة وهو ناجم عن الزيادة في ربحيتها بعد عملية الاندماج مما يزيد من قيمتها وبنفس الوقت تزداد قيمة استثمارات المساهمين.
 - ١٠- الاستراتيجية الدفاعية يؤدي الاندماج بوصفه وسيلة لمعالجة المشكلات التي تعاني منها بعض المصارف سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أم تنظيمية أو تتعلق برأس المال.
- إما الآثار السلبية للاندماج المصرفي فهي :-

١- بروز درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام الزبائن وأرتفاع معدلات الأجور المقدمة من المصرف المرتكزة.

٢- بعض الاندماجات المصرفية لا تمثل إضافة جديدة على مستوى البلد إذ بقاء طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة وحجمها كما هي قبل عملية الاندماج (التعثر المصرفي) قائمة للمصارف للمندمجة.

٣- إعادة الهيكلة الإدارية للاندماج قد يصاحبها استثناء عن عدد كبير من الموارد البشرية العاملة ضمن المصارف المدموجة ويؤثر هذا سلباً في المجتمع والنشاط الاقتصادي.

٤- ينتج عن الاندماج ربما تراخي الرقابة والأشراف بأن كبر حجم المصرف تحول بينه وبين الانهيار إلا ان هذا الحجم بحاجة إلى المزيد من الالتزام والسيطرة والرقابة للحفاظ على أقسام المصرف ووحداته العاملة.

٦.٢- نظريات الاندماج المصرفي: قبل شرح النظريات التي تصف نشاط الاندماج والاستحواذ، يتم التمييز بين النظريات التي تصف تأثير عمليات الاندماج والاستحواذ ويتعلق هذا التمييز بالهدف النهائي لعمليات الاندماج والاستحواذ، ألا وهو خلق القيمة، إذ تدعم العديد من النظريات فكرة أن نشاط الاندماج والاستحواذ يزيد من الأداء، ومن ثم يخلق قيمة إضافية لذلك هنالك نظريتان أساسيتان للاندماج المصرفي وهي (ELFERINK,2021:9:10):-

١.٦.٢- نظرية تعظيم القيمة: تشرح نظرية الكفاءة الإدارية من خلال نشاط الاندماج والاستحواذ كاستجابة للفشل في آليات المراقبة الداخلية للهدف. إنها نظرية مباشرة لأنها تنص على أن المصارف ذات الإدارة الضعيفة من المرجح أن يتم الاستحواذ عليها أكثر من المصارف ذات الإدارة الجيدة النظرية الثانية نظرية Q، تدعي أن عمليات الدمج والاستحواذ تزيد من قيمة المشتري. تنص على أن المصرف المقتناة لديه نسبة Q أعلى والمعروفة أيضاً باسم Tobin's Q. يتم تعريف Tobin's Q على أنها القيمة السوقية لرأس المال لسهم المشتري مقسومة على قيمة استبدال أصولها. توضح هذه النسبة ما إذا كانت المصرف قادر على إنشاء قيمة مع الأصول المتداولة

إذ أن النسبة أعلى من ١ تشير إلى قيمة سوقية أعلى من القيمة الجوهرية للمصرف، وتُعزى نسبة Q الأعلى إلى الأداء الجيد للإدارة والعكس صحيح لنسب Q المنخفضة إذ تنص نظرية Q على أن نشاط الاندماج والاستحواذ يتم تحفيزه من خلال المصارف ذات الأداء الأفضل (عالية الجودة) التي ترغب في الاستحواذ على المصارف ذات الأداء الأسوأ Q منخفضة. أخيرًا صفات النظرية الثالثة خلق القيمة من خلال نشاط الاندماج والاستحواذ لصدمات الصناعة التي تربط صدمات الصناعة بنشاط الاستحواذ هي، تنص نظريتهم على أن الصدمات تؤدي إلى إطلاق الصناعة لبيئتها الاقتصادية أو التكنولوجية أو التنظيمية مما يؤدي إلى زيادة نشاط الاندماج والاستحواذ.

٢.٦.٢- **نظريات تناقص القيمة:** على الجانب الآخر من الطيف بأن هناك فرضيات أخرى نوقشت بشكل متكرر تشرح حدوث عمليات الاندماج والاستحواذ وتأثيرها السلبي على الكفاءة وثروة المساهمين الإجمالية وتسمى إحدى هذه النظريات فرضية التقدير الإداري (MDH) والتي تأخذ منظور المدير. تشير هذه النظرية إلى أن المديرين يحصلون على فائدة من نمو المصارف لأن دخلهم مرتبط بالنمو، ومن ثم يمكن أن يحقق الاستحواذ هذا الهدف ومع ذلك يتم تعظيم هذه المنفعة على حساب قيمة المساهم للمشتري لأن تعويض الإدارة مرتبط بعوامل ليست في مصلحة المساهمين. مثال على ذلك هو الدفعة الزائدة لمخزون الهدف في إتمام الصفقة ينمو المصرف وكذلك دخل المدير ومع ذلك إذا كان الاندماج ليس لديه تآزر محتمل أو المكاسب الأخرى كل دولار يتم دفعه بما يزيد عن القيمة السوقية للمصرف المستهدف هو خسارة في قيمة مساهم المشتري. تنعكس فكرة مماثلة إلى حد ما في فرضية الغطرسة الإدارية. ينص على أن المدير يرتكب أخطاء في تقييم المصارف المستهدفة ومن ثم المبالغة في تقدير مكاسب الاستحواذ المحتملة وبالتالي دفع مبالغ زائدة بسبب سلوكهم غير العقلاني باتباع هاتين الفرضيتين فإن الفرضية الثالثة معنية بفرضية المبالغة في التقييم هنا تشرح تكاليف الوكالة للأسهم المبالغة في تقديرها انخفاض القيمة في عمليات الاستحواذ على المصارف تحدث المبالغة في التقييم عندما يكون سعر سهم

المصرف أعلى من قيمته الأساسية هذا الخطأ في تقييم السوق يزيد من فرصة حدوث الاندماج إذ يقوم المديرون بتبادل أسهمهم المقدرة بأصول حقيقية إجمالاً تشير هذه الفرضيات إلى أنه خلال فترات ازدهار سوق الأسهم تضعف قيود المديرين ونتيجة لذلك فإن عمليات الاندماج التي تدمر الثروة.

٧.٢- شروط الاندماج المصرفي: نص قانون المصارف العراقي رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وفق المادة ٢٣ على دمج المصارف بالشروط الآتية (مجد، ٢٠٢٢: ٩٤: ٩٥):-

١- الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي العراقي سواء أ اتخذ الاندماج صورة الدمج او الاتحاد او حتى اكتساب موجودات مصرف اخر بشكل مباشر او غير مباشر.

٢- تقديم اشعار مسبق الى البنك المركزي العراقي من المصرف الراغب بالاندماج ويجب ان يقدم الأشعار قبل ٩٠ يوماً على الأقل.

٣- ينبغي على المصرف الراغب بالاندماج تزويد البنك المركزي بأية معلومات يطلبها منه تخص المصرف بشكل عام أو تتعلق بعملية الاندماج بشكل خاص.

٤- يبدأ البنك المركزي بتقييم عملية الاندماج المصرفي من حيث الموارد المالية والإدارية والأفاق المستقبلية للاندماج.

٥- يجب ان لا يؤدي الاندماج إلى الأضرار بالمنافسة إلى حد كبير الا اذا كانت الآثار الإيجابية للاندماج تفوق الآثار السلبية له والمضادة للمنافسة الحرة.

٨.٢- مفهوم التصفية المصرفية: وهي تلك المصارف التي تتجه الى الإفلاس وتحدث نتيجة مخاطر الطبيعة غير الخطية لحقوق الملكية والديون وان حملة الأسهم لديهم تحيز مستمر ينتج عن الطبيعة المحدبة لمطالبهم المالية والمنافع الخاصة غير القابلة للتعاقد التي يتمتعون بها (Kariya,2021:1).

٩.٢- أنواع التصفية المصرفية: هنالك نوعان من التصفية المصرفية وهما:-

١- التصفية الاختيارية أو الطوعية: تتم التصفية الاختيارية باتفاق المساهمين سواء كان اتفاقاً ناشئاً لوجود شركة أو لاحقاً لها بمعنى هي التصفية التي تتم بارادة المساهمين أي ان يتفق المساهمين في العقد الأساسي أو في عقد لاحق على طريقة التصفية وكيفية تعيين المصفي مع تحديد سلطاته بشرط ان لا تكون مخالفة للقانون.

٢- التصفية الإجبارية: وتسمى بالتصفية القضائية أو القسرية ويتم تطبيقها في حالة عدم وجود بند في العقد بين إجراءات التصفية أو في حالة تعذر على الشركاء الاتفاق حول ذلك فتقررها المحكمة للأسباب التي حددها القانون (كاظم، ٢٠٢١: ١٠٥: ١٠٧).

١٠.٢- مفهوم الإصلاح المصرفي: هي الإجراءات التي تؤدي الى إحداث تعديلات جذرية وجوهرية في العمليات المصرفية من خلال سن القوانين والتشريعات وأصدار التعليمات الخاصة بالعمل المصرفي مما يعني إلى حصول تحسن في كفاءة الإداء المصرفي وقدرتها على التكيف مع جميع تغيرات البيئة المصرفية ، وهناك جملة من الإصلاحات المصرفية وحسب الأولوية وهي (استقلالية البنك المركزي، إعادة هيكلة المصارف، إزالة القيود والتخلص من الكبح المالي، الاندماج والاستحواذ المصرفي، الخصخصة) (الحبوسي، ٢٠١٨: ١٨: ٢٢).

١١.٢- مبررات الإصلاح المصرفي: توجد عدة أسباب للإصلاح المصرفي وهما (البكري، ٢٠١٨: ١٠٩: -).

١- أن مهمة المؤسسات المصرفية هي خلق النقد الائتماني لمحتاجيها من أجل المشاركة في تحقيق التنمية والاستثمار.

٢- أن الإصلاح المصرفي يجب ان يأخذ بالأعتبار الواقع النقدي والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف محلياً ودولياً.

٣- إدخال التكنولوجيا المصرفية التي تؤدي الى تقديم منتجات مصرفية الأفضل والإسرع في التعامل مع الزبائن من خلال التشريعات والقوانين والتعليمات المواكبة للسوق المصرفي.

٤- البحث عن الأفكار الحديثة والمعايير التنظيمية لرفع كفاءة المؤسسة المصرفية وسهولة حصول المستفيدين على هذه المنتجات.

١٢.٢- أهداف الإصلاح المصرفي: يهدف الإصلاح المصرفي إلى مجموعة أهداف وهي (الشرع: ٢٠١٠: ٧٠):-

١- تحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة وجعلها تحدد وفق قوى العرض والطلب تبعاً لآليات السوق المصرفي.

٢- زيادة كفاءة القطاع المصرفي عن طريق إعادة هيكلة أو تصفية المصارف المملوكة للبلاد بسبب ضعف إداها.

٣- حذف العوائق أمام دخول مصارف جديدة في العمل المصرفي فضلاً عن تقوية الرقابة والأشراف على المصارف بما يحقق الاستقرار المصرفي وسلامة الاداء.

٤- زيادة عدد وتنوع الأدوات المصرفية التي تستخدمها المصارف لجذب عدد من المدخرات كون الصناعة المصرفية تتميز بالتطور المستمر.

٥- زيادة تعبئة المدخرات وبالأستخدام الأمثل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين.

٦- تمكين اقتصاديات البلدان التي تسعى للإصلاح إلى تكيف اقتصادياتها لتواجه الصدمات الخارجية.

٧- إيجاد أنظمة مصرفية سليمة وتنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والأسراع في وتيرة النمو الاقتصادي.

١٣.٢- عناصر الإصلاح المصرفي: تبنى عناصر الإصلاح المصرفي من عده نقاط وهي (الطائي، ٢٠٢١: ١٩: ٢٠):.

١- تعزيز التنافسية المصرفية بأسس عادلة وشفافة لكافة المصارف التجارية والإسلامية والحكومية والخاصة.

٢- زيادة عدد المصارف وفروعه بما يتناسب مع الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في تحقيق الشمول المالي.

- ٣- بناء استراتيجيات مصرفية لتطوير العادات المصرفية لدى الزبائن والتي تحقق الأجواء المناسبة وثقة الزبون بالمصرف.
- ٤- تجاوز احتكار المصارف الحكومية لودائع المؤسسات الحكومية والعمل على الإيداع في المصارف الخاصة ذات الاداء المصرفي الجيد.
- ٥- تطوير القوانين والتشريعات بعمل المصارف التجارية والاسلامية بما يحقق الصيرفة الشاملة.
- ٦- تحديث أنظمة المصارف الحكومية والخاصة بتبادل المعلومات الائتمانية وفتح الحسابات المصرفية بكافة أنواعها.
- ٧- تطوير سوق المال المختص بتداول الأوراق المالية للمصارف الحكومية والخاصة وبناء قواعد شفافة في هذا السوق.
- ٨- تأسيس محاكم مختصة بالنزاعات المصرفية وغسل الأموال والديون المتعثرة تشابة محكمة الخدمات المالية فضلاً عن وجود الشركة العراقية لضمان الودائع.
- ٩- تفعيل مبدأ الحوكمة المصرفية وتنفيذ الأفضاح والشفافية للمصرف فضلاً عن تدريب وتطوير الموظفون العاملون في القطاع المصرفي بما يواكب التطورات العالمية المصرفية.

١٤.٢- مستقبل عملية الإصلاح المصرفي في العراق: إنَّ مستقبل عملية الإصلاح المصرفي وإعادة هيكلة المصارف في العراق تتطلب إرادة حقيقية للإصلاح وضرورة ان تكون عملية الإصلاح المصرفي منسجمة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي الواسعة والشاملة بسبب العلاقة والأرتباط الوثيق بين القطاع المصرفي والسياسة الاقتصادية وعلى المدى القريب وفي ظل عدم إقرار الموازنة والظروف السياسية في البلد والوضع الاقتصادي الراكد نرى ان عملية الإصلاح المصرفي طريقها صعب وطويل، ومن بين متطلبات الإصلاح المصرفي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي (الزبيدي، ٢٠٢١: ١٣١):-

- ١- تنفيذ عدد من القرارات الوزارية الخاصة بإصلاح القطاع المصرفي التي تم إتخاذها إلا انها لم تخضع للتطبيق بسبب المشاكل السياسية (الاحزاب الفاسدة).

- ٢- تنفيذ وتفعيل استراتيجية إعادة هيكلة المصارف الحكومية كافة عن طريق الإسهام الحقيقي في النشاط المصرفي والاقتصادي.
- ٣- تخفيض عدد المصارف العاملة في العراق بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي السائد.
- ٤- تفعيل ودعم عملية الاندماج المصرفي لتكوين وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة الداخلية والخارجية كما في اندماج شركات الصرافة.
- ٥- التقويم الحقيقي لنشاط المصارف عن طريق المعايير المصرفية الدولية التي تركز على النشاط المصرفي الحقيقي وعدم التركيز على سهولة الدخول في نافذة بيع العملة الأجنبية.
- ٦- تشديد الرقابة والأشراف والتدقيق على نشاط المصارف الحكومية والخاصة بكافة أعمالها.

٣-المبحث الثالث: التأصيل العملي التحليلي والقياسي

- ١.٣-المصارف المختارة في عينة البحث للفترة من (٢٠١٥-٢٠٢١):
أهتم هذا البحث بتحليل وقياس المصارف العراقية عينة البحث بقسمين الأول المصارف المتعثرة وهي (بابل، المتحد للاستثمار، دار السلام ، دجلة والفرات، الوركاء، البصرة، الشمال) تخضع هذه المصارف مابين (التصفية، الوصايا ، الأشراف) من قبل البنك المركزي العراقي فضلاً عن المصارف اللبنانية التي خضعت بعضها إلى التصفية والوصايا نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في لبنان وهذه المصارف غير مشمولة في تحليل والدراسة في بحثنا وانما التركيز فقط على المصارف الخاصة العراقية المتعثرة والغير المتعثرة والقسم الثاني المصارف غير المتعثرة وهي (الائتمان، الخليج، آشور، عبر العراق، الشرق الأوسط، الأهلي، التنمية الدولي) وسيتم تحليل هذه المصارف تحليلاً وصفيّاً ومن ثم قياسياً باستخدام برنامج EViews.10، سيتم التحليل الوصفي للمصارف المختارة في عينة البحث للفترة من (٢٠١٥-٢٠٢١) وفق مؤشرات الاداء المصرفي إدناه :-

١.١.٣- رأس المال المصرف (مليون دينار): يلحظ من جدول إندناه (١) رأس مال المصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) بعد استخراج مجموع رأس المال لكل مصرف خلال هذه المدة واستخراج المعدل إذ يبين لنا جدول (١) هنالك اختلاف في رأس المال مابين المصارف غير المتعثرة والمصارف المتعثرة إذ بلغ رأس مال مصرف بابل عام ٢٠١٥ (٢٢٩٨٥٩) مليون دينار وعام ٢٠٢١ بلغ (٢٥٠٠٠٠) مليون دينار لكن المصرف يخضع الان الى أشرف ومتابعة من قبل لجنة حددها البنك المركزي العراقي، في حين نجد ان رأس مال مصرف الائتمان لعام ٢٠١٥ بلغ (٢٥٠٠٠٠) مليار دينار إما عام ٢٠٢١ لنفس المؤشر فقد بلغ (٢٥٠٠٠٠) مليار دينار مما يعني استقرار المصرف ويعد من المصارف الغير المتعثرة بعد تبليغ البنك المركزي العراقي للمصارف بزيادة رأس المال عام ٢٠١٧.

جدول (١) رأس مال المصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) مليار دينار

المصرف/ السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع	المعدل
الائتمان	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الخليج	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
اشور	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
عبر العراق	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	٢٦٤٠٠٠	١٨٤٨٠٠٠	٢٦٤٠٠٠
الشرق الاوسط	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الاهلي	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
التنمية	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
بابل	٢٢٩٨٥٩	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٧٢٩٨٥٩	٢٤٧١٢٢.٧
المتحد	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
دار السلام	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
دجلة والفرات	١٠٦٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	١١٢٠٠٠	٧٧٨٠٠٠	١١١١٤٢.٩
الوركاء	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	١٠٥٠٧٢	٦٣٠٥٣٧.١	٩٠٠٧٦.٧٢
البصرة	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٥٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
الشمال	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والإبحاث، النشرة الإحصائية السنوية (٢٠١٥-٢٠٢١).

٢.٣- مؤشر الربحية: تقاس الربحية بمجموعة من المؤشرات كالآتي
(العبودي، ٢٠٢٢: ٥٩: ٦٢):.

أ- مؤشر العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل بعد الضريبة * ١٠٠
إجمالي الموجودات

ب- مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) = صافي الدخل بعد الضريبة * ١٠٠
حق الملكية

ج- نسبة هامش صافي الدخل (NPM) = صافي الدخل بعد الضريبة * ١٠٠
الإيرادات

د- معدل العائد على الودائع (ROD) = صافي الدخل بعد الضريبة * ١٠٠
إجمالي الودائع

أ- مؤشر العائد على الموجودات (ROA): نلاحظ من جدول (٢) إدناه هنالك تذبذب في الوسط الحسابي بين المصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١) إذ بلغ أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف دجلة والفرات بنسبة (٩٦.٦) وبانحراف معياري بلغ (٤٩.٦٩) مما يعني ان المصرف باتجاه التعثر المصرفي وانخفاض عملياته المصرفية التي يمارسها يومياً مقارنة ببقية المصارف عينة البحث للمدة ذاتها:-

جدول (٢) معدل العائد على الموجودات (ROA)

المصرف / السنة	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	mean	S.D
الائتمان	١.٨٢	٠.٩٦	١.٤٠	١.١٢	٠.٩٨	٠.٦٥	١.٠٥	١.١٤	٠.٣٤
الخليج	١.١٧	٠.٧٣	٠.٠٠	١.٠٢	١.٣٣	٢.٩٥	٢.٢٥	١.٣٥	٠.٩٠
آشور	٤.٣٦	٣.٩٣	٣.٥٨	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	١.٦٩	١.٩٦
عبر العراق	٢.٧٤	٣.٦٢	٢.٩١	٠.٠١	٠.٣٨	٠.٨٧	٠.٩١	١.٦٣	١.٣١
الشرق الأوسط	٠.١٩	١.٨٥	(٠.٦٣)	(٠.٤٢)	٠.٤٣	٠.١٨	-	٠.٢٦	٠.٧٩
الأهلي	٠.٣٧	٣.٤٦	٠.٤٩	٠.٠١	١.٤٤	٢.٢٢	-	١.٣٣	١.٢٠
التنمية	١.٠٨	٢.٣٩	١.٨٠	٠.٠١	٠.٦٣	٠.٧٦	٠.٨٤	١.٠٧	٠.٧٣

٠.٥٧	١.٥٦	-	-	-	-	-	٢.١٣	٠.٩٩	بابل
١.٩٤	٠.٠٨-	-	٠.٠٦	(٠.٣٤)	(٣.٢٥)	(٠.٦٠)	٠.٢٠	٣.٤١	المتحد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	دار السلام
٤٩.٦٤	٦٩.٦	١٢١.٣	١٢٨.٩	١٢٧.٥	١٣٢.٧	١٢٩.٢	٢٣.١٧	١٣.٦	دجلة والفرات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوركاء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	البصرة
٢.٢٨	١.٠	-	-	٣.١٤	٣.٦٣	٢.٧١	(٣.٧٦)	(٠.٦٩)	الشمال

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (٢٠١٥-٢٠٢١).

ب- معدل العائد على حق الملكية (ROE): يبين جدول (٣) إنداه المصارف عينة البحث للمدة من (٢٠١٥-٢٠٢١) ان أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو المصرف المتحد بلغ (٥.٣٧) وبانحراف معياري بلغ (٥.٠٥) مما يعني هنالك انخفاض في الأرباح السنوية بعد استقطاع الضريبة بعد تعثره في تسديد التزاماته إتجاه زبائنه.

جدول (٣) معدل العائد على حق الملكية (ROE)

*S.D	MEAN	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	المصرف / السنة
٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٤	الانتظام
٠.٩٢	٠.١٠	-	٠.٠٠	(١.٢٨)	١.٨٨	٠.٠١	٠.٠١	٠.٠٣	الخليج
٠.٠٢	٠.٠٣	-	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٧	آشور
٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٠٣	٠.٠٥	٠.٠٥	عبر العراق
٠.٩٩	٠.٢٦	-	٠.٤٥	١.٠٦	(١.٢٦)	(١.٨٦)	٠.٠٤	٠.٠٠	الشرق الأوسط
٢.٤٩	١.٦٩	-	٦.٤٧	٣.٥٧	٠.٠٣	٠.٠١	٠.٠٩	٠.٠٠	الأهلي
٠.٠١	٠.٠٣	-	-	٠.٠١	٠.٠٢	٠.٠٤	٠.٠٦	٠.٠٣	التنمية
٠.٥٤	٠.٥٦	-	-	-	-	-	٠.٠٢	١.١١	بابل
٥.٠٥	٥.٣٧	-	-	-	-	١٠.٤٣	٠.٣٢	-	المتحد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	دار السلام

١.٦٢	١.٣٣	-	-	٠.٠١	٠.٦١	١.١١	٠.٤٥	٤.٥٠	دجلة والفرات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوركاء
-	-	-	-	-	-	-	-	-	البصرة
٤٤.٢٩	٤.٥٩	-	-	٤.١٨	٥.٠٤	٦١.٨	(٧٥.٦)	(١٨.٤)	الشمال

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (٢٠١٥-٢٠٢١).

ج- مؤشر هامش الدخل (NPM): يوضح جدول (٤) هامش الدخل بعد الضريبة مقسوماً على الإيرادات، إذ بلغ أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف الائتمان (٢٠١٥) وبانحراف معياري بلغ (٢.٣٥) مما يدل على ان المصرف ذو سياسة مصرفية جيدة ويتمتع بملاءة مالية ممتازة بالمقارنة مع بقية المصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

جدول (٤) هامش صافي الدخل (NPM)

S.D	MEAN	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	المصرف / السنة
٢.٣٥	٢.١٥	١.٠١	٠.٧١	١.٠٥	٠.٣٩	٠.٤٥	٤.٦٣	٦.٨٥	الائتمان
٠.١٢	٠.١٤	-	٠.٠٠	٠.٣٦	٠.٠٣	٠.١٦	٠.٢٢	٠.٢٤	الخليج
٠.٢٥	٠.٢٥	-	٠.١٨	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٦٦	٠.٤٢	٠.٥٣	أشور
٠.١١	٠.٣٩	0.24	٠.٢٩	٠.٣٢	٠.٣٨	٠.٤٧	٠.٤٧	٠.٥٨	عبر العراق
٠.١٤	٠.٠٩	-	-	-	-	-	٠.٣٣	٠.٠٤	الشرق الاوسط
٠.٢١	٠.٠٩	-	-	-	-	٠.٠٧	٠.٥٢	٠.٠٧	الأهلي
٠.١١	٠.١٢	-	-	٠.١٢	٠.١١	٠.٠٣	٠.٣٧	٠.٢٣	التنمية
٠.٠٨	٠.٠٨	-	-	-	-	-	٠.٣٧	٠.٢١	بابل
٠.٠٧	٠.٠٢	-	-	-	-	(٠.١٦)	٠.٠٠	٠.٠٠	المتحد
.	.	-	-	-	-	-	-	-	دار السلام
.	٠.١٢	-	-	-	-	-	-	٠.٨٦	دجلة

والفرات								
الوركاء	-	-	-	-	-	-	-	-
البصرة	-	-	-	-	-	-	-	-
الشمال	(٠.١١)	(٠.٦٦)	١.٠٤	٣.٦٧	١.٠٨	-	٠.٧١	١.٤٩

- المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (٢٠١٥-٢٠٢١).

د- معدل العائد على الودائع: نلاحظ من الجدول (٥) ان أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف الائتمان بلغ (٣.٧٤) وبانحراف معياري بلغ (١.٣٦) مما يؤكد على ان المصرف يحقق عوائد على الودائع بدرجة كبيرة ويعد من المصارف ذات الملاءة المالية جيدة مقارنة مع بقية المصارف عينة البحث للمدة ذاتها.

جدول (٥) معدل العائد على الودائع (ROD)

المصرف / السنة	٥ / ٢٠٢٠	٣ / ٢٠٢٠	٢ / ٢٠٢٠	١ / ٢٠٢٠	٠ / ٢٠٢٠	٠ / ٢٠٢٠	٠ / ٢٠٢٠	٠ / ٢٠٢٠	S.D
الائتمان	٥.٦١	٥.٣٣	٤.٦٥	٣.٤٤	٢.٩٨	٢.٠٦	٢.١١	٣.٤٧	١.٣٦
الخليج	٠.٥٧	٠.٢١	٠.٥٧	١.١٩	٢.٩٠	٢.٠٦	١.٨٩	١.٣٤	٠.٩٠
اشور	٣.٩٤	٣.٥٥	٣.٤١	٢.٩٦	٢.٥٦	٢.٧٨	١.٨٨	٢.٩٤	٠.٦٦
عبر العراق	٠.٥٨	٠.٤٨	٠.٠٥	٠.٨٩	٠.٣٥	٠.٨٣	٠.٩١	٠.٥٨	٠.٢٩
الشرق الاوسط	٠.٠٧	٠.٧٢	-	-	-	-	-	٠.٣٩	٠.٣٢
الاهلي	٠.٥١	٠.٤٣	٠.٣٢	-	-	-	-	٠.٤٢	٠.٠٧
التنمية	٠.٦٧	٠.٥٨	٠.٤١	٠.٤٤	٠.٢٨	-	-	٠.٤٧	٠.١٣
بابل	٠.١٧	٠.٥٩	-	-	-	-	-	٠.٣٨	٠.٢١
المتحد	١.١١	١.١١	(١.٥٢)	-	-	-	-	٠.٢٣	١.٢٣
دار السلام	-	-	-	-	-	-	-	-	-
دجلة والفرات	٠.٤٩	-	-	-	-	-	-	٠.٤٩	-

الوركاء	-	-	-	-	-	-	-	-	.
البصرة	-	-	-	-	-	-	-	-	.
الشمال	(٠.١٩)	(٠.٩٥)	(٠.٧٤)	(٠.٤٢)	(٠.٥٨)	-	-	-٠.٥٧	٠.٢٦

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث (٢٠١٥ - ٢٠٢١).

٣.٣ - مؤشر السيولة: ويقسم إلى عدد من المؤشرات كالألي (سدخان، ٢٠٢١: ٦٠: ٦١).

أ- مؤشر الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي العراقي + نقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى * ١٠٠

إجمالي الودائع

أ- مؤشر الرصيد النقدي: يبين جدول (٦) ان أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف عبر العراق بلغ (٢٣٨.١٤) وبانحراف معياري بلغ (٦٥.٢٦) مما يوضح ان المصرف لديه سيولة نقدية جيدة وقادرة على مواجهة الإلتزاماته مقارنة ببقية المصارف عينة البحث وللمدة ذاتها التي تواجه منافسة مصرفية حقيقية .

جدول (٦) مؤشر الرصيد النقدي

المصرف / السنة	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	S.D	MEAN
الائتمان	16.4	29.3	72.1	185	179	176	174	118.82	70.71	
الخليج	41.1	34	71.4	73.6	92.5	94	90.1	70.95	22.75	
آشور	103	110	112	92.1	86.3	82.4	79.9	95.1	12.24	
عبر العراق	167	147	252	360	221	251	269	238.14	65.26	
الشرق الأوسط	84.2	77.8	86	87.3	81.3	80.8	78.9	82.32	3.32	
الأهلي	91.6	106	85.3	76.9	42.6	51.8	44.7	71.27	23.16	
التنمية	57.7	52.9	146	147	149	153	158	123.37	43.23	
بابل	60.8	102	68.6	19.9	0.9	1.89	2.06	36.59	37.48	
المتحد	5.3	22.2	18.3	3.2	1.8	0.22	0.17	7.31	8.40	

0	0	-	-	-	-	-	-	-	دار السلام
0	34.8	-	-	-	-	-	-	34.8	دجلة والفرات
0	0	-	-	-	-	-	-	-	الوركاء
0	0	-	-	-	-	-	-	-	البصرة
0.87	3.14	1.79	2.83	3.16	3.46	4.80	3.50	2.48	الشمال

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

ب- مؤشر تغطية السيولة (LCR) = قيمة الموجودات السائلة عالية الجودة * ١٠٠

صافي التدفقات النقدية الخارجية (٣٠) يوم

ب- مؤشر (LCR): بلغ أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف الائتمان بلغ (٤٧١.١٥) وبانحراف معياري بلغ (١١٧.٨٢) مما يعني عدم انخفاض هذه النسبة عن النسبة التي حددها البنك المركزي العراقي في قياس هذا المؤشر بمقارنة مع بقية المصارف عينة البحث للمدة المبحوثة وجدول (٧) يوضح نسبة تغطية السيولة.

جدول (٧) مؤشر تغطية السيولة (LCR)

المصرف / السنة	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
الائتمان	٣٣٩.٠٤٥	٢٩٢.٨٤٢	٦٧٥.٢٠٠	٥١٠.٠٠٠	٤٥٧.٠٠٠	٤٨٧.٠٠٠	٥٣٧.٠٠٠	٤٧١.١٥	١١٧.٨٢
الخليج	٢٠٧.١٨٧	٢٠٨.٦٥٢	٣٨٣.٧٠٥	٣٥٤.٦٠٤	٢٢٣.٠٠٠	٢٥١.٠٠٠	٢٦٩.٠٠٠	٢٧١.٠٠٢	٦٥.٨٥
آشور	١٧٦.٣٠٩	١٨٠.٣٥٢	٢٨٧.٠٥٤	٣٥٧.٣٨٧	٣٠٢.٦٦٨	٣١٠.٤٤٩	٢٠١.٥٥٣	٢٥٩.٣	٦٦.٩١
عبر العراق	٢٦٨.٤٩٨	٣٨٧.٢٢٩	٤٠٢.٤٤٦	٣٠١.٥٥٣	٢٩٨.٣٣٥	٢٤٥.٠٠١	٢٥١.٩٣٤	٣٠٧.٨	٥٨.٥٥
الشرق الأوسط	٢٠٦.٩٣٦	٢٤٨.٩٦٤	١٥٤.٣١٢	١٤٩.٠٨٣	١٦١.٥٩٧	١٨٩.٣٠١	١٩٠.٥٥٨	١٨٥.٨	٢٣.٥٠
الأهلي	٢٨٠.٠٩٠	٣٢٥.٥٢٨	١٢٢.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	١٧٤.٠٠٠	١١١.٠٠٠	١١٤.٠٠٠	١٧٨.٦٥	٨١.٧٩
التنمية	١١٤.٠٥٧	٢٦٧.٣٩٧	٣٠٩.٥٥٩	٣٦٥.٢٦٧	٢٩٨.٦٤٧	٢٤٤.٧٤٨	١٩٥.٥٦٤	٢٥٦.٤	٧٦.٢٣
بابل	٤٢٧.٤٣٦	٣٦٧.٢٥١	٣٢٢.٧٠٩	٢٧٠.٦٠٥	٢٥٤.٠٥٦	١٥٤.٤٧٦	١٢٠.٥٥٧	٢٧٣.٨٧	١٠٢.٠١

٢٧.٧٦	٣٢.٩٦	٧.٠٠٠	٩.٠٠٠	٥.٥٧٨	١٩.٧٢٣	٥٠.١١٢	٥٩.٦٧٣	٧٩.٦٧٤	المتحد
.	.	-	-	-	-	-	-	-	دار
.	٣٤.٨	-	-	-	-	-	-	٣٤.٨	دجلة
.	.	-	-	-	-	-	-	-	والفرات
.	.	-	-	-	-	-	-	-	الوركاء
.	.	-	-	-	-	-	-	-	البصرة
٨٧.٨٥	٣١٩.٠٣	١٨٩.٠٥٧	٢٥٤.٨٩٠	٢٦٥.٨٧٦	٣٥٤.٨٠٦	٣٧٦.٠٠٩	٣٥٦.٠٨٧	٤٣٦.٥٠٤	الشمال

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

ج- مؤشر صافي التمويل المستقر (NSFR) = $\frac{\text{رأس مال المصرف والديون قصيرة الاجل}}{100}$
القروض والتسليفات

ج- مؤشر (NSFR): يلحظ من جدول (٨) ان أعلى وسط حسابي لهذا المؤشر هو مصرف الائتمان بلغ (٣٠٤٤.٥٣) وبانحراف معياري بلغ (٣٢٣٩.٨٨) مما يعني ان مصرف الائتمان يملك رأس مال مقبول رسمياً وديون قصيرة الأمد قليلة جداً ويمنح القروض والسلف بنسبة طبيعية بالمقارنة مع بقية المصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١). (عبد الحسين، ٢٠٢١: ٥٠)

جدول (٨) مؤشر صافي التمويل المستقر (NSFR)

البنك / السنة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	MEAN	S.D
الائتمان	٤٥٤٢.١٠٧	١٠٤٦٨.٨١٥	٩٨١.٨٠٠	١١٤٣.٠٠٠	١٢٢١.٠٠٠	١٤١٤.٠٠٠	١٥٤١.٠٠٠	٣٠٤٤.٥٣	٣٢٣٩.٨٨
الخليج	١١٤.٦٧٤	١٢٤.٨٦٢	١٨٢.٤٩٧	٢١٨.٢٤٣	١٧١.٠٠٠	١٦١.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠	١٦١.٧٥	٣٢.٢٦٦
أشور	١١٦.٣٠٢	١١٨.٤٥٦	١١٦.٠٤٥	٢٥٤.٦٨٩	٢١١.٦٤٩	٢٠٠.٥٤٧	١٨٩.٦٠٩	١٧٢.٤٧	٥١.٥٩
عبر	٣٠٢.٣٣١	٤٣٢.٠٥٤	٥٩٣.٥٠٤	٤١٧.٦٠٢	٣٣١.٩٩٦	٣١٢.٥٦٤	٢٣١.٠٥٦	٣٧٤.٤٤	١٠٩.٩٠
الشرق الأوسط	١٨٥.٤٠٠	٢٥٤.٢٧٩	٢٩٠.١٦٥	٣١٥.٢٩١	٣١٨.٩٨٦	٣٥٩.١٢٤	٣٦٢.٨٥٩	298.01	57.73
الأهلي	١٤١.٤٨٧	٢٣٠.٧٧١	١٠٨.٠٠٠	٩٨.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٩٦.٨١٥	٩٤.٧٣٤	١٢٤.٢٥	٤٥.٩٩

٩٢.٦٩	٣٣٣.٧٦	٢٠١.٧٦٥	٢٤٣.٨٧٩	٢٦٥.٠٩٩	٣٢٦.٣٣٦	٤٤٤.٨٠٧	٤٢١.٨٠٦	٤٣٢.٦٨٤	التنمية
٢٤.٣٢	١٢٨.٥٧	١٠٩.٥٦٤	١١٣.٦٥٧	٩٨.٤٦٥	١٧٦.٥٥٦	١٣٣.٠٦٧	١٤٥.٨٠٦	١٢٢.٨٧٦	بابل
٢٧.١٢	٨٧.٩١	٥١.٠٠٠	٤٧.٠٠٠	١٢٠.٣٢٣	٨٩.٠٧٠	٩٠.٣٩٢	١١٨.٣٨٤	٩٩.٢٢٥	المتحد
.	.	-	-	-	-	-	-	-	دار السلام
.	.	-	-	-	-	-	-	-	دجلة والفرات
.	.	-	-	-	-	-	-	-	الوركاء
.	.	-	-	-	-	-	-	-	البصرة
١١.٣٨	١٣٦.٥٣	١٣٣.٥٤٨	١٤٥.٩٧٦	١٤٨.٤٥٣	١٣٢.٠٦٧	١٥١.٥٧٤	١٢١.٠٥٦	١٢٣.٠٦٧	الشمال

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢١).

٤.٣- تحليل تجربة المصرف الدولي الاسلامي والعاصمة الأولى الإسلامي: بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ صادق مسجل الشركات على دمج المصرف الدولي الإسلامي مع المصرف العاصمة الأولى الإسلامي وقد إكتملت الإجراءات القانونية بعملية الاندماج بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٥ بمعنى شهراً واحد ويعد عملية اندماج الطوعي أو الارادي أو الودي ، إذ بلغ المركز المالي لمصرف العاصمة الأولى الإسلامي (المصرف المندمج) (٩٦.٥٨٢) مليون دينار وبلغت المطلوبات وحق الملكية (٩٦.٥٨٢) مليون دينار عام ٢٠٢١ وان عملية الدمج حققت نتائج إيجابية بين المصرفين للمصرف الدامج من خلال مقارنة عام ٢٠٢٠ بعام ٢٠٢١ إذ بلغ المركز المالي لعام ٢٠٢٠ (٢١٩) مليار دينار مقارنة بعام ٢٠٢١ (٥٣٣) مليار دينار وبزيادة قدرها (٣١٤) مليار دينار وفي نفس العام طلب البنك المركزي من مصرف العاصمة الأولى بتخصيص مبلغ قدره (١١.٧) مليار دينار موزع على (٥) سنوات أي بمعدل (٢.٣٤) مليار دينار لكل عام قبل عملية الدمج وهي مبالغ نقدية متعثرة مودعة لدى مصرفي (العطاء وبابل) مجموعها (٨.٣) مليار دينار وبمبلغ (٢) مليار دينار نفقات إيرادية مؤجلة ومبلغ طلبات تحت التعويض (١.٤) مليار دينار وبالمقابل تم إطفاء مبلغ (٢.٣٥) مليار دينار من عام ٢٠٢١. والمؤشرات إدناه تبين الفرق بين المصرفين للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢١) وسيتم الترميز للمصرف المندمج وهو العاصمة الأولى بالرمز

(X1) والمصرف الدامج وهو الدولي (X2)، ويبين جدول (٩) إندانه ان أعلى وسط حسابي للمؤشرات إندانه هي نسبة تغطية السيولة (LCR) وهي (١٣١.٢٤) وبانحراف معياري بلغ (٨.٤٢) مما يعني ان المصرف الدولي بعد الاندماج قادر على سداد التزامات الغير ولاسيما المفاجئة.

جدول (٩) مؤشرات الاداء المصرفي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢١)

المؤشر / اسم المصرف	X1 2020*	X1 2021	X2 2020	X2 2021	MEAN	S.D
ROA	-	٠.٠٣	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠١
ROE	-	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٠١	٠.٠٠
NPM	-	٠.٠٤	٠.١٠	٠.٠٩	٠.٠٧	٠.٠٢
ROD	-	١.٨٢	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٦١	٠.٨٥
CB	-	٥٦.٣	٨٤.١	٩٦.٦	٧٩	١٦.٨
LCR	-	١٢٣.٦٩٤	١٢٧.٠٤٥	١٤٣.٠٠٨	١٣١.٢٤	٨.٤٢
NSFR	-	٧٧.٣٦٥	٥١.٥٤٦	٧٨.٢٦٥	٦٩.٠٥	١٢.٣٨

- المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف الدولي الإسلامي لعام ٢٠٢١.

نلاحظ من جدول إندانه تحليل التباين باتجاه واحد يوجد فروق إحصائية بين المصرفين المندمجين من خلال مقارنة قيمة F الجدولية والمحتسبة أكبر من ٥% مما يعني ان المصرف الدولي استحوذ بشكل كبير على المصرف العاصمة الأولى وهذا أول تجربة مصرفية بالاندماج نجحت في العراق وعند النظر إلى قيمة P-Value نجدها أيضاً أقل من ٥% مما يعني ان المصرف المندمج ذو درجة كبيرة من التعثر وبدرجة حرية ٥ و ٢ و ١٠.

* عدم توفر البيانات للمصرف لهذه السنة باعتبار كان شركة تحويل مالي .

جدول (١٠) تحليل التباين باتجاه واحد

Anova: Two-Factor Without Replication						
		Variance	Average	Sum	Count	SUMMARY
		0.0001	0.01	0.03	3	–
		0.001033	0.076667	0.23	3	–
		1.0981	0.61	1.83	3	–
		425.53	79	237	3	–
		106.5129	131.249	393.747	3	–
		230.2226	69.05867	207.176	3	–
		2651.549	43.2065	259.239	6	0.03
		2871.728	43.80183	262.811	6	0
		3811.638	52.99383	317.963	6	0
ANOVA						
F crit	P-value	F	MS	df	SS	Source of Variation
3.325835	1.1E-07	78.09701	9101.824	5	45509.12	Rows
4.102821	0.259215	1.549951	180.6392	2	361.2784	Columns
			116.5451	10	1165.451	Error
				17	47035.85	Total

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج EXCEL.

٥.٣ - التحليل القياسي للمتغيرات باستخدام برنامج EViews 10.

يتم تطبيق البيانات أعلاه في برنامج القياسي EViews 10 وذلك لمعرفة ان المصارف قادرة على الاندماج ذات الوضع المتعثر أم التصفية وكذلك المصارف الغير المتعثرة قادرة على الاندماج أم الاستمرار بعملها المصرفي الضعيف كل ذلك يتبين لنا من خلال النتائج الأحصائية التي يستخرجها البرنامج القياسي للمدة ٢٠١٥-٢٠٢١ وللمصارف المدرجة في جدول ١١.

جدول (١١) أسماء المصارف المختصرة عينة البحث

الرمز	اسم المؤشر	المختصر بالإنجليزي	اسم المصرف
ROA	معدل العائد على الموجودات	cre	الائتمان
ROE	معدل العائد على حق الملكية	golf	الخليج
NPM	هامش الربح الصافي	ash	آشور
ROD	معدل العائد على الودائع	ebr airaq	عبر العراق
CB	مؤشر الرصيد النقدي	shaq	الشرق الاوسط
LCR	مؤشر تغطية السيولة	alhily	الاهلي
NSFR	مؤشر صافي التمويل المستقر	develop	التنمية
		babel	بابل
		mutahd	المتحد
		dar salm	دار السلام
		degla a forat	دجلة والفرات
		warka	الوركاء
		basra	البصرة
		north	الشمال

٦.٣ - توصيف النموذج القياسي:

$$ROA=ROE+NPM+ROD+CB+LCR+NSFRX1$$

١.٦.٣ - اختبار استقرارية السكون لديكي فولر الموسع - فيليبس بيرون: نرى في جدول (١٢) أدناه ان استقرارية متغيرات مؤشر السيولة الثلاثة وكذلك مؤشرات الربحية في الاداء المصرفي مستقرة في اختبار ديكي فولر الموسع مع التقاطع والتقاطع والاتجاه وبدون التقاطع والاتجاه في الفرق الأول مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، إما اختبار فيليبس بيرون كما في جدول (١٢) إدناه فنجدها

أكثر استقرارية للمؤشرات السيولة وهذا يطابق الواقع الفعلي للقطاع المصرفي في العراق إذ يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة مما يعني ان المصارف المتعثرة ينبغي ان تدمج أو يتم تصفيتها لما لها من أثر سلبي على القطاع المصرفي في العراق.*

جدول (١٢) اختبار استقرارية ديكي فولر الموسع- فيليبس بيرون

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
At Level							
ROD	ROA	NSFR	NPM	LCR	CB		
-2172.2926	-1636.7068	-1.5051	-11615.4780	-41.4812	-75.4912	t-Statistic	With Constant
1.0000	1.0000	0.4643	1.0000	0.0001	0.0001	Prob.	
n0	n0	n0	n0	***	***		
-2314.0038	-1915.9463	-3.2456	-12461.4306	-61.6534	-61.4930	t-Statistic	With Constant & Trend
1.0000	1.0000	0.1832	1.0000	0.0001	0.0001	Prob.	
n0	n0	n0	n0	***	***		
-982.7624	-666.5346	-1.6207	-4256.8561	-6.1666	-12.5809	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0001	0.0001	0.0963	1.0000	0.0002	0.0001	Prob.	
***	***	*	n0	***	***		
At First Difference							
d(ROD)	d(ROA)	d(NSFR)	d(NPM)	d(LCR)	d(CB)		
-1436.7840	-1251.9341	-3.9081	-8742.6474	-17.1172	-44.3481	t-Statistic	With Constant
1.0000	1.0000	0.0412	1.0000	0.0000	0.0001	Prob.	
n0	n0	**	n0	***	***		
-923.3894	-1067.2221	-12.9721	-8130.9874	-28.1114	-49.6713	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0001	1.0000	0.0020	1.0000	0.0001	0.0001	Prob.	
***	n0	***	n0	***	***		
-1846.6252	-1491.1886	-3.4874	-10182.0192	-38.5357	-49.7772	t-Statistic	Without Constant & Trend
1.0000	1.0000	0.0060	1.0000	0.0001	0.0001	Prob.	
n0	n0	***	n0	***	***		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.10 .

٢.٦.٣- نموذج الابطاء الاسي الموزع (ARDL): يبين جدول (١٣) إدناه اختبار الابطاء الاسي الموزع بعد تحديد مؤشر صافي التمويل المستقر متغير تابع أما المتغيرات المستقلة فهي (هامش الربح الصافي، معدل العائد على الموجودات، معدل

* تم استبعاد معدل العائد على حق الملكية (roe) من قبل برنامج Eviews.10 بسبب بيانات رأس المال الضعيفة للمصارف عينة البحث ولاسيما المصارف المتعثرة جداً.

العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية) أي المتغيرات المستقلة جميعها تشير الى مؤشر الربحية، إذ نلاحظ قيمة $Prob(F\text{-statistic})$ (٠.٠٠٠) وهي أقل من ٥% مما يعني هنالك فروق أحصائية بين المتغيرات أي قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي ان المصارف التي لم تحقق متطلبات السيولة اللازمة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي فينبغي الإدماج أو التصفية وهذا ماثبت على المصارف المتعثرة جداً (بابل، دار السلام، الوركاء، البصرة، المتحد، الشمال، دجلة والفرات) التي تعاني من ضعف جداً في مؤشرات الربحية والسيولة وهذا ماتؤكدده احصائية $R\text{-Squared}$ (٠.٩٩) والمعدلة بنفس النسبة وقيمة $Durbin\text{-watson}$ (٢.٥١) مما يثبت عدم بقاء المصارف المتعثرة تحت أشرف أو وصاية البنك المركزي العراقي فأما الإدماج أو التصفية المصرفية وجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (١٣) اختبار نموذج الابطاء الاسي الموزع ARDL

Dependent Variable: NSFR				
Method: ARDL				
Date: 09/25/22 Time: 23:44				
Sample (adjusted): 2016 2023				
Included observations: 8 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): NPM ROA ROD ROE				
Fixed regressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
NSFR(-1)	-0.033987	0.035498	-0.957436	0.4394
NPM	670.9853	58.89087	11.39371	0.0076
ROA	-96.39336	67.49715	-1.428110	0.2894
ROD	-5.272595	80.18290	-0.065757	0.9536
ROE	-116.6500	144.4230	-0.807697	0.5041
C	224.8385	97.64764	2.302549	0.1479
R-squared	0.997659	Mean dependent var		744.7326
Adjusted R-squared	0.991806	S.D. dependent var		1538.483
S.E. of regression	139.2641	Akaike info criterion		12.82433
Sum squared resid	38788.98	Schwarz criterion		12.88391
Log likelihood	-45.29731	Hannan-Quinn criter.		12.42248
F-statistic	170.4579	Durbin-Watson stat		2.519038
Prob(F-statistic)	0.005843			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج Eviews.10 .
٣.٦.٣- اختبار الحدود في الأجل الطويل: يبين جدول (١٤) ان هناك خمس فترات ابطاء وهي (١,0,0,0,0) وان قيمة F-statistic (٢٢٤.٩٨) أي أكبر من ٥% مما يعاني ان المصارف المتعثرة تعاني من عدم توفر السيولة فضلاً عن زيادة فرض الغرامات على هذه المصارف بسبب عدم الانصياع لتعليمات البنك المركزي العراقي وتتنوع هذه الغرامات ما بين الغرامة اليومية والغرامة المقطوعة والتي تحددها دائرة مراقبة الصيرفة بالتخصص ويتم استقطاعها بموجب القيود المحاسبية في دائرة المحاسبة بنظامي (RTGS,ICBS).

جدول (١٤) اختبار الحدود في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(NSFR)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 09/26/22 Time: 20:10				
Sample: 2015 2029				
Included observations: 8				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	224.8385	97.64764	2.302549	0.1479
NSFR(-1)*	-1.033987	0.035498	-29.12818	0.0012
NPM**	670.9853	58.89087	11.39371	0.0076
ROA**	-96.39336	67.49715	-1.428110	0.2894
ROD**	-5.272595	80.18290	-0.065757	0.9536
ROE**	-116.6500	144.4230	-0.807697	0.5041

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	224.9834	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	8		Finite Sample: n=35	
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.10 .

٤.٦.٣ - اختبار سلامة وكفاءة النموذج Heteroskedasticity Test: يستخرج

جدول (١٥) إدناه قيمة Prob(F-statistic) (٠.٩٦) وهي أكبر من ٥% مما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي توضح قوة وسلامة النموذج من خلال معيار Durbin-Watson (٢.٠٢) فهذا يعني ان المصارف في عينة البحث تحتاج الى تعزيز في نسبة السيولة والربحية فضلاً عن تنفيذ العمليات المصرفية الحقيقية والتي تعزز من كفاءة وسلامة المركز المالي.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.147480	Prob. F(5,2)		0.9623
Obs*R-squared	2.155038	Prob. Chi-Square(5)		0.8273
Scaled explained SS	0.248479	Prob. Chi-Square(5)		0.9985
Test Equation:				
Dependent Variable:	RESID^2			
Method:	Least Squares			
Date:	09/26/22 Time: 20:32			
Sample:	2016 2023			
Included observations:	8			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12606.09	11163.73	1.129200	0.3760
NSFR(-1)	-2.160998	4.058349	-0.532482	0.6476
NPM	-934.7761	6732.798	-0.138839	0.9023
ROA	-2673.198	7716.726	-0.346416	0.7621
ROD	616.5143	9167.047	0.067253	0.9525
ROE	-7808.823	16511.40	-0.472935	0.6828
R-squared	0.269380	Mean dependent var		4848.623
Adjusted R-squared	-1.557171	S.D. dependent var		9956.507
S.E. of regression	15921.61	Akaike info criterion		22.30245
Sum squared resid	5.07E+08	Schwarz criterion		22.36203
Log likelihood	-83.20979	Hannan-Quinn criter.		21.90060
F-statistic	0.147480	Durbin-Watson stat		2.020333
Prob(F-statistic)	0.962337			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews.10 .

٤ - الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات:

- ١- ان المصارف هي القاعدة الأساس في عملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن بناء اقتصاد تنموي مستدام ولاسيما في العراق.
 - ٢- ان يتم إدماج المصارف أو تصفيتها لتحسين القطاع المصرفي العراقي ولأحاجة لهذا العدد من المصارف دون تقديم منتجات مصرفية حقيقية للجمهور وتطوير واقع القطاع المصرفي من خلال الإندماج أو التصفية كما جرى على شركات التوسط باندماجهن أو تصفيتهن.
 - ٣- على البنك المركزي العراقي ان يشدد على المصارف بكافه تخصصاتها بالالتزام بمؤشر السيولة والربحية لما يضمن من الاداء المصرفي والاستمرارية في التنافسية المصرفية.
 - ٤- توحيد الغرامات المفروضة على المصارف (مقطوعة ، يومية) والاستقطاع من المصرف نتيجة عدم التزامه بتعليمات البنك المركزي العراقي او قانون المصارف وعدم استرجاع الغرامة بعد فترة مما يؤدي الى عدم استجابة المصرف.
 - ٥- نجاح تجربة الإندماج بين المصرفي الدولي الاسلامي والعاصمة الأولى وهذا يؤشر على إجراء حالات إندماج أخرى للمصارف المتعثرة لتحسين البيئة المصرفية العراقية.
- #### ٢.٤ - التوصيات
- ١- نوصي بإندماج أو تصفية المصارف (بابل، دجلة والفرات، المتحد، الوركاء، الشمال، دار السلام، الشمال) لما لها من أثر سلبي على القطاع المصرفي العراقي.
 - ٢- التركيز في فرض الغرامات من قبل دائرة مراقبة الصيرفة والتنفيذ من قبل دائرة المحاسبة لما لها من وسائل في التزام المصرف بعدم المخالفة.
 - ٣- ضرورة تعزيز تجربة الإندماج المصرفي في القطاع المصرفي العراقي لما يسهم في بناء قطاع مصرفي سليم ومعافى.

المصادر

- ١- الشمري، صادق راشد، (٢٠٢١)، أساسيات التمويل الاسلامي، مطبعة الكتاب، الطبعة الاولى، بغداد.
- ٢- العبودي، عباس عبد العالي كريم، (٢٠٢٢)، تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية عبر تحليل مصفوفة (الاداء - الاهمية) دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- ٣- سدخان، فاطمة علي محمد، (٢٠٢١)، اثر الهيكل المالي في الاداء المالي للمصارف التجارية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من ٢٠٠٩-٢٠١٩، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- ٤- عبد الحسين، مسلم عقيل، (٢٠٢١)، استخدام انموذج CAMELS في تقييم الاداء المالي المصرفي واثره على عوائد الاسهم دراسة مقارنة لعينة من المصارف الاسلامية والتجارية الخاصة ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
- ٥- الخليفة، امنة اياد نوري، (٢٠٢٠)، قياس امكانية الاندماج المالي للمصارف العراقية المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- ٦- محمد، اسيل باقر جاسم، (٢٠٢٢)، التنظيم القانوني لاندماج المصارف دراسة في التشريع العراقي، مجلة كلية الحقوق-جامعة النهرين، المجلد ٢٤، العدد ١
- ٧- كاظم، حمدي عبود، (٢٠٢١)، التصفية المصرفية وفق قانون المصارف العراقي رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ دراسة مقارنة، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد ١، العدد الخامس.
- ٨- الحلبوسي، ياسر حسين علي، (٢٠١٨)، اثر اصلاح المالي على الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
- ٩- البكري، مصطفى جواد كاظم، (٢٠١٨)، اثر اصلاح النظام المصرفي في معالجة مشكلة الادخار السلبي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، رسالة ماجستير في العلوم المالية والنقدية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل.

- ١٠- الشرع، عقيل شاكر عبد مهدي، (٢٠١٠)، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي مصر والعراق دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ١١- الطائي، محمد رافع صبار، (٢٠٢١)، اثر الاصلاح المصرفي على اداء سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.
- ١٢- الزبيدي، حسن لطيف كاظم، اخرون، (٢٠٢١)، البنك المركزي العراقي الادوار... المهمات... وخيارات المستقبل، مركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى.
- 13-Senger,Neeraj,Badhotiya G.K.,Singh,Yashvir,Negi,Prateek,(2021), Quantitative analysis of merger effect on financial banking in india, Materials Today: Proceedings,Vol.46,Part.20.
- 14- ROSENBAUM,JOSHUA,PEARL,JOSHUA,(2020), Investment Banking Valuation,LBOs,M&A,and IPOs,Published by John Wiley & Sonc, Inc, THIRD EDITION .
- 15- Sarika.P,Vasanth,(2018),Motives and Drivers of the Bank Merger,International Journal of Pure and Applied Mathematics, Vol.118,No.5.
- 16- ELFERINK,MARK,(2021),The effect of mergers and acquisitions in the banking sector,Masters Thesis, Nijmegen School of Management.
- 17- Ngo,H,(2019),The Effects of Mergers and Acquisitions on Bank Risks, PhD thesis, UNIVERSITY OF FORWARD THINKING WESTMINSTER.
- 18- Kariya,Ankitkumar,(2021),Borrowing from government owned banks & firms liquidation risk, Journal o

دور مؤشرات الأداء المالي والمصرفي في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطر
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية SHERROD وفق نموذج
الخاصة العاملة في العراق
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

**The Role of Financial and Banking Performance
Indicators in Predicting the Financial Failure and Reducing
Risk According to the SHERROD Model
An Applied Study in a sample of Private Commercial
Banks Operating in Iraq For the period (2004-2020)**

حسين محسن توفيق المطيري

وزارة المالية / مصرف الرشيد فرع الكفل ٥٥٠

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة العاملة في العراق , من خلال مؤشرات ادائها المالي للتعرف على أيهما اكثر تأثيراً من حيث التطبيق على متغيرات البيئة المصرفية العراقية , فضلاً عن دراسة مدى تأثير هذه المؤشرات في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطر وفق نموذج SHERROD. ولتحقيق ذلك المسعى تم اختيار عشرة مصارف من المصارف التجارية الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) ، وتم استخدم مجموعة من المؤشرات المالية وبنسب متعددة لكل مؤشر ,



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٣٩١-٤٤٠

وبالاستناد الى نتائج تقييم الأداء المالي التي أظهرت المشهد شبه الواقعي عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي (التنبؤ بالفشل المالي) للمصارف عينة الدراسة , حيث توصلت الدراسة الى أنه على الرغم من التعارض بين هدفي الربحية والسيولة ألا أن المصارف عينة الدراسة قد حققت ارباح جيدة والتي ترافقت مع احتفاظها بسيولة عالية , كذلك كشفت نتائج الدراسة زيادة المخاطر الائتمانية والتي تزامنت مع ارتفاع ارباحها مما يعني حصول العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة , هذا واوصت الدراسة الى امكانية قيام الجهاز المصرفي العراقي إلى الاعتماد على النموذج أعلاه في الكشف عن نقاط الضعف في كل مؤشر منها ومعالجتها بدرجة عالية من الكفاءة ومواطن القوة وتعزيزها باعتبارها من النماذج التي تستخدم لغرضين أساسيين هما لتقييم أداء المصارف عينة الدراسة , والتنبؤ بسلامتها المالية للوصول إلى قطاع مصرفي آمن وكفؤ , بحيث يخلق روح المنافسة بين المصارف فضلاً عن دعم ثقة جمهور المتعاملين مع القطاع المصرفي العراقي , بالإضافة إلى تكثيف الجهود بتهيئة وإعداد دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المؤسسية وإدارة المخاطر من أجل تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل المصرفي الحديث والتعامل معه بمهنية عالية . وعلى الرغم من أن نموذج Sherrod هو ليس بالنموذج الحديث (تأسس سنة ١٩٨٩)

ولكنه من أفضل نماذج التنبؤ بالفشل المالي الأخرى ملائمةً مع المصارف , وذلك لأن تركيبة معاملات (متغيراته) معادلة متوافقة مع فقرات الميزانية العمومية وكشف الدخل للمصارف , لذا يمكن تطبيقه بسهولة مع نسب المؤشرات المالية للمصارف , لذا جاء هذا عنوان هذه الدراسة متوافقاً مع الكلام أعلاه وليس بالتقليدي , لان المدة الزمنية شاملة لطول حياة المصارف عينة الدراسة , وان أدوات ووسائل التحليل تختلف عما جاءت به الدراسات السابقة .

الكلمات المفتاحية : المؤشرات المالية , الأداء المالي , كفاية راس المال , السيولة , الربحية , الرفع المالي , مخاطرة الائتمان , **SHERROD** **أنموذجاً .**

Abstract

The study mainly sought to assess the financial performance of private commercial banks operating in Iraq, through their financial performance indicators, to identify which one has the most impact in terms of application on the variables of the Iraqi banking environment, as well as to study the extent to which these indicators are affected in predicting financial failure and reducing risk according to the SHERROD model. To achieve this endeavor, ten Iraqi private banks were selected that are listed in the Iraq Stock Exchange for the period (2004-2020), and a set of financial indicators were used with multiple percentages for each indicator. Based on the results of the financial analysis of the study, showed the real scene of the current and future financial situation (predicting financial failure). Which called the study for the possibility of the Central Bank of Iraq relying on that model in detecting weaknesses in each indicator and treating them with a high degree of efficiency and strengths and strengthening them as one of the models.

that are used for two main purposes: to evaluate the performance of the study sample banks and, to

predict their financial soundness to reach A safe and efficient banking sector, as this creates a spirit of competition between banks as well as supporting the confidence of the public dealing with the Iraqi banking sector, in addition to intensifying efforts by preparing and preparing specialized training courses and programs in the field of evaluation and institutional control in order to develop and develop skills and technical capabilities capable of advancing the requirements of Banking work and dealing with it accuratel Although the Sherrod model is not a modern model established in 1989 But it is one of the best models

for predicting other financial failures suitable with banks, because the composition of transactions (its variables) is an equation that is compatible with the paragraphs of the balance sheet and income statement for banks, so it can be easily applied

with the ratios of financial indicators for banks, so this study title came in line with the above talk and not Traditionally, because the time period includes the length of life of the sample banks, and the tools and means of analysis are different from what the previous studies brought.

Keywords: financial indicators, financial performance, capital adequacy, liquidity, profitability, financial leverage, credit risk, SHERROD as a model

مُقَدِّمَة

إن الجهاز المصرفي وبكافة مؤسساته وعلى رأسها البنك المركزي يعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي في أي بلد , إذ أصبح من السمات المميزة للعالم المتطور , ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها اسواق النقد والمال العالمية, بل تعداه الى العمل بنظام الصيرفة الشاملة مما تتطلب بذلك الصناعة المصرفية محلياً وعالمياً, من خلال امتلاكه للخبرة والمهارة العلمية والعملية الكافية الى جانب امتلاكه للأساليب التكنولوجية الحديثة ونظم الاتصال الكفؤة في إنجاز انشطته المصرفية اليومية , فهو يعد الأداة التي من خلالها تطبق الدولة سياساتها النقدية . وإن سلامة الاقتصاد الوطني وفعالية السياسة النقدية تعتمد على سلامة نظامه المالي وخصوصاً قطاع المصارف , بحيث إن وجوده بشكل سليم وقوي ومعافى غدى ضرورة ملحة تفرض نفسها على واقع السياسة النقدية, بما يولد ثقة عالية لدى الجمهور بسياسة الدولة الاقتصادية.

بناءً على ما تقدم ومع هذا الدور الكبير والمهم لقطاع المصارف في اقتصاد البلد , لذا برز الاهتمام المتزايد من قبل السلطات النقدية (البنوك المركزية), وحرصاً منها على أن يكون أداء المصارف سليماً أو بمخاطر مقبولة قدر الامكان , وبهذا فنموذج SHERROD يكون داعماً ومسانداً لعملية الرقابة والتقييم المصرفية إذ أن التقييم يعزز دور الرقابة على أداء المصارف حالياً ومستقبلاً

, والحفاظ على سلامة مراكزها المالية وبقائها واستمرارها باعتباره مرحلة من مراحل الرقابة , وبالتالي خلق جهاز مصرفي سليم ومعافى يحافظ على حقوق المودعين

والمستثمرين من خلال الاستعانة بالمؤشرات المالية التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي.

١- المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

Research Methodology And Previous Studies

١.١ - منهجية الدراسة Study Methodology

تعد منهجية الدراسة المسار الذي يتبناه الباحث , حيث انها تقدم إيضاحات لمحاور الدراسة كمشكلة الدراسة وأهميتها وتحديد اهدافها والفرضيات التي تم اعتمادها , فضلاً عن أنها تضمنت المنهج الذي اعتمدته الباحث ومخططة الفرضي والاساليب المتبعة في جمع البيانات واستخراج النتائج وتحليلها وصولاً الى الاستنتاجات والتوصيات , وهذه المحاور كما يلي:

٢.١ - مشكلة الدراسة Study problem

أن مشكلة الدراسة الرئيسية هي : زيادة الحاجة إلى نماذج حديثة تستطيع تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية , ومن ثم التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه . باستثناء نموذج camel الذي يستعمل لغرض تقييم الأداء فقط , منذ و العام ١٩٨٠ , ومع ذلك فمن الضروري أن يلزم استخدام هذا النموذج نموذج اخر للتنبؤ بالفشل المالي ومنها هو نموذج Sherrod . بالإضافة الى: ما هو دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين عملية التنبؤ بالفشل المالي للحد من مخاطرة قبل ان تدخل في نموذج ؟

٣.١ - أهمية الدراسة Importance of of of Study تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يلي :

١.٣.١ - يعد تقييم الأداء المالي المصرفي ذا اهمية كبيرة لأنه يقدم معلومات عن الاداء التشغيلي للمصارف وقدراتها التنافسية .

٢.٣.١ - تتطرق الدراسة إلى مواضيع ضرورية من بعد التقييم وهو التنبؤ بالفشل المالي, ومدى قدرة المصارف بالاستمرار.

٤.١- اهداف الدراسة Objectives of Study نهدف من خلال هذه الدراسة

إلى ما يلي :

١- الوصول الى درجة او مستوى التصنيف الدقيق لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة , من خلال أجراء التقييم لمؤشرات أداءها المالي كالسيولة والربحية والرفع المالي وكفاية رأس المال.

٢- محاولة التعرف على الدور الرئيس الذي يمكن أن تلعبه مؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي في عملية التنبؤ بالفشل المالي للمصارف الخاصة العراقية المعبر عنها بقيمة Z المقاسة بموجب نموذج Sherrod .

٣- سد الفجوة المعرفية الحالية والمتصلة بمحو الامية المالية .

٥.١- فرضيات الدراسة hypothesis Study

١- يوجد أثر معنوي لمؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي (كفاية رأس المال - الربحية - السيولة - مخاطرة الائتمان -الرفع المالي) وعملية التنبؤ بالفشل المالي أي (قيمة Z للاستمرارية) لمعادلة النموذج .

٢- توجد علاقة ارتباط لمؤشرات تقييم الأداء المالي المصرفي (كفاية رأس المال - السيولة - الربحية - مخاطرة الائتمان - الرفع المالي) وعملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة .

٦.١- مخطط الدراسة الفرضي planned Hypothesis Study

١- المتغير المستقل Independent Variables : وهو يتمثل بدور مؤشرات الأداء المالي المصرفي (كفاية رأس المال

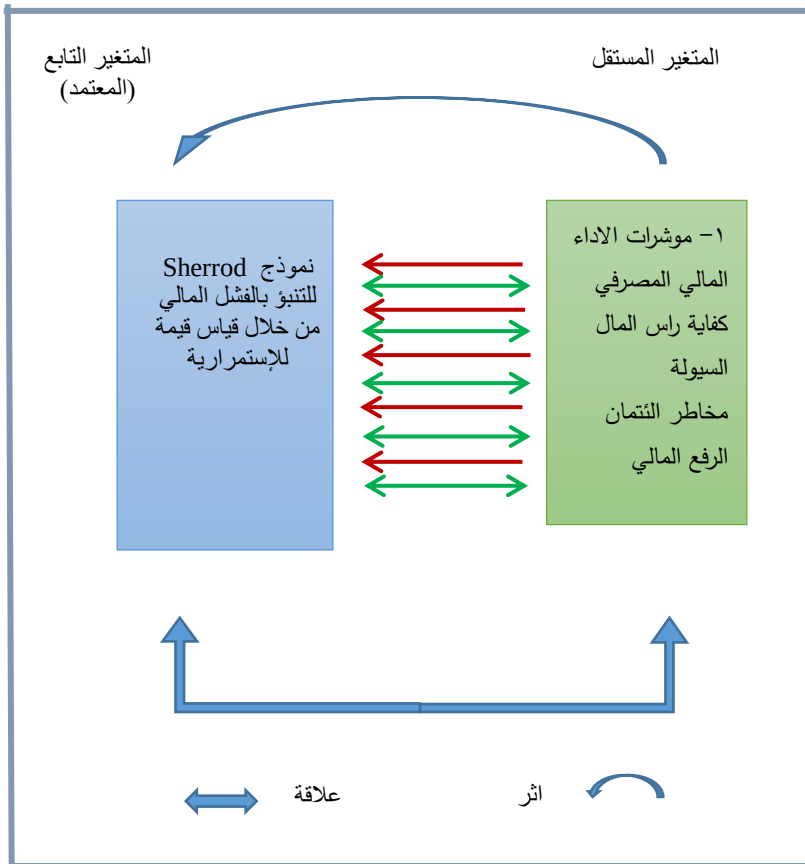
- الربحية - السيولة - الرفع المالي) لتقييم الاداء المالي للمصارف المختارة.

٢- المتغير التابع Dependent Variable : وهو يتمثل بقيمة Z - للاستمرارية الناتجة من اعتماد نموذج

(Sherrod Zx-6) للتنبؤ بالفشل المالي (مدى تحقيق السلامة المالية للمصارف المختارة

مستقبلاً) وكما بالشكل (١-١):

الشكل (١-١) المخطط الفرضي للدراسة



تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي، أما عينة الدراسة حيث يتم اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (١٠) مصارف، أذ تمثل ما نسبته (٤٢%) من مجتمع الدراسة والبالغ (٢٤) مصرف تجاري عراقي وهي (الأهلي العراقي ، المتحد للاستثمار ، الاستثمار العراقي ، الائتمان العراقي ، التجاري العراقي ، الخليج التجاري ، الشرق الاوسط ،

الموصل للتنمية , بغداد , سومر التجاري) , ومن مبررات اعتمادها لقدم أدرجها في سوق العراق للأوراق المالية وأكثرها تداولاً, لم يتم تحويل ملكيتها او دمجها, وأكثرها نشاطاً من بقية المصارف الأخرى .

٧.١- الحدود الزمانية للدراسة Study Temporal Limits

تم اختيار المدة الزمنية للدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) نظراً لتكامل البيانات للمصارف عينة الدراسة

٨.١- أساليب جمع البيانات Data Collection Methods

١.٨.١- الجانب النظري: اعتمدنا على المؤلفات ذات الصلة بموضوع الدراسة من المصادر العربية والأجنبية.

٢.٨.١- الجانب التطبيقي : اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة على التقارير السنوية للحسابات الختامية للمصارف عينة الدراسة .

٩.١- الاساليب المالية للدراسة The financial methods in the Study

تم التركيز على النسب المالية للمؤشرات المالية ذات التأثير الكبير في تقييم وتصنيف الأداء المالي وللتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية المختارة وكما موضح بالجدول (١ - ١). ادتاه .

جدول (١ - ١) المؤشرات المالية ونسبها المعتمدة في تقييم الأداء المالي المصرفي والتنبؤ بالفشل المالي للمصارف المختارة

المتغيرات	المؤشر	النسب المالية
أولاً: المؤشرات المالية مع نسبها المعتمدة في تقييم أداء المصارف	١- كفاية رأس المال	نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع (المخلفي, ٢٠٠٤: ١٦) رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات (Dang, 2011: 18) رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (أبو حمد والجبوري, ٢٠٠٥: ١٥٠)
	٢- السيولة	نسبة الرصيد النقدي = مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع (آل شبيب, ٢٠١٢: ١٠٧) . نسبة السيولة القانونية = الموجودات النقدية وشبه النقدية / مجموع الودائع (الزبيدي, ٢٠١١: ٦٩) معامل السيولة = مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات (الزبيدي, ٢٠١١: ٦٩)
	٣- الربحية	نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الإيرادات (فهد, ٢٠١٥: ٥٩) معدل العائد على الموجودات = صافي الدخل / مجموع الموجودات &

Eakins,2018:43 معدل العائد على حق الملكية = صافي الدخل / حق الملكية 1999:63 Hempel & Simonson,		
نسبة مجموع القروض المتعثرة / رأس المال الممتلك (جمعية البنوك في الاردن, ٢٠١٣: ٣٤٩). نسبة مجموع القروض المتعثرة / مجموع القروض $\times 100$ (Whalen,2005:12)	٤ - درجة مخاطر الائتمان	
صافي راس المال العامل / مجموع الموجودات $\times 100$ (سليماني, ٢٠١٦: ٧٣) .	١- السيولة X1	ثانياً: المتغير التابع التنبؤ بالفشل المالي وفق نموذج Sherrod
مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات $\times 100$ (الزبيدي, ٢٠١١: ٦٩) .	٢- السيولة X2	
مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية $\times 100$ (العامري, ٢٠٠٧: ١١٢)	٣- الرفع المالي X3	
الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات (Mishkin & Eakins,2018:438)	٤- الربحية X 4	
مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات $\times 100$ (العامري, ٢٠١٣: ٨٠)	٥- الرفع المالي X5	
مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية $\times 100$ (الشماع وعبد الله, ١٩٩٠: ٨٨)	٦- الرفع المالي X6	
$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$ (الجناي, ٢٠١٨: ٧٤) و (الموسوي, ٢٠١٤: ٢٦٦) .		ثالثاً : معاملات دالة لتميز لمعادلة الارتباط لنموذج Sherrod

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على ما تناوله الكتاب والباحثين بالتحليل المالي للمؤسسات المصرفية

١٠.١ - دراسات سابقة Previous Studies

١- دراسة محمد , (٢٠١٧)	
عنوان الدراسة	تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة بالخرطوم .
عينة الدراسة	تمثلت بعينة من المصارف التجارية الخاصة السودانية بالخرطوم للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥).
هدف الدراسة	اختبار مدى قدرة المؤشرات المالية في التقييم والتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة , بالإضافة إلى توضيح علاقة الاستخدام المشترك للتحليل المالي و التنبؤ بالفشل المالي .
المؤشرات المالية المعتمدة	اعتمدت الدراسة مؤشرات الاداء المالي وهي: نسبة كفاية راس المال, المديونية – التمويل الذاتي والخارجي, نسب السيولة, ونسب التدفقات النقدية , نسب توظيف , ونسب الربحية .
اهم النتائج والتوصيات	إن مؤشرات الأداء المالي لها قدرة تنبؤية على اكتشاف الفشل المالي والحد من مخاطرة , وإن الاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي بصورة تكاملية يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة عن مواطن الضعف والقوة في الأداء المالي للمصارف ومن ثم القدرة على التنبؤ بالفشل المالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد مؤشرات الاداء المالي وفق اطار متكامل من المقاييس المالية والاستخدام المشترك لأساليب التحليل المالي كأساس لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي وتحليل مواطن التعارض بين السيولة والربحية والأمان .
مدى الإفادة منها	استخدمت لتدعيم الجانب النظري .
اوجه الشبه	هناك تقارب في بعض نسب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي .
اوجه الاختلاف	الدراسة الحالية استخدمت مؤشرات للتقييم وأثرها على التنبؤ بالفشل المالي , أما الدراسة

السابقة استخدمت عدد من النماذج لتقييم الاداء واثرها على التنبؤ بالفشل المالي.

٢- دراسة النعيمي , (٢٠١٧)

عنوان الدراسة	التنبؤ بالفشل المالي باستخدام طريقة المكونات الاساسية
عينة الدراسة	عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٤)
هدف الدراسة	محاولة بناء نموذج يستخدم للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة الدراسة وفق اسلوب احصائي والمعروف "بطريقة المكونات الاساسية"
المؤشرات المالية المعتمدة	استخدمت الدراسة مؤشرات الاداء المالي وهي "كفاية رأس المال , جودة الموجودات , جودة الإدارة , الربحية , السيولة".
أهم النتائج والتوصيات	توصلت الدراسة بان ٤٠% من المصارف عينة الدراسة ذات اداء ضعيف مقارنة بمتوسط الصناعة مما قد يؤثر احتمالية تعرضها لمخاطر الفشل المالي. اوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بالإفصاح عن بياناتها المالية لغرض تمكن اصحاب المصلحة والمحليلين الماليين والباحثين بفحص تلك البيانات من خلال تطبيق نماذج الانذار المبكر , فضلا عن توجيه البنك المركزي العراقي بتطبيق أكثر من اسلوب لفحص السلامة المالية للجهاز المصرفي العراقي.
مدى الإفادة منها	استخدمت لتدعيم الجانب النظري .
اوجه الشبه	هناك تقارب في بعض نسب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي .
اوجه الاختلاف	الدراسة الحالية تناولت أثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل بموجب نموذج Sherrod أما الدراسة السابقة استخدمه طريقة المكونات الاساسية التنبؤ بالفشل المالي .

٣ - دراسة الحموي , (٢٠١٦)

عنوان الدراسة	نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة
عينة الدراسة	عينة من المصارف السورية الخاصة التقليدية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية , والبالغ عددها (١١) مصرفاً للمدة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤).
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بناء نموذج قياسي يستخدم في التنبؤ المبكر بإمكانية حدوث الفشل المالي في المصارف السورية الخاصة لتبيان ما إذا كانت هذه المصارف تتمتع بالاستقرار المالي من عدمه .
المؤشرات المالية المعتمدة	استخدمت الدراسة مؤشرات الاداء المالي وهي "كفاية رأس المال , جودة المحفظة المصرفية , المخاطرة الائتمانية , القيمة الدفترية على القيمة السوقية للسهم , السيولة , الربحية , نسبة التوظيف للودائع".
أهم النتائج	لقد خلصت الدراسة إلى تمكن جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية من الحفاظ على نسبة كفاية

والتوصيات	رأس المال ضمن النسبة المعيارية ٨٪، عدا مصرف سورية والخليج اللذان اضطررا لاستخدام رأس مالهما لامتصاص الخسائر التشغيلية المتراكمة. بالإضافة الى عدم تمتع معظم المصارف السورية الخاصة بالاستقرار المالي. تدعيم الثقة بالقطاع المصرفي السوري الخاص التقليدي، و الحرص على بقاء واستمرارية واستقرار عمل المصارف السورية الخاصة، عبر تدعيم المراكز المالية للمصارف المعسرة، والتي يحتمل أن تقع بالفشل بتحصيل أكبر قدر ممكن من القروض المتعثرة لتقليل حجم الخسائر التشغيلية لديها .
مدى الإفادة منها	استخدمت لتدعيم الجانب النظري.
أوجه الشبه	هناك تقارب في بعض نسب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي .
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية تناولت أثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل بموجب نموذج Sherrod أما الدراسة السابقة قدمت نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي.

٤- دراسة مطر , (٢٠١٠)	
عنوان الدراسة	نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين
عينة الدراسة	عينة مكونة من (٨) مصارف العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني
هدف الدراسة	التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية، والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة وقد اعتمد التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات الذي يمكن استخدامه في بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي قبل سنتين من وقوعه
المؤشرات المالية المعتمدة	هي كل من " الربحية , السيولة , الرفع المالي " واستخدمت الدراسة أسلوباً إحصائياً يعتمد على التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات وذلك ابناء هذا النموذج .
أهم النتائج والتوصيات	توصلت الدراسة إلى أن النموذج قادر على ان التنبؤ بالتعثر والتمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة بدقة تعادل ٦٢.٥ ٪، ٧٥ ٪، ٧٥ ٪ .
مدى الإفادة منها	لتدعيم الجانب النظري.
أوجه الشبه	هناك تقارب في بعض نسب المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي .
أوجه الاختلاف	الدراسة الحالية تناولت أثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي بموجب نموذج Sherrod أما الدراسة السابقة قدمت نموذج مقترح للتنبؤ بالفشل المالي .

٥- دراسة بحيت , (٢٠١٥)	
عنوان الدراسة	استخدام نموذج SHERROD للتنبؤ بالفشل المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة
عينة الدراسة	عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية للمدة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)
هدف الدراسة	تطبيق أنموذج (Sherrod) على عينة من المصارف العراقية لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بسنة او اكثر ومحاولة ايجاد الوسائل الدفاعية.
المؤشرات المالية	وهي عبارة عن القيم من (x1-x6) والمتمثلة بمؤشرات السيولة والربحية والرفعة المالية.

أهم النتائج والتوصيات	وتوصلت الدراسة الى أن هناك العديد من النماذج الرياضية ومنها هذا النموذج التي يمكن تطبيقها على المصارف العراقية لتجنب الوصول الى مرحلة الانحدار المالي . وان اغلب النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي تشترك في عدد من النسب المالية. واوصت الدراسة على ضرورة تبني المصارف نماذج التحليل المالي لمعرفة نتائج عملها فيما يخص نشاطها الائتماني .
مدى الإفادة منها	لنتعيم الجانب النظري.
اوجه الشبه	استخدام أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي .
اوجه الاختلاف	الدراسة الحالية تناولت أثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي بموجب نموذج Sherrod أما الدراسة السابقة قدمت نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي فقط .

٢- المبحث الثاني :

١.٢- مؤشرات الأداء المالي

financial performance indicators

تعد مؤشرات الأداء المالي المصرفي أداة جوهرية وفعالة لتحقيق وضمان الاستقرار المالي وتحقيقاً لمبدأ السلامة المصرفية، وبناء قطاع مالي ومصرفي سليم وآمن وفعال ينسجم وتطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتنوع عملياته. وانطلاقاً من هذا المبدأ حرصت السلطات الرقابية والإشرافية (البنوك المركزية) دائماً على اعتماد مؤشرات لتقييم الاداء المالي والتشغيلي للمصارف التجارية بحيث تكون مساندة وداعمة لعملية الرقابة والاشراف المصرفي , وتساعد في قياس سلامة الاوضاع المالية للمصارف , وتحديد حجم المخاطر ونوعها التي قد تتعرض لها, وضمان كفاءتها بما يتلاءم مع المستجدات البيئية المتطورة والمتجددة, بالإضافة الى تسلط الضوء على نماذج التنبؤ بالفشل المالي , ومن هذه النماذج هو نموذج sherrod.

هذا وسنعمد في تقييم اداء المصارف العراقية عينة الدراسة من خلال هذه المؤشرات وفقاً لتصنيف كلاً من:

١.١.٢- تصنيف البنك المركزي العراقي: وذلك بالاعتماد على دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير نموذج Camels لسنة ٢٠٠٩ والمعتمد من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة ٢٠١١ .

٢.١.٢- تصنيف مؤسسة (ACCION) : وهي مؤسسة عالمية غير ربحية تأسست سنة ١٩٦١, عملها مشابه لعمل وكالات التصنيف الدولية , وهي تابعة للولايات المتحدة الأمريكية, وتنتشر فروعها في ٢٣ دولة في أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

٢.٢- المؤشرات المالية Financial indicators

١.٢.٢- كفاية رأس المال capital adequacy : يعد رأس المال احد العوامل الاساسية لأداء المصارف اذ يعرف بأنه مقدار الاموال المتاحة لدعم أنشطة المصرف والعمل كحاجز وقائي يمنع تسرب الخسائر التي يتعرض لها المصرف الى اموال المودعين, فهو بمثابة مصدر يوفر الحماية عن طريق استقرار المصرف وكفاءته (Ongore, 2013 : 240) . اما كفاية رأس المال : فهي تجسد مدى القوة والسلامة المالية للمصرف Study ف لغرض تعزيز ثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ومودعين ودائنين, وتعكس ما إذا كان المصرف قادر على مواجهة الصدمات غير المتوقعة التي تواجهه في المستقبل (الموسوي وآخرون , ٢٠١٨ : ١٧٧), فكفاية رأس المال : تتمثل بالعلاقة التي تربط الموارد المالية المتاحة أمام المصرف بالمخاطر المحيطة به , وتستخدم للتعرف على الملاءة المالية للمصرف. وأوزان هذا المؤشر وفق تصنيف البنك المركزي كما في الجدول (١-٢)

جدول (١-٢) أوزان كفاية رأس المال وفق تصنيف البنك المركزي العراقي : كلما ارتفعت النسبة كان

مستوى التصنيف	١	٢	٣	٤	٥
النسبة المعيارية	>12%	12%	10% ≥	8% ≥	8% <

المصدر : (البنك المركزي العراقي , دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL, ٢٠٠٩: ١٧)

وهناك مجموعة نسب مالية معتمدة لقياس وتقييم كفاية رأس المال منها: " كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وحسب الجدول".

١.١.٢.٢ - نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الودائع فإذا كانت نسبة رأس المال الى الودائع مرتفعة نسبياً , فهذا يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة من الزيادة في الموجودات الخطرة (المخلفي, ٢٠٠٤: ١٦) .

٢.١.٢.٢ - نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات : وهي النسبة التي اوجدتها مؤسسة التأمين على الودائع الأمريكية في عام

١٩٣٠ (Dang, 2011: 18) وأنها تستخدم من قبل وكالات التصنيف الائتمانية (النعمي, ٢٠١٧: ٣٢٥) فزيادتها تعني تحقيق الحماية الافضل للمودعين (مكطوف وحازم, ٢٠٢٠: ١٨٤).

٣.١.٢.٢ - نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة: تبين هذه النسبة قدرة رأس المال على مواجهة مخاطر القروض الناشئة عن احتمال عدم وفاء المقترضين لالتزاماتهم, أو مخاطر هبوط القيمة السوقية لاستثمار المصرف في

الموجودات الخطرة (طالب والمشهداني, ٢٠١١: ٨٨) والمقصود بالموجودات المرجحة بالمخاطرة (هي كافة موجودات المصرف باستثناء النقد في الصندوق والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والأرصدة النقدية لدى المصارف الاخرى والسندات الحكومية)

(أبو حمد والجبوري ٢٠٠٥: ١٥٠).

٣.٢ - السيولة Liquidity: وهي تتمثل " بقوة المصرف على تسهيل موجوداته عند الضرورة بسرعة وسهولة ووفق قيمتها السوقية"

ولكونها من اهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الافلاس بالإضافة لاعتمادها من قبل السلطات الا شرافية كمؤشر حيوي ولا يمكن الاستغناء عنه في تقييم إداء المصارف, فهي تعكس قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري للنقد سواءً لتلبية سحبات الزبائن العادية او المفاجئة اليومية من ودائعهم و لتمويل الزيادة في الموجودات ولتلبية طلبات الائتمان من قروض وسلف (Machiraju,2008;187). ومن وجهة نظر اخرى فالسيولة تمثل احدى المخاوف والتحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف في الوقت الحاضر على الرغم من تمتعها بموجودات ذات جودة عالية وارباح كبيرة ورأسمال كافٍ" (Odawo,et.at,2019:64) . وتهتم المصارف بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة وذلك لسببين : الاول : ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جدا والثاني :ان قسماً كبيراً من مطلوباتها (الودائع) يتألف من التزامات قصيرة الاجل (أبو حمد والجبوري , ٢٠٠٥ : ٢٢٥) لأن التعرض لنقص السيولة سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف ومن ثم يتطور الى ذعر مالي بمجرد اشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف,(طالب والمشهداني,٢٠١١ : ٨٣) فالمصارف لا تستطيع ان توجل صرف شيك مسحوب عليها او تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع, كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض لم يحن موعد استحقاقها, وان أوزان هذا المؤشر حسب الجدول (٢-٣)

جدول (٢-٣) أوزان جودة السيولة وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	١	٢	٣	٤	٥
النسبة المعيارية	≥ 20%	≥ 10%	≥ 5	≥ 1	سلبية

المصدر : (البنك المركزي العراقي , دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معيار CAMEL, ١٩:٢٠٠٩

ويفضل أن تقاس السيولة من خلال النسب الآتية : "كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وحسب الجدول".

١.٣.٢- نسبة الرصيد النقدي = الموجودات النقدية / إجمالي الودائع × ١٠٠ :
تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الموجودات النقدية على الوفاء بالالتزامات المالية

المرتتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، وهي ما تعرف (بالاحتياطيات الأولية) التي يمتلكها المصرف دون ان يكتسب منها عائداً (ابو حمد والجبوري ، ٢٠٠٥ : ٢٤١). ، لذا فالعلاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة .

٢.٣.٢ - نسبة السيولة القانونية = مجموع الموجودات النقدية وشبه النقدية / مجموع الودائع $\times 100$: وهي تبين مدى قدرة كل من الموجودات النقدية (الاحتياطيات الأولية) والموجودات شبه النقدية (الاحتياطيات الثانوية) وهي تشمل (محفظة الحوالات التجارية المخصومة اي الأوراق التجارية المخصومة واذونات الخزينة + محفظة الأوراق المالية اي سندات الحكومة وأسهم وسندات غير حكومية) على الوفاء بالتزامات المصرف المالية (هندي، ٢٠١٠ : ٤١٢) لذا فان ارتفاع هذه النسبة عن النسبة المعيارية التي يحددها البنك المركزي يعني ضمانة أكيدة لحقوق المودعين وابتعاد البنك عن حالة العسر المالي (الزبيدي، ٢٠١١ : ٦٩).

٣.٣.٢ - معامل السيولة = الموجودات النقدية / مجموع الموجودات $\times 100$: وهي تعبر عن وضع السيولة الإجمالي للمصرف وفي مواجهة الطلب على النقدية ، فإذا لم يتم استخدام الأموال المتاحة بشكل صحيح فقد يعاني المصرف من الخسارة بسبب عدم

تحقق العائد النقدي المطلوب (الموسوي وآخرون، ٢٠١٨ : ١٨١) وهذه النسبة تعد مقياس لهيكل استحقاق محفظة الموجودات ومن العوامل المؤثرة بمخاطر الفشل المالي للمصرف (Mohmed, 2015:13) ، فزيادتها تعني توفر أرصدة نقدية لدى المصرف من

دون تشغيل مما يقلل العائد النهائي وبالعكس .

٤.٢ - الربحية **Earnings** : هي أحد العناصر المهمة لضمان بقاء المصرف ، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الموجودات ،

ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الموجودات كنقطة البداية لتقييم الارباح (Saeed & Other, 2019:6) وتمثل رقم مجرد لصافي الفرق

بين العوائد التي حققها المصرف والتكاليف التي ينفقها، فهي مقياس كمي لمدى قدرة الإدارة على توظيف مصادر أموالها بكفاءة لخلق القيمة للمساهمين وزيادة وتحسين رأس المال، إذ أن تمكن المصرف من تحقيق الاستقرار في الأرباح قد يؤدي إلى بناء الثقة في نفوس المودعين ويعمل على تقليل الخسائر التشغيلية التي قد يتعرض لها (Guan & Other, 2019: 24) بالإضافة إلى أنها تعكس رؤية إدارة المصرف وسلوك المساهمين والاستراتيجيات التنافسية له على إدارة مخاطر (Ibrahim, 2019: 330) فالربحية هي ترتيب وتنظيم مصادر الأموال بطريقة تمكن المالكين في الأمد الطويل من الحصول على عائد مناسب على أموالهم (Wheelmen & Hunger, 2015: 336) وأوزان تقييم الربحية كما في الجدول (٢-٢).

جدول (٢-٢) أوزان تقييم الربحية وفق تصنيف البنك المركزي العراقي

مستوى التصنيف	١	٢	٣	٤	٥
النسبة المعيارية	$>2,5\%$	$\leq 2,5\%$	$\leq 1,5\%$	$\leq 0,5\%$	سلبية

المصدر: (البنك المركزي العراقي، دليل تصنيف المصارف العراقية على وفق معايير CAMEL، ٢٠٠٩: ١٨)

ولتقييم عنصر الربحية يتم استخدام النسب التالية: "كلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل وحسب الجدول".

١.٤.٢ - نسبة هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الإيرادات : تقيس هذه النسبة ربحية الدينار الواحد من إيرادات المصرف السنوية، فهي تعكس كفاءة العمليات التشغيلية بحيث كلما زادت هذه النسبة كلما تحسن الأداء التشغيلي للمصرف نتيجةً لتحقيق معدلات أعلى من الأرباح إلى إجمالي الإيرادات (فهد، ٢٠١٥: ٥٩) وهي تبين قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتقليل الضرائب، لأن صافي الربح يساوي إجمالي الإيرادات مطروحاً منها التكاليف (المخالي، ٢٠٠٤: ٥٣).

٢.٤.٢ - معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات : يقيس هذا المعدل صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون

من استثماراتهم لأموالهم في المصرف، ويعتمد الى حد كبير على حجم الأرباح التي تتحقق من الموجودات ، ويسمى هذا المعدل ايضا (العائد على الاستثمار) لأنه المقياس لربحية استثمارات المصرف القصيرة والطويلة الأجل (Mishkin & Eakins,2012:411)، وتشكل الموجودات أساس دخل العمليات التشغيلية للمصرف اذ يتناسب اجمالي العائد طردياً مع حج م الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية (الخالدي, ٢٠٠٨ : ١٠٧) .

٣.٤.٢- **معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / حق الملكية :** يعد الاكثر أهمية للربحية وهو يقيس كفاءة المصرف في استغلال أمواله المملوكة وقدرتها في توليد الأرباح (Hempel & Simonson,1999:63) حيث يبين مقدار ما يحصل عليه الملاك من أرباح نتيجةً لاستثمار اموالهم في المصرف، وتتمثل تلك الاموال في (راس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) وارتفاع هذه النسبة يدل على كفاءة إدارة المصرف (Mishkin & Eakins,2018:4) .

٥.٢- **درجة مخاطر الائتمان Credit Risk:** وهي تعد من العوامل المحددة لأداء المصارف والتي تعتمد على موقف إدارة المصرف من المخاطر وفلسفتها وقراراتها المتخذة (Murerwa,2015:19)، وهناك عوامل تؤدي لمخاطر الائتمان ، منها : عوامل خارجية خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالبنك، مثل : عدم دراسة وضع المقرض بشكل جيد، أو عدم متابعة

القرض، أو وجود إدارة فاشلة، أو أسباب تتعلق بالزبون، وغيرها من الأسباب (Maria, et al, 2010:11)، فالائتمان يتضمن تأجيل الدفع في المستقبل ، وعادةً لا يقبل المقرض (المصرف) وعد المقرض (الزبون) ما لم يكن واثقاً من أن الدفع سيتم فعلاً في المستقبل، فمخاطر الائتمان "هي احتمال عدم التزام المقرضين بالوفاء بالتزاماتهم (أصل القرض مع فوائده) تجاه المصرف عند استحقاقها وفق الشروط

المتفق عليها " (أبو حمد والجبوري, ٢٠٠٥: 262) وأوزان هذا المؤشر كما في الجدول (٢-٥).

جدول (٢-٥) أوزان درجة مخاطر الائتمان وفق تصنيف مؤسسة (ACCION) الأمريكية

مستوى التصنيف	١	٢	٣	٤	٥
النسبة المعيارية	$\leq 1.25\%$	$\leq 2.5\% - 1.26\%$	$\leq 3.0\% - 2.6\%$	$\leq 5.5\% - 3.6\%$	$\geq 5.6\%$

The Accion, Camel Technical Note, Sonia B Saltzman Darcy Salinger, USA, , Babar Zeb, 2011, 54

وسيتم تقييم هذا العنصر من خلال: "كلما انخفضت هذه النسبة كان أفضلًا (حتلت التصنيف/١) وحسب الجدول أعلاه."

١.٥.٢ - نسبة القروض المتعثرة / مجموع القروض ان خسائر القروض هي سبب الاختلاف الرئيس بين المصارف المعرضة للفشل والمصارف المستقرة (Whalen, 2005: 12), وحتى تكون المصارف ضمن التصنيف الأول (قوي) وبحسب منظمة التأمين المالي الأمريكية AIA لذا يجب أن تشكل القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض ما نسبة ١% (الطائي وعلي, ٢٠١٨: ٢٢١), فكلما انخفضت دل ذلك على صحة المركز المالي للمصرف, والعكس يدل على ضعف جودة موجودات المصرف (Chimkono, 2016: 87).

٢.٥.٢ - نسبة القروض المتعثرة / رأس المال الممتلك : ويطلق عليها نسبة التغطية والتي تقيس مدى كفاية المخصصات المقتطعة من حق الملكية لمواجهة القروض المتعثرة, وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت القدرة على الجزء غير المغطى من القروض المتعثرة (ارتفاع المخاطرة) (جمعية البنوك في الاردن, ٢٠١٣: ٣٤٩)

٦.٢ - الرفع المالي (المديونية) : وهو يعني إلى مدى يستخدم المصرف التمويل لموجوداته وأنشطته عن طريق الديون أي (مقارنة الأموال المقدمة من الغير من قروض وسلف) بتكاليف ثابتة التي يتوجب على المؤسسة المالية (المصرف) دفعها بالأموال المقدمة من مالكي المصرف "حقوق الملكية" (أبو حمد والجبوري, ٢٠٠٥: ٢٩٠: بمعنى ان الرفع المالي "مرتبط بهيكل تمويل مصرف, وكلما زاد اعتماده

على مصادر خارجية للتمويل زادت درجة الرفع المالي . ويتم تقييم هذا المؤشر من خلال

١.٦.٢ - نسبة مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات : تقيس النسبة المئوية من مجموع الموجودات التي مولت بتمويل مقترض ، وأن ارتفاع النسبة تعني أن أكثر موجودات المصرف مولت بتمويل مقترض نسبة إلى التمويل الممتلك ، ويفضل الدائنون نسبة مديونية واطئة لأنها تؤمن لهم حماية أكثر في حالة تعرض المصرف لأزمات مالية (العامري، ٢٠١٣: ٧٩).

٢.٦.٢ - نسبة مجموع المطلوبات / مجموع حق الملكية : تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين ، إذ يحصل المصرف على موجوداته من اموال المالكين ومن الديون المقترضة من الدائنين ، وأن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الاموال يزيد من اطمئنان الدائنين على قدرة المصرف بتسديد التزاماته (العامري، ٢٠٠٧: ١١٢) .

٣.٦.٢ - مجموع حق الودائع / مجموع حقوق الملكية : ويعني ارتفاع هذه النسبة ازدياد مخاطر سيولة المصرف وانخفاض متانة رأسماله (الشماع وعبد الله، ١٩٩٠: ٨٨) .

٧.٢ - التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة

Predict financial failure and reduce risk

شهد عالم المال والاعمال مؤخراً العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، مما أدى الى عدم استمرار الكثير من المؤسسات المالية وتوقف انشطتها، وكانت بوادر هذه الازمات منذ ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية وإلى هذا اليوم ، واخذت هذه المؤسسات بتزايد التعرض الى الفشل المالي ، لهذا فمادامت المؤسسات تعمل في ظروف محفوفة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تزيد من احتمالات تعرضها للفشل، فإنه يتوجب عليها إعطاء أهمية بالغة للتنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال دراستها وتحليلها لكل المستجدات والوسائل المختلفة التي توصلت لها الأبحاث والدراسات

الميدانية المتعلقة بهذا الموضوع , ونخص بالذكر الأساليب الكمية, من خلال استخدام بعض النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في دقة التنبؤ بالوضع المستقبلي لمؤسسات الأعمال من ناحية قدرتها على الاستمرار او تعرضها الى الفشل المالي، ولضمان تلك الاستمرارية فقد تم الاعتماد على النسب المالية بوصفها أدوات لبعض النماذج الاحصائية لإمكانية التنبؤ بالفشل المالي ، وذلك أبتدأ من استخدام أنموذج (Z-score) من قبل استاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) في عام ١٩٦٨ .

٨.٢- ماهية الفشل المالي What is financial failure

إن الفشل المالي له ابعاد وتأثيرات مختلفة على اصحاب المصلحة وهذا نابع من حجمه , وان تحديد المؤسسات المعرضة للفشل المالي يمثل تحديا للمعنيين, لذا فإن ايجاد مفهوم دقيق قد يمنع حالة سوء الفهم(٤: ٢٠١٥, okay) الناتج من عدم سطوع منظور مفاهيمي حول فشل المؤسسات مما ادى الى ظهور مفاهيم وتحليلات متنوعة لفهم الفشل المالي (النعيمي, ٢٠١٧; ٦٩٧) وان كلمة الفشل Failure هي الكلمة المرادفة للكلمات الأربعة بالإنكليزية والتي تستخدم بصورة متبادلة هي (Bankruptcy, Insolvency, Hardship, Default) وتعني (التعثر , العسر , الإعسار , الإفلاس) ولكل مصطلح مفهومه الخاص في عالم المال والاقتصاد (بحيث, ٢٠١٥: ٤) . ويمكن تناول هذه الكلمات او المفاهيم على التوالي وكما يلي :

١.٨.٢- التعثر المالي المصرفي Bank financial insolvency: هو نشوء أزمة نقص السيولة في المصرف وتراكم خسائره لعدد من السنوات كنتيجة لقرارات إدارية ومالية خاطئة, ويعد المصرف متعثراً إذا بلغت خسائره المتجمعة بنسبة ٧٥% من رأس ماله (الصديق, ٢٠١٧: ٤) بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات تؤدي لتآكل رأس مال المصرف (آل شبيب , ٢٠١٢: ٢٦٩) وله عدة أنواع :

٢.١.٨.١- **التعثر المالي في الأجل القصير** : عدم قدرة المصرف على تحقيق فائض نقدي لسد التزاماته قصيرة الأجل (بحيث، ٢٠١٥ : ٥).

٢.١.٨.٢- **التعثر الاقتصادي**: هو الذي ينخفض فيه معدل العائد على الاستثمار عن التكلفة الدفترية لرأس المال (الطويل، ٢٠٠٨ : ٥٨) وهناك عدة طرق لمعالجته منها: إعادة هيكلة المصرف مالياً وإدارياً (كإعادة تقييم الأصول , مبادلة المديونية بالملكية, زيادة راس المال زيادة التدفقات النقدية الداخلية . خفض التدفقات النقدية الخارجة) (عبد اللطيف، ٢٠١٧ : ١٥) . العمل بنظام التأمين على الودائع : الذي يهدف الى تعويض المودع المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها في الاموال (Basel.,2009:5).

الاندماج القسري للمصارف المتعثرة: يتم اللجوء اليه لإنقاذ المصارف المتعثرة مع مراعاة حماية حقوق اصحاب المصلحة في المصرف المتعثر لاسيما المودعين غير المؤمنين في اطار نظام التأمين على الودائع والذين يتضررون كثيرا "من تصفية المصرف

٢.١.٨.٣- **العسر المالي (ضائقة مالية) financial hardship**: ويحصل عند وقوع عدد من الاحداث الصعبة للمصرف منها, عندما تكون مطلوباته اكبر من موجوداته, وصعوبة تحويل الموجودات الى سيولة نقدية لتغطية التزاماته(المرشدي، ٢٠١٨ : ٢٥٨) وهو على مظهرين : - **العسر المالي الفني** : وهو يعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل التي

استحققت فعلاً أو سوف تستحق في الأجل القصير (السيدية والهاشمي، ٢٠١٦ : ١١٠) ,ويسمى عسراً فنياً إذا كان لدى المصرف أموال كافية لسداد الالتزامات وهذه الاموال هي ليست نقد جاهزاً مثل الاستثمار في الذمم المدينة(الزبيدي، ٢٠٠٨ : ١٩١).

٢.١.٨.٤- **العسر المالي الحقيقي** : وهنا تصبح المشكلة ذات صعوبة حادة وخاصةً في الحصول على السيولة , وعدم قدرة المصرف على مواجهة احتياجاتها

النقدية وصعوبة تحويل الموجودات الى موجودات نقدية سائلة لتغطية الديون المستحقة، وهو اشد خطورة من العسر المالي الفني (البريفكاني، ٢٠١٧: ٢٧١) ،ويصبح المركز المالي للمصرف مثقل بالديون، بمعنى ان تكون القيمة الدفترية للمطلوبات أكبر من الموجودات وأن صافي رأس المال أقل من صفر او سالب .

٥.١.٨.٢ - **الاعسار المالي : Financial Insolvency** : ويعني الانخفاض في القوة الإرادية للمصرف الذي يحدث في لحظة ما ، واحتمال غير ضئيل ان المصرف سيصبح غير قادر على دفع نفقاته واعباء ديونه (بحيت، ٢٠١٥: ٦).

٦.١.٨.٢ - **الافلاس bankruptcy** : يعني الوضعية التي لا تستطع عندها الموجودات المتاحة للمصرف مواجهة المستحقات من أجمالي الموجودات (الصديق، ٢٠١٧: ٦) وهو يعد صورة من صور الفشل والمرحلة النهائية التي يصل عندها المصرف الى الفشل المالي وتعني قانونياً حالة الافلاس القضائي الذي يصيب المصرف (السيدية والهاشمي، ٢٠١٦: ١١٠) ، لذا فإن المصطلح الاكثر دقة هو مصطلح " الفشل المالي **Financial Failure**" لأنه يدل على ضعف المصارف من النواحي المالية .

٩.٢ - **فالفشل المالي** : هو " التوقف كلياً وعدم القدرة عن سداد الالتزامات المستحقة على المصرف في مواعيدها المحددة ، مما يؤدي الى الافلاس وتوقف نشاط المصرف نهائياً وخروجه من سوق الصناعة " (Constantinid,2007:37) . او هو "عجز الفوائد التي يجنيها المصرف لتغطية جميع التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال " (البر يفكاني : 269, 2017) .

١٠.٢ - **مظاهر الفشل المالي Signs of financial failure** : تشير العديد من الدراسات المتخصصة بالآزمات المالية بان المصارف التي قد تتعرض الى الفشل المالي يكون لها عدة مظاهر ومنها :

١- الاعتماد المتزايد على الاقتراض وهذا يعمل على زيادة الرفع المالي (الحمداني والقطان، ٢٠١٤: ٤٤٩)، أي إن القيمة الدفترية للمطلوبات أكبر من القيمة الدفترية للموجودات (Rose & Jaffe, 2008: 431).

٢- عدم تحديث الأنشطة الإدارية والفنية بما يتلاءم مع مستوى التطور التكنولوجي بما يؤثر بالتكاليف، اخفاق المصرف في اكتشاف أنشطة مربحة جديدة في السوق (بحيت، ٢٠١٥: ٦).

٣- انخفاض في حجم التسويق من الخدمات المصرفية مع تزايد حدة المنافسة بين المصارف.

٤- تخلف وتراجع في مستوى القيادة الإدارية والمالية للمصرف وعدم ملائمة هيكلها التنظيمي (عبد اللطيف، ٢٠١٧: ١٠).

١١.٢- أسباب الفشل المالي Reasons for financial failure: يمكن تصنيفها الى عوامل داخلية : تلوح الى معوقات داخل المصرف تشير الى المعلومات التي تدل على تدهور (نسب كفاية راس المال والسيولة وجودة الموجودات والإدارة والأرباح) تعمل كجرس انذار بالفشل المالي المحتمل للمصرف (Fungacova.et.at, 2015: 4) , وعوامل خارجية : ويمكن تصنيفها الى عدم الكفاءة في التطور والتنظيم واضطرابات سوق العمل والكوارث الطبيعية , فضلاً عن التغيرات الاقتصادية والتنافسية والقيود الحكومية والتغيرات التكنولوجية , أي وهي العوامل الخارجة عن ارادة المصرف (Outecheva, 2007: 19) ومن هذه العوامل مثلاً كتقلبات اسعار الصرف وارتفاع اتجاهات التضخم , حدوث أند ماجات مالية لتكوين مؤسسات عملاقة تسيطر على السوق المالي والمصرفي, مشكلات التعامل مع الحكومة مثلاً مع اجهزة الضرائب والجمارك , عدم الاستقرار السياسي والامني, التطورات العلمية والمتسارعة للمؤسسات المالية الدولية وتخلف التكنولوجيا للمؤسسات المالية بالدول النامية, (Babanskiy, 2012: 11).

١٢.٢- طرق او وسائل علاج الفشل المالي **Methods or means of treating failure** وهي كما يلي :

١٢.٢- استراتيجية اعادة الهيكلة المالية : وتتضمن اتباع إدارة المصرف استراتيجيات جديدة من شأنها ان تساعد على معالجة الخلل المالي والابقاء على المصرف , وإن علاج هذه المشكلة يتم من ثلاث زوايا هي (رغبة الادارة والملاك والدائنين) في استمرار عمل المصرف وتخفيض احتمالية حدوثها مستقبلاً من خلال صيغ واساليب اجرائية كما بينها (سليمانى, ٢٠١٦: ٢٨) :

١- معالجة مديونية المصرف المتعثر : وذلك من خلال : اعادة تقييم الموجودات : ويتم على ضوء قيمتها السوقية وليس الدفترية , وان ذلك سوف يحسن من مؤشر نسبة المديونية . أبراء ديون المصرف : اي تنازل صاحب الحق الألمع. اعادة جدولة الديون: من خلال الدخول بتسويات مع المقرضين وتحويل ديون المصرف قصيرة الاجل إلى ديون طويلة الاجل, فضلاً عن ايقاف سداد اقساط الدين لفترة والحصول على مدة سماح جيدة , أيقاف جزء من التدفقات النقدية الخارجة . رسملة الديون : تحويل دائني المصرف الى مساهمين فيه كلاً بنسبة ديونه من اجل زيادة رأس ماله .

٢- التمويل : يصعب على المصرف المتعثر الحصول على مصادر تمويل في ظل الوضعية التي يمر بها, لذا تعالج هذه الحالة من خلال : زيادة رأسمال المصرف : يشترط لزيادة راس المال شرطان هما اكتتاب بكامل رأسمال المصرف (أي ان يتم دفع رأسماله المصرح به بالكامل من قبل المساهمين) , حيث ليس من المنطقي زيادة رأسمال و هو لا يزال دائناً" . تخفيض راس م ل المصرف: اي تخفيض رأسمال المصرف المكتتب وغير المكتتب به وتتم عملية التخفيض اذا بقي جزء من رأسمال المصرف.

٣- زيادة التدفقات النقدية الداخلة :ويمكن تحقيق ذلك من خلال تغيير سياسة تحصيل ديون المصرف كمنح خصم تعجيل الدفع, بيع الموجود القليل القيمة كالخردة والتالف ا او ايجار بعض موجودات المصرف الثابتة.

٤- خفض التدفقات النقدية الخارجة : ومنها الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين لاسيما للالتزامات القصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الاجل , خفض كمية المشتريات والشراء بالأجل بدل الشراء المقدم او.

٢.١٢.٢ - استراتيجية اعادة الهيكلة الادارية **management restructuring strategy** وتشمل مثلاً : اعادة النظر بسياسات الانتاج بغرض تحسينه وخفض تكاليفه , البحث عن سياسات تسويقية لزيادة الفاعلية التسويقية واكتشاف منافذ جديدة , فضلاً عن اعادة دراسة سياسات الافراد لزيادة فاعلية العنصر البشري وخفض تكاليفه ,زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة ومن ثم التكاليف الكلية , خفض التكاليف الادارية عبر التخلص من الانشطة غير الاقتصادية (بحيث, ٢٠١٥: ١٣).

٣.١٢.٢ - نموذج **Sherrod Model** للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة يعد هذا النماذج من أكثر نماذج التنبؤ بالفشل المالي وهي (قيمة Z) ملائمة لقطاع المصارف , حيث يعتمد النموذج على ثلاث مؤشرات مالية مستقلة وبسته اوزان نسبية لمعاملات دالة التمييز التي اعطيت لهذه المتغيرات (الجنابي, ٢٠١٨ : ٧٤) وبحسب صيغة دالة الارتباط التالية والجدول (٣-١) $Z = 17X1 + 9X2 + (1-3) 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$

جدول (٣-١) النسب المالية لمتغيرات نموذج **Sherrod Model** انواعها مع اوزانها النسبية

المتغير	النسب	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X1	صافي راس المال العامل /مجموع الموجودات	مؤشر سيولة	١٧
X2	الموجودات النقدية / مجموع الموجودات	مؤشر سيولة	٩
X3	مجموع المطلوبات / مجموع حقوق الملكية	مؤشر رفع	٣.٥
X4	الارباح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات	مؤشر ربحية	٢٠
X5	مجموع المطلوبات / اجمالي الموجودات	مؤشر رفع	١.٢
X6	مجموع الودائع/ مجموع حقوق الملكية	مؤشر رفع	٠.١

المصدر: السيدية، موفق أحمد والهاشمي، ليلي عبد الكريم 'قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod جامعة تكريت- كلية الإدارة والاقتصاد- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / مجلد ١٢ العدد ٣٦ / ٢٠١٦: ١١٧ .

هذا وسيتم اعتماد هذا النموذج في دراستنا هذه كنموذج مختار من بين عدة نماذج لتحديد من هي المصارف التي ستستمر في عملها في سوق المنافسة المصرفية من بين المصارف عينة الدراسة ؟ ومن هي المصارف التي ستكون عرضة للفشل المالي مستقبلاً ؟ وذلك للأسباب التالية :

١- اقترح Sherrod الأنموذج لكي يتناسب اكثر مع المصارف التجارية بسبب اختلال طبيعة العمل وحجم الاستثمار بالموجودات المتداولة واختلاف الأوزان النسبية لمكونات النموذج من النسب المالية (المرشدي ٢٦٣:٢٠١٨) اذ يقسم الفشل المالي للمصارف على وفق معامل Sherrod كما في الجدول (٣-٢).

٢- تتمثل ميزة هذا النموذج في تحديد العلاقة بين درجة مخاطرة القروض من جهة ونوعية المخاطر (نوعية المؤشر) من جهة ثانية، وذلك كأساس لتسعير القروض , ومن ثم تقييم جودة محفظة القروض في المصرف , من ثم فإن هذا النموذج عبارة عن تقييم أو ترتيب لمخاطر الائتمان المتصلة بالقروض عن طريق تحليل مركزه المالي من واقع البيانات المالية (السيدية والهاشمي, ٢٠١٦: ١١٦).

٣- يهدف هذا النموذج الى تحقيق هدفين هما: - تقييم مخاطر الائتمان: حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم مخاطر الائتمان, اذ يجري تقسيم القروض إلى خمس فئات بحسب درجة المخاطرة , ويسير مؤشر هذا النموذج في اتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة , بمعنى أن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة الائتمانية وبالعكس (الموسوي, ٢٦٦:٢٠١٤), وكما بالجدول (٣- ٢) :

جدول (٣-٢) درجة المخاطرة حسب قيمة Z الفاصلة لكل فئة من معدلة الارتباط لنموذج Sherrod

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض بالفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الافلاس	$20 < Z$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 > Z > 25$
الثالثة	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الافلاس	$20 > Z > 5$

الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	-5 > z
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	-5 < z

المصدر: الموسوي، أمير علي خليل، "اختبار وتحليل نماذج الفشل المالي للشركات" جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد - المجلة العراقية للعلوم الإدارية والاقتصادية / مجلد ١٠ العدد ٣٩ / ٢٠١٤: ٢٦٧ .

- الفشل المالي : يستخدم للتأكيد من مبدأ استمرارية المصرف في نشاطه في سوق الصناعة المصرفية , وذلك للتعرف على قدرة المصرف على مزاولة نشاطه في المستقبل (السيدية والهاشمي ، ٢٠١٦ : ١١٦) . أن الغرض من استعراض هذه النماذج المختلفة والمعتمدة في عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة بصورة مبكرة قبل تفاقمه وخروجه عن سيطرة المصرف عليه مسبباً بذلك أزمة مالية تؤدي بالنتيجة الى انهيار المصرف وتدهوره وافلاسه وخروجه من السوق المصرفي .

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- تحليل المؤشرات المالية

١.١.٣- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لكفاية رأس المال

الجدول (٤-١) أدناه يبين نسبة كفاية رأس المال الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع (١) ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات (٢) ونسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة (3) للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وكما مبين في أدناه :

جدول (٤-١) مؤشر كفاية رأس المال الإجمالية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

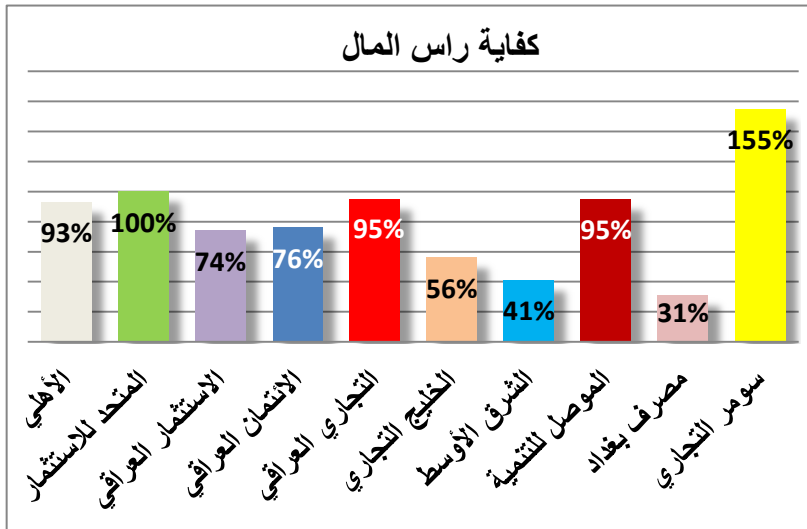
Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (٣)		المعادلة (٢)		المعادلة (١)		
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
١	%٩٣	١	%١٢٣	١	%٤٥	١	%١١٠	الأهلي
١	%١٠٠	١	%٨٦	١	%٦١	١	%١٥٢	المتحد للاستثمار
١	%٧٤	١	%١١٠	١	%٣٧	١	%٧٤	الاستثمار العراقي
١	%٧٦	١	%١٠٣	١	%٣٧	١	%٨٨	الائتمان العراقي
١	%٩٥	١	%٨٧	١	%٥٠	١	%١٤٩	التجاري العراقي
١	%٥٦	١	%٥٩	١	%٣٦	١	%٧٣	الخليج التجاري
١	%٤١	١	%٥٣	١	%٢٤	١	%٤٥	الشرق الأوسط

الموصل للتنمية	١	%١٥٠	١	%٤٧	١	%٨٩	١	%٩٥	١
مصرف بغداد	١	%٢٦	١	%١٩	١	%٤٩	١	%٣١	١
سومر التجاري	١	%٢٥١	١	%٦٤	١	%١٥٠	١	%١٥٥	١

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

وفقاً لما سبق نجد أن هناك نمواً مرتفعاً وواضحاً في نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة إذ وصلت إلى حدود بلغت أضعاف الحد الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي العراقي وأيضاً أضعاف النسبة التي حددتها معايير الرقابة المصرفية في لجنة بازل ٣، وهذا يشير إلى أن المصارف عينة الدراسة تمتلك رأس مال قوياً قادراً على امتصاص المخاطر المحتملة والحد منها والتحكم بها، ومن ثم توفير حماية أكبر لكن ارتفاعها بأضعاف المعدل المطلوب له أثار عكسية على مقدار الأرباح المتحققة ، ويدل على وجود أموال غير مستثمرة ومعطاة ، وبالتالي يؤدي الى تجميد وتعطيل موارده المتاحة الشكل (٤ - ١)

الشكل (٤-١) مؤشر كفاية رأس المال للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)



٢.١.٣- تحليل ومقارنة التقييم الكلي مؤشر السيولة :

الجدول (٤-٢) أدناه يبين نسبة جودة السيولة الإجمالية والمعبر عنها من خلال (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الودائع) (1) ونسبة (مجموع الموجودات النقدية + شبه النقدية / مجموع الودائع) (2) ونسبة (مجموع الموجودات النقدية / مجموع الموجودات) (3) للمصارف المختارة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وكما يلي:

جدول (٤-٢) مؤشر السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة (٣)		المعادلة (٢)		المعادلة (١)		
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
1	142%	1	61%	1	218%	1	146%	الأهلي
1	122%	1	70%	1	221%	1	74%	المتحد للاستثمار
1	120%	1	61%	1	179%	1	119%	الاستثمار العراقي
1	116%	1	49%	1	198%	1	102%	الائتمان العراقي
1	133%	1	36%	1	262%	1	102%	التجاري العراقي
1	89%	1	36%	1	159%	1	72%	الخليج التجاري
1	89%	1	50%	1	132%	1	85%	الشرق الأوسط
1	124%	1	48%	1	209%	1	116%	الموصل للتنمية
1	85%	1	57%	1	120%	1	77%	مصرف بغداد
1	192%	1	50%	1	324%	1	201%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

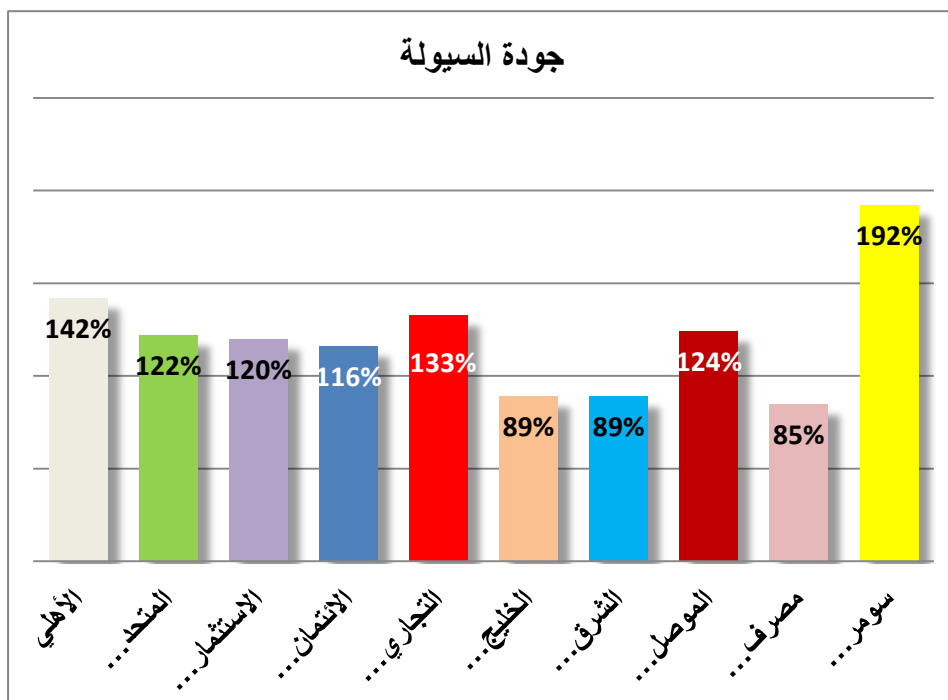
يتضح مما سبق أن المصارف عينة البحث تميل بشكل عام إلى عدم التوسع في منح القروض قياساً بالودائع المتاحة لها ,

وذلك من باب الاحتياط والتمتع بهامش امان عالي كذلك اتباع سياسة متزنة في

عرض حجم القروض قياساً بحجم الودائع

فضلا عن أن المصارف لديها مصادر مؤكدة تمكنها من الحصول على الأموال بشروط جيدة لمقابلة الالتزامات الحالية والمستقبلية ويوضح الشكل (٤-1) افضليه المصارف عينة البحث بحسب مؤشر السيولة استنادا لما ذكر سابقا.

الشكل (٤-٢) مؤشر جودة السيولة للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)



٣.١.٣ - تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الربحية :

الجدول (٤-٣) أدناه يبين نسبة جودة الأرباح الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى

مجموع الإيرادات) (١) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات) (٢) ونسبة (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلى حق الملكية) (٣) بوصفها معبرة عن جودة الأرباح للمصارف للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤) وكما مبين في أدناه:

جدول (٤-٣) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

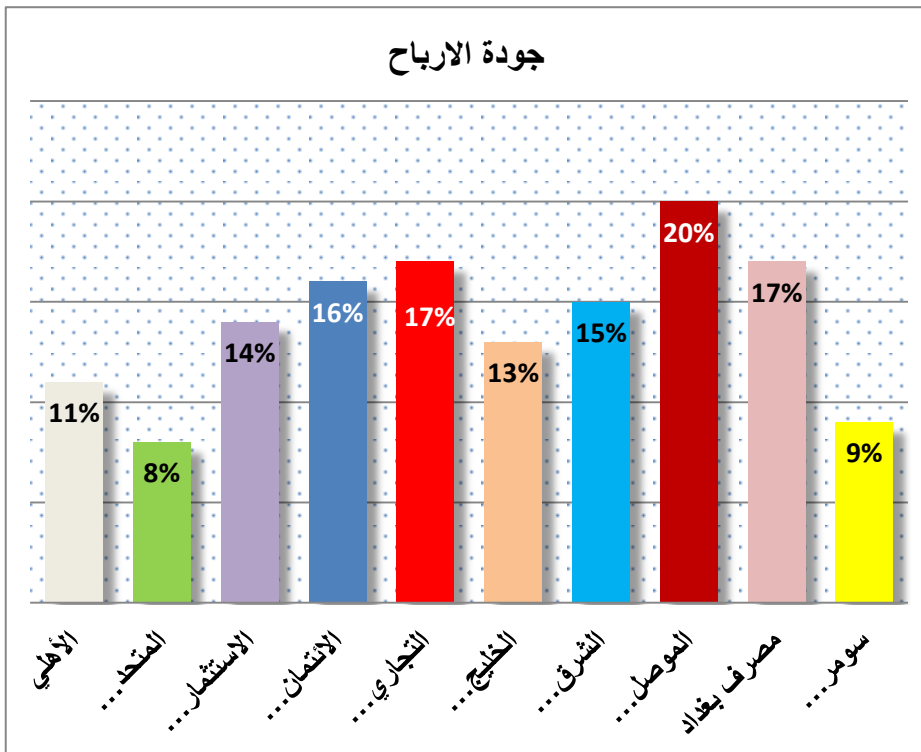
Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة		المعادلة		المعادلة		
		(٣)		(٢)		(١)		
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
1	11%	1	6%	2	2%	1	26%	الأهلي
1	8%	1	5.4%	1	4.3%	1	14%	المتحد للاستثمار
1	14%	1	9.4%	1	3%	1	30%	الاستثمار العراقي

1	16%	1	12%	2	2.5%	1	32%	الائتمان العراقي
1	17%	1	6%	1	2.6%	1	43%	التجاري العراقي
1	13%	1	10%	1	2.6%	1	27%	الخليج التجاري
1	15%	1	14%	2	1.9%	1	28%	الشرق الأوسط
1	20%	1	9%	1	2.9%	1	49%	الموصل للتنمية
1	17%	1	13%	2	2.2%	1	37%	مصرف بغداد
1	9%	2	2.4%	3	1.4%	1	22%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

وفقا لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (١) يشير إلى أن الإيرادات قوية وإن الأرباح أكثر من كافية لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كافٍ ، وكفاية المخصصات بعد الأخذ بالاعتبار النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على كمية ونوعية واتجاه الإيرادات . ويوضح الشكل (٤-٣) افضليه المصارف عينة الدراسة بجودة الأرباح .

الشكل(٤-٣) مؤشر جودة الأرباح للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)



٤.١.٣ - تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمخاطر الائتمان

الجدول (٤-٤) أدناه يبين نسبة كفاءة التنظيم والمعبر عنها من خلال نسبة (القروض المتعثرة إلى راس المال) (١) و نسبة (مجموع القروض المتعثرة إلى مجموع القروض) (٢) للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وكما مبين في أدناه:

جدول (٤-٤) مؤشر مخاطر الائتمان للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Mean		المصارف التجارية الخاصة				المصارف
		المعادلة (٢)		المعادلة (١)		
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
5	13%	5	17%	5	9%	الأهلي
5	40%	5	64%	5	15%	المتحد للاستثمار
5	10%	5	12.4%	5	7.7%	الاستثمار العراقي
5	111%	5	209%	5	12%	الائتمان العراقي
5	259%	5	510%	5	7%	التجاري العراقي
5	13%	5	17%	5	9%	الخليج التجاري
5	6%	5	7.5%	5	4%	الشرق الأوسط
3	3%	4	4.6%	2	2%	الموصل للتنمية
5	31%	5	37%	5	25%	مصرف بغداد
4	4%	5	6.7%	2	١.٩%	سومر التجاري

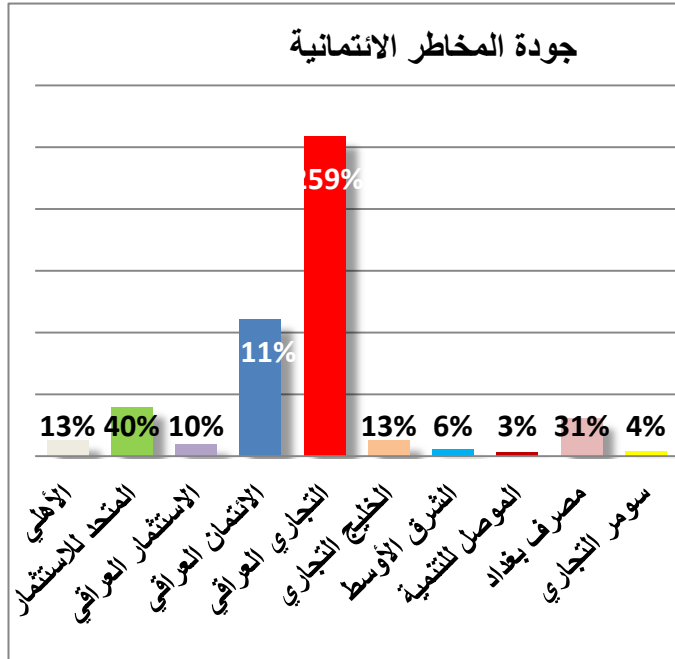
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة

(٢٠٠٤-٢٠٢٠)

وفقا لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية الخاصة المبحوثة بعد حصولها على التصنيف (٣)(٤)(٥) هذا يؤثر إلى أن درجة مخاطر الائتمان بحاجة إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية ومن قبل الإدارة وتحسين مستوى إدارة القروض، وإن اتجاه تصنيف

الديون سيكون قابلاً للتدهور وكما في الشكل (٤-٤) * ملاحظة حسب النسب المعيارية لهذا المؤشر فإن النسب الأقل هي الأفضل.

الشكل (٤-٤) مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)



٥.١.٣- تحليل ومقارنة التقييم الكلي لمؤشر الرفع المالي :

الجدول (٤-٥) أدناه يبين نسبة جودة الرفع المالي الإجمالية والمعبر عنها من خلال نسبة (مجموع المطلوبات/ مجموع حقوق الملكية) (١) ونسبة (مجموع المطلوبات / مجموع الموجودات) (٢) ونسبة (مجموع الودائع / مجموع حقوق الملكية) (٣) بوصفها معبراً عن درجة الرفع المالي للمصارف المختارة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وكما مبين في أدناه:

جدول (٤-٥) مؤشر نسب الرفع المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

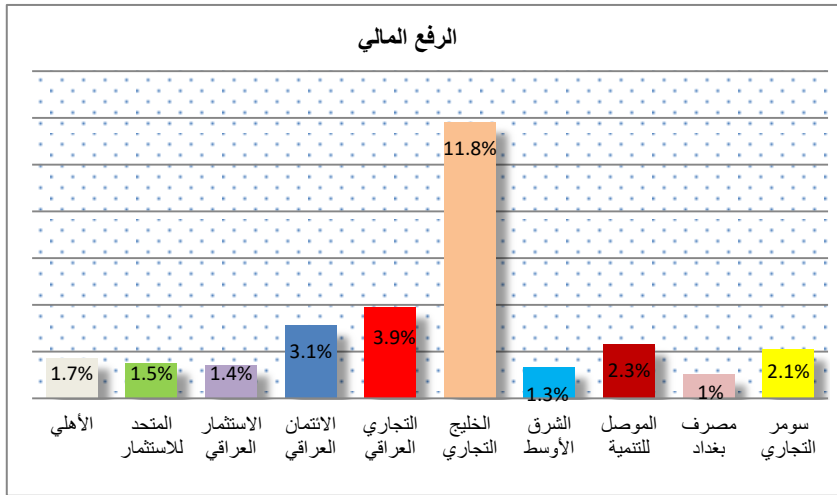
Mean		المصارف التجارية الخاصة						المصارف
		المعادلة		المعادلة		المعادلة		
		(٣)		(٢)		(١)		
Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	Cl	Ratio	
1	1.7%	1	1.8%	١	1.6%	١	1.6%	الأهلي
1	1.5%	1	1.2%	1	1.53%	1	1.8 %	المتحد للاستثمار
1	1.4%	1	1.12%	1	1.74%	1	1.27%	الاستثمار العراقي
2	3.1%	3	6.1%	1	1.9%	1	1.24%	الائتمان العراقي
2	3.9%	3	8%	1	1.92%	1	1.74%	التجاري العراقي
2	11.8%	1	0.5%	3	20.6%	3	14.3%	الخليج التجاري
1	1.3%	1	0.5%	2	2.4%	1	1 %	الشرق الأوسط
2	2.3%	2	2.2%	2	3%	1	1.71%	الموصل للتنمية
1	1%	1	0.5%	1	1.5%	1	1%	مصرف بغداد
2	2.1%	1	0.5%	2	3.7%	2	2.2%	سومر التجاري

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

(٢٠٢٠)

وفقا لما سبق نلاحظ أن المصارف التجارية بعد حصولها على التصنيف (١) يشير إلى أن حق الملكية قريبة من مجموع الموجودات لدعم العمليات والاحتفاظ برأس مال كافٍ ، وكفاية مجموع المطلوبات بعد الأخذ بالاعتبار النمو والعوامل الأخرى التي تؤثر على حجم الموجودات. ويوضح الشكل (٤-٥) افضليه المصارف عينة الدراسة لمؤشر جودة الأرباح .

الشكل (٤-٥) مؤشر المخاطر الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)



من خلال نتائج التحليل المالي للمؤشرات المالية التي تم التوصل إليها أعلاه نلاحظ ان هذه المؤشرات معظمها قد حصل على مستوى التصنيف (١, ٢) من نسب التصنيف للمؤشرات المالية التي أعتمدها كلاً من (البنك المركزي العراقي و مؤسسة العمل المالي الأمريكية ACCION) باستثناء (مؤشر مخاطر الأتمان) الذي حصلت المصارف فيه على مستوى التصنيف (٤, 5).

٤-٢- التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة باستخدام نموذج Sherrod

(قيمة Z)

في هذه الفقرة سنتناول عملية تحليل القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠) وإخضاعها لنموذج Sherrod وفقاً لمعاملاته الخاصة به بمؤشرات المستخدم للتنبؤ بالفشل المالي , من اجل التوصل إلى النتائج التي من خلالها نثبت صحة فرضيتنا من عدمها من خلال الجداول والرسوم البيانية التالية :

- التحليل النهائي للمصارف عينة الدراسة وفق نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي : من خلال النتائج المتحصل عليها وفق الجداول لكل مصرف من مصارف

العينة , نبين في الجدول (٤-٦) المتوسط ومستوى التصنيف ودرجة المخاطرة.

للمصارف الخاصة العراقية مجتمعة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) Sherrod جدول (٤-٦) نتائج نموذج

المصارف	Mean	المستوى	درجة المخاطرة
الأهلي	18.29	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
المتحد للاستثمار	20.88	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
الاستثمار العراقي	16.12	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
الائتمان العراقي	21.06	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
التجاري العراقي	25.71	1	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس
الخليج التجاري	12.24	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
الشرق الأوسط	10.20	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
الموصل للتنمية	17.76	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
مصرف بغداد	11.00	3	احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس
سومر التجاري	21.41	2	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس
معدل المتوسطات	17.5	3	احتمال متوسط لتعرض المصارف عينة الدراسة لمخاطر الإفلاس

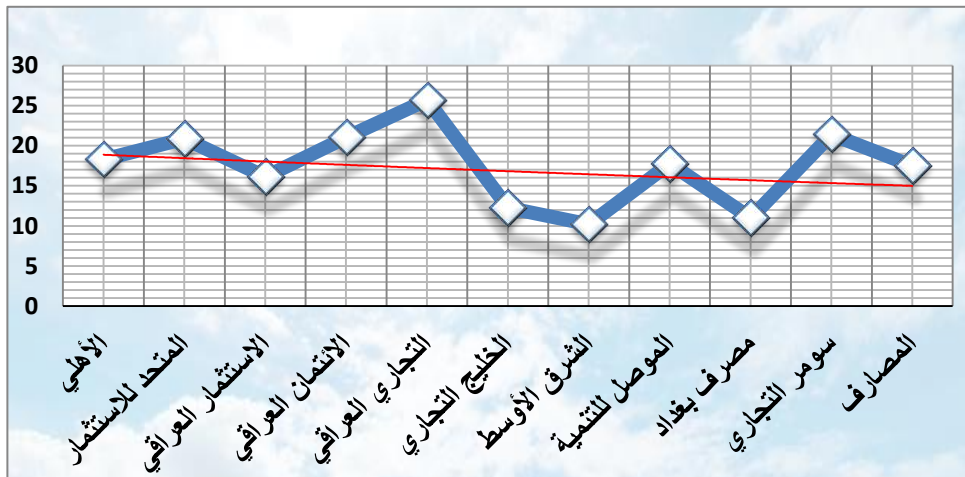
المصدر : بالاعتماد على الجداول (٤-٢ و ٤-٣ و ٤-٥)

* جدول النتائج النهائي هذا هو خلاصه لملاحق الاحتمال الخاص (نتائج التحليل المالي لمؤشرات نموذج التنبؤ بالفشل لان عرض جميع الملاحق من بيانات مالية ونتائج ولكل مصرف يحتاج الى أوراق كثيرة . ,المالي) لجميع المصارف فلضيق المقام عرضنا النتائج بهذا الجدول المختصر ..

من النتائج في الجدول (٤-٦) نجد أن المصارف عينة الدراسة بصورة عامة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تقع في المستوى الثالث (احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس) وذلك لان قيمة (Z) النهائية والمتمثلة بمعدل المتوسطات لجميع المصارف المختارة كانت (١٧.٥) أي ان قيمة (٥ < Z < ٢٠) وهي تمثل المستوى الثالث حسب مستويات (فئات) التصنيف (أي هي أقرب ما تكون من المستوى الثاني تقريباً) التي اعتمدها نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي او (مدى السلامة المالية) وهذا الامر يتطلب من المصارف اتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون التعرض لمخاطر الإفلاس والذي يؤدي الى الفشل المالي .

إذ نلاحظ أن المصرف التجاري العراقي قد حقق المستوى الأول بين المصارف, مما يدل على أنه غير معرض لمخاطر الإفلاس أما المصارف التي حققت المستوى الثاني وهي (المتحد للاستثمار , الائتمان العراقي , سومر التجاري) التي من المحتمل

قد تتعرض لمخاطر الإفلاس بنسبة قليلة , أما المصارف التي حققت المستوى الثالث فهي (الأهلي, الاستثمار العراقي, الخليج, الشرق الأوسط, الموصل, بغداد) قد تكون عرضة لمخاطر الإفلاس لذا عليها توخي الحيطة و الحذر وكما بالشكل (٤-٦).



الشكل (٤-٦) نتائج Sherrod للمصارف المختارة مجتمعة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)
إن كل المصارف التجارية عينة البحث قد حققت نتائج مرضية من حيث النتيجة النهائية لقيمة (Z) الناتجة عن استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي او (مستوى السلامة المالية المتوقعة مستقبلاً) اذا احتلت المصارف المختارة درجة التصنيف الثالثة (احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الفشل المالي) رغم الظروف الاقتصادية في البلد .

بناءً على ما تقدم من تقييم لمؤشرات الأداء المالي المصرفي ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة للمصارف عينة الدراسة قد جاء منسجماً ومتطابقاً في معظم جوانبه مع فرضيتي البحث والتي تقول بانه :

- يوجد أثر معنوي لمؤشرات تقييم الأداء المالي (كفاية رأس المال - السيولة - الربحية - الرفع المالي - ومخاطرة الائتمان) على التنبؤ بالفشل والحد من مخاطرة ,

بحيث كلما كانت مؤشرات الأداء جيدة وتحتل التصنيف (١, ٢) كانت المصارف ذا احتمال متوسط للتعرض لمخاطر الإفلاس أي ان قيمة $(٥ > Z > ٢٠)$.
- توجد علاقة ارتباط لمؤشرات تقييم الأداء المالي (كفاية رأس المال- السيولة - الربحية - الرفع المالي - مخاطر الائتمان) مع عملية التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة , أي بحيث كلما كان الأداء المالي جيداً للمصرف كلما كان قادراً على الحد او التقليل من مخاطر الفشل المالي مستقبلاً والتي أبرزها هو خطر الأفلاس (أي ان المصارف مستمرة بالعمل في سوق الصناعة المصرفية).

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

Conclusions

في ضوء الادبيات النظرية وتحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل إليها في جانب التحليل المالي , تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات وكما يأتي :

١- أظهرت الدراسة بأن السلطة النقدية(البنك المركزي) بعد اعتمادها على نموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف العراقية في الوقت الحالي , فمن الضروري عليها اعتماد نموذج معين للتنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة قبل تفاقمه , بحيث يكون مساند وظهيراً لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بتنفيذها , والتي تشكل مداخل مهمة للبحث عن جذور الازمات المصرفية ومعالجتها. ومن هذه النماذج مثلاً: Kida , Beaver , Patrol , Spring ate , UBPR , BAKAS , RAST.

٢- تعمل مؤشرات تقييم الأداء على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف ومقارنتها مع مستويات التصنيف التي وضعها البنك المركزي العراقي ومنظمة العمل المالي (ACCION) ولجنة بازل للرقابة المصرفية , مما يساهم في صياغة محكمة عمليات التقييم الرقابة على المصارف .

٣- ان جميع مصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة كفاية رأس مال تزيد كثيراً عن الحد الأدنى لمعدلاته , وفي جميع المقاييس النافذة سواء الواردة في قانون المصارف العراقي بنسبة (١٢%) , او تعليمات البنك المركزي العراقي بنسبة (١٥%) , او بازل ٣ بنسبة (١٠.٥%) وهذا يعني زيادة قدرة المصارف في التكيف مع الظروف غير المواتية والتي تؤثر على أداءها المصرفي .

٤- على الرغم من التعارض بين هدفي الربحية والسيولة ألا أن المصارف عينة الدراسة قد حققت ارباح جيدة والتي ترافقت مع احتفاظها بسيولة عالية , وهذا ناتج عن تطبيق تلك المصارف لاستراتيجيات تعمل على ايجاد نوع من التوافق بين هدفي الربحية والسيولة , أو من خلال دخولها في مزاد العملة (نافذة بيع العملة) التي يقيمها البنك المركزي العراقي , مما يدعم ارباحها دون ان يؤثر على سيولتها , وإن كان ذلك يؤدي في بعض الأحيان إلى زيادة مصروفات الفوائد على حساب التوفير , في حالة عدم وجود سياسات واضحة لدى البنك المركزي العراقي ولدى الإدارات العامة للمصارف للاستثمار وخصوصاً في الخطة الائتمانية .

٥- كشفت نتائج الدراسة زيادة المخاطر الائتمانية والتي تصاحبت مع ارتفاع ارباحها مما يعني حصول العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة .ولكن عموماً فإن المصارف عينة الدراسة سليمة في معظم النواحي ولديها قدرة جيدة على مواجهة التغيرات والتحديات في سوق المنافسة المصرفية محلياً.

٦- اثبتت الدراسة التطبيقية أن هناك دور واضح لتحليل وتقييم مؤشرات الأداء المالي المصرفي منفردة او مجتمعة على عملية التنبؤ بالفشل المالي أي (قيمة Z) . في حالة ارتفاعها أو انخفاضها .

٧- تراوح مستوى تصنيف المصارف عينة الدراسة بين (٢-٣) خلال مدة البحث البالغة (١٧) سنة , كتقييم لمستوى أدائها .

٨- يسهم نموذج Sherrod المطبق في الدراسة في توضيح الصورة عن مستوى السلامة المالية المستقبلي والمتمثلة (بقيمة Z) حيث كلما ارتفعت هذه القيمة ارتفع معها احتمال النجاح، وبالعكس عند انخفاضها ينذر بوقوع مخاطر الفشل المالي، حيث كانت قيمتها لكل المصارف وخلال فترة الدراسة تتراوح ما بين (٠.٥ - ١٧ - ٢٥) أي ما بين (المتوسط والقليل)، وهي حالة مرضية.

٩- برهنت الدراسات المالية ان نموذج Sherrod من اكثر نماذج التنبؤ بالفشل المالي ملاءمةً للقطاع المصرفي بصورة عامة،

٢.٤- التوصيات

Recommendation

من الجانب التطبيقي للدراسة والاستنتاجات التي تم التوصل اليها فإن الضرورة البحثية والعلمية تقتضي أن تستكمل تلك الاستنتاجات بجملته من التوصيات والتي يمكن إجمالها بالاتي :

١- تطبيق نموذج فعال من نماذج التنبؤ بالفشل المالي بعد الانتهاء من عملية تقييم لمؤشرات الأداء المالي المصرفي أكثر ملائمة للبيئة المصرفية العراقية وهو يكون بمثابة دعم لكفاءة وفعالية عمليات الرقابة والتفتيش على المصارف التي تقوم بها هيئات الرقابة والتفتيش المصرفية في السلطة النقدية. من اجل الكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتعزيزها .

٢- زيادة الاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم والرقابة المصرفية وخاصتً الملاكات القيادية في المصارف التجارية , عن طريق البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية , من أجل تنمية وتأصيل المهارات والقدرات الفنية القادرة على النهوض بمتطلبات العمل الرقابي والإحاطة بتفاصيل مؤشرات نموذج التقييم والتنبؤ بالفشل المالي .

٣- ضرورة اجراء تصنيف سنوي لجميع المصارف العراقية، حكومية كانت أم خاصة تجارية ام إسلامية وذلك للوقوف على سلامة مراكزها المالية، وتحديد من هي المملوكة منها (صاحبت الأداء الضعيف وذات التصنيف المنخفض)، والغرض من ذلك لان

سلامة الجهاز المصرفي يعني سلامة النظام المالي العراقي , وخلق روح المنافسة بين المصارف , ودعم لثقة المتعاملين مع المصارف.

٤- استحداث قسم أو وحدة داخل كل مصرف وبكادر علمية ومهنية كفؤة لـ(إدارة المخاطر) ومهمتها الأساسية هي التحليل واستكشاف مواطن الخطر ومعالجتها من الناحية المالية والإدارية , بدلاً من الركون إلى مؤسسات تصنيف دولية التي لا تتعامل بشفافية في تقاريرها حول درجة ونوع المخاطر للمصارف ..

٥- ضرورة تبني المصارف التجارية العراقية خيارات أو خدمات مالية جديدة مثل الدخول في استثمارات جديد ومضمونة في أدوات مالية (كإصدار سندات مالية مختلف الفئات وبعده مسميات) لتوسيع المنتجات المصرفية وتقليل المخاطر .

٦- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي على حث وتشجيع المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي على المنافسة فيما بينها من أجل تبوء مستويات تصنيف متقدمة من حيث الأداء من خلال منح المصارف ذات الأداء الأعلى تسهيلات مصرفية واسعة ضمن خطة الائتمان, اذ أن من شأن ذلك زيادة قدرة المصارف العراقية على تمويل عمليات التنمية والمنافسة بينها مما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني .

٧- تكييف محفظتي موجودات ومطلوبات المصارف خلال التقلبات في اسعار الفائدة , وذلك من خلال ما يعرف بـ(سلم الاستحقاق) أي ضرورة موائمة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات , فلو انخفضت أسعار الفائدة فأن القروض التي سبق ان قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة , والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعومة تستحق أرباحاً أعلى للمصرف , بسبب الفارق الذي حصل في أسعار الفائدة لصالح المصرف .

٩- العمل على وضع قاعدة للبيانات خاصة بالمؤشرات المالية والمستخرجة من مصادر متنوعة , ومن ثم يتم التوسع فيها وتطويرها , بحيث يمكن تقديم تقارير دورية بها لمواجهة احتمالات حدوث الأزمات والمخاطر المصرفية قبل وقوعها.

- ٨- قيام البنك المركزي العراقي بوضع دليل تصنيف المصارف وفق نموذج Camel دون تضمينه مؤشر "الحساسية اتجاه مخاطر السوق", فضلاً عن عدم قيامه بوضع نسب معيارية لكفاءة الإدارة في هذا الدليل, فضرورة تضمين هذه الأمور في الدليل.
- ٩- يقوم البنك المركزي العراقي بوضع نسب معيارية دنيا وعلى المصارف ألا تصل دونها لتوفير الحماية لمساهمين ومودعي المصرف على حد سواء , من غير الالتفات الى تعيين حدود عليا لتلك النسب المعيارية , أذن من الضروري تعيين هذه الحدود.

المصادر

المصادر العربية

- أ - الوثائق والتقارير الرسمية
- ١- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ .
- ٢- قانون المصارف العراقية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ .
- ٣- ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي , ٢٠٠٩ , مؤشرات تقويم أداء المصارف التجارية العراقية.
- ٤- التقارير المالية للمصارف التجارية الخاصة العراقية (الاهلي , المتحد للاستثمار , الاستثمار العراقي , الائتمان العراقي , التجاري العراقي , الخليج التجاري , الشرق الاوسط , الموصل للتنمية والاستثمار , بغداد , سومر التجاري) للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠
- ب- الكتب
- ١- أبو حمد , رضا صاحب و الجبوري , فائق مشعل , ٢٠٠٥ , إدارة المصارف , الطبعة الأولى , كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد .
- ٢- آل شبيب , دريد كامل , 2012 "ادارة البنوك المعاصرة" الطبعة الاولى , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان - الاردن.
- ٣- الشماع , خليل محمد حسن و عبد الله , خالد امين , ١٩٩٠ , "التحليل المالي للمصارف" , اتحاد المصارف العربية , الطبعة الاولى , بيروت - لبنان .

- ٤- الزبيدي , حمزة محمود , ٢٠١١ , التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل , الطبعة الثانية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان - الاردن .
- ٥- الزبيدي, حمزة محمود, ٢٠٠٨ , الإدارة المالية المتقدمة , الطبعة الثانية , مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع , عمان - الاردن .
- ٦- العامري , محمد علي ابراهيم , ٢٠١٣ , " الادارة المالية الحديثة " , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان - الاردن .
- ٧- العامري , محمد علي ابراهيم , ٢٠٠٧ , " الادارة المالية " , دار وائل للنشر والتوزيع , الطبعة الاولى , عمان - الاردن .
- ٨- طالب , علاء فرحان و المشهداني , إيمان شيخان , ٢٠١١ , الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان - الاردن .
- ٩- فهد, نصر حمود مزنان , ٢٠١٥ , اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية , الطبعة الثانية , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان - الاردن .
- ١٠- هندي , منير إبراهيم , ٢٠١٠ , إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرارات , الطبعة الثالثة , المكتب العربي الحديث للنشر والتوزيع , إسكندرية - مصر .
- ج- الرسائل والاطاريح الجامعية
- ١- الطويل , عمار أكرم عمر , ٢٠٠٨ , مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة) , رسالة ماجستير , كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة .
- ٢- الحموي , نرمين محمد غسان , ٢٠١٦ , نموذج مقترح للتنبؤ المبكر بالفشل المالي في المصارف السورية الخاصة , رسالة ماجستير , كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية .

- ٣- المخلافي ، عبدالعزيز محمد احمد ، ٢٠٠٤ "تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية" ، دراسة تطبيقية
لعينة من المصارف اليمنية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
- ٤- الصديق ، زوبيدي بوبكر ، ٢٠١٧ ، تطبيق أدوات توقع الفشل المالي "لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة ٢٠١١ - ٢٠١٣" ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.
- ٥- سليمان ، انتصار ، ٢٠١٦ ، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية "تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / جامعة الحاج لخضر باتنة - الجزائر .
- ٦- الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي ، ٢٠٠٨ ، "تأثير الآليات الداخلية للحاكمية في الأداء والمخاطرة المصرفية" دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥ ، اطروحة دكتوراه، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- ٧- مطر ، جهاد حمدي إسماعيل ، ٢٠١٠ ، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية - غزة .
- ٨- محمد ، إشتعال طه فضل ، ٢٠١٧ ، تقويم الاداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي والحد من مخاطرة بالخرطوم (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية بالخرطوم في الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٥)، أطروحة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

ج- المجلات والدوريات

- ١- البر يفكاني , اشتي عبد الستار عبد الغني , ٢٠١٧ , أنموذج Altman بين النظرية والتطبيق دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للنتبؤ بالفشل المالي , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت, المجلد ١ , العدد ٣٧ .
- ٢-الجنابي , حيدر عباس , ٢٠١٨ , "النتبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج Sherrod بحث تطبيقي على عينة المصارف العراقية" , المجلة العراقية للعلوم الادارية , كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل , المجلد ٧- العدد ٢٨
- ٣- الحمداني , رافعة إبراهيم و القطان , ياسين طه ياسين , ٢٠١٣ , استخدام نموذج Sherrod للنتبؤ بالفشل المالية , كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد ٥ العدد ١٠ .
- ٤- الطائي , محمد محمود و علي , حسام عباس , ٢٠١٨ , تقييم المصارف التجارية وفق نموذج Camels بأسلوب مقارن (بحث تطبيقي على عينة من المصارف الاهلية التجارية) , كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد 9 , العدد ٢ .
- ٥- الموسوي , امير علي خليل , 2014 , "اختبار وتحليل نماذج للنتبؤ بالفشل المالي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" , المجلة العراقية للعلوم الادارية / كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء , المجلد ١٠ - العدد ٣٩ .
- ٦- المرشدي , عباس علوان شريف , ٢٠١٨ , "استعمال انموذج Sherrod للنتبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق" , مجلة جامعة بابل / للعلوم المصرفية والتطبيقية والعلوم الهندسية , المجلد ٢٦ - العدد ١ .

٧- الموسوي, امير علي خليل وآخرون, ٢٠١٨, استخدام انموذج Camels كأداة لقياس السلامة المصرفية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017) كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء , المجلة العراقية للعلوم الإدارية , المجلد ١٤ , العدد ٥٨ .

٨- النعيمي , سعد الله محمد عبيد , ٢٠١٧, تقييم أداء المصارف باستخدام أنموذج PATROL دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية , كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت - مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية - المجلد ٣ , العدد ٣٩ .

٩- السيدية , موفق احمد علي والهاشمي , ليلي عبد الكريم محمد , "قياس مخاطر التعثر المصرفي باستخدام نموذج Sherrod دراسة تطبيقية على عينة المصارف العراقية" , المجلة العراقية للعلوم الادارية , كلية الادارة والاقتصاد / جامعة تكريت , المجلد ١٢- العدد ٣٦ , ٢٠١٦ .

١٠-بحيت , غالب شاكر , "استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عين المصارف التجارية العراقية" , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط , العدد ١٩ , ٢٠١٥ .

١١-مكطوف , هنادي صكر وحازم ,سرى ضيغم , ٢٠١٩ , تقييم الاداء المصرفي على وفق نموذج Camels دراسة تطبيقية لمصرف المنصور للاستثمار للفترة من(٢٠١٤ - ٢٠١٨) , كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد , مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية , المجلد ٢٦ , العدد ١١٧ .

د- البحوث والدراسات

١- عبد اللطيف, أسار فخري, ٢٠١٧ , التعثر المصرفي (الأسباب - وأساليب المعالجة) البنك المركزي العراقي/ مكتب المحافظ.

٢- النشرة الفصلية لجمعية البنوك في الأردن , ٢٠١٣ .

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

The Resources are in English

A- Books

1. Babanskiy, A. (2012). Determinants of bank failures.: The case of Russia. UMEA University , SWEDEN .
2. Hempel, George H., & Simonson, Donald G., “Bank management text & cases”, John Wiley & sons, inc., New York U.S.A:1999.
3. Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2018)"Financial Markets and Institutions" 9 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
4. Mishkin, Frederic S.& Eakins, Stanley G. (2012) "Financial Markets and Institutions" 7 th ed, Prentice Hall Pearson Education, Inc.
5. Machiraju,H.R." Modern Commercial Banking" New Age International ,Ltd , publisher , 2008.
6. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. "Bank Management & financial services". Published by Mc Graw - Hill / Irwin, USA, 2010.
7. Wheelmen & Hunger (2015), Strategic Management and Business Policy: Toward Global Sustainability,13th edition, Pearson Prentice Hall.

B - Journals & Periodicals

- 1.Constantinid ,Sylvia (2007),"An examination of the potential impact of risk on viability assessment for financially distressed firms : the cash of professional and user group of company accounting", asian academy of management journal,Vol.12,No. 1,London.
- 2.Ibrahim, Abdullahi,(2019)Assessment of profitability determinants in Nigerian , International Journal of Social Sciences and Humanities Reviews Vol.9 No.1, January 2019; p.330 –340,(ISSN: 2276-8645).
- 3-Odawo ,George Onyango & Makokha Elizabeth Nambuswa & Namusonge,Gregory,(2019) Effects of Credit Risk Management

on Performance of Banks in Kenya, Archives of Business Researchf,Vol.7, No.2.

4-Ongore ,Vincent, Okoth & Kusa, Gemechu Berhanu ,(2013) Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya,International Journal of Economics and Financial IssuesVol 3,No. 1.

2- Saeed , Hibba & Other ,(2019) An empirical investigation of banking sector performance of Pakistan and Sri Lanka by using CAMELS ratio of framework, ISSN: 2043-0795 (Print) 2043-0809 (Online), Journal of Sustainable Finance & Investment.

C- Theses & Dissertations

1. Chimkono, Eston (2016), Effect of Micro and Macroeconomic Factors on Financial Performance of Commercial Banks in Malawi, Doctor of Philosophy, Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology .

2. Dang ,Uyen,(2011)the CAMEL rating system in banking supervision : A case study , Degree thesis , Arcada university of Applied sciences international Business, Finland.

3. Outecheva,Natalia,(2007)Corporate Financial Distress:An Empirical Analysis of Distress Risk , DISSERTATION of the University of St.Gallen Graduate School of Business Administration.

4. Babar,Haseeb Zaman ,Gulzeb,(2011)CAMELS RATING SYSTEM FOR BANKING INDUSTRY IN PAKISTAN ,Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan?, Master Thesis, Umea School of Business, university of Umea .

5. Murerwa, Charlesb,(2015) Determinants Of Banks' Financial Performance In Developing Economies: Evidence From Kenyan Commercial Banks, A Fulfillment of the Requirement for the

Degree of Masters in Business Administration, UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY – AFRICA.

6. Maria, Carapeto, Scott Moeller, Anna Faelten, Valeriya Vitkova, Leonardo Bortolotto (2010).

Distress classification measures in the banking sector. Mergers and Acquisitions Research Centre, Cass Business School, City University of London, pp. 1- 43.

7. Williamson, Gareth A.(2008)Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa.

8. Whalen, Gary,(2005)A Hazard Model of CAMELS Downgrades of Low-Risk Community Banks , OCC Economics Working Paper .

D: Research & Financial Repots

1. Bis , Basel Committee on Banking Supervision International Association of Deposit Insurers
,(2009)Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems, Consultative Document

2. Deng, Han,(2009) Banking Supervision and Its Regulations Comparative Study between U.S. and China Cornell Law School Inter-University Graduate Student Conference Papers.

3. Fungacova Zuzana, Turk Rima, and Weill Laurent,(2015) High Liquidity Creation and Bank Failures, International Monetary Fund.

4. Guan, Fangyuan&Other,(2019) Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System .

متطلبات تشريع منتجات التمويل البديل في العراق
Requirements for the Legislation of Alternative Financing
Products in Iraq

د. محمد يونس أبو رغيف

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

مع تنامي الأزمات العالمية وتنوعها بين المالية والسياسية والاقتصادية تنامت بدورها التشريعات والتعليمات التي تفرض على القطاع المصرفي المزيد من القيود على السيولة والمزيد من المخصصات اللازمة لمواجهة المخاطر الناشئة عن هذه الأزمات، وهو ما سبب ركود سوق التمويل الرسمي وإبطاء المكاسب الاقتصادية المتحققة. السباق ولملء الفجوة الائتمانية الناتجة من شقين رئيسيين هما: بينما يسعى مقدمو التمويل الرسميون إلى توسيع منتجاتهم بحيث تكون أكثر شمولاً، تبحث المؤسسات المتضررة عن مصادر تمويل بديلة أو غير رسمية ليصل كلا اللاعبين إلى نفس النقطة وهي "التمويل البديل"، وعليه يهدف البحث الى تسليط الضوء إلى احد أنواع التمويل التي أصبحت ضرورة لا غنى عنها في ظل ما يشهده القطاع المصرفي العالمي والمحلي من تحديات وفي تنامي جيوش البطالة وكذلك البحث في المتطلبات اللازمة لتشريعته في العراق،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٤٤١-٤٦٨

لما يمثله من دور في تعزيز رقمنة الاقتصاد والشمول الرقمي والمساهمة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك الية تدفق هذا النوع من التمويل تمر من خلال المنصات الرقمية، وفي سبيل الوصول الى تحقيق هذا الهدف فقد تم اعتماد المنهج التحليلي لبعض الاقتصادات التي عملت بهذا النوع من التمويل وما هي متطلبات شرعنة الوصول إليه وذلك لأعداد مسودة تعليمات ترخص وتجزئ للإفراد الوصول آلية وتفتح الطريق لمتخذي القرار للعمل عليه. وقد توصل البحث إلى أهم استنتاج وهو ان خدمات التمويل البديل أصبحت ركيزة من ركائز التمويل وتتمو بشكل كبير معتمدة على تزايد الحاجات والتطور في المجال الرقمي، والى أهم توصية وهي ضرورة الإسراع في تشريع هذا النوع من التمويل لما يمكن ان يوفره من دعم لشريحة واسعة من فئات الناس غير القادرين على الاستفادة من الخدمات المصرفية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التمويل البديل، الرقمنة، الشمول المالي

Abstract:

With the growth of global crises and their diversification between financial, political and economic, the legislation and instructions that impose more restrictions on the banking sector on liquidity and more provisions necessary to face the risks arising from these crises have also grown, which is what caused the stagnation of the official finance market and slowed down the economic gains achieved. The race and to fill the credit gap resulting from two main aspects: while the official financing providers seek to expand their products to be more comprehensive, the affected institutions are looking for alternative or informal sources of financing to bring both players to the same point of “alternative financing”, and accordingly the research aims to highlight Light to one of the types of financing that has become an indispensable necessity in light of the challenges that the global and local banking sector is witnessing and the growth of unemployment armies, as well as researching the requirements for its legislation in Iraq, because of its role in promoting the digitization of the

economy and digital inclusion and contributing to supporting small and medium enterprises And that is the mechanism of the flow of this type of financing passing through digital platforms, and in order to achieve this goal, the analytical approach has been adopted for some of the economies that have worked with this type of financing and what are the requirements to legitimize access to it in order to prepare a draft of instructions licensing and permitting individuals to access a mechanism and open way for decision makers to act on.

The research reached the most important conclusion, which is that alternative financing services have become one of the pillars of financing and are growing significantly depending on the increasing needs and development in the digital field, and the most important recommendation is the need to speed up the legislation of this type of financing because it can provide support for a wide range of categories People who are unable to benefit from traditional banking services.

Keywords: Alternative finance, Digitization, Financial inclusion

المقدمة

يعمل القائمون على مفاصل الاقتصاد في العالم على البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية والمالية، نتيجة تضافر مجموعة من العوامل أسهمت في تزايد الحاجات وتزايد المخاطر وضرورة الموازنة بين الإجراءات التي تحد من المخاطر وانعكاسها على قطاعات المختلفة من المجتمع، لذلك تعمل السلطات الإشرافية ومنها البنك المركزي العراقي على تطبيق كل ما هو جديد في مجال المعايير الدولية التي تصدر من جهات ومنظمات دولية والتي تهدف إلى سلامة النظام المالي وحماية من الأزمات المالية، ومنها مقررات بازل التي تتضمن مجموعة من المبادئ المتعلقة بالتخفيف من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان والتي تعمل المصارف على تطبيقها بالإضافة إلى فرضها شروط الائتمان التي تراها مناسبة، وهو ما يحرم قطاعات واسعة من الجمهور من القدرة إلى الوصول إلى التمويل المصرفي، وهي مشكلة تواجه جميع العالم، لذلك

لجئت الكثير من دول العالم إلى إيجاد صيغة تمويل رقمية بديلة تعمل على توفير التمويل لفئات غير قادرة على تلبية جميع متطلبات منح الائتمان، وهيئت الآليات اللازمة لضمان سلامة هذا التمويل من مخاطر الائتمان الكبيرة من خلال القوانين النازمة والتكنولوجيا اللازمة ومكاتب الاستعلام الائتماني، وغيرها.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث: وجود شريحة واسعة من المجتمع محرومة وغير قادرة على الوصول الى التمويل التقليدي المقدم من قبل المصارف، وبذات الوقت وجود شريحة واسعة من المستثمرين لديها القدرة على تقديم حلول تمويلية غير تقليدية، وبالتالي ضرورة وجود حلول لملى هذا الفراغ يتمثل في تشريع منتجات بديلة للتمويل.

٢.١- اهداف البحث

١. تسليط الضوء إلى أحد أنواع التمويل التي أصبحت ضرورة لا غنى عنها في ظل ما يشهده القطاع المصرفي العالمي والمحلي من تحديات وفي تنامي جيوش البطالة.
٢. البحث في المتطلبات اللازمة لتشريعه في العراق، لما يمثله من دور في تعزيز رقمنة الاقتصاد والشمول الرقمي والمساهمة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك الية تدفق هذا النوع من التمويل.

٣.١- اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الدور الذي يلعبه تمويل المشاريع بغض النظر عن حجمها في توفير فرص العمل وتخفيف البطالة في العراق.
كما تبرز الأهمية الأخرى للبحث من الدور الذي يلعبه تشريع منتجات التمويل البديل في العراق في تعزيز الشمول المالي ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

٤.١ - فرضية البحث

يستند البحث على فرضية رئيسية وهي وجود مجموعات من متطلبات التمويل البديل في البيئة العراقية تشكل الأساس الذي يمكن ان يبني عليه لتشريع هذه المنتجات في العراق.

٢ - المبحث الثاني/الإطار النظري

١.٢ - مفهوم التمويل البديل

يشير التمويل البديل الى طرق التمويل المقدمة الى المقترضين خارج نطاق التمويل التقليدي المقدم من المصارف.(Abd Rahman & Lee,2016:5) وهو جزء مبتكر من السوق المالية ، يهدف إلى تقديم القروض الاستهلاكية ، وتمويل بدء تشغيل المشاريع ، وتوفير رأس المال لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل المنصات عبر الإنترنت ومواقع الشبكات الاجتماعية (Waszkiewicz, 2016:20). وفي السياق الأوسع ، يعمل التمويل البديل على تحفيز الاقتصاديات وتمويل الأعمال الخيرية أو الأنشطة الاجتماعية المهمة (Wardrop, et. al., 2015:7)

وعليه فالتمويل البديل هو الخيار المقدم الى الافراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الغير قادرة على الحصول عليه من النظام المصرفي بسبب عدم الملاءة الائتمانية او عدم القدرة على تلبية شروط القروض المصرفية التقليدية.

ونشأ هذا النوع من التمويل مع زيادة زخم التحرر والعولمة والنمو الاقتصادي الناتج عنها، الذي ولد نمو هائل في الطلب على الائتمان في جميع المجالات، وخاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية. حيث إن ركود سوق التمويل الرسمي المقدم من المصارف أدى إلى إبطاء المكاسب الاقتصادية المتحققة، وعليه نتج السباق لملء الفجوة الائتمانية الناتجة من شقين وهما: بينما يسعى مقدمو التمويل الرسميون (المصارف) إلى توسيع منتجاتهم بحيث تكون أكثر شمولاً، تبحث المؤسسات

المتضررة عن مصادر تمويل بديلة أو غير رسمية. ويصل كلا اللاعبين إلى نفس النقطة، "التمويل البديل" لأسباب مختلفة، تهدف إلى هدف نهائي واحد، وهو سد الفجوة الائتمانية. لذلك من الضروري لكل من مقدمي التمويل الرسميين ومقدمي التمويل البديل فهم محددات اختيار طريقة التمويل البديل (Jackso,2017:609-610).

ويستند التمويل البديل على ركيزتين أساسيتين هما السمعة والعلاقات بدلاً من استناده إلى العقود الرسمية (Barus,2013:6).

٢.٢ - أهمية التمويل البديل:

مع حداثة هذا النوع من التمويل إلا أن أهميته بدأت تتجلى للمؤسسات المالية بشكل خاص وللاقتصاد الكلي بشكل عام وتتمثل في النقاط الآتية:

١. أن تنويع مصادر التمويل يساعد في تخفيف التوترات المالية في أوقات الأزمات وشحة السيولة.

٢. يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي مع الاقتصاد الرقمي.

٣. المساهمة في الشمول المالي من خلال تعزيز ثقافة الأفراد الذين ليس لديهم ثقافة مصرفية.

٤. توفير السيولة للمشاريع والأفراد ذوي الملاءة الائتمانية المنخفضة.

٥. التشجيع على رقمنة الاقتصاد وذلك لأن التمويل البديل يستند على وجود منصات رقمية

٦. يساهم في تعزيز وزيادة فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

٧. إيجاد منافذ جديدة للائتمان المصرفي من خلال إمكانية مساهمة المصارف في الشركات المتخصصة في التمويل البديل.

٨. يشجع من فرص زيادة ونجاح المشاريع الريادية.

- ٣.٢ - العوامل الجاذبة للتبرع أو الإقراض أو الاستثمار في التمويل البديل:

هناك مجموعة من العوامل الجاذبة للأشخاص او المؤسسات للانخراط في نشاط التمويل البديل ومنها:

١. يوفر الإقراض البديل توليفة محتملة من العائد الجذاب والمدة المنخفضة التي تتناقض بشدة مع عالم الدخل الثابت التقليدي نتيجة ارتفاع المخاطرة وعدم التأكد في الأجل الطويل. حيث تخفض المدة المنخفضة نسبيًا للإقراض البديل من الحساسية للتغيرات في أسعار الفائدة. حيث ان أحد العوامل المساهمة في انخفاض المدة هو هيكل الإطفاء للقروض البديلة (يتم تسديد جزء من القيمة الاسمية عند كل فترة محددة)، والذي يسهل التنويع وهو ما قد يكون من الصعب تحقيقه مع الدخل الثابت التقليدي الذي يسدد رأس المال فقط عند الاستحقاق (KENNETH,2021:15).
٢. يمكن ان يعد الإقراض الاستهلاكي البديل غير المضمون متنوعًا مقابل فئات الأصول الرئيسية الأخرى، مثل ائتمان الشركات التقليدي. حيث غالبًا ما ينتج التعرض الائتماني للإقراض البديل من المستهلك، وليس من التعرض الائتماني للشركات أو الحكومة الذي يهيمن بشكل عام منتجات الدخل الثابت التقليدية.
٣. أظهر الإقراض البديل غير المضمون القدرة على الصمود من خلال أزمة COVID حيث الإغلاق الاقتصادي، وشدت منصات الإقراض البديلة معايير الائتمان، وتم خفض أحجام الإقراض وزيادة انتقائية المقترضين، وزيادة أسعار الفائدة. كما عرض المقرضين برامج تعديل القروض قصيرة الأجل للمقرضين المتأثرين ، مما أدى إلى تقليل حالات التخلف عن السداد للمقرض مع استقرار الحالة الاقتصادية.
٤. الإقراض البديل يعكس مجموعة من الفرص المتنوعة، حيث ازدهر حجم وتنوع الاستراتيجيات في السنوات الأخيرة، مما وفر محاور متعددة للتنويع (على سبيل المثال، حسب شريحة القرض، وجودة الائتمان ، والجغرافيا ، فائدة الضمان وحجم الرصيد و / أو مدة القرض)

٤.٢- انواع منتجات التمويل البديل:

١.٤.٢- الإقراض من نظير الى نظير (P2P) PEER-TO-PEER

LENDING: يشار الى الإقراض من نظير الى نظير على انه الإقراض الاجتماعي الذي يسمح أساساً للأفراد بالإقراض والإقراض من وإلى بعضهم البعض. (صندوق) من خلال الخدمات عبر الإنترنت التي تربط المقرضين والمقرضين. عادةً ما تعمل معظم شركات الإقراض من نظير إلى نظير التي تقدم هذه الخدمات عبر الإنترنت، مقارنة بالمؤسسات المالية التقليدية، وبرسوم الإدارة أقل والخدمات أرخص. باختصار، أعمال P2P هي معاملات قائمة على الديون بين الأشخاص والشركات القائمة التي هي إلى حد كبير مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم (ريادة الأعمال الصغيرة إلى المتوسطة) (Nestea, 2018:25). وهذا يسمح للمقرضين بكسب عوائد أعلى من مدخرات البنوك التقليدية ومنتجات الاستثمار مع السماح للمقرضين باقتراض الأموال بأسعار فائدة منخفضة. وتعمل شركة الإقراض من نظير إلى نظير بفرض رسوماً لتوفير منصة للتوافق بين العملاء ودرجة الائتمان بعد التحقق من المقرض.

ومن المحتمل أن يتخلف المقرض عن سداد القروض التي حصل عليها من مواقع الإقراض النظير. والعديد من قروض النظير إلى النظير، والمعروفة أيضًا باسم الإقراض الجماعي، هي قروض خاصة غير مضمونة ، على الرغم من أن بعض المبالغ الأكبر يتم إقراضها للشركات. حيث يتم تقديم القروض المضمونة أحيانًا بمساعدة العناصر الكمالية. كضمان، يشمل ذلك المجوهرات والساعات والسيارات الكلاسيكية والأعمال الفنية والمنازل والطائرات وممتلكات الشركات التجارية المختلفة. ويتم توجيههم إلى شخص محدد أو شركة أو مؤسسة غير ربحية. تشمل الأنواع

الأخرى من الإقراض من نظير إلى نظير ديون الكلية وقروض الأعمال والقروض العقارية.

ويتم تحديد أسعار الفائدة من قبل المؤسسات المالية التي يتعين عليها التنافس للحصول على أقل سعر فائدة بموجب نموذج العطاء التنافسي، أو عن طريق وسيط بناءً على تقييم الائتمان للمقترض (American Banker, 2018:23). ويخفف المقرضون من مخاطر الديون المعدومة لبعض الخدمات من خلال اختيار أي منها على المقترضين أن يقرضوا، وأنهم يقللون من المخاطر الإجمالية عن طريق تنويع فرص الاستثمار بين العديد من المقترضين المختلفين. وشركة الإقراض من نظير إلى نظير تحتفظ بصندوق منفصل للأغراض الخاصة، مثل صندوق RateSetter Provision، الذي يدفع للمقرضين في حال فشل المقترض في السداد.

٢.٤.٢- الفواتير التجارية **INVOICE TRADING**: تتبع الشركات فواتيرها بخصم لمجموعة من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات من أجل الحصول على الأموال بصورة فورية بدلاً من انتظار سداد الفواتير. وتتيح منصات تداول الفواتير للشركات بيع الفواتير الفردية من خلال منصات الإنترنت لتحقيق تدفق نقدي أسرع. وهي طريقة سريعة لربط الشركات التي بحاجة إلى التدفق النقدي مع المستثمرين الذين يبحثون عن عائد قصير الأجل عبر منصات تداول من خلال الإنترنت.

وتعمل منصات تمويل الفواتير هذه كوسيط بين المستثمرين (الذين يشترون الفواتير غير المدفوعة) والشركات التي تتبع حسابات القبض الخاصة بهم. يتم تأمين المطالبات التجارية عن طريق تقنية المزاد. حيث الشركات التي تبحث عن رأس المال العامل تسجل في النظام وترسل فواتيرها عبر البريد الإلكتروني، كل من هذه المستندات يتم فحصها بواسطة النظام الأساسي للتأكد من سلامتها. ولا يلزم اتخاذ تدابير احترازية مثل الضمانات الشخصية أو الضمانات الأخرى.

٥.٢- التمويل المجتمعي **COMMUNITY SHARES** : يشير مصطلح التمويل المجتمعي إلى رأس المال القابل للسحب. ولا يمكن إصدار هذا النوع من رأس المال إلا عن طريق الجمعيات التعاونية وجمعيات المنفعة المجتمعية والمجتمع الخيري ومجتمعات المنفعة. يشير مصطلح أسهم المجتمع إلى رأس المال القابل للسحب، وهو شكل فريد لرأس المال الاجتماعي ويضمن في تشريعات التعاونيات والخدمات المجتمعية. منذ عام ٢٠٠٩، استثمر ما يقرب من ١٢٠ ألف شخص أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إسترليني في ٣٥٠ مشروعًا مجتمعيًا في جميع أنحاء المملكة المتحدة (Anon,2021:24). وهو طريقة ملائمة لدعم الأعمال التجارية التي تخدم المجتمع ويتم استخدام الأسهم لتمويل الشركة، وفي المقابل إذا أراد الجمهور استرداد أموالهم، فيمكنهم سحب رأس مالهم بالكامل أو جزء منه، لكن هذا يخضع للشروط والأحكام العامة. يمكن للمستثمرين الحصول على فائدة سنوية على أسهمهم، لكن معظم الشركات لديها قواعد تضع حدودًا للفائدة وتدفع الفائدة فقط عندما تكون الشركة قادرة على تحملها.

٦.٢- التمويل الجماعي القائم على التبرعات **DONATION-BASED CROWDFUNDING**: التمويل الجماعي القائم على التبرع هو طريقة لجمع الأموال لمشروع عن طريق مساهمة العديد من المساهمين بالتبرع بمبلغ صغير. في المقابل، يمكن للرعاة الحصول على مكافآت رمزية ترتفع مع زيادة مبلغ التبرع؛ وبالنسبة لأصغر المبالغ، قد لا يتلقى الممول أي شيء على الإطلاق. ويُشار أحيانًا إلى التمويل الجماعي للمكافأة، ويمكن أن تتضمن رموز التبرع البيع المسبق لعنصر تم إنشاؤه باستخدام الأموال التي سيتم جمعها. يمكن أيضًا استخدام التمويل الجماعي

المستند إلى التبرعات لجمع الأموال للأعمال الخيرية. ونظرًا لأن هذا النوع من التمويل الجماعي يتمحور حول التبرعات، لا يكتسب المانحون ملكية أو استحقاقات للمشروع ولا يصبحون دائنين للمشروع أبدًا. من خلال التمويل الجماعي القائم على التبرعات، يمكن لرائد الأعمال بيع سلعه إلى عدد كبير من الرعاة، كل منهم يساهم بمبلغ ضئيل في المشروع. ويمكن لمنظمات الإغاثة من الكوارث على سبيل المثال التقدم بطلب للحصول على أموال للعثور على الإنقاذ وعلاج الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية، والتمويل الجماعي القائم على التبرع مماثل للتمويل الأصغر. وتعتبر متطلبات جمع الأموال أقل صرامة من متطلبات البنك التجاري، وقد يكون المبلغ المطلوب للتمويل أقل من أقل قرض أو ائتمان متاح من البنك.

٧.٢- التمويل الجماعي القائم على المكافآت. REWARD-BASED

CROWDFUNDING: وهو نوع من التمويل يستند على تبرع الأفراد لمشروع معين مع توقع الحصول على مكافأة أو منتج ملموس (ولكن غير مالي) في وقت لاحق مقابل مساهمتهم. (Nestea, 2018: 16). ومن خلال هذا النوع التمويل يحصل المتبرعون الذين يؤمنون بوظائفهم ويتبرعون على مكافآت صغيرة مقابل مساهماتهم. ويمكن للشركات الناشئة أيضًا الاستفادة من هذا النوع من التمويل الجماعي. وغالبًا ما لا يتمكن الأشخاص الذين يختارون هذا النوع من التمويل من الحصول على قروض من البنوك. ومن ثم ، فإن التمويل الجماعي هو الخيار الوحيد لجمع الأموال ويتم من خلال منصة التمويل الجماعي.

٨.٣- التمويل الجماعي المستند على حقوق الملكية EQUITY-BASED :CROWDFUNDING

التمويل الجماعي للأسهم هو عملية تسمح لأنواع كبيرة من المستثمرين بتمويل الشركات الجديدة والصغيرة مقابل أسهم الشركة. يقدم المستثمرون مساهمات لشركة في مقابل حصة صغيرة في تلك الشركة. ويغطي التمويل الجماعي من خلال الأسهم الشركات الناشئة التي تسعى إلى استثمارات أصغر لتأسيس نفسها، في حين أن التمويل اللاحق (المطلوب للنمو اللاحق) يمكن أن يأتي من مصادر أخرى. يتم تقديم الأوراق المالية من الشركات الخاصة عبر الإنترنت لمجموعة من الأشخاص للاستثمار، وبالتالي فهو جزء من أسواق رأس المال وهو استثمار في شركة تجارية، وغالبًا ما يخضع للقوانين وتعليمات الأوراق المالية، ويعرف أيضًا باسم التمويل الجماعي الاستثماري.

٩.٢- التمويل من صناديق التقاعد PENSION-LED FUNDING: يستخدم هذا النوع من التمويل في المملكة المتحدة حيث يسمح لأصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام صناديق التقاعد المتراكمة من أجل الاستثمار في أعمالهم الخاصة وغالبًا ما تستخدم الملكية الفكرية كضمان. وبمعنى آخر يسمح للمساهمين من الشركات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مدخراتهم التقاعدية المتراكمة للاستثمار في شركاتهم وعادة ما يتم استخدام الملكية الفكرية كضمان. يتم استخدام الأموال لتقديم قروض صناعية مضمونة بأصول (Gov.UK,2018).

١٠.٢- الأوراق المالية المستندة على الدين DEBT-BASED

SECURITIES: هو تمويل يشبه في هيكله شراء سند مع حقوق والتزامات مختلفة، ويعد بديل جيد للشركات الناشئة لأنه يشبه الحصول على قرض مصرفي، ولكن بأسعار فائدة أقل وأكثر تنافسية، فضلاً عن مزيد من المرونة وإمكانيات تأمين الموارد.

١١.٢- **صناديق الإقراض الخاصة:** تعمل صناديق الإقراض الخاصة بالإعمال التجارية الصغيرة كبديل للقروض الصغيرة. وتخصص هذه القروض والأموال للإعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المشاريع وعادة ما تقدم هذه الصناديق شروطاً أكثر جاذبية، ومفيدة للشركات الناشئة. مع هذه الإشكال من القروض من المهم ان يكون لصاحب المشروع خطة عمل واضحة ودقيقة قبل تقديم طلب الحصول على قرض.

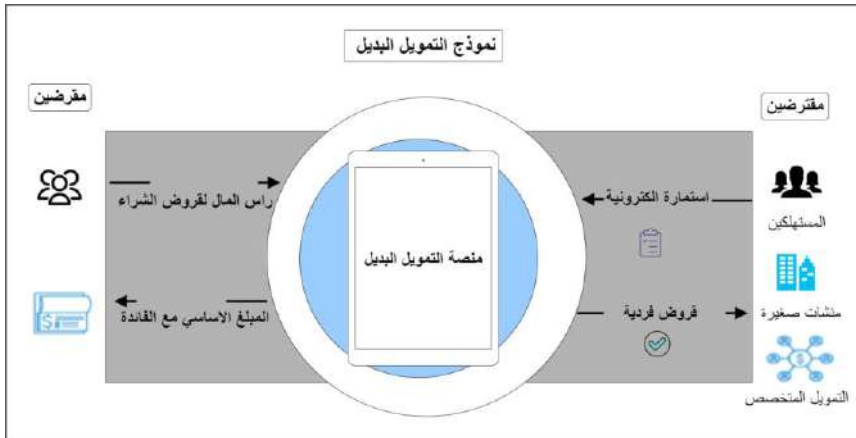
١٢.٢- **المنح:** المساعدة المالية التي تمنحها الدولة تمثل مبلغ محدد من المال يُعطى لمقدم الطلب الذي يظهر فرصة واعدة للنجاح. ولأن المنح هي أموال تمنح بدلاً من مجرد اقتراضها، فإنها أكثر قدرة على المنافسة في السوق لتدني كلفتها.

١٣.٢- **مقرضي التقنيات المالية:** ان ظهور مقرضي التقنيات المالية مؤخراً بمثابة طريق تمويل بديل مفيد. وعادة ما يقدم هؤلاء المقرضون قروضاً صغيرة الحجم، وخيارات ائتمانية، وتحديات اقل امام المستفيدين ويعملون من خلال الشبكة الالكترونية، ولكن الأهمية تكمن في القيام بالبحث عنها لأن كل خيار لديه مجموعة خاصة من الفوائد والتحديات مع التقنيات المالية، ويمكن للشركات الاستفادة من توسيع خياراتها المالية الآلية والمدفوعات عبر الشبكة الالكترونية.

١٤.٢- آلية عمل التمويل البديل:

يحصل المستثمرون إلى حد كبير على الفوائد والمخاطر الاقتصادية المحتملة الناجمة عن القروض، لكن المنصات عادة ما تحافظ عليها علاقة الزبون بالمقترضين النهائيين والعمل كخدمات للقروض، وإرسال التدفقات النقدية من المقترضين إلى المستثمرين، بعد خصم رسوم الخدمة. قد تفرض المنصات أيضاً رسوماً على إنشاء القرض، عادةً على المقترضين. قد تستخدم المنصات البنوك الشريكة لإنشاء القروض التي تضمنها رسمياً. تقوم البنوك الشريكة عادةً بالإشراف على المنصات نماذج الاكتتاب والتأكد من ذلك والشكل (1) يوضح بشكل مبسط هذه الآلية:

شكل (١): آلية عمل التمويل البديل



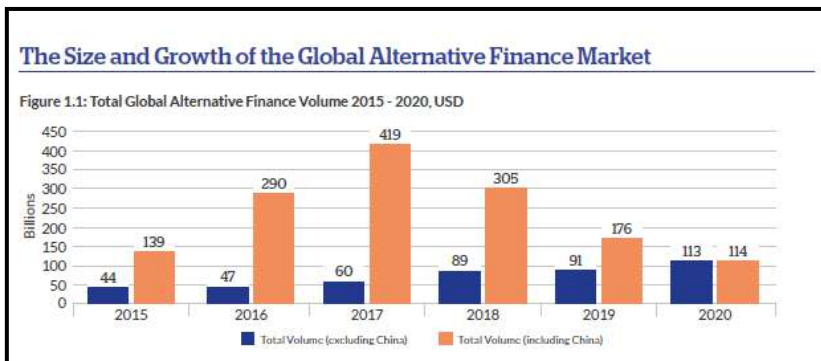
Source: Santiago Carbó Valverde¹ and Francisco Rodríguez Fernández(2015), “The growth of non-bank and alternative financing sources in Spain” SEFO - Spanish Economic and Financial Outlook

حيث يلاحظ من خلاله ان عمليات الإقراض والاقتراض تتم جميعها من خلالها منصة الكترونية تربط بين وحدات العجز والفائض وهذه المنصة تلعب بالضبط دور السوق المالي او القناة التي تنقل الأموال بين طرفي العملية، بعد ان تستكمل جميع المتطلبات اللازمة للحصول على التمويل.

١٥.٢ - حجم التمويل البديل في الاسواق العالمية:

يوضح الشكل (٢) حجم ونمو التمويل البديل في الاسواق العالمية

شكل (٢) حجم ونمو التمويل البديل في العالم



Source: Tania Ziegler, Rotem Shneor, Karsten Wenzlaff, The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report,(2020), Center of alternative finance, University of Cambridge.

ويظهر من خلاله ومنذ عام ٢٠١٥، قدمت الجهات الفاعلة في التمويل البديل عبر الإنترنت التمويل للأفراد والشركات في جميع أنحاء العالم. إلا أن تطور السوق اتبع مسارات مختلفة تمامًا في الصين وبقية العالم بطريقة تشبه الواقع بشدة عندما يتم تجميع بيانات الصين وعلى المستوى العالمي، حيث يلاحظ من الشكل أن بقية العالم باستثناء الصين اتبع مسار نمو ثابت وتدرجي، بينما شهدت الصين دورة سريعة ومثيرة من الازدهار والانحيار.

في السنوات التي سبقت عام ٢٠١٨، كان دور صناعة إقراض من نظير إلى نظير (P2P) الصينية بمثابة محرك جوهري ومهيمن بالفعل على إجمالي حجم المعاملات، حيث شكلت أكبر حصص السوق وتنمو بوتيرة كبيرة. ، منذ التغييرات التنظيمية في عام ٢٠١٨، انخفضت أهمية سوق الإقراض الصيني إلى حد كبير. وفقًا لذلك، عند تجميعها معًا. وبلغ الإقراض الرقمي ورفع رأس المال في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم ١٧٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩ و ١١٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

ويمثل هذا انخفاضًا كبيرًا على المستوى العالمي مدفوعًا بانخفاض الحجم من الصين، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ٤٢ ٪ في الأحجام العالمية التي حدثت بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وأكثر من ذلك. تم تسجيل انخفاض بنسبة ٣٥ ٪ بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

في عام ٢٠١٧، استحوذت الصين على ٨٦ ٪ من إجمالي السوق. في عام ٢٠١٩، كان السوق الصيني يمثل ٤٨ ٪ فقط من الحجم العالمي، وفي عام ٢٠٢٠ كان يمثل أقل من ١ ٪ من السوق، عندما كان الإقراض الصيني قد تقلص سوقه إلى جزء صغير مما كان عليه في السابق. على هذا الأساس، تمثل التجربة الصينية قصة تحذيرية حول أهمية التنظيم في تطوير السوق، وكذلك الآثار الجوهرية لكل من الأنظمة المتساهلة بشكل مفرط والأنظمة التقليدية المفرطة.

واستمرت أحجام المعاملات الخاصة بمنصات التمويل البديلة في الزيادة في العامين ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ (باستثناء الصين) ارتفع بنسبة ٣ ٪ من ٨٩ مليار دولار إلى ٩١ مليار دولار. من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٠، ارتفع الحجم بنسبة ٢٤ ٪ إلى ١١٣ مليار دولار. (Tania,2020:36)

٣- المبحث الثالث: الإطار العملي

سيتم عرض الإطار العملي للبحث من خلال عرض متطلبات تشريع التمويل البديل وتحليل ما هو موجود في البيئة العراقية منها للخروج بنظرة تساهم في إعداد إطار عمل يمكن ان يعد من قبل الجهات المسؤولة كخطة استراتيجية محددة الخطوات في المستقبل في حالة وجدت النية لتشريع هذه المنتجات وهي كالآتي:

١.٣- الإطار التشريعي او التنظيمي:

وهي الخطوة التي ينبغي اتخاذها لتشريع هذا النوع من التمويل ويتم من خلال هذه الخطوة دراسة وضع شكل الإطار التنظيمي وهل هو بصيغة قانون او تعليمات تعد من قبل الجهات التنظيمية الأخرى، بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية المتعلقة

بممارسات التمويل البديل، ففي الولايات المتحدة يتم تنظيم الاقتراض من نظير الى نظير بشكل مجزأ. حيث ان هيئة الأوراق المالية والبورصة Securities and Exchange Commission (SEC) هي المسؤولة عن الجانب الاستثماري من هذه المنصات، بينما ينظم مكتب حماية المستهلك المالي ولجنة التجارة الفيدرالية جانب الاقتراض. فتمنع هيئة الأوراق المالية والبورصات منصات P2P من إيداع قرض المقرض مباشرة للمقرض. نتيجة لذلك، لا تعمل منصات إقراض P2P الأمريكية كمنصات مطابقة حقيقية. وبدلاً من ذلك، تطلب منصة الإقراض من البنك إنشاء قرض من المنصة إلى المقرض. تقوم المنصة بعد ذلك بإصدار سندات دين للمقرض، الذي يصبح دائناً للمنصة. وهناك عقبات تنظيمية كبيرة للوافدين الجدد. بالإضافة إلى الحاجة إلى الحصول على تراخيص من حكومات الولايات، وهي عملية وصفها المطلعون على الصناعة بأنها "مكلفة وشاقة" (مكتب المساءلة الحكومية ٢٠١١)، ويُسمح للمنصات بقبول المستثمرين فقط حتى يتم تسجيلهم في هيئة الأوراق المالية والبورصات. ويتطلب هذا قدرًا كبيرًا من العمل من قبل النظام الأساسي، والذي يواجه متطلبات إبلاغ صارمة بمجرد التسجيل. (Nemoto,et.al,2019:4)

اما المملكة المتحدة فتتظم سلطة السلوك المالي Financial conduct authority(FCA) عمل شركات التمويل البديل بالإضافة الى تنظيمها اصدار التشريعات الخاصة بكل نوع من أنواع منتجات التمويل البديل بشكل تفصيلي نتيجة لما يشكله حجم التمويل البديل في المملكة المتحدة، (www.fca.org.uk) وهو ما يمكن ان يشكل قاعدة للاستناد عليها من قبل المشرع العراقي.

وفي هولندا فقد تم تعزيز استراتيجية هولندا إلى حد كبير من خلال اللوائح الصغيرة التي أدخلتها البلاد في السنوات الأخيرة. وقد مكّن ذلك من بقاء حواجز دخول السوق منخفضة، مما أتاح إطلاق العديد من منصات التمويل الجماعي وتعزيز انتشار واسع

لحلول التمويل البديلة، ونظرًا لانخفاض حواجز الدخول حاليًا، يوجد أكثر من ١٠٠ جهة تمويل بديلة في البلاد.

ولا يقتصر الحال على الدول الكبرى هذه فقد اشتهرت استونيا منذ فترة طويلة بكونها الدولة الأكثر ذكاءً في مجال التكنولوجيا من بين البلدان الخارجة من الكتلة السوفيتية السابقة. وخلقت الحكومة بيئة ذات حواجز منخفضة لدخول السوق من خلال إدخال نظام الحوكمة الإلكترونية لديها وامتلاك عدد أقل البيروقراطية مقارنة بالمناطق الأخرى.

إما إسبانيا فقد عملت على إصدار قانون في عام ٢٠١٤ يسهل من وصول الشركات والأفراد على الحصول على مصادر التمويل وإحدى السمات المبتكرة بشكل خاص لهذا القانون تعزيز تمويل الأعمال هي محاولته الأولى على الإطلاق لإدخال تنظيم للتمويل الجماعي Crowdfunding في إسبانيا. الفكرة هي ضمان ان هذه المنصات شفافة، ولتوفير و / أو تسهيل الاتصال بين المستثمرين والمشاريع الاستثمارية بطريقة تتطلب تفويضًا وإشرافًا من قبل هيئة الأوراق المالية الوطنية The National Security Market Commission مع دعم - خاصة فيما يتعلق بنشاط القروض - من بنك إسبانيا. يتم تحديد نوعين مختلفين من المستثمرين للتمويل الجماعي: المعتمدين وغير المعتمدين. المستثمرون المعتمدون هم المؤسسات والشركات التي تمتلك أصولًا تزيد عن مليون يورو. او حجم مبيعات ٢ مليون يورو أو ٣٠٠٠٠٠ يورو من حقوق الملكية وأي فرد أو كيان قانوني يتجاوز مستوى دخله ٥٠٠٠٠ يورو سنويًا أو تزيد قيمة أصوله عن ١٠٠٠٠٠ يورو. والبقية هم مستثمرون غير معتمدون، ومن جانب الإشراف، تخضع منصات التمويل الجماعي للترخيص والإشراف والتفتيش والمعاينة من قبل هيئة الأوراق الوطنية. يقيد القانون نطاق الخدمات التي قد توفرها هذه المنصات على وجه الخصوص، لا يُسمح لهم بتقديم المشورة بشأن الاستثمار أو معالجة المدفوعات (ما لم يتقدموا بطلب للحصول على

ترخيص كمؤسسات دفع مختلطة). يتمثل أحد الجوانب المهمة في تنظيم التمويل الجماعي في أنه يحمي المستثمرين غير المحترفين. ويُطلب من المنصات نشر معلومات معينة عن المتقدمين ومشاريعهم. حجم مبيعات ٢ مليون يورو أو ٣٠٠٠٠٠ يورو من حقوق الملكية وأي فرد أو كيان قانوني يتجاوز مستوى دخله ٥٠٠٠٠ يورو سنوياً أو تزيد قيمة أصوله عن ١٠٠٠٠٠ يورو (Santiago and Francisco, 2015:42).

٢.٣ - المتطلبات الرقمية

يعمل التمويل البديل في ظل بيئة رقمية متكاملة تتمثل بالآتي:
١.٢.٣ - التوقيع الرقمي: التوقيع الرقمي هو في الأصل وسيلة لضمان كون الوثيقة الإلكترونية (البريد الإلكتروني وجدول البيانات والملف النص وما إلى ذلك (أصيلة، بمعنى أنك تعرف من أنشأ المستند وتعلم أيضاً أنه لم يُغير بأي شكل من الأشكال منذ إنشائه) وهناك مجموعة من المتطلبات لهذا التوقيع تتمثل بالآتي:
(عبد القادر، ٢٠١٣: 324)

- أ- أن يكون التوقيع عبارة عن سلسلة بيانات لأصل الرسالة.
- ب- أن يستخدم التوقيع الرقمي بعض المعلومات الخاصة عن المرسل لمنع التزوير والإنكار.
- ج- أن يكون إنشاء التوقيع سهلاً نسبياً.
- د- أن يكون تزوير التوقيع غير قابل التطبيق حسابياً سواء بإنشاء رسالة جديدة من أي موقع رقمي موجود أو باحتيال توقيع رقمي لأي رسالة معطاة.

علماً أن مجلس النواب العراقي قد أصدر قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢. وهو ما يساهم بشكل كبير جداً في تسهيل تشريع منتجات التمويل البديل.

٢.٢.٣- أدوات دفع الكتروني:

تتمثل أدوات الدفع الالكتروني بالدفع عن طريق البطاقات الالكترونية او عن طريق الهواتف النقالة مثلاً والتي تعد اهم وسائل الدفع الالكتروني، وحالياً يمتلك العراق جميع طرق الدفع هذه ويمكن ان تدفع بشكل كبير في تسهيل التمويل البديل من خلال الحسابات الالكترونية مثل اسيا حوالة وزين كاش وغيرها وتساهم هذه الحسابات الالكترونية في الاتي:

- أ. السرعة والسهولة في تحريك الحسابات
- ب. السيطرة والرقابة من الجهات الإشرافية على حركة الحسابات.
- ج. إمكانية تحويل ونقل الأموال في أي وقت وفي أي مكان.
- د. تحقيق هدف الشمول المالي من خلال اتساع عدد المستفيدين وسهولة فتح هذه الحسابات.

وحالياً عمل البنك المركزي العراقي على العديد من الأنظمة التي تسهل وتحقق ما جاء في أعلاه بالإضافة إلى ترخيصه مجموعة من وكلاء ومزودي خدمات الدفع الالكتروني الذين يشكلون الحلقة الأبرز في تقديم وتسهيل منتجات التمويل البديل. ويلاحظ التطور الملموس في حجم الشمول المالي من خلال التطور في احجام أدوات الدفع الالكتروني، حيث يوضح جدول (١) حجم بطاقات الدفع الالكتروني المدينة المصدرة خلال الخمس سنوات الماضية.

جدول (١): نمو بطاقات الدفع الالكتروني المدينة في العراق

Date	Value	Growth%
12/31/2017	127,594	
12/31/2018	872,894	584
12/31/2019	1,460,891	67
12/31/2020	2,811,503	92
12/31/2021	5,083,997	81

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / الموقع الاحصائي

ويلاحظه من خلاله النمو الكبير في عدد البطاقات المدينة المصدرة خلال الخمس سنوات الماضية، وهو ما يشجع على ثقيف حاملي هذه البطاقات على امكانية الاستفادة من الخدمات الرقمية المقدمة من خلالها وبالتالي، فيما بلغ اجمالي البطاقات الالكترونية (الدائنة والمدينة ومسبوقة الدفع) بنهاية ٢٠٢١ (14,906,294) بطاقة بنسبة نمو عن عام ٢٠١٧ بلغت ما يقرب من ١٣٤%

جدول (٢): حجم ونمو البطاقات الالكترونية المصدرة

Date	Value	Growth%
12/31/2017	6,377,305	
12/31/2018	8,810,030	38
12/31/2019	10,506,725	19
12/31/2020	11,749,408	12
12/31/2021	14,906,294	27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / الموقع

الاحصائي

والشيء المشجع الاخر هو حجم المحافظ الالكترونية وكما موضح في جدول (٣) خلال الفترة الممتدة بين عام ٢٠١٧ ولغاية نهاية عام ٢٠٢١.

جدول (٣): حجم ونمو المحافظ الالكترونية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢١

Date	Value	Growth%
12/31/2017	222,442	
12/31/2018	271,906	22
12/31/2019	403,797	49
12/31/2020	1,226,235	204
12/31/2021	2,107,265	72

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي / الموقع الاحصائي

حيث يلاحظ نسبة النمو الكبيرة في حجم المحافظ الالكترونية التي يتم انشاءها من خلال اسيا حوالة وزين كاش، اذ بلغت بنهاية ٢٠٢١ (2,107,265) محفظة. ويمكن ان تكون هذه المحافظ الجزء الاساس في التمويل البديل، حيث من السهولة فتح هذه

المحافظ بالإضافة الى انها تستخدم من خلال جهاز الموبايل، سيما وان مستخدمي الهاتف النقال في تزايد ايضاً ففي مسح اجراه الجهاز المركزي للإحصاء؛ بين ان "عدد مستخدمي الهاتف النقال في العراق بلغ (٣٩.٧) مليون مشترك. اما الكثافة الهاتفية لكل ١٠٠ شخص فقد بلغت ١٠١.٤%.

وأشار التقرير ان بغداد هي الأكثر استخداماً حيث بلغ عدد المشتركين (٩.٠٢٤) مليون مستخدم تلتها اربيل ب (٣,٦٠٠) مليون مستخدم.

واشار تقرير وزارة التخطيط الى ان "نتائج المسح بينت ان "العراق سجل (١٩.٤) مليون مشترك في شبكة الانترنت وجاءت بغداد بالمرتبة الأولى حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت (٣,٩٣٦) مليون مستخدم وتلتها أربيل ب (١,٩٧٠) مليون مستخدم. (تقرير البريد والاتصالات, ٢٠١٩) .

٣.٢.٣- نموذج اعرف زبونك الالكتروني المبسط

ان موافقة الجهات النازمة على اعتماد اجراءات العناية المبسطة للتعرف على الزبون من خلال نموذج "اعرف زبونك" الالكتروني، له اثره الايجابي المباشر، إذ ان الحسابات المصرفية المبسطة التي تمنح لهذا الزبون لها تأثير كبير على الشمول المالي فالحسابات التي يُحدد سقف رصيدها وتوضع قيود على القيمة التراكمية لعملياتها و/ او القنوات للوصول الى اموالها، هي حسابات تخفف من مخاطر غسل الاموال وتقدم منتجات يكون الوصول اليها أسهل.

من هذا المنطلق وضعت دول عديدة قواعد تتيح فتح حسابات مبسطة تستهدف على الاخص الفئات منخفضة الدخل والمستبعدة. وترتكز اجراءات العناية الواجبة المبسطة على المعايير ادناه التي تختلف بحسب مستوى معرفة الزبون من خلال نموذج اعرف زبونك الالكتروني، وبالتالي ينبغي ادراج عدة معايير:

(AMF,2021:13)

أ. القيمة القصوى للعمليات الشهرية.

ب. سقف الرصيد المسموح.

ج. المعلومات المطلوبة من الزبون لفتح حساب مصرفي.

د. متطلبات فتح الحساب من حيث مقابلة الزبون وجها لوجه.

هـ. سبل الوصول الى الأموال (القنوات المختلفة للمصرف).

٣.٣- متطلبات الإشراف والرقابة على عمليات التمويل البديل:

لضمان سلامة المعاملات التي تتم من خلال منصات التمويل البديل من الضرورة العمل على ان تكون جميع هذه المعاملات مسيطر عليها ومراقبة من قبل عدة جهات مثل هيئة الأوراق المالية ومكتب مكافحة غسل الأموال في البنك المركزي العراقي بالإضافة الى الجهات الامنية، لضمان خلوها من عمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب، وهو ما يجب ان تنص عليه تعليمات او قانون هذا التمويل، وعليه ينبغي ان يتم العمل على الاتي:

١. بما ان التمويل البديل هو نشاط رقمي مئة بالمئة حيث يسمى في معظم الاحيان التمويل الرقمي البديل، اذن يجب ان تكون جميع الجهات المقدمة والطالبة لهذا التمويل في بيئة رقمية يجري من خلالها طلب وتقديم القروض. ويجب ان تكون كل هذه العمليات مراقبة في منصات الكترونية لدى جهات مختلفة مثل هيئة الأوراق المالية او البنك المركزي العراقي.

٢. جميع العمليات التي تتم يجب ان تكون من خلال حسابات مصرفية، للجهات الممولة للقروض والمستلمة للقروض.

٣. الافصاح والشفافية للجهات التي يتم الترخيص لها من خلال التقارير الالكترونية الدورية المقدمة الى الجهات الرقابية مثل هيئة الأوراق المالية او البنك المركزي العراقي والتي ينبغي ان تتضمن حجم القروض وانواعها واسماء الاشخاص والشركات ونوع التمويل لكل جهة.

٣.٤ - نشر الثقافة المالية وثقافة التمويل البديل:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التعليم المالي بأنه العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعياً بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٧) ويستند التمويل البديل على عنصر الثقة والثقافة الرقمية التي تشير بدورها إلى مهارات الأشخاص في استخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل أجهزة الكمبيوتر والخدمات الالكترونية والتقنيات الحديثة والتطور، والتفاعل معها والاستفادة من الخدمات المقدمة من قبلها. وعليه فهناك ضرورة للعمل على نشر الثقافة او التعليم المالي يرافقها نشر الثقافة الرقمية وثقافة المنتجات او التمويل البديل. ويمكن العمل في هذه السياق من خلال استهداف شرائح معينة ونشر الوعي المالي والوعي بالتمويل من خلال البنية التحتية الالكترونية التي تم التطرق اليها، حيث يمكن الاستفادة مدى انتشار الهواتف النقالة والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر هذه المفاهيم وبيان مدى أهميته والمزايا التي يمكن ان تتحقق على المستوى الفردي والجماعي لطالبي ومقدمي التمويل البديل خاصة مع توافر البيئة الالكترونية المساعدة في ذلك.

٣- المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

٣.١- الاستنتاجات

١. ان منتجات التمويل البديل أصبحت ركيزة من ركائز التمويل وتنمو بشكل كبير معتمدة على تزايد الحاجات والتطور في المجال الرقمي.
٢. ان الاقتصادات المتقدمة وبالرغم من التطور الحاصل فيها والبطالة المنخفضة مقارنة بالعراق والدول النامية الأخر اوجدت العديد من الحلول التمويلية التي تقدم من خلال منتجات التمويل البديل وذلك لتعزيز فرص العمل والتخفيف من البطالة والحفاظ على نمو اقتصادي مستدام.
٣. يستند تشريع منتجات التمويل على ضرورة توافر بيئة رقمية مستندة على ثقافة رقمية ومستندة ايضاً على ثقافة مالية، تمكن من خلالها طالبي ومقدمي التمويل على اللقاء الكترونياً واجراء التعاملات فيما بينهما بصورة شفافة وتمكن كل الأطراف من معرفة عائد ومخاطرة هذا التمويل، ويفتقر العراق الى جزء من هذه الجوانب وهي الثقافة المالية والرقمية.
٤. وجود قاعدة تشريعية والكترونية ورقمية في العراق يمكن ان تكون الأساس الذي يستند اليه المشرع العراقي في دراسة صياغة قانون او تعليمات تسهل العمل به.
٥. ان الإطار التشريعي لهذه المنتجات يجب ان لا يكون معقداً ويخلو من البيروقراطية وان يكون مستنداً على حوكمة هذا النشاط الكترونياً، كما يجب ان تتضمن على حوافز تشجيعية وضريبية للمستثمرين للدخول إلى هذا النشاط.

٣.٢- التوصيات

١. الدراسة المستفيضة لكل نوع من أنواع منتجات التمويل البديل من قبل الباحثين لتسليط الضوء بشكل اكبر على هذه الأنواع.

٢. قيام الجهات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي العراقي بالعمل على التفكير الجدي بمدى إمكانية العمل على تشريع هذه المنتجات لما لها من أهمية في دعم الشرائح الهشة في المجتمع العراقي واذا ما علمنا ان بنوكاً مركزية عربية مثل مصر وغيرها بدأت بالعمل على اقتراح القوانين والتشريعات لهذه المنتجات
٣. لضمان مشاركة وانخراط اكبر شريحة من المقرضين والمقترضين نرى ضرورة ان يتم العمل بهذا المنتجات وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي والتقليدي.
٤. تعزيز ونشر الثقافة الرقمية في العراق من خلال النشرات والاعلانات التعريفية في جميع المراحل الدراسية في العراق وكذلك في المجتمع بشكل عام.
٥. نشر الثقافة المالية في المجتمع العراقي من خلال ادخال بعض المواد المالية في المناهج الدراسية والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للتثقيف بمختلف الأدوات والمنتجات المالية.
٦. الاستفادة مما تحقق في السنوات الأخيرة من تطورات في الجوانب المالية مثل انشاء مكتب الاستعلام الائتماني من قبل البنك المركزي العراقي وصندوق ضمان الودائع في دعم المنتجات الجديدة والبديلة.

المصادر:

١. عبد القادر، سلوى عبد الجبار، أثر استخدام التوقع الرقمي في العملات المصرفية الالكترونية، مجلة لدراسات المالية والمحاسبية، المجلد الثامن، العدد ٢٢، الفصل الأول، ٢٠١٣.
٢. اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي: شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، ٢٠١٧.
٣. صندوق النقد العربي، التمويل البديل، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ٢٠٢١.

4. Barus Jane Jepkorir(2013), Relationship between alternative financing and growth of savings and credit co-operative societies in Baringo County, KCA University ,School of Business & Public Management.
5. Jackson Njau. Waweru,(2017), Determinants of Choice of Alternative Financing Modes for SME's, a Review of Literature, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol. 7, No. 4
6. KENNETH MICHLITSCH,(2021), An Introduction to Alternative Lending, Morgan Stanley, AIP alternative Lending Group.
7. Motylska - Kuzma, Anna (2018) : Alternative Finance And Sustainable Development, The Central European Review of Economics and Management (CEREM), ISSN 2544-0365, WSB University in Wrocław, Wrocław, Vol. 2, Iss. 1, pp. 175-187,
- 8.Nestea. (2021). Understanding Alternative Finance. [online] Available at: <https://www.nesta.org.uk/report/understanding-alternative-finance-the-uk-alternativefinance-industry-report-2014/> [Accessed 23 Jun. 2021].
9. Naoko Nemoto, David Storey, and Bihong Huang, Optimal Regulation of P2P Lending for Small and Medium-Sized Enterprises, Asian Development Bank Institute,2019.
10. Santiago Carbó Valverde¹ and Francisco Rodríguez Fernández(2015), “The growth of non-bank and alternative financing sources in Spain” SEFO - Spanish Economic and Financial Outlook.
11. Zarina Abd Rahman and Samuel Lee,”The Role of Alternative Finance to Fund the Needs of a New Economy”, bank Negara Malaysia,2016.

12. <https://doi.org/10.29015/cerem.511>
13. <https://cbiraq.org/>
14. [https:// www.fca.org.uk/](https://www.fca.org.uk/)

التنبؤ بأسعار الأسهم باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية: دراسة لعينة من

المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

Forecasting Stock Prices Using Artificial Neural Networks: A Study of a Sample of Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

م.م. ليث حليم مالك

أ.د. سالم صلال راهي

جامعة القادسية – كلية الإدارة والإقتصاد

قسم علوم المالية والمصرفية

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث إلى التنبؤ بأسعار الأسهم متمثلةً بأسعار الإغلاق اليومية باستخدام نموذج مطور من الشبكات العصبية المتكررة متمثلاً بنموذج شبكة الذاكرة الطويلة لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم، وتمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تكونت عينة البحث من أربعة مصارف مدرجة في السوق المالي لمدة سنتين وثلاثة أشهر من (٢٠٢٠/١/١) إلى (٢٠٢٢/٣/٣١) بشكل يومي، وبغية تحليل واختبار فرضيات البحث، تم بناء نموذج شبكة الذاكرة الطويلة على منصة Google Colab بواسطة لغة البرمجة Python من خلال مجموعة من المكتبات التابعة لهذه اللغة أهمها مكتبة Keras المعروفة في مجال التعلم الآلي.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٤٦٩-٥٠٤

انتهج البحث أسلوباً تحليلياً للمقارنة بين نماذج شبكة الذاكرة الطويلة، إذ جرت المفاضلة بينها لترشيح النموذج الأمثل وفقاً لمقاييس الأداء المتمثلة بكل من متوسط الخطأ التربيعي MSE وجذر متوسط الخطأ التربيعي RMSE ومعامل الارتباط R. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها فاعلية نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في التنبؤ بأسعار الأسهم عينة البحث كافة، وفي ضوء ذلك قدم البحث عدة توصيات أهمها الاعتماد على مخرجات نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم عينة البحث في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: أسعار الأسهم، أسعار الإغلاق، الشبكات العصبية الاصطناعية، الشبكات المتكررة، شبكة الذاكرة الطويلة

Abstract:

The research aims to predict stock prices expressed by daily closing prices using a developed model of recurrent neural networks represented by the long short-term memory model to assist investors in making stock investment decisions. The banking sector on Iraq Stock Exchange represented the research society. The sample consisted of four banks listed on the financial market for two years and three months, from the 1st of January 2020 to the 21st of March 2022. To analyze and test the hypotheses the long short-term memory model was built by Python on the Google Colab platform using a number of its libraries, the most significant of which is the well-known Keras library in the field of machine learning. Analytical comparisons were made between the long short-term memory models to ascertain which model performed best given the performance indicators represented by mean square error (MSE), root mean square error (RMSE), and correlation coefficient (R). As a result, the research offered several recommendations, the most crucial of which is to rely on the long short-term memory model outputs when choosing stocks to invest in for the short term.

Keywords: Stock Price, Closing Price, ANN, RNN, LSTM

المقدمة

تُعد الأسهم الركيزة الأساسية في أسواق رأس المال وأهم الأدوات المالية المتداولة فيها، إذ يحظى الاستثمار بالأسهم على النسبة الأوفر في الاستثمارات المالية مقارنة بالأدوات الأخرى، ويعود ذلك إلى ما تتمتع به الأسهم من خصائص كارتفاع مستوى العوائد وزيادة حقوق الملكية فضلاً عن إمكانية السيطرة على الشركات عن طريق الاستحواذ على أسهمها، وتتميز أسعار الأسهم بحركة دائمة وتقلبات مستمرة تستجيب بشكل سريع للظروف والأحداث وتتأثر كثيراً بالبيئة المحيطة الأمر الذي يجعل الاستثمار فيها محفوفاً بالمخاطر، وتتطلب عملية التداول بالأسهم ترشيد القرارات الاستثمارية عن طريق تحديد اتجاه السوق والتنبؤ بالقيم المستقبلية للأسعار بما يضمن الحد الأدنى من المخاطر للمستثمرين. لقد تباينت أساليب التنبؤ بأسعار الأسهم وتراوحت بين البسيطة التي تعتمد على التقديرات الشخصية والأساليب التقليدية كالنماذج الإحصائية والرياضية وصولاً إلى الأساليب التقنية الحديثة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وأنظمة المحاكاة، إذ شهدت تطورات كبيرة في السنوات القليلة الماضية، جاء ذلك لمواكبة الثورات التكنولوجية، وتطور وسائل الاتصال، وظهور عصر الانترنت الذي ساهم بشكل كبير في عولمة وانفتاح الأسواق المالية وزيادة الترابط فيما بينها، الأمر الذي زاد من تعقيد البيئة المالية الدولية وأسهم في ظهور وتنامي الأزمات المالية والاقتصادية التي تلقي بظلالها مباشرة على أسواق رأس المال، إذ تستجيب أسعار الأسهم سريعاً للحالة المؤثرة بشكل يصعب معه التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، ومن ذلك، ظهرت ما تُعرف بالشبكات العصبية الاصطناعية، إحدى تطبيقات التعلم الآلي (أحد فروع الذكاء الاصطناعي)، وهي عبارة عن خوارزميات حاسوبية تحاكي النظام العصبي البيولوجي، يشبه تصميمها الهيكلي إلى حد ما نظام النواقل العصبية في الدماغ البشري، تُستخدم لحل مشكلات متعددة

كالتصنيف، ومعالجة الصور، والتحكم، والترجمة فضلاً عن التنبؤ، إذ يمكنها إنجاز المهام الموكلة إليها عبر أسلوب التعلم الخاضع للإشراف من خلال اكتشاف الأنماط المميزة في البيانات التاريخية وبناء التوقعات على أساسها، وأثبتت الشبكات العصبية الاصطناعية نجاعتها مؤخراً في العديد من التطبيقات المالية والاقتصادية كالتنبؤ بالآزمات المالية، وتشكيل المحافظ الاستثمارية والنمذجة المالية فضلاً عن التنبؤ بأسعار الأسهم موضوع البحث. لهذا، قسم البحث إلى بحثين، تناول الأول الجوانب النظرية للأسهم والشبكات العصبية الاصطناعية، فيما ركز الثاني على اختبار وتحليل الفرضيات، لينتهي البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١- أهمية البحث:

يمكن تلخيص أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ١- يستمد البحث أهميته كونه البحث الأول من نوعه في استخدام أسلوب شبكة الذاكرة الطويلة للشبكات العصبية الاصطناعية في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٢- إن اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم يتطلب توفير المعلومات المسبقة عن أحوال السوق واتجاه الأسعار بغية ترشيد القرار الاستثماري وتخفيض احتمالية حدوث الخسائر الرأسمالية.
- ٣- إن تلاقي الأفكار والاستفادة من الابتكارات والتقنيات الحديثة في الحقل المالي بما يخدم الاستثمار بالأسهم من شأنه النهوض بأداء سوق العراق للأوراق المالية وجذب المزيد من المستثمرين مما ينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي للبلاد.

٢.١- أهداف البحث:

تضمن البحث عدداً من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- ١- التركيز على استخدام الأساليب التقنية الحديثة بدلاً من الأساليب التقليدية في محاولة لتحسين دقة التنبؤ وتخفيض كلفته إضافة فضلاً عن الجهد والوقت.
- ٢- مساعدة المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية على اتخاذ قراراتهم بشأن التداول بالأسهم.
- ٣- تحسين أداء سوق العراق للأوراق المالية عبر مواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في الأسواق المالية العالمية.

٣.١- مشكلة البحث:

تتركز مشكلة البحث الرئيسة في إمكانية الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الأسهم لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومدى الاستفادة من ذلك في اتخاذ قرارات الاستثمار بالأسهم، لذا يمكن عرض مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

(ما مدى إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث؟).

٤.١- فرضية البحث:

وفقاً لما جاء في مشكلة البحث من تساؤلات وتحقيقاً لأهدافها، يمكن وضع الفرضية الآتية:

١.٤.١- الفرضية الرئيسة: (إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث).

٥.١- مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي، فيما اقتصرت عينة البحث على (٤) مصارف مدرجة في السوق المالي لمدة سنتين وثلاثة أشهر من (٢٠٢٠/١/١) إلى (٢٠٢٢/٣/٣١) بشكل يومي.

٦.١- أسلوب البحث:

تمثل أسلوب البحث باستخدام شبكة الذاكرة الطويلة (LSTM) كنموذج مطور من الشبكات العصبية المتكررة للتنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية بواسطة لغة البرمجة Python عن طريق بعض المكتبات التابعة لهذه اللغة أهمها مكتبة Keras المشهورة في مجال التعلم الآلي، كما اعتمد البحث على البرنامج الإحصائي SPSS v26 الذي يُعتمد عليه في وصف وتحليل البيانات، فيما تم الاستعانة ببرنامج Excel الذي يُعتمد عليه لجمع وتهيئة وإجراء العمليات الحسابية على البيانات.

٢- المبحث الثاني/ الأسهم والشبكات العصبية الاصطناعية

١.٢- الأسهم

١.١.٢- ماهية الأسهم

تُعد الأسهم من أهم الأوراق المالية في شركات المساهمة لما تمثله من حق في رأس مال تلك الشركات، إذ تعطي للمستثمر العديد من الامتيازات وتقرض عليه بالمقابل بعضاً من الالتزامات، وتتمتع الأسهم بعدة مميزات كقابليتها للتداول وعدم إمكانية تجزئتها وتساوي قيمتها الاسمية وتحديد المسؤولية بمقدار قيمة السهم في رأس المال (الجريش، ٢٠١٨: ٤٣)، وعلى هذا الأساس فقد عرفت الأسهم بعدة تعاريف تختلف فيما بينها بحسب الخصائص والأنواع المختلفة من الأسهم وتبعاً للزاوية التي يراها الباحثون، لكنها إجمالاً تدور حول معنى واحد، ومن تلك التعاريف ما يلي:

❖ عرفت (سمية، ٢٠١٠: ١٠) بأنها إحدى الوسائل الرئيسة للتمويل طويل الأجل خاصة عند تأسيس الشركة وهي عبارة عن مستندات يثبت فيها حصة مالكة في رأسمال الشركة المصدرة لها.

❖ وعرفها (Magginson et al, 2010: 197) بأنها مستندات تمثل حصة في رأسمال المشروع أو الشركة، إذ يُعد السهم الواحد حصة واحدة في مجموع رأس

المال، ويحصل حامله على عدة حقوق منها الحصول على مقسومات الأرباح، واختيار مجلس الإدارة للشركة، والتصويت في الجمعية العمومية للمساهمين.

❖ كما عرفها (الرشود، ٢٠١٣: ٤٨٢) بأنها "عبارة عن مستند يمثل حصة المساهم في رأسمال شركات الأموال أو شركات المساهمة العامة".

ومما سبق يمكن للباحث أن يعرف الأسهم بأنها إحدى أهم مكونات رأس المال في شركات المساهمة العامة، تستخدم للحصول على التمويل طويل الأجل عبر إمكانية طرحها في أسواق رأس المال، كذلك تمنح المستثمرين إمكانية التداول في حال الرغبة في تسهيلها أو لغرض المضاربة، لذا عادة ما تتميز أسعارها بالتذبذب نتيجة لمتغيرات العرض والطلب.

٢.١.٢- أنواع الأسهم

تحتوي بيئة الأسواق المالية اليوم على العديد من أنواع الأسهم ظهرت نتيجة للابتكارات المالية الحديثة في محاولة للتحوط ضد المخاطر الرأسمالية وزيادة العمليات الاستثمارية، وقد اختلف الباحثون في حصر وتصنيف الأسهم باختلاف الرؤى النظرية للأدبيات المالية والتطور المستمر في الأسواق المالية، فضلاً عن اختلاف القوانين المنظمة لعمل الأسواق المالية وأدواتها من بلد إلى آخر، فالسهم في الحقيقة لا يعدو كونه حق ملكية تنظمه بنود العقد المكتتب فيه، وإذا ما استندنا على هذا الأساس، يمكن تصنيف الأسهم إلى أصناف متعددة، إلا أن الشائع منها هو ما يطلق عليها بالأسهم العادية والأسهم الممتازة، وكما يلي:

١.٢.١.٢ - الأسهم العادية

تُعد الأسهم العادية أشهر أنواع الأسهم وأقدمها، إذ تتمثل بمستند ملكية لحامله في رأسمال الشركة المصدرة له، وتصدر تلك الأسهم في العادة بفئات متساوية القيمة، ولا يحصل حاملها أو مالکها على حقوق خاصة أو امتيازات إضافية، فجميع حملة الأسهم يتمتعون بالحقوق الأساسية كالتصويت في الجمعية العمومية والحصول على

مقسوم الأرباح، وتتنحصر مسؤولية المالك بمقدار قيمة أسهمه إلى مجموع رأس المال، إلا أنها قد تصدر بأكثر من فئة إذ يكون للفئة الأولى الحصول على عوائد أعلى مقابل التنازل عن حقها في التصويت، ويكون للفئة الثانية الحق في التصويت مقابل الحصول على عوائد أقل (السهلاوي، ٢٠٠٧: ٢٨)، ويتمتع حامل السهم العادي ببعض الحقوق والالتزامات وكالاتي (الحسناوي، ٢٠١٧: ٩٣):

- ❖ لحامل السهم العادي الحق في التصويت في الجمعية العمومية واختيار مجلس الإدارة.
- ❖ لحامل السهم العادي الحق في الرقابة على أداء الشركة والاطلاع على السجلات والقوائم المحاسبية.
- ❖ لا يمكن لحامل السهم العادي المطالبة بنصيبه من الأرباح ما لم تقرر الشركة توزيعها.
- ❖ لا يمكن لحامل الأسهم العادية استرداد قيمة أسهمه من الشركة، لكن يمكنه بيعها في سوق الأوراق المالية وتحديداً في السوق الثانوي.
- ❖ ليس هنالك ضماناً بشأن استرجاع قيمة الأسهم العادية في حالة الإفلاس، بل قد لا يُسترد منها شيء إذا ما كانت حقوق الملكية لا تغطي الديون والالتزامات المترتبة على الشركة.

٢.٢.١.٢ - الأسهم الممتازة

يُعرف (Ross et al, 2003: 256) الأسهم الممتازة بأنها أحد أشكال الملكية في الشركات المساهمة، وتختلف عن الأسهم العادية بتفضيل حاملها على حامل السهم العادي في الحصول على الأرباح والحصول على قيمة أسهمه عند تصفية الشركة، وغالباً ما تتمثل عوائد حملة الأسهم الممتازة بنسبة من مجموع الأسهم الممتازة، وبمقابل ذلك فإن حملة الأسهم الممتازة لا يتمتعون بحقوق التصويت في الجمعية العمومية أو المشاركة في القرار الإداري، إذ تلجأ بعض الشركات إلى إصدار أسهماً

ممتازة عند حاجتها للتمويل دون أن يكون لحامل السهم الحق في الاشتراك في صنع القرار الإداري، كما يلاحظ إن إصدار الأسهم الممتازة يخفض من نسبة الأموال المقترضة مما يزيد من القدرة الائتمانية للشركة، كما تتضمن بعض العقود للأسهم الممتازة مزايا تتيح للشركات استدعاءها عند الحاجة، وهذه الميزة مفيدة للشركة عند انخفاض أسعار الفائدة إذ تستدعي الشركة الأسهم المصدرة سابقاً وتستبدلها بسندات ذات كوبون منخفض (هندي، ٢٠٠٣: ٢٩)، وأوضح (Corelli, 2016: 195) خصائص الأسهم الممتازة التي تميزها عن الأسهم العادية، ومنها:

❖ أغلب أنواع الأسهم الممتازة تكون تراكمية، أي يحتفظ حامل السهم بنصيبه من الأرباح غير الموزعة.

❖ تُعد الأسهم الممتازة منخفضة التكلفة في الإصدار مقارنة بالأسهم العادية، لكنها أعلى تكلفة من السندات والقروض.

❖ تجمع الأسهم الممتازة بين بعض خصائص الأسهم والسندات، إذ تمتاز بثبات العائد كالسندات إلا أن العوائد لا تطرح من الوعاء الضريبي، وبالمقابل ليس لها تاريخ استحقاق محدد وهذا ما يجعلها تشبه الأسهم إلا أن حامل الأسهم الممتازة لا يحق له التصويت وانتخاب مجلس الإدارة.

❖ إمكانية تحويل بعض الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية بعد فترة زمنية، وكذلك يمكن استبدالها بسندات وحسب ما ينص عليه عقد الاكتتاب.

٢.١.٢- مخاطر الاستثمار بالأسهم

لا شك أن الاستثمار بالأسهم ينطوي على العديد من المخاطر، منها ما يتعلق بالطبيعة الاستثمارية حيث توجد المخاطرة أينما وجد الاستثمار، ومنها ما يتعلق بالأسهم نفسها كونها أكثر تعرضاً للمخاطر من وسائل الاستثمار الأخرى لاسيما وأنها تتأثر كثيراً بالبيئة الاستثمارية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما يجعل أسعارها تتذبذب صعوداً وهبوطاً. إضافة إلى ذلك، أن الاستثمار بالأسهم يتطلب

وجود الثقة من المستثمر مع الغير للتصرف بأمواله، فعند اقدام المستثمر على الاستثمار في شركة ما فإنه يرهن رأسماله في حسن تصرف إدارة تلك الشركة وأداءها للذات كثيراً ما يكونا غير ناجعين سواء بقصد أو بدونه (الحويماني، ٢٠٠٦: ٣٢). وفي الغالب تُقسم المخاطر التي تتعرض لها الأسهم إلى مخاطر منتظمة وغير منتظمة، إذ تتمثل الأولى بالمخاطر التي تتعرض لها جميع القطاعات في السوق ويصعب التنبؤ بها لأنها تتميز بكونها شمولية وطارئة كمتغيرات الاقتصاد الكلي (أسعار الفائدة، التضخم، أسعار الصرف) إضافة إلى مخاطر السيولة والمخاطر السياسية، أما الأخرى فتتمثل بالمخاطر التي تتعرض لها صناعة معينة أو قطاع معين دون القطاعات الأخرى كمخاطر النشاط، ومخاطر الرفع المالي، إضافة إلى المخاطر الإدارية (Berk et al, 2013: 345).

٢.٢- الشبكات العصبية الاصطناعية

١.٢.٢- ماهية الشبكات العصبية الاصطناعية

تُعد الشبكات العصبية الاصطناعية إحدى تقنيات التعلم الآلي مستوحاة من دراسة الأنظمة العصبية البيولوجية التي تحاكي الخلايا العصبية المكونة للدماغ البشري في محاولة للاستفادة من آلياته في التفكير والتعلم لحل بعض المشاكل المعقدة (Aggarwal, 2018: 1). وتتلخص فكرة الشبكات العصبية الاصطناعية في محاكاة البيانات الكمية بغرض تحليلها أو تصنيفها أو التنبؤ بقيمها المستقبلية أو أية معالجة أخرى، إذ تمتاز بمرونة كبيرة تجعلها قادرة على معالجة مختلف أنواع البيانات، واشتهرت الشبكات العصبية الاصطناعية بقدرتها على معالجة البيانات اللاخطية التي تتميز بالتعقيد والعشوائية الأمر الذي جعلها تتفوق على الأساليب الرياضية والنماذج الإحصائية التقليدية، إذ تمتلك قدرة فائقة وسرعة كبيرة في معالجة وتحليل البيانات واكتشاف الأنماط الخاصة بها. لقد عكف العلماء على دراسة آلية الدماغ البشري في التعلم والتفكير والاستنتاج في محاولة لاستخلاص نهج اصطناعي

مشابه يمكن الاستفادة منه في حل المشاكل والتحديات، إذ تعود قابلية الدماغ البشري إلى بنيته المتكونة من عدد هائل من الخلايا العصبية التي ترتبط فيما بينها بمشابك عصبية مكونة شبكات معقدة تعتمد على آلية "الترسيخ" في أداء المهام وحفظ المعلومات واستعادتها، فالعادات البشرية كقضم الأظافر مثلاً تكون مرسخة في الخلايا الدماغية النشطة المخصصة لهذه المهمة، وعندما يتوقف الإنسان عن ممارسة هذه العادة تضعف هذه الشبكات حتى تختفي في نهاية المطاف، فآلية الترسيخ تُعد الأساس في عمل الدماغ البشري، إذ تتعلم الخلايا الدماغية من خلال تكرار الأحداث أو العادات التي يمارسها الإنسان بشكل يجعله قادراً على أدائها بكفاءة وتخمين الأحداث المستقبلية المرتبطة بها (عاشور، ٢٠١٨: ١٩-٢٠)، ومن هنا جاءت فكرة الشبكات العصبية الاصطناعية التي حاول العلماء جعل بنيتها الأساسية مشابه لبنية الخلايا الدماغية، بالرغم من أنها ليست مطابقة لها تماماً، إذ قام العلماء بتطوير خوارزميات رياضية تتلخص مهمتها في إيجاد الحل الأمثل للمشكلة المطروحة عبر تغيير الأوزان الرابطة بين طبقات الشبكة العصبية وهي فكرة مشابهة لعمل المشابك العصبية في الخلايا البيولوجية. لقد تعددت تعاريف الشبكات العصبية الاصطناعية واختلفت باختلاف أنواعها واستخداماتها فضلاً عن رؤى الباحثين.

٢.٢.٢- مكونات الشبكات العصبية الاصطناعية

١.٢.٢.٢ - هيكلية الشبكة العصبية The structure of ANNs

تتألف الشبكات العصبية عموماً من ثلاث طبقات رئيسية، وكالاتي: (Karsoliya, 714: 2012)

❖ **طبقة الإدخال Input Layer:** عادة ما تحتوي الشبكات العصبية على طبقة إدخال واحدة تتكون من عدة عقد يكون عددها مساوياً لحجم المدخلات، ويقتصر دور طبقة الإدخال على استلام الإشارات العصبية وتمريرها للطبقة اللاحقة، إذ ترتبط مع الطبقة المخفية بواسطة الأوزان المشبكية (weights).

❖ **الطبقة المخفية Hidden Layer:** توجد هذه الطبقة في الشبكات المتعددة الطبقات (MLP)، وهي إحدى النتاجات البحثية لمعالجة مشكلة البيانات اللاخطية، تتوسط هذه الطبقة بين طبقة الإدخال وطبقة الإخراج، وقد تتضمن الشبكات العصبية أكثر من طبقة مخفية واحدة وفقاً لمدى التعقيد في المشكلة المطروحة، وتتألف الطبقة المخفية من عدد من العقد تحتوي كل عقدة على دالة الجمع (Summation Function)، ودالة التنشيط (Activation Function).

❖ **طبقة الإخراج Output Layer:** وهي آخر طبقة في نموذج الشبكة العصبية، ترتبط مع الطبقة المخفية بواسطة الأوزان المشبكية، وتتخلص وظيفتها في إنتاج القيمة النهائية من خلال تحويل القيمة الناتجة عن دالة التنشيط إلى القيمة المستهدفة، ويعتمد عدد العقد في طبقة الإخراج على نوعية القيم المستهدفة.

أ) نموذج الخلية العصبية (العصبون) The Model of neuron

تُعد العصبونات بمثابة وحدات معالجة تتكون منها الشبكات العصبية الاصطناعية، ويتضمن العصبون عدداً من العناصر الأساسية، وكما يأتي: (Haykin, 2010: 10)

❖ **الأوزان المشبكية (Synapse):** تعرف المشابك في الخلايا العصبية البيولوجية بأنها روابط عصبية تربط خلية بأخرى، ويعتقد علماء الأعصاب عند التأكيد على أهمية معلومة ما في تدريب الخلايا العصبية يزداد حجم الروابط بين إشارة المعلومة المدخلة ووحدات المعالجة مقارنة بالروابط الأخرى، وقد طبق هذا المبدأ في الشبكات العصبية الاصطناعية، إذ أصبحت المشابك بين العقد العصبية عبارة عن أوزان رقمية في نطاق (٠، ١) يتم ضربها بالقيمة المدخلة قبل توحيد الإشارات في دالة الجمع.

❖ **مقدار التحيز (Bias):** هي قيمة ثابتة يتم إضافتها إلى القيمة المدخلة المرجحة بواسطة الأوزان، يسمح مقدار التحيز بتغيير قيمة دالة التنشيط مما يجعل

عملية التعلم أكثر واقعية، ويمكن تشبيهه مقدار التحيز بالمقدار الثابت في الدالة الخطية.

❖ **دالة الجمع (Summation Function):** تتلخص وظيفة دالة الجمع في الشبكات العصبية الاصطناعية بتوحيد المدخلات المرجحة بواسطة الأوزان وذلك عن طريق جمع القيم المرجحة مضافاً لها مقدار التحيز للمدخلات كافة.

❖ **دالة التنشيط (Activation Function):** تحتوي جميع الخلايا العصبية الاصطناعية على دول تنشيط في الطبقة المخفية أو طبقة الإخراج، إذ يساعد ذلك في تحديد ما إذا كان إخراج طبقة معينة مهماً أو لا لتمريره إلى الطبقة التالية (Singh and Lone, 2020: 163)، وتتخلص وظيفة دالة التنشيط في إنها تساعد في الحفاظ على نواتج دالة الجمع في نطاق معين مثل (٠، ١) أو (١، ١-)، إذ عندما يتم ضرب المدخلات في الأوزان المرجحة مضافاً لها مقدار التحيز في مرحلة التدريب، فإن تكرار العملية ينتج قيمة كبيرة جداً مما يجعل عملية التدريب صعبة ويزيد من تعقيد المشكلة، كما تقوم دالة التنشيط بإضافة اللاخطية إلى الشبكات العصبية مما يجعلها قادرة على حل المشاكل غير الخطية (Moolayil, 2016: 237)، إذ تُعد الشبكات العصبية بدون وظائف التنشيط عبارة عن نموذج انحدار خطي (Linear Regression).

٣.٢.٢ - تدريب الشبكات العصبية الاصطناعية

تنقسم عملية تدريب الشبكة العصبية إلى مرحلتين رئيسيتين، الأولى تدعى مرحلة الانتشار الأمامي والثانية تدعى مرحلة الانتشار العكسي، إذ يجري تنفيذهما بشكل متسلسل ومستمر حتى يتم الحصول على أفضل نموذج للشبكة العصبية يمثل العينة المستهدفة، وكما يلي:

١.٣.٢.٢ - مرحلة الانتشار الأمامي

تختلف مرحلة الانتشار الأمامي بحسب نوع الشبكة العصبية وهيكلتها الخاصة، ففي حالة الشبكة العصبية متعددة الطبقات، تتلخص مرحلة الانتشار الأمامي بالخطوات التالية: (Kubat, 2015: 92-93)

❖ تبدأ مرحلة الانتشار الأمامي بتوليد قيماً عشوائية للأوزان $[W_{i1}.....W_{in}]^T$ يتم ضربها بقيم المدخلات $[X_1.....X_n]^T$ على شكل مصفوفة، ثم يتم توحيدها في دالة الجمع.

❖ يتم تمرير قيم المدخلات المرحجة إلى الطبقة المخفية، إذ تقوم كل عقدة في الطبقة المخفية باستلام المجموع المرجح للمدخلات لتطبق عليها دالة التنشيط، وعادةً ما تستخدم في الطبقة المخفية دالة التنشيط السينية (Sigmoid) أو دالة الظل الزائدي (Tanh).

❖ يتم ضرب القيم المنشطة الناتجة من الطبقات المخفية $[h_1.....h_n]^T$ بقيم الأوزان $[W_{h1}.....W_{in}]$ على شكل مصفوفة، ثم يتم جمعها في دالة التحويل وتمرير إلى طبقة الإخراج، التي تطبق عليها دالة التنشيط بغرض توليد الإخراج المطلوب، والمعادلة (١) توضح عملية الانتشار الأمامي

$$y_k = f \left(\sum_{j=0}^M w_{kj}^{(2)} h_j \left(\sum_{i=0}^D w_{ji}^{(1)} x_i \right) \right) \quad (١)$$

حيث تُمثل (h) القيمة الناتجة عن دالة التنشيط، وتُمثل (f) دالة التنشيط المستخدمة في الطبقة المخفية، وتُمثل (y) قيمة الإخراج

٢.٣.٢.٢ - مرحلة الانتشار الخلفي

تبدأ مرحلة الانتشار العكسي من حيث انتهت مرحلة الانتشار الأمامي، إذ تستخدم في هذه المرحلة خوارزمية الانتشار العكسي للخطأ (Backpropagation)

(Algorithm)، وهي تعميم لقاعدة الدلتا المستخدمة في تعليم الشبكات العصبية، وتدعى أيضاً بقاعدة دلتا المعممة (Generalized Delta Rule) أو خوارزمية (LMS)، قدمت بواسطة (Rumelhart et al, 1986)، تستخدم هذه الخوارزمية أسلوب الانحدار المتدرج (Gradient Descent) لتقليل دالة التكلفة (Loss Function) المكافئة لقيمة مجموع مربعات الأخطاء المحسوبة من الفروقات بين قيم الإخراج للشبكة العصبية والقيم الفعلية (المستهدفة)، إذ تعمل على تعديل الأوزان الرابطة بين الطبقات على أساس أسلوب الانحدار باتجاه معاكس لاتجاه الانتشار الأمامي للشبكة للوصول إلى أقل قيمة خطأ ممكنة (Du and Swamy, 2013: 85). وبغرض تنفيذ خوارزمية الانتشار العكسي في الشبكات العصبية متعددة الطبقات يتطلب وجود دالة تنشيط مستمرة، لا خطية، وقابلة للتفاضل، إذ تستخدم في العادة دالة التنشيط السينية (Sigmoid Activation) ودالة الظل الزائدي (Tanh Activation)، وتتلخص عملية تصحيح الأخطاء بتعديل الأوزان من خلال إيجاد مشتقة الخطأ بالنسبة لمشتقة الأوزان بواسطة قاعدة السلسلة (Chain Rule)، إذ تُحسب الأخطاء (المشتقات التفاضلية للمخرجات المستهدفة) لطبقة الإخراج والطبقات المخفية توالياً وبصورة منفصلة بغرض تحديد حجم التغير في الأوزان لتحديثها وكما في المعادلة (٢) (Keller et al, 2016: 37-41).

$$W_{ji(New)} = W_{ji(Old)} + \Delta W_{ji} \quad (٢)$$

٣.٣.٢.٢ - شبكة الذاكرة طويلة المدى

قُدمت شبكة الذاكرة طويلة المدى بواسطة (Schmidhuber and Hochreiter, 1997)، وتُعد نموذجاً محسناً من الشبكات العصبية التكرارية، إذ جرى تعديل بنية الشبكة بغرض جعلها قادرة على الاحتفاظ بالمعلومات المهمة لفترة زمنية مناسبة، وكذلك تحديد المعلومات الغير مهمة للتخلص منها (Rao, 2018: 282)، وتعتمد شبكة LSTM على آلية البوابات (Gates) في التحكم بالمعلومات المدخلة، إذ تتكون

من ثلاث بوابات، هي بوابة النسيان (Forgetting Gate)، بوابة الإدخال (Input Gate)، وبوابة الإخراج (Output Gate)، وتكون هذه البوابات عبارة دوال سينية (Sigmoid Function) تسيطر على مرور المعلومات عن طريق تنشيط القيم المدخلة في نطاق (٠، ١)، إذ أن قيمة التنشيط ١ تعني السماح بمرور المعلومات والاحتفاظ بها، بينما على العكس من ذلك تعني قيمة ٠ عدم السماح بمرورها (Patel, 2022: 131). إن الاختلاف الجوهرى بين الشبكة التكرارية التقليدية RNN وشبكة الذاكرة الطويلة LSTM، هي أن الأخيرة تقوم بتقسيم قيمة التنشيط في الطبقة المخفية إلى حالتين مخفيتين، الأولى يطلق عليها الحالة المخفية (Hidden State) وهي نفسها في شبكة RNN حيث يتم استخدامها في تقدير قيم الإخراج، والثانية يطلق عليها حالة الخلية (Cell State) يتم استخدامها لحفظ المعلومات المتسلسلة زمنياً، إذ يُشار إليها أحياناً بالذاكرة الداخلية، ويتم تقاسم هذه الحالتين في كل خطوة زمنية على طول مسار البيانات المدخلة (Abdel-basset, 2022: 142-143). وفيما يلي، توضيح لعمل شبكة LSTM: (Xiong, 2020, 134-135)

- **بوابة النسيان The Forget gate:** تُحدد بوابة النسيان المعلومات المهمة التي يجب الاحتفاظ بها، أو المعلومات الغير مهمة التي يجب التخلص منها عن طريق تمرير مجموع دمج المدخلات الحالية $X_{(t)}$ مع قيمة الحالة المخفية للخطوة الزمنية السابقة $h_{(t-1)}$ إلى الدالة السينية (Sigmoid) ليتم ضرب قيمة التنشيط الناتجة من الدالة السينية مع حالة الخلية للفترة الزمنية السابقة $C_{(t-1)}$ للتحكم بمرور المعلومات المضمنة في حالة الخلية $C_{(t-1)}$ أو التخلص منها، كما في المعادلة الآتية:

$$f^{(t)} = \sigma(W^{fh} \cdot h^{(t-1)} + W^{fX} \cdot x^{(t)} + b_f) \quad (3)$$

- **بوابة الإدخال The Input gate:** تقوم بوابة الإدخال بتحديد المعلومات الجديدة التي يجب حفظها في حالة الخلية، إذ يتم تمرير نسخة من المدخلات الحالية

$X_{(t)}$ مع الحالة المخفية للفترة الزمنية السابقة $h_{(t-1)}$ إلى الدالة السينية (بوابة الإدخال) ونسخة أخرى إلى دالة الظل الزائدي (Tanh)، ثم يتم ضرب القيمتين الناتجتين ببعض ليتم جمعها بعد ذلك مع $C_{(t-1)}$ القادمة من بوابة النسيان فيتم تحديث المعلومات المضمنة فيها والحصول على حالة الخلية للفترة الزمنية $C_{(t)}$ ، وكما في المعادلات الآتية:

$$i^{(t)} = \sigma(W^{ih} \cdot h^{(t-1)} + W^{ix} \cdot x^{(t)} + b_i) \quad (٤)$$

$$g^{(t)} = \tanh(W^{gh} \cdot h^{(t-1)} + W^{gx} \cdot x^{(t)} + b_i) \quad (٥)$$

$$C_{(t)} = i^{(t)} \cdot g^{(t)} + f^{(t)} \cdot C_{(t-1)} \quad (٦)$$

• **بوابة الإخراج The Output gate:** تكون بوابة الإخراج مسؤولة عن تحديد إخراج الشبكة للحالة المخفية $h_{(t)}$ ، إذ يتم تمرير نسخة أخرى من المدخلات الحالية $X_{(t)}$ مع الحالة المخفية للفترة الزمنية السابقة $h_{(t-1)}$ إلى الدالة السينية، وفي الوقت ذاته يتم تمرير حالة الخلية $C_{(t)}$ إلى دالة الظل الزائدي ليتم بعد ذلك ضرب ناتج الدالتين ببعض للحصول على إخراج الشبكة (الحالة المخفية الجديدة $h_{(t)}$) كم يتم إخراج حالة الخلية أيضاً $C_{(t)}$ ، وكما في المعادلات الآتية:

$$o^{(t)} = \sigma(W^{oh} \cdot h^{(t-1)} + W^{ox} \cdot x^{(t)} + b_o) \quad (٧)$$

$$h_{(t)} = \tanh(C_{(t-1)}) \cdot o^{(t)} \quad (٨)$$

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي للبحث

٣.١- وصف وتحليل البيانات

لغرض تحسين أداء نموذج شبكة الذاكرة الطويلة والحصول على أفضل نتائج، تم اختيار مؤشرات التداول اليومية وفقاً لارتباطها بسعر الإغلاق، إذ يتم ترشيح مؤشرات التداول اليومية التي ترتبط بسعر الإغلاق ارتباطاً قوياً موجباً واستبعاد المؤشرات التي لا ترتبط بسعر الإغلاق أو يكون ارتباطها ضعيفاً، والسبب في ذلك يعود إلى إمكانية

تأثيرها سلبياً على أداء الشبكة العصبية وبالتالي الحصول على نتائج غير دقيقة، وويوضح الجدول (١) قيم الارتباط لمؤشرات التداول اليومية بسعر الإغلاق للشركات عينة البحث، إذ يتضح أن مؤشرات التداول اليومية التي ترتبط بسعر الإغلاق هي كل من سعر الافتتاح (Open)، وأعلى سعر (Max)، وأدنى سعر (Min)، والمعدل العام للسعر (Average)، لذا يتم ترشيحها للتنبؤ بسعر الإغلاق، فيما يتضح أن مؤشرات نسبة التغير (Change)، وعدد الصفقات (Trans)، وحجم التداول (Volume) لا ترتبط بسعر الإغلاق، بالتالي يتم استبعادها.

جدول (١): قيم الارتباط لمؤشرات التداول اليومية بسعر الإغلاق

القطاع المصرفي							
الشركة	Open	Max	Min	Average	Change	Trans	Volume
مصرف بغداد	0.99	0.99	0.99	0.99	0.05	0.11	-0.05
مصرف المنصور	0.98	0.99	0.98	0.99	0.13	0.17	0.13
المصرف التجاري	0.99	0.99	0.99	0.99	0.05	0.25	0.00
مصرف الشرق الأوسط	0.99	0.99	0.99	0.99	0.02	0.40	0.10
القطاع الصناعي							
الشركة	Open	Max	Min	Average	Change	Trans	Volume
بغداد للمشروبات الغازية	0.99	0.99	0.99	0.99	0.02	-0.23	0.04
الصناعات الكيماوية	0.96	0.98	0.98	0.99	0.11	0.06	0.09
المنصور الدوائية	0.99	0.99	0.99	0.99	-0.01	0.06	-0.18

0.05	0.04	0.13	0.99	0.98	0.98	0.97	الكندي لانتاج اللقاحات
------	------	------	------	------	------	------	---------------------------

وفيما يلي وصف وتحليل لبيانات مؤشرات التداول اليومية للشركات عينة البحث المستخدمة في بناء نموذج الشبكة العصبية الاصطناعية باستخدام بعض مقاييس الإحصاء الوصفي كالمدي، والمتوسط، والانحراف المعياري.

٢.٣ - وصف مؤشرات التداول اليومية

١.٢.٣ - مصرف بغداد Baghdad Bank

ويوضح الجدول (٢) مؤشرات التداول اليومية لمصرف بغداد للمشاهدات البالغة (٤٤٠) مشاهدة، ووفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 بلغ متوسط سعر الافتتاح (0.609) بانحراف معياري (0.267)، وبلغ متوسط أعلى سعر (0.617) بانحراف معياري (0.271)، وبلغ متوسط أدنى سعر (0.604) بانحراف معياري (0.265)، فيما كان متوسط المؤشر العام للسعر (0.610) بانحراف معياري (0.268)، وبمدي (1.08) لكافة المؤشرات أعلاه، وبذلك تبين النتائج تماثل مؤشرات التداول اليومية التداول لمصرف بغداد.

الجدول (٢): مؤشرات التداول اليومية لمصرف بغداد.

Std. Dev	Mean	Range	N	المتغيرات
0.267	0.609	1.08	440	سعر الافتتاح
0.271	0.617			أعلى سعر
0.265	0.604			أدنى سعر
0.268	0.610			المعدل العام

٢.٢.٣ - مصرف المنصور Al-Mansour Bank

ويوضح الجدول (٣) مؤشرات التداول اليومية لمصرف المنصور للمشاهدات البالغة (٤٠٢) مشاهدة، ووفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 بلغ متوسط سعر الافتتاح (0.581) بانحراف معياري (0.045) وبمدى (0.23)، وبلغ متوسط أعلى سعر (0.585) بانحراف معياري (0.046) وبمدى (0.24)، وبلغ متوسط أدنى سعر (0.578) بانحراف معياري (0.044) وبمدى (0.19)، فيما بلغ متوسط المعدل العام للسعر (0.580) بانحراف معياري (0.045) وبمدى (0.21)، وبذلك تُبين النتائج تماثل مؤشرات التداول اليومية للتداول لمصرف المنصور.

الجدول (٣): مؤشرات التداول اليومية لمصرف المنصور.

Std. Dev	Mean	Range	N	المتغيرات
0.045	0.581	0.23	402	سعر الافتتاح
0.046	0.585	0.24		أعلى سعر
0.044	0.578	0.19		أدنى سعر
0.045	0.580	0.21		المعدل العام

٣.٢.٣ - المصرف التجاري Commercial Bank

ويوضح الجدول (٤) مؤشرات التداول اليومية للمصرف التجاري للمشاهدات البالغة (٤٠١) مشاهدة، ووفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 بلغ متوسط سعر الافتتاح (0.548) بمدى (0.32)، وبلغ متوسط أعلى سعر (0.552) بمدى (٠.٣١)، وبلغ متوسط أدنى سعر (٠.٥٤٥) بمدى (٠.٢٩)، فيما بلغ متوسط المعدل العام للسعر (٠.٥٤٨) بمدى (٠.٣١)، بينما بلغ الانحراف المعياري (٠.١٠) لمؤشرات التداول كافة، وبذلك تُبين النتائج تماثل مؤشرات التداول اليومية للتداول للمصرف التجاري.

الجدول (٤): مؤشرات التداول اليومية للمصرف التجاري.

المتغيرات	N	Range	Mean	Std. Dev
سعر الافتتاح	401	0.32	0.548	٠.10
أعلى سعر		0.31	0.552	
أدنى سعر		0.29	0.545	
المعدل الحالي		0.31	0.548	

٤.٢.٣ - مصرف الشرق الأوسط Middle East Bank

ويوضح الجدول (٥) مؤشرات التداول اليومية لمصرف الشرق الأوسط للملاحظات البالغة (٣٨١) مشاهدة، ووفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 بلغ متوسط سعر الافتتاح (0.165) بانحراف معياري (0.052) وبمدى (٠.٢٢)، وبلغ متوسط أعلى سعر (٠.١٦٧) بانحراف معياري (٠.٠٥٢) وبمدى (٠.٢٢)، وبلغ متوسط أدنى سعر (٠.١٦٣) بانحراف معياري (٠.٠٥١) وبمدى (٠.٢٠)، فيما بلغ متوسط المعدل العام للسعر (0.165) بانحراف معياري (٠.٠٥١) وبمدى (٠.٢١)، وبذلك تُبين النتائج تماثل مؤشرات التداول اليومية للتداول لمصرف الشرق الأوسط.

الجدول (٥): مؤشرات التداول اليومية لمصرف الشرق الأوسط

المتغيرات	N	Range	Mean	Std. Dev
سعر الافتتاح	381	0.22	0.165	0.052
أعلى سعر		0.22	0.167	0.052
أدنى سعر		0.2٠	0.163	0.051
المعدل الحالي		0.21	0.165	0.051

٣.٣- وصف وتحليل أسعار الإغلاق اليومية closing prices

تم وصف تحليل بيانات البحث وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 الذي تمت الاستعانة بها لتحليل بيانات البحث، كما تم استخدام برنامج Excel الذي تمت الاستعانة به لإجراء العمليات الحسابية وترتيب البيانات.

ويوضح الجدول (٦) نتائج التحليل الإحصائي لأسعار الإغلاق للمصارف عينة البحث، ووفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي SPSS v26 بلغت أعلى قيمة لسعر الإغلاق لمصرف بغداد (١.٣٤٠)، وأدنى قيمة (٠.٢٦٠)، فيما بلغ متوسط سعر الإغلاق (٠.٦١٣) بانحراف معياري (٠.٢٧١) وبمدى (١.٠٨)، أما مصرف المنصور فقد بلغت أعلى قيمة لسعر الإغلاق (٠.٧٢٠)، وأدنى قيمة (٠.٥٠٠)، فيما بلغ متوسط سعر الإغلاق (٠.٥٨١) بانحراف معياري (٠.٠٤٥) وبمدى (٠.٢٢)، أما المصرف التجاري فقد بلغت أعلى قيمة لسعر الإغلاق (٠.٧١٠)، وأدنى قيمة (٠.٤١٠)، فيما بلغ متوسط سعر الإغلاق (٠.٥٤٩) بانحراف معياري (٠.٠٩٩) وبمدى (٠.٣١)، أما مصرف الشرق الأوسط فقد بلغت أعلى قيمة لسعر الإغلاق (٠.٣٠٠)، وأدنى قيمة (٠.٠٩٠)، فيما بلغ متوسط سعر الإغلاق (٠.١٦٦) بانحراف معياري (٠.٠٥١) وبمدى (٠.٢١)، وبذلك توضح النتائج أن أعلى انحراف معياري كان لسهم مصرف بغداد بالتالي أكثر تشتت في البيانات، وهذا ما يؤكد حجم المدى بين أعلى قيمة وأدنى قيمة مقارنة بالمصارف الأخرى، مما يعني أكثر تذبذب في سعر الإغلاق، فيما توضح النتائج أن أدنى انحراف معياري كان لمصرف المنصور بالتالي أقل تشتت في البيانات وهذا ما يؤكد حجم المدى بين أعلى قيمة وأدنى قيمة مقارنة بالمصارف الأخرى مما يعني أقل تذبذب في سعر الإغلاق.

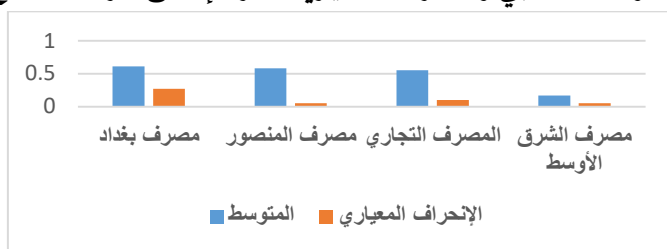
الجدول (٦): أسعار إغلاق الأسهم لشركات القطاع المصرفي.

Std. Dev	Mean	Maximum	Minimum	Range	أسعار الإغلاق
0.271	0.613	1.340	0.260	1.08	مصرف بغداد
0.045	0.581	0.720	0.500	0.22	مصرف المنصور
0.099	0.549	0.710	0.410	0.31	المصرف التجاري

0.051	0.166	0.300	0.090	0.21	مصرف الشرق الأوسط
-------	-------	-------	-------	------	----------------------

كما يوضح الشكل (١) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسعر الإغلاق لشركات القطاع المصرفي.

الشكل (١): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسعر الإغلاق لشركات القطاع المصرفي.



٤.٣ - اختبار وتحليل الفرضيات

تم اختبار وتحليل الفرضيات بالاعتماد على مخرجات تطبيق الشبكات العصبية الذي تم تنفيذه بواسطة لغة البرمجة Python من خلال مجموعة من المكتبات التابعة لهذه اللغة أهمها مكتبة Keras المعروفة في مجال التعلم الآلي.

١.٤.٣ - اختبار فرضية البحث: (إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث).

١.١.٤.٣ - مصرف بغداد Baghdad Bank

ويوضح الجدول (٧) مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف بغداد ، وتُشير النتائج إلى أن زيادة حلقات التكرار (Epochs) بالتالي إطالة أمد التدريب (Time) يعمل على تحسين أداء النموذج في مرحلة التدريب، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة التدريب عند المستوى ١٠٠٠ تكرار حيث استغرق (10.09) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00007)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.0087)، ومعامل الارتباط (R: 0.99)، بينما يحدث العكس

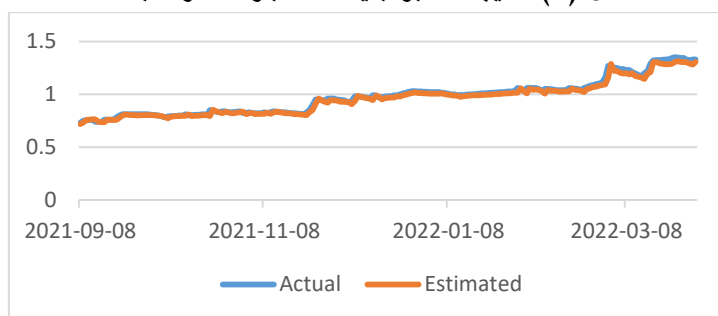
تماماً في مرحلة الاختبار حيث تتضاءل دقة النموذج في التعميم عند زيادة حلقات التكرار بشكل يؤثر وجود علاقة عكسية بين مخرجات التدريب والاختبار، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار حيث استغرق (2.37) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00051)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.022)، ومعامل الارتباط (R: 0.99). إن مخرجات شبكة الذاكرة الطويلة تؤكد دقة النموذج أحادي المتغير لمصرف بغداد في جميع مستويات التدريب مع وجود بعض الفوارق البسيطة بينها، لذا يُرشَّح الباحث النموذج الأكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار ويستبعد المستويات الأخرى.

الجدول (٧): مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف بغداد.

Baghdad Bank Model							
Epoch	Training			Testing			Time (m:s)
	MSE	RMSE	R	MSE	RMSE	R	
250	0.00009	0.00995	0.99	0.00051	0.02278	0.99	2.37
500	0.00009	0.00964	0.99	0.00082	0.02868	0.99	5.1
750	0.00008	0.00911	0.99	0.00324	0.05696	0.99	7.41
1000	0.00007	0.00877	0.99	0.01829	0.13524	0.99	10.09

كما يُبين الشكل (٢) القيم الفعلية والقيم المقدرة لسعر الإغلاق لمصرف بغداد، إذ يتضح مدى تقارب سلسلة أسعار الإغلاق المقدرة (Estimated) مع سلسلة أسعار الإغلاق الفعلية (Actual) وهو ما يفسر قوة درجة الارتباط في مرحلة الاختبار، إذ يؤكد ذلك على دقة نموذج شبكة الذاكرة الطويلة أحادي المتغير وإمكانية استخدامه للتنبؤ بسعر الإغلاق لمصرف بغداد، مما يؤيد الفرضية الفرعية الثالثة في أن النموذج أحادي المتغير أكثر دقة من النموذج متعدد المتغيرات في تقدير أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الشكل (٢): نتيجة التنبؤ بعينة الاختبار لمصرف بغداد.



ويُبين الجدول (٨) مقارنة بين أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف بغداد لأسبوع التداول التالي لفترة البحث، إذ تتضح الدقة العالية للنموذج أحادي المتغير في التنبؤ بأسعار الإغلاق المستقبلية، كما يتضح أن دقة النموذج تتضاءل تدريجياً بشكل ملحوظ مع طول الفترة الزمنية، إذ بلغت دقة التنبؤ (99.46%) ليوم التداول الأول، فيما بلغت (83.85%) ليوم التداول السابع، وبذلك تؤكد النتائج فاعلية نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في التنبؤ بسعر الإغلاق لسهم مصرف بغداد، بالتالي إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار بالسهم في الأجل القصير، مما يشير إلى قبول فرضية البحث في إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الجدول (٨): مقارنة أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف بغداد

Next Days Close Price Prediction			
Date	Actual Close	Predicted Close	Accuracy %
2022-04-03	1.290	1.297	99.46
2022-04-04	1.290	1.251	96.98
2022-04-05	1.300	1.204	92.62
2022-04-06	1.310	1.162	88.70
2022-04-07	1.300	1.128	86.77
2022-04-10	1.290	1.104	85.58
2022-04-11	1.300	1.090	83.85

٣.٤.١- مصرف المنصور Al-Mansour Bank

ويوضح الجدول (٩) مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف المنصور، وتُشير النتائج إلى أن زيادة حلقات التكرار (Epochs) بالتالي إطالة أمد التدريب (Time) يعمل على تحسين أداء النموذج في مرحلة التدريب، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة التدريب عند المستوى ١٠٠٠ تكرار حيث استغرق (9.09) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00045)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.0213)، ومعامل الارتباط (R: 0.99)، بينما يحدث العكس تماماً في مرحلة الاختبار حيث تتضاءل دقة النموذج في التعميم عند زيادة حلقات التكرار بشكل يؤثر وجود علاقة عكسية بين مخرجات التدريب والاختبار، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار حيث استغرق (2.21) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00005)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.007)، ومعامل الارتباط (R: 0.98). إن مخرجات شبكة الذاكرة الطويلة تؤكد دقة النموذج أحادي المتغير لمصرف المنصور في جميع مستويات التدريب مع وجود بعض الفوارق البسيطة، لذا يُرشد الباحث النموذج الأكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار ويستبعد المستويات الأخرى.

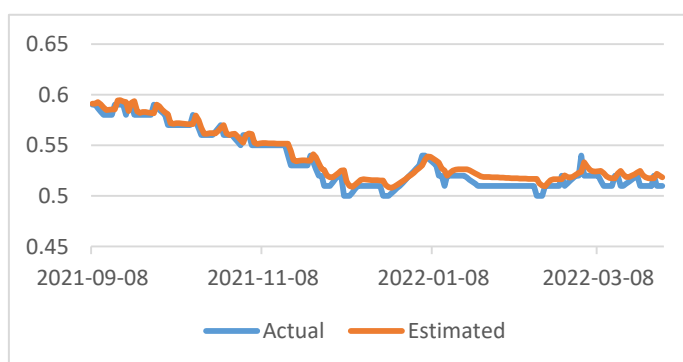
الجدول (٩): مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف المنصور.

Mansour Bank Model							
Epoch	Training			Testing			Time (m:s)
	MSE	RMSE	R	MSE	RMSE	R	
250	0.000931	0.03051	0.97	0.000051	0.00714	0.98	2.21
500	0.000889	0.02982	0.9٨	0.000074	0.00860	0.98	4.47
750	0.000655	0.02559	0.98	0.000078	0.00883	0.98	6.57
1000	0.000454	0.02131	0.9٩	0.000008	0.00894	0.9٧	9.09

كما يُبين الشكل (٣) القيم الفعلية والقيم المقدرة لسعر الإغلاق لمصرف المنصور، إذ يتضح مدى تقارب سلسلة أسعار الإغلاق المقدرة (Estimated) مع سلسلة أسعار

الإغلاق الفعلية (Actual) وهو ما يفسر قوة درجة الارتباط في مرحلة الاختبار، حيث يؤكد ذلك على دقة نموذج شبكة الذاكرة الطويلة المُرشَّح وإمكانية استخدامه للتنبؤ بسعر الإغلاق لمصرف المنصور، مما يؤيد الفرضية الفرعية الثالثة في أن النموذج أحادي المتغير أكثر دقة من النموذج متعدد المتغيرات في تقدير أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الشكل (٣): نتيجة التنبؤ بعينة الاختبار لمصرف المنصور



ويُبيِّن الجدول (١٠) مقارنة بين أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف المنصور لأسبوع التداول التالي لفترة البحث، إذ تتضح الدقة العالية للنموذج أحادي المتغير في التنبؤ بأسعار الإغلاق المستقبلية، كما يتضح أن دقة النموذج تتضاءل تدريجياً بشكل طفيف مع طول الفترة الزمنية، إذ بلغت دقة التنبؤ (96.40%) ليوم التداول الأول، فيما بلغت (93.60%) ليوم التداول السابع، وبذلك تؤكد النتائج فاعلية نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في التنبؤ بسعر الإغلاق لسهم مصرف المنصور، بالتالي إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار بالسهم في الأجل القصير، مما يشير إلى قبول فرضية البحث في إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة

كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الجدول (١٠): مقارنة أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف المنصور

Next Days Close Price Prediction			
Date	Actual Close	Predicted Close	Accuracy %
2022-04-03	0.500	0.518	96.40
2022-04-04	0.500	0.521	95.80
2022-04-05	0.490	0.524	93.06
2022-04-06	0.500	0.526	94.80
2022-04-10	0.500	0.529	94.20
2022-04-11	0.500	0.531	93.80
2022-04-12	0.500	0.532	93.60

٣.١.٤.٣ - المصرف التجاري The Commercial Bank

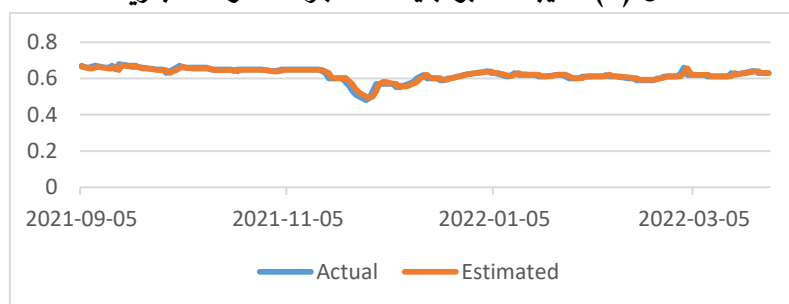
ويوضح الجدول (١١) مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير للمصرف التجاري، وتُشير النتائج إلى أن زيادة حلقات التكرار (Epochs) بالتالي إطالة أمد التدريب (Time) يعمل على تحسين أداء النموذج في مرحلة التدريب، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة التدريب عند المستوى ١٠٠٠ تكرار حيث استغرق (9.48) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00024)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.015)، ومعامل الارتباط (R: 0.99)، بينما يحدث العكس تماماً في مرحلة الاختبار حيث تتضاءل دقة النموذج في التعميم عند زيادة حلقات التكرار بشكل يؤثر وجود علاقة عكسية بين مخرجات التدريب والاختبار، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار حيث استغرق (2.54) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00009)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.009)، ومعامل الارتباط (R: 0.96). إن مخرجات شبكة الذاكرة الطويلة تؤكد دقة النموذج أحادي المتغير للمصرف التجاري

في جميع مستويات التدريب مع وجود بعض الفوارق بينها، لذا يُرَشَّح الباحث النموذج الأكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار ويستبعد المستويات الأخرى. الجدول (١١): مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير للمصرف التجاري.

Univariate Model							
Epoch	Training			Testing			Time (m:s)
	MSE	RMSE	R	MSE	RMSE	R	
250	0.000601	0.02452	0.99	0.000098	0.00990	0.96	2.54
500	0.000551	0.02347	0.99	0.000187	0.01367	0.96	5.47
750	0.000276	0.01661	0.99	0.000461	0.02147	0.93	7.17
1000	0.000241	0.01552	0.99	0.000687	0.02621	0.90	9.48

كما يُبين الشكل (٤) القيم الفعلية والقيم المقدرة لسعر الإغلاق للمصرف التجاري، إذ يتضح مدى تقارب سلسلة أسعار الإغلاق المقدرة (Estimated) مع سلسلة أسعار الإغلاق الفعلية (Actual) وهو ما يفسر قوة درجة الارتباط في مرحلة الاختبار، حيث يؤكد ذلك على دقة نموذج شبكة الذاكرة الطويلة المُرشَّح وإمكانية استخدامه للتنبؤ بسعر الإغلاق للمصرف التجاري، مما يؤيد الفرضية الفرعية الثالثة في أن النموذج أحادي المتغير أكثر دقة من النموذج متعدد المتغيرات في تقدير أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الشكل (٤): نتيجة التنبؤ بعينة الاختبار للمصرف التجاري.



ويُبين الجدول (١٢) مقارنة بين أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم المصرف التجاري لأسبوع التداول التالي لفترة البحث، إذ تتضح الدقة العالية للنموذج أحادي المتغير في التنبؤ بأسعار الإغلاق المستقبلية، كما يتضح أن دقة

النموذج تتضاءل تدريجياً بشكل طفيف مع طول الفترة الزمنية، إذ بلغت دقة التنبؤ (93.39%) ليوم التداول الأول، فيما بلغت (89.47%) ليوم التداول السابع، وبذلك تؤكد النتائج فاعلية نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في التنبؤ بسعر الإغلاق لسهم المصرف التجاري، بالتالي إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار بالسهم في الأجل القصير، مما يشير إلى قبول فرضية البحث في إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الجدول (١٢): مقارنة أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم المصرف التجاري

Next Days Close Price Prediction			
Date	Actual Close	Predicted Close	Accuracy %
2022-04-13	0.590	0.629	93.39
2022-04-14	0.590	0.629	93.39
2022-04-17	0.590	0.629	93.39
2022-04-18	0.580	0.629	91.55
2022-04-19	0.570	0.629	89.65
2022-04-20	0.570	0.629	89.65
2022-04-21	0.570	0.630	89.47

٣.٤.١- مصرف الشرق الأوسط Middle East Bank

ويوضح الجدول (١٣) مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف الشرق الأوسط، وتُشير النتائج إلى أن زيادة حلقات التكرار (Epochs) بالتالي إطالة أمد التدريب (Time) يعمل على تحسين أداء النموذج في مرحلة التدريب، إذ يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة التدريب عند المستوى ١٠٠٠ تكرار حيث استغرق (9.53) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00021)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.014)، ومعامل الارتباط (R: 0.99)، بينما يحدث العكس تماماً في مرحلة الاختبار حيث تتضاءل دقة النموذج في التعميم عند زيادة حلقات التكرار بشكل يؤثر وجود علاقة عكسية بين مخرجات التدريب والاختبار، إذ

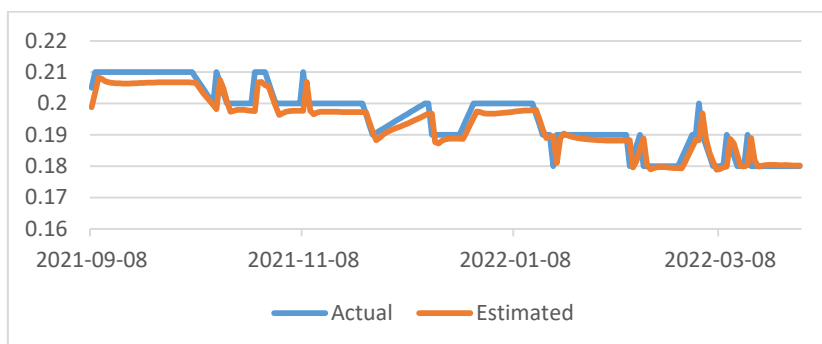
يتضح أن النموذج أكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار حيث استغرق (2.32) دقيقة للتدريب بمتوسط خطأ تربيعي (MSE: 0.00001)، وجذر متوسط الخطأ التربيعي (RMSE: 0.003)، ومعامل الارتباط (R: 0.96). إن مخرجات شبكة الذاكرة الطويلة تؤكد دقة النموذج أحادي المتغير لمصرف الشرق الأوسط في جميع مستويات التدريب مع وجود بعض الفوارق بينها، لذا يُرشد الباحث النموذج الأكثر دقة في مرحلة الاختبار عند المستوى ٢٥٠ تكرار ويستبعد المستويات الأخرى.

الجدول (١٣): مخرجات تقييم الأداء للنموذج أحادي المتغير لمصرف الشرق الأوسط.

Univariate Model							
Epoch	Training			Testing			Time (m:s)
	MSE	RMSE	R	MSE	RMSE	R	
250	0.000307	0.01752	0.99	0.000012	0.00346	0.96	2.32
500	0.000269	0.01640	0.99	0.000013	0.00361	0.96	4.58
750	0.00027٠	0.01643	0.99	0.000014	0.00374	0.95	7.42
1000	0.000216	0.01470	0.99	0.000014	0.00374	0.94	9.53

كما يُبين الشكل (٥) القيم الفعلية والقيم المقدرة لسعر الإغلاق لمصرف الشرق الأوسط، إذ يتضح مدى تقارب سلسلة أسعار الإغلاق المقدرة (Estimated) مع سلسلة أسعار الإغلاق الفعلية (Actual) وهو ما يفسر قوة درجة الارتباط في مرحلة الاختبار، حيث يؤكد ذلك على دقة نموذج شبكة الذاكرة الطويلة المُرشح وإمكانية استخدامه للتنبؤ بسعر الإغلاق لمصرف الشرق الأوسط، مما يؤيد الفرضية الفرعية الثالثة في أن النموذج أحادي المتغير أكثر دقة من النموذج متعدد المتغيرات في تقدير أسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الشكل (٥): نتيجة التنبؤ بعينة الاختبار لمصرف الشرق الأوسط.



ويُبين الجدول (١٤) مقارنة بين أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف الشرق الأوسط لأسبوع التداول التالي لفترة البحث، إذ تتضح الدقة العالية للنموذج أحادي المتغير في التنبؤ بأسعار الإغلاق المستقبلية، كما يتضح أن دقة النموذج تتضاءل تدريجياً بشكل طفيف مع طول الفترة الزمنية، إذ بلغت دقة التنبؤ (100%) ليوم التداول الأول، فيما بلغت (99.44%) ليوم التداول السابع، وبذلك تؤكد النتائج فاعلية نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في التنبؤ بسعر الإغلاق لسهم مصرف الشرق الأوسط، بالتالي إمكانية الاعتماد عليه في اتخاذ قرار الاستثمار بالسهم في الأجل القصير، مما يشير إلى قبول فرضية البحث في إمكانية شبكة الذاكرة الطويلة كنموذج مطور من الشبكات العصبية الاصطناعية في التنبؤ بأسعار الإغلاق اليومية لأسهم الشركات عينة البحث.

الجدول (١٤): مقارنة أسعار الإغلاق الفعلية وأسعار الإغلاق المتنبأ بها لسهم مصرف الشرق الأوسط

Next Days Close Price Prediction			
Date	Actual Close	Predicted Close	Accuracy %
2022-04-03	0.180	0.180	100
2022-04-04	0.180	0.180	100
2022-04-06	0.180	0.181	99.44
2022-04-07	0.180	0.181	99.44

2022-04-10	0.180	0.181	99.44
2022-04-11	0.190	0.181	95.26
2022-04-12	0.180	0.181	99.44

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات:

١- أثبتت شبكة الذاكرة الطويلة قدرة عالية في التعامل مع البيانات اللاخطية وغير المستقرة دون اشتراطات مسبقة بتحقيق الفروض الإحصائية الأولية كما في الأساليب التقليدية، مما يوفر ذلك الوقت والجهد والكلفة اللازمة للتنبؤ.

٢- توصل البحث إلى أن زيادة حجم البيانات للأسهم عينة البحث يؤدي إلى تحسّن أداء نموذج شبكة الذاكرة الطويلة، فيما يؤدي تقليل حجم البيانات إلى انخفاض أدائه بشكل ملحوظ.

٣- يعتمد أداء نموذج شبكة الذاكرة الطويلة بشكل كبير على نمط وشكل البيانات، إذ وجد البحث أن كلما كانت البيانات متسلسلة وغير متقطعة يؤدي ذلك إلى تحسّن أداء النموذج وزيادة دقته.

٤- أوضحت النتائج أن الاستمرار في التدريب وزيادة فترات التكرار (Epochs) يؤدي إلى تخفيض متوسط الخطأ التريبي للنماذج وبالتالي تحسّن أدائها في مرحلة التدريب، إلا أن قدرتها على التعميم تتضاءل في مرحلة الاختبار بشكل يؤشر وجود علاقة عكسية بين زيادة التدريب ودقة النموذج في التعميم.

٥- إمكانية الاعتماد على مخرجات نموذج شبكة الذاكرة الطويلة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بشأن التداول بالأسهم، إذ بينت نتائج التنبؤ بأسعار الإغلاق للأسبوع التالي لفترة البحث موثوقية الاعتماد على نموذج شبكة الذاكرة الطويلة لاتخاذ القرارات الاستثمارية في الأجل القصير.

٢.٤ - التوصيات:

١- بتجربة نموذج شبكة الذاكرة الطويلة للتنبؤ بأسعار الأسهم لعينات أخرى من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعلى فترات زمنية مختلفة للتأكد من فاعليته ومقارنة النتائج مع مخرجات البحث الحالي.

٢- تجربة خوارزمية تحسين أخرى على نموذج شبكة الذاكرة الطويلة كخوارزمية الانحدار العشوائي المتدرج SGD، خوارزمية متوسط الجذر التربيعي للانتشار RMSprop، وخوارزمية Adamax واختبار مدى فاعليتها.

٣- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث فيما يخص التنبؤ بأسعار الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية الأخرى.

٤- رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين والعاملين في مجال التحليل المالي بأهمية الاعتماد على الأساليب التقنية الحديثة لاسيما تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي من شأنها تحسين دقة التنبؤات المستقبلية وتدنية احتمالية حدوث الخسائر، وذلك عبر إقامة الورش والندوات والمشاركة في المؤتمرات الخاصة بتكنولوجيا المال والأعمال.

٥- تطوير الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية لاسيما واجهة تقارير السوق بجعلها أكثر تفاعلية وقدرة على التحكم لتمكين المستخدم من استهداف البيانات المطلوبة بشكل أسرع وأكثر دقة، إذ تؤدي سرعة الحصول على البيانات إلى توفير الكثير من الوقت في بناء التوقعات التي يتم على أساسها اتخاذ القرارات.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

١- الجريش، عبدالله سليمان، "تداول الأسهم في السوق المالية: دراسة تأصيلية مقارنة"، ط١، دار المنهل، الأردن، ٢٠١٨.

- ٢- الحسناوي، سالم صلال، "الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية"، ط١، الشركة العربية المتحدة، القاهرة، مصر، ٢٠١٧.
- ٣- الحويماني، فهد عبدالله، "المال والاستثمار في الأسواق المالية"، ط٢، دار الهلال، السعودية، ٢٠٠٦.
- ٤- الرشود، خالد بن سعود، "العقود المبتكرة للتمويل والاستثمار بالصكوك الإسلامية"، ط١، دار كرسي سابك، السعودية، ٢٠١٣.
- ٥- سمية، بلجبلية، "أثر التضخم على عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠١٠.
- ٦- السهلاوي، خالد بن عبد العزيز؛ عبدالله، عبد القادر محمد أحمد، "الإدارة المالية"، ط٥، مطابع السروات، الأردن، ٢٠١٧.
- ٧- عاشور، مروان عبد الحميد، "الشبكات العصبية الاصطناعية وطرائق تنبؤ السلاسل الزمنية"، ط١، دار الذاكرة، العراق، ٢٠١٨.
- ٨- هندي، منير ابراهيم، "أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، ط١، المكتب العربي الحديث، مصر، ٢٠٠٣.

ثانياً: المصادر الإنجليزية

- 1- Abdel-Basset, M; Moustafa, N; Hawash, H; Ding, W, "Deep Learning Techniques for IoT Security and Privacy", Vol 997, Springer, 2022.
- 2- Aggarwal, Charu C, "Neural Network and Deep Learning", 1st ed, Springer, 2018.
- 3- Berk, Jonathan; Demarzo, Peter; Harford, Jarrod; Ford, Guy; Mollica, Vito, "Fundamentals of Corporate Finance", 2ed, Pearson Higher Education, Australia, 2013.
- 4- Corelli, Angelo. "Analytical Corporate Finance", 1st ed, Springer, Germany, 2016.
- 5- Du, Ke-Lin; and Swamy, NS, "Neural networks and statistical learning", 1st ed, Springer, 2013.
- 6- Haykin, Simon, "Neural networks and learning machines", 3rd ed, Pearson Education India, 2010.

- 7- Hochreiter, Sepp, and Jürgen Schmidhuber. "Long short-term memory." Neural computation 9.8, 1735-1780, 1997.
- 8- Karsoliya, Saurabh, "Approximating number of hidden layer neurons in multiple hidden layer BPNN architecture.", Vol 3, No 6, International Journal of Engineering Trends and Technology, 2012.
- 9- Keller, James M; Derong Liu; Fogel, David B, "Fundamentals of computational intelligence: neural networks, fuzzy systems, and evolutionary computation", 1st ed, John Wiley & Sons, 2016.
- 10- Kubat, miroslav, "An Introduction to Machine Learning", 1st ed, Springer, 2015.
- 11- Magginson, William; Scott B., Smart; John R. Graham, "Financial Management", 3th ed, Cengage Learning, 2010.
- 12- Moolayil, Jojo, "Smarter Decisions–The Intersection of Internet of Things and Decision Science", 1st ed, Packt Publishing Ltd, 2016.
- 13- Patel, Mansi; Padiya, Jeel; Singh, M, "Fake News Detection Using Machine Learning and Natural Language Processing", Vol 1001, PP. 127-148, Combating Fake News with Computational Intelligence Techniques. Springer, 2022.
- 14- Rao, C. R; Venkat, N. Gudivada, "Computational analysis and understanding of natural languages: principles, methods and applications", 1st ed, Elsevier, 2018.
- 15- Ross, Stephen A; Westerfield, Randolph W; Jordan, Bradford D , "Fundamentals of Corporate Finance" , 6th ed, McGraw-Hill Education , 2003.
- 16- Rumelhart, David E; Geoffrey, E Hinton; Ronald, J. Williams, "Learning representations by back-propagating errors." nature 323.6088, 1986.
- 17- Xiong, Rui, "Battery Management Algorithm for Electric Vehicles", 1st ed, Springer, 2020.

أثر مؤشري السيولة القانونية والاحتياطي القانوني في الائتمان النقدي لعينة من
المصارف المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)
**The Effect of the Indicators of Legal Liquidity and Legal
Reserve on the Cash Credit of a Sample of Participating
Banks in the Iraqi Stock Exchange for the Period (2010-2020)**

أ.د. عقيل شاكر عبد الشرع م.م. غيث حسين جابر

جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على السيولة المصرفية كونها تحظى بأهمية كبيرة لدى المصارف لأنها تعزز من قوة ومتانة المصارف وخاصة عند مجابهة الالتزامات المترتبة عليها والعكس صحيح في حالة نقص حجم السيولة واضعاً المصرف في فترة ضاغطة، وتتحقق اكبر العوائد وذلك عند توطين ثقة الزبون في المصرف وزيادة الفرص الاستثمارية، ومع زيادة وعي الزبائن توجب على ادارة المصرف ان تتبع اسلوب تستطيع من خلاله ادارة اموالها بالصورة المناسبة وذلك من خلال الاعتماد على اسلوب الاحتياطي القانوني وينسب محددة من السلطات العليا وذلك من اجل ان تقلل نشاطها المصرفي والاستفادة من الاموال السائلة في جوانب الاكثر استثمارا.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥٠٥-٥٦٤

وان لا تتمادى في نشاطها الائتماني وبالصورة التي تضعف خدماتها للجوانب الأخرى ، فضلاً عن توسيع قاعدتها الخدمية والمصرفية من خلال التوجه إلى مؤشر أكثر أماناً وهو السيولة القانونية والمتكون من مصادره الأولية والثانوية وبنسب محددة لا تتجاوز (٣٠_٣٥ %) والذي بزيادة هذه النسب تنخفض حجم المخاطر المصرفية ويزداد النشاط المصرف الخدمي وتنوع في نشاطه الائتماني، ولأن الائتمان النقدي هو أحد الخدمات المصرفية التي تُقدمها المصارف كونه أكثر الاستثمارات جاذبية للمصارف مقارنة مع بقية الاستثمارات، لذا تقرر التركيز على هذا المؤشر واعتباره متغير تابع للدراسة وبيان أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية عليه، وقد أجريت الدراسة لعينة تكونت من (١٠) مصارف متمثلة بـ(مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف بغداد، مصرف المنصور، المصرف المتحد للإستثمار، مصرف آشور الدولي، ومصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وذلك بإستخدام التحليل المالي والإحصائي فضلاً عن إستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، لغرض التوصل للنتائج العلمية والتي يعتمد عليها لغرض إستخراج الحلول المثلى لمشكلة الدراسة الأساسية .وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير السيولة القانونية والائتمان النقدي للمصارف(المتحد للاستثمار، الاستثمار العراقي، اشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير السيولة القانونية في الائتمان النقدي وذلك للمصارف(الشرق الاوسط، وبغداد، المنصور، سومر التجاري، الخليج التجاري، الاهلي العراقي).واوصى البحث على المصارف بشكل عام أن تحدد أفضل المستويات من السيولة المصرفية اعتماداً على الاصول المتوفرة لديها وبناءً على السرعة والوقت من اجل تحويلها الى نقود .وعلى المصارف العراقية أن تسعى الى تطوير مجالات الاستثمار المالي فضلاً عن توسع في الائتمان النقدي بأنواعه المختلفة لغرض

الحصول على عوائد اضافية والاهتمام بإدارة المخاطر بأنواعها والسعي الى تحقيق الاستقرار المصرفي.

الكلمات المفتاحية: مؤشر الاحتياطي القانوني، مؤشر السيولة القانونية ، الائتمان النقدي

Abstract:

The research aims to shed light on banking liquidity as it is of great importance to banks because it enhances the strength and durability of banks, especially when confronting the obligations arising from them and vice versa in the event of a lack of liquidity, putting the bank in a stressful period, and the greatest returns are achieved when settling the customer's confidence in the bank and increasing Investment opportunities, and with the increase in customers' awareness, the bank's management has to follow a method through which it can manage its money in an appropriate manner, by relying on the method of legal reserve and at specific percentages from the higher authorities, in order to carry out its banking activity and benefit from liquid funds in the aspects of the most investment, And that it does not go too far in its credit activity in a way that weakens its services in other aspects In addition to expanding its service and banking base by turning to a safer indicator, which is legal liquidity, which consists of its primary and secondary sources, and in specific percentages that do not exceed (30%-35%), which by increasing these percentages decreases the volume of banking risks, increases the service bank activity and diversifies its credit activity, and because Cash credit is one of the banking services provided by banks as it is the most attractive investment for banks compared to the rest of the investments, so it was decided to focus on this indicator and consider it a dependent variable for the study and to show the impact of the indicators of legal reserve and legal liquidity on it, and the study was conducted for a sample consisting of (10) Banks represented by (the National

Bank of Iraq, Gulf Commercial Bank, Commercial Bank of Iraq, Sumer Commercial Bank, Bank of Baghdad, Al-Mansour Bank, United Investment Bank, Ashur International Bank, Investment Bank of Iraq, Middle East Bank) during the period (2010-2020), using Financial and statistical analysis, as well as the use of the statistical program (SPSS), for the purpose of reaching the scientific results that are relied upon for the purpose of extracting optimal solutions to the problem of the main study.

Keywords: statutory reserve index, statutory liquidity index, cash credit.

المقدمة :

إنَّ التحديات المتزايدة التي شهدتها المصارف التجارية وتطور الصناعات المصرفية وظهور أسواق غير منتظمة وتزايد طلبات الزبائن الغير ثابتة دفع بالمصارف أن توسع خدماتها المصرفية وأن توطن نفسها الى جانب بقية المؤسسات المالية سواء كانت في أوقات عسرها المالي أو في أوقات فوائضها الكبيرة، ولأن القطاع المصرفي يُعد حلقة مهمة في تطوير إقتصاد البلد لذلك تسعى المصارف الى استخدام منهج خاص بها من اجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن وخلق ثقة بينها وبين الزبون، فضلاً على مواجهة كافة متطلباته والالتزام بها من حيث طلبات الائتمان (تسهيلات المصرفية والقروض والسلف) وحالات سحب الوديعة المصرفية من اجل تحقيق الارباح وذلك بالاعتماد على مؤشرات ونسبة تحدد من خلالها سيولتها المصرفية وكفايتها المتمثلة بالاحتياطي القانوني والسيولة القانونية، وتقديم خدمة مصرفية متميزة تُعد مرآة عاكسة لمتانة وقوة المصرف المالية، ومن بين هذه الخدمات التي لاقت أهتمام كبير من قبل المصارف نجد الائتمان النقدي، إذ أن زيادة المصرف لحجم السيولة ووجودها بشكل فائض هذا سوف يولد دافع اساسي للمصرف ان يقوم بتقديم خدمات اقرضية للجهات الطالبة للائتمان لكن بنفس الوقت من الممكن ان تولد آثار

سلبية خاصة اذا المصرف وجه هذه السيولة فقط على العمليات الائتمانية المتمثلة بالتسهيلات المصرفية تاركاً خلفه الطلبات وسحوبات المودعين لودائعهم .

١. المبحث الاول/ منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة :

١.١- أهمية البحث :

ان اهمية البحث نابعة من أهمية (أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية) في الائتمان النقدي ولكن موضوع البحث يغلب عليه طابع الحداثه، فتركزت دراستنا على دراسة الاثر الذي يحدثه مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي ومن خلال عينة من المصارف التجارية المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢.١- مشكلة البحث :

تبلورت مشكلة البحث من خلال الخوض في موضوع يعتبر في غاية الاهمية إلا وهو مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية إذ أن اي خلل في هذه المؤشرات وعدم إعطائها تنبؤات مبكرة عن فشل المصارف ومشاكل التدفقات النقدية، من الممكن ان ينعكس بصورة سلبية على منح الائتمان وبراء الذمم ودفعها، وعلى هذا الاساس تم تسليط الضوء على هذين المؤشرين وبيان اثارهما الحقيقية على المصارف التجارية المانحة للائتمان النقدي عينة الدراسة، وبناءاً على ما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث من خلال التساولين الآتيين :

أ. هل هناك أثر لمؤشر نسبة الاحتياط القانوني في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة ؟

ب . هل هناك أثر لمؤشر نسبة السيولة القانونية في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة ؟

٣.١- فرضيات البحث :

تكمن فرضيتي البحث في الآتي :

أ. لا يوجد أثر لمؤشر نسبة الاحتياط القانوني في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة .

ب . لا يوجد أثر لمؤشر نسبة السيولة القانونية في الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة .

٤.١ - أهداف البحث :

١. تقديم مفهوم واسع وشامل حول مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وكذلك الائتمان النقدي ودراساتهم من جوانب مختلفة.

٢. التعرف على حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف بالاعتماد على مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية .

٣. اختبار أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي .

٥.١ - الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

تتجسد الحدود الزمانية للبحث للفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)، أما الحدود المكانية فقد تمثلت لعينة من المصارف المساهمة في سوق العراق للاوراق المالية والموزعة على (١٠) مصارف والمتمثلة بـ (مصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف التجاري العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف بغداد، مصرف المنصور، مصرف المتحد للإستثمار، مصرف آشور الدولي، ومصرف الإستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط).

٦.١ - بعض الدراسات السابقة :

نورا عواد عبد العزيز الموسوي، ٢٠١٠ :

" إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة.

تهدف الى بيان حجم مخاطر السيولة المصرفية وآثارها على إدارة المصرفية. فضلا عن إظهار العلاقة بين إدارة السيولة ومؤشرات الائتمان والمقارنة بينهما من خلال

الاستخدام من الأساليب الإحصائية وبيان تأثير بنوك عينة الدراسة مجتمعة وصولاً إلى التأثيرات الجزئية للمؤشرات فرضية وتم استخدام واختبار المؤشرات بواسطة اختبارين (p -Value و f) وتوضيح التأثير من خلال معامل التحديد (R). وتوصلت الى وجود العديد من المسؤوليات التي تقع على عاتق مجلس الادارة والادارة التنفيذية لإعداد استراتيجية الائتمان وادارة المخاطر الائتمانية وتحديدها ووضع المخصصات الخاصة بكل خطر والالتزام بالأسس السليمة لمنح الائتمان والالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي. وبينت الدراسة نتائج منها يجب الاهتمام بالبيئة الخارجية ومتغيراتها المتمثلة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لما لها من اهمية في صنع القرارات المتعلقة بإدارة السيولة المصرفية ومؤشراتها.

مرتضى سالم كاظم، ٢٠٢١

أثر مزاد العملة على الائتمان النقدي الممنوح لعينة من قبل المصارف - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ٢٠١٤ - ٢٠١٩ .

الغرض الأساسي من الدراسة هو تسليط الضوء على سياسة مالية مهمة يعتمد عليها البنك المركزي العراقي منذ سنوات مضت وهي سياسة بيع العملة الأجنبية (الدولار) او كما تسمى مزاد العملة وبيان حجم تأثيرها على المتغير التابع وهو الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف التجارية ، وقد اجريت الدراسة المعينة مكونة من (١٦) مصرف تتعامل في مزاد العملة للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) ، اذ اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية للمصارف عينة الدراسة وقد جمعت المشتريات السنوية من الدولار لأغراض الحوالات والاعتمادات والنقد لهذه المصارف وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ولعل أهمها الاختلاف بين العملة المشتراة لتعزيز الأرصدة في الخارج وبين العملة المشتراة لغرض البيع النقدي وملاحظة التفاوت بينهما وأثرها على انخفاض الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ولعل أبرزها إعادة النظر من قبل البنك المركزي العراقي في اليه وضوابط

بيع العملة الأجنبية (الدولار) في مزاد العملة للتخفيف من حدة الاستنزاف لهذه العملة من البلد.

عبد العزيز بن محمد السهلاوي، ٢٠١٨

" استخدام مؤشرات السيولة المصرفية في تحديد مستوى المخاطر في المصارف السعودية دراسة تحليلية ".

تهدف الدراسة الى تحليل مؤشرات السيولة المصرفية في المصارف التجارية السعودية بهدف تقييم قدرة تلك المؤشرات على تحليل وتفسير مستويات المخاطر التي تتعرض لها المصارف وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف السعودية وشملت الآتي (المصرف السعودي للاستثمار - المصرف السعودي البريطاني - ومصرف الجزيرة - والمصرف العربي - ومصرف الانماء). أبرز ما جاءت به الدراسة من نتائج ، ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صورة واضحة لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية، وان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها قدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليلها في المصارف التجارية. وتوصي الدراسة ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات المخاطرة التي يتعرض لها المصرف .

دراسة ، Sinartia Fitriah Rahmadany ، ٢٠١٩

Effect on Profitability Liquidity Management of Banking Companies in Indonesia Stock Exchange

تأثير إدارة السيولة والربحية للشركات المصرفية في بورصة إندونيسيا.

تبحث هذه الدراسة في تأثير المسؤولية (النسبة السريعة) على الربحية في الشركات المصرفية المدرجة في بورصة إندونيسيا (BEI) لإثبات تأثيرها على مستوى شركة التمويل المصرفي لسداد الديون. البيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات ثانوية تستخدم بيانات مالية تم تدقيقها. تقنية تحليل البيانات المستخدمة هي تحليل انحدار

بسيط. تشير النتائج إلى أن النسبة السريعة أثر إيجابي على الربحية المالية للشركة. توضح نتائج هذه الدراسة أن المسؤولية ستؤثر على ربحية الشركات الموجودة في الشركات المالية لاستخدامها بفعالية وكفاءة. هذا البحث مهم للشركات والمؤسسات من أجل تحسين مسؤولية الاستخدام أو الاستخدام. تقتصر الشركة فقط على الشركات المصرفية المدرجة في BEI. ومن ثم يوصى بإجراء مزيد من البحث لإضافة معايير وإيجاد أخرى لم يتم تناولها في هذه الدراسة بالإضافة إلى أنه يمكن للمؤلفين اللاحقين أيضاً توسيع مجتمع العينة إلى شركة أخرى بمجموعة مختلفة مجال مثل التصنيع أو الخدمات.

٢. المبحث الثاني/ الاطار النظري

١.٢ - مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية والائتمان النقدي :

١. مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية :

أن المصارف التجارية تعتمد اعتماد كبير على مصادر الأموال ذات الأجل القصير والتي تكون مقدمة من قبل المودعين، فضلاً عن أن هذه الايداعات يكون جزء كبير منها من حق المودعين إذ يقوم بسحبها عند الطلب أو بعد مضي فترة قصيرة من تاريخ أشعار المصرف برغبة المودع بسحب الأموال، ويعني ذلك ان المصرف سيواجه سحباً كبيرة من قبل المودعين وهنا يترتب عليه أن يحتفظ بمعدلات كبيرة من السيولة التي تكون متناسبة مع التزامات الدين ذات الأجل القصير وليس المقصود بالاحتفاظ بمعدلات من السيولة هو احتفاظ المصرف بأمواله على شكل مبالغ نقد سائلة وإنما قدرة المصرف على تحويل الأصول المتوفرة لديه الى نقد سائلة دون اي خسائر وبسرعة كبيرة. (الصيرفي ، ٢٠٠٧ : ١٩)

إذ عرفت السيولة بشكل عام على أنها " إمكانية تحويل الأصل الى النقد في قت قصير وبأقل الخسائر وأن الهدف الأساسي للاحتفاظ بهذه الأصول السائلة هو لتغطية الالتزامات المستحقة في مواعيدها أو في أقل الفترات " (الشنطي و شقر ، ١١٩ : ٢٠٠٥)

وأيضاً يمكن تعريف السيولة بأنها " السهولة التي يمكن بها شراء الأصل أو بيعه من دون التأثير في السعر الأساسي لذلك كلما كانت حركة السعر أكبر بسبب عملية البيع قل حجم السيولة في الأصل " (العامري والشايع، ٢٠٠٠: ٢٠١٥)
أما على مستوى المصارف فإن السيولة المصرفية " تعني قدرة المصرف على تلبية او ايفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اي موجود من موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة " . (العاني، ٢٠٠٣: ٨٩)

٢- مؤشر الاحتياطي القانوني :

هي عبارة عن نسب مالية تكون بصورة ودائع محتفظ بها في البنك المركزي من قبل المصارف التجارية وهذه النسب تكون محددة وبالعادة عمليات الاحتفاظ تكون اجبارية فضلاً عن أن هذه النسب قابلة للتغير من قبل السلطات النقدية وذلك حسب ما يمر به البلد من ظروف اقتصادية، إذ نجد نسب الاحتياطيات تكون منخفضة في حالات ازدهار اقتصاد البلد والعكس تماماً في حالة التضخم وادخال حالات الانكماش الاقتصادي فإنه يزيد من نسب الاحتياطيات القانونية، فضلاً عن ان هذه الاداة ذات تأثير كبير في حجم القروض الممنوحة في اقتصاد البلد القومي، إذ تبين مدى قدرة هذه الأصول النقدية بالإيفاء بكافة الالتزامات المستحقة التي تكون بذمة المصرف. وتحتسب من خلال المعادلة الآتية : (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ٩٧)

نسبة الاحتياطي القانوني : الرصيد لدى البنك المركزي / أجمالي الوديعة $\times 100\%$

٣. مؤشر السيولة القانونية :

تُعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف على الايفاء بكافة الالتزامات المستحقة عليه وذلك من خلال احتياطياته الاولية والثانوية وبجميع الحالات والظروف، إذ انه كلما ارتفعت نسبة السيولة القانونية ارتفعت نسب السيولة المصرفية ويحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:

النقد في الصندوق + النقد في البنك المركزي + الاستثمارات + الاوراق التجارية المخصوصة / إجمالي الودائع

وتُعد من المؤشرات الأكثر دقة من سابقتها والتي تستخدم كمعيار في بيان مقدرة المصارف بالوفاء لكافة الالتزامات المترتبة عليها والقيام بعمليات التسديد للالتزامات ذات الاجل القصير، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة عن النسب المتعارف عليها المحددة من قبل البنك المركزي (٣٠ - ٣٥ %) تؤدي الى انخفاض حجم المخاطرة في السيولة بشكل تام ويقابله في الوقت نفسه إنعدام التوافق ما بين أهداف السيولة وهدف الربحية. (العلاق، ٢٠٠١: ٢٢١)

٢.٢ - الائتمان النقدي :

تقدم المصارف التجارية خدمات مصرفية متعددة ومن أهمها الائتمان النقدي سواء كانت هذه الخدمات على مستوى العراق أو مستوى دول العالم، فهي مقدمة الى كافة طبقات المجتمع وكذلك الى الشركات ومختلف مؤسسات الدولة ولكافة القطاعات الاقتصادية، ونتيجة لأهميته الكبرى فهو يعتبر من الخدمات المصرفية التي تحقق من خلالها المصارف اليرادات والعوائد المجزية نتيجة لما تقوم به المصارف من إستقبال مختلف الودائع المصرفية ومن ثم ادخالها بعمليات تشغيلية بين المستثمرين والمدخرين، وكذلك المساهمة الكبيرة التي يقدمها الائتمان النقدي في توجيه الانشطة الاقتصادية الى عمليات الاستثمارية بصورة عامة والاستراتيجية بصورة خاصة، والتي يعاني البلد من نقص كبير فيها كونه واجهة تمويلية مهمة.

١.٢.٢ - مفهوم الائتمان النقدي :

أن المفاهيم التي وضحت الائتمان النقدي متعددة، فمنهم من اعتبره نشاط اساسي في المصرف ومنهم من اعتبره وظيفة تُعادل وظيفة أخرى، والمتمثلة بالقبولات الوداعية وذلك لأن المصرف يُقرض الزبائن بأرصدة نقدية مودعة لديه سابقاً، ويكون ذلك قد غير مسار عمل هذه الاموال وغيرها من أموال عاطلة عن العمل الى أموال مدرة

لعوائد جديدة (السبك، ٢٠١١: ٧٩)، ويُعد الائتمان النقدي صورة من صور التمويل بأجله الطويلة والمتوسطة والقصيرة والذي يكون على استخدام واسع لدى مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والتجارية والخدمية. (الدباس، ٢٠١٣: ٢٥)

ويُعرف الائتمان النقدي بأنه " معاملة بين طرفين يقوم أحدهما الدائن أو المقرض بتوفير الأموال أو السلع والخدمات أو الأوراق المالية مقابل وعد من الطرف الآخر المدين أو المقرض بالدفع في المستقبل وتشمل هذه المعاملات سداد الفائدة للمقرض " (علي، ٢٠١٥: ٢١٩)، وعرف أيضاً " بأنه اتفاق تعاقدى بين المصرف والزبون يحصل بموجبه الزبون على الحق في الحصول على مبلغ معين من المال شرط ان يوافق على سداد المبلغ في وقت لاحق مع الفوائد المترتبة عليه". (عشيش، ٢٠١٠: ٥٨)

وكذلك عُرف " بأنه صيغة تمويلية وأستثمارية وهو جزء اساسي من عمل المصرف او هو الائتمان المتمثل بالخدمات المالية المقدمة للزبائن والتي يتم بموجبها منح الافراد والشركات في المجتمع الاموال اللازمة مقابل تعهد المقرض المدين لسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والعمولات حسب الصيغة المتفق عليها". (داود، ٢٠١٢: ٣٠)

٢.٢.٢- أهمية الائتمان النقدي :

- تتلخص أهمية الائتمان النقدي في النقاط الآتية : (الغالبي ، ٢٠١٦ : ١٦)
- أ- يُعد الائتمان النقدي من اهم المصادر التمويلية للنشاط الاقتصادي في البلد.
 - ب- ان قيام المصارف بمنح القروض بصورة أوسع لكافة نشاطات التجارية والاقتصادية من الممكن ان تكون حافز كبير على الطلب الكلي وبالتالي وجودة زيادة كبيرة على كلا الطرفين الاستهلاكي والاستثماري.
 - ت- يُعد الائتمان النقدي وسيلة تبادل ونقل الاموال من زبون الى آخر.
 - ث- الاستفادة من الأموال المعطلة وادخالها في عملية تشغيلية على صورة قروض ممنوحة للقطاعات الاستهلاكية والانتاجية.

ج- يُعد من الاستثمارات التي تستطيع المصارف من خلالها تحقيق اكبر الارباح نتيجة للارتفاع الكبير في حجم العوائد المتحقق منه.

٣.٢- العوامل المؤثرة في الائتمان النقدي:

لكل مصرف قاعدة ائتمانية خاصة به يتخللها إرشادات وشروط ومعايير يُسير من خلالها خدماته المصرفية، ولابد ان يعتمد على مجموعة من القواعد والأسس الرصينة والتي تُعد الحجر الاساس لآلية عمل المصرف، والمقصود بهذه الاسس هي مجموعة اجراءات يمكن من خلالها وصف انواع القروض واحجامها، وهذه الإجراءات تُعد ضمان وحماية الى المصرف يعتمد ويحدد من خلالها كيفية إستحصل القروض ومتابعتها، لذلك إن القاعدة الائتمانية يجب ان تتكون من أسس يمكن من خلالها التحكم بالعمليات الاقراضية وبمختلف مراحلها. (Sabaghi,2009: 491)، وأهم الأسس والقواعد هي :

١.٣.٢- توفير الأمان لأموال المصرف :

توفير عنصر الأمان هذا يعني ان الجهات الحاصلة على الائتمان تكون لديها القدرة على تسديد أصل القروض وفوائدها بأجالها المستحقة والمتفق عليها في العقد، إضافة لذلك أنه يجب على الجهة المانحة للقروض أن تكون لديها القدرة على تشغيل الاموال المودعة لديها بالصورة المناسبة والتي تُعد ضمان لها لإسترداد أموالها وتحقيق عوائد إضافية، وهذا يعتمد على نوع الضمانات المصاحبة لقرار منح الاموال سواء كانت ضمانات تكميلية أو أصلية. (الشمري، ٢٠٠٧: ١٢٧)

٢.٣.٢- تحقيق الأرباح :

إن المبالغ المالية التي يحصل عليها المصرف من الفوائد المترتبة على القروض التي يمنحها تُعد عوائد على شكل رؤوس اموال مستثمرة أي بمعنى آخر عوائد إضافية له، وفي نفس الوقت هذه العوائد تعتبر جزء مساند له يقوم بدفع فوائد على الأموال المودعة لديه. (Titman, at el, 2011: 650)

٣.٣.٢ - السيولة :

إن أساس عمل المصرف هو التداولات النقدية وبالأصول المتوفرة لديه، فمن أجل أن يكون قادر على تحقيق أهدافه بالدرجة الأساس، ومواجهة كافة السحوبات المفاجئة لذلك يجب عليه أن يخلق سيولة بالاعتماد على الموجودات المخزونة لديه ويحولها الى نقد من خلال العمليات البيعية والاقرضية وبضمانات مقدمة من البنك المركزي، لكن خلق السيولة يكون أمر دقيق جداً على إدارة المصرف، لذلك غالباً ما يتعارض مع الهدف السابق وهو الربحية، فسيطرت إدارة المصرف تكون متبينة من خلال قدرتها على الموازنة بين هدف السيولة والربحية. (عبد السميع، ٢٠٠٧: ٦٦)

٤.٢ - علاقة مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي :

تتضمن هذه الفقرة إيضاح العلاقة بين متغيرات الدراسة، والمتمثل بالمتغيرات مستقلة وهي مؤشري (الاحتياطي القانوني، والسيولة القانونية) والمتغير التابع المتمثل بالائتمان النقدي، وأساس هذه العلاقة تدور حول آلية الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف معتمدة بذلك على الأصول المتوفرة لديها والقابلية على إدخالها في عمليات استثمارية مولدة بذلك عوائد مجزية تعود الى المصرف وجذب اكبر عدد ممكن من الزبائن في ذات الوقت، وإنَّ آلية تقديم الخدمات المصرفية ومنها تلبية طلبات المودعين والاستجابة للطلبات الائتمانية لا تعتمد فقط على الأصول المتوفرة أو المحتفظ بها في المصرف وإنما على سمعة الطرف المقابل والثقة التي يوليها المصرف للزبون هذا من جانب، من جانب آخر فإن المقاييس التي يعتمد عليها المصرف في قياس السيولة لديه بالصورة التي يمكن من خلالها استثمار هذه السيولة أو عدم استثمارها، وبالتالي اعتماد المصرف على هذه المؤشرات سيمكنه من التحكم بأحجام السيولة لديه.

٥.٢ - العلاقة بين مؤشر الاحتياطي القانوني والائتمان النقدي :

المعروف عن الاحتياطات القانونية هي الكميات النقدية التي تلجأ المصارف الى الاحتفاظ بها في البنك المركزي وتكون على شكل نسب محددة من قبل السلطات النقدية، وعمليات الاحتفاظ تكون بصورة إجبارية والغرض الأساسي من هذه الاحتياطات هو من أجل أن يواجه البنك المركزي كافة الظروف الاقتصادية، ففي الحالات التضخمية نجد إن سياسة البنك المركزي تميل الى الزيادة في نسب الاحتياطات القانونية ويُقابلة في ذلك إنخفاض في حجم السيولة الموجودة لدى المصارف وبالتالي قدرتها على منح الائتمان تكون منخفضة، والحالة معاكسة عند مرور إقتصاد البلد في الحالات الركودية إذ نجد البنك المركزي يميل الى خفض من نسب الاحتياطات من أجل ان يكون هنالك توسع في أحجام السيولة المصرفية وبالتالي تكون المصارف لديها القدرة في منح الائتمان النقدي أو خلقه، وكذلك إن أول من وضع الشروط القانونية على المصارف وإلزاميتها بأن تحتفظ بأدنى حد من أرصدها الدائنة في البنك المركزي إعتماًداً على أجمالي الودائع هي الولايات المتحدة الامريكية إذ كان الغرض الأساسي هو توفير الحماية لسيولة المصرف من أجل ان يكون لديه القدرة على مجابهة كل الالتزامات المترتبة عليه والاستجابة لرغبات زبائنه، لكن نتيجة للتطور في حجم الخدمة المصرفية أصبحت نسب الاحتياطات القانونية أداة تحكمية في أحجام العمليات الائتمانية. (طوروس ، ٢٠١١ : ٢٠٠)

يتأثر المعروض عندما يكون هنالك فائض في الاحتياطات النقدية وايضاً عندما يكون هناك زيادة في أجمالي الوديعة لدى المصرف، فعندما ينخفض حجم الاحتياطات النقدية المطلوبة بالمقابل تكون الاحتياطات لدى المصارف متزايدة عن الحد الأمثل لها وبالتالي تكون أجمالي الودائع في كميات مضاعفة وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة المعروض النقدي ومن ثم تزداد قدرة المصارف على منح الائتمان بصورة إضافية، وتكون الحالة معاكسة عند إزدياد نسب الاحتياطات القانونية، إذ يستوجب على المصارف تعويض حالات النقص في الحجم المطلوب من الاحتياطات عن طريق

التخفيض في الكميات المضاعفة من الودائع وهذا بدوره سيخفض من حجم المعروض النقدي وبالتالي تتخفض قدرة المصارف على منح الائتمان . (توفيق ، ٢٠١١ : ١١٢)

٦.٢ - العلاقة بين مؤشر السيولة القانونية والائتمان النقدي :

من أجل أن تُمارس المصارف عملياتها في تقديم الخدمات المصرفية بالصورة المرضية للزبائن فإنها تكون بحاجة الى بعض الاصول المالية المحتفظ بها لغرض تحويلها الى نقود سائلة يمكن من خلالها سد كافة متطلبات المودعين وتلبية الطلبات الائتمانية، وفي بعض الاحيان تتولد لدى المصارف إحتياجات مالية متكونة من الارصدة النقدية المتوفرة لديها إذ تكون هذه النقود تحت تصرف المصرف ويكون لديه الأحقية التامة بإدخالها في عملياته الاستثمارية من أجل ان لا يقع في حالات الافلاس وسد كافة الالتزامات المترتبة عليه، وهذه الأرصدة النقدية تسمى بالاحتياجات الأولية المستخدمة من قبل المصارف لغرض مواجهة السحوبات اليومية، فضلاً عن إن هذه الاخيرة تشمل كافة النقد المحتفظ به في المصارف التجارية وكذلك لدى البنك المركزي، وتوجد هنالك أيضاً احتياطات مسماة بالاحتياطات الثانوية وهي أصول مالية تكون شبه نقدية والتي تُعد حاجز متين لأي مصرف يحتفظ بها ويمكن من خلالها مواجهة كافة الازمات المالية وسد المستحقات المترتبة عليه وهذه الاحتياطات هي تتمثل بالأوراق المالية والتجارية كأذونات الخزينة والسندات الحكومية وبالعادة تكون آجالها قصيرة وهي أيضاً مولدة إيراد الى المصرف، وإنّ هذه الاحتياطات تُعد جزء مساند للاحتياطات الأولية كون إنّ الاحتياطات الثانوية تُعد مدخرات تعود اليها المصارف عندما تكون بإحتياج كبير لها وبشكل عام إنّ مجموع هذه الاحتياطات تُعد سيولة قانونية تعتمد عليها المصارف من أجل الايفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليها، إذ تكون نسب السيولة القانونية متراوحة ما بين (٣٠ - ٣٥ %) من مجموع إحتياطات المصرف.

وبناءً على ما سبق يتبادر في أذهاننا عدة تساؤلات هي هل يوجد اختلاف بين السيولة القانونية والاحتياطات القانوني، وهل بتوفر السيولة القانونية تستطيع المصارف تقديم خدمات إئتمانية ؟

يختلف الكتاب في توضيح الاختلاف بين السيولة القانونية والاحتياط القانوني، فالبعض منهم أشار إنَّ السيولة القانونية هي جزء من الاحتياطات القانونية كونها متمثلة بالنقد لدى المصارف التجارية والبنك المركزي والنقد لدى المصارف الأجنبية، والبعض منهم أشار إنَّ السيولة القانونية يكون مفهومها مستقل عن الاحتياط القانوني، كونها لا تشمل فقط بالنقد لدى المصارف المحلية والأجنبية وإنما بكافة الأوراق المالية والتجارية ذات الأجل القصير، وإنَّ السيولة القانونية لها تأثير في الائتمان النقدي، إذ كلما ازدادت نسب السيولة القانونية لدى المصارف ازدادت معها نسب السيولة المصرفية بشكل عام وبالتالي تزداد معها قدرة المصارف على منح الائتمان النقدي، وهذا يعني إنَّ قدرة المصرف على الدخول في عمليات إقراضية يعتمد على حجم السيولة القانونية المتوفرة لديه. (السيد، ٢٠١٨ : ٢٠٣)

٣. المبحث الثالث : الإطار العملي

٣.١- تحليل وقياس أثر مؤشري الاحتياطي القانوني والسيولة القانونية في الائتمان النقدي للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

إنَّ للسيولة المصرفية دوراً كبيراً في توطيد أيِّ مصرف في ساحة المنافسة التي تتجمع بها المصارف مع باقي المؤسسات المالية، وهذا يعتمد على الأسس والقرارات المتخذة من الإدارة الداخلية لكل مصرف، لكن لمواجهة البيئة الخارجية ومجابهة طلبات الزبائن أو السحوبات المفاجئة فتكون المصارف أحوج الى مؤشرات تستطيع من خلالها إنَّ تحدد نسب السيولة المتوفرة لديها وخاصة من ناحية الموجودات والتي من خلالها تتزايد قوة المصرف والتي على أساسها تدخل في المجالات الاستثمارية أو الائتمانية.

٢.٣- تحليل مؤشر الاحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)
يُعد من المؤشرات الأكثر أهمية كونه يُعتبر مقياساً لمعرفة حجم الأرصدة النقدية المتوافرة لدى المصارف ويكون على شكل نسب قانونية مفروضة على احجام الوديعه المتوافرة لدى المصارف والتي من خلالها يتم بيان متانة وقوة المصارف بإتتمام الألتزامات الواجبة عليها. ويبين جدول رقم (١) نسب الاحتياطات القانونية لمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

جدول (١)

نسب مؤشر الاحتياطي القانوني لعينة الدراسة للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

المصارف السنوات	المصرف الاھلي العراقي	المصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف سومر التجاري	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف المنصور	مصرف آشور الدولي	مصرف الاستثمار العراقي
٢٠١٠	0.894	0.432	2.773	1.688	0.427	0.358	1.459	0.311	0.307	7.439
٢٠١١	1.313	1.175	4.067	1.061	0.593	0.256	1.023	0.584	0.308	6.056
٢٠١٢	1.392	0.899	0.905	1.909	0.326	0.369	0.985	1.628	1.282	3.908
٢٠١٣	0.889	0.161	1.009	6.203	0.203	0.392	0.970	2.809	1.093	4.562
٢٠١٤	0.986	0.992	1.164	6.053	0.402	0.387	1.066	0.796	2.675	8.976
٢٠١٥	1.003	0.117	0.276	5.624	2.524	0.291	1.046	0.655	1.069	7.606
٢٠١٦	2.219	8.190	0.386	3.775	2.180	8.617	0.393	1.729	0.123	5.050
٢٠١٧	2.163	4.213	0.759	2.267	2.922	4.278	0.403	1.800	0.132	3.416
٢٠١٨	1.984	0.266	0.834	2.423	0.171	0.677	4.033	0.249	0.314	4.614
٢٠١٩	1.418	1.330	1.113	3.011	0.233	0.502	0.485	1.017	0.885	7.796
٢٠٢٠	1.063	1.223	0.837	3.412	0.084	0.666	0.221	0.114	7.320	9.750
max	2.219	8.190	4.076	6.203	2.922	8.617	4.033	2.809	7.320	9.750
min	0.894	0.117	0.276	1.061	0.084	0.256	0.221	0.114	0.123	3.416
المتوسط	1.393	1.727	1.284	3.402	0.915	1.527	1.099	1.063	1.410	6.289

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصادرة من هيئة الأوراق المالية للمدة

(٢٠٢٠-٢٠١٠)

لوحظ في البيانات الظاهرة في جدول رقم (١) أعلى وادنى النسب للأحتياطات القانونية خلال سنوات الدراسة في المصارف المذكورة أعلاه، إذ بينت النتائج إنَّ متوسط الاحتياطي القانوني للمصرف الأھلي العراقي قد بلغ (١.٣٩٣)، وأنَّ أعلى نسبة من الاحتياطي القانوني سجلها المصرف في عام (٢٠١٦) والبالغة (٢.٢١٩)

ويفسر سبب هذا الارتفاع الى توجه المصارف للاحتفاظ بروؤس الأموال لمواجهة الحالة الطارئة التي مر بها البلد وخاصة الحرب مع داعش، وتلافي التردّي للوضع الاقتصادي للبلد، وادنى نسبة كانت (٠.٨٩٤) في عام (٢٠١٠) ويعود السبب الى انخفاض احجام الموجودات لدى المصارف وحصر الاموال في علميات استثمارية غير مدروسة، فضلاً عن التنبؤات الغير صحيحة بأرتفاع أسعار النفط مستقبلاً والقيام بعمليات أئتمانية لغرض توسيع أحجام النقد وزيادة الفائدة من هذه العمليات إلا أنها جاءت بنتائج معاكسة مما سببت انخفاض في حجم النقد. بينما بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لمصرف التجاري العراقي (١.٧٢٧) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأن أعلى نسبة من الاحتياطي القانوني في عام (٢٠١٦) وبلغت (٨.١٩٠) نتيجة إن المصرف يفضل الاحتفاظ بالنقد وعدم الدخول في أي عملية استثمارية كانت او أئتمانية، بينما ادنى نسبة للمصرف نفسه من الاحتياطات القانونية (٠.١١٧) في عام (٢٠١٥) وهذا يعود الى قيام المودعين بسحب ودائعهم من المصارف وضعف ثقة المودعين بالمصرف الامر الذي أدى انخفاض حجم النقد، ولوحظ أيضاً إن مصرف الخليج التجاري كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه قد بلغ (١.٢٨٤) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وحقق أعلى نسبة من الاحتياطات القانونية في عام (٢٠١١) والتي بلغت (٤.٠٦٧) وهذا يعود الى الاهتمام بالقطاعات الخاصة وتشغيلها للزيادة في أحجام الاموال والاستفادة منها في عمليات استثمارية متتالية، وادنى نسبة كانت (٠.٢٧٦) في عام (٢٠١٥). أما مصرف سومر التجاري فقد كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه قد بلغ (٣.٤٠٢) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأن أعلى نسبة من الأحتياطات القانونية حققها المصرف بلغت (٦.٢٠٣) في عام (٢٠١٣) ويدل ذلك الارتفاع الى التحفظ من قبل المصرف بحجم كبير من النقد وخاصة للفترة السابقة وانتشار الازمة المالية التي أثرت على ميزانية العديد من الدول والتي تطلبت مجابتها أموال كبيرة وميزانيات ضخمة، وأدنى نسبة للأحتياطات القانونية كانت في المصرف نفسه عام (٢٠١١) والبالغة (١.٠٦١) ويعود السبب الى توقف

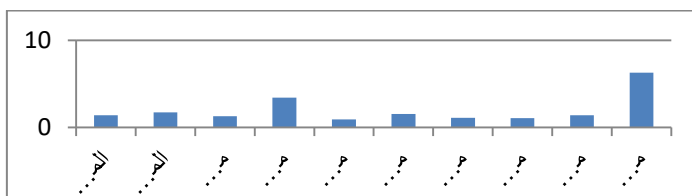
الدولة عن وضع الخطط لتشغيل المصانع الخاصة والتي ادى بها الى انخفاض حجم الأموال في المصرف وبالتالي انخفاض حجم رؤوس الاموال في ميزانية الدولة. أما المصرف المتحد للاستثمار فقد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لديه مايقارب (٠.٩١٥) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأن أعلى نسبة حققها المصرف من الاحتياطي القانوني كانت في عام (٢٠١٧) والبالغة (٢.٩٢٢) ويعود السبب الى قيام الدولة بالاعتماد على خزينة المصرفية لتمويل ما واجهته من حروب داعشية وتوجيه هذه الاموال لشراء المعدات العسكرية والحربية، وأدنى نسبة كانت في سنة (٢٠٢٠) والتي بلغت (٠.٠٨٤) ويفسر ذلك الانخفاض الى وضع الدولة لخطط رسيمة واولية من أجل إعادة البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت الى انتهاك كبير من قبل داعش وإعادة الحياة الطبيعية اليها وتشغيل كافة المصانع التي تعرضت الى الانقطاع عن العمل مما سبب انخفاض حجم الاموال وبالتالي تدني نسبة الاحتياطي القانوني وقد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لدى مصرف بغداد (١.٥٢٧)، وأن أعلى نسبة من الاحتياطات القانونية حققها المصرف كانت في عام (٢٠١٦) والبالغة (٨.٦١٧) ويعود ذلك الى اعتماد البلد بالدرجة الاساس والمصارف من بعدها الى سياسة تحفظية للأموال خاصة مع تردي الوضع الامني في البلد والاقتصادي بسبب مخلفات الحروب مع داعش وكانت ادنى نسبة من الاحتياطات القانونية قد بلغت (٠.٢٥٦) في المصرف نفسه في عام (٢٠١١) ويُفسر ذلك الانخفاض الى تواصل الدولة في عمليات منح الائتمان ويرافق ذلك عزوف الطرف المقترض عن تسديد الفوائد المترتبة عليه من جهة، ومن جهة اخرى الازمات الاقتصادية التي رافقت البلد، مما وأثر بصورة سلبية على المصارف وادخلها في مخاطر كبيرة في السيولة وعدم استثمار الاموال بالصورة الصحيحة. بينما اظهرت بيانات مصرف الشرق الأوسط إن متوسط الاحتياطي القانوني لديه بلغ (١.٠٩٩) خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)، وأن أعلى نسبة للاحتياطي القانوني كانت في عام (٢٠١٨) وبنسبة بلغت (٤.٠٣٣) ويعود ذلك الى التحفظ من قبل المصرف للأموال وزيادة كبيرة في حجم الاصول وأدنى نسبة

للمصرف نفسه قد وصلت (٠.٢٢١) للعام (٢٠٢٠) ويعود ذلك الانخفاض في حجم الاحتياطي القانوني الى نقصان رؤوس الاموال مما لا يساعد المصرف في تمويل عملياته الاستثمارية أو منحة للقروض المولدة للعوائد عن طريق الفوائد تلك القروض وهذا من شأنه سوف يقلل حجم الايرادات المصرفية.

أما مصرف المنصور فقد كان متوسط الاحتياطي القانوني لديه (١٠.٠٦٣) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأن أعلى مستوى من الاحتياطات القانونية بلغت (٢.٨٠٩) وذلك في عام (٢٠١٣)، ويعود سبب الزيادة في الاحتياطات القانونية الى توجيه اقتصاديات البلد لحالة من اكتناز الاموال إيداناً بظهور آثار الازمة المالية، فضلاً عن الزيادة في العمليات الوداعية للأموال من قبل الزبائن حفاظاً على أموالهم، قابلها في ذلك عام (٢٠٢٠) والذي سجل ادنى مستوى للأحتياطات وبنسبة بلغت (٠.١١٤)، ويُفسر ذلك الانخفاض الى تسديد الديون المتراكمة على البلد والتي أستهزفت الكثير من خزينة المصارف. وأظهرت البيانات إن متوسط الاحتياطي القانوني لدى مصرف آشور الدولي بلغ (١.٤١٠) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأن أعلى نسبة من الاحتياطات القانونية في عام (٢٠٢٠) والبالغة (٧.٣٢٠) وأدنى نسبة كانت في عام (٢٠١٦) والبالغة (٠.١٢٣)، ويعود ذلك الى الضعف المالي الذي واجهه البلاد وخاصة مع تزايد حجم النفقات العسكرية نتيجة دخوله في الحرب مع التنظيمات الارهابية، فضلاً عن التأخر بعدم المصادقة على ميزانية الدولة لأكثر من شهر. ولوحظ أيضاً إن مصرف الاستثمار العراقي قد بلغ متوسط الاحتياطي القانوني لديه (٦.٢٨٩) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وإن أعلى نسبة من الاحتياطات كانت في عام (٢٠٢٠) وبنسبة بلغت (٩.٧٥٠) وأدنى نسبة كانت (٣.٤١٦) وذلك في عام (٢٠١٧) من المصرف نفسه. ويوضح لنا الشكل البياني (١) نسب الاحتياطي القانوني ليؤكد بيانات جدول (١) :

شكل (١)

مؤشر الاحتياطي القانوني للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (١)

٣.٣- تحليل مؤشر السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠):

تُعد من المؤشرات الأكثر دقة من سابقتها والتي تستخدم كمعيار في بيان مقدرة المصارف بالوفاء لكافة الالتزامات المترتبة عليها والقيام بعمليات التسديد للالتزامات ذات الاجل القصير، فضلاً عن إن زيادة هذه النسبة عن النسب المتعارف عليها المحددة من قبل البنك المركزي (٣٠-٣٥ %) تؤدي الى انخفاض حجم المخاطرة في السيولة بشكل تام ويقابل في الوقت نفسه إنعدام التوافق ما بين أهداف السيولة وهدف الربحية. ويوضح جدول رقم (٢) نسب السيولة القانونية للمصارف عينة دراسة للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠):

جدول (٢)

نسب السيولة القانونية لسنوات عينة الدراسة للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

المصارف ف السنوات	المصرف الاھلي العراقي	المصرف التجاري العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف سومر التجاري	مصرف المتحد للاستثمار	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاطوسط	مصرف المنصور	مصرف آشور الدولي	مصرف الاستثمار العراقي
٢٠١٠	١4.54	1.511	3.894	1.099	1.182	6.826	2.173	2.377	4.303	1.183
٢٠١١	5.009	2.361	5.223	4.655	1.082	4.998	1.525	0.804	2.727	7.993
٢٠١٢	3.929	1.165	2.612	2.979	0.689	3.321	2.208	1.876	4.905	5.544
٢٠١٣	2.979	1.046	3.177	8.357	0.646	2.928	1.986	3.164	4.963	5.954
٢٠١٤	6.803	1.758	3.664	7.081	1.397	5.814	1.806	1.274	4.462	1.263
٢٠١٥	7.663	0.903	1.733	6.309	4.451	5.973	2.489	3.842	6.279	2.649
٢٠١٦	8.999	1.137	3.899	4.178	4.668	7.111	9.705	2.502	0.581	1.015
٢٠١٧	2.689	1.268	4.879	2.498	3.928	7.976	7.467	1.929	0.676	1.644
٢٠١٨	1.262	2.630	5.029	2.739	0.247	4.948	9.510	0.331	1.467	1.635

1.721	3.902	2.987	3.506	2.973	0.301	3.442	5.792	1.523	1.081	٢٠١٩
1.479	2.524	2.289	1.615	2.056	0.225	3.778	6.507	3.282	2.628	٢٠٢٠
7.993	6.279	3.842	9.507	7.976	4.668	8.375	6.507	3.282	8.999	mix
1.015	0.581	0.331	1.525	2.056	0.247	1.099	1.733	0.903	1.081	min
2.917	3.345	2.125	3.400	4.993	1.711	4.283	4.219	1.960	4.326	المتوسط

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصادرة من هيئة الأوراق المالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠١٩)

عند ملاحظة جدول رقم (٢) والبيانات الظاهرة فيه تبين إنَّ متوسط السيولة القانونية للمصرف الأهلي العراقي قد بلغ (٤.٣٢٦)، وقد حقق المصرف أعلى نسبة من السيولة القانونية في عام (٢٠١٦) وبلغت (٨.٩٩٩)، وسجل أدنى نسبة من السيولة القانونية في عام (٢٠١٩) والبالغة (١.٠٨١) ويعود السبب الى توجيه المصرف للأموال المتوفرة لديه الى عمليات استثمارية وإئتمانية ذات مخاطرة عالية وعوائد أكبر، فضلاً عن توجيه الاموال لعمليات تعتبر شبه إسنادية للجوانب العسكرية لما شهدتها تلك الفترة من حروب مع داعش وفترة ضاغطة على الاقتصاد بشكل عام والمصارف بالشكل الخاص، في حين بلغ متوسط السيولة القانونية للمصرف التجاري العراقي (١.٦٩٠) وسجل المصرف أعلى نسبة من السيولة القانونية في عام (٢٠٢٠) والبالغة (٣.٢٨٢) ويلاحظ زيادة هذه النسبة عن النسب المحددة من قبل البنك المركزي وهذا يعود الى توافر الاصول لدى المصرف بتلك الفترة بكميات كبيرة ادى الى اتباع المصرف سياسة التحفظ على الأموال قابلها في ذلك مخاطرة ضعيفة في السيولة المصرفية، وادنى نسبة للمصرف نفسه في عام (٢٠١٥) وبلغت (٠.٩٠٣) وعلى الرغم من زيادة هذه النسبة عن النسبة المحددة (٣٥%) الى انها سجلت ادنى نسبة في هذا المصرف ويعود ذلك الى البيئة المحاطة في المصرف بتلك الفترة وخاصة مع ظهور التنظيمات الارهابية في البلد والتي ادت الى انخفاض الموجودات يتبعه في ذلك انخفاض رؤوس الاموال ، بينما في مصرف الخليج التجاري فقد بلغ متوسط السيولة القانونية لديه (٤.٢١٩)، وحقق اعلى نسبة من السيولة في عام

(٢٠٢٠) وبنسبة بلغت (٦.٥٠٧) وهذه النسبة تُعد طبيعية مقارنة مع سياسة المصرف التحفظية والزامية الى إرجاع قوة المصرف وخاصة بعد فترة الحرب وما تركتها من مخلفات كانت نتائجها مؤثرة على الوضع الاقتصادي والامني فضلاً عن توقف العديد من القطاعات الخاصة عن العمل، وبلغت ادنى نسبة للسيولة القانونية في المصرف نفسه (١.٧٣٣) للعام (٢٠١٥). في حين بلغ متوسط السيولة القانونية لمصرف سومر التجاري (٤.٢٨٣) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة للسيولة القانونية قد حققها المصرف في عام (٢٠١٣) والتي بلغت (٨.٣٥٧) هذا الارتفاع الكبير في حجم السيولة القانونية نتيجة لقيام المصرف بإعادة وضع الخطط المدروسة التي كانت مؤثر ايجابي على سياسته المصرفية وادنى نسبة كانت في عام (٢٠١٠) والتي بلغت (١.٠٩٩) ويعود السبب الى السياسة التوسعية في استثمار الاموال وتوظيف الودائع في عمليات منح القروض. وكذلك بلغ متوسط السيولة القانونية لمصرف المتحد للأستثمار (١.٧١١) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة حققها المصرف من السيولة القانونية في عام (٢٠١٦) وبنسبة بلغت (٤.٦٦٨) ويُفسر سبب الزيادة في نسب السيولة القانونية الى التغييرات التي حدثت في مجريات الاقتصاد بشكل عام وخاصة بعد وضع خطط مدروسة من قبل الدولة لتشغيل كافة القطاعات الخاصة وارجاع ثقة المودعين بالمصرف من خلال الاستراتيجيات المتبعة من قبل المصرف والتي ولدت الارباح وعلى أثر ذلك ازدادت حجم السيولة بشكل عام، بينما كانت ادنى نسبة للمصرف نفسه في عام (٢٠١٨) والتي بلغت (٠.٢٤٧) ويعزز سبب الانخفاض الى القرارات المتخذة من قبل الدولة والغير مدروسة، والاعتماد على التجارة الخارجية لتمويل أنشطتها الداخلية.

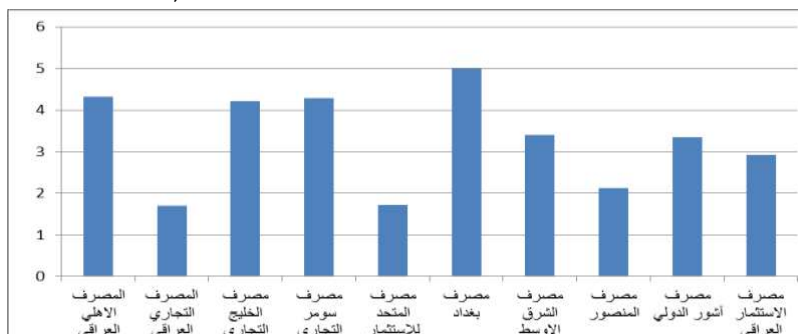
أما مصرف بغداد فقد بلغ متوسط السيولة القانونية لديه (٤.٩٩٣) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة من السيولة القانونية حققها المصرف قد بلغت (٧.٩٧٦) في عام (٢٠١٧) ويعود سبب زيادة السيولة القانونية الى قيام المصرف بإتخاذ قرارات للتحفظ على الاموال من أجل إعادة إعمار نتيجة لما تركته الحرب مع داعش من أثار

على جوانب البنى التحتية وكذلك النفسية والامنية، وأدنى نسبة كانت في سنة (٢٠٢٠) والبالغة (٢٠٠٥٦) . وكان متوسط السيولة القانونية في مصرف الشرق الأوسط قد بلغ (٣.٤٠٠) وذلك للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة من السيولة القانونية لا تتجاوز (٩.٧٠٥) في عام (٢٠١٦) ويعزى ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلد والمصرف، بينما ادنى نسبة كانت (١.٥٢٥) في عام (٢٠١١) ، اما مصرف المنصور فقد بلغ متوسط السيولة القانونية (٢.١٢٥) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة للسيولة القانونية في عام (٢٠١٥) والبالغة (٣.٨٤٢) قبلها في ذلك أدنى نسبة والتي بلغت (٠.٣٣١) في سنة (٢٠١٨) ويعود ذلك الى عدم استقرار أسعار النفط نتيجة لتوقف العديد من المصافي عن العمل بعد دخول البلد في الحرب مع التنظيمات الارهابية، فضلاً عن توقف العديد من المشاريع الاقتصادية والخدمية والصناعية التنموية الأمر الذي خلق تحدي كبير لسياسة المصرف وقراراته، وبلغ متوسط السيولة القانونية في مصرف آشور الدولي (٣.٣٤٥) للأعوام (٢٠١٠-٢٠٢٠) وأنَّ أعلى نسبة حققها المصرف في عام (٢٠١٥) والبالغة (٦.٢٧٩)، بينما ادنى نسبة للسيولة كانت في سنة (٢٠١٦) وبلغت (٠.٥٨١)، وكان متوسط السيولة القانونية لمصرف الاستثمار العراقي قد بلغ (٢.٩١٧) خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وأنَّ أعلى نسبة من السيولة حققها المصرف كانت في عام (٢٠١١) والتي بلغت (٧.٩٩٣) بينما أدنى نسبة كانت في عام (٢٠١٦) والتي بلغت (١.٠١٥) للمصرف نفسه، ويُفسر ما شهدته مصارف (الاستثمار العراقي، آشور الدولي) من حالات التفاوت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى في نسب السيولة القانونية في سنواتها الى القصور في حجم النشاط التجاري وتفاقم حجم الصراعات التي واجهتها الدولة من مخلفات الازمة المالية، فضلاً عن ضعف القرارات المدروسة من قبل الدولة وهذا بدوره سيؤثر على قرارات البنك المركزي يتبعه في ذلك بقية المصارف، أما في سنوات التي شهدت ارتفاع في نسبة السيولة القانونية لكلا المصرفين فذلك يعود لانتعاش الاقتصاد للفترة التي تلت الازمة المالية، فضلاً عن انتعاش القطاعات الخاصة وزيادة

تمويلها، وعودة ثقة المودعين بالمصارف عزز ذلك من زيادة الإيرادات وتبعها في ذلك ميل الدولة الى زيادة إيراداتها النفطية مما ساعد ذلك في زيادة رؤوس أموال المصارف والدولة بشكل عام. ويوضح لنا الشكل البياني (٢) نسب السيولة القانونية ليؤكد بيانات جدول (٢) :

شكل (٢)

مؤشر السيولة القانونية للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٢)

٤.٣ - تحليل الائتمان النقدي في المصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

يُعد الائتمان النقدي من الخدمات المصرفية المهمة والتي على أساسها يتم تحديد موقف المصارف من ناحية حجم السيولة المتوفرة لديها وقدرتها على مجابهة الطلبات الائتمانية وتسديد ما عليها من التزامات اتجاه المصارف الاخرى وبدون هذه السيولة يحدث عكس ذلك، و يتضمن هذا المبحث تحليل الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠) ولكل مصرف على حدة، والاعتماد احصائياً على نسب التغير لقياس حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة.

عند ملاحظة بيانات جدول (٣) يتبين الآتي :

جدول (٣) تحليل الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠)

السنوات	المصارف	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المصرف الاهلي	الائتمان النقدي	36973	45158	69094	11629	16548	18404	12468	13436	76828	16896	31760
العراقي	محل النمو	99.1	39.5	33.9	(-83.2)	42.3	11.2	(-32.3)	7.8	471.8	(-7801)	88.2
المصرف التجاري	الائتمان النقدي	63595	82915	23110	39563	71545	91020	99040	10789	11933	11447	18084
العراقي	محل النمو	(-46.0)	130.5	(-72.1)	71.2	80.8	27.2	8.8	(-89.1)	10.6	(-401)	58.0
المصرف الخليج	الائتمان النقدي	54587	87645	21434	28657	28810	31087	28755	20427	17149	14462	12700
التجاري	محل النمو	25.4	91.1	(-75.5)	33.7	0.5	7.9	(-7.5)	(-29.0)	(-16.0)	(-15.7)	(-1202)
مصرف سومر	الائتمان النقدي	49182	87554	74269	10547	14305	11391	10806	94838	78931	76837	46028
التجاري	محل النمو	4.7	53.6	(-75.5)	(-85.8)	35.6	(-20.4)	(-5.1)	777.6	(-16.8)	(-2.7)	(-40.1)
مصرف المتحد	الائتمان النقدي	26209	28683	38740	53783	38149	32423	32333	32905	34101	25221	11884
الاستثمار	محل النمو	138.7	9.4	35.1	38.8	(-29.1)	(-15.0)	(-0.3)	1.8	3.6	(-26.0)	(-52.9)
مصرف بغداد	الائتمان النقدي	18080	14978	14740	21917	22890	23792	19507	14560	16195	14960	14163
محل النمو	محل النمو	(-43.7)	(-17.2)	(-1.6)	48.7	4.4	3.9	(-18.0)	(-25.4)	11.2	(-706)	(-503)
مصرف الشرق	الائتمان النقدي	14263	19076	19835	20887	18787	14992	11371	10025	94572	94051	85136
الوسط	محل النمو	(-77.6)	33.7	4.0	5.3	(-10.1)	(-20.2)	(-24.2)	(-11.8)	843.4	(-0.6)	(-905)
مصرف النفط	الائتمان النقدي	36570	34716	67356	89660	10204	10992	11453	11674	11073	10913	10267
محل النمو	محل النمو	389.1	(-47.2)	94.0	33.1	(-88.6)	7.7	4.2	1.9	(-5.1)	(-104)	(-509)
مصرف أشور	الائتمان النقدي	6372	43931	50698	96974	85074	12374	96233	10463	56241	14990	25108
الدولي	محل النمو	42.3	168.3	15.4	91.3	(-12.3)	(-85.5)	677.7	(-89.1)	437.5	(-7303)	67.5
مصرف الاستثمار	الائتمان النقدي	78232	12614	18058	24416	16547	12374	10340	11871	14106	14656	13883
العراقي	محل النمو	223.5	(-84.7)	43.2	35.2	(-32.2)	(-25.2)	(-16.4)	14.8	18.8	309	(-503)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الصادرة من هيئة الأوراق المالية للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١. المصرف الاهلي العراقي: بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الاهلي العراقي في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الأساس (١٨٥٧٤) مليون دينار،

لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (٩٩.١%) ليصبح (٣٦٩٧٣) مليون دينار، ويعزى سبب ذلك الارتفاع هو إنَّ البلد أستطاع أن يجدد نشاطه الاقتصادي ويحقق الإيرادات والعوائد الضخمة من المردودات النفطية والتي انعكست وبصورة ايجابية على المصرف والذي زادت على أثرها الايداعات والاستفادة من السيولة المصرفية المتوفرة لديه في العمليات الائتمانية، اما في سنة (٢٠١١) قد بلغ حجم الائتمان النقدي (٥١٥٨٤) مليون دينار وبنسبة نمو (٣٩.٥%)، وأستمر حجم الائتمان النقدي في حالات الارتفاع الى سنة (٢٠١٢) ليبلغ (٦٩٠٩٤) مليون دينار وبنسبة نمو (٣٣.٩%)، ويعود ذلك الى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام والمصرف بشكل خاص، ثم أنخفضت في سنة (٢٠١٣) وبنسبة نمو سالبة (83.2%) وبمبلغ (١١٦٢٩) مليون دينار، ويعود ذلك لإنخفاض حجم الاصول لدى المصارف وزيادة السحوبات المفاجئة والتي جاءت على أثر دخول البلد في الحروب مع التنظيمات الارهابية وتخصيص جزء من الاموال كتمويل للجانب العسكري الأمر الذي أدى الى إضعاف المصرف وأبعاده عن دائرة منح الائتمان النقدي، أما في الأعوام (٢٠١٤ ، ٢٠١٥) سجل الائتمان النقدي إرتفاعاً قدره (١٨٤٠٤٩)، (١٦٥٤٨) مليون دينار، وبمعدل نمو (٤٢.٣%)، (١١.٢%) ويعود ذلك الى الزيادة الكبيرة في حجم الأموال لدى المصرف والاستفادة منها في عمليات إقراضية لشريحة كبيرة من المواطنين كفروض سكنية او إستهلاكية، اما في عام (٢٠١٦) أنخفض حجم الائتمان النقدي الممنوح ليصل الى (١٢٤٦٨) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (32.3%) ويعود ذلك الى قلة الاقراض من المصرف نتيجة لما يمر به البلد من حالة طارئة لدخوله في الحروب مع التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن حالات التعثر التي تعرضت لها إدارة المصرف نتيجة لعدم القيام بالدراسة المستفيضة للجهات الطالبة للائتمان الأمر الذي انعكس وبالصورة السلبية على الإدارة المصرفية. أما في السنوات (٢٠١٧ ، ٢٠١٨) فقد سجلت إرتفاع ملحوظ في حجم الائتمان النقدي الممنوح والذي بلغ على التوالي (١٣٤٣٦) و(٧٦٨٢٨) مليون دينار وبمعدلات نمو موجبة (٧.٨%) و(٤٧١.٨%) ويعود هذا الارتفاع الى القرارات الداخلية التي اتخذت

بالطريقة المدروسة لبناء هيكل مصرفي مناسب إستطاع من خلاله أن يتنوع في أسلوب منح القروض والسلف، وفي سنة (٢٠١٩) أتجه حجم الائتمان النقدي للإنخفاض الكبير وبمعدل نمو سالب (٧٨.١-%) وبمبلغ (١٦٨٩٦) مليون دينار وهذا يعود الى التعثر الكبير في عمليات التسديد من قبل المقترض والتي دفعت المصرف الى التقليل من عمليات الاقراض، من جانب آخر قلة الوعي المصرفي لدى زبون في بعض الاحيان وانخفاض حجم الثقة لديه إتجاه المصرف، وفي عام (٢٠٢٠) ارتفعت معدلات الائتمان النقدي الممنوح ليصل الى (٣١٧٦٠) مليون دينار وبمعدل نمو (٨٨.٢-%) ويعزى سبب الارتفاع الى تحسن الوضع الاقتصادي للبلد والمصرف أيضاً، وزيادة أحجام الوديعة المصرفية والذي انعكس أيجاباً على الجانب الائتماني في المصرف.

٢. مصرف الخليج التجاري : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف الخليج التجاري في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٣٦٥٨٧) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (٢٥.٤-%) وبمبلغ (٤٥٨٧٥) مليون دينار، وسجلت سنة (٢٠١١) ارتفاع ملحوظ في حجم الائتمان النقدي الممنوح وبمبلغ (٨٧٦٤٥) مليون دينار، وبنسبة نمو موجبة (٩١.١-%) وهو بذلك سجل أعلى معدل أئتمان نقدي ممنوح في تلك السنة، ويعود سبب هذا التطور المتزايد في منح القروض والسلف نتيجة لتركيز المصرف على جزء من مهامه الاساسية إلا وهي عمليات الائتمان والاقتراض والدراسات المستفيضة التي كان يقوم بها للجهات الطالبة للائتمان، فضلاً عن إتخاذ قرارات مدروسة لبناء هيكل مصرفي مناسب أستطاع من خلالها أن يتنوع في أسلوب منح الائتمان النقدي، أما السنة (٢٠١٢) فقد سجلت انخفاض كبير في الائتمان النقدي الممنوح وبمعدل نمو سالب (٧٥.٥-%) وبمبلغ (٢١٤٣٤) مليون دينار، ويعزى سبب هذا الانخفاض الى ما تركته الازمة المالية التي حدثت في (٢٠٠٨) من تبعات كبيرة على ميزانية الدولة بشكل عام وخزينة المصرف بشكل خاص إذ أعتمدت الدولة بشكل أساسي على الإيرادات النفطية وسد العجز في ميزانية الدولة الأمر الذي أدى الى إتباع المصرف سياسية انكماشية في

عمليات منح القروض والسلف للحفاظ على الأموال للحالات الطارئة، فضلاً عن قيام الدولة بعمليات الاقتراض الخارجي وذلك لسد ما عليها من ديون متراكمة وهذا بدوره انعكس وبصورة سلبية على معدلات الائتمان النقدي . على الرغم من الانحسار الكبير الذي واجهه المصرف في السنة الاخيرة إلا إنه عاود بالارتفاع في عمليات منح الائتمان النقدي وذلك للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) وبمعدلات نمو كانت (٣٣.٧%) و (٠.٥%) و (٧.٩%) وبمبالغ (٢٨٦٥٧) و (٢٨٨١٠) و (٣١٠٨٧) مليون دينار وعلى التوالي، وهذا يعود الاستراتيجية المتبعة من قبل المصرف في تغيير الكثير من قراراته الداخلية والتي غيرت من الخدمات المصرفية نحو الأفضل وبالتالي تزايد ثقة الزبون بالمصرف، فضلاً عن تزايد الوعي المصرفي وإهتمام الزبون بما يقدمه المصرف من خدمات الأمر الذي أدى الي تزايد حجم الودائع وبالتالي توجه المصرف الى العمليات استثمارية وإئتمانية لغرض الاستفادة من ما متوفر لديه من أموال سائلة. أما السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) فقد سجلت انخفاض ملحوظ في حجم الائتمان النقدي وبمعدلات نمو سالبة (٧.٥%-) (29.0%-) (16.0%-) وبمبالغ (٢٨٧٥٥) (٢٠٤٢٧) (١٧١٤٩) مليون دينار وعلى التوالي، تلتها في ذلك الانخفاض أيضاً السنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠) وبمبالغ وصلت (١٤٤٦٢) (١٢٧٠٠) مليون دينار وعلى التوالي وبمعدلات نمو سالبة (15.7%-) (١٢.٢%-) ويعود سبب هذا الانخفاض الى تردي الوضع الاقتصادي للبلد بشكل عام وتدهور الوضع الأمني وخاصة للسنوات التي ظهرت بها التنظيمات الارهابية هذا بدوره أوقف المصرف عن العمل الأمر الذي أدى إلى إنتشار الفساد الإداري داخل بيئة المصرف فضلاً عن إتباع المصرف سياسة تحفظية على أمواله في السنوات التي ظهرت بها جائحة كورونا والتي أثرت على اقتصاد البلد وعلى الخطط الموضوعة من قبل المصرف في تلك الفترة هذا انعكس سلباً على قدرة المصرف في منح القروض والسلف .

٣. مصرف التجاري العراقي : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف التجاري العراقي في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٦٦٦١٨) مليون

دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو سالبة (46.0%) وبمبلغ (٣٥٩٦٦) مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض في حجم الائتمان النقدي الى الفساد الاداري الموجود داخل بيئة المصرفية الأمر الذي أدى دخول المصرف في عمليات أئتمانية غير مدروسة ضيق الحدود على المصرف في منح الائتمان النقدي، لكن سنة (٢٠١١) سجلت إرتفاع ملحوظ في الائتمان النقدي بمبلغ (٨٢٩١٥) مليون دينار وبمعدل نمو الأعلى في تلك السنوات (١٣٠.٥%) وهذا يعود الى تحسن الوضع الاقتصادي في البلد بشكل عام والمصرف أيضاً، فضلاً عن زيادة الودائع لدى المصرف والذي مكنه من دخول في عمليات إستثمارية وإئتمانية مدروسة والذي إنعكس وبصورة ايجابية على الجانب الائتماني للمصرف وسجلت السنة (٢٠١٢) إنخفاض في الائتمان النقدي الممنوح وبمعدل نمو سالب (72.1%) وبمبلغ (٢٣١١٠) مليون دينار، ويعزى سبب الانخفاض الى غياب الدراسة الدقيقة من قبل المصرف للجهات الطالبة للائتمان وعدم مراعاة التعثر الائتماني للطرف المقترض، فضلاً عن غياب التنوع الائتماني الأمر الذي أنعكس سلباً على الجانب الائتماني في المصرف، في حين سجلت السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣، ٢٠١٦) تحسن كبير في المنح الائتماني لدى المصرف إذ بلغت القيم الاجمالية (٧١٥٤٥) و(٩١٠٢٠) و(٩٩٠٤٠) و(٣٩٥٦٣) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (٧١.٢%) و(٨٠.٨%) و(٢٧.٢%) و(٨.٨%)، ويعود سبب الارتفاع الى تحسن الوضع الإقتصادي والأمني وزيادة قدرة المصارف في إستجابة لإحتياجات زبائنه وإزدياد قدرته في توظيف ما متوفر لديه من أموال وإدخالها في عمليات إئتمانية، وعدم الاغفال عن الدراسة الدقيقة للجهات الطالبة للائتمان. اما في سنة (٢٠١٧) فقد شهدت إنخفاض في معدلات الائتمان النقدي الممنوح إذ بلغ (١٠٧٨٩) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (89.1%) ويعود سبب الانخفاض إلى أتباع المصرف السياسة التحفظية على الأموال خوفاً من أي حالات طارئة في المستقبل، فضلاً عن إنَّ المصرف كان يتبع سياسة مرنة في معالجة التعثرات الاقتراضية من جهات الطالبة للائتمان، في حين عاود المصرف في عمليات منح الائتمان النقدي وذلك في سنة (٢٠١٨) ليشهد

ارتفاع في منح القروض والسلف وبمبلغ (١١٩٣٣) وبمعدل نمو (١٠.٦%)، تتبعها في ذلك سنة (٢٠١٩) لتشهد انخفاض في الائتمان وبمبلغ (١١٤٤٧) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (٤.١-%)، إذ كان المصرف يتبع سياسة تحفظية على الاموال نتيجة لدخول البلد في أزمة كورونا والتي أثرت على اقتصاد بلد بشكل عام، إما في سنة (٢٠٢٠) إذ سجلت مبلغ (١٨٠٨٤) مليون دينار وبمعدل نمو (٥٨.٠%) وأستطاع المصرف إن يعيد نشاطه من جديد وإن يغير من إستراتيجيته لغرض الرفع من معدلات الائتمان ووضع قيود رقابية على الجهات الطالبة للائتمان من أجل إن لا يضع إدارة المصرف في منطقة التعثر الائتماني.

٤. مصرف سومر التجاري : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف سومر التجاري في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٤٦٩٧٤) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (٤.٧%) وبمبلغ (٤٩١٨٢) مليون دينار، وأستمر المصرف بحالة الارتفاع في حجم الائتمان النقدي الممنوح ليصل الى مبلغ (٧٥٥٤٨) مليون دينار وذلك في سنة (٢٠١١) وبمعدل نمو (٥٣.٦%)، ويعود السبب الى تحسن الوضع الاقتصادي وإتباع المصرف أسلوب التنوع في منح الائتمان، اما في السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣) واجه المصرف إنخفاض كبير في معدلات الائتمان النقدي وبمبلغ (٧٤٢٦٩) (١٠٥٤٧) مليون دينار وعلى التوالي وبنسبة نمو سالبة (75.5-%) (85.8-%) يعود بالدرجة الاولى الى إتباع المصارف السياسة المرنة في معالجة التعثرات الاقتراضية الامر الذي ينعكس سلباً على الارصدة النقدية لدى المصرف وإنخفاضها وهذا بدوره يؤدي الى زيادة المخاطر الائتمانية، أما في سنة (٢٠١٤) عاود المصرف نشاطه في منح الائتمان ليصل الى مبلغ (١٤٣٠٥) مليون دينار وبنسبة نمو (٣٥.٦%)، ولكن نتيجة للضائقة المالية ودخول البلد في الحرب مع التنظيمات الارهابية وتوجيه جزء من اموال المصرف لدعم الجانب العسكري أنخفضت معدلات الائتمان في سنوات (٢٠١٦، ٢٠١٥) لتصل الى مبالغ (١١٣٩١) (١٠٨٠٦) مليون دينار على التوالي وبنسب نمو سالبة (-5.1) (-20.4) أما في سنة (٢٠١٧) أستطاع المصرف إن يعيد نشاطه والرفع في

معدل الائتمان ليصل الى (٩٤٨٣٨) مليون دينار وبنسبة نمو (٧٧٧.٦%) وبذلك يسجل أعلى معدلات النمو، في حين شهد المصرف في سنواته الأخيرة (٢٠٢٠، ٢٠١٩، ٢٠١٨) انخفاض في معدل الائتمان وبمبالغ (٧٨٩٣١)(٧٦٨٣٧) (٤٦٠٢٨) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو سالبة (16.8-) و (2.7-) (-٤٠.١-) ويعود سبب الانخفاض بالدرجة الاولى الى إتباع المصارف السياسة المرنة في معالجة التعثرات الاقتراضية الامر الذي ينعكس سلباً على الارصدة النقدية لدى المصرف وإنخفاضها وهذا بدوره يؤدي الى زيادة المخاطر الائتمانية، فضلاً عن انخفاض قيمة وحجم الضمانات المقدمة من قبل الجهات المقترضة وعزوفهم عن الدفع نتيجة لتهربهم خارج العراق وهذا بدوره يُبعد المصرف عن دائرة الاقراض، وإتباع المصرف سياسة الاستثمارات الأكثر أمان له وتقديم الائتمان بإتجاهات أخرى كأن تكون في عمليات إصدار خطابات الضمان أو فتح إتمادات مستندية.

٥. مصرف المتحد للاستثمار : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف المتحد للإستثمار في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (١٠٩٧٨) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (١٣٨.٧%) وبمبلغ (٢٦٢٠٩) مليون دينار، وأستمر في الإرتفاع للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١) بمبالغ قدرت وعلى التوالي (٢٨٦٨٣) و (٣٨٧٤٠) و (٥٣٧٨٣) مليون دينار وبنسب نمو وصلت الى (٩.٤%) (٣٥.١%) (٣٨.٨%)، ويعود ذلك الى قوة المصرف وتنوعه في النشاط الإئتماني على الرغم من إنخفاض حجم السيولة المصرفية لديه وإتباعه سياسة توسعية في منح الائتمان النقدي أما في السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٦، ٢٠١٥) فقد شهدت ضائقة مالية كبيرة أنخفض معها حجم الائتمان النقدي الممنوح وبقيم اجمالية وصلت (٣٨١٤٩) (٣٢٤٢٣) (٣٢٣٣٣) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو (29.1-) (0.3-) (15.0-)، ويعزى سبب ذلك الانخفاض أيضاً بظهور التنظيمات الارهابية والتي استنزفت هذه الحرب الكثير من ميزانية الدولة والذي أثر على ميزانية المصرف والذي بدوره قلل من حجم العوائد المصرفية وزيادة السحوبات الوداعية، فضلاً عن زيادة عمليات الاقتراضية الدولية من الخارج والذي بدوره أضعف من عمليات منح

الائتمان النقدي. ثم عاود المصرف نشاطه في تقديم الخدمات المصرفية لتشهد السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) ارتفاعاً في حجم الائتمان النقدي الممنوح وبمبالغ قُدرت (٣٢٩٠٥)(٣٤١٠١) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو موجبة (١٠.٨٪)(٣.٦٪) ويعود سبب الارتفاع مستويات الثقافة المصرفية لدى زبائن وإهتمام إدارة المصرف بالجانب الائتماني والتنوع في منح القروض خاصة بعد عودة اقتصاد البلد الى المتانة والقوة بعد نهاية الحرب مع التنظيمات الارهابية والذي بدوره حفز المصارف الى تقديم خدمات مصرفية بشكل أعمق وأكثر فائدة للطرفين، لكن هذه الزيادة في منح الائتمان النقدي لم تدم طويلاً إذ شهدت السنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠) انخفاض كبير في الائتمان النقدي ليصل الى (٢٠٢٢١)(١١٨٨٤) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو سالبة (26.0-)(٥٢.٩-).

٦. مصرف بغداد : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف بغداد في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٣٢١٣٦) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو سالبة (43.7-) وبمبلغ (١٨٠٨٠) مليون دينار، وأستمر بالانخفاض للسنوات (٢٠١١، ٢٠١٢) وذلك بمبالغ وصلت (١٤٩٧٨) و (١٤٧٤٠) مليون دينار على التوالي وبنسب نمو سالبة (17.2-)(1.6-) وذلك الانخفاض يعود الى الفساد الاداري المنتشر داخل البيئة المصرفية، والمخلفات التي تركتها الازمة المالية التي حدثت في السنوات السابقة على المصرف وقيامه بسياسية تحفظية خوفاً من أي حالة طارئة مستقبلاً الامر الذي انعكس سلباً على النشاط الائتماني النقدي، أما في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٤، ٢٠١٣) أستطاع المصرف إن يعاود نشاطه في تقديم الخدمات المصرفية وزيادة حجم الائتمان النقدي الممنوح ليصل الى (٢١٩١٧) و (٢٢٨٩٠) و (٢٣٧٩٢) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو موجبة (٤٨.٧٪) و (٤.٤٪) و (٣.٩٪) على التوالي ويعزى ذلك الى إعتماد المصرف أسلوب التنوع الائتماني ووضع استراتيجيات لغرض إستقطاب ثقة الزبون، فضلاً عن ثقافة الزبون والوعي لديه مكن المصرف من أن يقدم القروض والسلف بضمانات مقبولة . في حين شهدت السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧) انخفاض كبير في معدلات الائتمان النقدي وبمبالغ

(١٩٥٠٧) (١٤٥٦٠) مليون دينار وعلى التوالي وبنسب نمو سالبة (18.0-) و- (25.4) وهذا يعود الى قيام المصرف بإستثمار أمواله بعيداً عن أي عملية إقراضية وذلك نتيجة لتعثرات المقترضين وعدم قيامهم بتسديد ما عليهم من إلتزامات أتجاه المصرف، فضلاً عن قيام المصرف بتوجيه جزء من أمواله للجانب العسكري كون إنَّ هذه الفترة شهدت دخول البلد في حروب مع التنظيمات الارهابية والتي أثرت على ميزانية الدولة والمصرف، وعلى الرغم من إرتفاع حجم الائتمان النقدي في سنة (٢٠١٨) وبمبلغ (١٦١٩٥) مليون دينار وبنسبة نمو موجبة (١١.٢%) إلا إنَّ معدلات نمو الائتمان النقدي أنخفضت وبنسب سالبة (٧.٦-) و(٥.٣-) وبمبالغ (١٤٩٦٠) و(١٤١٦٣) مليون دينار على التوالي للأعوام (٢٠١٩، ٢٠٢٠) ويعود السبب لتوقف العديد من المشاريع الزراعية والتجارية والخدمية والاقتصادية عن العمل أيداناً بانتشار جائحة كورونا والتي استنزفت الكثير من ميزانية الدولة وكذلك المصرف، فضلاً عن زيادة عمليات الاقتراضية الدولية من الخارج والذي بدوره أضعف من النشاط الائتماني داخل البلد .

٧. مصرف الشرق الاوسط : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف الشرق الأوسط في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٦٣٧١٠) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو سالبة (77.6-) % وبمبلغ (١٤٢٦٣) مليون دينار، وهذا إنحسار الكبير في حجم الائتمان النقدي لم يستمر طويلاً إذ أستطاع أنَّ يعيد نشاطه ويرتفع في السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١) وبمبالغ (١٩٠٧٦) و(١٩٨٣٥) و(٢٠٨٨٧) مليون دينار وعلى التوالي وبمعدلات نمو (33.7%) و(٤.٠%) و(٥.٣%) وهذا يعود الى متانة المصرف وزيادة الاموال في تلك السنوات مكنته من أنَّ يزيد من توسعه الائتماني وتقديم القروض والسلف الى أكبر شريحة من المواطنين، أما في السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤) واجه المصرف ضائقة مالية كبيرة نتيجة للأموال التي كانت موجهة في تلك الفترة لمساندة الجانب الحربي و للحرب القائمة مع التنظيمات الارهابية دفعت به الى أنَّ يخفض من حجم الإقراض، إذ انخفضت معدلات نمو الائتمان النقدي لتصل الى (10.1-) % و(20.2-) %

و(24.2%-) و(11.8%-) على التوالي وبمبالغ (١٨٧٨٧) و(١٤٩٩٢) و(١١٣٧١) و(١٠٠٢٥) مليون دينار وعلى التوالي. أما في سنة (٢٠١٨) أستطاع المصرف أن يجدد نشاطه المصرفي وتوظيف ما متوفر لديه من أموال وادخالها في عمليات استثمارية، وأن ينوع في أسلوب منح الائتمان النقدي، فضلاً عن رفع قيمة ضمانات على الجهات الطالبة للإئتمان، إذ ارتفعت معدلات نمو الائتمان النقدي على اثر ذلك لتصل الى (٨٤٣.٤%) وبمبلغ (٩٤٥٧٢) مليون دينار لكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلاً وانخفض حجم الائتمان النقدي للسنوات (٢٠١٩، ٢٠٢٠) وبمعدلات نمو سالبة (٠.٦%-) و(٩.٥%-) وبمبالغ قدرت (٩٤٠٥١) و(٨٥١٣٦) مليون دينار وذلك يعود الى تدهور الوضع الصحي والامني والاقتصادي وتوقف العديد من المشاريع عن العمل والتي انخفض على أثرها دخل الفرد إيداناً بانتشار جائحة كورونا وانتشار معدلات البطالة وانخفاض إقبال الافراد على المصارف، أدت الى ضعف النشاط الائتماني في المصرف .

٨. مصرف المنصور : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف المنصور في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (١٣٤٣٤) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (389.1%) وبمبلغ (٦٥٧٠٣) مليون دينار، تلتها في ذلك سنة (٢٠١١) بإنسحار كبير في منح الائتمان النقدي والذي بلغ (٣٤٧١٦) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (47.2%-)، لكن هذا الانخفاض لم يُدم طويلاً إذ أستطاع المصرف أن يحسن من إستراتيجيته نحو الافضل بوضع خطط مدروسة وتفعيل جانب الورشات التدريبية من أجل تقديم خدمة مصرفية بصورة أنسب والتنويع في أسلوب منح الائتمان، إذ بلغت معدلات النمو في منح الائتمان النقدي للسنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣) على التوالي (٩٤.٠%) و(٣٣.١%) وبمبالغ قُدرت (٦٧٣٥٦) و(٨٩٦٦٠) مليون دينار، أما في سنة (٢٠١٤) فقد انخفضت معدلات منح الائتمان وبنسبة سالبة (88.6%-) وبمبلغ (١٠٢٠٤) مليون دينار وهذا يعود الى تردي الوضع الإقتصادي في البلد نتيجة لدخوله في الحروب مع التنظيمات الارهابية والتي أثرت

على ميزانية المصرف وأضعفت من نشاطه الائتماني، أما في السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٦، ٢٠١٥) فقد أستطاع المصرف أن يواجه الضائقة المالية والانحسار بتطور كبير في منح الائتمان إذ بلغت معدلات النمو في منح الائتمان (٧.٧%) (٤.٢%) (١.٩%) وبمبالغ قدرت (١٠٩٩٢) و (١١٤٥٣) و (١١٦٧٤) مليون دينار وعلى التوالي، نتيجة لتحسن النسبي في العوائد النفطية والاستقرار الأمني في البلد، أما في السنوات (٢٠٢٠، ٢٠١٩، ٢٠١٨) فقد انخفض حجم الائتمان ليصل الى (١١٠٧٣) و (١٠٩١٣) و (١٠٢٦٧) مليون دينار على التوالي وبنسب سالبة (5.1%-) و (١.٤%-) و (٥.٩%-) وهذا يعود الى بؤادر ظهور جائحة كورونا والتي اثرت على شريحة كبيرة من المواطنين إذ انعكس هذا سلباً على الاقتصاد بشكل عام والمصرف بالشكل الخاص وبالتالي انخفاض النشاط الائتماني نتيجة لانخفاض معدلات الإقتراض .

٩. مصرف آشور الدولي : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف آشور الدولي في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (١١٥٠٤) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (٤٢.٣%) وبمبلغ (١٦٣٧٢) مليون دينار، وهذا يعود الى تصاعد نشاط إقتصاد البلد وإزدياد أيرادته النفطية الأمر الذي انعكس إيجاباً على حجم النشاط الائتماني، وأستمر نشاط المصرف في منح الائتمان للسنوات (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١) وفي تصاعد متتالي وبمبالغ (٤٣٩٣١) و (٥٠٦٩٨) و (٩٦٩٧٤) وعلى التوالي وبنسب نمو موجبة (١٦٨.٣%) و (١٥.٤%) و (٩١.٣%) وهذا يعود الى تطور المصرف في إدخال استراتيجيات جديدة مكنت المصرف من تنوعه منح الائتمان، فضلاً عن تصاعد وتيرة حجم الودائع وإزدياد رؤوس الأموال ادى ذلك الى منح الائتمان لعدد كبيرة من المواطنين. أما في السنوات (٢٠١٥، ٢٠١٤) فقد أنخفض حجم النشاط الائتماني لدى المصرف وبمعدلات نمو سالبة (12.3%-) و (85.5%-) وبمبالغ (٨٥٠٧٤) و (١٢٣٧٤) مليون دينار، وهذا يعود الى قيام الدولة بعمليات الإقتراض الداخلي لسد الجوانب التمويلية الأمر الذي أدى الى انخفاض حجم النشاط الائتماني، أما في سنة (٢٠١٦) فقد أرتفع حجم الائتمان النقدي الممنوح

من قبل المصرف وبمبلغ (٩٦٢٣٣) مليون دينار وبنسبة نمو موجبة (٦٧٧.٧%)، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلاً إذ قابله إنحسار وضائقة مالية لدى المصرف إذ كانت نسبة النمو سالبة (89.1-%) في سنة (٢٠١٧) وبمبلغ (١٠٤٦٣) مليون دينار ويعزى السبب الى المخلفات التي تركتها الحرب مع التنظيمات الارهابية والتي أوقفت العديد من المصانع والمشاريع عن العمل والتي أثرت سلباً على نشاط المصرف، أما في سنة (٢٠١٨) فقد أستطاع المصرف أن يعيد نشاطه الائتماني وذلك بالتنوع في منح الائتمان، إذ بلغ معدل النمو وبنسبة موجبة (٤٣٧.٥%) وبمبلغ (٥٦٢٤١) مليون دينار، أما في سنة (٢٠١٩) فقد انخفض حجم النشاط الائتماني لدى المصرف ووصل (١٤٩٩٠) مقارنة للسنة السابقة وبنسبة نمو سالبة (٧٣.٣-%)، وهذا يعود للسياسة التحفظية التي أتبعها المصرف نتيجة لبوادر إنتشار جائحة كورونا والتي أوعزت للمصرف إتباع أسلوب تحوطي على الأموال والابتعاد عن أيّ عمليات إئتمانية خوفاً من أيّ حالات طارئة مستقبلية، أما في سنة (٢٠٢٠) فقد أرتفع حجم الائتمان النقدي ووصل الى (٢٥١٠٨) مليون دينار وبنسبة نمو موجبة (٦٧.٥%).

١٠. مصرف الاستثمار العراقي : بلغ حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل مصرف الاستثمار العراقي في سنة (٢٠٠٩) والتي هي سنة الاساس بمبلغ (٢٥٤٤٥) مليون دينار، لكن بعدها بعام كانت نسبة النمو موجبة (٢٢٣.٥%) وبمبلغ (٨٢٣٢٧) مليون دينار، وفي سنة (٢٠١١) فقد أنخفض حجم الائتمان النقدي ليصل الى (١٢٦١٤) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (84.7-%)، لكن أستطاع المصرف إن يعيد نشاطه في السنوات (٢٠١٢، ٢٠١٣) وبمعدلات نمو موجبة (٤٣%) (٩٤%) وبمبالغ (١٨٠٥٨) و (٢٤٤١٦) مليون دينار على التوالي ويعود ذلك الى إتباع المصرف أسلوب التنوع في منح الائتمان النقدي نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم رؤوس الأموال وأزدياد الثقافة المصرفية لدى المواطنين الأمر الذي أدى الى أرتفاع حجم الودائع المصرفية. في حين واجه المصرف في السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤) إنحسار كبير في حجم الائتمان النقدي الممنوح وبمعدلات نمو سالبة (32.2-%)

(25.2%) و(16.4%) وبمبالغ (١٦٥٤٧) و(١٢٣٧٤) و(١٠٣٤٠) مليون دينار على التوالي ويعود السبب الى انخفاض حجم الاصول لدى المصرف وزيادة السحوبات المفاجئة والتي جاءت على أثر دخول البلد في الحروب مع التنظيمات الارهابية وتخصيص جزء من الاموال كتمويل للجانب العسكري الأمر الذي ادى الى إضعاف المصرف وأبعادة عن دائرة منح الائتمان النقدي، أما في السنوات (٢٠١٩، ٢٠١٨، ٢٠١٧) فقد أستطاع المصرف ان يعيد نشاطه في منح الائتمان النقدي ومواجهة الضائقة المالية للسنوات السابقة إذ بلغ إجمالي الائتمان الممنوح (١١٨٧١) و(١٤١٠٦) و(١٤٦٥٦) مليون دينار على التوالي وبنسب نمو موجبة بلغت (١٤.٨%) و(١٨.٨%) و(٣.٩%) على التوالي، في حين كان هنالك انخفاض في حجم الائتمان النقدي الممنوح في سنة (٢٠٢٠) وبمبلغ وصل الى (١٣٨٨٣) مليون دينار وبنسبة نمو سالبة (٥.٣%) وهذا يعود الى زعزعت الامن وتردي الوضع الاقتصادي في البلد والي انعكس سلباً على نشاط المصرف الائتماني .

٥.٣_ اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي:

حسب نموذج الانحدار الحالي نجد ان الائتمان النقدي يمثل المتغير التابع الذي يتأثر بنسبة الاحتياط القانوني . فأن نموذج الانحدار الذي يقيس اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان المصرفي يمكن صياغته رياضياً حسب النموذج التالي

$$44 \text{ } i = 1, 2 \dots \epsilon_i + \beta_1(\text{الاحتياط القانوني}) + \beta_0 = \text{الائتمان النقدي}$$

حيث ان:

الائتمان النقدي المتغير التابع

نسبة الاحتياط القانوني المتغير المستقل

β_0 الحد الثابت و المتجه (β_1) يمثل الميل الحدي

ϵ_i حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بوسط مساوي الى صفر وتباين

مساوي الى σ^2

١. اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي:

حسب نموذج الانحدار الحالي نجد ان الائتمان النقدي يمثل المتغير التابع الذي يتأثر بنسبة السيولة القانوني فأن نموذج الانحدار الذي يقيس اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي يمكن صياغته رياضياً حسب النموذج التالي

$$\text{حيث إن :} \quad \text{الائتمان النقدي} = \beta_0 + \beta_1 (\text{السيولة القانونية}) + \epsilon_i, \quad i = 1, 2, \dots, 44$$

الائتمان النقدي: المتغير التابع
نسبة السيولة القانونية: المتغير المستقل
 β_0 الحد الثابت و المتجه (β_1) يمثل الميل الحدي
 ϵ_i حد الخطأ العشوائي الذي يتوزع وفق التوزيع الطبيعي بوسط مساوي الى صفر وتباين مساوي الى σ^2

٢. اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول ادناه يمكن قياس علاقة اثر نسبة الاحتياط القانوني على الائتمان

الائتمان النقدي						المتغير التابع
						المتغير المستقل
مستوى الدلالة	F	T	β	Adj	R ²	الاحتياطي القانوني
٠.٠٣٤٤٠١٤	٩.١٣٢٣٢٨	٣.٧٦٩٨٣٩	٠.٦٧٠٦٧٦	٠.٦٤٧٢٤٦	٠.٦٩٤٠١٣	مصرف الاهلي العراقي
٠.٣٤٤٣٥٥	١٠.٩١٤٦٥٧	٤.٣٢٤٧٦٣	٠.٢٣٦٨٥	٠.٧١١٩٨٩	٠.٧٤١٣١٣	المصرف التجاري العراقي
٠.٠٠٠٠٦٧	١٩.٦٠٢٩٠	٤.٤٢٧٥١٧	٠.١٥٦٠١٣	٠.٧٨١٩٨١	٠.٨١٨٢١٤	مصرف الخليج التجاري
٠.٠٠٩٥٠٩	١٠.٠١٤٨٦٧	٣.٨٣٧١٩٩	٠.١٩١٢٤٦	٠.٥٩٠٣٤٦	٠.٦٢٣٥٩٣	مصرف سومر التجاري
٠.٤٩٧٤٠١	٠.٤٦٨٥٨١	-٠.٦٨٤٥٣٠	-٠.٠٤٢٩٢٤	٠.٢٧٢٥١٣	٠.٣١١٠٣٤	مصرف المتحد للاستثمار
٠.٠٠١٥٠٩	١٦.٤٨١٧٢	٤.٠٥٩٧٦٩	٠.٠٨٨٧٩	٠.٨٦٤٧٢٨	٠.٨٨١٨٢٧	مصرف بغداد
٠.٠٠٠٠	٣٥٧.٨٦٩٠	١٨.٩١٧٤٣	٢.٢٥٠٦٣٨	٠.٨٧٢٤٦٥	٠.٨٩٤٩٦٦	مصرف الشرق الاوسط
٠.٩٩٠٤٣٧	٠.٠٠٠١٤٥	٠.٠١٢٠٥٨	٠.٠٠٢٤٦٧	٠.١٤٣٨٠٦	٠.١٧٥٠٠٣	مصرف المنصور
٠.٠٢٤٧٠٨	٥.٤٢٧١٢٧	٢.٣٢٩٦١٩	٠.٣٣٦٣٤٦	٠.٥٨٣٣٤٦	٠.٦١٤٤٣١	مصرف اشور الدولي
٠.٠٣١٩	٩.٠١٤٨٦٧	٢.١٢٨٧٣٩	٠.١٩١٢٤٦	٠.٥٩٠٣٤٦	٠.٦٢٣٥٩٣	مصرف الاستثمار العراقي

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي.

المصرف الاهلي العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل

التحديد (R^2) تبلغ (٠.٦٩٤٠١٣). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة

(٠.٦٤٧٢٤٦) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية ، اي أن

(٦٤.٧%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى

مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل

عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي

ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروسة، وذلك واضح

من خلال قيمة (F) المحسوبة (٩.١٣٢٣٢٨) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى

دلالة ٠.٠٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta=0.670676$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط

القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٦٧٠٦٧٦)

وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني

على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٣.٧٦٩٨٣٩) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغت (٠.٠٠١٤٠)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي).

مصرف الخليج التجاري : من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٨١٨٢١٤). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٧٨١٩٨١) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية جداً ، اي أن (٧٨.١%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (١٩.٦٠٢٩٠) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ونجد ان قيمة ($\beta=0.156013$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.١٥٦٠١٣) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٤.٤٢٧٥١٧) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠٠٠١) ، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ومن خلال النتائج المبينة في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري).

مصرف التجاري العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٧٤١٣١٣). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٧١١٩٨٩) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية جداً ، اي أن (٧١.١%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال

قيمة (F) المحسوبة (١٠.٩١٤٦٥٧) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta=0.023685$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠٢٣٦٨٥) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٤.٣٢٤٧٦٣) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠٠٩٤)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي).

مصرف سومر التجاري :من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٦٢٣٥٩٣). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (٠.٥٩٠٣٤٦) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار عالية نوعاً ما ، اي أن (٥٩.٠٣%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (١٢.٧٢٥٦٣) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta=0.191246$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.١٩١٢٤٦) وحدة، هذا يعني هناك تأثير إيجابي و معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٣.٨٣٧١٩٩) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة

(٠.٠٢٩٥)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري).

مصرف المتحد للاستثمار : من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٣١١٠٣٤). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٢٧٢٥١٣) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة نوعاً ما ، اي أن (٢٧.٢%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، لا يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٠.٤٦٨٥٨١) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٥ . ونجد ان قيمة ($\beta = -0.042924$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠٤٢٩٢٤) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-٠.٦٨٤٥٣٠) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٤٩٧٤)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار) ونقبل فرضية

العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار).

مصرف الاستثمار العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٧١٦٥٣٧). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٦٨٧١١٧) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، أي أن (٦٨.٧%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٤.٢٧٦٣٦٠) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta=0.294872$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٢٩٤٨٧٢) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t -Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٣.٦٦٤٥٠٨) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠١٩)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٥. ومن خلال النتائج المبين في الجدول أعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي).

مصرف المنصور: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.١٧٥٠٠٣). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.١٤٣٨٠٦) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، أي أن (١٤.٣%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر

الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، لا يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٠.٠٠٠١٤٥) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ونجد ان قيمة ($\beta = -0.002467$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-٠.٠٠٢٤٦٧) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-٠.٠١٢٠٥٨) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٩٩٠٤) ، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر من مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور) ونقبل فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور).

مصرف بغداد: من نتائج الدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٨٨١٨٢٧). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٨٦٤٧٢٨) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً ، اي أن (٨٦.٤%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (١٦.٤٨١٧٢) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . نجد ان قيمة ($\beta = 0.008879$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار

وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠٠٨٨٧٩) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٤.٠٥٩٧٦٩) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠٠٠٢)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد).

مصرف الشرق الاوسط : من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٨٩٤٩٦٦). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٨٧٢٤٦٥) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً ، اي أن (٨٧.٢%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني ، يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٣٥٧.٨٦٩٠) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . نجد ان قيمة ($\beta=2.250638$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (٢.٢٥٠٦٣٨) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (١٨.٩١٧٤٣) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠٠٠٠)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول

الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الشرق الاوسط).

مصرف آشور الدولي: من نتائج المراجعة في الجدول أعلاه, نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.614431). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.583346) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية, اي أن (٥٨.٣%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر الاحتياط القانوني (Statutory Reserve) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر الاحتياط القانوني , يتلاءم بشكل كبير مع الظاهرة المدروس , وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (5.427127) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta = 0.336346$) هذا يعني إن زيادة مؤشر الاحتياط القانوني بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع الائتمان النقدي بمقدار (0.336346) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (2.329619) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0247), وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف آشور الدولي) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشرات الاحتياط القانوني على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف آشور الدولي).

٣. اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي:

من خلال النتائج المعروضة في الجدول ادناه يمكن قياس علاقة اثر نسبة السيولة القانونية على الائتمان النقدي للمصارف عينة الدراسة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠):

المتغير التابع	الائتمان النقدي					المتغير المستقل
	R2	ADj	β	T	F	مستوى الدلالة
مصرف الاهلي العراقي	٠.٤٢٢٧٨٢	٠.٣٩١٩٦١	٠.٠٠٩٣٢٣-	٠.٣٤٢٣٠٣-	٠.١١٧١٧١	٠.٧٣٣٨٣٠
المصرف التجاري العراقي	٠.١١٨١٥٧	٠.٠٩٥٢٢١	٠.٠٠٩٤٧١-	٠.٨٨١٢٩٢-	٠.٧٧٦٦٧٦	٠.٣٨٣١٧٥
مصرف الخليج التجاري	٠.٢٠٨٤٣٣	٠.١٨٥١٧٦	٠.٠١٩٨٤٧-	٠.٥٩٧٦٦٩-	٠.٣٥٧٢٠٨	٠.٥٥٣٢٧٠
مصرف سومر التجاري	٠.١٨٠٨٦٧	٠.١٦٢٦٨٤	٠.٠٠١٧٩٤	٠.٦٧٩٢٨٢	٠.٥٠٠٦٨٦	٠.٥٠٠٦٨٦
مصرف المتحد للاستثمار	٠.٥٣٣٣٤٢	٠.٥٠٠٣٨٨	٠.٠١٤٩٤٣	٣.٧٥٣٥٧٩	٧.١٤٠٨٤١	٠.٢٩٣٣٥
مصرف بغداد	٠.٧٨١١٣٢	٠.٧٤٢٦٥١	٠.٢٦٥٣٣٢	٨.٤١٧٨٩٣	١٠.٠٤٧٥٩٠	٠.٠٠٨٣٦٨
مصرف الشرق الاوسط	٠.٣٤٩١٤٢	٠.٣٢٦٥٠٣	٠.٠٠٩٨٠١	١.٤٧٣٣١٠	٢.١٧٠٦٤٢	٠.١٤٨١٣
مصرف المنصور	٠.٢١٠٣٠١	٠.١٨٣٢٦٣	٠.١٠٧٤٣٦	٠.٦٦١١٨٤	٠.٤٣٧١٦٤	٠.٥١٢١٠٥
مصرف آشور الدولي	٠.٦٧٩٢٣٠	٠.٦٤٢٠٦٩	٠.٢٤١٨٢٢	٤.٠٣٣٧٣٥	١٦.٢٧١٠١	٠.٠٠٠٢٢٧
مصرف الاستثمار العراقي	٠.٧١٦٥٣٧	٠.٦٨٧١١٧	٠.٢٩٤٨٧٢	٣.٦٦٤٥٠٨	٤.٢٧٦٣٦٠	٠.٠٢١٨٦٢

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البرنامج الاحصائي.

المصرف الاهلي العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.422782). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغت (0.391961) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة ، اي أن (٣٩.٢%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.117171) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = -0.009323$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (0.009323) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-0.342303) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.7338)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح)

للمصرف الاهلي العراقي) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح للمصرف الاهلي العراقي).

مصرف الخليج التجاري: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٢٠٨٤٣٣)، وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.١٨٥١٧٦) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (١٨.٥%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٠.٣٥٧٢٠٨) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ونجد ان قيمة ($\beta = -0.019847$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠١٩٨٤٧-) وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (٠.٥٩٧٦٦٩-) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغت (٠.٥٥٣٣)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الخليج التجاري).

٣.٤.٢. مصرف التجاري العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.118157)، وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.095221) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (٩.٥%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا

يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.776676) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = -0.009471$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-0.009471 وحدة، هذا يعني هناك تأثير سلبي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ - (0.881292) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.3832)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف التجاري العراقي).

مصرف سومر التجاري : من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.١٨٠٨٦٧)، وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.١٦٢٦٨٤) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، أي أن (١٦.٢%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٠.٥٠٠٦٨٦) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = 0.001794$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠٠١٧٩٤) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (-٠.٦٧٩٢٨٢) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٥٠٠٧)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة

٠.٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف سومر التجاري).

مصرف المتحد للاستثمار: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٥٣٣٣٤٢). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٥٠٠٣٨٨) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (٥٠.٠٣%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٧.١٤٠٨٤١) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٥. نجد ان قيمة ($\beta=0.014943$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٠١٤٩٤٣) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) (الذي بلغ -٣.٧٥٣٥٧٩) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠٠٩٣)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المتحد للاستثمار).

مصرف الاستثمار العراقي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠.٧١٦٥٣٧). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (٠.٦٨٧١١٧) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (٦٨.٧%) من التغيرات

التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (٤.٢٧٦٣٦٠) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta=0.294872$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (٠.٢٩٤٨٧٢) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t -Statistic) للمعلمة بيتا (B) (الذي بلغ -٣.٦٦٤٥٠٨) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (٠.٠٠١٩)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل بكثير من مستوى دلالة ٠.٠٠٥ . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي) ورفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف الاستثمار العراقي).

مصرف المنصور: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.210301). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.183263) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيفة جداً، اي أن (١٨.٣%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (0.437164) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = 0.107436$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.107436) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على

الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (0.661184-) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.5121)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر بكثير من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نرفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور) ونقبل فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف المنصور).

مصرف بغداد: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.750041). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.732185) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار قوية جداً، اي أن (73.2%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cashcredit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (LegalLiquidity) ، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها . ايضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية ، يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس ، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (14.00306) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة 0.005. نجد ان قيمة ($\beta=0.021503$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.021503) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ - (3.742066) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.00005)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل من مستوى دلالة 0.005 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه قبول الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد) ونرفض فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف بغداد).

مصرف الشرق الاوسط: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.349142). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.326503) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار ضعيف نوعاً ما، أي أن (٣٢.٦%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، لا يتلاءم تقريباً مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (2.170642) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = 0.009801$) هذا يعني إن زيادة مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.009801) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي لكن غير معنوي إحصائياً لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t -Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (1.473310) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.1481)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اكثر من مستوى دلالة 0.05. ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه رفض الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي لمصرف الشرق الاوسط) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي للممنوح لمصرف الشرق الاوسط).

مصرف اشور الدولي: من نتائج المدرجة في الجدول أعلاه، نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (0.679230). وقيمة معامل التحديد المصحح بلغة (0.642069) هذا يعني أن قابلية التفسير لنموذج الانحدار جيدة نوعاً ما، أي أن (٦٤.٢%) من التغيرات التي تحدث في الائتمان النقدي (Cash credit) يعود الى مؤشر السيولة القانونية (Legal Liquidity)، والباقي يعود الى عوامل عشوائية غير مسيطر عليها. أيضاً نجد ان النموذج المدروس بين الائتمان النقدي ومؤشر السيولة القانونية، يتلاءم بشكل جيد مع الظاهرة المدروس، وذلك واضح من خلال قيمة (F) المحسوبة (16.27101) التي تكون قيمة معنوية تحت مستوى دلالة ٠.٠٠٥. نجد ان قيمة ($\beta = 0.241822$) هذا يعني إن زيادة

مؤشر السيولة القانونية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الائتمان النقدي بمقدار (0.241822) وحدة، هذا يعني هناك تأثير ايجابي و معنوي إحصائيا لمتغير مؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي ، وذلك واضح من خلال قيمة اختبار (t-Statistic) للمعلمة بيتا (B) الذي بلغ (4.033735) وقيمتها الاحتمالية المقابلة لها بلغة (0.0002)، وعند المقارنة نجد ان قيمتها الاحتمالية اقل من مستوى دلالة 0.05 . ومن خلال النتائج المبين في الجدول اعلاه نقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي) وقبول فرضية العدم التي تنص (لا يوجد أثر ذو دلالة أحصائية لمؤشر السيولة القانونية على الائتمان النقدي الممنوح لمصرف اشور الدولي).

٤. المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات :

٤.١_ الاستنتاجات :

١- يُعد مؤشر السيولة القانونية من المؤشرات التي تكون ذات أهمية للمصارف التجارية والتي لها تأثير أيجابي للقرارات المتخذة من قبل الإدارة المصرفية والتي تبين قدرة المصرف في الإيفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه.

٢. للائتمان النقدي دور فعال ومهم في توطيد كافة المشاريع وتمويلها وخاصة المشاريع الاستثمارية ذات الاحتياج الوفير من رؤوس أموال لغرض إسناد عمليات التنمية الاقتصادية.

٣. كان متوسط نسبة السيولة القانونية في المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت مرتفعة بالنسبة للمصارف (الاهلي العراقي، الخليج التجاري، سومر التجاري، بغداد)نتيجة زيادة نشاطاتها الاستثمارية والائتمانية وكانت منخفضة لدى المصارف (التجاري العراقي، والمتحد للاستثمار) نتيجة لانخفاض الاستثمار والائتمان لدى هذه المصارف.

٤. أن متوسط نسبة الاحتياطي القانوني في المصارف عينة الدراسة خلال مدة الدراسة كانت أعلى نسبة المصرف الاستثمار العراقي نتيجة ارتفاع الاحتياطي القانوني لدى

البنك المركزي العراقي وكانت أقل نسبة لمصرف المتحد للاستثمار نتيجة التزامه بالنسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للاحتياطي القانوني .

٥. أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير السيولة القانونية والائتمان النقدي للمصارف (المتحد للاستثمار، الاستثمار العراقي، اشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير السيولة القانونية في الائتمان النقدي وذلك للمصارف (الشرق الاوسط، وبغداد، المنصور، سومر التجاري، الخليج التجاري، الاهلي العراقي).

٦. أظهرت النتائج الى وجود علاقة أثر طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين متغير الاحتياطي القانوني والائتمان النقدي للمصارف (المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الاستثمار العراقي، بغداد، الشرق الاوسط، أشور الدولي) وعدم وجود علاقة اثر طردية لمتغير الاحتياطي القانوني في الائتمان النقدي وذلك للمصارف (المتحد للاستثمار، المنصور).

٢.٤_ التوصيات :

١- على المصارف بشكل عام أن تحدد أفضل المستويات من السيولة المصرفية اعتماداً على الاصول المتوفرة لديها وبناءاً على السرعة والوقت من اجل تحويلها الى نقود .

٢. على المصارف العراقية أن تسعى الى تطوير مجالات الاستثمار المالي فضلاً عن توسع في الائتمان النقدي بأنواعه المختلفة لغرض الحصول على عوائد اضافية والاهتمام بادارة المخاطر بأنواعها والسعي الى تحقيق الاستقرار المصرفي.

٣. لغرض كسب ثقة الزبائن المودعين في القطاع المصرفي على المصارف الاهتمام بنظام التامين على الودائع الذي من شأنه زيادة الودائع لدى المصارف مما يؤدي الى زيادة قابلية المصارف في منح الائتمان النقدي .

٤. التزام المصارف بنسب احتياطي القانوني لدى البنك المركزي وعدم زيادتها بشكل كبير لغرض توفير السيولة اللازمة وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة وزيادة النشاطات الائتمانية للمصارف بشكل عام .

المصادر :

الرسائل والاطاريح :

١. الموسوي،نورا عبدالعزيز ، إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والاردنية خاصة، رسالة ماجستير ، جامعة المثنى ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٠.

٢. كاظم، مرتضى سالم، أثر مزاد العملة على الائتمان النقدي الممنوح لعينة من قبل المصارف – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق للمدة ٢٠١٤ – ٢٠١٩ ،رسالة ماجستير،جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، الكوفة ، ٢٠٢١ .

المجلات والبحوث:

١. السهلاوي ، عبد العزيز بن محمد ، استخدام مؤشرات السيولة المصرفية في تحديد مستوى المخاطر في المصارف السعودية دراسة تحليلية ،العدد السابع، مملكة العربية السعودية، ٢٠١٨.

الكتب :

٢. توفيق، محب خلة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط١ ، ٢٠١١ .

٣. الحسيني فلاح حسن عداي، الدوري، مؤيد عبدالرحمن ، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.

٤. داود، علي سعد محمود، البنوك ومحافظ الاستثمار (مدخل دعم اتخاذ القرار)، دار التعليم الجامعي للنشر ، الاسكندرية، ٢٠١٢

٥. السبك، صبري مصطفى حسن، ٢٠١١، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة التمويل، ط١ ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر .

٦. السيد، سامي، النقود والبنوك والتجارة الدولية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠١٨ .

٧. الشمري، صادق راشد، ادارة العمليات المصرفية، مداخل وتطبيقات، دار
البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤ .
٨. الصيرفي، محمد، ادارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية،
جمهورية مصر العربية، ط١ ، ٢٠٠٧ .
٩. طوروس، وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب،
طرابلس، لبنان، ط١ ، ٢٠١١
١٠. العامري، راشد نعمان شايع، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك
الاسلامية، مطبعة دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.
١١. العاني، د. عماد محمد علي، اندماج الاسواق المالية الدولية، بيت الحكمة،
بغداد، ٢٠٠٢.
١٢. عشيح، حسن سمير، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض
والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠ .
١٣. الغالبي، عبد الحسين جليل، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، ط١،
٢٠١٥.

Foregin soureces;

- 1-Aalabaf-Sabaghi, M, Credit Risk Management: Basic Concepts, Financial Risk Components, Rating Analysis, Models, Economic and Regulatory Capital. Journal of the Royal Statistical Society Series A, 2009.
- 2-Titman, sheridan; keowan, j. Arther and mertin d. John, financial management principles and applications, 11th edition pearson.2011
- 3-Sinartia Fitriah Rahmadany ,Effect on Profitability Liquidity Management of Banking Companies in Indonesia Stock Exchange ,Journal of Applied Accounting and Taxation Article History Vol. 3, No. 1, March 2018.

دور السياسة الائتمانية في الاستثمار الاجنبي غير المباشر في العراق
(دراسة عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من
المدة ٢٠١٠-٢٠٢١)

**The Role of International Politics in Indirect Foreign
Investment in Iraq
(Studying a Sample of Commercial Plates Listed on the Iraq
Stock Exchange from the Feriod 2010-2021)**

ناظم حمد ابراهيم أ.د. محمد غالي الحسيني

جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يعتبر النظام المصرفي عبر سياسته وخدماته الائتمانية المصرفية احد اهم المرتكزات
عملية التنمية الاقتصادية ويساهم النظام المصرفي في النمو الاقتصادي عن طريق
عمليات الوساطة المالية وذلك عن تمكين وتقويته سلامه النظام المصرفي وتعزيز ثقته
المستثمرين فيه , وتهيئت بيئة استثماريه ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية غير
المباشر , وكذلك تحديث الخدمات المصرفية, عن طريق ادخال الوسائل التكنولوجية
الحديثة , وترشيد الترهل الاداري في المصارف, وتنويع الخدمات التي تقدمها
المصارف, كل هذا يساعد على تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية غير مباشر
القائمة على شراء الاسهم والسندات في البلد الحقيقي ,بقصد المضاربة والاستفادة من
فروقات الاسعار بشرط ان لا يكون للمستثمر دور في ادارة المشروع او الاشراف عليه



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥٦٥-٥٩٦

كما تمارس الاسواق المالية دور كبير في جذب الاستثمارات الاجنبية او الاستثمارات المالية للأجانب كما يساهم في توفير الاموال اللازمة للشركات المحلية للتوسيع انشطتها الانتاجية ,وهو ما ينعكس على زيادة الدخل والتوظيف وتحسين مستوى المعيشي في البلد فضلا عن ذلك فان الاسواق المالية من خلال الية التسعير تعمل على توجيه الاستثمارات نحو الشركات الاكثر كفاءة وربحية في الاموال ,كما ان الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة تكون عرضة للتقلبات الاسعار والتذبذبات الناتجة عن المستثمرين الاجانب والتي تؤثر بشكل كبير على اداء الاسواق المالية .

الكلمات المفتاحية : السياسة الائتمانية . الاستثمار الاجنبي , المصارف التجارية .

Abstract

The banking system, through its policy and banking credit services, is considered as one of the most important pillars of the economic development process. The banking system contributes to economic growth through financial intermediation operations, by enabling and strengthening the soundness of the banking system, enhancing investor confidence in it, and creating an appropriate investment environment to attract indirect foreign investment, as well as modernizing services. Banking, by introducing modern technological means, rationalizing administrative slackness in banks, and diversifying the services provided by banks. The investor has a role in managing the project or supervising it. The financial markets also play a major role in attracting foreign investments or financial investments for foreigners. It also contributes to providing funds for the crisis for local companies to expand their productive activities, which is reflected in increasing income and employment and improving the standard of living in the country. Financial markets, through the pricing mechanism, work to direct investments towards companies that are more efficient and profitable in money, and indirect foreign investments are subject to fluctuations in prices and fluctuations resulting from foreign investors, which greatly affect the performance of financial markets.

Keywords: credit policy. Foreign investment, commercial banks.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

٢.١- اهداف البحث

دور السياسة الائتمانية في جذب الاستثمار الاجنبي غير المباشر من خلال دراسة لعينة من المصارف التجارية.

(١) التوصل إلى السياسة الائتمانية الفعالة التي تحاكي الواقع المصرفي والظروف الاقتصادية. في البلد لتهيئة بيئة مناسبة لجذب الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

(٢) التعرف على مؤشرات السياسة الائتمانية ومؤشرات الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

(٣) تحديد مفهوم السياسة الائتمانية وأهميته.

(٤) دراسة التحليل السياسة الائتمانية والاستثمار الاجنبي غير المباشر.

٣.١- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الاجابة على السؤال الاتي:

هل ان لسياسة الائتمانية دور فعال في مؤشرات الاستثمار الأجنبي غير مباشر المتمثلة في مؤشر معدل الدوران ومؤشر القيمة السوقية وصافي الاستثمار في السوق العراق للأوراق المالية.

٤.١- فرضية البحث

استكمالاً لمتطلبات البحث وبهدف الاجابة عن التساؤلات تم صياغة الفرضيات الاتية:

وجود علاقة أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السياسة الائتمانية(المتغير المستقل) القيمة السوقية للسهم (المتغير التابع).

وجود علاقة أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات السياسة الائتمانية(المتغير المستقل) ومعدل الدوران الاسهم (المتغير التابع).

وجود علاقة أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشر السياسة الائتمانية(المتغير المستقل) و صافي الاستثمار (المتغير التابع).

٥.١ - هيكلية البحث

اشتمل البحث من ثلاث محاور اساسية، تناول المحور الاول الاطار المفاهيمي للسياسة الائتمانية ودوره في تحفيز الاستثمار الاجنبي غير المباشر ، اما المحور الثاني فقد تطرق الى تحليل دور السياسة الائتمانية في تحفيز الاستثمار الاجنبي غير المباشر ، في حين تناول المحور الثالث اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث فضلا عن تقديم بعض التوصيات.

٦.١ - حدود المكانية للبحث

اعتمدت الدراسة على تقييم المؤشرات الاقتصادية للسياسات المصرفية خلال عينة الدراسة التي اعتمدت حصراً على المصارف التجارية الخاصة فقط .

٧.١ - الحدود الزمانية

لقد تم حصر الدراسة ضمن المدة (٢٠١٠ - ٢٠٢١) وذلك توفر البيانات لهذه السنوات من خلال عينة البحث وهي الاكثر تداول في سوق العرق للأوراق المالية للمدة البحث.

٨.١ - اساليب تحليل البيانات

اعتماد تحليل البيانات من خلال

١- المؤشرات والنسب المالية المحددة من البنك المركزي العراقي.

٢) مؤشرات احصائية قياسية EVOIEWES .

٢- المبحث الثاني/ الاطار النظري

١.٢- الاطار المفاهيمي للسياسة الائتمانية

يقصد بالسياسة الائتمانية الخاصة لأي مصرف مجموعة القواعد والوسائل التي يتبعها لزيادة موارده من جهة ، ولاستخدامها الأمثل عن جهة أخرى ثم للموازنة بين موارده والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها ، وكل ذلك لنشاطه مع الاحتفاظ لنشاطه بقدر من الثبات في الزمن القصير مع النزوع إلي التوسع في الزمن الطويل مجارة

منه في ذلك لاتجاه النشاط الاقتصادي العام نحو التوسع والنمو (علي ، ٢٠٢١ ، ٨٩).

١.١.٢ - مفهوم السياسة الائتمانية

تعرف السياسة الائتمانية يقصد بالسياسة الائتمانية للمصارف أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص وتعتبر المنهج والمرجع الذي يستند اليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي (الشيخلي، ٢٠١٢ ، ٢٢). كما تعرف ايضا هي مجموعة من المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وتقدير مبالغ التسهيلات وأنواع التسهيلات وأجلها وشروطها الرئيسية (محمد، ٢٠٢١ ، ١٣٩). وبذلك يمكن ان نعرف السياسة الائتمانية هي مجموعة من المبادئ والأسس والإجراءات التي تصدر من المصرف و التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواع التسهيلات وأجلها وشروطها الرئيسية والرقابة عليها.

٢.١.٢ - اهداف السياسة الائتمانية

إن الهدف الرئيسي من وضع السياسة الائتمانية هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسئول الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية أو عدم منحها ، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها حيث إن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضمان وحدة العمل في البنوك ، وإن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات ، وعليه فإن أهم أهداف السياسة الائتمانية هي (القاضي ، ٢٠٢١ : ٢٦) (رفيش، ٢٠٢٠ : ٤٣)، (الشيخلي، ٢٠١٢ : ٢٣)، (السبهان ، ٢٠١٦ : ٤٤):

(١) منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف .

(٢) ضمان عائد مناسب للمصرف حتى يستطيع البقاء والاستمرار .

- (٣) تحقيق وحدة الفكر والتنسيق بين أقسام منح الائتمان في فروع البنك المختلف.
- (٤) إحداث الانسجام بين المصرف والدولة.
- (٥) التوافق العام مع اعتبارات البيئة و حماية المجتمع من الانحراف الخلقي بعدم إقراض مشروعات تهدد المجتمع .
- (٦) ترشيد القرار الائتماني بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها و تلك التي لا يمكن التوظيف فيها .

٣.١.٢ - عناصر السياسة الائتمانية

ان من ضمن اهداف السياسة الائتمانية محاولة خلق التوازن بين السيولة والربحية وبالتالي فان هذين العنصرين في الحقيقة يمثلان الهدفين او النشاطين الاساسين للمصرف وهما قبول الودائع ، ومنح التسهيلات الائتمانية ، فضلا عن عنصر الامان كهدف رئيسي اخر للمصرف .الشكل (١) يوضح تأثير هذه العناصر على السياسة الائتمانية:



من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.

يلاحظ من الشكل اعلاه ان هناك ثلاثة عناصر او عوامل تؤثر على صياغة او رسم السياسة الائتمانية ، وتراعي هذه العناصر دائما من قبل ادارة المصرف عند اقرار تلك السياسة فعند رسم سياسة منح التسهيلات المصرفية لا بد من مراعاة اعتبارات السيولة لديه ، فإدارة المصرف لا تستطيع ان تستثمر كل اموالها في منح الائتمان ، صحيح انها تحقق عنصر الربحية ، لكنها ستخل بمتطلبات السيولة . وبالعكس ، فإن

المصرف اذا ما احتفظ بأمواله فإنه سيفي بعنصر السيولة ، لكنه سيضحي بالربحية . ولا يمكن للمصرف ان يكون في أقصى درجات السيولة من خلال الاحتفاظ إيداعاته في شكل نقدي ، بسبب ضرورة تحقيقه إيرادات تكفي ، على الأقل ، لتغطية المصاريف التشغيلية ودفع الفوائد للمودعين ، لذا يقتضي الامر وجوب توظيف جزء من الودائع لديه ، مع الحفاظ على نسبة سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب على الودائع سواء كانت نظامية او مفاجئة(الصائع ، ٢٠١٨: ٩٣) . وسنقوم فيما يأتي بتوضيح هذه العناصر .

١.٣.١.٢ - السيولة

السيولة : يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى المصرف - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدي الربحية والسيولة. (القرشي، ٢٠١٣: ٧٥).

٢.٣.١.٢ - الربحية

يهدف المصرف من منح التسهيلات والعمليات بأنواعها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح لتمكنه من الاستمرار في العمل وتكوين الاحتياطات اللازمة وتغطية المصاريف التشغيلية . ومن المنطقي ان يسعى المصرف الى تحقيق ارباح لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض الى نفس درجة المخاطرة . والربح من وجهة نظر محاسبية يعبر عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، ومن الناحية الاقتصادية فالربح لا يخرج عن اطار هذا المفهوم ، فهو الزيادة في الاموال والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف ، مضافا اليها تكاليف الفرص البديلة . اما الربحية فتعرف على انها " المؤشر الكاشف لمركز

المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة ادارتها ، وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل . (حماد ، ٢٠٠٥ : ٤٧٧) .

فالربحية اذن - هي العلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي ساهمت بتحقيق تلك الارباح . هذا وتعمل المصارف على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما : الاستثمار والتمويل . ونظراً لأهمية الربحية يعدها الهدف الأساس للمصرف ، فأن من المهام الأولى لإدارة المصرف هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغية تحقيق أفضل عائد ممكن

٣.٣.١.٢ - الامان

ويعني الاحاطة والحذر من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها المصرفية ,وهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته , وبالتالي ترتبط درجة الامان بالربحية والسيولة أي المحافظة على المركز المالي للمصرف (شعباني , مخوخ,٢٠١٩:٤٣)

ويرى الباحث بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقاً لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية ، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية - تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

٤.١.٢ - ابعاد السياسة الائتمانية

إن للسياسة الائتمانية أبعاداً تمثل المقومات والإطار الذي يرسم ملامحها ، وهي تمثل الحد الأدنى الواجب التقيد به من قبل أي سياسة ائتمانية جيدة وسليمة ، علماً بأنه لا يوجد هناك سياسة ائتمانية موحدة للمصارف نظراً لاختلاف طبيعة هذه المصارف ، وتباين أهدافها ، وحجمها ، وعمق خبراتها ، إلى غير ذلك من المحددات والعوامل الأخرى . إلا أن المقومات الأساسية للسياسة الائتمانية لا وجود للاختلاف حولها إذ

ينحصر ذلك فقط في بعض الجزئيات التفصيلية (محمد ، ٢٠١٥ : ٤٤) ، وتشمل هذه الأبعاد على ما يلي (عبد الحميد، عبدالمطلب، ٢٠١٠ : ١٢٧) (لامية، وداد، ٢٠١٦ : ٩)، (القرشي، ٢٠١٣ : ٨١) :

شكل (١) ابعاد السياسة الائتمانية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة.

١.٤.١.٢ - السقوف الائتمانية :

من أهم الأبعاد ، وتشكل أداة لرسم سياسة التوظيف الائتماني التي تبدأ بتحديد السقوف الائتمانية للمصرف على النحو التالي : السقف الائتماني للبنك ككل ، السقف الائتماني لكل نشاط ، السقف الائتماني لكل منطقة جغرافية ، السقف الائتماني لكل عميل.

٢.٤.١.٢ - النسب التسليفية للضمانات المقدمة من قبل العميل للبنك :

تقوم المصارف بوضع سقف ائتمانية قصوى للنسب التسليفية لكل نوع من الضمانات التي يمكن أن يقدمها العميل للحصول على الائتمان.

٣.٤.١.٢ - المجالات والأنشطة ذات الأولوية التي يرغب البنك في توجيه الائتمان لها :

وتستمد هذه الأنشطة أولويتها من ارتفاع ربحتها ، أو من اهتمام الدولة بها ووضعها في خطة التنمية الاقتصادية ، أو من ازدهار الطلب عليها ، أو من احتمال تصاعد

هذا الطلب مستقبلاً . وكذلك يجب تحديد الأنشطة المحظور تقديم ائتمان لها ، وهي التي أثبتت الدراسة احتواءها على مخاطر مرتفعة ، أو هناك ركود في الطلب عليها ، أو هناك توسع مغالى فيه من جانب البنوك في إقراض هذه الأنشطة.

٢.١.٤- تحديد السلطات الائتمانية :

من الضروري أن تتضمن السياسة الائتمانية تحديدا واضحا للصلاحيات والمسؤوليات الائتمانية وفقا لمستويات الهيكل التنظيمي الإداري للمصرف ، حيث يتم تحويل كل مستوى من هذه المستويات بصلاحيات النظر واعتماد طلبات التسهيلات الائتمانية بحيث يكون كل منها مسؤولا عن سلامتها ومدى مطابقتها للسياسة الائتمانية ويعتمد نطاق الصلاحيات الائتمانية على حجم المصرف وهيكله التنظيمي.

٢.١.٥- تحديد أسعار الفائدة والعمولات :

يأتي اهتمام السياسة الائتمانية بأسعار الفائدة والعمولات مدخلا أساسياً في تخطيط ربحية وسيولة المصرف في المدى القصير والطويل ، فمن الضروري أن تعمل السياسة الائتمانية على تحديد سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية وفقا لمعطيات السوق وأوضاع المصرف ، مع ضرورة تبنيها لسياسة المصارف المركزية التي تلجأ أحيانا إلى التدخل بسعر الفائدة ، لكونه أحد مؤشرات السياسة النقدية الرئيسة ، وذلك بضمان نطاق الهامش المسموح لها التحقق ضمن نطاقه ، علما بأن هذا التحرك محكوم بعدد من العوامل الواجب أخذها بالاعتبار جميعا ، مثل سعر الخصم وتكاليف الأموال والمنافسة وتواريخ الاستحقاق والربحية والسيولة ودرجة المخاطرة ، كما من الضروري تحديد النفقات والمصاريف الإدارية التي يتم تحصيلها على شكل عمولات ورسوم ، الأمر الذي يجب ضبطه وتحديده بحيث يكون متوازنا ولا يؤدي إلى إضعاف المصرف تنافسيا أو يثقل كاهله بالنفقات العالية الأمر الذي يؤثر في ربحته وقدرته على تعزيز رأس ماله ومستوى أدائه .

٢.٢ - الاستثمار الاجنبي غير المباشر

١.٢.٢ - مفهوم الاستثمار الاجنبي غير المباشر: اطلق اصطلاح الاستثمار غير المباشر FPI في عام ١٩٦٧ من قبل Mathew Simon وينطوي مفهوم الاستثمار الاجنبي الغير مباشر على تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الاوراق المالية التي تصدرها الهيئات العامة والخاصة في الدول على ان الا يكون للأجانب فيها ما يخولهم الحق في ادارة المشروع او اتخاذ القرارات او الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتهم(التميمي،٢٠١٥:٢٤). وكذلك تعرف عبارة عن الاستثمار في مجموعة من الأوراق المالية كألسهم والسندات مع الأصول المالية الأخرى التي يحتفظ بها المستثمرون الأجانب ولا يمتلكون الحق في السيطرة والرقابة على هذه الأصول وانها تتأثر بشكل كبير بتقلبات السوق(Chen,2018:3). ويرى الباحث ان الاستثمار الاجنبي الغير مباشر هو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك من خلال امتلاك الأفراد والشركات والمصارف الأوراق مالية كألسهم والسندات دون ممارسة ، أي نوع من أنواع السيطرة أو الرقابة على المشروع الاستثماري. وعادة يكون قصير الأجل بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون طويل الأجل. ويشترط ألا يكون للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها. في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم. وعلى ذلك فهو يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يقتصر الانتقال عادة على عنصر راس المال فقط.

٢.٢.٢ - اهمية الاستثمار الاجنبي غير المباشر

- (١) يهدف الاستثمار الى تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها .
- (٢) تستفاد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة لخفض المخاطرة اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر

هذه الاستثمارات , وتتجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.(الشمري, ٢٠١٨: ٢٤)

٣) يهدف الاستثمار الاجنبي الى حل العديد من المشاكل عن طريق توفير رؤوس الأموال لتحفيز النمو الاقتصادي , اذا تسعى الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة الى تحقيق الاهداف من خلال العمل على تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية من خلال المشاركة في حق الملكية الاسهم أو من خلال الإقراض لتمويل سندات (laforce, 2006:5).

٤) استفادة من القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المضيفة للاستثمار , لغرض جذب المستثمرين الاجانب اليها , وهي احدى العوامل جذب الاستثمار الاجنبي للدول المضيفة . (الركابي, ٢٠١٨: ٣٦)

٣.٢.٢- مزايا الاستثمار الاجنبي غير المباشر

يمكن ان تسعى الكثير من الدول في الوقت الراهن الى العمل على جذب الكثير من التمويل اللازم لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بداخلها , وبالتالي قد تلجأ تلك الدول الى أحد أهم الأدوات التمويلية المناسبة وهي الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة , نظراً لكونها أحد أهم الأدوات التمويلية السريعة كما أن لها عدد من المزايا والفوائد الاقتصادية . سوف نتناول هذا النوع من الاستثمارات.(القصاص ، ٢٠١٠ : ١٣١) (حسين ,كاظم, ٢٠١٢: ١٠٧) (البيب, ٢٠١٩: ٢٠)

١) المساهمة في تمويل الشركات المحلية من خلال شراء الأوراق المالية المصدرة في السوق المحلي

٢) زيادة سيولة البورصة مما يشجع على انخفاض تكلفة التمويل وزيادة الشركات المسجلة

٣) تنشيط الاستثمار المحلي والمساهمة في زيادة رأس المال للشركات وتعويض النقص في رأس المال المحلي .

٤) إمكان الوصول لتحقيق كفاءة السوق نتيجة ضغط المستثمرين الأجانب على الحكومات لتوفير المعلومات وتحسين البيئة التنافسية.

٥) ان عملية المشاركة الاجنبية في سوق راس المال المحلي يساعد على تطوير القواعد المحاسبية وعلى رفع مستوى الافصاح عن المعلومات الاداء الشركات .

٢.٢.٤- العوامل المؤثرة في الاستثمارات الاجنبية

أ- عوامل داخلية (عوامل جذب) : وتشمل العوال الداخلية في البلدان التي من شأنها ان تجذب وتشجع الاستثمار الاجنبي.

٢.٢.٤.١- النمو الاقتصادي:

ان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من شأنه اثاره الانتباه وزيادة لاهتمام لدى المستثمرين الاجانب, ومن ثم التحفيز ولأقبال في السوق المحلية من اجل الاستفادة من العوائد المرتفعة ,هذا الاقبال من قبل المستثمرين الاجانب يرافقه زيادة الطلب على الاوراق المالية المتداولة في سوق الاوراق المحلية وهو ما يعني زيادة التدفقات الاستثمارات الاجنبية الغير مباشرة داخل البلد(مجيد,٢٠١٦:٤٩) .

٢.٢.٤.٢- الاستقرار السياسي والامني:

تلعب البيئة السياسية والتي يشكل النظام السياسي احد اهم مكوناتها دورا بارزة عند اتخاذ القرار البدء بالعملية الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة في الدولة المضيفة, وليس على اساس حجم السوق والعائد وحسب وانما على درجة استقرار السياسي في البلد المضيف, فالمستثمرون يفضلون الدول الاكثر استقرار في النظام السياسي عند اتخاذا القرار الاستثمار في بلد المضيف(اسماعيل, الادريسي,٢٠١٩:١٩٧).

٢.٢.٤.٣- سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف حافزاً جيداً للاستثمار الاجنبي إذ يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الاجنبي غير المباشر عندما تكون عملة الدولة المضيفة ضعيفة نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الام التي ينتمي اليها المستثمر الاجنبي سواء كان شركة او فرداً وذلك لان تخفيض عملة الدولة المضيفة يؤثر ايجابيا على تدفق الاستثمار الاجنبي

غير المباشر فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الاستثمار اذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الام مما يجعل الاستثمار اكثر ربحية للمستثمر (عيساوي, ٢٠١٦: ١٧).

٤.٤.٢.٢ - حجم السوق :

يعد حجم السوق في البلد المضيف من المتغيرات الهامة و المؤثرة في الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بصفة خاصة فهي تمثل منافذ التسويق إلى جانب الأسواق الدولية ، فكلما كان حجم السوق كبير و يتميز بالنمو و التطور حفز على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة و على عكس ذلك يؤثر ضيق السوق المحلي بالسلب على حركة الاستثمار الأجنبي ، و يرتبط حجم السوق بالقدرة الشرائية أي أنه حتى لو توفر البلد المضيف على سوق كبير و كانت القدرة الشرائية للفرد متدنية فإن ذلك لا يخدم المستثمر ، فالمستثمر يبحث عن الأسواق النشطة و التي يستطيع أن يسوق فيها منتوجاته . (حسن, ٢٠١٧: ٢٠).

٥.٢.٢ - العوامل الخارجية (عوامل الدفع) : تتضمن هذه العوامل مجموعة من العوامل المرتبطة بالبيئة الاستثمارية العامة في الخارج والتي تؤدي الى توجه المستثمر نحو الاسواق المحلية وهذه العوامل خارج سيطرة الدولة المضيفة، واهم هذه العوامل هي :

١.٥.٢.٢ - الاندماج المالي الدولي :

يقصد بالاندماج الدولي اندماج الأسواق العالمية بمعنى تجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تقف عائقاً أمام عمليات التبادل العالمي للسلع والأموال ، ولقد ترتب على إزالة القيود التشريعية والتنظيمية والرقابية على التعاملات المالية بالأسواق الدولية ، والتطورات الحديثة في تقنيات معالجة المعلومات المالية وابتكار الوسائل والأدوات المالية المتنوعة لمواجهة المخاطر المالية المحتملة ، ترتب على ذلك اتجاه الأسواق المالية إلى التكامل بل إلى الوحدة المالية كقطاع شبه

منفصل عن بقية قطاعات النشاط الاقتصادي في غالبية الأسواق المالية بالبلدان المتقدمة والصاعدة ، وقد ساعدت عوامل العولمة المالية والتحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال إلى اندماج أسواق المال العالمية وبالتالي فالأسواق التي حققت درجة أكبر من الاندماج شهدت قدراً كبيراً من التدفقات (مجيد ، ٢٠١٦ : ٤٨) .

٢.٥.٢.٢-الدورات الاقتصادية:

إن الدورات الاقتصادية التي تحدث في الدول المتقدمة والتي تترافق في بعض الحالات مع حدوث انخفاض في معدلات الفائدة القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، مما يدفع المستثمرين في تلك الدول إلى البحث عن فرص بديلة ذات عوائد مرتفعة لتوظيف أموالهم . إذ أنه عندما تكون معدلات الفائدة أو معدلات العوائد على الأوراق المالية الأجنبية أكثر منها في الأوراق المالية المحلية للمستثمر ، فإن ذلك سيدفع الأخير إلى توجيه أمواله للاستثمار في الموجودات المالية للدول الأجنبية . إذ تعد معدلات الفائدة السائدة أهم محددات الدول التي تتمتع بمعدلات فائدة مرتفعة ، إذ إن الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية وهي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع (سوف تجذب رأس المال الأجنبي) (خضير , ٢٠١٥: ١٤٠).

٣.٥.٢.٢-اتجاه الاسواق المالية الى التكامل :

ان اتجاهات التكامل الاقتصادي وتشكيل التكتلات الاقتصادية وانتهاج هذه التكتلات سياسة تحرير التجارة والاستثمار محاولة لتفعيل هذه التكتلات في ظل المنافسة الدولية وقد ازدادت اهمية التكتلات عقب توقيع اتفاقية جولة اورجواي لجنة الجات وهو ما ادى الى زيادة المنافسة في الاسواق الدولية والتسابق على جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية فضلاً عن ان تطوير الاسواق المالية وتكاملها مع ارتفاع رسملة الاسواق في العالم ادى الى اتساع اسواق المال وذلك بوصول الخدمات المالية والمصرفية الى الاسواق الدولية المختلفة ومن ثم زيادة نشاط المضاربات المالية ودخول الاستثمارات المالية مرحلة انتشار واتساع اكبر إذ مكنت الكثير من الافراد من الاستثمار المالي في شبكة البورصات (عيساوي, ٢٠١٦: ١٧).

٣-المبحث الثالث/الجانب التطبيقي للبحث

سنحاول من خلال هذا المحور قياس اثر سياسة الائتمان على الاستثمار الاجنبي غير المباشر من خلال عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من المدة (٢٠١٠-٢٠٢١) باستخدام ادوات و البرامج الاحصائية, محاولين الاجابة عن الاشكالية المطروحة للوصول الى نتائج دقيقة نقرر لنا واقع السياسة الائتمانية واثرة على الاستثمار الاجنبي غير المباشر.

١.٣- تحليل العلاقة بين السياسة الائتمانية والاستثمار الاجنبي غير المباشر

مؤشر السياسة الائتمانية = الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/اجمالي الاصول

١.١.٣- سياسة الائتمانية:

يعتبر نشاط السياسة الائتمانية للمصارف التجارية أمراً مهماً للغاية ، خاصة عندما تقدم هذه المصارف قروضاً للمؤسسات والشركات ، ويعتمد قرار منح أو حظر منح الائتمان بشكل أساسي على العديد من العوامل ، بما في ذلك كفاءة الإدارة ، وحجم الائتمان لدى المصرف . ، ان نجاح أو فشل إدارة أموال المصرف وقرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية ، والقرارات الخاطئة بمنح التسهيلات الائتمانية للشركات والمؤسسات ذات الوضع المالي السيئ ، مما أدى إلى ارتفاع أرصدة القروض المتعثرة التي تؤثر على أعمال البنك وقد يهدد بقاءه ، وهذا يتطلب تحليل ائتماني وتكليف محللين ماليين مؤهلين لاتخاذ قرارات ائتمانية مناسبة تساعد على تقليل نسبة القروض المتعثرة وتحقيق البنوك أرباحاً ضخمة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. يلاحظ من خلال جدول (١) السياسة الائتمانية لعين العينة الدراسة اذا سجل المؤشر العام لعينه اعلى قيمة (٢١.٥٩٢) في عام ٢٠١٢ بمتوسط (١٧.٥٢٩) للمدة الزمنية يوضح متوسط السياسة الائتمانية العينة داخل القطاع المصرفي . ولكن هذا المؤشر انخفض تارة وارتفع اثارة اخرى خلال مدة زمنية للعينة ولكن سجل ادنى قيمة لة في سنة ٢٠٢٠ (١٤.٨٦٦) هذا ما يقابلة في جدول(١) وذلك بسبب جائحة كورونا وسوء الاوضاع الاقتصادية. وفي المقابل كانت اعلى قيمة

إذا سجل خلال مدة المبحوثة إذا بلغت (٥٢٩.٢١) وفي سنة ٢٠١٢ . في المقابل كانت على قيمة للسياسة الائتمانية للشركات العينة على الانفراد إذا حقق مصرف الخليج اعلى قيمة (٥٠٠.٤٦٢) في سنة ٢٠١٢ بانحراف معياري (٩.٤٤٧), وحقق مصرف الأهلي ادنى قيمة المعدل للسياسة الائتمانية (٠.١٧٦) لعام ٢٠١١ بانحراف معياري (٤.١١٤) بصورة عامة اما على قيمة اعلى قيمة متوسطة للسياسة الائتمانية خلال المدة المبحوثة كانت (٣٠٠.٨١٨) لمصرف الخليج وفي المقابل كان الانحراف المعياري يساوي (٩.٤٤٧) ٠ اما ادنى قيمة لمتوسط العينة اذ بلغت (١.٢٥٣) لمصرف الائتمان وفي المقابل كان الانحراف المعياري لها (٠.٦٧٨) وكانت ترتيب الاهمية لبقية الدراسة لمؤشر العام للسياسة لائتمانية مصرف الخليج هو في المرتبة الاولى وكان مصرف الائتمان في المرتبة الثامنة .

السنة	مصرف بغداد	مصرف التجاري	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف المنصور	مصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف الائتمان	مؤشر العام
2010	18.813	0.176	16.863	24.586	20.134	34.375	33.453	2.327	18.841
2011	17.113	0.335	24.755	28.556	24.164	27.933	38.490	2.276	20.453
2012	11.333	0.788	50.462	24.219	16.384	20.488	47.737	1.328	21.592
2013	12.418	11.815	36.666	26.979	12.273	21.439	46.901	0.420	21.114
2014	12.525	1.592	35.286	27.503	11.497	26.872	29.619	0.196	18.136
2015	15.351	2.194	38.333	22.207	10.217	30.313	22.497	1.084	17.775
2016	16.250	2.337	35.853	19.235	10.374	21.540	17.893	0.571	15.507
2017	13.356	2.342	33.859	15.091	8.868	22.273	20.692	0.760	14.655
2018	14.544	2.688	29.653	13.870	7.904	14.635	23.235	1.624	13.519
2019	13.207	2.545	26.336	15.801	9.756	26.701	27.652	1.547	15.443
2020	9.978	2.908	20.954	13.141	10.713	35.527	24.293	1.418	14.866
2021	7.899	5.297	20.800	9.589	21.484	47.581	33.477	1.486	18.452
المتوسط	13.566	2.918	30.818	20.065	13.647	27.473	30.495	1.253	17.529
الانحراف المعياري	3.075	3.114	9.447	6.447	5.479	8.730	9.848	0.678	
الحد الاعلى	18.813	11.815	50.462	28.556	24.164	47.581	47.737	2.327	
الحد الادنى	7.899	0.176	16.863	9.589	7.904	14.635	17.893	0.196	
ترتيب الاهمية	السادس	السايع	الاول	الرابع	الخامس	الثالث	الثاني	الثامن	

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية للمصارف عينة البحث

٢.١.٣ - القيمة السوقية

القيمة السوقية للسهم هي (السعر الذي تتداول بها سهم راس المال في سوق الأوراق المالية) وتعد القيمة السوقية للسهم من أهم القيمة بالنسبة للمستثمر سواء كان مستثمراً محلياً أم اجنبياً، فهي تعكس بصفه عامه القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية كما انها تتحدد بالعوامل الاقتصادية المحيطة ،و تتأثر القيمة السوقية كذلك بمعدل الارباح الموزعة على اسهم راس المال، وتتخذ القيمة السوقية للسهم بقوى الطلب والعرض في السوق، إذ تتوقف على اعلى سعر يرغب المستثمرون بشرائه وعلى اقل سعر يرغب المستثمرون ببيعه. نلاحظ في الجدول (٢) ان اعلى قيمه سوقية لعينه الدراسة لسنة ٢٠١٣ اذ تبلغ قيمه المؤشر العام لسنة نفسها (٨٦، ٢٦٢) مليون دينار اي متوسط مقداره (٥٢٦، ١٥٣) فإن زيادة القيمة السوقية تعني كبر حجم السوق المالية سواء من حيث زيادة عدد الأسهم وعدد الشركات المدرجة فيها أو ارتفاع الأسعار الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات أو كليهما معاً وفي المقابل أن التدني أو الانخفاض في قيمة السوقية كما في أدنى قيمة لعينة الدراسة وحسب المؤشر العام لسنة ٢٠١٩ اذا بلغ (٧٨،٣١٣) مليون دينار أما جلسات هيئة السوق المالية بسبب كورونا وإغلاق السوق وارتفع في سنة ٢٠٢٠ إلى (٩٠،٢٥٠) مليون دينار ، بينما كانت اعلى قيمه سوقيه لمصرف المنصور اذ بلغت اربعه (٤٣٥،٠٠٠) مليون دينار في سنة ٢٠١٣. وفي المقابل كانت ادنى قيمه سوقية لمصرف الشرق الاوسط وكانت (٢٥٠،٠٠٠) مليون دينار. لسنة ٢٠١٩ بينما كانت اعلى قيمه المتوسط القيمة السوقية لمصرف بغداد اذا بلغت (٣٨٤، ٢٣٨). مليون دينار بانحراف معياري قدره (٥٧ ١٠٤.٩) إذ حقق اعلى ترتيب بالنسبة لعينه دراسة هو مصرف بغداد حيث كان الاول واخر مصرف من حيث ترتيب الاهمية هو مصرف الخليج العربي، وكان في التسلسل الثامن.

جدول رقم (٢)

السنة	مصرف بغداد	مصرف التجاري	مصرف الخليج	مصرف الشرق	مصرف المنصور	مصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف الائتمان	مؤشر العام
2010	179,000	83,400	51,291	72,600	105,000	81,000	124,000	245,000	117,661
2011	392,892	127,000	57,560	192,000	129,000	85,000	95,000	360,000	179,806
2012	203,220	127,000	113,306	219,000	290,280	84,000	151,500	235,000	177,913
2013	360,500	138,000	287,500	240,000	435,000	124,640	150,350	361,500	262,186
2014	387,500	102,500	270,000	127,500	210,000	225,000	250,000	262,500	229,375
2015	292,500	102,500	153,000	127,500	217,500	137,500	170,000	147,500	168,500
2016	227,500	120,000	135,000	107,500	247,500	102,500	150,000	187,500	159,688
2017	152,500	122,500	117,000	87,500	197,500	117,500	105,000	170,000	133,688
2018	227,500	117,500	57,000	32,500	157,500	85,000	70,000	100,000	105,875
2019	75,000	115,000	42,000	25,000	42,000	152,500	67,500	107,500	78,313
2020	105,000	110,000	42,000	30,000	45,000	230,000	57,500	102,500	90,250
2021	257,500	155,000	45,000	50,000	127,500	307,500	75,000	95,000	139,063
المتوسط	238,384	118,367	114,221	109,258	183,648	144,345	122,154	197,833	153,526
الانحراف المعياري	104,957	18,351	86,290	74,622	109,939	72,697	55,768	96,145	
الحد الاعلى	392,892	155,000	287,500	240,000	435,000	307,500	250,000	361,500	
الحد الانفي	75,000	83,400	42,000	25,000	42,000	81,000	57,500	95,000	
ترتيب الاهمية	الاول	السادس	الثامن	السابع	الثالث	الرابع	الخامس	الثاني	

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية للسوق العراق الاوراق المالية

يمثل احد مؤشرات السيولة السوق التي تعني قدره السوق على شراء الاوراق المالية وبيعها في السوق الثانوية بسهولة ويقاس هذا المؤشر النسبة المئوية للتداول اسهم شركه معينه او شركات عده داخل قطاع واحد معين للتعرف على نشاط هذه الاسهم في سوق التداول من خلال مده زمنيته معينه عاده ما تكون سنه ويستخدم المؤشر كمقياس الانخفاض في كل فت المعاملات في الغالب ويعمل مؤشر القيمة السوقية الرسم له السوق في توضيح درجه نشاط حيث قد تكون هناك سوء كبير ولكنها غير نشطه عندما تكون قيمتها السوقية كبيره ولكن معدل الدوران فيها منخفض نكتبه قانون معدل الدوران.

يلاحظ من خلال جدول (٣) بأن معدل الدوران الاسهم لعين العينة الدراسة اذا سجل المؤشر العام لعينه اعلى قيمة (١٨.٩٠) في عام ٢٠١١ بمتوسط (١١.١٨) للمدة الزمنية يوضح متوسط معدل الدوران الاسهم العينة داخل القطاع المصرفي الذي يعمل في سوق الاوراق المالية ,ولكن هذا المؤشر انخفض تارة وارتفع اثارة اخرى خلال مدة زمنية للعينة ولكن سجل ادنى قيمة له في سنة ٢٠٢٠ (٤.٠٤) هذا ما يقابله في جدول(٣) معدل الدوران وذلك بسبب جائحة كورونا وسوء الاوضاع الاقتصادية وانخفاض اسعار النفط . وفي المقابل كانت اعلى قيمة اذا سجل خلال مدة المبحوثة اذا بلغت (١٨ . ١٣) وفي سنة ٢٠١٣ . المقابل كانه على قيمة المعدل دوران الشركات العينة على الانفراد اتحقق مصرف الشرق الاوسط اعلى قيمة (٦٣.٢٢) في سنة ٢٠١٣ , وحقق مصرف الأهلي ادنى قيمة لمعدل الدوران الاسهم و(٠.١٠) لعام ٢٠١٦ وكان سبب الانخفاض معدل الدوران الاسهم هو الحرب مع عصابات داعش وانخفاض اسعار النفط وتدهور الامني بصورة عامة اما على قيمة اعلى قيمة متوسطة معدل الدوران الاسهم خلال المدة المبحوثة كانت (٢٦.٨٥) لمصرف الشرق الاوسط وفي المقابل كان الانحراف المعياري يساوي (٢٣.٧٠) ٠ اما ادنى قيمة لمتوسط العينة اذ بلغت (٢.٨٠) الائتمان وفي المقابل كان الانحراف المعياري لها (٢.٧٢) وكانت ترتيب الاهمية لبقية الدراسة لمؤشر العام معدل دوران الاسهم مصرف الشرق هو في المرتبة الاولى وكان مصرف الائتمان في المرتبة الثامنة .

جدول رقم (٣)

السنة	مصرف بغداد	مصرف التجاري	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف المنصور	مصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف الائتمان	المؤش العام
2010	12.19	14.55	20.99	22.76	9.51	3.97	7.62	1.18	11.59
2011	10.00	19.40	14.81	62.69	7.16	1.40	29.29	6.42	18.90
2012	13.45	12.25	31.02	24.63	4.39	1.45	33.97	1.74	15.36
2013	15.51	10.37	13.47	63.22	5.66	0.80	35.12	0.91	18.13
2014	12.45	3.89	49.30	10.31	4.73	11.74	6.55	7.10	13.26
2015	9.25	7.66	18.83	8.14	2.59	20.06	4.37	2.44	9.17
2016	14.45	15.65	12.89	28.30	5.18	0.10	4.46	4.60	10.70
2017	15.92	13.80	11.50	16.37	2.00	0.59	4.27	0.93	8.17
2018	22.90	2.20	16.80	11.68	1.51	2.20	7.78	0.57	8.21
2019	16.17	1.93	4.38	7.85	1.98	0.50	3.56	7.10	5.43
2020	23.55	0.53	1.66	2.90	1.56	1.15	0.66	0.25	4.03
2021	25.77	9.35	6.71	63.29	2.63	13.83	7.71	0.40	16.21
المتوسط	15.97	9.30	16.86	26.85	4.07	4.82	12.11	2.80	11.60
الانحراف المعياري	5.38	6.13	12.88	23.07	2.51	6.61	12.71	2.72	
الحد الاعلى	25.77	19.40	49.30	63.29	9.51	20.06	35.12	7.10	
الحد الأدنى	9.25	0.53	1.66	2.90	1.51	0.10	0.66	0.25	
ترتيب الأهمية	الثالث	الخامس	الثاني	الأول	السادس	السابع	الرابع	الثامن	

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية للسوق العراق الاوراق المالية

٣.١.٣ - صافي الاستثمار الأجنبي

يعرف صافي الاستثمار بأنه القيمة الناتج من طرح قيمه حجم التداول المباع من قيمه حجم التداول المشتريات ويعد من اهم مؤشرات التي تستخدم لقياس حجم التعاملات الأجنبية. يلاحظ الجدول (٤) ادنى صافي الاستثمار الاجنبي لعينه الدراسة في المصارف اذ بلغ المؤشر العام لسنه ٢٠١١ قيمة (٨,١٩٥) مليون دينار وهو اعلى قيمه لعينه الدراسة, هذا الارتفاع الواضح في صافي الاستثمار خلال هذه المدة يمكن أن ترجع إلى عدة أسباب أهمها بدء التداول الإلكتروني والذي كان له الأثر الواضح في تنشيط حركة التداول والاستثمار بشكل كبير ، فضلاً عن ارتفاع عدد جلسات التداول حيث أصبحت (٥) جلسات أسبوعياً اعتباراً من ١١/١١ / ٢٠٠٩ ولكن المؤشر العام أخذ في الانخفاض والارتفاع للمدة من ٢٠١٢-٢٠٢١ ، وسجلت هذه الفترة قيم سالبة وكانت كالاتي (٢٧٧,١,١٥٨,٥٦٣) لسنوات (٢٠١٢,٢٠١٨,٢٠٢١) وكان السبب وراء ذلك هو تخوف المستثمرين الأجانب في الاستثمار بين فترة وأخرى بسبب

الأوضاع الاقتصادية والسياسية سواء كانت محلية أو دولية ، وكانت الأوضاع الأمنية ومنها الحرب على الإرهاب الأمر الذي انعكس على خروج بعض الشركات منها مصرف المنصور ومصرف الخليج ، ومن هذه الأسباب التي أدت إلى انخفاض هي التأخر في إصدار التعديلات المطلوبة لعدد من القوانين النافذة وعدد من تعليمات وقواعد تحفيز الاستثمار في الأوراق المالية الأثر الواضح لانخفاض اسعار الأسهم المتداولة فضلاً عن انخفاض أسعار النفط عالمياً. وكانت أعلى قيمة لمتوسط صافي الاستثمار الأجنبي في مصرف بغداد إذ بلغت (٥,٣٣٨) وكان الانحراف المعياري للمصرف (٨,٨١٥) أما أقل قيمة لمتوسط صافي الاستثمار الأجنبي لمصرف الخليج (-٥٥٥) وذلك خروج شركة المصرف في سوق العراق للأوراق المالية إذ كانت قيمة الانحراف المعياري لمصرف الخليج (١,٧٤٨) ، وكانت أعلى قيمة صافي الاستثمار الأجنبي سجلها مصرف الشرق الأوسط وكانت (٢٠,١٥١) وأدنى قيمة صافي الاستثمار الأجنبي سجلها مصرف الاهلي إذ بلغت (٨,١٧٠).

جدول رقم (٤)

السنة	مصرف بغداد	مصرف التجاري	مصرف الخليج	مصرف الشرق الأوسط	مصرف المنصور	مصرف الاهلي	مصرف الاستثمار	مصرف الائتمان	المؤشر العام
2010	12,593	5,055	1,719	462	1,065	28	255	593	2,573
2011	17,806	2,326	1,406	20,151	1,541	177	20,135	2,021	8,195
2012	1,004	33	1,063	2,576	2,098	654	3,648	2,101	563
2013	15,766	1,872	3,807	7,813	1,862	272	1,528	1,238	587
2014	15,756	979	3,974	1,884	2,800	2,965	1,762	706	827
2015	3,795	152	173	1,090	1,613	49	624	1,326	300
2016	1,678	10,576	810	423	3,796	-	426	267	1,766
2017	7,791	7,138	453	5,975	288	117	4	52	767
2018	8,051	154	223	2,069	609	146	2	166	1,158
2019	1,652	58	160	181	145	94	11	50	160
2020	2,537	31	37	6	472	1,518	-	11	448
2021	9,314	74	61	2,883	344	8,170	2	140	277
المتوسط	5,338	1,890	555	640	410	179	1,897	358	1,135
الانحراف المعياري	8,895	3,759	1,748	6,891	1,785	2,664	5,890	1,010	
الحد الأعلى	17,806	10,576	1,719	20,151	3,796	2,965	20,135	2,021	
الحد الأدنى	8,051	1,872	3,974	7,813	2,800	8,170	1,762	2,101	

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السنوية للسوق العراق الاوراق المالية

١.٣.١.٣ - توصيف النموذج القياسي وصياغة:

في البداية لابد من توصيف النموذج المراد تقديره والتي يمكن عدّها من أهم مراحل البحث الكمي من توصيف دقيق للمتغيرات التي ينظمها النموذج وهي من المراحل المهمة في اعداد النموذج الاقتصادي القياسي والتي من خلالها يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات التابعة (المعتمدة) والمتغيرات المستقلة (التوضيحية) الداخلة في النموذج الاقتصادي القياسي على ضوء معطيات النظرية الاقتصادية، فعملية بناء أي نموذج قياسي بشكل عام يتم من خلاله صياغة للنظرية الاقتصادية أو وصفها بشكل معادلات خطية والعمل على تحويل تلك المتغيرات الموصفة الى شكل رياضي وتطبيق النظريات القياسية عليه , فمرحلة التوصيف تعد أولى مراحل البحث القياسي فهذه المرحلة تعبر عن النظرية الاقتصادية بمصطلحات رياضية بشكل معادلة او معادلات ويسمى هذا النشاط ببناء النموذج. (الحجامي ، 2018 : 157) من أجل بناء نموذج قياسي لفهم الأثر المتبادل وتوضيحه ودرجة الاستجابة بين مؤشرات السياسة المصرفية التي استخدمت في البحث ومؤشرات السياسة حيث تم توصيف متغيرات النموذج على مجموعه متغيرات يمكن توضيحها في الجدول (٥) الآتي

المتغيرات المستقلة (مؤشرات السياسة المصرفية)		المتغيرات التابعة (السياسة الاستثمارية)	
اسم المؤشر	الرمز	اسم المؤشر	الرمز
سياسة الانتمائية		القيمة السوقية	Y1
	X1	معدل الدوران	Y2
		صافي الاستثمار الاجنبي	Y3

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على الاوليات .

٢.٣.١.٣ - الإحصاءات الوصفية للنموذج:

يبين الجدول (٥) ادناه، ان العينة تتكون من ثمانية من المصارف العراقية ولسلسلة زمنية امتدت لـ (١٢ سنة) (٢٠١٠-٢٠٢١) ، (٣) متغيرات تابعة و(١) متغيرات مفسرة (مستقلة). إذ يبين اهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج.

جدول (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	X1	Y1	Y2	Y3
Mean	17.87	154692	11.84	1161.08
Median	16.62	127500	7.74	30.50
Maximum	50.46	435000	63.29	20151.00
Minimum	0.18	25000	0.10	-8170.00
Std. Dev.	12.58	91069	13.10	5054.73
Probability	0.00	0.00	0.00	0.00

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EViews).

٣.٣.١.٣- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

قبل الدخول في تحليل الأثر الذي تتركه مؤشرات السياسة المصرفية على السياسة الاستثمارية في العراق لابد من البدء في اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لتلك المتغيرات ، حيث إن اخضاع هذه المتغيرات للاختبار يعد من الأولويات الضرورية في الدراسات التطبيقية وذلك بوجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة . وقد تم اللجوء الى اختبار السلاسل الزمنية من أجل تجنب الانحدار الزائف والنتائج المضللة الناجمة منه ، ويعد هذا الاختبار وسيلة لتشخيص المعيارية في تطبيقات تحليل السلاسل الزمنية ، وأيضاً لمعرفة الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها ، إذ إن طريقة الفحص النظري قد لا تؤدي إلى نتائج جيدة ومؤكده بشأن طبيعة استقرار السلاسل الزمنية، ولاسيما في ظل

وجود اختبارات قياسية قد طورت لهذا الغرض ، كما بينت ذلك العديد من الدراسات الاحصائية (الحجامي ، 2018 : 163) .

إنّ هذا الاختبار يعد مهماً للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية قبل إجراء أي اختبار للعلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ إن غياب صفة الاستقرار يؤدي إلى عدم الحصول على نتائج صحيحة وسليمه كقيمة معامل التحديد (R^2) او القيمة الاحصائية ل (t) بحيث تكون اعلى مما هي عليه او احصائية ($D.W$) ، التي ستكون اقل مما هي عليه إذ يتم رفض فرضية العدم في حال اذا كانت القيم المحتسبة لمستويات التغير اكبر من القيم الحرجة الجدولية عند معنوية (١ % و ٥ % و ١٠ %) ومن ثم سنقبل الفرضية البديلة باستقرار السلاسل الزمنية ، وبالعكس ، وعلى وفق ذلك يكون استقرار السلاسل الزمنية شرط اساسي في دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها (زنبوعة ، حبيب ، 2016 : 351) .

وهناك عدة اختبارات تستخدم لقياس استقرار السلاسل الزمنية من أهمها اختبار جذر الوحدة ، وسنعمد في بحثنا على تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف والنتائج المضللة ولهذه الاختبار يوجد عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولر البسيط والموسع (الحجامي ، 2018 : 166 - 165) .

جدول (٧) يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لـ (ديكي فولر)

المتغيرات	التقدير		شكل الانحدار	مستوى الفروق	مستوى المعنوية
	المحسوبة t	Probabilities			
X1	-2.879	0.002	Intercept	Level	5%
Y1	-12.966	0.000	None	Level	5%
Y2	-19.888	0.000	Intercept	Level	5%
Y3	-19.735	0.000	Intercept	Level	5%

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

من جدول (٧) أعلاه نلاحظ ان السلسلة الزمنية لتحليل ثمان مصارف في العراق استقر كل من (X_2, Y_1, Y_2, Y_3) عند المستوى وبمستوى معنوية 5% , وبذلك نقبل الفرضية البديلة $(H_1: B = 1)$ ونرفض فرضية العدم $(H_0: B = 0)$ ، مما يدل على أن تلك المتغيرات للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢١) بصيغتها التجميعية Panel Data للمصارف المدروسة خالية من جذر الوحدة و تكون مستقرة ، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الاجل القصير على الأقل.

٢.٣- تحليل علاقة الأثر بين المتغيرات المدروسة باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط :

من اجل اختبار وتحليل فرضيات الدراسة قام الباحث بقياس تأثير مؤشرات السياسة المصرفية والمتمثل بالمتغيرات المستقلة { سياسة الائتمانية (X_1) , على مؤشرات الاستثمار الاجنبي ويشتمل على ثلاث مؤشرات وهي {القيمة السوقية (Y_1) , معدل الدوران (Y_2) , صافي الاستثمار الاجنبي (Y_3) } , باستخدام نموذج الانحدار البسيط :

$$y_i = B_0 + B_1X_i + u_i$$

اذ ان x_i هو المتغير المستقل و y_i هو المتغير المعتمد و B_0 , B_1 هي معاملات التقدير وان U_i هو الخطأ العشوائي. لذا تم تقدير النموذج اعلاه ولكل متغير مستقل على حدة وتم التوصل الى النتائج التالية:

١- تحليل نموذج الانحدار البسيط لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر القيمة السوقية Y_1 :

نستنتج من خلال نتائج الجدول (٨) ادناه ,

أ- بلغ معامل التحديد R^2 بين المتغير المستقل (سياسة الائتمانية (X_1) والمتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية) (Y_1) قيمة مقدارها (0.01) وهي قيمة ضعيفة مما يدل على ان المؤشر X_1 يفسر ما مقداره ١% من التغيرات في مؤشر القيمة السوقية

(Y1) والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (B1) (X1) اذ كانت SIG. الخاصة بها اقل من ٠.٠٥ مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي لمؤشر سياسة الائتمانية على القيمة السوقية وان اتجاه هذا التأثير عكسي . حي

ب- الجدول (8) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر القيمة السوقية

Pooled Regression Model					
المتغير المعتمد	Y1				
المتغير المستقل	R-square	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob
X1	0.01	-546.60	105.32	-5.19	0.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews)

٢- تحليل نموذج الانحدار البسيط لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر معدل الدوران Y2:

نستنتج من خلال نتائج الجدول (٩) ادناه :

١- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل (سياسة الائتمانية (X1) والمتغير المعتمد (معدل الدوران (Y2) قيمة مقدارها (0.01) وهي قيمة ضعيفة مما يدل على ان المؤشر X1 يفسر ما مقداره ١٠% من التغيرات في مؤشر معدل الدوران (Y2) والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (B1) (X1) اذ كانت SIG. الخاصة بها اقل من ٠.٠٥ مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي لمؤشر سياسة الودائع على معدل الدوران وان اتجاه هذا التأثير طردي.

الجدول (٩) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر معدل الدوران

Pooled Regression Model					
المتغير المعتمد	Y2				
المتغير المستقل	R-square	Coefficient	Std .Error	t-statistic	Prob
X1	0.103	0.335	0.014	23.250	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews)

ب- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل (سياسة الائتمانية (X1) والمتغير المعتمد (صافي الاستثمار الاجنبي) (Y3) قيمة مقدارها (٠.٠٢٠) وهي قيمة ضعيفة مما يدل على ان المؤشر X 1 يفسر ما مقداره ٢% من التغيرات في مؤشر صافي الاستثمار الاجنبي (Y3) والبقية تعود الى متغيرات اخرى لم تؤخذ بالنموذج يعبر عنها الخطأ العشوائي, كما نلاحظ معنوية قيمة t المحتسبة لمعامل المتغير المستقل (B1) (X1) اذ كانت SIG. الخاصة بها اقل من ٠.٠٥ مما يدل على انه يوجد تأثير معنوي لمؤشر سياسة الائتمانية على صافي الاستثمار الاجنبي .

الجدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة على مؤشر

صافي الاستثمار الاجنبي

Pooled Regression Model					
المتغير المعتمد	Y3				
المتغير المستقل	R-square	Coefficient	Std .Error	t-statistic	Prob
X1	0.002	-17.818	5.857	-3.042	0.0024

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

جدول (١١) خلاصة علاقة التأثير للمتغيرات المستقلة (السياسات الائتمانية) على المتغيرات التابعة (الاستثمار الاجنبي غير المباشر) حسب نموذج الانحدار البسيط

المتغيرات التابعة			المتغيرات المستقلة
Y3	Y2	Y1	
معنوي	معنوي	معنوي	X1

٣.٣- إثبات فرضية الدراسة :

من خلال نتائج التحليل الاحصائي حسب نموذج الانحدار البسيط وكما مبين في الجدول اعلاه يمكن قبول الفرضية الاحصائية الفرعية بالاعتماد على المتغيرات المستقلة (X1) كونها ثبتت معنويتها عند مستوى مقبول احصائيا على المتغيرات التابعة (Y1,Y2,Y3) .

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

١- تعد البيئة العراقية بيئة غير جاذبه للاستثمار وذلك بسبب عدم الاستقرار الاستثمار الأجنبي والاقتصادي الأمر الذي يحد من رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

٢- ان أغلب الاستثمارات في سوق الأوراق المالية هو الاستثمار في القطاع المصرفي يأتي بعده القطاع الصناعي مع تراجع الاستثمار في بقية القطاعات ، أن الاستثمار يتركز في قطاعات معينة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف فعالية السوق في جذب المستثمرين في العراق .

٣.حققت السياسة الائتمانية لعينة دراسة من خلال الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص معدل متوسط المؤشر العام لسياسة الائتمانية (١٧.٥٢٩) للمدة الزمنية المبحوث بها وهذه القيمة المنخفضة عند مقارنه مع السياسات الائتمانية العالمية والإقليمية والعربية ، أن العينة في المصارف تحتفظ بودائع الجمهور دون الاستفادة منها في نشاط ائتماني مربح .

٤- بلغ معامل التحديد R2 بين المتغير المستقل(سياسة الائتمانية (X1) والمتغير المعتمد (مؤشر القيمة السوقية) (Y1) قيمة مقدارها (٠.٠١) وهي قيمة ضعيفة مما

يدل على ان المؤشر X1 يفسر ما مقداره ١% من التغيرات في مؤشر القيمة السوقية (Y1) وهذا يدل ان تأثير سياسة الائتمانية ضعيفة على القيمة السوقية .

٢.٤-التوصيات

١- يعد الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة لذا يتطلب السعي الجاد لوضع الخطط والبرامج وتهيئة الظروف التي تحقق ذلك.

٢- تطوير هيئات الاستثمار التي تقدم المعلومات الدقيقة حول الفرص الاستثمارية المتوفرة والمثالية عن طريق الإفصاح والشفافية التي تشجع المستثمر الأجنبي على الإقبال في الدخول الى السوق المالي .

٣- منح الحوافز والمزايا من أجل جذب المستثمرين الأجانب وذلك أن المستثمر يبحث دائماً عن الدول التي تمنحه مزايا مثل تمويل الأرباح فضلاً عن الإعفاءات الضريبة.

٤- ضرورة التزام الشركات المدرجة في القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية بالنشر في مواقعها الإلكترونية وتقديم الإفصاحات اللازمة في الوقت المحدد دون تأخير لما ذلك من أثر في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر إليها

المصادر

١. أحمد، صلاح حسن و محمد، أياد طاهر، ٢٠١٣، الاستثمار الاجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

٢. اسماعيل، ريباز ظاهر، الادريسي، امين، محمد سعيد محمد، ٢٠١٩، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١ العدد ٢٥ .

٣. التميمي، سعدية هلال حسن، ٢٠١٥، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
٤. الركابي، اكرم شاني حسان، ٢٠١٨، اثر الاستثمار المحفظي على اداء سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٥. السبهان، شروق خلف لطيف، ٢٠١٦، تقييم السياسة الائتماني وانعكاسها على الاداء المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
٦. الشخيلي، هديل امين ابراهيم، ٢٠١٢، العوامل الرئيسية لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردن، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الاوسط، قسم محاسبة والتمويل كلية الاعمال، الاردن.
٧. الشمري، كزار مكي سلمان، ٢٠١٨، تحليل دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في القيمة السوقية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.
٨. القاضي، شريف حسام مختار، (٢٠٢١)، الائتمان المصرفي (الطريق الى الشمول المالي).
٩. حسين، عبد الرزاق حمد، كاظم، عامر عمران، (٢٠١٢)، قياس اثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)، مجلة جامعه كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢ العدد ١.
١٠. خضير، عقبة، ٢٠١٥، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
١١. رفيش، حيدر عبد الامير جودي، ٢٠٢٠، أثر فجوة الائتمان المصرفي للنواتج المحلي الاجمالي في الاستقرار المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
١٢. لبيب، عامر احمد، ٢٠١٩، دور الاستثمار الاجنبي الغير مباشر على سوق راس المال، رسالة ماجستير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

١٣. علي , احمد شعبان محمد , (٢٠٢١) , موسوعة البنوك والائتمان السياسة الائتمانية للبنوك , دار التعليم الجامعي , جامعة الاسكندرية .
١٤. عيساوي ,حنان خالد حنش, ٢٠١٦, دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة ,رسالة ماجستير , كلية الأدارة والاقتصاد, جامعة القادسية .
١٥. محمد ,منال جابر مرسي, ٢٠٢١, الائتمان والاستثمار الخاص في مصر, مجلة البحوث المالية ,المجلد ٢٢,العدد الاول.
١٦. مجيد , محمد حميد, ٢٠١٦, دور سوق الأوراق المالية في جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر للقطاع المصرفي, دبلوم عالي معادل للماجستير , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد.
١٧. مسجت , فايذة حسن ,مكي ,بان ياسين, ٢٠٢١, دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر (المحفطي) في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٧),مجلة الادارة .
- 18.Chen ,James,2018 " ,Foreign Portfolio Investment – FPI , Asset Allocation , 9July.
- 19.Sunchalin, Andrew M., et al.2019 "Methods of risk management in portfolio theory." Revista Espacios 40.16.
- 20.Kitanov, Yakim.2016 "Portfolio investment risks: typology and mitigation." Economy & Business Steven schwarscz,2008 Systemic Risk, duke University of low.
- 21.Hiriyappa, B. (2008). Investment management: Securities and, portfolio management.
- 22.Panchenko , Maryna, and Maria Parlińska.2014 "Portfolio risk management in investment activity of banking sector." Zeszyty Naukowe SGGW, Polityki Europejskie, Finanse i Marketing 11
- 23.Stalstedt, Erik.2006 "Exchange Rate Risk: From a Portfolio Investors Point of View, New Age International (P). Limited Publishers

Evaluating the Performance of Al - Rafidain and Al-Rasheed Banks

أ.م.د. كامل علاوي كاظم
جامعة الكوفة /كلية الادارة والاقتصاد

مها سعدون جواد
مصرف الرشيد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

أن أيجاد قطاع مصرفي سليم يعد شرطاً أساسياً لإرساء دعائم نظام مالي مستقر، وعاملاً محورياً في تحقيق تنمية اقتصادية بالمستوى المطلوب ويتم ذلك عن طريق إنشاء نظام مصرفي قادر على حشد الموارد المالية وإعادة تخصيصها وتحسين كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي، والعمل على تحديث وتقوية القطاع المصرفي من خلال أحداث تغييرات في الصناعة المصرفية وتنظيم هيكلها لغرض حشد المدخرات المحلية مع إمكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمارات الأجنبية، ان تكون إصلاحات الأنظمة المالية ناجحة، ولابد من أن تتجسد في تحرير القطاع المصرفي من القيود والعراقيل وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة وزيادة حدة المنافسة بين المصارف واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٥٩٧ - ٦٣٨

وفي العراق نجد أن القطاع المصرفي العراقي يعاني من مشاكل هيكلية وتنظيمية بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية مما أدى إلى عدم تطوره بالشكل المطلوب وضعف ارتباطه بالمنظومة المصرفية العالمية. ويهمين مصرفي الرافدين والرشد على الجهاز المصرفي العراقي لذا تم اختيارهما كمجال للبحث وتطبيق معايير الأداء المالي لمعرفة الانحرافات فيهما والتي أظهرت بأنهما يعانيان من مشاكل جمة وفقاً لمعايير الأداء التي طبقت، لذا لابد من إعادة هيكليتهما وهذا أهم ما توصل اليه البحث، وأهم ما يوصي به.

الكلمات المفتاحية: تقويم الأداء - المؤشرات المالية - مصرف الرافدين - مصرف

الرشد

Abstract

Finding a sound banking sector is a prerequisite for establishing the foundations of a stable financial system, and a pivotal factor in achieving economic development at the required level. This is done by establishing a banking system capable of mobilizing financial resources, reallocating them and improving their efficiency to serve economic activity , and working to modernize and strengthen the banking sector via making changes in the banking industry and organizing its structure for the purpose of mobilizing domestic savings with the possibility of attracting part of the flows of foreign investments . The reforms of financial systems should be successful , and they must be embodied in liberating the banking sector from restrictions and obstacles , creating an appropriate legislative environment , increasing competition between banks and using developed technological means for communications and information . In Iraq , we find that the banking sector suffers from structural and organizational problems due to the instability of the investment environment , which led to its lack of development as required and its weak link with the global banking system .

This involves working to use the necessary information that are required for the performance efficiency of all the bank's activities by using financial ratios as main tools for financial analysis to reach results that achieve the study objective , especially that financial analysis serves the process of planning , organizing , directing and controlling in itself , its results , comparing to standard results , help in evaluating the banking unit efficiency in the past and the present and contributes to lay the sound foundations for the process of making investment and financing decisions in the future in a way that is positively reflected on the profitability and liquidity results , and then maximizing the economic value of the bank . The research concluded that the evaluation criteria that were applied to Al- Rafidain and Al - Resheed banks showed that their performance was weak . Therefore , the research aims to reform the banking system in Iraq to keep pace with its development and restructuring of Al - Rafidain and Al - Resheed banks

Keywords: Performance evaluation - financial indicators - Rafidain Bank - Rasheed Bank

المقدمة:

تؤدي المؤسسات كافة على اختلاف مجالاتها وطبيعة عملها وأهدافها دورا في تحقيق التنمية والارتقاء بالمجتمع والدولة، ويعد المجال الاقتصادي من المرتكزات الأساسية وعصب تحريك مقومات الحياة والمجالات الأخرى، وعن طريق السياسة الاقتصادية (المالية والنقدية) يمكن تحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالات الحياة وتلبية رغبات الإنسان.

وتعد المؤسسات المالية ومنها الجهاز المصرفي احد مرتكزات اي اقتصاد في اي بلد إذ لا يمكن تصور إي حركة تنمية اقتصادية من دون مؤسسات مصرفية، ومنذ قدم التاريخ تعامل الناس مع مقومات هذا الجهاز، واخذ بالتطور مع مستجدات الحياة

وتنوع التعاملات وظهور التقنيات وزيادة حاجة المجتمع والأفراد في إدارة الأموال وتوظيفها، فالمصارف تمتلك قدرات كبيرة على نقل وتحريك الأموال بين مختلف القطاعات بالشكل الذي يمكن من تنمية تلك القطاعات والنهوض بها، الأمر الذي حفز اغلب الحكومات على إيلاء العمل المصرفي أهمية خاصة عن طريق أحاطته بالتشريعات والقوانين التي تتضمن انسيابية العمل فيه وتنمي ثقة الأفراد فيه.

من هنا أصبح من الضروري على الجهاز المصرفي في اي بلد من مواكبة التطورات والتفاعل معها من خلال تبنيه لجملة من الاستراتيجيات الأساسية التي تعينها على الاستمرار والمنافسة ومواجهة التحديات التي تحدث بها، والعراق من أقدم دول المنطقة وأول من عرف نظم الصيرفة في الحضارات القديمة وتؤكد الدلائل المادية والإثارية على ذلك، إما في الوقت الحاضر ومنذ تأسيس الدول العراقية فأخذ الاهتمام بتأسيس مصارف وتطويرها لما لها من دور فاعل في تحريك الاقتصاد لعدم وجود توافق بين ما يقدم من تمويل مصرفي وحاجات الاقتصاد العراقي بسبب عدم وجود سياسة مصرفية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

١.١- أهمية البحث:

نظرا لأهمية القطاع المصرفي تبرز أهمية وضروة تقويم كفاءة القطاع المصرفي من حيث عمله وتوجهاته عن طريق تقويم أداء المصارف كافة سواء التابعة للقطاع العام أو المملوكة للقطاع الخاص كلا أو جزءا , ويتم هذا التقويم من خلال مجموعة وسائل وطرق وأساليب وتقنيات مالية ومحاسبية وإدارية في سبيل الوصول إلى رؤية شاملة عن حالة المصرف موضوع التقييم وأدائه المالي السابق عن الفترة الماضية ومحاولة استنتاج المستقبل استنادا إلى مجموعة معايير ومؤشرات مالية تكشف عن واقع حال أداء المصرف وتحاول تنبيه إدارته إلى الأزمات المحتمل حدوثها للمصرف مستقبلا .

٢.١ - مشكلة البحث:

نظرا لأهمية النشاط المصرفي التجاري , ولاسيما الحكومي منه في تمويل القطاعات الاقتصادية وحجم الأموال والعمليات المالية والمصرفية التي يتعامل بها تجعله عرضة للمخاطر المتنوعة التي قد يتعرض لها , كونه القطاع الأول الذي يتأثر ويؤثر بسرعة في البيئة التي يعمل بها .

٣.١ - أهداف البحث:

تسعى دراسة البحث إلى تحقيق ما يأتي:

١ - إيجاد نظام لتقويم أداء المصارف الحكومية في العراق، تترابط فيه جميع مؤشرات الأداء بصدد الوصول إلى مؤشر عام للحكم على مدى نجاح وتطور المصارف , بحيث يمكن ترتيبها وفق أفضليتها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي , بمعنى مقارنة أداء المصرف مع غيره من المصارف أو مقارنة أداء المصرف عبر سلسلة زمنية أو مقارنة أداء فروع المصرف المختلفة فيما بينها وذلك عن طريق مؤشر عام واحد يكون نتيجة الربط بين المؤشرات المختارة من خلال درجاتها التقييمية وفي ضوء أهميتها النسبية .

٢ - تبيان الإصلاح المصرفي الذي يعد من الوسائل المهمة في تطوير الجهاز المصرفي وتوسيع دوره في تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاقتصادية.

٣ - دراسة واقع القطاع المصرفي العراقي والتعرف على السبل الممكنة للارتقاء بدور المصارف حجما ونوعية المنتجات المصرفية ضمن إمكانات الوضع الحالي وآفاق الأمد البعيد.

٤.١ - فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (القيام بإصلاح الجهاز المصرفي العراقي في تعزيز الثقة والعمل على خلق بيئة تنافسية آمنة وسليمة بين المصارف لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في تدعيم النشاط الاقتصادي عن طريق تحليل

مؤشرات تقويم الأداء لمصرفي الرافدين والرشيد وتحديد نسبة الأرباح ونسبة السيولة المالية التي حققها المصرفين لسداد الالتزامات المترتبة وبيان مدى قوة المركز المالي لهما , وتحديد مواطن الضعف ووضع الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي القائم على تحسين نوعية الخدمات المصرفية , والإسهام في إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترضه من الناحية المالية والتنظيمية .

٥.١ - حدود البحث:

- الحدود الزمانية: تم استخدام السنوات المالية (٢٠١٠-٢٠١٩).
- الحدود القطاعية: المصارف التجارية الحكومية (مصرف الرافدين - مصرف الرشيد).

٦.١ - هيكلية البحث: لغرض الوصول الى أهداف البحث والتحقق من فرضيته فقد قسم على ثلاث مطالب هي:

٢ - المبحث الثاني/الجانب النظري

المطلب الأول: -نشأة مصرف الرافدين وهيكلته.

المطلب الثاني: -نشأة مصرف الرشيد وهيكلته.

المطلب الثالث: -تقويم الأداء لمصرفي الرافدين والرشيد.

١.٢ - المطلب الأول: نشأة مصرف الرافدين وهيكلته

يعد مصرف الرافدين أقدم مصرف تجاري عراقي، تأسس بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٤١ وبأمر أعماله في ١٩/٥/١٩٤١ برأس مال قدره (٥٠) خمسون ألف دينار مدفوع بالكامل من الخزينة العامة، وجاء تأسيسه نتيجة الحاجة لمصرف وطني يقوم بأعمال الصيرفة التجارية إلى جانب المصارف الأجنبية التي تعمل في العراق آنذاك وبوصفه منافسا لها في السوق العراقية، وبدأ بالتوسع التدريجي فتزايد رأس مال مصرف الرافدين تدريجيا إلى (٥) مليون دينار في منتصف عام ١٩٦٤ (الموقع الإلكتروني لمصرف الرافدين <http://www.rafidain-bank.gov.iq/72.htm>).

وبعدها مر المصرف في مرحلة تاريخية مهمة صدر خلاله قانون تأمين المصارف التجارية العاملة في العراق الذي يعد عبر مراحل جرى في مستهلها دمج بعض المصارف بمصارف أخرى (فهد، ٢٠٠٩: ١٥٨-١٥٩)، وبموجب قانون (٦٧) في حزيران ١٩٧٤ دمج المصرف التجاري العراقي مع مصرف الرافدين وأصبح الجهاز المصرفي التجاري العراقي يتكون من مصرف واحد هو (مصرف الرافدين) برأس مال قدره (٣٠) مليون دينار (شندي ، ٢٠٠١: ٣٣)، فأصبح في مرحلة السبعينات والثمانينات المصرف التجاري الوحيد في العراق إذ احتل مصرف الرافدين مركز الصدارة بين المصارف العربية العاملة في الوطن العربي (الشمري ، ١٩٨٨: ٢٤٢-٢٤٣)، ويتميز المصرف بالخبرة الطويلة والانتشار الواسع وتحقيق التنمية الاقتصادية بهدف تجميع الأموال وإعادة استثمارها وتحقيق الأرباح والقيام بالمعاملات المصرفية التجارية بكافة أنواعها داخل العراق وخارجه، وقبول الودائع بأنواعها الجارية والثابتة وشراء حوالاتها وخصم الكمبيالات وسندات القروض الحكومية وسائر السندات التجارية والصناعية وإعادة خصمها فضلا عن استثمار رؤوس الأموال وتقديم القروض والسلف ومنح الاعتمادات والتسهيلات المصرفية الأخرى (جاسم ، ٢٠٠٧: ١٣٣). ويعد أكبر مصرف تجاري عامل في العراق من حيث حجم الودائع والائتمان، ويحتل موقعا متميزا بين المصارف العالمية، ويقدم جميع الخدمات المصرفية من خلال شبكة فروعه المنتشرة في أنحاء العالم وخارجه (تاج الدين، ٢٠١٤: ١١٥)، فضلا عن تصدره حجم المطلوبات في التي بلغت حوالي ٤١,٢٨٣,٥٤٤ مليون دينار ورأس المال المدفوع (١٢٦,٠٠٠) مليون، وعدد الفروع العاملة في داخل العراق وخارجه والتي تجاوزت شبكة فروعه (١٧٤) فرعا وكذلك وصل عدد الموظفين العاملين في فروعه الى (٨٣٥٥) في نهاية ٢٠١٨ بغية إيصال الخدمة المصرفية الى أكبر عدد من الزبائن ولأوسع رقعة جغرافية (البنك المركزي العراق، ٢٠١٩: ١١٩-١٢٠)، كما مبين في الجدول الآتي

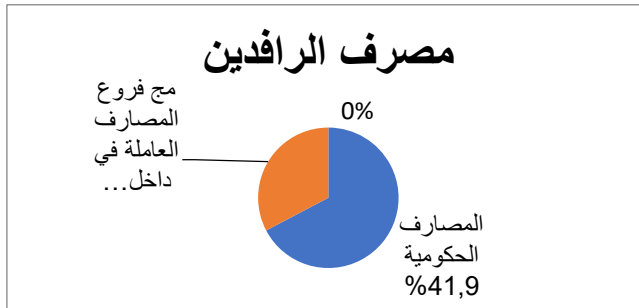
جدول (١) هيكل مصرف الرافدين لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١

عدد الفروع العاملة في داخل العراق وخارجه	١٧٤ مصرف (٦١ بغداد، ١٠٦ محافظات، ٧ خارج العراق)
عدد الموظفين	٨٣٦٦ موظف
رأس المال المدفوع	١٢٦,٠٠٠ مليون دينار
مجموع الموجودات او المطلوبات	٤١,٢٨٣,٥٤٤ مليون دينار

المصدر: اعداد الباحثين الاعتماد على النشرة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٨، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٩.

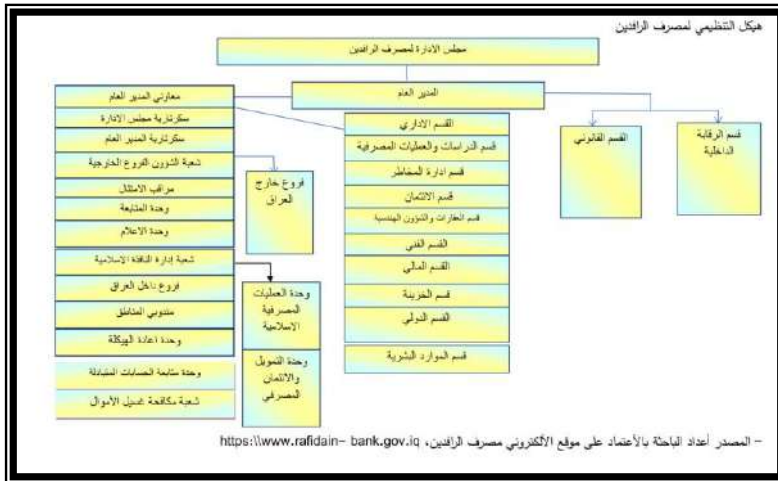
أن عدد فروعه تمثل (٤١,٩%) من مجموع الفروع للمصارف الحكومية و (٢٠,٣٧%) من مجموع المصارف العاملة في البلد. وكما مبين في الشكل الآتي:

شكل (١) نسبة فروع مصرف الرافدين



- المصدر : اعداد الباحثين استنادا إلى [http:// www. Rafidain-bank.gov.iq](http://www.Rafidain-bank.gov.iq). ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعد من المهام الأساسية لعمله ونموه، حيث أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الأجل لمدة تتراوح بين ٢-٥ سنوات وطويلة الأجل لمدة تتراوح بين ٥-١٠ سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات، ويدخل ضمن هذا الإطار منح التسهيلات في الحساب الجاري وخصم الأوراق التجارية وأتباعها وهي من أنواع الائتمان النقدي الرئيسة الممنوحة لزبائن المصرف والمتعاملين معه، ويقف المصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام الممكنة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحاسبة الالكترونية الذي يعد مشروعا ضخما يتوازي بمكانة المصرف وأعماله وفروعه إذ يتوافر لديه أنظمة فعلية، تغطي جميع أنشطة المصرف

ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات، و يساهم في تطوير وإسناد المصارف الحكومية والأهلية في مجال الأنظمة المصرفية والاستثمارية (عبد العايدى ، شاكر، ٢٠١٥).



شكل (٢) الهيكل التنظيمي لمصرف الرافدين

- المصدر أعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الإلكتروني مصرف الرافدين،
<https://www.rafidain-bank.gov.iq>

٢.٢- المطلب الثاني: نشأة مصرف الرشيد وهيكلته

تم تأسيس مصرف الرشيد في عام ١٩٨٨ بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٨٨، إذ تم شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين هما (مصرف الرافدين ومصرف الرشيد) ويعد ثاني مصرف حكومي في العراق، وجاء تأسيسه نتيجة التوسع في النشاط الاقتصادي وخلق حالة من المنافسة وتغيير طبيعة الظروف الاقتصادية المحيطة (ابو حمد ، قدوري، شاكر، ٢٠٠٥: ٣٦٧)، وقد نصت المادتين (١)، (٣) من قانون تأسيسه على أن يؤسس مصرف تجاري باسم مصرف الرشيد يكون مركزه بغداد وله صلاحية فتح فروع ومكاتب داخل العراق وخارجه برأس مال (١٠٠) مليون دينار عراقي يدفع من الخزينة العامة (الدوري ، ٢٠١٢: ٩٦)، أما المادة (٢) من النظام الداخلي لمصرف الرشيد رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ فقد نصت على أن المصرف وحدة

اقتصادية ممولة ذاتيا ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وأداري ويعمل وفق أسس اقتصادية، والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الأموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية (الفتلاوي ، ٢٠٠٩: ٧٥). وأصبح مصرف الرشيد شركة عامة استنادا الى أحكام المادة (٦) من قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ يخضع لقانون البنك المركزي وديوان الرقابة المالية رقابيا وبإشراف وزارة المالية اداريا، ويبلغ عدد فروع المصرف في نهاية ٢٠١٨/١٢/٣١ (١٥٨) فرعا موزعة في عموم محافظات العراق، ويتصدر مصرف الرشيد المركز الثاني في إدارة الموجودات التي بلغت ما يقارب (١٩,٢٢٥,٥٤٢) مليون ورأس المال (٥٠,٠٠٠) مليون وعدد الموظفين العاملين في فروعه (٧٠٦٤) من السنة نفسها (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٨: ١١٩-١٢٠)، كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (٢) هيكل مصرف الرشيد لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١

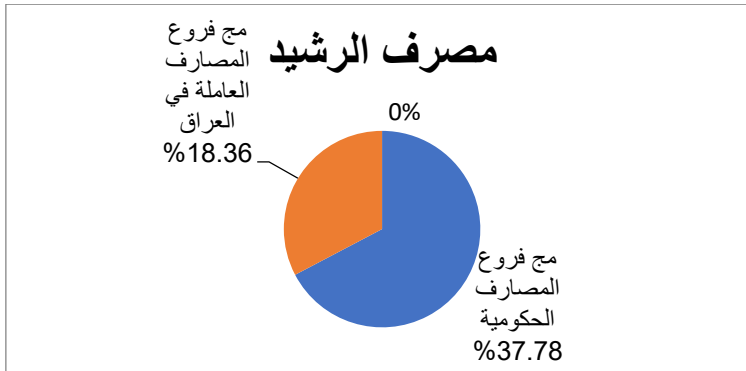
عدد الفروع العاملة في العراق	١٥٨ مصرف (٦٨ بغداد، ٩٠ محافظات)
عدد الموظفين	٧٠٦٤ موظف
رأس المال المدفوع	٥٠,٠٠٠ مليون دينار
مجموع الموجودات او المطلوبات	١٩,٢٢٥,٥٤٢ مليون دينار

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية الإحصائية، البنك المركزي العراقي،

٢٠١٨.

وهو بذلك تمثل عدد فروعه حوالي (٣٧,٧٨) % من مجموع فروع المصارف الحكومية ويمثل (١٨,٣٦) % من مجموع فروع المصارف العاملة في داخل العراق كما مبين في الشكل الآتي :

شكل (٣) فروع مصرف الرشيد



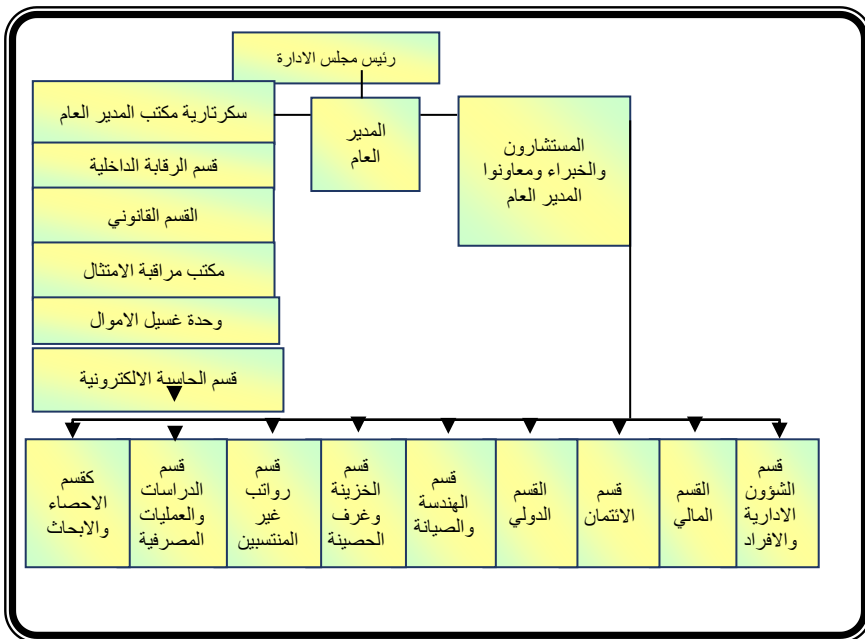
– المصدر: أعداد الباحثين استناد الى الموقع الإلكتروني لمصرف الرشيد . [http:// www. Rasheed-bank.gov.iq](http://www.Rasheed-bank.gov.iq)

نتيجة التغيرات والتحويلات والتغيرات الجديدة في العراق التي تستدعي جهودا استثنائية للعمل من أجل الرقي الاقتصادي والاجتماعي ولتجاوز انعكاسات الماضي واستلهاام الرؤية المستقبلية، فقد وضع المصرف خطته لكافة العمليات المصرفية وخاصة الضوابط الجديدة لتسهيل عمليات التسليف والإقراض، وقد شملت محفظته الإقراضية والتسليفية للعديد من الشركات المساهمة والخاصة والعامة لمختلف القطاعات الاقتصادية (الفتلاوي ، ٢٠٠٩ : ١٧)، فضلا عن دعم القطاع الزراعي متمثل بالقرض المقدم للمصرف الزراعي، ويتبع المصرف معظم تطبيقات الحكومة، منها ما يتعلق بالأمانة وما يتفرع عنها من القوانين ضد الفساد والشفافية والمسائلة وفحص أداء الإدارة وحماية موجودات المصرف وتقييم أداء المصرف ومراعاة الإطار القانوني وفق قانون المصارف الجديد رقم (٩٤) في ٢٠٠٤ ومقررات لجنة بازل والالتزام بالاعتبارات الأخلاقية ومراقبة المسؤولية الاجتماعية، كذلك يساهم المصرف بصورة فعالة مع المؤسسات المتخصصة في تبني مشروع الارتقاء بمستوى التشريعات والنظم والتعليمات المتعلقة بالقطاع المالي والترويج لثقافة أساسيات العمل المالي والمصرفي

وفق قانون الاستثمار رقم (١٣) في ٢٠٠٦ الذي يتضمن جزءاً من حزمة القوانين التجارية والقانونية والضرائب والضمان والتجارة الالكترونية لتطوير العمل المصرفي والاقتصادي (الموقع الالكتروني لمصرف الرشيد، Rasheed Bank.gov.iq Structure. html).

وأسس مصرف الرشيد في ٢٠٠٩ وحدة لمتابعة غسيل الأموال تنفيذاً لقانون غسيل الأموال رقم (٩٣) في ٢٠٠٤ تباشر الوحدة اختصاصها بصورة مستقلة وتتخذ الإجراءات المناسبة في ضوء أحكام القانون المذكور، وتتلقى الوحدة المعلومات عن المعاملات المالية غير العادلة التي تزودها أنظمة المصرف الداخلية تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة وتقيم الوحدة دورات تدريبية لموظفي المصرف بهدف التوعية لمخاطر غسيل الأموال وأساليب الوقاية منها وزيادة كفاءة العاملين في الالتزام لتطبيقها (ناشور ، ٢٠١٣: ١٦).

شكل (٤) الهيكل التنظيمي لمصرف الرشيد



المصدر: أعداد الباحثين الاعتماد على الموقع الإلكتروني لمصرف الرشيد Rasheed

Bank.gov.iq

- المصدر: أعداد الباحثين استناد الى الموقع الإلكتروني لمصرف الرشيد [http:// www. Rasheed-bank.gov.iq](http://www.Rasheed-bank.gov.iq)

٣.٢- المطلب الثالث: تقويم أداء مصرفي الرافدين والرشيد

تتطلب عملية تقييم الأداء توافر مجموعة من المؤشرات أو المعايير لغرض حساب مستوى الأداء الذي حققه المصرف والوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب نشاطه، وتعرف النسب المالية (أنها العلاقة القائمة بين عنصر أو عدة عناصر وتكون هذه العلاقة بنسب مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري) (خنفر، المطارنة، ٢٠٠٦: ١٢٧)، ويعد استخدام النسب المالية من الأدوات المهمة التي يمكن عن طريقها تقويم أداء المصارف للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء والكشف عن العلاقات المهمة الموجودة بين الأرقام التي تظهر في تلك القوائم (محمد، ٢٠٠٧: ١)، وسيتم اعتماد مجموعة من النسب المالية ذات العلاقة بالنشاط المصرفي خلال فترة زمنية (٢٠١٠ - ٢٠١٩) والمقارنة بين المصرفين (بو عبدلي، ٢٠١٥: ٢١):

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣- مجموعة نسب الربحية:

سيتم اعتماد نسب العائد على الموجودات والعائد على الاستثمار لتقييم أداء المصرفين كما موضحة في جدولي (٣) و(٤):

١.١.٣- العائد على الموجودات (ROA):

يعد ROA مقياس الربحية لكافة استثمارات المصرف الطويلة والقصيرة الآجل وتحسب هذه النسبة وفقاً للمعادلة الآتية:

- نسبة العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات %

جدول (٣) معدل النمو لعائد الموجودات في مصرفي الرافدين والرشيد للمدة ٢٠١٩-٢٠١٠ (مليون دينار)

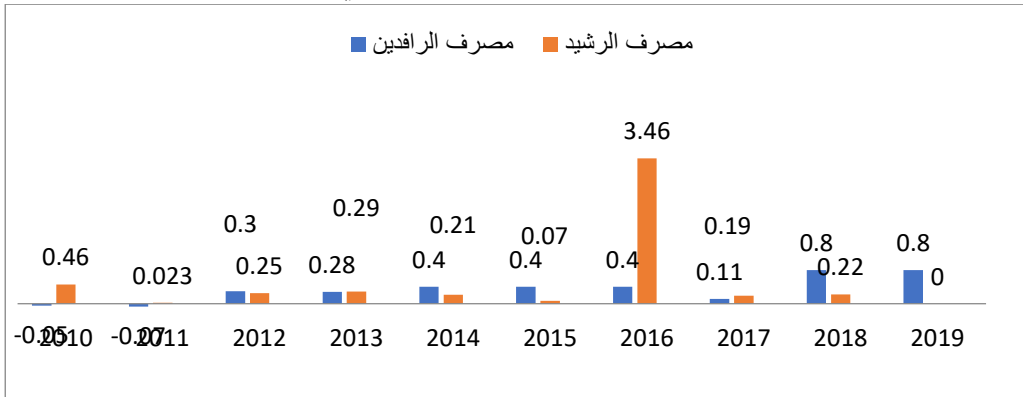
السنة	مصرف الرافدين			مصرف الرشيد		
	مجموع الموجودات (١)	صافي الربح (٢)	معدل العائد على الموجودات (٣)%	مجموع الموجودات (٤)	صافي الربح (٥)	معدل العائد على الموجودات (٦)%
٢٠١٠	٢٨٦,٧١٥,١١	١٣,٩٩٣-	٠,٠٠٥ -	١٣,٧١٨,٠٤٥	٦٣,٦٨٧	٠,٤٠
٢٠١١	٦٥,١٠٩,١٠٦	٤٥,١١٢-	٠,٠٧ -	١٧,٦٣٠,٩٥٢	٣,٩٨٥	٠,٠٣
٢٠١٢	٦٢,٣٢٩,٢٤٠	١٨٢,٩١٨	٠,٣	١٧,٤١٤,٣٤٦	٤٤,٩٨٦	٠,٢٥
٢٠١٣	٦٤,٣٢٧,٩٢٧	١٨٤,٣٥٦	٠,٢٩	٢١,٥٩٩,٣١٥	٦٤,١١٤	٠,٢٩
٢٠١٤	٦٦,٢٥٣,٠٤٥	٢٢٧,٣٠٢	٠,٣٤	١٩,٦٣٠,٦٢٣	٣٩,٧٤٥	٠,٢٠
٢٠١٥	٦٠,٤٩٥,٥٢٠	١٩٢,٥٩٣	٠,٣٢	١٧,٥٤٠,٦١٥	١٣,٣٥٨	٠,٠٧
٢٠١٦	٦٠,٥٠٦,٦٠٩	٢٠٧,٩٣٣	٠,٣٤	١٦١٩٠,٢١٠	٥٦,٠٥٦	٠,٣٤
٢٠١٧	٣٥,٣٢١,٧٩٣	٣٤٥,٤١٠	٠,٩٨	١٧,٣٨١,٥٣٨	٣٣,٥٢٦	٠,١٩
٢٠١٨	٤٠,٦٣٧,٤٩٣	٣١٥,٦٩٩	٠,٧٨	١٨,٧٣٠,٧٩٣	٤٢,٤٥١	٠,٢٢
٢٠١٩	٣٩,٧٤٥,٨٥٦	٣٠٣,١٩٩	٠,٧٦	١٧,٩٨٣,٩٦٢	٨,١٢٢	٠,٠٤
المتوسط	٧٨,١٤٤,١٧٩	١٩٠,٠٣٠	٠,٤٠٤	١٧,٩٨٣,٠٣٩	٣٧,٠٠٣	٠,٢١
MAX	٢٨٦,٧١٥,١١	٣٤٥,٤١٠	٠,٩٨	٢١,٥٩٩,٣١٥	٦٤,١١٤	٠,٤٠
MIN	٣٥,٣٢١,٧٩٣	٤٥,١١٢-	٠,٠٠٥-	١٣,٧١٨,٠٤٥	٣,٩٨٥	٠,٠٣

– المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشيد

نجد أن نسب العائد على الموجودات لمصرف الرافدين الموضحة في الجدول أعلاه سجلت نسبة سالبة خلال عامي (٢٠١٠-٢٠١١) إذ سجل نسبة (ROA) في ٢٠١٠ إلى (-٠,٠٠٥%) وفي ٢٠١١ قد بلغ نسبته إلى (-٠,٠٧) بسبب انخفاض مستوى الربحية، وحقق المعدل نمو موجباً في (٢٠١٧) فبلغت نسبة مؤشر العائد إلى (٠,٩٨%) لإعادة تقييم وتسوية بعض الموجودات في مصرف الرافدين ، ونلاحظ الاتجاه التصاعدي للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩) وهذا يشير الى مستوى تركيز معتدل في الموجودات لمصرف الرافدين وسبب هذا الارتفاع هو استمرار التحسن النسبي للأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط فضلاً عن إصدارات البنك المركزي

العراقي من الضوابط الرقابية الخاصة وفق متطلبات لجنة بازل III للمصارف التقليدية وتعليمات نظام إدارة الأعمال في القطاع المصرفي العراقي على وفق الموصفات الدولية، وعلى الرغم من حدوث تذبذب في نسب النمو إلا أن ذلك يثبت حقيقة مفادها أن المصرف يستحوذ على الجزء الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي العراقي و أن انخفاض معدل العائد دون (١%) يفسر أيضا بارتفاع المصاريف التشغيلية للمصرف. يتضح من البيانات المالية الخاصة بمصرف الرشيد خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩ بوصلة النمو والزيادة في فترة الموجودات باستثناء عام ٢٠١١ التي انخفضت فيها معدل (ROA) بنسبة (٠,٣%) والسبب في ذلك بسبب انخفاض مستوى ربحية المصرف مقابل النمو المتزايد في الموجودات وتفسير ذلك خسائر في عام ٢٠٠٩ تطرح منه نسبة (١%) عن مساهمتها في صندوق الرعاية الاجتماعية وصافي الربح موزع استنادا الى قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، وكانت النسبة مرتفعة في ٢٠١٠ بحيث بلغت النسبة (٠,٤٠%)، علما أن المصرف مستمر بالنمو في موجوداته حتى أخذت تتعدى مبلغ (٢١,٥٩٩,٣١٥) مليون دينار في نهاية ٢٠١٣، و حقق معدلات نمو جيدة في المجالات الاستثمارية والسياسة الائتمانية، وأظهرت نتيجة نشاط المصرف خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩ نموا تصاعديا في صافي الربح بحيث استطاع المصرف أن يحقق أعلى مستوى من الربحية في ٢٠١٣ والتي بلغت (٦٤,١١٤) مليون دينار لتحسين الكفاءة الكلية للمصرف، ويبين الاتجاه العام لمؤشر (ROA) مدى تطور تغطية ربحية المصرف لكافة الموجودات، لما شهدته المصرف من نمط متصاعد لنسب الربحية في ٢٠١٦ مقابل النمو في مجموع الموجودات.

شكل (٥) معدل العائد على الموجودات (ROA) لمصرفي الرافدين والرشيد



المصدر: أعداد الباحثين باعتماد على جدول (٣)

يبين لنا العائد على الموجودات (ROA) مدى كفاءة الإدارة المصرفية في استخدام أصولها ومدى توظيفها لمواردها في المجالات الاستثمارية قصيرة وطويلة الآجل لتحقيق الأرباح، وتشير بيانات جدول (٣) الى ما حققه مصرف الرافدين معدل عائد للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ بلغ بالمتوسط حوالي (٠,٤٠%) وهو معدل قليل عند مقارنته مع النسب المعيارية ٥ - ١٠ % في حالة الظروف غير المستقرة للاقتصاد العراقي وعلى الرغم من أن مصرف الرافدين أهم المصارف الحكومية إلا أنه حقق عائدا سالباً خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠١١ وتفسير ذلك يعود إلى فخامة أصول المصرف الذي بلغ بالمتوسط (٧٨,١٤٤) مليون دينار، في حين كان العائد موجبا للمدة ٢٠١٢ - ٢٠١٩ وكان في أعلى مستوياته في عام ٢٠١٧ حقق معدل حوالي (١%) في ٢٠١٧ عندما بلغت حوالي (٣٤٥,٣٢١) مليون دينار، كما لاحظنا من التقارير المالية للمصرف إعادة هيكلة موجودات المصرف وإعادة تسعيرها لغرض خفض موجودات المصرف المتضخمة.

أما مصرف الرشيد فقد حقق معدلات موجبة لمعدل العائد والتي بلغت (٠,٢%) باعتباره معدل قليل أيضا رغم انخفاض بيانات موجوداته التي بلغ المتوسط حوالي

(١٧,٩٨٣) مليون دينار وبلغ أعلى مستوى العائد عام ٢٠١٣ عندما بلغت حوالي (٦٤,١١٤) مليون دينار وفي أدنى مستوياته عام ٢٠١١ عندما بلغ حوالي (٣,٩٨٥) مليون دينار.

والخلاصة أن مصرف الرافدين كان الأفضل في تحقيق معدل العائد من مصرف الرشيد وحقق عائد أعلى ولاسيما في السنوات الأخيرة من مدة البحث وعموما فالمصرفان حققا معدل عائد قليل وقد يعود سبب ذلك الى فخامة موجوداتهما والى زيادة المصاريف التشغيلية مثلما تظهرها القوائم المالية للمصرفين.

٢.١.٣ - العائد على الاستثمار (ROI):

يساعد ROI في إجراء المقارنة بين الوحدات المصرفية من حيث الربحية واستخدام الأصول، وتحتسب هذه النسبة وفقا للمعادلة الآتية:

- العائد على الاستثمار = فوائد الاستثمارات / مجموع الاستثمارات %

جدول (٤)

عائد الاستثمارات لمصرفي الرافدين والرشيد للفترة ٢٠١٩ - ٢٠١٩ % (مليون)

السنوات	مصرف الرافدين			مصرف الرشيد		
	فوائد الاستثمارات (١)	مجموع الاستثمارات (٢)	ROI % (٣)	فوائد الاستثمارات (٤)	مجموع الاستثمارات (٥)	ROI % (٦)
٢٠١٠	١٤٩,٤٧٢	٢,٩٣٧,٠٦١	٥,١	٦٣,٩١٣	٧,٣٩١,٦٦٢	٠,٨٦٤
٢٠١١	٤٠,٧٨٢	٢,٥٩٢,٥٤٥	١,٦	٣١,٦٩٨	١,٨٨٠,٧٥٦	١,٧
٢٠١٢	٢٧,٤٧٤	٢,٦٥٤,٢٣٠	١,٠	٢٢,١٢٣	١,٩٠٤,٣٧٢	١,٢
٢٠١٣	٤٤,٤٨٨	٢,١٣٧,٠٣٧	٢,١	١٣,٩٢٣	١,١٩٦,١٥٤	١,٢
٢٠١٤	٣٥,٧٧٥	٢,٧٠٠,٣٢٢	١,٣	٢٢,٨٥٥	١,٤٩٢,٨١٦	١,٥
٢٠١٥	١٠١,٨٢٤	٥,٠٤١,٤٩٢	٢,١	٢٩,٢٩٢	٢,٩٠٧,٩٦٨	١,٠
٢٠١٦	١٤٣,٧٨٦	٥,٩٤٥,٧٧٠	٢,٤	١١٨,٦٦٠	٣,٧٠٦,٧٣٥	٣,٢
٢٠١٧	٢٣١,١٩٨	٦,٨٨٦,٧٠٨	٣,٤	٨٣,٨٩٩	٤,٨٧٧,٤٩١	١,٧
٢٠١٨	١٥٤,٤٥٠	٦,٨١٨,٨٥٣	٢,٣	١٤٦,٧٢٢	٣,٩٦٣,٧٩٧	٣,٧
٢٠١٩	٢٤٨,٢٥٠	٦,٦٧٦,٦٧٠	٣,٧	٩٢,٦١٦	٣,١٨٢,٥٤٩	٢,٩
المتوسط	١١٧,٧٤٩	٤,٤٣٩,٠٦٨	٢,٥	٦٢,٥٧٠	٣,٢٥٠,٤٣٠	١,٧٨
MAX	٢٤٨,٢٥٠	٦,٨٨٦,٧٠٨	١,٠	١٤٦,٧٢٢	٧,٣٩١,٦٦٢	١,٠

٠,٨٦٤	١,١٩٦,١٥٤	١٣,٩٢٣	٥,١	٢,١٣٧,٠٣٧	٢٧,٤٧٤	MIN
-------	-----------	--------	-----	-----------	--------	-----

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٩-٢٠١٠.

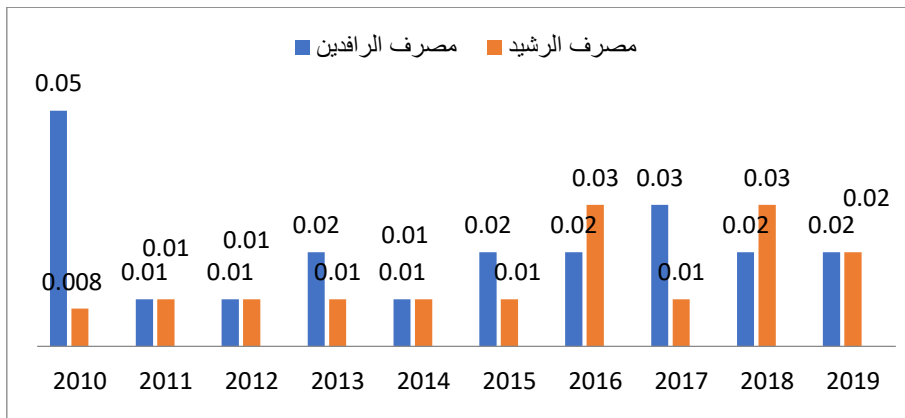
نلاحظ من الجدول أعلاه نلاحظ أن مصرف الرافدين حقق عائداً على استثماراته للمدة المبحوثة، إذ بلغ المتوسط المؤشر نسبة (٢,٥%) يعكس ارتفاع مستوى ROI وهو معدل مقبول نوعاً ما في الظروف غير مستقرة للاقتصاد العراقي وانعكاسه على عمليات الاستثمار المصرفي، وقد حقق المصرف أعلى أيراد للسنوات ٢٠١٩، ٢٠١٧ وبلغ (٢٣١,١٩٨ - ٢٤٨,٢٥٠) مليون دينار على التوالي وبلغ معدل العائد (٣,٤ - ٣,٧%) على التوالي، و لوحظ زيادة في العمليات الاستثمارية للمدة ٢٠١٥ - ٢٠١٩ وكانت باتجاه تصاعدي وهذا مؤشر جيد لإدارة المصرف، ونتيجة ذلك أن رأس مال المصرف وممتلكاته وسمعته ورصانته توفر الضمانات الكبرى للمواطنين الراغبين باستثمار أموالهم المودعة لديه والتمتع بالفوائد التي يمنحها لهم فضلاً عن تنشيط اقتصاد السوق عبر زيادة الاستثمارات التي يمنحها المصرف لتحريك ودعم عجلة السوق، واهتمامه بمجال الاستثمار في مختلف القطاعات والأنشطة الاستثمارية علماً أن استثماراته تركزت في مجالات استثمارات مالية طويلة الأجل (القطاع الحكومي، المختلط، الخاص والاستثمارات في رؤوس أموال الفروع الخارجية) واستثمارات مالية قصيرة الأجل (القطاع الحكومي والقطاع الخارجي).

أما مصرف الرشيد فحقق معدل مقبول في عائد الاستثمار ROI ليلعب بالمتوسط لمدة البحث (١,٧٨%) في حين تميزت السنوات ٢٠١٦ و ٢٠١٨ بمعدل عائد مرتفع بلغ (٣,٢ - ٣,٧%) على التوالي وكانت إيراداته الاستثمارية عالية لتلك السنوات أيضاً، إذ بلغت أعلاها في ٢٠١٨ حوالي (١٤٦,٧٢٢) مليون دينار، أما من حيث حجم الاستثمارات فلو حظ أكثر تزايداً في ٢٠١٠ بمبلغ (٧,٣٩١,٦٦٢) مليون دينار لتتخف تدريجياً خلال ٢٠١٣ لتبلغ (١,١٩٦,١٥٤) مليون دينار ويعود سبب ذلك إلى الخسارة التي لحقت بالمصرف نتيجة تأخر المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم عند

استحقاقها وعدم السداد وفق الشروط المتفق عليها وقصور التدفقات النقدية الداخلة الى المصرف، ثم ارتفع حجم الاستثمارات تدريجيا خلال السنوات الأخيرة وهذا مؤشر جيد يدل على اهتمام وتوجه إدارة المصرف نحو المساهمة في الأنشطة الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني والتي تركزت أغلب استثماراتها في استثمارات مالية طويلة الأجل (القطاع المالي، القطاع المختلط، والعالم الخارجي) واستثمارات مالية قصيرة الأجل (القطاع الحكومي، العالم الخارجي، والودائع لأجل في الخارج / المحجوزة لقاء الاعتمادات).

والخلاصة أن مصرف الرافدين كان الأفضل في تحقيق العائد سواء من حيث متوسط العائد أم إيرادات الاستثمارات وكذلك مجموع استثماراته طوال مدة الدراسة. ويوضح شكل الآتي نسب مؤشر عائد الاستثمار.

شكل (٦) عائد الاستثمار لمصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٩-٢٠١٠ %



- المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٤).

٢.٣- مؤشر توظيف الأموال:

يقيس هذا المؤشر علاقة الائتمان بمصادر التمويل (الودائع)، وما يوظفه المصرف من أموال في نشاطه المالي (الحداني، ٢٠١٣: ٨٥)، ويمكن قياسه وفق المعادلة الآتية:

معدل توظيف الأموال = الائتمان النقدي / مجموع الودائع
تبين نسبة التوظيف قدرة المصارف في منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية عن طريق الأموال المجمعة من الودائع وتتأثر النسبة بعوامل عديدة منها معدلات نمو الودائع واستثمارات المصرف واحتياطياته النقدية، علماً أن البنك المركزي حدد نسبة التوظيف المثلى (٧٠%) من الودائع (جدران وآخرون، ٢٠٠٩: ٢٧١).

جدول (٥) توظيف الأموال في الائتمان لمصرفي الرافدين والرشيد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٩
(مليون)

السنوات	مصرف الرافدين			مصرف الرشيد		
	الائتمان النقدي (١)	مجموع الودائع (٢)	توظيف الأموال (٣)%	الائتمان النقدي (٤)	مجموع الودائع (٥)	توظيف الأموال (٦)%
٢٠١٠	٦,٢٥٤,٦٠٢	٢٥,٠٨٣,٢٧٥	٢٤,٩	٢,٧٢٢,٢١٠	١١,٧٥٣,٩٠٣	٢٣,٢
٢٠١١	١٠,٤٥٢,٩٥٣	٢٦,٥٩٩,٣٠٥	٣٩,٣	٣,٤٩٦,١٣٨	١٥,٨٨١,٢٢٤	٢٢,٠
٢٠١٢	١٤,٢١٠,١٣٧	٣٠,٠٣٤,٧٢٧	٤٧,٣	٥,٥٨١,٩١٦	١٥,٤٠٦,٤٠٢	٣٦,٣
٢٠١٣	١٥,٩٤٠,٠٢٣	٣٢,٥٠٠,٦٣٦	٤٩,١	٦,٦٢٢,٥٢٥	١٩,٣٥٢,٩٦٣	٣٤,٢
٢٠١٤	١٥,٥٥٤,٢٠٩	٣٣,١٩١,٣٥١	٤٦,٧	٦,٨٠٩,٩٥٢	١٧,٩٦٠,٥٧١	٣٧,٩
٢٠١٥	١٤,٦٢٤,٨٥٧	٣٠,٦٧٨,١١٧	٤٧,٧	٦,٥٨١,٨٧٥	١٤,٦٥٨,٢٤٥	٤٤,٩
٢٠١٦	١٤,٠٨٦,١٩٤	٢٨,٨٦٩,٠٧٣	٤٨,٨	٥,٥٢٢,١٨٤	١٤,٧٧٩,٧٨٠	٣٧,٤
٢٠١٧	١٣,٩٢٠,٧٤٣	٢٨,٩٨٩,٢٣١	٤٨,٥	٥,٢٠٧,٩٥٥	١٤,٧٠٥,١٨٤	٣٥,٤
٢٠١٨	١٣,٩١٥,٦١٠	٣٥,٠٠٢,٩٥٨	٣٩,٨	٥,٢٥٨,٩٧٨	١٦,٤١٩,٧٠٨	٣٢,٠
٢٠١٩	١٤,٤٢٨,٣٨٧	٣٢,٢٢٧,٠٨٨	٤٤,٨	٥,٦٣٣,٢٦٨	١٥,٥٠٥,٢٧٥	٣٦,٣
المتوسط	١٣,٣٣٨,٧٧١	٣٠,٣١٧,٥٧٦	٤٣,٧	٥,٣٤٣,٧٠٠	١٥,٦٤٢,٣٢٥	٣٣,٩٥
MAX	١٥,٩٤٠,٠٢٣	٣٥,٠٠٢,٩٥٨	٤٩,١	٦,٨٠٩,٩٥٢	١٩,٣٥٢,٩٦٣	٤٤,٩
MIN	٦,٢٥٤,٦٠٢	٢٥,٠٨٣,٢٧٥	٢٤,٩	٢,٧٢٢,٢١٠	١١,٧٥٣,٩٠٣	٢٢,٠

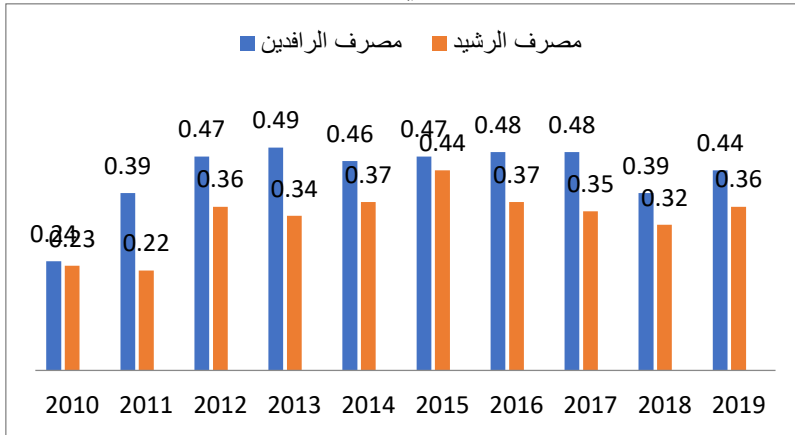
المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشيد
للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩.

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن مصرف الرافدين حقق معدل بلغ المتوسط لمدة الدراسة (٤٣,٧%) وهي أقل من النسب المعيارية المحددة بحوالي (٢٦,٣%) وتعني عدم استطاعت إدارة المصرف بتوظيف ما لديه من ودائع، ولابد من رفع معدل التوظيف الى مستوى قريب من النسبة المعيارية، علما أن المصرف حقق معدلات توظيف أعلى من المتوسط العام للسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٧ وعام ٢٠١٩، في حين حقق معدلات أقل من المتوسط للسنوات ٢٠١٠ - ٢٠١١ وعام ٢٠١٨، و يلاحظ حالة عدم الاستقرار في جذب الودائع بمستوى متذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض، ولكن معدلات نموها أعلى من نمو الائتمان الذي كان محصور بين (١٣ - ١٤) مليار دينار لأغلب المدة المدروسة، وعلى العموم كان متوسط الودائع أعلى من متوسط الائتمان للمدة وبفارق حوالي (١٧) مليار دينار وهي أموال غير موظفة من قبل المصرف يدفع عنها فوائد للمودعين ولم تم توظيفها تلك الأموال ليحصل المصرف على عوائد أكثر وبلغت أعلى نسبة توظيف لسنة ٢٠١٣ حوالي (٤٩,١%) على الرغم من أنها دون النسب المعيارية، وأدنى نسبة توظيف لعام ٢٠١٠ وهي بمعدل منخفض جدا.

أما مصرف الرشيد فحقق معدل توظيف منخفض بأكثر من نصف النسب المعيارية وكانت النسبة حوالي (٣٤%) وهي نسبة منخفضة جدا، إذ إن أكثر من نصف ودائعه غير موظفة في الائتمان والبالغة حوالي (١٦,٤١٩,٧٠٨) مليون دينار وهذا واضح من متوسط العام للائتمان البالغ حوالي (٥,٣٤٣,٧٠٠) مليون دينار وهذا المؤشر ليس من صالح إدارة مصرف الرشيد، فلابد من دراسة أسباب ذلك ومعالجتها لرفع معدل توظيف أموال الودائع لتكون قريبة من النسب المعيارية، والسبب في انخفاض النسب المنخفضة للتوظيف تخوف المصرف من تعثر التسديد للائتمان الممنوح للعملاء.

نستنتج أن مصرف الرافدين كان الأفضل في معدل التوظيف بفارق حوالي (١٥%) على الرغم من أن المصرفين لم يستطيعا الوصول الى نسبة التوظيف المعيارية المحددة من قبل السلطة النقدية. ويمكن توضيح نسب مؤشر توظيف الأموال لمصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ من خلال الشكل الآتي:

شكل (٧) مؤشر توظيف الأموال لمصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩



- المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٥).

١.٢.٣ - مؤشر جودة الموجودات:

تمثل جودة الموجودات مراجعة أو تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل معين، وتتطلب وجود مدفوعات فوائد مثل القروض والمحافظ الاستثمارية، ويعد مقياس لدرجة القوة المالية للمصرف لأنه يعكس ربحيته (محمد أمين، ٢٠١٠: ١٩)، ويمكن قياس جودة الموجودات وفقاً للمعادلة الآتية:

- مؤشر جودة الموجودات = نسبة القروض المتعثرة / إجمالي القروض والسلف %.

أن معيار جودة الموجودات مهم في نشاط المصرف وعملياته ولاسيما في توليد الربحية، إذ كانت الموجودات جيدة بمعنى تولد لدى المصرف دخل أكثر وتقويم أفضل من حيث السيولة وكفاءة الإدارة، ولابد من الحفاظ على مبلغ القروض المتعثرة في مستوى منخفض بحيث لا يتجاوز النسبة المعيارية (١٠%) المحددة بموجب

مؤشرات الإنذار المبكر لتعرض حالة العسر المالي، و أن جودة الموجودات هو أساس مستوى مصداقية رأس المال ومعظم مخاطر العسر المالي تتجم عن طريق نوعية الموجودات.

ويمكن توضيح مؤشر جودة الموجودات لمصرفي الرافدين والرشيد من خلال الجدول الآتي:

جدول (٦) مؤشر جودة الموجودات لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٩) (مليون دينار)

السنوات	مصرف الرافدين			مصرف الرشيد		
	القروض المتعثرة (١)	إجمالي القروض والسلف (٢)	جودة الموجودات (٣) %	القروض المتعثرة (٤)	إجمالي القروض والسلف (٥)	جودة الموجودات (٦) %
٢٠١٠	١٧٨,٨٣٤	٤,٩١٠,٣٥٣	٣,٦	٢٥,٥٧٢	٣,٦٩٥,٨٨٧	٠,٧
٢٠١١	١٧٩,٢٣٣	٨,٥٨٢,٨٥٣	٢,١	٢٦,٨٨٩	٤,٤٠٠,٤٠٣	٠,٦
٢٠١٢	٢٠٠,٦٠١	١٢,٤٢٦,٦٧٦	١,٦	٢٥,٩٨٧	٤,٤١٦,٩٩١	٠,٥
٢٠١٣	٦٨١,٩٠٤	١٢,٢٥٤,٦٦٩	٥,٦	٢٤,٢٥٢	٥,٥٤٩,٩٧٠	٠,٤
٢٠١٤	٧٠٥,٧٩٠	١٣,٠٥٨,٢٢٢	٥,٤	٢٧,٥٢٧	٥,٩٨٢,٥١٢	٠,٤
٢٠١٥	٨٣٩,٦٧٤	١٢,٧٢٣,٥٠١	٦,٦	٣٢,٣٨٢	١,٨١٥,٧٥٩	١,٨
٢٠١٦	٨٤٠,١٥٧	١٢,٩٤٨,٩٣٨	٦,٥	٥٣,٣٦٣	٣,٠٨٩,٨٠٦	١,٧
٢٠١٧	٨٤١,٦٤٦	١٣,٤٩٧,٧٠٢	٦,٣	٦٦,٢٧٨	٢,٤٨١,٣٤٨	٢,٧
٢٠١٨	٨٤٥,٥٨٩	١٣,٥٦٤,٦٠٨	٦,٢	٩٣,١٤٥	٣,٠٦٩,٨١٣	٣,١
٢٠١٩	٥٣٢,٩١٧	١٤,٢٨٠,٨٩٨	٣,٧	٩٤,٤٨٥	١,٨٩٧,٢٢١	٥,١
المتوسط	٥٨٤,٦٣٤	١١,٨٢٤,٨٤٢	٥,٢	٤٦,٩٨٨	٣,٦٣٩,٩٧١	١,٧
MIX	٨٤٥,٥٨٩	١٤,٢٨٠,٨٩٨	٦,٦	٩٤,٤٨٥	٤,٤١٦,٩٩١	٥,١
MIN	١٧٨,٨٣٤	٤,٩١٠,٣٥٣	١,٦	٢٤,٢٥٢	١,٨١٥,٧٥٩	٠,٤

- المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشيد.

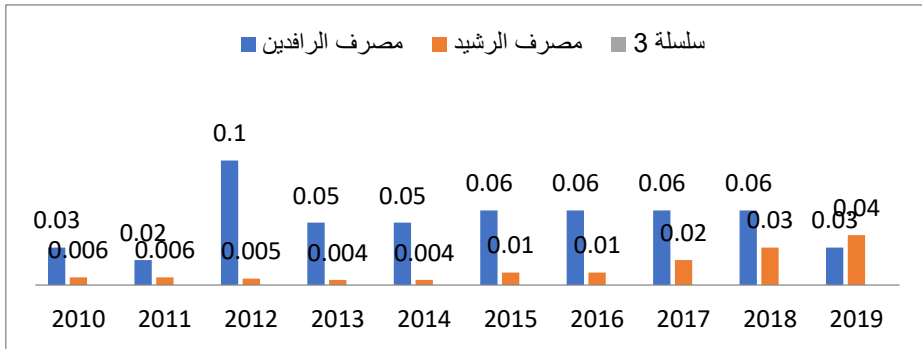
ومن معاينة الجدول أعلاه هناك اتجاه تصاعدي لتعثر القروض لمصرف الرافدين بالقيمة المطلقة، إذ كانت بمستوى حوالي (١٧٨,٨٣٤) مليون دينار عام ٢٠١٠ ووصلت إلى أعلاها في ٢٠١٨ لتبلغ حوالي (٨٤٥,٥٨٩) مليون دينار ثم انخفضت عام ٢٠١٩ الى حوالي (٥٣٣,٩١٧) مليون دينار بسبب تحصيل ديون متعثرة للقطاع المصرفي الحكومي ككل والبالغة حوالي (٨٠٠) مليار دينار (البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٩: ٤٠)، وقد بلغت نسبة القروض المتعثرة للمصرف بالمتوسط حوالي (٥٠%) من إجمالي القروض الممنوحة وهي دون النسبة المعيارية ، ولا تشير الى وجود

مخاطر على الموجودات وجودتها والمصرف متحوط لهذه النسبة بتكوين مخصصات ضد مخاطر الائتمان، وعلى العموم كانت أعلى نسبة جودة الموجودات للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٨ كانت بمستوى أعلى من (٦%)، وأن أغلب القروض المتعثرة تعود للقطاع الخاص ويجري المصرف مباحثات مع الأشخاص غير المسددين القروض ومن ثم يتم تحصيلها. أما مصرف الرشيد فكانت القروض المتعثرة أفضل حالا من مصرف الرافدين على الرغم من اتجاهها التصاعدي ووصلت حوالي (٢٥,٥٧٢) مليون دينار في ٢٠١٠ ووصلت حوالي (٩٤,٤٨٥) مليون دينار عام ٢٠١٩ وهذا الاتجاه التصاعدي يتطلب من المصرف مراجعة وتدقيق وضبط القروض الممنوحة للعملاء وحسب ضوابط منح الائتمان ومراجعة الجدارة الائتمانية للعملاء، ولاسيما أنها كانت للعامين ٢٠١٨ - ٢٠١٩ بمستوى عالي النمو عن السنوات السابقة لها، وقد بلغ مؤشر الجودة للمصرف بالمتوسط حوالي (١,٧%) وهو مستوى منخفض لا يشير إلى المخاطرة على الرغم من ارتفاع نسبة المؤشرات لعامي ٢٠١٨، ٢٠١٩.

أما من حيث القيمة المطلقة فبلغت القروض المتعثرة للمصرف أعلى مستوى عام ٢٠١٩ لتبلغ حوالي (٩٤,٤٨٥) مليون دينار. والخلاصة أن مصرف الرشيد كان الأفضل وذلك لانخفاض حجم الديون المتعثرة مقارنة مع مصرف الرافدين على الرغم من وجود فرق واضح بين المصرفين في منح القروض والسلف.

شكل (٨) مؤشر نسب جودة الموجودات لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة ٢٠١٠ -

٢٠١٩



المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٦).

٢.٢.٣ - مؤشر سلامة الإدارة:

يمثل مؤشر سلامة الإدارة باحتساب نسبة المصاريف التشغيلية بقسمة كل المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (المصروفات الإدارية)، وكلما قلت نسبة المصروفات التشغيلية كلما ارتفعت نسبة الفعالية، ويمكن تطبيق مؤشر السلامة من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{سلامة الإدارة} = \frac{\text{المصاريف من غير الفوائد}}{\text{الربح التشغيلي}} \times 100\%$$

يعد مؤشر السلامة ذات أهمية للعمل المصرفي والسلامة المصرفية ويتعلق بضبط وترشيد النفقات التشغيلية، وأنه مؤشر كفاءة وفعالية الإدارة التنفيذية في ضبط واستخدام النفقات وله تأثير احتمالية تعثر المصرف في حالة ارتفاع العوائد المصرفية والعكس صحيح.

جدول (٧) سلامة الإدارة لمصرفي الموافق والرشيد للمدة (٢٠١٩-٢٠١٠) (مليون دينار)

السنوات	مصرف الموافق			مصرف الرشيد		
	المصاريف من غير الفوائد (١)	الربح التشغيلي (٢)	سلامة الإدارة % (٣)	المصاريف من غير الفوائد (٤)	الربح التشغيلي (٥)	سلامة الإدارة % (٦)
٢٠١٠	١٢٢,١٥٨	٢٧٨,٩٨٣	٠,٤٣	٦٢,٨٦٦	١٧٨,٢٧٩	٠,٣٥
٢٠١١	١١١,٧١٧	٢٥٨,٠٢٦	٠,٤٣	٦٣,٧٧٥	١٨١,٨٥٢	٠,٣٥
٢٠١٢	١٥٣,٧١٢	٥٣٩,٦٧٠	٠,٢٨	٩٧,٨٥٢	٢٦٩,٤٠٣	٠,٣٦
٢٠١٣	١٩٠,٨٦٦	٦١٩,٨٨٣	٠,٣٠	٨٤,٢٦١	٣٤٨,٤٧٨	٠,٢٤
٢٠١٤	٢٠٢,٩٠٦	٦٦٦,٩٩٩	٠,٣٠	١٤٥,٢١٧	٣٤٤,١٣٢	٠,٤٢
٢٠١٥	٢٣١,٦١٣	٦٦٥,٦٨٤	٠,٣٤	٢١٨,٧٩٨	٣٨٥,٩٢١	٠,٥٦

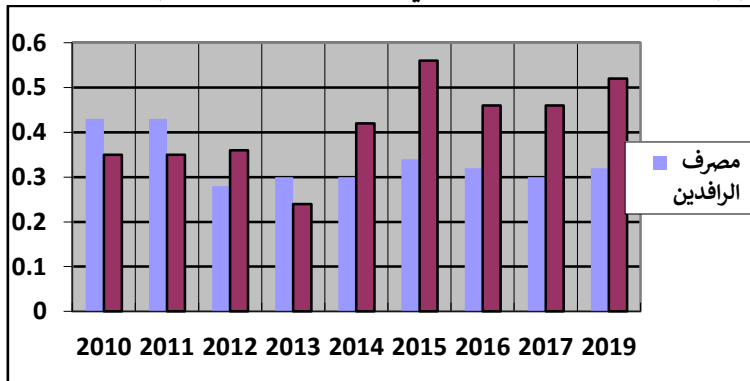
٢٠١٦	٢٢٨,٥٣٤	٧١٤,٠٠٦	٠,٣٢	١٩٦,٣٨٤	٤٢٠,٤٠٦	٠,٤٦
٢٠١٧	٢٥٣,٧٢٧	٨١٩,٣٦٦	٠,٣٠	١٩٧,٥٨٧	٣٨٤,٨٧٩	٠,٥١
٢٠١٨	٢٨٩,٩٩٣	٨٥٧,٨٨٠	٠,٣٣	٢٠٦,٧٥٦	٤١٦,٥٦١	٠,٤٩
٢٠١٩	٣٣٩,٤٩١	١,٠٤٣,٢٥٩	٠,٣٢	١٨٩,٣١٧	٣٦١,٦٨٨	٠,٥٢
المتوسط	٢١٢,٤٧١	٦٤٦,٣٧٥	٠,٣٤	١٤٦,٢٨١	٣٢٩,١٥٩	٠,٤٣
MAX	٣٣٩,٤٩١	١,٠٤٣,٢٥٩	٠,٤٣	٢١٨,٧٩٨	٤٢٠,٤٠٦	٠,٥٦
MIN	١١١,٧١٧	٢٥٨,٠٢٦	٠,٢٨	٦٢,٨٦٦	١٧٨,٢٧٩	٠,٢٤

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩. عند ملاحظة الجدول أعلاه بلغ متوسط المدة المبحوثة لمصرف الرافدين حوالي (٣٤%) وهي نسب تعد مقبولة نوعا ما على الرغم من ارتفاعها للسنوات ٢٠١٥ - ٢٠١٩ وتجاوزت المتوسط العام، ورغم كل ذلك فهي مقبولة إذا ما قورنت مع النسب المعيارية للصناعة (٥٥%) وهو مؤشر جيد للسلامة بالنسبة للمصرف.

أما بالنسبة لمصرف الرشد فقد بلغ المتوسط العام (٠,٤٣%) وهي نسبة مقبولة ومؤشر جيد للسلامة المصرفية وتنخفض بحوالي (٢١%) عن النسب المعيارية، وللسنوات الأولى ٢٠١٠ و ٢٠١١ نسب عالية وارتفاع المصاريف مقارنة مع الربح التشغيلي، و لوحظ استقرارها للمدة ٢٠١٢-٢٠١٩ وتتراوح بين (٣٠ - ٣٣%).

والخلاصة أن مصرف الرشد كان الأفضل من حيث مؤشر سلامة الإدارة، على الرغم من ارتفاع مصاريفه وأرباحه التشغيلية مقارنة مع مصرف الرافدين الذي انخفض ربحه التشغيلي.

شكل (٩) مؤشر سلامة الإدارة لمصرفي الرافدين والرشد للمدة (٢٠١٠ - ٢٠١٩)



- المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٧).

٣.٢.٣ - مؤشرات النمو:

أن أحد أهداف الوظيفة المالية هو تعظيم الثروة أي تعظيم قيمة الوحدة المصرفية بالشكل الذي يؤدي إلى استمرارها في العمل وقدرتها على التوسع والتطور (عبود، البرزنجي، ٢٠١٩: ١٤٧)، وسنعمد على أهم مؤشرين لذلك في جانبي الموجودات والمطلوبات، إذ إن تقوم إدارة الموجودات والمطلوبات على مطابقة الأصول والخصوم وهي تهتم بإدارة الميزانية العمومية والحد من مخاطر الائتمان (القروض والسلف).

١.٣.٢.٣ - معدل نمو الودائع:

يعكس هذا المؤشر درجة التطور في الودائع من فترة زمنية إلى أخرى عن طريق قدرة إدارة المصرف على كسب رضا الزبائن الحاليين والمرتقبين (عبد العادي، ٢٠١٥: ٩٨)، ويمكن قياسه بالصيغة الآتية:

$$\text{النمو في الودائع} = \text{ودائع السنة الحالية} - \text{ودائع السنة السابقة} / \text{ودائع السنة السابقة} \times 100\%$$

جدول (٨) معدل نمو الودائع لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	مصرف الرافدين		مصرف الرشيد	
	مجموع الودائع (١)	معدل النمو الودائع % (٢)	ودائع السنة الحالية (٣)	معدل نمو الودائع % (٤)
٢٠١٠	٢٥,٠٨٣,٢٧٥	-----	١١,٧٥٣,٩٠٤	-----
٢٠١١	٢٦,٥٩٩,٣٠٦	٠,٠٦	١٥,٨٨١,٢٢٤	٠,٣
٢٠١٢	٣٠,٠٣٤,٧٢٧	٠,١٢	١٥,٤٠٦,٤٠٢	٠,٠٢-
٢٠١٣	٣٢,٥٠٠,٦٣٦	٠,٠٨	١٩,٣٥٢,٦٩٣	٠,٢
٢٠١٤	٣٣,١٩١,٣٥١	٠,٠٢	١٧,٩٦٠,٥٧١	٠,٠٧ -
٢٠١٥	٣٠,٦٧٨,١١٧	٠,٠٧ -	١٤,٦٥٨,٢٤٥	٠,١-
٢٠١٦	٢٨,٨٦٩,٠٧٣	٠,٠٥ -	١٣,٧٧٩,٧٨٠	٠,٠٥ -
٢٠١٧	٢٨,٩٨٩,٢٣١	٠,٠٠٤	١٤,٧٠٥,١٨٤	٠,٠٦

٢٠١٨	٣٥,٠٠٢,٩٥٧	٠,٢٠	١٦,٤١٩,٧٠٨	٠,١
٢٠١٩	٣٢,٢٢٧,٠٨٧	٠,٠٧ -	١٥,٥٠٥,٢٧٥	٠,٠٥ -
المتوسط	٣٠,٣١٧,٥٧٦	٠,٠٢	١٥,٥٤٢,٢٩٨	٠,٠٣
MAX	٣٥,٠٠٢,٩٥٧	٠,٢٠	١٩,٣٥٢,٦٩٣	٠,٠٦
MIN	٢٥,٠٨٣,٢٧٥	٠,٠٧ -	١١,٧٥٣,٩٠٤	٠,٠٧ -

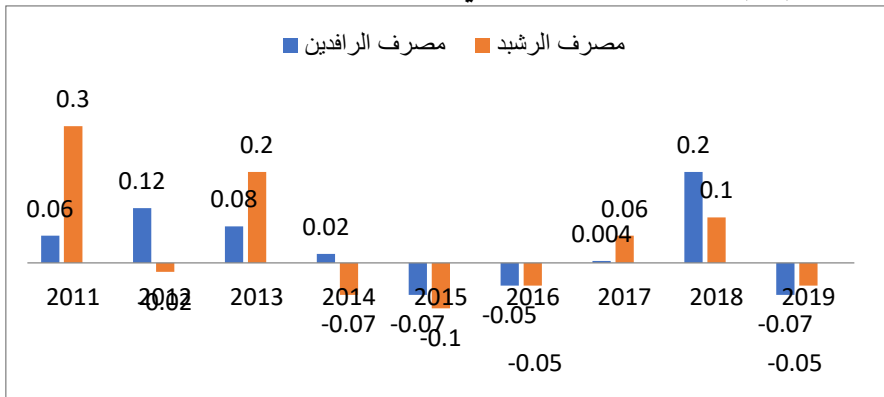
– المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشد.

تعد الودائع أحد مصادر تمويل المصرف وتحقيق الأرباح بوساطة استثمار هذه الودائع بالشكل الأفضل وقد ظهر في الجدول أعلاه أن نسبة نمو الودائع في مصرف الرافدين انخفضت بشكل واضح في ٢٠١٥ و٢٠١٩ لتصل النسبة إلى (٠,٠٧%) وهو مؤشر سلبي ليس من صالح المصرف ويعود السبب في ذلك هو خفض النفقات الحكومية بعد عام ٢٠١٤ الذي انعكس على انخفاض نسبة الإيداعات الحكومية في المصارف التي تشكل أكثر من (٦٠%) هذا من جهة وتأثير الأزمة المالية في العراق خلال ٢٠١٥ الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلد من جهة أخرى، أما سبب انخفاض نمو الودائع في عام ٢٠١٩ فهو السحب الكثير من الزبائن لودائعهم من المصرف بسبب انخفاض سعر الفائدة الممنوحة على الودائع، ويوضح الشكل (١٠) أن أعلى نسبة نمو الودائع حققها مصرف الرافدين في سنة ٢٠١٨ إذ بلغت (٠,٢٠%) ونتيجة ذلك الارتفاع هو أن الحصة السوقية الأعلى للودائع كانت في مصرف الرافدين الذي من دونه لا يوجد هناك في تركيز في ودائع الجهاز المصرفي، أما مقارنة متوسط نسبة نمو الودائع فكانت الزيادة خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٧، ٢٠١٨ إذ تبلغ النسب إلى (٠,٠٦ - ٠,١٢ - ٠,٠٨ - ٠,٠٠٤ - ٠,٢٠) على التوالي وأقل من المتوسط لعام ٢٠١٥ بمقدار (٠,٠٥ -) ولعامي ٢٠١٦، ٢٠١٩ بنفس النسبة بمقدار (٠,٠٧ -) ومطابقة النسبة مع المتوسط في عام ٢٠١٤ بمقدار (٠,٠٢).

أما مصرف الرشيد فيوضح الجدول (٨) أن نسبة نمو الودائع ارتفعت في ٢٠١٧ لتصل النسبة بمقدار (٠,٠٦%) أعلى من نسبة المتوسط البالغ (٠,٠٣%) ونتيجة ذلك الارتفاع هو عمق الوعي الادخاري والثقة المتزايدة في المصرف، أعلى من نسبة المتوسط البالغ (٠,٠٣%) ويتطابق نسبة نمو المتوسط في ٢٠١١، وتنخفض نسبة الودائع بشكل متذبذب خلال الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ إذ تبلغ النسب إلى (-٠,٠٢، ٠,٠٢، -٠,٠٧، ٠,٠١، -٠,٠٥) على التوالي مثلما موضح في الشكل أدناه ، وهو مؤشر سلبي والسبب في ذلك قلة الأموال المودعة في المصرف ويعود سبب ذلك إلى قيام الزبائن بسحب الودائع من المصرف واستثمارها في مجالات أخرى وأن نسبة الفائدة المقدمة على مصرف الرشيد قد جرى تخفيضها بشكل كبير بحسب توجيهات البنك المركزي العراقي وإن سعر الفائدة على الودائع له أثر مهم في نمو أو انخفاض الودائع.

نستنتج من ذلك أن مصرف الرشيد كان الأفضل من حيث معدل نمو الودائع مقارنة مع مصرف الرافدين والسبب في ذلك لم يتم خفض نسبة فوائد حسابات الودائع لدى مصرف الرشيد، علماً أن ارتفاع وانخفاض الفوائد تحدد حسب توجيهات البنك المركزي العراقي.

شكل (١٠) نسبة نمو الودائع لمصرفي الرافدين والرشيد للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩



– المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (٨).

٢.٣.٢.٣ - معدل نمو الائتمان:

يستخدم هذا المؤشر في تحليل العمليات الائتمانية للمصرف التي تستخدم كأدوات تشخيص عوامل النمو الحقيقي في الائتمان المصرفي من جهة وعوامل الخلل في السياسة الائتمانية من جهة أخرى (الشيخلي، ٢٠٠٤: ٨٤)، ويمكن قياسه بالصيغة الآتية:

$$\text{معدل نمو الائتمان} = \frac{\text{الائتمان الممنوح للسنة الحالية}}{\text{السنة السابقة}} \times 100\%$$

جدول (٩) معدل نمو الائتمان في مصرفي الرافدين والرشد للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٩ (مليون دينار)

السنوات	حجم الائتمان لمصرفي الرافدين (١)	معدل نمو الائتمان % (٢)	حجم الائتمان لمصرف الرشد (٣)	معدل نمو الائتمان % (٤)
٢٠١٠	٦,٢٥٤,٦٠٢	-----	٢,٧٢٢,٣٠٠	-----
٢٠١١	١٠,٤٥٢,٩٥٣	٠,٦	٣,٤٩٧,١٣٨	٠,٢
٢٠١٢	١٤,٢١٠,١٣٧	٠,٣	٥,٥٨١,٩١٦	٠,٥
٢٠١٣	١٥,٠٩٤,٠٢٣	٠,٠٦	٦,٦٢٢,٥٢٥	٠,١
٢٠١٤	١٥,٥٥٤,٢٠٩	٠,٠٣	٦,٨٠٩,٩٥١	٠,٠٢
٢٠١٥	١٤,٦٢٤,٨٥٧	٠,٠٥ -	٦,٥٨١,٨٧٥	٠,٠٣ -
٢٠١٦	١٤,٠٨٦,١٩٤	٠,٠٣ -	٥,٥٢٢,١٨٤	٠,١ -
٢٠١٧	١٣,٩٢٠,٧٤٢	٠,٠١ -	٥,٢٠٧,٩٥٥	٠,٠٥ -
٢٠١٨	١٣,٩١٥,٦١٠	٠,٠٠٣ -	٥,٢٥٨,٩٧٨	٠,٠٠٩
٢٠١٩	١٤,٤٢٨,٣٨٧	٠,٠٣	٥,٦٣٣,٢٦٨	٠,٠٧
المتوسط	١٣,٢٥٤,١٧١	٠,٠٩	٥,٣٤٣,٨٠٩	٠,٠٧
MAX	١٥,٥٥٤,٢٠٩	٠,٦	٦,٨٠٩,٩٥١	٠,٥
MIN	٦,٢٥٤,٦٠٢	٠,٠٠٣ -	٢,٧٢٢,٣٠٠	٠,٠٥ -

- المصدر : أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرفي الرافدين والرشد.

أن المعلومات والبيانات المثبتة في الحسابات الختامية والكشوفات المالية الملحقة بها بشكل أساس في مجال التحليل الائتماني وذلك باستخدام المؤشرات المالية مما يعطي

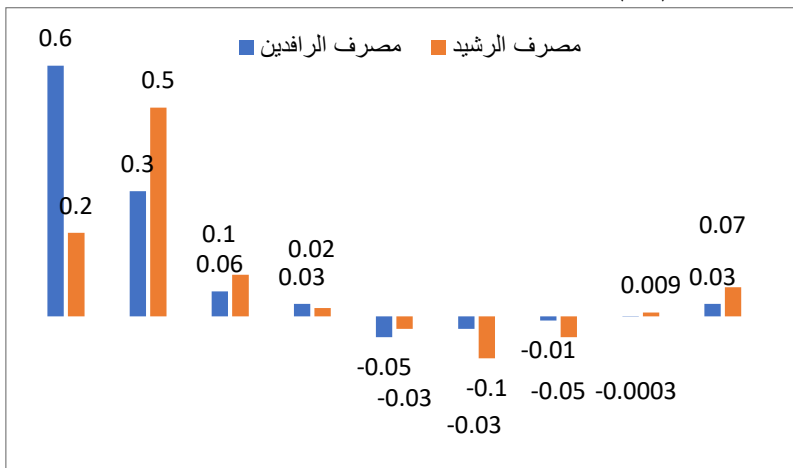
تحليلاً مدلولاً يساعد في تقويم نتيجة النشاط المصرفي ومركزه المالي، ومن خلال ذلك يشير الجدول (٩) أن معدل نمو الائتمان بلغ أعلى مستوى في مصرف الرافدين خلال ٢٠١١ بنسبة (٠,٦%) وهو مستوى أعلى من نسبة المتوسط العام البالغ إلى (٠,٠٩%) علماً أن حجم الائتمان للسنة نفسها وصل إلى (١٠,٤٥٢,٩٥٣) مليون دينار وذلك لثقة الجمهور بالمصرف والالتزام بقرار البنك المركزي العراقي وهو بحث المصارف على التوجه نحو اقتصاد السوق بتخفيض أسعار الفائدة إلى (٦%) والسماح للمصارف بتقديم القروض المشتركة بهدف زيادة التعاون فيما بينها و لتوسيع نشاطها الائتماني، وانخفاض نسبة النمو في عام ٢٠١٨ لتصل إلى (-٠,٠٠٣) وهو مؤشر سلبي أقل من نسبة المتوسط العام لمعدل النمو كما موضح في الشكل (١١) مما له تأثير على المصرف علماً أن قيمة الائتمان بلغ إلى (١٣,٩١٥) مليار دينار للسنة نفسها والسبب في ذلك فرض أسعار فائدة مرتفعة على العمليات الائتمانية بنسبة (٨%) فضلاً عن أن الائتمان الممنوح يتضمن ضمانات كبيرة ترهق المستثمرين.

أما مصرف الرشيد فيشير الجدول أعلاه أن معدل نمو الائتمان بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠١٢ بنسبة (٠,٥%) بمعدل أعلى من مستوى المتوسط البالغ (٠,٠٧%) وهذا مؤشر جيد، علماً أن حجم الائتمان قد وصل إلى حوالي (٥,٥٨١,٩١٦) مليون دينار ونتيجة ذلك الارتفاع نمو نسبة الأوراق التجارية والمبتاعة في مجموع الائتمان النقدي و الإقراض والتسليف عن طريق منح التسهيلات الائتمانية النقدية لمختلف النشاطات لزيادته، وانخفاض نسبة النمو الائتماني في ٢٠١٧ بنسبة (-٠,٠٥%) إذ بلغ حجم الائتمان للسنة نفسها (٥,٢٠٧,٩٥٥) مليون دينار وهو مؤشر سالب والسبب في ذلك وجود عجز مالي نتيجة تزايد مصروفاته مما يؤدي إلى مشكلة في نشاطه الائتماني لا يمكن للمصرف أن يتخذ قراراً في منحه قرض وتسهيلات مصرفية.

نستنتج من ذلك أن مصرف الرافدين كان الأفضل في معدل نمو الائتمان مقارنة بمصرف الرشيد والسبب في ذلك يستحوذ مصرف الرافدين الجزء الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي العراقي وتوسع نشاطه الائتماني، فضلا عن تعدد فروعها في داخل وخارج البلد.

ويمكن توضيح نسب معدلات نمو الائتمان لمصرف الرشيد عن طريق الشكل الآتي:

شكل (١١) نسب معدلات نمو الائتمان مصرف الرافدين والرشيد



المصدر: أعداد الباحثين استنادا الى جدول (٩).

٤.٢.٣ - مؤشر نسبة السيولة:

يعد هذا المقياس أكثر فعالية وتختلف نسبة السيولة من مصرف لآخر بحسب طريقة احتسابها، ما يوضح لنا مدى احتفاظ المصارف بأصول سائلة سهلة التمويل والبيع إلى نقدية لمواجهة التزامات المصرف ولاسيما القصيرة الآجل، وكلما ارتفعت النسبة يدل على زيادة مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ويعكس هذا المؤشر حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار

ونشاطات خارج الميزانية (الكراسنة، ٢٠١٠: ٢٧)، ويتم قياس مؤشر السيولة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100\%$$

جدول (١٠)

نسبة السيولة لمصرفي الرافدين والرشد للسنوات ٢٠١٩-٢٠١٠ %

السنوات	مصرف الرافدين			مصرف الرشد		
	الموجودات السائلة (١)	مجموع الموجودات (٢)	نسبة السيولة (٣) %	الموجودات السائلة (٤)	مجموع الموجودات (٥)	نسبة السيولة (٦) %
٢٠١٠	٢٠,١٧٦,٣٥٥	٢٨٦,٧١٥,١١٠	٠,٠٧	١٠,١٨٢,٧٦٥	١٣,٧١٨,٠٤٥	٠,٧٤
٢٠١١	١٤,٩٧١,٤٨٢	٦٥,١٠٩,١٠٦	٠,٢٢	١١,٣٤٤,٥٠٣	١٧,٦٣٠,٩٥٢	٠,٦٤
٢٠١٢	١٦,٨٨٤,٠١٨	٦٢,٣٢٩,٢٤٠	٠,٢٧	١٠,٦٢٣,١٨٥	١٧,٤١٤,٣٤٦	٠,٦١
٢٠١٣	١٤,٩٠٠,٩١٢	٦٤,٣٢٧,٩٢٧	٠,٢٣	١٣,٧١٦,٦٧٧	٢١,٥٩٩,٣١٥	٠,٦٣
٢٠١٤	١٩,٦٧٦,٧٠٣	٦٦,٢٥٣,٠٤٥	٠,٢٩	٨,٩٠٤,٠٤٤	١٩,٦٣٠,٦٢٣	٠,٤٥
٢٠١٥	١٧,٣٦٤,٢١٠	٦٠,٤٩٥,٥٢٠	٠,٢٨	٩,٠٧٧,٣٤٠	١٧,٥٤٠,٦١٥	٠,٥١
٢٠١٦	١٨,٣٧٢,٤٨٠	٦٠,٥٠٦,٦٠٩	٠,٣٠	٧,٥٥٥,٩٧٣	١٦١٩٠,٢١٠	٠,٤٦
٢٠١٧	١٨,٩٩٤,٧٣٢	٣٥,٣٢١,٧٩٣	٠,٥٣	٩,٣١١,٠٧٣	١٧,٣٨١,٥٣٨	٠,٥٣
٢٠١٨	١٧,٨٩١,١٨٧	٤٠,٦٣٧,٤٩٣	٠,٤٤	١٠,٤٦٢,٧١٥	١٨,٧٣٠,٧٩٣	٠,٥٥
٢٠١٩	٢١,٩٣٩,٢٤٩	٣٩,٧٤٥,٨٥٦	٠,٥٥	١٠,٤٣٤,٧٣١	١٧,٩٨٣,٩٦٢	٠,٥٨
المتوسط	١٨,١١٧,١٣٢	٧٨,١٤٤,١٦٩	٠,٣١	١٠,١٦١,٣٠٠	١٧,٧٨٢,٠٣٩	٠,٥٧
MAX	٢١,٩٣٩,٢٤٩	٢٨٦,٧١٥,١١٠	٠,٥٥	١٣,٧١٦,٦٧٧	٢١,٥٩٩,٣١٥	٠,٧٤
MIN	١٤,٩٠٠,٩١٢	٣٥,٣٢١,٧٩٣	٠,٠٧	٧,٥٥٥,٩٧٣	١٣,٧١٨,٠٤٥	٠,٤٥

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانية العمومية لمصرف الرافدين والرشد.

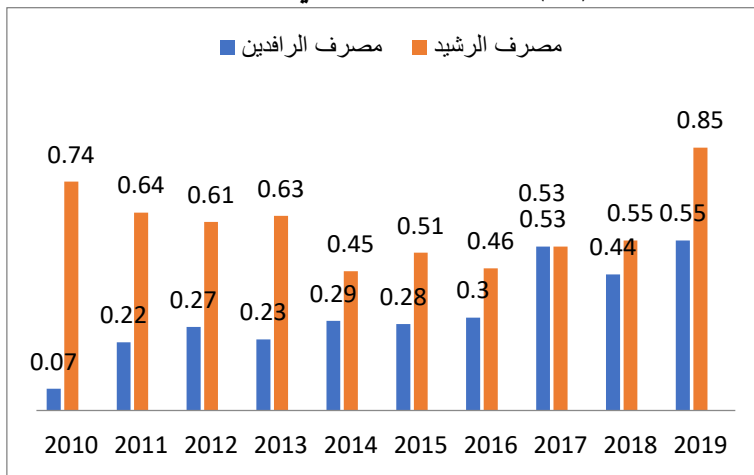
يشير الجدول أعلاه إلى متوسط نسبة السيولة لمصرف الرافدين تبلغ (٠,٣١%) علماً أن المصرف حقق أعلى نسب السيولة للمدة ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩ بمعنى أعلى من نسبة المتوسط العام وبمعدلات أقل من المتوسط العام للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٦ ويدل ذلك مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحبات المودعين، ويوضح الجدول أدنى نسبة السيول (٠,٠٧%) في عام ٢٠١٠ في حين وصلت

قيمة الموجودات (٢٨٦,٧١٥,١١٠) مليون دينار وهي تمثل أعلى مستوى للمدة المدروسة يقابلها قيمة الموجودات السائلة لتبلغ قيمتها (٢٠,١٧٦,٣٥٥) مليون دينار للسنة نفسها والسبب في ذلك انخفاض نشاطات المصرف وعدم توظيف السيولة في عمليات الإقراض والاستثمار، وقد حقق المصرف انخفاضا في الموجودات السائلة لتبلغ إلى (١٤,٩٠٠,٩١٢) مليون دينار في ٢٠١٣ ويقابلها حجم الموجودات لتصل قيمتها إلى (٦٤,٣٢٧,٩٢٧) مليون دينار على الرغم من وصول أعلى مستوى لحجم الموجودات السائلة (٢١,٩٣٩,٢٤٩) مليون دينار في ٢٠١٩ وبهذا تمثل أعلى ارتفاعا من حجم المتوسط العام للموجودات السائلة الذي وصل قيمته (١٨,١١٧,١٣٢) مليون دينار وأدنى مستوى لها في ٢٠١٠ ليبلغ قدره (١٤,٩٠٠,٩١٢) مليون دينار في ٢٠١٣.

أما مصرف الرشيد فنلاحظ أن نسبة المتوسط للسيولة تصل إلى (٠,٥٧%) علما وصل أعلى مستوى للسيولة للمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ و ٢٠١٠٩ لتصل نسبتها (٠,٧٤ - ٠,٦٤ - ٠,٦١ - ٠,٦٣ - ٠,٨٥%) على التوالي وذلك نتيجة للزيادة الحاصلة في الودائع واستثمار أمواله المتعددة وبفائدة ميسرة، وتتنخفض نسب السيولة بشكل متذبذب خلال المدة ٢٠١٤ - ٢٠١٨ لتصل نسبتها (٠,٤٥ - ٠,٥١ - ٠,٤٦ - ٠,٥٣ - ٠,٥٥%) على التوالي بمستوى أدنى من نسبة المتوسط العام كما موضح في الشكل (١٢)، علما وصلت أعلى مستوى رصيد الموجودات السائلة في ٢٠١٣ بقيمة (١٣,٧١٦,٦٧٧) مليون دينار وحجم الموجودات بقيمة (٢١,٥٩٩,٣١٥) مليون بمستوى أعلى من المتوسط العام البالغ (١٠,١٦١,٣٠٠) مليون دينار، وينخفض رصيد الموجودات السائلة إلى أدنى مستوى لها في ٢٠١٦ لتصل قيمتها حوالي (٧,٥٥٥,٩٧٣) مليون دينار ويقابلها حجم الموجودات بأدنى مستوى لها البالغة (١٦١٩٠,٢١٠) مليون دينار.

نستنتج من ذلك أن مصرف الرشيد يحتفظ بنسب عالية بلغت متوسط المدة حوالي (٥٨%) وهي أعلى من النسب المعيارية للاحتفاظ بالسيولة والبالغة (٣٠ - ٣٥ %) وهذا يعني أن المصرف يحتفظ بمنح الائتمان أولاً ومن ثم الاستثمارات تجنباً للتعثر بعد التسديد وهذا واضح من نسب قروضه المتعثرة، وتعني النسب العالية أيضاً نسب توظيف منخفض وهو واضح من مؤشر توظيف الأموال السابق، وأن ذلك سينعكس بشكل سالب على ربحية المصرف. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل (١٢) نسبة السيولة لمصرفي الرافدين والرشيد



- المصدر أعداد الباحثين بالاعتماد على جدول (١٠).

جدول (١١) المعايير المستخدمة لمصرفي الرافدين والرشيد

المعيار	مصرف الرافدين	مصرف الرشيد
١ - العائد على الموجودات (ROA)	مصرف الرافدين الأفضل تحقيق العائد على الموجودات ولاسيما في السنوات الأخيرة من مدة البحث.	على الرغم من المعدلات الموجبة التي حققها مصرف الرشيد ألا معدل العائد كانت قليلة مقارنة مع مصرف الرافدين.
٢ - العائد على الاستثمار (ROI)	مصرف الرافدين الأفضل في تحقيق (ROI) حيث بلغ معدل المتوسط العام له نسبة (٢,٥%).	حقق المصرف معدل مقبول ليبلغ معدل المتوسط العام له بنسبة (١,٧%).
٣ - مؤشر توظيف الأموال	المصرف الأفضل في تحقيق مؤشر توظيف الأموال بفارق حوالي (١٥%) مقارنة لمصرف الرشيد، علماً بلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٤٣,٧%).	مصرف الرشيد حقق معدل توظيف منخفض من النسب المعيارية والبالغ معدل متوسط العام (٣٣,٩٥%).
٤ - مؤشر جودة الموجودات	ارتفاع حجم القروض المتعثرة للمصرف لأن أغلب القروض لضخامة القروض والسلف التي يمنحها	مصرف الرشيد الأفضل وذلك لانخفاض حجم القروض المتعثرة مقارنة مع مصرف الرافدين على الرغم

المصرف وخاصة للقطاع الخاص.	من وجود فرق واضح بين المصرفين في منح القروض والسلف.
انخفاض في معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٣٤%) مقارنة مع مصرف الرشيد وذلك لارتفاع مجموع مصاريف من غير الفوائد.	الأفضل من حيث مؤشر سلامة الإدارة إذ بلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٤٣%) على الرغم من انخفاض مصاريفه وأرباحه التشغيلية مقارنة بمصرف الرافدين.
انخفاض معدل نمو الودائع مقارنة لمصرف الرشيد حيث بلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٠٢%) لانخفاض نسبة فائدة الودائع لدية لتصل بنسبة (٥%).	مصرف الرشيد الأفضل من حيث معدل نمو الودائع حيث بلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٠٣%) والسبب في ذلك بقاء نسبة فائدة الودائع المصرفية لدية لتصل بنسبة (٨%) بعد ٢٠٠٥، علما أن خفض وارتفاع نسبة الفوائد حسب توجيهات البنك المركزي العراقي.
مصرف الرافدين الأفضل في معدل نمو الائتمان ليبلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٠٩) مقارنة بمصرف الرشيد، لأنه يستحوذ على الجزء الأكبر من موجودات الجهاز المصرفي العراقي وتوسع نشاطه الائتماني إضافة الى ذلك تعدد فروعه في داخل وخارج البلد.	انخفاض معدل نمو الودائع ليبلغ معدل المتوسط العام بنسبة (٠,٠٧%) والسبب في ذلك لوجود عجز مالي.
انخفاض نسبة السيولة في مصرف الرافدين مقارنة لمصرف الرشيد حيث بلغت متوسط المدة حوالي (٠,٣١%) علما أنه مؤشر جيد لم يصل دون مستوى النسب المعيارية.	أن مصرف الرشيد يحتفظ بنسب عالية يحتفظ بلغت حيث بلغت متوسط المدة حوالي (٥٧%) وهي أعلى من النسب المعيارية للاحتفاظ بالسيولة والبالغة (٢٥-٣٠%) وهذا يعني أن المصرف يحتفظ بمنح الائتمان أولا ومن ثم الاستثمارات تجنباً للتعرض وهذا كان واضح من نسب قروضه المتعثرة، كما تعني النسب العالية أيضا نسب توظيف منخفض وهو واضح من مؤشر توظيف الأموال السابق.

-المصدر أعداد الباحثين.

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات:

١- يعاني القطاع المصرفي العراقي من نقص واضح في تشريعاته وقوانينه التي تحكم عملياته، وتعد المصارف عينة الدراسة نموذجا لجمود القوانين والتشريعات المصرفية من جهة وعدم تبني سياسة إدخال خدمات مصرفية حديثة مستندة إلى تقنيات العمل المصرفي والمعتمدة من قبل المصارف في الدول المتقدمة من جهة أخرى، فضلا عن

ذلك ضعف الوعي المصرفي في المجتمع في إعاقه المصارف لتبني وإدخال خدمات حديثة.

٢ - أن الهيكلية المصرفية العراقية تعاني من اختلالات بنيوية لا تتوافق مع توجيهات النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولا تتلاءم مع نهج الدولة في تحديد مسارات التنمية المستقبلية، ذلك أن التمويل المصرفي قصير الأجل يمثل السمة العامة لعمل المصارف العراقية وهذا النوع من التمويل لا يخدم عملية التنمية، و أن نسبة الائتمان الممنوح إلى النتائج المحلي الإجمالي مازالت لا تتعدى (٣٨%) وهي نسبة تعد محدودة التأثير في تمويل نمو اقتصادي مستدام.

٣- عدم التزام الجهاز المصرفي العراقي في قرارات لجنة بازل من إذ تمكين المصارف بزيادة رؤوس أموالها بمعدلات كبيرة تتناسب مع حجم مخاطر العمليات التي تقوم بها مواجهة الأزمات التي يمكن أن تحدث نتيجة المضاربات والتلاعب الخفي في أسعار الأسهم والسندات إذ يكون رأسمال المصرف في تلك الحالات هو الضمان الحقيقي بدلا من الاعتماد على أموال الحكومة وتهديد الاقتصاد الوطني للبلاد.

٤ - أتضح من خلال الدراسة لجوء المصرفين إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال السيولة، عن طريق متابعة نسب مؤشرات السيولة خلال سنوات البحث (٢٠١٠ - ٢٠١٩) وتبين بأن متوسط نسبة السيولة في مصرف الرافدين (٣١,٠%) والنسبة في مصرف الرشيد (٥٧,٠%) وهي أعلى من النسب المعيارية للاحتفاظ بالسيولة والبالغة (٣٠ - ٣٥%)، والأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع في مؤشرات السيولة يعود على زيادة حجم الودائع ونموها بدرجة ملحوظة ويعكس هذا توجه الزبائن إلى المصارف الحكومية بسبب طبيعة الظرف الاقتصادي وشعور الزبائن بالأمان عند تعاملهم مع المصارف الحكومية.

٥ - من خلال استعراض مؤشرات الربحية للمصارف عينة الدراسة نلاحظ أن مصرف الرافدين كان الأفضل في تحقيق معدل العائد من مصرف الرشيد، إذ بلغ

متوسط (ROA) لمصرف الرافدين بمعدل (٠,٤٠%) ومتوسط عائد الموجودات لمصرف الرشيد بلغ مقدار نسبته (٠,٢١%)، أما مؤشر (ROI) فكان مصرف الرافدين الأفضل في تحقيق العائد في مجموع استثماراته خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤشرات السابقة قد دلت على ضعف نشاط وحركة المصرفين في تأدية واجباتهم الائتمانية.

٦ - من خلال المدة المدروسة للبحث سجل مؤشر توظيف الأموال ارتفاعا ملحوظا في مصرف الرافدين بفارق حوالي (١٠%) من معدل المتوسط لمصرف الرشيد و على الرغم من أن المصرفين لم يستطيعا الوصول على نسبة التوظيف المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.

٧ - أن مصرف الرشيد كان الأفضل من حيث جودة الموجودات التي بلغت نسبتها (١,٧%) من مصرف الرافدين التي وصلت نسبتها إلى (٥,٢%)، على الرغم من وجود فرق واضح في منح القروض والسلف لكلا المصرفين إلا أنهما لن يتجاوزا النسبة المعيارية البالغة (١٠%) والتي تم تحديدها من قبل السلطة النقدية.

٨ - ارتفع متوسط مؤشر المديونية في مصرف الرشيد إلى (٠,٩٨%) مقارنة مع مصرف الرافدين ليصل متوسط المؤشر إلى (٠,٨٢%)، وأن هذا الارتفاع يشير الشكوك حول التعرض للمخاطرة فلا بد من تقوية وزيادة رأس مال المصرفين إلى دور في الوفاء بالالتزامات ولاسيما الودائع.

٢.٤ - التوصيات:

١ - على المصرفين ضرورة توظيف مؤشرات السيولة عند دراسة جميع مجالات الاستثمار المتوافرة لديها، وذلك لتقليل المخاطرة التي يمكن أن تتولد عن تلك الاستثمارات ولاسيما غير النظامية، عن طريق تنويع محفظة الاستثمار لزيادة الأرباح، وعلى المصارف أن تكون على استعداد لمواجهة متطلبات السيولة في أوقات معينة مثل بداية كل شهر أو نهاية كل سنة أو مراسم محددة.

٢- مواكبة التطورات المصرفية باعتماد أفضل المعايير المعتمدة من قبل السلطة النقدية والممارسات الدولية من خلال تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة على الجهاز المصرفي في تحقيق الأداء المتميز للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- العمل على زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد والمؤسسات واعتماد النظام المصرفي الإلكتروني، وتشجيع الأفراد على التعامل مع النقود الكترونية يقلل من حدة المراجعات اليومية وتنظيم العمل داخل القطاعات المصرفية مما يساهم في إصلاح القطاع المصرفي.

٤- زيادة الاهتمام بقسم الائتمان المصرفي لما له من أهمية وتأثير على نشاط المصرف باعتباره القسم المسؤول عن منح القروض والتسهيلات، وتحليل الظروف البيئية المؤثرة في نشاطه وتحليله المالي للوصول إلى قرار ائتماني سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية.

٥- قيام المصرفين بضرورة تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات والمواءمة بين آجال الاستخدامات ومصادرها لتعظيم الربحية ضمن مستويات معقولة وإدارة السيولة بشكل أمثل ومن ثم السيطرة على مخاطر السيولة وأن هذا الأجراء يتوقف على كيفية استثمار الموجودات المربحة.

٦- ضرورة قيام المصرفين بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها ليتمكنوا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل.

٧- على المصرفين الاهتمام بالتطورات الحديثة في الصناعة المصرفية وضرورة أن تكون للإدارة إستراتيجية لزيادة القدرات والمهارات لكي تعزز الموقف التنافسي، ولاسيما في ظل دخول المصرفين إلى مجال الصيرفة الشاملة.

٨- معالجة مشكلة الديون المتراكمة والمستحقات المتحققة التي تثقل كاهل ميزانية المصرفين وتسوية الموجودات وحسابات الدائنين، بما يظهر المركز المالي الحقيقي للمصرفين.

٩- ينبغي على المصرفين القيام بعملية تقييم الأداء المصرفي وقياسه في كل سنة للمصرف لتحديد نقاط الخلل والضعف ومعالجتها وتلافي الوقوع بها مستقبلاً.

١٠- لابد من عمل الجهاز المكلف بتقويم أداء المصارف التجارية على تفعيل مؤشرات الأداء والأهمية النسبية من وقت لآخر، وذلك باستنباط مؤشرات جديدة حسب متطلبات المرحلة وفي ظل استراتيجية الدولة. وبذلك تبقى مؤشرات الأداء والأهمية النسبية المعتمدة من قبل النظام المقترح بمثابة إطار ينطلق منه لتطوير وتفعيل النظام حسب مقتضيات البيئة التنافسية.

المصادر

١. ابو حمد، رضا صاحب و قدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار ابن الأثير، الموصل، ٢٠٠٥، ص ٣٦٧.

٢. البنك المركزي العراق، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠١٨، ٢٠١٩.

٣. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٩.

٤. بو عبدلي، أحلام، سياسات إدارة البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

٥. تاج الدين، عامر، المصارف العراقية - تاريخ وتطوير ١٨٩٠-٢٠١٤، الطباعة الالكترونية، ط ١، بغداد، ٢٠١٨.

٦. جاسم، عباس، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الخامسة، عدد ١٣، ٢٠٠٧.

٧. جدران وآخرون، كريم خضر، تقويم كفاية أداء المصارف التجارية (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، عدد ١٢، مجلد ٥، ٢٠٠٩.
٨. الحمداني، محمد مجيد، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
٩. خنفر، مؤيد راضي والمطارنة، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية – مدخل نظري وتطبيقي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
١٠. الدوري، سري علي، دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
١١. شندي، اديب قاسم، النظام النقدي والمصرفي في العراق، مكتب الحرف الذهبي، بغداد، ٢٠٠١.
١٢. الشيخلي، فالح عبد الكريم، النظام المحاسبي ومدى استجابته لتقويم الأداء في بيئة متغيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عدد ٨، ٢٠٠٤.
١٣. عبد العابدي، زيدون فريق و شاكر، صلاح صاحب، مدى إمكانية استخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية (بحث تطبيقي في مصرف الرافدين)، مجلة دراسة محاسبية ومالية، مجلد ١٠، عدد ٣٣، ٢٠١٥.
١٤. الفتلاوي، جبار ياسر عبيد، دور كشف التدقيق النقدي في تقليل مخاطر الائتمان والسيولة في النشاط المصرفي (بحث تطبيقي في مصرف الرشيد)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩.
١٥. فهد، نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن، ٢٠٠٩.
١٦. الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ٢٠١٠.

١٧. محمد، سنان زهير، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مجلة تنمية الرافدين، عدد ٨٥، مجلد ٢٩، ٢٠٠٧.
١٨. محمد أمين، صلاح الدين، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)، مجلة المنصور، عدد ١٣، ٢٠١٠.
١٩. ناشور، كاظم محمد، مصرف الرشيد بصمات جديدة واضحة المعالم في مسيرة الإصلاح، مجلة اتحاد المصارف العربية، عدد ٣٨٨، ٢٠١٣.
٢٠. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.
٢١. الموقع الإلكتروني لمصرف الرافدين <http://www.rafidain-bank.gov.iq/72.htm>
٢٢. الموقع الإلكتروني لمصرف الرشيد، Rasheed.Bank.gov.iq/Structure.htm

المستخلص

من أجل التعرف على الخطوات الحقيقية للإصلاح المالي والتشريعي في القطاع المصرفي، لابد من الإشارة إلى أهمية الإيرادات والفوائد العائدة من القروض والسلف الممنوحة للزبائن، كعامل رئيسي لتمويل موازنة المصارف وخاصة المصارف التجارية، فالمصارف التجارية بشكل عام، أصبحت واحدة من أهم الوثائق الاقتصادية التي تملكها الدولة، كونها توفر معلومات واضحة تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل داخل الاقتصاد، وتستخدم كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتمد إستراتيجية الإصلاح المالي والتشريعي في تحقيق ما سبق ذكره، وفك الازمات المالية التي يمر بها المواطنين عن طريق السلف الممنوحة لهم.



إضافة الى تغيير الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمةً في ذلك الإيرادات والنفقات ويجب أن يتوافق حجم القروض والسلف وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة الإصلاح المالي والتشريعي للقطاع المصرفي، وإصلاح القوانين والتعليمات المتعلقة بمنح القروض والسلف وإعادة النظر في كثير منها وأضفاء المرونة اللازمة في تشريعها، لما تحقّقه الأخيرة من أهداف اقتصادية هامة تساهم بشكل كبير في تحرير وإصلاح النظام المالي والنقدي.

الكلمات المفتاحية :- الإصلاح المالي , القطاع المصرفي .

Abstract

In order to identify the real steps of financial and legislative reform in the banking sector, it must be noted the importance of revenues and interests from loans and advances granted to customers, as a major factor for financing the budget of banks, especially commercial banks. Commercial banks, in general, have become one of the most important economic documents owned by the state. It provides clear information related to the impact of government policies on the use of resources on the level of employment, economic growth and income distribution within the economy, and is used as a means to achieve economic stability. for them. In addition to changing aggregate demand in the appropriate direction, using revenues and expenditures, the volume and composition of loans and advances must be consistent with the economic conditions of the state. Here, it is necessary to point out the necessity of financial and legislative reform of the banking sector, reforming laws and instructions related to granting loans and advances, reconsidering many of them and giving the necessary flexibility in their legislation, because the latter achieves important economic goals that contribute significantly to liberalizing and reforming the financial and monetary system.

Kerwords : Financial reforms , banking sector.

المقدمة:

يعتبر الاصلاح المالي والتشريعي من اساسيات اعادة الهيكلة التنظيمي الكامل للمصارف، لتكون اصلاحات القطاع المالي والتشريعي للمصرف ناجحة من خلال انشاء بيئة ملائمة لغرض المنافسة بين المصارف. واستخدام وسائل تكنولوجيا متطورة لتقديم الخدمات والمعلومات المصرفية بأقل وقت ممكن.

واكب القطاع المصرفي تطورات كبيرة في السنوات الماضية وكان احد هذه التطورات هو برنامج الاصلاح المالي والتشريعي الشامل للقطاع المصرفي، وكان هدف هذا الاصلاح مشاركة القطاع الخاص، وتنويع الخدمات المقدمة. ان القطاع المالي يشكل حجر الاساس للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وان متطلبات التطور وزيادة كفاءته وادائه يعد من الامور الاساسية للتنمية، من خلال توفر نظام مالي متكامل وقادر على توفير الموارد المالية لغرض تحقيق معدلات نمو مستمرة.

تتطلب عملية الاصلاح المالي والتشريعي تقويم الاجراءات القانونية والتعليمات السائدة في المصارف، وبيان مدى تحقيق الاهداف التي انشأت من اجلها، وتحديد نقاط الضعف والثغرات الموجودة ودراستها بصورة متكاملة لغرض تهيئتها ومعالجتها واصلاحها لغرض مواكبة تطورات الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على المنافسة بين المصارف وقادرة على تلبية احتياجات الزبائن.

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث:

تشكل سياسة الاصلاح المالي والتشريعي جزء هام من القطاع المصرفي، لذا يتوجب التعرف على سياسة الاصلاح المالي والتشريعي، مما يدفع الى اثاره التساؤلات الاتية:

- ١- مامدى مساهمة الاصلاح المالي والتشريعي في ايرادات المصارف؟
- ٢- ماهو التأثير الفعلي للإصلاح المالي والتشريعي على منح السلف والقروض؟
- ٣- ماهي الاسباب التي تقف وراء تأخير او انخفاض منح السلف والقروض، وعدم منح بعض الوزارات (الداخلية والدفاع) من السلف والقروض؟

٢.١ - أهداف البحث: يسعى البحث الى:

- ١- بيان الاطار العام للإصلاح المالي والتشريعي.
- ٢- التعرف على الاسباب التي جعلت القطاع المصرفي يتطلب الاصلاح المالي والتشريعي.
- ٣- التعرف على قانون وتعليمات منح القروض والسلف.
- ٤- وضع حلول مناسبة لمعالجة الثغرات الموجودة في قانون وتعليمات منح السلف والقروض.

٣.١ - أهمية البحث:

- ١- يسعى البحث لتحديد اسباب نشوء الاصلاح المالي والتشريعي.
- ٢- تحديد نسبة تأثير الاصلاح المالي والتشريعي على القطاع المصرفي.
- ٣- دراسة القوانين والتعليمات ومدى ملائمتها لمنح السلف والقروض.

٤.١ - فرضية البحث:

ينطلق البحث من مبدأ مضمونه ان الاصلاح المالي والتشريعي يزيد فرص المصارف بمنح السلف والقروض.

٥.١ - مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع وعينة البحث بالمصارف العراقية (الحكومية والاهلية).

٦.١ - دراسات سابقة:

١- هدهود، ٢٠٠٨

القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وافاق الاصلاح/ دراسة في اقطار عربية مختارة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية/ جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ المجلد ٢/ العدد ١٠/ لسنة ٢٠٠٨.

٧.١-هدف البحث:

دراسة بنية وسمات القطاع المالي والمصرف في الأقطار العربية، وتحليل واقع هذا القطاع، في السعودية ومصر والمغرب لمعرفة إشكاليات الواقع ووضع سبل الإصلاح الكفيلة.

أهم التوصيات:

- ١- أتباع سياسة إصلاح اقتصادي ملائمة حسب متطلبات الواقع الاقتصادي لكل بلد كي تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ٢- تشجيع الاستثمار عن طريق الحوافز وتقديم التسهيلات المادية والتشريعية والترويج لإقامة المشاريع والشركات وبالتالي تنشيط السوق المالي والنمو الاقتصادي.
- ٣- استثمار فائض العوائد النفطية في تنشيط أسواق المال كما في السعودية، إضافة إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، فضلاً عن استخدام نظام التداول الالكتروني الحديث في أسواق المال.
- ٤- خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وذات قدرة تنافسية من أجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في النمو الاقتصادي.
- ٢- وهبة ٢٠١٠:

الأزمة المالية- الإصلاح وإستراتيجية الخروج/ بحث منشور في مؤتمر المنظمات الدولية/ البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تشرين الأول / ٢٠١٠.

هدف البحث: وضح الحوافر لتشجيع ميزان حكيم وحذر يجمع مابين المخاطر والبحث عن العائدات في القطاع المصرفي، وتبسيط الإطار التنظيمي، وتجارب الضغط لتأكيد نزاهة وشفافية الأسواق.

أهم التوصيات:

- ١- ضرورة وضع الإصلاحات في أسرع وقت ممكن (تبعاً لجدواها).
- ٢- السماح للمجتمع المدني في المؤسسات المهنية المستقلة القيام بدور ضابط الأمن للتأكد من نزاهة واستقلال وموضوعية الخطوات المتخذة.
- ٣- دمج المصارف على هاوية الإفلاس والتوقف عن اعتماد خطاب الضمان بين المصارف كضمان فعلي للودائع، وإزالة الأصول الرديئة من البيانات المصرفية (التفريق بين الاستثمارات لغاية الاستحقاق والاستثمارات للمتاجرة، وتغيير في القواعد المحاسبية).
- ٤- ضرورة إدراج شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، وهي قادرة على وضع الفرق في التحديات التي تواجه الكثير من الدول والتي تساهم بإيجاد مناخ ملائم للنزاهة والمساءلة. وبذلك يمكن وضع سياسة للوقاية الإستراتيجية من الأزمات وتكون في جوهر منهج المجتمع المدني.

٢. المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- الإصلاح المالي والتشريعي:

١.١.٢- مفهوم الإصلاح المالي:

يعد الإصلاح المالي تختلف أشكاله وتوجيهاته من إدارة مالية عامة الى أخرى من جوانب الإصلاح المالي من المداخل الرئيسة لأجراء اصلاحات عامة وشاملة في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية، لذا يعد النجاح في الإصلاح المالي يشكل حجر الأساس في الإصلاحات الأخرى، لما يقدمه من قوة في احداث اصلاح مالي شامل في العديد من المجالات (شندي، ٢٠١١، ص ٧٦).

يعرف الإصلاح المالي للمصرف بأنه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن إعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات التي تساهم في زيادة

حجم الاقراض والايذاع ومنح السلف وتحسين الخدمات المصرفية(صادق واخرون:١٩٩٨:ص٦٣).

ويعرف بانه العملية التي تؤدي إلى تعديل جذري وجوهري في القوانين والتشريعات والسياسات المتعلقة بالعمل المصرفي على اختلاف أنواعها وأشكالها بحيث يؤدي إلى تحسين الأداء والتكيف مع المتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية و بالتالي يجب إجراء عملية تقييم لمجمل هذه الإجراءات حتى يتم الحكم عليها وإعطائها الوصف الحقيقي(حسني:٢٠١٢:ص٧١).

كما هو تعديل غير جذري في شكل الحكم او النظام او العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها(المعموري:١٩٨٩: ص١٠)، وبديل الاصلاح مجموعة متكاملة من الاجراءات التي تتخذها ادارة ما بقصد علاج احتلال خطير في جانب معين او اكثر من جوانب النظام الاجتماعي في اطار الهيكل الدستوري والسياسي نفسه، أي دون هذه الاجراءات التي هدم ما هو جوهري في النظام(السعيد:١٩٨٧: ص٢٥).

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدان النامية من حيث طبيعة وبنية اقتصادياتها، إلا أنها تسعى إلى تحقيق إصلاحات مالية للوصول إلى هدف مشترك هو "رفع مستوى الأداء الاقتصادي من خلال نظام مالي سليم وكفوء" وان ذلك لا يتحقق إلى إن من خلال عملية التحرير المالي، والذي تعني مجموعة من إجراءات السياسة تخفض درجة القيود المفروضة على عمليات الأسواق المالية. إما التحرير المالي بمعناه الشامل فيمكن أن يتضمن إجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته.

من خلال ماتقدم يمكن تعريف الإصلاح المالي بمعناه الشامل فيمكن إن يتضمن إجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته، وبمعناه الخاص عدد من الإجراءات مثل تطوير أسواق رأس المال، أو اعتماد نظام غير مباشر للرقابة النقدية، أو إنشاء نظام إشراف قوي(دهود:٢٠٠٩:ص٣٨).

ويعرف الإصلاح المالي حسب مفهوم ديوان عام وزارة المالية، أحد المحاور الرئيسية التي ارتكزت عليها وزارة المالية لتطوير نظم العمل والارتقاء بأداء إدارة مالية الدولة، إما نطاق التطوير فيتمثل في ديوان عام الوزارة بقطاعاتها المختلفة، وفي المصالح والجهات التابعة للوزارة (صادق وآخرون: ١٩٩٨: ص٦٣).

٢.٢ - الإصلاح التشريعي:

١.٢.٢ - مفهوم الإصلاح التشريعي:

لا يمكن الاتفاق على معنى جامع لعملية الإصلاح التشريعي، وذلك حسب الناحية المراد اصلاحها، مثلاً يعرف بشكل عام من ناحية القائم عليه بأنه ناتج ماتقوم به الجهات المسؤولة عن عملية اصلاح التشريع_ بينما يتعذر الوقوف على معنى واحد لهذا الاصلاح، الا ان الحد الأدنى المتفق عليه هو ان الاصلاح التشريعي بحسب موضوعه_ هو تحسين مادة او مضمون التشريع. والهدف الذي ينبغي ان يتضمنه أي جهد للإصلاح التشريعي هو الارتقاء بجودة التشريع، أي تحسين مادته، وهو ما قد يحتاج القيام به مراجعة التشريعات القائمة، ودمج المرتبط منها، وتصفية موضوعها في ضوء فلسفة واحدة، وتخليص المنظومة التشريعية من الافكار القانونية القديمة والروتينية.

يعد الاصلاح التشريعي احد ابرز ادوات ومكونات السعي نحو عملية الاصلاح بمفهومها الواسع، بما في ذلك الاصلاح الهيكلي وتشمل عملية الاصلاح التشريعي، اعادة النظر التحولية والمعمقة لمراحل العملية التشريعية كافة، بدءاً من اعداد التشريعات واصدارها ونشرها وبعد ذلك تنفيذها (عبد البر: ٢٠٢٢: ص٥).

ان المادة (٦٣) من قانون البنك المركزي العراقي حددت القرارات والوامر التي يصدرها البنك المركزي، والتي يجوز الطعن فيها امام محكمة الخدمات المالية، وقد وردت هذه القرارات على سبيل الحصر، مما جعل اختصاص المحكمة اختصاص ضيق ينحصر في بعض القرارات التي تصدر عن البنك المركزي العراقي، وهذا

يتعارض مع مبدأ تخصص القضاء كون ان البنك المركزي، يصدر العديد من القرارات ازاء المؤسسات المالية، لذا يجب ان يكون اختصاص المحكمة اختصاص شامل حتى لا تكون هناك قرارات تصدر عن البنك المركزي العراقي محصنه من الطعن لان ذلك يتعارض مع نص المادة(١٠٠) من الدستور التي منعت تحصين اي قرار اداري من الطعن(قانون البنك المركزي العراقي).

٣.٢- اسباب ودوافع نشوء الاصلاح المالي والتشريعي:

تأتي اسباب الحاجة الى الاصلاح المالي والتشريعي للقطاع المصرفي من خلال الدور الذي تلعبه المصارف العراقية في تكوين وتقوية الشراكات الانتاجية والاستثمارية والتجارية بين الدول التي دخلت في منظمة التجارة العالمية مما يبرر التطوير المصرفي، لان الدخول في المنظمة اعلاه يتطلب تحرير تجارة السلع والخدمات(الخدمات المصرفية) والتي تعني الموافقة للمصارف الاجنبية للعمل في الدول التي وقعت على اتفاقية التجارة العالمية والتعامل معها مثل المصارف المحلية، مما يستوجب اقامة نظام مصرفي متطور يستطيع منافسة المصارف الاجنبية من خلال تقديم الخدمات المصرفية المختلفة للعميل بسهولة وتتماشى مع التطور في العمل المصرفي سواء في اسلوب الاداء ام الخدمات المصرفية الحديثة(شميور:١٩٩٣:ص٥٣).

كما تتطلب الحاجة لهذا الاصلاح من خلال الاهمية الكبيرة لتلبية الحاجات التمويلية للقطاع الخاص بشكل كفوء وما يدعم نموه وتطوره من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وتحسين كفاءة توزيع الموارد الرأسمالية في الاقتصاد. ورفد الموارد المالية المحلية بموارد مالية خارجية(حسين:٢٠١٩:ص٢٦٢). ونستنتج مما تقدم ان:

أ- من الدوافع الاساسية للإصلاح المالي للمصارف دوافع اقتصادية كونه من المؤسسات المالية المساهمة في تكوين الاموال الائتمانية الضرورية للمساهمة في تقدم المجتمع وازدهاره.

- ب- ان الدافع المالي جاء نتيجة التغير الحاصل في النظام المالي ولغرض مواكبة التطور المالي على مستوى العالم، من الضروري اعادة صياغتها وفق سياسة اصلاح مالي مصرفي يأخذ بعين الاعتبار الواقع المالي والتطورات المالية العالمية.
- ج- الاستجابة للتطور الذي حدث في مجال الصناعة المصرفية ومجال التقنيات الالكترونية الحديثة، مما يتطلب اصلاح التشريعات والقوانين لكي تتلاءم مع التقنيات الحديثة للحصول على المنفعة العامة وتقديم الخدمات المتنوعة للعملاء.
- د- ان الدوافع الادارية والتنظيمية من شأنها القضاء على انحرافات العاملين بالإدارة وتقليل الروتين عند تقديم الخدمات المصرفية للعملاء (حسين: ٢٠١٩: ص ٢٦٣).

٤.٢ - اهداف الاصلاح المالي والتشريعي:

يهدف الاصلاح المالي والتشريعي الى تحقيق مايلي:

- ١- دراسة تكاليف القروض (العمولات، سعر الفائدة، رسم الطابع، التكاليف الاخرى) واعادة النظر بها، يؤدي الى تشجيع الاعمال المصرفية ونشاطاته.
- ٢- زيادة الادخار المحلي وتحسين كفاءة استخدام الاموال المصرفية، وتعميق دور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين، كذلك تعزيز الشراكات التجارية والانتاجية والاستثمارية الاقليمية والدولية.
- ٣- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال.
- ٤- استخدام خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية والتحويلات الخارجية، بين عدد من الدول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة وتحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الاموال، مع دخول عدد من البلدان النامية الى المنظمة العالمية للتجارة (WTO).
- ٥- لغرض انجاح الاصلاحات المالية من الضروري توفير برامج تطبيقية تصحيحية مالية شاملة من ضمنها، منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية، وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.

٦- تطوير الانظمة المحاسبية المتبعة داخل المصارف والغاء كافة الانظمة التي تطبق يدوياً، عن طريق ادخال الانظمة المصرفية المتبعة من قبل المصارف العالمية، كذلك تأهيل وتدريب الموظفين مع متطلبات التطورات المصرفية الجديدة ليصبحوا اكثر كفاءة وانتاجية(سكر:٢٠٠٥:ص٢).

٥.٢ - اجراءات الاصلاح المالي والتشريعي:

١- انشاء مجلس للنقد والقرض، يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن اجراءات السياسة النقدية بشكل عام.

٢- تحرير سعر الفائدة، يشكل تحرير سعر الفائدة على القروض والسلف والاستثمارات المحور الاساس للإصلاح المالي للمصرف، وذلك من خلال تخفيض اسعار الفائدة لجذب العملاء، لسحب القروض والسلف والاستثمارات من المصارف وليس من الشركات والمنظمات.

٣- تصحيح سعر الصرف يمثل حجر الزاوية ضمن الاصلاح المالي للمصارف، وذلك من خلال ما تضمنه من سياسة تخفيض قيمة الدينار المبالغ فيها، وكل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض والطلب على العملات الاجنبية في سوق الصرف(عبد الحق:٢٠٠٨:ص٦٦).

٤- من اجراءات الاصلاح المالي هي البرامج التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول النامية، باعطائها قروض مالية مرتبطة ببرامج اصلاحية مالية تدعى بأنها تساعد في تحسين الاقتصاد وبشكل عام من خلال تقليل الاتفاق الحكومي وزيادة العمالة وتقليل التضخم.

٥- التأثيرات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي على السياسات الهيكلية والمالية في الدولة، مما يسهم في ارتفاع الاداء الكلي للاقتصاد.

٦- تفعيل مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات المالية والمصرفية من جهة، والمؤسسات الاقتصادية من جهة اخرى، فيما يتعلق بمنح القروض والاستثمارات والسلف(ابو سيف:٢٠١٩:ص٤).

٣. المبحث الثالث/ الجانب العملي

٣.١- الإصلاح المصرفي:

٣.١.١- مفهوم الإصلاح المصرفي:

ان الإصلاح المصرفي يعني مجموعة من الاجراءات التي تتناول زيادة دور قوى السوق في تحديد اسعار الفائدة وتكوين الائتمان وتحديد الاتجاه العام للوساطة المالية بهدف تحسين كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره(ميكائيل:١٩٨٧:ص٣)، اما البعض الاخر عرفه بأنه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تتضمن اعادة الهيكلة وتطوير الانظمة والقوانين والتشريعات بحيث تساهم في زيادة حجم الاقراض والايذاع وتحسين الخدمات المصرفية، الامر الذي ينعكس ايجاباً على قطاعات الاقتصاد الوطني(كنعان:٢٠٠٥:ص٥). ويهدف الإصلاح المصرفي الى ماياتي:

أ- تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين المصرفين العام والخاص، وفتح المجال أمام نشاطات القطاع الخاص لان العملية تعد جزءاً أساسياً من برامج الإصلاح المالي لأنها تمثل تغيراً جذرياً للسياسات المصرفية من اجل المشاركة في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب - التقليل من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمشاريع بكل أنواعها وأحجامها، والتي اثبت التجارب عدم جدواها الاقتصادية، وتوجيه الإنفاق العام نحو دعم البنى الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، من خلال عمل مهمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات إلى القطاع المصرفي الخاص، وجعله سنداً للقطاع المصرفي العام في العمليات التمويلية لما له من اثر ايجابي على ميزانية الدولة، اذ يكون التمويل الحكومي مركزاً في مشاريع البنى التحتية اللازمة لدعم عملية التنمية الاقتصادية(عماد:٢٠١٦:ص٥).

ج- زيادة الادخارات واستخدامها الاستخدام الأمثل، لغرض تمويل الاستثمارات والمشاريع التي تساعد على تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين.

د- تمويل اقتصاديات الدول التي تسعى للإصلاح الاقتصادي على تحسين اقتصادياتها لتواجه متطلبات التنمية الاقتصادية، وكذلك لتواجه الصدمات الخارجية والتي تحدث في الأسواق المالية والنقدية، ومالها من اثر على باقي القطاعات الاقتصادية.

هـ- انشاء أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية لغرض تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي.

و- تقليل تكاليف الانتماء وزيادة الانتفاع منها وجعل السوق أكثر شفافية وتنافسية (جواد: ٢٠١٠: ص ٥٣).

٢.١.٣ - متطلبات الإصلاح المصرفي:

توفير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للمصارف، مع ضرورة ربط الإصلاح المصرفي ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وفيما يلي المتطلبات:

أ- توفير بيئة آمنة ومستقرة سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً لعمل المصارف.

ب- تشجيع القطاع الخاص واستخدام برامج الخصخصة.

ج- استخدام الابتكارات والبرامج الحديثة في عمل المصارف.

٢.٣ - واقع القطاع المصرفي العراقي:

ان واقع القطاع المصرفي العراقي يتمثل بإعداد الاقتصاد العراقي لمرحلة التحول نحو اقتصاد السوق. لذا حصلت مجموعة من التغيرات في القوانين ذات الطابع الاقتصادي والمالي في العراق، وان أهمها في القطاع المصرفي:

أ- إصدار قانون الدين العام لسنة ٢٠٠٤ والذي يضم تعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية بالمزايدة العلنية وحسب آلية السوق، وقيام المصرف المركزي بمهام الوكيل المالي عن وزارة المالية في إدارة مزاد حوالات الخزينة قصيرة الأجل، بدلاً من الاقتراض الانفاقي.

ب- صدور الأمر رقم (٧٤) في نيسان لسنة ٢٠٠٤ الخاص بالقانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية في العراق والعامل على تأسيس مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال وهما سوق العراق للأوراق المالية وهيأة الأوراق المالية العراقية.

ج- استبدال العملة العراقية الوطنية بعملة جديدة بموجب الأمر المرقم ٤٣ بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٨، وتم الانتهاء من استبدالها في ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤ اذ تم استبدال اربعة ترليون دينار عراقي بعملة جديدة. وحمل التغير مزايا مهمة منها إجراءات متزايدة لمكافحة التزوير وتحسين ادامة العملة، وتوحيدها لكي تستخدم في كل أنحاء العراق، مما ادى الى أعاد الثقة بالدينار العراقي وتحسين سعر صرفه(عبد الله:٢٠٠٩:ص^{١٥٦}).

د- إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، والذي منح البنك المركزي استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسيير اعماله المصرفية المركزية، ونصت على ذلك الفقرة ٢ من المادة ثانياً من القانون أعلاه وبموجب المادة السادسة والعشرون من القانون أصبح البنك المركزي بعيداً عن ضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة العامة، بشكل مباشر مما يؤدي إلى توسع في عرض النقد.

هـ- صدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ اذ يعد هذا القانون خطوة رئيسة نحو تكوين نظام مالي يعمل وفقاً للمعايير الدولية.

و- ان قانون غسيل الأموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤، شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويهدف إلى اخذ الحيطة في التعامل المالي على الصعيد الدولي والمحلي اذ الانفتاح على العالم الخارجي، وشروع المؤسسات المالية في عمليات تمويل رؤوس الأموال، فلا بد من قانون لحماية الأموال ومعرفة أصولها ولا يمكن غسلها بمشاريع داخل العراق دون معرفة أصولها(عبد الهادي:٢٠٠٤:ص^{٢٣٨}).

٣.٣- تعليمات منح الساف والقروض:

تعليمات منح السلف والقروض بكافة انواعها:

أ- قروض الارامل والمطلقات:

١- مبلغ القرض (٥-١٠) فقط مليون دينار لاغيرها بحسب طبيعة وحجم النشاط الممارس.

٢- نسبة الفائدة (٦%) سنوياً.

٣- مدة القرض (٣) سنوات يسدد القرض بأقساط شهرية بعد فترة امهال (٣) اشهر.

٤- تقديم كفيل ضامن موظف حكومي مثبت على الملاك الدائم ومستمر بالخدمة، يغطي (٥٠%) من صافي راتبه (القسط+ الفائدة).

٥- انواع النشاطات المشمولة بهذا القرض (خياطة، صالون حلاقة، فتح محل مأكولات، تجهيزات غذائية، متجر صغير، وماشابه ذلك).

٦- تكون صلاحية المنح لمدراء الفروع.

ب- تسليف موظفي دوائر الدولة عن طريق بطاقة الماستر كارد:

تتمتع هذه السلفة لموظفي دوائر الدولة الموطن رواتبهم لدى المصرف مانح السلفة من حملة البطاقة الإلكترونية (الماستر كارد) حصراً وكما يلي:

١- منح سلف لموظفي دوائر الدولة بدون كفيل شرط ان يكون موظفاً في احدى دوائر الدولة الموطنة رواتبهم في المصرف مانح السلفة ومن حملة بطاقة الماستر كارد حصراً، واستلم راتبه الشهري عن طريقها ولو لشهر واحد.

٢- ان لا يكون بذمته سلفة سابقة من المصرف المانح غير مسددة حتى تاريخ تقديم طلب الحصول على هذه السلفة.

٣- لا يتجاوز عمره السن القانوني المقرر بقانون الخدمة المشمول بها في نهاية مدة السلفة.

٤- مبلغ السلفة (٥ او ٨ او ١٠) مليون دينار، وحسب صافي الراتب الشهري الظاهر في البطاقة الالكترونية الماستر كارد للموظف طالب التسليف، على ان لا يتجاوز

القسط الشهري + الفائدة نسبة ٥٠%، من صافي راتبه المشار اليه في هذه الفقرة، ويمكن تخفيض مبلغ السلفة المستحقة تبعاً لذلك.

٥- مدة السلفة (٥) سنوات اعتباراً من تاريخ تحميلها على البطاقة الماستر كارد.

٦- فائدة السلفة (٨%) سنوياً تحسب بطريقة القسط الثابت وتسدد شهرياً مع القسط الشهري عن طريق بطاقة الماستر كارد.

٧- تسديد السلفة بأقساط شهرية متساوية اعتباراً من الشهر الذي يلي تاريخ منح السلفة.

٨- تمنح هذه السلفة بضمان وثيقة التأمين عن الحياة.

ج- قروض اسكان المواطنين العراقي:

يمنح القرض للمواطنين العراقيين لأغراض (البناء، اضافة البناء، الترميمات)، بمبلغ لايتجاوز (٥٠) فقط خمسون مليون دينار لاغيرها، كحد اعلى وكما يلي:

١- مبلغ (٥٠) مليون دينار كحد اعلى لمساحة ارض لاتقل عن (١٠٠م^٢) ومساحة البناء لاتقل عن (٧٠م^٢).

٢- منح قرض بمبلغ (٤٠) مليون دينار كحد اعلى لمساحة ارض لاتقل عن (٧٠م^٢) ومساحة بناء لاتقل عن (٦٠م^٢).

٣- منح قرض بمبلغ (٣٠) مليون دينار كحد اعلى لمساحة ارض لاتقل عن (٥٠م^٢) ومساحة بناء لاتقل عن (٤٠م^٢).

٤- تقديم اجازة بناء اصولية من مؤسسات البلدية في قطعة الارض المشاعة او على وجه الاستقلال متطابقة مع صورة القيد (سند العقار).

٥- يشترط تقديم اجازة بناء مع صورة القيد (سند العقار) في حالة اضافة البناء او اجازة ترميم اصولية.

٦- نسبة الفائدة (٨%) تحسب بطريقة القسط الثابت.

٧- مدة القرض (١٥) سنة اعتباراً من تاريخ وضع الدفعة الاولى تحت تصرف المواطن المقترض.

٨- الشروط الواجب توافرها:

- ان يكون عراقي الجنسية.

- قد اكمل سن (١٨) سنة لا يعتريه أي عيب من عيوب الاهلية.

- عدم استلامه قرضاً سابقاً من المصرف مانح القرض او أي مصرف اخر لأغراض السكن.

- لديه عقار مملوك ومسجل بأسمه لدى دائرة التسجيل.

د- سلفة الزواج لموظفي دوائر الدولة:

تمنح هذه السلفة لموظفي دوائر الدولة (بدون توظيف) وبكفالة كفيل ضامن:

١- مبلغ السلفة (١٠) مليون دينار، وحسب حدود صافي الراتب بحيث لا يتجاوز (القسط + الفائدة) نسبة (٥٠%) من صافي الراتب.

٢- مدة السلفة (٥) سنوات.

٣- مقدار فائدة السلفة (٦%).

٤- تكون سلفة الزواج مشمولة باستعلام البنك المركزي العراقي.

٥- تمنح السلفة (لمرة واحدة فقط) للمشمولين بها من موظفي المصرف، وموظفي دوائر الدولة الذين تزوجوا لأول مرة، وكذلك تمنح للموظف المتزوج للمرة الثانية على ان لا يكون قد استفاد من سلفة الزواج هو وزوجته الاولى سابقاً.

٦- ان يكون الموظف المستلف على الملاك الدائم ولا يتقل خدمته عن سنتين.

٧- تقديم هوية الاحوال المدنية للزوج والزوجة حديثة الاصدار، وحسب التغيير للحالة الاجتماعية لهما، او البطاقة الموحدة (ان وجدت)، وفي حالة تعذر تقديم الاخيرة قبول صورة القيد الالكترونية المصدقة بعد التأكد من صحة صدورهما لاستكمال اجراءات ترويج ومنح سلف الزواج كبديل عن البطاقة الموحدة.

هـ- سلف القضاة والاساتذة التدريسيين في الجامعات والمعاهد الحكومية والموظفين الحكوميين من حملة شهادة الدكتوراه الموطنة رواتبهم لدى المصرف مانح السلفة ومن حملة بطاقة الماستر كارد:

- ١- مبلغ السلفة (١٥) مليون دينار بدون كفيل.
- ٢- مبلغ السلفة (٢٥) مليون دينار بكفيل لاتقل خدمته الفعلية عن سنة.
- ٣- مدة السلفة (٥) سنوات.
- ٤- نسبة الفائدة (٨%) .
- ٥- الاعمار المشمولة من (١٨-٦٣) سنة.

و- سلفة المتقاعدين (بدون كفيل):

- تقرر منح سلف للمتقاعدين من حملة بطاقة الماستر كارد (بدون كفيل) وكما يلي:
- ١- يتراوح مبلغ السلفة بين (٣) ملايين دينار كحد ادنى و (٨) ملايين دينار كحد اعلى مع مراعاة ان يكون (القسط + الفائدة) لا يتجاوز (٥٠%) من راتب المتقاعد ويمكن تخفيض مبلغ السلفة المستحقة تبعاً لذلك.
 - ٢- مدة السلفة (٣) سنوات تسدد على شكل اقساط شهرية متساوية.
 - ٣- نسبة الفائدة (٧%) منها (٢%) لشركة التأمين الوطنية.
 - ٤- ان يكون المتقاعد من حملة بطاقة الماستر كارد، وقد استلم راتبه التقاعدي عن طريقها ولو لوجبة واحدة.
 - ٥- تمنح هذه السلفة للمتقاعد الاصيل حصراً ولا تمنح لخلفه، وبحضوره شخصياً الى الفرع المروج، ولا تقبل الوكالة عنه سواء كانت عامة او خاصة.
 - ٦- ان لا يكون بذمته سلفة سابقة مستلمة غير مسددة حتى تاريخ تقديم طلب الحصول على هذه السلفة.
 - ٧- لا يتجاوز عمره (٧٥) خمسة وسبعون سنة في نهاية مدة السلفة.

ز- قروض ذوي المهن الطبية:

تمنح هذه القروض لذوي المهن الطبية (الاطباء، اطباء الاسنان، الصيادلة، الاطباء البيطريين، واصحاب المختبرات المجازين ممن لا تقل شهاداتهم الدراسية عن البكالوريوس)، وتمنح للموظف ولغير الموظف ممن تنطبق عليهم كافة الشروط والتعليمات النافذة:

- ١- مبلغ القرض يتراوح بين (١٥-٨٠) مليون كحد اعلى، وتمنح للموظف ولغير الموظف ممن تنطبق عليه كافة الشروط والتعليمات النافذة.
- ٢- مدة القرض (٥) سنوات تحتسب بطريقة القسط الثابت.
- ٣- نسبة الفائدة (٨%) سنوياً تحسب بطريقة القسط الثابت.
- ٤- الضمانات:

- لغاية مبلغ (٣٠) مليون بكفالة موظف واحد.

- مازاد عن (٣٠ - ٤٥) مليون بكفالة موظفين اثنين يغطي صافي راتبهما كافة الالتزامات المباشرة وغير المباشرة اضافة الى القسط والفائدة.
- اكثر من (٤٥ - ٨٠) مليون بضمانة عقارية وكفالة موظف واحد.

ح- قروض شراء السيارات والمركبات لموظفي دوائر الدولة الموطنة رواتبهم لدى المصرف مانح القرض ومن حاملي بطاقة الماستر كارد:

- ١- يمنح القرض لموظفي دوائر الدولة الموطنة رواتبهم لدى المصرف المانح للقرض ومن حاملي بطاقة الماستر كارد، قروض لشراء السيارات والمركبات (ولا تشمل الاليات الانتاجية).
- ٢- ان لا يوجد بذمة طالب القرض أي قرض اخر لشراء سيارة او مركبة او الية انتاجية من المصرف لم تسدد بعد بموجب تقاطع المعلومات، واستعلام البنك المركزي العراقي.
- ٣- تحويل المصرف يقيد مبلغ القرض الممنوح ومبلغ المقدمة لحساب الشركة المجهزة للسيارة او المركبة.

- ٤- توقيع العقد والتعهدات من قبل طالب القرض.
 - ٥- القرض مشمول بوثيقة التأمين عن الحياة الجماعي الخاصة بكل شركة من شركات تجهيز السيارات والمركبات او أي شركة اخرى تعتمد لاحقاً.
 - ٦- تحويل المصرف باستقطاع اقساط القرض وفوائده والعمولات والرسوم من بطاقته الماستر كارد الخاصة باستلام راتبه حتى لو تجاوز خمس راتبه الشهري.
 - ٧- مبلغ القرض لا يتجاوز (٦٠) مليون دينار.
 - ٨- مدة القرض (٥) سنوات تبدأ من تاريخ منح القرض.
 - ٩- فائدة القرض (٨%) سنوياً تحتسب بطريقة القسط الثابت، وتستوفي مع القسط الشهري الثابت عن طريق بطاقة الماستر كارد.
٤. المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات:

١.٤_ الاستنتاجات: نستنتج مما تقدم:

- ١- نجد ان النصوص الواردة في قانون البنك المركزي العراقي والخاصة بمحكمة الخدمات المالية، يجب اسعافها بالإصلاح التشريعي، لانها تعد خرقاً لاستقلال القضاء وان الحل الامثل لتلافي ذلك، تشكيل محكمة بموجب قانون خاص وان تكون من قاضي منفرد او هيئة قضائية محددة من مجلس القضاء الاعلى دعماً لمبدأ استقلال القضاء مع تعطيل كافة النصوص الواردة في قانون البنك المركزي العراقي المؤثرة في تعزيز هذا المبدأ.
- ٢- ان القروض الالكترونية تحتاج الى انظمة الحساب وفتح الحساب وان تحويل النظام الحسابي في المصرف تم، ولكن ترويج المعاملات (اون لاين) لم تصل اليها بعد، فهو موجود ضمن برنامج الانظمة، ولكن لم تصل لمرحلة القروض الالكترونية.
- ٣- ان الاصلاحات القانونية تأتي في مقدمة النشاطات الاخرى، اي بمثابة منافسة لهذه النشاطات، وبالتالي فأن اي نشاط مالي يتم انشاؤه لابد.
- ٤- سياسة اصلاح القطاع المالي خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٠ كانت النظم المالية الضعيفة مصدر مشاكل كبيرة للاقتصاد الكلي بسبب الاحداث التي مرت بها البلاد،

واسعار الفائدة المرتفعة والتطور المحدود للنظم المالية ادى الى اضرار بالغة في النمو الاقتصادي والتنمية، وعدم سداد القروض والسلف الى تقييد قدرة المصارف على تمويل قروض وسلف جديدة، الامر الذي تسبب في ابطاء النمو وظهور دعوات الى اجراء اعادة هيكلة واسعة النطاق في الجهاز المصرفي

٢.٤_ التوصيات: يوصي الباحثون بمايلي:

١- من الضروري تهيئة بيئة تشريعية مصرفية تسمح بتطوير الجهاز المصرفي وذلك من خلال تشريع قانون جديد للجهاز المصرفي لينسجم مع التطورات المالية والمستقبلية الخاصة بالجهاز المصرفي، لان المصارف تتبع القانون الذي استحدثته سلطة الائتلاف المؤقتة رقم(٤٠) لسنة ٢٠٠٤، ولم تستحدث بعده قوانين رغم التطورات التي حصلت.

٢- تطوير القوة العاملة(الموظفين) في المؤسسات المصرفية، وتقديم لهم الحافز المعنوي والمادي، وزجهم في الدورات التدريبية والتطويرية، وتحديث الاجهزة المستخدمة وتطويرها، لمواكبة التطور الالكتروني، للقضاء على عمليات التأخير والفساد المالي والاداري.

٣- الزام المصرف بوضع مبالغ احتياطية كافية لمواجهة القروض والسلف المتأخرة السداد، او الاستثمارات الرديئة او لتعزيز قوة رؤوس اموالها.

٤- من الضروري السماح للمصارف كافة(الحكومية والاهلية والتجارية) بشراء وبيع العملات الاجنبية وفق مبدأ عمليات السوق المفتوح، بهدف تحقيق استقرار لسعر صرف الدينار العراقي.

٥- السماح للمصارف بتقديم القروض بالعملة الاجنبية باستخدام الودائع بالعملة المتوفرة والمذكورة لديها، مع وضع خطة لتحقيق عملية الدمج بين مصارف القطاع الخاص، لتكوين وحدات مصرفية كبيرة، يمكن من خلالها احتلال حيز كبير من العمل المصرفي المحلي.

٦- تعديل القانون الضريبي ومنح الضمانات والامتيازات للاقتصاديين والقضاء على الفساد الداخلي.

المصادر:

١- هدهود، مايج شيب، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح/ دراسة في أقطار عربية مختارة، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية/ جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ المجلد ٢/ العدد ١٢/ لسنة ٢٠٠٩.

٢- وهبة، محمد سليم، ألامزة المالية-الإصلاح وإستراتيجية الخروج/بحث منشور في مؤتمر المنظمات الدولية/البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تشرين الأول/٢٠١٠.

٣- زياد جواد الفصيل، أهمية ومتطلبات الإصلاح المصرفي في التنمية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه- كلية الإدارة والاقتصاد- البصرة، ٢٠١٠.

٤- شميور، توفيق، الإصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٣.

٥- عماد محمد علي، التحول نحو القطاع الخاص أداة للإصلاح الاقتصادي في العراق

<http://WWW.Alittnod.com \paper php2name. News &file=article & side = 55616>

٦- رعد حمود عبد الحسين، الطلب على النقود وإدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد- الكوفة ٢٠١٠.

٧- احمد عبد الله سلمان، الضرورة و الركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد ٢٠٠٩.

٨- باسم عبد الهادي حسن، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المرحلة الجديدة، بغداد ٢٠٠٤.

٩- المعموري، عبد علي كاظم، دراسة تحليلية لانموذجات الاصلاح الاقتصادي في دول اشتراكية مختارة، رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٨٩.

١٠- السعيد، محمد السيد، تحليل مقارنة لتجارب الاصلاح الاقتصادي في العالم الشيوعي، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام، العدد ١٩٠، القاهرة ١٩٨٧.

١١- حسين، ابتسام علي، سبل اصلاح وتطوير القطاع المصرفي في العراق، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة/ العدد ٥٨، ٢٠١٩.

١٢- صادق واخرون، علي توفيق، السياسة النقدية وادارة الدين العام في البلدان العربية، سلسلة بحوث ومناقشات صندوق النقد العربي، ابو ضبي، العدد ٧، ٢٨-٣١ آذار/ ١٩٩٨.

١٣- عبد البر، محمد عبد الفتاح، اطلاله مقارنة على مسار جهود الاصلاح التشريعي، ٩/فبراير/ ٢٠٢٢. انترنت

<https://nanshurat.org/comtent/tll-muqrn-l-msr-jhwd-lslh-ltshryy#-ftn2>

١٤- بعلي حسني، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٢.

١٥- سكر، نبيل، متى يبدأ الاصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ٢٠٠٥. انترنت <http://www.Syrian Economic Society.com>.

١٦- ميكائيل دولي، ودونالد ماتيسون، التحرر المالي في البلدان النامية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ١٩٨٧.

١٧- علي كنعان، الاصلاح المصرفي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،
٢٠٠٥، انترنت. <http://www.Syrian Economic Society.com>

١٨- عبد الحق، بو عتروس، الاصلاح المالي والمصرفي في الجزائر وتحديات
المرحلة المقبلة، ٢٠٠٢.

١٩- ابو سيف، دعاء، اهم برامج الاصلاح المالي، ٢٠١٩.

٢٠- قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المعدل.

دور أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية
"دراسة تحليلية في مصرف النور - محافظة كركوك"

**The Role of the Dimensions of Core Capabilities in
Promoting Excellence in Banking Operations
"An Analytical Study in Al-Noor Bank - Kirkuk
Governorate"**

م.م. عمار عبدالله رميض
م.م. علي يوسف احمد
دائرة كاتب عدل كركوك
جامعة الموصل/ كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

ان التطور الي عرفة العالم، وفي ظل شدة المنافسة ابرز ضرورة البحث وايجاد التميز في اداء الخدمات المصرفية العراقية نابع من مصدر داخلي في المصرف يكسبه الندرة وصعوبة التقليد من قبل المنافسين، وهذا المصدر يتمثل في المقدرات الجوهرية والتي تعد مهمة للعديد من القطاعات الخدمية في الوقت الحالي وبالتالي هدف الدراسة الى تعزيز ومدى التزام المصرف المبحوث لضمان تعزيز استراتيجية التميز المصرفي.

وتم وضع فرضيات الدراسة تحقيقا لمقاصدها وزعت (٣٢) استمارة استبانة على العاملين حيث جرى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الارتباط والتباين لتشخيص علاقة الارتباط والاثر بين المتغيرات المبحوثة للبيانات المجمعة بأعتماد برنامج التحليل الاحصائي (SPSS.V24) في مصرف النور في محافظة كركوك ،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٦٣-٦٩٢

وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل من أهمها. تحقيق وجود تأثير معنوي موجب بين لمتغيرات أبعاد المقدرات الجوهرية في تحقيق التميز في المصرف المبحوث فضلا عن تقديم مجموعة من المقترحات زيادة اهتمام المصرف المبحوث بأبعاد المقدرات الجوهرية و التميز في العمليات المصرفية لما لها من دور في تحقيق الميزة التنافسية للمصرف.

الكلمات المفتاحية: المقدرات الجوهرية ، التميز .

Abstract

The development to the world, and in light of the intensity of competition highlighted the need to research and find excellence in the performance of Iraqi banking services stems from an internal source in the bank, which is earned by scarcity and the difficulty of imitation by competitors, and this source is represented in the core capabilities which are important for many service sectors at the present time. Thus, the study aims to enhance the extent of the commitment of the bank under study to ensure the enhancement of the banking excellence strategy.

The hypotheses of the study were developed to achieve purposes, and (32) questionnaires were distributed to the workers, where the study hypotheses were tested using correlation and variance analysis to diagnose the correlation and effect between the investigated variables for the data collected by concluded To a set of conclusions, perhaps the most important. Achieving the existence of a positive moral effect between the variables of the dimensions of the core capabilities in achieving excellence in the bank in question, as well as presenting a set of proposals to increase the interest of the questioned bank in the dimensions of the core capabilities and excellence in banking operations because of their role in achieving the competitive advantage of the bank.

Keywords: core capabilities, excellence.

المقدمة:

ان من اولويات القطاع الحكومي العراقي في الوقت الحاضر التوجه على نطاق واسع والسعي الى تنمية صناعة الخدمة المصرفية وتقديمها للزبائن بشكل عام وتنميته لارتباطه بصورة اساسية بالمصالح العامة للمجتمع ولتحقيق ذلك جاء هذا البحث ليمثل محاولة لقياس أثر ارتباط ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء (جودة الاداء التنظيمي، تطوير الخدمات المصرفية، التمكين) وعلاقتها في تعزيز التميز في العمليات المصرفية، ويكتسب الموضوع اهميته لما له من تأثير جوهري لتحديد النشاط العام للمصرف قيد البحث، اذ اخذ مفهوم المقدرات الجوهرية الخضراء اهتمام كبير من قبل الباحثين في ضل التحديات التي تواجهها المصارف سواء في بيئة عملها الداخلي من حيث ضرورة استخدام المصرف لموارده وامكانياته المتاحة بكفاءة، او في بيئة عمله الخارجي مثل تحديات المنافسة الموجودة في الاسواق، وبناءً على ذلك فقد اصبح لزاماً على المصارف الرغبة بالاستمرار ان تسعى جاهدة الى تقديم خدمات فريدة وذات نوعية في خدمة الصناعة المصرفية المقدمة للزبائن الذي يتميزون بالرغبة العالية للحصول على الخدمة المصرفية النوعية وبالتالي يكون لازماً على المصرف ان يكون خلاق ومبتكر يقدم خدمة نوعية حتى يستمر في التميز ولا يفقد زبائنه في الاسواق، وبناءً على ذلك ما تقدم فقد تضمن البحث اربعة محاور الاول منهجية البحث وإجراءاته والثاني الاطار النظري للبحث اما المحور الثالث تضمن الجانب العملي للبحث وأخيراً المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات ومن هنا فقد وجد الباحث ضرورة تضمين بحثه لهذه المتغيرات في مصرف النور .

١- المبحث الأول: منهجية البحث وإجراءاتها

١.١ - مشكلة البحث:

ان التطور الذي عرفه العالم وفي ظل شدة المنافسة والازمات المالية والاقتصادية حتم على المؤسسات المالية ان تبحث عن الوسائل والادوات التي تمكنها من استمرارية بقائها في اطار المنافسة ولعل تطبيق المقدرات الجوهرية الخضراء احد هذه الادوات

المهمة التي ينظر لها على انها اختيار حتمي من اجل تحقيق التميز والنجاح من قبل المصارف العراقية.

حيث اكد الباحثين على أهمية التغيرات التي تحدث في مجال العمل المؤسسي والتي لها تأثير على التميز للمصارف العراقية، الأمر الذي يتطلب تحديد وتشخيص والتعرف على عناصر البيئة الحديثة الشاملة لبيئة عمل المنظمة. ومواجهة التغيرات نتيجة تطور التكنولوجيا، والمنافسة والتغير في اذواق الزبائن، ولكي تتمكن المصارف العراقية من الصمود بوجه التحولات لابد من البحث عن افضل اسلوب للتفاعل الايجابي مع الابعاد الجوهرية لتحقيق التميز في العمليات المصرفية، الامر الذي شجع الباحثان الى البحث عن مدخل المقدرات الجوهرية الخضراء، وبناءً على ذلك يمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خال التساؤلات الآتية.

- ما مدى تصور العاملين في المصرف قيد البحث عن ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات لمصرفية.
- ما هي طبيعة علاقة الارتباط بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية.
- هل توجد علاقة تأثير معنوية بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات لمصرفية.
- هل تتباين ابعاد لمقدرات الجوهرية الخضراء من حيث الاهمية والتأثير في التميز في العمليات المصرفية في المصرف قيد البحث.

٢.١ - أهمية البحث

يمكن بيان أهمية البحث من خلال الأدوار التي تتضمنها المقدرات الجوهرية الخضراء على الأهمية في تحقيق التميز للمصرف عينة البحث من اجل أداء الأنشطة الخدمية في قطاع صناعة الخدمات المصرفية، وبهذا فانه تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة تتقدمها الجوانب الآتية:

- استعداد المصرف المبحوث على تبني ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء وتنفيذها على نحو كفء بغية تعزيز التميز.
- تنبثق اهمية البحث من خلال مواكبة وتحقيق المؤسسات المصرفية التميز بالوسائل التقنية الحديثة لخدمة الزبائن في المصارف العراقية.
- يكتسب البحث أهميته من خلال توجه المصارف نحو تطبيق الاساليب الحديثة في مجال ادارة المعرفة ومدى قدرتها على استخدام ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء مما يسهم في تعزيز التميز.
- يسهم هذه البحث و بكل تواضع في اختبار إمكانية تتضمنه ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء وابعاده في تحسين الأداء المصرفي ورفع مستوى كفاءته من خلال تطبيق وتبني هذا المفهوم.

٣.١ - أهداف البحث:

يمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس علاقة وأثر ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث كما يهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

١- بيان المفاهيم الاساسية للمتغيرات وابعادها وتحديد علاقة الارتباط والأثر بين المتغيرات.

٢- تقديم دراسة نظرية وميدانية في المصرف المبحوث عن ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث.

٣- وضع توصيات للمصرف عينة الدراسة في ضوء النتائج التي سيتم التوصل وصياغة آليات تنفيذها، والتي يمكن ان تسهم في تطوير العمل المصرفي في مجالات الدراسة.

٤.١ - فرضيات البحث:

تستدعي الإجابة عن تساؤلات الدراسة السابقة اختبار مجموعة من الفرضيات والتي تم صياغتها على النحو الآتي:

١.٤.١ - الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء مجتمعة وتعزيز التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث ويتفرع منها الفرضية الآتية:

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل بعد من ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء وتعزيز التميز في العمليات المصرفية.

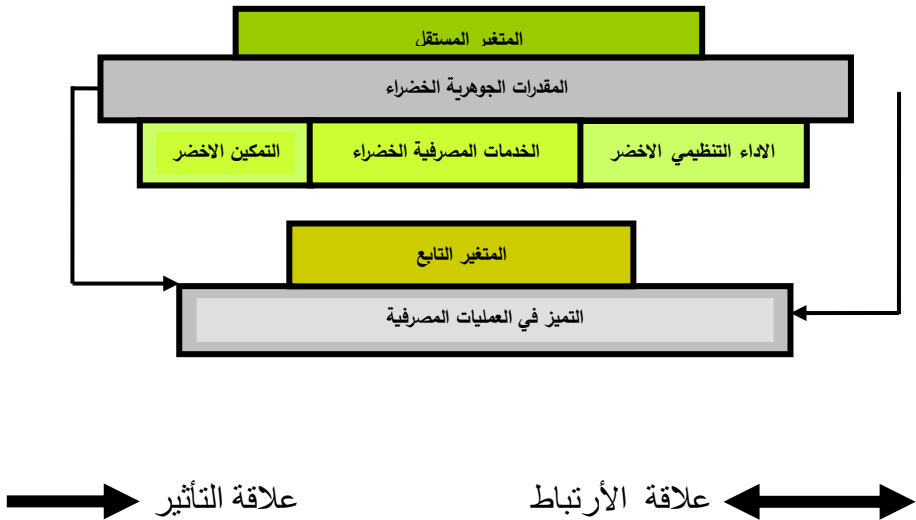
٢.٤.١ - الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير معنوي لأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء مجتمعة وتعزيز التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث ويتفرع عنها الفرضية الآتية:

- هناك تأثير معنوي لكل بعد من ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء وتعزيز التميز في العمليات المصرفية.

٣.٤.١ - الفرضية الرئيسية الثالثة: تتباين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء من حيث الاهمية والاثر في تعزيز التميز في العمليات المصرفية للمصرف المبحوث حيث يعبر عن تلك العلاقات والتأثير في اطار المخطط الافتراضي للبحث.

٥.١ - مخطط البحث الافتراضي: تم تصميم مخطط افتراضي للبحث كما في الشكل (1) والذي يُشير إلى العلاقة بين إبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية. وتضمن النموذج ثلاثة ابعاد للمقدرات الجوهرية الخضراء وهي جودة الاداء التنظيمي، تطوير الخدمات المصرفية، التكامل. حيث يجسد المخطط العلاقة بين هذه الابعاد واتجاهات التأثير فيها لتحقيق التميز في الاداء المصرفي.

الشكل رقم (١) المخطط الفرضي للبحث



٦.١ - منهجية البحث:

اعتمد الباحثان المنهج الاستطلاعي التحليلي لجمع بيانات البحث اللازمة من خلال الاستبانة التي وزعت على المدراء ومسؤولي الاقسام والشعب والموظفين في مصرف النور، لأستطلاع آرائهم وتفسير البيانات والمتحصل عليها وأستخلاص نتائجها، اعتمدت منهجية البحث على استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالإطار النظري للدراسة لعرض وتحديد المفاهيم الأساسية لأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية الناتجة عن عدم قلة توافر هذه الخصائص في المصارف العراقية. أما بيانات الدراسة الميدانية فقد تم جمعها باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبانة) التي تم تصميمها لأغراض الدراسة وقد تضمنت جزأين رئيسيين ركز الاول على المعلومات التعريفية التي تخص الافراد المبحوثين في المصرف والتي اقتصرت على مدة الخبرة في مجال العمل والتحصيل الدراسي والمؤهل العلمي أما الجزء الثاني من الاستمارة فقد ركزت على المقاييس الخاصة بأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء واستراتيجية التميز للمصرف حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

وقد روعي في تصميم الاستمارة اختيار المتغيرات التي تقيس ابعاد البحث وبما يتناسب مع طبيعة عمل المصرف المبحوث وخصوصيتها في البيئة المحلية العراقية والتي عززت من خلال المحتوى النظري للموضوع، وبين (جودة، ٢٠٠٨ ، ٣٠) ان بيان ثبا واختبار الاستبانة من خلال معامل الفاكرونباخ اذا بلغ (٠.٨١٠) فهو مقبول واكبر من اقل قيمة لمعامل كرونباخ والبالغة (60.0)، وتم توزيعها على عينة من الموظفين في مصرف النور في مدينة كركوك لقياس مدى التوافق أو الاختلاف بين إجابات عيني الدراسة.

٧.١- مجتمع و عينة البحث:

- **مجتمع الدراسة:** يتكوّن المجتمع من الموظفين في المصرف ميدان الدراسة نظراً للدور الذي يلعبه هذا النوع من المؤسسات الاقتصادي.

- **عينة الدراسة:** تم اختيار مصرف النور فرع مصرف الرافدين في كركوك وتم اختيار عينة عشوائية تتألف من (٤٠) من المستويات الإدارية الثلاث المختلفة (العليا، الوسطى، الدنيا) والافراد لعاملين في قسم اسناد الحاسبة وبعد ذلك تم مراجعتهم من أجل الحصول على الاستبانات وكان مجموع الاستبانات المعبأة بشكل صحيح (٣٢) استبانة:

٨.١- محدّدات البحث:

١. صعوبة الحصول على كافة المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالدراسة.

٢. قلة وصعوبة الحصول على دراسات جمعت بين متغيرات الدراسة.

٩.١- حدود البحث:

تكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود البشرية:** الموظفين في مصرف النور فرع مصرف الرافدين في كركوك.

- **الحدود المكانية:** مصرف النور.

- **الحدود الزمانية:** الفترة الممتدة من (٢٠٢٢/٧/١ - ٢٠٢٢/٩/٣٠).

- **الحدود العلمية:** وهي ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية.

اما فيما يتعلق بعينة البحث فتمثلت ب(40) موظف تم توزيع استمارة الاستبانة على عينة البحث، ثم نقص هذا العدد ليشكل العدد النهائي لهذه العينة وهو (32) استمارة صالحة للتحليل والباقي (8) لم تسترجع.

١٠.١ - الدراسات السابقة:

١- دراسة الياسري، والخالدي، والحميري (٢٠١٤) "انعكاس المقدرات الجوهرية على الاداء المصرفي في ضوء بطاقة العلامات المتوازنة"
ركزت الدراسة على مفهوم المقدرات الجوهرية وأهميتها ومتطلبات وفاعلية القرار الاستراتيجي فضلاً عن الإبداع بالنسبة للعاملين الذين يعدون رأس المال البشري للمصرف، لمواجهة مشكلة التغيرات المتسارعة كالتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، وتغيير حاجات واذواق الزبائن، عولمة الاسواق، وتبرز اهمية الدراسة لتناولها قطاع مهم وهو القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية وذات دلالة معنوية بين المقدرات الجوهرية والاداء المصرفي وان أفضل آلية تلجأ إليها الشركات لتمكين العاملين هي مشاركتهم في دورات تدريبية تطويرية اوصت الدراسة في زج اكبر عدد من العاملين في المصرف الى صياغة وبناء رؤية مستقبلية لكونها اداة مهمة في ربط العاملين لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف، والاهتمام بالتعليم التنظيمي لتسهيل عملية الحصول على المعرفة، كما اوصت الدراسة الاهتمام بآليات التعلم التنظيم لتسهيل عملية الحصول على المعرفة وتوحيدها ونشرها داخل المصرف.

١- دراسة (الحداد، العبيدي، ٢٠٢٠)

"الامتثال المصرفي وانعكاساته في الاداء المتميز - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"

هدف البحث الى تحديد العلاقة بين امتثال المصرفي وانعكاسه على الاداء المتميز في بيئة العمل، وتم بناء مخطط فرضي للدراسة ليحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وزعت استبانة على اربع مصارف بلغ افراد العينة (٦٤) واعتمد البحث على مجموعة من الاساليب الاحصائية أهمها الارتباط البسيط والمتعدد واختبار (T) ومعامل الانحدار الخطي، اختبار (F)، معامل التفسير (R^2) وتبرز أهمية البحث من خلال اثار اهتمام مجلس الادارة الى أهمية الدور الذي يؤديه الامتثال المصرفي، توصل البحث الى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الامتثال المصرفي والاداء المتميز وينبغي على المصرف المبحوث ادراك دور وأهمية الامتثال المصرفي في تنفيذ المبادئ والتوجيهات وصولاً الى تحقيق أهدافها في البقاء والنمو.

٢- المبحث الثاني / الإطار النظري للدراسة:

١.٢- المطلب الاول:المقدرات الجوهرية الخضراء مفاهيم أساسية

١.١.٢- المقدرات الجوهرية الخضراء :

اثار اهتمام الباحثين بالمقدرات الجوهرية الخضراء منذ تسعينات القرن الماضي كأداة لتحقيق الميزة التنافسية، ونتيجة لتعقيد الموقف التنافسي ولما شهده من تغيرات وتعقيدات مما دفع الباحثين البحث عن مدخل استراتيجي جدد يتمثل بالمقدرات الجوهرية الخضراء، والتي تمثل أهمية كبيرة في استثمار الفرص ومواجهة التحديات واستثمارها في مجال الخدمة المصرفية العراقية بهدف تقديم خدمات نوعية للزبون، وبين (رشيد وجلاب، ٢٠٠٨: ١٦) ان معرفة المنظمة للقوى التنافسية الخدمية يمكنها من رسم الاستراتيجي لتحديد المسار الذي تعمل به المنظمة لتحقيق اعلى عوائد ولمواجهة الفرص والتهديدات لتملك المنظمة مجموعه من الخصائص والتي تمثل حاجز للقوى التنافسية، لكون المقدرات الجوهرية الخضراء تمثل الاسلوب المتميز الذي تقوم المنظمة من خلاله الى توحيد القيم لتحقيق التميز في الاداء الخدمي، وبين (Barney Hesterly 2006,76) مفهوم المقدرات الجوهرية هي الموارد التي يمكن ان تستخدمها المنظمة لتطویر الاستراتيجية الخاصة بها والعمل على تنفيذها. في

حين عرفاها (Hill & Jones, 2008; 79) هي المهارات المتمثلة في قواعد وإجراءات وروتينيات المنظمة التي تمتلكها ووضع هذه الموارد في المجالات المنتجة بالأسلوب الذي يستخدم في التعاون لتقديم الخدمة. وبناء على ما تقدم نتناول ما يبينه (الياسري وآخرون: 2014، 16) ان المقدرات الجوهرية الخضراء هي:

- تمنح المنظمة المصرفية قدرة تنافسية لا يمكن للمنافسين من مواجهتها.
- تساعد المنظمة الحصول على عوائد عالية بتنسيق وتكامل موارد المنظمة وإمكانياتها.
- تسهم بإضافة قيمة زمانية ومكانية للزبون بتقديم الخدمة في الوقت والزمان المحددين.

ان المقدرات الجوهرية الخضراء هو امتداد حاصل للتطورات التكنولوجية والمدخل المستند الى الموارد والامكانيات البشرية ومعدات الاتصال الحديثة لتحقيق التميز.

١.١.١.٢ - اهمية المقدرات الجوهرية الخضراء: اشار (قدوري، وعبد: ٢٠١٩، ١٣) اهمية المقدرات الجوهرية الخضراء في المنظمة الخدمية تكمن في تحقيق الاتي:

١. تجعل خدمات المنظمة صعبة التقليد من قبل المنافسين.
 ٢. تمكن المصرف في تطوير استراتيجياته والحفاظ على مركز استراتيجي متقدم.
 ٣. قوه استراتيجية مهمه تمتلكها المؤسسة المصرفية تمثل نقاط قوة يمكن استثمارها.
 ٤. استثمار وتطوير المقدرات غير المستثمرة وصياغة استراتيجياتها المستقبلية.
- مما تقدم تبرز أهمية المقدرات الجوهرية الخضراء للموظفين في المؤسسات المصرفية كونها تمثل من أهم الموارد التي يمكن استثمارها في المدى البعيد لتكون موارد استراتيجية، للحفاظ على مركز المنظمة المصرفية امام المنافسين ع طريق استثمار المعارف والخبرات التي يمتلكها الموظفون لمواكبة التطورات التي تلبي حاجة الزبائن وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة للمصرف.

٢.١.١.٢ - هدف المقدرات الجوهرية الخضراء: ان الهدف من دراسة المقدرات الجوهرية الخضراء المصرفية هو تقديم خطوات واضحة للمقدرات الجوهرية الخضراء للعميل في المصرف ومستوى الأداء والتي تمثل سلوك للتطوير الخدمة المصرفية القائم على المقدر وبناء منهج متكامل قائم على السلوكيات النفسية والدقة في الاداء التي تتوقع من داء العاملين والتي تهدف الى توجيه العاملين ضمن جودة الخدمة المقدم للزبائن وتحقيق نتائج متقدمة للوصول الى مستوى تحسين الخدمة المصرفية. ان الهدف الاساسي للأداء المصرفي يتضمن مفاهيم متعددة منها رضا الزبون لتحقيق الميزة التنافسية يضاف الى ذلك اعتماد سياسة المصرف على سلوك الزبائن في مسائل متعددة منها تحديد الفوائد والسياسات والعلاقات التعاونية داخل المنظمة المصرفية.

٣.١.١.٢ - ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء : Core Competences Dimensions

تنوعت ابحاث الباحثين في تناول ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء

١.٣.١.١.٢ - جودة الاداء التنظيمي:

تتمثل بالخبرات والمهارات المتراكمة التي يكتسبها العاملين، وان مهارات الاداء التنظيمي المصرفي يمثل نظام يستخدم من قبل المنظمة لاكتساب المعرفة واستخدامها في أداء العميات المصرفية التنافسية لخدمة الزبائن، فكلما كانت المنظمة تهدف الى التغيير والتجديد كان العاملين قادرين على التعليم والاستجابة للتغيير المستمر لتقديم الخدمة من خلال تنظيم البيانات وتبويبها وتخزينها واسترجاعها وتحليلها باستخدام المعرفة نتيجة لعمليات التعليم والتجديد المستمر. (Scoburgh: 2009,20)

٢.٣.١.١.٢ - تطوير الخدمات المصرفية:

تتمثل الى الانظمة المبتكرة والتي تمكن المصرف من تقديم الخدمة الجديدة في الوقت المحدد وبالسعة الكبيرة، وضمان الربح والموقع التنافسي، من خلال تقديم خدمات مطورة في مجال الصناعة لمصرفية لخدمة الزبائن باستخدام الانترنت، الموبايل،

الصراف الآلي، بطاقة الأتمان، والتي تكون قوى تنافسية للمصرف تحقق رضا الزبون والتي لم تعرض للزبائن من قبل المصارف المنافسة. (Menor & Roth 2008:26).

٢.١.٢- التمكين:

التمكين هو تمكين شخص او مجموعة ليتولوا القيام بمسؤوليات أكبر وسلطة من خلال التدريب ومنحهم الثقة والدعم العاطفي ليحقق الابداع في مجال أعمالهم، وتعرفة (محمية ٢٠١٦، ١٦) إنها عملية تمكين الموظفين من ممارسة السيطرة وتحمل المسؤولية واستخدام إمكاناتهم من خلال تشجيعهم على تحمل مسؤولية اتخاذ القرارات على نطاق أوسع لأنه يشير إلى المشاركة بين الموظفين والإدارة، وبين (عيدان: 123,2019) بان التمكين يعزز اهمية العمل عن طريق فهم الموظف عن اهمية اسهاماته في الاداء التنظيمي الفعال، والتي عبر عن كفاءة الموظف وتحقيق الاداء الافضل، هي عملية اداء منظمي متناسق تتجلى في الادراك التأثير على الاخرين، الكفاءة، وعزم في الاداء الوظيفي. لذا فالتمكين يشير الى الخصائص التي تمكن المنظمة الى اداء انشطتها الخدمية التي تتضمن مجموعة من انماط التنسيق بين العاملين من جهة وبين العاملين والموارد ن جهة اخرى، فأن بعد التمكين للمقدرات الجوهرية الخضراء يركز على التمكين والتكامل للأنشطة المعرفية والفنية والوظيفية والخبرات والاداء التنظيمي (Wang & Yang ,2004:252).

١.٢.١.٢- أنواع تمكين العاملين: يمكن العاملين في المنظمة الى ثلاثة انواع وهي:

١.١.٢.١.٢- التمكين الظاهري: وهو امكانية الفرد على ابداء رأيه وتوضيح وجهة نظره في الانشطة والاعمال التي يقوم بها وان المشاركة التي يقوم بها في اتخاذ القرارات من خلال الصلاحيات الممنوحة له هي المكون الجوهري في عملية التمكين.

٢.١.٢.١.٢ - **التمكين السلوكي:** وتشير الى قدرة الفرد على البروز في مجموعة لحل المشكلات وتحديدتها ومعرفة مسبباتها وجمع المعلومات ووضع البدائل والمقترحات لحلها وبالتالي يكتسب الفرد مهارات جديدة تستثمر في أداء العمل.

٢.١.٢.١.٢ - **تمكين العمل المتعلق بالنتائج:** وهي قدرة الفرد على تحديد المشكلات والعمل على حلها من خلال وضع الحلول المثلى وكذلك القدرة على اجراء التحسين المستمر لنمط العمل وبالشكل الذي يدي الى زيادة فاعلية المنظمة (السكرانه، حسون، ٢٠١٣، ٥١).

٢.٢ - **المطلب الثاني: التميز في العمليات المصرفية**

يتمثل التميز الى النهج المتكامل في عملية الاداء التنظيمي المتميز في تقديم خدمة متميزة ودائمية للزبائن والتي تساهم في الاستدامة التنظيمية لتحسين الفعالية والقدرات التنظيمية واكساب التعليم التنظيمي الشخصي ميزة الادامة (Evans، 2008، 7)، والتميز في مجال الخدمة المصرفية هو اعطاء جودة عالية للخدمات وزيادة في مستوى نوعية الخدمة وانخفاض في تكلفة الاداء الذي لا يقل عن الاستثمار، وعرفة (العبادي، ٢٠١٠، ٦٤) انه يتجاوز انجز الاعمال بشكل جيد بل يذهب الى افاق ما بعد النجاح، ويتلق بالافراد الذين يعملون بشكل مبدع ويقومون بإنجاز الاعمال الموكلة اليه بشكل جيد، وفي هذا الصدد أشار (Baroto, et,at, 2011,13) ان المنظمة التي تتبع التميز تسعى الى خلق وترسخ تصور للزبائن عن الخدمات التي تقدمها على انها فريدة ومتميزة عن الخدمات التي تقدم من قبل المنظمات الاخرى المنافسة، يتضح من مما سبق ان التميز في الاداء هو نتاج متكامل لكل العمليات المصرفية من اجل تحقيق التميز من خلال تقديم الخدمات المختلفة بشكل منفرد ويفوق المألوف وبالوسائل التي تحقق توقعات الزبائن بما يتسم به العاملون في المنظمة المصرفية من خصائص الجد والنشاط وسرعة البديهية في الاداء لتحقيق افضل خدمة تفوق ما يقدمه المنافسون للوصول الى مستوى نوعي في تقديم المنتج، ويجب التعامل في تقديم الخدمة بحذر وبعقل وابتكار للعملاء.

١.٢.٢ - خصائص المنظمة المتميزة : حدد (Macneice،: 2016، ٧) السمات

- المشاركة للمنظمات التي تتميز بمستوى أداء عالي ونوعي والدرجة ادناه
 - ❖ الطموح: رؤية واضحة الى ما تسعى المنظمة الى تحقيقه من أهداف.
 - ❖ الغرض: الوضوح التام للأهداف التي تريد المنظمة بلوغها.
 - ❖ المقياس: بطاقات الاداء الشاملة لمقاييس الاداء الصحيحة المرتبطة بالرؤية.
 - ❖ المعايير : وهي عالية ونوعية المقياس والمرسخة ذات قيمة مؤسسية.
 - ❖ الفجوة: تحليل الفجوة المعرفية للمنظمة للوقوف على واقع ومستوى ادائها المعرفي.
 - ❖ القرارات: الممارسات المتبعة في اتخاذ القرارات في اقرب وقت ممكن من الاجراءات المتبعة
 - ❖ القانون: المعايير السلوكية للعاملين في المنظمة.
 - ❖ المشاركة: الاتصال الفعال بين الادارة للمنظمة والموظفين وأصحاب المصالح.
 - ❖ المرونة: قدرة المؤسسة في الصمود بوجه الصدمات والمخاطر للحفاظ على الاداء.
 - ❖ ردود الفعل: الاهتمام على مستوى المنظمة بالتركيز على التعامل وخلق ثقافة غنية بالتغيير.
 - ❖ العمل بروح الفريق الواحد: لعمل الجماعي يخلق الأداء المتميز.
 - ❖ التحسين: التركيز على تحسين الاداء المتميز على مستوى المنظمة.
- ## ٢.٢.٢ - الميزة التنافسية للمصارف:

تعد المقدرات الجوهرية الخضراء من الانظمة المهمة التي يؤدي تطبيقها الى تنمية الميزة التنافسية، وذلك لان الالتزام الاستراتيجي ب أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء يساهم بالضرورة الى تكيف المصارف مع التحديات المعاصرة. يهدف هذا

المحور الى تحديد الدور الذي تلعبه المقدرات الجوهرية الخضراء في اكتساب وتطوير الميزة التنافسية لدى البنوك من خلال ما تعرضه من خدمات متنوعة للزبائن. ١.٢.٢.٢ - مفهوم الميزة التنافسية: يقصد بالميزة التنافسية للمصرف الوضع الذي يوفر له البيئة الديناميكية المصرفية مع بصورة أفضل من المنافسين، باستخدام اسلوب أداء يعجز المنافسين من تقديم مثلها. وعرفها (Bulle,1990) تمثل على انها قدرة المصرف على اكتساح السوق المصرفية من خلال التحكم في اسواق جودة الخدمات المقدمة للزبائن واسعار تقديم الخدمات، والتي تؤدي الى زيادة ربحية المصرف.

٢.٢.٢.٢ - أهمية الميزة التنافسية للمصرف: تمثل اكتساب الميزة التنافسية والعمل المستمر في تطويرها هدفاً استراتيجياً للمصرف في ظل التحديات التنافسية التي نتيجة لتحرير الخدمات المصرفية من القيود، وبين (سملاي: ٢٠٠٣: ١٧٦) أهمية الميزة التنافسية المصرفية انها تمثل قدر المصرف على تقديم خدمة الزبون بالجودة العالية وفي الوقت والمكان المناسبين وبالسعر التنافسي المناسب.

٣- المبحث الثالث / الجانب العملي

يسعى هذا المبحث إلى تسليط الضوء على مواقف الافراد المستبينة آرائهم حول متغيرات البحث باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي، وكذلك اختبار فرضيات البحث وتفسير معلماته باستخدام مجموعه من الاساليب الاحصائية، حيث وقسم البحث كما يلي:

١) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول (١) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
المنوال	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	النسبة المئوية	التكرارات	
1	0.50	1.43	22	7	ذكر
			78	25	انثى
			100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى الجدول (١) أعلاه الذي يشير إلى تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة وفق متغير الجنس يمكن أن نلاحظ أنّ نسبة الإناث هي الأعلى، حيث بلغت نسبة العنصر النسوي المشاركين في الإجابة على فقرات أداة الدراسة (78%)، في حين بلغت نسبة الذكور (78%) ويعود ذلك الى طبيعة عمل المصرف لكون النساء يتصفن بدقة والتزام اداء الاعمال الالكترونية.

(٢) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
6	1.38	4.47	6.25	2	20 -24
			9.37	3	25 -30
			12.5	4	31 -35
			21.88	7	36 -40
			31.25	10	41 -45
			12.5	4	46 -50
			6.25	2	51 فأكثر
			100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يُلاحظ من الجدول (٢) أعلاه الذي يوضح التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر أنّ الفئات العمرية بين (45- 41) كانت أكثر الفئات العمرية في عينة الدراسة المشاركة في الإجابة على فقرات الاستبيان وذلك بنسبة (12.5%). في حين جاءت الفئات العمرية (40- 36) في المرتبة الثانية وذلك بنسبة (21.88%).

(٣) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
4	0.93	4.16	9.37	3	اعدادية
			25	8	معهد
			50	16	بكالوريوس
			9.37	3	دبلوم
			6.26	2	ماجستير
			-	-	دكتوراه
			100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

بالنظر إلى بيانات الجدول (٣) أعلاه والتي تتطرق إلى تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى العلمي يمكن ملاحظة أنّ معظم الأفراد المشاركين في عملية الإجابة على فقرات الاستبيان كان لديهم مؤهل علمي (بكالوريوس) وذلك بنسبة مئوية بلغت (50%)، أيضاً هناك ما نسبة (25%) لديهم مؤهل معهد. ان اغلب افراد العينة يحملون مؤهلاً جيداً يُمكنهم من فهم مكونات الاستبانة والتعامل معها بشكل سليم. وفيما يتعلق بمدة خدمة الأفراد المبحوثين للمصرف قيد البحث تم إعداد الجدول(4).

٢) التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة حسب مدة الخدمة في المصرف:

الجدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مدة الخدمة في المصرف.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
3	0.96	4.81	3	1	1-5
			16	5	6-10
			19	6	11-15
			6	2	16-20
			25	8	21-25
			31	10	٢٦ فأكثر
			100%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).
من خلال توزيع أعضاء عينة الدراسة الجدول (٤) وفق عامل سنوات الخبرة لديهم، وعند قراءة بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة (من 26 سنة فأكثر) كانوا الفئة الأكثر مشاركة في الإجابة على أسئلة الدراسة وذلك بنسبة (31%)، كما نلاحظ أنّ الأفراد الذين لديهم سنوات خبرة (21-25 سنة) كانوا في المرتبة الثانية من حيث فئات سنوات الخبرة المشاركة في الإجابة على فقرات أداة عينة الدراسة وذلك بنسبة بلغت (25%). من خلال الإحصاء الوصفي يقوم الباحث بتجهيز البيانات العلمية وترميزها للبدء بعملية التحليل الإحصائي بهدف استخراج معلومات مفيدة لعملية البحث العلمي.

١.٣ - اختبار الثبات "ثبات الأداة" (ثبات فقرات الدراسة)، **Reliability**:

اختبار الصدق والثبات: يبين مدى صلاحية كل فقرة من فقرات القياس الى المجال الذي صممت فيه يطلق عليها قيمة اختبار الثبات، وإن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرر تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة، (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100%) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر ألفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (32) كانت النتيجة معامل ألفا كرونباخ (0.86) وكما هو موضح في الجدول (٥) مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

الجدول (٥) معامل الثبات لمحاور الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ

محاور الدراسة	ابعاد الدراسة	عدد الاسئلة	ألفا كرونباخ على مستوى البعد والاستبيان
المتغير المستقل	المقدرات الجوهرية الخضراء	15	0.87
المتغير التابع	التميز في العمليات المصرفية	5	0.85
المؤشر الكلي لفقرات الاستبانة ككل		20	0.86

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

وصف اجابات عينة البحث

أولاً: وصف متغيرات البحث وتشخيصها: مواقف المستبينة آرائهم من متغيري البحث. دور أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية للمصرف عينة الدراسة.

١. المواقف للمستبينة آرائهم من ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في المصرف
المبحوث:

أثر دور أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية الداخلية للمصرف وللإجابة عن التساؤل الاول "ما مستوى أبعاد المقدرات الجوهرية

الخضراء في المصرف المبحوث" حيث استخرجت النتائج في الجدول (٦) النسبة المئوية والاولى الحسابية والانحراف المعياري أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في المصرف المبحوث، اذ تشير النتائج الى ان هنالك نسبة اتفاق مقبولة، وهذا ما توشه نسب الاتفاق الكلي، اذ نلاحظ الى ان اعلى وسط حسابي كان من نصيب بعد التكامل والتمكين جاء بنسبة اتفاق (85%)، وان الوسط الحسابي (4.398) والانحراف المعياري (0.954) مقارنة ببعد جودة الاداء التنظيمي و تطوير الخدمات المصرفية هو اعلى من الوسط الفرضي الاول والثاني، ومن بين اهم المؤشرات التي عززت اعلى نسبة اتفاق ايجابي لابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء المؤشر (X11) بنسبة اتفاق (88%) وبوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.977)، والمؤشر (X12) لبعد التكامل بنسبة اتفاق (٦8%) ووسط حسابي (4.36) وانحراف معياري (0.954).

الجدول رقم (٦)

موقف المستبينة آراؤهم من ابعاد من ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في المصرف المبحوث.

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
X1	يعتمد المصرف يوجد وصف وظيفي محددا فيه بوضوح مسؤوليات وواجبات كل وظيفة ومؤهلات شاغلها بما يتناسب مع متطلبات العمل.	4.42	0.769	85.20
X2	تتمتع الأقسام المختلفة في المصرف باستقلالية كافية لأداء الأعمال الموكلة إليه لتحديد اتجاهاتها المستقبلية وفق معايير عالية الجودة.	4.23	0.827	86.19
X3	يمتلك المصرف موارد مادي وتنظيمي تمكنه من تقديم خدمة مميزة للزبائن.	4.41	0.943	83.23
X4	العلاقات القائمة بين الموظفين في العمل ايجابية ومشجعة وداعمة للعمل الجماعي ..	4.04	0.849	78.42
X5	يسمح للموظف تقديم ارائه ومقترحاته كبداية حلول للمشكلات التي يواجهها الموظف في عمله .	4.61	1.102	85.82

جودة الاداء التنظيمي

المؤشر الكلي	4.34 2	0.898	83.77
تطوير الخدمات المصرفية	X6	4.32	80.24
	X7	4.41	81.24
	X8	4.57	86.26
	X9	4.56	87.48
	X10	4.45	87.88
المؤشر الكلي	4.462	0.782	84.62
التكيف	X11	4.48	88.92
	X12	4.36	86.45
	X13	4.32	84.84
	X14	4.40	84.41
	X15	4.43	83.31
المؤشر الكلي	4.398	0.954	85.58

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي N= 32 Spss 24

وهذا يدل على توجه المصرف المبحوث في التوجه نحو الريادة بالتزام مبدأ المخاطرة المدروسة التي تتعرض لها انظم الرقابة الداخلية، حيث يشير على اتفاق عينتي الدراسة على وجود تأثير من قبل خصائص تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية أي لدى القياد الريادية والعاملين التوجه نحو المخاطرة دافع اكثر نحو تحقيق التميز لمصرف وتقديم في تقديم الخدمة للزبائن يتسم بالريادة والابداع الاستراتيجي بوقت قياسي بالاعتماد على خبرة العاملين التقنية والمهنية والناجمة عن اتقان العمل.

٢.٣ - مواقف المستبينة آراؤهم من أبعاد الميزة التنافسية:

وللإجابة عن التساؤل الثاني "هل تؤثر أبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في تعزيز التميز في العمليات المصرفية في مصرف النور" استخرجت النتائج من الجدول (٧) النسب المئوية والاطواس الحسابية والانحراف، اذ تشير النتائج على ان هناك نسبة اتفاق عالية، وهذا ما يؤشره نسبة الاتفاق (85%)، وان الوسط الحسابي (4.368) والانحراف المعياري (0.895) ان توافر ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء يساهم بشكل كبير على تحقيق التميز في اداء العمليات المصرفية لتلبية الاحتياجات التنظيمية وتحسين مستوى الاداء المصرف ونوعيتها، بالإضافة إلى زيادة اعتماد الموظف عليها واداء اعماله، ومن بين أهم المؤشرات التي عززت أعلى نسبة اتفاق ايجابي ان كفاءة ونزاهة الموظفين تساهم بشكل كبير على تحقيق التميز في العمليات المصرفية. (X18) بنسبة اتفاق (88%) ووسط حسابي (4.64) وبأنحراف معياري (0.898)، هذا يدل على ان مصرف النور يمتلك قدرات تكنولوجيا المعلومات تمكن المصرف من توفير بيئة تشغيل آمنة تضمن السرية والوصول المناسب للبيانات والمعلومات الحساسة وموارد بشرية مبدعة خلاقة تحقق الميزة التنافسية للمصرف.

الجدول (٧) موقف المستبينة آرائهم في التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة
X15	يلتزم المصرف بالمعايير العالية للتميز عند صياغة وتنفيذ أهدافه واستراتيجياته.	4.24	0.936	85.66
X16	يقوم المصرف بتنظيم وأداره قوى العمل لإنجاز عمل المصرف والإفادة من الكفاءات الجوهرية.	4.25	0.908	86.24
X17	يعمل المصرف على تجنب الأسباب التي تؤدي الى استياء الزبون وتمكين العلاج المنتظم لتجنب عدم الرضا في المستقبل .	4.45	0.876	82.65
X18	يوفر المصرف بيئة تشغيل آمنة تضمن السرية والوصول المناسب للبيانات والمعلومات الحساسة.	4.64	0.898	88.29
X19	يهتم المصرف بصوت العميل للحصول عل معلومات قابلة للتنفيذ من خلال استخدام وسائل الاعلام والتكنولوجيا.	4.26	0.861	83.87
	المؤشر الكلي	4.368	0.895	85.34%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Spss 24 N= 32

وهذا يؤشر الى ان المصرف المبحوث لديه ميزة في تحقيق ريادة الاعمال الخدمية من خلال تقديم اداء افضل بالمقارنة مع المنافسين في التقليل من الوقت وتبسيط اجراءات تقديم الخدمة للزبائن بالسرعة الممكنة.

فرضياتها واختبار وتشخيصها الدراسة متغيرات وصف الجدول (٨) يبين المتوسط المرجح واتجاه الاجابة

المتوسط المرجح	مقياس الاجابة	مستوى الاجابة
من 1 الى 1.66	لا	ضعيف
من 1.67 الى 2.33	لحد ما	متوسط
من 2.34 الى 3.00	نعم	جيد

٣.٣- اختبار فرضيات البحث: علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث

٣.٣.١- اختبار علاقة الارتباط بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية.

وللإجابة عن التساؤل الثاني "هل يوجد ارتباط بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء التميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث" على ضوء التساؤل تم إعداد الجدول (9) والذي يُشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية في المصرف المبحوث، حيث بلغت قيمة المؤشر الكلي لمعامل الارتباط (0.663^{**}) للمصرف قيد البحث، وهو دليل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين متغيرات البحث، كلما اعتمد المصرف على التكامل والتمكين والذي له دور كبير في تحقيق الميزة التنافسية من وجهة نظر الموظفين فيما يتعلق من اداء الاعمال والالمام بها، ويبين الباحث بأن العاملين في مصرف النور يعطون انطباعاً حول جاهزية المصرف وهو امر طبيعي نتيجة لمنحهم التمكين في اداء اعمالهم الوظيفية. وتميز المصرف بالتفرد في تقديم الخدمة الملائمة وبالسرعة الممكنة بالوقت المناسب والدقة لخدمة الزبون وبالمواصفات القياسية، وبهذا تحققت الفرضية الرئيسية الأولى والتي نصت على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء التميز في العمليات المصرفية.

الجدول (٩)

نتائج علاقات الارتباط بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية

الميزة التنافسية	المتغير المعتمد ابعاد المتغير المستقل
0.667**	جودة الاداء التنظيمي
0.649**	تطوير الخدمات المصرفية
0.675**	التمكين
0.663**	المؤشر الكلي

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS. V.24 $P \leq 0.05$

٢.٣.٣ - علاقة التأثير بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية:

للإجابة على السؤال الثاني علاقة التأثير بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية للمصرف المبحوث" فقد وضعت الفرضية الرئيسية الثانية وتشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (١٠) إلى وجود تأثير معنوي في علاقة التأثير بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية المصرف المبحوث، اذ بلغت قيمة (F) لمحسوبة (5.673) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.31) عند مستوى معنوية (0.05) وبلغت قيمة المتغير المستقل معامل التحديد (R2) ما قيمته (0.67) ومن خلال متابعة (B1) والبالغة (0.244) وقيمة (t) المحسوبة لها والبالغة (6.43). وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.660) عند مستوى معنوي (0.05) والتي تؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية مجتمعة لخصائص تقنية تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية في المصرف المبحوث.

جدول رقم (١٠)

علاقة تأثير ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في التميز

المعنوية sig	F		R2	التميز		المتغير المعتمد المتغير المستقل
	الجدولية	المحتسبة		B1	BO	
0.000	2.31	5.673	0.67	0.244 *(6.43)	2.427	المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS $P \leq 0.05$ $** \leq 0.01$ * $N = 43$

ويمكن تحديد التأثير لكل خاصية من خصائص المقدرات الجوهرية الخضراء في المصرف المبحوث" اذ فرزت نتائج التحليل في الجدول (١١) على وجود تأثير لكل بعد من ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في التميز، اذ اشير الى اعلى تأثير لبعده تطوير الخدمات المصرفية من خلال معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.673) مقارنة ببعدي جودة الاداء التنظيمي والتمكين هذا يدل على ان المصرف المبحوث قد اهتم ببعده تطوير الخدمات المصرفية بتقديم خدمات نوعية للزبون مما عزز التميز للمصرف مقارنة بالمصارف الاخرى المنافسة واستناداً على ما سبق تحققت الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول (١١)

التأثير بين خصائص تكنولوجيا المعلومات مجتمعة في مخاطر الرقابة التشغيلية علاقات نتائج

المعنوية sig	F		R2	التميز		المتغير المعتمد المتغير المستقل
	الجدولية	المحتسبة		B1	BO	
0.000	2.31	5.427	0.538	0.123	2.520	جودة الاداء التنظيمي
0.000	2.31	5.725	0.673	0.194	2.315	تطوير الخدمات المصرفية
0.000	2.31	5.663	0.636	0.164	2.446	التمكين
0.000	2.31	5.605	0.615	0.160	2.427	المؤشر الكلي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS $P \leq 0.05$ $** \leq 0.01$ * $N = 43$

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والمقترحات

يهدف هذا المبحث إلى استعراض الحصيلة النهائية لأهم الاستنتاجات التي سيتم تناولها من خلال محورين هما : جودة الاداء التنظيمي في تطوير الخدمات المصرفية التكامل والتمكين

١.٤- الاستنتاجات

١. اظهر من نتائج الدراسة أن المصرف المبحوث مجتمع الدراسة قد حقق نجاحا إلى حد ما في اعتماد نظم تكنولوجيا المعلومات وأن هناك اهتماما أيضا بالرقابة التشغيلية للمدققين الداخليين.

٢. تبين أن اتخاذ القرارات الإدارية في المصرف مجتمع الدراسة قد حققت نجاحا مقبولا إلى حد ما وأن هناك اهتماما يقترب من المتوسط بأبعاد اتخاذ القرارات الإدارية.

٣. تبين من نتائج الدراسة إن المصرف المبحوث قد استفاد من ابعاد المدرات الجوهرية الخضراء في تحقيق التميز للعمليات المصرفية من خلال إحداث تغييرات للتأثير في اتخاذ القرارات الإدارية وبنسب متفاوتة

٤. اظهرت النتائج الاحصائية الى وجود تأثير معنوي موجب لأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء في اداء العمليات المصرفية، والذي يؤكد الى ان المصارف التي تمتلك المقدرات الجوهرية الخضراء تتمكن من تحقيق التميز في الاداء المصرفي.

٥. تبين اعلى تأثير لبعد تطوير الخدمات المصرفية من خلال معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.673) مقارنة ببعدي جودة الاداء التنظيمي والتمكين هذا يدل على ان المصرف المبحوث قد اهتم ببعد تطوير الخدمات المصرفية بتقديم خدمات نوعية للزبون مما عزز التميز للمصرف مقارنة بالمصارف الاخرى المنافسة واستناداً على ما سبق تحققت الفرضية الرئيسية الثانية

٦. تبين وجود تأثير معنوي في علاقة التأثير بين ابعاد المقدرات الجوهرية الخضراء والتميز في العمليات المصرفية المصرف المبحوث، اذ بلغت قيمة (F) لمحسوبة (5.673) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.31) عند مستوى معنوية (0.05) وبلغت قيمة المتغير المستقل معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.67) ومن خلال متابعة (B1) والبالغة (0.244) وقيمة t المحسوبة لها والبالغة (6.43). وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.660) عند مستوى معنوي (0.05) والتي تؤكد وجود تأثير ذو دلالة معنوية مجتمعة لخصائص تقنية تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الرقابة التشغيلية الداخلية في المصرف المبحوث.

٢.٤ - التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه هذه الدراسة من استنتاجات يمكن تقدم مجموعة من التوصيات وكما يأتي :

- ١- زيادة اهتمام المصرف المبحوث بأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء لما لها من دور في تعزيز التميز.
- ٢- زيادة الاهتمام في التميز للعمليات المصرفية كونها من العناصر المهمة في تحقيق رضا الزبون وكسب ولاءه.
- ٣- ضرورة تركيز اهتمام المصرف المبحوث على بعد جودة الاداء التنظيمي وتنميته من ناحية ضرورة امتلاك المصرف كادر وظيفي يساهم في تخفيض كلف تقديم الخدمة للزبائن.

٤- مضاعفة الاهتمام من قبل المصارف العراقية في موضوع التمكين، بعد زيادة وتنامي حاجات ومتطلبات الزبائن، والمسؤولية الاخلاقية والقانونية للمنظمة من خلال

تحسين جودة الخدمة المقدمة للزبائن لتحقيق التميز، في طريق واساليب اعمالها بهذا الخصوص.

٥- ضرورة اعطاء الموظفين مساحة اوسع من التمكين والذي يعد صفة حيوية للمقدرات الجوهرية الخضراء الامر الذي يتمخض عنه المحافظة على جودة تقديم الخدمة المصرفية.

٦- ضرورة الاستمرار في رفع مستوى مهارات العاملين وخبراتهم بما يتلاءم وامكانية تطبيق المستوى النوعي للأداء التنظيمي.

٧- اجراء المسوحات المستمرة للحصول على آراء الزبائن حول الخدمات المقدمة لهم ومستوياتها ومدى ملائمتها لرغبات الزبائن على نحو عام والخدمات المرتبطة بأبعاد المقدرات الجوهرية الخضراء على وجه الخصوص.

المصادر والمراجع

اولاً: لمراجع العربية:-

١- إسماعيل، شاكر تركي، (٢٠٠٧)، "التسويق المصرفي الالكتروني والقدرة التنافسية للمصارف الأردنية"، المؤتمر العالمي الخامس، بعنوان " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" ، الذي تنظمه كلية العلوم الإدارية والمالية في جامعة فيلادلفيا، بتاريخ ٤-٥ تموز، ص ٤١.

٢- الجادر، سهير عادل، و حنين رائد رشيد، (٢٠١٨)، "أثر مصادر القوة التنظيمية للإدارة العليا في بناء الكفايات الجوهرية الخضراء "، بحث تحليلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١٥٠)،(المجلد (٢٤)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣- الحداد، زينة احمد جعفر، العبيدي، أردان حاتم، (٢٠٢١)، "الامتثال المصرفي وانعكاساته في الاداء المتميز - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية"، بحث مستلم من رساله ماجستير، الجامعة المستنصرية - كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية.

٤- سملاي، يحضية، (٢٠٠٣)، "ادارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، الملتنقى الوطني الأول حول المؤسسات الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة الكتاب الثاني، ص ١٧٦.

٥- العبادي عادل هادي حسين، والعبادي ، هاشم فوزي دباس، (٢٠١٠)، "التعليم التنظيمي والمنظمة المتعلمة وعلاقتها بالمفاهيم الادارية المعاصرة: السلوك التنظيمي- الذاكرة التنظيمية- ادارة المعرفة - ادارة المعلومات الاداء التنظيمي"، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

٦- عيدان، افراح رحيم، (٢٠١٩)، "تأثري المقدرات الجوهريه الخضراء على الاداء التنظيمي"، المعهد التقني الديوانية، جمعة الفراء الاوسط التقنية، ص ١٢٣.

٧- الياسري، اكرو والخالدي، عواد، والحميري، بشار عباس، (٢٠١٤)، "انعكاس المقدرات الجوهريه الخضراء على الاداء المصرفي في ضوء بطاق العلامات المتوازنة دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة العراقية"، جامعة اهل البيت، العدد ١٦.

ثانيا: المراجع الاجنبية:-

1- Barney , J. B. & Hesterly , W.S " Strategic Management and Competitive Advantage: Concepts and Cases" , 1st edition , Pearson Education , Inc.,Upper Saddle River, NewJersey, USA, 2006.

- 2- Baroto, Mas Bambanang , Modi Bin Andull , Muhammad, 2011, strategy in business operations will Hy Brib strategy become the New competitive strategy international Jornal conference on business and economic research proceeding vol. – 2.
- 3- Evans , James R. (2008). Quality & Performance e Excellence: Management, Organization And Strategy, 5th Edition, Thomson Learning, USA.
- 4- Hill , C. W. L. & Jones , G. R. " Strategic Management: An Integrated Approach " , Houghton Mifflin Company , 2008.
- 5- Menor ,L. J. & Roth ,A.V. " New Service Development Competence and Performance: An Empirical Investigation in Retail Banking " , Production and Operations Management , Vol.17 , No. 3 , 2008.
- 6- Ngwenya-Scoburgh , L. " Organizational Learning: An Exploration of The Influence of Capabilities and Factors " , PhD, Dissertation, Capella , University ,2009.
- 7- S.Bullet ,La compétitivité, Dunod, Paris 1990 , P12.
- 8- Wang, Y.; Lo,Hing-Po & Yang , Y. "The Constituents of Core Competencies & Firm Performance: Evidence from High – Technology Firms in China " , Journal of Engineering & Technology Management , 21 , No.4 , 2004

تقييم دور شركات ضمان الائتمان في تعزيز الثقة الائتمانية بين البنوك والباحثين
عن الائتمان دراسة تطبيقية في فنلندا

Assessing the Role of the Credit Company in Enhancing Credit Confidence between Banks and Credit Seekers An Applied Study in Finland

م.م امنه طعمه جبر

الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

الغرض من هذه الدراسة هو تقييم دور شركة الائتمان في زيادة النمو الاقتصادي لشركة (Finnvera) الشركة الفنلندية لنوعين من التمويل (تمويل المحلي , وتمويل ضمانات الصادرات) بين عامي (٢٠١٢ - ٢٠٢١), اذ تم إجراء التحليل الكمي من خلال النظر في المقياس و المؤشرات واهمها مقياس النسب المالية (الضمانات الى رأس المال والقروض غير المسددة الى رأس المال , الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي و القروض المتعثرة الى الناتج المحلي الاجمالي , الضمانات الى الربحية والقروض المتعثرة الى الربحية) . ثم تم إجراء مقارنة فعالة لنوعين من الضمانات التي تقدمها الشركة عينة الدراسة.

كما تم تصنيف كل مخاطرة الشركة من خلال استخدام التحليل المعتمد على نموذج



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٦٩٣-٧١٢

النسب المالية اذ تم استخدام هذا النوع من التحليل لتلخيص أداء كل قطاع تم تمويل من قبل الشركة، اذ أظهرت النتائج أن تمويل القروض للصادرات كان اكبر من قطاع التمويل المحلي خلال الفترة التي شملتها الدراسة. كما كان هناك اثر واضح لضروف (Covid 19) في عام (٢٠٢٠) مما أدى الى العمل على تحسين الأداء بشكل أفضل بالمقارنة مع سنوات عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية : التمويل المحلي ، ضمان الصادرات ، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The purpose of this study is to assess the role of the credit company in increasing the economic growth of Finnvera, the Finnish company, for two types of financing (domestic financing and export guarantee financing) between the years (2012 - 2021), as a quantitative analysis was conducted by looking at the scale and indicators. The most important of which is the scale of financial ratios (guarantees to capital and outstanding loans to capital, guarantees to GDP and non-performing loans to GDP, guarantees to profitability and non-performing loans to profitability). Then an effective comparison was made for the two types of guarantees offered by the study sample company. All the company's risks were also classified by using the analysis based on the financial ratios model, as this type of analysis was used to summarize the performance of each sector that was financed by the company, as the results showed that the financing of loans for exports was greater than the local financing sector during the period covered by the study. There was also a clear impact of (Covid 19) conditions in the year (2020), which led to work on improving performance better compared to the years of the study sample.

Keywords: domestic financing, export guarantee, GDP .

المقدمة

شركات الضمانات الائتمانية هي إحدى الطرائق التي تؤثر بشكل كبير على نمو الاقتصاد والاستدامة المالية ودعم الاقتصاد، وتعتبر اليوم العمود الأساسي في كثير من بلدان العالم وأحد هذه البلدان هي فلندا بحيث تمثل هذا الشركات العامل الرئيسي في تحريك اقتصاد البلد داخليا وخارجيا وذلك من خلال مساعدة الحكومة على الاستدامة المالية بعدة طرائق و في أبسط صورها ، ويمكن اعتبار الاستدامة المالية على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على تيارها الإنفاقي والضرائب والسياسات الأخرى على المدى الطويل دون تهديد الملاءة الحكومية أو التخلف عن سداد بعض التزاماتها ، وتقليل الهدر وعدم الكفاءة وتحقيق أهداف متوسطة المدى منها (١) تعديل الإنفاق لتوسيع الخدمات العامة بوتيرة مستدامة ،(2) تثبيت الدين كنسبة من الدخل القومي عن طريق تضيق عجز الموازنة (٣) تحسين تأثير الإنفاق العام من خلال إعطاء الأولوية لرأس المال الاستثماري. أما الدعم الذي تقدمه هذه الشركات هو خلق وتولد الثقة التي هي ظاهرة اجتماعية متعددة تتكون من توقعات المشاركين والسعي لتحقيق الأرباح. الثقة هي القيمة التي تؤثر على تكوين التعاون بين ألعامل والمصرف. وهي جزء من الممتلكات غير الملموسة للمنظمة ، والتي تحول نفسها إلى قيمة حقيقية عند الإدارة الفعالة وفقا للأبحاث ،فان الثقة تتسبب بالوضع المالي غير المستقر في انخفاض ثقة العملاء في المصارف التجارية. لذلك من المهم تعزيز الثقة في المصارف التجارية في الوقت الحالي.أما العوامل التي تؤثر على مستوى الثقة فيتم من خلال تحديد المصارف التجارية وتقسيمها إلى ثلاث مجموعات تعمل من خلال ثلاث مراحل نحو تكوين الثقة. تتكون المرحلة الأولى من تكوين الثقة من استلام معلومات عن مصرف تجاري معين. أما المرحلة الثانية تتمثل في ضمان التعاون بين المصرف والعميل ويؤدي إلى ظهور الرضا عن المصرف ، المرحلة الثالثة تتضمن تكوين الثقة في المؤسسة المالية، وهذا سيتبين في مباحث الدراسة حيث يبين المبحث الاول منهجية الدراسة والهدف وفرضياتها ومجال الدراسة ،المبحث الثاني الاطار

النظري ويبين مفهوم شركة ضمان الائتمان وأهميتها وأهم القطاعات التي تمولها عينة الدراسة وإيضاً مفهوم تعزيز الثقة الائتمانية وبعض المفاهيم النسب المالية، المبحث الثالث فقد تم تقسيم إلى جزئين الأول يبحث في دور شركة عينة الدراسة في تمويل المجتمع أما الجزء الثاني يوضح بالجدول النسب المالية التي استخدمت لتقييم دور شركة ضمان الائتمان في تعزيز الثقة بين المقترضين والمصارف.

١- المبحث الأول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة الدراسة

من أهم المشكلات التي تواجه القطاع المصرفي هي عدم الثقة الفعلية في المقترضين، فالإجراءات والدراسات التي تجريها البنوك والتي تسبق منح الائتمان تعتبر في كثير من الأحيان غير كافية، مع عدم وجود تحليل مالي كافٍ لطلبات الائتمان، بالإضافة إلى ضعف الضمانات المقدمة من المقترضين، وغياب نظام الرقابة الفعال بالمصارف، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى ظهور مشكلة الديون والتسهيلات الائتمانية المتعثرة..

٢.١- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة إلى دور شركة الائتمان في تقديم المعلومات الائتمانية عن المقترضين ومحاولة التخفيف من مخاطر الائتمان وتعزيز الثقة بالطرف الثالث، وتكون هذه الدراسة بمثابة محاكاة للمصارف العراقية وإغناء الرقيب المالي (البنك المركزي العراقي) بأمثل للمنظمات المبحوث (الشركة الضمان الائتمان) التي تمثل محاولة متواضعة لسد ثغرة بين المقترضين والمصارف وإقامة علاقة ثقة طويلة الأمد بين المصارف والشركات والمقترضين

٣.١- أهداف الدراسة

الغرض من البحث وأهدافها الاعتراف بشركات ضمان الائتمان كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي لأنها تخلق فرص العمل في جميع الاقتصاديات خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) مع التركيز على تجارب الدول التي حققت فيها هذه

الشركات دور فعال في دعم المشاريع ، هذا من جانب اما الجانب الاخر فان متطلبات الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة تتميز بإخفاقات وعيوب كثيرة والسبب في ذلك عدم تناسق المعلومات ، وعدم الكفاية أو عدم وجود ضمانات معترف بها ، وارتفاع تكاليف المعاملات لإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا كله يؤدي إلى تخصيص دون المستوى الأمثل للائتمان.....

٤.١ - فرضيات الدراسة

يمكن لشركة ضمان الائتمان تقليل المخاطرة الائتمانية وتعزيز الثقة بين البنوك وطالبي القروض.

٥.١ - مجال الدراسة ومدتها

تناول البحث حالة دراسية لشركة Finnvera (شركة مدعومه بالكامل من الحكومه) في فلندا لقطاعين رئيسيين في هذه الشركة وهو قطاع تمويل ضمانات الصادرات وقطاع تمويل الضمانات المحلية اذ تم الحصول على المعلومات المطلوبة من خلال التقارير السنوية للشركة عينة الدراسة من خلال المنشورات الرسمية لشركة Finnvera.fi للفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

٦.١ - شركة Finnvera

هي واحدة من شركة ضمان الائتمان متخصصة مملوكة من قبل دولة فنلندا وهي الوكالة الرسمية لائتمان الصادرات (ECA) في فنلندا. وهي من اهم الشركات التي يتمثل دور في تمويل المؤسسات منذو بدا نموها وتداولها ، وتعزز Finnvera الإمكانيات التشغيلية والقدرة التنافسية للمؤسسات الفنلندية من خلال تقديم القروض والضمانات المحلية وضمانات ائتمان الصادرات والخدمات الأخرى المرتبطة بتمويل الصادرات. يتم تقاسم المخاطر المدرجة في التمويل بين Finnvera ومقدمي التمويل الآخرين. تقدم هذه الشركة ضمانات ضد المخاطر السياسية أو التجارية المرتبطة بتمويل الصادرات. يعني بالمخاطر السياسية هي المخاطر التي تنشأ من الوضع الاقتصادي أو السياسي في بلد يوجد فيه عملاء لشركة تصدير فنلندية. اما المخاطر

التجارية تتعلق بالمشتري أو مصرف المشتري, اما الأهداف الاساسية لهذه الشركة هو زيادة عدد الشركات المبتدئة ومساعدة او تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة ؛ وتعزيز نمو المشاريع والتداول والصادرات. من المتوقع أن تلتزم هذه الشركة في عملياتها بمبدأ الاستدامة الاقتصادية الذاتية.

٧.١- محددات الدراسة

سوف يقتصر النموذج على التقييم وإدارة عدد محدود من النسب لكل قطاع . ستكون النسب المستخدم في تقييم دور شركة الائتمان وتعزيز الثقة الائتمانية هي الضمانات الى رأس المال والقروض غير المسددة الى رأس المال ,الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي و القروض المتعثرة الى الناتج المحلي الاجمالي ,الضمانات الى الربحية والقروض المتعثرة الى الربحية.

٢-المبحث الثاني/ الاطار النظري

١.٢- مفهوم شركة الائتمان

هي احدى الطرائق الاساسية في تعزيز الاستثمارا في جوهرها فهي أداة لتحويل المخاطر بحيث يتم تحمل مخاطر عدم الامتثال من قبل أحد الجانبين في الصفقة من قبل طرف ثالث خارج المعاملة الأصلية. يمكن أيضًا اعتبار الضمانات نوع متخصص من المشتقات لأن الضمانات هي أداة "مشتقة" من الصفقة الأساسية. من هذا المنطلق انشأ الرئيس فرانكلين دي روزفلت شركة الائتمان المجتمع المجتمعي (community credit corporation) من خلال امر تنفيذي في عام ١٩٣٣ وكان الهدف هو خلق استقرار في اسعار القطاع الزراعي في الولايات المتحدة وفي عام ١٩٤٨ اصدر الكونجرس قانون الميثاق شركة ائتمان السلع والذي اعاد دمج مجلس التعاون الجمركي كشركة فدرالية (Jason fernando). اما في اوربا فيعود تاريخ شركة ضمان الائتمان الى القرن التاسع عشر وقد تم انشاء مخططات الضمان الاولى في بلجيكا وفرنسا في اربعينيات القرن التاسع عشر وقد لعبت هذه الشركة التي تدعمها الحكومة دور كبير في اعادة بناء الاقتصاد الاوربي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في المانيا وهولندا اما في الوقت الحاضر فقد ازداد انتشارها

بشكل كبيرة (Dr. Ahmet Selçuk & Dr. Hakan TUNAHAN:2012) و(DİZKIRICI). ويوضح الجدول (٢-١) بعض تعاريف شركات ضمان الائتمان.
الجدول (٢-١)

المصدر	شركة الائتمان
Moustafa Chatzouz, Áron Gereben, Frank Lang I & Wouter Torfs 2017:7	توفر شركة الائتمان الحماية من المخاطر للمقرض في حالة التخلف عن السداد من قبل المقرض
Dr. Ahmet Selçuk DİZKIRICI 2012:80	وهي المؤسسات التي تتعهد بمخاطر الائتمان الخاصة بالشركة التي لديها مشروع أو استثمار مجدي ولكنها لا تستطيع تلبية المعايير المصرفية بسبب عدم وجود ضمانات وتصنيف ائتماني للشركات
Mikael Jonsson 2009:6	هي المؤسسات التي تعهد من الضامن بسداد القرض كله أو جزء منه إذا كان هناك تخلف من المقرض
Rym Ayadi & Mais Shaban 2021:13	هي منظمات خاصة مستقلة عن الحكومة من حيث الأهداف والإدارة ، لكنها غالباً ما تتمتع بالدعم الحكومية
Van SON Lai 2015	هي منظمات تقوم باتفاق أو التزام وتعتبر طرف ثالث للدفع في حالة تخلف المقرض عن سداد ائتمان أو قرض

وبهذا يمكن تعريف شركة ضمان الائتمان: هي مؤسسات توفر الحماية من المخاطر التخلف عن السداد والتي تعتبر طرف الثالث في العقد وغالباً تتمتع بدعم الحكومي.

٢.٢ - أهمية شركات الضمان الائتمانية

أصبحت ضمانات الائتمان وسيلة مهمة لتخفيف صعوبات التمويل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة. ولأن تقديم الائتمان من طرف المصارف نشاط في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد البلد وعليه يعتمد نموه وارتقائه ، وتعتمد المصارف في جزء كبير من مواردها على ماجمعت من احتياطات ومن الاقتراض من القطاعات التي لديها فائض وإيصال أموال إلى القطاعات التي لديها عجز في ذلك، وبذلك يأخذ القطاع المصرفي شكل الهرم التمويلي الائتماني في قمته البنك المركزي وفي حافتي قاعدته توجد المصارف التجارية والمتخصصة اما القاعدة في بعض الاحيان تكون شركة ضمان الائتمان (منال جابر: ٢٠٢١: ١٤٠) التي تكمل اهميتها في (١) استعادة التمويل والنمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (٢) تقليل

العوائق امام طالبي الائتمان (٣) معلومات عن الجدارة الائتمانية (٤) توجيه المؤسسات لتكون قادرة على المنافسة (٥) التمتع بالصحة المالية (٥) تعزيز الثقة بين المصارف والمقترضين (٦) تقليل المخاطر الائتمانية التي تتحملها المصارف (Tran& John Ott:2013:4) والشكل (٢-١) يوضح الاهمية من شركة ضمان الائتمان .



المصدر

RESTORING FINANCING AND GROWTH TO EUROPE'S SMEs
,Hung Tran& John Ott:2013:4

٣.٢ - اهم القطاعات التي تدعمها الحكومة الفنلندية

ضمانات ائتمان الصادرات يتم تنظيم نظام ضمان الصادرات في فنلندا عبر Finnvera وتسمى ائتمان الصادرات المحدودة هذه الممارسة مقبولة دوليًا ويتم إجراؤها في إطار الاتفاقيات والقواعد الدولية. اما ثاني أكبر فئة ضمان في فنلندا هي الضمانات الحكومية لصناديق الإسكان ، وثالث أكبر فئة يتكون من ضمانات الدولة

الفنلندية لمرافق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF). ورابع اكبر فئة حسب الترتيب Finnvera هي ضمانات قروض الطلاب.

٤.٢ - تقييم الضمان الائتماني و تعزيز الثقة الائتمانية

الثقة معترف بها كأحد العوامل الرئيسية التي على أساسها تتم العلاقات بين الأفراد والأعمال. ومن ثم فإن الثقة هي إحدى أهم العوامل في بيئة الأعمال وهي ضرورية لضمان الأنشطة الناجحة للمصارف (Laequuddin, Sahay, Sahay & Waheed, 2012) وتتمثل مراحل تكوين الثقة بثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي تعزيز تكوين الثقة في العوامل التي تحدد الاختيار الأولي للمصرف. وبعبارة أخرى هذه المعلومات التي يمكن للمستهلكين الخدمات المصرفية التجارية المحتملين في الوصول إليها دون بدء التعاون مع مصرف معين، تتلخص المرحلة الثانية بعوامل الثقة التي تؤثر على مزيد من التعاون مع المصرف التجاري ، أي المعلومات التي يتلقاها المستخدم بالتعاون مع مؤسسة مالية و الرأي بأنه المصرف ذات ثقة عالية. اما المرحلة الثالثة تتكون من العامل الذي يحدد ظهور الثقة في التجارة مع المصارف (Daiva Jureviciene & Skvarciany, 2013). اما تعريف الثقة على أنها إمكانية للسيطرة على المخاطر وتقليلها او الثقة هي قناعة للعملاء في إقامة علاقات آمنة مع المصارف (Malyavko, 2003) او هي تفاعل بين التعبيرات النفسية والاقتصادية لسلوك الإنسان. وايضا هناك بعض العلماء يعرفون الثقة على أنها تنبؤ بمستقبل الأفراد الآخرين (Shachar, Gill & Flaschner, 2006).

١.٤.٢ - ضمانات القروض المحلية

الضمانات المالية هي إحدى طرائق جذب محدودة للمستثمرين. يمكن اعتباره الضمانات المالية أداة لتعزيز الائتمان التي تؤمن المقرض ضد التخلف عن السداد وتوفر تكاليف اقتراض أقل للمصدرين (المصرف والمقرض) لأن الضمان يكسب عادةً أماناً أعلى لان يحصل على التصنيف الائتماني اعلى وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة (Ogutu, Gisele & Mamello 2015(215). في شركة Finnvera يتم تمويل

الشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتحدد سياسة الائتمان وتقرير مراقبة خاصة على الأكثرية تحديد في كل ستة أشهر. اما هدف Finnvera هو الحفاظ على الطرف المقابل من مخاطر إدارة الموجودات من خلال وضع حدود خاصة بالطرف المقابل و إبرام الترتيبات الأمنية والتقارير اليومية المرتبطة بها ، والعمل مع الأطراف المقابلة ذات المستوى المرتفع التصنيف الائتماني.

٢.٤.٢ - ضمانات القروض الصادرة

تعتبر ضمانات ائتمان الصادرة العامة أداة مهمة في تمويل التجارة الدولية. وقد اثبتت فعاليتها باعتبارها أداة لتعزيز التنافسية الدولية ، يتم تنظيم نظام ضمان الصادرة في فنلندا عبر Finnvera وتسمى ائتمان الصادرة المحدودة هذه الممارسة مقبولة دوليًا ويتم إجراؤها في إطار الاتفاقيات والقواعد الدولية واحد هذا القواعد لا تستطيع Finnvera ضمان ما يسمى بالمخاطر القابلة للتسويق ، أو المخاطر التي تكون شركات التأمين الخاصة على استعداد لتغطيتها بصفتها وكالة عامة لائتمان الصادرة و بموجب قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي Finnvera كما هو الحال في الشركات العادية اي منح ضمانات مع فترة مخاطر قصيرة الأجل للصادرات إلى العديد من الدول الصناعية الغربية أو دول الاتحاد الأوروبي بل يجب ان تكون هناك فترة لانتجاوز ولا تقل عن عامين (٢٠٢٢ .FINNVERA.FI. Export Credit Guarantees)

٣.٤.٢ القروض المتعثرة

يصبح القرض متعثرًا عندما لا يمكن استرداده في غضون فترة زمنية محددة وتحكمها بعض القوانين ذات الصلة. لذلك ، يتم تعريف القرض المتعثر من وجهة نظر مؤسسية على انه القرض الذي قد مضى على استرداده فترة زمنية طويلة، بشكل عام يصبح القرض متعثر بموجب اتفاقية بازل ٢ القروض التي فات موعد استحقاقها

لأكثر من ٩٠ يومًا فان قرض متعثر يتم تصنيفه على أنه سيئ وخسارة (3) Islam,

Mohammad, Nikhil& Mannan 2005

٤.٤.٢ - رأس المال

رأس المال هو أداة تستخدم في المؤسسات لتمويل أصولها وتمويل المشاريع والتي تضيف قيمة للمؤسسات في مصطلحات أخرى: يستخدم رأس المال في أعمال المؤسسه لتوليد الدخل والربح (191) Pilvere-Javorska, Pilvere& Rivž 2020 يمكن لمصرف ذي قاعدة رأسمالية قوية تحمل المزيد من المخاطرة في الإقراض من المصرف الذي لديه قاعدة رأسمالية أقل. يمكن للمصارف ذات الهيكل الرأسمالي الكبير أن تتبع سياسة الإقراض متساهلة وأن تقدم أنواعًا مختلفة من القروض التي يمكن أن تكون مهمة صعبة بالنسبة للمصارف ذات مركز رأس المال الضعيف.

٥.٤.٢ - الناتج المحلي الإجمالي

إنه ببساطة القيمة السوقية لكل ما يتم إنتاجه حاليًا في بلد.او هو قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة. Louise Sheiner& Karen Dynan,2018 (GDP) هو إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد في فترة زمنية محددة. كمقياس واسع للإنتاج المحلي الإجمالي ، فإنه يعمل بمثابة سجل أداء شامل للصحة الاقتصادية لبلد معين. D. Platt2017.

٦.٤.٢ - الربحية

تشير الربحية إلى قدرة المؤسسات على جني الأرباح كعائد على الأموال المستثمرة. تعكس نسب الربحية الوضع التنافسي للمؤسسات بالإضافة إلى جودة الإدارة في اداء اعمالها. تعكس نسب النجاح أو فشل المؤسسات(2) Abdul Aziz A. 2017 Abdul Rahman

٣- المبحث الثالث/ الاطار العملي: تحليل النسب المالية

١.٣- تقييم دور شركة ضمان الائتمان

يستعرض هذا المبحث دور شركة (finnvera) في تعزيز ثقة المقترضين وحصولهم على التمويل وايضا تحليل المخاطرة الائتمانية باستخدام مجموعة من النسب المالية والذي سيوضح أهمية نتائجها وكيفية استخراجها ب استخدام نسبة (الضمانات الى راس المال ,قروض المتعثرة الى راس المال , الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي ,القروض المتعثرة الى الناتج المحلي الاجمالي, الضمانات الى الربحية ,القروض المتعثرة الى الربحية) لعينة الدراسة وعلى النحو الاتي:

٢.٣- دور Finnvera في المجتمع

يوضح جدول (٣-١) دور الشركة Finnvera في تمويل اقتصاديات الأعمال حيث ان عمليات ضمان ائتمان الصادرات تستند في نهاية المطاف إلى الميزانية العمومية للدولة وتنطوي على مخاطرة تختلف عن المخاطرة التجارية نظراً للهيكل الاقتصادي الفنلندي. بحيث يتم تخصيص ٨٠% وبقيمة ٢٢,٤٠٥ مليار يورو في تمويل الصادرات اما التمويل المحلي فيتم تقسيم بين تمويل الشركة الصغيرة وتمويل والاستثمار في تمويل الشركة الصغيرة والكبيرة والتصدير وإنشاء الشركات والتمويل الوظائف الجديدة والتأمين وغيرها من المجالات المختلفة بحيث يتم تخصيص ١٧٢٤ مليون يورو الى تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى النمو أو التدويل او الاستثمارات , حيث يتم تخصيص مبلغ بقيمة ١٧٤ مليون يورو لتمويل عمليات نقل الملكية وبحلول نهاية عام ٢٠٢٣ ، سيتم تخصيص ما مجموعه ٥٠% من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعملاء الذين يسعون إلى النمو والتدويل (شريحة LTA).

كما و تسعى Finnvera جاهدة لتطوير الأدوات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومعاملات التصدير الصغيرة بحيث تم تخصيص مبلغ بقيمة ٤٣٤٠ مليون يورو اعتمادات التصدير اما ضمانات التصدير لصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة

بقمة ٢٥٠٨ مليون يورو، كما ويتم انشأ شركة الجديدة بمعدل ٢,٣٩٩ في عام ٢٠٢١ على الرغم من الجائحة كوفيد ١٩ والخسارة التي تعرضت لها الشركة . اما المخطط (٣-١) والمخطط (٣-٢) يوضح الائتمان الصادر والمحلي واهم المجالات التي تقوم الشركة بتمويلها.

الجدول (٣-٢)

السنوات	ضمانات القروض المحلية (bnEUR)	القروض المتعثرة لضمائم القروض المحلية (MEUR)	راس المال (MEUR)	الضمانات الى راس المال	قروض المتعثرة الى راس المال	الناتج المحلي الاجمالي (bnEUR)	الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي	القروض المتعثرة الى ناتج محلي اجمالي	الربحية (MEUR)	الضمانات الى الربحية	القروض المتعثرة الى الربحية
2012	2,581	2,83	197	13.09	0.01	201	0.01	0.01	54.1	47.7	0.05
2013	2,530	2,60	197	12.84	0.01	204	0.01	0.01	75	33.7	0.03
2014	2,433	2,34	197	12.35	0.01	206	0.01	0.01	100	24.3	0.02
2015	2,441	2,32	197	12.39	0.01	211	0.01	0.01	111	21.9	0.02
2016	2,283	2,15	197	11.58	0.01	217	0.01	0.01	70	32.6	0.03
2017	2,183	2,03	196	11.13	0.01	226	0.01	0.01	107	20.4	0.02
2018	2,145	1,83	196	10.94	0.01	233	0.01	0.01	98	21.8	0.02
2019	2,093	1,83	197	10.62	0.01	239	0.01	0.01	94	22.2	0.02
2020	2,620	2,44	197	13.29	0.01	237	0.01	0.01	-748	0	0
2021	2,896	2,72	197	14.7	0.01	251	0.01	0.01	153	18.9	0.02
AV				22.3	0.01		0.01	0.01		44.27	0.04

٣.٣ - ضمانات القروض الصادرة لشركة Finnvera

يبين الجدول (٣-٣) الضمانات التي تقدمها ال finnvera لتمويل الضمانات للصادرات والقروض المتعثرة لهذه الضمانات وقد بين ان الضمانات التي قدمتها هذا المؤسسة كانت اعلى قيمة من الضمانات المحلية والسبب يعود الى ان هذه الضمانات تقدم مساعدة الى الحكومة على الاستدانة المالية بعدة طرائق و في أبسط صورها ، ويمكن اعتبار الاستدانة المالية على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على تيارها الإنفاقي والضرائب والسياسات الأخرى على المدى الطويل دون تهديد الملاءة الحكومية اوالتخلف عن سداد بعض التزاماتها أو الموعودة النفقات، وتقليل الهدر وعدم الكفاءة. وتحقيق اهداف متوسطة المدى منها (١) تعديل الإنفاق لتوسيع الخدمات العامة بوتيرة مستدامة (2) تثبيت الدين كنسبة من الدخل القومي عن طريق

تضييق عجز الموازنة (٣) تحسين تأثير الإنفاق العام من خلال إعطاء الأولوية لرأس المال الاستثماري وهذا ما حققته هذه الشركة كما نلاحظ في الجدول (٣-٣) حيث ان قيمة الضمانات مرتفع جدا يتراوح بين (٩ الى ٢٥) مليار يورو والاعلى قيمة كانت في عام ٢٠١٩ حيث قدمت هذه الشركة اعلى قيمة ضمان لها خلال فترة الدراسة اما اقل عام كانت في ٢٠١٢ بقيمة ٩,٦١ مليار يورو, اما القروض المتعثرة لضمانات الصادات فتتراوح بين (٠,١٢١ - ٢٠,٠٥) مليون يورو ففي عام (٢٠١٦ , ٢٠١٧, ٢٠١٨ , ٢٠١٩) تعتبر الاعوام الاعلى قيمة قروض متعثرة (٢٢٤, ١٢١, ١٢٥, ١٣٥) الف يورو على التوالي , وايضا يوضح الجدول (٣-٣) نسبة الضمانات الى راس مال الشركة حيث تبين ان هذه النسبة تتراوح بين (٤٨.٨ - ١٢٨.٦) فقد كانت نسبه في عام ٢٠١٢ هي الاقل قيمة بنسبة (٤٨.٨) اما في عام ٢٠١٩ كانت الاعلى بنسبة (١٢٨.٦) اي ان هذه النسبة خالية من المخاطرة حسب الانحراف المعياري بقيمة (١٦٨.٤) وكلما زاد الانحراف المعياري زاد العائد لمقابلة هذه المخاطرة, اما القروض المتعثرة لضمانات الصادات الى راس المال فقد كانت متباينة بين (٠.٠٠١ - ٠.٠٠٩) في عام (٢٠١٦ , ٢٠١٧ , ٢٠١٨ , ٢٠١٩) كانت هذا النسبة الاقل بنسبة (٠,٠٠١) والاعلى مخاطرة حسب الانحراف المعياري (٠.٠٠٦) . اما نسبة الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي فنلاحظ ان هذا النسبة تتراوح بين (٠.٠٠٥ - ٠.١١) في عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كانت النسبة الاقل (٠.٠٠٥) اما العام الاعلى نسبة كان عام ٢٠١٩ بنسبة (٠.١١) وهي نسبة الأقل تعرض للمخاطرة كما هو موضح من الانحراف المعياري لهذا النسبة والذي هو بقيمة (٠.١٤) اما نسبة القروض المتعثرة لضمانات الصادات الى الناتج المحلي الاجمالي وعند ملاحظ الجدول فقد كانت متذبذبة بين (٠.٠٠٠١ - ٠.٠٠٠١) فقد كانت في بداية فترة الدراسة (٠.٠٠٠١) اي في عام (٢٠١٢ , ٢٠١٣) بعد هذا بدأ تذبذبها الى ان عادت واستقرت في اخر عامين حسب الانحراف المعياري بقيمة (٠.٠٠٠١) , اما نسبة الضمانات المحلية الى الربحية والتي تعتبر هي النسبة الاهم فنجد نسبها بين

(٠- ٢٦٩.٦) ففي عام ٢٠١٩ كانت الاعلى قيمة اي قبل جائحة كوفيد ١٩ بحيث تعرضت هذه الشركة الى الخسارة في عام ٢٠٢٠ بقيمة (-٧٤٨) ولكن سرعان أستعادت نشاطها وارتفعت ربحيتها الى (١٥٣) مليار يورو في عام ٢٠٢١ وعادة الشركة الى وضعها الطبيعي ونجد ايضا نسبة القروض المتعثرة الى الربحية نسبة متذبذبة بين (٠-٠.٣) في عام ٢٠١٢ كانت الاعلى قيمة بنسبة (٠.٣) اما عام ٢٠٢٠ بنسبة (٠) الذي يعتبر عام الخسارة والاطخر حسب الانحراف المعياري بقيمة (٠.٠٧) ويعتبر عام الخسارة ليس فقط لهذه الشركة بل لشركات العالم اجمع بسبب جائحة كوفيد ١٩ .

الجدول (٣-٣)

المسؤول	ضمانات القروض الصادرة (bnEUR)	القروض المتعثرة لضمائم الصادرات (MEUR)	رأس المال (MEUR)	الضمانات الى رأس المال	القروض المتعثرة الى رأس المال	الناتج المحلي الاجمالي (bnEUR)	الضمانات الى الناتج المحلي الاجمالي	القروض المتعثرة الى الناتج المحلي الاجمالي	الربحية (MEUR)	الضمانات الى الربحية	القروض المتعثرة الى الربحية
2012	9,614	16,44	197	48.8	0.08	201	0.05	0.001	54	178	0.3
2013	10,396	15,31	197	52.7	0.07	204	0.05	0.001	75	138.6	0.2
2014	11,969	11,24	197	60.7	0.05	206	0.06	0.001	100	119.6	0.11
2015	16,621	12,16	197	84.3	0.06	211	0.08	0.001	111	149.7	0.1
2016	17,979	0,224	197	91.2	0.001	217	0.08	0.0001	70	256.8	0.003
2017	22,427	0,121	196	114.4	0.001	226	0.09	0.0001	107	209.5	0.001
2018	23,472	0,125	196	119.7	0.001	233	0.10	0.0001	98	239.5	0.001
2019	25,344	0,135	197	128.6	0.001	239	0.11	0.0001	94	269.6	0.001
2020	22,172	18,24	197	112.5	0.09	237	0.09	0.001	-748	0	0
2021	22,405	20,05	197	113.7	0.01	251	0.09	0.001	153	146.4	0.13
AV				168.4	0.066		0.14	0.001		310.4	0.07

٣.٤ - دور شركة الائتمان في تعزيز الثقة الائتمانية

لو قارنا بين نتائج الجدول (٣-٢) والجدول (٣-٣) نلاحظ ان هذا الشركة تمنح ائتمانات لضمائم الصادرات اكبر من منح الضمانات المحلية وعند مراجعة

التقارير السنوية وجد ان لا تستطيع Finnvera ضمان ما يسمى بالمخاطر القابلة للتسويق ، أو المخاطر التي تكون شركات التأمين الخاصة على استعداد لتغطيتها بصفتها وكالة عامة لائتمان الصادات بموجب قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، بمعنى لا يمكن Finnvera تقديم تمويل للضمانات قصيرة الأجل كما هو الحال في الشركات العادية اي (لا تمنح ضمانات مع فترة مخاطر قصيرة الأجل للصادرات إلى العديد من الدول الصناعية الغربية أو دول الاتحاد الأوروبي بل يجب ان تكون هناك فترة لا تتجاوز ولا تقل عن عامين). هذا من جهة اما من جهة اخرى حققت هذه الشركة من ضمانات الصادات الاستدامة المالية اي قدرة الحكومة على الحفاظ على تيارها الإنفاقي والضرائب والسياسات الأخرى على المدى الطويل دون تهديد الملاءة الحكومية او التخلف عن سداد بعض التزاماتها أو الموعودة النفقات، وتقليل الهدر وعدم الكفاءة وتحقيق اهداف متوسطة المدى منها ١: تعديل الإنفاق لتوسيع الخدمات العامة بوتيرة مستدامة 2: تثبيت الدين كنسبة من الدخل القومي عن طريق تضيق عجز الموازنة ٣: تحسين تأثير الإنفاق العام من خلال إعطاء الأولوية لرأس المال الاستثماري وبهذا الدعم الذي تقدمه هذه الشركات الى الحكومة فقد خلقة الثقة بين طالبين الائتمان والشركة من جهة والمصارف من جهة اخرى. يمكن تطبيق هذا الدراسة في العراق من خلال تشجيع المصارف على التعاون مع القطاع الخاص والجهات الرسمية في إنشاء أو تدعيم وتطوير دوائر أو مؤسسات تعنى بشركة الضمان الائتمان ، والتنسيق بين جهودها بحيث تتيح بدراسة فرص الاستثمار في المشاريع المختلفة ودراسة جدواها بما يشجع المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية لها.

٤ - المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

١.٤ - الاستنتاجات

يتناول هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي تمحورة عليها الدراسة

- ١: ينطوي التحدي الذي تواجهه الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم على صعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي من هنا بدا مشكلة البحث
- 2: شركة ضمان الائتمان بشكل عام إيجابياً يمكن الانتفاع بها لأنها تخدم الاقتصاد بشكل عام لان هذه الشركة تقدم الضمانات تساعد الحكومة على الاستدانة المالية بعدة طرائق و في أبسط صورها ، ويمكن اعتبار الاستدانة المالية على أنها قدرة الحكومة على الحفاظ على تيارها الإنفاقي والضرائب والسياسات الأخرى على المدى الطويل دون تهديد الملاءة الحكومية اوالتخلف عن سداد بعض التزاماتها أو الموعودة النفقات، وتقليل الهدر وعدم الكفاءة.
- ٣ : ضمانات تمويل الصادرات أداة مهمة في تمويل التجارة الدولية وهذه الممارسة مقبولة دولياً ويتم إجراؤها في إطار الاتفاقيات والقواعد الدولية .
- ٣: وغالباً ما يُنظر إلى الائتمانية على انها التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة المصارف .
- ٤: يُعد تقييم شركة الائتمان عاملاً رئيسياً يساهم في تعزيز الثقة الائتمانية بالمؤسسات المانح لائتمان.
- ٥: نموذج النسب المالية التي تم استخدامها خلال فترة الدراسة لتحديد ما إذا كان الشركة الائتمانية مركز ثقة ام لا .
- ٦: تدني معدلات تمويل المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط بمعدل (٠.٠١) عن معدلات التمويل الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٠.١٤) حيث تعكس ضعف التمويل المحلي والتركيز على تمويل الصادرات لما لها من اهمية لنمو اقتصادية وانعاشه.
- ٧: زادت الالهمية النسبة في التمويل الصادرات في نسبة الضمانات الى الربحية بمتوسط بلغ(٣١٠%) عن التمويل المحلي في نسبة الضمانات الى الربحية بمتوسط بلغ (٤٤%) هنا مؤشر اساسي ان الالهمية والاعتماد والتركيز على تمويل الصادرات وان القرار تمويل الصادرات هو قرار سليم ويجب ان يتم اخذ بعين الاعتبار.

٢.٤ - التوصيات

- ١ : استخدام برامج اتمتة المعلومات مثل برامج شبكة الذكاء الاصطناعي وبرنامج (IT) الدولي لتسهيل عمليات حفظ المعلومات وامكانية ربطها في مختلف قطاعات الحكومة.
- ب : انشأ شركات ضمان الائتمان ودعمها من قبل الحكومة العراقية وخصوصا بعد ان اثبتت دعمها لكل القطاعات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم.
- ج : فتح شركات لضمان الائتمان لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية ودعمها من قبل البنك المركزي العراقي وامكانية ربطها بالصندوق الدولي للشرق الاوسط.
- د : منح شركات القطاع الخاص امكانية فتح شركة ضمان الائتمان ودعمها من قبل المصارف والحكومة
- هـ : تعديل الإنفاق لتوسيع الخدمات العامة بوتيرة مستدامة .
- و : تثبيت الدين كنسبة من الدخل القومي عن طريق يتم تضيق عجز الموازنة.
- ز: تحسين تأثير الإنفاق العام من خلال إعطاء الأولوية لرأس المال الاستثماري .

المصادر

المجلات

- ١- منال جابر موسى , الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص في مصر (١٩٩١-٢٠١٩)

Articl

1	Aija Pilvere-Javorska, Irina Pilvere, Baiba Rivž	COMPANY CAPITAL STRUCTURE'S THEORETICAL FRAMEWORK: HISTORICAL ASSESSMENT AND TRENDS IN THE 21ST CENTURY Aija Pilvere-Javorska, Irina Pilvere, Baiba Rivž 2020(191)
2	Amman Bursa, Abdul Aziz A& Abdul Rahman	The Relationship between Solvency Ratios and Profitability Ratios: Analytical

		Study in Food Industrial Companies listed in Amman Bursa, Abdul Aziz A& Abdul Rahman 2017(2)
3	Daiva Jurevičienė – Viktorija Skvarciany	THE CONCEPT OF CONFIDENCE IN BANK Daiva Jurevičienė – Viktorija Skvarciany :13(534)
4	Development Laeequddin, M.; Sahay, B. S.; Sahay, V.; Waheed, K. A.	Trust Building in Supply Chain Partners Relationship: an Integrated Conceptual Model. Journal of Management Development Laeequddin, M.; Sahay, B. S.; Sahay, V.; Waheed, K. A. (201231(6): 550-564.
5	Gill, A. S.; Flaschner, A. B.; Shachar,	Factors that Affect the Trust of Business Clients in their Banks. International Journal of Bank Marketing Gill, A. S.; Flaschner, A. B.; Shachar, M. (2006).24(6): 348- 405
6	Hung Tran& John Ott	RESTORING FINANCING AND GROWTH TO EUROPE'S SMEs ,Hung Tran& John Ott:2013:4
7	Islam, Mohammad Shofiqul , Shil, Nikhil Chandra, Mannan& Md. Abdul Non	performing loans - its causes, consequences and some learning Islam, Mohammad Shofiqul , Shil, Nikhil Chandra, Mannan& Md. Abdul Non 2005(3)
8	Joel D. Platt	Gross Domestic Product by State Estimation Methodology. Joel D. Platt:2017
9	Karen Dynan & Louise Sheiner	GDP as a Measure of Economic Well-being . Karen Dynan & Louise Sheiner 2018(4).
10	Malyavko, V. I.	Informally published manuscript, Banking Department, Kazan State Finance and Economics Institute, Kazan, Russian Federation. Malyavko, V. I. (2003
11	Miruka, Gisele Mah& Mamello A. Nchake	FINANCIAL GUARANTEES AND PUBLIC DEBT IN SOUTH AFRICA Ogutu Miruka, Gisele Mah& Mamello A. Nchake2015(215)

12	Moustafa Chatzouz, Áron Gereben, Frank Lang & Wouter Torfs	Credit Guarantee Schemes for SME lending in Western Europe, Moustafa Chatzouz, Áron Gereben, Frank Lang & Wouter Torfs 2017.
13	Rym Ayadi& Mais Shaban	ASSESSING THE ROLE OF CREDIT GUARANTEE SCHEMES IN THE SOUTHERN MEDITERRANEAN - PRE AND DURING COVID-19, Rym Ayadi& Mais Shaban 2021.
14	Van SON Lai	An Analysis of Private Loan Guarantees Van SON Lai 2015(244)

التقارير السنوية

finnvera	finnvera.fi/financial_reports(2012-2021
finnvera	finnvera.fi Annual Report 2021(10)
finnvera	FINNVERA.FI. Export Credit Guarantees 2022
countryeconomy	https://countryeconomy.com/

جودة الخدمة المصرفية وتأثيرها في التكامل التنظيمي

دراسة استطلاعية في بعض المصارف العراقية

The Quality of Bankinh Service Effect in Organizational Integratio

Expiratory Study in a Number of Iraqi Banks

ايسر حسن اسماعيل

مصرف الرشيد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تشكل جودة الخدمة ضرورة لعموم المنظمات، ومنظمات الخدمة بشكل خاص، ففي إطار نمو صناعات الخدمة المختلفة، زاد اعتماد المنظمات على آليات رصينة للارتقاء بأدائها وجودة خدماتها، ولكون الموضوع يمس جميع جوانبها، فإن ذلك لابد أن يحفز الادارات العليا على ان تكون اكثر وعياً لمتطلبات البيئة والتنافس والتطوير، ويزداد الأمر أهمية حينما يبرز في منظمة باحثة عن التميز في تقديم الخدمة ضمن سياساتها واستراتيجياتها، إذ تشكل ابعاد جودة الخدمة (الملموسة، الاعتمادية، التعاطف، السرية، التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته، الاستجابة، الثقة، الامان، المصادقية) مكونات قوية وفاعلة في توجيه سلوك العاملين والمنظمة، لوصول الى التكامل المتحقق وفق نموذج مكنزي بدلالة ابعاده (الاستراتيجية، الهيكل، الانظمة، نمط الإدارة، الهيئة الادارية، القيم المشتركة، المهارات)،



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٧١٣-٧٦٨

ثم تفحص تأثير حودة الخدمة بوصفه متغيراً مستقلاً في التكامل التنظيمي مدار البحث من حيث كونه مستجيباً، ولأسيما في ظل الظروف التي يمر بها بلدنا، وفي ظل عمليات إعادة الهيكلة المخطط تنفيذها على مستوى المصارف الحكومية، وتنامي مسؤولية المصارف الخاصة في حل المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية .

وانطلاقاً من أهمية موضوع الدراسة (أولاً)، وأهمية المصارف المبحوثة (ثانياً)، ثم اعتماد (المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن) في إنجاز هذه الدراسة التي تتضمن إجابةً عن مجموعة من الأسئلة النظرية والتطبيقية، من خلال إعداد تصور نظري عن الأولى، والتعبير عن الثانية بأنموذج وثلاث فرضيات رئيسة اشتقت منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي يسرت عملية تفحص صحة الفرضيات الرئيسية من عدمه.

وشملت الدراسة (4) اربعة مصارف، (٢) اثنان منها حكوميان (الرافدين،والرشيد)، و(٢) اثنان خاصة (الاهلي العراقي ، المتحد للاستثمار)، وجمعت بيانات الدراسة باعتماد الاستبانة التي اشتملت على (٨٨) فقرة ، وقد وزعت على (١٠٥) من مدراء المصارف الحكومية، و(٥٠) مديراً في المصارف الخاصة، واستُعين بـ(المقابلات الشخصية، والملاحظة، والوثائق والسجلات الرسمية) بوصفها أدوات مساعدة في جمع البيانات

واعتمدت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي في تحديد قوة متغيرات الدراسة وخصائص العينة، وأساليب الإحصاء الاستدلالي اللامعلمية لاختبار فرضياتها، وأفُرزت الدراسة جملةً من الاستنتاجات كان من ابرزها:-

١- تحقق علاقة ارتباط معنوية بين اجمالي جودة الخدمة وبين التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي اجمالاً في المصارف الحكومية والخاصة .

٢- تحقق تأثير ذو دلالة معنوية لجودة الخدمة في مستويات التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي اجمالاً على مستوى المصارف الحكومية والخاصة.

٣- وجود فروق معنوية بين المصارف الحكومية والخاصة في متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي إجمالاً، وبروز فروق معنوية في متغير جودة الخدمة إجمالاً.

الكلمات المفتاحية: جودة الخدمة ، التكامل التنظيمي .

Abstract:

Quality of service is a necessity for all organizations, and service organizations in particular, as in the context of the growth of various service industries, organizations have become increasingly dependent on sober instruments to develop their performance and the quality of their services . As the issue touches all aspects, this should motivate senior management to be more aware of the demands of the environment, competition and development . And it's getting more important when it emerges in an organization seeking excellence in service delivery as part of its policies and strategies , the dimensions of quality of service constitute (tangible, reliability, empathetic, confidentiality, customer focus, responsiveness, confidence, security, and credibility) Strong and powerful components in guiding the behavior of people and the organization, reaching to the integration of the McKinsey model in terms of its dimensions (strategy, structure, systems, management style, management structure, shared values, skills) It then examines the effect of quality of service as an independent variable on organizational integration in terms of responsive, particularly given the circumstances in our country , particularly the case in our country, in the context of the planned restructuring of State banks and the growing responsibility of private banks for solving economic and social problems .

Proceeding from the importance of the subject matter of the study (I) and the importance of the banks examined (II), and then adopting the analytical descriptive approach and the comparative approach to this study, which includes a response to a number of theoretical and practical questions by developing a conceptual concept of the first, expressing the second with a model and three

main hypotheses from which a number of sub-hypotheses have been derived that facilitate the process of examining whether the main hypotheses are correct . The study included four banks, two of which were government banks (Rafidain and Rasheed) and two private banks (Al-Ahly, Iraq, United for Investment). The study data were collected using a resolution that included 88 paragraphs. It was distributed to 105 government bank managers and 50 private bank managers. It used interviews, observation, official documents and records as data collection . The study adopted methods of descriptive statistics to determine the strength of the study variables and the characteristics of the sample, and the methods of non-informative inferential statistics to test their hypotheses.

- 1- . A significant correlation between total quality of service and McKinsey organizational integration is achieved across government and private banks.
 - 2- Quality of service has had a significant effect on levels of organizational integration according to the McKinsey model overall at the level of government and private banks
 - 3- Significant differences between government and private banks in the Mackenzie model's regulatory integration variable on the whole, and significant differences in the overall quality of service variable
- Keywords:** quality of service organizational integration .

المقدمة

تتجه المنظمات الخدمية نحو البحث عن اساليب جديدة للتنافس تحاول من خلالها تحقيق التميز في تقديم خدماتها، والتفوق على مثيلاتها في بيئة عملها، من خلال ليس فقط تلبية حاجات الزبائن، وانما تقديم ما يفوق توقعاتهم.

برزت أهمية الدراسة من المنطلقات الفلسفية والمرتكزات الفكرية لجودة الخدمة ، من اجل إرساء منهجية راسخة لتوظيفه في دعم التكامل التنظيمي ، ثم استخلاص نتائج ذلك للمصارف المبحوثة، وهذا إجمالاً كان نقطة الانطلاق لإجراء البحث الحالية، ولبلوغ ما استهدفه البحث وزع معلوماته وحقايقه على (٤) مباحث، انصرف الأول

منه إلى منهجية الدراسة بالتركيز على الإطار العام (مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وإنموذجها، وفرضياتها، ومنهجها وحدودها)، واهتم **المبحث الثاني** بعرض الاطار النظري لجودة الخدمة والتكامل التنظيمي، وانبرى **الثالث** للاهتمام بمهمة عرض استجابات افراد العينة حول متغيرات البحث، ثم عرض نتائج اختبارات علاقات الارتباط والتأثير والفروق، وكانت خاتمة البحث **بالمبحث الرابع** متضمناً الاستنتاجات والتوصيات

١- المبحث الاول

١.١- مشكلة البحث

تعد أغلب المصارف العراقية بأنها أقرب ما تكون إلى المصارف التقليدية من حيث معالجتها للعديد من المشاكل التنظيمية ، وبما يجعلها بحاجة إلى إحداث تغييرات جذرية ، باتجاه تصحيح المسارات باعتماد المناهج الإدارية المتطورة، وإن أحد هذه المناهج هو اعتماد ابعاد جودة الخدمة المصرفية في تقويم خدماتها، والارتقاء بجودتها في إطار التكامل التنظيمي الذي تحققه ، وحيث لمست الباحثة ضعف اهتمام المصارف بجودة الخدمة مما انعكس فب التكامل التنظيمي، ويمكن تجسيد مشكلة

٢.١- البحث بالتساؤلات الاتية:-

١.٢.١- هل هناك علاقة ارتباط معنوية بين جودة الخدمة المصرفية اجمالاً وبين التكامل التنظيمي المبحوث وعلى مستوى المحاور الفرعية المبحوثة ؟
٢.٢.١- هل هناك تأثير معنوي لجودة الخدمة المصرفية والتكامل التنظيمي مدار البحث اجمالاً وعلى مستوى الابعاد الفرعية في المصارف المبحوثة ؟
٣.٢.١- هل هناك فروق معنوية في المصارف المبحوثة بين متغير الجودة والتكامل التنظيمي اجمالاً ؟

هل هناك فروق معنوية في بين المصارف الحكومية والخاصة في قوة المتغيرات المبحوثة اجمالاً وعلى مستوى الابعاد؟

٣.١- اهمية البحث

- ١- توجيه اهتمام المصارف المبحوثة لضرورة إعادة النظر بهيكلية مسار عملياتها، وصولاً إلى جودة الخدمة المصرفية.
- ٢- تزامن البحث مع توجهات واستراتيجيات المصارف المبحوثة التي تسعى إلى تحقيق الأنموذج الأمثل للأداء المتميز من خلال اقتناء النظام الشامل.
- ٤.١ - أهداف البحث تتمثل في:-

- ١- تشخيص واقع جوده الخدمة المصرفية، وبيان مستويات التكامل التنظيمي في المصارف المبحوثة
 - ٢- تحديد مديات وجود علاقة جوهرية بين جودة الخدمة المصرفية والتكامل التنظيمي، اجمالاً وعلى مستوى الأبعاد.
 - ٥.١ - متغيرات البحث: يعرض الجدول (١) متغيرات البحث وابعاده ومصادر قياسها.
- جدول رقم (١)
تعريفات متغيرات الدراسة

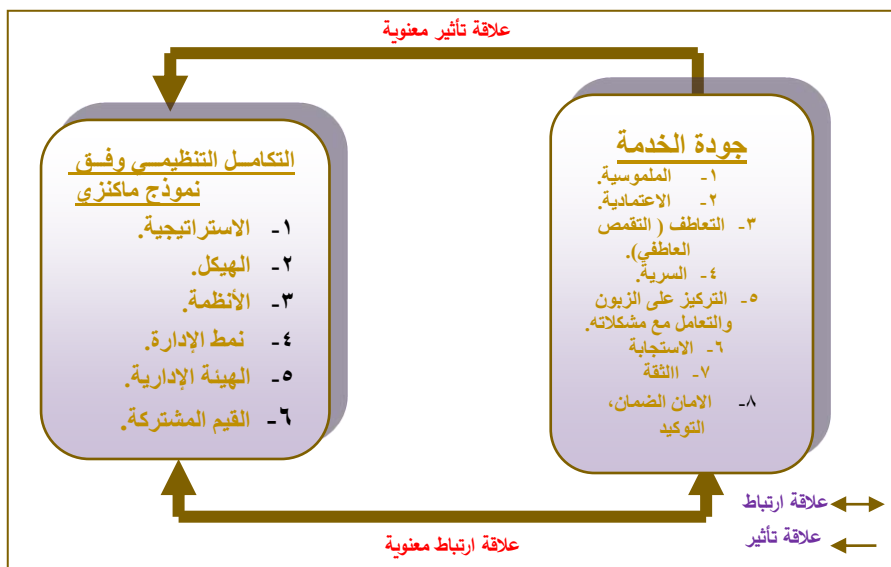
المتغير وابعاده الفرعية	مصدر القياس	تعريف المتغير وابعاده الفرعية
١- جودة الخدمة	(بوبر، ٢٠١٣ : ٢٢) (الخموس، ٢٠١٤)	قدرة المصرف على اشباع رغبات وحاجات الزبائن ، من خلال التميز في تقديم الخدمة ، مدى نجاح الخدمات المقدمة من المصارف وبما يتوافق مع توقعات الزبائن "وتقاس باعتماد الأبعاد الاتية:-
٢- جودة الخدمة المصرفية		مدى توافر ادوات والمعدات، فضلاً عن المورد البشري الذي يحتاجهما المصرف في تقديم الخدمة.
• الملموسية	(Karnstedt, 2015: 2)	تقديم الخدمة بشكل متناسق ودقيق، والاستفادة من التغذية الراجعة، وامتلاك الافراد القدرة السريعة والدقيقة في الاجابة.
• الاعتمادية (الموثوقية)	(Eskicumal et al., 2015:195)	العناية والاهتمام الفردي الذي يوفره المصرف للزبائن.
• التعاطف (التقص العاطفي)	(Karnstedt, 2015: 24)	وصف لامر انجزه شخص بسبب مهنته، وينبغي عليه عدم افشائه الا لشخص له صفة معينة.
• السرية	(العواجين، ٢٠١٣ : ٢٢)	مدى قدرة العاملين على فهم احتياجات الزبون وتلبية ما يطلبه، فضلاً عن عدم الابطاء بسماع شكاواه الناتجة عن اي خلل يحدث عند تقديم الخدمة.
• التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	(شعشاعة، ٢٠٠٤ : ٤٩)	المبادرة والسرعة في تقديم الخدمة، وبشكل دقيق وكفوء.
• الاستجابة		قدرة العاملين على افهام الزبون اجراءات الخدمة المقدمة
• الثقة		

وشروطها، وقابليتهم على زيادة ثقة الزبائن بالمصرف، من خلال المصداقية والمهنية في التعامل.		
قدرة المصرف على بث روح الاطمئنان في نفس الزبون، من خلال عدم تعرضه للمخاطرة خلال تعاملاته مع (المصرف).	(Mathew&Jaganathan,2015: 2)	• الامان
التعاون والمشاركة بين شعب وأقسام المصرف في انجاز متطلبات الاستراتيجية للوصول لتحقيق الأهداف باعتماد نموذج يتضمن مجموعة من العوامل الإدارية والتنظيمية هي:	(آل ياسين، ١٩٩٨ : ٨٥)	٢-التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي
تجسيد رؤية الإدارة العليا عما تريده في المستقبل ك(رضا الزبون، والتفوق على المنافسين، والقدرة المميزة على استغلال الموارد، ...) من خلال مجموعة متكاملة من الممارسات التي يؤديها المصرف.		• الاستراتيجية
مجموعة العلاقات التنظيمية المتمثلة بالمسؤوليات والأعمال والصلاحيات والمهام، والسعي لتحقيق التناسق بينها.		• الهيكل
هي عمليات التشغيل والتدفقات كـ (زيادة كفاءة وفاعلية العمليات وتحسين المخرجات، أو اضافة اساليب عمل جديدة، وتقنيات حديثة,...).		• الأنظمة
الفلسفة التنظيمية للفكر الايدلوجي لإدارة العليا، المتمثلة بمعتقداته وقيمه التي تستحق أن تتحول إلى سلوك .		• نمط الإدارة
المورد البشري داخل المصرف، وكيفية التعامل معهم بشكل متكامل ولائق، ليس فقط فيما يخص شخوصهم، بل في كل ما يتعلق بخصائصهم الديموغرافية، وبما يحقق تنفيذ الاستراتيجية .	(الموسوي والغربان، ٢٠١٠ : ٨)	• الهيئة الإدارية
التطلعات والطموحات التي يشترك فيها الأفراد في المصرف، وغالباً تكون واضحة في الأهداف، وتعبّر عن التوجه المستقبلي الذي ترغب الإدارة العليا بنشره داخل المصرف، ومشاركته مع الأفراد.		• القيم المشتركة
القدرات والإمكانات والكفاءات القادرة على تحويل المعلومات إلى واقع عملي، من خلال تدريب العاملين، وبما يجعل المصرف متميز عن غيره.		• المهارات

٦.١ - فرضيات البحث تتحدد في :-

- ١.٦.١- الفرضية الأولى : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة وبين التكامل التنظيمي اجمالاً في المصارف المبحوثة.
- ٢.٦.١- الفرضية الثانية : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لجودة الخدمة في التكامل التنظيمي اجمالاً في المصارف مدار البحث . ويوضح الشكل (١)المخطط الفرضي للدراسة

شكل (١) المخطط الفرضي



المصدر: اعداد الباحثة

٧.١ - منهج البحث :- يعتمد البحث {المنهج الاستطلاعي المسحي التحليلي} الذي يعتمد على الاستبانة والمقابلات الشخصية كأساليب لجمع البيانات والمعلومات.

٨.١ - حدود البحث :-

١ - الحدود العلمية : تتحدد في جودة الخدمة والتكامل التنظيمي وابعاده، وفق الأبعاد المعتمدة.

٢ - الحدود المكانية: تمثلت في مصرفي الرشيد والرافدين والاستثمار والاهلي العراقي

٣ - الحدود الزمانية:- البيانات الموثقة : للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠٢٢

٤ - الحدود البشرية: تتمثل بالمديرون ومعاونيهم ورؤساء الأقسام والشعب في المصارف المبحوثة

٩.١ - مجتمع وعينة البحث :-

يتمثل المجتمع البشري للبحث بمديرو الشعب والاقسام صعوداً في المصارف المبحوثة، بوصفهم مراكز لصناعة واتخاذ القرارات، ومسؤولين مباشرة عن تحقيق الأهداف، وهذا يجعل العينة قصدية (Purposive Sample)، اختيار افرادها من

المجتمع اختياراً حراً ومتعمداً (المشهداني وهرمز، ١٩٨٩: ٤٠)، فضلاً عن إن المهمة الأولى للمديرين المبحوثين هي توظيف عناصر جودة الخدمة المصرفية لتحقيق التكامل التنظيمي، وتتشابه مسؤولياتهم، وتقارب مؤهلاتهم الدراسية، ولقدرة هذه الفئة على التعامل مع/ أو الاستجابة لمفردات الجودة المبحوث، لاسيما ان اغلبهم يشغلون وظائفهم في المصرف لأكثر من (٣) ثلاث سنوات، ويوضح الجدول (٢) إعداد افراد العينة في المصرف قيد البحث.

جدول (٢)

عدد المدبرون(العينة البشرية للدراسة) موزعين بحسب المصارف المبحوثة

المجموع	التفاصيل		العدد	المصرف	ت
	رئيس المجلس	(معاوني المدير العام ورؤساء الأقسام والشعب			
٤٤	-	٤٤	٤٤	الرافدين	١
٦١	-	٦١	٦١	الرشيد	٢
٢٥	١	٢	٢٥	الاهلي العراقي	٣
٢٥	-	٢٥	٢٥	المتحد للاستثمار	٤
١٥٥	١	١٥٣	١٥٥	المجموع	

المصدر: مديرو الموارد البشرية في كل مصرف .

١٠.١ - صدق الاستبانة:-

١.١٠.١ - الصدق البنائي **Structure Validity**: تم اعتماد طريقة المقارنة الطرفية (The comparison of Extreme Groups) ، كونها الأكثر دقة في قياس الصدق وذلك بترتيب نتائج الاستبيان تصاعدياً، ثم تقسمها إلى مجموعتين،

(١)

واختيار (٢٧%) من اعلی الدرجات كمجموعة اولى، و(٢٧%) من اوطأ الدرجات

$$t = \frac{\bar{x}_1 - \bar{x}_2}{\sqrt{\frac{S_1^2}{n_1} + \frac{S_2^2}{n_2}}} \text{ : بالصيغة الاتية: } t \text{ اختبار}$$

$\bar{x}_2, \bar{x}_1$ هما متوسط المجموعة الاولى ومتوسط المجموعة الثانية ، S_2^2, S_1^2 هما تباين المجموعة الاولى وتباين المجموعة الثانية ، ثم مقارنة قيمة (t) المحسوبة بالقيمة الجدولية عند مستوى دلالة معين، ودرجة حرية (n1+n2-2)، فإذا كانت قيم (t) المحسوبة اكبر من الجدولية فهناك فروق بين المتوسطين، ويكون حينها الاستبيان صادقا في قياسه، والعكس صحيح.

٢.١٠.١- ثبات الاستبانة **Reliability**: تم اعتماد صيغة جتمان (Guttman)

A) تباين درجات الاسئلة S_2^2 تباين درجات الاسئلة الفردية ، S_1^2 معامل الثبات ، R

$$R = 2(1 - \frac{S_1^2 + S_2^2}{S^2}) \quad (٢) \dots\dots\dots$$

جدول (٣) نتائج الصدق ومعامل الثبات

العينة	المتغير	t المحسوبة (الصدق)	معامل الثبات
المصارف الحكومية	جودة الخدمة	٧.١٢	٠.٦٥
	التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي	٨.١٤	٠.٧٩

المصدر :إعداد الباحث

وحيث ان القيمة المحسوبة لاختبار (t)

الصدق كانت اكبر من القيمة الجدولية (١.٦٤٥) فهذا يؤكد صدق مقياس الاستبانة، كما ان معامل الثبات اكثر من (٠.٥)، وهذا يؤكد ثبات الاستبانة.

جدول (٤)

خصائص افراد العينة المبحوثة

ت	الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
١-	النوع الاجتماعي	ذكر	٦٧	٤٣.٢
		انثى	٨٨	٥٦.٨
المجموع				
			١٥٥	١٠٠%
٢-	العمر	أقل من ٣٠ سنة	١٦	١٠.٣
		٤٠-٤٩ سنة	٢٥	١٦.١
		٣٠-٣٩ سنة	٤١	٢٦.٥
		٥٠-٥٩ سنة	٥٤	٣٤.٨
		٦٠ سنة فأكثر	١٩	١٢.٣
المجموع				
			١٥٥	١٠٠%

٣-	المؤهل العلمي	دبلوم تقني بعد الاعدادية بكالوريوس دبلوم عالي	١٦ ١٢٢ ٥	١٠.٣ ٧٨.٧ ٣.٢
		ماجستير دكتوراه أو ما يعادلها	٨ ٤	٥.٢ ٢.٦
المجموع				
٤-	مدة الخدمة الوظيفية	أقل من ١٠ سنوات ١٩-١٥ سنة ١٤-١٠ سنة ٢٤-٢٠ سنة ٢٩-٢٥ سنة ٣٠ سنة فأكثر	٢١ ١٤ ٢١ ٣٥ ٣١ ٣٣	١٣.٥ ٩.٠ ١٣.٥ ٢٢.٦ ٢.٠ ٢١.٣
المجموع				
٥-	مدة الخدمة في المصرف	أقل من ٥ سنوات ٩-٥ سنة ١٤-١٠ سنة ١٩-١٥ سنة ٢٤-٢٠ سنة ٢٥ سنة فأكثر	١٦ ١٥ ١٤ ٣١ ٢٧ ٥٢	١٠.٣ ٩.٧ ٩ ٢.٠ ١٧.٤ ٣٣.٦
المجموع				
٦-	المنصب الحالي في المصرف	رئيس مجلس إدارة عضو مجلس إدارة معاون المدير العام مدير أقدم مدير قسم مدير	- ٣ ٤ ٢٨ ٤١ ٧٩	- ١.٩ ٢.٦ ١٨ ٢٦.٥ ٥١
المجموع				
٧-	عدد سنوات شغلك المنصب	أقل من سنة ١-أقل من ٢ سنة ٢-أقل من ٣ سنة ٣ سنوات فأكثر	٢٤ ٢٧ ١٠ ٩٤	١٥.٥ ١٧.٤ ٦.٥ ٦٠.٦
المجموع				
٨-	الخلفية المهنية	رجل أعمال اكاديمي موظف حكومي اخرى خريج	٥ ١١ ١٥ ١٩ ١٠٥	٣.٢ ٧.٠ ٩.٧ ١٢.٣ ٦٧.٧
المجموع				

المصدر: إعداد الباحثة

١١.١ - الأساليب المعتمدة في جمع البيانات والمعلومات تتحدد في:-

١ - الكتب والدوريات والرسائل والاطاريح العربية والأجنبية، فضلا عن الزيارات الميدانية.

٢- الاستبانة **Questionnaire** (الاختبار التحصيلي):الأداة الرئيسة في جمع البيانات والمعلومات الأساسية، واشتملت على معلومات تعريفية عن المستجيبين ضمن الجزء الاول، وصمم الجزء الثاني ليشمل فقرات قياس قوة متغيرات البحث.

١٢.١ - الأساليب الاحصائية المعتمدة في معالجة البيانات واستخراج النتائج:

الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، معامل ارتباط سبيرمان ، معامل الانحدار ، اختبار F واختبار t.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- جودة الخدمة

تُعد جودة الخدمة أحد المداخل الأساسية في أي عملية في منظمات الخدمة بشكل عام، والمصارف بشكل خاص لاثرها البارز في الرقي إلى أعلى درجات التميز، من خلال توفير خدمات مبتكرة إلكترونية لزيائنها بجودة عالية للوصول الى منافسة المصارف التي تعتبر الجودة أساس تقديم كل خدمة مصرفية لضمان حصتها السوقية في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها الاسواق، ويبين الجدول (٥) بعض تعريفات جودة الخدمة

جدول(٥)

تعريفات جودة الخدمة من وجهة نظر عدد من الكتاب والباحثين

ت	الكاتب، الباحث، السنة: الصفحة	التعريف
١	Lovelock et al. (2008), (صالح، ٢٠١٤: ٤٦)	"الدرجة التي يمكن ابتداء منها إرضاء الزبون بتلبية حاجاته ورغباته وتوقعاته باستمرار"
٢	(رجال وبولودان، ٢٠٠٩) (الجبوري، ٢٠١٣: ١٧٦)	"التطابق بين مستوى الخدمة المقدمة للزبائن، وبين توقعاتهم".
٣	Dine& (Pickler,2012:201)	"التفوق في تقديم الخدمات للزبائن من خلال مقارنة اداء المنظمة الحالية، مع مثيلاتها في نفس الصناعة".

٤	(بوبر، ٢٠١٣: ٥)	"قدرة المنظمة الخدمية على تلبية احتياجات الزبائن، واشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال إضافة صفات متميزة".
٥	(Min,2014:59)	"الممارسات التي يقوم بها مقدم الخدمة باتجاه الزبائن، لنيل رضاهم".
٦	(Hanaysha& Hilman,2015:460)	"اداة استراتيجية لضمان حصول المنظمة على ميزة تنافسية من خلال جذب زبائن جدد، وزيادة حصتها السوقية".
٧	(Schaubroeck,et al.,2016:46)	"مجموعة من السلوكيات التي تقوم بها الملاكات العاملة في المنظمة باتجاه الزبائن، لنيل رضاهم".

المصدر : اعداد الباحث

٢.٢- خطوات تحقيق الجودة في خدمة الزبائن:-

تتحقق الجودة في المنظمات من خلال تحقيق الرضا المستهدف للزبون اعتماداً مع مايلي:(حمود،٢٢٠:٢٠٠٧-٢٢٥)

١ - جذب الانتباه واثارة اهتمام الزبون يتم ذلك من خلال اثارة اهتمام الزبائن المتخذة في ما ياتي :-

- الاستعداد النفسي والذهني لمقابلة الزبائن، واشعارهم بالاهتمام .
- حسن المنظر وقوة الشخصية، والمقابلة الايجابية الفاعلة، فضلاً عن الثقة بالنفس لمقدم الخدمة.

- الدقة في إعطاء الموصفات للسلعة او الخدمة، وعدم المبالغة .
٢ - خلق الرغبة لدى الزبون وتحديد حاجاته:- يتم ذلك من خلال المتطلبات الاتية:-

- التعرض المنطقي لمزايا الخدمة بالتركيز على خصائصها، وتركيبها، ووفرته.
- التركيز على الجوانب الانسانية في التعامل ك(الترحيب، والابتسامة،...).
٣ - اقناع الزبون ومعالجة الاعتراضات:- يتطلب لمقدم الخدمة العديد من الجهود السلوكية القادرة على خلق مرتكزات القناعة لدى الزبون من خلال التزامه بالقاعدة الذهنية في فن التعامل وهي (الزبون دائماً على حق)،وان يكون مستمعاً جيداً.

٤ - التأكد من استمرارية الزبون بالتعامل مع المنظمة:- ينبغي للمنظمة ان تحاول الحصول على ولاء الزبون،

٣.٢ - جودة الخدمة المصرفية:-

تسعى منظمات الخدمة مثل المصارف على تقديم خدمات متميزة لزبائنها، نتيجة للتغيرات المتسارعة في الوعي، وتركيز الزبائن على الجودة، وحيث ان المصارف تتنافس مع منتجات غير متميزة، فان تقديم خدماتها بجودة عالية يتيح للمصرف حصوله على جذب ولاء زبائنه، (Osei-Poku,2012:7).

يعرف المصرف بانه منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة" (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠: ١٤)، أما الخدمة المصرفية فهي "ملائمة مايتوقعة الزبائن من الخدمة المصرفية المقدمة اليهم، مع الادراك الفعلي للمنفعة التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على الخدمة" (عبدالمجيد، ٢٠٠٩ : ١٢٢)، وبالتالي فالخدمة المصرفية تتضمن مفهومي أساسيين (دهينة، ٢٠١٥: ٢٩) هما:-

الأول : تسويقي كونها مصدرا لإشباع حاجات ورغبات الزبائن.

الثاني : منفعي ويتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الزبون لتحقيقها من جراء استخدامه للخدمة المصرفية.

وينطبق على الخدمة المصرفية اغلب الخصائص التي توسم بها الخدمات من حيث كونها (غير ملموسة، تزامن الانتاج والاستهلاك، وعدم التجانس في المخرجات، تلازم وجود الزبون اثناء تقديم الخدمة، (الضمور، ٢٠٠٩: ٢١).

وهناك نوعان من الخدمات المقدمة من جانب المصارف (دهينة، ٢٠١٥: ٣٦) هما:-

١- خدمات مصرفية شاملة محددة مسبقا ك(إصدار الصكوك، الحوالات الداخلية أوالخارجية، حسابات الجاري والتوفير ...).

٢-خدمات مصرفية مصممة حسب رغبة كل زبون.

وتعرف **جودة الخدمة المصرفية** بأنها "مدى نجاح الخدمات المقدمة من المصارف وبما يتوافق مع توقعات الزبائن"، (الخموس، ٢٠١٤ : ١٢)، وعرفها (أبوخريص وشكشك، ٢٠١٥: ١٥٩) بأنها "إرضاء لمتطلبات الزبائن، ودراسة قدرة المصرف على تحديد هذه المتطلبات، والقدرة على التقائها"، وبما يضمن التفوق على متطلبات الزبائن.

ولابد من القول ان الزبون لايقيم جودة خدمات المصرف على اساس كشوفات الحسابات التي وردت له من المصرف ، وانما تقيمه يستند على سلوك العاملين وتعاملهم، وسرعة انجازهم للخدمة وهذا ما جعل جودة الخدمة المصرفية كسلاح تنافسي (الزامل واخرون، ٢٠١٢ : ١٣٢).

وتبرز جودة الخدمة المصرفية في اطار خمسة مستويات (Panyne,1996:181) و (Slack, 2010:181) هي:

- ١- الجودة المتوقعة : وهي التي يتوقع الزبون الحصول عليها.
 - ٢- الجودة المدركة : وهي مدى ادراك المصرف للخدمات التي يعتقد انها تشبع حاجات ورغبات الزبائن .
 - ٣- الجودة الفنية: تعبر عن الاسلوب الذي تقدم به الخدمة المصرفية من قبل الموظفين.
 - ٤- الجودة الفعلية: تشير الى مستوى الخدمات التي تقدم فعلا من قبل المصرف.
 - ٥- الجودة المرجوة للزبائن: وهي المستوى الذي يتمنى الزبون الحصول عليه.
- ولقياس جودة الخدمة المصرفية سيتم الابعاد الواردة في الجدول (٦) عرضاً مفاهيمياً لابعاد قياس جودة الخدمة

جدول (٦) تعريفات ابعاد جودة الخدمة

ت	الكاتب/ الباحث، السنة، الصفحة	التعريف
١	(Khodaparasti,2015:2)	الملموسية: "مدى توافر المرافق المادية من (ادوات ومعدات)، وتوافر الافراد اللذين تحتاجهما المنظمة في تقديم الخدمة"
٢	(Eskicumal,2015:195)	الاعتمادية: تقديم الخدمة بشكل دقيق ومتناسق، والاستماع للتغذية الراجعة، وامتلاك العاملين لردة

٣	(Areeba&Samreen,2015:2)	التعاطف: " الاهتمام والعناية الذي توفره المنظمة للزبائن"	فعل سريعة بالاجابة وبشكل دقيق "
٤	(Yarimoglu,2014:83)	السرية: الخصوصية والحفاظ على اسرار الزبائن "	
٥	(شعشاعة ، ٢٠٠٤ : ٤٨)	التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته: مدى قدرة العاملين على تلبية مايطلبه الزبون من خلال فهم احتياجاته المختلفة، والتعامل مع شكاواه الناتجة عن اي خلل يلحقه في تقديم الخدمة "	
٦	((Appiah,2016:49))	الاستجابة: توفير خدمات فورية، واستعداد ذاتي لمساعدة الزبائن في حل مشاكلهم "	
٧	(Titrek,2016:1)	(الى ا ثقة: انها " السلوكيات والنوايا في العلاقات الشخصية السائدة في المنظمات".	
٨	Mathew&Jagannathan,201 (5: 2)	الأمان: " قدرة المنظمة على كسب ثقة الزبائن وبث روح الاطمئنان، من خلال تجنبهم للمخاطر التي قد تحدث في أثناء تعاملهم مع المنظمة"	
٩	(Yarimoglu , ٢٠١٤ : ٨٣)	(" ا المصادقية: التعامل مع الزبون بصدق حفاظاً على سمعة المنظمة".	

المصدر : اعداد الباحثة استنادا للادبيات الواردة في الجدول

٤.٢ - التكامل التنظيمي:-

تسعى المنظمات بشكل عام والمصارف بشكل خاص الى مواكبة التغييرات المتسارعة في عالم الاعمال من خلال تحديد المشكلات التي تواجه الإدارة التقليدية، وكإجراء استباقي تحاول الوصول إلى تحديد الشكل المناسب للوصول للتميز، من خلال التمهيد للتكامل التنظيمي الذي يمثل منظمات المستقبل الواعد سواء أكانت إنتاجية ام خدمية، وان نموذج ماكنزي بأبعاده السبعة يمكنه من إيصالنا الى التكامل التنظيمي، ولمناقشة هذا الموضوع سنعرض في إطار هذا المبحث الفقرات الآتية:-

التكامل التنظيمي (Organizational Integration)) فيشير (آل ياسين، ١٩٩٨ : ٨٥) الى انه " التعاون والمشاركة بين أقسام المنظمة في تحقيق هدف المنظمة، باعتماد نموذج يتضمن مجموعة من العوامل الإدارية والتنظيمية"، وعده (Koufteros et al ,2010: 52) بانه "سمة التنسيق المتمثلة بالعلاقات بين اجزاء هيكل المنظمة، أو بين المنظمة والمنظمات الاخرى"، مستندا بذلك على رأي كل من فايول (١٩٤٩)

ولورانس وورش (١٩٦٧) اللذان اشارا بانه " التنسيق والتعاون وتوحيد الجهود بين النظم"، وعرفه (الغزالي، ٢٠١٣: ٣١) بانه "وصول المنظمة الى وحدة الترابط بين مكونات (عناصر) النموذج عند سعيها لتحقيق اهدافها ومهامها، والنظر الى تلك العناصر كنمطومة متكاملة".

٥.٢- كاريزما التكامل التنظيمي :-

يعتمد التنظيم على مجموعة من العوامل وصولاً الى التكامل اطلق عليها مجازاً (كاريزما)، لما تحويه من قوة تستثير المنظمة بكل تشكيلاتها، وهذه العوامل على وفق (عبد القادر، ٢٠٠٥: ٣٥) هي :-

- ١- نظم تحفيز تدفع العاملين لبذل اقصى طاقاتهم فضلاً اشاعة ثقافة العمل الفرقي.
- ٢- توظيف امكانات المنظمة بعيدا من الروتين وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح

٣- الاهتمام ببحوث السوق، فضلاً عن تهيئة المعلومات عن المنظمات المنافسة.

٦.٢- عرض مفاهيمي لعناصر ماكيزي:-

جدول (٧)

عرض مفاهيمي لعناصر ماكيزي

ت	اسم العنصر	تعريفه	الاهمية
١	الاستراتيجية	"عملية تحديد الموارد والقدرات المتميزة التي تمتلكها المنظمة والتي تمكنها من مواجهة التهديدات واقتناص الفرص Wheeln & Hungr, (2012:224)	١- تعطي الخطة الاستراتيجية أهداف وتوجهات واضحة للمستقبل، في فترة زمنية محددة نسبياً ٢- التعرف على التغيرات الطارئة في البيئة الخارجية مما يساعد المنظمة على المرونة، واتخاذ القرارات ٣- تمكن الخطة الاستراتيجية متخذي القرار داخل المنظمات من تحقيق الفعالية والكفاءة اللازمة لنجاح المهمة الملقة على عاتقهم. (يحيى، ٢٠١٢: ٨)
٢	الهيكل	هو تصوير مستويات المنظمة بشكل مرن من	سمات الهيكل: ينبغي للهيكل الفعال أن يوسم بعدة

		خلال التسلسل الهرمي للعلاقات التنظيمية الرسمية بين مختلف الشعب والأقسام، بما ينسجم وأهداف واستراتيجية المنظمة ، من دون اغفال لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية". Habil et al.,2016; ((6
٣	الانظمة	"الاجراءات الرسمية وغير الرسمية التي تدعم الاستراتيجية والهيكل" (Alshaher,2013: (1951
٤	نمط الإدارة	"وسيلة قادة المنظمات للتفاعل مع الموظفين, (Singh,2013: 45).
٥	الهيئة الإدارية	"الموارد البشرية الذين تتراكم لديهم الخبرات المكتسبة نتيجة التعلم المتراكم ، والين يمثلون قيمة مهمه للمنظمة". (الزيادات واخرون، ٢٠١٥: ١٢٨)
		خصائص، وقد اشار (الشماع وحمود ٢٠٠٧: ١٦٥) الى هذه الخصائص(الحمداني ، ٢٠١٣ ٩٨) وتحددت في :- ١- التوازن: ينبغي تحقيق علاقات متوازنة بين الصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة للفرد، اضافة الى التوازن في نطاق الاشراف. ٢- المرونة: ينعكس ذلك على قابلية الهيكل الجديد على استيعاب التعديلات التنظيمية المستمرة، تبعاً للمتغيرات الداخلية والخارجية التي يتطلبه. ٣- الاستمرارية: يشير الى ضرورة اعتماد القواعد العلمية في بناء الهيكل، وتوخي الدقة في تشخيص الواقع، الى جانب استشراف التغيرات المستقبلية بدون ان يتعرض البناء الى تغيرات جوهرية متكررة من شأنها إرباكه.
		أنواع الانظمة انظمة المعلومات أنظمة الرقابة انظمة التحفيز
		أنواع الأنماط الإدارية (Gonos&Gallo,2013: 159١٦٢- (النمط الديمقراطي النمط الاتوفاطي النمط الليبرالي
		مميزات الهيئة التنظيمية ١- أن العاملين الذين يؤدون اعمالهم بجودة عالية يساهمون في خفض التكاليف، وتقديم شيء متميز. ٢- أنها نادرة: صعوبة الحصول على العاملين الذين يمتازون بمستويات عالية من المهارات والقابليات عند الطلب. ٣- القدرات والمهارات التي يتمتع بها

			العاملون لا يمكن استئصالها من قبل الآخرين. ٤- يوصف المورد البشري بأنه حيوي بين عناصر أو موارد جامدة، ويطور الفرد العامل نفسه من خلال إقباله على التعلم وتطوير قدراته.(سعيد، ٢٠١٢: ٣٨)
٦	القيم المشتركة	" المبادئ الأساسية التي يعتقد الافراد العاملون في المنظمات بقيمتها، وبالتالي يعتقونها ويلتزمون بمضامينها، حيث تحدد أهمية الاشياء بالنسبة للأفراد في ضوء الثقافة التي نشأوا فيها، وتحدد السلوك المقبول وغير المقبول، وبالتالي تحدد سلوكهم". (المنقاش، ٢٠١٠: ١٩٣)	أهميتها (Malbasic& Brčić,2012:106) ١- إنجاز الاعمال بشكل مرضي، وزيادة مستوى التفاهم والاحترام المتبادل. ٢- توثيق العلاقات بين العاملين، والتأثير المتزايد على بعضهم، وحل المشكلات . ٣- نجاح المنظمة، واكسابها ميزة تنافسية (Olanipekun et al.,2013:207).
٧	المهارات	"قدرة الموارد البشرية على الاداء المتميز من خلال امتلاكهم الخبرات والكفاءة وقدرتها على التغيير ،وبما يمكن المنظمة تنفيذ استراتيجيتها، أو هيكلها الجديد". (Jurevicius,2014:5)	أهمية المهارات (محمود، ٢٠١٤ : ٥٠ : (في :- ١- اتقان واكتساب المهارة يمكن الافراد من فهم وإدراك المفاهيم، ويمنحهم القدرة على أداء الأعمال اليومية. ٢- توظيف الفرد لقدراته ومهاراته الذهنية تساعد في معالجة وحل المشكلات.

المصدر : اعداد الباحثة

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣ - مقدمة عن عينة البحث:-

١.١.٣ - مصرف الرافدين:-

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (٣٣) لسنة (١٩٤١)، برأس مال مدفوع قدره (٥٠) خمسون ألف دينار ، وبأشغال أعماله في ١٩ / ٥ / ١٩٤١ ثم شهد المصرف تطوراً جديداً حيث تحول الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل، طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة (١٩٩٧) ويمتلك المصرف ما مجموعه (١٦٤) فرع، تغطي اغلب المحافظات العراقية موزعة على (٦٤) فرع في بغداد، و(١٠٠) فرع في المحافظات، بالإضافة إلى (٧) فروع في الخارج وبدأ مصرف الرافدين بتطبيق النظام المصرفي الشامل وهو نظام مصرفي الكتروني متكامل يتماشى مع جميع المعايير والانظمة العالمية وطبق هذا النظام في (١٤) فرع من فروع المصرف داخل العراق.

٢.١.٣ مصرف الرشيد:-

تأسس المصرف بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة (١٩٨٨)، برأس مال مدفوع قدره (١٠٠) مليون دينار، وبأشغال أعماله في (١ / ١١ / ١٩٨٨)، وشهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة، طبقاً لاحكام قانون الشركات العامة رقم(٢٢) لسنة (١٩٩٧) يمتلك المصرف ما مجموعه(١٢١) فرع، تغطي اغلب المحافظات العراقية، ومنتشرة في كلاً من بغداد ويتواجد بها (٥٤) فرع، و(٦٧) فرع في المحافظات. واقتنى النظام المصرفي الشامل وجاري العمل به في (١٠) فروع من المصرف.

٣.١.٣ - المصارف الخاصة:-

١.٣.١.٣ - المصرف الاهلي العراقي:-

تأسس المصرف الاهلي العراقي بموجب اجازة التأسيس (أ.ش/٥٨٠٢) المورخة في (١٩٩٥/١/٢) براسمال (٤٠٠) مليون دينار وتم زيادة راسماله الى (٢٥٠) مليار بتاريخ (٢٠١٣/٦/٣٠).

٢.٣.١.٣ - المصرف المتحد للاستثمار:-

تأسس المصرف المتحد للاستثمار (ش / م / خ) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م/ش/٥٧٦٢) المؤرخة في (١٩٩٤/٨/٢٠)، والصادرة عن دائرة مسجل

الشركات في وزارة التجارة وفقاً لأحكام المادة (٢١) من قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة (١٩٨٣) المعدل، وبرأس مال مقداره (١٠٠٠) مليون دينار

٢.٣- تحليل إجابات المبحوثين بصدق المتغير المستقل (جودة الخدمة المصرفية):-

١.٢.٣- إجمالي جودة الخدمة على مستوى المصارف الحكومية والخاصة.

يتضمن الجدول (٨) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وشدة الإجابة ومعاملات الاختلاف لأبعاد وإجمالي جودة الخدمة في مصرفي الرشيد والرافدين، ويتضح من متضمنات الجدول المؤشرات الآتية:-

جدول (٨)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة ومعامل الاختلاف لإجمالي جودة الخدمة للمصارف الحكومية ن=١٠٥

الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %	معامل الاختلاف %
الملموسية	٢.٩٧	٠.٩٤٢	٤٩.٥	٣٢.٥
الاعتمادية	٣.٥١	٠.٨٨٨	٥٨.٥	٢٤.٥
التعاطف	٣.٤٧	٠.٨٩٢	٥٧.٨	٢٥.٧
السرية	٣.٧٥	٠.٨٨٣	٦٢.٥	٢٣.٩
التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	٣.١٦	٠.٨٩٨	٥٢.٦	٢٨.٥
الاستجابة	٣.٣٢	٠.٨٨٢	٥٥.٣	٢٦.٦
الثقة	٣.٤٧	٠.٨٦٣	٥٧.٨	٢٤.٥
الامان	٣.٧٦	٠.٨١٤	٦٢.٧	٢١.٧
المصداقية	٣.٨١	٠.٧٧٩	٧٦.٢	٢٠.٥
إجمالي جودة الخدمة	٣.٤٣	٠.٨٧١	٥٩.٢	٢٥.٤

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

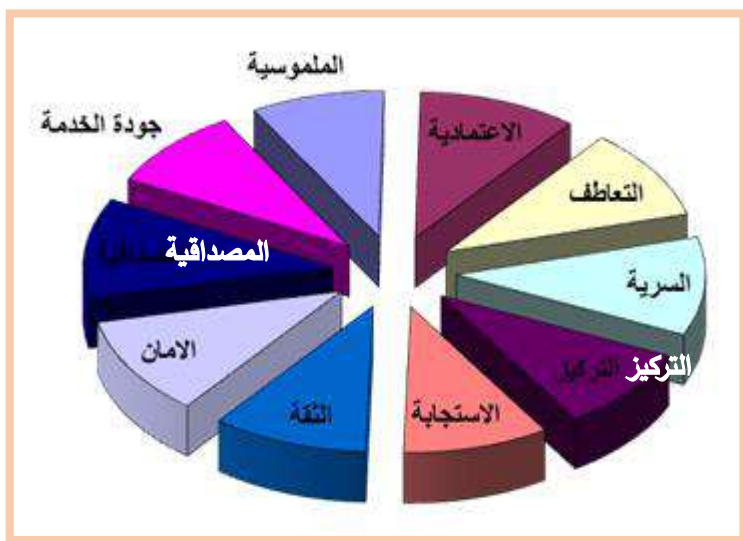
١- تتراوح قوة ابعاد متغير جودة الخدمة بين اعلى وسط حسابي أشره بعد المصداقية، وكان التشتت في الاجابات معتدل بدلالة الانحراف المعياري البالغ (٠.٧٧٩)، وبما يعكس توافر هذا البعد بمستوى جيد في المصارف المبحوثة، أما أقل وسط حسابي فحققه بعد الملموسية متدنياً عن الوسط المعياري البالغ (٣)، وجاء

التشتت في الاجابات بمستوى عالي بدلالة الانحراف المعياري، وبما يدل على ضعف بعد الملموسية في المصارف مدار البحث، أما بقية الأبعاد فكانت جميعها أعلى من الوسط المعياري (٣)، وان تفاوتت بمستوى قوتها على وفق الأوساط الحسابية.

٢- بلغ الوسط الحسابي العام لإجمالي جودة الخدمة (٣.٤٣)، وكان التشتت في الاجابات فوق المتوسط وهذا يدل على أن اهتمام المصارف الحكومية المبحوثة بجودة الخدمة المقدمة للزبون قد تحقق بمستوى أعلى من الوسط، ويوضح الشكل (٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة المصارف الحكومية لأبعاد وإجمالي متغير جودة الخدمة.

شكل (٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد وإجمالي متغير



المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

أما النتائج الخاصة بمستوى إجمالي جودة الخدمة على مستوى المصارف الخاصة : فيلخصها الجدول (٩) الذي يتضمن الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وشدة الاجابة ومعاملات الاختلاف لأبعاد وإجمالي جودة الخمة في تلك المصارف، ومن الاطلاع على متضمنات الجدول يمكن تشخيص المؤشرات الآتية:-

جدول (٩)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة ومعامل الاختلاف لإجمالي جودة الخدمة
للمصارف الخاصة ن=٥٠

المحاور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %	معامل الاختلاف %
الملموسية	٣.٨٦	٠.٧٩٤	٦٤.٣	٢٠.٩
الاعتمادية	٣.٩٠	٠.٨٤٤	٦٥.٠	٢١.٦
التعاطف	٤.٠٧	٠.٧٠٢	٦٧.٨	١٧.٣
السرية	٤.١٠	٠.٧٤٥	٦٨.٣	١٨.٣
التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	٣.٦٥	٠.٨٨٣	٦٠.٨	٢٤.٣
الاستجابة	٣.٨٣	٠.٨٢٧	٦٣.٨	٢١.٦
الثقة	٣.٨٥	٠.٨٠٢	٦٤.٢	٢١.٠
الامان	٣.٨٤	٠.٩٢٥	٦٤.٠	٢٤.٢
المصداقية	٣.٩٠	٠.٩١٨	٧٨.٠	٢٣.٥
اجمالي جودة الخدمة	٣.٨٨	٠.٨٢٧	٦٤.٨	٢١.٤

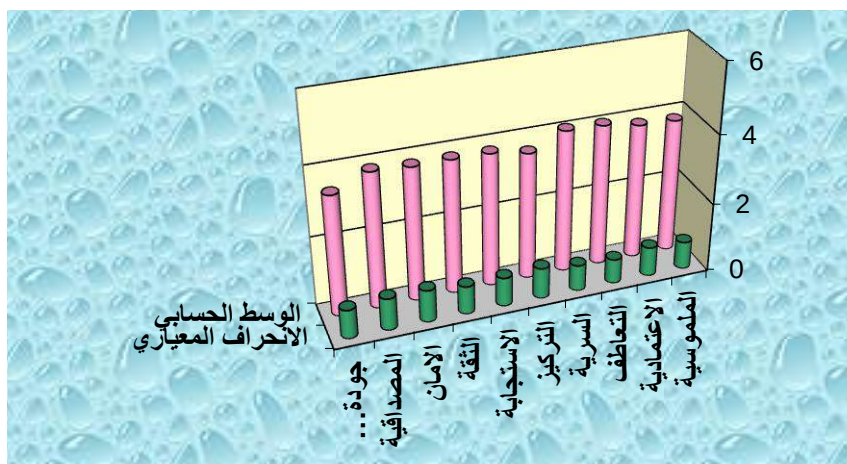
المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

١-حقق بعد السرية اعلى وسط حسابي وتجاوزت الوسط المعياري وكانت الاجابات ذات تشتت معتدل وهذا يؤشر ان السرية التي تظهرها المصارف المبحوثة في تعاملاتها مع الزبائن، وحفاظها على المعلومات الخاصة بالزبون وعدم افشائها قد برزت بمستوى عالي في المصارف مدار البحث، اما اقل وسط حسابي فأشره بعد التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته)، وكان التشتت فوق المتوسط بدلالة الانحراف المعياري وبما يؤشر بروز هذا البعد في المصارف مدار البحث بمستوى جيد، وكانت الاوساط الحسابية لبقية الابعاد جميعها فوق الوسط، كما تدل على توافر تلك الأبعاد بمستوى جيد ويقترّب من ان يكون عالي في المصارف المبحوثة.

٢-تحقق اجمالي متغير جودة الخدمة بمستوى جيد ويقترّب أن يكون عالي في المصارف الخاصة، إذ بلغ الوسط الحسابي، وكان التشتت فوق المتوسط في الإجابة

(الشكل (٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد واجمالي متغير جودة الخدمة



٢.٢.٣- اجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي على مستوى المصارف الحكومية و الخاصة:-

يعرض الجدول (١٠) النتائج التي حققتها ابعاد واجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي في مصرفي الرشيد والرافدين، ويتضح من الاطلاع على الجدول ما يأتي :-

جدول (١٠)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة ومعامل الاختلاف لإجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي للمصارف الحكومية (ن=١٠٥)

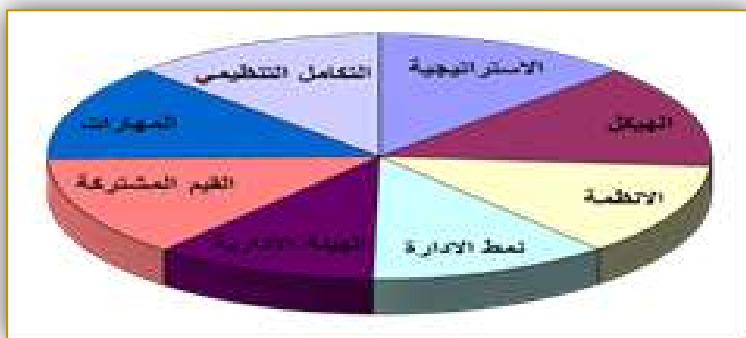
الأبعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الإجابة %	معامل الاختلاف %
الاستراتيجية	٣.١٧	٠.٩٠٧	٦٣.٤	٢٨.٩
الهيكل	٣.٤٦	٠.٨٧٦	٦٩.٢	٢٥.٣
الانظمة	٣.١٢	٠.٩٩٩	٦٢.٤	٣٣.٠
نمط الإدارة	٢.٩٨	٠.٨٧٣	٥٩.٦	٣٠.٣
الهيئة الادارية	٢.٧٧	١.٠٠٥	٥٥.٤	٣٧.٥
القيم المشتركة	٣.٤١	٠.٨٦٩	٦٨.٢	٢٥.٥
المهارات	٣.٢٧	٠.٩٥٢	٦٥.٤	٢٩.١
اجمالي متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي	٣.١٦	٠.٩٣٢	٦٣.٢	٢٩.٩

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

١- تتراوح قوة الابعاد بين اعلى وسط حسابي أشره بعد الهيكل، إذ بلغ (٣.٤٦)، وكان التشتت فوق المتوسط)، وبين اقل وسط حسابي حققه بعد الهيئة الادارية)، وكان التشتت عالي بدلالة الانحراف المعياري العام)، وهذا ما يدل على ضعف هذا البعد ضمن أبعاد التكامل المبحوث وفق نموذج مكنزي.

٢- بلغ الوسط الحسابي لإجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي (٣.١٦) على مستوى المصارف الحكومية المبحوثة، وجاءت الاجابات بانسجام ضعيف بدلالة الانحراف المعياري وهذا يعني ان التكامل وفق نموذج مكنزي قد برز بمستوى اعلى من الوسط بقليل، وأن هناك ضعفاً في بعدين من ابعاد النموذج هما (نمط الإدارة، الهيئة الادارية)، كما ولم يحقق اي بعد من الابعاد مستواً قوياً يمكن ان يعزز من قوة اجمالي التكامل المبحوث في مصرفي الرشيد والرافدين، ويوضح الشكل (٥) ذلك.

شكل (٥)



الاوراط الحسابية والانحراف المعياري لأبعاد واجمالي متغير التكامل التنظيمي في المصارف الحكومية حسب برنامج spss
أما اجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي على مستوى المصارف الخاصة فيعرضه الجدول (١١).

جدول (١١)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري وشدة الإجابة ومعامل الاختلاف لإجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي للمصارف الخاصة (ن=٥٠)

الابعاد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	شدة الاجابة %	معامل الاختلاف %
الاستراتيجية	٣.٥٨	٠.٨١٤	٧١.٦	٢٢.٣
الهيكل	٣.٦٢	٠.٨٢٧	٧٢.٤	٢٢.٨
الانظمة	٣.٦٩	٠.٩٤٣	٧٣.٨	٢٦.١
نمط الإدارة	٣.٠٦	٠.٩١١	٦١.٢	٣١.٢
الهيئة الادارية	٣.٢٩	٠.٩٦٢	٦٥.٨	٣٠.٣
القيم المشتركة	٣.٨٤	٠.٨١٥	٧٦.٨	٢١.٢
المهارات	٣.٧٣	٠.٩٠٦	٧٤.٦	٢٤.٣
اجمالي متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي	٣.٥٤	٠.٨٨٢	٧٠.٨	٢٥.٥

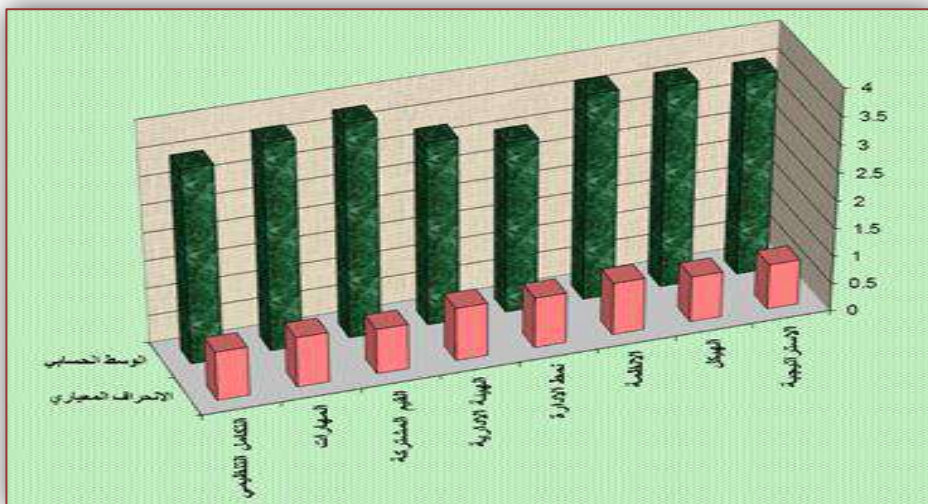
المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

١- جاءت الاوساط الحسابية لجميع ابعاد التكامل المبحوث اعلى من الوسط المعياري البالغ (٣)، مما يدل على توافرها اما بمستوى متوسط او جيد في تلك المصارف، وتراوحت الاوساط الحسابية للأبعاد بين اعلى وسط حسابي أشره بعد القيم المشتركة، وكان التشتت فوق المتوسط في الإجابة أشره الانحراف المعياري، اما اقل وسط حسابي فأشره بعد نمط الإدارة وبلغ (٣.٠٦)، وكان التشتت عالي بدلالة الانحراف المعياري

٢- بلغ الوسط الحسابي لإجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي، وبما يعكس توافر هذا البعد بمستوى جيد في المصارف الخاصة مدار الدراسة، وكان التشتت في الاجابات فوق المتوسط في الإجابة بدلالة الانحراف المعياري العام، وهذا يؤشر ان المصارف الخاصة تهتم بشكل جيد بأبعاد التكامل التنظيمي، وهذا بدوره انعكس على قوة اجمالي المتغير المبحوث، ويوضح الشكل (٦) الوسط الحسابي لأبعاد واجمالي متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي.

شكل (٦)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأبعاد واجمالي متغير التكامل التنظيمي حسب برنامج spss



٣.٣- عرض نتائج اختبار فرضية علاقات الارتباط بين جودة الخدمة والتكامل التنظيمي في المصارف المبحوثة.

٤.٣- عرض نتائج اختبار فرضية علاقات الارتباط بين متغيرات البحث على مستوى المصارف الحكومية.

يتم في إطار هذه الفقرة عرض نتائج اختبار فرضية علاقات الارتباط المتحققة بين المتغيرين المبحوثين على مستوى المحاور والإجمالي في المصارف الحكومية مدار البحث ينظر الجدول (١٢)، ويتضح من مصفوفة الارتباط المؤشرات الآتية:-

جدول (١٢)

قيم معاملات ارتباط سبيرمان بين التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكزي وجودة الخدمة للمصارف الحكومية (ن = ١٠٥)

المتغير	الملموسة	الاعتدائية	التعاطف	السرية	التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	الاستجابة	الثقة	الأمان
الاستراتيجية	**٠.٨٥٠	**٠.٨٧٧	**٠.٨٦٠	*٠.٦٠٩	**٠.٨٠٧	**٠.٧١٧	**٠.٨٥٣	**٠.٧٠٩
الهيكل	*٠.٥٢٣	**٠.٨٠٧	*٠.٦٤٣	**٠.٧٢٠	٠.٢٨٢	*٠.٥٢٨	*٠.٥٤٦	*٠.٦٠٢
الأنظمة	**٠.٨٠٣	**٠.٨٣٥	**٠.٨٤٥	*٠.٥٤٤	**٠.٨٧٧	**٠.٨٦٣	**٠.٨٤٧	**٠.٧٦٤
نمط الإدارة	٠.٢٢٦	٠.٢٣١	٠.٢٠٤	٠.٢٢٧	٠.٣٣٤	٠.٣٦٩	٠.٣٤٥	٠.٢٣٩
الهيئة الإدارية القيم	**٠.٧٧٣	**٠.٧٣٣	**٠.٧٢٨	٠.٣٨٥	**٠.٧٧٦	**٠.٧٦١	**٠.٧٨٠	*٠.٥٢٠
المشاركة	**٠.٧٨٥	**٠.٨٤٠	**٠.٨٦٩	**٠.٧٣٨	**٠.٨٨٢	**٠.٨٤٢	**٠.٨٧٧	**٠.٨٥٦
المهارات	**٠.٥٨٨	**٠.٨٤٢	**٠.٨٢٢	**٠.٧٦٠	**٠.٨٦٥	**٠.٨٦٨	**٠.٨١٥	**٠.٨٢٣
التكامل التطبيقي وفق نموذج	**٠.٨١٣	**٠.٨٣٠	**٠.٨٠١	**٠.٧١٤	**٠.٨٥٩	**٠.٨١٣	**٠.٨٧٦	**٠.٨٠٦
عدد معاملات الارتباط	٧	٧	٧	٦	٦	٧	٧	٧
%	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٧٥	%٧٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥

المصادقية	٠.٦٧٧	٠.٦٢١	٠.٧٥٣	٠.٢١١	٠.٦٨٥	٠.٨١٤	٠.٨٦٣	٠.٨٣٠	٧	٠.٨٧٠
إجمالي جودة الخدمة	٠.٨١٠	٠.٦٨٣	٠.٨١٦	٠.٢٧٥	٠.٧٧٨	٠.٨٤٨	٠.٨٧٤	٠.٨٧٠	٧	٠.٨٧٠
عدد معاملات الارتباط	١٠	٩	١٠	صفر	٩	١٠	١٠	١٠	٦٨ من أصل ٨٠	٨٠
%	١٠٠%	٩٠%	١٠٠%	صفر	٩٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	٨٥%	%

(*) تعني ان القيمة معنوية بدرجة ثقة (٩٥ %)

(**) تعني ان القيمة معنوية بدرجة ثقة (٩٩ %)

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

١- أظهرت الاستراتيجية (١٠) علاقات ارتباط إيجابية دالة معنوية مع إجمالي وكل بعد من أبعاد جودة الخدمة رئيسة (١٠٠%) من العلاقات، تراوحت بين القوية والمتوسطة.

٢- حقق الهيكل ما نسبته (٩٠%) من علاقات الارتباط المتوقعة مع إجمالي وأبعاد جودة الخدمة، اذ أشر (٩) علاقات ارتباط ، تراوحت بين القوية والمتوسطة، باستثناء علاقة ارتباط ضعيفة واحدة مع بعد التركيز على الزبون.

٣- شكلت علاقات الارتباط الايجابية المعنوية بين بعد الانظمة وبين أبعاد إجمالي جودة الخدمة ما نسبته (١٠٠%).

٤- لم يؤشر بعد نمط الإدارة أية علاقة ارتباط معنوية مع أبعاد إجمالي جودة الخدمة مدار البحث، لان جميع معاملات الارتباط المتحققة ضعيفة في قوتها، وغير معنوية.

٥- كانت نسبة العلاقات الجوهرية المتحققة بين بعد الهيئة الإدارية وكل من أبعاد وإجمالي جودة الخدمة (٩٠%)، وتراوحت بين القوية والمتوسطة باستثناء علاقة ارتباط ضعيفة وغير معنوية مع بعد (السرية).

٦- شكلت علاقات الارتباط الايجابية المؤشرة بين بعد القيم المشتركة وأبعاد وإجمالي جودة الخدمة ما نسبته (١٠٠%).

٧- حقق بعد المهارات علاقات ارتباط الايجابية معنوية متقاربة القوة مع أبعاد وإجمالي جودة الخدمة وشكلت ما نسبته (١٠٠%)، وجاءت قيم الارتباط قوية.

٨- اشر إجمالي التكامل التنظيمي (١٠) علاقات ارتباط ايجابية ومعنوية مع أبعاد وإجمالي جودة الخدمة، وكانت قوية.

٩- تراوحت قيم معاملات الارتباط المعنوية المتحققة على مستوى المحاور والاجمالي بين ($P \leq 0.01$ و $P \leq 0.05$) في إطار ما عرض من نتائج يتضح تحقق (٨٥%) من العلاقات المتوقعة بين جودة الخدمة والتكامل التنظيمي، وانفرد بعد (نمط الإدارة) بتحقيق علاقات ضعيفة وغير دالة معنوياً مع جميع الأبعاد، وهذا يقودنا الى القبول الجزئي بالفرضية الفرعية الاولى المنبثقة عن فرضية الارتباط والتي تذهب الى "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة وبين التكامل التنظيمي اجمالاً وعلى مستوى الأبعاد والإجمالي في المصارف الحكومية المبحوثة".

٥.٣- عرض نتائج اختبار فرضية علاقات الارتباط بين متغيرات البحث على مستوى المصارف الخاصة.

جدول (١٣)

قيم معاملات ارتباط سبيرمان بين جودة الخدمة والتكامل التنظيمي للمصارف الخاصة (ن = ٥٠)

المتغير	الملموسية	الاعتمادية	التعاطف	السرية	التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	الاستجابة	الثقة	الأمان
الاستراتيجية	**،.٧٢٠	**،.٨٤٥	**،.٧٧٤	**،.٧٥٠	**،.٨١٢	**،.٧٩٠	**،.٧٤٧	**،.٨٩٩
الهيكل	*،.٥٥٥	**،.٧٥٥	**،.٧١٥	**،.٧٢٩	**،.٧١٠	**،.٧٧١	**،.٧١٢	**،.٧١١
الأنظمة	**،.٧٤٠	**،.٨٥٣	**،.٧٥٨	**،.٧٠٩	**،.٧٧٣	**،.٨١٢	**،.٨٢٦	**،.٨٠٨
نمط الإدارة	٠.١٨٧	٠.٢٤٨	٠.١٨٧	٠.١١١	٠.٣١٧	٠.٢١٧	٠.٣٣١	٠.٢٧٧
الهيئة الإدارية	**،.٧٨٣	**،.٨٢٥	**،.٧٦٧	**،.٨٧٤	**،.٨٨٠	**،.٨٥٠	**،.٨٢٥	**،.٨٦٦
القيم المشتركة	**،.٧١٦	**،.٨٩٩	**،.٨٥٠	**،.٨٢٨	**،.٨٩٧	**،.٨٨٤	**،.٩١٨	**،.٨٨٠
المهارات	**،.٧١٣	**،.٨٩٤	**،.٨٧٧	**،.٨٧٢	**،.٨٩٢	**،.٨٩٣	**،.٨٧٥	**،.٨٨١
إجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكجري	**،.٧٢٣	**،.٩٢٢	**،.٨٤٧	**،.٨٠٣	**،.٨٤٢	**،.٨٨٠	**،.٨٥١	**،.٨٨١
عدد معاملات الارتباط	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
%	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥	%٨٧.٥

المصادقية	جودة إجمالي الخدمة	معاملات عدد الارتباط	%
** .٧٥٧	** .٨٩٠	١٠	%١٠٠
** .٧٠٩	** .٧٨٢	١٠	%١٠٠
** .٧١٥	** .٨٧٥	١٠	%١٠٠
٠ .١٥٦	٠ .٢٤٧	مضفر	مضفر
** .٧٦٠	** .٨٦٢	١٠	%١٠٠
** .٨٦٠	** .٩١٠	١٠	%١٠٠
** .٨٠٧	** .٨٨٩	١٠	%١٠٠
** .٨٥١	** .٨٨٨	١٠	%١٠٠
٧	٧	٧٠ من أصل ٨٠	%٨٧.٥
%٨٧.٥	%٨٧.٥		%٨٧.٥

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss.

في اطار هذه الفقرة سيتم عرض نتائج اختبار فرضية علاقات الارتباط بين المتغيرين المبحوثين على مستوى المحاور والإجمالي في المصارف الخاصة المبحوثة ينظر الجدول (١٣)، ويتضح المؤشرات الآتية:-

أ- أظهر بعد الاستراتيجية (١٠) علاقات ارتباط إيجابية ودالة معنوية مع أبعاد وإجمالي جودة الخدمة، وقيم ارتباط قوية واعلى من الوسط في قوتها.
ب- حقق بعد الهيكل ما نسبته (١٠٠%) من علاقات الارتباط المعنوية المتوقعة مع إجمالي وأبعاد جودة الخدمة، وكانت قيم الارتباط اعلى من الوسط في قوتها ومتوسطة في قوتها.

ج- شكلت علاقات الارتباط المعنوية بين بعد الانظمة وأبعاد وإجمالي جودة الخدمة ما نسبته (١٠٠%)، وكانت بقيم ارتباط قوية ، وقيم تجاوزت الوسط.

د- لم يؤشر بعد نمط الإدارة أية علاقة ارتباط معنوية مع أبعاد وإجمالي جودة الخدمة لان جميع معاملات الارتباط المتحققة ضعيفة وغير معنوية.

هـ- كانت نسبة العلاقات الجوهرية بين بعد الهيئة الادارية وأبعاد إجمالي جودة الخدمة (١٠٠%)، وتوزعت قوتها التفسيرية على (١٠) أبعاد تراوحت بين القوية وبين التي تجاوزت الوسط في قوتها.

و- شكلت علاقات الارتباط المعنوية المتحققة بين بعد القيم المشتركة وأبعاد إجمالي جودة الخدمة ما نسبته (١٠٠%)، وبقيم ارتباط قوية واعلى من الوسط .

ز- حقق بعد المهارات علاقات ارتباط ايجابية ومعنوية مع أبعاد إجمالي جودة الخدمة شكلت بنسبته (١٠٠%)، وبقيم ارتباط قوية ، وبقيم تجاوزت الوسط في قوتها.

ح- اشر إجمالي التكامل التنظيمي المبحوث(١٠)علاقات ارتباط ايجابية ودالة معنوياً مع أبعاد إجمالي جودة الخدمة، وكانت قيم الارتباط قوية.

ط- تراوح مستوى المعنوية الخاص بعلاقات الارتباط المتحققة(على مستوى الإجمالي والأبعاد) بين ($P \leq 0.01$) و ($P \leq 0.05$).

يتضح في اطار النتائج السابقة تحقق (٨٧.٥%) من العلاقات المتوقعة بين جودة الخدمة والتكامل التنظيمي ، وانفرد بعد (نمط الإدارة) بتأشير علاقات ضعيفة وغير دالة مع أبعاد إجمالي جودة الخدمة، وهذا يقودنا الى القبول جزئياً والتي تذهب الى "توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة والتكامل التنظيمي إجمالاً وعلى مستوى الأبعاد في المصارف الخاصة المبحوثة".

٦.٣- عرض نتائج اختبار فرضية طبيعة العلاقات التأثيرية بين جودة الخدمة وللتكامل التنظيمي.

يتضمن هذا المحور مضامين فلسفية تفسير دور جودة الخدمة والتكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي للمصارف الحكومية والخاصة وكما يلي:-

٣.١ - تأثير إجمالي ابعاد جودة الخدمة والتكامل التنظيمي في المصارف الخاصة
يشير الجدول (١٤) الى ماياتي:

جدول (١٤)

تأثير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي في إجمالي وأبعاد جودة الخدمة للمصارف الخاصة(ن=٥٠)

المتغير المعتمد	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
الملموسية	٠.٥٣٧	٠.٥٣٧	**٤.٢١١	**١٧.٧٢٩	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الاعتمادية	٠.٨٥٠	١.٢١٥	**١٢.٠٤٤	**١٤٥.٠٦٧	٠.٠٠٠	معنوية عالية
التعاطف	٠.٧١٧	٠.٨٢٩	**٦.٣٧٤	**٤٠.٦٣٠	٠.٠٠٠	معنوية عالية
السرية	٠.٦٤٤	٠.٧٥٩	**٥.٥٨٦	**٣١.١٩٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	٠.٧٠٩	١.٢٩٨	**١٢.١٧٠	**١٤٨.١١٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الاستجابة	٠.٧٧٤	١.٠٣٧	**٩.٣٦٨	**٨٧.٧٦٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الثقة	٠.٧٢٤	٠.٩١٣	**٧.٤٤٨	**٥٥.٤٦٦	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الأمان	٠.٧٧٦	١.١٩١	**٩.٢٧١	**٨٥.٩٥٢	٠.٠٠٠	معنوية عالية
المصادقية	٠.٧٢٤	١.١٩٩	**٨.٣٩٣	**٧٠.٤٤١	٠.٠٠٠	معنوية عالية
إجمالي جودة الخدمة	٠.٧٨٨	٠.٩٩٨	**١٣.٠٣١	**١٦٩.٧٩٥	٠.٠٠٠	معنوية عالية

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss .

ان تأثير وابعاد إجمالي جودة الخدمة معنوياً وبدرجة عالية في إجمالي التكامل الوظيفي بدلالة قيم (F) و (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (٠.٠١)، لأنها جاءت أكبر من القيمة الجدولية (F=٦.٨٥١)، (t= ١.٦٥٨)، وتدل قيم (R^2) ان إجمالي المتغير يفسر (٥٣٪، ٨٥٪، ٧١٪، ٦٤٪، ٧٠٪، ٧٧٪، ٧٢٪، ٧٧٪)، من التغير الذي يحدث في قوة (الملموسية، الاعتمادية، التعاطف، السرية، التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته، الاستجابة، الثقة، الامان، المصادقية، إجمالي جودة الخدمة) متوالية، وأن بقية التغيرات تنسب لعوامل أخرى خارج حدود نموذج التأثير.

وفي إطار ما عرض من نتائج يمكن قبول الفرضية الرئيسة التي تذهب الى " يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين جودة الخدمة الاجمالي والتكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزي (إجمالاً وعلى مستوى الأبعاد) في المصارف مدار الدراسة".

٣.٢ - تأثير اجمالي بعد جودة الخدمة والتكامل التنظيمي المصارف الحكومية :-

جدول (١٥)
تأثير إجمالي وأبعاد جودة الخدمة التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكجري في
للمصارف الحكومية (ن = ١٠٥)

المتغير المعتمد	معامل التحديد R^2	معامل الانحدار β	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة P	طبيعة العلاقة
الملموسية	٠.٦٦١	٠.٩٨٦	**٩.٤١٣	**٨٨.٥٩٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الاعتمادية	٠.٦٨٩	١.٠٥٩	**١١.٥٥٣	**١٣٣.٤٧٥	٠.٠٠٠	معنوية عالية
التعاطف	٠.٦٤٢	١.١٢٣	**٩.٥٤٠	**٩١.٠٠٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
السرية	٠.٥١٠	٠.٧٨٠	**٦.٠١٣	**٣٦.١٥٧	٠.٠٠٠	معنوية عالية
التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	٠.٧٣٨	١.٢٠٠	**١١.٣٨٧	**١٢٩.٦٥٦	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الاستجابة	٠.٦٦١	١.٠٧٣	**١٠.٣٤٠	**١٠٦.٩١٧	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الثقة	٠.٧٦٧	٠.٩٨٣	**٩.٤٧٦	**٨٩.٧٩٠	٠.٠٠٠	معنوية عالية
الأمان	٠.٦٥٠	٠.٨١٥	**٧.٢٣٩	**٥٢.٤٠١	٠.٠٠٠	معنوية عالية
المصادقية	٠.٦٨٩	٠.٧٩٥	**٧.٨٨١	**٦٢.١٠٨	٠.٠٠٠	معنوية عالية
إجمالي جودة الخدمة	٠.٧٥٧	٠.٩٧٩	**١٣.٨٩٢	**١٩٢.٩٧٩	٠.٠٠٠	معنوية عالية

المصدر: اعداد الباحثة على وفق مخرجات الحاسبة في برنامج spss .

تؤشر معطيات الجدول (١٥) أن إجمالي التكامل التنظيمي المبحوث قد حقق تأثيراً معنوياً عالياً في أبعاد وإجمالي متغير الجودة بدلالة قيم (F) و (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (٠.٠٠١)، حيث جاءت جميعها اكبر من القيمة الجدولية (٦.٨٥١)، (١.٦٥٨) متواليه، وفي اطار قيم (R^2) يُفسر إجمالي التكامل (٦٦٪، ٦٨٪، ٦٤٪، ٥١٪، ٧٣٪، ٦٦٪، ٧٦٪، ٦٥٪، ٦٨٪، ٧٥٪) من التغيرات التي تحدث في (الملموسية، الاعتمادية، التعاطف، السرية، التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته، الاستجابة، الثقة، الأمان، المصادقية، إجمالي متغير جودة الخدمة) على التوالي، اما بقية التغيرات فتتنسب الى عوامل اخرى خارج اطار النموذج، وهذا

يتفق مع نتائج دراسة (سعيد، ٢٠١٢)، وفي إطار ما عرض من نتائج يمكن قبول الفرضية الرئيسية التي تذهب الى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لجودة الخدمة (إجمالاً وعلى مستوى الأبعاد) في التكامل إجمالاً وعلى مستوى الأبعاد في المصارف الحكومية.

٧.٣- الفروق بين عينة المصارف الحكومية والخاصة في قوة متغير جودة الخدمة يظهر الجدول (١٦) نتائج اختبار الفروق المتحققة بين كل من المصارف الحكومية والخاصة في قوة إجمالي وأبعاد متغير جودة الخدمة، وتشير النتائج الى وجود فروق معنوية في متغير جودة الخدمة لان قيمة اختبار p (٠.٠٠٠) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥)، ويلحظ على مستوى الأبعاد عدم وجود فروق معنوية في بعدي (الامان، والمصادقية) كون قيمة اختبار p ، اكبر من (٠.٠٠٥)، قد برزا بمستوى متقارب على مستوى المصارف الحكومية والخاصة، وأشارت بقية أبعاد جودة الخدمة فروقاً معنوية، لان قيم p المحسوبة جاءت أقل من مستوى (٠.٠٠٥)، المصارف المبحوثة، وفي إطار ما عرض من نتائج سيُقبلُ الجزء الخاص بالفروق بين المصارف الحكومية والخاصة من الفرضية بالنسبة الى متغير جودة الخدمة، لان مستوى الاهتمام بجودة الخدمة في المصارف الحكومية والخاصة متباين، تؤمن قبول الفرضية، التي تذهب الى "هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المصارف الحكومية والخاصة في قوة المتغيرات المبحوثة إجمالاً وعلى مستوى الأبعاد".

جدول (١٦)

نتائج اختبار الفروق بين اجابات المصارف الحكومية والخاصة بخصوص إجمالي وأبعاد متغير جودة الخدمة

المتغير المستقل	القيمة للاختبار	المحسوبة	مستوى الدلالة P	نتيجة الاختبار (نوع العلاقة)
الملموسية	٧١٤		٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية
الاعتمادية	١٥٤٨.٥		٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية
التعاطف	١٣٠٠.٥		٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية
السرية	١٧٧٣.٥		٠.٠٠٤	وجود فروق معنوية
التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته	١٥٠٨		٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية
الاستجابة	١٤٥٦.٥		٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية

الثقة	١٧٠٠	٠.٠٠١	وجود فروق معنوية
الامان	٢٢٠١	٠.٢٣٠	لا توجد فروق معنوية
المصادقية	٢١٤٠	٠.١٤٨	لا توجد فروق معنوية
إجمالي جودة الخدمة	١٤٤٣	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية

تم الاختبار عند مستوى معنوية (٠.٠٠٥)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية في برنامج spss.

٨.٣- الفروق بين عينة المصارف الحكومية والخاصة في قوة متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزي.

يظهر الجدول (١٧) نتائج اختبار الفروق بين المصارف الحكومية والخاصة في قوة إجمالي وأبعاد متغير التكامل التنظيمي ، وتشير النتائج الى وجود فروق معنوية في قوة إجمالي التكامل التنظيمي المبحوث لان قيمة اختبار p (٠.٠٠٠٠) اقل من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥)، وعلى مستوى الأبعاد يُلاحظُ عدم وجود فروق معنوية في بعدي (الهيكل، ونمط الإدارة) كون قيمة اختبار (p) لهذين البعدين اكبر من مستوى المعنوية (٠.٠٠٥)، بينما تحققت فروق معنوية (الانظمة، الهيئة الادارية، القيم المشتركة، المهارات)، اضافة (للاستراتيجية)، لان قيم (p) لجميع الأبعاد اقل من مستوى المعنوية المعتمد في الاختبار، وفي إطار ما عُرِض من نتائج سيقبلُ فرضية الفروق بين المصارف الحكومية والخاصة بالنسبة الى متغير التكامل التنظيمي.

جدول (١٧)

نتائج اختبار الفروق بين المصارف الحكومية والخاصة بخصوص إجمالي وأبعاد متغير التكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزي

المتغير التابع	القيمة للاختبار	المحسوبة	مستوى الدلالة P	نتيجة الاختبار (العلاقة)	(نوع
الاستراتيجية	١٥٠٩	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية		
الهيكل	٢٠٢٤	٠.٠٥٦	لا توجد فروق معنوية		
الانظمة	١٢٤٤.٥	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية		
نمط الإدارة	٢١٢٨.٥	٠.١٣٣	لا توجد فروق معنوية		
الهيئة الادارية	١٣٩٢.٥	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية		
القيم المشتركة	١٦١٦.٥	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية		
المهارات	١٦٣٥.٥	٠.٠٠١	وجود فروق معنوية		
إجمالي التكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزى	١٣٥٨.٥	٠.٠٠٠	وجود فروق معنوية		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية في برنامج spss.

٤-المبحث الرابع

١.٤ - الاستنتاجات

١- تُعد الجودة هدف كل منظمة لتعزيز مركزها التنافسي، من خلال تحسين تقديم الخدمات للزبائن، وان تنامي قطاع الخدمة بشكل عام، والمصارف بشكل خاص حقّر فيهم التركيز على جودة خدماتهم.

٢- اظهرت الدراسات ان نموذج ماركزي مكون من سبعة عناصر لا بد من التكامل والانسجام مع بعضها لتهض بها المنظمة، على الرغم من ان الأدبيات العربية والعراقية لم تحقق تراكما كافياً لبلورة إطار مفاهيمي كامل، يستوعب فلسفة النموذج، الا ان هذا لاينفي جهود الدول الاجنبية في اقامة (ورش العمل والندوات والمؤتمرات،...) بصدده، وظهور شركة ماركزي للاستشارات الادارية، وتدريسه في عدد من الجامعات الاجنبية.

٣- يُعد تنوع المستفيدين من التكامل التنظيمي المبحوث على مستوى القطاع العام، وقطاع الأعمال، نواةً لتحديد نقاط القوة، والضعف لنموذج ماركزي .

٤- توجد علاقة ارتباط جزئية ذات دلالة معنوية بين جودة الخدمة اجمالاً والتكامل التنظيمي في المصارف المبحوثة (الحكومية والخاصة)، ولم يحقق بعد نمط الإدارة اي علاقة ارتباط جوهرية مع جودة الخدمة على مستوى (الابعاد) و(اجمالي المتغير) على مستوى المصارف (الحكومية والخاصة) لاسباب قد تعود الى بروز هذا البعد بمستوى متوسط وذلك للتباين في شيوع الانظمة الديمقراطية في التعامل في المصارف المبحوثة.

٥- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية جودة الخدمة اجمالاً في مستويات التكامل الوظيفي وعلى مستوى الابعاد في المصارف المبحوثة (الحكومية والخاصة).

٦- تباين ترتيب أبعاد التكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزي إذ حظي بعد الهيكل بالمرتبة الاولى على مستوى المصارف الحكومية في اطار نموذج التكامل التنظيمي وفق نموذج ماركزي يلبيه بعد (القيم المشتركة، المهارات، الاستراتيجية، الانظمة ونمط

الإدارة، الهيئة الادارية) على التوالي بينما جاء بعد القيم المشتركة في المرتبة الاولى يليه بعد (المهارات، الانظمة، الهيكل، الاستراتيجية، الهيئة الادارية، نمط الإدارة) في المصارف الخاصة.

٧- وجود ضعف لدى المصارف الحكومية في (التصاميم الداخلية، وقاعات انتظار الزبائن، ..)، وان الخدمات التي تقدمها ليست مميزة بشكل عالٍ، بينما تعتمد المصارف الخاصة (تصاميم داخلية، ولوحات إرشادية، ..) تجعل خدماتها مميزة، مما أدى إلى بروز ضعف في بعد الملموسية يوعز لضيق بنايات المصارف الحكومية.

٢.٤- التوصيات

١- ايلاء اهتمام أكبر ببنايات المصارف الحكومية والخاصة من خلال (التوسيع، التأهيل)، وفي حالة توفر التخصيصات يفضل استخدام بنايات جديدة توفر الراحة للموظفين والزبائن في اثناء عمليات تقديم الخدمة.

٢- الحرص على إشاعة ثقافة التمكين لدى العاملين باعتبارها بديلاً عن تفويض الصلاحيات، لضمان تنمية قابلياتهم في اتخاذ القرارات، والتصرف في المواقف من دون ضرورة الرجوع الى مدراءهم في كل وقت.

٣- التركيز على العوامل الاكثر تأثيراً في تحقيق التكامل التنظيمي، وتوظيفها في تحسين جودة الخدمات التي تتجسد في أبعاد (القيم المشتركة، المهارات، الاستراتيجية، ...).

٤- اهتمام المصارف الحكومية والخاصة باستكمال استحداث التشكيل الإداري المتخصص بإدارة الجودة والمنصوص عليه بقرار الأمانة لمجلس الوزراء م.أ.م/٣٤٦٣٢/٥ في ١٢/١١/٢٠١٤ والموجه للوزارات كافة.

٥- اهتمام إدارات المصارف الحكومية بإنجاز عمليات إعادة الهيكلة التي بُدئ بها من سنوات ولم تكتمل بعد.

٦- تفعيل خدمة تحويل المبالغ الى الخارج من المصارف الحكومية لتوفير الأمان للزبون بحصوله على هذه الخدمة بدلاً من التعامل مع مكاتب الصيرفة الخاصة.

٧- توظيف ابعاد جودة الخدمة وتوجيهه للارتقاء للوصول الى التكامل التنظيمي في اطار تحقق علاقات ارتباط جوهرية ، فضلاً عن التأثير الجوهري لجودة والوصول للتكامل التنظيمي في المصارف الحكومية والخاصة.

٨- منح العاملين حوافز تشجيعية لحثهم على توظيف طاقاتهم وقابلياتهم في إبداع خدمات جديدة تعزز ولاء الزبائن للمصرف.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: الرسائل والاطاريح

١. الحمداني، مهند طلب حميد، (٢٠١٣)، " تحليل الهيكل التنظيمي عبر علاقة أبعاد الهيكل التنظيمي بالتركيب العضوي :بحث تطبيقي في هيئة النزاهة"، بحث الدبلوم العالي المعادل للماجستير (غير منشور)، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

٢. الخموس، نعيم محمد نجم، (٢٠١٤)، "جودة الخدمات المصرفية كمتغير وسيط في العلاقة بين التميز في الإدارة العمليات المصرفية والميزة التنافسية في المصارف الاسلامية في الاردن"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

٣. العواجين، اكثم ماجد، (٢٠١٣)، "أثر جودة الخدمات الداخلية في الرضا الوظيفي للعاملين في مؤسسة تنمية أموال الأيتام في الأردن"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

٤. الغزالي، راضي فاضل غباش، (٢٠١٣)، "دور خيارا التمايز والتكامل في تحقيق متطلبات خفة الحركة لتطوير نموذج التجديد الاستراتيجي"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٥. آل ياسين، محمد حسن، (١٩٩٨)، " ادراك عدم التأكد البيئي واستراتيجية التمايز والتكامل التنظيمي وفاعلية المنظمة - العلاقة والأثر - دراسة ميدانية في عينة من

- شركات القطاع الصناعي المختلط العراقي"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٦. بوبكر، كلثوم، (٢٠١٣)، "جودة الخدمة في المنظمة الخدمية وأثارها على رضا الزبون: دراسة المنظمة العمومية الاستشفائية سليمان عميرات تقرت"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
٧. دهينة، شاهيناز، (٢٠١٥)، "تأثير التحرير المصرفي في جودة الخدمات المصرفية في المصارف: دراسة حالة بنك سويستي جينرال بسكرة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
٨. شعشاعة، حاتم غازي، (٢٠٠٤)، "قياس جودة الخدمات المنظمة التي يقدمها بنك فلسطين المحدود في فلسطين من وجهة نظر الزبائن"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.
٩. صالح، بوعبدالله، (٢٠١٤)، "نماذج وطرق قياس جودة الخدمة :دراسة تطبيقية على خدمات مؤسسة بريد الجزائر"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
١٠. محمود، سناريا عبد الله، (٢٠١٤)، "دور ممارسات ادارة الموارد البشرية في المهارات الإدراكية: بحث أستطلاعي لأراء عينة من العاملين في وزارة العلوم والتكنولوجيا"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١١. يحيى، فريك، (٢٠١٢)، "استراتيجيات التكامل العمودي في قطاع الصناعة: دراسة حالة :مجمع صيدال"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، سكرة، الجزائر.
- ثانيا: الدوريات

١٢. أبوخريص، عمران علي، شكشك، مصطفى احمد، (٢٠١٥)، التسويق الالكتروني واثراها على جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية عن المصارف التجارية بمدينة زلتين، "المجلة الجامعة"، المجلد(٢)، العدد (١٧)، ص (١٥١-١٨٦).
١٣. الجبوري، حمزة محمد، (٢٠١٣)، جودة الخدمة ودورها في الاداء المتميز: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي شركة آسيا سيل فرع المنصور، "مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، العدد (٣٤)، ص (١٦٧-١٩٤).
١٤. الزيادات، محمد عواد، الشعار، اسحق محمود، العوامرة، محمد عبد الله، (٢٠١٥)، أثر رأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الاستراتيجية، "مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية"، المجلد (٢٣)، العدد (١)، ص (١-١٢٣).
١٥. المنقاش، سارة بنت عبدالله، (٢٠١٠)، استراتيجية تغيير ثقافة المؤسسات التربوية من قبل المديرين الجدد وأثرها على العمل الإداري، "مجلة الإدارة العامة"، المجلد (٥٠)، العدد (٢)، المملكة العربية السعودية، ص (١٨٤-٢٣٠).
١٦. الموسوي، عباس نوار كحيط، الغريبان، فاطمة صالح مهدي، (٢٠١٠)، التكامل بين ادارة الجودة الشاملة (TQM) وأسلوب التكاليف على أساس الأنشطة (ABC)، "مجلة الإدارة والاقتصاد"، العدد (٨٠)، ص (١-٣٨)، بغداد.
١٧. سعيد، عمر احمد، (٢٠١٢)، جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل، "المؤتمر السنوي الرابع برعاية المنظمة العالمية لضمان الجودة AROQEA"، ايلول، ص (١٠٧-١١٨)، القاهرة.
١٨. عبد القادر، بريش، (٢٠٠٥)، مدخل الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، العدد (٣)، ص (٢٥١-٢٧٤).
١٩. عبد المجيد، ووداد ناجي، (٢٠٠٩)، قياس جودة الخدمات المصرفية للمصارف التجارية الخاصة في سوريا: دراسة تطبيقية، "مجلة الجامعة الخليجية" العدد(٤)، ص(١١٠-١٣٥).

ثالثا: الكتب

٢٠. اشرف مرزق فرج، "أطار مقترح لدور القيمة المدركة للعمالء في العالقة بين برامج التسويق الداخلي والترويج عبر التخابط الشفهي"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة – جامعة عين شمس . ٢٠١٢
٢١. الحسيني، فلاح حسن عذاري، الدوري، مؤيد عبد الرحمن عبد الله، (٢٠٠٠)، "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، ط٣، (دار وائل للطباعة والنشر: عمان).
٢٢. الزامل، احمد محمود، عريقات، احمد يوسف، جردات، ناصر محمد سعود، فوطه، سحر محمد، (٢٠١٢)، " تسويق الخدمات المصرفية"، ط١، (دار اثراء للنشر والتوزيع: عمان).
٢٣. الشماع، خليل، حمود، خضير كاظم، (٢٠٠٧)، " نظرية المنظمة"، ط٣، (دار المسيرة للطباعة للنشر: عمان).
٢٤. الضمور، هاني حامد، (٢٠٠٩)، " تسويق الخدمات"، ط٥، (دار وائل للنشر: عمان).
٢٥. المشهداني، محمود حسن، وهرمز، امير حنا، (١٩٨٩)، "الاحصاء"، ط١، (مطبعة بيت الحكمة: العراق).
٢٦. حمود، خضير كاظم، (٢٠٠٧)، "ادارة الجودة وخدمة الزبائن"، ط١، (دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان).

المصادر الاجنبية

Thesis .A

1. Karnstedt, Anders,(2015), " **Defining and measuring service quality in a manufacturing company**", Master's thesis, Department of Technology Management and Economics, Chalmers University of Technology, Gothenburg , Swede .
2. Min,Yong Taek,(2014), "**The Impact of Lean Implementation on Quality and Efficiency of U.S. Hospitals**", Doctor of Business Administration, Boston University.

B Journals

3. Alshaher, Ali Abdul- Fattah ,(2013), *The Mckinsey 7S Model Framework for E-Learning System Readiness Assessment*, "**International Journal of Advances in Engineering & Technology** ", Vol.(6), Issue(5) , pp.(1948-1966).
4. Bhatti, Omar Khalid,(2011), *Strategy Implementation:An Alternative Choice of 8S'S*, **Annals of Management Research**",Vol. (1),No.(2),pp.(52-59).
5. Dine, Van& Pickler, Lee,(2012), *Examining Service Quality and Customer Satisfaction in the Retail Banking Sector in Vietnam*, "**Journal of Relationship Marketing**", December,pp.(199-214).
6. Eskicimal, Ahmet, Demirtaş , Zeynep, Arslan, Serhat, Yazar, İsmail, (2015), *Investigating University Students Level Of Service Quality in Higher Education*, "**The Online Journal of Quality in Higher Education**", Vol.(2), Issue(2), pp.(95-100).
7. Galbraith, Jay R., (2002), *Organizing to Deliver Solutions Prepared*, "**Corporate Executive Board**", San Francisco: California, pp.(1-19).
8. Hanaysha, Jalal& Hilman, Haim,(2015), *Examining the Role of Service Quality in Relationship Quality Creation: Empirical Insights from Malaysia*, "**Mediterranean Journal of Social Sciences**", Vol.(6), No.(4), pp.(458-465)
9. Habil, Wasim A. Al, Shorafa, Yaser A. El, Salem Deeb, Basemar,(2016), *The Effect of Some Organizational Factors on the Knowledge Management Implementation at the Municipality of Gaza*, "**IUG Journal of Economics and Business**", Vol.(24), No.(1), pp.(1-16).
10. Gonos, Jaroslav, Gallo, Peter,(2013), *Model for leadership style evaluation* , "**Management**", Vol.(18), No.(2), pp.(157-168).
11. Khodaparasti, R.B.& Gharebagh, M.K.,(2015), *Application of Servqual Method for Evaluate Service Quality of Saderat Bank in Iran*, "**Polish Journal of Management Studies**", Vol.(11), No.(2), pp. (37-49).
12. Koufteros, Xenophon A., Rawski, Greg E., & Rupak, Rauniar,(2010), *Organizational Integration for Product Development: The Effects on Glitches On-Time Execution of Engineering Change Orders, and Market Success*, "**Journal compilation Decision Sciences Institute**", Vol.(41), No.(1), pp.(49-80).
13. Malbašić, Ivan , Brčić, Ruža ,(2012), *Organizational values in managerial communication*, "**Management Journal**" , Vol.(17), No. pp.(99-118 2).
14. Olanipekun, A.O., Aje, I.O., Falemu, J.O. Abiola,(2013), *Effects of Organisational Culture on the Performance of Quantity Surveying Firms in Nigeria*, "**International Journal of Humanities and Social Science**" , Vol.(3), No.,(5), pp.(206-215).

15. Schaubroeck, John M., Lam, Simon S.K., Peng, Ann C.,(2016), *Can peers' ethical and transformational leadership improve coworkers' service quality? A latent growth analysis*, "**Journal Organizational Behavior and Human Decision Processes**" 133 ,pp.(45–58).
16. Singh, Ashu,(2013), *A Study of Role of McKinsey's 7S Framework in Achieving Organizational Excellence*, "**Organization Development Journal**", Fall 2013,pp.(39-50).
17. Waterman,Robert H , J R., Peters, Thomas J., Philips,Julien R. , (1980), *Structure Is Not Organization* "**Business Horizons**",Juen , pp.(14-26).
18. Yarimoglu , Emel Yarimoglu ,(2014),*A Review on Dimensions of Service Quality Models*, "**Journal of Marketing Management**" ,Vol.(2), No.(2),pp.(79-93).

C Books :

19. Osei-Poku, Mary,(2012), "**Assessing Service Quality in Commercial Banks : A Case Syudy of Merchant Bank Ghana Limited**", Master thesis in Business, University of Science And Technology.
20. Panyne, Adrian , (1996), "**The Essence of Service Marketing**" (Prentice –Hall , New York).
21. Slack, Nigel, Chambers, Stuart, Johnston, Robert ,(2010) "**Operations Management**", 6nd ed ,(Licensing Agency Ltd).
22. Wheeln,Thomas L., Hunger,J.David,(2012), "**Strategic Management and Business Policy**", Pearson Education Inc,New Jersey,.

شبكة الانترنت

23. Jurevicius, Ovidijus,(2014), "McKinsey 7s Model." Strategic Management Insight. N.p., 20 Dec, 2013, Web. 24 Feb. 2014.

ملحق (١)

جدول (٥)

مكونات الاستبانة بحسب أجزائها ومتغيراتها ومصادر القياس

ت	المجال	عدد الفقرات	مصادر بناء المقياس
١	المعلومات التعريفية	٩	إعداد الباحثة بالاستفادة من الدراسات السابقة، وبما يلبي حاجة الدراسة الحالية إلى تلك المعلومات في تأمين وصف دقيق لأفراد العينة المبحوثة.
٢	التكامل التنظيمي وفق نموذج مكنزي	٥	بالاستفادة من طروحات الكتاب في صياغة الفقرات التي تقيس عناصر نموذج مكنزي وكالاتي:
			١- الاستراتيجية Strategy (Hanafizadeh&Ravasan,2011) و (Radomska,2014)

٥	٢- الهيكل Structure (Cooper,2000) ، (Waterman et al.,1980)		
٥	٣- الانظمة Systems (Fleishe,2007) و (Radomska,2014)		
٥	٤- نمط الإدارة Style (Radomska,2014)		
٥	٥- الهيئة الإدارية Staff (Fleisher,2007) و (Radomska,2014)		
٥	٦- القيم المشتركة Shared Values (Hanafizadeh& Ravasan,2011) و(الحلفي،٢٠١٣) و(Radomska,2014)		
٥	٧- المهارات Skills (Singh,2013) و (الحلفي ، ٢٠١٣)		
٣٥			
٣	جودة الخدمة	الاستفادة من طروحات الكتاب بصدد كل بعد من ابعاد جودة الخدمة وعلى النحو الآتي:-	
٦	١- الملموسية Tangibility (الجلبي،٢٠١١) الذي اعتمد على مقياس(Kotler et al.,2001)، و(Demir et al.,2015).		
٦	٢- الاعتمادية (الموثوقية) Reliability (شعشاعة،٢٠٠٤) الذي اعتمد مقياس(Souchon et al.,2001) و(الجابري،٢٠١٢) الذي اعتمد مقياس (Russel&Wiher,2000).		
٦	٣- التعاطف (التقمص العاطفي) Empty الاستفادة من مقياس(العواجين،٢٠١٣) الذي اعتمد مقياس (Bouranta et al.,2008) و(Hongxiu&Reima,2000٩)		
٦	٤- السرية Confidentiality (العواجين،٢٠١٣) الذي اعتمد مقياس (Bouranta et al.,2008)، و(Yarinogla,2014).		
٦	٥- التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته Focus on customer dealing with his problems (Zairl,1996)، و(شعشاعة،٢٠٠٤) الذي اعتمد مقياس (Souchon et al.,2001)، و (Yarinogla,2014) في تحديد فقرات القياس.		
٦	٦- الاستجابة Responsiveness (الجابري،٢٠١٢) الذي اعتمد مقياس(Russel&Wiher,2000) و(العواجين،٢٠١٣) الذي اعتمد مقياس(Bouranta et al.,2008)، (Kabir&Carlsson, 2010).		
٦	٧- الثقة Confidence (الجابري،٢٠١٢) الذي اعتمد مقياس (Russel&Wiher,2000)، و(شعشاعة،٢٠٠٤) الذي اعتمد مقياس (Souchon et al.,2001).		

٦	٨- الامان (الضمان، التوكيد) (Assurance) El- (Saghier&Nathan,2013) (Schalkwyk&Steenkamp,2014) و (العواجين، ٢٠١٣) الذي اعتمد مقياس (Bouranta et al.,2008).
٥	٩- المصداقية Credibility (Zairi,1999)،(Yarimoglu,2014).
٥٣	المجموع الكلي لفقرات القياس

المصدر: اعداد الباحثة

الملحق (٢) استمارة الاستبانة

معلومات تعريفية

1	اسم المصرف	
2	النوع الاجتماعي	ذكر أنثى
3	العمر	أقل من 30 سنة 39 – 30 49 – 40 59 – 50 60 فأكثر
4	المؤهل العلمي	دبلوم تقني بعد الإعدادية بكالوريوس دكتوراه ماجستير دبلوم عالي
5	مدة الخدمة الوظيفية	أقل من 10 سنوات 14 – 10 19 – 15 24 – 20 29 – 25 30 فأكثر
6	مدة الخدمة في المصرف	أقل من 5 9 – 5 14 – 10 19 – 15 24 – 20 25 فأكثر
7	منصبك الحالي في المصرف	رئيس مجلس الادارة المدير العام مدير قسم مدير اقدم مدير نائب او معاون
8	عدد سنوات شغلك للمنصب الاداري	أقل من سنة 2 – أقل من 3 1 – أقل من 2 3 سنوات فأكثر
9	الخلفية المهنية	رجل اعمال أكاديمي موظف حكومي أخرى يرجى تسمية الخلفيات الاخرى في حالة وجودها

اولا :ابعاد جودة الخدمة: تؤشر" قدرة المصرف على اشباع حاجات الزبائن ورغباتهم، من خلال اضافة صفات متميزة للخدمة المقدمة"، ويقاس بدلالة الابعاد الاتية:-
أ - الملموسية : "مدى توافر الوسائل المادية من (ادوات، ومعدات...)، وتوافر الافراد اللذين يحتاجهما المصرف في تقديم الخدمة"، وتقاس بدلالة الفقرات الاتية:-

البعد الاول: الملموسية					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
	يتمتع موظفو المصرف بالمظهر اللائق .				
	يفتقر المصرف الى اجهزة ومعدات حديثة في تقديم الخدمة . *				
	تناسب التصميم الداخلي والديكورات والتجهيزات المكتبية للمصرف مع نوع الخدمة المقدمة .				
	يوفر المصرف لوحات وعلامات ارشادية تسهل الوصول لاقسامه المختلفة.				
	يمتلك المصرف قاعات انتظار توفر الراحة للزبون وقت انتظاره للحصول على الخدمة.				
	تتصف الخدمة المقدمة من قبل العاملين في المصرف بالتميز.				

ب- الاعتمادية (الموثوقية) : "تقديم الخدمة بشكل دقيق ومتناسق والاستماع للتغذية الراجعة، وامتلاك العاملين ردة فعل سريعة في الاجابة وبشكل دقيق"، وتقاس بدلالة الفقرات ادناه .

البعد الثاني: الاعتمادية (الموثوقية)					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	تحرص إدارة المصرف على انجاز الخدمات المقدمة بشكل صحيح من أول وهلة.				
٢	توفر ادارة المصرف موظفين يوسمون بالمهارة والدقة في عملهم .				
٣	يتميز المصرف بالدقة في اغلب تعاملاته .				
٤	يهتم المصرف بشكاوى الزبائن .				
٥	تحرص ادارة المصرف على ان تكون سجلات الزبائن خالية من الاخطاء .				
٦	يتميز المصرف باعداد الكشوفات المالية في توقيتاتها المحددة.				

ج- التعاطف (التقمص العاطفي) : "العناية والاهتمام الفردي الذي يوفره المصرف للزبائن"،
ويتم القياس بدلالة الفقرات الاتية:-

البعد الثالث: التعاطف (التقمص العاطفي)					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يمتاز موظفو المصرف بالادب واللفظ في تعاملهم مع الزبائن.				
٢	زملاء العمل حريصون على منح الزبائن اهتماما كافيا.				
٣	تحرص إدارة المصرف على ان تكرر ساعات العمل لخدمة جميع زبائن المصرف.				
٤	غاية ادارة المصرف (الزبون)، إذ له خصوصية ونحن نحرس على ارضائه.				
٥	لايتردد المصرف عن خدمة زبائنه في الاوقات الطارئة.				
٦	يهتم موظفو المصرف بالاطلاع على حاجات الزبائن لتلبيتها.				

د- السرية : " وصف لامر انجزه شخص بسبب مهنته وينبغي عليه عدم افشائه الا لشخص له
صفة معينة"، ويقاس بدلالة الفقرات الستة الاتية.:

البعد الرابع: السرية					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	لا يحافظ الموظفون على اسرار الزبائن .*				
٢	يحافظ المصرف على معاملات الزبائن من الضياع .				
٣	يتعامل المصرف مع البيانات المالية للزبائن بحرص وسرية تامة .				
٤	يتسم مستوى سرية المصرف في التعامل مع زبائنه بالرقى .				
٥	يعنى المصرف بالامانة في تعاملاته مع ودائع الزبائن.				
٦	يحرص المصرف على عدم الكشف عن اية معلومات تخص الزبائن.				

هـ- التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته : "مدى قدرة العاملين على تلبية مايطلبه الزبون
من خلال فهم احتياجاته المختلفة ، والتعامل مع شكاواه الناتجة عن اي خلل يلحقه في تقديم
الخدمة"، ويتم القياس لهذا البعد بدلالة الفقرات الاتية:-

البعد الخامس : التركيز على الزبون والتعامل مع مشكلاته					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	من استراتيجيات إدارة المصرف ان تجعل كل القرارات أساسها رغبة الزبون .				
٢	يوظف المصرف بحوث ودراسات السوق في تحديد رغبات الزبائن.				
٣	تنظم الإدارة المصرف لقاءات عامة مع زبائنها لتطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم.				
٤	تعزز ادارة المصرف مبدأ القيمة العالية للزبون من خلال تقديم خدمات جديدة ومتنوعة.				
٥	تسعى ادارة المصرف إلى أن تكون خدماتها تفوق توقعات الزبون.				
٦	يتفهم موظفو المصرف احتياجات الزبون بسرعة.				

و- الاستجابة : " السرعة وعدم الابطاء في تقديم الخدمة وبشكل كفوء"، ويقاس من خلال الفقرات الآتية:-

البعد السادس : الاستجابة					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يستجيب المصرف لرغبات الزبائن أولاً بأول.				
٢	موظفو المصرف يجيبون بسرعة عن استفسارات الزبون.				
٣	يهتم المصرف بالطلبات الفورية لزبائنه، ويحرص على انجازها في الوقت المحدد .				
٤	لا يستجيب العاملون في المصرف بسرعة عند طلب الخدمة من قبل الزبون مهما كانت طبيعتها *.				
٥	تحرص ادارة المصرف على اعتماد تكنولوجيا متطورة تحقق السرعة في تقديم الخدمة .				
٦	يحرص المصرف على جعل اوقات تقديم الخدمة مناسبة للزبون.				

ز- الثقة : "قدرة العاملين على افهام الزبون اجراءات وشروط الخدمة المقدمة، وقابليتهم على زيادة ثقة الزبائن بالمصرف من خلال المصداقية والمهنية في التعامل"، ويقاس من خلال الفقرات الآتية:-

البعد السابع: الثقة					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يتحلى موظفو المصرف بالأمانة الشخصية في تعاملاتهم .				
٢	يتمتع موظفو المصرف بمهنية وكفاءة عاليتين في تقديم الخدمة.				
٣	تلتزم ادارة المصرف بتوقيعات تقديم الخدمة لزيائنها.				
٤	يعزز موظفو المصرف الشعور بديمومة الثقة لدى الادارة العليا.				
٥	يثير موظفو المصرف اعجاب الادارة العليا بكفاءتهم وقدرتهم على العمل.				
٦	تعتبر الخدمة التي يقدمها المصرف سبب جذب رؤوس الاموال.				

ح- الامان (الضمان ، التوكيد) : "قدرة المصرف على بث روح الاطمئنان في نفس الزبون، من خلال عدم تعرضه للمخاطرة اثناء تعاملاته مع المصرف"، ويقاس بدلالة الفقرات الستة الآتية:-

البعد الثامن : الامان (الضمان ، التوكيد)					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يعالج موظفو المصرف حالات التذمر التي قد تبرز لدى الزبائن.				
٢	يعتمد المصرف نظام معلومات يضمن الامان للزبائن في تعاملاته معه.				
٣	يمتاز المصرف بسمعة ومكانة عاليتين من حيث درجة الامان التي يوفرها لزيائنه.				
٤	يمتلك المصرف راس مال يجعله محط ثقة الزبائن.				
٥	الضمانات التي يقدمها المصرف كفيلة بان تكسب الزبائن الثقة.				
٦	يمتلك المصرف مقومات الامان في مواجهة مخاطر عدم التاكيد.				

ط- المصداقية: "التعامل مع الزبون بصدق حفاظاً على سمعة المصرف"، ويجري قياسها بدلالة الفقرات الآتية:-

البعد التاسع : المصداقية

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يتعامل المصرف بمصداقية مع زبائنه من حيث (عرض الخدمات ، توقيعات انجاز المعاملات ، ..).				
٢	توسم سمعة المصرف بالرصانة في تعامله مع المصارف الاخرى كزبائن.				

٣	تقوم ادارة المصرف باعلام الزبائن بالاجراءات التي تتخذ في حالة اعساره بالتسديد.				
٤	يملك المصرف من المصداقية مايمكنه من ارضاء زبائنه.				
٥	تعد مصداقية المصرف سبباً في ديمومة التعامل معه من قبل المستفيدين.				

ثانياً: التكامل التنظيمي وفق نموذج ماكنزي

يشير الى "التعاون والمشاركة بين اقسام المصرف في تحقيق الاهداف باعتماد نموذج يتضمن مجموعة من العوامل الادارية والتنظيمية" هي:-

أ - الاستراتيجية: "تجسيد رؤية الإدارة العليا عما تريده في المستقبل كـ(التفوق على المنافسين، ورضا الزبون، والقدرة المميزة على توفير الموارد ، ...)، من خلال مجموعة الممارسات المتكاملة التي يؤديها المصرف"، وتقاس بدلالة الفقرات الاتية:-

البعد الاول: الاستراتيجية					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١.	يملك المصرف رؤية ورسالة موثقة ومعلنة للجميع.				
٢.	تحظى استراتيجية المصرف بفهم واستيعاب واسعين من قبل العاملين في كافة المستويات الادارية .				
٣.	لا يتم تنفيذ استراتيجية المصرف ضمن جدول زمني محدد ^٢ .				
٤.	تتسم الاهداف الاستراتيجية للمصرف بالوضوح .				
٥.	يسعى المصرف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية المحددة بدقة				

ب-الهيكل: مجموعة العلاقات التنظيمية المتمثلة بالأعمال والمهام والمسؤوليات والصلاحيات، وتحقيق التناسق بينها، ويقاس بدلالة الفقرات الاتية:-

ايضا تظهر علامة (*) تدل ان الفقرة سلبية²

البعد الثاني: الهيكل					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	صياغة أهداف الأقسام والوحدات التنظيمية ليست ضمن مسؤولية المدير المختص*				
٢	تناط مهمة توزيع المسؤوليات في المصرف بالإدارة العليا.				
٣	لا يوجد تفويض للصلاحيات للمرؤوسين في المصرف*.				
٤	يوسم المصرف برسمية التعليمات والأوامر لكونها موثقة تحريراً.				
٥	تتم عملية الاتصالات والتنسيق بين الأقسام والشعب والوحدات داخل المصرف بسهولة ويسر.				

ت-الانظمة : "عمليات التشغيل والتدفقات كـ (تحسين المخرجات، وزيادة كفاءة وفاعلية العمليات، أو إضافة تقنيات حديثة، واساليب عمل جديدة (...)"، وتقاس من خلال الفقرات الاتية:-

البعد الثالث : الانظمة					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يوظف المصرف تقانة المعلومات كـ(الانترنت ، المواقع الالكترونية ، البطاقة الالكترونية)في انجاز عملياته كـ(السحب، الايداع، ..)((.				
٢	يحرص المصرف على اعتماد معايير الجودة في شغل الوظائف.				
٣	يسعى المصرف الى استخدام نظم جديدة لتحفيز				

					العاملين لضمان الارتقاء بخدمة الزبون.
٤					تعد النظم الالكترونية في المصرف غير كافية لانجاز الأعمال التجارية ^٣ .
٥					تسهم انظمة الرقابة بتصحيح مسار انجاز الاعمال المنفذة والعمليات التي يقوم بها المصرف.

ث- نمط الادارة: "الفكر الایدلوجي لإدارة المصرف وفلسفته التنظيمية المتمثلة بقيمه ومعتقداته التي تستحق أن تتحول إلى سلوك"، ويجري قياسها في اطار الفقرات ادناه:-

البعد الرابع: نمط الادارة					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	تعد الانظمة الديمقراطية هي السائدة في التعامل بين اقسام المصرف .				
٢	يتسم نمط الادارة المستخدم في المصرف بالمزج بين المركزية واللامركزية .				
٣	تنحصر صلاحية اتخاذ القرار في المصرف بالمدير العام او المدير المفوض.*				
٤	تستخدم ادارة المصرف العقوبات كاسلوب لتقويم سلوك العاملين في احيان كثيرة.*				
٥	تحرص ادارة المصرف على صهر قيم العاملين ومعتقداتهم في اطار القيم التنظيمية السائدة في المصرف.				

يقصد بالاعمال التجارية التي يقوم بها المصرف (السحب ، والايداع ، والتسهيلات المصرفية ،^٣
والقروض ...)

ج- الهيئة الادارية: "الموظفون داخل المصرف وكيفية التعامل معهم بشكل لائق ومتكامل، ليس فقط فيما يخص شخوصهم، بل في كل ما يتعلق بخصائصهم الديموغرافية، وبما يحقق التنفيذ الفعال للاستراتيجية"، ويتم قياسها من خلال الفقرات الاتية:-

البعد الخامس : الهيئة الادارية					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	يفوق عدد موظفي المصرف الحاجة الفعلية لتنفيذ الاستراتيجية . *				
٢	تعتمد ادارة المصرف الى اشاعة ثقافة العمل بروح الفريق الواحد داخل المصرف.				
٣	توجد ثغرات في توفير الكفاءات المطلوبة لاداء الاعمال الحالية داخل المصرف.*				
٤	تحرص ادارة المصرف على انتقاء الموظفين على وفق معايير الجدارة بعيداً عن اية اعتبارات اخرى.				
٥	تحرص الادارة العليا للمصرف على اشاعة ثقافة الاحترام واللياقة في التعامل مع جميع موظفي المصرف .				

ح- القيم المشتركة : "التطلعات والطموحات التي يشترك فيها الأفراد في المصرف، والتي تكون واضحة في الأهداف ، وتعبّر عن التوجه المستقبلي الذي ترغب الإدارة العليا بنشره داخل المصرف ، ومشاركته مع الأفراد"، وتقاس بدلالة الفقرات الاتية:- .

البعد السادس : القيم المشتركة					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	توسم المنظومة القيمية في المصرف بكونها راسخة وقوية .				

٢	تحرص الإدارة العليا على اشاعة ثقافة التطوير والتجديد والتسامح بين موظفي المستويات الادارية كافة.				
٣	دافعية التعاون والدعم واضحة جلية بين موظفي المصرف .				
٤	يسعى المديرون والموظفون بجد وتفان للإرتقاء بمكانة المصرف .				
٥	يطبق المديرون والموظفون عملهم بشرف ونزاهة وبما ينعكس ايجابيا على المجتمع.				

خ- المهارات: "القدرات والإمكانات والكفاءات القادرة على تحويل المعلومات إلى واقع عملي من خلال تدريب الموارد البشرية، وبما يجعل المصرف متميز عن غيره"، او هي "الكفاءات الأساسية والقدرات المميزة في المصرف"، ويجري قياسها من خلال الفقرات الآتية:-

البعد السابع : المهارات					
ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة
١	تحرص ادارة المصرف على استقطاب وجذب الافراد ذوي المهارات المميزة .				
٢	تتصف ادارة المصرف بمهارات مميزة في مجال التخطيط.				
٣	مهارات التعامل مع الزبائن متميزة لدى موظفي المصرف .				
٤	يراعي المديرون إمكانيات الرؤوسين عند تكليفهم بعمل ما .				
٥	يتيح المديرون لموظفي المصرف توظيف قابلياتهم الشخصية في الاداء المبدع للمهام .				

Economic Risk and their Effects in the Performance in the Iraqi Banks

فائز محمد محسن مصطفى الشمري

مصرف الرافدين

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يهدف البحث الحالي الى كشف العلاقة التأثيرية بين المخاطرة الاقتصادية ومؤشراتنا وبين الأداء المصرفي، واختيرت عينة البحث من مجتمعها المتمثل بالمصارف الخاصة العراقية، إذ اشتملت العينة العمدية على (١٠) مصارف التي تتوفر عنها البيانات الضرورية المقصودة بموضوع البحث. من خلال التقارير المالية السنوية الصادرة عن وزارة المالية والكشوفات المالية السنوية الصادرة عن المصارف العراقية الخاصة ومن خلال التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية للفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٩). وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في انجاز البحث النظرية والتحليلية للبحث. وارتكز هذا البحث على فرضية رئيسية إتساقاً مع مشكلة البحث واهميته وأهدافه وأنموذجه مفادها: توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين المخاطرة الاقتصادية وأبعاد اداء المصارف الخاصة العراقية .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٧٦٩-٨٢٨

استخدم الباحث أساليب الرياضية لاستخراج النسب المئوية واساليب الاحصاء الوصفي لاستخراج (الحدود العليا والدنيا - الوسط الحسابي - الانحراف المعياري) فضلاً عن مجموعة من اساليب الإحصاء الاستدلالي (معامل ارتباط بيرسون - اختبار التوزيع الطبيعي - الانحدار البسيط - الانحدار المتعدد - معامل التفسير R - واختبار p -value of t)، عبر الحزمة الاحصائية لبرنامج (SPSS V.26)، و(MICROSOFT EXCEL 2010) لعرض نتائج البحث وتحليلها ومناقشتها، واختبار الفرضية. وقد توصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات من أهمها وجود تأثير لأبعاد المخاطرة الاقتصادية وبشكل منفرد (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) على جودة الادارة المتمثلة بارتفاع مصروف الفوائد على حساب التوفير، فيما وجد تأثير لأبعاد المخاطرة الاقتصادية بشكل منفرد (نصيب للفرد من الناتج المحلي الجمالي) على جودة الموجودات ليصبح انخفاض نسبة الديون المتعثرة نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على وفق الانموذج الفرضي .

الكلمات المفتاحية: المخاطرة الاقتصادية - الاداء المصرفي - Camels.

Abstract

The current research aims to reveal the influencing relationship between economic risk and its indicators and banking performance, and the research sample was chosen from its community represented by Iraqi private banks, as the intentional sample included (10) banks for which the necessary data intended for the subject of the research are available. Through the annual financial reports issued by the Ministry of Finance and the annual financial statements issued by Iraqi private banks and through reports issued by the Ministry of Planning, the Central Bank of Iraq and the Securities Commission for the time period (2010-2019).

Starting from the research problem, it was diagnosed by several questions that included the extent of the relationship and the impact between the independent research variables concerned

with economic risk and the dependent ones concerned with banking performance and its dimensions (in the ratio of capital adequacy - quality of assets - quality of management - liquidity - profitability - market sensitivity to risks), the foundations of the proposed research model, which It gives a preliminary conception of how to measure the correlation and influence relationships between the research variables. The descriptive analytical method was relied upon in completing the theoretical and analytical study of the research. This research was based on a main hypothesis in line with the research problem, its importance, objectives and model: There is an effective relationship with a moral significance between economic risk and the dimensions of the performance of Iraqi private banks.

The researcher used mathematical methods to extract percentages and descriptive statistics methods to extract (upper and lower limits - arithmetic mean - standard deviation) as well as a set of inferential statistics methods (Pearson's correlation coefficient - normal distribution test - simple regression - multiple regression - interpretation coefficient R - and p-test -value of t), via the statistical package (SPSS V.26-), and MICROSOFT EXCEL2010) to display, analyze and discuss the research results, and test the hypothesis. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of an effect of the dimensions of economic risk individually (per capita GDP) on the quality of management represented by the increase in interest expense at the expense of savings, while there was an effect of the dimensions of economic risk individually (per capita GDP per capita). on the quality of assets so that the percentage of bad debts will decrease as a result of the increase in the per capita GDP according to the hypothetical model.

Keywords: economic risk - banking performance - Camels.

المقدمة: Introduction

يُعد القطاع المصرفي ركناً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني لأي بلد وديمومة تنميته. ويستلزم هذا القطاع الحيوي، مواكبة التطورات المعاصرة في العلوم المعرفية والإدارية المعاصرة، وزيادة الوعي المصرفي، بدلا من الممارسات النمطية والتقليدية، في ظل تحديات عالم اليوم ومتغيرات البيئة العديدة، المتمثلة، في ظل المخاطرة وابعادها وبسرعة التطور التقني والمعلوماتي ووسائل الاتصال، واتساع الأسواق وكثرة الخدمات و تنوعها، والمنافسة الشديدة والأزمات المفاجئة وموجات التضخم المتلاحقة وغسيل الاموال وتحرير التجارة العالمية والتكتلات الدولية والتحول الى القطاع الخاص، وتدويل رؤوس الأموال وتجليات العولمة المصرفية وتجسيد مبادئ الحوكمة المصرفية الرشيدة.

يعد مفهوم المخاطرة الاقتصادية بوصفه مفهوما شاملا وبأنواعها المتعددة، التي أخذت موضع اهتمام الباحثين والمحليلين والدائنين والمستثمرين وغيرهم ومنهم ما يهتم بدرجة المخاطرة الاقتصادية وبيان مستوى مساهمتها في التأثير على الاداء وبيان مدى التفاعل بينهما في بيئة النشاط المصرفي داخل حدود الوطن الادارية.. لإيجاد السبل الكفيلة لمواجهة تلك التحديات والمخاطرة من أجل البقاء والتكيف وموائمة الاهداف، وتحقيق العوائد المباشرة وغير مباشرة، لتحقيق النمو وصولاً الى حالة التميز المؤسسي.

يهدف البحث و يسعى إلى بيان الإطار الفكري لمفهوم المخاطرة الاقتصادية التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي. وقياس حجم المخاطرة الاقتصادية التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي وقياس اداء المصارف العراقية عينة البحث باعتماد منهج (CAMELS) بمؤشرات الكمية المتمثلة بنسبة كفاية راس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر.

تتبع الأهمية المعرفية لهذه البحث وإسهاماتها الفكرية لتوفر مرجعاً علمياً متخصصاً في أدبيات إدارة الأعمال وفي إثارة اهتمام الباحثين الأكاديميين والممارسين في حقول علوم المالية والمحاسبية والمصرفية. وتحظى الأهمية التحليلية لهذا البحث، فتمتد إلى النواحي التطبيقية وقياس العلاقة التأثيرية بين ابعاد المخاطرة الاقتصادية المتمثلة بنسبة كفاية راس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر واداء المصارف الخاصة العراقية. للترشيد الإدارات المصرفية في اتخاذ القرارات الصحيحة

المتعلقة بزيادة الارباح أو تحقيق الفوائد أو خفض التكاليف بناء على تأثر كل منهما بحجم المخاطرة الاقتصادية.

و لقد أثار هذا البحث مجموعة من التساؤلات النظرية والتطبيقية التي تشكل بإطارها العام ابعاد البحث التي تكمن في قياس العلاقة بين ابعاد المخاطرة الاقتصادية واداء المصارف الخاصة العراقية؟ ومقابل تلك التساؤلات، تبلورت فرضية البحث الرئيسة، والتي انبثقت عنها فرضية ثانوية أخضعت كل منهما لاختبارات عديدة للتأكد من صحة قبولها أو رفضها. وانطلاقاً ما أسفرت به الدراسات والإطار الفكري لأدبيات هذا البحث وانسجاماً مع المنهجية العلمية. سعى هذا البحث الحالي الى وضع حلول تتمثل في تقديمه للإدارة المصرفية آلية عمل وأدلة إرشادية من خلال تصميم نموذج البحث المقترح الذي يحاكي ابعاد البحث ويحقق اهدافه ويعمق أهميته الفكرية والتحليلية ويوضح مسارات متغيرات البحث المستقلة والتابعة، وتحديد فرضياتها. وتوصيف وتمييزمقاييس ابعاد المخاطرة الاقتصادية واداء المصارف الخاصة العراقية وتحقيقاً لما تقدم، تم تقسيم هيكلية البحث الى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لمناقشة إطار عام للبحث تضمن مبحث منهجية البحث الحالي، والمبحث ثانياً تناول الإطار النظري للبحث أذ تطرق الى دراسة (المخاطرة الاقتصادية والأداء المصرفي) الذي توزع الى محورين الأول اختص بالمخاطرة الاقتصادية، والثاني تناول الأداء المصرفي، وتناول المبحث الثالث: المعني بالإطار التطبيقي للبحث، متضمناً عرض نتائج البحث وتحليلها ومناقشتها، إذ تناول قياس العلاقة التأثيرية بين المخاطرة الاقتصادية والأداء المصرفي بشكل مشترك و بشكل منفرد. إذ تم استخدام مجموعة من الأساليب الرياضية الإحصائية والاستعانة بالبرنامج الحاسوبي لتحليل النتائج والتي على ضوءها تم التوصل الى وضع جملة من الاستنتاجات و التوصيات .

١- المبحث الاول: منهجية البحث

١.١ - مشكلة البحث

يعد مفهوم المخاطرة الاقتصادية بوصفه مفهوماً شاملاً وبإبعاده المتعددة، التي أخذت موضع اهتمام الباحثين والمحللين والدائنين والمستثمرين وغيرهم ومنهم ما يهتم بدرجة الاستقرار الاقتصادي والمخاطرة الاقتصادية وبيان مستوى مساهمتها في الاداء وبيان مدى التفاعل بينها في بيئة النشاط المصرفي وما يتعلق بحجم النمو والاستقرار

الاقتصادي الذي ينعكس سلباً أو ايجاباً على جميع القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي والتجارة الخارجية فلكل وطن مخاطرة خاصة به ضمن الحدود الادارية له مما حدا بالباحث لدراسة المخاطرة الاقتصادية ومكونات المخاطرة الاقتصادية التي تصيب المؤسسات الاقتصادية داخل حدود الوطن الادارية ومنها المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف الخاصة العراقية تأسيساً على ما تقدم ومن اجل خلق وضوح أكثر قام الباحث بتأطير مشكلة البحث وأسئلتها في ضوء بناء تشكيلة المخاطرة الاقتصادية ومتغيرات الأداء المصرفي طبقاً الى عناصر معيار Camels والتي تتمحور حول قياس العلاقة التأثيرية بين ابعاد المخاطرة الاقتصادية والمتمثلة (بالتضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) واداء المصارف الخاصة العراقية. وقد أثار هذا البحث مجموعة من التساؤلات النظرية والتطبيقية بشكل أكثر تفصيلاً لصياغة مشكلة البحث ومعالجتها بموضوعية وعلمية وواقعية وعلى النحو الآتي:

١. ما هو حجم المخاطرة الاقتصادية بأبعادها الخمسة التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي؟

٢. ما هو مستوى اداء المصارف العراقية على وفق مقياس Camels ؟

٣. ما هو شكل العلاقة (القوة والاتجاه والمعنوية) بين المخاطرة الاقتصادية بأبعادها الخمسة واداء المصارف الخاصة العراقية؟

٤. ما هو مستوى تأثير المخاطرة الاقتصادية بأبعادها الخمسة في اداء المصارف الخاصة العراقية؟

١ - ٢. الأهمية

تتبع أهمية البحث في مدلولاته الفكرية والتحليلية كونه يعد امتداداً للدراسات السابقة التي ناقشت ابعاد المخاطرة الاقتصادية والمتمثلة (بالتضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) واداء المصارف الخاصة العراقية. وتتجلى هذه الأهمية في ضوء ما يكسبه هذه البحث من أهميته المعرفية، كونها

تمثل إحدى الإسهامات الفكرية والوصفية وتوفر مرجعاً إضافياً متخصصاً كونه يعد امتداداً للدراسات السابقة التي ناقشت ابعاد المخاطرة الاقتصادية والمتمثلة (بالتضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) وإداء المصارف الخاصة العراقية، من أجل أداء أفضل في بيئة الصناعة المصرفية الداخلية والخارجية، في ظل التحديات والمخاطرة والأزمات المحتملة. إذ يقدم البحث الحالي مساهمة علمية وموضوعية لتوفر مرجعاً إضافياً متخصصاً في أدبيات إدارة الأعمال وفي إثارة اهتمام الباحثين الأكاديميين والممارسين في حقول علوم المالية والمحاسبية والمصرفية، بوصفه مرجعاً يرفد المكتبة العربية والعراقية على حد سواء ويسهم في زيادة تقدم وتطور البحث العلمي، و تستمد أهمية البحث التحليلية أهمية كبيرة ليس في إطارها الفكري والفلسفي وحسب بل تمتد إلى النواحي التطبيقية وقياس العلاقة التأثيرية بين ابعاد المخاطرة الاقتصادية والمتمثلة (بالتضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) وإداء المصارف الخاصة العراقية فضلاً عن تقويم أداء تلك المبحوثة في البيئة المصرفية العراقية، لتشخيص مناطق القوة والضعف في أدائها، بما توفره من بيانات ومعلومات ومؤشرات وحقائق، وفق معيار دولي واحد الا وهو معيار (Camels) واستخدام مؤشرات الكمية المتمثلة بنسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر، للمساهمة ولترشيد الإدارات المصرفية في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بزيادة الارباح أو تحقيق الفوائد أو خفض التكاليف بناء على تأثر كل منهما بحجم المخاطرة الاقتصادية. وكذلك تتجسد أهمية هذا البحث عملياً من خلال بناء نموذج البحث المقترح الذي يحقق آلية عمل وأدلة إرشادية للإدارة المصارف موضوع البحث فضلاً عن بيان قدرة المصرف في مواجهة المخاطرة الاقتصادية المحتملة لتحقيق أفضل أداء مصرفي ناجح.

١. ٣- الأهداف

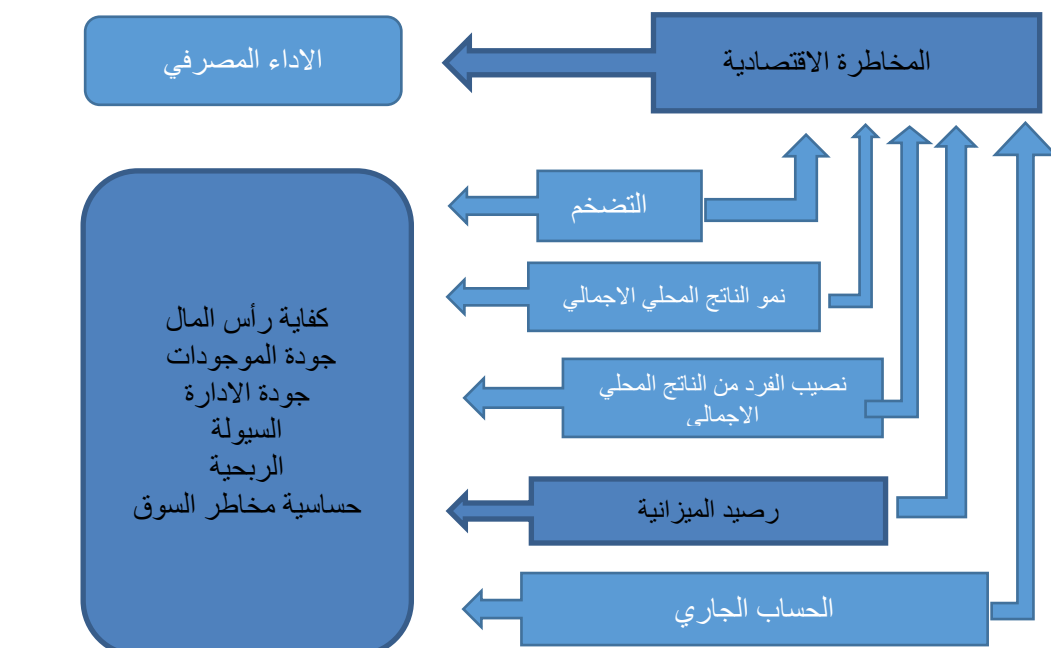
في ضوء مشكلة البحث، فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

١. بيان الإطار الفكري لمفهوم المخاطرة الاقتصادية التي يتعرض لها القطاع المصرفي العراقي.

٢. قياس العلاقة التأثيرية بين المخاطرة الاقتصادية بأبعادها الخمسة معدل التضخم السنوي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورصيد الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي واداء المصارف باستخدام مؤشرات (Camals) الكمية

١. ٤- الانموذج الفرضي

تم وضع نموذج البحث المقترح في شكل (١) الآتي بناءً على ما أسفرت به الدراسات السابقة والإطار الفكري لأدبيات هذا البحث ومنهجية العلمية المتعمقة وانسجاماً مع أهدافه . إذ يفترض النموذج وجود علاقات تأثيرية بين تلك المتغيرات المستقلة والتابعة التي تتفق مع موضوع البحث. توزعت على عدد من المجالات تضم المجموعة الاولى، المتغير المستقل الرئيس والثانوية صراحة وضمنا المتمثلة بأبعاد المخاطرة الاقتصادية كمتغير رئيسي ومتغيرات ثانوية. أما بالنسبة المجموعة الثانية فهي تشمل المتغيرات المعتمدة والمستجيبة (التابعة) الرئيسة المتمثلة بالأداء المصرفي والمتغيرات التابعة الثانوية لها، اشتملت على عناصر معيار (Camels) ومؤشراته الكمية المتمثلة بنسبة كفاية راس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر.



الشكل (١) النموذج الفرضي للبحث من تصميم الباحث اعتماداً على الأدبيات الإدارية المتخصصة

١. ٥- الفرضيات

إتساقاً مع مشكلة البحث وأهميته وأهدافه واستناداً الى المخطط الافتراضي للبحث، تم صياغة الفرضية الرئيسة للبحث مفادها :

الفرضية الرئيسة للبحث : توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين متغيرات المخاطرة الاقتصادية بشكل مشترك والمتمثلة بـ (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) وأبعاد اداء المصارف المبحوثة وفقاً لمعيار (Camels) والمتمثلة بنسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الإدارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر).

الفرضية الفرعية للبحث : توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين متغيرات المخاطرة الاقتصادية بشكل منفرد والمتمثلة بـ (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) وأبعاد اداء المصارف المبحوثة وفقاً

لمعيار (Camels) والمتمثلة بنسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر).

١. ٦- اساليب جمع البيانات :

بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم استخدام الأسلوب الوصفي للحصول البيانات الثانوية لبناء الإطار الفكري ولمفاهيمي للبحث ولإنجاز الفصل الثاني، استنادا على المسح المكتبي بما نشر في الكتب والدوريات العلمية، والمقالات، والدراسات والبحوث السابقة منها فضلا عن التصفح في شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) لتعقب آخر المستجدات العلمية ذات الصلة بمجالات البحث (المخاطرة الاقتصادية والاداء المصرفي).

أما الأسلوب التحليلي تم استخدام الاسلوب التحليلي لإنجاز البحث، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط والتقارير المالية السنوية الصادرة عن وزارة المالية و البنك المركزي العراقي وهيئة الاوراق المالية والكشوفات المالية السنوية الصادرة عن المصارف العراقية الخاصة للفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٩) فضلا عن الاعتماد على معيار Camels لتقييم أداء المصارف.

١. ٧- مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع موضوع البحث من المصارف الخاصة العراقية، وقد تم تحديد وحدة المعاينة وهي المصارف التي تشكل مجتمع وموضوع البحث (١٠) مصرفاً، وقد تم اختيار المصارف وفق المعايير المحددة التي تلبي متطلبات البحث خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٩) معتمدين على اكثر المصارف من حيث الموجودات وتم اختيار العينة لاعتبارات عدة منها الاستقرار المالي للمصارف و طول المدة و اعتماد البحث على اقدم المصارف الخاصة تأسيسا و توافر البيانات والمعلومات لها وأكثرها ربحية من مثل مصرف التجاري العراقي و المصرف الاسلامي العراقي ومصرف بغداد و مصرف الشرق الاوسط و مصرف الاستثمار العراقي و المصرف المتحد للاستثمار و المصرف الاهلي العراقي و مصرف الائتمان و مصرف سومر التجاري.

٢- المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

٢. ١ - المخاطرة الاقتصادية:-

٢. ١. ١- تعريف المخاطرة الاقتصادية :-

هي احدى اشكال المخاطر الوطنية التي تشير الى الانحراف الخطط الاقتصادية عن مسارها واهدافها الموضوعية والمرسومة بغية تحقيقها ولا يوجد تعريف جامع مانع لها ويؤكد الباحث على وجود مجموعة من التعاريف الحديثة للمخاطرة الاقتصادية وان تباينت فأنها تبين وجهات نظر الباحثين وتوجهاتهم بخصوص المخاطرة الاقتصادية ويمكن ادراجها في الجدول (٢-٥) وعلى النحو الاتي:

الجدول (٥-٢) تعريف المخاطرة الاقتصادية

تعريف المخاطر الاقتصادية بحسب اراء عدد من الباحثين
(Platon&Frone&Constantinescu,2014:19)
وهي مجموعة المخاطر المرتبطة بتشغيل وصيانة خدمة الإمدادات
(Bouchet&Clark&Gros Lambert,2014:43)
تشير المخاطر الاقتصادية لبلد ما إلى التطورات في الاقتصاد الوطني التي يمكن أن تؤثر على نتيجة صفقة اقتصادية أو مالية دولية. على سبيل المثال، في حالة الاستثمار في المحفظة، فإن تخفيض قيمة العملة في بلد يحتفظ فيه باستثمار سيقلل من قيمة التدفقات النقدية والعوائد من الاستثمار في العملة المحلية للمستثمر. في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، سيؤدي الركود أو التباطؤ الاقتصادي إلى تقليل التدفقات النقدية والعائدات إلى الشركة الأم
(Chirita& Sarpe& TOMA,2017:16-17)
المخاطر الاقتصادية هي التغيير الكبير في الهيكل الاقتصادي أو معدل النمو الناتج تغيير كبير في العائد المتوقع للاستثمار. تنشأ المخاطر من احتمال حدوث تغييرات ضارة في أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية (المالية، والنقدية، والدولية، أو توزيع الثروة أو خلقها) أو تغيير كبير في الميزة النسبية للبلد
(Heinäkoski,2018:59)
أنها تتراكم أثناء الانتعاش الاقتصادي وتتجسد خلال الأزمات الاقتصادية.
(Díaz,2018:9)
إنه خطر إضعاف الاقتصاد داخلياً أو خارجياً
(Abbasianjahromi& Aghevli& Ravanshadnia,2020:2)
تعريف المخاطر الاقتصادية على أنها احتمالية تغيرات الأسعار للمكونات المختلفة

المصدر : من اعداد الباحث في ضوء المصادر الواردة في الجدول

والمخاطر الاقتصادية هي مجموعة الاحداث الاقتصادية التي تحدث عالميا أو محليا ويكون لها الاثر في نتائج الاعمال التجارية لتمثل الارتفاع الحاد في اسعار الفائدة مما يجعل الشركات ذات الديون الكبيرة تواجه صعوبة في تسديد التزاماتها المالية

فضلا عن ارتفاع الحد الأدنى للأجور الذي يواجه الشركات مع ارتفاع تكاليف المواد وانخفاض اسعار السوق مع بقاء تكاليف الانتاج كما هي مما ينعكس سلبا على ربحية الشركة وفرض الضرائب التي تجعل عملية التوسع عند الشركات امر غير مرغوب .

٢. ١. ٢ - **اهمية المخاطر الاقتصادية:-** تشير مضمون الدراسات الى اهمية المخاطر الاقتصادية المتمثلة بزيادة اسعار النفط كصدمة تلقي بظلالها على الاوضاع الاقتصادية في الوطن وتمثل مخاطرة وطنية وما تؤديه من دور محوري في التأثير على الانفاق الاستثماري للحكومة وارتفاع وانخفاض معدلات التضخم السائدة في الوطن وعلى الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه وتقلب اسعار السلع من وقت لآخر والتغير في اسعار الصرف واسعار الفائدة لما تؤديه من تأثير في المؤسسات الوطنية وبالأخص المؤسسات المالية المتمثلة بالمصارف وتأثيرها في اداء تلك المصارف من خلال مؤشرات الارباح وجودة الموجودات ومؤشرات السيولة وكفاية رأس المال والادارة ويكون التأثير عكسي فكلما ارتفعت اسعار النفط انخفض الاداء المصرفي المتمثل في انخفاض السيولة والقدرة على الكسب والرسمة وكفاءة الادارة (Chuan Lee and Chiang Lee,2018:1-19).

٢. ١. ٣ - مؤشرات قياس المخاطرة الاقتصادية -

هناك مؤشرات خاصة لقياس المخاطر الاقتصادية ومنها تلك التي حددها الدليل الدولي للمخاطرة الوطنية وهي خمسة مؤشرات كما يوضحها الجدول فيما يلي استعراض لها:-

الجدول (٢-٦) المؤشرات الاقتصادية بحسب الدليل الدولي

الترتيب	مؤشرات المخاطر الاقتصادية	اقصى نقطة
١	معدل التضخم السنوي	١٠
٢	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١٠
٣	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٥
٤	رصيد الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٥

٥	نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	١٠
الحد الاعلى لمجموع النقاط		٥٠

Source: International Country Risk Guide

وفيما يلي توضيح لكل مؤشر منها:-

أ-معدل التضخم السنوي:-

التضخم هو معدل التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وهو ما ينتج عنه التغير في القوة الشرائية للعملة وغالبا ما تسعى البنوك التجارية للحد من التضخم الحاد وتجنب الانكماش في الاقتصاد فكلما ارتفعت اسعار السلع والخدمات تجعلك تشتري منتجات أقل بكمية كبيرة من الاموال التي تمتلكها لذا فان التضخم يتحكم بمستوى الشراء أو فقر الافراد في حين ينقسم التضخم الى قسمين احدهم هو المستهلك واسعار السلع الواصلة اليه واثانيهما يتعلق بأسعار المنتجين وسلسلة التوريد من المنتج حتى تصل للمستهلك واثيانا ما ترتفع الأسعار بسبب طلب العرض الموجود الامر الذي يؤدي البائعين الى رفع الاسعار كما أن المنتجين في بعض الاوقات يرفعون الاسعار لمواجهة زيادة تكلفة المنتجات التي يصنعونها بغ النظر عن الطلب الموجود عليها اما السيطرة على التضخم تقع على عاتق المصارف المركزية للدول التي تهدف للوصول الى معدل تضخم مستقر ومنخفض مع تحقيق الحد الادنى للتشغيل المستدام فالمصرف هو المسؤول عن الابقاء على معدل البطالة عند ادنى مستوى لها قدر الامكان دون التسبب في الصعود المتسارع للمستوى العام للأسعار فالأهداف الرئيسية للمصارف هي توازن معدل الفائدة على المدى الطويل واستقرار الاسعار وتوفير عمالة مرتفعة حيث تسعى تلك العوامل نحو توفير بيئة مالية مستقرة و تشير الدراسات الى أن معدل التضخم "يُعزى ارتفاع معدل التضخم إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مثل الجنيه الإسترليني والين واليورو، بالإضافة إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب للخدمات

والسلع (خاصة مواد البناء والأغذية والمشروبات)، وانخفاض معدلات الفائدة، والمساكن غير الكافية، والسيولة الوفيرة والإنفاق المرتفع" (Aladwani, 2016: 19).

ب- نمو الناتج المحلي الاجمالي :-

مؤشر ظهر للوجود عام ١٩٣٧ ويدل على القيمة النقدية لجميع ما ينتج من خدمات و سلع نهائية من قبل الافراد والشركات داخل الوطن الواحد خلال فترة محددة غالبا ما تكون عام واحد ولا بد من التميز بين كلا من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي والحقيقي، فالناتج المحلي الاجمالي الاسمي يعني اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات بأسعار السنة الجارية - اسعار السائدة في السوق - والتي قد ترتفع بفرض ثبات حجم السلع والخدمات المنتجة، اما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي فيعني اجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات بأسعار سنة الاساس وهي اسعار سنة ثابتة يتم اعتمادها كمقياس لباقي الاعوام، لذا يمكن القول أن الناتج المحلي الاسمي يعكس الزيادة الحاصلة بالأسعار ويأخذ التضخم بعين الاعتبار بينما الناتج المحلي الاجمالي لا يقوم بذلك وتوجد ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الاجمالي اولها طريقة الانتاج ونعني بها تقدير القيم النقدية لما يتم إنتاجه خلال عام وثانيها طريقة الدخل ونعني بها تقدير دخول عوائد من قام بالإنتاج وثالثهما الانفاق ونعني بها تقدير انفاق من حصل على دخل من عناصر الانتاج، ودلالة الرقم للناتج المحلي الاجمالي اهمية في معرفة حجم الاقتصاد الكلي ومقدرة الوطن على استخدام موارده المختلفة والمساعدة في وضع الخطط و السياسات التنموية وتوجهات الاقتصاد الحالي ومعرفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلد المقوم بالقدرة الشرائية ويمكن بعد معرفة الانفاق رصد توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسة والمستهدفة، اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيعني به مقدار الزيادة أو النقصان في الناتج المحلي الاجمالي من فترة لأخرى وهو مؤشر يقيس مؤشرات اخرى كحجم الدين الى اجمالي الناتج المحلي وحجم الضرائب مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي و حجم الصادرات والواردات الى اجمالي الناتج المحلي وتشير الدراسات الى أن الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة

النقدية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين لقياس هذا المؤشر، عادة ما يتم أخذ سنة واحدة كمرجع زمني. من المعروف أيضًا أن هذا المؤشر يستخدم كمتغير ملاحظة للديناميكية العامة للاقتصاد، أي أنه يعمل على معرفة ما إذا كان الاقتصاد ينمو أو ينخفض بمرور الوقت، عادةً فيما يتعلق بالعام السابق" (Romero,2017:20)

ج-نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

هو قيمة كل الخدمات والمنتجات والسلع في شكلها النهائي التي انتجت داخل وطن ما خلال فترة زمنية محددة في الغالب تكون عام واحد وتتم قسمة القيمة الاجمالية لهذه السلع والمنتجات على عدد السكان لهذا الوطن ويعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي واحد من المؤشرات المهمة لتحديد قوة الاقتصاد ومدى ازدهار الوطن . و تشير الدراسات بوجود متغيرات تؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سلبا أو ايجابا وبحسب درجة ذلك المتغير و التأثير السلبي الناجم عن النقص في بعض المؤشرات يمثل مخاطرة اقتصادية للأوطان في حالة نقص الموارد الطبيعية التي يمتلكها كل وطن، وتشمل كل من مصادر الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز الطبيعي والفحم والموارد الطبيعية من المعادن مما لها من تأثير مباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وزيادة عدد الوفيات و انخفاض متوسط العمر التي تساهم في نقص القوة العاملة المنتجة ومؤشر للنقص في الرعاية الصحية يدل على ان سوء الخدمات الصحية مرتبطة بدخل القوة العاملة والبيئة الصحية وانحسار القطاع الزراعي برقعة جغرافية صغيرة وابتعاد السكان عن كل من خط الاستواء والانهار والمصبات المائية تكون سبب رئيسي في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و القرب أو البعد من البحار و يدل متغير قرب أو بعد الاوطان من السواحل البحرية التي تمتاز بميزات منها نقل البضائع بكميات أكبر مع انخفاض في كلف النقل لتجارتها الخاصة بكل وطن مقارنة بوسائل النقل غير البحرية المتمثلة بالخطوط الجوية والنقل عبر السكك الحديدية والنقل البري المتمثل بالشاحنات التي

تستخدمها الاوطان التي تبعد عن السواحل البحرية مما يجعل حجم البضائع المنقولة بالوسائل غير البحرية أقل مقارنة بحجم البضائع المنقولة بواسطة طرق النقل البحرية المتمثلة بالسفن مع ارتفاع تكاليف النقل التي تمثل محدد للنمو الاقتصادي لتلك الاوطان وبما أن الصادرات والواردات هي احد بنود الناتج المحلي الاجمالي للأوطان والناتجة عن النمو الاقتصادي والحركة التجارية نجد تأثيرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس سلباً أو ايجاباً بحسب قرب أو بعد الاوطان عن السواحل البحرية على أداء المؤسسات ومنها المالية ونخص بالذكر المصارف فضلاً عن النقص في غاز (CO₂) الذي يدل على قلة المناطق الصناعية وبالتالي انخفاض دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خير مثال ما اوردته البحث (Gorgis and Karaghili,2020:9).

د-رصيد الميزانية من الناتج المحلي الاجمالي:

مؤشر يقيس كل من العجز المالي للميزانية لوطن ما في فترة معينة عندما تتفق الحكومة كل عام أكثر مما تحصل عليه من الضرائب والايادات الاخر مما يجعلها تلجأ الى الاقتراض لتغطية الفرق ويعتبر هذا مؤشر سلبي ودلالة على عدم القدرة الوطن على تسديد التزاماته المالية والمشكلة هذه بالنسبة للوطن تعد كبيرة وذات أهمية مقارنة بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى وتبلغ عدد النقاط لهذا المؤشر عشرة نقاط كما يقيس المؤشر الفائض في الميزانية عندما تتفق الحكومة كل عام أقل مما تحصل عليه من الضرائب والايادات الاخرى وتكمن درجة المخاطرة الاساسية في عجز ميزان المدفوعات في استنزاف الموارد الاجنبية التي تؤدي بنا الى مزيد من الاقتراض في المستقبل.

هـ- الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي:

الحساب الجاري هو جزء من ميزان مدفوعات وطن ما ويوضح الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في حال كانت الصادرات أكبر من الواردات يمثل فائض في الميزان التجاري وهو مؤشر بوجود فرص عمل أعلى مما يدل على نمو اقتصادي جيد

اما في حالة زيادة واردات الوطن عن صادراته فانه يمثل عجز في الحساب الجاري ويشير الى نقص في فرص العمل وضعف النمو الاقتصادي مما يجعل الاوطان ذات العجز في ميزانها التجاري اللجوء الى الاقتراض من اجل تمويل عجزها، والمؤشر هذا من أفضل المؤشرات في حساب المخاطرة الاقتصادية اذ بلغ عدد النقاط الموضوعة له (١٥) نقطة.

٢. ٢ - الاداء المصرفي

٢. ٢. ١ - مفهوم الاداء

يختلف مفهوم الاداء باختلاف المدارس والنظريات التي كانت سائدة في كل مرحلة من المراحل التاريخية لتطور الفكر التنظيمي . فعلى الصعيد الاداري يقصد بالأداء هو النتيجة التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما والمعبر عنها بوحدات قياس معينة . وعرفه البعض بأنه (القدرة على الانتاج بفعالية باستهلاك القليل من المواد للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي). (Edirisuriya& Gunasekarage , 2015:70) وتشير الدراسات

الى ان الاداء يعبر عن نشاط المنظمة القائم على نوعين من الاداء هما:

أ - الاداء المالي المحاسبي (الاداء المالي القائم على المحاسبة) والربحية هي أفضل صورة للأداء المالي المحاسبي ويقاس عبر العائد على الموجودات (ROA)

ب - الاداء المالي القائم على السوق ويدل على المقاييس القائمة على القيمة السوقية ويقاس عبر نسبة

(TOBINS Q).

٢. ٢. ٢ - الاداء المصرفي

الأداء المصرفي ما يحققه المصرف من أهداف مخططة ومن ثم فان قياس المتحقق ومقارنته مع المخطط هو أولى الخطوات على مستوى الأداء للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه منظمات الأعمال ومنها المصارف سواء أكانت هذه المصارف حكومية ام مختلطة او تعود للقطاع الخاص ولذلك لا بد من تشخيص هذه الانحرافات ومن ثم

اتخاذ الخطوات الكفيلة للنهوض بمستوى الوحدات الاقتصادية وعليه فالمقصود بالأداء المصرفي هو الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف، وعليه فالأداء المصرفي يعرف بأنه صورة تعكس نتيجة ومستوى قدرة المصرف على استغلال موارده وقابليته في تحقيق أهدافه وفق المعايير التي تلائمه ومقارنة ما تحقق من الأهداف مع الخطة الموضوعة سابقاً لتشخيص الانحرافات أن وجدت واتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجتها.

وقد عرف الأداء المصرفي بأنه النشاط الشمولي المستمر الذي يعكس نجاح المصرف واستمراريته وقدرته في التكيف مع البيئة أو فشله وفق اسس ومعايير محددة يضعها المصرف وفقاً لمتطلبات نشاطه في ضوء الاهداف طويلة الامد"(الحسيني و الدوري، ٢٠٠٠: ١١٨) (AL-Hawary, 2011:39) فقد عرف الأداء المصرفي على انه "انعكاس لكيفية استخدام المصرف للموارد المتاحة له بشكل يمكنه من تحقيق اهدافه". في حين عرف جودي، الأداء المصرفي على انه " الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف" (جودي، ٢٠٠٨: ٨٣)

٢. ٣- قياس الاداء المصرفي واهم مؤشرات

يعد نظام تصنيف (CAMELS) من الطرق الحديثة لقياس الاداء المصرفي والذي يشتمل على متغيراته او مؤشرات الكمية الستة المتمثلة بنسبة كفاية رأس المال وجودة الموجودات وجودة الادارة والسيولة و الربحية وحساسية السوق للمخاطر، للمساهمة ولترشيد الإدارات المصرفية في اتخاذ القرارات الصحيحة المتعلقة بزيادة الارباح أو تحقيق الفوائد أو خفض التكاليف بناء على تأثير كل منهما بحجم المخاطرة الاقتصادية و تشير البحث الى نضام تصنيف (CAMELS) لتقييم اداء المصارف وفقاً للمتغيرات (Bergendorff and Osbäck, 2017:16-28):

أ - كفاية رأس المال

تشير الدراسات الى ان نسبة كفاية رأس المال (CAR) "هي النسبة التي تحددها السلطة التنظيمية في القطاع المصرفي، ويمكن استخدام هذه النسبة لاختبار صحة النظام المصرفي" (Workneh,2014:1) في حين اتجه باحث اخر الى تعريف كفاية رأس المال بالقول " كفاية رأس المال هي الحد الأدنى القانوني للاحتياطي لرأس المال الذي يجب أن يتوفر لدى المصرف أو مؤسسة مالية أخرى حسب متطلبات منظمه المالي " (SEIDU,2019:16)، وبالمثل تم تعريف كفاية رأس المال " أنها نسبة حقوق ملكية البنك إلى إجمالي موجودات المصرف التي تقيس كفاية حقوق ملكية المصرف لاستيعاب أي الصدمات المحتملة" (El-faham,2020:135)

ب - جودة الموجودات

الجودة هي "مقياس إجمالي المخاطرة المرتبطة بالموجودات المملوكة لفرد أو هيئة. هذا المصطلح شائع في الصناعة المصرفية لتحديد قيمة الموجودات المعرضة للخطر ويشير إلى مقدار المخصصات التي يتعين على البنوك تخصيصها لخسائر القروض. تشمل جودة الموجودات على مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والاستثمار المحفظة وتشمل العقارات والموجودات الأخرى والبنود خارج الميزانية العمومية مثل الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد" (MUSYIMI,2016:1-2) كما تشير الدراسات الى ان جودة الموجودات المصرفية تمثل "إجمالي موجودات المصرف المربحة والتي تشكل القروض الجزء الأكبر منها وتحقق سيولة للمصرف ويتم قياسها بواسطة مخصص خسارة القروض الى إجمالي نسبة القروض " (KIOKO,2016:16)

ج - جودة الادارة

مصطلح الادارة في الدراسات المالية والمصرفية يدل على مضمون مشترك مع اختلاف تسميته بين الباحثين فمنهم من يطلق عليه بجودة الادارة "هي في الأساس قدرة مجلس الإدارة والإدارة على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المؤسسة وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها" (MOKUA,2015:8). ويشير باحث اخر الى نفس المصطلح (جودة الادارة)

ويعني به آلية اتخاذ القرارات وممارسة السيطرة على التحليلات المصرفية لأجل التأكد من ان الاجراءات الخاصة بأنشطة المصرف تساهم في تقليل المخاطرة ويؤكد بان قياس جودة الإدارة بطرق كمية باستخدام نسبة مصروفات التشغيل بدون فائدة إلى الدخل التشغيلي و يوضح بان مصاريف التشغيل غير القائمة على الفائدة هي المصروفات المتعلقة بالموظفين، والاستهلاك والإطفاء، ورسوم الإيجار، ونفقات الدعاية والتسويق، ورسوم المشورة والخدمات المهنية، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة اما الدخل التشغيلي فعبر عنه بأنه مجموع صافي دخل الفوائد، وإيرادات المتاجرة، وإيرادات الرسوم والعمولات، وإيرادات التشغيل الأخرى مثل ربح التخلص من الممتلكات والمعدات (Francis,2015:18) ومنهم من استخدم كفاءة الادارة كبديل عن جودة الادارة ويؤكد بانها مؤشر رئيسي للصحة المالية ويجسد كفاءة الادارة بمؤشرات المصاريف غير المرتبطة بالفائدة الى اجمالي الدخل، ونسبة التكلفة الى الدخل، ونفقات الموظفين الى متوسط الموجودات، ومصاريف التشغيل الى اجمالي الموجودات(Chaharsoughi,2018:57).

د - الربحية

يتم تعريف الربح وفق الدراسات الحديثة بأنه" الربح الذي تم الإفصاح عنه في كشف الدخل
"(Mahmood,2019:51) لجودة الارباح مكونات سبعة تنضوي تحت مجموعتين رئيسيتين هما:

(Takacs et all,2020:2)

المجموعة الاولى: تضم المكونات القائمة على المحاسبة لتشمل كلا من (جودة المحاسبة والثبات و القدرة على التنبؤ و التجانس).
المجموعة الثانية: تضم المكونات القائمة على السوق لتشمل كلا من (ملائمة القيمة والتوقيت و المحافظة) وتشير دراسة حديثة الى امكانية قياس جودة الارباح من خلال استخدام نموذج ماركوف في اطار بايزي الهرمي لأجل قياس جودة

الأرباح والنقاط مدى صحة مؤشرات الأرباح في الكشف عن الحالة الاقتصادية
للمصرف (Du et all,2019:1-55)

هـ - السيولة

يتم تعريف السيولة على " أنها الدرجة التي يمكن بها تحويل الموجود إلى نقد" (Jensen,2018:16) كما عرف السيولة باحث اخر بانها "قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في تواريخ الاستحقاق" (Otchey,2019:35) كما تشير الدراسات الى ان السيولة تمثل نسبة " إجمالي القروض القائمة إلى إجمالي الودائع (LTD) وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات" (Bergendorff and Osbäck,2017:29) وللسيولة مخاطر نظامية تمثل محل اهتمام للدارسين والمؤسسات المالية لا سيما المصرفية منها تتمثل في "احتمالية ان تواجه المؤسسات المالية نقصا في السيولة" (Fragkou,2020:64).

و - حساسية مخاطر السوق

تُعرّف مخاطر السوق عموماً في الأدبيات المصرفية والمالية على أنها "مخاطر انخفاض أسعار الموجودات نتيجة للتغيرات الحاصلة وغير المتوقعة في عوامل السوق الواسعة المتعلقة بأسعار الفائدة أو بحقوق الملكية ومن المحتمل أن تكون مخاطر السوق هي أفضل أنواع المخاطرة المفهومة والنوع الذي تتوفر له كميات كبيرة من البيانات عالية الجودة بسهولة. مجموعة متنوعة من التدابير، مثل القيمة المعرضة للخطر، متاحة بسهولة لتقييم مخاطر السوق" (ACQUAYE,2019:14)

٣- المبحث الثالث: الاطار العملي (التطبيق)

٣. ١- تحليل علاقة الارتباط بين المخاطرة الاقتصادية بكل ابعادها مع ابعاد الاداء المصرفي.

وجود علاقة عكسية و ليست ذات قيمة معنوية بين المتغير التوضيحي "المخاطرة الاقتصادية" على الاداء المصرفي " وتشير مستوى المعنوية لنموذج الانحدار بين

المتغيرين (المخاطرة الاقتصادية والأداء المصرفي) بأنه غير معنوي لكونها أكبر من ٠.٠٥. هذا يؤدي الى رفض فرضية البحث الرئيسية والتي مفادها: توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين مستوى المخاطرة الاقتصادية والاداء المصرفي في المصارف الخاصة العراقية قيد البحث. ونقبل بفرضية العدم والتي تنص بالاتي: لا توجد علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين مستوى المخاطرة الاقتصادية والأداء المصرفي في المصارف الخاصة العراقية.

٣. ٢- تحليل العلاقة بين أبعاد المخاطرة الاقتصادية ومؤشر الاداء المصرفي (كفاية رأس المال)

أ- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم وكفاية راس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٨٧-.

ب- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وكفاية راس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٠٣-.

ج- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وكفاية راس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٩٤-.

د- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة وكفاية راس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٨-.

هـ- وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما

بين الحساب الجاري وكفاية رأس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٤٤ - .

٣. ٣- تحليل العلاقة بين أبعاد المخاطرة الاقتصادية و مؤشر الاداء المصرفي (جودة الموجودات)

أ-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٢٦ .

ب-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٢٤ - .

ج-وجود علاقة عكسية قوية وذات معنوية احصائية بثقة مقدارها ٩٥% ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نرفض فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات ونقبل الفرضية البديلة " وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٦٩٤ - .

د-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٣٣٨ - .

هـ-وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة

معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الموجودات" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٩٨ - .

٣. ٤- تحليل العلاقة بين أبعاد المخاطرة الاقتصادية وأحد مؤشرات الاداء المصرفي (جودة الادارة)

أ-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٦٧ .
ب-وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٧٨ - .

ج-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات معنوية احصائية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٠٨ .

د-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٦٩ .
هـ-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٢١ .

٣. ٥- تحليل العلاقة بين أبعاد المخاطرة الاقتصادية وأحد مؤشرات الاداء المصرفي (السيولة).

أ-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٠٣-.

ب-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي والسيولة ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و السيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٦٨ .

ج-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٦٩-.

د-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٨٣-.

ج-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري والسيولة ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري والسيولة" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٣٢ .

٣. ٦_ تحليل العلاقة بين أبعاد المخاطرة الاقتصادية وأحد مؤشرات الاداء المصرفي (الربحية).

أ-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٤٥.

ب-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي والربحية ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و الربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٥٦ .

ج-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٤٤ .

د-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٣١٠ .

هـ-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري والربحية ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٨٧ .

٣. ٧- تحليل علاقة المخاطرة الاقتصادية ومؤشر الاداء المصرفي(حساسية مخاطر السوق).

أ-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٤٩ .

ب-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و حساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٥٤ - .

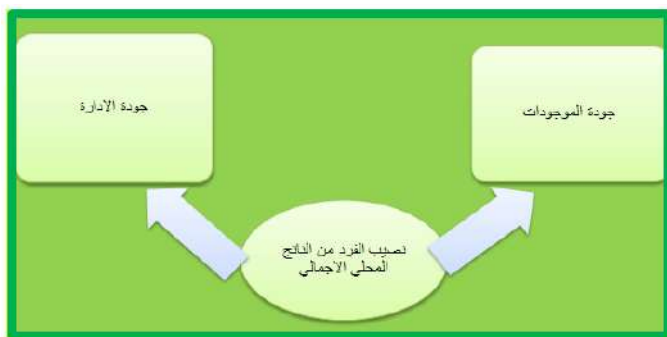
ج-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١١٢ .

د-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٣٦١ .

هـ-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٢٧ .

ومن خلال نتائج الاختبار يتبين للباحث ان النموذج الفرضي المقترح (المخاطرة الاقتصادية وتأثيرها على اداء المصارف العراقية) في منهجية البحث ليساهم في بعض ابعادا بالتأثير على الاداء المصرفي للمصارف الخاصة العراقية ليتحقق لنا انموذج للتأثير في الاداء المصرفي في البيئة العراقية نطلق عليهم (الانموذج الواقعي أو المتوقع) ويتفق عمل الباحث بوجود تأثير ل احد ابعاد المخاطرة الاقتصادية كمتغير مستقل يؤثر على كل من جودة الادارة وجودة الموجودات (ابعاد المتغير التابع المتمثل بالاداء المصرفي) وكما موضح في الانموذج الاتي:

الشكل (٢) أنموذج البحث المتوقع للمخاطر الاقتصادية وتأثيرها على الاداء المصرفي (جودة الموجودات وجودة الادارة) من تصميم الباحث اعتمادا على الاستنتاجات



٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

أ- يستدل من نتائج الاختبار عدم وجود علاقة تأثيرية كلية وبشكل مشترك ما بين المخاطرة الاقتصادية و الاداء المصرفي وفق مؤشرات (Camels).

ب- كشفت الاختبارات الإحصائية عن وجود علاقة عكسية قوية وذات معنوية احصائية بثقة مقدارها (٩٥%) ما بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بشكل منفرد ولوغاريتم جودة الموجودات " كأحد مؤشرات الأداء الخاصة بكل مصرف من المصارف عينة البحث والذي يوضح تفسير ارتفاع تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بواقع وحدة واحدة (التحسين في المستوى المعاشي للفرد العراقي) يؤدي الى انخفاض في القروض المتعثرة نسبة الى مجموع القروض الممنوحة بقيمة (٠.٦٩٤-).

ج- تبين من خلال البحث التحليلية للبحث وأختبار الفرضيات الفرعية عن وجود علاقة طردية تأثيرية متوسطة القوة ذات معنوية احصائية بثقة مقدارها (٠.٩٨٣) و بشكل منفرد ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الادارة والمتمثلة بزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البيئة العراقية، ويعزى ذلك الى تعافي الاقتصاد العراقي وزيادة حجم الواردات الصادرة عن زيادة في الانشطة النفطية وغير النفطية، مما يفسر هذا التأثير ارتفاع المستوى المعيشي للفرد في العراق والذي يؤدي الى زيادة المشهد الاقتصادي و نمو الأنشطة الاقتصادية وقوة الجدوى الاقتصادية للعديد من المشروعات التي ساهمت في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومع وجود عائد أعلى من المصارف توجه المستثمرون لاستثمار أموالهم في الودائع المصرفية بدافع العائد الثابت والخالي من المخاطر و مع ارتفاع أسعار الفائدة ترتفع الودائع المصرفية بصورة كبيرة مما تسبب في زيادة مصروفات الفوائد على حساب التوفير في المصارف العراقية نتيجة زيادة حجم الودائع المصرفية مع زيادة في أسعار الفائدة .

٤.٢_ التوصيات

أ- من المهم إعادة النظر في الأنشطة المصرفية التي تجريها المصارف الخاصة العراقية في ظل المخاطرة الاقتصادية والوقوف على عوامل الضعف المتمثلة بارتفاع او الانخفاض الواردين في بعض النسب المالية لمؤشرات الاداء المصرفي وعدم اتساقها مع مقررات لجنة بازل مع ضرورة الالتزام بالمقررات و ضرورة الدعم والاهتمام بالقطاعات التي تساهم بزيادة انتاج السلع والخدمات تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البيئة العراقية .والتي تساعد على تنمية قدرة الفرد المرتبطة بزيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات التي تنعكس ايجابا على نمو الناتج المحلي ونصيب الفرد منه . و زيادة القدرة الشرائية و تسديد التزاماته المالية اتجاه المصارف من منظور اقتصادي واجتماعي ومالي . واقامة دراسة حول المخاطرة الاقتصادية وتأثيرها على المصارف الاجنبية العاملة في العراق

ب-نؤكد على قسم الدراسات و العمليات المصرفية و شعبة الابحاث والتسويق المصرفي على توسيع دائرة الشمول المالي والاستفادة من التحسن في المستوى المعيشي للفرد العراقي نتيجة زيادة نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي بزيادة حجم المنتجات المصرفية من الائتمان المصرفي واستهداف جميع شرائح المجتمع العراقي ككل مع التركيز على المرأة والطلبة والاسر الفلاحية وتشجيعهم على الاستثمار طالما لديهم القدرة على تسديد التزاماتهم .

ج-نوصي متخذي القرار في المصارف المبحوثة بالاستفادة من زيادة حجم الودائع المصرفية واستقرارها المالي في توجهاتهم نحو الشمول المالي وتعزيز قدرة المصرف على استثمار تلك الودائع في استثمارات آمنة وطويلة الاجل لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية كما نقترح للمصارف والباحثين باعتماد نسبة (تكلفة التشغيل ÷ الدخل التشغيلي × ١٠٠) كمقياس للمخاطر الاقتصادية بطريقة كمية من خلال حجم مصروفات الفوائد لحساب التوفير والاهتمام والعناية بتوظيف الودائع المصرفية بمشاريع استثمارية لأجل مراعات التوازن بين ارتفاع نسبة الفائدة التي تفرضها

التعليمات المصرفية استنادا الى ادوات السياسة النقدية والمفروضة على الودائع المصرفية والتي تتأثر بظروف البيئة العراقية السائدة وبين حجم الايرادات الناجمة عن تلك الودائع.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ١.جودي، حيدر حمزة " علاقة القرار الاستراتيجي في الاداء المصرفي : دراسة تحليلية "، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد ٦٨، ٢٠٠٨.ص:٨٣.
- ٢.الحسيني،فلاح حسن عداي ؛ والدوري، مؤيد عبد الرحمن " ادارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر "، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠. ص: ١١٨.

References

- 3.Bergendorff , Ida And Osbäck, Maria,(2017), Banking Soundness In The European Union- The Impact Of The Capital Requirements Regulation, Master Thesis - Degree Project In Business Administration, Jönköping University.
- 4.Chaharsoughi, Marjan,(2018), Failure Prediction Using The Hazard Model: A Study Of New Zealand Financial Institutions, A Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy In Accounting, Lincoln University.
- 5.Dahlstedt, Simon,(2019), Political Risk & Earnings Quality - An Analysis Of Political Effects On Earnings Management, Effects On Earnings Management, Department Of Business Studies, Uppsala University.
- 6.El-Faham, Karim,(2020), Financial Risk And Financial Performance Of Banks In Egypt, A Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Cardiff School Of Management.

- 7.Ewan, Kayla,(2020), Cyber-Threats As Political Risk: Increased Risk For The Oil And Gas Industry, Thesis Presented In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Arts (Political Science) In The Faculty Of Arts And Social Sciences At Stellenbosch University.
- 8.Fragkou, Stamatoula,(2020), Macroprudential Stress Tests Under Basel Iii: The Role Of Funding Liquidity Risk, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy At The University Of Leicester Division Of Finance, School Of Business.
- 9.Francis, Sasraku,(2015), Regulatory Structures And Bank – Level Risk Management In Ghanaian Banks, Francis Mensah Sasraku Submitted For The Degree Of Doctor Of Business Administration Faculty Of Management And Law University Of Bradford.
- 10.Kioko, Mulandi,(2016), The Relationship Between Liquidity And Operational Risk Of Commercial Banks In Kenya, A Research Project Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirement For The Award Of The Degree Of Master Of Science In Finance, School Of Business, University Of Nairobi.
- 11.Mahmood, Javed,(2019), Earnings Quality And Clean Surplus Principles, Submitted In Fulfillment Of The Requirements Of The Degree Of Doctor Of Philosophy, University Of Tasmania Tasmanian School Of Business And Economics Tsbe.
- 12.Mokua, Oigo,(2015), Factors Influencing Financial Performance Of Deposit- Taking Savings And Credit Co-Operative Societies In Kisii County, Kenya, A Research Project Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Award Of The Degree Of Master Of Arts In Project Planning And Management Of The University Of Nairobi.

- 13.Musyimi, Lawrence,(2016), The Effect Of Asset Quality On The Risk Adjusted Returns Of Tier One Banks In Kenya, A Research Proposal Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirement For The Award Of Degree Of Master Of Science-Finance, University Of Nairobi.
- 14.Otchey, Ophelia,(2019), Donor Aid And The Financial Performance Of Rural And Community Banks In Ghana, This Long Essay Is Submitted To The University Of Ghana, Legon, In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Award Of Master Of Science (M.Sc.) Degree In Development Finance.
- 15.Seidu , Sakinatu,(2019), Capital Adequacy Ratio And Economic Growth In Ghana, This Long Essay Is Submitted To The University Of Ghana, Legon In Partial Fulfilment Of The Requirement For The Award Of Master Of Science Degree In Development Finance, University Of Ghana College Of Humanities.
- 16.Takacs, Andras& Szucs, Tamas & Kehl, Daniel And Fodo, Andrew,(2020),The Effect Of Fair Valuation On Banks' Earnings Quality: Empirical Evidence From Developed And Emerging European Countries, Article, Heliyon (6) E05659.
- 17.Workneh, Bahiru,(2014), Determinants Of Capital Adequacy Ratio Of Commercial Banks In Ethiopia, A Thesis Submitted To The Department Of Accounting And Finance Presented In Partial Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Science (Accounting And Finance), Addis Ababa University, Addis Ababa, Ethiopia.
- 18.Al-Hawary ,Sulieman I. S.(2011), "The Effect Of Banks Governance On Banking Performance Of The Jordanian Commercial Banks : Tobin's Q Model An Applied Study " ,

International Research Journal Of Finance And Economics , No. 71 , 2011.P:39.

19.Chiu, Yi-Bin& Lee , Chien-Chiang,(2020), Effects Of Financial Development On Energy Consumption: The Role Of Country Risks, Journal Pre-Proof, Pii: S0140-9883(20)3.

20.Du, Kai& Huddart, Steven& Xue, Lingzhou And Zhang, Yifan,(2019), Using A Hidden Markov Model To Measure Earnings Quality, Journal Pre-Proof,P.P (1-69.

21.Edirisuriya, P., & Gunasekarage, A. (2015). Bank Diversification, Performance And Stock Market Response: Evidence From Listed Public Banks In South Asian Countries. Journal Of Asian Economics, 69-85.

22.Glova, Jozef ., Bernatik, Werner,And Tulai, Oksana,(2020) Determinant Effects Of Political And Economic Factorson Country Risk: An Evidence From The Eu Countries, Montenegrin Journal Of Economics, Vol. 16, No. 1 (2020), 37-53..

23.Toma, Simona & Chiriță, Mioara ,And Șarpe , Daniela ,(2017), Country Risk Analysis: Political And Economical Factors,Recent Resarches In Applied Economics,Isbn:978-1-61804-009-1.

24.Platon,Victor&Frone,Simona&Constantinescu,Andreea ,(2014), Financial And Economic Risks To Public Projects,Elsevier,1st International Conference 'Economic Scientific Research - Theoretical, Empirical And Practical Approaches', ESPERA 2013, Procedia Economics And Finance 8 (2014) 204 – 210).

25.Bouchet, Michel &Clark,Ephraim & Gros Lambert, Bertrand ,(2014) Country Risk Assessment, A Guide To Global

Investment Strategy, A Catalogue Record For This Book Is Available From The British , ISBN 0-470-84500-7.

26.Heinäkoski, Lauri,(2018), Limitations Of Normal Distribution In Economic Risk Analysis, Master's Thesis, University Of Oulu, Oulu Business School.

27.Díaz, Jaime ,(2018), Lnfluencia De La Crisis Financiera Del 2007 En El Riesgo Pais De Perú, Trabajo De Suficiencia Profesional Para Optar El Título Profesional De Economista Sustentación De Caso, Facultad De Ciencias Empresariales Y Económicas Carrera De Economía, Universidad De Lima.

28.Abbasianjahromi, Hamidreza & Aghevoli , Shahryar , Mehdi & Ravanshadrnia,(2020), Economic Risk Assessment Of Concrete And Asphaltic Pavements In Freeways And Highways, Case Studies In Construction Materials, 12. E00346, Journal Homepa Ge: Wwww.Elsevier.Com/Locate/Cscm).

29.Chuan Lee, Chi And Chiang Lee, Chien ,(2018), Oil Price Shocks And Chinese Banking Performance: Do Country Risks Matter?

30.Aladwani, Jassim, (2016), Risk And Return In Domestic And Foreign Stock Trading: The Gcc Perspective, A Thesis Submitted In Fulfilment Of The Requirements For The Degree Of Doctor Of Philosophy, MBA Finance, AMA International University, Kingdom Of Bahrain.

31.Romero, Luis (2017), Lnfluencia Del Riesgo País Peruano Sobre La Inversión Extranjera Directa Para El Periodo 2002 – 2016, Trabajo De Investigación Para Optar Por El Título Profesional De Economista, Universidad De Lima, Facultad De Ciencias Empresariales Y Económicas Carrera De Economía.

32.Gorgis, Paul And Karaghili, Oscar (2020), The Relationship Between Equatorial Distance And GDP Per Capita, Degree:

Society And Engineering, 2020, Mälardalen University, Gogskola Eskilstuna Vasteras.

33.Jensen, Ane,(2018), The Finance Of Microfinance: Liquidity Creation In Deposit-Taking Microfinance Institutions, Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy Phd) In Finance, University Of Stirling).

الملاحق

التحليل الاحصائي للبيانات

١- اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

يتم هنا اختبار افتراض التوزيع الطبيعي او الاعتدالي للبيانات، وهو شرط ضروري لاجراء الاختبارات الاحصائية الاخرى. وباستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، نلاحظ قيمة المعنوية Sig.، فاذا كانت اقل من ٠.٠٥ اي اننا نرفض فرضية العدم الخاصة بهذا الاختبار التي تنص ان البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً ونقبل الفرضية البديلة التي تنص ان البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، والعكس صحيح، ولغرض جعل البيانات تتوزع طبيعياً نجري التحويلات على المتغيرات مثل اخذ اللوغاريتم، مقلوب القيم او تربيعها وغيرها من التحويلات.

٢- تحليل الارتباط Correlation Analysis:

يتم في هذا الفصل دراسة الارتباط بين جميع متغيرات البحث ومحاولة معرفة وجود علاقة بين المتغيرات ومعرفة اي متغيرين الاقوى ارتباطاً وايهما الاقل ارتباطاً وهل العلاقة معنوية ام لا، ويتم ذلك من خلال حساب معامل الارتباط الخطي البسيط Linear Correlation Coefficient بين المتغيرات، اذ ان قيمة معامل الارتباط تتراوح ما بين (+1,-1) وتشير القيمة الموجبة الى العلاقة الطردية بين المتغيرين "اي يزداد احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" والقيمة السالبة الى العلاقة العكسية "اي يقل احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" وكلما اقترب معامل الخطي من الواحد دل ذلك على قوة العلاقة وتشير

العلامة (*) او (**) الى وجود ثقة ومعنوية احصائية مقدارها ٩٥% و ٩٩% في المؤشر على التوالي، ومن تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient ووفقا للفرضيات المثبتة.

٣-تحليل الانحدار Regression Analysis:

يهدف هذا التحليل الى معرفة اثر ومعنوية المتغير التوضيحي على المتغير المعتمد او التابع، ويتضمن المؤشرات التالية:

١-معامل التوضيح او التفسير R^2 : ويمثل نسبة تفسير المتغير التوضيحي من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والنسبة المتبقية تعود الى العوامل الاخرى التي لم يؤخذ

٢-الاحتمال المرافق لقيمة F المحتسبة (p-value of F): وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بشكل اجمالي على المتغير المعتمد، فاذا كانت قيمتها اقل من ٠.٠٥ نرفض فرضية العدم (عدم وجود تاثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي على المتغير المعتمد) والعكس صحيح.

٣-معلمة الانحدار Regression Coefficient: وتمثل مقدار التغير في المتغير المعتمد اذا تغير المتغير التوضيحي بمقدار وحدة واحدة، فاذا كانت الاشارة موجبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تسبب زيادة في المتغير المعتمد واذا كانت الاشارة سالبة فالزيادة في المتغير التوضيحي تؤدي الى نقصان في المتغير المعتمد والعكس صحيح.

٤-الاحتمال المرافق لقيمة t المحتسبة (p-value of t): وتستخدم الاختبار معنوية المتغيرات التوضيحية بشكل فردي على المتغير المعتمد، فاذا كانت قيمتها اقل من ٠.٠٥ نرفض فرضية العدم (عدم وجود تاثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحي على المتغير المعتمد) والعكس صحيح.

اولا :المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير كفاية راس المال

١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت اكبر من ٠.٠٥ اي اننا نقبل فرضة العدم الخاصة بهذا الاختبار التي تنص ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.، وكما في الجدول رقم (١)

اختبار التوزيع الطبيعي			
Kolmogorov-Smirnov			
	قيمة المعنوية	درجة الحرية	احصاء الاختبار
x11	.200*	10	0.188
x12	.200*	10	0.153
x13	.200*	10	0.211
x14	.200*	10	0.127
x15	.200*	10	0.159
y1	0.067	10	0.254

*:القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS.

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية
-0.187	x21
-0.103	x22
-0.494	x23
-0.258	x24
-0.244	x25
0.01. **الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. *الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

١-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم وكفاية راس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم وكفاية راس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٨٧-.

٢-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وكفاية رأس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وكفاية رأس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.103- .

٣-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وكفاية رأس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وكفاية رأس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.494- .

٤-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة وكفاية رأس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة وكفاية رأس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.28- .

٥-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري وكفاية رأس المال، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري وكفاية رأس المال " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.244- .

ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقا للنموذج التالي:

$$y = a + b_1X_{21} + b_2X_{22} + b_3X_{23} + b_4X_{24} + b_5X_{25} + E$$

اذ ان:

y : يمثل المتغير المعتمد (كفاية رأس المال)

a : الحد الثابت

b_1 : الميل الحدي للمتغير التضخم .

X_{21} : المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 : الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

- X_{21} : المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.
 b_3 : الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.
 X_{23} : المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.
 b_4 : الميل الحدي للمتغير الموازنة.
 X_{24} : المتغير التوضيحي الموازنة.
 b_5 : الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.
 X_{25} : المتغير التوضيحي الحساب الجاري.
 E : تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).
تبين ما يلي:

١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٤٥% من التغيرات الموجودة في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٥٥% .

٢- كانت قيمة F المحسوبة (٠.٦٩) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٥) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي للمتغير التوضيحية بشكل مشترك على المتغير التابع.

٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.٢٩٦ ، - ٠.٠٧٢ ، - ١.٨٨ ، - ٠.٣٨١ ، - ٢٤٣٦.٧٨) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية بمقدار وحدة واحدة يزداد/يقل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.

٤- كانت قيمة t المحسوبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" اي ان التأثير غير معنوي لجميع تلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير + - معنوي لتلك المتغيرات.

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

المتغير التابع	المتغير ت المستقلة	معامل التوضيح R^2	قيمة اختبار F المحتسبة	قيمة اختبار F الجدولية	النتيجة	الحد الثابت a	الميل الحدي b	قيمة اختبار t المحتسبة	قيمة اختبار t المحتسبة	النتيجة
y1	1٢X	45%	0.069	4.05	غير معنوي	12.78	-0.296	-0.614	٢.١١٣	غير معنوي
	2٢X						-0.072	-0.509		غير معنوي
	3٢X						-1.880	-1.666		غير معنوي
	4٢X						-0.381	-0.162		غير معنوي
	5٢X						24536.734	1.125		غير معنوي

ثانياً: المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير التابع جودة الموجودات

١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت جميعها اكبر من ٠.٠٥ الا القيم الخاصة بالمتغير التابع، كما في الجدول رقم (١). ومن خلال اجراء التحويل باخذ اللوغاريتم واعادة تطبيق الاختبار نلاحظ ان جميع القيم اصبحت تتوزع اعتدالياً، وكما في الجدول رقم (٣)

اختبار التوزيع الطبيعي		
Kolmogorov-Smirnov		
قيمة المعنوية	درجة الحرية	احصاء الاختبار

x21	0.188	10	.200*
x22	0.153	10	.200*
x23	0.211	10	.200*
x24	0.127	10	.200*
x25	0.159	10	.200*
y2	0.304	10	0.009

*: القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS.

اختبار التوزيع الطبيعي			
Kolmogorov-Smirnov			
	احصاء الاختبار	درجة الحرية	قيمة المعنوية
x21	0.188	10	.200*
x22	0.153	10	.200*
x23	0.211	10	.200*
x24	0.127	10	.200*
x25	0.159	10	.200*
logy2	0.141	10	.200*

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية
0.026	x21
-0.124	x22
-.694*	x23
-0.338	x24
-0.498	x25
0.01. 0.01** الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. 0.05* الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

١-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.026.

٢-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٢٤-.

٣-وجود علاقة عكسية قوية وذات معنوية احصائية بثقة مقدارها ٩٥% ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نرفض فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات ونقبل الفرضية البديلة " وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٦٩٤ -.

٤-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الموجودات " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٣٣٨-.

٥-وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الموجودات، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الموجودات" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.498 - .

ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقا للنموذج التالي:

$$\log y = a + b_1X_{21} + b_2X_{22} + b_3X_{23} + b_4X_{24} + b_5X_{25} + E$$

اذ ان:

γ : يمثل المتغير المعتمد (جودة الموجودات)

a : الحد الثابت

b_1 : الميل الحدي للمتغير التضخم.

X_{21} : المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 : الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

X_{22} : المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.

b_3 : الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.

X_{23} : المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.

b_4 : الميل الحدي للمتغير الموازنة.

X_{24} : المتغير التوضيحي الموازنة.

b_5 : الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.

X_{25} : المتغير التوضيحي الحساب الجاري.

E : تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

تبين ما يلي:

١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٥٩% من التغيرات الموجودة في المتغير

التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٤١% .

٢- كانت قيمة F المحتسبة (١.١٥٨) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٥)

وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي للمتغير التوضيحية

بشكل مشترك على المتغير التابع.

٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.٢٤٧، ٠.٠٨١، -٠.٦٧٨،

١.٠١٢، -٢٩٥٣.٦) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية

بمقدار وحدة واحدة يزداد / يقل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.

٤- كانت قيمة t المحسوبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" اي ان التأثير غير معنوي لتلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي لتلك المتغيرات.
والنتائج موضحة في الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التوضيح R^2	قيمة اختبار المحتسبة	قيمة اختبار الدالة	النتيجة	الح ثابت a	الحي العيل b	قيمة اختبار t المحتسبة	قيمة اختبار t	النتيجة
Y2	1X	59%	1.158	4.05	غير معنوي	7.728	0.247	0.832	٢.١٣	غير معنوي
	2X						-0.081	-0.930		غير معنوي
	3X						-0.678	-0.976		غير معنوي
	4X						-1.012	-0.699		غير معنوي
	5X						2953.607	0.220		غير معنوي

ثالثا: المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير التابع جودة الادارة
١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت جميعها اكبر من ٠.٠٥ ، كما في الجدول رقم(١).

اختبار التوزيع الطبيعي			
	Kolmogorov-Smirnov		
	احصاء الاختبار	درجة الحرية	قيمة المعنوية
x21	0.188	10	.200 [*]
x22	0.153	10	.200 [*]
x23	0.211	10	.200 [*]
x24	0.127	10	.200 [*]
x25	0.159	10	.200 [*]
logy3	0.215	10	.200 [*]

*: القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS.

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية
0.067	x21
-0.478	x22
0.408	x23
0.269	x24
0.021	x25
0.01. **الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. *الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

- ١-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.067 .
- ٢-وجود علاقة عكسية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٧٨-.

٣-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات معنوية احصائية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٤٠٨ .

٤-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٢٦٩ .

٥-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الادارة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري ولوغاريتم جودة الادارة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٠٢١ .

ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقا للنموذج التالي:

$$\log y = a + b_1 X_{21} + b_2 X_{22} + b_3 X_{23} + b_4 X_{24} + b_5 X_{25} + E$$

اذ ان:

y :يمثل المتغير المعتمد (جودة الادارة)

a :الحد الثابت

b_1 :الميل الحدي للمتغير التضخم.

X_{21} :المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 :الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

X_{22} :المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.

b_3 :الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.

X_{23} :المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.

b_4 :الميل الحدي للمتغير الموازنة.

X_{24} : المتغير التوضيحي الموازنة.

b_5 : الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.

X_{25} : المتغير التوضيحي الحساب الجاري.

E: تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

تبين ما يلي:

١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٦٨% من التغيرات الموجودة في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٣٢% .

٢- كانت قيمة F المحسوبة (١.٧٤١) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٠٥) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي للمتغير التوضيحية بشكل مشترك على المتغير التابع.

٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.٢٤٧، -٠.٠٥٢، ٠.٩٨٣، -٠.٠٨٣، -١٣٦٤.١٢) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية بمقدار وحدة واحدة يزداد / يقل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.

٤- كانت قيمة t المحسوبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" ما عدا المتغير التوضيحي الثالث ان التأثير غير معنوي لتلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تأثير معنوي لتلك المتغيرات ما عدا المتغير الثالث. وبذلك فان المعادلة التقديرية ستكون كما يلي:

$$\log \hat{y}_3 = -1.367 + 0.983X_{13}$$

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٥)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل	R^2 التوضيحي	اختبار F المحسوبة	اختبار F الجدولية	اختبار E المحسوبة	النتيجة	التأثير	الميل الحدي	الميل الحدي	اختبار t المحسوبة	اختبار t الجدولية	النتيجة
									b	a			

غير معنوي	1.324	0.247	-1.367	غير معنوي	4.05	1.741	68%	1٢X	Y3
غير معنوي	-0.949	-0.052						2٢X	
معنوي	2.253	0.983						3٢X	
غير معنوي	-0.091	-0.083						4٢X	
غير معنوي	-1.618	-						5٢X	
		13645.120							

جدول رقم (٥)

رابعاً : المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير التابع السيولة

١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت اكبر من ٠.٠٥ اي اننا نقبل فرضية العدم الخاصة بهذا الاختبار التي تنص ان البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.، وكما في الجدول رقم (٦)

اختبار التوزيع الطبيعي			
	Kolmogorov-Smirnov		
	قيمة المعنوية	درجة الحرية	احصاء الاختبار
x21	.200*	10	0.188
x22	.200*	10	0.153
x23	.200*	10	0.211

x24	0.127	10	0.200*
x25	0.159	10	0.200*
logy4	0.222	10	0.177

*: القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية
-0.103	x21
0.268	x22
-0.169	x23
-0.083	x24
0.132	x25
0.01. 0.01** الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. 0.05* الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

١-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٠٣-.

٢-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي والسيولة ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و السيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٢٦٨ .

٣-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط -0.169 .

٤-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة والسيولة، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة والسيولة " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط 0.083 - .

٥-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري والسيولة ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري والسيولة" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.١٣٢ .

ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقا للانموذج التالي:

$$y = a + b_1X_{21} + b_2X_{22} + b_3X_{23} + b_4X_{24} + b_5X_{25} + E$$

اذ ان:

y :يمثل المتغير المعتمد (السيولة)

a :الحد الثابت

b_1 :الميل الحدي للمتغير التضخم .

X_{21} :المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 :الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

X_{21} :المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.

b_3 :الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.

X_{23} :المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.

b_4 :الميل الحدي للمتغير الموازنة.

X_{24} :المتغير التوضيحي الموازنة.

b_5 :الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.

X_{25} : المتغير التوضيحي الحساب الجاري.

E: تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

تبين ما يلي:

١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٤٩% من التغيرات الموجودة في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٥١% .

٢- كانت قيمة F المحتسبة (٠.٧٦٩) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٥) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحية بشكل مشترك على المتغير التابع.

٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.١٥٨، -٠.٠١٨، -٠.٤٦٧، ٠.١٦٢، ٧٤٥٧.٦٧) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية بمقدار وحدة واحدة يزداد/يقبل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.

٤- كانت قيمة t المحتسبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" اي ان التأثير غير معنوي لجميع تلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي لتلك المتغيرات.

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٧)

جدول رقم (٧)

المتغير	المتغيرات	معامل	قيمة اختبار F	قيمة اختبار	النتيجة	الحد الثابت	الميل	الحد h	قيمة اختبار t الحسبة	قيمة اختبار	النتيجة
Y4	X1	49%	0.769	4.05	غير معنوي	2.309	-0.158	-1.274	-1.274	٢.١٣	غير معنوي

غير معنوي	0.489	0.018						٢X 2
غير معنوي	-1.612	-0.467						٢X 3
غير معنوي	0.269	0.162						٢X 4
غير معنوي	1.331	7457.674						٢X 5

خامسا: المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير التابع الربحية

١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت اكبر من ٠.٠٥ اي اننا نقبل فرضة العدم الخاصة بهذا الاختبار التي تنص ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.، وكما في الجدول رقم (٨)

اختبار التوزيع الطبيعي			
	Kolmogorov-Smirnov		
	احصاء الاختبار	درجة الحرية	قيمة المعنوية
x21	0.188	10	.200*
x22	0.153	10	.200*
x23	0.211	10	.200*
x24	0.127	10	.200*
x25	0.159	10	.200*
y5	0.162	10	.200*

*:القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS.

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية
0.405	x21
0.056	x22
0.244	x23
0.310	x24
0.087	x25
0.01. 0.01* الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. 0.05* الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

١-وجود علاقة طردية متوسطة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٤٠٥.

٢-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي والربحية ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و الربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٥٦ .

٣-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٢٤٤ .

٤-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة والربحية، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٣١٠ .

٥-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري والربحية ، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الحساب الجاري والربحية" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٠٠٨٧ .
ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقا للانموذج التالي:

$$y = a + b_1X_{21} + b_2X_{22} + b_3X_{23} + b_4X_{24} + b_5X_{25} + E$$

اذ ان:

y:يمثل المتغير المعتمد (الربحية)

a:الحد الثابت

b_1 :الميل الحدي للمتغير التضخم .

X_{21} :المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 :الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

X_{21} :المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.

b_3 :الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.

X_{23} :المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.

b_4 :الميل الحدي للمتغير الموازنة.

X_{24} :المتغير التوضيحي الموازنة.

b_5 :الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.

X_{25} :المتغير التوضيحي الحساب الجاري.

E:تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

تبين ما يلي:

١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٦٠% من التغيرات الموجودة في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٤٠% .

٢- كانت قيمة F المحتسبة (١.١٢٧) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٥) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحية بشكل مشترك على المتغير التابع.

٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.٠٠٧، ٠.٠٠١، ٠.٠٢٤، ٠.٠١٠) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية بمقدار وحدة واحدة يزداد/يقل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.

٤- كانت قيمة t المحتسبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" اي ان التأثير غير معنوي لجميع تلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي لتلك المتغيرات.

والنتائج موضحة في الجدول رقم (٩)

جدول رقم (٩)

المتغير	المتغيرات	معامل	قيمة اختبار	م	قيمة اختبار	القيمة الحدية	قيمة اختبار	النتيجة
Y5	1٢X	60%	1.127	4.05	غير معنوي	-	0.007	غير معنوي
	2٢X						0.001	غير معنوي
							0.479	
							1.338	

غير معنوي		1.882	0.024						3٢X	
غير معنوي		0.364	0.010						4٢X	
غير معنوي		-	-						5٢X	
		1.900	471.871							

سادسا: المتغيرات التوضيحية (التضخم، نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج، الموازنة، الحساب الجاري) على المتغير التابع حساسية المخاطر

١- اختبار التوزيع الطبيعي: باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov نلاحظ ان قيمة المعنوية Sig. كانت اكبر من ٠.٠٥ اي اننا نقبل فرضة العدم الخاصة بهذا الاختبار التي تنص ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.، وكما في الجدول رقم (١٠)

اختبار التوزيع الطبيعي			
Kolmogorov-Smirnov			
	قيمة المعنوية	درجة الحرية	احصاء الاختبار
x21	.200*	8	0.217
x22	.200*	8	0.181
x23	0.083	8	0.272
x24	.200*	8	0.125
x25	.200*	8	0.163
logy6	0.188	8	0.242

*: القيم في الجدول تم استخراجها من مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال تحليل الارتباط تبين ما يلي:

معامل الارتباط	
المتغير التابع	المتغيرات التوضيحية

x21	0.049
x22	-0.254
x23	0.112
x24	0.361
x25	0.227
0.01. ** الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	
0.05. * الارتباط معنوي عند مستوى معنوية	

١-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين التضخم وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين التضخم وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٠٤٩.

٢-وجود علاقة عكسية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نمو الناتج المحلي و حساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٢٥٤ -.

٣-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين نصيب الفرد من الناتج وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠١١٢ .

٤-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الموازنة وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما بين الموازنة وحساسية المخاطر" حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٠٣٦١ .

٥-وجود علاقة طردية ضعيفة القوة وليست ذات دلالة معنوية ما بين الحساب الجاري وحساسية المخاطر، اي اننا نقبل فرضية العدم "عدم وجود علاقة معنوية ما

بين الحساب الجاري وحساسية المخاطر " حيث بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط

١.٠.٢٢٧

ومن خلال تطبيق تحليل الانحدار للمتغيرات التوضيحية السابقة على المتغير المعتمد وفقاً للانموذج التالي:

$$y = a + b_1X_{21} + b_2X_{22} + b_3X_{23} + b_4X_{24} + b_5X_{25} + E$$

اذ ان:

y : يمثل المتغير المعتمد (حساسية المخاطر)

a : الحد الثابت

b_1 : الميل الحدي للمتغير التضخم .

X_{21} : المتغير التوضيحي التضخم.

b_2 : الميل الحدي للمتغير نمو الناتج المحلي.

X_{21} : المتغير التوضيحي نمو الناتج المحلي.

b_3 : الميل الحدي للمتغير نصيب الفرد من الناتج.

X_{23} : المتغير التوضيحي نصيب الفرد من الناتج.

b_4 : الميل الحدي للمتغير الموازنة.

X_{24} : المتغير التوضيحي الموازنة.

b_5 : الميل الحدي للمتغير الحساب الجاري.

X_{25} : المتغير التوضيحي الحساب الجاري.

E : تمثل الخطأ العشوائي (يضم جميع المتغيرات التي لم تؤخذ بالحسبان).

تبين ما يلي:

- ١- ان المتغيرات التوضيحية تساهم بنسبة ٤٩% من التغيرات الموجودة في المتغير التابع، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٥١% .
- ٢- كانت قيمة F المحتسبة (٠.٣٧٩) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (٤.٠٥) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي للمتغير التوضيحية بشكل مشترك على المتغير التابع.
- ٣- بلغت قيمة الميول الحدية للمتغيرات التوضيحية (٠.٠٠٠٧، ٠.٠٠٠١، ٠.٠٠٢٤، ٠.٠٠١، -٤٧١.٨٧١) وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بالمتغيرات التوضيحية بمقدار وحدة واحدة يزداد/يقل المتغير التابع بنفس تلك القيم على التوالي.
- ٤- كانت قيمة t المحتسبة للمتغيرات التوضيحية جميعها اقل من قيمة t الجدولية البالغة "٢.١٣" اي ان التأثير غير معنوي لجميع تلك المتغيرات اي اننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود تاثير معنوي لتلك المتغيرات.
- والنتائج موضحة في الجدول رقم (١١)

جدول رقم (١١)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل التوضيح R^2	قيمة اختبار المحتسبة	قيمة اختبار الجدولية	النتيجة	الح الثابت a	الميل الحدي b	قيمة اختبار t المحتسبة	قيمة اختبار t الجدولية	النتيجة
Y6	1x	49%	0.379	4.05	غير معنوي	- 0.073	0.007	1.338	٢.١٣	غير معنوي
	2x						0.001	0.479		

غير معنوي		1.882	0.024						3٢X	
غير معنوي		0.364	0.010						4٢X	
غير معنوي		- 1.900	- 471.871						5٢X	

دور المصارف في التصدي لظاهرة غسيل الاموال
The Role of Banks in Addressing the Phenomenon of Money
Laundering

ربيعة عطا الله السعدي

مصرف الرشيد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تناول البحث ظاهرة غسيل الأموال من المباحث المهمة لارتباطها بالنظام المالي العام ، لها آثارها الخطيرة على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول وهي آفة تأكل جميع الأنظمة القانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والدينية والأخلاقية ، ولذلك اعتبرها القانون من الجرائم ، وحرمتها الشريعة الإسلامية .
من خلال غسيل الأموال لتحقيق عوائد مالية غير مشروعة وإعطائها المشروعية لهذه العوائد كونها ناتجة من مشاريعهم الاجرامية التي تدر عليها أموال باهضة ، كتجارة المخدرات ، وتهريب الأسلحة والمتاجرة بأعضاء البشر ، وأنشطة الفساد المالي والاختلاس الخ .



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٨٢٩ - ٨٦٠

لذلك تم انشاء مجموعة العمل المالي (لمكافحة غسل الاموال) الدولية (FATF) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي حيث تم انشاء هذه المنظمة في عام ١٩٨٩ من قبل الدول الصناعية السبع الكبرى ، وتضم في عضويتها ٣١ دولة ومن اهدافها وضع السياسات العامة لمكافحة جريمة غسيل الأموال ، وقامت هذه المنظمة بإصدار توصياتها الأربعين المشهورة عام ١٩٩٠ حيث تعد المعيار الدولي لمكافحة جريمة غسيل الأموال وتم تعديلها عام ١٩٩٦ واعتمادها كمعيار عالمي لمكافحة غسيل الأموال وصادقت عليها ١٣٠ دولة في العالم .

وكون المصارف هي البيئة التي يتم بها العمليات المالية كالصرف والتحويل النقد عن طريق الصكوك والحوالات المالية وبطاقات الائتمان والتحويل الإلكتروني ، وتداول العملات والأسهم والسندات عن طريق المقاصة الإلكترونية ، لذا فالمصارف هي من الادوات التي بإمكانها التصدي لهذه الجريمة وحماية المؤسسات المالية من المخاطر المالية و المسؤولية القانونية .

الكلمات المفتاحية : غسيل الاموال , المصارف .

Abstract

The research dealt with the phenomenon of money laundering from the important investigations because it is related to the public financial system, it has serious effects on the level of individuals, societies and countries, and it is a scourge that eats all legal, economic, financial, social, religious and moral systems, and therefore the law considers it a crime, and it is forbidden by Islamic law.

Through money laundering to achieve illegal financial returns and give legitimacy to these returns, as they result from their criminal projects that generate exorbitant funds, such as drug trafficking, arms smuggling, trafficking in human organs, financial corruption and embezzlement activities etc.

Therefore, the International Financial Action Task Force (FATF) was established to combat money laundering, affiliated to the Economic Cooperation Organization. This organization issued its

famous forty recommendations in 1990, as it is considered the international standard for combating the crime of money laundering, and it was amended in 1996 and approved as a global standard for combating money laundering, and it was ratified by 130 countries in the world.

And the fact that banks are the environment in which financial operations such as exchange and transfer of cash through checks, money transfers, credit cards, electronic transfer, and trading of currencies, stocks and bonds through electronic clearing, so banks are among the tools that can address this crime and protect financial institutions from financial risks and legal responsibility

Keywords: money laundering, banks.

وتتناول البحث معالجة ظاهرة غسيل الأموال من خلال المباحث الأربع الآتية :-

المبحث الاول : منهجية البحث.

المبحث الثاني: ماهية غسيل الأموال وخصائصه وأساليبه ومصادره الدوافع والأسباب المؤدية لتناميه .

المبحث الثالث :مراحل غسيل الأموال وآثاره ، الموقف القانوني ، سبل مكافحته .

المبحث الرابع :الاستنتاجات والتوصيات .

١- المبحث الاول : منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث :

تعد الانظمة المصرفية أحد أهم القنوات التي تزيد من عمليات غسيل الاموال ، مما يؤثر ضعف دور الانظمة الرقابية عليها، ان معالجة هذا الموضوع يدفعنا للسؤال الجوهري الآتي:

هل تعتبر المصارف اداة فعالة لمكافحة ظاهرة غسيل الاموال ؟

ومن خلال هذه المشكلة تبرز لنا التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما هي أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة غسيل الأموال ؟

٢- كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة ؟

٢.١- فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدّم، وأملاً في تحقيق أهداف البحث، يمكن وضع مجموعة من الفرضيات:

١- إن للبنك المركزي العراقي دور فعال وكبير في التقليل من جريمة غسيل الاموال والحد منها.

٢- لا بد من وجود خبراء مُتخصصين بالمجال المصرفي لتدريب العاملين على مكافحة غسيل الأموال كما يجب إرسال بعثاتٍ تدريبية عملية وعلمية إلى الدول المتقدّمة التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال مكافحة ظاهرة غسيل الاموال.

٣.١- أهداف البحث:

١- التعرف على ظاهرة غسيل الأموال.

٢- التعرف على أحدث التقنيات التي يستعملها غاسلو الأموال لتهريب أموالهم.

٣- التعرف على أهم أسباب اللجوء إلى مثل هذه العمليات ومختلف الآثار الناجمة عنها.

٤- معرفة دور المصارف في التصدي لهذه الظاهرة.

٤.١- أهمية البحث: يمكن تحديد أهمية الدراسة بما يأتي:

١- تسليط الضوء على ظاهرة غسيل الاموال بشكلٍ اوسع، إذ أصبحت مكافحتها شأن دولي.

٢- إظهار الآثار السلبية المختلفة التي تتجُم عن هذه الظاهرة والتي تُؤدّي إلى تدمير اقتصاديات الدول.

٥.١- منهجية البحث :-

تم استخدام المنهج الوصفي المناسب لدراسة الظاهرة بشكلٍ أكثر تفصيلاً من حيث مفهومها وخصائصها، مراحلها، أسبابها... إلخ، فضلاً إلى طرق مكافحتها والدور الذي يلعبه المصرف في التصدي لها، كما وتم الرجوع الى الاتفاقات والنصوص التشريعية والتنظيمية.

٦.١- الدراسات السابقة:-

من مجمل الدراسات السابقة التي تعرضت لها الباحثة والتي لها علاقة بموضوع البحث هي كالآتي:

١- دراسة الشرفات ، طلال طلب (٢٠٠٢) ، مسؤولية البنوك عن غسل الاموال وكيفية مواجهتها ، بحث مقدم الى مؤتمر تشريعات عمليات البنوك ، الذي نظّمته كلية القانون في جامعة اليرموك ، خلال الفترة من ٢٢-٢٤ كانون الاول لسنة ٢٠٠٢ ، اربد ، الاردن ،

هذا البحث تحدث عن تعريف جريمة غسل الاموال وكيف ظهرت بالولايات المتحدة الامريكية ، وقد استعرض الباحث عدة تعاريف لعمليات غسل الاموال ، وخصص جزء من بحثه عن خصائص غسل الاموال ، كما تطرق الباحث الى تجريم عملية غسل الاموال ولكي يجعل منها جريمة فانه حاول ان يكيف طبيعة هذه الجريمة وبيان أركانها والمراحل التي تمر بها ثم تطرق الى كيفية معالجة هذه الجريمة .

ويتبين الاختلاف بين بحثي وهذا البحث من خلال ان هذا البحث جاء بشكل مركز على الجانب القانوني ضمن الاختصاص وبحثي ركز على دور المصارف لهذه الظاهرة وكيفية التصدي لها ومعالجتها.

٢- دراسة عبيدات ، فادي فؤاد (٢٠٠٥) ، الابعاد القانونية لسرية العمل المصرفي ، اطروحة لنيل درجة الدكتوراه ، عمان ، الاردن .

هذه الاطروحة عالجت السرية المصرفية لغسيل الاموال حيث ركز الباحث على ان غسل الاموال اصبح مشكلة تقلق دول العالم اجمع ، كونه يؤثر على اقتصاديات هذه الدول ويشجع على انتشار الجريمة المنظمة ، وأشار ان عملية غسل الاموال تتم من خلال المصارف وركز على المصارف السويسرية والامريكية وضرب على ذلك بعض الامثلة ، كما اعتبر الباحث ان أصعب عمليات غسل الاموال التي لا يمكن اكتشافها هي العمليات التي تتم عبر التحويل الالكتروني، كم تطرق عن دور المصارف

كمساهم في عمليات غسل الاموال واعتبر ذلك جريمة تخضع للقانون وأعطاهما الوصف القانوني لهذه الجريمة.

٣- دراسة الرحماوي ، حوراء وليد جبار (٢٠١٨) ، دور التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير مصارف / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد
ركز الباحث على دور الرقابة والتدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسل الاموال وتمويل الارهاب ، في ضوء القوانين والتعليمات المصرفية ومدى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ، والجهود الدولية والاقليمية والمحلية لمكافحتها، وتم الوصول الى أن اهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى امكانية تخفيض المخاطر الى ادنى مستوى من خلال توفير المعلومات اللازمة والمهمة في الوقت المناسب للجهات المعنية بمكافحة غسل الاموال ، لتكون بمثابة صمام الامان لمكافحتها والحد منها.وبذلك يكون للمصارف دور مهم بتوفير هذه المعلومات .

٢-المبحث الثاني/ ماهية غسل الأموال

١.٢- تعريف ظاهرة غسل الأموال:

أصبح غسل الأموال من المفاهيم التي أخذت تستحوذ على اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي، ورغم ذلك لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لغسل الأموال بسبب تعدد مصادر الأموال غير المشروعة وتنوع طرق ووسائل الغسيل وتباين وجهات النظر حول المصادر التي يجب أن تكون هدف التجريم في إطار مكافحة غسل الأموال، ومن بين التعاريف التي جاءت لتحديد الظاهرة نذكر ما يلي:

غسل الأموال هي مجموعة من العمليات المتداخلة تهدف الى اخفاء أو تمويه طبيعة الأموال المكتسبة من مصادر مشروعة ، وإظهارها في صورة أموال مكتسبة من مصدر مشروع

(عوض ، ص ١٥ ، ١٤٢٥هـ)

وهناك تعريف أكثر تحديدا يعرف غسيل الأموال بأنه "عملية يلجأ إليها من يعمل بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي غير المشروع والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إخفاء الشرعية على الدخل الذي تحققه ويشير التعريف إلى أن الأموال المتأتية من هذه المصادر غير المشروعة لن تتمتع بالقبول إذا بقيت في حيازة جامعها لأن ذلك يؤدي إلى اكتشاف مصدرها وبالتالي فإن عملية غسيل الأموال يتم بها إخفاء الأصل غير المشروع للأموال.

و في إطار أنها جريمة ببيضاء تنتقل عبر الحدود الدولية، فتعرف عمليات غسيل الأموال على أنها "جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها احد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعاقب عليها تشريع دولة هذا الشخص مستعينا بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلا مناخ الفساد الإداري وسرية حسابات المصارف بهدف تأمين أمواله القذرة من الملاحقة الرقابية والأمنية (عبد الحميد ، ص٢٣٢-٢٣٣، ٢٠٠١)

أما المشرع العراقي فعرف جريمة غسيل الأموال : هو كل من يحاول ان يدير تعامل مالي يوظف عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني او كل من ينقل او يرسل او يحيل وسيلة نقدية او مبالغ تمثل عائدات بطريقة ما لنشاط غير قانوني .

(المادة ٣ من قانون مكافحة غسيل الأموال بالرقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤).

وتتألف من ثلاث عناصر من هي ؟ الغاسل ، وهو صاحب الأموال ، والغسول ، وهي المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون ، ويلحق بهم فئات السماسرة والعملاء والوسطاء والمساعدين ، والمغسول هو عبارة عن الأموال أو المتحصلات أو غيرها .

وهي جريمة متكاملة الاركان فلها ركن مفترض وركن مادي وآخر معنوي وتتم بثلاث مراحل : الايداع والتمويه والإدماج .

- الركن المفترض : يشمل جميع الاموال المحصلة من جرائم تجارة المخدرات ، والأسلحة ، والدعارة ، والتهرب الضريبي ، والإرهابالخ

- الركن المادي : هو مجموعة من العناصر المادية التي تتخذ مظهرا "خارجيا" تلمسه الحواس على وجه من الوجوه . فالقوانين لا تعاقب على النوايا والأفكار بل تتطلب فعلا" أو نشاطا" ماديا" تحقق منه نتيجة الاعتداء على مصلحة يحميها القانون ، فلا جريمة بغير ركن مادي .

- الركن المعنوي : لا يكفي لقيام البنيان القانوني للجريمة توافر الركن المادي ، بل لابد من وجود العناصر النفسية التي يتطلبها قيام الجريمة ، وهذا ما يسمى بالركن المعنوي للجريمة ، بأن يكون الفعل قد ارتكب عمدا" وعن قصد . (الدليمي ، ص ١٣٥ ، ٢٠٠٦)

ظاهرة غسيل الاموال توجد داخل المؤسسات المالية والمصرفية على اعتبار ان هذا الوسط ملائم لمثل هذه الظاهرة لكي تنمو وتتكاثر، فهي اكثر الجهات استهدافا من قبل غاسلي الاموال والارهابيين ، وذلك لأخفاء هويتهم ومصادر اموالهم ، لذا يتعين على كافة الوحدات الخاضعة الى رقابة البنك المركزي العراقي ادراك المخاطر المرتبطة بعمليات غسيل الاموال وتمويل الارهاب.

٢.٢- خصائص ظاهرة غسيل الأموال :

لظاهرة غسيل الأموال عدد كبير من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى ، وهي :

الخصائص الاقتصادية و الخصائص الاجتماعية و الخصائص المصرفية ، بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى المختلفة.

١.٢.٢- الخصائص الاقتصادية : تعد ظاهرة غسيل الأموال من أخطر الظواهر الاقتصادية كونها تمس باقتصاد الدولة مما قد يؤدي إلى تهديد كيانها واستقرارها على مختلف الميادين حيث تعود الفائدة على الدولة المستقبلية للأموال المهربة قصد غسلها وتنقيتها وإعادة ضخها من جديد في الاقتصاد الوطني في شكل مشاريع مختلفة و تستر على هذه الأموال القذرة وراء ستار محكم والمتمثل في مشاريع متعددة الملامح كإدارة المطاعم و المحلات الفاخرة أو المجوهرات و العيادات الطبية المختصة و

الوكالات...الخ ، و قد يتعدى الأمر هذه الأنشطة الاقتصادية و الترفيهية والاستهلاكية إلى أنشطة أخرى إنتاجية وهو ما يعني في نهاية الأمر خلق قوى اقتصادية مؤثرة داخل المجتمع يتشكل نسيجها من ثروات غير مشروعة و تمثل هذه الظاهرة مخاطر جمة و لعل من أهمها نشوء تحالف مشبوه بين الأنشطة الغير مشروعة و الاقتصاد و هو تحالف محفوف بالأهداف الغامضة و الانتماءات غير المعلنة و ربما غير المعروفة و كذلك الآفاق المجهولة .

٢.٢.٢- الخصائص الاجتماعية: تعتبر ظاهرة غسيل الأموال اجتماعية في هدفها كونها تساهم في إضفاء الشرعية الاجتماعية على هذه الأموال لصالح أباطرة المخدرات و الأنشطة الغير مشروعة الأخرى بمختلف أنواعها و يكون ذلك عن طريق القيام بغسيل الأموال ، من خلال بعض المشروعات و الأعمال الخيرية ، مثل إنشاء المستشفيات المجانية و المؤسسات العلاجية بمختلف أنواعها ومؤسسات رعاية الأيتام و الفقراء وبصفة عامة كافة المشروعات الخيرية التي تتغلغل في المدن و الأحياء الأكثر فقرا". وتكمن الخطورة الاجتماعية لعمليات غسيل الأموال في ظاهرها الخيري كما في مداها البعيد غير المشرف. فمن حيث ظاهرها الخيري لا شك أن مثل هذه المشروعات ستلقى اهتماما " جماهيريا" و شعبيا" قد ترقى إلى التأييد السياسي و قد تنعكس آثار ذلك في الحملات الانتخابية أما بالانقاف الشعبي حول المرشحين من أصحاب نشاطات غسيل الأموال أنفسهم أو أنصارهم أما من حيث المدى البعيد .

(بلال ، ص ٢٦٩ ، ٢٠٠٣)

فإن هذه المشروعات الخيرية تبقى أصولا اقتصادية لا يمكن التقليل من أهميتها سواء على المدى القصير أو البعيد. و تؤثر عمليات غسيل الأموال في المجتمع من ناحية ارتباطها بالأنشطة الاجتماعية غير المشروعة حيث تمثل نوعا من الإدمان للحاصلين على الدخول غير المشروعة الناتجة عن تجارة المخدرات أو تهريب الأموال أو التهرب الضريبي و تقاضي الرشوة و الاختلاس و تزيف العملة أو تجارة الأسلحة و النصب و الاحتيال... الخ.و بطبيعة الحال فإن نجاح أصحاب الدخول غير

المشروعة في الإفلات من ملاحقة السلطات الأمنية ، و يؤكد أن غسيل الأموال يساعد على زيادة معدل الجريمة المنظمة محليا و عالميا و لا يخفى أن غسيل الأموال يؤدي كذلك إلى حدوث اضطرابات سياسية و اجتماعية حيث تبين أن هناك علاقة بين ظاهرة غسيل الأموال و حركات الإرهاب و التطرف و العنف الداخلي ، ونشاطات المافيا العالمية ، مما قد يؤدي إلى زعزعة أمن و استقرار المجتمعات النامية بصفة خاصة و الدولية بصفة عامة.

٣.٢.٢ - الخصائص المصرفية : تعد المصارف البيئة الصالحة والملائمة لإخفاء الاصل غير المشروع باعتبار المصارف احدى الحلقات الرئيسية التي تدور فيها الأموال المستمدة من مصادر غير مشروعة ، باعتبارها انجح الحلقات التي تتم بها غسل الاموال وما تتميز به من خصائص :

- ما تنتجه المؤسسات المصرفية من ضمان الكتمان و السرية بفضل مبادئ سرية الحسابات المصرفية .

- ما تقدمه هذه المؤسسات المالية و المصرفية من قواعد و آليات عمل بلغت من الحداثة و التعقيد شوطا بعيدا" ، فالتحويلات المصرفية الفورية الإلكترونية و البطاقات الممغنطة و دخول وسائل الاتصال البالغة الحداثة و الانترنت و غيرها في دائرة التعامل بين المصارف وعملاءها، كل هذه الآفاق الجديدة جعلت من المؤسسات المصرفية الوسيلة المثلى و الأكثر إغراء" لتطهير الأموال غير النظيفة.

(عبد الحميد مرجع سابق ، ص ١-٢-١٢٣)

بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و المصرفية هناك خصائص مختلفة و متنوعة أخرى تأتي كما يلي:

- تتسم ظاهرة غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي خاصة في ظل العولمة ومع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث تشهد هذه العمليات تطورا كبيرا في تكوينها مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم تلك الأموال و المحصلات الناتجة عن الأنشطة الخفية وغير المشروعة و كذلك بالتطور في الوسائل التكنولوجية التي

تستخدم في نقل الأموال و تحويلها عبر الحدود وهي بعد أن كانت تستخدم في بناء المساجد و التبرع للمدارس و الجامعات أخذت تستخدم في ظل العولمة في عدة أنواع من أنشطة النقد الأجنبي و المضاربة على العملات و شراء العقارات و المعادن النفيسة بل وصلت إلى البورصات لشراء الأسهم و السندات و إقامة المشروعات الاستثمارية أي دخلت عصر الاقتصاد الرسمي أو الظاهر.

ويزداد الاتجاه نحو عمليات الغسيل دولياً مع ازدياد اتجاه تحرير التجارة العالمية وتتم من خلال خبراء و مختصين على علم تام بقواعد الرقابة في الدول و ما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها على علم بفرض مجالات الاستثمار والتوظيف والأصول التي توفر الأمان لهذه الأموال .

٣.٢- أساليب غسيل الأموال :

١.٣.٢- الأساليب التقليدية وهي كالآتي :

١.١.٣.٢- الأساليب المصرفية

أ- الإيداع والتحويل عن طريق المصارف .

ب- إعادة الاقتراض .

ج- الغسل بواسطة الاعتمادات المستندية .

د- التحولات الرأسمالية والتدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي .

هـ- الدين الوهمي.

٢.١.٣.٢- استخدام المؤسسات المالية غير المصرفية في الغسل

أ- الغسل من خلال أسواق المال .

ب- شركات التأمين .

ج- الشركات الوهمية أو شركات الدمى .

د- السوق العقارية .

هـ- الغسل عن طريق تجارة المعادن النفيسة والمقتنيات .

و- تهريب العملة.....الخ

٢.٣.١- الأساليب التكنولوجية الحديثة وتتمثل بالآتي:

١ - البطاقات المصرفية .

٢- النقود الالكترونية .

٣- الشيكات الالكترونية.

٤- البطاقات الذكية.

٥- مصارف الانترنت.

(السيسي ، ص ٩٠، ٢٠١٣ م)

(علوش ، ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ١٢ ، ص ٢٥٠)

٢.٣.٤- مصادر المال المنوي غسله

١- تجارة المخدرات : تعتبر تجارة المخدرات المصدر الرئيسي لغسيل الأموال نظرا" للمردود الضخم الذي تدرّه هذه التجارة غير المشروعة، والاتجار بالأعضاء البشرية .

٢- التهرب الضريبي : يعتبر من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدّي الى جني أموال طائلة تكون هدفا" لعمليات غسل الأموال . (جمال ، ص ٣٣ ، ٢٠٠٨)

٣- الاتجار بالبشر : وقد بدأت هذه الظاهرة بالانتشار في أوربا بعد انهيار النظام الشيوعي ، وتعتبر فرنسا مركزا" هاما" للاتجار بالنساء ، وفتح بيوت الدعارة .

٤- جرائم البيئة : جرائم تصدير التلوث ، حيث تم دفن النفايات النووية والمواد المشعة المستنفذة في الدول الفقيرة ، وبيع المعدات والآلات الملوثة للبيئة والمحظور استعمالها .

٥- الفساد الإداري والمالي : وذلك عن طريق الاختلاسات من الأموال العامة ، أو تقاضي عمولات ورشاوى وهدايا مقابل تمرير صفقات محددة أو صفقات تجارية كبيرة ، كالأسلحة والسلع الرأسمالية أو الحصول على تكنولوجيا متقدمة أو أنشطة الجاسوسية الدولة ، والتجسس الصناعي المتقشّي بين الشركات وبين الحكومات ، وهو ما يسمى بجرائم أصحاب الياقات البيضاء .

٦- التهريب : تهريب النفط ومشتقاته عبر الحدود وتهريب السلاح والآثار أو السلع المستوردة دون دفع الرسوم والضرائب الكمركية المقررة ، مثل تهريب السلع من المناطق الحرة.

(السيسي ، مصدر السابق ، ص ٩٠ و علواش ، مصدر سابق ، ٢٥٠ ص)

٧- الارهاب : قامت المخابرات الأمريكية عن طريق بنك الاعتماد والتجارة الدولي بتمويل عمليات سرية في دول العالم منها أفغانستان (تنظيم القاعدة) وحركة طالبان الأفغانية وتمويلهما من خلال خطف السياح وطلب الفدية والسطو والاتجار بالمخدرات والبشر، وتمويل تنظيم داعش .

(السكري ، جريدة الدستور ، الأثنين ٢٣ حزيران ٢٠١٤)

٨- الدخول الناتجة عن طريق السرقات أو الاختلاسات من اموال عامة أو الاختطاف وأخذ الرهان بالقوة ومن ثم تهرب هذه الأموال الى الخارج بإيداعها في أحد المصارف التجارية الاجنبية ،كذلك تزيف النقود وبطاقات الائتمان .

٩- الاقتراض من المصارف المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل هذه الاموال الى الخارج وعدم سداد مستحقات المصارف المحلية ، والدخول بشركات وهمية أو شركات غير رصينة على مشاريع تعود للدولة واستلام المبالغ لدفعات العقد كسلف وأمانات وهروبهم مع الأموال خارج البلد حتى تسقط الجرائم والإحكام بالتقادم .

١٠- جمع اموال المودعين وتهريبها الى الخارج وإيداعها في المصارف الاجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال مع قيامهم بتحويلها الى الخارج بحساب اشخاص آخرين أو تحويلها الى عقارات ومن ثم بيعها الى ذويهم تمهيدا " لعودتها للبلاد بصورة مشروعة .

١١- الدخول الناتجة عن طريق تزوير الشيكات المصرفية أو المضاربات غير المشروعة بالأوراق المالية او من خلال تداول الشيكات والحوالات ، والاعتمادات المستندية والحصول على أقيامها وارباحها خارج البلد وإيداعها لدى المصارف بالخارج

ومن ثم اعادتها الى داخل البلد عن طريق الجهاز المصرفي . (علي أكبر ،
ص ٧- ٦٤ - ٦٥ ، ٢٠١٤)

٥.١.٣.٢- الدوافع والأسباب المؤدية لتنامي ظاهرة غسيل الأموال

١- التجارة في المحرمات والكسب غير المشروع ، والبحث عن الأمان واكتساب
الشرعية خشية المطاردة القانونية.

٢- غياب القيم الأخلاقية التي تعتبر من أهم وسائل الرقابة الذاتية للفرد أمام الله ثم
المجتمع .

٣- انفتاح الأسواق المالية الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، وتحرير الأسواق
المالية في اطار منظمة التجارة العالمية لإحداث المزيد من الانعاش والنمو الاقتصادي
، بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسيل الأموال .

٤- انتشار الفساد المالي والإداري في العديد من الدول النامية والمتقدمة ، وما يتصل
بها من جرائم الرشوة والاختلاس والأضرار بالأموال العامة .

٥- السرية المصرفية من المبادئ المصرفية في كثير من الدول بالنسبة للإيداعات
وأصحابها والمستندات والسجلات المصرفية يسهل عمليات الغسيل .

٦- تباين التشريعات وقواعد الاشراف والرقابة بين الدول المختلفة يتيح الفرصة لوجود
بعض الثغرات التي يمكن أن تنفذ منها هذه الأموال .

٧- ظهور متخصصين ومحترفين يبتكرون طرقاً وأساليب ويتقنون في اخفاء الأصل
غير المشروع للأموال .

٨- انتشار التهرب الضريبي وذلك لارتفاع معدلات الضرائب والرسوم على الأنشطة
الاقتصادية يؤدي الى التهرب من هذا العبء الضريبي باعتماد طرق غير مشروعة ،
كغسيل الأموال .

٩- النشاط الصهيوني الخفي في الاقتصاد العالمي حيث يقوم خبراء الاقتصاد اليهود
بدور رئيسي في عملية غسيل الأموال . (شوريجي ، عوض ، ص ١١٥)

٣- المبحث الثالث

١.٣- مراحل عملية غسيل الأموال

عملية غسيل الأموال تمر بثلاث مراحل أساسية ومنظمة لأنه إذا لم يتم مواراة هذه الأموال بترتيباتٍ مُنسقة قد يتم كشفها، وعادةً ما تتمُّ هذه المراحل في تلك المناطق التي تقلُّ فيها خطورة الكشف عن تلك الأموال بسبب ضعف أو عدم وجود برنامجٍ للكشف عن الأموال المعدة للغسيل، وتتم كل مرحلة بشكل مستقل عن الأخرى كما يمكن حصولها مرة واحدة ، وهذه المراحل هي كما يلي:

١.١.٣- المرحلة الأولى:

مرحلة التوظيف (Placement) تسمى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة التمهيديّة، أو التحضيرية، أو مرحلة الإحلال أو التبديل (مرحلة الإيداع) وهي التي يبدأ بها غاسلو الأموال بمحاولة ادخال الأموال المتأتية من نشاط غير مشروع الى النظام المصرفي والمؤسسات المالية بهدف التخلص من كمية النقود الكبيرة أو الصغيرة من يد مالكيها وهي من أكثر المراحل صعوبة وأخطرها بسبب التعامل مع الأموال الاجرامية بصفة مباشرة والتي تكون على شكل نقود سائلة ، وتكون اما بطريقة الإيداع النقدي ، بإيداع الاموال بصورة نقد موزعة على عدة حسابات في مصرف أو الإيداع المكاني بإيداعها بعدة مصارف بأماكن متفرقة في البلد نفسه او خارج البلد ، ومن ثم تجميعها مصرفيا في حساب واحد بطريقة لا تثير الشبهات ، حيث تُعتبر هذه المرحلة الأساس في عمليات غسيل الأموال ، لأنها الضامن الأول لنجاح العملية .ففي هذه المرحلة ، يتم إدخال المال في النظام المالي والقانوني حيث يتم استثمارها في صورة إيداعات في المصارف ، أو مؤسسات ادخار محلية

٢.١.٣- المرحلة الثانية :

مرحلة التعتيم أو التغطية أو التمويه (التجميع) حيث يتم طمس علاقة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة بالعمليات المالية والمصرفية المتتالية ، عبر شبكة معقدة من الصفقات المالية الشرعية والتحويلات الغامضة والمعقدة داخليا وخارجيا" من

خلال عدة أعمال كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية غير حقيقية أو تحويلات مصرفية أو تحويل الكتروني أو شراء أوراق مالية أو عن طريق شراء وبيع عقارات أو مجوهرات أو أغراض ثمينة الخ
وتحويل الأموال من حساب مصرفي لحساب آخر لغرض التمويه.
٣.١.٣- المرحلة الثالثة :

مرحلة الدمج أو مرحلة التكامل حيث يتم دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة ، وذلك من خلال دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها في الاقتصاد الكلي ، بحيث يصعب التمييز بين الثروة ذات المصدر المشروع وغيرها من الثروات ذات المصادر غير المشروعة ، وتتميز هذه المرحلة بمحاولة اضعاف الطابع القانوني على أعمالها ، حيث يتم دفع الضرائب عنها ، ويتم ذكرها في المركز المالي للمشروع وحسابات الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر وحسابات التشغيل والمتاجرة ، وبذلك تدخل هذه الأموال في قنوات مشروعة بصورة كاملة .

(علي، ص ١٩ ، ٢٠١٣)

(عبدالله ، ص ٤-١٦ ، ٢٠٠٥)

(الخريشة ، ص ٤٨ ، ٢٠٠٦)

٢.٣- الآثار المترتبة على عملية غسيل الأموال

١.٢.٣- الآثار الاقتصادية :

من أكثر الآثار وضوحاً " من عملية غسيل الأموال هو النشاط الاقتصادي، ويكون تأثيره في

- مجال الدخل القومي : تساهم في زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل السنوي محدثة نقص في الادخار دون حدوث زيادة مماثلة في الانتاج المحلي الاجمالي، وهذا يعيق عملية انتاج السلع والخدمات (الناتج القومي) فينعكس بشكل سلبي على الدخل القومي .

(العبيدي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، مجلد ٢١ ، العدد ٤١)

- مجال الاستثمار : تقتزن هذه العمليات بهروب رأس المال الى المصارف الخارجية ، دون أن توجه الى قنوات استثمار داخل البلد ، و اتساع بالفجوة التمويلية فيعمل على زيادة معدلات البطالة ويقل الانفاق الاستثماري على المشروعات اللازمة لتشغيل الايدي العاملة وضياع فرص العمل .

(شعبان ، ص ١٣ ، ٢٠٠٥)

- ارتفاع معدلات التضخم : وذلك عن طريق تزايد معدلات التضخم وتنامي الاستهلاك، وتدهور قيمة العملة الوطنية وذلك للعلاقة الوثيقة بين قيمة العملة وتهريب الاموال للخارج بسبب زيادة الطلب على العملات الاجنبية وزيادة معروضها ، وهذا ما يحدث حالياً بمزاد العملة الاجنبية ماهي الا عملية غسيل اموال.

- المتغيرات النقدية : عمليات غسيل الاموال تؤثر على المتغيرات النقدية كسعر الصرف ، وسعر الفائدة ، والسياسة النقدية، مما يؤدي الى الحد من قدرة السياسة المالية للدولة.

- مجال النشاط المصرفي والأسواق المالية :من خلال تفشي ظاهرة الفساد داخل المصارف ، وتجاوز قواعد الائتمان المصرفي ، وانهيار المؤسسات المالية والمصرفية ، وتشويه صورة الأسواق المالية.

- زيادة العجز في ميزان المدفوعات : تؤدي عملية غسيل الأموال الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، وضالة الموارد المالية لدولة ، وارتفاع المديونية الخارجية ، وزيادة الانفاق الأمني .

(سيلان العبيدي ، مصدر سابق)

٢.٢.٣ - الآثار الاجتماعية :

- البطالة : يؤدي تهريب الأموال الى خارج البلاد الى نقل جزء كبير من الدخل القومي الى الدول الأخرى ، ومن ثم تعجز الدول على الانفاق على الاستثمارات

اللازمة لتوفير فرص العمل للمواطنين ، مع زائد عدد الخريجين، بالإضافة الى الباحثين عن العمل من غير المتعلمين ، مما يؤدي الى تفاقم الازمة لمعالجة البطالة. - ارتفاع الضغوط المعيشية والاقتصادية للمجتمع : تؤدي زيادة عجز الموازنة العامة الى اضطراب الدولة الى زيادة معدلات الضرائب والرسوم ، مما يؤدي الى زيادة معاناة الفئات ذات الدخل المحدود ، خاصة عندما تفرض ضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات الأساسية ما يرفع اسعارها وبذلك تنتقل الضريبة بشكل غير مباشر لذوي الدخل المحدودة وتزيد من معاناتهم .

- زعزعة الروابط الاجتماعية : وذلك من خلال خلخلة القيم والأعراف السائدة ، وطمغيان قيم الشر والعدوان على قيم الخير والفضيلة ، والخروج عن القوانين الاجتماعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع .

- تهميش أصحاب الكفاءات العلمية : من خلال سيطرة هذه الفئة من المجردين من الدين والأخلاق والعلم والمعرفة في ادارة الدولة ، ويمنعون اصحاب الكفاءات للوصول الى المراكز العليا .

- تدني مستوى المعيشة : ان عمليات غسيل الأموال تؤثر في توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع بشكل سيئ وزيادة أعباء الفقير ، واتساع الفجوة بينهم وبين الأغنياء ، وخلق عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع .

- انتشار الأوبئة بسبب انخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة نتيجة عجز الميزانية لتغطية الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. (الدليمي مصدر سابق، ص ٧٣، ٢٠٠٦) (سيدة ، ص ٨٦ ، ٢٠٢٠)

٣.٢.٣- الآثار السياسية والأمنية :

- السيطرة على النظام السياسي : السيطرة على المراكز الحساسة والمراتب العليا في الدولة وذلك بفضل ماله من امكانيات مادية ، واختراق الفساد لهياكل بعض الحكومات .

- الاضطرابات السياسية : تؤدي الى زعزعة الأمن واستقرار المجتمع ، ونشوب حروب أهلية .
- تأثيره على السياسة الخارجية : تؤثر عملية غسيل الأموال على السياسة الخارجية مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والإقليمية .
- تدخل المخابرات والتجسس : يساعد غسيل الأموال على التعاون مع أجهزة المخابرات والتجسس .
- زعزعة الأمن وزيادة الجريمة : غسيل الأموال يزعزع الأمن ، ويزيد حجم معدل الجريمة ، ويشجع على تفشي الجرائم الاجتماعية.
- افساد الجهازين الاداري والقضائي: وذلك من خلال التعدي على النصوص القانونية والأنظمة بواسطة الرشوة .
- علاقة غسيل الأموال بالإرهاب: وذلك من خلال تمويل الجماعات الارهابية من الأموال المغسولة . (السبكي ، عيسوي، ص ١٦٦ ، ٢٠١٥)

٤.٢.٣ - الآثار الدينية والأخلاقية لغسيل الأموال

- الآثار الدينية: سلب البركة عدم قبول العبادة ، ظلمة القلب وكسل الجوارح عن الطاعة ، عدم استجابة الدعاء ، عدم قبول الأعمال الصالحة وضياعها ، غضب الله ودخول النار الخ
 - الآثار الاخلاقية :تدمير الاخلاق في المجتمع ، فقدان الأمن الاجتماعي ، هلاك الامم وزوالها ، تضييع الامانة ، الاخلال بميزان العدالة ، ضياع كرامة الانسان ، انتشار الأخلاق السيئة ومظاهر الانتهازية ، نشر الفساد والانحلال الاخلاقي .
- المصدر : راي المجتمع والباحثة.

١.٤.٢.٣ - أهم الاتفاقيات الدولية والتشريعات الاقليمية لمكافحة غسيل الأموال

تضمن القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٧ ، هو احدث التشريعات في القانون العراقي الذي يتناول الاموال غير المشروعة في الفقرة (اولا) منه وتنص " تصدر الاموال القذرة بما فيها النقود والاموال غير المنقولة التي آلت ملكيتها الى الاشخاص بصورة غير

شرعية وقام بنقل هذه الملكية الى الغير بقصد التهرب من حكم القانون " كما انظم العراق الى الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية فيينا ١٩٨٨م لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
وفق قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٦.

- قانون المبادئ الصادر عن لجنة بازل ١٩٨٨م .

- لجنة العمل المالي الدولية ١٩٨٩م .

- ادارة فوباك التابعة للانتربول ١٩٩٣م .

- مؤتمر نابولي / ايطاليا عام ١٩٩٤

-هيئة الأيروبيل للمعلومات ١٩٩٥م .

- مجموعة ايجمونت ١٩٩٥م .

- القانون النموذجي للأمم المتحدة عام ١٩٩٥م .

- معاهدة باليرمو / ايطاليا عام ٢٠٠٠م .

٢.٤.٢.٣- أما التشريعات على المستوى العام

- اتفاقية المجلس الأوروبي عام ١٩٩٠م .

- اعلان كنجستون في جامايكا عام ١٩٩٢م .

- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية
١٩٩٤

- تقرير مجموعة افريقيا الغربية والجنوبية ، باريس ١٩٩٩م .

- اعلان باريس لمكافحة غسيل الأموال ٢٠٠٢م .

القانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسيل الأموال ٢٠٠٢م .

- مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال افريقيا (مينا فاتق) لمكافحة غسيل
الأموال وتمويل الارهاب عام ٢٠٠٤م .

(سيدة ، مصدر سابق، ص ٩٤)

(الدليمي، مصدر سابق ، ص ٢٠٧)

(السبكي وعيسوي ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨)

وموقع خبر وكالة نادي المراسلين العالمية للانباء
<http://www.yjc.ir/fa/news/4225890>

٣.٣- دور البنك المركزي في مواجهة غسيل الاموال

تعد ظاهرة غسيل الاموال من أهم القضايا الساخنة على المستوى الدولي والإقليمي الذي يفسر الاهتمام به من قبل الكثير من الدول ، وذلك من خلال اصدار العديد من التشريعات ، واتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لمكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال مصارفها ومؤسساتها المالية ذات الصلة، وللبنك المركزي دورا اساسيا في عملية غسيل الأموال ، من خلال اصدار اهم القوانين لمكافحتها ، وقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٩٧ والاتفاقيات الذي سبق التطرق اليها ، يؤكد جديتها في مكافحة غسيل الأموال ، وازداد الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣ حيث برزت الكثير من الامور التي حتمت ظهور مكافحة هذه الظاهرة ولذلك صدر قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٤ في عهد سلطة الائتلاف المؤقتة والذي يجرم غسيل الأموال وكذلك انشاء مكتب غسيل الأموال في البنك المركزي العراقي الذي يقوم بتلقي الاخبارات عن جرائم غسيل الأموال واتبعه قانون آخر عام ٢٠١٥ بالرقم ٣٩ حيث منحت المادة (٨ أولا) لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري وأصبح مسؤولية الاشراف على عمله تقع ضمن صلاحيات (مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب) وانفك ارتباطه واستقلاله عن البنك المركزي العراقي . (سلمان ، ٢٠٠٧ : ص ٢٢٣)

ومن مهام اعماله تلقي الاخطارات والشكاوي المشتبه بها وتحليل البيانات الواردة بالشكاوي وتبادل المعلومات مع الاجهزة الأمنية المحلية والدولية وسلطات الرقابة الاخرى والإشراف والرقابة على المصارف والمؤسسات المالية والقيام ببعض المهام القانونية والملاحقة القانونية وتقديم المشورة والتدريب واصدار التعاميم الى كافة المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية المجازة في مختلف المواضيع المتعلقة

بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب والتنسيق مع المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان حول المعلومات المتعلقة بالمصارف المجازة وشركات التحويل المالي والصيرفة وشركات الاستثمار ومتابعة المعاملات المشبوهة مع الجهات ذات الاختصاص (النزاهة ، القضاء ، جهاز الامن الوطني ، مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية . البنك المركزي العراقي ، ٢٠١٤:ص ٣٢

ويتولى مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وبالتنسيق مع البنك المركزي العراقي موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب اهتماما بالغ مع ماتوليه البنوك المركزية والسلطات الرقابية الدولية بما فيها الامم المتحدة وصندوق النقد (FATF) الدولي والبنك الدولي والشرطة الدولية (الانتربول) وتدعمها مجموعة العمل المالي الدولية اضافة الى جهود الدول الصناعية الكبرى في العالم لتطبيق القرارات والمعايير والإجراءات الدولية لمواجهة ظاهرة غسيل الاموال ضمانا لفاعلية تدابير المكافحة وابعاد خطر هذه الأموال عن المصارف المحلية ولتجنب العقوبات الدولية المتخذة بحق الدول غير المتعاونة مع المجتمع الدولي في مكافحة غسيل الأموال من خلال تقييد سلطاتها الرقابية بكل القرارات والمعايير الدولية واعتماد سياسات مصرفية تصب في تحقيق هذا الهدف بإيجاد انظمة رقابية فعالة واختيار الزبائن الجيدين وتبادل المعلومات والتقارير وتنمية الجهود المشتركة مع الجهات ذات العلاقة . مصدر سابق ، ص ٧

كما اصدرت السلطة التشريعية قانون رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ الخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب بهدف السيطرة على جريمة غسيل الأموال ووضع الحد الرادع لمرتكبيها ، وعلى لبنك المركزي العراقي وبموجب قانون الالتزام ، الالتزام بالاتي :

١- رصد حجم الأموال الواردة من خارج الدولة أو المحولة لخارجها من خلال المؤسسات المالية وإعداد التقارير عنها وعن حركتها وما يرتبط بتفعيلها .

٢- رصد مراقبة أي رصد ظاهر وغير مألوف ينتج عن حركة الأموال في الدولة لاينسق مع واقعها الاقتصادي .

٣- مراقبة أنشطة المؤسسات المالية لغرض التأكد من خلوها في التعامل في غسيل الأموال.

٤- انشاء وحدة تقوم بعمل التحريات اللازمة لكشف الطرق والوسائل التي تُتبع لغسيل الأموال .

٥- اصدار نشرات وتعليمات عن اصدار التدقيق في مجال مكافحة غسيل الأموال .
غالب ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٩

٤.٣- اهم الاليات المصرفية الواجب اتباعها لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال

١- الالتزام بالتحقق من هوية وشخصية الزبون المتعامل مع المصرف وطبيعة عمله وكذلك الشركات والمؤسسات والجمعيات كونها حقيقية أو وهمية.

٢- مسك السجلات وحفظ المستندات للرجوع اليها.

٣- تطبيق القوانين والتعليمات والتوجيهات الصادرة من الجهات العليا والجهات المختصة.

٤- اعداد التقارير الدورية والإحصائيات وكل ما يتعلق بالنشاط المصرفي ورفدها للجهات المختصة لكشف العمليات المشبوهة.

٥- توعية الحذر من العملاء الذين يخفون او يتمتعون عن تزويد المصرف بالمعلومات.

٦- تطوير النظام المصرفي لمتابعة وملاحقة الاموال المشبوهة ومصادرها وتنقلها.

٧- التحقق من طبيعة نشاط الزبون في حالة تغيير نشاطه الاصلي ومدى علاقته بنشاطه السابق.

٨- التعاون بين مكتب مكافحة غسيل الاموال (وحدة التحريات المالية) والأجهزة الامنية والرقابية والمصرفية والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية بالكشف عن الاموال المراد غسلها والملاحقة. القانونية والقضائية.

٩- ضبط الحدود البرية والمنافذ البحرية والجوية . (رشيد ، وهاب ، ص ١٢-١٣

، ٢٠١٣)

ومن وجهة نظر الباحثة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار هاتين النقطتين وخاصة في الوقت الحاضر وما يشهده العالم من التطور الالكتروني والتكنولوجي والقرصنة الالكترونية.

١٠- تطوير النظام الالكتروني والمعلوماتي الخاص بالبطاقات الالكترونية لغرض تشديد الرقابة على التعامل الالكتروني للأموال وتنقلها.

١١- التعاون مع الدول لمنع ازدواجية المعايير وتصادم القوانين الخاصة بكل بلد.

١٢- التعاون مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول) في مكافحة غسل الاموال ، لان أي دولة لا تستطيع بمفردها القضاء على الجريمة أو الحد منها خاصة اذا كانت عابرة للحدود.

٥.٣- الجانب العملي او التطبيقي

اعتمدت الباحثة على المعلومات التي تم وردت بالتقارير السنوية لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب للسنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

١- بلغ عدد معاملات الاشتباه التي تلقاها المكتب وقام بتحليلها خلال عام ٢٠٢٠ (٨٨١) معاملة ، منها ٦٨٤ معاملة مصدرها بلاغات واطارات وردت الى المكتب من مختلف الجهات خلال عام ٢٠٢٠ و ١٩٧ معاملة مدورة منذ عام ٢٠١٩ ، وتم اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن المعاملات المدورة من خلال اعداد تقارير الاشتباه ، واحالتها الى رئاسة الادعاء العام لاسيما بعد استكمال عملية جمع المعلومات التي تخدم عملية التحليل المالي والتوصل الى اسس معقولة للاشتباه أو حفظها لعدم وجود المؤشرات الكافية للاشتباه.

٢- بلغ عدد معاملات الاشتباه التي قام المكتب باستلامها من الجهات الملزمة بالإبلاغ حسب قانونه رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ وتحليلها لعام ٢٠٢١ (٦٤٩) معاملة كما موضح في الجدول رقم (١- أ) في حين بلغ عدد طلبات المعلومات المحلية الواردة الى المكتب مع الجهات ذات العلاقة (١٦١٣) وبلغ مجموع تبادل المعلومات الواردة من الوحدات النظرية (١٢) معاملة كما موضح في الجدول رقم (٢- ب)

جدول رقم (١ - أ)

العدد		الجهات المبلغة
سنة ٢٠٢١	سنة ٢٠٢٠	
٤٧٧	٤٧٦	المؤسسات المالية غير المصرفية
١٣٥	١١٠	المصارف
٣٠	٣٣	الجهات الرقابية
٧	٨	اشخاص
٦٤٩	٦٢٧	مجموع البلاغات

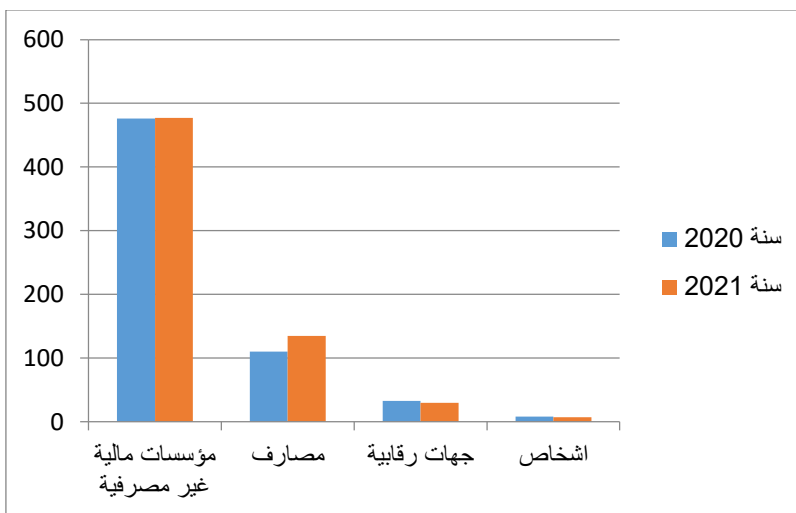
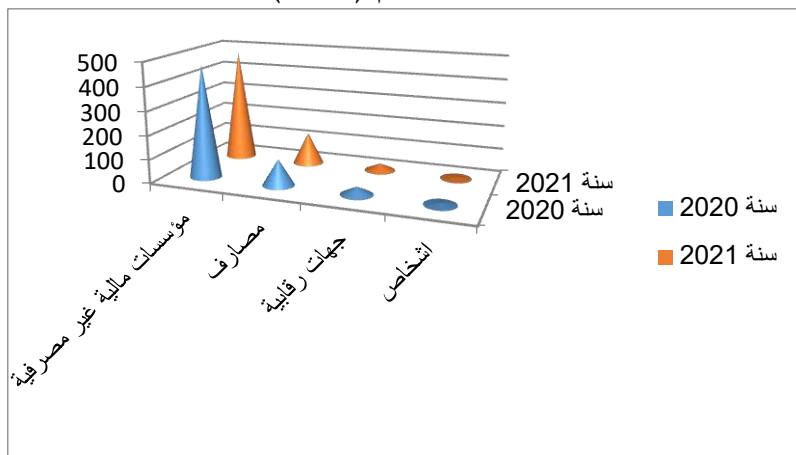
جدول رقم (١ - ب)

العدد				تبادل المعلومات مع الجهات المحلية
سنة ٢٠٢١		سنة ٢٠٢٠		
١٤٩		١٦١		جهات انفاذ القانون
١٢٥٩		٤٩٦		الجهات الرقابية
٢٠٥		٧٣		الكمارك
١٦١٣		٧٣٠		المجموع
صادرة	واردة	صادرة	واردة	تبادل المعلومات مع الوحدات النظرية
٧٣	١٢	٤٥	٨	وحدات نظيرة
٨٥		٥٣		المجموع

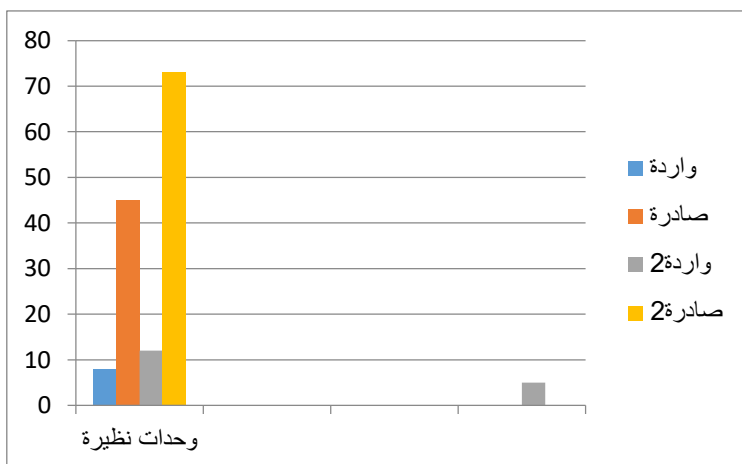
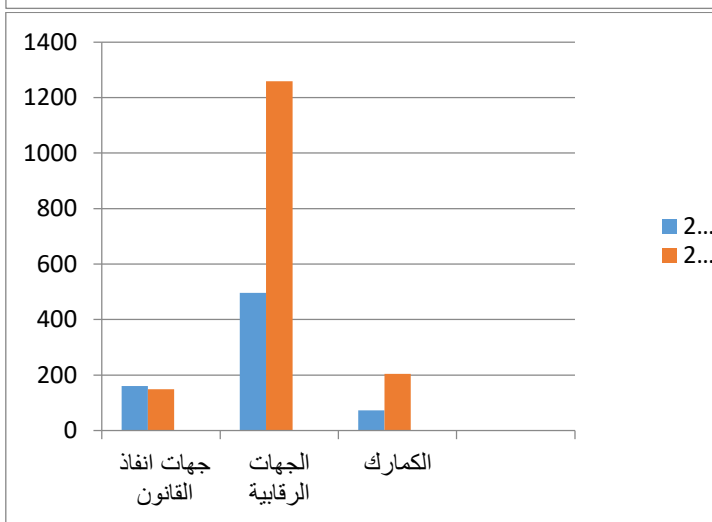
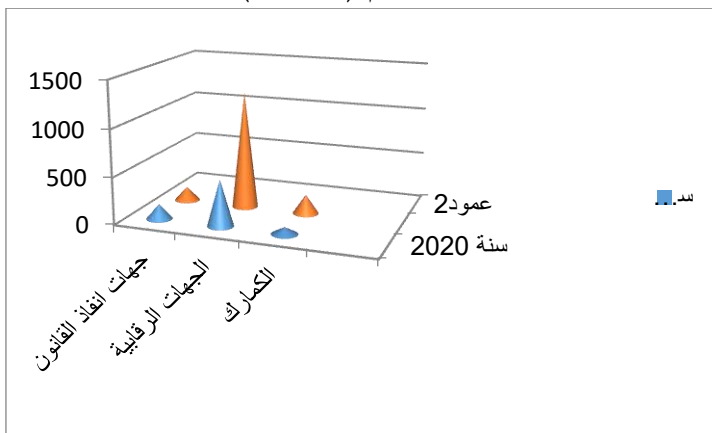
بالمقارنة بين عدد الحالات المبلغ عنها لسنة ٢٠٢٠ مع عدد الحالات المبلغ عنها لسنة ٢٠٢١، نلاحظ ان هناك زيادة بشكل اساسي وتعزى هذه الزيادة الى الاجراءات التي اتخذها المكتب خلال هذا العام والاعوام السابقة ، بما في ذلك زيادة اواصر التعاون مع الجهات المحلية المعنية بمكافحة غسل الاموال وتمويل

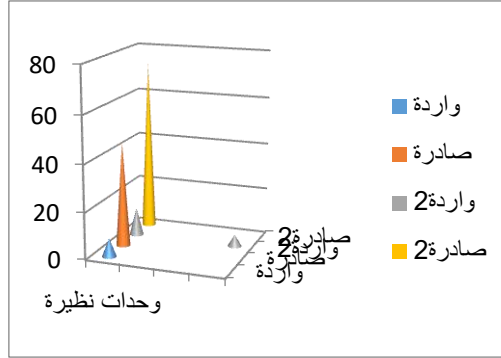
الارهاب من خلال ابرام اتفاقيات التعاون الثنائية وتبادل المعلومات مع الجهات ذات العلاقة كالمصارف والمؤسسات المالية والجهات الرقابية بشكل فعال ، فضلا عن تكثيف عملية نشر الوعي وبيان أهمية الابلاغ عن تلك المعاملات بما يدعم ويؤثر ايجابا على سمعة الجهة الملزمة بالإبلاغ .

مخطط جدول رقم (١ - أ)



مخطط رقم (١ - ب)





(من وجهة نظر الباحثة) سبل مكافحة غسيل الأموال

لغرض مكافحة جريمة غسيل الأموال لابد من البدء من الجانب القانوني لمعاقبة وملاحقة غاسلي الاموال

١- تطوير الأنظمة القانونية من خلال:

- تجريم غسيل الأموال، وإصدار التشريعات الخاصة بها .
- تقرير المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية المتمثلة بالمؤسسات المالية والمصرفية، والحد من ازدواجية المعايير بين الدول .
- معالجة مشكلة الدول التي ليس لديها قوانين لمكافحة غسيل الأموال من خلال دخولها ضمن الاتفاقيات الدولية.

- اصدار عقوبات صارمة ضد الاتجار بالبشر والمخدرات.

٢- تنشيط دور النظام المالي والمصرفي في مراقبة وتتبع الأموال بالطرق التالية:

- أعرف عميلك .
- تأهيل موظفي المصرف وإعدادهم في كيفية التعامل مع ظاهرة غسيل الأموال.
- الاحتفاظ بالسجلات، وإعداد أنظمة معلوماتية متطورة .
- التبليغ عن المعاملات المشبوهة .
- خضوع المؤسسات المالية والمصرفية للرقابة الدورية.
- تتبع انتقال الاموال وغسيلها لإرجاعها الى مصدرها الأساسي ومحاسبة غاسليها.
- الحد من مبدأ السرية المصرفية بتزويد الجهات القانونية والرقابية بالمعلومات.

- محاربة الفساد الاداري والمالي.

٣- تعزيز التعاون الدولي في مكافحة غسيل الأموال من خلال :

- تبادل المعلومات بالطرق القانونية والدولية المتفق عليها .

- ملاحقة مجرمي غاسلي الأموال وتسليمهم للعدالة عن طريق ملاحقتهم بالانتربول،
لا تستطيع أي دولة بمفردها القضاء على الجريمة أو الحد منها بالنسبة لغسيل
الأموال وذلك لاننتقال الأموال خارج حدود البلد للبلاد الأخرى عن طريق التحويل
المصرفي كونها جريمة عابرة حدود ، مما يضعف من تعقبها ، وإلقاء القبض على
مرتكبيها، ومعاقبتهم.

٤- المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات .

١.٤- الاستنتاجات :

١- غسيل الاموال ظاهرة الغرض منها اخفاء ونقل الاموال المستحصلة من ممارسة
انشطة غير شرعية وغير أخلاقية واستثمارها ضمن انشطة اقتصادية لتحويلها لأموال
نظيفة اي غسلها وجعلها اموال مشروعة.

٢- تعدد اساليب غسل الاموال ، وتعتبر المصارف والمؤسسات المالية الاداة الرئيسية
لغسيل الاموال من خلال نقل الاموال وتهريبها .

٣- انتشار الفساد المالي و الاداري ادى الى توسيع دائرة اقتناء الاموال الغير
مشروعة والقدرة التي تحتاج الى غسلها وتحويلها الى اموال نظيفة.

٤- ضعف الرقابة وعدم كفاية التشريعات الخاصة بغسيل الاموال مع تطور أساليب
الغسل وتعقيدها.

٥- ضعف النظام المعلوماتي المصرفي وإشكالية السرية المصرفية تمنع من رفد
الجهات المختصة بالمعلومات الكافية لغرض الرقابة الجادة على تهريب الاموال
لغرض غسلها.

٦- قلة خبرة موظفي المصارف بكيفية التعامل مع ظاهرة غسيل الاموال.

٧- التوسع الكبير بمتاجرة المخدرات وأعضاء البشر وتهريب الاسلحة والإرهاب دفع اصحابها بإتباع طرق متعددة ومعقدة لغسل اموالهم ، مع انعدام الجوانب الاخلاقية وانعدام المخافة الالهية .

٢.٤- التوصيات :

- ١- تشريع قوانين كافية تعالج عملية غسيل الاموال ومحاسبة مرتكبيها .
 - ٢- فرض ضرائب كمركية ورسوم على السلع والبضائع المستوردة لمنع تحويل الأموال
أو الحد من تهريب العملة للخارج .
 - ٣- محاربة الفساد الإداري والمالي بالمؤسسات الحكومية والمالية وإصدار القوانين الصارمة لمحاسبتهم .
 - ٤- وضع برامج مصرفية وأنظمة معلوماتية متطورة للرقابة على عمليات غسيل الأموال ، ومراقبة المصارف من خلال اعداد التقارير الدورية الخاصة بنشاط المصارف ، والحد من ظاهرة البنوك والمؤسسات المالية الوهمية ، والتي تلعب دور مهم في عملية غسيل الأموال عن طريق اصدار تراخيص فتح المصارف وفق اللوائح والأنظمة المصرفية.
 - ٥- تدريب الكوادر المصرفية على البرامج الخاصة بغسيل الأموال وعدم التهاون بأي معاملة تدعو للشبهة والإبلاغ عنها .
 - ٦- انشاء وحدة استخباراتية استدلالية ضمن اجهزة الدولة مرتبطة مع البنك المركزي تعمل ضمن مكتب مكافحة غسيل الاموال وتجارة المخدرات والأسلحة ومتاجرة اعضاء البشر والارهاب.
 - ٧- عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع كافة الدول وخاصة التي لها حدود مرتبطة مع البلد لمحاربة هذه الظاهرة ، ومنع ازدواجية المعايير والتشريعات لتتبع الاموال ومراقبة المصارف .
- المصادر :

القوانين:

- ١- قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٩٣ مادة ٣ ، لسنة ٢٠٠٤ ، جريدة الوقائع .
- ٢- قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ مادة ١ لسنة ٢٠١٥ ، جريدة الوقائع .
- ٣- قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ، جريدة الوقائع .
- ٤- البنك المركزي العراقي (٢٠١٤) التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق.
- ٥- زهير علي أكبر ، مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب ، ٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
البنك المركزي العراقي ، البصرة ٢٠١٤
الكتب :

- ١- امجد قطيفان الخريشة ، جريمة غسل الأموال ، ٤٨ ، دار الثقافة ، ٢٠٠٦.
- ٢- خوجة جمال ، جريمة تبييض الأموال دراسة مقارنة ، ص ٣٣ ، الجزائر ٢٠٠٨.
- ٣- ريتا سيدة ، تبييض الأموال الناجمة عن الاتجار بالمخدرات، ص ٨٦ ، ط ١ ،
لبنان ٢٠٢٠م
- ٤- سمير شعبان، جريمة تبييض الأموال / مفهومها ومخاطرها والآليات المصرفية
لمكافحتها، ص ١٣، لبنان ٢٠٠٥.
- ٥- صلاح الدين حسن السيسي ، جرائم الفساد ، ٩٠ ، دار الكتاب الحديث ، ط ١ ،
٢٠١٣م
- ٦- عبد المطلب عبد الحميد " العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية ،
الإسكندرية ، ٢٣٢-٢٣٣ ، ٢٠٠١.
- ٧- عبد المولى شوريحي ، محيي الدين عوض ، ص ١١٥.
- ٨- عبدالله محمد عبدالله ، غسل الأموال وبيان حكمه ، ٤-١٦ ، ٢٠٠٥ ، الإسكندرية
- ٩- قدور علي ، المسؤولية الجزائية للبنك عن جنحة تبييض الأموال ، ص ١٩ ،
الجزائر ٢٠١٣.
- ١٠- محمد محيي الدين عوض ، جرائم غسل الأموال : ١٥ ، جامعة نايف للعلوم
الأمنية ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ

- ١١- مفيد الدليمي ، غسيل الأموال في القانون الجنائي : ١٣٥ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- هاني السبكي ، هاني عيسوي ، غسيل الأموال ، ص ١٦٦ ، دار الثقافة ، عمان ، ط ١ ، ٢٠١٥ .

الرسائل والاطاريح :

- ١- عبد الرحمان بلال بحث لنيل شهادة الماجستير، ص ٢٦٩ ، جامعة البليدة . 2003 .

المجلات والدوريات :

- ١- احمد هادي سلمان ، ٢٠٠٧ ، الانعكاسات المترتبة على ظاهرة غسيل الأموال مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٦٧ .
- ٢- عبدالقادر غالب ، ٢٠٠٣ ، السمات الاساسية لقانون غسيل الأموال في السودان ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٧٧ ، الاردن .
- ٣- فريد علواش ، جريمة غسل الأموال ، المراحل والأساليب ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد ١٢ ، ٢٥٠ ، جامعة بسكرة .
- ٤- فاطمة السكري ، جريدة الدستور ، الأثنين ٢٣ حزيران ٢٠١٤ .
- ٥- سيلان العبيدي ، غسيل الاموال وآثاره الاقتصادية ودور الجهاز المصرفي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، مجلد ٢١ ، العدد ٤١ .
- ٦- موقع خبر وكالة نادي المراسلين العالمية للانباء
<http://www.yjc.ir/fa/news/4225890>.

مراحل عمليات إدارة المخاطر وتأثيرها في الميزة التنافسية:

دراسة استطلاعية لعينة من مدراء المصارف التجارية في العراق

Stages of Risk Management Processes and their Impact on
Competitive Advantage: An Exploratory Study of a
Sample of Managers of Commercial Banks in Iraq

د. فلاح سليم فالح

البنك المركزي العراقي

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

للمؤسسات المالية دور مهم وحيوي في استدامة وتحسين النمو الاقتصادي، كما لإدارة المخاطر في تلك المؤسسات تأثيرات عالية للغاية على أدائها والنظام الاقتصادي العام للدولة.

يتم تصنيف صناعة الخدمات المصرفية في الوقت الحاضر من خلال المنافسة الشديدة والتغيرات السريعة في توقعات العملاء، وتحسين المعايير التنظيمية، والابتكار في التكنولوجيا، وزيادة المنافسة.

فحصت مراجعة الأدبيات الدراسات ذات الصلة حول عمليات إدارة المخاطر والميزة التنافسية، كما استند الإطار النظري إلى نظرية الموارد.

تنص الفرضية على أن مراحل عمليات إدارة المخاطر مرتبطة بشكل كبير بالميزة التنافسية.



وقائع العدد الخاص بمؤتمر القطاع
المصرفي - تحديثات الإصلاح والتطوير
نحو عراق أخضر لعام ٢٠٢٢
الصفحات ٨٦١ - ٨٨٤

تسعى هذه الورقة إلى وصف العلاقة بين إدارة المخاطر والمزايا التنافسية لتعزيزها في القطاع المصرفي العراقي.

اتبعت هذه الورقة المنهج الكمي وطبقته على (١٥٠) مبحوثاً. لتحقيق الأهداف واختبار الفرضيات المحددة، تم جمع البيانات من خلال الاستبيانات للمديرين التنفيذيين ورؤساء الأقسام في البنوك التجارية. تم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) لتفسيرها.

وجدت نتائج الورقة مجموعة من الاستنتاجات على النحو التالي. تم الكشف عن أن الاهتمام المتزايد بمعالجة المخاطر وأثره على إنشاء ميزة تنافسية في الصناعة المصرفية يعزز القدرة التنافسية للصناعة.

كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير إيجابي على الميزة التنافسية من خلال مراحل عمليات إدارة المخاطر، وهذا يعكس قدرة القطاع على تقديم أداء ممتاز كمؤشر قوي. **الكلمات المفتاحية:** الميزة التنافسية، القطاع المصرفي العراقي، مراحل عمليات إدارة المخاطر.

Abstract

The role played by financial institutions is important and vital for the growth, sustainability, and improvement of the economy, as well as the management of their risks, which has an impact on raising their performance and, consequently, the overall economy of the country.

The banking sector faces many challenges at the present time through increased competition, changes in international standards and laws, digital transformation, as well as customer expectations, which require effective risk management.

keywords: Competitive Advantages; Stages of Risk Management Processes.

well as customer expectations, which require effective risk management.

The researcher reviewed the literature related to risk management and competitive advantage and relied on resource theory to build the research.

The research hypothesis was built on the Stages of risk management processes have an impact on the competitiveness of commercial banks in the Iraqi banking sector, and this is what it seeks to describe in this research paper.

The quantitative approach was followed by the researcher, and it was applied to (150) respondents. Data were collected through a survey method (questionnaire) for a sample of executives and departments manager in the concerned banks and were analyzed using the (SPSS) program to achieve the aims and test the hypothesis.

Through the interpretation of the results, there are a set of conclusions found in this paper, including There is an increased interest in risks and their treatment to build a competitive advantage in the banking sector.

The results also showed that there is a strong impact of Stages of risk management processes on the competitive advantage, thus providing excellent performance.

1. Introduction

Global banks operate within a complex and uncertain environment due to technological progress, high levels of competition, and activities with increased risks and threats, which makes it difficult to control their activities (Catherine *et al.*,2017).

It also faced, after the global crisis in 2008, functional, strategic, financial, and reputational risks that became apparent.

All scenarios are not without risks, so they must be dealt with and brought under control and made a real source for creating a competitive advantage (Karim, 2015).

Also, risk management can be considered a valuable addition to the Institution as it increases the competitive advantage and

reduces losses resulting from major events that affect the financial position (Saeidi *et al.*, 2019).

Currently, banks have become aware of the importance of having an effective and coherent enterprise risk management that will help them accomplish their tasks, achieve their strategic goals, raise the level of their performance, and thus increase profits, the need for risk management is not just to meet international standards. (Catherine *et al.*, 2017).

Birindelli (2017) With the increase in the spread of risks (all types of risks) in all formations of the banking sector and led to major banking losses and crises, the regulatory authorities (Central Banks) and the Basel Committee began to publish about how banks face these risks and became interested in them.

Stephen explained Steven & Fox (2015) that wars, natural disasters, and terrorist threats have increased risk levels in the Middle East region, and this is an additional burden on the economy and the banking sector.

Alalie (2018) noted with these global risks, the Iraqi banking sector lags the global banking sector, as it still uses bureaucracy and traditional high-risk financial activities.

Also, the lack of keeping pace with the global financial services with the introduction of automation in a relative and limited manner, but the work is still traditional. (Naimi, 2016).

The results of high risks, with no measures taken, lead to weak competition, high financial losses, and consequently the collapse of institutions and the weakness of the country's economy in general (Karim, 2015).

From the above, to shed light on modern concepts and their importance in the banking sector and to bridge the knowledge gap, this research paper studies the impact of using Stages of risk management processes to enhance the competitive advantage of commercial banks in Iraq.

2. Literature Review

2.1 Risk

Often expressing risk as the result of the probability of an event occurring, times the effect of the event (risk =likelihood * impact). The English term "risk" comes from "risqué", a French term that first appeared in the 17th century. The word "risqué" means "to fall into danger". It was modified 'risqué' in England and in 1655 (it was defined) as 'risk', i.e., 'situation involving exposure to risk' (Weeserik & Spruit, 2018).

The meaning of danger in French comes with a negative concept most of the time and sometimes a positive concept, defined as unwanted events and activities (Šotić and Rajić, 2015). However, there are many concepts put forward by authors interested in this field. Limiting the concept of risk to three concepts: a loss, a negative event, or an uninspired outcome. This is traditional because it does not take into account the concept of opportunity, which is the result of a better activity than expected (Syahputri & Kitri, 2020).

It also means unwanted or uncalculated results at work, which are accidental accidents that affect the achievement of goals and results (Emmanuel, 2017).

Risk is the probability that bad events will occur and have an impact on people's assessments and negative outcomes that affect the achievement of goals (ISO 73: 2009).

As explained in ISO 31000:2018 guidelines, the risk is the impact of uncertainty that impedes the achievement of objectives, the effects are positive or negative deviations from what is expected. Risk is associated with target-oriented terms, while it is traditionally associated with event-oriented terms. Here are some notes on the concept of risk based on ISO 31000:2018:

- i. The impact is an expected deviation from the chart. They can be positive or negative, and they can address, create, or lead to opportunities and threats.
- ii. Objectives have different aspects and classifications and can be applied at different levels.

iii. Risk is expressed on the basis of the source, potential events, consequences, and probability of occurrence.

The conclusion from the above is that the risk is the probability of actual deviation from the scheme. It can be positive or negative. Therefore, organizations must consider risks to obtain positive effects and reduce the negative impact of these risks (IRM, 2018).

2.2 Stages of risk management processes according to (ISO 31000)

The "risk management" circle was established as an ongoing process in 1974 by Gustav Hamilton. The publication of Hamilton is presented as the first publication that demonstrates the forms and kinds of risk management practices applied in the context of organizational risk management. In the years that followed, they formed their industry standards for risk management from many distinct fields of engineering, accounting, and perhaps more. The University of Carnegie-Mellon has developed a risk management program for the use of engineering software.

The first official risk management standard was published in 1995 by Australian Standards (AS) and New Zealand Standards (NZS).

The first risk management standard was published in 1995 by the Australian and New Zealand Standards. A group of people from several fields of study worked together to establish a common reference framework for managing risk created the AS / NZS 4360:1995 standard (Ewerbring & Klingvall, 2016).

COSO ERM was published in 2004 to provide a framework of internal control from an accounting point of view, including risk management. In 2005, the International Organization for Standardization (ISO) defined the necessity to solve inconsistencies and vague procedures in various disciplines. COSO aims to offer the necessary framework, including risk

management processes, as an essential component in guiding the organizational objectives (COSO). To establish an international benchmark, the ISO has set up a working group consisting of hundreds of specialists from 28 countries that have defined the general practice and the lexicon of risk management.

In February 2018, the International Standards Organization issued a new guideline for risk management, ISO 31000: 2018. It is the result of the revision of ISO 31000: 2009, as issued by IEC 31010: 2019 Risk Assessment Technique.

ISO 31000:2018 is a guideline in managing risks faced by organizations and can be used in all sectors. The components of the document can be wholly or partly present in the institutions, but they may need to be arranged, improved and developed in order to become effective and efficient risk management.

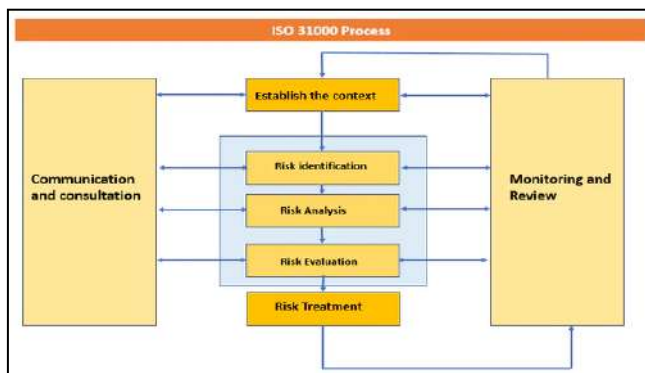
Principles must be taken into account as a basis when framing the risk management process in the enterprise, and it must be faced with the uncertainty that hinders the achievement of objectives.

The goal of the Risk Management Framework (RMF) is to integrate the concept of risk management with all the activities of the organization to help it carry out its important functions. The effectiveness of (RM) depends on the extent to which risk management is integrated with governance and the decision-making process.

The implementation of the (RMF) requires the support of senior management and stakeholders. As for the risk management process, it is illustrated in Figure (1) below: (Syahputri & Kitri, 2020).

This standard ISO 31000 was chosen in this research as it is the most comprehensive, the most widespread and the easiest to apply in all sectors.

Fig. 1: Stages of risk management processes



Below is a description of the stages of the risk management process:

1-context Scope, context, and criteria

The purpose of establishing the scope, context, and criteria is to customize the risk management process, enabling effective risk assessment and appropriate risk treatment. Scope, context, and criteria involve defining the scope of the process, and understanding the external and internal context.

2-Risk identification

risk identification is to find, recognize and describe risks that might help or prevent an organization from achieving its objectives. Relevant, appropriate and up-to-date information is important in identifying risks.

The organization can use a range of techniques for identifying uncertainties that may affect one or more objectives.

3- Risk assessment

Risk assessment is the overall process of risk identification, risk analysis, and risk evaluation.

Risk assessment should be conducted systematically, iteratively, and collaboratively, drawing on the knowledge and views of stakeholders. It should use the best available information, supplemented by further inquiry as necessary.

a-Risk identification

risk identification is to find, recognize and describe risks that might help or prevent an organization from achieving its objectives. Relevant, appropriate and up-to-date information is important in identifying risks.

b-Risk analysis

risk analysis is to comprehend the nature of risk and its characteristics including, where appropriate, the level of risk. Risk analysis involves a detailed consideration of uncertainties, risk sources, consequences, likelihood, events, scenarios, controls, and their effectiveness. An event can have multiple causes and consequences and can affect multiple objectives.

C-Risk evaluation

risk evaluation is to support decisions. Risk evaluation involves comparing the results of the risk analysis with the established risk criteria to determine where additional action is required.

1- Risk treatment

Risk treatment is to select and implement options for addressing risk. Also selecting the most appropriate risk treatment option(s) involves balancing the potential benefits derived in relation to the achievement of the objectives against costs, effort, or disadvantages of implementation.

2- Communication and consultation

communication and consultation are to assist relevant stakeholders in understanding risk, the basis on which decisions are made, and the reasons why particular actions are required. The communication seeks to promote awareness and understanding of risk, whereas consultation involves obtaining feedback and information to support decision-making. Close coordination between the two should facilitate a factual, timely, relevant, accurate, and understandable exchange of information, taking into account the confidentiality and integrity of information as well as the privacy rights of individuals.

3-Monitoring and review

Monitoring and review are to assure and improve the quality and effectiveness of process design, implementation, and outcomes. Ongoing monitoring and periodic review of the risk management process and its outcomes should be a planned part of the risk management process, with responsibilities clearly defined.

4-Recording and reporting

The risk management process and its outcomes should be documented and reported through appropriate mechanisms. Also, Reporting is an integral part of the organization's governance and should enhance the quality of dialogue with stakeholders and support top management and oversight bodies in meeting their responsibilities.

2.3 Competitive Advantage

One of the important topics that was taken a great interest in recent studies is the competitive advantage due to its importance in developing and raising the level of performance and the ability of banks to participate strategically in achieving visions and goals of profitability, survival, and durability in the business world through excellence in providing high-quality services, competitive cost and appropriate delivery time (Hasan & Kawan, 2017). There are different opinions of researchers in the concept of competitive advantage due to the multiplicity and diversity of elements and variables that interact with competitive advantages. Abdelkader and Abed (2016) Give a concept of competitive advantage as "the search for something unique and different from competitors." Kareem (2017) It is the site in which the institution is unique from others and is developed through strengths and getting rid of weaknesses and transforming them into a long-term competitive advantage. It is the rapid response to external variables and the transformation of internal capabilities into strengths and adding value through the development of successful procedures and policies (David & David 2016). Important resources company may allow an either to minimize

vulnerabilities or to surpass its rivals in a value creation Strategy (Rezaee, 2016).

By way of explanation, the exclusive resources a company might have been mostly prosperous, unidentifiable for rivals, incomprehensible, simply produced again, transferable with strict ownership and management (Proof *et al.*, 2015). The competitive benefit can be enhanced with a large number of payments, including expense, productivity, dependability, reliability, time on the Field and new products, manufacturing scope, order/order frequency information, freight, transportation, client service improved, reliable delivery and flexibility (Kwak *et al.*, 2018). It requires identifying factors that may place the organization in a superior situation regarding its opponents in the marketplace. Hussein explained that there are many competitive advantages that suit banking services, including: flexibility, speed, quality, and cost (Hussein, 2019).

2.4 Relationship of Risk Management and Competitive Advantages

Risk management is an essential element in creating value and achieving Foundation goals (Acharya 2008).

In this field, many researchers examined the relationship between risk management, performance improvement and value addition, where the results indicated a positive correlation.

Berry-Stölzle (2014) also added that implementing risk management reduces costs and preserves company capital, which leads to value creation. We conclude that risk management enhances competitive advantage and thus increases value. There is a central question, how does risk management enhance the competitive advantage of enterprises? There are several explanations, including:

First: From the point of view of resource theory (RBV), This theory was first put forward in 1984 adjacent to the concept of competitive advantage (Fahy, 2000).

Interpretation of the theory that maintaining and developing the enterprise's resources increases its returns (Fahy, 2000).

Falah pointed out, there are tangible and intangible resources that are valuable and scarce, through which they can create value or competitive advantage, and at the same time it is very difficult to imitate them from other institutions. These resources are called strategic assets (Falah *et al.*, 2020).

In view of discussions, risk management could be known as a strategic asset that can create a competitive advantage. From this point of view, effective risk management can be considered a strategic resource or asset that cannot be found in the markets and cannot be imitated, because every institution has its activities, vision and strategies in managing its risks. (Beasley *et al.*, 2005).

Al-Saidi *et al.*, (2019) explained that the same risk management system cannot be built in another institution, meaning that it is unique to this system and gives it valuable success, and the benefits obtained by an institution differ in other institutions.

Thus, based on the Resource Theory (RBV), the organization can create a competitive advantage through the risk management system in the sense that it is a strategic asset, and all institutions should take advantage of their internal resources to create distinctive value (Wade & Hulland, 2004).

Second, it explains that risk management is a necessary resource by the nature of its job, as the practices of risk management in institutions make them distinguished in managing their activities in an integrated manner, avoiding losses resulting from the risks facing their work (Elahi, 2013).

In addition, an institution that understands its risks and puts in place precautionary plans to face uncertainty is able to keep pace with changes, thus sweeping markets and competitors (Nocco & Stulz, 2006).

This is done through an understanding of risks and the ability to adapt to internal and external variables, integrating risk

management with strategic planning, and providing support in making sound decisions (Meidell & Kaarbøe, 2017).

Through the researchers and literature above, it became clear that there is few research that have studied risk management with competitive advantage, especially in developing countries, and these variables have been studied in developed countries because of their widespread application (Subhani & Osman, 2011). Therefore, developing countries should spread the concept of risk management widely (Khattab, 2015).

This knowledge gap for the concepts of risk management is a result of the lack of research in this field, especially in developing countries. Consequently, some researchers, such as Jalal Karim (2013) suggested studying and researching the concept of risk management in developing countries.

Therefore, these concepts were examined in Iraq as a developing country, and this gap has not yet been bridged. Therefore, this research sought to bridge the above-mentioned gap by testing the following hypothesis:

H1.: Risk management has a positive and significant effect on the Competitiveness of commercial banks in the Iraqi banking sector.

3.Methodology

The relationship between Stages of risk management processes according to (ISO 31000) and the competitive advantage in Iraqi commercial banks was examined using the quantitative approach, which was divided into two parts by means of the questionnaire: The first part includes the general characteristics of the respondents (educational level, age, occupation, length of service). The second part includes items measuring risk management (Channar & Abbasi, 2015).

The elements of competitive advantage, it was based on a study (Kwak, 2018).

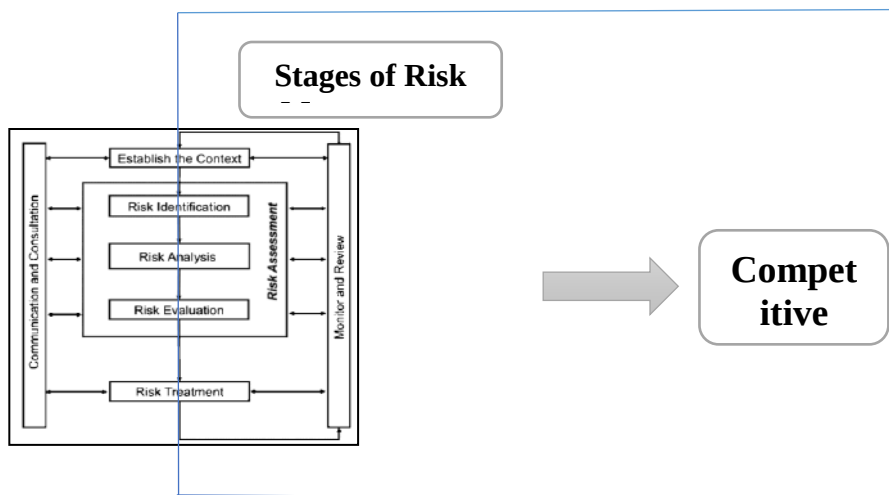
The research sample numbered (150) respondents from executive managers and heads of departments in commercial banks. Likert

scale (1-5) determines participants' opinions, and ranges from "high disagreement" to "high agreement". The data is analyzed by SPSS 22 using correlation and regression.

3.1 Conceptual Framework

There is a fundamental role for the conceptual framework in explaining the concept of the methodology used in the research and directing the objectives (Banyo *et al.*, 2018). Figure 2” shows the conceptual framework developed by the researcher.

Fig. 2: Conceptual Framework



4. Results and Discussion

4.1 Demographic profile

General participant characteristics (age, gender, education level, service) are illustrated in Table 1:

Table 1: Demographic profile

Variable	Category	Frequency	Percentage %	
Gender	Male	81	٥٤	150
	Female	69	٤٦	

Age	25-35	25	١٦.6	150
	36-45	51	34	
	46-5	24	16	
	55 And over	50	33.4	
Educational	Diploma	3	2	150
	Bachelor	96	64	
	Master	30	20	
	Ph.D.	21	14	
Years of service	6-15	56	37.3	150
	More than 15-25	53	35.3	
	25 And over	41	27.4	

4.2 Scale Reliabilities

Reliability is the stability and consistency of the measurement to ensure the reliability of all measures that were used in the survey, where the research is based on the result when replicas are in the same conditions, so Cronbach- alpha test was used (Neumann, 2009).

Cronbach Alpha is calculated in terms of the average interrelations between the elements that measure the concept. The closer Cronbach Alpha gets to the number 1, the more reliable the internal consistency of the research tool (Saunders et al., 2016). According to Sekaran and Bougie (2016), a Cronbach Alpha score of 60 or higher is considered acceptable, which is shown in Table 2. The study rates for Cronbach Alpha in this paper were higher than 0.6: therefore, the formulas were considered to have sufficient reliability.

Table 2: Reliability Analysis

<i>Factors</i>	<i>Number of items</i>	<i>Cronbach's Alpha</i>	<i>Cut Off</i>	<i>Information</i>
Stages of Risk Management Processes	18	.833	> 0,60	Reliable
Competitive Advantage	18	.799	> 0,60	Reliable

All Factors	36	.906	> 0,60	Reliable
-------------	----	------	-----------	----------

4.3 Descriptive analysis

In this part, descriptive statistics are provided for competitive advantage and risk management processes. The purpose of the research is to analyze Stages of risk management processes in relation to competitive advantage. Table 3 below provides an overview of the various features of these variants:

Table 3: Descriptive Characteristics of the Variables

<i>Variables</i>	<i>Mean</i>	<i>Std. Deviation</i>
Stages of Risk Management Processes	3.8781	.64745
Competitive Advantage	3.6785	.61476

The search statistics are displayed in the table above. It gives information about the means and standard deviations of the research variables. The average value of the risk management operations is (3.8781), while the standard deviation is (.64745). And the competitive advantage is the mean value (3.6785), while the standard deviation is (.61476).

4.4 Correlation Test

To assess the strength and course of the correlation between the two calculated variables at least at the interval level, Pearson's correlation coefficient was used. This shows the strength and direction of the linear correlation. Research has shown that relationships between variables must be made prior to regression testing (Karim, 2015).

As a result of searching in Table 4, a strong correlation was found between the independent variable to enhance the competitive advantage. Table 4 shows the Pearson correlation coefficient, significance value, and sample size on which the measurement is based. No violation of naturalness, linearity, or homeopathy was found in the results. There was a strong correlation that showed that Stages of risk management processes ($R = .869$, $N = 150$, $P < .000$), are clearly associated with an improved competitive advantage.

Table 4: Results of correlation analysis

	<i>Risk Management Processes</i>	<i>Competitive Advantage</i>
Stages of Risk Management Processes	1	.869**
Pearson's Corr. Sig. (2-T)		.000
N	150	150
Competitive Advantage	.869**	1
Pearson's Corr. Sig. (2-T)	.000	
N	150	150

Notes: **correlation is significant at the 0.01 levels (2-tailed).

4.5 Regression analysis

To investigate the effect of the independent variable on the dependent variable and the enhancement of competitive advantage in the banking sector, linear regression was performed. The results of linear regression analysis are described in Table 4. The researcher finds the general form of the equation for predicting the enhancement of competitive advantage through risk management processes: Expectation of enhancing competitive advantage = $1.199 + .724$. We got it from coefficients table 5.

Table 5: Regression (coefficientsa)

Model	Coefficients Unstandardized		t	Significance
	B	SE	b	
1 (Constant)	1.199	.178		.000
Stages of Risk Management Processes	.724	.039	.745	.000

Note: Dependent variable: Competitive Advantage

The information in Table 5 of the coefficients is the statistical significance of the dependent variable. The t-value and the p-value tell us if the coefficients of a variable are zero in the population. If p is less than 0.005, we may conclude that the variables are statistically significant. In our case, we may see from the table that the independent variable has a positive effect, and the p-values are less than 0.001. Hence, a reasonable conclusion can indicate that there is a significant and positive impact of Stages of risk management processes on competitive advantage, and we reject our null assumptions and thus support the assumptions:

H1: There is a positive relationship between Stages of risk management processes and competitive advantage.

5. Conclusion, Limitations and future research and recommendations.

5.1 Conclusion

This research studied the Stages of risk management process and its impact on the competitive advantage in commercial banks in Iraq.

To analyze the research data, correlation analysis and linear regression were used, and during the discussion of the results, the research discovered that the Stages of risk management process has a positive impact on the competitive advantage variable, and

this is an excellent indicator for raising the banking sector's ability to compete and improve performance.

Also, the results of the research showed that the banking sector increased its interest in the concept of risk management as it is one of the pillars of building competitive advantage, and therefore, this research provides evidence of the importance of risk management in the Iraqi banking industry.

As we conclude, this research adds scientific value by framework the concept of risk management between Iraqi banking institutions and developing countries.

In conclusion, this research was supported by the (RBV)theory, which highlighted that risk management is one of the strategic assets that leads to enhancing competitive advantage and performance as a whole.

5.2 Limitations and Future Research

This research is selective and has allowed for a lot of research. The results of the research focused on commercial banks only, where more research could be done in other sectors, such as the services sector and the technology sector, where the results could be generalized more widely.

Second, the survey data obtained through the questionnaire was used, where interference could not be excluded due to the interpretation of respondents' answers as being non-neutral in nature.

Future research could use on-site surveys to assist respondents during the questionnaire filling process.

Third, in this research there is an independent variable and a dependent variable, in the future it is possible to add an intermediate variable to form a better view of the study of the variable of Stages of risk management operations with competitive advantage.

Finally, conducting qualitative research is very necessary to have a better and deeper understanding of how banks manage their risks, and it is preferable that future research conduct interviews

and visits to executives and risk management managers to better know these activities.

5.3 Recommendations

Through the search results, the researcher recommended the following:

Banks should pay attention to risk management systems and build them effectively to enhance their performance and build their competitive advantage. Commercial banks must regularly study opportunities to achieve their strategic goals. Paying attention to the risk management and control system to avoid financial and non-financial losses.

Disclosure statement

There is no potential conflict of interest identified by the researcher at the time of writing this research.

References

- Abdelkader B. And Abed B., “The Relationship Between Information Technology Resources and Competitive Advantage in A Sample of Algerian Firms,” *Int. J. Manga.*, Vol. 7, No. 3, Pp. 191–212, 2016.
- Acharya, in measuring the benefits of enterprise risk management in insurance: An integration of economic value added and balanced score card approaches, *ERM Monograph*, Society of Actuaries, USA, 2008.
- Alalie H. A., “The Challenges of Creating Sustainable Competitive Advantage in The Banking Industry in Iraq,” *World J. Bus. Manga.*, Vol. 4, No. 2, Pp. 1–15, 2018.
- Bani S. A. S., Nordin N. M., And Hanafi H.F., “Exploring the Conceptual Framework In E-Magazine Portal Development in Malaysia: A Case Study on Media Glam,” *Int. J. Innov. Technol. Explor. Eng.*, Vol. 8, No. 2, Pp. 392–397, 2018.

- Beasley, R. Clune, D.R. Hermanson, Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation, *Account. Public Policy* 24 (2005) 521–531.
- Berry-Stölzle, J. Xu, Enterprise risk management and the cost of capital, *J. Risk Insurance* 85 (2014) 159–201.
- Birindelli G. And Ferretti P., *Operational Risk Management in Banks*. 2017.
- Catherine K., Beatrice W., And Jane M., “Factors Influencing Competitive Advantage of Savings and Credit Cooperatives Organizations (Saccos) In Kenya,” *Int. J. Bus. Manag. Financ.*, Vol. 1, No. 28, Pp. 479–499, 2017.
- Channar Z. A., Abbasi P., And Maheshwari M. B., “Risk Management: A Tool for Enhancing Organizational Performance (A Comparative Study Between Conventional and Islamic Banks),” *Pakistan Bus. Rev.*, No. 4, Pp. 1–20, 2015.
- COSO, Enterprise risk management – integrated framework executive summary & framework, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, New York, NY, 2004.
- David F. R. And David F. R., *Strategic Management a Competitive Advantage Approach Concepts and Cases*. 2017.
- Elahi, Risk management: The next source of competitive advantage, *Foresight* 15 (2013) 117–131.
- Emmanuel, L. (2017). *Operational Risk Management and Financial Performance in The Banking Sector in Uganda: A case Study of Stanbic Bank Mpigi Branch Uganda*. Nkumba University.
- Ewerbring, J., & Klingvall, F. (2016). *Enterprise Risk Management - The usage of COSO’ s framework in recently publicly listed Swedish companies (Issue May)*. Lund University, School of Economics and Management.
- Fahy, the resource-based view of the firm: Some stumbling-blocks on the road to understanding sustainable competitive advantage, *J. Eur. Ind. Training* 24 (2000) 94–104.

- Falih, F. S., Kasim, R., Yaseen, M. H., Sabah, M. I. A., & Kadhim, K. G. (2020). The Relationship of Operational Risk Management and Competitive Advantages in enhancing the Iraqi Banking Sector. *Solid State Technology*, 63(6), 2426-2438.
- Hasan S. And Kawan H., "The Role of Core Competencies in Achieving the Competitive Advantage: Evidence from Banking Sector In Iraq Kurdistan Region Erbil," *Int. J. Econ. Commer. Manag.*, Vol. 5, No. 4, Pp. 529–545, 2017.
- Horcher, K. A. (2005). of Financial Risk Management.
- Hussein M. A., "The Effect of Customer Satisfaction in Achieving Competitive Advantage: A Field Research of a Sample of Iraqi Private Banks," *J. Anbar Univ. Econ. Adm. Sci.*, Vol. 11, No. 24, Pp. 424–440, 2019.
- IRM. (2018). A Risk Practitioners Guide to ISO 31000: 2018.
- Jalal-Karim, leveraging enterprise risk management (ERM) for boosting competitive business advantages in Bahrain, *World J. Entrepreneurship Manage. Sustain. Dev.* 9 (2013) 65–75.
- Kareem M. A. L. I., "The Relationship Between Human Resource Management Strategies and Competitive Advantage," *Int. J. Bus. Gen. Manag.*, Vol. 6, No. 5, Pp. 77–86, 2017.
- Karim A. J. And Jalal-Karim A., "Leveraging Enterprise Risk Management (Erm) For Boosting Competitive Business Advantages in Bahrain," *World J. Entrep. Manag. Sustain. Dev.*, Vol. 9, No. 1, Pp. 65–75, 2015.
- Khattab, M. Al-rawad, S.A. Soboa, K. Al-khattab, Country risk management in a developing country, *J. Service Sci. Manage.* 8 (2015) 24–33.
- Kwak D. W., Seo Y. J., And Mason R., "Investigating the Relationship Between Supply Chain Innovation, Risk Management Capabilities and Competitive Advantage in Global Supply Chains," *Int. J. Oper. Prod. Manag.*, Vol. 38, No. 1, Pp. 2–22, 2018.
- Meidell, K. Kaarbøe, How the enterprise risk management function influences decision-making in the organization a field

study of a large, global oil and gas company, Br. Account. Rev. 49 (2017) 39–55.

Naimi M. A. N., “The Effect of The Application of The Production System on Time in The Banking Sector On The Quality Of Banking Service,” J. Econ. Adm. Sci., Vol. 90, No.22, Pp. 485–479, 2016.

Naqshbandi M. M. And Idris F., “Competitive Priorities in Malaysian Service Industry,” Bus. Strateg. Ser., Vol. 13, No. 6, Pp. 263–273, 2012.

Neuman W. L., Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches, Seventh Ed. 2009. New York, NY, 2004.

Nocco, R.M. Stulz, Enterprise risk management: Theory and practice, J. Appl. Corp. Finance 18 (2006) 8–20.

Petz, M. T. (2003). T – SCORE MODEL: A Default Prediction Model for Software Companies.

Proof G., Indexes M., Rahman A. A., And Yazid Z., “Developing A Framework of Islamic Bank Operational Risk Management: ‘People Risk,’” J. Pengur., Vol. 44, Pp. 1–18, 2015.

Rezaee F., “Key Determinants of Success to Achieve Sustainable Competitive Advantage (Sca),” Arch. Bus. Res., Vol. 4, No. 6, Pp. 351–375, 2016.

Saeidi P., Saeidi S. P., Sofian S., Nilashi M., And Mardani A., “The Impact of Enterprise Risk Management on Competitive Advantage by Moderating Role of Information Technology,” Comput. Stand. Interfaces, Vol. 1, Pp. 67–82, 2019.

Saunders M., Lewis P., And Thornhill A., Research Methods for Business Students, Seventh Ed. Italy, 2016.

Sekaran U. And Bougie R., Research Methods for Business A Skill-Building Approach, Seventh Ed. United Kingdom, 2016.

Šotić, A., & Rajić, R. (2015). The Review of the Definition of Risk. Online Journal of Applied Knowledge Management, 3(3), 17–26.

Steven Minsky And Fox C., “Rims Risk Maturity Model,” 2015.

- Subhani, A. Osman, The essence of enterprise risk management in today's business enterprises in developed and developing nations, *Eur. J. Social Sci.* 25 (2011) 515–524.
- Syahputri, H. Y., & Kitri, M. L. (2020). Operational Risk Analysis in Department of Enterprise Risk Management of PT. XYZ Based on ISO 31000: 2018 Framework. *Asian Journal of Accounting and Finance*, 2(3), 1–12.
- Wade, J. Hulland, Review: The resource-based view and information systems research: Review, extension and suggestions for future research, *Manage. Inf. Syst. Q.* 28 (2004).
- Weeserik, B. P., & Spruit, M. (2018). Improving Operational Risk Management Using Business Performance Management Technologies. *Sustainability*, 10(3), 1–20.
- Zhao Z., Meng F., He Y., And Z. Gu, “The Influence of Corporate Social Responsibility on Competitive Advantage with Multiple Mediations from Social Capital and Dynamic Capabilities,” *Sustainability*, Vol. 11, No. 1, Pp. 2–16, 2019.